حواش

على شرح الكبرى للسنوسى

تأليف

الأستاذ الجليل الشيخ

اسماعيل بن موسى بن عثمان الحامدى

على

عمدة اهل التوفيق والتسديد

شرح

عقيدة اهل التوحيد الكبرى

للامام أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسى الحسنى

رحمهم الله تعالى آمين



الطبعة الأولى

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦ م / ٦٧٣

حواش

على شرح الكبرى للسنوسى

تأليف

الأستاذ الجليل الشيخ

اسماعيل بن موسى بن عثمان الحامدى

عـــلى

عمدة اهل التوفيق والتسديد

شـــرح

عقيدة اهل التوحيد الكبرى

للامام أبى عبد الله محمد بن يوسف السنوسى الحسنى

رحمهم الله تعالى آمين



الطبعة الأولى

مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر

١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦ م / ٦٧٣

ترجمة حياة

الأستاذ المحقق المرحوم الشيخ إسماعيل الحامدى

بقلم نجله الأستاذ الشيخ عبد العزيز إسماعيل الحامدى

أحد علماء الأزهر الشريف وشيخ مسجد العارف بالله الأستاذ السيد عبد الوهاب العفيفى بقايتباى بالقاهرة

كانت حياة حافلة بالمفاخر، زاهرة بآثاره الجليلة، المسجلة على جبين الدهر بمداد من نور، يشهدها أولو الفضل من العلماء الأعلام، ويعجز عن الإحاطة بها مداد وأقلام، ولا بد فى هذا المقام من الاختصار والتقريب، إذ مالا يدرك جله لا يترك كله.

وعساى بهذه الإلمامة القصيرة، أكون قد وفقت إلى رسم حدود ما يراه نظرى الضعيف، وأكون قد مهدت الطريق لمن هم أحدّ بصراً منى ممن عاشروا الأستاذ أو تتلمذوا له ليدلوا بدلائهم فى هذا البحر الفياض و يظهروا ماخفى من درره ولآلئه، نفعنا الله به فى الدارين، إنه سميع مجيب.

اسمه ولقبه

هو العلم الفرد، التقى النقى، إسماعيل بن موسى بن عثمان بن محمد بن جوده الحامدى لقباً وقبيلة، الأشعرى عقيدة، المالكى مذهباً، الأحمدى طريقة، العباسى نسباً وأصلا.

مولده ونشأته

ولد رحمه الله تعالى من والدين كريمين، يمتان بنسبهما إلى العباس بن عبد المطلب (عم النبى عليه الصلاة والسلام)، فبزغ نوره فى فجر النهضة العلمية فى سنة ١٢٤٥ هجرية

بناحية (الكرنك) إحدى ضواحى مدينة الاقصر ذات الآثار الخالدة فى صعيد مصر ، ولما شبّ وترعرع فى أحضان الكرامة ، تفيأ ظلال أرواح المعارف سنة ١٢٥٣هـ بمنفلوط حيث يقيم شقيقه البكرى ـ الحاج حسّان موسى عثمان كبير العسكر بها ـ فرعاه حق الرعاية ، ولحظه بعين العناية ، رغبة منه فى تحقيق رؤيا رآها للأستاذ صاحب الترجمة ، فاستبشر بها خيراً ، وعمل على تنفيذ رغبته ، وسرعان ما أينعت ثمار غرسه ، ودان قطافها ، إذ أحسن الأستاذ ـ طيب الله ثراه ـ القراءة والكتابة ، وأتمّ حفظ القرآن الشريف فى ربيعين .

بدء تلقيه العلوم بالأزهر الشريف

وشاءت عناية القدير أن ترفعه إلى مصافّ علماء الإسلام العاملين فيسرت له الالتحاق بالأزهر الشريف فى سنة ١٢٥٥ هـ بنقل أخيه الحاج حسان إلى قلعة القاهرة ، فاصطحبه معه ليتم تحقيق رؤياه ، فكان ما رأى وتمنى ، واغترف الأستاذ من بحار العلم ريًّا شهيا سما به إلى فلك الحكمة ومناط الأبرار ، بهدى أعلام ذلك العصر الذين كانوا يشار إليهم بالبنان ، كالولى التقى الشيخ محمد الاسماعيلى ، والشهاب المنير الشيخ محمد عليش ، و إمام المحققين الشيخ إبراهيم السقا ، وشيخ الإسلام والمسلمين الشيخ إبراهيم الباجورى ، وغيرهم من شموس ذلك الزمان .

اجازته بالتدريس

رشدا ، ورأوا منه علما وفضلا ، التفوا حوله فى يوم مشهود ،
ل ومعقول ، فبذّ الأمثال ، وحاز قصب السبق فى الميدان ، ولم
تيو جعر علمه يتدفق زاخرا بألوان الفصاحة والبلاغة ؛ إلا أن أجازوه
بتدريس على أرائك الأزهر ، وهو لم ... ، فكان رحـ ... مه الله أحد الخمسة
الطلاب الذين أختارتهم مشيخة الأزهر ... على إرادة ولى الأمر ساكن
الجنان [عباس باشا الأول] ، وصدر إذنه الكريم باعتماد هذا الاختيار فى سنة ١٢٦٤ هـ .

صفاته الخلقية

كان الأستاذ رحمه الله ، أبلج الوجه يضىء فى غير شقرة ، عريض الجا ... بهته
عن ذكاء وفطنة ، مستدير الوجه يشرق بشرا ، كث اللحية رسلها ، مستوى القامه . طويل

فى غير تمطط ، بعيد مابين المنكبين ، رحب الصدر ، تخاله بديناً وهو ليس ببدين ، إذا مشى فى طريق يمشى مشياً سجحاً فى غير تكلف ، جانحا نحو اليمين بعنقه تواضعاً ، لايكاد يلتفت يمنة أو يسرة إلا بمقدار ، تعلوه المهابة والوقار .

صـــفاته الخُلُقية

كان رحمه الله وديعاً فى غير لين ، حليما فى غير تكلف ، موطأ الأكناف ، تنطق أسارير وجهه بما تنطوى عليه نفسه ، كيّساً حازما ، لا يعرف للمطل سبيلا ، طيب القلب طاهر النفس راضياً قانعاً سمحاً لايغل يده عمن يقصده فى قليل أو كثير . نيّف على السبعين وليس له من دهره عدو أو خصيم ، بل شمله رضاء الصغير والكبير (ورضاء الخلق غاية قلّ أن تدرك)

نبوغـــه

كان المترجَم له من القلائل الذين شهد لهم الزمان بالنبوغ والعبقرية . إذ وعى من علوم الدين : حديث الرسول الكريم دراية ورواية ، وانكشف له من أسرار التنزيل مالم ينكشف لغيره ، فكان آية عصره فى : التفسير ، وفقه الامام مالك ، والأصول والتوحيد . وحجة أهل [illegible] انه فى : النحو ، والصرف ، وعلوم البلاغة ، وا [illegible] ذلك عن التضـ[illegible] فى العلوم العقلية كالمنطق والرياضيات ، فكان [illegible] والجبر ، والهندسة ، والطبيعة ، والنجوم ، وما يتصل بذلك من : [illegible] كان [illegible] تجلت تلك الـ[illegible] بعبقريته ونبوغه [illegible] وتآليفه ، واتخذت سبيلها إلى [illegible] عن طريق الالقاء والتحرير ، فكثر [illegible] تنوعت وتعددت مؤلفاته فكان فارس الحلبتين ، والمهيمن على ناصية الحال فى الميدانين .

الشيوخ الذين تلقوا العلم عنه

الأستاذ الأكبر لمن صاروا سادة العلماء كالفهامة المدقق الأستاذ الجليل الشيخ دسوقى عبد الله العربى من هيئة كبار العلماء بالأزهر ، والورع الكامل السيد محمد

سبيع الذهبى شيخ السادة الحنابلة بالأزهر ، والقاضى العادل الشيخ موسى النواوى رئيس محكمة مصر الشرعية العليا سابقاً ، والشيخ حسن البرادعى وكيل مشيخة القسم العالى بالأزهر حالا . وهؤلاء على قيد الحياة أطال الله حياتهم وأدام النفع بهم كما نفع بمشايخهم .

أما من اختارهم الله ممن تلقوا عليه فنى مقدمتهم الإمام المغفور له الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية سابقاً ، وقد تلقى على الشيخ مذهب الإمام مالك حتى النهاية كما تلقى عليه المطول لسعد الدين التفتازانى فى علوم البلاغة ، وجمع الجوامع فى علم الأصول ، وكذا الشيخ عبد الله الفيومى ، والشيخ عبد الكريم سلمان ، ومن مائلهم من طبقتهم ، ومن المتأخرين الأستاذ المحدث الشيخ محمد السمالوطى ، وللمربى الكامل الشيخ بسيونى عسل ، والعلامة الشيخ أبو الحاج على السبكى ، والشيخ مصطفى المهياوى ، وغيرهم ممن لهم فى العلم والفضل كعب عال، وقدم راسخ .

مؤلفاته

أما جهوده فى عالم التأليف فقد تكللت بالنجاح والتوفيق ، ونظرة واحدة فى مرآة مؤلفاته المجلوّة ، تملأ صدرك يقيناً بأن الأستاذ كان بحراً مسجورا ، حوى صدره من اللآلئ ما لا يجود بمثله الزمان [من ذلك] .

١ — شرحه عقيدة العارف بالله القطب الدردير ، وهو أول مؤلفاته ؛ وقد فرغ منه فى يوم الجمعة غرة ذى الحجة سنة ١٢٦٧ هـ بعد أنْ وشّاه بخاتمة جليلة فى التصوف .

٢ — الكوكب المنير فيما افتتح به كتابه المولى الخبير ، تكلم فيه على البسملة من علوم النحو والفقه والتوحيد وتكلم فى مقدمه على حديث « كل أمر ذى بال الخ » بما لم يسبق جمعه فى كتاب ؛ وفرغ من تصنيفه عام ١٢٦٩ هـ .

٣ — حاشية على شرح الشيخ حسن الكفراوى على متن الآجرومية فى النحو ، وفرغ منها عام ١٢٧٢ هـ . [مطبوع]

٤ — شرح مسألة الحالة التى ذكرها العارف بالله الصاوى فى حاشيته على الشرح الصغير لشيخه القطب الدردير، وفرغ من تأليفها فى شهر ربيع الآخر عام ١٢٧٤ هـ . [مطبوع]

٥ — حاشية على خاتمة الشرح الصغير رجاء تحقيق دعوات مؤلفه رضى الله عنه ، وكان ذلك عام ١٢٧٤ هـ .

٦ — تقرير على حاشية المحقق الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، فرغ من تأليفه فى شعبان سنة ١٢٨٠ هـ . [مطبوع]

٧ — مناسك الحج المسماة بالرحلة الحامدية إلى الأقطار الحجازية ، صاغها رحمه الله عام حجه سنة ١٢٩٧ على صورة حكاية من أول عزمه على الخروج من منزله إلى أن رجع إليه مع بيان أحكام الحج . بعبارة سهلة تنتفع بها الخاصة والعامة

٨ — حاشية جايلة على شرح الامام السنوسى على عقيدته الكبرى ، فرغ من تأليفها يوم الخميس ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٠٤ هـ . (وهى هذه) مطبوعة

٩ — حاشية على شرح القطب على متن الشمسية للكاتبى فى المنطق ، وفرغ من تأليفها فى شهر صفر سنة ١٣١١ هـ .

١٠ — تقريرات على نسخته شرح المجموع للعلامة المحقق الأمير فى فقه السادة المالكية وكذا تقريرات على حاشيته .

١١ — تقريرات على الشرح الصغير وحاشيته وكذا الشرح الكبير وحاشيته فى فقه السادة المالكية .

١٢ — تعليقات على حاشية أبى النجا على شرح الشيخ خالد على الآجرومية . وتعليقات على حاشية العطار على شرح الأزهرية ، والسجاعى على القطر ، وابن عقيل ، والأمير على الشذور فى النحو .

١٣ — تقريرات على حاشية البنانى على شرح السعد المختصر ، وعلى المطول ، وعلى حاشيتيه لعبد الحكيم والسيد فى علوم المعانى والبيان والبديع .

١٤ — تقريرات على حاشية البنانى على شرح جمع الجوامع فى الأصول .

١٥ — تعليقات على حاشيتى الخيالى وعبد الحكيم على العقائد النسفية فى التوحيد .

١٦ — تعليقات على مختصر السنوسى ، وعلى حاشيته للشيخ الباجورى ، وعلى حاشية الصبان على شرح السلم للملوى فى المنطق .

١٧ — تقريرات على شرح الأمير على غرامى صحيح فى المصطلح .

١٨ — تقييدات على شرح الزرقانى على البيقونية فى المصطلح .

١٩ — تقييدات قليلة على متن الأربعين النووية ومختصر ابن أبي جمرة ، والشمائل المحمدية وموطأ الإمام مالك ، وصحاح البخارى ومسلم والترمذى فى الحديث .

٢٠ — وله تعليقات قليلة على المدخل لابن الحاج، وقد انفرد الأستاذ على ما أعتقد بتدريسه فى الأزهر .

٢١ — تعليقات على شرح النزهة فى علم الحساب والبسمينة فى الجبر .

٢٢ — تعليقات على حاشية الصبان على ملا حنفى فى آداب البحث .

٢٣ — تعليقات على حاشية الجمل على الجلالين فى التفسير .

حياته العملية

بعـــد ما تزوّد رحمه الله من ثروة العلوم وكنوزها حتى أصبح فيها المُجَلِّى ، وتصدى للتدريس فى الأزهر الشريف حتى كان نِبْرَاسَ الحكمة ومشكاة الفلاح ، فاح أَرجُ فضله وتضوع شذى زهره ، فاصطفاه شيخ الإسلام ليكون علما بين أعلام امتحان العلماء وطلاب الإعفاء من القرعة العسكرية ، كما اختارته وزارة المعارف لمثل رجال الدين فى امتحان دار العلوم .

وما زالت كعبه تتسامى حتى بذّ الأتراب ، ورأت مشيخة الأزهر الجليلة أنه خير من تسند إليه مشيخة رواق السادة الصعايدة ، إذ هو ابن بجدتها ، فتولى أمرها سنة ١٣٠١ هـ

فلم تك تصلح إلا له ولم يك يصلح إلا لها

لا بل هو الصمصامة فى يد المغوار لا يعرف الكلل أو الملل .
قام بأعبائها ، فأصلح ما أفسدته الأيام من جهاتها ، واستنّ فيها بِسُنَّةِ العُمَرَيْن ، وكان من آثاره فيها أن حصر أعيان الوقف وشرح معالمها فى كتاب اتخذه الخلف من بعده نبراساً يهتدون به فى تعرّف أوقاف الرواق وضبط غلاته .

وفاته رضى الله عنه

كان رحمه الله عامر الأوقات بالخيرات والطاعات ، دائباً على فعل للبرات سجيةً لا تكلفاً ، إلى أن أربى على السبعين من عمره فى حياة طيبة وجهاد مستمر فى إعلاء كلمة

الدين ونشر لوائه ، فوافاه القدر المحتوم واصطفاه الله لجواره فى صبيحة الأحد لعشر بقين من رجب سنة ١٣١٦ هـ .

وما ذاع خبر وفاته حتى هرع الناس زرافات ووحدانا إلى داره المقابلة لمسجد السلطان الأشرف بصحراء قايتباى شرقى القاهرة ، واجتمعوا فى تلك الفيحاء فى جمع لاتدرك العين أقصاه ، والكل بين عالم نحرير ، وطالب ووجيه مشفقٌ وجازعٌ من هول الصدمة ، وقد شيعوا قبس الفضل والعلم إلى جنة النعيم إلى مسجد الأستاذ الشيخ المغيفى حيث صلى عليه العلماء الأعلام وأبنّه الأدباء الأجلاء ، ثم وسدوه الثرى بين العبرات والزفرات ، أسفاً على أفول بدر منير وعالم جليل ، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فراديس جناته هو وشيوخه وجعلهم مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً ، وأحسن الله لنا وله وللمسلمين الختام آمين .

عبد العزيز الحامدى

تحريراً فى أول القعدة سنة ١٣٥٤ هجرية



فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

(قرآن كريم)

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

قال الشيخ الفقيه الامام العالم العلامة الصدر الأوحد أبو عبد الله محمد ابن الشيخ الولى العارف الربانى أبى يعقوب يوسف بن عمر السنوسى الحسنى رحمه الله تعالى وغفر له بمنه وكرمه :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

[أما بعد] فيقول الفقير اسماعيل الحامدى المالكى غفر الله له ولوالديه ولمشايخه واخوانه آمين :

هذه حواش على شرح الكبرى للامام السنوسى رضى الله عنه جمعتها من كلام الأساتذة على هذا الشرح المنيف لنفسى ولمن هو قاصر مثلى ، وأسأل الله أن ينفع بها وعلى الله الاعتماد .

(قوله بسم الله الخ) هذه بسملة المصنف اكتفى بها عن بسملة الشرح ، لأنهما له وهما كشئ واحد (قوله قال الخ) من كلام بعض التلامذة غير محتاج له لأنه قد عرّف نفسه فيما بعد (قوله الشيخ) تعورف فيمن بلغ رتبة أهل الفضل ولو صغيرا ، وأصله من طعن فى السن (قوله الامام) أى المقتدى به المقدّم على غيره يستعمل مفردا وجمعا (قوله العلامة) التاء زائدة لتأكيد المبالغة وأتى به بعد قوله العالم لافادة أنه جمع بين المعقول والمنقول تحقيقا (قوله الصدر) أى المصدّر فى مجالس الأكابر والعلماء (قوله الأوحد) أى المتوحد المنفرد بمعرفة العلوم العقلية والنقلية واللدنية (قوله أبو عبد الله) كنيته ، وقوله محمد اسمه (قوله الولى) أى المتولى لأوامر الله ، ويلزم أن يكون مجتنبا لنواهيه ، أو من تولى الله أمره على وجه خاص فلم يكله لغيره طرفة عين فعلى الأوّل فعيل بمعنى فاعل وعلى الثانى بمعنى مفعول (قوله العارف) أى بربه ، وهو من اشتغل بربه بحيث صار لايلتفت لغيره من الأكوان (قوله الربانى) نسبة للرب على غير قياس والنسبة له من حيث شدّة تمسكه بدينه (قوله السنوسى) نسبة لبنى سنوس قبيلة من العرب بالمغرب (قوله الحسنى) نعت لمحمد ، لأن المقام مقام توضيحه نسبة للحسن بن علىّ من جهة أم أبيه (قوله رحمه الله) فى نسخة رضى الله عنه ، والرحمة والرضى بالنسبة لله بمعنى الانعام (قوله وغفر له بمنه وكرمه) فى بعض النسخ إسقاطه ، والمغفرة ستر الذنب ، ويلزمه عدم المؤاخذة به ، وقيل محو الذنب

[الحمد لله] الذى شرح صدور العلماء الراسخين ، لقبول أنوار المعارف مستمدة من سواطع البراهين ، وظهر لهم بآيات مصنوعاته ، لكل على ماقسم له بفضله فى سابق قضائه ، ومن عليهم فيها بالنظر القويم ، فأشرفوا على ما لا يحاط به ولا يكيف من عظيم جلاله وكبريائه ، فتاهوا فى ذلك الجمال والجلال حتى أذهلهم بعد عن عجائب أرضه وسمائه ، فسبحان

من صحف الملائكة ، والمنّ والكرم الانعام (قوله شرح) أى هيأ بازالة الرعونات البشرية . ثم فى ذكر الشرح أوّل كلامه براعة استهلال بحسب التأليف ، وفى ذكر البراهين والنظر القويم فيما بعد براعة بحسب الفنّ (قوله صدور العلماء) جمع صدر أريد به القلب مجازا لعلاقة المحلية . ثم أريد بالقلب العقل الذى هو النور الروحانى لعلاقة المحلية أيضا ، فهو مجاز على مجاز إن لم نقل ان إطلاق القلب على العقل حقيقة . ثم ان إسناد الشرح للعقل مجاز عقلى من إسناد ما للشئ إلى آلته لأن الشرح بمعنى التهيئة إنما هو للنفس (قوله الراسخين) أى الثابتين فى العلم (قوله لقبول الخ) متعلق بشرح : أى قبول معارف أقوى مما ثبت لهم إذالغرض أنهم راسخون أرباب معارف (قوله أنوار المعارف) أى المعارف والعلوم الشبيهة بالأنوار (قوله مستمدّة) حال من المعارف : أى مأخوذة منها فهو بفتح الميم ، ويصح الكسر على أنه حال من الصدور : أى محصلة للمعارف من البراهين الساطعة (قوله من سواطع البراهين) من إضافة الصفة للموصوف ، والسواطع جمع ساطع ، وهو لغة المرتفع من الحسيات ، أريد به الظاهر لعلاقة اللزوم ، والبراهين جمع برهان ، وهو الدليل المركب من مقدّمات يقينية (قوله وظهر) أى الله ، وقوله : لهم : أى العلماء الراسخين عطف على شرح عطف مسبب على سبب ، والمراد بالظهور العلم ، وقوله : بآيات مصنوعاته الاضافة بيانية : أى وعلموه سبحانه وتعالى بسبب النظر فى الآيات والعلامات التى هى مصنوعاته الدالة على وجوده (قوله لكل) متعلق بظهر وهو بدل من قوله لهم : أى وظهر لكل واحد منهم ظهور علم على الوجه الذى قسمه : أى أثبته فى الأزل ، فظهور البارى لعباده متفاوت الرتب ، فكل واحد يعلمه على الوجه الذى سبق فى الأزل على ما اقتضته الحكمة (قوله بفضله) أى إحسانه متعلق بقسم أوظهر (قوله فى سابق قضائه) أراد بالسبقية الأزلية أى فى قضائه الأزلى وفى بمعنى الباء والجار والمجرور متعلق بقسم بمعنى ثبت ، والقضاء الارادة الأزلية أو العلم (قوله ومنّ عليهم) عطف على شرح وضمير عليهم للعلماء ، وقوله : فيها : أى المصنوعات وقوله : بالنظر القويم : أى الصحيح الموصل لوجود الصانع ، وهو النظر فيها من جهة الحدوث أو الامكان (قوله فأشرفوا) أى فتسبب عن ذلك أنهم أشرفوا : أى اطلعوا (قوله على الخ) أى على شيء لا يمكن العلم به على وجه الاحاطة لكثرته (قوله ولا يكيف) أى لا يمكن وصفه اعظم كيفيته (قوله من عظيم جلاله) بيان لما ، وهو من إضافة الصفة للموصوف . واعلم أنّ لله صفات جمال : كالبسط والرحمة ، وصفات جلال : كالقهر ، والكبرياء عبارة عن الصفات الجامعة لصفات الجلال والجمال ، والمراد بها هنا ماقابل الجلال الذى هو صفات الجمال (قوله فتاهوا) أى غابوا ، وقوله : فى ذلك الجمال والجلال : أى اللذين أشرفوا عليهما ، والجمال مأخوذ من الكبرياء (قوله فسبحان الخ) أفاد به أنه لا يمكن إدراك حقيقته سبحانه دفعا لما يتوهم

من ظهوره لأوليائه عين خفائه ، وقربه عين بعده ، والعجز عن ادراكه لسعة جلاله نزهة لا تكييف وغاية كمال لأصفيائه ، والصلاة والسلام على من خص من رتب المعارف بأعلاها ، ورقى فى درج التخصيص والتقريب مراقى لاتكنه ، بل وقفت العقول بمراحل دون أدنى أدناها ورضى الله عن آله وصحبه الذين شرفوا غاية الشرف بمشاهدة طلعته العليا ، والاقتباس من عظيم أنواره ، فكان لهم شمسا وهم أنجم يهتدى بهم فى دياجى ظلم الجهل

من قوله : وظهر لهم من إدراك حقيقته (قوله عين خفائه) أراد به لازمه ، وهو عدم إدراك حقيقته (قوله وقربه) أى المعنوى لأن قربه منا من حيث علمه بنا ، وقوله : عين بعده أراد بالبعد لازمه وهو عدم الادراك (قوله والعجز) أى عجز الخلائق كلهم أو الأكابر والأصفياء عن إدراك حقيقته ، وقوله : نزهة اسم مصدر بمعنى المصدر ، وهوالتنزيه خبر عن العجز : أى والعجز عن إدراك حقيقته تنزيه له تعالى وتبعيد له عما لايليق به من صفات الحوادث (قوله لسعة جلاله) أى وجماله ، والمراد بالسعة العظم ، وقوله : لاتكييف صفة للنزهة : أى تنزيه لا يمكن ادراك كيفيته (قوله وغاية كمال لأصفيائه) لأن من عجز عن ادراك حقيقته فقد أدرك اتصافه تعالى بصفات التقديس والتنزيه عن الحوادث وادراك ذلك كمال ، والأصفياء جمع صفى بمعنى فاعل : أى من أحب الله وأخلص فى محبته ، أومفعول : أى المصفى والمختار من بين خلقه (قوله من خص) أى خصه الله (قوله من رتب المعارف) بيان الأعلى وأل جنسية أواستغراقية ، والاضافة على الأول من اضافة الجزئيات للكلى ، وعلى الثانى للبيان : أى بالأعلى من رتب المعارف أو رتب هى المعارف (قوله ورقى) أى صعد (قوله فى درج) فى بمعنى من البيانية مشوبة بتبعيض ، والدرج بضمّ ففتح جمع درجة بضمّ فسكون و بفتح الراء مخففة ومشدّدة و بفتحهما : المرقاة التى يصعد عليها استعارها للمرتبة ، وقوله : مراقى معمول لرقى (قوله والتقريب) أى إلى الله من عطف المتعلق بالفتح على المتعلق بالكسر ، لأنك تقول خصّ فلان بالتقريب والتخصيص متعلق بالتقريب (قوله لاتكنه) أى المراقى التى رقاها : أى لا يمكن ادراك كنهها وحقيقتها (قوله بل وقفت) أى تباعدت ، وقوله : العقول : أى عقول الخلق ، وقوله : مراحل : أى مسافات ، وقوله : دون أدنى أدناها : أى المراتب ، فالعقول لاتقدر على إدراك أدنى الأدنى من تلك المراتب لوجود الفاصل من المسافات بينها و بين تلك المرتبة الأدنى ، وحينئذ فما بالك بالمرتبة العليا (قوله ورضى) أى أنعم أو أراد الانعام (قوله شرفوا) بفتح فضمّ أو ضمّ فكسر مع شدّ (قوله طلعته) الطلعة الوجه ، والمراد الذات والعلاقة الجزئية (قوله العليا) أى المرتفعة (قوله والاقتباس) أى الأخذ عطف على مشاهدة (قوله من عظيم أنواره) من اضافة الصفة والمراد بالأنوار العلوم الشرعية والمعارف الالهية ، ففى الكلام استعارة مصرّحة والجامع الاهتداء فى كل (قوله فكان لهم شمسا) أى كالشمس ، فزمانه عليه الصلاة والسلام كالنهار الكثرة النور وظهور الأحكام من جانبه ، وهو كالشمس يبدى لهم ماخفى عليهم (قوله أنجم) أى كالأنجم فزمانهم لغيبة النبى صلى الله عليه وسلم عنه وعدم وجوده فيه بمنزلة الليل (قوله دياجى) قيل جمع ديجوج ، وفيه أن مقتضى هذا أن الجمع دياجيج ، فلعله جمع ديوج شذوذا ، والدياجى فى

وتثبت القدم باقتفاء آثارهم فى مزالق أوعاره .

[وبعد] فيقول العبد الفقير الى ربه ، المشفق من خبث صنيعه وسوء كسبه : محمد بن يوسف السنوسى الحسنى غفرالله له بلامحنة ولأبويه ولاخوته وذرّيته وأحبته ، وجمع الجميع بفضله فى أعالى الفردوس مع المقربين من أصفيائه وأهل محبته وشريف قربته : لما وفق الله سبحانه وتعالى لوضع العقيدة المسماة بعقيدة أهل التوحيد ، المخرجة بعون الله من ظلمات الجهل وربقة التقليد ، المرغمة بفضل الله تعالى أنف كلّ مبتدع عنيد ، طلب منى بعض من اعتنى بقراءتها ، أن أضع له عليها مختصرا يكمل مقاصدها .

الأصل الأشياء الحسية المظلمة مستعارة هنا للأزمنة المظلمة ، وقوله : ظلم الجهل من اضافة المشبه به للمشبه ، والمعنى حينئذ يهتدى بهم فى الأزمنة المظلمة ، وهى أزمنة الجهل الشبيهة بالظلم ، والمراد بأزمنة الجهل الأزمنة الكائنة بعد موته صلى الله عليه وسلم وانقطاع الوحى ، فصار الناس يرجعون للصحابة فى النوازل وبهم يهتدون (قوله وتثبت القدم الخ) استعار القدم للعقل والباء فى باقتفاء سببية والاقتفاء الاتباع والآثار جمع أثر : أى أثر المشى ، والمراد به هنا العلوم ، والمزالق جمع مزلق أى مكان الزلق أريد به هنا الخطأ واضافته للأوعار التى هى الأمكنة الصعبة للبيان ، والأوعار مستعار للمسائل الصعبة ، والضمير فى أوعاره للجهل واضافة الأوعار للجهل باعتبار أنه سبب فى الزلق وحينئذ فالمعنى : ويثبت العقل بسبب اتباع علومهم فى المسائل الصعبة التى يحصل الخطأ فيها بسبب الجهل (قوله العبد) أى لله بسبب إيجاده له (قوله الفقير) أى المحتاج (قوله إلى ربه) أى مالكه (قوله المشفق) أى الخائف عذاب ربه (قوله من خبث صنيعه) أى من أجل سوء مصنوعه : أعنى الأفعال الصادرة منه ، وقوله : وسوء كسبه : أى مكسوبه مرادف لما قبله (قوله بلا محنة) أى اختباره بضرر فى بدنه أوماله (قوله وذرّيته) أى نسله ذكرا كان أوأنثى (قوله وأحبته) أى كل من يحبه ولو بعد عصره (قوله وجمع الجميع) أى نفسه وإخوته وأبويه وذريته (قوله بفضله) الباء للملابسة : أى لاوجوبا عليه (قوله فى أعالى) جمع أعلى (قوله من أصفيائه) بيان للمقربين (قوله وأهل محبته) عطف عام على خاص (قوله وشريف قربته) المراد بالقربة الطاعة : أى ومن أهل قربته : أى الله : أى طاعته الشريفة (قوله لما وفق الله) أى وفقنى مقول القول (قوله لوضع) أى تأليف (قوله المخرجة) من الاسناد للسبب لكن باعتبار معناها لا لفظها ، والمخرج الحقيقى هو الله (قوله بعون الله) أى باعانته (قوله من ظلمات الجهل) من إضافة المشبه به للمشبه (قوله وربقة التقليد) من اضافة المشبه به للمشبه والربقة حبل يجعل فى رقبة الحيوان الصغير يسحب به ، فصاحب التقليد ينقاد الى مقلده فى كلّ مايريده منه بسبب تقليده كما أن الحيوان ينقاد مع كلّ من سحبه من ربقته (قوله المرغمة) أى الملصقة بالرغام بفتح الراء : أى التراب أنف الخ ، والمعنى على التشبيه : أى ان تلك العقيدة لما احتوت عليه من الأدلة القاطعة كالمرغمة الخ ، ويحتمل أن المرغمة بمعنى المذلة (قوله مبتدع) أى فى السنة ماليس منها (قوله عنيد) أى معاند لايمتثل للحق (قوله بقراءتها) المراد بالقراءة مايشمل الحفظ والمطالعة (قوله يكمل مقاصدها) أى العقيدة والاضافة من اضافة المدلول للدال .

ويسهل المشرع الى ماعذب من مواردها . فأجبته الى ذلك طالبا من المولى الكريم حسن المعونة . والتسديد للصواب فى الظواهر والبواطن التى هى عن كثير من العلل غير مصونة . وسميته « عمدة أهل التوفيق والتسديد . فى شرح عقيدة أهل التوحيد » والله تعالى أسأل أن ينفع به و بأصله . ويمن على من سعى فى تحصيلها بنيل مراتب أهل العرفان والفوز بكمال الدارين بحوله وطوله . والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد أفضل العالم بعضه وكله .

(ص) الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين ، وإمام المرسلين . ورضى الله عن أصحاب رسول الله أجمعين ، وعن التابعين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين . اعلم

أى يكمل المقصود منها الذى هو المعانى (قوله المشرع) أى الشروع : أى التوجه (قوله إلى ما الخ) أى إلى ادراك معان عذبت : أى شبيهة بالماء العذب ، وقوله : من مواردها من بيانية والمورد مكان الورود ، أريد به نفس الماء لعلاقة المجاورة . ثم أريد بالماء المعانى بجامع أن كلا به الحياة ، وحينئذ فالمعنى : ويسهل التوجه إلى الادراك المتعلق بالمعانى الحلوة (قوله الى ذلك) أى مطلوبه المستفاد من قوله : طلب منى (قوله طالبا) حال من فاعل أجبته (قوله حسن المعونة) أى المعونة الحسنة : أى التى لم تشب بمشقة (قوله والتسديد) أى التوفيق (قوله الظواهر) أى الجوارح الظاهرة كاللسان . وقوله : والبواطن : أى كالقلب وعبر بالجمع نظرا له ولاخوانه (قوله التى هى) أى البواطن (قوله عن كثير) متعلق بمصونة (قوله من العلل) أى الأمراض الباطنية كالحقد والرياء والعجب والحسد (قوله والتسديد) عطف مرادف (قوله فى شرح) متعلق بعمدة : أى ايضاح (قوله و بأصله) أى المتن (قوله فى تحصيلهما) أى المتن والشرح (قوله بنيل) أى تحصيل (قوله مراتب أهل العرفان) أى المعرفة من الكمالات المعنوية كالعلوم والحسية كالدرجات فى الجنة (قوله والفوز) عطف على نيل (قوله بكمال الدارين) أى بالأشياء الكاملة فى الدنيا من امتثال الأوامر واجتناب النواهى والاستقامة ظاهرا و باطنا على الدوام ، وفى الآخرة من المنازل والدرجات والنظر لوجه الله (قوله بحوله) متعلق بيمن : أى بقدرته ، وقوله : وطوله : أى احسانه ، ويطلق أيضا على القدرة وكل صحيح هنا (قوله العالم) هو ماسوى الله (قوله بعضه) أى جزئه (قوله العالمين) من العلامة بمعنى الدليل لأنه دليل على وجوده تعالى ، أو من العلم لأنه يفيد العلم بوجوده تعالى ، ففى ذكره براعة استهلال لأنه يشير الى أن كتابه هذا يبحث عن الدليل الموصل للعلم بوجوده تعالى (قوله سيدنا) أى جميع المخلوقات ، والسيد هو الذى يفزع اليه عند الشدائد ، وقدمه على مولانا : أى ناصرنا لأن الفزع مقدم على النصر (قوله محمد) الأولى قراءته بالرفع خبرا لمحذوف ليكون اسمه صلى الله عليه وسلم عمدة كذاته (قوله خاتم) بكسر التاء : أى متمم ، و بفتحها : أى محسن (قوله وامام المرسلين) أى المقدم عليهم فعلى غيرهم بالأولى (قوله أصحاب رسول الله) أظهر مع أن المحل للضمير تلذذا باسمه تعالى (قوله ومن تبعهم) أى التابعين (قوله الى يوم الدين) راجع لعموم من : أى ومن تبعهم طائفة بعد طائفة وهكذا إلى يوم الدين : أى قربه (قوله باحسان) الباء للملابسة ، والمراد بالاحسان أصل الايمان المنجى فيشمل العصاة (قوله اعلم)

شرح الله صدرى وصدرك ويسر لنيل الكمال فى الدارين أمرى وأمرك : أن أوّل مايجب قبل كلّ شىء على من بلغ أن يعمل فكره فيما يوصله الى العلم بمعبوده من البراهين القاطعة والأدلة الساطعة إلا أن يكون حصل له العلم بذلك قبل البلوغ فليشتغل بعده بالأهمّ فالأهم .

(ش) الكلام فيما يتعلق بالحمد والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم شهير فلا نطيل به ولا يخفى هنا حسن مناسبة الدعاء بشرح الصدر الذى هو تهيئته لقبول المعارف .

خطاب لكل مكلف أو لكل مطلع على هذا التأليف ، وان كان أصل الخطاب أن يكون لمعين (قوله شرح الخ) المراد بالصدر القلب بمعنى النفس ، والمراد بشرحها توسيعها وتهيئتها وجعلها مستعدة لقبول المعانى والمعارف بازالة الرعونات منها (قوله ويسر) أى سهل (قوله فى الدارين) متعلق بالكمال أو بنيل (قوله أمرى) أى حالى : أى الأسباب المحصلة لنيل الكمال من إرادة الطاعات والقدرة عليها (قوله أن أول مايجب) معمول لقوله اعلم : أى ان أوّل الأشياء الواجبة بعد التكليف إعمال الفكر الخ ، وقوله : قبل كل شىء : أى قبل مزاولة كل شىء من أكل وشرب وصلاة وغير ذلك ، وأفاد بقوله قبل كل شىء أن وجوب هذا الأمر فورىّ ، قيل ان وجوب النظر وجوب الأصول فتاركه كافر ، وهو مامشى عليه المصنف هنا ، وقيل وجوب الفروع فيثاب عليه ويعاقب على تركه والمقلد إيمانه صحيح (قوله على من بلغ) أى وعقل (قوله فكره) أى قوّته المفكرة (قوله فيما الخ) أى فى تحصيل الدليل الذى يوصله الخ ، لأن الانسان أوّلا يعمل فكره فيأتى بالصغرى ثم يعمله فى الاتيان بالكبرى ثم بالترتيب وملاحظة اندراج الحدّ الأصغر فى الأكبر ، ثم ان فى الكلام حذفا ، والأصل فيما يوصله إلى العلم بمعبوده والتصديق به هذا ، ويصح إرادة الدليل الأصولىّ وهو مفرد كالعالم وإعمال الفكر فيه بالنظر الى جهته كالحدوث وحملها[1] عليه نحو العالم حادث ثم جعلها موضوعا ويحمل عليه المطلوب نحو وكل حادث لابدّ له من صانع (قوله القاطعة) أى المقطوع بها : أى بمقدماتها ووصف البراهين بالقاطعة كاشف (قوله الساطعة) أى المرتفعة ، والمراد لازم الارتفاع وهو الظهور : أى الظاهرة التى لاخفاء فيها (قوله إلا أن يكون الخ) فلا يجب عليه أن يشغل فكره بعد ذلك فيما يوصله بل يشتغل الخ ، وقوله : حصل : أى قبل البلوغ ، وقوله : بذلك : أى بمعبوده (قوله بالأهم) أى بالنسبة لذلك المكلف فالأهم : أى وهكذا فاذا بلغ فى وقت الصلاة فالأهم به تعلم مايتعلق بها من طهارة وغيرها ، وإذا بلغ فى وقت الصوم فالأهم فى حقه تعلم مايتعلق به وهكذا (قوله بالحمد الخ) أى والترضي ومعنى الاتباع (قوله فلا نطيل به) أى فلا نذكره حتى نطيل بذكره (قوله شهير) أى مشهور (قوله ولا يخفى) الخ وجه المناسبة أن هذا الفنّ يبحث عن أحوال ذات الاله وأحوال ذات الاله غير مألوفة للصدر فيضيق عن تحملها لأن الوهم ينازع فيها ويريد أن يثبت لله ماهو مألوف له من التجسمات والتشكلات والتغيرات ونحو ذلك فدعا بشرح الصدر لأجل أن يتحمل مايثبت لله تعالى ، وان كان تصدير الكتب بهذا الدعاء غير معهود للمصنفين (قوله حسن مناسبة الدعاء) أى المناسبة الحسنة والوصف كاشف (قوله الذى الخ) لا التوسيع الحسىّ (قوله لقبول المعارف) أى العلوم

---

(١) قوله : وحملها : أى الجهة . وقوله : عليه : أى العالم اه منه

وفهمها وازالة ضيقها عن حل ذلك وحرجها (قوله) ان أول مايجب : أى شرعا ، وانما لم أقيده بذلك كما وقع فى الارشاد وغيره لعدم اختصاص القيد بهذا الواجب بل الاحكام كلها إنما تثبت عند أهل السنة بالشرع وحكمت المعتزلة فيها العقل وسيأتى ان شاء الله تعالى الرد عليهم فى محله إلا أنهم خصوا هذا الموضع باعتراض ، وهو أن قالوا لو لم يجب النظر عقلا للزم افحام الرسل ، وبيان الملازمة أن المكلف

كالعلم بوجود الله والعلم بقدمه (قوله وفهمها) عطف على قبول : أى تهيئته لفهم المعارف بمعنى المعلومات على الاستخدام (قوله وإزالة) عطف سبب على التهيئة (قوله وإزالة ضيقها الخ) أنث مع أن المرجع وهو الصدر مذكر مراعاة لكونه بمعنى اللطيفة الربانية (قوله عن حل ذلك) أى القبول والفهم : أى والمراد بحمله الاتصاف به وعبر عنه بالحل إشارة الى ثقل ذلك عليه ، والحرج أشد الضيق فهو من عطف الخاص ، والمراد هنا بالضيق الرعونات البشرية المانعة من ادراك المعارف (قوله كما وقع فى الارشاد الخ) راجع للمنفى ، والارشاد كتاب لامام الحرمين فى الأصول الفقهية والدينية (قوله بهذا الواجب) الانسب بهذا الحكم (قوله بل الأحكام كلها الخ) سواء كانت إيجابا أو ندبا أو تحريما أو كراهة إنما تثبت الخ والباء داخلة على المقصور عليه : أى ان هذا القيد ليس مختصا بهذا الواجب بل يتعداه لغيره (قوله بالشرع) أى النبى صلى الله عليه وسلم والباء بمعنى من متعلقة بتثبت بمعنى تعلم ، ويصح أن يراد بالشرع الألفاظ الواردة كالقرآن وغيره (قوله وحكمت المعتزلة فيها) أى فى الأحكام سائرها العقل : أى جعلت العقل حاكما بها : أى مدركا لها بنفسه والشرع مؤكد (قوله فى محله) أى محل الرد عليهم فى ذلك وهو مبحث التحسين والتقبيح العقليين (قوله الا أنهم) أى المعتزلة خصوا هذا الموضع : أى موضع وجوب النظر الذى هو مبنى الأحكام الأصلية والفرعية باعتراض : أى ولم يذكروه فيما يأتى وهذا استدراك على مايتوهم من قوله : وسيأتى الخ فانه يوهم أنهم لم يذكروا هنا شيئا فدفع ذلك بقوله الا أنهم الخ (قوله لولم يجب الخ) هذا قياس استثنائى حذفوا فيه الاستثنائية مع دليلها والنتيجة ، ولما كانت هذه الملازمة ليست بينة بينوها بقولهم وبيان الملازمة الخ وهذا الدليل الذى أقاموه من قبيل دليل الخلف المثبت للمطلوب بابطال نقيضه وتقريره أن يقال لو لم يجب النظر عقلا للزم افحام الرسل : أى عجزهم عن اثبات نبوتهم فى مقام المناظرة لكن التالى باطل لما يلزم عليه من عدم الفائدة فى البعثة واذا بطل التالى فالمقدم وهو لم يجب النظر عقلا مثله واذا بطل لم يجب النظر عقلا الذى هو المقدم ثبت نقيضه وهو يجب النظر عقلا وهو المطلوب (قوله وبيان الملازمة) أى بيان أنه يلزم من انتفاء الوجوب العقلى افحام الرسل (قوله أن المكلف الخ) توضيحه أن المكلف لو وجب عليه النظر شرعا ، وقال له الرسول : يجب عليك شرعا أن تنظر فى معجزتى لتعلم صدق دعواى وتنظر فى جميع مايتوقف عليه ثبوت الصانع لتعلمه وتعلم صفاته لقال المكلف المرسل اليه لا أنظر حتى يجب على النظر : أى حتى يثبت وجوبه على وأكلف به اذ الوجوب شرعى والشرع لم يثبت عندى ولا يجب على النظر حتى أعلم بوجوبه ولا أعلم وجوبه حتى أنظر فآل الأمر الى أن النظر موقوف على النظر بواسطة أن النظر

لاينظر مالم يعلم وجوبه ولا يعلم وجوبه مالم ينظر . وأجيب بأنه مشترك والمشترك ملزم اذ لو وجب عقلا لأفحم أيضا لأن وجوب النظر غير ضرورى عندهم لتوقفه على مقدمات تفتقر الى أنظار دقيقة ، والحق أن النظر لايتوقف على العلم بالوجوب لاعادة ولا شرعا . أما عادة فلأن الله تعالى أجرى عادته وطرد سنته بعدم تواطئ العقلاء على الاعراض عن النظر فى عجائب الكائنات وغرائب المصنوعات ومن أعظم ذلك

موقوف على وجوبه ، ووجوبه موقوف على العلم بالوجوب ، والعلم بالوجوب موقوف على النظر والموقوف على الموقوف على الشىء موقوف على ذلك الشىء وتوقف الشىء على نفسه باطل فما أدى اليه وهو كون وجوب النظر شرعيا باطل ، وهذا الدليل حجة لاقدرة للنبى على دفعه وهو معنى افحامه (لاينظر الخ) فيه حذف ، والأصل لاينظر مالم يجب ولا يجب مالم يعلم وجوبه (قوله وأجيب بأنه) أى هذا الاعتراض بافحام الرسل (قوله مشترك) أى بيننا وبينكم كما يلزمنا معاشر أهل السنة على قولنا بوجوب النظر شرعا يلزمكم على قولكم بوجوبه عقلا والاعتراض المشترك غير ملزم للخصم اذ لاحجة فيه لاثبات المطلوب بل الكل فى ورطة فكأنه قال ماألزمتمونا به يلزمكم وما هو جوابكم فهو جوابنا (قوله لأفحم أيضا) أى لاستلزم الافحام كما يستلزمه لو وجب شرعا (قوله لأن وجوب الخ) لأنه ليس مستفادا من المشاهدات ولا من المحسوسات ولا من المتواترات ولا من الحدسيات التى هى أقسام العلم الضرورى (قوله غير ضرورى) لأنه لو كان ضروريا لم يلزمهم ذلك الاعتراض (قوله تفتقر لأنظار دقيقة) أى عندهم ، وذلك لأن وجوب النظر عندهم يتوقف على كون النظر يفيد المعرفة ، وأن المعرفة واجبة وأن النظر طريق إليها ولا طريق إليها سواه وأن مالا يتم الواجب الا به فهو واجب (قوله والحق الخ) أى والجواب التحقيق لأنه يحل ماتمسك به الخصم بخلاف الجواب الأول فانه مفيد لاسكات الخصم ولا يثبت مذهب المجيب ، وهم أهل السنة . والحل يكون بأمور : إما بابطال ماحكمت به الشرطية من اللزوم . وإما بابطال الاستثنائية أو دليلها إذا كان الدليل استثنائيا كما هنا (قوله والحق أن النظر) أى من حيث ذاته ومن حيث حكمه لايتوقف الخ ، فقولنا من حيث ذاته ناظرين فيه لرد قولهم فى الدليل النظر موقوف على وجوبه الذى هو المقدمة الأولى وقولنا من حيث حكمه ناظرين فيه لرد المقدمة الثانية : أعنى قولهم ولا يجب النظر الا اذا علم وجوبه (قوله أما عادة فلأن الخ) أى فلو كان النظر يتوقف على ثبوت وجوبه على الناظر لم تطرد العادة بل كان لاينظر الانسان الا اذا ثبت عنده وجوب النظر عليه لجريان العادة بتواطىء العقلاء على النظر من غير أن يقول أحد لا أنظر حتى يثبت عندى وجوبه على مبطل للمقدمة الأولى من قولهم النظر موقوف على وجوبه ، ثم ان المراد بقوله بعدم تواطىء العقلاء على الاعتراض الخ تواطؤهم على النظر الخ كما علمت فالأوضح اسقاط عدم والاعراض (قوله وطرد سنته) أى طريقته : أى جعلها مطردة دائما . وأما العادة فتصدق بمرتين (قوله عجائب الكائنات) من اضافة الصفة للموصوف ، والكائنات جمع كائنة بمعنى موجودة بعد عدم (قوله وغرائب المصنوعات) عطف تفسير من اضافة الصفة (قوله ومن أعظم ذلك) أى ومن أعظم الأمور

ماتأتى به الرسل من خوارق العادات ، وأما شرعا فلأن النظر وجوبه متوقف على التمكن من العلم لا على العلم ، وقوله : أن يعمل فكره خبر أن . وحاصله أن أوّل واجب النظر وحقيقة النظر ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدّى الى استعلام ماليس بمعلوم كذا عرفه البيضاوىّ وغيره . وأحسن منه وأسلم أن تقول النظر وضع معلوم أو ترتيب معلومين فصاعدا على وجه يتوصل به الى المطلوب وأو للتنويع فيشمل ناقص الحدّ والرسم ، فان وصلت تلك الأمور الى معرفة مفرد سميت معرّفا وقولا شارحا ، وان وصلت الى تصديق وهو العلم بنسبة أمر الى أمر على جهة الثبوت أو النفى

الغريبة التى تواطئوا على النظر فيها مايأتى به الرسل من خوارق العادات فقد جرت العادة أن النفوس تلتفت الى النظر لذلك ولم يقع أن المكلف يقول لا أنظر حتى يجب علىّ النظر فهذا كله مما يدل على اشكال المقدّمة الأولى (قوله وأما شرعا الخ) هذا ردّ للمقدمة الثانية القائلة ولا يجب علىّ النظر إلا اذا علمت بالوجوب ، وحاصل الرد أنا لانسلم ذلك بل الوجوب متوقف على التمكن من العلم : أى التأهل له بأن يكون أهلا لذلك ، وتحصل الأهلية بالعقل والبلوغ و بلوغ الدعوة لا أنه موقوف على العلم بالفعل (قوله وجوبه بالنصب) بدل من النظر أو بالرفع على الابتداء خبره متوقف ، والجلة خبر أن (قوله وحاصله) أى حاصل أن يعمل فكره : أى حاصل معنى الجلة التى قوله أن يعمل فكره الخ جزء منها (قوله النظر) أى الاصطلاحى ، وقوله : وحقيقة النظر : أى الاصطلاحى وأظهر لنكتة ، وهى افادة أن التعريف لحقيقة النظر لا للنظر الخاص المتصف بأنه أول الواجبات (قوله أمور) نحو فلان يطوف بالسلاح ليلا وكل من هو كذلك فهو سارق وكل سارق تقطع يده : أى أو أمرين نحو العالم متغير وكل متغير حادث (قوله معلومة) أى حاصلة فى العقل بالفعل (قوله على وجه الخ) كايجاب الصغرى وكلية الكبرى (قوله الى استعلام) أى اعلام : أى احضار ، وقوله : ماليس بمعلوم : أى ماليس بمستحضر ، والمراد باعلامه واحضاره ادراكه وحصول صورته فى الذهن (قوله وأحسن منه) أى لشموله للتعريف بالمفرد ، وقوله : وأسلم : أى من الاعتراض الوارد على الأوّل بعدم شموله للتعريف بالمفرد ، وعبرّ بأحسن وأسلم لامكان أن يجاب عن الأوّل بأن قوله ترتيب أمور : أى صريحا أوضمنا ، فالأوّل كقولنا : العالم متغير وكل متغير حادث ، والثانى كقولنا : فى تعريف الانسان انه ناطق فهو مركب ضمنا لأنه فى قوّة ذات ثبت لها النطق والذات التى ثبت لها النطق لاتكون إلا حيوانا ناطقا (قوله وضع معلوم) أى اثباته ولو غير مطابق كاثبات ناهق فى تعريف الانسان ، وهذا فى التعريف بالمفرد ، وقوله : أو ترتيب معلومين : أى أمرين حاصلين فى العقل وقوله إلى المطلوب : أى التصورى أو التصديقى (قوله للتنويع) أى لا للشك (قوله فيشمل الخ) كما أنه شامل للحدّ التام والرسم التام (قوله تلك الأمور) أى تصورها (قوله مفرد) أى تصوره (قوله سميت معرّفا) أى لتعريفها وتعيينها الماهية الحقيقية والعرضية ، وقولا شارحا : أى لشرحها للماهية الحقيقية والعرضية (قوله وان وصلت) أى وان وصل التصديق بها (قوله وهو) أى التصديق وقوله أمر هو المحمول ، وقوله : إلى أمر هو الموضوع ، وقوله : على جهة الثبوت : أى على جهة هى الثبوت فى الموجبة

سميت حجة ودليلا ، فمثال الأوّل قولك فى شرح الانسان انه الحيوان الناطق ، ومثال الثانى قولك فى بيان حدوث العالم وهو ماسوى الله عز وجل العالم متغير وكل متغير حادث ، فان ترتيب هاتين القضيتين المعلومتين على الوجه الخاص ، وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية يوصل من اتضح له بالبرهان صدقهما الى العلم بأن العالم حادث لاندراج الصغرى فى حكم الكبرى ، وهل الربط بين الدليل والنتيجة عادى فيمكن تخلفه أو عقلى فلا يمكن عند نفى الآفات العامة كالموت ونحوه التخلف أو بالتولد بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت فى وجود النتيجة بواسطة تأثيرها فى النظر أو بالايجاب بمعنى أن النظر علة أثرت فى وجود المعلول ؟ أربعة مذاهب : الأوّل مذهب الأشعرى ، والثانى مذهب امام الحرمين وهو الصحيح وللقاضى القولان ، والثالث مذهب المعتزلة واستثنوا من ذلك النظر التذكرى فقالوا فيه بقول الامام لأنه كالنظر التذكرى : أى

أو على جهة هى النفى : أى الانتفاء فى السالبة (قوله سميت حجة) لأنه يحتج بها على الخصم ، وقوله : ودليلا لأنه يستدل بها على ثبوت المطلوب (قوله فمثال الأوّل) أى مايوصل إلى تصور مفرد (قوله فى شرح الانسان) أى توضيح ماهيته الحقيقية (قوله ومثال الثانى) أى الموصل إلى تصديق (قوله فى بيان حدوث العالم) أى فى التصديق بحدوث بعض العالم وهو الأعراض لأن الدليل الآتى إنما يدل على حدوثها ، وأما الأجرام فيستدل على حدوثها بقولنا : الأجرام ملازمة للأعراض الحادثة ، وكل ماكان ملازما للحادث فهو حادث ، ويحتمل أن يراد بالعالم خصوص الأعراض مجازا (قوله وهو) أى العالم ، لكن بالمعنى الشامل للأجرام والاعراض (قوله المعلومتين) أى علما تصديقيا (قوله وهو كون الخ) أى وكون موضوع الصغرى مندرجا فى موضوع الكبرى (قوله بالبرهان) الأولى حذفه لأن ثبوت التغير للأعراض ضرورى لعلمه بالمشاهدة (قوله الصغرى) أى موضوعها (قوله فى حكم الكبرى) أى فى متعلق حكم الكبرى الذى هو موضوعها (قوله بين الدليل الخ) أى بين العلم بهما أوالظن (قوله الآفات) أى التى تحصل عقب النظر وقبل استنتاج النتيجة (قوله العامة) أى المانعة من الادراك مطلقا كالموت فانه مانع من الادراك مطلقا . وأما الخاصة كالعلم بالمطلوب فانها لاتمنع من الادراك مطلقا ، بل من العلم بذلك الشىء فقط لأن العلم بالشىء مانع من تجدد العلم به من الدليل لما يلزم من تحصيل الحاصل (قوله ونحوه) أى كالجنون (قوله أو بالتولد) هو أن يوجد فعل لفاعله فعلا آخر كحركة اليد لحركة المفتاح وهومعطوف على محذوف والتقدير ، وهل الربط عادى متلبس بغير التولد أو عادى متلبس بالتولد والعبد خالق بقدرته الحادثة العلم بالدليل والعلم بالدليل نشأ عنه العلم بالنتيجة (قوله أو بالايجاب) عطف على محذوف والتقدير أو عقلى متلبس بغير الايجاب أو متلبس بالايجاب : أى التعليل ، فالعلم بالنظر واقع بقدرة العبد وهو علة فى العلم بالنتيجة مؤثر فيه والربط عقلى لامتناع تخلف المعلول عن علته المؤثرة (قوله بمعنى أن النظر) أى التصديق به (قوله فى وجود المعلول) أى الذى هو العلم بالنتيجة (قوله وهو الصحيح) الأولى الأصح لأن قول الأشعرى صحيح لافادة (قوله التذكرى) هو الذى تقدم للنفس ادراكه واسترجعته بعد نسيانه (قوله الامام) أى امام الحرمين المتقدم ذكره قريبا (قوله كالنظر التذكرى) هو

الضرورى ، والرابع مـذهب الحكماء ، والرد على الأخيرين بما يأتى من وجوب اسناد وقوع الممكنات كلها الى الله تعالى ابتداء وابطال أصل التولد والتعليل على سبيل التأثير ، وأما مذهب السمنية المانعين افادة النظر مطلقا والمهندسين المانعين افادته فى الالهيات فلا يخفى فسادهما وضرورة العلم بافادته المستفادة من التجربة كافية فى الرد عليهما . لايقال الضرورى لايختلف فيه العقلاء وهـذا قد اختلفوا فيه . لأنا نقول ذلك فى الضرورى الذى ليس له سبب كـكون الـكل أعظم من جزئه . أما ماله سبب كهذا فلا يدركه ضرورة الا من شاركه فى السبب كحلاوة هذا الطعام مثلا

الذى تقـدم للنفس ادراكه ثم غفلت عنه ولم تنسه وأتاها من غـير استرجاع (قوله الضرورى) وصف كاشف : أى الذى يحصل بغتـة بدون إعمال فـكر (قوله أصل التولد) الاضافة للبيان (قوله على سبيل التأثير) أما بمعنى الربط العادى أو الشرعى فهو صحيح نحو احراق الثوب متولد من امساس النار له ، وحرمة الخمر متولدة من اسكارها ونحو العـلة فى حرمة الخمر اسكارها ، والعلة فى احـتراق الثوب امساس النار له ، فقوله على سـبيل التأثير راجع لـكل من التولد والتعليل (قوله وأما مذهب السمنية) عطف على محذوف : أى وما ذكر من أن النظر يفيد العـلم مطلقا فى الالهيات وغيرها هو مذهب أهل السنة وأما الخ ، والسمنية بضم السين المهملة وفتح الميم اسم لطائفة من الأوائل أنـكروا افادة النظر العلم ، وزعموا أن طريق افادته الحواس : السمع والبصر الخ . قيـل نسبة لـسمن كعمر اسم صنم كانوا يعبدونه ، وقيـل نسبة لسومان بلدة بالهنـد على غـير قياس (قوله المانعين افادة النظر) أى المانعين افادة النظر العـلم ، وقوله : مطلقا : أى فىالالهيات وغيرها . وأما افادته الظن فلا يمنعونها (قوله والمهندسين) جمع مهندس : أى أصحاب الهندسة ، وهى علم يعرف به خواص المقادير : أعنى الخط والسطح ، والجسم التعليمى . وفائدته معرفة كمية مقادير الأشياء (قوله المانعين افادته) أى افادة النظر العلم ، وهم كفار (قوله فلا يخفى فسادهما) ففسادهما ضرورى لايحتاج لدليل ، فقوله وضرورة الخ تنبيه على ذلك لادليل إذ الضروريات قد ينبه عليها ازالة لما فى بعض الأذهان من الخفاء (قوله وضرورة العلم) فى قوة التعليل والاضافة من اضافة الصفة : أى لأن العلم الضرورى الخ ، وهو تعليل لعدم خفاء فساد القول بأن النظر لايفيد العلم مطلقا أوفى الالهيات فقط ، وقوله : بافادته : أىالنظر للعلم ، وقوله : المستفادة نعت لضرورة ، وقوله : من التجربة : أى تجربة النظر : أى أننا جربنا النظر مرارا فوجدناه يفيد العلم ولا شك أن العلم المستفاد من التجربة ضرورى (قوله كافية فى الرد عليهما) لأن من أنـكر الأمر الضرورى لايلتفت اليه (قوله لايقال الخ) هذا وارد على كون العـلم بافادة النظر ضروريا وتقرير ذلك الاعتراض أن يقال لانسلم أن ذلك العـلم ضرورى إذ لو كان ضروريا لما اختلف فيه العـقلاء لـكن التالى باطل فـكذا المقدم (قوله وهذا) أى العـلم بافادة النظر العلم (قوله اختلفوا فيه) أى بالافادة وعـدمها (قوله لأنا نقول الخ) منع للشرطيـة ، وحاصله أنا لانسلم أن كل ضرورى لايقع فيه الاختلاف بل قد يقع فيه (قوله ذلك) أى عـدم اختلاف العقلاء (قوله كهذا) أى ماذكر من العلم بافادة النظر العلم (قوله إلا من شاركه فى السبب)

فلا يدركه ضرورة الا من شاركه فى سببه الذى هو الذوق والسبب فى مسئلتنا العثور على النظر الصحيح المطلع على وجه الدليل . وأما مااحتج به المهندسون من أن الحكم على الشيء فرع تصوره وحقيقة الاله يستحيل تصوّرها فلا يدرك بالنظر الحكم عليها ، و بأن أقرب الأشياء الى الانسان هو يته التى يشير اليها بأنا وفيها من كثرة الخلاف ماعلم فما ظنك بأبعدها عن الأوهام والعقول فممنوع . أما الأوّل فلأن الحكم انما يتوقف على تصوّر مّا وهو موجود لاعلى كمال التصوّر . وأما الثانى فلا ينتج الامتناع بل العسر

أى و باشره (قوله فلايدركه) الأولى لايدركها : أى الحلاوة ولعله ذكر نظرا الى أن الحلاوة شيء مذوق وسبب حلاوتها ذوقها (قوله فى مسألتنا) هى إفادة النظر العلم (قوله العثور) أى الاطلاع والمراد بالاطلاع المباشرة والتلبس ولاشك أن كل من باشر النظر الصحيح أفاده العلم بالمنظور فيه (قوله المطلع) أى المؤدى صفة كاشفة (قوله على وجه الدليل) الدليل كالعالم وجهته الحدوث والتغير والوجود والامكان ثم تحمل الجهة عليه نحو العالم حادث ثم تجعل موضوعا و يحمل عليها المطلوب بأن نقول وكل حادث لابدّ له من محدث ، وكون الدليل مفردا مذهب الأصوليين ، والمراد بجهته عندهم مايجعل حدّا وسطا عند التركيب و بكونه صحيحا أن يكون النظر فيه من الجهة الموصلة للمطلوب (قوله وأمامااحتج به المهندسون الخ) حاصله أنهم احتجوا على أن النظر لايفيد العلم فى الالهيات : أى لايفيد العلم بالأحكام الثابتة للاله باحتجاجين ، تقرير الأوّل منهما أن يقال حقيقة الاله يستحيل تصوّرها وكل مايستحيل تصوره لايدرك : أى لايعلم بالنظر الحكم عليه ينتج ذات الله لايدرك بالنظر الحكم عليها والصغرى ظاهرة والكبرى دليلها أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره فقول الشارح من أن الحكم الخ هو فى الحقيقة دليل الكبرى ، وقوله : وحقيقة الاله الخ هو الصغرى ، وقوله : فلا يدرك الخ هو النتيجة وحذف الكبرى للعلم بها من دليلها ، والمراد بالحكم فى قوله لايدرك الخ النسبة كثبوت الوجود : أى فلا يعلم بالنظر ثبوت شيء لها ، وتقرير الثانى منهما أن يقال أقرب الأشياء إلى الانسان هو يته ولم يكن النظر فيها مفيدا العلم بها إذ لوكان مفيدا للعلم بها لما اختلف العقلاء فيها واللازم باطل فكذا الملزوم واذا كان النظر لايفيد العلم بما هو أقرب الأشياء للانسان وهو هو يته فلا يفيد العلم بما هو أبعد الأشياء اليه كذات الله وصفاته بالأولى . أما الملازمة فظاهرة ، وأما بطلان اللازم فلأنك ترى فى مباحث النفس اختلافات كثيرة فى أن النفس هل هى عرض أو جوهر مجرد أوجزء لايتجزأ أو أجزاء سارية بالبدن ولم يحصل الجزم فيها بشيء (قوله و بأن أقرب الخ) عطف على المعنى والباء بمعنى من وهو احتجاج ثان كما هو المتبادر وهو فى الحقيقة علة لصغرى ماقبله لادليل ثان (قوله هو يته) عند المهندسين هى الروح نسبت الى هو لأنه يعبر به عنها ، وعند أهل السنة يشار بأنا وهو للهيكل المخصوص المركب من روح و بدن (قوله بأبعدها) هو الذات العلية (قوله فممنوع الخ) أى لايفيد مدّعاهم (قوله أما الأوّل) أى مامنع الاستدلال به ، وقوله : لاعلى كمال التصور : أى لاعلى التصوّر الكامل وهو تصور الذاتيات فحينئذ يدرك بالنظر الحكم على الذات العلية لأنها تتصور بوجه مّا (قوله وأما الثانى الخ) ظاهره أن المعنى . وأما منع الثانى

وهو مسلم لاشك فيه اذ الوهم يلابس العقل فى مأخذه والباطل يشاكل الحق فى مباحثه ولهذا كان أهل الحق فى غاية القلة ومنع أن يخوض فيما زاد على الضرورى من هذا العلم الا الأفراد من الأذكياء . ثم اختلف القائلون بافادته هل العلم بالنتيجة يعقب العلم بوجه الدليل أم يحصل معه دفعة وعليه فهل بعلم واحد أم بعلمين فيه خلاف وزعم ابن سينا أن حصول العلمين بالمقدمتين فى الذهن ليس كافيا فى حصول النتيجة ، بل لابد من علم ثالث وهو التفطن لاندراج الصغرى

فلا ينتج وهو لايصح ، فالأولى أن يقال . وأما ذات الثانى ، أو وأمّا الاحتجاج بالثانى فلا ينتج امتناع إفادة النظر العلم الذى هو مدّعاهم ، وانما ينتج أن افادة النظر للعلم عسر لأن الوهم يلابس العقل الخ ثم ان فى هـذا الرد نظرا لأنه يفيد أن النظر فى ذات الاله يفيد العلم بحقيقتها لكن ذلك العلم عسر فقط وليس كذلك بل هو مستحيل (قوله وهو) أى العسر (قوله اذ الوهم الخ) أى ان الوهم يعارض العقل فى مأخذه ، وهو القضايا التى يستنتج و يأخذ منها مايحكم به ، فالحية مثلا إذا رأيتها قال العقل : هذه دويبة يحركها القضاء والقدر ، وكلّ ما كان كذلك فلا يضرّ ، فهى لاتضرّ فيحكم بعدم الانزعاج منها ، والوهم ينازع العقل فى تلك القضايا ، فيحكم بالانزعاج منها بحيث يقول : هذا ثعبان وكل ثعبان يضرّ ، ينتج أن هذا الثعبان مضر ، فالوهم قد عارض العقل فى القضايا التى استنتج منها ماحكم به ، وهذا تعليل لقوله عسر لأنه إذا كان الباطل يشاكل الحقّ والوهم يلابس العقل تعسر إدراك الصواب من الخطأ فلهذا كان النظر يفيد العلم بعسر (قوله والباطل يشاكل الحقّ) أى يشابهه ، وذلك كقول أهل السنة : الله موجود وكلّ موجود يصحّ أن يرى ، فالله يصحّ أن يرى ؛ وكقول المعتزلة : الله ليس فى جهة ، وكل ما كان كذلك لايرى ، فالكبرى باطلة لأنها نشأت من الوهم ، لأن الوهم إنما يحكم بما جرت به المادة فهى باطلة (قوله فى مباحثه) أى فى قضاياه : أى القضايا الموصلة إليه ، فالقضايا الموصلة لكلّ من الحقّ والباطل على صورة قياس ينتج ، فالذى لايعرف يقول : ان كلا دليل ، والعارف يقول : ان ماقاله أهل السنة دليل ، وما قاله المعتزلة شبهة لبطلان الكبرى لأن بعض ماليس فى جهة يرى مثل كرة العالم (قوله أهل الحق) أى من سلم من الزلق ولم يلابس الوهم عقله فى مأخذه (قوله ومنع) بالبناء للمفعول عطف على كان ، والمانع أهل القرن الثالث (قوله على الضرورى) أى الواجب الذى لابدّ منه على كلّ عاقل ، وهو معرفة الله ولو بدليل اجمالى (قوله العلم) أى علم الكلام (قوله من الأذكياء) بيان الأفراد : جمع ذكى من الذكاء ، وهو حدّة العقل (قوله بافادته) أى افادة النظر العلم (قوله هل العلم الخ) أى أهل التصديق بالنتيجة يعقب التصديق بوجه الدليل ، ولا يجتمع معه فى الزمن (قوله أم يحصل) أى العلم بالنتيجة (قوله معه) أى العلم بوجه الدليل (قوله وعليه) أى الثانى (قوله فهل بعلم) أى فهل النتيجة والوجه الحاصلان دفعة بعلم واحد ، وهذا القول خلاف الصواب (قوله وزعم ابن سينا الخ) هذه فائدة جديدة ، وليس مقابلا لما تقدم ، والمراد بالزعم القول (قوله أن حصول الخ) أى ان التصديق بهما ، وقوله : فى حصول النتيجة : أى التصديق بها (قوله وهو التفطن الخ) أى التصديق بذلك الاندراج : أى اندراج موضوع الصغرى

تحت الكبرى كما اذا ادعيت أن هذه بغلة ، وكل بغلة عاقر فلا ينتج أن هذه عاقر حتى يتفطن الى أن هذه البغلة فرد من أفراد هذه الكلية ليلزم الحكم على الفرد . قال شرف الدين بن التلمسانى وما ذكره حق فانك إذا قلت النبيذ مسكر ، وكل مسكر حرام لم يندرج النبيذ فى الحرمة إلا من حيث كونه فردا من أفراد المسكر فلابد من التفطن له الا أنه معلوم فى ضمن العلم بأن هذا الترتيب منتج فلا يكاد يخلو الذهن عن ذلك عند ذكر المقدمتين على هذا الوجه . قلت وعبارته فى الطوالع الأشبه أنه لابدّ بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضين لهما والا لما تفاوتت الأشكال فى جلاء الانتاج وخفائه انتهى .

تحت موضوع الكبرى (قوله البغلة) بدل من اسم الاشارة لابيان للمحمول فى الصغرى (قوله من أفراد هذه الكلية) أى من أفراد موضوع القضية الكلية (قوله على الفرد) أى الفرد المعين (قوله قال شرف الدين) هو المسمى بالفهرى بكسر الفاء شافعى المذهب ووالده مالكى ، وقوله : التلمسانى نسبة لتلمسان (قوله وماذكره) أى ابن سينا (قوله وكل مسكر) أى شربه (قوله النبيذ) أى شربه (قوله له) أى الاندراج (قوله إلا أنه) أى كون النبيذ فردا من أفراد المسكر ، وقوله : معلوم الخ : أى موجود فى ضمن متعلق العلم : أعنى المقدّمتين والاندراج فالتفطن موجود ضمنا ، فيكون ابن سينا صرح بما يعلم ضمنا ، وحينئذ فلا اعتراض على من لم يصرّح بذلك من الأئمة ، فقوله الا أنه الخ ليس اعتراضا على ابن سينا ، بل هو اعتذار عمن لم يصرح به من الأئمة ، ويحتمل أن الضمير فى قوله : الا أنه راجع للتفطن : أى التفطن للاندراج معلوم فى ضمن الخ (قوله عن ذلك) أى الاندراج والأولى عنه لأن المحل للضمير لتقدم مرجعه الذى هو الاندراج ، ويحتمل أن قوله عن ذلك : أى عن التفطن للاندراج ، وقوله : على هذا الوجه : أى على أنه ترتيب منتج . أما اذا ذكر لا على هذا الوجه بأن لوحظ أنهما قضيتان فقط كان الذهن خاليا عن التفطن للاندراج (قوله قلت) من كلام الشارح تقوية لكلام ابن سينا ، وقوله : وعبارته : أى البيضاوى ، ولو قال وعبارة الطوالع كان أحسن إذ عبارته توهم أن الضمير للتلمسانى مع أنه ليس كذلك كما علمت (قوله الترتيب) من تقديم الصغرى على الكبرى ، وقوله : والهيئة : أى الحاصلة من إيجاب الصغرى وكلية الكبرى ، ومن كون الحد الوسط محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى وعكسه (قوله وإلا الخ) أى والا نقل انه لابدّ من ملاحظة ما ذكر من الترتيب والهيئة لما تفاوتت الأشكال الخ مع أن الشكل الأوّل أجلى ، ويليه الثانى ثم الثالث ثم الرابع والمراد لما تفاوتت عند الناظر لا فى الواقع لأن تفاوتها فى الواقع لايتوقف على ذلك . ثم ان ملاحظة الترتيب والهيئة يستلزم ملاحظة الاندراج ، لأن شأن الصغرى أن يأتيها الحكم من اندراج موضوعها فى موضوع الكبرى ، فاندفع بهذا مايقال عبارة الطوالع ليس فيها تعرّض للاندراج المذكور فلايناسب الاتيان بها تقوية لكلام ابن سينا . ثم أنت خبير بأن المحقق للتفاوت فى الجلاء إنما هو الهيئة فقط لاهى مع الترتيب خلافا لظاهره ، هذا وظاهره أن كل شكل فيه جلاء وخفاء ، وليس كذلك بل الأوّل جلى فقط والرابع خفى فقط . وأما الثانى ففيه خفاء بالنسبة للأوّل وجلاء باعتبار الثالث ، والثالث فيه جلاء باعتبار الرابع وخفاء باعتبار الثانى (قوله انتهى)

هذا كله فى النظر الصحيح . أما الفاسد فان كان لعدم تمامه لم يستلزم شيئا اتفاقا ، وكذلك ان كان لفساد نظمه كالاستدلال بجزئيتين أوسالبتين ، و إن كان لخلل فى مادته فقولان مشهورهما أنه لايستلزم الجهل ، وهو رأى المتكلمين ، وقيل يستلزمه وهو رأى المنطقيين وهو الصحيح ، وما احتج به المتكلمون من اختلاف الشبهة بحسب أن الناظر فيها

أى كلام الطوالع (قوله هذا) أى ماذكر من أن النظر يفيد العلم فى المنظورفيه مطلقا أولايفيد مطلقا أو لايفيد فى الالهيات فى النظر الصحيح ، فالاشارة راجعة الى ماتضمنه البحث السابق من قوله : وحقيقة النظر الخ (قوله أما الفاسد) أى أما النظر الفاسد (قوله فان كان) أى فساده (قوله لعدم تمامه) بأن لم يذكر بعض مقدماته كالكبرى لموت أو جنون أو نسيان أو تركها اختيارا وتسمية غير التام نظرا بحسب قصد المتكلم ؛ فانه أراد ابتداء النظر ثم عرض له مايمنع التمام (قوله وكذلك الخ) تشبيه غير تام لوجود الخلاف حينئذ بالاستلزام وعدمه ، وان كان يتوهم من التشبيه أن عدم الاستلزام فى هذا متفق عليه أيضا (قوله لفساد نظمه) أى هيئته وصورته (قوله كالاستدلال بجزئيتين) نحو : بعض الانسان حيوان و بعض الحيوان فرس ، فالنتيجة وهى بعض الانسان فرس كاذبة . فلو قلت بدل الكبرى و بعض الحيوان ناطق كانت النتيجة صادقة ، فعدم اطراد صدقها دليل على عدم استلزامه لشىء (قوله أو سالبتين) نحو : لاشىء من الانسان بفرس ولا شىء من الفرس بناطق ، فالنتيجة : وهى لاشىء من الانسان بناطق كاذبة ، ولو قلت بدل الكبرى : ولا شىء من الفرس بحجر كانت النتيجة : وهى لاشىء من الانسان بحجر صادقة ، فعدم اطراد صدقها دليل على عقم القياس المركب مما ذكر وعدم استلزامه لشىء (قوله وان كان) أى فساد الدليل (قوله لخلل فى مادته) بأن كانت المقدمتان كاذبتين أو إحداهما كاذبة (قوله فقولان) أى باستلزامه لشىء معين وعدم استلزامه لذلك (قوله أنه لايستلزم الجهل) أى لايستلزم النسبة الباطلة ، بل تارة ينتج الباطل وتارة لا ، وذلك نحو : كل انسان ماء وكل ماء ناطق ، فالنتيجة : وهى كل انسان ناطق صادقة والمقدمتان كاذبتان ولوقلت بدل الكبرى وكل ماء فرس ، فالنتيجة كاذبة كالمقدمتين ، ومثال ما اذا كانت احداهما صادقة كل انسان حيوان ، وكل حيوان فرس ، فنتيجته وهى كل انسان فرس كاذبة . ولو قلت كل انسان حيوان وكل حيوان ناطق كانت النتيجة صادقة ، هذا ولو أبدل قوله الجهل بقوله شيئا لوافق مذهب المتكلمين فى أنه لايستلزم شيئا لاضطراب نتيجته واضطرابها دليل على عقمه وعدم استلزامه لشىء ، ولك أن تقول فى الكلام حذف ، والأصل لايستلزم الجهل ولا غيره (قوله وقيل يستلزمه) أى فى بعض الأوقات إذ هو قد يستلزم الصدق فى بعض آخر إذ المنطقيون يقولون باستلزامه شيئا آخر تارة يكون صادقا وتارة يكون كاذبا (قوله وما احتج به المتكلمون) أى على عدم استلزام الدليل فاسد المادة لشىء . وحاصل الاحتجاج أنا وجدنا فاسد المادة تارة يستلزم الجهل وتارة يستلزم الشك وتارة لايستلزم شيئا ، فله ثلاثة أحوال مختلفة وما اختلف حاله لايرتبط بشىء معين ، وحينئذ فلا يصح القول بأنه يستلزم الجهل (قوله من اختلاف الشبهة الخ) بيان لما ، والشبهة النظر الفاسد كقول الفلاسفة : العالم معلول لعلة قديمة ،

ابتداء تقوده الى الجهل · والناظر فيها بعد العلم لا تقوده إلى شيء ، والناظر فيها عقيب نظره فى شبهة على النقيض تقوده الى الشك ، وما اختلف لم يرتبط بشيء فغير مسلم . لأنا نقول إنّ لازمها على الحقيقة الجهل ، وانما انتفى عن العالم اعتقاد صدق نتيجتها فى نفسها للعلم بضدها لا لعدم العلم بالربط بينهما ، وكذلك الناظر فيها عقيب النظر فى شبهة ، وليس شكه من مجرد الشبهة بل من تعارض الشبهتين ، وهو فى الحقيقة تعاقب رأيين لااسترابة بين معتقدين الذى هو الشك

وهو الاله وكل ماهو كذلك فهو قديم ينتج العالم قديم (قوله ابتداء) أى قبل النظر فى غيرها (قوله بعد العلم) أى بحدوث العالم بالدليل ، وهو العالم متغير وكل متغير حادث (قوله لاتقوده الى شيء) أى لما تقرّر عنده من العلم بحدوث العالم من الدليل الذى نظر فيه أوّلا (قوله والناظر الخ) كأن ينظر أوّلا فى شبهة ، وهى الاله موجود وكل موجود جسم . ثم ينظر ثانيا فى شبهة أخرى كالاله علم وكل علم معنى ، فيحصل له حينئذ الشك فى كون الاله جسما أو معنى (قوله على النقيض) أى المنافى لما دلت عليه الأخرى (قوله لم يرتبط بشيء) أى معين ، وحينئذ فما اختلفت مادّته لايستلزم الجهل (قوله فغير مسلم) خبر ما من قوله : وما احتج به وقرن الخبر بالفاء لشبهه بالشرط فى العموم (قوله ان لازمها الخ) أى فى الأحوال الثلاثة . أما استلزامها للجهل فيما إذا نظر فيها ابتداء فظاهر ولذا تركه الشارح . وأما استلزامها للجهل إذا نظر فيها بعد أن نظر فى الدليل وحصل له العلم ، وكذلك استلزامها للجهل إذا نظر فيها بعد أن نظر فى شبهة أخرى لما كان خفيا أشار له الشارح بقوله : وانما انتفى الخ (قوله لا لعدم العلم بالربط بينهما) عطف على قوله : للعلم بضدّها : أى لالعدم حصول العلم منه بالربط بل العلم بالربط حاصل ، فالعالم يعتقد أن الشبهة منتجة للجهل وأن النتيجة غير صادقة لحصول العلم عنده بضدها وفى بعض النسخ لا العلم بالربط بينهما ، وهو عطف على فاعل انتفى : أى إنما انتفى عنه اعتقاد صدق النتيجة لما ذكر ولم ينتف العلم بالربط بينهما : أى الشبهة والنتيجة ، بل هما مرتبطان ويعلم أنها نتيجة ولكن لم يعتقد صدقها للعلم بضدها (قوله وكذلك الخ) أى ومثل الناظر فيها بعد العلم فى كون المنفى عنه إنما هو اعتقاد صدق النتيجة فى نفسها لا العلم بالربط بينهما الناظر فيها عقب النظر فى شبهة أخرى ، فالمنفى عنه اعتقاد صدق نتيجتها فى نفسها لما تقدم له من النظر فى الشبهة الأولى لا العلم بالربط بينهما (قوله وليس الخ) أى لأن الشبهة لا تنتج الشك وانما تنتج الجهل ، فكل شبهة إنما تنتج الجهل ، فقوله : وليس الخ تعليل لما قبله (قوله بل من تعارض الشبهتين) أى فهو جازم بالربط وغاية ماهناك أنه يعتقد عدم صدق إحداهما ، فكلّ شبهة إنما أنتجت الجهل وعدم جزمه بأحد الجهلين لتعارضهما فقط (قوله وهو فى الحقيقة الخ) هذا اضراب ابطالىّ ، لأن مامرّ يفيد أن الناظر فى شبهة بعد أخرى عنده شك الاأن ذلك الشك انما هو من تعارض ما أنتجه الشبهتان . ثم أضرب عن ذلك بما محصله أنه ليس عند ذلك الناظر فى الشبهتين شك ، وانما الحاصل عنده تعاقب رأيين : أى معتقدين ، فقول الشارح : وهو فى الحقيقة الخ معناه ، بل ذلك الشك فى الحقيقة الخ ، والضمير فى قوله : وهوالخ للشك بمعنى الأمر الحاصل عنده لا بالمعنى المتقدّم ففيه استخدام (قوله تعاقب رأيين) أى معتقدين : أى حدوث

وما احتجوا به أيضا من أن الشبهة لو كان لها ارتباط بعقد معين لكانت دليلا ، والتالى باطل لأن حقيقة الشبهة ما اشتبه أمرها على الناظر ، فاعتقدها دليلا وليست بدليل فلايلزم لجوازاشتراك المختلفات فى بعض اللوازم ، فان الدليل يفارق الشبهة وان اشتركا فى صورة النظم ، فان مقدمات الدليل ضرورية أو تنتهى الى الضرورة والشبهة ليست كذلك . واعلم أن للنظر فى الشىء أضدادا تخصه وأضدادا تعمه وغيره ، فالخاصة كل مايوجب إخطار المنظور فيه بالبال كالعلم به ،

رأى بعد رأى آخر وليس عنده شك ، لأن الذى حصل له أوّلا رأى لجزم به ثم حصل له رأى آخر يجزم به بعد أن كان جازما بالأوّل لأن الشبهة تنتج الجهل وكلا الأمرين باطل ، هذا حاصل كلامه وقد يقال عليه لا نسلم أن الناظر فى شبهة بعد نظره فى أخرى يحصل عنده دائما تعاقب رأيين ، بل تارة يكون الحاصل عنده ذلك إذا ذهب الأوّل وخلفه الثانى ، وتارة يكون شكا إذا طرأ الثانى على الأوّل فى وقت واحد (قوله وما احتجوا به الخ) أى على أن فاسد المادة لايستلزم الجهل (قوله الفاسد (١)) أى لمادته . هذا هو المراد هنا دون الفاسد لصورته (قوله بعقد معين) أى اعتقاد : أى معتقد معين وهو الباطل ، وسماه عقدا لأنه يعتقد (قوله والتالى باطل) أى فالمقدم وهو أن لها ارتباطا بعقد معين باطل (قوله لأن حقيقة الخ) هذا دليل للاستثنائية (قوله وليست بدليل) أى لكون المقدمات كاذبة (قوله فلا يلزم) خبر مافى قوله وما احتجوا (قوله لجواز اشتراك المختلفات فى بعض اللوازم) أى الثبوتية والسلبية : أى وحيث جاز اشتراك المختلفات فى بعض الأمور فلا يلزم من ارتباط الشبهة بعقد معين أن يكون دليلا لجواز اختلافهما ، لكون الدليل مقدماته صادقة والشبهة مقدماتها كاذبة ، ويجوز أن يشتركا فى استلزام النتيجة (قوله فان الدليل الخ) علة لمحذوف : أى والشبهة والدليل مختلفان لأن الدليل الخ (قوله وان اشتركا الخ) الأولى وان اشتركا فى الدلالة على عقد معين ليناسب ماسبق من قوله لو كان لها الخ (قوله فان مقدمات الدليل) علة ليفارق ، وقوله ضرورية الخ الأولى أن يقول فان مقدمات الدليل صادقة ومقدمات الشبهة كاذبة ليناسب ماسبق (قوله والشبهة ليست كذلك) أى وحينئذ فلا يلزم من ارتباطها بعقد معين أن تكون دليلا .(قوله واعلم أن للنظر فى الشىء) كحدوث العالم الذى تعلق العلم به فى قولنا العالم متغير وكل متغير حادث ، وكقدمه الذى تعلق الجهل به : أى الاعتقاد غير المطابق فى قول الفلاسفة : العالم معلول لعلة قديمة ، وكل ما كان كذلك فهو قديم . ثم ان النظر لم يتعلق بالحدوث أو القدم مثلا ، بل بالدليل أو الشبهة الموصلة لماذكر ففى بمعنى باء السببية أو الكلام على حذف مضاف : أى فى شأن الشىء وتقدم تعريف النظر (قوله كل مايوجب الخ) هذا ضابط للأضداد الخاصة لاتعريف فلذا أتى بكل ، والمراد بالايجاب الاستلزام والكلام على حذف مضاف : أى مايستلزم جواز إحضار الخ ، وقوله : المنظورفيه : أى بسببه (قوله اخطار المنظورفيه) أى بسببه أو فى شأنه ، لأن المنظور فيه هو نفس الدليل ، لأن النظر تعلق به ، والمنظور بسببه هوالمطلوب كحدوث العالم (قوله كالعلم به) أى كالعلم بالمنظورلأجله ، فالعلم بالحدوث يضادّ النظر فى الدليل الموصل له ، لأن النظر لأجل تحصيله فيقتضى انعدامه حين النظر و إلا كان النظر طلبا لتحصيل الحاصل . ثم ان هذا مثال لقوله : كل مايوجب الخ ، فالعلم بحدوث العالم يوجب

---

(١) قوله الفاسد ليس موجودا بنسخة الشرح التى بأيدينا اه مصححه

والجهل به : أعنى المركب لأنه لونظر معهما لـكان تحصيل الحاصل . قالوا ونظر العالم فى دليل آخر إنما هو لاختبار دلالته لا للاستدلال به ، وكالشك فيه والظنّ فيه والوهم لأنه متى نظر فى طرف لم يخطر بباله الطرف الآخر ، وهل عدم الخطور للطرف الثانى الموجب للتنافى عقلى أوعادى ؟ فيه تردّد للمتـكلمين ، والأضداد العامة مالا يخطر معها المنظور فيه بالبال : كالموت والنوم والنسيان وما فى معناها

إحضار الحدوث الذى وقع النظر بسببه بالبال ، وهذا بالنسبة للدليل القائل العالم متغير الخ (قوله والجهل به) أى والجهل بالمنظور فى شأنه : أعنى اعتقاد القدم فهو يضاد النظر فى الشبهة الموصلة له ، وهذا بالنسبة للشبهة القائلة العالم معلول بعلة قديمة الخ (قوله أعنى المركب) أى وأما البسيط فلا ينافى النظر بل يجامعه ، وأتى بالعناية مع أن الجهل إذا أطلق انصرف للمركب نظرا للقول بأنه مشترك بين البسيط والمركب (قوله لـكان) أى النظر (قوله تحصيل الحاصل) أى ذا تحصيل الحاصل ، فالـكلام على حذف مضاف إذ النظر غير تحصيل الحاصل (قوله قالوا الخ) جواب عما يقال كيف يكون النظر مضادا للعلم مع أن العالم بالشىء ينظر فيه مع كونه عالما به ، نحو هذا يجب البعد عنه ، لأنه نمام وكلّ نمام يجب البعد عنه ، ولأنه زان وكلّ زان يجب البعد عنه ، ولأنه سارق وكل سارق يجب البعد عنه ، فنحن نعلم من الدليل الأوّل أنه يجب البعد عنه ، فمقتضاه منع النظر فى الدليل الثانى والثالث لما فيه من طلب تحصيل الحاصل مع أنه صحيح ، وإذا كان العالم بالشىء ينظر فيه مع كونه عالما به فأين التضاد (قوله ونظر العالم) أى ولو بحسب الاعتقاد ليشمل الجاهل ، وقوله : فى دليل آخر : أى كنظر العالم بوجوب البعد عن هذا فى الدليل الثانى والثالث فيما تقدّم (قوله إنما هو لاختبار دلالته) أى الدليل الآخر : أى هل يستلزم تلك النتيجة العالم بها أولا (قوله لا للاستدلال به) أى لأجل تحصيل العلم ولو قال لاختبار دلالته لا لتحصيل العلم به لـكان أوضح (قوله وكالشك فيه) عطف على قوله : كالعلم به ، والفاء فى قوله : فيه للسببية : أى وكالشك فى المنظور بسببه ومن أجله ، وهو حدوث العالم ، وقوله : والظن فيه : أى المنظور بسببه كحدوث العالم ، وقوله : والوهم : أى المنظور بسببه كالحدوث المذكور (قوله لأنه) أى الناظر ، وهذا بيان لوجه التضاد بين النظر و بين ماذكر ، وقوله : متى نظر فى طرف : أى بسبب طرف كالحدوث ، وقوله : لم يخطر بباله : أى الناظر ، وقوله : الطرف الآخر : أى الذى هو القدم : أى وهذه الثلاثة من لوازمها خطور الطرفين بالبال ، فهذه الثلاثة لوازمها منافية للازم النظر ، وتنافى اللوازم يوجب تنافى الملزومات (قوله وهل عدم الخطور) أى فى بال الناظر ، وقوله : الموجب بالرفع صفة للعدم ، وقوله : الموجب للتنافى : أى بين النظر و بين كل من الظنّ والشك والوهم ، لأن عدم خطور الطرف الثانى بالبال مناف للازم الظنّ والشك والوهم ، وتنافى اللوازم يوجب تنافى الملزومات (قوله أوعادى) هو المعتمد فيمكن أن يتخلف بحيث يخطر ببال الناظر الطرف الثانى (قوله والأضداد العامة) أى المنافية للنظر وغيره كالادراك سواء كان نظريا أو من الحواس وكالارادة بخلاف الأضداد الخاصة ، فانها لاتضاد الادراك والارادة (قوله المنظور فيه) أى لأجله : أى الذى ركب الدليل لأجله وهو النتيجة (قوله وما فى معناها) كالذهول

وبالجملة فالنظر يضاد العلم وجملة أضداده .

﴿ تنبيه ﴾ ما مررنا عليه فى هذه العقيدة من أن أوّل واجب النظر هو مذهب جماعة منهم الشيخ الأشعرىّ ، وذهب الأستاذ وإمام الحرمين إلى أن أوّل واجب القصد إلى النظر : أى توجيه القلب إليه بقطع العلائق المنافية له ، ومنها الكبر والحسد والبغض للعلماء الداعين إلى الله سبحانه وتطهير القلب من هذه الأخلاق أوّل هداية الله تعالى للعبد . وقال القاضى : أوّل واجب أوّل جزء من النظر ، وقيل أوّل واجب المعرفة ، ويعزى للشيخ أيضا ، وهو فى الحقيقة غير مخالف لما قبله لأنه نظر إلى أوّل مايجب مقصدا ، وغيره نظر إلى أوّل مايجب امتثالا وأداء ، وإنما اخترت

والغفلة (قوله وبالجملة) أى الاجمال وعدم التفصيل والباء الملابسة (قوله وجملة أضداده) أى من الجهل المركب والظنّ والشك والوهم .

(قوله تنبيه) هو اصطلاحا عنوان بحث لاحق يفهم من البحث السابق بحيث لو لم يصرح به لفهم من الأوّل بطريق الاجمال ، ولغة الايقاظ ، وهو المراد هنا وهو خبر لمحذوف : أى هذه الألفاظ الذهنية تنبيه : أى إيقاظ : أى موقظة ، ولا يراد الاصطلاحى هنا لأنه لم يعلم من البحث السابق كون القول الأوّل لجماعة منهم الأشعرىّ على أنه لم يعلم مما سبق أن فى المسألة خلافا (قوله أوّل واجب) أى أوّل فرد من أفراد الواجب (قوله وذهب الأستاذ) هو أبو اسحاق الاسفرائينى ، هذا هو المراد منه متى أطلق فى هذا الفن ، وهو شافعى كامام الحرمين (قوله عبد الملك [1] الجوينى) لقب بذلك لمجاورته بها (قوله القصد إلى النظر) أى ارادته كما أشار اليه بقوله : أى توجيه القلب ، لأن التوجيه هو الارادة (قوله بقطع العلائق) أى توجيها ملابسا لترك الأمور المنافية له (قوله ومنها الكبر الخ) الضمير للعلائق ، ومنها الاشتغال بالأمور الدنيوية ، وإنما كان الكبر مانعا من القصد المذكور ، لأن النظر فى الغالب لا يكون إلا بعلم وهو العالم ، والكبر مانع من الأخذ عنه ، وكذا يقال فيما بعده (قوله الداعين الخ) وصف كاشف إذ لا يقال عالم إلا لمن كان كذلك (قوله وتطهير الخ) تعليل أى وإنما قيدنا توجيه القلب بما ذكر لأن تطهير القلب الخ (قوله أوّل) أى أسّ وأصل خبر تطهير (قوله وقال القاضى) أى أبو بكر الباقلانى ، وهو مالكى كالأشعرى (قوله أوّل جزء من النظر) النظر القياس المركب من مقدمتين ، وأوّل جزء منه المقدمة الأولى وقد يقال قد أمرنا بالنظر ، وهو متوقف على مجموع المقدمتين ، فيكون الواجب جلته لا أوّله فقط (قوله المعرفة) أى الجزم بعقائد الايمان المطابق للواقع عن دليل (قوله أيضا) أى كالقول الأوّل (قوله وهو) أى القول بأن أوّل واجب المعرفة (قوله فى الحقيقة) أما بالنظر للظاهر فهو مخالف (قوله غير مخالف لما قبله) أى من جميع الأقوال ، فمن قال أوّل واجب النظر أراد الوسيلة القريبة ، ومن قال القصد أراد الوسيلة البعيدة ، ومن قال أوّل جزء من النظر أراد الوسيلة المتوسطة ، ومن قال المعرفة أراد المقصد فالخلف لفظى (قوله لأنه) أى القائل بأن أوّل واجب المعرفة ، فالضمير راجع لمفهوم من الكلام (قوله وغيره الخ) عطف الأداء على الامتثال مرادف ونصبهما على التمييز المحوّل عن الفاعل : أى مايجب امتثاله وأداؤه : أى فعله ولو وسيلة وهى قريبة وبعيده ومتوسطة كما سبق (قوله وإنما اخترت الخ) أى مع أنه قد ظهر من كلامى

---

(١) [قوله عبد الملك الجوينى] غير موجود بنسخة الشرح التى بأيدينا اه مصححه

من هذه الأقوال القول بأن أوّل واجب النظر لتكرر الحث على النظر فى الكتاب والسنة حتى كأنه مقصد بخلاف ماقبله من الوسائل ، فانما أخذ من قاعدة ان الأمر بالشىء أمر بما يتوقف عليه من فعل المكلف ، وفى تلك القاعدة نزاع . ثم هذا النظر كاف فى معرفته تعالى وان كان بغير معلم خلافا للاسماعيلية ، نعم حصوله بغير معلم عسير فى غاية العسر . وقالت المعتزلة : أوّل واجب الشك وهو فاسد . أما على أصلنا فلأن الشك مطلوب بالشرع زواله ، فكيف يطلب حصوله — أفى الله شك — . وأما على أصلهم فلأن الشك كفر ، وهو قبيح عندهم لعينه

أن لكلّ قول وجها (قوله لتكرر الحث الخ) أى وذلك يوجب الاعتناء به ، واختياره على غيره . ثم إن النظر الذى وقع الحث عليه كتابا وسنة بمعنى حركة النفس فى العقليات لا نفس القياس الذى هو المطلوب ، فلا يتمّ ماقاله الشارح من تعليل الاختيار إلا أن يقال المطلوب النظر بمعنى القياس قوة أو فعلا ومن حرك نفسه فى العقليات يوجد عنده قياس بالقوة فتمّ ماقاله الشارح (قوله حتى كأنه مقصد) قد يقال ان المعرفة مقصد حقيقة ، فالأولى اختيار القول بأنها أوّل واجب (قوله بخلاف ماقبله) أى النظر بتمامه من الوسائل الصادق ذلك بأوّل جزء من النظر وبالتوجه إليه ولا يبين ماقبل النظر بالأقوال لأنها بعده (قوله أخذ الخ) أى أخذ وجوبه ، وأما المقصد وهو المعرفة فوجوبه من النص (قوله من قاعدة الخ) اضافة قاعدة للبيان ، وقوله : إن الأمر بكسر الهمزة إن جعلت إنّ من جملة القاعدة وإلا فبالفتح ، والقاعدة الأمر الخ بدون أن (قوله بالشىء) أى المقصد كالصلاة (قوله بما) أى الوسائل التى يتوقف : أى المقصد فالصلة أو الصفة جرت على غير من هى له ، فالأولى الابراز بأن يقول يتوقف هو (قوله من فعل المكلف) خرج نحو الزوال من كل مايتوقف عليه المأمور به ، ولكن ليس مقدورا للمكلف ، فليس واجبا بوجوب الأمر بالمطلوب قصدا ، بل ولا بوجوب غيره (قوله نزاع) حاصله أن مايتوقف عليه الواجب هل هوواجب بوجوب ذلك : أى أن الأمر المتعلق بالمقصود متعلق بالوسيلة أوأنه واجب بوجوب غيره : أى ان المقصود تعلق به أمر ، وكذا الوسيلة المقدورة للمكلف تعلق بتحصيلها أمر آخر (قوله ثم) للترتيب الذكرى (قوله خلافا للاسماعيلية) فرقة ضالة أثبتت الامامة لاسماعيل بن جعفر الصادق وقالت : النظر لا يكفى فى المعرفة إلا إذا كان من معلم معصوم للأمن من الخطأ ، ومادام الزمان موجودا فلابدّ من وجود معصوم فنفتش عليه حتى نجده ونطلب منه أن يعلمنا النظر ، والعصمة عندهم ليست خاصة بالأنبياء والملائكة ، هذا وظاهر كلام الشارح أنهم يقولون بكفاءة مطلق معلم ، وليس كذلك كما علمت ، بل لابد من كونه معصوما (قوله فى غاية العسر) لأن المعلم محتاج إليه فى الارشاد للمقدمات وفى بيان كيفية النظر (قوله الشك) أى التردد لأنه موقع فى الحيرة الحاملة على النظر الموصل للمعرفة (قوله أما الخ) أى أما بيان فساده على قاعدتنا من أن الحسن ماحسنه الشرع والقبيح ماقبحه الشرع (قوله فكيف يطلب حصوله الخ) أى فلا يصح طلب حصوله لأنه ليس فى الله شك فلا يكون الشك مطلوبا ، فالاستفهام فى الموضعين انكارى بمعنى النفى ، والثانى علة للأوّل (قوله وأما الخ) أى وأما بيان فساده على أصلهم من أن العقل يحسن ويقبح (قوله وهو قبيح عندهم لعينه) أى ذاته وحيث كان قبيحا

فلا يكون مأمورا به ، وقيل ان أوّل واجب الاقرار بالله وبرسله عن عقد مطابق وان لم يكن علما ، وسيأتى إبطاله عند إبطال القول بصحة التقليد ، فهذه أقوال ستة فى أوّل مايجب ، وهى أقرب ماقيل فيه . قوله : من البراهين القاطعة والأدلة الساطعة بيان لماوقعت عليه ما ، والبراهين جمع برهان ، وهوأحد أقسام الحجة العقلية ، لأنّ الحجة تنقسم أوّلا بحسب مادّتها قسمين عقليـة ونقلية ، والأولى خمسة أقسام : برهان وجدل وخطابة وشعر ومغالطة ، فالبرهان ماتركب من مقدمات كلها يقينية ،

لذاته فيكون قبحه عقليا وحيث كان قبحه عقليا فلايتعلق به الأمرفضلا عن أن يكون واجبا فقول الشارح فلا يكون مأمورابه لوسلك طريق الترقى فقال : فلايتعلق به الأمر فضلا عن أن يكون واجبا لكان أحسن ، هذا ، وقديقال يمكن أن مرادهم بقولهم : أوّل واجب الشك : أى الشك الذى يكون وسيلة إلى المقصود لاأن الشك مقصود لذاته الذى هوكفر وقبيح ، لأن العاقل إذاشك يعجل بالنظر ولا يرضى بالبقاء على الشك (قوله عقد) أى اعتقاد (قوله وان لم يكن علما) أى بل كان تقليدا (قوله وسيأتى ابطاله) أى هذا القول لكن باعتبار مابعد المبالغة ، لكن الراجح أن المعرفة واجبة وجوب الفروع ، وحينئذ فالمقلد عاص لا كافر ، فالقول السادس غير باطل (قوله وهى) أى الأقوال الستة (قوله أقرب الخ) أى أقرب الأقوال التى قيلت فى أوّل واجب على المكلف ، وقيل أوّل واجب الاسلام : أى الانقياد للأعمال ، وقيل اعتقاد وجوب النظر ، وقيل التقليد ، وقيل الايمان : أى قول النفس آمنت وصدقت ، وقيل ماهو من وظيفة الوقت ، فاذا كلف عند الزوال مثلا ، فأوّل واجب عليه الصلاة ، وما تتوقف عليه وقيل التخيير بين التقليد والمعرفة ، فالجلة اثنا عشر قولا (قوله جمع برهان) من أبره إذا غلب ، لأن التمسك به يغلب خصمه (قوله لأن الحجة الخ) علة لتخصيص الحجة بالعقلية (قوله بحسب مادتها) مادة الشىء مابه الشىء بالقوة لابالفعل كقولنا : العالم متغير وكل متغير حادث قبل التركيب ، وكالخشب بالنسبة للسرير فهو مادة قبل التركيب وتنقسم باعتبار صورتها إلى ثلاثة أقسام : قياس منطقى وهو ما كان مركبا على طريق شكل من الأشكال الأربعة أو من شرطية واستثنائية . وقياس استقرائى وهو قضايا جزئية يثبت بها حكم كلىّ نحو هذا الحيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ وهذا الحيوان كذلك وهكذا ، ونتيجة هذا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ . وقياس تمثيل وهو القياس الأصولى وهو إلحاق فرع بأصل لمشاركته له فى العلة نحو النبيذ كالخمر فى الاسكار والأرز كالقمح فى الاقتيات والادخار ونتيجة الأوّل النبيذ حرام ، ونتيجة الثانى الأرز ربوىّ (قوله والأولى الخ) هذا تقسيم ثانوى (قوله ماتركب من مقدّمات) المراد بالجمع مافوق الواحد لأن البرهان إنما يكون مركبا من مقدمتين ، وأمّا مايوجد مركبا من ثلاث مقدمات أوأربع فذلك قياس واحد بحسب الظاهر ، وفى الحقيقة هو قياسان ، جعلت كبرى الثانى ثالث المقدمات مع حذف نتيجة الأوّل التى هى صغرى الثانى (قوله كلها يقينية) أى مفيدة لليقين : أى الاعتقاد الجازم المطابق سواء كان اليقين ناشئا عن ضرورة ابتداء أو ما لا فدخل المركب من ضرورية ونظرية ، نحو : العالم متغير

واليقينيات ستة أقسام : أوّليات لأنها تدرك بأوّل توجه العقل ، وتسمى أيضا بديهيات ، وهى مايجزم به العقل بمجرد تصوّر طرفيه كقولنا الواحد نصف الاثنين والكلّ أعظم من جزئه ، ومشاهدات وتسمى أيضا حسيات ، وهى مايجزم به العقل بواسطة حسّ كقولنا :

وكل متغير حادث ، والمركب من نظريتين ، نحو : العالم حادث وكل حادث له صانع فان ذلك ينتهى للضرورة مآلا ، ومفهوم قوله : كلها يقينية أنه لوكان بعضها يقينيا و بعضها ظنيا فلا يسمى برهانا نحو هذا يطوف بالسلاح فى الليل بالمشاهدة وكل من هو كذلك فهو سارق ، فالأولى ضرورية لثبوتها بالمشاهدة ، والثانية ظنية (قوله واليقينيات ستة) أى وكلها ضرورية : أى لاتتوقف على نظر واستدلال ، وان توقفت على حدس أو تجربة . فان قلت : من الضروريات المشاهدات ، وهى قضايا تتوقف على قياس مصحوب معها ، وحينئذ فهى متوقفة على النظر الذى هو القياس . قلت : أجيب عن ذلك بأن القياس المذكور معها ليس استدلالا بل هو تنبيه والضروريات قد ينبه عليها إزالة لما فى بعض الأذهان من الخفاء المتعلق بها (قوله أوليات) بضم الهمزة وفتح اللام مخففة : أى مقدمات أوليات ، وضبطه بعضهم بفتح الهمزة وتشديد الواو نسبة الأوّل ، ويدل لهذا قول الشارح لأنها تدرك بأوّل توجه العقل (قوله لأنها الخ) علة لمحذوف : أى إنما سميت أوليات لأنها الخ ، وقوله : تدرك : أى تدرك نسبتها ، والمراد بالادراك التصديق : أى لأن العقل يصدق بنسبتها عند أوّل توجهه : أى انك متى تصورت الموضوع والمحمول حكم العقل بثبوت المحمول للموضوع من غير توقف على شىء كتجربة وحدس (قوله بديهيات) جمع بديهية ، وهى التى تهجم على النفس بأن تحصل عند العقل من غير استعمال فكر (قوله وهى مايجزم الخ) أى وهى قضايا يجزم العقل بها : أى بنسبتها بمجرد تصور طرفيها : أى الموضوع والمحمول لكن مع تصور نسبتها أيضا فكان عليه أن يقول مايجزم العقل بنسبتها عند تصور طرفيها ونسبتها ، واسناد الجزم للعقل من اسناد الشىء إلى سببه ، والجازم حقيقة النفس ، وذكر الضمير فى به نظرا للفظ ما لالمعناها وهو القضايا (قوله كقولنا الواحد الخ) هذا مثال للقضايا الأوّلية ، فاذا تصور الواحد وتصور نصف الاثنين : أى المضاف والمضاف إليه جزم العقل بالحكم وهو ثبوت نصف الاثنين للواحد و يقال نظيرهذا فى المثال بعده ، وحينئذ فيقال فى تركيب البرهان من هذه المقدمة وغيرها هذا واحد وكل واحد فهو نصف الاثنين ينتج هذا نصف الاثنين (قوله والكل أعظم من جزئه) يقال فى القياس المركب من هذه المقدمة وغيرها : هذا كل وكلّ كلّ أعظم من جزئه ينتج هذا أعظم من جزئه فهو مركب من مقدمات أوّلية ضرورية (قوله ومشاهدات) أى ومقدمات مشاهدات لكون جزم العقل بنسبتها يتوقف على مشاهدة (قوله وتسمى أيضا حسيات) أى لتوقف جزم العقل بنسبتها على احساس : أى ظاهرى . أما لو توقف جزم العقل بنسبتها على احساس باطنى كقولهم إن لنا جوعا أوحزنا فتسمى مشاهدات ووجدانيات ولا تسمى محسوسات ، وحينئذ فى اطلاق قوله الحسيات شىء (قوله وهى مايجزم به العقل الخ) أى وهى قضايا يجزم العقل بنسبتها بواسطة حسّ : أى أىّ حاسة كانت (قوله كقولنا الخ) مثال للمقدمات المشاهدات ، ومثال البرهان المركب منها أن يقال : هذه شمس وكل شمس مشرقة

الشمس مشرقة والنار محرقة ، وقضايا قياساتها معها ، وهى مايجزم بها العقل بواسطة وسط يتصور معها كقولنا الأربعة زوج فانه بسبب وسط حاضر فى الذهن وهو الانقسام بمتساويين ، وتجربيات : وهى مايجزم به العقل بواسطة تجربته مرارا كثيرة بحيث يجزم العقل بأنه ليس على سبيل الاتفاق كقولنا السقمونيا تسهل الصفراء ، وحدسيات : وهى ما يجزم به العقل لترتب دون ترتب التجربيات مع مصاحبة القرائن كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس ، ومتواترات : وهى مايجزم به العقل بواسطة حس السمع ، ووسط حاضر فى الذهن ، وذلك أن يخبر عن محسوس يمكن وقوعه جمع كثير يجزم العقل بامتناع تواطئهم على الكذب

وهذه نار وكل نار محرقة ينتج الأول أن هذه مشرقة والثانى أن هذه محرقة ، فالحكم على النار بالاحراق وعلى الشمس بالاشراق يتوقف بعد تصور الطرفين على إدراك ذلك بحاسة اللمس وحاسة البصر (قوله قياساتها معها) أى ملحوظة معها ، والقياس ماتركب من مقدمات متى سلمت لزمها قول آخر (قوله وهى ما) أى قضايا (قوله بها) أى بنسبتها (قوله بواسطة وسط) أى بواسطة قياس ذى وسط ففى الكلام حذف (قوله يتصور معها) أى يلحظ معها ، والأولى أن يقول يصدق به معها إلا أن يقال أراد بالتصور التصديق (قوله كقولنا الأربعة زوج) هذه قضية والحكم فيها وهو ثبوت الزوجية للأربعة متوقف بعد تصور الطرفين على قياس حاضر فى الذهن ملحوظ معها وهو الأربعة منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج (قوله فانه) أى حكمه : أى الحكم فيه بالزوجية (قوله وسط) أى واسطة (قوله وهو الخ) الأولى وهو أنها منقسمة بمتساويين وكل ماهو كذلك فهو زوج (قوله وهى ما) أى قضايا ، وقوله : به : أى بنسبته ، وقوله : بواسطة تجربته : أى لتلك النسبة : أى لمتعلقها ، فالأولى مايجزم العقل بنسبتها بواسطة ثبوت المحكوم به مرارا كثيرة ، فالجزم بأن السقمونيا مسهلة للصفراء إنما يحصل عند الحاكم بواسطة ثبوت ذلك عنده مرارا لا أن ذلك أمر اتفاق (قوله السقمونيا) نبات يستخرج من جوفه رطوبات وتجفف (قوله تسهل الصفراء) أى تزيلها : أى تزيل الزائد منها على باقى الأمزجة من البلغم والدم والسوداء لأنها تزيلها من أصلها (قوله وحدسيات) نسبة إلى الحدس وهو سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب ، ومعناه لغة التخمين (قوله وهى ما الخ) أى قضايا يجزم العقل بنسبتها لوجود ترتب : أى تكرار لحكمها دون الترتب الكائن فى التجربيات مع مصاحبة القرائن وهى شئ يجده الشخص فى نفسه (قوله دون) أى أقل (قوله كقولنا الخ) فهذه قضية حدسية لأن الحكم باستفادة نور القمر من نور الشمس متوقف بعد تصور الطرفين على ترتب المبادئ : أى اختلاف تشكلات القمر النورانية قوة وضعفا بسبب القرب والبعد من الشمس فانه كلما بعد منها وقابلها كثر نوره وكلما قاربها قل نوره وجرم القمر عند الحكماء أسود مظلم مصقول كالمرآة ونوره مستفاد من نور الشمس (قوله وهى الخ) أى وهى قضايا يجزم العقل بنسبتها بواسطة حس السمع مثلا وبواسطة واسطة حاضرة فى الذهن (قوله وذلك) أى التواتر (قوله عن محسوس) أى بحاسة السمع والبصر مثلا ، خرج المعقول كخبر الفلاسفة بأن العالم قديم فلا يفيد الجزم (قوله بامتناع الخ) أى عادة . أما العقل

كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادّعى النبوّة وظهرت المعجزة على يده . وهذا القسم مركب من القسم الثانى والثالث ، فهذه الأقسام الستة منها يتركب البرهان والغرض منه حصول العلم اليقينى .
وأما الجدل : فهو ماتألف من مقدمات مشهورة والمقدمات المشهورة ما اعترف بها الجمهور لمصلحة عامة أو لسبب رقة أوحمية كقولنا هذا ظلم وكل ظلم قبيح فهذا قبيح ، وهذا كاشف لعورته ، وكل كاشف لعورته فهو مذموم فهذا مذموم ، وهذا فقير وكل فقير تحمد مواساته ، فهذا تحمد مواساته ، وهذا قتل أخوه ظلما ، وكل من قتل أخوه ظلما حسن أن يقتل قاتله ، فهذا حسن أن يقتل قاتله ، والغرض من الجدل إما اقناع قاصر عن البرهان أو الزام الخصم ودفعه .

فيجوّز ذلك (قوله كقولنا الخ) فالحكم بدعواه النبوّة واظهار المعجزات على يديه إنما يجزم به العقل بواسطة حس السمع من المخبرين و بواسطة القياس ذى الوسط الحاضر فى الذهن ، وهو أن ذلك الخبر خبر جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب وكل ماهو كذلك فهو مقطوع به (قوله الثانى) هو الحسيات : أى ما كان الجزم فيه بواسطة الاحساس بالحاسة ، وقوله : والثالث هو ما كان الجزم فيه بواسطة قياس ذى وسط حاضر فى الذهن ملاحظ مع المقدمات وهو القضايا التى قياساتها معها (قوله اليقينى) نسبة لليقين بمعنى العلم ففيه نسبة الشيء لنفسه مبالغة ، والمراد باليقين متعلقه وهو المعلوم (قوله وأمّا الجدل الخ) عبر بأمّا لتغاير المتعاطفين لأن البرهان نظر فى مقدماته لافادة اليقين ، وأمّا الجدل فقد لوحظ فى مقدماته الشهرة ، وان كانت فى الواقع يقينية (قوله فهو ما) أى قياس منطقى (قوله من مقدمات) المراد بالجمع مافوق الواحد ، وقوله : مشهورة : أى كلها أو بعضها : أى منظور فيها للشهرة وان كانت فى الواقع يقينية وكان عليه أن يزيد أو مسلمة كقولنا استصحاب الحكم الأصلى حجة ليكون التعريف جامعا (قوله الجمهور) أى الكثير من الناس (قوله لمصلحة الخ) أى أوشرع أوعادة (قوله أولسبب رقة) أى شفقة والاضافة للبيان (قوله حمية) أى تعصب (قوله كقولنا هذا ظلم الخ) هذا وما بعده المشهور من مقدماته الكبرى فقط وشهرتها بسبب المصلحة العامّة ، لأن الاعتراف بقبح الظلم يؤدى لعدمه فيرتفع البلاء عن الناس ويكثر الخصب ، والاعتراف بذم كشف العورة يؤدى لعدم كشفها وذلك يؤدى لعدم الشهوة وهو يؤدى لعدم الزنا وهو يؤدى لعدم اختلاط الانساب وهو يؤدى لتعاهد الآباء لأولادهم بالانفاق وهو يؤدى لحفظهم (قوله وهذا فقير الخ) هذا القياس مقدمته الكبرى مشهورة بسبب الشفقة لأن قوله : وكل فقير الخ . الحامل على الاعتراف به الرقة والشفقة (قوله وهذا قتل الخ) كبراه مشهورة ، والحامل على الاعتراف بها الحمية على الأخذ بالثأر (قوله حسن أن يقتل قاتله) حسن فعل ماض أو صفة مشبهة خبر عن كل ، و يقتل مبنى للفاعل وفاعله ضمير عائد على المبتدإ وقاتله مفعوله وضمير قاتله عائد على الأخ المقتول (قوله اقناع الخ) من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل : أى أن يقنع مقيم القياس الجدلىّ من هو قاصر عن إدراك البرهان (قوله قاصر عن البرهان) أى عن ادراكه لو ذكر له لبلادته مثلا (قوله أو الزام الخصم) كما لو ادّعى مالكى طهارة فضلة بهيمة الأنعام ، فقال شافعى لانسلم ذلك ، فيقول الأوّل للثانى أنت قاصر عن إدراك الدليل لو كانت نجسة للزم الحرج فى الدين لكثرة ملابسة الناس لها

وأما الخطابة : فهى ماتألف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه الصدق لسر لايطلع عليه أو لصفة جيلة كزيادة علم أو زهد أو نحوه أو من مقدمات مظنونة ، مثل هذا يدور فى الليل بالسلاح وكل من يدور فى الليل بالسلاح فهو لص فهذا لص ، والغرض من الخطابة ترغيب السامعين . وأما الشعر : فهو ماتألف من مقدمات متخيلة لترغيب النفس فى شىء أو تنفيرها عنه فالأول كقولنا : هذه خمرة وكل خمرة ياقوتة سيالة ، فهذه ياقوتة سيالة والثانى كقولنا : هذا عسل وكل عسل مرة مهوعة فهذه مرة مهوعة ، والغرض من الشعر انفعال النفس . وأما المغالطة : فهى ماتألف من مقدمات شبيهة بالحق وليست به ، وتسمى سفسطة

لكن التالى باطل فبطل المقدم فهذا إلزام للشافعى واسكات له وان كان يمكن المناقشة فيه .

(قوله وأما الخطابة الخ) سمى هذا النوع بالخطابة لأن ترغيب السامعين فى الأشياء أو عنها من شأن الخطباء (قوله فهى ما) أى قياس (قوله من مقدمات) المراد بالجمع مازاد على الواحد (قوله مقبولة) أى كلها أو بعضها (قوله من شخص معتقد فيه الصدق) بيان لجهة قبولها ، وقوله : لسر الخ علة لاعتقاد صدق قائلها : أى إنما اعتقد صدقه لسر الخ كبعض العوام الذين يلبسهم الله ثوب القبول بين الناس بحيث يقع صدق كلامهم فى القلوب (قوله كزيادة علم) كقول الشيخ لتلامذته يحثهم على المشاركة فى المطالعة : المطالعة مع الاخوان تؤثر نفعا وكل ماهو كذلك ، فينبغى أن لايترك ينتج المطالعة مع الاخوان ينبغى أن لاتترك (قوله أو زهد) كقول الزاهد : القناعة عما فى أيدى الناس تؤثر المحبة وكل مايؤثر المحبة ينبغى أن لايترك (قوله أو نحوه) بأن كانت القضايا صادرة من شخص شأنه النصح للمسلمين (قوله ترغيب السامعين) نحو هذا يعاونك فى المطالعة وكل من كان كذلك ينبغى مواساته ، فالقصد الترغيب فى الشىء ، ومثله التنفير كما فى هذا يدور الخ (قوله فهوما) أى قياس (قوله من مقدمات) الجمع لما فوق الواحد (قوله متخيلة) أى لاثبوت لها فى الواقع بل هى مرتسمة فى الخيال فقط (قوله كقولنا) أى مشيرين لخمر (قوله هذه خمرة الخ) المتخيل الكبرى لأنه لاصحة لها فى الواقع ولما جعلت الخمرة من أفراد الياقوت الذى هو من الأمور التى ترغب فيها النفس فقد رغب فيها (قوله كقولنا) أى مشيرين لعسل نحل (قوله مرة) بكسر الميم مافى المرارة من الماء : أى انه يشابه ماء المرارة ، وقوله : مهوعة بكسر الواو : أى مثيرة للقىء ، و يصح فتحها : أى النحل تقاياها من فيه وشأن مايتقاياه الحيوان نفور النفس عنه (قوله انفعال النفس) أى تأثيرها بالترغيب أو التنفير ، والتأثير شأن الشعراء والأدباء فلذا سمى هذا النوع شعرا ومرجعه الترغيب والترهيب لهوى النفس بخلاف الخطابة فمرجعها ترغيبا وترهيبا لصلاح الحال (قوله فهى ما) أى قياس ، وقوله : شبيهة بالحق : أى بالمقدمات الحق وليست تلك المقدمات بحق ثم ان هذا بيان لنوع من أنواعها لالحقيقتها ، والنوع الثانى المشاغبة وهى ماتركب من مقدمات شبيهة بالمشهورة ، والثالث ماتركب من مقدمات وهمية (قوله وتسمى) أى المغالطة (قوله سفسطة) كلة يونانية معناها عندهم العلم والحكمة المموهة ، فالمعنى هنا بالقياس المزين الظاهر الفاسد الباطن

كقولنا فى صورة فرس فى حائط : هذا فرس وكلّ فرس صهال فهذا صهال ، أوشبيهة بالمقدّمات المشهورة ، وتسمى مشاغبة : كقولنا فى شخص يخبط فى البحث هذا يكلم العلماء بألفاظ العلم حتى يسكتوا ، وكلّ من يكلم العلماء بألفاظ العلم حتى يسكتوا فهو عالم فهذا عالم ، أومن مقدّمات وهمية كاذبة : كأن تقول : هذا ميت وكلّ ميت جاد فهذا جاد ، أو تقول : هذا الميت جاد وكل جاد لايفزع فهذا لايفزع ، فان النفس قدلاتقبل هذا الدليل الصحيح لمقدّمات تتوهمها كاذبة فتقول هذا إنسان يمكن قيامه و بطشه ، وكل من يمكن قيامه و بطشه فليس بجماد ، أوفهومفزع فهذا ليس بجماد أو فهو مفزع ، وكما إذا رأيت حبلا مصنوعا على شكل حية فتعلم أنه حبل ، و إذا ألقى عليك خفت منه ، لأن الوهم يغلب كثيرا على العقل ماقادك شىء مثل الوهم ، تقول النفس : هذا يشبه الحية ، أو هذا شكل الحية ، وكلّ ما يكون كذلك فهو مخوف ، أو فالحزم الفرار منه ، فهذا مخوف ،

(قوله هذا فرس الخ) المغالطة جاءت من الصغرى لأن الفرس حقيقة الحيوان الصاهل والصورة التى على الحائط ليست كذلك ، فالصغرى شبيهة بمقدّمة حقة ، وهى هذه فرس مشيرا إلى فرس حقيقة (قوله أو شبيهة الخ) أى من حيث كثرة الاستعمال فى كل (قوله وتسمى) أى المقدّمات المذكورة (قوله مشاغبة) من الشغب بمعنى الجدال والشرّ ، ولما كان الاتيان بهذا القياس يعين على إثارة الشر سمى مشاغبة (قوله يخبط فى البحث) البحث إثبات المحمول للموضوع والخبط فيه إيراده على غير الوجه المستقيم بأن يكون غير فاهم للموضوع ، و يتكلم بكلام خارج عنه (قوله هذا يكلم الخ) المغالطة جاءت من الكبرى لكذبها ، وهى شبيهة بالمشهورة التى يعترف بها جمهور الناس (قوله وهمية) أى حكم بها الوهم لا العقل (قوله كاذبة) صفة لوهمية بأن كان حكم الوهم متعلقا بغير محسوس ، لأن حكمه فى غير المحسوس باطل أو صفة لمقدّمات (قوله هذا ميت) أى هذا الشخص الذى قام به الموت ميت الخ ، وهذه مقدّمة ضرورية ، وقوله : وكل ميت جاد مقدمة صادقة ، لأن المراد بالجاد مالاروح فيه لاما اصطلح عليه الفقهاء . ثم إن هذا القياس والذى بعده ليسا من المغالطة فى شئ بدليل قوله : فان النفس الخ ، بل ذكرا توطئة للمثالين بعد وعللهما بقوله : فان النفس الخ (قوله هذا الدليل الصحيح) الاشارة راجعة لما ذكر من القياسين (قوله لمقدّمات تتوهمها كاذبة) أى لمقدمات كاذبة تتوهمها صادقة : أى تحكم بصدقها بواسطة الوهم (قوله فتقول الخ) أى فبسبب توهمها تقول الخ والمغالطة فى هذا القياس جاءت من الصغرى ، لأن المراد بالامكان فيها الامكان الوقوعى ، وهو العادى لا العقلى ، والا كانت صحيحة . وأما الكبرى فصادقة إن أريد الامكان العادى (قوله فهذا ليس بجماد) نتيجة كاذبة ، لأن الميت جاد بمعنى لاروح فيه ، وفسادها جاء من فساد الصغرى (قوله فتعلم) أى بالعقل (قوله خفت منه) أى بسبب اتباعك للوهم : أى القوّة الواهمة (قوله ماقادك الخ) أى ماصيرك منقادا لأكثر الأشياء شىء مثل الوهم كخوف الفقر والايذاء من الناس ، وهذا من الحكم أتى به الشارح دليلا لما تقدم من غلبة الوهم للعقل (قوله تقول الخ) مفرع على قوله : خفت منه ، فلوصرح بالفاء لكان أولى (قوله هذا يشبه الخ) المغالطة جاءت من الكبرى

أوفالحزم الفرار منه ، و بمثل هذا الوهم وقع أ كثر الناس فى أنواع البدع والضلالات ، حتى وقفوا مع المعتادات ، واشتغلوا بالأ كوان عن مكوّنها ، فاعتقدوا نافعا ماليس بنافع ، وضارا ماليس بضارّ ، فأشركوا مع الله غيره ، وأثبتوا الوسائط بينه و بين خلقه ، وأسندوا التأثير إلى من ليس له تأثير ، وتوكلوا على من ليس له حول ولا قوّة ولا تدبير ولا تقدير ، ولم يعلموا أن الممكنات كلها خيالات تنادى بلسان الحال الذى هوأفصح من لسان المقال من يقف عندها : انظر المقصد أمامك — إنما نحن فتنة فلا تكفر — ،

لحكم الوهم فيها بالخوف أو الفزع منه . وأما الصغرى فصادقة (قوله فالحزم) أى الأمر الذى تهتمّ به أو فالأمر الصواب (قوله و بمثل الخ) لاتعلق له بالمغالطة ، بل هو استطراد : أى وقع أ كثر الناس فى أنواع البدع بسبب الوهم الحاصل لهم المماثل لهذا الوهم : أى توهم أن الحبل الذى على صورة الحية مفزع ومؤذ (قوله فى أنواع البدع) كتأثير الماء فى الرىّ والنار فى الاحراق والأ كل فى الشبع واضافة أنواع للبيان ، فحكمهم بأن المؤثر هذه الأسباب إنما جاءهم من الوهم . أما العقل فيحكم بأنه لامؤثر إلا الله (قوله حتى وقفوا الخ) أى حتى جزموا بتأثير الأمور المعتادة ، ومن المعتاد أن النار تحرق ، فقالوا بتأثيرها فى الاحراق ، وأن الماء يروى ، فقالوا بتأثيره فى الرىّ وهكذا (قوله واشتغلوا بالأ كوان) أى المكوّنات مثل الماء والنار ، فأثبتوا للنار تأثيرا فى الاحراق وهكذا (قوله فاعتقدوا الخ) مفرع على اشتغالهم بالأ كوان : أى اعتقدوا ان الأ كل نافع فى الشبع مع أن النافع هو الله وهكذا (قوله فأشركوا) مسبب عن اعتقادهم أى أشركوا مع الله غيره كالنار ، فقالوا انها مؤثرة بطبعها . أما اعتقاد أنها مؤثرة بقوّة أودعت فيها ففسق على المعتمد (قوله وأثبتوا الوسائط) أى كالنار ، فقالوا إنهامؤثرة والخالق لها الله ، واثبات الوسائط يؤدّى لعدم الالتفات لله (قوله إلى من ليس له تأثير) أى كالماء والنار ، فهم يقولون إن ذلك هو المؤثر ، والأولى إبدال من بما إلا أن يقال إن من جملة من يسند له التأثير عندهم العقلاء فغلبوا على غيرهم (قوله وتوكلوا الخ) أى إن المعتزلة يقولون : العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية ، فيتوكلون و يعتمدون عليه مع أنه لا تحوّل له عن المعصية ولا قوّة له على الطاعة إلا بالله ولا تدبير له : أى لا نظر له فى عواقب الأمور لتقع على الوجه الأ كمل ، ولا تقدير أى تعيين وتحديد للأشياء بفعل بعضها فى غد أو بعد غد مثلا ، فتحديد الأشياء من الله ، أما العبد فعاجز عن ذلك (قوله خيالات) أى كالأمور المتخيلة التى لاوجود لها من حيث ان وجودها ليس من نفسها بل من الله ، فليس بيدها نفع ولاضرر (قوله بلسان الحال) أى بلسان حالها (قوله أفصح) أى أقوى فى الدلالة لأنه صادق دائما بخلاف لسان المقال فقد يكذب (قوله من يقف) مفعول تنادى (قوله انظر الخ) أى وتقول له انظر : أى فى أحوالى لأوصلك إلى المقصد وهو الله تعالى ، والمراد بالوصول اليه معرفته ، ومن جملة معرفته معرفة أنه المنفرد بالتأثير فى الأشياء (قوله المقصد أمامك) أى قدّامك لا ما أنت واقف عليه من الأمور المعتادة ، و يصح أن يكون هذا مقولا لمحذوف ، وانظر مقدّمة من تأخير : أى تنادى من يقف عندها وتقول له المقصد كائن أمامك انظر فى أحوالى لتصل اليه (قوله فتنة) أى ذوات افتتان وامتحان أومفتتن بنا ، وقوله

فهذه أقسام الحجة العقلية ، وجعلها البيضاوى فى الطوالع ثلاثة أقسام : البرهان والخطابة ، وتسمى أيضا الأمارة والمغالطة ، لأن الحجة العقلية ، إما أن تتركب من مقدمات قطعية ، أو من مقدمات ظنية ، أومن شبيهة بأحدهما ، وتسمى الأولى : برهانا ودليلا ، والثانية : خطابة وأمارة ، والثالثة : مغالطة ، و بالجلة فالمعتمد من هذه الأقسام فى تصحيح العقائد الدينية القسم الأول الذى هو البرهان ، فلذا قلت من البراهين ووصفتها بالقاطعة لكشف معناها ، و إنما عطفت عليها الأدلة عطف عام على خاص لتدخل فى ذلك الأدلة النقلية فيما تقبل فيه من العقائد ، وذلك كل ما لا تتوقف المعجزة عليه كنفى النقائص عنه تعالى وثبوت الوحدانية له

فلا تكفر : أى باعتقاد تأثير الأمور المعتادة بذاتها : كاعتقاد أن النار تؤثر بطبعها (قوله فهذه) أى الخمسة المذكورة أقسام الخ ، وهذا قد علم مما تقدم ، وذكر توطئة لقوله وجعلها الخ والمراد أنه جعل هذه الثلاثة أقساما للحجة من حيث المادة ، وتقدم أن لها ثلاثة أقسام أخرى من حيث الصورة (قوله وجعلها) أى الحجة (قوله الأمارة) لأنها لكون مقدماتها غير قطعية علامة على النتيجة (قوله قطعية) أى مقطوعا ومجزوما بها ابتداء بأن كانت ضرورية أو انتهاء بأن كانت نظرية وانتهت الى الضرورة (قوله ظنية) أى كلها أو بعضها : أى مظنونا ثبوت نسبتها ، وأسقط الشارح من عبارة الطوالع أو مشهورة (قوله بأحدهما) عبارة الطوالع بأحدها : أى العقلية والظنية والمشهورة (قوله ودليلا) هذا اسم عام له ولغيره فلا يلتفت إليه (قوله مغالطة) ويدخل فيها الشعر . وأما الجدل : فيدخل فى البرهان إن تركب من مقدمات يقينية مشهورة ، وفى الخطابة إن تركب من مقدمات ظنية مشهورة (قوله و بالجلة) أى وأقول قولا متلبسا بالاجمال بقطع النظر عن كون أقسام الحجة خمسة أو ثلاثة (قوله فالمعتمد) أى المعول عليه من تلك الأقسام (قوله العقائد الدينية) أى المنسوبة للدين من نسبة الجزئى للكلى ومراده بتلك العقائد التى يعتمد فى تصحيحها على البرهان خصوص ماتتوقف المعجزة عليه لتعبيره بالبرهان الذى هو الدليل العقلى . وأما العقائد التى لاتتوقف المعجزة عليها : كالسمع والبصر والحشر والنشر ، فتصحيحها لا يتوقف على البرهان ، بل على الدليل النقلى ، والمراد بتصحيح العقائد إثباتها على وجه الجزم بها . ثم إن جعل العمدة فى تصحيح العقائد البرهان الذى مقدماته يقينية مبنى على القول بأن التقليد لا يكفى ، وأن المقلد كافر ، وهو قول ضعيف (قوله ووصفتها الخ) لأن القاطعة معناها المقطوع بها ، والبرهان هو القياس الذى مقدماته مقطوع ومجزوم بها (قوله لتدخل الخ) أى فالباعث على ذكر الأدلة التى هى عامة دخول الأدلة النقلية فيها (قوله فيما تقبل) أى فى العقائد التى تقبل الأدلة النقلية فيها ، فقوله : من العقائد بيان لما ، وقوله : تقبل صلة أوصفة جرت على غيرمن هى له ، فكان الواجب الابراز (قوله وذلك) أى العقائد التى تقبل الأدلة النقلية فيها (قوله كل ما) أى كل عقيدة (قوله كنفى النقائص) أى التى يكون نفيها بالدليل النقلى ، وهى الصمم والبكم والعمى ، لأن أضدادها من السمع والبصر والكلام إنما ثبتت بالدليل النقلى ، فلا يرد أن من جملة النقائص العجز والجهل ، ونفى ذلك تتوقف المعجزة عليه ، لأن نفى العجز بالقدرة ونفى الجهل بالعلم والمعجزة تتوقف عليهما ، ولو قال الشارح بدل قوله : كنفى

على رأى ، وكوقوع بعض الممكنات من الحشر والرؤية ونحوهما ، ووصفتها بالسطوع إشارة إلى اشتراط القطع فيها أيضا ، ولو كان بدل هذا الكلام أن يقال من البراهين العقلية والأدلة القواطع السمعية لكان أبين وأحسن . قوله : إلا أن يكون حصل له العلم تقييد لما أطلق فى الارشاد وغيره . قوله : فليشتغل بعده : أى بعد البلوغ .

(ص) ولا يرضى لعقائده حرفة التقليد فانها فى الآخرة غير مخلصة عند كثير من المحققين .

(ش) اعلم أن الحكم الحادث ينشأ عن أمور خمسة : علم ، واعتقاد ، وظن ، وشك ، ووهم لأن الحاكم بأمر على أمر

النقائص كثبوت السمع والبصر والكلام لكان أظهر وأنسب بقوله : بعد وثبوت الوحدانية (قوله على رأى) أى قول من يقول إنها ثبتت له بالدليل النقلى ، والمعتمد أن ثبوتها بالدليل العقلى (قوله من الحشر) أى من وقوعه . أما جواز وقوعه : فدليله العقل ، وكذا يقال فى النشر ، وهذا بيان لبعض الممكنات (قوله إشارة الخ) فيه إيماء إلى أن دلالة الوصف المذكور على القطع بطريق الاستلزام ، لأن السطوع معناه الارتفاع ويلزمه الظهور ، وظهور الدليل مرجعه لكونه قاطعا (قوله أن يقال) أى متعلق أن يقال (قوله من البراهين العقلية) أى بدل القطعية المحوج للمجاز ، وفيه أن البراهين لا تكون إلا عقلية فلا حاجة لذكر قوله العقلية ، فقد فر من شىء ووقع فى شىء آخر (قوله والقواطع السمعية) فيه أن القواطع : جمع قاطعة بمعنى مقطوع بها ، فالتجوز الذى فر منه فى قوله البراهين القطعية قد وقع فيه فى قوله والقواطع ، لأنها بمعنى المقطوع بها (قوله أبين) لأن ما فى المتن ليس فيه تصريح بالقطع فى الدليل النقلى ، وإنما فيه إشارة لذلك من قوله : ساطعة ، وقوله : وأحسن ، لأن فى عطف العام على الخاص شبه تكرار ، وما سلم من ذلك أحسن ، وهذان الوجهان للأبينية والأحسنية بالنظر للطرف الثانى ، وهو القواطع السمعية . وأما وجههما بالنظر للطرف الأول ، وهو البراهين العقلية ، فهو المقابلة لأن العقلية تقابل السمعية (قوله تقييد لما أطلق) لا يعترض على من أطلق للعلم بأن الحاصل لا يطلب تحصيله وإنما يطلب هنا الثبات عليه (قوله ولا يرضى) فاعله ضميره يعود على البالغ ، وهو عطف على أن يعمل فكره : أى ويجب عليه أن لا يرضى الخ : أى وجوب أصول الدين فلا يكتفى بالتقليد ، ويحتمل أنه مستأنف خبر لفظا انشاء معنى : أى إنه ينهى عن ذلك (قوله لعقائده) جمع عقيدة بمعنى معتقدة واللام بمعنى فى (قوله حرفة التقليد) الاضافة للبيان أطلق على التقليد حرفة لخسة مرتبة صاحبه ، لأن الخسة شأن الحرفة : أى الصنعة غالبا (قوله فانها الخ) علة لقوله ولا يرضى الخ (قوله فى الآخرة) أى لا فى الدنيا (قوله أن الحكم الحادث) المراد به هنا النسبة ، وهى ربط المحمول بالموضوع إيجابا أو سلبا ، وخرج بالحادث القديم ، وهو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين ، فليس ناشئا عن واحد من هذه الخمسة ، بل ليس ناشئا عن شىء أصلا (قوله ينشأ عن أمور) الأولى يتعلق به أمور لأن النسبة يتعلق بها تلك الأمور (قوله وشك ووهم) قضية كلامه أن الشاك والمتوهم كل منهما حاكم بناء على أن الشك اعتقادان تقاوم سببهما فيكون حاكما بهذا وهذا ، لا على أنه التردد فى الوقوع وعدمه إذ لا حكم حينئذ ، وبناء على أن العقل

ثبوتا أونفيا : إما أن يجد فى نفسه الجزم بذلك الحكم أولا . والأوّل إما أن يكون لسبب ، وأعنى به إما ضرورة أو برهانا أولا ، وغير الجزم إما أن يكون راجحا على مقابله أو مرجوحا أو مساويا فأقسام الجزم اثنان ، وأقسام غير الجزم ثلاثة ، ويسمى الأوّل من قسمى الجزم علما ومعرفة ويقينا ، والثانى اعتقادا ، ويسمى الأوّل من أقسام غير الجزم : ظنا ، والثانى وهما ، والثالث شكا ، إذا عرفت هذا ، فالايمان إن حصل عن أقسام غير الجزم الثلاثة ، فالاجماع على بطلانه ، وان حصل عن القسم الأوّل من قسمى الجزم وهو العلم ، فالاجماع على صحته . وأما القسم الثانى وهوالاعتقاد ، فينقسم قسمين : مطابق لما فى نفس الأمر ، ويسمى الاعتقاد الصحيح : كاعتقاد عامة المؤمنين المقلدين ، وغير مطابق : ويسمى الاعتقاد الفاسد والجهل المركب : كاعتقاد الكافرين

يحكم بالمرجوح ، وأن الوهم منشأ الحكم لاعلى أن الوهم ملاحظة المرجوح (قوله ثبوتا أونفيا) أى انتفاء منصوبان على التميز : أى من جهة ثبوته له أوانتفائه عنه (قوله بذلك الحكم) أى نسبة المحكوم به للمحكوم عليه (قوله والأوّل) هو ما إذا جزم بالحكم : أى أدركه إدراكا جازما (قوله يكون) أى الجزم (قوله ضرورة) نحو الواحد نصف الاثنين ، فان الحاكم بثبوت النصفية جازم بتلك النسبة بسبب الضرورة : أى البداهة (قوله أو برهانا) نحو العالم حادث وكل حادث له صانع ينتج العالم له صانع ، فالحاكم بثبوت صانع للعالم جازم بتلك النسبة بسبب البرهان المذكور (قوله أولا) أى أو لا يكون جزمه لسبب ، بل لا لشئ أصلا أو لشبهة (قوله وغير الجزم) أى والادراك للحكم إدراكا غير جازم (قوله الأوّل) أى الجزم بالحكم لضرورة أو برهان (قوله والثانى) أى الجزم لالضرورة ولا برهان بل ناشئ عن شبهة أو لالشيء أصلا (قوله الأوّل من أقسام غير الجزم) أى ادراك الحكم الراجح على مقابله (قوله والثانى) أى ادراك الحكم المرجوح على مقابله (قوله والثالث) أى ادراك الحكم المساوى لمقابله بناء على أن الشك إدراك بسيط لاعلى أنه ادراك لمجموع شيئين أو أنه التردد فى الوقوع وعدمه (قوله فالايمان إن حصل الخ) أى إن تعلق به شيء من غير أقسام الجزم ، فالمراد الايمان الصورى بحسب الظاهر ، وهو العقائد كثبوت القدرة والارادة لله . أمّا الايمان بمعنى الاذعان المصاحب للاعتقاد الجازم المطابق الناشيء عن دليل فلا يتعلق به ظنّ ولا شك ولا وهم (قوله على بطلانه) أى عدم الاعتداد به فى خلوص صاحبه من الخلود فى النار (قوله وإن حصل الخ) أى وان تعلق به القسم الأوّل (قوله وهو العلم) أى مع الاذعان : أى قول النفس قبلت ذلك (قوله وأما القسم الثانى) أى وأما إن تعلق به القسم الثانى (قوله وهو الاعتقاد) أى الجزم لغير ضرورة أو برهان (قوله مطابق لما فى نفس الأمر) أى علم الله أو اللوح المحفوظ ، والمراد بمطابقة الاعتقاد لما فى نفس الأمر مطابقة متعلقه ، وإلا فهو مباين (قوله ويسمى الاعتقاد الصحيح) أى الموافق لما فى نفس الأمر ، وهو النسبة الخارجية : أى الموافق متعلقه لما فى نفس الأمر ، وإن كان صاحبه كافرا كما جرى الشارح عليه فيما سيأتى ، فكون صاحب هذا الاعتقاد مؤمنا انما هو بحسب الظاهر ، وقوله : عامة المؤمنين جعله العامة مؤمنين بالنظر للظاهر والا فهم كفار عنده (قوله وغير مطابق) أى وغير مطابق متعلقه لما فى نفس الأمر (قوله كاعتقاد الكافرين) أى اعتقادهم الموجب للكفر . أما اعتقادهم

فالفاسد أجمعوا على كفر صاحبه ، وأنه آثم غير معذور مخلد فى النار اجتهد أوقلد ، ولا يعتد بخلاف من خالف فى ذلك من المبتدعة ، واختلفوا فى الاعتقاد الصحيح الذى حصل بمحض التقليد ، فالذى عليه الجمهور والمحققون من أهل السنة : كالشيخ الأشعرى والأستاذ والقاضى و إمام الحرمين وغيرهم من الأئمة أنه لايصح الاكتفاء به فى العقائد الدينية ، وهو الحق الذى لاشكّ فيه ، وقد حكى غير واحد الاجماع عليه ، وكأنه لم يعتد بخلاف الحشوية و بعض أهل الظاهر ، إما لظهور فساده وعدم متانة علم صاحبه ، أو لانعقاد إجماع السلف قبله على ضدّه ، وحصل ابن عرفة فى المقلد ثلاثة أقوال : الأوّل أنه مؤمن غيرعاص بترك النظر . الثانى أنه مؤمن لكنه عاص ان ترك النظر مع القدرة . الثالث أنه كافر ، ونصه فى شامله الذى حاذى به طوالع البيضاوى التقليد

أن الواحد نصف الاثنين مثلا فمطابق (قوله فالفاسد) أى فالاعتقاد الفاسد (قوله أجمعوا على كفرصاحبه) يقتضى أن كل اعتقاد فاسد أجمعوا على كفر صاحبه مع أنه ليس كذلك ، كاعتقاد المعتزلة أن العبد يخلق أفعال نفسه ، ففى إطلاق الشارح نظر (قوله وأنه آثم) لازم لما قبله أتى به لأجل قوله : اجتهد أو قلد (قوله بخلاف من خالف الخ) كالقائل ان اجتهاد الكافر ينفعه (قوله الذى حصل الخ) وصف كاشف (قوله بمحض التقليد) أى التقليد المحض ، والتقليد الأخذ بقول الغير (قوله من أهل السنة) متعلق بكلّ من الجمهور والمحققين ، وعطف المحققين من عطف الخاص ، والمراد بأهل السنة علماء الكلام لامايشمل الفقهاء والمحدّثين اذ مذهبهم أن المقلد مؤمن ناج (قوله أنه لايصح الخ) الحق أن التقليد يكفى فى عقائد الايمان ، وأن ايمان المقلد صحيح ، وقد نقل عن الأشعرى أنه رجع لهذا القول ، وكذلك المصنف فى شرح الصغرى والمقدّمات (قوله لايصحّ الخ) أى لايتحقق معه النجاة من الخلود فى النار (قوله وهو الحقّ الخ) من عند الشارح أتى به ترشيحا لما قبله (قوله وكأنه) أى من حكى الاجماع (قوله لم يعتد الخ) والا فالخلاف موجود (قوله بخلاف الحشوية) أى القائلين بكفاية التقليد فى العقائد والحشوية بسكون الشين نسبة للحشو لقولهم : فى القرآن كلام حشو لامعنى له ، و بفتحها نسبة للحشا ، وهو الجانب ، لقول الحسن البصرى حين تكلموا معه ، وكانوا يجلسون فى حلقته بين يديه ، فتكلموا بكلام ساقط ردّوا هؤلاء الى حشا الحلقة : أى جانبها (قوله امّا الخ) أى فمخالفتهم لاتبطل الاجماع (قوله فساده) أى الخلاف (قوله وعدم الخ) عطف علة على معلول أى وعدم قوّة علمه توجب عدم الوثوق بقوله (قوله قبله) أى قبل ظهور خلاف الحشوية ، فخلافهم خارق للاجماع فلا يعتدبه (قوله وحصل) أى جمع (قوله الأوّل الخ) سواء قدر على النظر وتركه أملا ، وهذا على أن النظر مستحب (قوله الثانى الخ) هذا هوالمعتمد خلافا للشارح وهذا مبنى على أن النظر واجب وجوب الفروع بدليل عصيانه لاوجوب الأصول بدليل الحكم عليه بالايمان (قوله مع القدرة) هذه زيادة من عند الشارح ، وليست فى كلام ابن عرفة ، ولعل ابن عرفة تركها نظرا الى أن كل بالغ عاقل له قدرة على النظر ، أوالى أن الشخص لايخاطب الا بما هو قادر عليه (قوله الثالث الخ) مبنى على القول بأن النظر واجب وجوب الأصول كالايمان (قوله ونصه) أى ابن عرفة (قوله حاذى الخ) أى سلك فيه مسلك الطوالع فى

اعتقاد جازم لقول غير معصوم ، فيخرج اعتقاد قول الرسول والاجماع ومعرفة مدلول الشهادتين والمعاد والفتنة ، إما بدليل إجمالي معجوز عن تقريره وحلّ شبهه ، أوتفصيلي مقدور عليهما فيه ، ففي إيمان ذي التقليد

التراجم والأبواب والمسائل (قوله جازم) وصف كاشف (قوله لقول) متعلق باعتقاد واللام للتقوية . ثم إن المصدر الموصوف يعمل إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا ، وان كان الجار هنا زائدا للتقوية (قوله فيخرج الخ) من كلام ابن عرفة أتى به تفريعا على التعريف الذي ذكره : أي يخرج بقوله : اعتقاد جازم الخ ، فهذا علم لاتقليد (قوله قول الرسول) أي قوله المتعلق بمالاتوقف المعجزة عليه كقوله : الله سميع بصير متكلم ، فاعتقاد ذلك بعد سماعه لا يقال له تقليد ، بل علم أمّا إذا قال الرسول : الله حي قادر مثلا ، فالسامع إذا اعتقد ذلك من غير نظر في الدليل العقلي كان مقلدا لأنه لم تثبت رسالته إلا بالمعجزة ، والمعجزة متوقفة على هذه الصفات وحينئذ فلايحصل العلم بهذه العقائد من قوله (قوله والاجماع) أي ويخرج اعتقاد قول الاجماع : أي أهله لأنهم معصومون فيما أجمعوا عليه لقوله عليه الصلاة والسلام «لاتجتمع أمتي على ضلالة» (قوله ومعرفة الخ) أي ويخرج عن التعريف معرفة مدلول الخ : أي خرج عن قوله : اعتقاد الخ ، لأن المعرفة غير الاعتقاد لأنها حكم الذهن المطابق عن دليل . وأما الاعتقاد فلا دليل معه ، وقوله : ومدلول الشهادتين المراد مدلولهما التزاما ، لكن يرد أنّ من أقرّ بأنه رسول الله ، فقد صدقه في كلّ ماجاء به ومن جملته المعاد والفتنة ، وحينئذ فلا حاجة لذكرهما الا أن يقال ذكرهما اهتماما بأحوال الآخرة . وأما ان أريد المدلول الصريحي ، وهو ثبوت الوحدانية لله والرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، فمفاده أن معرفة العقائد المغايرة لهذه العقيدة بالدليل لا تكون خارجة مع أنه ليس كذلك (قوله والمعاد) أي ويخرج معرفة أحوال القيامة من الحشر والنشر والصراط وقوله : والفتنة : أي ويخرج معرفة الفتنة : أي سؤال الملكين . هذا والأولى حذف المعاد والفتنة لأنهما من السمعيات المستفادة من قول الرسول فيدخلان فيه ، لأن المراد بقول الرسول ماجرى على لسانه قرآنا أوسنة (قوله امابدليل الخ) راجع لقوله معرفة (قوله بدليل اجمالي) كما لوقيل ماالدليل على وجود الله ؟ فقيل العالم من غير معرفة ذلك القائل دلالة العالم على وجود الله ، هل من جهة امكانه أو من جهة حدوثه ، وعلى فرض معرفته الجهة لايعرف تركب الدليل من مقدمتين ، ولا يقدر على دفع الشبه الواردة على هذا الدليل ، وعلى فرض قدرته على التركيب لايقدر على دفع الشبه كما لوقال العالم حادث ، وكل حادث لابدّ له من محدث ، نورد عليه لا نسلم الصغرى ، وما المانع من أن يكون قديما لأنه مستند للقديم لتأثيره فيه بطريق التعليل ، وكل ما كان مستندا للقديم فهو قديم (قوله معجوز عن تقريره) أي تركيبه من صغرى وكبرى ، وهذا بيان للاجمالي كما أن قوله : مقدور الخ بيان للتفصيلي (قوله وحل الخ) وكذلك العجز عن أحدهما ، فالواو بمعنى أو التي لمنع الخلو (قوله عليهما) أي التقرير والحلّ (قوله فيه) أي في هذا التفصيلي (قوله ففي إيمان الخ) هذا شروع في الكلام على حكم صاحب التقليد : أي على حكم المتصف به بعد أن تكلم على حقيقة التقليد والجار والمجرور خبر مقدّم لمبتدإ محذوف ، وفي الكلام أيضا

فيهما لامع عصيانه بترك نظره إن قدر أو معه . ثالثها هو كافر لنقل المقترح مع عزالدين والآمدى محتجين بأن أكثر من دخل فى الاسلام على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا عارفين بالمسائل الأصولية ، وحكم صلى الله عليه وسلم باسلامهم ، ونقل الآمدى عن بعض المتكلمين وأبى هاشم مع مقتضى قول الفهرى اكتفاءه صلى الله عليه وسلم بالنطق بالشهادتين إنما هو فى الأحكام الظاهرة لافيما ينجى من الخلود فى النار ، وقول الشامل : من مات بعد مضى مايسع نظره وتركه اختيارا كافر ، وان مات قبل مضى مايسع ذلك مع تركه النظر اختيارا فيما أدركت منه قولا القاضى الأصح كفره بعد قوله : يمكن أن لا يكفر . وفى وجوب المعرفة

حذف الواو مع ماعطفت وحذف مضاف ، والأصل ففى صحة ايمان ذى التقليد وعدم صحته أقوال ثم انّ المحذوف مع الواو القول الثالث ، ولما لم يصرح به أوّلا صرح به بعد ذلك بقوله : ثالثها الخ (قوله فيهما) متعلق بالتقليد : أى فى العقائد العقلية والعقائد السمعية المشار لهما فيما مرّ بقوله : مدلول الشهادتين الخ (قوله ان قدر) الأولى ولوقدر : أى ولو كان قادرا (قوله أو معه) أى أو يكون مؤمنا مع العصيان إن قدر على النظر (قوله ثالثها الخ) هذا أضعف الأقوال (قوله لنقل المقترح الخ) شروع فى عزو الأقوال التى نقلها فى حكم المقلد على سبيل اللف والنشر المرتب فقوله : لنقل المقترح الخ سند للقول الأوّل وهو صحة إيمانه وعدم عصيانه ، والمقترح بفتح الراء (قوله محتجين) يقرأ بالتثنية راجعا إلى عزالدين والآمدى لأنهما اللذان تصدّيا الاحتجاج ، وأما المقترح فناقل فقط ، ولم يتصدّ للاحتجاج لذلك القول ، ولذا عبر بمع دون الواو (قوله لم يكونوا عارفين الخ) أى بل هم مقلدون فيها لغير النبي ، أو مقلدون للنبي فى العقائد التى أدلتها العقل والتقليد فيها له لايسمى معرفة ، والمراد بالمسائل الأصولية العقائد : كثبوت القدرة والارادة (قوله وحكم الخ) أى فحكمه باسلامهم دليل على أن المقلد مؤمن غير عاص ، وقد يقال ان الحكم بذلك منظور فيه للظاهر ، وحينئذ فلا يصح الاحتجاج بهذا على المدّعى من أن المقلد مؤمن غير عاص وأن النظر غير واجب (قوله ونقل الآمدى الخ) عطف على قوله لنقل المقترح ، وهو سند للقول الثانى : أى أن الآمدى نقل عن بعض المتكلمين أن المقلد مؤمن عاص بترك النظر فنقل الآمدى ذلك عنهم يدلّ على وجود ذلك القول وأنه ليس من عنديات ابن عرفة (قوله وأبى هاشم) عطف على نقل الآمدى على حذف مضاف وحذف المقول أيضا : أى ولقول أبى هاشم ان المقلد كافر مع مقتضى قول الفهرى ، وهو شرف الدين بن التلمسانى من تلامذة المقترح شافعى المذهب مصرىّ ، وهو سند للقول الثالث (قوله اكتفاءه الخ) مقول الفهرى (قوله لا فيما ينجى الخ) وأما المنجى من الخلود فلا بدّ فيه من المعرفة (قوله وقول الشامل) عطف على مقتضى قول الفهرى : أى مع مقتضى قول الفهرى ، ومع قول الشامل ، والشامل كتاب لامام الحرمين (قوله وان مات الخ) جوب انّ الجلة الاسمية : أعنى قوله قولا القاضى الخ ، فان قوله قولا القاضى مبتدأ حذف خبره : أى وان مات الخ ، ففى ذلك قولا القاضى الخ ، والمراد بالقاضى متى أطلق فى هذا الفن أبو بكر الباقلانى (قوله الأصح كفره) مقول القاضى (قوله وفى وجوب المعرفة الخ) لما أنهى ابن عرفة الكلام على عزو الأقوال المتقدّمة لأربابها ، أتبع ذلك بالكلام

على الأعيان بالدليل الاجمالى وعلى الكفاية بالتفصيلى ، أو على الأعيان بالتفصيلى نقلا الآمدى عن الامام وغيره قائلا : من كان اعتقاده دون دليل ولا شبهة ، فهو مؤمن عاص بترك النظر. الفهرى ولا نزاع بين المتكلمين فى عدم وجوب المعرفة بالدليل التفصيلى على الأعيان ، و إنما هو كفاية ، وظاهر قول ابن رشد فى نوازله إنما هى بالدليل التفصيلى مندوب اليه لا فرض كفاية انتهى. قلت : و بالجملة ، فالذى حكاه غير واحد عن جمهور أهل السنة ، ومحققيهم أن التقليد لا يكفى فى العقائد ، ولهذا قال ابن الحاجب فى العقيدة المنسوبة اليه بعد قوله : إن الايمان هو التصديق ، وهو حديث النفس التابع المعرفة لا المعرفة على الأصح قال : ولا يكفى التقليد فى ذلك على الأصحّ اهـ . قلت : ويدلّ على

على وجوب المعرفة ، وما للأئمة فى ذلك من الأقوال المناسبة ، فقوله : وفى وجوب الخ من كلام ابن عرفة وهو خبر مقدّم ، وقوله : بعد نقلا الخ مبتدأ مؤخر ، والمعرفة هى الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل ووجوبها وجوب الفروع بمعنى أنها ليست شرطا فى الايمان ولا جزءا منه (قوله على الأعيان) أى على كل واحد بعينه (قوله وعلى الكفاية الخ) فيجب على أهل كل قطر أن يكون فيهم من يعرف الدليل التفصيلى (قوله عن الامام) راجع للقول الأوّل ، وقوله : وغيره راجع للقول الثانى (قوله قائلا) حال من الغير (قوله دون دليل) أى تفصيلى ، والمراد بالدليل ما كانت مقدّماته يقينية ، وقوله : ولا شبهة المراد بها المقدّمات المشهورة المنتجة لنتيجة صحيحة. وأما لو كان الاعتقاد لدليل أو شبهة بمعناها المتقدم كان صاحبه مؤمنا غير عاص ، فاندفع ما يقال الشبهة تجرّ للجهل المركب ، وحينئذ فلا يكون من اعتقد اعتقادا جازما لشبهة مؤمنا (قوله الفهرى) مبتدأ حذف خبره تقديره قال ، وهذا من كلام ابن عرفة قصد بنقله معارضة القول الثانى الذى نقله الآمدى من وجوب المعرفة بالدليل التفصيلى (قوله وظاهر قول ابن رشد) هذا مبتدأ خبره قوله : إنما هى الخ ، وهو قول ثالث فى المعرفة (قوله إنما هى) أى المعرفة (قوله بالدليل التفصيلى) أى على كلّ أحد ، أو على أهل كل قطر (قوله انتهى) أى كلام الامام محمد ابن عرفة فى شامله (قوله و بالجملة) أى قولا متلبسا بالاجمال : أى بقطع النظر عن كلام ابن عرفة وغيره ، وهذا راجع للكلام الذى ذكره قبل كلام ابن عرفة (قوله عن جمهور الخ) المراد بهم علماء الكلام (قوله لا يكفى فى العقائد) أى وحينئذ فالمقلد كافر (قوله ابن الحاجب) اسمه عثمان ولقب بابن الحاجب لأن والده كان حاجبا : أى بوّابا لأمير قوص ووالده كردى ، وولد هو بقوص ودفن بالأسكندرية (قوله المنسوبة له) إنما قال ذلك لعدم الجزم بنسبتها له ، فقد قيل إنها لغيره (قوله حديث النفس) أى الكلام النفسانى : أى قول النفس آمنت وصدقت (قوله التابع للمعرفة) أى الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل (قوله لا المعرفة) أى لا أن التصديق هو المعرفة فقط التى هى لازمة لحديث النفس ، ولا أنها أيضا حديث النفس التابع للاعتقاد (قوله قال ولا يكفى الخ) هذا هو المقصود بالذات للشارح من نقل عبارة ابن الحاجب والمناسب فلا يكفى ليتفرع هذا الكلام على ماقبله إلا أن يقال لاحظ ابن الحاجب أن تلك القضية

مذهب الجمهور . قوله تعالى ـ فاعلموا أنما أنزل بعلم الله وأن لا إله الا هو ـ فأمر بالعلم لا بالاعتقاد وقد علمت الفرق بينهما ، وقوله ـ فاعلم أنه لا إله إلا الله ـ وقوله تعالى ـ لتعلموا أن الله على كلّ شيء قدير وأن الله قد أحاط بكلّ شيء علما ـ وقوله ـ ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ـ الآية ، واليقين بمعنى العلم ، وقوله ـ قل هذه سبيلى أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى ـ والبصيرة معرفة الحق بدليله ، فمن لم يكن على بصيرة فى عقيدته لم يكن متبعا للنبى صلى الله عليه وسلم عملا بمقتضى عكس النقيض الموافق ، فلا يكون مؤمنا عند بعضهم ، و يدل أيضا عليه قوله صلى الله عليه وسلم « إن الله أمر عباده المؤمنين بما أمر به عباده المرسلين » ومعلوم أن التقليد لا يصح فى حق عباده المرسلين ، وقوله صلى الله عليه وسلم « من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله

حق فى ذاتها بدون الالتفات لما قبلها (قوله مذهب الجمهور) أى من أن المقلد كافر (قوله فأمر بالعلم الخ) فيه أن الآية لا تدلّ على أن العلم واجب وجوب الأصول بحيث ان من لم يحصل له العلم يكون كافرا فالاستدلال بها لا يتم (قوله الفرق بينهما) أى العلم والاعتقاد ، فان العلم هو الجزم المطابق لدليل ، والاعتقاد الجزم لغير دليل (قوله فاعلم الخ) أى وخطاب الرسول خطاب للمرسل إليهم ، و يأتى البحث السابق هنا (قوله ليستيقن) أى يتيقن (قوله قل هذه سبيلى الخ) ظاهر على أن الوقف على اسم الجلالة ، وقوله : على بصيرة خبر مقدم لقوله أنا ، وقوله : ومن اتبعنى مبتدأ خبره محذوف : أى على بصيرة : أى علم ، ومن المعلوم أن من من ألفاظ العموم ، فالمعنى كلّ متبع لى على بصيرة ، فاذا جرينا على عكس النقيض الموافق الذى هو تبديل كل واحد من طرفى القضية بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف ، فنقول حينئذ كل من ليس على بصيرة ليس متبعا لى فتضم هذا العكس كبرى (١) إلى مقدمة صغرى مسلمة قائلة المقلد ليس على بصيرة ، وكل من ليس على بصيرة ليس بمتبع لى ينتج من الشكل الأوّل المقلد ليس بمتبع لى ، و إذا انتفى عن المقلد الاتباع للنبى صلى الله عليه وسلم كان غير مؤمن ، و إذا كان غير مؤمن كان كافرا إذ لا واسطة بين الايمان والكفر ، فالآية تدل على المدّعى بواسطة القياس المنتج لما يستلزم المدعى (قوله الموافق) صفة لعكس سمى بذلك لموافقته للأصل فى الكيف ، وهذا ليس بقيد إذ يصح عكس النقيض المخالف وهو تبديل الطرف الأوّل بنقيض الثانى والثانى بعين الأوّل مع بقاء الصدق دون الكيف ، فيقال هنا لا شىء ممن ليس على بصيرة بمتبع لى ، فتضم كبرى للصغرى السابقة ، هكذا المقلد ليس على بصيرة ولا شىء ممن ليس على بصيرة بمتبع لى ينتج من الشكل الأوّل لا شىء من المقلد بمتبع لى و إذا انتفى عن المقلد الاتباع له صلى الله عليه وسلم كان غير مؤمن ، و إذا كان غير مؤمن كان كافرا إذ لا واسطة ، لكن قد يقال الاتباع المنفى فى الموافق والمخالف هو الاتباع الكامل فلا ينتج الكفر ، بل عدم الايمان الكامل (قوله فلا يكون مؤمنا) أى بل هو كافر إذ لا واسطة ، وهذا لازم للنتيجة لا نفسها ، فليس مفرّعا على قوله : فمن لم يكن الخ الذى هو عكس النقيض الموافق بل هذا مفرع على نتيجة القياس المطوىّ (قوله والبصيرة) أى هنا ، وقد تطلق على عين قائمة بالقلب (قوله المؤمنين) أى ما لا إذ هم عند أمرهم بالايمان ليسوا مؤمنين (قوله ومعلوم أن التقليد لا يصح فى حق المرسلين) أى فكذا فى حق المؤمنين ، وهذا توجيه للاستدلال بالحديث

---

(١) قوله : كبرى حال اهـ

دخل الجنــة » ولم يقل وهو يعتقد ، وكل آية فى القرآن ذامة للتقليــد وآمرة بالنظر والاعتبار دليل على ذلك كقوله تعالى ــ قل انظروا ــ ، وقوله جلّ وعلا ــ أو لم يتفكروا ــ وقوله سبحانه ــ إن فى خلق السموات والأرض ــ الآية ، وحذر سبحانه المتأنى بالنظر بخوف قرب موته ، فيفوته النظر بتأنيه ، فيموت غير مؤمن عند بعضهم ، فقال بعد قوله ــ أو لم ينظروا فى ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شئ وأن عسى أن يكون قــد اقترب أجلهم ــ واجماع الصحابة أيضا دليل على وجوب النظر ، فانها لم تزل تذم التقليــد وتحذر منه ، وهو قول شائع بينهم من غير نــكير . وقال القاضى رضى الله عنه : التقليد فى علم التوحيد محال ، لأنه إما أن يؤمن بتقليد من شاء ، أو بتقليد

لكن قد يقال المرسلون لم يقم بهم إلا العلم فلايصح التقليد منهم بخلاف غيرهم ، فالحديث حينئذ لايدل على أن التقليد لا يكفى (قوله دخل الجنة) أى ومن مات ولم يعلم بذلك لم يدخلها ، ولو كان معتقدا ذلك فيكون كافرا ، وقد يجاب بأن قوله : دخل الجنة : أى مع السابقين ، فاذامات ولم يعلم بذلك بل اعتقده لم يدخل مع السابقين ، وهذا لايدل على كفره (قوله وكل آية) مبتدأ خبره دليل ، والمناسب تقديم هذا قبل الاستدلال بالسنة لأنه من جملة الاستدلال بالكتاب (قوله دليل على ذلك) أى على مذهب الجمهور من كفر المقلد ، وفيه أن الذم كما يكون على ترك الواجب الأصلى يكون على ترك الواجب الفرعى ، وحينئذ فالآيات الدالة على الذم لاتدل على كفر المقلد (قوله قل انظروا الخ) أى فهذا أمر بالنظر والأمر بالشيء نهى عن ضده ، فهذه الآية ذامّة للتقليــد وآمرة بالنظر (قوله إن فى خلق السموات الخ) هذه الآية لاتقتضي أن من لم يكن عنده الآيات الدالة على الصانع يكون كافرا (قوله وحذر الخ) أى أن المتأخر بالنظر خوّفه الله بقرب موته فيفوته النظر بسبب تأنيه وتأخيره فيموت كافرا (قوله المتأنى) أى المتأخر ، وقوله : بالنظر متعلق به ، وقوله : بخوف متعلق بحذر (قوله عند بعضهم) يقتضى أنه مؤمن عنــد البعض الآخر ، فلا يناسب موضوعه من تأييد القول بكفر المقلد ، فالأولى إبداله بقوله على الصحيح أو حذفه (قوله وأن عسى الخ) مقول قال : أى قال وأن عسى الخ بعد قوله : أولم ينظروا ، هذا بالنظر لعبارة الشارح . وأما بالنظر لنظم الآية فقوله : وأن عسى عطف على قوله ــ فى ملكوت السموات والأرض ــ أى ــ أو لم ينظروا ــ أى يتفكروا فى قرب أجلهم المترقب حصوله بعسى . (قوله أيضا) حقها التأخير عن قوله : دليل على وجوب النظر ، لأن معناها على التقديم كما أن غير الصحابة أجمع على ذلك ، مع أن غيرهم لم يجمع على ذلك (قوله فانها) أى الصحابة الخ علة لقوله دليل الخ ، وقد تبين بتلك العلة المجمع عليه : أى و إجماع الصحابة على ذم التقليد دليل الخ ، لكن قد يقال ان الوجوب فرعىّ ، وحينئذ فلا يكون الاجماع دليلا على الكفر كما أن الذم على التقليد كذلك (قوله من غير نــكير) أى ممن سمع الذم ، بل أقرّه ، والاجماع السكوتى حجة . (قوله وقال القاضى الخ) الأولى إسقاطه لأنه إنما يناسب الرد على من يقول : إن التقليد فى الأحكام الأصلية مأمور به ولا كلام لنافيه ، ولايناسب الاتيان به دليلا على الدعوى التى هى عدم صحة الاكتفاء بالتقليد (قوله التقليد) الأولى الأمر بالتقليد ليناسب قوله : لأنه إما أن يؤمن الخ

الحق ، والأمر بتقليد من شاء يلزم منه أن من قلد كافرا يكون ممتثلا ، وهوخلاف الاجماع ، وان أمر بتقليد الحق : فاما أن يؤمر بتقليد المحق عند الله تعالى ، وان لم يعلم هو كونه محقا أو بشرط علمه بكونه محقا . والأوّل من تكليف المحال . والثانى لايعلم كونه محقا إلا بعد النظر القويم ، و إذا نظر خرج عن كونه مقلدا ، وان قيل يؤمر بتقليد من غلب على ظنه أنه على الحق كما فى الفروع لزم أن يكون كل من قلد مبتدعا ، أو كافرا بناء على رجحان قوله فى ظنه ممتثلا ، والاجماع على خلافه اهـ . وأما ما اغترّ به القائل بصحة التقليد من اكتفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم باجراء أحكام الاسلام ، ورفع القتال بمجرّد النطق بكلمتى الايمان من غير بحث منهم على السرائر ، فلا دليل فيه ، لأن ذلك إنما هو من باب اجراء الأحكام على المظان والظواهر ، وليس كلامنا فيه ، وإنما كلامنا فيما بين العبد وربه وفيما ينجيه من الخلود مع سائر الكفرة فى النار ، وقد أجرى النبى صلى الله عليه وسلم أحكام الاسلام على من قطع فيه بأردإ كفر من المنافقين ، ولم يدلّ ذلك على أنهم كذلك فى الآخرة ، و إلى هذا المعنى أشرت بقولى : فانها فى الآخرة غير مخلصة عند كثير من المحققين : أى وأما فى الدنيا : فمبنى أحكامها على الظواهر .

(قوله المحقّ) أى القائل بالحق (قوله وهوخلاف الاجماع) أى وماخالفه باطل و إذا كان اللازم وهو أن مقلد الكافر ممتثل باطلا ، فليكن الملزوم ، وهو الأمر بالتقليد لمن يشاء كذلك (قوله هو) أى من أمر بالتقليد (قوله والأوّل من تكليف المحال) أى وهو باطل ، فالملزوم وهو الأمر بالتقليد كذلك ، والأولى أن يقول : والأوّل من التكليف بما لايطاق لأنه ليس فى قدرته العلم بالمحق عند الله ، والتكليف بما لايطاق باطل (قوله إلا بعد النظر القويم) أى فى أقواله التى يقلده فيها حتى يعلم حقيقتها ، ولاشك أنه إذانظر فيماذكر وعرف حقيقته كان عارفا ، والغرض أنه ليس بعارف . هذا خلف لأنه جمع بين النقيضين (قوله ممتثلا) خبر يكون ، وقوله : مبتدعا مفعول قلد ، وقوله : على رجحان قوله : أى المبتدع ، وقوله : فى ظنه : أى المقلد (قوله بكلمتى الايمان) من إضافة الدال للمدلول والدلالة ظنية ، والمراد بهما كلتا الشهادتين (قوله من غير بحث منهم على السرائر) أى عن عقائد الناطق بالشهادتين المسرورة : أى المخفية فى قلبه ، هل هى عن دليل أم لا ؟ فلولا أن التقليد كاف لما اكتفى صلى الله عليه وسلم وأصحابه بمجرد النطق بما ذكر ، بل سألوا عن السرائر ، هل هى عن دليل أملا ؟ (قوله على المظان والظواهر) أى لاعلى البواطن ، فقد سكت عن الباطن ولم يتعرّض له ، فهو محتمل لأن يكون مافيه كفرا ، والمظان جمع مظنة : أى المحل الذى يظن منه أنه عالم فى الباطن ، فعطف الظواهر عليه مرادف (قوله و إنما كلامنا الخ) أى هل يكفى فيه التقليد أو لابدّ من المعرفة (قوله وقدأجرى الخ) علة لقوله إنما هو الخ ، فهو من تمة مستند قوله : فلا دليل عليه (قوله بأردىإ كفر) هو النفاق (قوله ذلك) أى إجراء الأحكام (قوله على أنهم كذلك) أى مسلمون : أى ومثلهم المقلدون ، فاجراء الأحكام عليهم لايدلّ على أنهم مسلمون فى الآخرة (قوله و إلى هذا المعنى) أى الاكتفاء بالتقليد نظرا للظاهر (قوله أشرت الخ) المراد بالاشارة ماقابل الصريح ، لامالايدلّ

وعلى هذا قال الغزالى : لا نحرّك عقائد القوم و يتركون على ماهم عليه : يعنى لأن السنة مضت بعدم البحث عن الضمائر ، وانها انما تنكشف فى الآخرة يوم تبلى السرائر ، وانما يجب بثّ العلم لمن سأله وكان أهلا له لا لمن أعرض عنه أو لم يكن أهلا ، و يعنى والله أعلم مالم يظهر المنكر فى عقائدهم كزماننا هذا ، فيجب تغيير المنكر والتلطف فى تعليمهم الحق بما تسعه عقولهم ، وقد جعل الله تعالى فى الألفاظ والأدلة سعة ، فكل يخاطب على قدر فهمه والله المستعان ، واحتجّ بعضهم ممن يميل الى صحة القول بالتقليد ، بل و يرى رجحانه على درجة الاجتهاد والنظر فى علم التوحيد بأوجه : أحدها : أنا نقطع أن أبا بكر وعمر وسائر الصحابة رضى الله عنهم أجمعين

عليه اللفظ إلا بالقرائن البعيدة ، وهذا المعنى مفهوم قوله : غير مخلصة فى الآخرة (قوله وعلى هذا) على للتعليل : أى ولكون الأحكام الدنيوية مبنية على الظواهر ، أولكون السنة جارية على اناطة الحكم بالظاهر وعدم البحث عن السرائر ، فمرجع اسم الاشارة محتمل لماذكر (قوله قال الغزالى) بتشديد الزاى وتخفيفها (قوله لانحرّك الخ) أى لانعلمهم الدليل العقلى ، بل نبقى عقائدهم على ما هى عليه من صحة أوفساد فى الباطن لبناء الأحكام الدنيوية على الظواهر ، هذا مراد الشارح بقول الغزالى ، لكن فيه أنّ مراد الغزالى أن اعتقاد العوام صحيح لكفاية التقليد فلا نحرك عقائدهم لأنها لوحركت ربما تخلخل اعتقادهم (قوله يعنى) أى يقصد الغزالى ببقاء عقائد العامة على ماهى عليه (قوله لأن السنة الخ) و إذا كان كذلك فلاينبغى أن نحرك عقائد العوام ، بل يتركون على ماهم عليه من صحة أو فساد ، وليس مراد الغزالى بقوله : لا نحرك الخ كون التقليد كافيا بحيث يكون كلامه دليلا على الاكتفاء بالتقليد . هذامراد الشارح ، وفيه أن التقليد عنده كاف والنظر مستحب كاعلمت (قوله يوم تبلى) أى تختبر (قوله وإنما يجب الخ) جواب عن سؤال ورد على ظاهر كلام الغزالى . وحاصله أن قوله : لانحرك الخ يقتضى النهى عن بثّ العلم مع أنّ السنة ثبت فيها بثّ العلم (قوله لالمن أعرض الخ) أى والعوامّ لايخلو حالهم عن أحد هذين الأمرين ، وحينئذ فلا يجب بثّ العلم لهم فلا نحرّك عقائدهم . لكن قد يقال من العوام من يسأل ويكون فيه أهلية (قوله المنكر) كاعتقاد أن الصحابى نبيّ (قوله تغيير المنكر) وذلك يكون بتعليم العلم (قوله والتلطف) أى الرفق وعدم العنف (قوله وقد جعل الخ) الواو تعليلية أى فالطريق الموصلة للعلم لهم واسعة ، لأن الله قد جعل الخ ، وهذا دفع لما يقال ان قوله : والتلطف الخ ينافى مامرّ من أنّ العوام ليسوا أهلا للتعلم . وحاصل الجواب أنه جعل فى الأدلة سعة ، فمنها القطعى ويحمل عليه ماسبق ، ومنها إقناعيّ وعليه يحمل قوله : بما تسعه الخ ، فتخاطب العوام بالاقناعيّ (قوله والأدلة) عطف مرادف (قوله ممن يميل إلى صحة القول بالتقليد) هذا صادق بأن يكون ذلك القائل يرى أن النظر واجب وجوب الفروع ، وأن المقلد مؤمن عاص ، وصادق بأنه يرى أن النظر مستحب أومكروه أوخلاف الأولى (قوله بل و يرى الخ) اضراب انتقالى) أى حيث كان يرى رجحانه ، فالتقليد مندوب والنظر مكروه أو خلاف الأولى (قوله درجة الاجتهاد) الاضافة للبيان وعطف النظر عليه عطف تفسير ، فالمراد النظر فى علم

ماتوا ولم يعرفوا الجوهر والعرض ، ونقل عن الأستاذ ابن فورك أنه قال : لولم يدخل الجنة التى عرضها السموات والأرض الا من يعرف الجوهر والعرض لبقيت خالية . الثانى أنه حكى عن بعض السلف أنه قال : عليكم بدين العجائز ، وحكى عن الامام الفخر أنه قال عند موته : اللهم ايمان العجائز . وقال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه لرجل سأله عن الأهواء : عليك بدين الصبي الذى فى الكتاب ودين الاعرابى ودع ماسواهما . الثالث : أنا نجد بعض المقلدين أقوى ايمانا وأرسخ اعتقادا ممن نظر فى علم التوحيد . قلت لا يخفى فساد ماتمسك به على كلّ موفق . أما الثالث : وهو رجحان ايمان بعض المقلدين على ايمان من نظر ، فهو من المصادرة

التوحيد ، لابذل الوسع فى تحصيل الأحكام الفرعية وغيرها (قوله ماتوا ولم يعرفوا الخ) فالحالة القائمة بهم حالة تقليد ، فلولا أنها أشرف الحالات لما ارتكبوها ، فهذا يدلّ على أن التقليد أرجح مع أن الاستدلال على حدوث العالم المتوقف عليه الاستدلال على وجود الله متوقف على معرفة حقيقتهما (قوله الجوهر والعرض) أى حقيقتهما ، وحقيقة الأوّل ماقام بنفسه ، سواء كان مركبا وهو الجسم ، أو بسيطا وهو الجوهر الفرد ، وحقيقة الثانى ماقام بغيره (قوله ونقل) أى بعضهم ففاعله مستتر عائد على البعض ، ويقرأ أيضا بالبناء للمجهول (قوله ابن فورك) بضم الفاء وفتح الراء من تلامذة الأشعرى (قوله خالية) أى فى حكم الخالية لأنه لايدخلها حينئذ إلا العارفون لا المقلدون ، والعارفون قليل ، واذا كان أكثر الأمة المشرفة على التقليد ، فيكون التقليد أرجح (قوله عليكم بدين العجائز) أى والعجائز شأنهن التقليد ، وحينئذ فيكون هو الأرجح لأنه قد أمر به بعض السلف (قوله اللهم ايمان العجائز) هو الايمان التقليدى : أى اللهم ارزقنى إيمانا كإيمانهم فى التقليد ، فالفخر قطع عمره فى النظر والاشتغال بعلم الكلام ، وقد طلب التقليد عند القدوم على الدار الآخرة ، فلولا أنه أرجح ماطلبه (قوله عن الأهواء) أى عن أهل الأهواء جمع هوى ، والمراد بهم أهل الآراء الذين يتبعون رأيهم فى العقائد ، والسؤال عن اتباعهم وعدمه فقال للسائل : لاتتبعهم وعليك بدين الصبي الخ (قوله بدين الصبي) المراد بدينه التقليد (قوله الذى فى الكتاب) بضم الكاف وشدّ التاء : أى المكتب : أى محل التعليم ، ويحتمل أنه جمع كاتب ، وفى بمعنى من : أى الذى من جملة الكاتبين ، واحترز بهذا القيد عن الأولاد الذين شأنهم اللعب ، فانه لا يؤمن عليهم من الاعتقاد الفاسد لعدم وجود مؤدب لهم يعلمهم (قوله ودين الأعرابى) أى الذى هو التقليد ، فلولا أن التقليد أرجح ما أمر به عمر بن عبد العزيز الذى هو عدل يقبل كلامه ويحتج به (قوله ماسواهما) أى ماسوى دينهما (قوله أقوى الخ) فالتقليد أرجح (قوله على كل موفق) وأما غير الموفق فربما يعتقد صحته ، وفيه تلويح بذم المستدل بتلك الأدلة حيث جعله غير موفق (قوله أما الثالث) أى أما بيان إبطال الدليل الثالث (قوله وهو رجحان الخ) هذا هو الدعوى لا الدليل ، فالأولى أن يقول : وهو قوّة إيمان بعض المقلدين وأرسخية اعتقادهم (قوله من المصادرة) هى أخذ المدّعى جزءا من الدليل ، وهنا جعل صغرى الدليل نفس الدعوى ، لأن الصغرى قائلة بعض المقلدين إيمانه أقوى ، وأقوى بمعنى أرجح ،

عن المطلوب لأن جمهور الأئمة يرون وجوب النظر وتحريم الاقتصار على التقليد ، و بعضهم يرى أن لا إيمان المقلد أصلا ، فكيف يدعى رجحانه ، وأيضا فما لايدخل تحت فهم عاقل أن الجزم المستند الى مجرد التقليد ، ومن لازمه قبول احتمال النقيض يكون مساويا للجزم الذى أنتجته البراهين بحيث لايحتمل النقيض بوجه من الوجوه ، ولعله أراد بعض من لم ينظر من أولياء الله تعالى وخرقت فى حقه العادة ووهب له من المعارف مالا يتوصل اليه بالنظر حتى صارت علوم الناظرين بالنسبة الى ما أعطى من العلوم كلا شىء ، واذا أراد هذا فليس هو من محل النزاع لأن نزاعنا فى المقلد . وهذا الذى ذكر ليس بمقلد ، بل هو كالناظر فى أن الحاصل له علم لا اعتقاد وتوقف العلم غير الضرورى على النظر انما هو بحسب العادة ، ويجوز فى قدرة الله تعالى أن يجعل العلوم النظرية لمن شاء ضرورية بحيث لايفتقر فى تحصيلها الى نظر الا أن تجويز مثل هذا الخارق الذى لم يعط إلا للنادر من الأولياء لايسقط وجوب النظر فى حق من لم يحصل له هذا المقام ، والذى جرت به العادة وأمر به الشرع تحصيل العلوم من طرقها المألوفة ، وهو الاجتهاد فى النظر والتعلم من العلماء والتزام التعب فى الدرس

فتكون نفس الدعوى ، وهى إيمان المقلد أرجح (قوله لأنّ جمهور الأئمة الخ) فيه أنّ هذه العلة فى مقام ، والمصادرة ، وهى المعلل مقام آخر ، فالمناسب فى التعليل أن يقول : لأنه قد أخذ المدّعى جزءا من الدليل إلا أن يقال فى كلام الشارح حذف واو ، والأصل ولأن جمهور الخ ، فهو بيان ثان لفساد الثالث . وحاصله أنّ العلماء قسمان : منهم من جعل التقليد كفرا ، ومنهم من جعله حراما ، فكيف يجعله هذا المستدل راجحا . ثم ان قوله : لأن الخ يهدم ما أسسه فى هذا الكتاب من أن المقلد كافر ، وكذا قوله : و بعضهم الخ ، حيث حكاه عن البعض (قوله وجوب النظر) أى وجوب الفروع بدليل قوله : وتحريم الخ (قوله أصلا) أى لا كاملا ولا متأصلا (قوله فما لايدخل الخ) حاصله أنه لايدخل تحت فهم عاقل أن التقليد مساو للنظر فضلا عن أن يكون راجحا عليه ، فكيف يدّعى ذلك القائل أنه راجح عليه جزما (قوله ومن لازمه الخ) فيه أن اللازم نفس الاحتمال ، فالأولى إسقاط قبول (قوله احتمال النقيض) أى بتشكيك مشكك (قوله بحيث لايحتمل الخ) أى لايحتمل متعلقه الخ ، مثلا الجزم بوحدانية الله الحاصل بالدليل لايحتمل النقيض لاذهنا لكونه جزما ولا خارجا للمطابقة ولا بتشكيك مشكك للدليل ، فالذى يحتمل هذه الأمور انما هو متعلق الجزم كالوحدانية . أما الجزم فيتعلق به وجه واحد وهو عدم الاحتمال فاندفع بتقدير متعلقه مايقال قضية كلام الشارح أن الجزم المستند للبراهين يتعلق به وجوه ، وذلك الجزم لايحتمل النقيض بوجه من تلك الوجوه مع أنه لايتعلق به الاوجه واحد وهو عدم الاحتمال (قوله ولعله) أى المستدل (قوله أراد) أى بالمقلد بعض الخ ، وهذه ارادة بعيدة لأن الجماعة الذين خرقت فى حقهم العادة لا يقال لهم مقلدون (قوله فى أن الحاصل الخ) بيان لوجه الشبه (قوله وتوقف العلم الخ) جواب عما يقال : كيف هذا مع أن العلم النظرى يتوقف على نظر (قوله ويجوز الخ) تعليل لقوله انما هو بحسب الخ (قوله بحيث الخ) وليس المراد أن ذاتها تصير ضرورية لئلا يلزم قلب الحقائق (قوله لايسقط الخ) فالنظر واجب عليه ، وكذا عدم تعاطيه النظر مجوّزا لخرق العادة حرام عليه (قوله فى النظر) أى فى المطالعة (قوله التعب فى الدرس)

والرحلة فى طلب الفوائد ، وقد روى فى الحديث « لايستطاع العلم براحة الجسم ، واطلبوا العلم ولو بالصين » وورد « انما العلم بالتعلم » . وقال الله تعالى لنبيه يحيى عليه السلام ـ يا يحيى خذ الكتاب بقوة ـ وقال لكليمه موسى عليه السلام ـ وكتبنا له فى الألواح ـ الى قوله ـ فخذها بقوة ـ وقال جل وعلا ـ فلولا نفر من كل فرقة منهم ـ الآية ، وكان السلف الصالح يرحل أحدهم لطلب الفائدة الواحدة مسيرة شهر ، ولقد سافر كليم الله عليه السلام مع ما أعطى من علم كل شىء للقاء الخضر عليه السلام حتى مسه التعب فى ذلك . وقال ـ لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا ـ وان أراد بالايمان ماينشأ عنه من أعمال البر ، وأن بعض المقلدين يتحفظ من المعاصى و يلتزم من القيام بالأوامر مالايوجد فى كثير من العلماء فسلم ، لأن الانتفاع بالعلم انما هو بيد الله وليس بين العلم والعمل ر بط عقلى إلاأن هذا لايقدح فى وجوب العلم ولافى شرفه ، وليس العلم هو الذى حمل العالم على المخالفة حتى يقدح فى شرفه ، ولاالتقليد هوالذى حمل المقلد على الموافقة حتى يدعى شرفه ، بل انما يحمل العلم فى الحقيقة لوصاحبه التوفيق على الموافقة . ثم إن هذا العالم المخالف بالجوارح هوأحسن حالامن المقلد الموافق ، لأن المقلد قال الجهور بعدم صحة ايمانه فلا يكون له عمل ، ولقليل العمل مع العلم أفضل من كثير العمل بلاعلم بل لاأثر للعمل الخالى عن العلم أصلا

أى فى حالة التدريس بأن يصغى لكلام شيخه و يترك الكلام والنوم والتفكر مثلا (قوله والرحلة) أى ان لم يكن فى بلد المتعلم من يعلمه و إلا فلا (قوله وقد روى الخ) شروع فى الاستدلال على أن العلم لايحصل إلا بالطرق المذكورة (قوله لايستطاع) أى يحصل (قوله براحة الجسم) الباء بمعنى مع : أى بل لابد من الاجتهاد فى النظر والتعب فى الدرس (قوله ولو بالصين) أى التى هى بلدة بعيدة ، ففيه دليل على طلب الرحلة لتلقى العلم (قوله بالتعلم) أى فلا بدّ من التلقى عن الأشياخ (قوله بقوة) أى اجتهاد فهذا دليل للاجتهاد والتعب (قوله فلولا نفر الخ) دليل على الرحلة (قوله مسيرة شهر) المراد مدّة طويلة (قوله علم كل شىء) أى مما يحتاج له فى دينه ، وأماسفره للخضر فلمعرفة العلوم الباطنية (قوله الخضر) بفتح فكسر المعتمد أنه نبىّ ، وقيل ولىّ (قوله و إن أراد الخ) أى من قال إنا نجد بعض المقلدين أقوى إيمانا من بعض الناظرين (قوله بالايمان) الأولى بقوة الايمان (قوله ماينشأ) الأولى كثرة ماينشأ (قوله من العلماء) المناسب من الناظرين ، وان كان الناظرون هم العلماء (وليس الخ) علة لكون الانتفاع بيد الله (قوله عقلى) أى ولاعادى (قوله إلا أن هذا) أى عدم وجود كثرة العمل فى كثير من العلماء مرتبط بقوله فسلم ، وقوله : فى وجوب العلم : أى المعرفة بالنظر (قوله فى شرفه) أى العلم على التقليد (قوله وليس الخ) تعليل لما قبله (قوله على المخالفة) أى للشارع أو لأمره (قوله على الموافقة) أى موافقة الأمر أوالشارع ، وهذا متعلق بقوله يحمل (قوله ثم ان هذا العالم الخ) دفع لما يتوهم أن المقلد العامل أفضل من العالم غير العامل لأن ثمرة العلم العمل (قوله هو أحسن الخ) لأنه اتفق على صحة عمله ، والمقلد قيل بعدم إيمانه فلا صحة لعمله ، وقيل بصحتهما والعمل المتفق على صحته أحسن من المختلف فيه (قوله بل لا أثر للعمل الخالى عن العلم) وذلك كعمل المقلد ،

وقد شدّد رهبان النصارى ومن فى معناهم من الجهلة على أنفسهم فى الدنيا تشديدا عظيما ، ومع ذلك لاينفعهم شيئا فى الآخرة . ثم لوجئنا لعدّ المحاسن والأعمال التى اتصف بها أكثر العلماء من أئمة المسلمين ومشايخ لأولياء الذين هم قدوة المتقين ومالهم من العلوم ، ثم بثها تعليما وتأليفا وجهادا لكلّ مبطل حتى انقطع من كلّ جاهل ومبتدع التشوف الى الاختلاس من الدين لغاب فى أدنى مكرمة لهم جميع أعمال عامة المسلمين . لكن مشاهدة هؤلاء المتشبهين بأهل العلم وليسوا منهم ، وعزة وجود أهل العلم على الحقيقة هى التى جسرت الجاهل بمناقب من مضى من أئمة المسلمين على ذكر

والمراد بالعلم : العلم المتعلق بالعمل ، وقوله : أصلا راجع لقوله لاأثر الخ (قوله وقد شدد الخ) تعليل لقوله ، بل لا أثر الخ ، وفى هذا التعليل نظر إذ فيه جعل الدليل عين الدعوى ، وهى أعمال المقلدين لاتنفعهم (قوله ومن فى معناهم) أى كالمقلدين فانهم كالرهبان فى أن كلا كافر وان اختلف المعتقد (قوله تشديدا عظيما) أى بكثرة العمل (قوله لاينفعهم شيئا فى الآخرة) أى لكونهم كفارا فى الواقع (قوله ثم الخ) أى ثم بعد ذكر مامضى أقول لك لو جئنا الخ ، فالترتيب ذكرى (قوله لعدّ المحاسن) أى الأعمال الحسنة فعطف مابعده عليه تفسيرى (قوله ومشايخ الأولياء) أى كبرائهم كالأئمة المجتهدين (قوله الذين هم) أى مشايخ الأولياء (قوله المتقين) هم الأولياء فيما مر (قوله ومالهم) عطف على المحاسن (قوله ثم بثها) عطف على العلوم (قوله وجهادا لكل مبطل) أى من المعتزلة والفلاسفة ، فكل مايقيم واحد منهم شبهة يبطلها العالم فابطالها جهاد (قوله من كل جاهل ومبتدع) المحل للضمير بأن يقول منه : أى المبطل ، وأظهر إشارة إلى أن ذلك المبطل جاهل : أى جهلا مركبا لأنه الذى له قدرة على إقامة الشبه ، ومبتدع (قوله إلى الاختلاس) أى الاختطاف ، وقوله : من الدين : أى من أطرافه وهذا كناية عن أخذهم شيئا من أمور الدين وتأويلهم لها لأجل احتجاجهم ، وذلك كقوله تعالى ـ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ـ فأوّلوا ناظرة بمنتظرة انعام ربها (قوله لغاب الخ) جواب لو من قوله ، ثم لو جئنا الخ : أى تعرضنا والمكرمة بضم الراء الوصف الجيد من علم أوعمل ، وقوله : جميع أعمال الخ فاعل غاب ، ومعنى غياب جميع أعمال العامة الخ أن ثواب الخصلة الواحدة أعظم من ثواب فعل جميع العامة وهم من عرفوا العقائد بالأدلة الاجمالية ، وإلا فالمقلد لاعمل له (قوله لكن الخ) أى ان القائل بأن عمل المقلد أكثر من عمل العلماء له عذر وهو مشاهدة الناس المتشبهين فى الهيئة بالعلماء وليسوا بعلماء فى الواقع فاعتقد أنهم علماء لكونهم على هيئتهم وهؤلاء الناس تصدر عنهم المعاصى بكثرة فلذا قال ان عمل المقلد أكثر من عمل العلماء (قوله وعزة) عطف على مشاهدة (قوله هى التى الخ) المناسب هما اللتان جسرتا : أى مشاهدة ماذكر وعزة وجود من ذكر ، وقد يقال أفرد باعتبار رجوع الضمير للحالة المشتملة على الأمرين ، والمراد بالجاهل ابن ذكرى القائل ان عمل المقلد أكثر من عمل العالم ، وكان معاصرا للمؤلف (قوله بمناقب الخ) متعلق بالجاهل : أى انه جاهل بذلك فقط لأنه غير عالم إذ هو من أكابر العلماء ، والمناقب جمع منقبة وهى الخصلة الجيدة كالعلم والعمل الصالح (قوله على ذكر) متعلق

مترهبى العامة فى معرض ذكر العلماء الراسخين رضى الله عنهم ونفعنا بهم وحشرنا فى زمرتهم . وأما الثانى : وهو ماحكاه عن بعض السلف من قوله : عليكم بدين العجائز فلادليل فيه أيضا على صحة التقليد ، لأن مراد هذا القائل الأمر بالتمسك بما اجتمع عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين حتى وصل علمه إلى من ليس أهلا للنظر كالعجائز والصبيان فى الكتاب ، والأعراب أهل البدو ، وترك ما أحدثته المبتدعة من القدرية والمرجئة والجبرية والروافض وغيرهم ممن لاوجود له فى أعصار السلف الصالح خاصهم وعامهم ، وذكر أمثلة ذلك على الاستيفاء يطول . ولنذكر البعض ليتبين به المراد ، فمن ذلك ما أحدثه

بجسرت (قوله مترهبى العامة) من اضافة الصفة : أى العامة المترهبين : أى المتشبهين بالرهبان من جهة أن علمهم لاينفعهم (قوله فى معرض الخ) المعرض بكسر الميم وفتح الراء الثوب الذى تعرض فيه العروس ليلة الدخول على زوجها استعير هنا للصفة وفى بمعنى الباء متعلقة بذكر الأول واضافته لذكر بيانية : أى تجسر على ذكر العامة بوصف العلماء الذين شأنهم أن يوصفوا به فقال انهم محافظون على الأوامر واجتناب النواهى أكثر من العلماء (قوله فى زمرتهم) أى جماعتهم (قوله وأما الثانى) أى ، وأما بيان فساد الدليل الثانى : أى بعضه لأنه لم يبين فساده كله كما هو ظاهر (قوله فلا دليل الخ) أى فنقول فيه انه لادلالة فيه (قوله أيضا) أى كالثالث (قوله على صحة التقليد) ويلزم من نفى دلالته على صحة التقليد نفى دلالته على أرجحيته على النظر فتم رد دعوى المحتج بتمامها (قوله لأن الخ) توجيه لقوله فلا دليل فيه الخ (قوله هذا القائل) أى الذى قال عليكم بدين العجائز وهو بعض السلف (قوله بما) أى بالعقائد التى الخ والمراد التمسك بها على وجه النظر لاعلى وجه التقليد (قوله حتى وصل علمه) الاضافة بيانية والعلم بمعنى المعلوم لأن الصبيان فى الكتاب والعجائز والأعراب ليسوا أهلا للعلم (قوله أهل البدو) وصف كاشف (قوله وترك الخ) عطف على التمسك : أى والأمر بترك الخ (قوله القدرية) أى القائلين ان للعبد قدرة اختيارية مؤثرة (قوله والمرجئة) أى القائلين ان الوعيد الواقع فى القرآن والسنة ليس على حقيقته بل المقصود منه الزجر عن المعصية فأرجئوا النص : أى أخروه وألغوه عن الاعتبار (قوله والجبرية) أى القائلين ليس للعبد قدرة أصلا وانه مجبور ظاهرا وباطنا (قوله والروافض) رفضوا بيعة زيد بن على بن زين العابدين بن الحسين بن على حيث لم يوافقهم على التبرى من أبى بكر وعمر وقال لهم كانا وزيرى جدى (قوله وغيرهم) كالحرورية نسبة لحرورة قرية قريبة من الكوفة خرج أهلها على سيدنا على وخالفوه فى أحكامه وقالوا بتكفير مرتكب الكبيرة (قوله ممن لاوجود له الخ) أى لاوجود لمجموعهم ، وإلا فقد أدرك على زمن المبتدعة وأفحمهم وهذا بيان للمبتدعة وأفرد ضمير له نظرا للفظ من (قوله خاصهم الخ) بدل من السلف الصالح ، وخاصهم من كان منهم مجتهدا ، وعامهم من ليس كذلك (قوله وذكر أمثلة ذلك) أى المحدث الذى أحدثته المبتدعة ، وظاهره أن المحدث أمر كلى يتبين بالأمثلة مع أنه جزئيات ، فالأولى حذف أمثلة (قوله ليتبين به المراد) أى فى الجملة ، وإلا فالمحدث كثير ، فذكر بعضه لايتبين به جميع الجزئيات الخارجية (قوله فمن ذلك) أى المحدث

المعتزلة من تقييد ارادة الله جلّ وعلا بالطاعة ، وأن الكفر والمعاصى لم يردهما الله تعالى ، وانما العباد أوقعوا مالم يرده الله جلّ وعلا ، ومعلوم أن هذه ضلالة لامستند لها ، وانما الذى اشتهر فى زمن السلف الصالح ، وتلقاه منهم الخلف ، ولهج به الصغير والكبير ، والذكر والأنثى ، والحرّ والعبد والحاضر والبادى حتى صار كأنه معلوم من دين أئمة المسلمين ضرورة يلهج به من عرف معناه ومن لم يعرف : وقوع الكائنات كلها بارادة الله تعالى ، وأن ماشاء الله كان ومالم يشا لم يكن حتى أن جهلة العصاة يعتذرون عن معاصيهم بارادة الله تعالى ذلك منهم ، ولو أراد الله بهم خيرا لما عصوا ، ونحو هذا ما أنكره المعتزلة من جواز العفو عمن مات مصرا على المعاصى وانكار الشفاعة له ، وإنكار خلق الجنة والنار ومثل هذا كثير فى العقائد ، ويدل قطعا على هذا التأويل الذى ذكرناه إتيان عمر بن عبد العزيز بمثل هذا جوابا للسائل عن الأهواء ، فكأنه قال له عليك فى الدين بما كان عليه السلف الصالح ، وتلقاه منهم الخلف ودع ماينافض ذلك مما أحدثه المبتدعة بل نقول هذه الألفاظ التى اغترّ بها من مال الى التقليد

(قوله المعتزلة) فرقة من القدرية (قوله من تقييد إرادة الله الخ) أى كونه مريدا فلا بدّ من التأويل بذلك لأنهم يثبتون ذلك دون الارادة لانكارهم صفات المعانى (قوله أن هذه) أى المقالة وهى أن الكفر والمعاصى الخ (قوله لامستند لها) أى فى الشرع ، وإنما مستندهم أن الأمر هو الارادة : أى عين كونه مريدا وهذا باطل (قوله ولهج به الصغير) بكسر الهاء كفرح : أى نطق به نطقا متكررا متولعا به (قوله حتى صار كأنه الخ) محط الكأنية قوله : ضرورة (قوله من عرف معناه) أى تصوّره وأدركه عن دليل (قوله ومن لم يعرف) أى بالدليل (قوله وقوع الكائنات) خبر عن قوله الذى اشتهر (قوله وأن الخ) عطف على وقوع (قوله حتى ان جهلة العصاة الخ) وصفهم بالجهل مع أن اعتذارهم حق لأنهم قصدوا إثبات الحجة لأنفسهم ولا حجة للعبد على الله ، ولأن مقتضى الشرع نسبة المعصية للنفس والتوبة منها (قوله ونحو هذا) أى ما أحدثته المعتزلة من القول بعدم إرادة الله المعاصى والكفر (قوله وانكار الخ) بالرفع عطف على ما فى قوله ماأنكره ، والضمير فى له لمن مات مصرا (قوله وانكار خلق الجنة والنار) أى الآن فلا ينافى أنهم يقولون بوجودهما فى المستقبل (قوله ومثل هذا) أى المحدث المذكور (قوله كثير) منه قول المعتزلة إن العبد يخلق أفعال نفسه (قوله ويدل قطعا الخ) فيه نظر لأن ماقاله عمر بن عبد العزيز من جملة ما استدل به القائل بصحة التقليد وأرجحيته على النظر فهو محتاج للتأويل أيضا فكيف يدل قطعا على التأويل بل فى كلام بعض السلف مع أنه محتاج للتأويل أيضا . وأجيب بأنه وان كان محتاجا للتأويل فى حدّ ذاته لكن إتيان عمر به جوابا للسؤال عن أهل الأهواء دلّ على ماقاله الشارح وان تمسك به المخالف (قوله بمثل هذا) أى بمثل قول بعض السلف عليكم بدين العجائز ، والمراد المماثلة من حيث المعنى لا اللفظ لأن عمر قال عليكم بدين الصبي والأعرابى ، ولم يقل عليكم بدين العجائز (قوله فكأنه قال الخ) فهو آمر بما تمسك به السلف على وجه النظر لا على وجه التقليد (قوله بل نقول الخ) اضراب انتقالى وفيه أن ماقبل بل من أن المراد الأمر بالتمسك بما عليه السلف لا الأمر بالتقليد يستفاد منه أن

وحذر من النظر فى التوحيد هى فى الحقيقة حجة عليه لاله ، لأن علماء السنة رضى الله عنهم إنما ألفوا فى علم التوحيد ليبينوا للناس ما كان عليه السلف الصالح ، وصار لشهرته ووضوحه قبل ظهور البدع دينا لعجائزهم وامائهم وأهل بدوهم وصبيان كتابهم ، وزادوا بأن حصنوه بالبراهين العقلية التى تنتهى إلى ضرورة العقل بحيث يخرج من أنكرها من ديوان العقلاء ، وبالأدلة النقلية القطعية فيما تقبل فيه منهم رضى الله عنهم ، فهم جعلوا على حرز دين الاسلام أسوارا لما قدمت جيوش المبتدعة التى لا تحصى كثرة تريد استلاب ذلك الدين وابداله بجهالات

هذه الألفاظ حجة عليه لاله فما قبلها عين ما بعدها وهذا لا يصح . ويجاب بأن قوله بل نقول : أى صراحة بخلاف ماقبل بل فانه يعلم منه ضمنا أنه حجة عليه (قوله وحذر من النظر) لأنه يرى أنه مرجوح (قوله هى فى الحقيقة الخ) مقول القول ، وقوله : حجة عليه : أى بعد التأويل الذى قلناه وإلا فهى بحسب ظاهرها حجة له (قوله لأن علماء السنة الخ) فيه أن هذا ينتج أنه حجة له لا عليه حيث قال وزادوا الخ فانه يقتضى أنه كان قبل أن يحصنوه خاليا من البراهين فيكون تقليدا فمقتضاه أن السلف كانوا يعتقدونه على وجه التقليد وحينئذ فهو حجة للقائل بصحة التقليد لا حجة عليه كما قلنا أولا . ويجاب بأن المراد بدين العجائز الخ الذى كان عليه السلف الصالح الدين الخالص ، والمعرفة الصافية من الشبه أى الاعتقاد الجازم عن دليل اجمالى مركوز فى نفوسهم والذى زاده النظار إنما هى براهين تفصيلية على طريق المناطقة صونا لها عن الشبه وحينئذ فالمأمور به المعرفة لا التقليد فصار هذا المستدل يستدل على الاكتفاء بالتقليد وعدم وجوب المعرفة بالأمر بالمعرفة ولا يخفى أن الأمر بالمعرفة حجة عليه لاله (قوله حصنوه) أى ماعليه السلف (قوله العقلية) وصف كاشف (قوله إلى ضرورة) أى مقدمات ضرورية : أى يحكم العقل بضروريتها (قوله بحيث يخرج الخ) أى لانتهائها للضرورة ، وهذه الحيثية لازمة لما قبلها وحيث خرج عن ديوان العقلاء فلا يلتفت لدعواه (قوله ديوان العقلاء) الديوان الدفتر الذى تضبط فيه الأشياء فشبه العقلاء بتلك الأشياء واثبات الديوان تخييل ، فالعقلاء كأنهم مكتوبون فى دفتر ومن أنكر تلك البراهين محى من ذلك الدفتر لكونه صار غير عاقل (قوله فيما الخ) أى فى العقائد التى تقبل الأدلة فيها ، فالصلة جرت على غير من هى له فكان عليه الابراز بأن يقول تقبل هى ، والعقائد المذكورة هى السمع والبصر والكلام ومعنوياتها وأحوال الآخرة (قوله فهم جعلوا الخ) إضافة حرز بيانية وهو بمعنى محروز ، وقوله : أسوارا : أى أدلة ففيه استعارة مصرحة ، والجامع الصون من الخلل ، وحينئذ فقوله فهم جعلوا الخ راجع فى المعنى لقوله بأن حصنوه الخ ، فلو حذفه لكان أحسن لخلو الكلام من التكرار ويكون قوله لما قدمت الخ ظرفا لحصنوه (قوله دين الاسلام) أى دين أهله ، والمراد بالدين النسب التامة الاعتقادية ، والمراد بالاسلام الانقياد (قوله لما) أى حين ، وقوله : قدمت : أى ظهرت (قوله جيوش المبتدعة) أى الجماعات الكثيرة منهم (قوله كثرة) أى لكثرة أفرادها أو من جهة كثرتها فهو نصب على نزع الخافض أو تمييز (قوله استلاب) أى اختطاف (قوله وإبداله بجهالات) تفسير لقوله استلاب الخ ، والمراد بالجهالات المعتقدات الفاسدة كابدال الله يرى بقولهم

يهلك من اتبعها . ثم لما أتت المبتدعة بمعاول الشبهات لتهدم به أسوار الأدلة ، و بسلالم الأوهام والتخيلات لتتجاوز بها إلى حرز الدين ، بالغت العلماء رضي الله عنهم في الاحتياط للدين ، ونظرت بعين الرحمة لجميع المسلمين ، فأفسدت عليهم تلك الشبهات ونسخت لهم تلك الأوهام والتخيلات بأجوبة قاطعة لايجد العاقل عن الاذعان لها سبيلا ، وأنفقوا رضى الله عنهم فى جميع ذلك الذخائر التى حصلت لهم من الكتاب والسنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم القدوة لهذه الأمة ، ولقد كان حرز الدين محفوظا فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم أن يتجاسر عليه أحد يروم الاختلاس منه ، وإنما تجاسر من تجاسر عند غيبته . لكن لم يمت صلى الله عليه وسلم حتى ورث علماء أمته وأهل سنته من المعارف مايدفعون به كل عدو

الله لايرى (قوله يهلك الخ) المراد بالهلاك مايشمل العذاب وان لم يكن دائما ، فان معتقد المعتزلة فيه عذاب غير دائم (قوله من اتبعها) أى اعتقدها (قوله ثم الخ) للترتيب الذكرى والمعنوى : أى انهم أتوا أوّلا يريدون فساد الدين فردّ عليهم أهل السنة بالأدلة ، ثم أتوا ثانيا يريدون خدش الأدلة ، وإليه أشار بقوله ثم لما أتت الخ (قوله بمعاول الشبهات) من إضافة المشبه به للمشبه بجامع الخدش بكل ، جمع معول بوزن منبر : حديدة يقطع بها فى الجبل فهى تخدشه كما أن الشبهة تخدش الأدلة وتهدمها ، مثلا قول أهل السنة الله يرى لأنه موجود وكل موجود يصح أن يرى ، خدشوه بقولهم الله لايرى لأنه لو كان يرى لكان فى جهة لكن التالى باطل فبطل المقدم فردّ عليهم أهل السنة بأن الرؤية لاتستلزم الجهة عقلا بل عادة فيجوز خرق العادة ولا يرى فى جهة ولا مانع من ذلك (قوله أسوار الأدلة) أى الأدلة الشبيهة بالأسوار (قوله و بسلالم الأوهام والتخيلات) أى الموهومات والمتخيلات التى هى الشبه الشبيهة بالسلالم (قوله لتتجاوز الخ) أى لتتوصل بها إلى حرز الدين فتفسده وحرز بمعنى محروز وإضافته للبيان (قوله فى الاحتياط) أى الحفظ (قوله ونظرت) عطف سبب على قوله بالغت (قوله ونسخت الخ) عطف مرادف (قوله قاطعة) أى للخصم فهى أجوبة متلبسة بأدلة عقلية ، ويحتمل أن قاطعة بمعنى مقطوع بها عقلية كانت أو نقلية (قوله لايجد الخ) وصف كاشف ، وقوله : عن الاذعان : أى القبول والتسليم متعلق بمحذوف : أى لايجد العاقل طريقا يخرج به عن الأذعان لتلك الأجوبة (قوله وأنفقوا) أى العلماء المناسب تفريعه (قوله ذلك) أى ماذكر من تقرير العقائد وإقامة الأدلة ورد الشبهات (قوله الذخائر) أى العلوم والمعارف المدخرة فقدشبهها بشيء نفيس يدّخر للعاقبة (قوله الذين هم القدوة) صفة للصحابة ومن المعلوم أن علوم الأئمة الأربعة لاتخرج عن علوم الصحابة ، والمراد أن الصحابة قدوة فى مجموع الفروع والأصول لأن الأصول لايقلد فيها (قوله أن يتجاسر) أى من أن يتجاسر (قوله يروم الاختلاس) أى الأخذ والسرقة بمعنى الابطال بعقيدة فاسدة وفى تعبيره بالاختلاس إشارة إلى أنهم يبطلون العقيدة بحيلة فهم يشبهون المختلس الذى يأخذ الشيء خفية (قوله عند غيبته) لم يقل عند موته إشارة إلى أنه صلى الله عليه وسلم حى فى قبره ، وأن الأحسن فى حقه أن يقال غاب عنا لامات وان لحقه الموت ، وعند بمعنى بعد لأن التجاسر كان فى آخر عصر الصحابة كمدّة خلافة عليّ لابمجرد موته صلى الله عليه وسلم (قوله من المعارف) أى الربانية فنشأ عنها قوّتهم على تقرير البراهين وردّ الخصوم

يريد الاختلاس من دينه .

أحلّ أمته في حرز ملته كالليث حلّ مع الأشبال في أجم

فحين قام الأعداء بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لهدم حصن الدين ، أنفقوا في تحصينه أعظم تحصين : تلك الذخائر التي ورثوها ، واستعملوا آلات عقولهم في وجوه انفاقها ، ولم تزل أرباح تلك الذخائر من زيادة تلك المعارف تتوالى عليهم و ينفقونها عند الاحتياج اليها ، فهذا حال علماء أهل السنة الذين تكلموا في علم التوحيد وألفوا فيه التآليف جزاهم الله أفضل جزاء ، فبالله أيها المقلد الذي يستدلّ بما لم يحط به علما ، من كان يقف لردّ أهل البدع حين خاضوا مع كثرتهم وعظيم احتيالهم في شبهاتهم ، ولهم المنزلة في الدنيا بحيث يتمكنون بها من سوق الناس إلى أغراضهم - لولا مانهض لهم رجال الله من العلماء الراسخين

(قوله في حرز) بمعنى محرز وحافظ : أي في المحرز والحافظ لملته وهي المعارف ، وقوله : كالليث : أي الأسد ، وقوله : مع الأشبال جمع شبل : ولد الأسد ، وقوله : في أجم جمع أجمة بمعنى الغابة : أي ان الأسد حل مع أولاده في الغابة : أي الشجر الملتفّ وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم أحل أمّته المعتبرة وهم أهل السنة في محرز ملته لأجل أن يحفظوها (قوله فحين قام الأعداء الخ) أي أعداء الدين وهم المبتدعة وهذا مكرر مع ماقبله إذ هـذا قد تقدّم تفصيلا ، وأعاده بطريق الاجمال (قوله حصن الدين) أي محصون هو الدين أو الدين المحصون (قوله آلات عقولهم) الشبيهة بالآلات (قوله في وجوه) أي كيفيات انفاقها بأن يردوا هذه الشبهة بالذخيرة الفلانية لكونها يناسب ردها بها وهكذا (قوله أرباح تلك الذخائر) أي ماينتج لهم من المسائل عند تفكرهم فيما ورثوه من المعارف : كقول شراح البخاري مثلا هذا الحديث يؤخذ منه كذا وكذا فهذا المأخوذ بطريق الانتاج يقال له ربح (قوله من زيادة المعارف) أي من المعارف الزائدة بيان لأرباح الذخائر (قوله فهذا) أي ماسبق من تقرير العقائد و إقامة الأدلة وردّ الشبه (قوله فبالله) أي فأسألك بالله وهو قسم استعطافي (قوله أيها المقلد) مراده به عصريه ابن ذكري القائل ان التقليد كاف بل هو أرجح من النظر وتسميته مقلدا بالنظر لكونه قلد غيره ممن سبق في القول بأن التقليد كاف (قوله الذي يستدل الخ) أي الذي يستدل بكلام لايحيط علمه به : أي بمعناه فهو حجة عليه لاله وهو لم يفهم ذلك (قوله علما) تمييز محول عن الفاعل (قوله من كان الخ) أي أسألك جواب هذا الاستفهام وهو العالم الراسخ وحينئذ لم يكن أهل التقليد أرجح من العلماء الراسخين فكيف تقول برجحان التقليد على النظر اللازم له أن المقلدين أرجح من العلماء (قوله وعظيم احتيالهم) من إضافة الصفة (قوله في شبهاتهم) متعلق بخاضوا شبه المصنف شبهاتهم ببطين يخاض فيه واثبات الخوض تخييل والجامع القبح في كلّ (ولهم المنزلة الخ) أي والحال للمبتدعة الجاه في الدنيا لأن الرؤساء والسلاطين منهم في ذلك الزمن فاشتدت شوكتهم وكانوا يجبرون أئمة الدين على متابعتهم في أهوائهم كجبرهم الامام أحمد على القول بخلق القرآن (قوله بحيث الخ) أي حال كونهم متلبسين بحالة هي تمكنهم بتلك المنزلة (قوله الى أغراضهم) أي اعتقاداتهم الفاسدة (قوله لولا الخ) مرتبط في المعنى بقوله بحيث

وأىّ دين يبقى لعجوز أوصبي أو مقلد لولا بركة أولئك العلماء ، وأىّ جهاد يوازى جهاد هؤلاء وأىّ رباط يماثل رباطهم وعكوفهم على استعمال العقول وتحبيسها مدّة الحياة على الجولان فيما يحفظ دين المسلمين ، فمهما لاح لهم مختلس يريد شيئا من الدين قابلوه بشهاب من نيران البراهين ، فردّوه خاسئا لم ينقلب إلا بأعظم فضيحة ، وأين هذا الجهاد والرباط من جهاد السيوف ورباط الثغور الذى غايته حفظ نفس أو مال لابد فى الدنيا من فراقهما ، وهذا حفظ دين لوذهب لهلك الناس فى عذاب جهنم أبدالآبدين . وقد روى أن الأستاذ أبا اسحاق الاسفرايني رضى الله عنه صعد فى زمن

يتمكنون ، ومامصدرية يؤول مابعدها بمصدر ، وهو مبتدأخبره محذوف كجواب لولا : والتقدير لولا نهوض رجال الله : أى إسراعهم ثابت لتمكنوا بالفعل من سوق الناس إلى أغراضهم الفاسدة وقوله : رجال الله : أى الرجال المنسوبون له ، لكونهم على دينه : كالأشعرى والماتريدى وامام الحرمين ، وقوله : الراسخين : أى الثابتين فى العلم وهم القائمون مقام الأنبياء (قوله وأىّ دين) استفهام انكارى بمعنى النفى (قوله أو مقلد) فيه أنه يفيد أن المقلد له دين مع أنه بصدد إثبات كفره كماهومذهبه ، فهذا يعكرعليه (قوله لولا بركة الخ) أى لولا بركة أولئك العلماء موجودة لم يبق دين لعجوز الخ (قوله وعكوفهم) عطف مرادف (قوله على استعمال الخ) تنازعه رباط وعكوف . لكن التعدية بعلى تناسب العكوف إذ الرباط يتعدّى بفى ، وقوله : العقول : أى عقولهم (قوله على الجولان) أى الانتقال من محل إلى آخر ، كانتقال العقل من دليل إلى آخر والجار والمجرور متعلق بتحبيس بمعنى حبس ووقوف (قوله فيما) أى الأدلة التى تحفظ (قوله يريد شيئا) أى من الدين لأجل اختلاسه (قوله قابلوه) أى المختلس ، وقوله : بشهاب : أى شعلة ، شبه المختلس بشيطان تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الشهاب تخييل والشهاب مستعار من ملائم المشبه به الذى هو الشيطان لملائم المشبه : أعنى المختلس وملائمه هو البرهان (قوله من نيران البراهين) أى من البراهين الشبيهة بالنيران (قوله فردوه خاسئا) أى مطرودا مفرع على قوله : قابلوه بشهاب (قوله وأين هذا الجهاد الخ) أى لاقرب بينهما وإنما بينهما بون بعيد ، فأفاد بهذا أنه لاقرب بين الجهادين ولا بين الرباطين بخلاف قوله سابقا : وأىّ جهاد يوازى الخ فانه إنما نفى المساواة ، ولما كان يتوهم أنّ بينهما قربا دفعه بقوله : وأين الخ (قوله الثغور) جمع ثغر بتسكين الغين ، وقد تحرك وهو موضع المخافة من فروج البلدان (قوله الذى غايته) المناسب اللذان غايتهما بالتثنية إذ المتقدم شيئان جهاد ورباط إلا أن يقال أفرد باعتبار ماذكر (قوله حفظ نفس أو مال) وأما إعلاء كلمة الله فلايتوقف فى نفس الأمر على جهاد ولا رباط فلم يبق إلا إعلاؤها ظاهرا وإعلاؤها كذلك بعلوّ من قال بها يحفظ نفسه وماله (قوله لهلك الناس الخ) المراد بالهلاك العذاب المستمر ، وقوله : أبد الآبدين : أى زمن الآبدين ، وهوالدهر الطويل الذى لاغاية له ، والمعنى لاستمر الناس فى عذاب جهنم الدهر الطويل الذى لاغاية له ، وهذا باعتبار العقائد (قوله وقد روى الخ) مرتبط بقوله سابقا : لولا مانهض لهم رجال الله الخ يبين به بعض آحاد هؤلاء الرجال ، فهو تعليل لثبوت نهوضهم (قوله الاسفرايني) نسبة لاسفراين بفتح الفاء ومثناة

هيجان المبتدعة إلى جبل لبنان ، وهو متعبد لأولياء الله تعالى وخلوة لهم عن الناس ، فوجدهم هنالك يتعبدون فقال لهم يا أكلة الحشيش هربتم إلى هذا الموضع تتعبدون وتركتم أمة النبي صلى الله عليه وسلم فى أيدى المبتدعة ، فقالوا له : يا أيها الأستاذ لاقدرة لنا على مخالطة الخلق ، وأنت الذى أقدرك الله على ذلك ، فأنت أهله ، فرجع رضى الله عنه واشتغل بالردّ على المبتدعة وألف كتابه [الجامع بين الجلى والخفى] . وروى أن الأستاذ أبا بكر بن فورك لما قرأ من العلوم ماقدّر له اعتزل عن الناس للعبادة فسمع هاتفا يقول : الآن إذ صرت حجة من حجج الله تعالى على خلقه صرت تهرب من الخلق فرجع إلى التعليم . فان قلت : إذا كان مراد عمر بن عبد العزيز ، ومن ذكر معه ماناوّلت عنهم ، فما بال اللفظ عدل به عن صريح المراد ، وذلك أن يقال فى جواب السائل مثلا عليك بما كان عليه الصحابة والسلف الصالح إلى أن قال :

تحتية بعد الألف ولا همزة فيه بلدة بالعراق (قوله هيجان) أى انتشار (قوله جبل لبنان) بضم اللام وسكون الباء ممنوع من الصرف ، وهو بالشام ولا مانع من كون الشيخ أبى اسحاق سافر من العراق للشام للتعبد به (قوله فوجدهم) أى وجد الأولياء الذين كانوا أولا مشتغلين بمعاناة العلم (قوله يا أكلة الحشيش) أى عشب الجبال ، وهذا توبيخ لهم (قوله لاقدرة لنا الخ) فهم لاصبر لهم على الرد على المبتدعة ، وإن كان فيهم أهلية لذلك (قوله على ذلك) أى مخالطة الخلق بحيث ترد شبه المبتدعة (قوله أهله) أى الاختلاط (قوله فرجع الخ) فهذا عالم حفظ الله به الدين ، فلو كان التقليد أرجح لتبعه الناس ولم يوجد من يرد على المبتدعة (قوله الجامع الخ) يحتمل أنه اسم للكتاب الذى ألفه فى الردّ على المبتدعة ، وقوله : بين الجلى والخفى أى من المعانى (قوله وروى الخ) هذا بيان أيضا لبعض العلماء الذين تصدّوا للردّ على المبتدعة (قوله هاتفا) هو الذى يسمع صوته ولايرى شخصه، يحتمل أنه إنسىّ من الأولياء أوملك أوجنى صالح (قوله الآن) ظرف لقوله الآتى صرت ، وقوله : إذ بدل منه مرادا بها مجرد الزمان (قوله من حجج الله) أى من الذين يحتج الله بهم على عبادة إذا قالوا لم يكن فى زمننا نبىّ ، فيقول الله لهم : قد كان فى زمنكم خلفاؤهم وهم العلماء (قوله تهرب) من باب نصر : أى مع أنه لاينبغى لك الهروب ، بل ربما كان حراما (قوله ومن ذكر معه) أى من بعض السلف القائل عليكم بدين العجائز . وأما الفخر القائل : اللهم إيمانا كإيمان العجائز ، فانه وإن ذكر معه لكن لم يذكر تأويله فيما مضى بل سيأتى فى قول الشارح : ولهذا أيضا مال الفخر الخ (قوله مانأولت عنهم الخ) فيه أنه حيث كان ماقاله الشارح تأويلا : أى صرفا للفظ عن ظاهره فليكن المتبادر من عباراتهم طلب التقليد ، وحينئذ فلا يظهر ما قاله سابقا من اعتراضه على ابن ذكرى من أن ما استدل به حجة عليه لاله ، لأن التأويل لا يكون حجة على الغير وان سقط به الاستدلال فكلام الشارح هنا يناقض كلامه السابق ، وقوله : مانأولت بفتح التاء : أى من أن المراد طلب الدين الخالص (قوله وذلك) أى صريح المراد (قوله مثلا) راجع لقوله : أن يقال (قوله والسلف الصالح) عطف عام (قوله إلى أن قال) متعلق بعدل : أى عدل إلى قوله : عليكم الخ

عليكم بدين العجائز ، وعليك بدين الصبي إلى آخره . قلت : سبب ذلك والله أعلم أن تلك المقالات صدرت منهم فى زمان هيجان البدع ، ويدلّ على ذلك سؤال الرجل عمر بن عبد العزيز عن الأهواء ، وكان الزمان إذ ذاك لم يخل عن بقية السلف الصالح المعتنين بالدين وبتعليمه للأهل والولد والأمة والعبد ، حتى كان الجميع يعرفون مايخصهم فى دينهم أكمل معرفة امتثالا لقوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا - وليت أكابر علماء زماننا كانوا فى معرفة السنن مثل إماء علماء السلف الصالح أونسائهم أوصبيانهم ، فلما هاجت البدع وخيف على من هو ضعيف النظر أن يخرج إلى شيء منها قيل له عليك بدين العجائز والصبيان لأنهم إنما اكتسبوه من تربية الصحابة والتابعين لهم باحسان ، والابتداع من قبلهم مأمون ، وأهل البدع لايقصدونهم بالمخالطة ، فأمنوا من التلوث بأقذار البدع على عقائدهم التى أتقنوها بما يحتاج اليه من البراهين على حسب ما أخذوه من السلف الصالح وفهموه من الكتاب والسنة

(قوله عليكم الخ) قول بعض السلف ، وقوله : وعليك الخ قول عمر بن عبدالعزيز (قوله سبب ذلك) أى العدول (قوله المقالات) أى مقالة بعض السلف ومقالة عمر ، لأن الكلام الآتى يناسب ذلك دون مقالة الفخر ، فهى غير مرادة هنا لأن كلامه ليس مع أحد (قوله هيجان البدع) أى انتشارها (قوله ويدلّ على ذلك) أى على صدورها زمن الهيجان (قوله عن الأهواء) أى عن أهلها هل نتبعهم فى اعتقادهم أم لا (قوله إذ ذاك) أى وقت السؤال (قوله لم يخل الخ) التعبير ببقية يقتضى وجود قليل من السلف الصالح فى زمن السؤال وهو زمن عمر مع أنه ليس كذلك ، فالمناسب إسقاط بقية (قوله الجميع) أى من الأهل والأولاد والاماء والعبيد (قوله مايخصهم) أى مايحتاجون اليه (قوله أكمل معرفة) لأنها معرفة بدليل إجمالى وخالصة من الشبه (قوله امتثالا الخ) عليه لقوله المعتنين الخ (قوله وأهليكم) محل الشاهد (قوله وليت أكابر الخ) قصده بهذا التعريض بابن ذكرى وتعبيره عنه بأكابر العلماء بسبب اشتهاره فى زمانه بالعلم ، والمراد بزمانه القرن التاسع (قوله فى معرفة السنن) مراده بها العقائد ، لأن الكلام فيها (قوله مثل اماء الخ) أى مثل معرفة إماء الخ من جهة كونها صافية خالية عن الشبه بخلاف معرفة علماء زماننا (قوله فلما هاجت البدع) أى فى زمن عمر بن عبد العزيز وهذا مرتب على قوله : فى زمان هيجان البدع وما بينهما اعتراض (قوله ضعيف النظر) أى الذى لايقدر إلا على الدليل الاجمالى (قوله منها) أى البدع (قوله لأنهم الخ) فيه أنهم حيث اكتسبوه ممن ذكر ، فكيف يكونون ضعفاء النظر وهم من السلف الصالح (قوله من قبلهم) أى العجائز والصبيان (قوله وأهل البدع الخ) تعليل (قوله لايقصدونهم بالمخالطة) أى وانما يقصدون العلماء بالمناظرة معهم (قوله فأمنوا) أى العجائز والصبيان (قوله من التلوث) أى التخليط على عقائدهم (قوله بأقذار البدع) أى بالبدع الشبيهة بالأقذار (قوله من البراهين) أى الأدلة الاجمالية وإلا فالبرهان بالمعنى الحقيقى لم يكن موجودا فى زمن السلف (قوله على حسب ما أخذوه) حال من عقائدهم : أى حال كونها آتية على حسب العقائد التى أخذوها : أى على قدرها ، ومثلها فى كونها صافية لايخالطها شبه (قوله وفهموه الخ) عطف على أخذوه

لسهولة ذلك عليهم إذ هم عرب لم تستول على ألسنتهم العجمة ، ولاصعد على قلوبهم ران الجمود ولاظلمة الغباوة ، فعقائدهم أسلم شيء وأحسنه ، فلهذا أمر ضعيف النظر أن يتمنى إلى حرز دينهم المأمون لعدم المخالطة لأهل البدع ، ولوقوف أئمة زمانهم المتسعين فى الأنظار ولهم القوّة العظمى فى الذهن واللسان رضى الله عنهم أمام حرز دينهم يدفعون عنه كل مبتدع وضال وتحملوا فى ذلك رضى الله عنهم من مشاق النظر والاذاية فى الأنفس والمال مايعظم الله به أجورهم ، ولو قيل لضعيف النظر الذى حيرته الأهواء عليك بما عليه الصحابة رضى الله عنهم لكان احالة على جهالة إذ كل من أهل البدع يدّعى أن ماينتحله هو مذهب الصحابة رضى الله عنهم ، فكان من الحزم والصواب ما أمر به علماء السلف من الانتماء إلى الحرز المأمون الذى وقفت أبطال العلماء لمناضلة أعداء الدين أمامه ، والضعيف إذا لم يدخل الحرز

فالعجائز والصبيان جمعوا بين أخذ العقائد من السلف وفهمها من الكتاب والسنة (قوله لسهولة ذلك عليهم) علة لقوله : على حسب ما أخذوه وعلى حسب مافهموه ، فقوله : ذلك : أى ماذكر من الأخذ عن السلف والفهم من الكتاب والسنة (قوله إذ الخ) علة لسهولة ، وعرب بضم فسكون و بفتحتين (قوله لم تستول على ألسنتهم العجمة) أى عدم الفصاحة ، فلسانهم فصيح والفصاحة تعين على الأخذ والفهم (قوله ران الجمود) الران الصدأ ، والجمود عدم جولان الذهن فى المعارف والاضافة من إضافة المشبه به (قوله ظلمة الغباوة) من إضافة المشبه به ، والغباوة : هى عدم الفطانة (قوله فعقائدهم) أى فحينئذ تكون عقائدهم (قوله شيء) المراد به العقائد (قوله فلهذا) أى فلكون عقائدهم أحسن العقائد وأسلمها (قوله ضعيف النظر) هو من له قدرة على الدليل الاجمالى فقط (قوله حرز دينهم) أى محروز هو دينهم (قوله المأمون) أى من التغير (قوله لعدم الخ) علة لقوله المأمون (قوله أئمة) أى علماء كسيدنا علىّ ومن ماثله من الصحابة (قوله فى الأنظار) أى حركات النفس فى المعقولات لأجل ترتيب الأدلة (قوله أمام) معمول لوقوف وقوله حرز دينهم : أى العجائز والصبيان : أى أمام محروز هو دينهم الذى تلقوه عن الصحابة والتابعين (قوله فى ذلك) أى بسبب ذلك : أى دفع كل مبتدع وضال (قوله من مشاق الخ) بيان لما مقدم عليه (قوله والاذاية الخ) هذا كان بعد موت مالك والشافعى رضى الله عنهما (قوله فى الأنفس) فمنهم من قطعت رأسه ، ومنهم من قيد عليه بالكبريت حتى مات (قوله والمال) فمنهم من نهبت أمواله لعدم قوله بخلق القرآن (قوله أجورهم) أى ثوابهم (قوله إن ماينتحله) أى يختاره و يذهب اليه من العقائد الفاسدة ، وعبر عنه بالانتحال : أى السرقة ، لأن أمورهم سرقة لا أصل لها (قوله والصواب عطف تفسير) أى فكان من الحزم : أى الصواب ما أمر به الخ ، وفيه أنه كما أن للسلف عجائز وصبيان كذلك لأهل البدع ، ففى الأمر باتباع دين العجائز والصبيان إحالة على مجهول (قوله السلف) كعمر بن عبد العزيز (قوله إلى الحرز) أى المحروز (قوله المأمون) أى من التغير (قوله أبطال العلماء) جمع بطل لغة : الشجاع والمراد به هنا كثير العلم (قوله لمناضلة الخ) المناضلة : الرمى بالسهام استعيرت لاقامة الدليل على أعداء الدين وهم المبتدعة (قوله والضعيف) أى ضعيف النظر كالذى سأل عمر بن عبد العزيز

ووقف موقف الأبطال خيف عليه أن يهلكه العدوّ لضعفه ، ولهذا أيضا مال الفخر فى موطن الموت لحرز الضعفاء ودعا به لأنه موطن يتشتت فيه الفكر لعظيم هوله ، فيخشى إن أقبلت فيه واردات الشبه أن يضعف العقل عن دفعها ، وأقلّ مافيها تكدر العقل بظلمتها ، والزمان والفكر ضاقا فى ذلك الموطن الهائل عن حمل ذلك ، فدعا بصفاء المعرفة والحفظ مما يكدرها كما هو شأن عجائز تلك الأزمنة وضعفتهم لأنهم عرفوا العقائد بما لابد منه من أدلتها ، ولم يبحثوا عن الزائد ولا انتصبوا لمناظرة أهل البدع ، فصفت عقائدهم حتى ماتوا على ذلك . هذا مراده والله علم .

عن أهل الأهواء (قوله ووقف موقف الأبطال) فيه أن ضعيف النظر الذى لايقدر على إقامة الأدلة كيف يتأتى وقوفه موقف الأبطال بحيث يردّ على أهل البدع ويقاتلهم ، فالمناسب حذفه (قوله ولهذا) أى لما تقدّم من أن عقائد العجائز أحسن العقائد الخ (قوله أيضا) أى كما أمر بعض السلف ضعيف النظر بدين العجائز والصبيان لهذا : أى لكون عقائدهم أحسن العقائد (قوله فى موطن الموت) أى موضعه ، وفى الكلام استعارة بالكناية ، لأن الموت عرض لاموضع له فشبه بانسان يحل فى موضع وإثبات الموطن تخييل (قوله لحرز الضعفاء) متعلق بمال : أى لدين الضعفاء : أى العجائز ، فالأولى أن يقول لحرز العجائز لأن الفخر إنما طلب إيمان العجائز ودعا به : أى حيث قال : اللهم إيمان العجائز (قوله لأنه موطن الخ) علة للمعلل مع علته : أى وإنما مال لما ذكر المعلل بما تقدّم لأنه الخ (قوله لعظيم هوله) أى بسبب خروج الروح واتيان الفتانات ، وهذا من إضافة الصفة للموصوف (قوله فيخشى) أى يظن (قوله أقبلت) أى أتت (قوله فيه) أى ماذكر من مواطن الموت (قوله واردات الشبه) أى الشبه الواردة على القلب (قوله يضعف الخ) أى فيلجأ الى اعتقاد مدلول تلك الشبه فيؤديه الى الكفر أو المعصية (قوله وأقلّ الخ) أى إنه وان لم يضعف العقل عن دفعها لكن أقلّ مافيها تكدّر العقل الخ : أى أقل حالاتها : أى واردات الشبه (قوله بظلمتها) الباء للسببية (قوله والزمان الخ) جواب عما يقال تكدر العقل يدفعه الفكر واتساع الزمان (قوله ضاقا عن حمل ذلك) فالفكر ضاق عن حمل التكدّر لعدم جولانه حينئذ ، والزمان ضاق عن حمله لأنه لايسعه حتى يزيله لأنه زمن الموت ، والأولى ابدال حمل بدفع بأن يقول ضاقا عن دفع ذلك : أى التكدر لأن الكلام فى الدفع (قوله فدعا بصفاء المعرفة والحفظ) أى لزوما ، وإلا فهو قد دعا بصفاء الايمان (قوله تلك الأزمنة) أى أزمنة السلف ، لا أزمنة الفخر (قوله وضعفتهم) المراد بهم الصبيان ، والأولى وضعفتها أى الأزمنة (قوله من أدلتها) أى الاجمالية (قوله عن الزائد) هو الأدلة التفصيلية وردّ الشبه (قوله لمناظرة أهل البدع) أى باقامة الأدلة التفصيلية ورد الشبه عليهم (قوله فصفت) أى عن الشبه (قوله على ذلك) أى الصفاء المفهوم من صفت عقائدهم (قوله هذا) أى ماذكر من طلب الايمان الصافى ، وهو معرفة العقائد بالأدلة الاجمالية لاالتقليد كما فهم ابن ذكرى (قوله مراده) أى الفخر الرازى وتعبيره بمراده يفيد أن ظاهر كلام الفخر طلب التقليد لاالايمان الصافى وحينئذ فلا يصح قول الشارح السابق : إن كلام الفخر حجة على ابن ذكرى لاحجة له ، لأن الكلام المؤوّل لا يكون حجة على الخصم . نعم يسقط الاستدلال به بسبب التأويل (قوله والله أعلم)

وأما حمله على طلب الاعتقاد التقليدى ، فهو دعاء بسلب المعرفة والعياذ بالله والانتقال إلى ماهو أدنى ، وفى إيمان صاحبه من الخلاف ماعلم ، والدعاء بمثله لايرضاه عاقل ، ولوسلمنا أنه أراد العجائز المقلدات لوجب أن يحمل دعاؤه على طلب لازم اعتقادهن ، وهو عدم خطور الشبهات بالبال مضموما إلى كمال معرفته هو لتكون عقيدته إذ ذاك صافية عن كل مكدر ، وقد يحتمل أن يكون سبب دعائه بهذا ماعلم من حاله من الولوع بحفظ آراء الفلاسفة ، وأصحاب الأهواء وتكثير الشبه لهم ، وتقوية ايرادها مع ضعفه عن تحقيق الجواب عن كثير منها على مايظهر من تآليفه ولقد استرقوه فى بعض العقائد ، فخرج الى قريب من شنيع أهوائهم ، ولهذا يحذر الشيوخ من النظر فى كثير من تآليفه . قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد المقرى التلمسانى رحمه الله ورضى عنه : من تحقق

أى بما ذكر من التأويل هل هو صواب أم لا (قوله وأما حمله) أى كلام الفخر ، وجواب أما محذوف تقديره فلا يصح ، لأن القائم بالعجائز الايمان التابع للمعرفة لاالتقليد وإلا فلا يصح الدعاء به لأنه دعاء الخ (قوله على طلب الاعتقاد التقليدى) أى بحسب اللزوم ، لأن صريح قوله اللهم ايمان العجائز طلب الايمان التابع للاعتقاد التقليدى لا للمعرفة ، ويلزمه طلب الاعتقاد التقليدى (قوله والعياذ بالله) بكسر العين : التحصين مبتدأ وخبره محذوف : أى والتحصين بالله من سلب المعرفة كائن بالله (قوله والانتقال) عطف على سلب (قوله وفى إيمان الخ) الواو للحال (قوله والدعاء) المناسب التفريع على ثبوت الخلاف (قوله بمثله) مثل زائدة (قوله عاقل) أى كامل العقل (قوله ولوسلمنا الخ) أى إن ماسبق مبنى على أن العجائز عارفات غير مقلدات ولوسلمنا الخ (قوله على طلب لازم اعتقادهن) أى فكأنه قال : اللهم إيمانا خالصا من الشبه (قوله مضموما إلى كمال معرفته) وكمالها ناشىء عن الدليل التفصيلى ، فأصل المعرفة يحصل بالدليل الاجمالى ، والكمال يحصل بالدليل التفصيلى ، فكأنه يقول : اللهم ارزقنى ايمانا خالصا ناشئا عن أدلة تفصيلية (قوله لتكون عقيدته الخ) وهذا بيان للسبب الحامل على طلب اللازم المذكور (قوله إذ ذاك) أى وقت موته (قوله من الولوع) بيان لحاله (قوله آراء) أى معتقدات (قوله وأصحاب الأهواء) عطف عام (قوله وتكثير) عطف على حفظ ، وكذا قوله وتقوية (قوله على مايظهر الخ) متعلق بقوله الولوع (قوله من تأليفه) أى لامن مشاهدته لأن المصنف متأخر عنه (قوله ولقد استرقوه) أى سرق الفلاسفة الفخر وأدخلوه فى عقائدهم ، فقال : إن صفات الله حادثة بالذات بمعنى أن الذات أثرت فيها بطريق التعليل قديمة بالزمان : أى لاابتداء لوجودها . وقالت الفلاسفة : الأفلاك حادثة بالذات لافتقارها لمؤثر أثرفيها بطريق العلة ، قديمة بالزمان بمعنى أنها لا أول لوجودها لاستنادها لعلة قديمة لا أول لها ، والله تعالى قديم بالذات : أى لايفتقر لمؤثر ، وبالزمان : أى لا ابتداء لوجوده . لكن قولهم مكفر بخلاف قوله (قوله الى قريب) هو قوله السابق (قوله من شنيع أهوائهم) هو قولهم فى الأفلاك السابق (قوله ولهذا) أى لكون الفخر كان كثير الولوع بحفظ آراء الفلاسفة الخ (قوله قال الشيخ الخ) هذا دليل لما ذكره من تحذير الشيوخ عن النظر فى كتبه (قوله المقرى) بفتح القاف مشددة

كلام ابن الخطيب وجده فى تقرير الشبه أشدّ منه فى الانفصال عنها ، وفى هذا مالايخفى . أنشدنى شيخى أبوعبد الله الأبلى . قال أنشدنى عبد الله بن محمد بن ابراهيم الزمورى . وقال أنشدنى تقى الدين بن تيمية لنفسه شعرا :

محصل فى أصول الدين حاصله ... من بعد تحصيله علم بلا دين

أصل الضلالة فى الافك المبين فما ... فيه فأكثره وحى الشياطين

قال : وكان بيده قضيب ، فقال لو أدركت فخر الدين لضربته بقضيبى هذا على رأسه اهـ .

قلت : فلعل الفخر رحمه الله تعالى حضر له عند الموت من الشبه التى عسر عليه الانفصال عنها ماحمله الخوف منه أن تمنى أن يكون فى درجة الاعتقاد التقليدى ، لأن رأيه فيه أنه كاف ، وقد روى عنه أنه أنشد عند الموت شعرا :

نهاية أقدام العقول عقال

(قوله كلام ابن الخطيب) المراد به الفخر الرازى لأنه يكنى بذلك (قوله أشدّ منه) أى من نفسه وقوله : فى الانفصال عنها : أى فى دفعها : أى انه يقرر الشبهة بوجه قوى ، ويردّها بردّ ضعيف لا يهدمها (قوله وفى هذا) أى كونه أشد الخ (قوله مالا يخفى) أى من التحذير من المطالعة فى كتبه والاعتراض عليه وقصوره (قوله أنشدنى) أى قال المقرى أنشدنى (قوله الابلى) بضم الهمزة وتشديد الباء الموحدة (قوله قال) أى الابلى (قوله الزمورى) بفتح الزاى وشدّ الميم المضمومة (قوله ابن تيمية) أى الحنبلى المشهور زنديق و بغضه للدين وأهله لايخفى فلا عبرة بكلامه فى الفخر (قوله محصل) اسم كتاب للفخر ، وقوله حاصله : أى حاصل ذلك الكتاب وقوله : من بعد تحصيله : أى التعب فى تأليفه ، وفى قوله حاصله وتحصيله تورية لأنهما كتابان لتلامذته اختصارا للمحصل فهو يورّى بأن الحاصل والتحصيل مافيهما باطل كما أن المحصل كذلك (قوله بلا دين) لأن مافيه باطل (قوله فى الافك) هو أشدّ الكذب ، فالمحصل أصل الضلالة فالتحصيل والحاصل كذلك إذ هما فرعان منه (قوله المبين) أى الظاهر (قوله وحى الشياطين) لأن المذكور فيه عقائد زائغة ألقتها له الشياطين لاأنها عقائد صحيحة لقنها له الملائكة (قوله فما فيه) مبتدأ أوّل ، وقوله : فأكثره مبتدأ ثان ووحى الشياطين خبر الثانى والجلة خبر الأوّل (قوله قال) أى الزمورى (قوله بيده) أى ابن تيمية (قوله فقال) أى ابن تيمية (قوله قلت الخ) هذا الاحتمال عين الاحتمال الذى ذكره سابقا وردّه بقوله وأما حمله الخ ، وذكره هنا لتصحيحه فكأنه يقول محل كونه فاسدا ان لم يوجد له عذر وعذره هنا حضور الشبه عند الموت وذلك ألجأه إلى طلب التقليد ، ولو قال : ويحتمل أن يكون مراده أنه طلب أن يكون مقلدا حقيقة لأجل ماحصل له عند الموت من الشبه لكان أولى لصراحته فى أنه احتمال آخر غير ماتقدم كما هو الواقع (قوله ماحمله) فاعل حضر ، وقوله : من الشبه بيان لما حمله ، وقوله : الانفصال عنها : أى التخلص منها ، وقوله : أن تمنى : أى على أن تمنى متعلق بحمله (قوله الانفصال[1] التقليدى) اى التقليد المنفصل : أى الخالص : أى الحقيق (قوله لأن رأيه) أى الفخر (قوله أنه) أى التقليد ، وقوله : كاف أى فلهذا تمناه لكن هذا ينافى ماسبق من أن المجاز عارفات لامقلدات (قوله نهاية) أى غاية

---

(١) (قوله الانفصال التقليدى) نسخة الشرح التى بيدنا الاعتقاد التقليدى اهـ مصححه .

وأكثر سعي العالمين (١) ضلال

وأرواحنافي وحشة من جسومنا وحاصل دنيانا أذى ووبال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

وكم من رجال قد رأينا ودولة فبادوا جميعا مسرعين وزالوا

وكم من جبال قد علت شرفاتها رجال فماتوا والجبال جبال

فعلى هذا الاحتمال يكون الفخر تمنى لعظم الخوف الدخول في حرز المقلدين حقيقة ، أو على معنى التأهف والندم على مافات ، ويحتمل أن يكون مع هذا أراد بالعجائز العجائز المقتصرات على القدر الضروري في تصحيح العقائد إذ هو حال عجائز ذلك الزمان وما قبله من الأزمنة الفاضلة كما قدمنا ، وبهذا تعرف أن هذا الحرز في زماننا ليس بمأمون

وقوله : أقدام بفتح الهمزة جمع قدم وإضافته لما بعده من إضافة المشبه به ، وقوله : عقال : أي حبس ومنع عن إدراك الذات العلية فينبغي للانسان إذا حصلت له المعرفة المطلوبة الاعراض عن الشبه ، ويصح كسر الهمزة على أنه مصدر أقدم (قوله وأكثر سعي العالمين) بكسر اللام فغيرهم أولى : أي ومنه الاشتغال بالشبه ، وقوله : ضلال : أي غير موافق لرضا الله (قوله في وحشة) أي توحش لمفارقتها محلها الأصلي الذي كانت مستقرة فيه وهو السموات وإذا كانت في وحشة حصل لها خلل (قوله من جسومنا) أي من أجل ادخالها في جسومنا . واعلم أن الأرواح خلقت قبل الأجسام بألفي عام (قوله وحاصل دنيانا) أي ما اكتسبناه فيها (قوله أذى ووبال) أي منكرات عاقبتها الأذى : أي العذاب وتفويت الدرجات وعطف الوبال تفسير (قوله قيل) أي إذا أريد بناء الفعل للمجهول ، وقوله : وقالوا : أي إذا أريد البناء للمعلوم (قوله وكم من رجال) كم للتكثير (قوله قد رأينا) أي رأيناهم وهلكوا ، وقوله : ودولة : اي تصرف بالأمر والنهي : أي وكم تصرف رأيناه حاصلا من خلائق كثيرين (قوله شرفاتها) جمع شرفة أعلا الجبل (قوله والجبال جبال) أي باقية على حالها (قوله فعلى هذا الخ) معلوم من قوله قلت ولعل الخ (قوله في حرز المقلدين) أي في اعتقادهم (قوله أو على معنى الخ) احتمال مستقل فكان الأولى أن يقول ويحتمل أن الفخر ليس مراده بقوله . اللهم إيمان العجائز طلب التقليد حقيقة بل مراده التأهف واضافة معنى للتلهف بيانية ، والعجائز على هذا الاحتمال مقلدات ولكن الفخر لم يقصد التقليد بل التأهف (قوله والندم) عطف تفسير أو لازم على ملزوم (قوله ويحتمل الخ) حاصله أنه أراد بالعجائز العارفات بالدليل الاجمالي فهو طالب لأن يكون عارفا بالدليل الاجمالي ومتندم على اشتغاله بالشبهات (قوله مع هذا) أي التلهف على مافات (قوله على القدر الضروري) هو المعرفة بالدليل الاجمالي (قوله وبهذا) أي بكون الفخر مع غزارة علمه طلب التقليد حقيقه أو أنه تلهف وتندم عند الموت على ماحصل منه تعرف الخ فاسم الاشارة ليس راجعا للاحتمال القريب ، وقوله : ان هذا الحرز المراد به مايعتقد في شأن المولى وان كان مخالفا لما مر من أن الحرز معناه الاعتقاد ففيه شبه استخدام ، وقوله : ليس بمأمون : أي لجواز أن يكون

---

(١) قوله : العالمين — بكسر اللام فغيرهم أولى اه

إذ لااتقان فيه للعقائد ولو بالتقليد ، فلا مدخل له فى ذلك الأمر لعدم الاعتناء بتعليم عقائد الدين لاسيما النساء والصبيان . أما الاماء والعبيد فى زماننا فلا يقصدون بتعليم أصلا ، وكأنهم عند مالكيهم حيوان بهيمى لا تكليف عليهم ، ولهذا تجد الجهل بكثير من العقائد فى كثير ممن يتعاطى العلم من أهل زماننا ، فكيف بالعامة ! فكيف بالنساء والصبيان ! فكيف بالاماء والعبيد ! أما أهل البادية ومن بعد عن سماع مطلق العلم فلاتسأل عن حالهم ، وتجد أذهان أكثر أهل هذا الزمان جامدة صعبة الانقياد للفهم ، مائلة أبدا لما لايعنى ، ان نصحت لم تقبل وان علمت لم تتعلم ، وان فهمت لم تفهم ، وان فهمت تفلت منها فهمها عن قرب ، وان بقى شىء منه بطرت وجعلته سلما للدنيا ولصحبة الظلمة والتقرب اليهم ، الامن عصمه الله بفضله وما أندر وجوده اليوم ولاحول ولا قوة الا بالله العلى العظيم . وبالجملة فهذا الزمان هو الذى هوّل أمره فى الأحاديث وحذر منه السلف الصالح ، وخافوا أن يدركوه على غزارة علمهم وقوة دينهم وهانحن أدركناه مع شدة ضعفنا علما ودينا ، والله المستعان .

فأما الأوّل : وهو قوله مات أبو بكر وعمر رضى الله عنهما ولم يعرفا الجوهر والعرض وكذلك

الاعتقاد غير مطابق للواقع (قوله إذ لااتقان فيه) أى فى ذلك الزمان علة للمعلل مع علته : أى وانما عرف بما ذكر أن هذا الحرز ليس بمأمون لأنه لااتقان الخ ، والمراد بالاتقان الصحة : أى لأنه لاصحة فيه للعقائد ، وإنما حمل الاتقان على الصحة لأجل قوله ولو بالتقليد لأن الاتقان لايكون إلا مع العلم : أى المعرفة (قوله فلا مدخل الخ) علة لقوله إذ لا اتقان الخ : أى لااتقان فى ذلك الزمان للعقائد لأنه لامدخل لذلك الزمان : أى أهله فى الاتقان : أى لاتوجه لهم إليه وإذا اتفق التوجه له اتفق هو أيضا (قوله لعدم الاعتناء) أى فى ذلك الزمان علة لقوله فلامدخل الخ (قوله لاسيما الخ) أى خصوصا ماذكر فانهم أشد بعدم الاعتناء (قوله فلا يقصدون الخ) بخلاف النساء والصبيان فقد يقصدون ، وان لم يكن لهم اعتناء (قوله ولهذا) أى عدم الاعتناء بتعليم العقائد فى ذلك الزمان (قوله بالعامة) أى كالسوقة (قوله أما أهل البادية) أى الذين شأنهم البعد عن أهل العلم (قوله ومن بعد الخ) أى من أهل القرى (قوله فلا تسأل الخ) لأن حالهم من عظم جهلهم معلوم لكل أحد (قوله جامدة) أى واقفة عن الفهم ، وليس انقيادها له بقريب كما أفاده بقوله صعبة الانقياد (قوله لما لايعنى الخ) أى من حب الرياسة والشهوات ونحو ذلك (قوله ان نصحت الخ) من آثار قوله مائلة (قوله تفلت) بالفاء : أى ذهب (قوله بطرت) أى تكبرت (قوله للدنيا) أى تحصيلها (قوله عصمه الله) أى حفظه من البطر وغيره (قوله وجوده) أى من عصمه الله (قوله اليوم) أى زمانه (قوله وبالجملة) أى الاجمال وعدم تفصيل المنكرات الواقعة فى هذا الزمان (قوله فهذا الزمان الخ) فيه أنشد بعضهم :

هـذا الزمان الذى كنا نحاذره ... فى قول كعب وفى قول ابن مسعود
إن دام هذا ولم يحدث له غير ... لم يبك ميت ولم يفرح بمولود

اهـ يوسى (قوله هوّل أمره) أى عظم فى القبح بسبب وقوع المنكرات فيه (قوله على) أى مع (قوله غزارة) أى كثرة (قوله دينهم) أى تدينهم وتقواهم (قوله فأما الأوّل) أى

سائر الصحابة رضوان الله عليهم ، فأنا أعجب أن يذكر مثل هذا دليلا على التقليد من له أدنى تمييز ، فأىّ مدخل للألفاظ المصطلح عليها فى شئ من أدلة العقائد حتى يلزم من الجهل بشىء منها الجهل بشىء من الأدلة ، وما أشبه هذا بقول من يقول : ان الصحابة رضوان الله عليهم كانت تجهل المقصود من علم العربية ، لأنهم ماتوا ولم يعرفوا حقيقة الفاعل ولا المفعول ولا الحال ولا التمييز المصطلح عليها عند علماء العربية ، أو كانوا يجهلون المقصود من فن البلاغة ، لأنهم كانوا يجهلون ألفاظا فيها أحدثها من بعدهم اصطلاحا ، وهل هذه الأقوال تصدر من عاقل ، وانما يصح له الاستدلال لو ثبت أن الصحابة رضوان الله عليهم ماتوا ولم يعرفوا الله إلا بمجرّد التقليد ، وأعرضوا عن النظر الذى حضّ الله تعالى عليه فى آى من كتابه ، وأن أدلة العقائد التى لا تحصى كثرة فى القرآن كانت تمرّ عليهم ولا يفهمون وجه دلالتها ،

وأما بيان فساد الدليل الأوّل : أى بعضه والبعض الآخر سيأتى بيان فساده عند قوله ولهذا المعنى أشار أبو بكر بن فورك الخ (قوله ولم يعرفا الجوهر والعرض) أى بمعناهما المصطلح عليه عند المتكلمين من أن الأوّل ماقام بذاته والثانى ماقام بغيره ، والا فالجوهر لغة : الشىء النفيس ، والعرض : الأمر العارض لغيره وهما عارفان باللغة (قوله فأنا أعجب الخ) أى فأقول فيه أنا أعجب الخ ، وقوله : على التقليد أى على صحته (قوله على التقليد) أى على أرجحيته (قوله من) فاعل يذكر (قوله تمييز) أى عقل (قوله فأىّ مدخل الخ) استفهام انكارى أتى به سندا لقوله : فأنا أعجب الخ (قوله فى شىء من أدلة العقائد) أى لا فى موضوع ولا محمول ، وهذا ظاهر إن أريد بالدليل الدليل الموصل للمطلوب . أما إن أريد به الدليل المركب من صغرى وكبرى ، فالألفاظ المصطلح عليها لها مدخل فى أدلة العقائد المصطلح عليها المركبة من صغرى وكبرى . لكن الصحابة كانوا مستغنين عن تلك الأدلة بمعرفة العقائد بالأدلة الاجمالية (قوله حتى يلزم الخ) مفرع على النفى فهو منفى (قوله وما أشبه هذا الخ) ما تعجبية وفى الكلام حذف مضاف : أى ما أشبه قول هذا بقول الخ أى فى القبح لأن هذا يقتضى أن الصحابة يقع منهم اللحن ، ونسبة ذلك اليهم قبيحة والسابق يقتضى أنهم لا معرفة لهم بأدلة العقائد ونسبة ذلك اليهم قبيحة أيضا (قوله المقصود من علم العربية) هو حفظ اللسان من اللحن (قوله ولم يعرفوا الخ) جملة حالية (قوله الفاعل) أى الاصطلاحى ، وهو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله (قوله المقصود من فن البلاغة) هو الاحتراز من التعقيد اللفظى والمعنوى (قوله فيها) أى البلاغة : أى فنها مثل مسند ومسند اليه وقصر وفصل ووصل (قوله أحدثها) أى تلك الألفاظ (قوله وهل هذه الأقوال) أى الثلاثة ، وهى القول بأنهم كانوا يجهلون حقيقة الجوهر والعرض ، وكانوا يجهلون المقصود من فن العربية ومن فن البلاغة والاستفهام إنكارى (قوله وإنما يصح له) أى المخالف (قوله الاستدلال) أى على صحة التقليد وأرجحيته (قوله لو ثبت الخ) أى لكنه لم يثبت بل الثابت خلاف ذلك (قوله ولم يعرفوا الخ) الواو للحال ، والمراد بالمعرفة الاعتقاد (قوله إلا بمجرد التقليد) أى التقليد المجرد عن المعرفة ، ووصف التقليد بما ذكر كاشف (قوله عن النظر) أى المفيد المعرفة (قوله فى آى) جمع آية (قوله كثرة) أى من جهة كثرتها (قوله وجه دلالتها) هو الامكان أو

وصحة هذا عنهم مما يأباه كل مؤمن ، وما أحوج من تعرض بمثل هذه النقيصة فى علىّ مناصبهم التى لاتلحق لعظيم الأدب ، ولقدنقطع أنّ أكابر علماء زماننا لم يحصل لهم من العلم بالدين وسننه ماحصل لأدنى أمة من اماء الصحابة رضى الله عنهم ولاصبىّ مميز من صبيانهم ، وكذا التابعون وتابعهم باحسان ، ولقد أدرك علىّ رضى الله عنه زمن المبتدعة وأفحمهم بما لم يقدروا أن يجيبوا معه جوابا ، وحكى عنه رضى الله عنه أنه قال : لوأذن لى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أضع على الفاتحة وقر سبعين بعيرا لفعلت ، وقال صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلىّ بابها » وقد نقل عنه رضى الله عنه فى كل علم العجب العجاب حتى افتتنت به طوائف من المبتدعة

الحدوث أوهما معا (قوله وصحة هذا الخ) علة لمحذوف ، والتقدير لوثبت الخ . لكنه لم يثبت لأن صحة هذا : أى ماسبق من أنهم لم يعرفوا الله إلا بمجرد التقليد الخ (قوله وما أحوج الخ) ما تعجبية : أى ما أحق هذا القائل لهذا الكلام ، وهو أن الصحابة ماتوا الخ المعرّض بالنقيصة من أنهم كانوا مقلدين للأدب العظيم .(قوله علىّ مناصبهم) أى مناصبهم العلية (قوله التى لاتلحق) بالبناء للمجهول : أى التى لايصل اليها أحد غيرهم حتى إنها توصف بالنقائص .(قوله لعظيم الأدب) متعلق بأحوج وهو من إضافة الصفة (قوله ولقد نقطع الخ) علة لقوله وصحة هذا الخ ، أو علة لقوله : ما أحوج الخ (قوله بالدين) هو الأحكام الشرعية اعتقادية وفرعية (قوله وسننه) أى الدين من اضافة البعض للكل ، والمراد بالسنن الأحكام المتلقاة عن الرسول صلى الله عليه وسلم فعطفها من عطف الخاص (قوله لأدنى أمة) أى فكيف بالصحابة ، وفيه أن علماء زمانه كانوافضلاء راسخين فى العلم ، فكيف يقال فيهم انهم لم يحصلوا ماحصله أدنى أمة (قوله باحسان) أى بالعمل الكامل (قوله ولقد أدرك الخ) شروع فى ذكر مآثر الصحابة ، وقدم عليا لكونه أدرك زمن المبتدعة بخلافهم فلهمزيد اختصاص بالمقام ، ولو راعى التفاوت فى الفضل لذكر أبابكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليا . (قوله علىّ) الأولى نصبه على المفعولية ورفع زمن على الفاعلية لأنه إذا دارالأمر بين الاسناد للذات وللمعنى ، فالأولى الاسناد للمعنى (قوله وأفحمهم) أى حيث أبطل دعواهم ، والمفحم لا يكون مقلدا بل عارفا حق المعرفة (قوله بما) أى بأدلة (قوله جوابا) أى مشتملا على رد الأدلة (قوله وقر سبعين الخ) الوقر بكسرالواو الحمل ، وهذا كناية عن الكثرة فيصدق بالزائد ، وحيث كان قادرا على ذلك كان عارفا لا مقلدا ، وما قاله علىّ ليس بمستبعد فى حقه ، لأن الفاتحة تضمنت المفصل المتضمن للفرقان المتضمن للتوراة والانجيل والزبور المتضمنة للمائة كتاب ، والمنزل من الكتب السماوية مائة وأربعة (قوله أنا مدينة العلم وعلىّ بابها) أى فمن أراد الوصول إلى علم النبى صلى الله عليه وسلم فعليه بعلىّ يوصله اليه لكونه عنده وحيث كان كذلك فلا يكون مقلدا ، وهذا الحديث موضوع لا أصل له على التحقيق ، وقيل صحيح ، وقيل ضعيف ، وقيل حسن (قوله العجب) أى مايتعجب منه (قوله العجاب) أى المبالغ فى الاعجاب منه (قوله حتى افتتنت الخ) فقال بعضهم : إن جبريل أرسله الله إلى علىّ فغلط فنزل على محمد . وقال بعضهم : كل من محمد وعلى نبى مرسل إلاأن محمدا نطق بأنه رسول

وادعى بعضهم فيه ما ادعته النصارى فى عيسى عليه السلام ، ومن عجيب أمره رضى الله عنه أن معضلات المسائل التى لايتوصل إلى جوابها الا بالأنظار الدقيقة فى السنين المتطاولة إذاسئل هو عنها أجاب عنها بديهة من غير تأمل ولا تعظيم لشأنها كأنها عنده سؤال عن الأمور الضرورية ككون الاثنين مثلا أكثر من الواحد ، وقضاياه فى ذلك مشهورة مسطورة فى الكتب ؛ وتأمل جوابه رضى الله عنه على المنبر فى الفريضة المنبرية ، وهى زوجة وابنتان وأبوان وقوله على البديهة بلا تأمل ولا تأخر فى ذلك الموقف الصعب صار ثمنها تسعا . ثم اعرض على عقول أكثر الناس ذلك وانظر أين هم من ذلك ، وكذا فتواه فى رجلين لأحدهما ثلاثة أرغفة وللآخر خمسة هجم عليهما ثالث فقدّما له ما معهما واستوعبوا ثلاثتهم ذلك أكلا ، فلماقام عنهما جازاهما بثمانية دراهم فقال صاحب الثلاثة هى بيننا نصفين ، وقال الآخر : بل على عدد أرغفة كل واحد ، فحلف الأوّل أن لا يأخذ إلا ما أعطاه صميم الحق فرفعه إلى علىّ رضى الله عنه فقال : خذ ما أعطاك ، فقال إن كان بصميم الحق ، فقال علىّ بديهة إذا ليس لك إلا درهم واحد ، فقال كيف ؟ فقال أكلتم ثلاثتكم ثمانية أرغفة ، وقدر ما أكل كلّ منكم غير معلوم فتحملون على السواء ، وثمانية على ثلاثتكم تباينها ، فتضرب فيها فتصير أربعة وعشرين ، فتضرب أرغفة كلّ منكما فيما ضربت فيه الثمانية المجموع فلك ثلاثة تضرب فى الثلاثة التى ضربت فيها الثمانية ، فذلك تسعة أكلت منها ثمانية

وعلىّ سكت وكلّ هذا كفر (قوله وادعى الخ) فقال إنه إله كما قالت النصارى إن عيسى إله (قوله التى الخ) تفسير لمعضلات المسائل (قوله إلابالأنظار) أى الأدلة (قوله من غير تأمل) تفسير لبديهة (قوله ولا الخ) لازم لقوله من غير تأمل (قوله كأنها) أى كأن السؤال عنها (قوله وقوله الخ) عطف على جواب عطف تفسير (قوله الموقف) هو الوقوف على المنبر (قوله صار ثمنها تسعا) أى واسترسل فى خطبته ، وكانت عينية أوّلها : الحمد لله الذى يحكم فى الخلق قطعا ، ويجزى كل نفس بما تسعى ، وله المآب والرجعى ، وضمير ثمنها للزوجة ، ووجه كون ثمن الزوجة صار تسعا أن المسألة من أربعة وعشرين : للبنتين الثلثان وللأبوين السدسان ، وتبقى الزوجة فيعال لها فيزاد ثمنها ثلاثة فتصير السهام سبعة وعشرين ، فصار ثمن الزوجة تسعا ، لأن الثلاثة تسع السبعة والعشرين ، فالمسألة عالت بتسعها فينقص لكل وارث تسع مابيده (قوله ثم أعرض الخ) عطف على وتأمل الخ ، وقوله : أين هم : أى جواب أين هم : أى عقولهم ، وقوله من ذلك : أى من عقل علىّ ، والجواب بينهما بعد لأنهم إن أجابوا عن تلك المسألة فبعد تأمل طويل (قوله وكذا فتواه) أى تأملها (قوله هجم عليهما) أى ورد عليهما بغتة (قوله ثلاثتهم) بدل من الواو (قوله ذلك) أى جميعه (قوله بيننا) أى تلك الدراهم بيننا (قوله نصفين) حال : أى مناصفة (قوله صميم الحق) أى الحق الصميم : أى الجازم : أى المجزوم بكونه حقا (قوله خذ ما أعطاك) لعله أمره بذلك لكونه فهم سماحة الآخر (قوله إن كان الخ) أى أخذته إن كان الخ (قوله وقدر الخ) حال (قوله أربعة وعشرين) أى ثلثا ، فالتمييز محذوف (قوله فذلك تسعة) أى تسعة أثلاث (قوله أكلت منها ثمانية)

وبقى لك واحد ولصاحبك خمسة تضرب له فى الثلاثة ، فذلك خمسة عشر أكل منها ثمانية وبقى له سبعة ، فقد أكل لك الوارد جزءا ولصاحبك سبعة ، وانما وهبكما لذلك فاقتسما مامنحكما على قدر مامنحتماه . وقد روى أنه جاءته امرأة تشكوله قالت : مات أخى وخلف ستمائة درهم ولم يعطونى إلا درهما واحدا ، فقال لها رضى الله عنه على الفور لعل أخاك خلف من الورثة كذا وكذا ، وفى رواية أنه قال لها : لعل أخاك خلف سواك زوجة وأما وابنتين واثنى عشر أخا ، فقالت نعم ، فقال ذلك حقك لم يظلموك ، وأمثال هذه مما روى عنه خارج عن الحصر ، فانظر هذا الادراك القدسى الفائق الذى صارت العلوم النظرية الصعبة ضرورية عنده ، كيف يكون إدراكه لما كثرت الشواهد عليه وامتلأ القرآن والحديث بأدلته ، وبه أولع وعليه ربى من لدن إثغاره ، وذلك معرفة المولى جل وعز ؛

أى برغيفين وثلثين (قوله وبقى لك واحد) أى ثلث واحد أكله القادم (قوله وبقى له سبعة) أى سبعة أثلاث أكلها القادم ، فكل واحد من الثلاثة أكل ثمانية أثلاث برغيفين وثلثين (قوله لذلك) أى لما أكله (قوله مامنحكما) أى أعطا كما من البراهم ، وقوله : مامنحتماه : أى أعطيتماه من الأرغفة ، فمن أخذ منه ثلثا يأخذ منه درهما ، ومن أخذ منه سبعة أثلاث يأخذ سبعة دراهم (قوله كذا وكذا) اجمل من الراوى عن على وإلا فعلى صرح بالورثة (قوله ذلك) بكسر الكاف خطاب للمرأة والاشارة بذا للدرهم (قوله لم يظلموك) لأن أصل المسألة من أربعة وعشرين وتصح من ستمائة للزوجة الثمن من ثمانية ، وللأم السدس من ستة ، وللبنتين الثلثان من ثلاثة ، وهى داخلة فى الستة فتكتفى بها ، وهى مع الثمانية متوافقة بالأنصاف ، فاضرب نصف أحدهما فى كامل الآخر يخرج أربعة وعشرون : للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللبنتين ستة عشر يبقى واحد للعصبة ، وهم اثنا عشر أخا وأختا — للذكر مثل حظ الأنثيين — وهو منكسر مباين ، فتضرب عدد رءوسهم وهو خمسة وعشرون فى أصل المسألة يخرج ستمائة قدر التركة ومنها تصح ، فمن له شىء فى أصل المسألة أخذه مضروبا فيما ضربت فيه المسألة ، فللزوجة ثلاثة فى خمسة وعشرين بخمسة وسبعين ، وللأم أربعة فى ذلك بمائة . وللبنتين ستة عشر فى ذلك بأربعمائة ، وللعصبة واحد فى ذلك بذلك لكل ذكر اثنان وللأخت واحد (قوله مما الخ) حال (قوله خارج عن الحصر) أى لا يمكن حصره (قوله القدسى) أى المنزه : أى المطهر صاحبه ، فاسناد القدس إلى الادراك مجاز عقلى ، وقوله : الفائق : أى الفائق صاحبه : كالتفسير لما قبله (قوله عنده) متعلق بضرورية : أى عند ذلك الادراك : أى عند صاحبه (قوله كيف) خبر يكون مقدما عليها أوحال وكان تامة : أى يكون ذلك الادراك عظيما (قوله لما) أى للذات العلية : أى من حيث اتصافها بالصفات ، لأن الأدلة لم تقم على الذات من حيث كنهها (قوله الشواهد) أى الأدلة (قوله بأدلته) أى بالأدلة الدالة عليه (قوله وبه الخ) أى بما كثرت الخ : أى بمعرفة صفاته (قوله أولع) أى تولع (قوله وعليه) أى على معرفته (قوله ربى) بضم الراء وكسر الباء المشددة وفتح الياء : أى تربى ، وبفتح الراء والباء بعدها ألف : أى نما (قوله وذلك) أى ما كثرت الشواهد عليه ، وهو العلية على حذف مضاف :

ثم هو مع هذا كله كان يقول فى عمر رضى الله عنه لما مات مات أعرفنا بالله تعالى . وقال سعيد ابن المسيب رضى الله تعالى عنه : مارأيت أعرف من عمر . وفى الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم رأى أنه شرب لبنا حتى كاد الرىّ يخرج من أظفاره وأعطى فضلة ذلك اللبن لعمر ، وأوّل صلى الله عليه وسلم تلك الرؤيا بالعلم ، وكان عمر رضى الله عنه مكاشفا لا يقدّر بذهنه شيئا إلا كان كذلك فاذا كان يرتسم فى مرآة ذهنه الصافية مالادليل عليه ولا أمارة ، فكيف يكون ذهنه بمعرفة من الكائنات كلها مطبقة على واضح الدلالة عليه جلّ وعز ، وانظر قوله رضى الله عنه لما أخبره النبى صلى الله عليه وسلم بفتنة القبر وسؤال الملكين وصفتهما ، فقال أيكون معى عقلى ؟ فقال نعم فقال إذا أكفيكهما ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم إن عمر لموقن مصدق ، فانظر إلى وثوقه رضى الله عنه بنظر عقله وعدم اكترائه بمناظرة من علمه مترق من علم اليقين إلى عين اليقين ، وهم الملائكة ولم يخف أن يشغل فكره هول منظرهما ولا فظاعة القبر الذى هو أوّل منزل من منازل الآخرة ؛ وهل تصدر هذه المقالة إلا ممن مزجت معرفة الله تعالى بلحمه ودمه حتى تلاشى عنده كل ماسواه ولم يخف غيره ، وانظر قول النبى صلى الله عليه وسلم إنّ عمر

أى ومتعلق ذلك (قوله ثم هو) أى علىّ (قوله مع هذا) أى ماذكر من الآثار الدالة على كمال معرفته (قوله مات أعرفنا) وإذا كان كل عارفا وعمر أعرف ، فلا يصحّ القول بأنهم مقلدون (قوله مارأيت) أى علمت (قوله الرىّ) أى اللبن الذى حصل به الارتواء (قوله بالعلم) أى فيدل على أن عمر عارف لامقلد ، لأن رؤيا النبى صلى الله عليه وسلم حق (قوله مكاشفا) بفتح الشين : أى مكشوفا له الأمور المغيبة وبكسرها : أى مطلعا على المغيبات (قوله لا يقدّر) أى يلاحظ (قوله فى مرآة ذهنه) من إضافة المشبه به (قوله مالادليل عليه ولا أمارة) أراد بالدليل مايدل على سبيل القطع ، وبالأمارة مايدل على سبيل الظنّ ، نحو هذا يطوف فى الليل بالسلاح ، وكلّ من هو كذلك فهو سارق (قوله فكيف يكون ذهنه الخ) أى فكيف يكون ذهنه بمعرفة الله الذى أطبقت الكائنات على الدلالة عليه دلالة واضحة : أى فتكون تلك المعرفة مرتسمة فى ذهنه بالطريق الأولى ، وحينئذ فلا يكون مقلدا (قوله وانظر قوله) أى قوله الآتى : أى إذا أكفيكهما (قوله وسؤال الملكين) عطف تفسير (قوله وصفتهما) أى من كون أعينهما كالبرق الخاطف وأصواتهما كالرعد القاصف (قوله إذا أكفيكهما) أى إذا كان معى عقلى فلا أفتقر لمن يعيننى عليهما ولا أبالى بهما (قوله لموقن) أى لعارف بالله ، ومن وصفه صلى الله عليه وسلم بالمعرفة لا يكون مقلدا (قوله فانظر الخ) شرح لقوله : وانظر قوله الخ (قوله اكترائه) أى مبالاته (قوله مترقّ الخ) المراد أن الحاصل لهم ابتداء عين اليقين الذى هو أرقى وأعلى من علم اليقين (قوله علم اليقين) هو العلم الحاصل بالأدلة والمكاشفات بخلاف عين اليقين فانه العلم الحاصل بالمشاهدة أو الحواس . وأما حق اليقين فهو العلم بالله الحاصل عند فناء صفات العبد فى صفات الربّ بأن يذهل عن ذاته وصفاته ، ويلاحظ أن سمعه هو سمع الربّ ، وبصره بصره وهكذا كما وقع للحلاج حيث قال : مافى الجبة إلا الله (قوله فظاعة) أى بشاعة وقبح (قوله مزجت الخ) كناية عن تمكنه من المعرفة بالله (قوله تلاشى) أى اضمحل

لموقن ، وهو الصادق المصدوق ـ وماينطق عن الهوى ـ وقال عليه الصلاة والسلام فى عثمان رضى الله عنه انه لتستحى منه ملائكة السماء . وروى أنه لم يكن يرفع رأسه إلى السماء حياء من الله ، وذلك ثمرة المراقبة التى هى ثمرة كمال المعرفة ورسوخ اليقين حتى كأنه يعاينه . وقال صلى الله عليه وسلم فى أبى بكر رضى الله عنه « لو كشف الغطاء عن أبى بكر ما ازداد يقينا » وقال « مافضلكم أبو بكر بكثير صلاة ولا صيام ، وإنما فضلكم بشىء وقر فى قلبه » وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم سأل جبريل عليه السلام عن فضائل عمر رضى الله عنه ، فقال لولبثت فيكم مالبث نوح فى قومه ألف سنة إلا خمسين عاما ماوفيت بفضائل عمر ، وإنه لحسنة من حسنات أبى بكر ، وماعسى أن أعدّ من محاسن الصحابة ومآثرهم ، ويكفى فى رسوخ معارفهم وقوة ايمانهم قوله تعالى ـ وألزمهم كلمة التقوى وكانوا أحق بها وأهلها ـ ، فانظر هذه الشهادة العظمى فى حقهم

وذهب عنده كل ماسواه فلم ير إلا الله (قوله لموقن) أى متيقن وعالم (قوله وهو) أى النبى صلى الله عليه وسلم والواو للحال (قوله الصادق) أى فيما أخبر الناس به ، وقوله : المصدوق : أى المخبر بفتح الباء عن الله بالصدق : أى إن ما أخبره به الملك عن الله صدق (قوله لتستحى الخ) واستحياؤها إنما يكون من عارف لامقلد جاهل (قوله لم يكن الخ) وذلك لأن العلوّ الحسىّ الثابت للسماء لما كان مشعرا بالعلوّ المعنوى الذى هو وصف للربّ صار النظر للسماء كأنه نظر للربّ ، فلم يرفع نظره اليها حياء من الربّ لا لكون المولى فيها تعالى عن ذلك (قوله وذلك) أى عدم الرفع لأجل الحياء (قوله المراقبة) أى مشاهدته تعالى واستحضاره (قوله هى) أى المراقبة (قوله كمال المعرفة) أى المعرفة الكاملة ، وقوله : ورسوخ اليقين : أى اليقين الراسخ القوى ، وهو عين المعرفة الكاملة ، وإذا كان كذلك فلا يكون مقلدا (قوله كأنه) أى عثمان ، وقوله : يعاينه : أى الله (قوله لوكشف الغطاء) أى عن بصره ما ازداد يقينا : أى يقينه الحاصل بمشاهدة بصيرته ، لأن الحاصل بالبصيرة عين اليقين : كالحاصل ببصره بعد كشف الغطاء (قوله الغطاء) أى الحجاب (قوله مافضلكم) أى مازاد عليكم فى الفضل ، وقوله : وقر بالبناء للمفعول : أى وضع فى قلبه وهو المعرفة ، وحينئذ لا يكون مقلدا (قوله مالبث) أى الزمن الذى لبثه ، وقوله : ألف سنة بدل من ما (قوله وإنه) أى عمر (قوله وماعسى الخ) من كلام الشارح : أى وما أرجى عدّ ما اتصفت به الصحابة من المآثر والمحاسن ، فالترجى منتف لعدم تأتى العدّ فمانافية ومن زائدة أو بيانية مبينة لمفعول أعد المحذوف ، وهو ما اتصفت به الصحابة ، وهذا شروع فى ذكر مآثرهم عموما بعد ذكر مآثر الخلفاء خصوصا (قوله ومآثرهم) عطف تفسير (قوله معارفهم) أى اعتقاداتهم الجازمة الناشئة عن دليل (قوله وقوة ايمانهم) عطف ملزوم على لازم لأن الايمان يلزمه المعرفة (قوله وألزمهم كلمة التقوى) المراد بالكلمة الشهادتان ، واضافتها من اضافة السبب ، والمراد بالتقوى البعد عن النار ، والمراد بقوله ألزمهم جعلهم ملازمين لها ، وليس المراد إيجابها عليهم إذ لاخصوصية لهم بذلك (قوله وكانوا الخ) أى ولا يكونون كذلك إلا إذا كانوا عارفين بمضمونها لامقلدين فيه (قوله وأهلها) أى وكانوا أهلها تفسير لقوله وكانوا أحق بها (قوله فى حقهم) أى فى الحكم الثابت لهم ، ففى بمعنى الباء أو فى ذاتهم ففى بمعنى اللام

الصادرة من ملك الملوك العالم بخفيات الضمائر ، ويكفى فى إمامتهم لجميع الخلق ولا يكون كذلك إلا من بلغ المرتبة العليا فى الاجتهاد قوله صلى الله عليه وسلم « أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » ولقد كانوا رضى الله عنهم متعرضين لدعاء جميع الخلق إلى الله تعالى واقامة حجة الله تعالى عليهم ، واليهم المرجع فى أزمنتهم فى المسائل المعضلة وجميع الحوادث النازلة ؛ وقد أساء الفخر الأدب فى حقهم ، وهى خلسة اختلسها الشيطان منه ؛ فقال الصحيح عندنا أن المقلد من أهل النجاة ، و إلا يلزمنا تكفير أكثر الصحابة والتابعين إذ نعلم بالضرورة أن أكثرهم لم يكن عالما بهذه الأدلة ، فانظر هذه المقالة ما أشنعها وله زلات فى العقائد معروفة نبه عليها ابن التلمسانى وغيره وكأن مقالته هذه مقالة من توهم أن العقائد انما تعرف بالتشدق باصطلاحات أحدثها المتأخرون وصور تركيبات للأدلة

(قوله بخفيات الضمائر) من إضافة الصفة ، وهى صفة كاشفة لأن الضمير مايضمره : أى يخفيه الانسان فى نفسه (قوله ولا يكون كذلك) أى إماما لجميع الخلق ، وهذه جملة اعتراضية بين يكفى وفاعله وهو قوله صلى الله عليه وسلم الخ (قوله فى الاجتهاد) أى الذى من لوازمه المعرفة بالله التى الكلام فيها (قوله ولقد كانوا الخ) أى ولا يكون كذلك إلا العارف (قوله إلى الله) أى إلى معرفته (قوله واقامة الخ) عطف على دعاء : أى وكانوا متعرضين لاقامة الحجة الدالة على وجود الله للناس فبعد أن يدعوهم يقيمون لهم الحجة ، فقوله حجة الله : أى الحجة الدالة على وجوده وعلى من قوله عليهم بمعنى اللام ، ويصح بقاؤها على ظاهرها وذلك عند عدم تسليم من دعى فبعد أن يدعوهم يقيمون عليهم الحجة ان أبوا (قوله واليهم المرجع) أى لا إلى غيرهم وذلك لكونهم عارفين ، والمرجع بمعنى الرجوع والمعضلة بمعنى المشكلة (قوله وجميع الحوادث النازلة) عطف عام لشموله المسائل وغيرها (قوله أساء) أى أخل وترك ، ويحتمل أن الأدب نصب بنزع الخافض وهو على ، وحينئذ فقد شبه الأدب بانسان (قوله وهى) أى الاساءة المفهومة من أساء (قوله خلسة) بضم الخاء مايؤخذ خفية فالشيطان حسن له تلك الكلمة ثم حاوله على النطق بها فأخذها منه وأذاعها فقوله اختلسها الشيطان منه : أى أخذها منه وأذاعها (قوله عندنا) أى معاشر أهل السنة (قوله النجاة) أى من النار فلا يعذب تعذيب كفر ولا عصيان. (قوله وإلا الخ) أى و إلا نقل بأنه من أهل النجاة بأن قلنا إنه غير ناج من النار يلزمنا الخ (قوله يلزمنا تكفير الصحابة) أى أو عصيانهم لكن اللازم باطل لأن النبى صلى الله عليه وسلم شهد لهم بالخيرية (قوله إذ نعلم الخ) بيان للملازمة فى الشرطية (قوله بالضرورة) أى علما متلبسا بالضرورة لايفتقر لاستدلال (قوله بهذه الأدلة) ان أراد بها الأدلة الاصطلاحية المنطقية : فالأولى حذف لفظ أكثر إذ لافرق بين الأكثر وغيرهم لعدم وجود هذه الأدلة فى ذلك الزمان ، وان أراد بها الأدلة الاجمالية فقوله إذ نعلم الخ ممنوع (قوله هذه المقالة) أى القول بأنهم مقلدون (قوله ماأشنعها) أى ما أقبحها لما يلزم عليها من تكفير الصحابة (قوله من توهم) أى وقع فى وهمه وذهنه (قوله بالتشدق) هو التكلم بالأشداق ، والمراد منه هنا ملأ الفم بكلام غير معتبر (قوله باصطلاحات) أى مصطلحات ككون الدليل الذى يستدل به اقترانيا أواستثنائيا (قوله وصور تركيبات) أى مركبات عطف على اصطلاحات : أى وهيئة قضايا مركبة ، وقوله للأدلة :

على نهج أصول المنطق لم يعتن بها المتقدمون ، لأن المقصود انما هو معرفة الحق بما يستلزمه قطعا فكيفما حصل بلفظ أو بغير لفظ بتركيب مخصوص أو غيره حصل المقصود ولاحاجة إلى زيادة ، والنفوس الزكية القدسية غنية فى أنظارها عن تلك القوانين المصطلح عليها كلها ، بل عقل من استنبطها بالنسبة إلى تلك النفوس كنقطة من بحار الدنيا كلها ، وقد سمعت بعض أجوبة على رضى الله عنه على البديهة فيما سبق ، وانما أحدث المتأخرون من الاصطلاحات ما أحدثوه لتخف المؤنة عليهم فى التعلم والتعليم لا لأن معرفة الحق موقوفة عليها ، والى هذا المعنى أشار أبو بكر بن فورك بقوله : لو لم يدخل الجنة إلا من عرف الجوهر والعرض لبقيت خالية ، ونحن نقول بموجبه ونقول مع ذلك لايدخل الجنة الا من هو عارف بالله تعالى ولم يقلد فى ذلك أحدا عرف الجوهر والعرض أم لم يعرفهما ، فليس فى قول ابن فورك مايدل على صحة التقليد ولافى عدم اطلاع الصحابة

أى راجعة للأدلة من رجوع العام للخاص (قوله على نهج الخ) النهج الطريق ، واضافة أصول للمنطق بيانية (قوله لأن المقصود الخ) علة لعدم الاعتناء بها (قوله معرفة الحق) أى الله تعالى (قوله بما) أى بأمور تستلزم الحق : أى يلزم من وجودها وجوده (قوله فكيفما حصل) أى الأمر المستلزم للحق عند العقل (قوله أو بغير لفظ) كاشارة وكتابة (قوله بتركيب مخصوص) كالدليل عند المناطقة (قوله أو غيره) كأن يقال الدليل على وجود الله هذا العالم (قوله حصل المقصود) أى معرفة الله فالاتيان بالقياس المنطقى ليس مضطرا له لقيام غيره مقامه ، فقوله إلى زيادة : أى كقياس اقترانى أو استثنائى (قوله والنفوس الزكية) كنفوس الصحابة والتابعين (قوله القدسية) مرادف لما قبله : أى المطهرة من وساوس الشيطان (قوله عن تلك القوانين) أى الأدلة الاقترانية والاستثنائية (قوله بل الخ) ترق فى زيادة معارف الصحابة (قوله الى تلك النفوس) أى إلى عقول تلك النفوس (قوله كنقطة الخ) فهى كالعدم (قوله وقد سمعت الخ) دليل لقوله بل عقل الخ (قوله وإنما أحدث الخ) جواب عما يقال إذا كان السلف غنيون عنها فلا حاجة لاحداث المتأخرين لها (قوله فى التعلم) أى منهم ، وقوله والتعليم للغير (قوله لا لأن الخ) أى لا لأن الاحداث لكون معرفة الحق الخ (قوله وإلى هذا المعنى) أى كون المقصود معرفة الحق بما يستلزمه بأى وجه كان وهذا هو البعض الآخر من الدليل الأول (قوله لو لم يدخل الجنة الخ) مراده بمن عرف الجوهر والعرض من كان عارفا بالدليل . والمعنى لو لم يدخل الجنة إلا من كان عارفا بالأدلة المصطلح عليها لبقيت الجنة خالية : أى وبقاؤها خالية باطل وحينئذ فلا يشترط فى دخولها المعرفة بالأدلة المصطلح عليها ولما كانت المعرفة بالأدلة المصطلح عليها غير شرط فربما يتوهم كفاية التقليد قال ونحن نقول الخ (قوله بموجبه) بفتح الجيم : أى بمقتضى هذا الدليل وهو أنه لايشترط فى دخول الجنة المعرفة بالأدلة المصطلح عليها (قوله ونقول) أى ونزيد على ذلك الموجب التصريح بقولنا لايدخل الخ ومحط الزيادة قوله ولم يقلد ولو اقتصر عليه لكفى (قوله إلا من هو عارف بالله) أى بأى وجه كان (قوله ولم يقلد فى ذلك) أى فيما ذكر من المعرفة وحينئذ فالمقلد كافر (قوله عرف الجوهر والعرض) المراد عرف الدليل المصطلح عليه (قوله فليس الخ) هذا بحسب ماحمله عليه وإلا فالمتبادر من عبارة

على اصطلاحات أحدثها المتأخرون مابدلّ على أنهم كانوا مقلدين . ومن ظن بالصحابة رضى الله عنهم أنهم كانوا فى ايمانهم مقلدين ، فقد أعظم عليهم الفرية وجهل قدرهم الأعظم ، وقد كان سائر الكفرة من الأعاجم يذبون عن دينهم ودين آبائهم بالسيف و بغيره ، و يرضون بالموت وسبى النساء والذرية دونه ، فما رجعوا الا بعد ظهور الحق وقيام علم الصدق ، فكيف بالعرب المعروفين بأعظم حمية لدينهم ، ولقد دعا النبى صلى الله عليه وسلم جماعة من حواشى الأعراب فطالبوه بالآية الدالة على صدقه ، فأظهر لهم ماقامت به الحجة عليهم ، ولقد كانوا يفهمون الكلام العربى فهما وافيا بالمعانى حاويا لمقاصد الخطاب ، والقرآن العظيم مملوء بالحجج والبراهين التى لا تحصى كثرة ولقد أقام بينهم المعلم الأكبر المبعوث لسياسة الخلق ، أفصح الخلق ، والمعطى جوامع الكلم والشفقة التامة على عباد الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة من غير قتال ، يوضح الأدلة و يقيم الحجة إلى أن ظهر الحق ظهورا لم يبق معه إلا المعاندة مع كمال المعرفة و بالنزر اليسير من هذه المدة يحصل بتعليم الألكن وذى العىّ

ابن فورك صحة التقليد ودخول المقلدين الجنة ؛ نعم للشارح منع الاستدلال به على صحة التقليد لاحتماله غير مدعى المستدل به (قوله ومن ظن) أراد بالظن الاعتقاد ولو عبر به لكان أولى (قوله فقد أعظم الخ) المقصود منه المبالغة فى الردّ على الفخر و إلا فالفرية الكذب عن عمد وما قاله الفخر إنما هو باعتبار ماظهر له من الدليل (قوله وقد كان الخ) دليل لما تقدم من أن الصحابة كانوا عارفين وأن القول بأنهم كانوا مقلدين كذب (قوله يذبّون) أى يدفعون (قوله دونه) أى دون دينهم : أى دون ابطاله (قوله فما رجعوا) أى عن دينهم (قوله علم الصدق) أى علامته وهى المعجزة ، وحينئذ فهم عارفون (قوله فكيف بالعرب الخ) أى فهم أحرى بذلك من العجم فلا يرجعون عن دينهم إلا بعد معرفتهم الحق معرفة كاملة ، ثم إن مراده بالعرب مطلق الصحابة الشامل للعرب والعجم لأن المدعى أن الصحابة عموما غير مقلدين كما أنه أراد بالأعاجم فى قوله : وقد كان الخ من تقدم الصحابة (قوله حواشى الأعراب) كالرعاة الذين شأنهم البلادة (قوله ماقامت الخ) أى آية عظيمة قامت الخ (قوله بالمعانى) أى معانيه (قوله لمقاصد الخطاب) أى الكلام المخاطب به ومقاصده أغراضه التى تقصد منه فيعرفون وجه التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وهكذا (قوله والقرآن) الخ جملة حالية ، و إذا كان القرآن كذلك وصاروا عارفين بحججه الدالة على وجوده تعالى متصفا بصفات الكمال فلا يصح وصفهم بالتقليد والبراهين الواقعة فى القرآن مثل قوله تعالى ــ فلما جنّ عليه الليل ــ الخ فانه اشارة إلى برهان تقريره هكذا ، الكوكب آفل و ربى ليس بآفل (قوله المعلم الأكبر) هو النبى صلى الله عليه وسلم (قوله لسياسة الخلق) أى ارشادهم إلى الحق بلين (قوله جوامع الكلم) أى الكلمات الجامعة لمعان كثيرة (قوله ثلاث عشرة الخ) مفعول أقام : أى وأقام بعد ذلك عشر سنين مع القتال (قوله و يقيم الحجة) أى على وجود الله وقدرته وهكذا (قوله مع كمال المعرفة) أى كمال معرفتهم فهم غير مقلدين (قوله و بالنزر اليسير) وصف النزر باليسير للتأكيد لأن النزر معناه اليسير : أى القليل : أى و بالزمن القليل اليسير والباء بمعنى فى متعلقة بيحصل (قوله بتعليم الألكن)

وقصور العقل من المعلمين للأبله والبليد من المتعلمين مايخرج به عن التقليد فى عقائده خروجا تاما ، فكيف ترى حال من تلقى العلم مباشرة ممن عم نوره البسيطة كلها ، بل من نوره أصل الأنوار كلها ، ومن العقول كلها بالنسبة إلى عقله كمن أخذ حصاة من رمال الدنيا كلها على مارواه وهب بن منبه . ولقد كان أجلف العرب يسلم ويشاهد طلعته العلية ، فيفيض من حينه بحقائق العلوم الجة ، وغرائب الحكم الفاخرة ، ويرق طبعه وتتهذب أخلاقه من نوره ، ولهذا قال جمهور الأصوليين والمحدثين : إن الصحابى هو من اجتمع مؤمنا مع النبى صلى الله عليه وسلم وإن لم يرو عنه وإن لم تطل صحبته له ، مع أن هذا القدر لايحصل الصحبة فى حق غيره لغة ولا عرفا ، وما ذلك إلا لما عرفت من أن اللحظة من مشاهدته صلى الله عليه وسلم يحصل بها من الأنوار والبركات مالا يقدر على حصره

من اضافة المصدر لفاعله ، والمراد بالألكن من لايحسن العربية لعجمة لسانه سواء كان عربيا فى النسب أم لا ، والمراد بذى العى من يخرج الكلام بمشقة (قوله وقصور العقل) الواو بمعنى مع فهو نصب على المعية (قوله من المعلمين) معلوم من قوله بتعليم وكذا قوله من المتعلمين (قوله للأبله الخ) الجار والمجرور متعلق بالمعلمين والأبله المغفل أو الأحمق الذى لاتميز عنده والبليد جامد القريحة (قوله مايخرج الخ) فاعل يحصل وفاعل يخرج ضمير الأبله وما معه وضمير به عائد على ما الواقعة على الشىء المتعلم (قوله حال من) أى الفصيح الذى الخ ، وفيه أن هذا يقتضى أن جميع الصحابة تلقوا العلم عن النبى صلى الله عليه وسلم مباشرة وذلك ممنوع (قوله نوره) هو القرآن أو شريعته ، أو الرحمة العامة الحاصلة للناس بسببه (قوله البسيطة) أى الأرض (قوله بل من نوره) هو القرآن ، وقوله : أصل الأنوار : أى العلوم الشرعية ، ويحتمل أن نوره عبارة عن النور المحمدى الذى هو حقيقة من الحقائق لايعلمها إلا الله التى هى أصل ومبدأ لجميع الكائنات ، والأنوار على هذا يراد منها العلوم وغيرها (قوله كمن أخذ الخ) أى كمأخوذ من أخذ الخ : أى كالحصاة المأخوذة من رمال الخ : أى ان العقول بالنسبة لعقله كالحصاة المأخوذة بالنسبة للرمال كلها (قوله على مارواه الخ) أى عن الكتب القديمة النازلة على الأنبياء فقد ذكر فيها أن عقول الخلق بالنسبة لعقل نبى آخر الزمان كحصاة مأخوذة من رمال الدنيا (قوله أجلف العرب) أى أقساهم قلبا (قوله طلعته) أى وجهه : أى ذاته (قوله العلية) أى المرتفعة (قوله فيفيض الخ) أى ينطق بكثرة ، وإذا كان هذا حال الجلف فكيف بغيره (قوله من حينه) أى وقته (قوله من حينه) أى من ساعة مشاهدته (قوله الجة) أى الكثيرة (قوله وغرائب الحكم) مرادف لما قبله ، لأن الحكمة هى العلم والغرائب بمعنى الدقائق لأن غرابتها لدقتها (قوله الفاخرة) أى المرتفعة (قوله ولهذا) أى لكون أجلف الأعراب الخ (قوله قال الخ) أى ولم يقولوا هو من طالت صحبته (قوله القدر) أى الاجتماع به من غير طول (قوله لغة ولاعرفا) إذ لابد فيهما من الاجتماع مدة طويلة ، والمراد بالعرف عرف عامة الناس (قوله وما ذلك) أى تحصيل الصحبة بالاجتماع فى زمن يسير (قوله اللحظة) أى الزمن اليسير (قوله من مشاهدته) أى من زمنها (قوله من الأنوار) أى العلوم ، وعطف البركات مرادف

ويغيب فى نور تلك اللحظة أنوار العلماء كلهم غاية الأمر أن القوم الذين شاهدوه رضى الله عنهم لما أن أشرقت عليهم أنوار النبوّة ، وتلاشت معها ظلمات الجهل والوساوس ، وخمدت عندها نيران شياطين الانس والجن لم يقبهوا صريحا على دقائق الشبه وخفيات الأمراض التى ابتلى بها من بعدهم ، لأنها لم تطرق منيع ساحتهم ، ولاحلت برفيع جوارهم ، ولالاح قزعها فى صفاء شمسهم وارتفاع نهارهم ، وانما الناس فى ذلك الزمان أحد رجلين مؤمن تقى أو كافر شقى . وأما أزمنتنا هذه ، فالسنة فيها بين البدع كالشعرة البيضاء فى جلد الثور الأسود ؛ فمن لم يجاهد اليوم نفسه فى تعلم العلم وأخذه من العلماء الراسخين ، وما أندر اليوم وجودهم وأعز لقاءهم ، لاسيا فى هذا العلم مات على أنواع من البدع والكفريات وهو لايشعر ، وأكثر الناس اليوم ليس فى درجة الاعتقاد

(قوله ويغيب) عطف على يحصل فهو خبر ثان لأن ، وقوله : فى نور الخ المقام للاضمار لتقدم المرجع فالأولى ويغيب فى نورها (قوله أنوار النبوّة) أى أنوار صاحبها أى علومه ومعارفه معها : أى مع وجودها (قوله ظلمات الجهل) من اضافة المشبه به للمشبه (قوله والوساوس) أى وظلمات الوساوس : أى الأمور التى يلقيها فى قلب الانسان من وصف الرب بما لايليق (قوله نيران الخ) المراد بالنيران الجهالات بمعنى الشبهات التى تلقيها الشياطين للشخص ، ولما كانت عاقبة هذه الشبه الاحراق الحسى أطلق عليها نيران ، وقوله : شياطين الانس فيه استعارة حيث شبه أهل الضلال بهم واستعار اسم المشبه به للمشبه (قوله دقائق الشبه) من إضافة الصفة للموصوف (قوله وخفيات الأمراض) أى الأمراض الخفية أعنى الشبه القائمة بالقلب فهى كالمرض القائم بالجسم بجامع القيام فى كل (قوله لأنها) أى تلك الشبه ، وقوله : لم تطرق : أى تحلّ وتنزل ، وقوله : منيع ساحتهم : أى ساحتهم المنيعة : أى المصونة ، والمراد بالساحة هنا القلوب مجازا بجامع مطلق الاتساع لأن اتساع القلوب معنوى والساحة التى هى مابين البيوت حسى ، والمعنى لأن تلك الشبه لم تحلّ بقلوبهم المصونة من وساوس الشياطين (قوله ولاحلت) أى تلك الشبه ، وقوله : برفيع جوارهم : أى بالمكان المرتفع المجاور لهم : أى بقلوبهم الشبيهة بذلك (قوله قزعها) جمع قزعة وهى القطعة من السحاب تغطى الشمس والضمير راجع لتلك الشبه ، والمراد بالقزع الشبه وحينئذ فاضافتها للضمير من اضافة المشبه به للمشبه : أى ولا ظهرت لهم تلك الشبه الشبيهة بالقزع بجامع التغطية فى كل (قوله فى صفاء شمسهم) أى فى شمسهم الصافية ، والمراد بالشمس العلوم ، وفى بمعنى على : أى ولا لاح قزع تلك الشبه على شمسهم الصافية (قوله وارتفاع نهارهم) أى أزمنتهم المرتفعة بوجودهم فيها ، والمراد مجموع أزمنتهم فلا يرد زمن سيدنا على فانه قد وقع فيه الشبه (قوله فى ذلك الزمان) أى زمن الصحابة : أى فى غالبه لوجود أهل الاعتزال زمن علىّ رضى الله عنه (قوله شقى) وصف كاشف (قوله هذه) أى أزمنة المصنف وهى القرن التاسع (قوله وأخذه الخ) تفسير (قوله مات الخ) جواب من من قوله فمن لم يجاهد الخ ، وأما قوله : وما أندر الخ فاعتراض بينهما (قوله وهو لايشعر) أى والحال أنه لايشعر فى حال حياته بتلك الحالة التى يموت عليها فلا ينافى أنه يشعر بها بعد الموت (قوله اليوم) المراد به زمن المصنف (قوله ليس الخ) إضافة درجة للاعتقاد بيانية ، وفى بمعنى باء الملابسة : أى ليس متلبسا بالاعتقاد

التقليدى المطابق ، بل فى درجة الاعتقاد الفاسد والجهل المركب ، وماذاك إلا لقرب هجوم أشراط الساعة الكبرى ، وقلة العلماء العاملين العارفين ، وانعدام المتعلمين الصادقين الفطنين ، وكثرة أبناء الدنيا المعجبين بآرائهم الفاسدة الضالين المضلين ، وتعرض الدجاجلة ممن انتمى إلى الرهبانية على غير أصل علم لقطع طريق السنة بحبائل نصبوها مزخرفة من حبائل مردة الشياطين ، نسأله سبحانه وتعالى حسن الخاتمة بفضله وكرمه . وإذا عرفت ضعف القول بصحة التقليد ، فأضعف منه فى غاية قول من قال : النظر فى علم الكلام حرام ، بل لا يشك عاقل فى فساد هذا القول إن حمل على ظاهره لأنه مصادم للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ، ويلزم هذا القائل أن يجعل الأوامر التى فى الكتاب والسنة بالنظر والاعتبار منسوخة ، إذ علم الكلام إنما هو شرح لها والاجماع

التقليدى المطابق بل بالاعتقاد الفاسد والتقليدى نسبة للتقليد من نسبة الشىء لنفسه مبالغة (قوله والجهل المركب) عطف تفسير (وما ذاك الخ) أى وما حصول ذلك الاعتقاد الفاسد لعامة الناس إلا الخ (قوله هجوم أشراط الساعة) أى اتيان علاماتها الدالة على قرب حصولها بغتة من غير ميعاد ، وقوله : الكبرى صفة لأشراط (قوله وانعدام) الأولى بل الصواب وعدم لأن انفعل فيما يدل على العلاج كانكسر (قوله الصادقين) أى فى التعلم لارادتهم به وجه الله (قوله أبناء الدنيا) أى الساعين فى تحصيلها بعلمهم (قوله المعجبين) أى المسرورين . (قوله الفاسدة) أى فى نفس الأمر (قوله الضالين) أى فى أنفسهم لعدم معرفتهم فى الواقع للعلم (قوله المضلين) أى غيرهم بتعليمهم العقائد الفاسدة (قوله وتعرض الدجاجلة) أى الكذابين جمع دجال على غير قياس (قوله ممن انتمى الخ) بيان للدجاجلة (قوله إلى الرهبانية) أى الانصراف للتعبد فى الصوامع ونحوها والانقطاع عن الدنيا ، والمراد هنا مايشبه ذلك من زى أهل البدع ظاهرا و باطنا (قوله أصل علم) الاضافة بيانية (قوله لقطع) متعلق بتعرض واضافة طريق للسنة بيانية : أى لقطع السنة بحيث يمنعون من يريد معرفتها ، وقوله : بحبائل متعلق بقطع جمع حبالة وهى شبكة يصاد بها ، والمراد بها هنا العبارات المزخرفة التى يمنعون بها الطالب للعلم ، وقوله : نصبوها صفة للحبائل : أى يلقونها ، وقوله : مزخرفة حال من ضمير نصبوها : أى مزينة الظاهر فاسدة الباطن (قوله من حبائل) متعلق بمحذوف صفة ثانية للحبائل (قوله مردة الشياطين) أى الشياطين المردة : أى المتجبرين . والمراد شياطين الانس أو الجن أو هما معا فان لكل حبائل : أى عبارات مزخرفة يفسدون بها على الناس مافيه مصالحهم (قوله ضعف القول) المناسب فساد القول (قوله من قال) هم المبتدعة (قوله بل الخ) إضراب إبطالى من ضعف هذا القول الى ابطاله (قوله ان حمل على ظاهره) أى بأن أريد بالنظر فى علم الكلام تعلمه والاشتغال بتقرير الأقوال الفاسدة وأدلتها والرد عليها (قوله لأنه مصادم) أى معارض مخالف للكتاب الخ : أى وكل ما كان كذلك فهو فاسد فهذا القول فاسد (قوله الأوامر) نحو قل انظروا (قوله و يلزم الخ) أى لكن اللازم باطل فكذا الملزوم وهو القول بحرمة النظر فى علم الكلام (قوله والاعتبار) عطف مرادف (قوله إذ علم الكلام الخ) أى و إذا كان شرحا لها وقلنا إن النظر

على بطلان ذلك ، بل يلزمه أشنع من هذا ، وهو أن يحرم قراءة القرآن إذ هو مملوء بالحجج والبراهين والردّ على فرق الكفرة بعد حكاية أقوالهم وشبهها ، وذكر مناظرة الأنبياء مع أممها ولم يزد علماء الكلام من أهل السنة فى كتبهم الكلامية شيئا على نهج القرآن من حكاية الأقوال الفاسدة وشبهها ، ثم ذكر البراهين القطعية لابطالها . وقصارى الأمر أنهم أحدثوا اصطلاحات تليق بضبط العلم لأهل الزمان ، ولا حجر اجماعا فى الأوضاع والعبارات ، والتصرف فيها بحسب مايليق بمصالح الأقضية النازلات . نعم لو أراد هذا القائل أن النظر فى دقائق الشبه التى لايتخلص منها إلا بغوص عظيم يحرم على من هو بليد الطبع جامد القريحة ، بحيث يخشى أن يرسخ منها شىء فى نفسه ويعجز عن دفعه لقرب إذ ليس ذلك من فروض الأعيان عندنا ، بل هو من فروض الكفاية وانما فرض العين فى حق كلّ مكلف أن يعرف كل عقد من عقود الايمان ببرهان مّا ، وذلك سهل على كلّ من وفق .

(ص) ويخشى على صاحبها الشك عند عروض الشبهات ونزول الدواهى المعضلات

فى علم الكلام حرام فليكن الأمر بالنظر منسوخا (قوله على بطلان ذلك) أى اللازم (قوله بل الخ) أى بل يلزمه أقبح من هذا الالزام أعنى إلزام نسخ الأوامر بالنظر التى فى الكتاب والسنة (قوله وهو) أى الالزام الأشنع (قوله والردّ) أى بالحجج والبراهين (قوله بعد حكاية أقوالهم) أى الظاهرة الفساد (قوله وشبهها) أى الكفرة : أى كلامهم المزخرف (قوله ولم يزد الخ) فعلم الكلام مثل القرآن فى حكايته الأقوال الفاسدة والشبه ثم الرد عليها ، وإذا حرم أحد المثلين حرم الآخر ، فاذا حرم علم الكلام حرم القرآن (قوله نهج) أى طريقة (قوله من حكاية الخ) بيان لنهج القرآن (قوله وقصارى) أى غاية (قوله أنهم) أى علماء الكلام (قوله اصطلاحات تليق) ككون الدليل من الشكل الأوّل (قوله العلم) أى مسائله (قوله فى الأوضاع) أى العبارات الموضوعة المصطلح عليها (قوله والعبارات) تفسير (قوله بحسب مايليق) أى يناسب من قياس من الشكل الأوّل أو غيره والجار والمجرو متعلق بالتصرف (قوله الأقضية) أى الحوادث (قوله النازلات) أى الواقعات (قوله نعم الخ) استدراك على قوله بل لايشك عاقل فى فساد هذا القول إن حمل على ظاهره الخ (قوله جامد القريحة) أى الذهن بيان لقوله بليد الطبع (قوله بحيث الخ) توضيح لقوله بليد الطبع (قوله ذلك) أى النظر فى الشبه وردها (قوله ببرهان مّا) أى جليا أو تفصيليا (قوله فرض العين) أى الفرض المتعلق بكل ذات (قوله عقد) أى عقيدة بمعنى معتقدة كثبوت الوجود لله (قوله وذلك) أى معرفة كل عقد ببرهان مّا (قوله ويخشى) أى يخاف على صاحبها : أى حرفة التقليد معطوف على قوله سابقا غير مخلصة فى الدارين الواقع خبرا لأن من قوله ولا يرضى لعقائده حرفة التقليد فانها فى الآخرة غير مخلصة (قوله الشك) أى مطلق التردد فيشمل الظن والوهم (قوله عند عروض الشبهات) أل للجنس بعروض شبهة واحدة ، والمراد بالشبهة هنا ماتؤثر خللا فى الجزم : أى الاعتقاد لاما اشتبه على الناظر واعتقده دليلا وليس فى الواقع بدليل (قوله ونزول الدواهى) جمع داهية : الأمر العظيم المكرب معطوف على عروض الشبهات وأل للجنس ، وقوله : المعضلات بكسر الضاد :

كالقبر ونحوه مما يفتقر فيه الى قول ثابت بالأدلة وقوة يقين وعقد راسخ لايتزلزل ، لكونه نتج عن قواطع البراهين)

(ش) الضمير فى صاحبها يعود على حرفة التقليد : يعنى أن التصميم على العقائد من غير تحصينها بالدلائل لايأمن صاحبها على تقدير صحة القول بالتقليد من زواله عند عروض أدنى شبهة وعلى تقدير أن يقابل ذلك ويكابر نفسه بالتصميم اللسانى ، فأنى ينفعه ذلك والقلب الذى هو محل الايمان مريض متحير يقول : لاأدرى ، فيدخل فى زمرة المنافقين الذين تخالف ألسنتهم قلوبهم قال الله تعالى فى حقهم ــ فى قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا ــ أى لما مرضت قلوبهم لم ينتفعوا

أى المتعبات (قوله كالقبر) تمثيل لمحذوف . والأصل ونزول الدواهى المعضلات فى بعض المواضع كالقبر فالانسان حاله فى حال حياته كحاله فى حال قبره وفى حال موته فاذا كان مقلدا فكما يخشى عليه الشك فى حال الحياة يخشى عليه الشك فى حال الموت وفى القبر (قوله ونحوه) أى كحالة الموت والقريب منها مما قبلها (قوله مما يفتقر الخ) أى من الأمكنة التى تفتقر الخ ، وهذا بيان للنحو ثم ان الأولى الالتفات لحالة الموت لأنها الأصل فهى أولى بالتقديم بأن يقول ونزول الدواهى فى بعض المواضع كحالة الموت والقبر ويفتقر إن بنى للفاعل ففاعله ضمير عائد على صاحب حرفة التقليد وان بنى للمفعول فالجار والمجرور بعده نائب الفاعل (قوله إلى قول) أى اعتقاد (قوله بالأدلة) أل للجنس (قوله وقوة يقين) أى ويقين : أى جزم قوى . ثم اعلم أن أصل اليقين كاف فى حالة الموت والقبر وقوته للكمال فقط فلو حذف لفظ قوة لكان أحسن (قوله وعقد) أى اعتقاد راسخ : أى ثابت وهذا هو اليقين المعطوف عليه المقيد بالقوة فهو عطف عام (قوله لايتزلزل) وصف كاشف لما قبله (قوله لكونه نتج) أى نشأ علة لكونه راسخا (قوله عن قواطع البراهين) أى البراهين القاطعة : أى القاطع صاحبها وأل للجنس لأن الاعتقاد ينشأ عن برهان واحد (قوله يعود على حرفة التقليد) أى على أن إضافة حرفة بيانية أما على أنها من إضافة المشبه به فهو عائد على التقليد وتأنيث الضمير العائد عليه لاكتسابه التأنيث من المضاف (قوله لايأمن صاحبها) أى العقائد والأولى صاحبه كما فى بعض النسخ : أى التصميم لأنه المحدث عنه (قوله زواله) أى التصميم (قوله أدنى شبهة) أى مقتضية للتزلزل . أما التى لاتقتضيه فصاحبها آمن عند عروضها (قوله وعلى تقدير الخ) مرتب على محذوف . والأصل لايأمن صاحبها على تقدير صحة القول بالتقليد من زواله فالزوال مترقب فاذا حصل كان كافرا وعلى تقدير الخ ، وقوله : أن يقابل ذلك : أى الأدنى من الشبه العارض له (قوله ويكابر نفسه) عطف تفسير ، والمكابرة أن يظهر الشخص خلاف مافى ذهنه (قوله بالتصميم اللسانى) عبر بالتصميم نظرا للحالة التى كان عليها أوّلا وإلا فالآن لاتصميم عنده لكنه أطلقه على النطق اللسانى تجوزا (قوله فأنى الخ) أى لاينفعه ماذكر من المكابرة والمقابلة (قوله والقلب الخ) حال ، (قوله مريض) أى متردد ، وقوله متحير تفسير له (قوله يقول) أى قولا قلبيا ، وان كان لسانه مصمما (قوله فيدخل) أى بقوله لا أدرى فى زمرة المنافقين : أى من حيث إن لسانه مصمم وقلبه متردد مثلهم (قوله مرض) أى شك ونفاق (قوله فزادهم الله مرضا) أى شكا ونفاقا جزاء على كفرهم (قوله أى لما الخ) مراده بذلك أنهم لما لم توافق قلوبهم ألسنتهم لم ينتفعوا بما فى ألسنتهم كما قال تعالى ــ ولهم عذاب

بمافى ألسنتهم ، وهذا المريض القلب المرتاب هو من القائلين فى القبر عند سؤال الملكين « لا أدرى سمعت الناس يقولون شيئا فقلته » إذ هذا حال قلبه فى حياته وعند موته ، واللسان فى ذلك الموطن لا يترك كما فى الدنيا أن يتشبع بما ليس فى القلب . قال ابن دهاق رحمه الله ورضى عنه فى شرح الارشاد لما تكلم على فتنة الملكين فى القبر وساق الحديث وفى آخره « وأما المنافق أو المرتاب فيقول لا أدرى سمعت الناس يقولون شيئا فقلته ، فيقولان له لا دريت ولا تليت ويضربانه بالمقمع من الحديد فيصيح صيحة يسمعها كل شىء إلا الجن والانس » وفى حديث « إلا الثقلين الجن والانس » وفى الحديث المشتمل على عذاب القبر فى وصف الملكين « انهما أسودان أزرقان ينحتان الأرض بأنيابهما ويطآن فى شعورهما وأعينهما كالبرق الخاطف وأصواتهما كالرعد القاصف » قال رحمه الله : وهذه الفتنة فتنة القبر لا ينجو منها من أخذ فى دينه بالتقليد وترك النظر فى أدلة الرسالة والتوحيد

أليم ــ فكذلك هذا الذى وقع الشك فى قلبه والتحير لا ينفعه أن يصمم بلسانه ويكابر وليس مراده تفسير الآية بذلك كما فسر به المعتزلة بناء على مذهبهم من أن الله لا يخلق الشر فأخرجوا الآية عن ظاهرها ولا مانع عند أهل السنة من إبقائها على ظاهرها إذ هو الخالق للخير والشر (قوله المرتاب) تفسير لما قبله (قوله واللسان الخ) جملة مستأنفة أتى بها جوابا عما يقال يمكن أن يقول للملكين أنا مؤمن مخالفا لما فى قلبه فكيف يقال إن هذا حاله عند موته (قوله أن يتشبع) أى يملأ فمه : أى ينطق ويتكلم (قوله قال الخ) دليل لما قبله ، وهو أن اللسان فى ذلك الموطن لا يقدر أن ينطق بما ليس فى القلب بخلافه فى دار الدنيا (قوله فى القبر) أى الكائنة فيه (قوله وساق الحديث) أى المتعلق بذلك (قوله وفى آخره) الواو للحال (قوله أو المرتاب) أو للشك من الراوى ، والمرتاب من لا جزم معه (قوله فقلته) أى من غير معرفة (قوله لا دريت) من الدراية بمعنى العلم : أى لا علمت ، وقوله : ولا تليت قياسه تلوت من تلا يتلو أبدلت الواو ياء لمشاكلة دريت : أى لا تبعت من يعلم ، ويؤخذ منه أن من قلد وتبع من يعلم نجا فيعكر على مذهب المصنف من أن المقلد غير ناج (قوله بالمقمع) بكسر الميم الحديدة التى يضرب بها (قوله إلا الثقلين) لثقل الأرض بهما إذ هما عمارها أو لثقلهما بالتكاليف فكأنها فوقهم منقلة لهم (قوله الجن والانس) بدل من الثقلين : أى وأما هما فلا يسمعان تلك الصيحة ولو سمعاها لكان إيمانهما بالمشاهدة (قوله وفى الحديث) خبر مقدم ، وقوله : انهما الخ مبتدأ مؤخر (قوله أسودان أزرقان) أى انهما قام بهما سواد مشوب بزرقة ، أو المراد أسودان من جهة الجسم أزرقان من جهة الأعين (قوله ينحتان الخ) بكسر الحاء : أى يحفران الأرض بأنيابهما فيدخلان القبر (قوله ويطآن) أى يمشيان على شعورهما فهى لطولها نازلة عن الأرض (قوله كالبرق) أى فى اللمعان ، وقوله : الخاطف : أى الذى يخطف الأبصار ، وقوله : القاصف : أى الذى يقصف الجسم ويقطعه (قوله وهذه الفتنة الخ) مقول قول ابن دهاق السابق وأعاد قوله قال رحمه الله تأكيدا لطول الفصل بين القول والمقول وما بينهما اعتراض ، وقوله : الفتنة : أى المحتوية على لا أدرى (قوله أخذ) أى تمسك أو رضى ليصح تعديته بالباء (قوله فى أدلة الرسالة) هى

ولذلك قيل : النفاق نفاقان . نفاق يعرفه صاحبه من نفسه ، وهو نفاق الذين كانوا فى عهد رسول صلى الله عليه وسلم ومن فى معناهم من الزنادقة . ونفاق لايعرفه صاحبه من نفسه ، وهو أن يولد الرجل أو المرأة بين أبوين مسلمين ، فيسمع قول لاإله إلا الله محمد رسول الله ، فيقول نحو ماسمع اتباعا وتقليدا لهم حتى لو تصوّر أن يولد بين النصارى لقال مثل أقوالهم اتباعا لهم وتقليدا فى ذلك من غير أن ينظر فى خلقه ، ومن أى شىء خلق ، وكيف انتقل من طور إلى طور ، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام « من عرف نفسه عرف ربه » وربما يمر بباله التفكر فى خلق الله ، فيردّه الشيطان من الانس والجن ، فيقول له إن تفكرت فقد تشككت ، فيعرض عن النظر الى الموت فاذا بلغت الروح الحلقوم أتاه الشيطان فى ذلك المضيق حين لافكر ويشككه فى دينه فيموت بشكه والعياذ بالله من ضروب الشكوك ، فاذا كان فى القبر ختم على الأفواه ونطق بما عنده من غير زيادة ولا نقصان ، فان كان عارفا نطق بالحق وان كان شاكا غير عالم قال لا أدرى ، وكذلك كان يقول بقلبه فى حياته لاأدرى ، وكان يطرقه الشك أحيانا فلايبحث عليه ولايداوى سقام سريرته ، فاذا مات لحقه الندم حين لاينفعه واعتذر الى من لايسمعه

المعجزات ، وقوله : والتوحيد : أى كون الله واحدا فى ذاته وصفاته وأفعاله والأدلة الدالة على ذلك هى المصنوعات (قوله ولذلك) أى ماتقدم من آية – فى قلوبهم مرض – ومن قوله وهذا المريض القلب الخ (قوله وهو نفاق الذين كانوا الخ) .وهذا هو المشار له بالآية السابقة (قوله من الزنادقة) وهم الذين يخفون الكفر بعد موت النبى صلى الله عليه وسلم فالمخفى للكفر يقال له هنا منافق فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم وزنديق فى زمننا (قوله وهو أن يولد الخ) أى وهو ذو أن يولد (قوله الرجل) أى الذكر بالغا أملا (قوله أو المرأة) أى الأنثى ولو صغيرة (قوله فيقول الخ) أى من غير تصميم واعتقاد (قوله تصوّر) بفتح التاء : أى أمكن امكانا وقوعيا (قوله أن يولد) أى المولود بين المسلمين (قوله فى خلقه) أى ذاته المخلوقة وما احتوت عليه (قوله ومن أى شىء خلق) أى وهو النطفة (قوله طور) أى حال (قوله ولذلك الخ) علة لمحذوف تقديره ولو نظر لكان عارفا (قوله من عرف نفسه) أى عرف كونها حادثة مخلوقة من نطفة وأنه انتقل من طور الى طور (قوله عرف ربه) أى عرف كونه موجدا للعالم قديما الخ (قوله بباله) أى بال من ولد بين المسلمين (قوله التفكر الخ) أى الذى يصير به عارفا (قوله المضيق) أى المكان الضيق (قوله ويشككه) الأولى حذف الواو (قوله حين لافكر) أى حين لا يمكنه الفكر لضيق الوقت (قوله فيموت الخ) أى فيموت كافرا (قوله من ضروب الشكوك) الاضافة بيانية وأل للجنس (قوله فاذا كان) أى المكلف من حيث هو سواء كان عارفا أومقلدا فهو أعم مما قبله لأنه فى المقلد ، وكان بمعنى ثبت أو حلّ (قوله ختم على الأفواه) المراد بالختم عليها أنه لاينطق إلا بما عنده ، فقوله ونطق الخ تفسير (قوله ونطق) أى المكلف من حيث هو (قوله وان كان شاكا الخ) كالمقلد (قوله وكان) أى حال حياته (قوله أحيانا) أى فى بعض الأحيان وذلك حين عروض الشبه له (قوله عليه) أى عنه (قوله سقام) بفتح السين : أى مرض واضافته لسريرته : أى مايسره وهو الشك بيانية (قوله واعتذر إلى من لايسمعه)

وهلك والعياذ بالله من سخط الله تعالى . وقوله إلى قول ثابت بالأدلة يشير الى معنى قوله تعالى ـ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ـ قال ابن دهاق رحمه الله : لامعنى للتثبيت فى الحياة إلا معرفة الحق ببرهان ، والتثبيت فى الآخرة لامعنى له إلا النطق على نحو ما كان يعرف ، لأن العبد يبعث على نحو مامات عليه ، وقد قيل فى معنى الآية غير هذا ، والله الموفق . نسأله سبحانه أن يثبتنا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ، وأن ينيلنا من مراتب أوليائه وأحبابه فى حياتنا و بعد مماتنا المراتب الفاخرة .

(ص) ولا يغترّ المقلد و يستدلّ على أنه على الحقّ بقوّة تصميمه وكثرة تعبده للنقض عليه بتصميم اليهود والنصارى وعبدة الأوثان ، ومن فى معناهم تقليدا لأحبارهم وآبائهم الضالين المضلين .

(ش) يعنى أن تصميم المقلد على الحقّ وعدم رجوعه عنه ولو نشر بالمناشير ، وكثرة عبادته لايدل على أنه على بصيرة من دينه ، إذ ليس جزمه وتصميمه

أى إلى من لايجيبه وهم الملائكة ، ويحتمل أن المعنى إلى من لايسمعه سماعا نافعا (قوله يشير) أى بقوله إلى قول ثابت بالأدلة لكن مع مراعاة معناه لأن قول المصنف إلى قول الخ وحده من غير التفات لمعناه لايشير لمعنى الآية (قوله لامعنى للتثبيت) أى بالقول الثابت والكلام على حذف مضاف : أى لمتعلق التثبيت الذى هو صفة المولى وذلك المتعلق هو التثبت (قوله إلا معرفة الحق) أى إلا وجود القول المصاحب لمعرفة الحق (قوله ببرهان) غير محتاج إليه لأن المعرفة هى الاعتقاد الجازم الناشىء عن الدليل (قوله إلا النطق الخ) بأن يقول الله ربى ومحمد رسوله (قوله وفى الآخرة) أى القبر (قوله ولا يغتر المقلد الخ) نفى بمعنى النهى وهذا شروع فى دفع شبهة يأتى بها المقلد مستدلا بها على دعواه من أنه على الحق وتقريرها أنا مصمم بعقائد دينى لاأرجع عنها وكثير التعبدلله وكل من هو كذلك فهو على الحق فأنا على الحق (قوله و يستدلّ الخ) عطف تفسير على يغتر لأن الاغترار الاستناد لما لا يكفى (قوله للنقض عليه الخ) أى بابطال الكبرى القائلة وكل من هو كذلك فهو على الحق فيقال من اليهود والنصارى جازم بعقائد دينه ومصمم عليها ولا يرجع عنها وكثير التعبد لله ومع ذلك فليس على الحق (قوله ومن فى معناهم) أى من ذوى الجهل المركب من المؤمنين (قوله يعنى الخ) اشارة لقياس حاصله أنا مصمم على الحق وكل من هو كذلك فهو على بصيرة من دينه فأنا على بصيرة من دينى . وحاصل ابطاله أنا لانسلم أن كل من كان مصمما على الحق على بصيرة من دينه إذ ليس تصميمه بالحق من حيث كون المجزوم به حقا بأن كان ثابتا بالدليل بل من حيث نشأته بين قوم يقولون ذلك هذا وظاهر كلام الشارح أن المستفاد من المصنف هو هذا القياس بعينه وليس كذلك لأن الصغرى فى قياس المصنف أنا مصمم بعقائد دينى ، وفى قياس الشارح أنا مصمم على الحق : أى وهو ضد الباطل وأيضا المقلد لم يدّع أنه على بصيرة لأنها معرفة الحق بالدليل والمقلد خال من ذلك فلا يدّعيه ، وإنما يدّعى أنه على الحق فالأولى مجاراة المصنف (قوله على بصيرة) أى

على الحق من حيث كونه حقا ، بل من حيث كون نشأته بين قوم يقولون ذلك ، والنشأة والمخالطة لهما أثر عظيم فى التصميم حقا كان المصمم عليه أو باطلا ، بدليل أنّ مثل هذا التصميم يوجد كثيرا فى ذوى الجهل المركب كعامّة اليهود والنصارى ونحوهم ، و إذا كان مجرّد الوهم الكاذب له أثر فى التصميم ، فما بالك بما فوقه ، ولهذا قالوا من جزم فى قلبه بالحقّ ولم يدرك لذلك سببا خاصا يرجع اليه فهو مقلد لابصيرة له ، فاذن لاملازمة بين الجزم الاعتقادى وكون المجزوم به حقا ، و إذا انتفت بينهما الملازمة وجب أن يأتى بما بينه و بين الحق ملازمة ليميز ماهو عليه من الدين ، أهو من الحق أم من الباطل ؟ ليكون على بصيرة فى دينه ، وليس ذلك إلابالنظر الصحيح فى البراهين ، فتعين النظر وهوالمطلوب . وأمامن زعم أن الطريق بدا إلى معرفة الحقّ الكتاب والسنة ويحرّم ماسواهما ، فالردّ عليه أن حجتيهما لاتعرف إلا بالنظر العقلى ،

معرفة للحق بدليل (قوله على الحق) أى الحكم الموافق للواقع (قوله ذلك) أى الحق (قوله بدليل الخ) راجع لقوله والنشأة الخ ، وقوله : ان مثل هذا التصميم : أى المصمم فيه بقولنا حقا كان المصمم عليه أو باطلا (قوله يوجد كثيرا فى ذوى الجهل الخ) أى وهم ليسوا على بصيرة من الدين وحينئذ فلايصح الاستدلال بما سبق على أن المقلد على بصيرة من الدين (قوله و إذا كان مجرد الوهم الكاذب) أى الوهم الكاذب المجرد عن المخالطة والنشأة كوهم المعتزلة بأن الرؤية تستلزم الجهة فهذا الوهم أثر فى التصميم عندهم بأن الله لايرى وهذا دليل آخر على أنّ للنشأة والمخالطة تأثيرا مطلقا فى المسلمين كانت أو فى اليهود والنصارى (قوله بما فوقه) هو النشأة والمخالطة (قوله ولهذا) أى لكون التصميم على الحق لايدل على وجود البصيرة (قوله بالحق) أى النسبة الموافقة للواقع (قوله لذلك) أى الجزم (قوله سببا خاصا) هو الدليل المنتج له ، وأما المخالطة فهى سبب عام (قوله يرجع) أى الشخص (قوله إليه) أى الى ذلك السبب (قوله فاذن لاملازمة الخ) أى اذ كان التصميم على الشىء لايستلزم أن يكون حقا وهذا يناسب مافى المتن من أن التصميم لايدل على الحق : أى الذى هو هذا الباطل ولا يناسب حله السابق (قوله أن يأتى) أى المقلد (قوله بما) أى بجزم مع دليل (قوله من الحق) أى من الجزم الحق (قوله ليكون) اللام للعاقبة (قوله وليس ذلك) أى الجزم الذى بينه و بين الحق ملازمة (قوله إلا بالنظر الخ) معنى النظر فيها تركيبها وترتيبها وجعلها قياسا (قوله بدا) فعل ماض بمعنى ظهر جملة حالية ، وقوله : إلى معرفة الحق متعلق بالطريق : أى ومن زعم أن الطريق إلى معرفة الحق ظاهرة الكتاب (١) الخ ، وفى بعض النسخ بدءا : أى ابتداء قبل النظر العقلى وهذا يفيد أن معرفة الحق لها طريقان احداهما للابتداء والثانية للانتهاء مع أنه ليس لها إلا طريقة واحدة (قوله ويحرم ماسواهما) أى يحرم أخذ العقائد مما سواهما وهو علم الكلام (قوله أن حجتيهما) أى كون كل منهما حجة ودليلا ، وقوله : لاتعرف الخ بأن يقال هذا خبر من يستحيل عليه الكذب وكل ما كان كذلك فهو صدق أو يقال هذا خبر من ثبت صدقه بالمعجزة وكل ما كان كذلك

---

(١) قوله ظاهرة حال ، وقوله : الكتاب خبر أن اهـ .

وأيضا فقد وقعت فيهما ظواهر من اعتقدها على ظاهرها فقد كفر عند جماعة وابتدع ولا يحسن تأويلها الا الراسخ فى علوم النظر المرتاض فى علمى اللسان والبلاغة . وأما من زعم أن طريق المعرفة الرياضة والمجاهدة وتصفية الباطن ، فيقال له الرياضة عبارة عن ملازمة العزلة والخلوة ، وتناول الحلال والجوع ، والتقليل من الدنيا على سبيل الزهد فيها ، ومداومة التعبد والذكر ، وكيف يمكن التعبد لمن لايعرف معبوده ، والذكر لمن لايعرف مذكوره ، والتقوى لمن لايعرف آمره وناهيه ، أوطلب مباح لمن لايعرف المبيح . نعم لاينكر أن الاستعانة بذلك بعد معرفة الله تعالى وأحكام مايتقرب به اليه سبب لرسوخ المعرفة ، والزيادة فى المعارف وتعرض لكثير من المواهب

استحال كذبه وحيث كان حجيتهما لاتعرف إلابالنظر العقلى صار الأمر موقوفا على النظر العقلى فهو الطريق لمعرفة العقائد لاهما وهو لايعلم إلا من علم الكلام ثم ان الالتفات لهما عند هذا الزاعم من حيث انهما طريق لمعرفة الحق لامن حيث الحجية وعدمها فالأولى أن يقول فالردّ عليه أنا لانسلم أنهما طريقان لمعرفة الحق بل الطريق إنما هو النظر العقلى (قوله وأيضا الخ) ردّ ثان (قوله ظواهر) أى قضايا دالة بحسب الظاهر على عقائد فاسدة نحو الرحمن على العرش استوى ، يد الله فوق أيديهم (قوله من اعتقدها) أى اعتقد ظاهرها (قوله فقد كفر الخ) الأولى حذف قوله عند جماعة والواو فى قوله وابتدع بمعنى أو ، والمراد فقد كفر ان اعتقد معنى مكفرا كاعتقاد أن الله جسم كالأجسام وابتدع ان اعتقد معنى غير مكفر ككون الله جسما ليس كالأجسام (قوله تأويلها) أى صرفها عن ظاهرها الفاسد (قوله فى علوم النظر) أى العلوم المؤلفة فى المناظرة الواقعة بين أهل السنة وغيرهم المذكور فيها عقائد وأدلة كلّ (قوله المرتاض) أى المتمرّن (قوله فى علمى اللسان والبلاغة) علم اللسان : النحو واللغة ، وعلم البلاغة المعانى والبيان (قوله المعرفة) أى بعقائد التوحيد (قوله والمجاهدة) من عطف الجزء على الكل لأن الرياضة ملازمة العزلة للعبادة مع مجاهدة النفس بالعبادة من ذكر وصلاة وصوم ونحو ذلك (قوله وتصفية الباطن) أى من الحسد والكبر والرياء والعجب (قوله عبارة) أى معبر بها (قوله وتناول الخ) عطف على العزلة (قوله على سبيل الزهد فيها) لالمانع كمرض (قوله ومداومة) عطف على ملازمة وهى بمعناها فقد تفنن فرارا من ثقل التكرار (قوله وكيف الخ) استفهام انكارى بمعنى النفى : أى ولا يمكن التعبد الخ لأن التعبد فرع المعرفة والمراد التعبد الكامل والافأصل التعبد المدار فيه على الجزم بوجود المعبود ولو من غير دليل (قوله والتقوى) هى امتثال الأوامر واجتناب النواهى (قوله أوطلب مباح) أى تناوله من حيث انه مباح شرعا (قوله نعم الخ) استدراك على قوله : وأما من زعم أن طريق المعرفة الرياضة الخ (قوله لاينكر أن الاستعانة بذلك) أى المذكور من الرياضة والمجاهدة والتصفية (قوله بعد معرفة الله) أى بعد حصولها فالرياضة وما عطف عليها ناشئة عن أصل المعرفة (قوله وأحكام الخ) أى وبعد معرفة أحكام العبادات التى يتقرب بها إلى الله من صلاة وصوم مثلا فهو بفتح الهمزة ويصح كسرها بمعنى اتقان عطفا على معرفة (قوله لرسوخ المعرفة) أى السابقة (قوله فى المعارف) أى غير المعرفة الأصلية (قوله وتعرض) عطف على سبب (قوله لكثير من المواهب) أى المعارف فكثرة

والترقى من مقام الايمان الى مقام الاحسان ، فالبحث عن ذلك فرع تحصيل أصل الايمان بالنظر الصحيح ، وتحصيل علوم يطول تتبعها ، والتقدم لمعالى الأمور قبل اتقان أصولها وضبط طرقها عجلة وشهوة نفسانية توجب لصاحبها الفضيحة دنيا وأخرى ، والا فالبراهمة والنصارى قد ارتاضوا على عقيدة فاسدة ، فلم يزدهم ذلك الا ضلالا ، وكثيرا مايغتر أصحاب هذه الطريق بالتخيلات الشيطانية أو النفسانية نوما ويقظة ، ويعدّونها كرامات ، وهى فى الحقيقة استدراج وزيادة لهم فى أنواع الضلالات : فنسأله سبحانه وتعالى أن يلهمنا رشد أنفسنا ، وسنتعرض ان شاء الله لذكر شروط الولىّ فى فصل النبوّة عند بيان الفرق بين الكرامة والمعجزة ، ومن قال من الهنود : ان طريق المعرفة الالهام ، وعنوا به أن النفس اذا تجردت للشىء وأزالت الشواغل البدنية

المواهب ترجع لكثرة المعارف (قوله والترقى) أى وتعرض للترقى : أى الانتقال (قوله إلى مقام الاحسان) بحيث يصير ملاحظا ومستحضرا لمولاه عند كل شىء وفى كل حال (قوله فالبحث عن ذلك) أى فالالتفات لما ذكر من الرياضة وما عطف عليها (قوله فرع الخ) أى لافرع لتحصيل الايمان الكامل (قوله بالنظر الصحيح) متعلق بمحذوف : أى فرع تحصيل الايمان المصاحب للمعرفة الكائنة بالنظر الصحيح (قوله وتحصيل الخ) أى وفرع تحصيل علوم : أى مسائل علمية وهى مسائل علم الفقه وعلم التصوّف (قوله والتقدّم الخ) المعالى جمع معلاة : الأمر المكسب للشرف كالذكر وتناول الحلال والعزلة (قوله أصولها) من معرفة الله والأحكام الشرعية والمسائل الصوفية (قوله وضبط) عطف على اتقان مرادف له (قوله طرقها) أى تلك الأصول أى طرق هى تلك الأصول فالاضافة للضمير بيانية (قوله عجلة) خبر قوله والتقدم : أى استعجال على تحصيل الشىء قبل أوانه (قوله الفضيحة) أى عند امتحان غيره له (قوله و إلا الخ) أى و إلا نقل ان الرياضة ناشئة عن المعرفة بأن قلنا انها محصلة للمعرفة كما قال هذا الزاعم لمنع ذلك لأن البراهمة الخ (قوله فالبراهمة) قوم من اليهود منسوبون الى رجل اسمه برهم (قوله قد ارتاضوا على عقيدة فاسدة) كاعتقاد النصارى أن المسيح ابن الله واعتقاد البراهمة قدم العالم ونفى الرسالة (قوله أصحاب هذه الطريق) هم المرتاضون قبل المعرفة (قوله بالتخيلات الشيطانية) أى بالأمور الخارقة للعادة التى يظهرها الشيطان لهم (قوله أو النفسانية) أى بحيث ان النفس تظهر لهم فى النوم أو اليقظة حالة حسنة (قوله كرامات) جمع كرامة ، وهى أمر خارق للعادة يظهر على يد ظاهر الصلاح غير الأنبياء (قوله استدراج) هو الأمر الخارق للعادة الذى يظهر على غير يد مدّعى الصلاح سمى بذلك لأنه يغترّ به صاحبه حتى يدرجه ويوقعه فيما هو أعظم مما هو عليه من المعاصى فيأخذه الله أخذا لايمكن إفلاته (قوله رشد أنفسنا) أى مابه صلاح حالنا (قوله وسنتعرض الخ) وعد بذكرها ولم يتعرض لها فيما يأتى سهوا منه ولم يذكر هناك إلا تعريف الكرامة ، والمراد بالشروط العلامات وهى امتثال الأوامر واجتناب النواهى وعدم الانهماك فى الشهوات (قوله وعنوا به الخ) وليس مرادهم بالالهام إلقاء معنى فى القلب بطريق الفيض (قوله للشىء) أى وتوجهت للشىء فهو متعلق بمحذوف (قوله وأزالت الشواغل البدنية) أى القائمة بالبدن ظاهرية أو باطنية معطوف على تجردت عطف تفسير ولا يخفى أن التجريد غير

أدركته ، فانها فى أصل خلقتها مستعدة لقبول المعارف ، فالرد عليهم أن مجرد ازالة الشواغل لايحصل المطلوب الخاص إلامع حصول علوم إماضرورية أو غير ضرورية يترتب عليها المطلوب وهو النظر والتجريد لازمه . وأضعف من هذا قول بعض المعاصرين لامقلد فى المؤمنين عامهم وخاصهم وان جميعهم حصلت له المعرفة ، وإنما يختلفون فى القدرة على التعبير عما فى ضمائرهم وعدم ذلك وانما قلنا ان هـذا أضعف من القول الذى حكى عن بعض الهنود ، لأنهم اشترطوا فى حصول المعرفة ازالة الشواغل ، وهذا لم يشترط شيئا ، بل جعل المعرفة حاصلة لكل من صدق عليه اسم الايمان ، وأن مؤنة النظر لا يحتاج اليهما : وهذا قول لاخفاء فى بطلانه وانعقاد الاجماع على خلافه ، إذ معلوم قطعا أن عقائد الايمان ليست كلها ضرورية ، بل منها ما يفتقر إلى دقيق النظر

الرياضة المتقدمة (قوله أدركته) أى حصلت ذلك الشىء بسبب إزالة تلك الشواغل (قوله مستعدة) أى متهيئة لقبول المعارف وأطلق الاستعداد للقبول على حصوله بالفعل مجازا لأنها من أصل خلقتها قائمة بها المعارف بالفعل (قوله أن مجرد الخ) أى ان ازالة الشواغل وحدها (قوله إلا مع الخ) أى إلا إذا زالت الشواغل مع الخ (قوله علوم الخ) أى تصديقية وهى العلم بالصغرى والكبرى (قوله يترتب عليها) أى تلك العلوم (قوله المطلوب) هو التصديق بالنتيجة والجزم بها فقوله وهو النظر : أى والمطلوب هو النظر لايصح بل الأولى أن يقول وهو المعرفة لأن المطلوب نشأ عن النظر لاأنه نفسه وقد يقال الضمير راجع للترتيب المأخوذ من قوله يترتب : أى ان ترتيب تلك العلوم هو النظر (قوله والتجريد لازمه) أى لازم للنظر الذى يترتب عليه المطلوب وحينئذ فلا يكون التجريد هو المحصل للمطلوب ولا يتم قول القائل ان طريق المعرفة التجريد (قوله من هذا) أى طريق بعض الهنود (قوله بعض المعاصرين) هو ابن ذكرى ، وفيه أنه لم ينفرد بهذا القول بل قال به جماعة (قوله عامهم) هو من لاقدرة له على التعبير عما فى ضميره (قوله وإنما يختلفون الخ) فالذى يتعاطى علم المنطق له قدرة على التعبير عنه والذى لايتعاطاه لايقدر على التعبير عنه (قوله لأنهم الخ) فيه أنهم لم يجعلوا ذلك شرطا بل جعلوه أسا وطريقا للمعرفة فالمناسب أن يقول لأنهم جعلوا إزالة الشواغل طريقا للمعرفة وهذا لم يجعل لها طريقا بل جعلها حاصلة الخ (قوله وهذا) أى بعض المعاصرين (قوله اسم الايمان) الاضافة للبيان ، والأولى أن يقول اسم مؤمن (قوله وان مؤنة النظر) اضافته بيانية وهـذا معمول لمحذوف : أى ويلزمه أن مؤنة النظر الخ ، وذلك أن بعض المعاصرين لم يصرح به بل صرح بأن المعرفة حاصلة لكل مؤمن وحينئذ فيلزمه عدم الاحتياج إلى النظر (قوله وهـذا) أى ماذكر من أن كل مؤمن عنده معرفة وأن النظر لايحتاج إليه (قوله وانعقاد الخ) أى ولا خلاف فى انعقاد الخ ، لكن فيه أنه قال بخلافه جماعة وأن أبا منصور الماتريدى حكى الاجماع عليه (قوله إذ معلوم الخ) تعليل لقوله لاخفاء الخ (قوله ليست كلها ضرورية) محتمل لأن تكون كلها نظرية ، ولأن يكون بعضها نظريا وبعضها ضروريا مع أنها كلها نظرية فلذا أضرب لبيان المراد بقوله بل الخ (قوله بل منها الخ) أى ومنها مايفتقر إلى مطلق النظر ، وقد يقال لانسلم أن مايحتاج إليه من

وكيف لا ، وقد اختلفت هذه الأمة المشرفة وحدها فى العقائد اختلافا كثيرا حتى أنها افترقت على ثلاث وسبعين فرقة ، والمصيب منها فرقة واحدة ، ولهذا حكم صلى الله عليه وسلم بأن جميعها فى النار إلا واحدة ، وأيضا فهذا القول يؤدى الى أن حضه سبحانه على النظر فى آيات كثيرة من كتابه العزيز وأمره بذلك أمر بتحصيل الحاصل ، وكذاماقرره سبحانه فى كتابه العزيز من أدلة العقائد كأدلة الوحدانية والبعث والنبوة تقرير لماهو معلوم للكل . وهذا مما يأباه كل عاقل وأيضا فليس الخبر كالعيان ، ونحن قد شاهدنا كثيرا ممن لم يأخذ فى هذا العلم وله نجابة فى غيره من العلوم لايحسنون العقائد تقليدا فضلا عن أن يحسنوها بالنظر ، بل وشاهدنا كذلك بعض من أخذ فى هذا العلم ولم يتقنه . أما العامة فأكثرهم ممن لايعتنى بحضور مجالس العلماء ومخالطة أهل الخير يتحقق منهم اعتقاد

تحقيق أصل الايمان من النظر الدقيق بل هو سهل (قوله وكيف لا الخ) أى وكيف لايفتقر بعضها الى دقيق النظر والحال أنه قد اختلفت الخ : أى واختلافها إنما هو لدقة النظر وهذا رد على من يقول انها كلها ضرورية ، وقد يجاب بأن بعض المعاصرين وهو ابن ذكرى لم يدع أن المعرفة ضرورية وأن النظر لايحتاج إليه ، بل يقول المعرفة تتوقف على نظر لكنه سهل شأن العقلاء أن يذهبوا إليه فحكمه بأن المعرفة حاصلة للكل لايقتضى أنها ضرورية (قوله المشرفة) أى بعضها وهو الناجى منها دون الكافر والمبتدع (قوله فرقة واحدة) هى أهل السنة والجماعة (قوله ولهذا) أى لكون المصيب فرقة واحدة (قوله حكم) أى أخبر (قوله إلا واحدة) أى فلا تدخل النار من حيث الأصول فلا ينافى دخولها من حيث المخالفة فى الفروع إن لم يحصل عفو الله (قوله وأيضا الخ) رد آخر على بعض المعاصرين (قوله أمر بتحصيل الحاصل) فيه أن بعض المعاصرين ادعى أن المعرفة حاصلة لكل مؤمن فلا يلزمه أن يكون الأمر بالنظر أمرا بتحصيل الحاصل إلا ان ادعى أن النظر حاصل من كل أحد وهو لم يدع ذلك واللازم له على دعواه الأمر بتحصيل ماهو سهل وهذا لاضرر عليه فيه (قوله وكذا ماقرر الخ) أى وكذا يؤدى إلى أن ماقرره الخ وكذا رابطة لما بعدها بما قبلها وماقرره الله مبتدأ ، وقوله : تقرير خبره (قوله تقرير الخ) قد يقال لايلزم من القول بأن كل مؤمن عارف أن ماقرره الله تقرير لما هو معلوم بل هو تقرير لما يسهل علمه (قوله وهذا) أى ماذكر من التأديتين (قوله وأيضا فليس الخبر) أى خبر بعض المعاصرين بأن كل مؤمن عارف ، وقوله : كالعيان بكسر العين : أى المشاهدة ، وقوله : ونحن الخ : أى لأنا شاهدنا بعض المؤمنين على خلاف ماأخبر به بعض المعاصرين ومعلوم أن الموجبة الكلية يناقضها سالبة جزئية وحينئذ فاخباره باطل لكن قديقال مقتضى هذا الحكم على كلام بعض المعاصرين بالبطلان لا بالأضعفية (قوله ممن لم يأخذ) أى ممن لم يحصل فى هذا العلم وهو علم الكلام (قوله فى غيره) كالنحو والبيان (قوله لايحسنون الخ) أى لكونهم يعتقدون اعتقادات فاسدة : أى وحينئذ فكيف يقال كل مؤمن عارف (قوله كذلك) أى من لايحسن العقائد تقليدا الخ (قوله أما العامة الخ) مقابل لمحذوف : أى ماذكرناه حال من خالط العلماء وهو قليل أما العامة الخ (قوله العلماء) أى علماء الشريعة (قوله وأهل الخير) هم العلماء

التجسم والجهة ، وتأثير الطبيعة وكون أفعال الله تعالى معللة بالغرض وكون كلامه جل وعلا حرفا وصوتا وصرة يتكلم ومرة يسكت كسائر البشر ، ونحو ذلك من اعتقادات أهل الباطل ، و بعض اعتقاداتهم أجمع العلماء على كفر معتقدها ، و بعضها اختلفوا فيه ، وكثير من أهل البادية ينكر البعث ، ولقد أخبرني بعض من أثق به أنه سمع ذلك صريحا منهم ، قال : و بعضهم ممن يحفظ لفظ القرآن ، ولقد حكى لي بعض أصحابنا مثل ذلك عمن لا يظن به ذلك ممن يتعاطى العلم بتلمسان وله أصل في رياسة العلم قال : وصرح لي بأن رأيه وعقيدته والعياذ بالله منه ومن عقيدته نفي المعاد البدني كرأي الفلاسفة أبعدهم الله تعالى وأخلى منهم الأرض ، قال : وجادلته في ذلك مرارا فطبع على قلبه ولم يقبل ، وأظن أن المصيبة جاءت الرجل من مطالعته بعض كتب الفلاسفة قبل اتقان علم التوحيد على شيخ عارف ، وهذا شأن المتشدقين الخائضين فيما لا يعنيهم قبل اتقان ما يعنيهم وزادوا على العامة بالجدال في الباطل والتكبر على الانصاف للحق ، ومن ثم حرموا — سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق — اللهم أدخلنا في زمرة المفلحين في الدنيا والآخرة ولا تهلكنا مع الهالكين يا أرحم الراحمين ، و بعض المقلدين ينطق بكلمتي الشهادة من غير أن يعرف معناهما أولا أن يميز الرسول من المرسل ، وفي مثله وقعت أجوبة علماء

فهو عطف مرادف بحسب المراد و يبعد أن يراد بهم الأولياء لأن شأنهم عدم التعليم للعقائد (قوله التجسم) أي إن الله جسم ، فإن اعتقد أنه كالأجسام كان كافرا (قوله والجهة) أي العليا لأن الشأن اعتقادها لا السفلي ومعتقد السفلي كافر اتفاقا ، وفي العليا خلاف (قوله وتأثير الطبيعة) من يعتقد تأثيرها كافر (قوله من أهل البادية) وكذا القرى (قوله ممن يحفظ لفظ القرآن) أي ولا يعرف معناه (قوله مثل ذلك) أي انكار البعث (قوله وله أصل) أي شهرة (قوله قال) أي بعض أصحابنا (قوله وصرح) أي ذلك الشخص الذي لا يظن به ذلك وهو العقباني من تلمسان (قوله وعقيدته) أي معتقده عطف تفسير (قوله البدني) أي لا الروحي (قوله وأخلى الخ) تفسير لما قبله . وليس المراد أبعدهم مع وجودهم (قوله وجادلته) أي نازعته ، وقوله : في ذلك أي رأيه الفاسد فأتيت له بالأدلة وهو يأتيني بالشبه (قوله فطبع على قلبه) أي ختم عليه بحيث لا يصل اليه ماذكرته له من الأدلة لمانع الحجاب (قوله أن المصيبة) أي العقيدة التي يعتقدها (قوله وهذا) أي ماذكر من مطالعة كتب الفلاسفة الخ (قوله المتشدقين) أي الذين يملئون شدقهم : أي فمهم بالكلام (قوله وزادوا) أي أنهم وافقوا العامة في عدم حسن العقائد وزادوا الخ (قوله على الانصاف) أي على أهله (قوله ومن ثم) أي من أجل ذلك التكبر (قوله حرموا) أي من النظر في الآيات الدالة على وجوده تعالى و بقية صفاته (قوله سأصرف الخ) دليل لقوله : حرموا : أي الذي يتكبرون أصرفهم عن النظر في آياتي الدالة علي فيموتون كفارا غير عارفين بي ، والذين لا يتكبرون على أهل الانصاف وهم العارفون بعلوم الأصول والفروع أوجههم إلى النظر في الآيات ، فيعرفونني حق المعرفة ، فيموتون على أحسن حالة (قوله أدخلنا) أي الجنة (قوله في زمرة) أي جماعة (قوله المفلحين) أي الفائزين في الدنيا بمعرفة الله وفي الآخرة بدخول الجنة والنظر لوجه الله عز وجل (قوله و بعض) مبتدأ خبره ينطق و يصح نصبه عطفا على كثيرا من قوله : وشاهدنا كثيرا الخ (قوله من غير أن يعرف الخ) أي من غير أن يصدق

بجاية وغيرهم من المحققين أن مثل هذا لايضرب له فى الاسلام بنصيب ، والعاقل فى الحقيقة من أنصف من نفسه ، فوالله لولافضله تعالى وتوفيقه لمخالطة العلم وأهله لما كنا نحسن عقائدالايمان بمجرد التقليد فضلا عن النظر ، ولكنا فى أودية من اعتقادات أهل الباطل نهيم ، فياعجبا لعاقل يجهل الضروريات حتى لم يشعر بحال نفسه قبل مخالطة العلم ولا شعر بحال العوام ، ومن أعرض عن النظر جملة ، ولقدألف علماء السنة رضى الله عنهم كابن أبى زيد وابن الحاجب وغيرهما تآليف مختصرة اقتصروا فيها على سرد العقائد مجردة عن الأدلة لتحفظها العامة ، ومن قصر عقله عن النظر ليرتقوا من معرفتها تقليدا الى البحث عن أدلتها ، وماذاك إلاأنهم رأوا أكثرالعامة لايحسن العقائد ولو بالتقليد ، فارادوا من نصحيتهم أن ينقلوهم من مرتبة يخشى عليهم فيها أن يكونوا على اعتقاد مجمع فيه على الكفر الى مرتبة مختلف فيها ، ولعلها تكون سلما الى المعرفة ، وبالجملة فأهل النظر لم يصلوا كلهم

بمعناهما من ثبوت الألوهية لله والرسالة لسيدنا محمد ، وقوله : ولا أن يميز الخ لما كان قوله من غير الخ صادقا بما إذا جزم بالمدلول تقليدا أتى بقوله : ولاالخ ليفيد أنه ليس عنده ادراك للمعنى أصلا . ثم انه يرد على الشارح أن من كان بهذه المثابة لايقال له مقلد ، وحينئذ فالتفسير بقوله : وبعض المقلدين الخ لايناسب ، فالأولى أن يقول : وبعض من يطلق عليه اسم الايمان ، أو بعض العامة ينطق الخ (قوله بجاية) بكسر الباء وفتح الياء بلدة بالمغرب (قوله بنصيب) أى حظ من إرث وصلاة وغيرهما (قوله والعاقل الخ) تعريض بابن ذكرى بأنه لوأنصف من نفسه لما قال ماقال (قوله لمخالطة العلم) أى بالاشتغال به ، وقوله : وأهله : أى ومخالطة أهله بالأخذ عنهم (قوله لما كنا الخ) بل كنا نعتقد أن الله ليس بقادر أو أنه جسم مثلا (قوله ولكنا الخ) الأودية جمع واد وهو المحل المنخفض الواسع الذى هو مظنة الهلاك ، وقوله : من اعتقادات الخ بيان للأودية وقوله : نهيم : أى نسير ولا ندرى أين نتوجه (قوله لعاقل) تعريض بابن ذكرى ، وقوله : يجهل الضروريات مثل توقف المعرفة على النظر ، وقوله : حتى لم يشعر بحال نفسه : أى من كونه كان عاميا ذا حرفة قبل مخالطته للعلم وأهله . ثم أنعم الله عليه بالعلم والحال أن علم الشخص بحال نفسه من الضروريات (قوله ولا شعر) بضم العين المهملة : أى علم عطف على لم يشعر (قوله ومن أعرض الخ) أى ولم يشعر بحال من أعرض الخ (قوله جملة) أى بالكلية إجمالا وتفصيلا (قوله لتحفظها العامة) أى مع فهم معانيها . وهذا علة غائية كقوله ليرتقوا الخ (قوله عن النظر) أى الاجمالى والتفصيلى (قوله من معرفتها تقليدا) أى من إدراكها تقليدا ، لأن المعرفة لا تجامع التقليد ، ولو عبر بالادراك لكان أحسن (قوله وما ذاك) أى وما سبب ذلك الاقتصار على العقائد مجردة الا الخ ، فهو بيان للعلة الباعثة (قوله من مرتبة يخشى عليهم الخ) فيه أنهم إذا كانوا لايحسنون العقائد فهم كفار ، فلا يحسن التعبير حينئذ بقوله يخشى ، فالاولى أن يقول عن مرتبة مجمع فيها على الكفر إلى مرتبة مختلف فيها ، وهى التقليد (قوله ولعلها) أى المرتبة المختلف فيها تكون الخ ، وهذا الترجى الواقع من الشارح يشعر بأن هؤلاء الجماعة المؤلفين للتآليف المذكورة يقولون بالاكتفاء بالتقليد ، فيعكر على مذهبه من عدم كفايته (قوله فأهل النظر)

إلى الحق وإنما وصل القليل ، فكيف من لم ينظر ؟ وما ذاك الا لما علم أن أحكام الوهم ورسوخ العوائد والمألوفات تزاحم النظر الصحيح فى هذا العلم مزاحمة لاينفك الحق عنها إلا بعسر ليس فوقه عسر ، ولولا التوفيق الالهى والتأييد الربانى لما أدرك الخلق شيئا من معرفة من لا تكيفه العقول ولا تحده الأوهام ـ ليس كمثله شىء وهو السميع البصير ـ ولولا فضل الله عليكم ورحمته مازكى منكم من أحد أبدا ـ .

فان قلت : قد نقل عن القاضى أبى بكر بن الطيب رضى الله عنه أنه قال : لا يوجد مؤمن إلا وهو عارف بالله إلا أن أحوالهم مختلفة فى ذلك ، فمنهم قوىّ القريحة على أن يعبر على ما فى قلبه ويبرهن عليه ، ومنهم من عرف الله يقينا ولا قدرة له أن يعبر على مافى قلبه ، ونقل عن طائفة من أهل العلم أن الله معروف بضرورة العقل وأنه غرز معرفة وجوده فى خلقه ، وما أقيم من الأدلة

أى فمن فيهم قوة على النظر كالفلاسفة والمعتزلة (قوله إلى الحقّ) أى النسبة المطابقة للواقع (قوله وإنما وصل الخ) لما كان قوله لم يصلوا كلهم يصدق بوصول النصف أتى بقوله : وإنما الخ دفعا لذلك ، والمراد بالقليل أهل السنة الأشعرية والماتريدية (قوله فكيف من لم ينظر) أى فعدم وصوله للحق أولى (قوله وما ذاك) أى سبب عدم وصولهم إلى الحق (قوله أن أحكام الوهم الخ) المناسب أن أحكام الوهم الناشئة عن العوائد والمألوفات تزاحم أحكام العقل الناشئة عن النظر الصحيح ، لأن أحكام الوهم تزاحم أحكام العقل لاالنظر ، ومثال ذلك حكم الوهم بعدم رؤية المولى مستندا فى ذلك الحكم لما جرت به العادة من أن المرئىّ لا يكون الا فى جهة وحكم العقل برؤيته مستندا فى ذلك للنظر الصحيح ، وهو أن المولى موجود وكل موجود يصح أن يرى فقد زاحم حكم الوهم حكم العقل (قوله ورسوخ العوائد) أى ورسوخ الأمور المعتادة فى الأذهان ككون المرئىّ لا يكون إلا فى جهة (قوله والمألوفات) عطف مرادف (قوله فى هذا العلم) أى مسائله (قوله لاينفك) أى ينفصل (قوله الحق) أى النسب المطابقة لما فى الواقع (قوله عنها) أى المزاحمة (قوله لما أدرك الخ) الأولى من صفات إذ المعرفة هى الادراك (قوله من لا تكيفه) أى تصفه العقول بالكيفيات الغير اللائقة ، وهذا لاينافى أنها تصفه بالصفات اللائقة كصفات المعانى (قوله ولا تحده الأوهام) أى لاتدرك له الأوهام حدّا ونهاية (قوله ولولا فضل الله الخ) دليل لقوله لولا التوفيق الالهى الخ (قوله مازكى) أى ماطهر أحد منكم بالمعرفة .

(قوله فان قلت الخ) هذا السؤال تقوية لمن عرّض له الشارح سابقا ، وهو ابن ذكرى وردّ لانكاره عليه (قوله القاضى) أى الباقلانى (قوله أنه قال الخ) أى وهذا القول عين مانقل عن ابن ذكرى فيكون ما قاله ابن ذكرى حقا ، فكيف يدعى الشارح بطلانه (قوله إلا أن أحوالهم) أى المؤمنين (قوله فى ذلك) أى المعرفة (قوله القريحة) أى العقل (قوله على مافى قلبه) أى من العقائد التى فى قلبه (قوله ويبرهن) أى يقيم البرهان (قوله ومنهم من عرف الله يقينا) أى قام بقلبه العقائد وأدلتها (قوله على) أى عن (قوله مافى قلبه) أى من العقائد وأدلتها (قوله معروف الخ) أى معروف بالعقل معرفة ضرورية لا تتوقف على دليل (قوله غرز) أى أثبت (قوله وجوده) أى وجود ذاته وصفاته (قوله فى خلقه) أى مخلوقاته (قوله وما أقيم الخ) جواب عما يقال إذا كان المولى قد غرز معرفة وجوده فى خلقه . فلاحاجة

على ذلك إنما هو استدلال على أنواع الضرورة ، وظاهر هذا عين ما أنكرت . قلت : ليس هذا عينه ولا يدل عليه . أما قول القاضي فهو جار على أصله وأصل الجمهور من أن التقليد لا تحصل معه حقيقة الايمان وانما تحصل مع المعرفة ، ولهذا كانت حقيقة الايمان عند القاضي هو التصديق التابع للمعرفة ، واحترز بقوله : التابع للمعرفة من التصديق التابع للاعتقاد التقليدي أو التابع للظن أو الشك أو الوهم ، فمعنى قوله : لا يوجد مؤمن إلا وهو عارف بالله تعالى لايوجد مؤمن شرعا : أي في حكم الله تعالى المبنى على التحقيق وما في نفس الأمر ، لا في حكمنا نحن المبنيّ على الظواهر إلا وهو عارف : أي فمن ليس بعارف كالمقلد ونحوه فليس بمؤمن عند الله سبحانه وتعالى . فالقصر في لفظه قصر إفراد ردّا

حينئذ للأدلة المذكورة في القرآن والسنة (قوله استدلال على أنواع الضرورة) مراده بالأنواع الجزئيات ، وبالضرورة الضروري ، فثبوت القدرة جزئي من جزئيات الضروري وهكذا : أي وليس استدلالا لتحصيل أصل المعرفة ، وقد يقال حينئذ يكون الاستدلال عبثا اذ الضروريات لا تحتاج لأدلة ، فالأولى أن يقال انها لزيادة التقوية (قوله وظاهر هذا عين ما أنكرت) أي من كلام البعض المعاصر وهو ابن ذكرى ، وحينئذ فالانكار لم يتمّ ، بل ذلك القول الذي قاله ابن ذكرى حق لموافقة أبي بكر بن الطيب له ، وموافقة الطائفة الذين من أهل العلم له أيضا (قوله ليس هذا) أي ماقاله ابن الطيب والطائفة الذين من أهل العلم ، وقوله : عينه : أي عين ماقاله البعض المعاصر الذي أنكرته ، بل القول الذي أنكرته غيرهذا ، لأن البعض المعاصر قال لامقلد ، والمصنف قال هناك مقلد إلا أن ايمانه غير صحيح (قوله على أصله) أ قاعدته (قوله حقيقة الايمان) الاضافة بيانية ، والايمان هو التصديق القلبي التابع للمعرفة (قوله وانما تحصل) أي تلك الحقيقة مع المعرفة ، وفيه أن تلك الحقيقة هي التصديق التابع للمعرفة ، وحينئذ فهذه المصاحبة معلومة من نفس الحقيقة إلا أن يراد بالحقيقة هنا مجرد التصديق (قوله هو التصديق الخ) ظاهر على القول بعدم كفاية التقليد . أما على مقابله فهو تعريف للايمان الكامل ، وأصل الايمان التصديق التابع للجزم (قوله أو التابع للظن الخ) فيه أن التصديق هو الاذعان : أي قبول الشخص في نفسه قبلت ، ولا يعقل تبعية ذلك للظن وماعطف عليه ، فالأولى حذفه مع ماعطف عليه (قوله فمعنى قوله) أي القاضي لايوجد الخ ، وليس معناه كما فهم البعض المعاصر (قوله أي في حكم الله) أي بحسب إخبار الله عنه بأنه مؤمن و إخبار الله بذلك مطابق للواقع تفسير لقوله شرعا أشار إلى أنه ليس المراد به الأحكام الشرعية من النسب المنظور فيها للظاهر (قوله وما في نفس الأمر) عطف تفسير (قوله لا في حكمنا) أي لا بحسب حكمنا : أي إخبارنا عنه بأنه مؤمن المبني على الظاهر لا على مافي نفس الأمر فانه لا يكون مطابقا للواقع (قوله المبني على الظاهر) وصف كاشف (قوله عارف) أي جازم بالعقائد جزما ناشئا عن الأدلة (قوله أي فمن ليس الخ) لازم لقولنا لا يوجد مؤمن عند الله إلا وهو عارف (قوله ونحوه) أي كالظانّ والشاك والواهم ، والأولى اسقاطه لأنه لا كلام لنا فيه والنزاع إنما هو في المقلد وكلّ ممن ذكر كافر

على من يتوهم اشتراك العارف والمقلد مثلا فى صدق حقيقة الايمان ، فنبه بقصر المؤمن على العارف على خروج غير العارف من حقيقة الايمان . هذا اذا نظر فى اللفظ بطريق فن البلاغة ، و إن نظر فيه بطريق فن المنطق ، فهو فى قوة قضية كلية موجبة قائلة كل مؤمن فهو عارف ، وهذه القضية يلزمها بعكس النقيض الموافق كل من ليس بعارف فليس بمؤمن ، و بعكس النقيض المخالف لاشىء من غير العارف بمؤمن تجعله كبرى لقضية صادقة ، وهى قولنا : كل مقلد فهو غير عارف ينتج من الأول لاشىء من المقلد بمؤمن ، وأحرى من كانت حالته دون درجة التقليد الصحيح كما هو حال كثير ممن ينطق بكلمتى الشهادة . وأما قول القاضى : فمنهم قوى القريحة إلى آخره فبين لأن المعرفة محلها القلب وسببها العادى وهو النظر عقلى أيضا والنطق باللسان لا أثر له فيهما ، فلهذا لم يكن شرطا فيها ، بل المقصود حصول العقائد فى القلب بأدلتها

اتفاقا (قوله على من يتوهم) أى يقع فى ذهنه ذلك ولو على سبيل الجزم (قوله مثلا) أراد به الظان والشاك والواهم والأولى اسقاطه لما علمت (قوله فى صدق الخ) أراد بالصدق الاتصاف تسمحا و إلا فالصدق هو الحمل والحقيقة لاتحمل ، انما الذى يحمل هو المشتق من الايمان ، وهو مؤمن الا أن يقدر مضاف : أى فى صدق ذى الايمان (قوله بقصر المؤمن على العارف) أى قصر إفراد من قصر الصفة : أى المؤمن على الموصوف : أى العارف لأن مابعد إلا هو المقصور عليه (قوله غير العارف) أى من المقلد والظان والشاك والواهم (قوله هذا) أى التقرير السابق (قوله فهو) أى قول أبى الطيب لايوجد مؤمن إلا وهو عارف (قوله بعكس النقيض الموافق) العكس قلب جزءى القضية مع بقاء الكيف والصدق ، والموافق صفة لعكس : أى الموافق للأصل وهو المعكوس فى الكيف ، وعكس النقيض الموافق هو تبديل نقيضى الطرفين بأن يجعل نقيض الجزء الأول ثانيا ونقيض الجزء الثانى أولا (قوله و بعكس النقيض المخالف) أى لأصله فى الكيف هو أن يجعل نقيض الجزء الثانى أولا وعين الأول ثانيا (قوله صادقة) أى مسلم صدقها لأنها لا تحتاج لدليل (قوله ينتج من الأول) أى من الشكل الأول ، وهو أن يكون المحمول فى الصغرى موضوعا فى الكبرى . ثم إن هذه النتيجة الحاصلة انما هى من ضم المقدمة المسلمة الصدق إلى القضية الحاصلة من عكس النقيض المخالف ، وترك الشارح ذكر النتيجة الحاصلة من ضم تلك المقدمة المسلمة الصدق للقضية الحاصلة من عكس النقيض الموافق ، لأن معنى النتيجتين واحد ، لأن النتيجة حينئذ كل مقلد ليس بمؤمن ، وهى عين قولنا لاشىء من المقلد بمؤمن (قوله وأحرى) أى أولى فى كونه ليس مؤمنا من كانت حالته الخ كالشاك والظان والمتوهم والأولى إسقاط ذلك لأنه لانزاع فيه (قوله وأما قول القاضى الخ) شروع فى توجيه قول القاضى إلا أن أحوالهم مختلفة فمنهم الخ (قوله فبين) أى واضح (قوله محلها القلب) لأنها عقلية والعقل قائم بالقلب (قوله أيضا) أى كما أنها عقلية كما علم ذلك من قوله محلها القلب وان لم يصرح أولا بأن المعرفة عقلية (قوله والنطق باللسان لا أثر له فيهما) أى فى المعرفة والنظر وحينئذ فلا يتوقف كل منهما عليه (١) (قوله فلهذا) أى لأجل كونهما لايتوقفان عليه لم يكن شرطا فيهما

---

(١) قوله عليه : أى النطق اه .

المنتجة لها عقلا قدر أن يعبر عن ذلك من حصلت له أم لا ، ولا ريب فى حصول حقيقة الإيمان لمثل هذا ، وليس نزاعنا فيه ، وإنما نزاعنا فى أن المعرفة هل يقول القاضى انها حاصلة لكل من نطلق عليه نحن اسم الايمان بناء على الظاهر أم لا ، وعلى القطع أن هذا مما لا يقوله القاضى ولا غيره ، بل كل عاقل يجوّز فيمن يظهر الايمان أن يكون فيه مقلدا أو ظانا أو شاكا أو متوهما ، بل ويجوّز أن يكون كافرا زنديقا ، بل لو نطق مظهر الايمان بأدلته وأتقن براهينه لما قطعنا فى حقه بالايمان ولا المعرفة لاحتمال أن يكون فى قلبه شبهات أوجبت له شكا ولم يبدها لنا ، أو حفظ تلك الأدلة تقليدا ولم يتحققها إلا أن قرائن الأحوال تغلب الظنّ بأحد الأمرين ، و بالجملة فالايمان لما كان مرجعه إلى المعرفة والمعرفة من السرائر والله سبحانه متوليها فلا تعرف إلا من قبله ، ولهذا زجر النبي صلى الله عليه وسلم سعدا رضى الله عنه عن جزمه بالايمان فى حقّ الرجل الذى أمسك النبي صلى الله عليه وسلم عن اعطائه ، فقال له سعد مالك عن فلان ؟ فوالله إنى لأراه مؤمنا

فقول الشارح فيها الأولى فيهما (قوله المنتجة لها عقلا) مبنى على أن لزوم النتيجة للدليل عقلىّ (قوله عن ذلك) أى العقائد بأدلتها (قوله من حصلت) أى المعرفة والأولى حصلتا : أى المعرفة والنظر (قوله لمثل هذا) أى لهذا الذى حصلت له معرفة العقائد بأدلتها ومن ماثله لكن إيمان هذا وأمثاله شرطه الاذعان والقبول وان فقد ذلك فهو كافر ولا تنفعه المعرفة بدون اذعان (قوله وليس نزاعنا فيه) أى فيمن حصلت له المعرفة بالأدلة لأن إيمانه متفق عليه (قوله و إنما نزاعنا فى أن المعرفة الخ) الأولى وإنما نزاعنا فى أن قول القاضى لا يوجد مؤمن إلا وهو عارف هل يدل على أن كل من يطلق عليه اسم الايمان عارف أولا ؟ فالبعض المعاصر يقول بالدلالة وأنا أقول بعدمها (قوله حاصلة الخ) كما يقول البعض المعاصر (قوله بناء على الظاهر) مرتبط بقوله نطلق عليه : أى نظرا لظاهر حاله (قوله وعلى القطع) خبر مقدم وأن هذا الخ مبتدأ مؤخر والتقدير وكون هذا : أى حصول المعرفة لكل من يطلق عليه اسم الايمان نظرا لظاهر حاله مما لا يقوله القاضى ولا غيره حاصل على القطع خلافا للبعض المعاصر القائل ان القاضى يقول بحصول المعرفة له (قوله بل كل عاقل يجوّز الخ) أى وحينئذ فلا يصح قطعا أن القاضى يقول ان المعرفة حاصلة لكل من صدق عليه أنه مؤمن فى الظاهر (قوله بالايمان) أى حديث النفس التابع للمعرفة فقوله والمعرفة من عطف المغاير (قوله شبهات) أى وردت على الأدلة (قوله أو حفظ) عطف على قوله فى قلبه (قوله قرائن الأحوال) الاضافة للبيان وأل للجنس (قوله الظن) أى ظننا (قوله بأحد الأمرين) المراد بهما المعرفة فى نفس الأمر وعدمها فيه (قوله و بالجملة الخ) راجع لقوله وعلى القطع الخ (قوله مرجعه) من رجوع المشروط للشرط (قوله والمعرفة) مثلها الايمان فلا وجه للتخصيص (قوله من السرائر) أى الأمور الخفية (قوله متوليها) أى مطلع عليها وحده (قوله فلا يعرف) أى الايمان ، وفى نسخة فلا تعرف : أى المعرفة والفاء زائدة فى جواب لما (قوله إلا من قبله) بكسر القاف وفتح الباء : أى الله تعالى كأن يخبر نبيه بأن فلانا مؤمن (قوله ولهذا) أى لكون المعرفة من السرائر الخ (قوله عن اعطائه) أى من المال (قوله عن فلان) أى تعرضّ عنه حيث لم تعطه من المال

بفتح همزة أراه : أى أعلمه ، فقال صلى الله عليه وسلم أومسلما باسكان الواو على الاضراب عن قوله إلى الحكم بالظاهر ، فكأنه قال بل تراه مسلما ، فما بالك تقطع بإيمانه لأنه من الباطن الذى لايعلمه إلا الله عز وجل . والحديث خرّجه البخارى ومسلم وغيرهما . هذا كله فى حق الغير المظهر للايمان . وأما الانسان فى نفسه ، فهوأعرف بحاله ان كان عاقلا ، ومن الجهلة من لم يعرف حال نفسه فهو فى درجة التقليد المختلف فيها و يتوهم أنه فى درجة المعرفة ، ولهذاقال بعض الأئمة من ظن أنه عرف ولم يدر كيف عرف فلم يعرف ، ومنهم من لم يتقن العقائد ولو بدرجة التقليد وهو كثير ، وهذا الذى حملنا عليه قول القاضى من أن مراده بالمؤمن المؤمن عند الله ، وفى شرعه ، لامن نطلق عليه نحن لفظ المؤمن بناء على الظاهر قد صرح بمعناه شرف الدين بن التلمسانى فى شرح المعالم حيث تعرض لمن يحكم عليه بالايمان ولمن يحكم عليه بالكفر ، فنقل عن القاضى أن حقيقة الايمان الشرعى ترجع الى المعرفة والتصديق بالقلب ، قال : فالكفر يرجع إلى الجهل بما شرط علمه فى الايمان

(قوله أومسلما) أى بل تراه مسلما : أى منقادا فى الظاهر الذى تطلع عليه ولم تره مؤمنا : أى منقادا فى الباطن إذ لا اطلاع لنا عليه (قوله عن قوله) أى سعد (قوله خرجه) أى ذكر له مخرجا وسندا (قوله هذا كله) أى من قوله وعلى القطع إلى هنا (قوله فى حق الغير الخ) أى فى حق غيرك المظهر للناس بانقياده الظاهرى أنه مؤمن باطنا (قوله فى نفسه) أى باعتبار نفسه وذاته (قوله فهو أعرف الخ) أى هل عنده معرفة أم لا (قوله ومن الجهلة) أراد بهم الذين لامعرفة عندهم وهذا فى قوة الاستدراك على ماقبله (قوله من لم يعرف حال نفسه) أى من الجهل القائم به فيدعى العلم : أى ومنهم أيضا من يعرف حال نفسه من أنه جاهل لايعرف شيئا وهذا هو المنصف (قوله فهو الخ) فيه تقديم وتأخير والأصل فيتوهم أنه فى درجة المعرفة وهو فى درجة التقليد (قوله المختلف فيها) صفة كاشفة (قوله ولهذا) أى لكون من ذكر يتوهم أنه فى درجة المعرفة : أى مع أنه ليس كذلك (قوله ولم يدر الخ) أى لم يدر جواب هذا الاستفهام ، وجوابه هو التصريح بالدليل لأنه إذا قيل له كيف عرفت ربك ؟ . قال بإيجاده هذا العالم فاذا لم يعرف الجواب كان غير عارف (قوله ومنهم) أى الجهلة (قوله من لم يتقن العقائد الخ) بأن يكون عنده شك فيها أو ظن أو وهم أو جهل (قوله من أن مراده الخ) بيان للذى الخ (قوله وفى شرعه) أطلق الشرع على الحقيقة وهى مانظر فيها للباطن ، ولو قال وفى الحقيقة لكان أولى (قوله قد صرح الخ) خبر عن قوله وهذا الذى الخ (قوله المعالم) كتاب لفخر الدين الرازى (قوله بالايمان) أى بما اشتق منه وهو مؤمن وكذا يقال فى قوله بالكفر (قوله أن حقيقة الايمان) الاضافة للبيان (قوله ترجع الخ) من رجوع الكل إلى أجزائه بناء على أن الايمان هوالتصديق : أى الاذعان والمعرفة ، وقيل انه التصديق القلبى بشرط تبعيته للمعرفة ، وقيل انه المعرفة بشرط أن يتبعها حديث النفس : أى التصديق القلبى (قوله قال) أى ابن التلمسانى (قوله يرجع إلى الجهل بما شرط الخ) أى إلى الجهل بعقائد شرط العلم بها الخ من رجوع الكلى إلى جزئياته ، وأراد بالشرط مانتوقف عليه حقيقة الايمان فلا ينافى ماتقدم من أنها جزء منه

اجماعا أو التكذيب به ، وكذلك الاعراض عن النظر فى التوحيد كفر لما يلزمه من الجهل ، وكذلك الشك والظن فانهما يستلزمان انتفاء المعرفة ، والتقليد عند القاضي ومن تابعه من الجمهور كذلك فانظر عزوه كفر المعرض عن النظر والمقلد الى القاضى والجمهور ينبيك أن القاضى والجمهور لايمنعان وجودهما ، بل ايمانهما . وأما مانقل عن طائفة من أهل العلم أن الله معروف بضرورة العقل الخ ، فان أرادوا أن النظر فى معرفته تعالى ينتهى الى الضرورة فمسلم ، لأن معرفته جل وعلا ، بل ومعرفة جميع عقائد الايمان انما هى بالبراهين ، والبراهين لابد وأن تنتهى الى مقدمات ضرورية ، والا لزم التسلسل ولم تنتج القطع الذى كلفنا به فى العقائد ، وان أرادوا أنه معروف بضرورة العقل بدءا بحيث لايفتقر الى نظر أصلا فلا خفاء فى بطلان هذه المقالة ، وقد اختلف الأئمة بعد تحقيق الاستدلال على حدوث العالم ببرهانه هل دلالته بعد على وجود محدثه

(قوله اجماعا) راجع لقوله شرط ولقوله يرجع (قوله أو التكذيب به) أى بما شرط علمه الخ وهو عطف على الجهل (قوله فى التوحيد) أى فى مسائله كلها لاخصوص اعتقاد أن الله واحد (قوله من الجهل) أى بالعقائد التى شرط العلم بها فى حقيقة الايمان (قوله وكذلك) أى كفر لما يلزمه من انتفاء المعرفة (قوله عزوه) أى ابن التلمسانى (قوله والمقلد) هو فرد من أفراد المعرض لصدقه به وبخالى الذهن فلا حاجة لذكره (قوله ينبيك) أى إذا تأملت فيه (قوله لايمنعان وجودهما) أى فكيف يقول البعض المعاصر لايوجد مؤمن إلا وهو عارف (قوله أن النظر) أى الدليل ، وقوله : فى معرفته فى بمعنى اللام ، والمراد الموصل لمعرفته فهو متعلق بمحذوف (قوله إلى الضرورة) أى إلى برهان مقدماته ضرورية (قوله إلى مقدمات الخ) أى إلى أدلة مقدماتها ضرورية (قوله وإلا الخ) أى والا بأن كانت البراهين التى مقدماتها نظرية لاتنتهى إلى أدلة مقدماتها ضرورية بل الى براهين مقدماتها نظرية لزم التسلسل اذا كان يستدل على كل نظرية بدليل مقدماته نظرية وهكذا : أى أو يلزم الدور اذا رجع الأمر الى المقدمات النظرية التى تركب منها الأول (قوله ولم تنتج القطع) أى الجزم بالعقائد ، والمراد بالجزم بها علمها بالدليل وكما أنها لم تنتج القطع لم تنتج الظن بالعقائد والأولى فلم تنتج القطع تفريعا على قوله وإلا لزم الخ (قوله وان أرادوا الخ) هذا هو مراد الطائفة لا الأول لأن قولهم وما أقيم من الأدلة الخ يفيد ذلك (قوله بضرورة العقل) أى بالعقل على طريق الضرورة (قوله بدءا) أى ابتداء من غير توقف على شىء تفسير للضرورة (قوله وقد اختلف الخ) من عطف العلة على المعلول وهى تنبيه لادليل اذ المعلول ظاهر ، والأمور الظاهرة قد ينبه عليها بعد تحقيق الاستدلال : أى بعد تحقيقنا الاستدلال فهو من اضافة المصدر لمفعوله (قوله ببرهانه) أى الحدوث ، والاضافة للجنس المتحقق فى متعدد لأن العالم لايتم الاستدلال على حدوثه الا ببرهانين لأنه أجرام وأعراض فتقول الأعراض متغيرة من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم وكل ما كان متغيرا فهو حادث فالأعراض حادثة ثم تقول الأجرام ملازمة للأعراض الحادثة وكل ما كان ملازما للحادث فهو حادث فالأجرام حادثة (قوله هل دلالته) أى ذلك العالم من حيث كونه محدثا (قوله بعد) الأولى حذفه

ضرورية ، واليه ذهب الفخر ، أم نظرية يحتاج معها الى ضميمة شيء آخر ، واليه ذهب امام الحرمين وجماعة من المحققين على ماسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى ، فاذا كان هذا الخلاف بعد علم الحدوث للعالم المتضح بحسب الظاهر دلالته فى أظهر العقائد ، وهو علم وجوده جل وعلا الذى اتفقت عليه جميع العقلاء الامن لايعتدّ به ـ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنّ خلقهنّ العزيز العليم ـ فكيف بأغمض منه ، ولئن سلمت الضرورة فى هذه العقيدة الواضحة تسليما جدليا وأن كلّ مظهر الايمان لايقلد فيها ، فمن أين تلزم الضرورة فى سائر العقائد المشترطة فى الايمان ، وقد علم تشتت أنظار العقلاء فيها ووقوع الغلط فيها لأكثرهم ولم يوفق لاصابة الحق فيها إلا الأقل . والحقّ فى المسألة كان أوضح من أن تفتقر معه إلى مثل هذا الطول . لكن قد يضطر إلى بيان الواضح بسبب خفائه لجود القرائح ، نسأله سبحانه أن يرينا الحق حقا ويوفقنا لاتباعه ، وأن يرينا الباطل باطلا ويعيننا على اجتنابه .

اذ لاحاجة له مع قوله سابقا بعد تحقيق الاستدلال الخ (قوله ضرورية) أى لايحتاج معها الى ضميمة شيء آخر بل متى ثبت عند العقل حدوث العالم بالدليل انتقل الذهن لوجود محدثه وصدّق به (قوله شيء آخر) هو الامكان فيقال العالم حادث ممكن وكل من كان كذلك فله محدث ينتج العالم له محدث (قوله دلالته) أى على وجود محدثه (قوله فى أظهر العقائد) متعلق بمحذوف خبر كان : أى موجودا فى أظهر العقائد (قوله وهو) أى أظهر العقائد (قوله علم وجوده) من اضافة الصفة للموصوف : أى وجوده المعلوم (قوله الذى اتفقت الخ) توضيح لقوله أظهر العقائد (قوله الا من لايعتد به) وهم الدهرية فانهم أنكروا وجود الصانع لأن العالم عندهم أجزاؤه قديمة وتركبه منها عارض على وجه الاتفاق (قوله ولئن سألتهم الخ) شاهد لقوله اتفقت عليه جميع العقلاء (قوله فكيف بأغمض منه) أعنى باقى الصفات . وفيه أنه أظهر العقائد فلا غموض فيه . ويجاب بأن المراد بأغمض منه أن لو كان فيه غموض أو أن أغمض بمعنى غامض (قوله فى هذه العقيدة) أعنى وجود المولى (قوله تسليما جدليا) أى تسليما لأجل الالزام (قوله الضرورة) أى العلم الضرورى (قوله فى سائر) أى باقى (قوله وقد الخ) حال (قوله فيها) أى فى تلك العقائد : أى فى شأنها فبعضهم قال انه قادر بذاته وبعضهم قال قادر بقدرة زائدة على ذاته وهكذا (قوله إلا الأقل) أعنى أهل السنة (قوله والحق فى المسألة) أى مسألة هل كل مؤمن عارف أولا ، أو مسألة التقليد هل هو كاف أم لا (قوله كان أوضح) كان زائدة وأوضح بمعنى واضح (قوله من أن تفتقر الخ) أى وضوحا غنيا عن أن تفتقر معه الى مثل هذا الطول المصاحب لها (قوله بسبب خفائه) أى على بعض الناس (قوله لجود القرائح) تعريض بالخصم المنازع فى تلك المسألة أعنى ابن ذكرى (قوله الحق) أى فى نفس الأمر (قوله حقا) أى ظاهرا (قوله الباطل) أى فى نفس الأمر (قوله باطلا) أى ظاهرا .

﴿ فصل ﴾ ينبغى أن نقدّم قبل الشروع فى شرح مسائل الفصل مقدمتين تمس الحاجة اليهما المقدمة الأولى فى حدّ علم الكلام و بيان موضوعه ، وفى تفسير ألفاظ تستعملها العلماء فى هذا العلم . أما حقيقة علم الكلام ، فهو العلم بأحكام الألوهية و إرسال الرسل وصدقها فى كل أخبارها ومايتوقف شىء من ذلك عليه خاصا به

فصل

(قوله ينبغى) أى يستحسن (قوله تمس) أى تدعو ، و بابه فرح ونصر (قوله المقدمة الأولى الخ) هى مقدمة علم من حيث احتوؤها على الحد والموضوع ، وترك الغاية وهى تصحيح الايمان ، والاسم وهو علم أصول الدين وعلم التوحيد وعلم الكلام ، والحكم هو الوجوب العينى على كل مكلف ، والواضع وهو أبو الحسن الأشعرى ومن تبعه بمعنى أنهم دوّنوا كتبه وردّوا الشبه و إلا فمعلوم أنه جاء به كل نبى ، والمسائل وهى القضايا المثبتة فيه بالبراهين العقلية و لنقلية ، والاستمداد وهو مستمد من الكتاب والسنة ، والنسبة وهى أنه أصل لعلوم الدين وما سواه فرع عنه ، والفضل وهو أنه أشرف العلوم لكونه متعلقا بالله ورسله ومايتبع ذلك وهى مقدمة كتاب أيضا من حيث احتواؤها على ألفاظ يتوقف الشروع فى ذلك الكتاب عليها (قوله علم الكلام) الاضافة بيانية (قوله و بيان موضوعه) أى موضوعية موضوعه ، والمراد بيان موضوعية الموضوع التصديق بموضوعية الموضوع : أى التصديق بأن كذا موضوع العلم ، وانما قدرنا موضوعية لأن التصديق انما يتعلق بموضوعية الموضوع لا بالموضوع فالموضوع من قبيل التصديقات بخلاف الحدّ فانه من قبيل التصورات (قوله أما حقيقة علم الكلام) أى حقيقته التفصيلية وهى عين الحدّ ولو عبر به لكان أحسن لتقدم ذكره (قوله فهو العلم الخ) الأحكام جمع حكم بمعنى النسبة التامّة فان أريد بالعلم النسب فالباء للتصوير ، وان أريد به التصديق بالنسب فالباء للتعدية وان أريد به الملكات فالباء الملابسة ، والألوهية هى كون الذات إلها : أى معبودا بحق ، ثم ان المراد بأحكام الألوهية الأحكام التى تضمنتها الألوهية مثل ثبوت القدرة والارادة ، وليس المراد الأحكام المتعلقة بالألوهية من حيث كونها معنى من المعانى وأنها أمر اعتبارى وأنها لاتنقسم لأن هذه الأحكام لايتكلم عليها فى هذا الفن (قوله وارسال الرسل) عطف على الألوهية : أى والعلم بأحكام ارسال الرسل : أى الأحكام التى تضمنها إرسالهم من وجوب الصدق والأمانة الخ واستحالة أضدادها وعلى هذا فقوله : وصدقها من عطف الخاص صرّح به لأجل قوله : فى كلّ الخ (قوله فى كلّ أخبارها) أى سواء كانت متعلقة بالأحكام أولا (قوله ومايتوقف الخ) عطف على الأحكام : أى والعلم بالشىء الذى يتوقف عليه أحكام الألوهية . وما عطف عليها من أحكام الارسال فضمير عليه راجع لما وقوله من ذلك راجع لأحكام الألوهية وماعطف عليه ، وقوله : خاصا به حال من ما : أى حال كون ذلك الشىء الذى هو مصدوق ما خاصا بذلك الأحكام . ثم ان المراد بالشىء الذى هو مصدوق ما حدوث العالم أو ثبوت امكانه اللذان يتوقف عليهما ثبوت بعض أحكام الألوهية كثبوت القدرة والارادة الخ مما كان دليله العقل فخرج السمع والبصر والكلام ، وثبوت بعض

وتقرير أدلتها بقوّة هي مظنة لردّ الشبهات وحل الشكوك هكذا حده الشيخ ابن عرفة قال : فيخرج علم المنطق ومن ثم قال غير واحد هو فرض كفاية على أهل كل قطر يشق الوصول منه الى غيره ، وحدّه ابن التلمسانى بأنه العلم بثبوت الألوهية والرسالة وما يتوقف معرفتهما عليه من جواز العالم وحدوثه وإبطال ماينافض ذلك ، ورده الشيخ ابن عرفة بفساد عكسه لخروج أحكام المعاد ،

أحكام الرسالة كثبوت صدق الرسل فى الأخبار الدالة على الأحكام الشرعية فانه متوقف على المعجزة المتوقفة على حدوث العالم . أمّا الصدق فى الأخبار التى ليست دالة على حكم شرعى فدليله الشرع كالعصمة والتبليغ ، وخرج بهذه الحال علم المنطق فانه وإن توقف عليه شىء فى أحكام الألوهية وأحكام الرسالة إلا أنه ليس خاصا بذلك الذى توقف عليه ، بل يخدم فى جميع العلوم (قوله وتقرير أدلتها) عطف على أحكام : أى والعلم بتقرير أدلة الأحكام : أعنى ثبوت القدرة لله وهكذا (قوله بقوّة) الباء للملابسة أى متلبسا ذلك التقرير بقوّة : أى إدراك قوى تام (قوله هى) أى تلك القوّة مظنة لرد الشبهات جمع شبهة مايظن دليلا وليس بدليل (قوله وحل الشكوك) كقول الفلسفى للسنى الذى يعتقد الصانع لم لا يكون العالم قديما وما المانع من قدمه ، فقد أوجب الفلسفى شكا وما قاله ليس شبهة (قوله الشيخ ابن عرفة) هو الامام أبو عبد الله محمد بن عرفة (قوله ومن ثم) أى من أجل تعريف علم الكلام بما سبق الذى لا يعرفه إلا القليل من الناس حيث زيد فيه العلم بتقرير أدلة الأحكام بقوّة الخ (قوله هو) أى علم الكلام بالمعنى المذكور (قوله فرض كفاية) أى لافرض عين لأنه لايقدر عليه كل أحد (قوله قطر) أى مكان ، وليس المراد به الاقليم ، وقوله : يشق الخ بأن كان بينه و بين الآخر يومان مثلا (قوله بثبوت الألوهية) أى بثبوت أحكام الألوهية : أى الأحكام التى تضمنتها الألوهية ، والمراد بالأحكام هنا المحكوم به كالقدرة وقوله : والرسالة : أى والعلم بثبوت ما تضمنته الرسالة كالعصمة والتبليغ والصدق والأمانة (قوله وما يتوقف الخ) أى والعلم بما يتوقف الخ : أى بالأمور التى يتوقف عليها معرفة ما تضمنته الألوهية والرسالة ، فقوله : معرفتهما : أى معرفة ما تضمناه (قوله من جواز الخ) بيان لما ، والمراد بالجواز الامكان بأن يكون جائز الوجود والعدم ، وقوله : وحدوثه : أى وجوده بعد عدم والواو بمعنى أو لأن أحد الأمرين كاف (قوله وابطال ماينافض ذلك) أى والعلم بابطال ماينافض ثبوت الأحكام التى تقتضيها الألوهية والرسالة ، والذى يناقض ذلك هو الشبه والشكوك ، والمراد العلم بالأدلة التى بها إبطال ماينافض ذلك ، فاندفع مايقال الابطال صفة قائمة بالمبطل والعلم بذلك ليس من علم الكلام (قوله بفساد عكسه) أى جمعه : أى برده بأنه غير جامع (قوله لخروج أحكام المعاد) أى الأحكام المتعلقة بعود الأجسام لما كانت عليه وثبوت الفتنة عند خروج الروح والصراط والميزان وغير ذلك بخلاف تعريف ابن عرفة ، فان أحكام المعاد داخلة فيه بقوله وصدقها فى كل أخبارها ، فان من جملة أخبارها أحكام المعاد ، وقد يجاب بأنها داخلة فى قوله والرسالة لأن المراد والعلم بثبوت ماتضمنته الرسالة ولاشك أنه شامل لجميع ماذكر ، وحينئذ فلا فرق بين تعريف

ومنها لفظ الدائم ويعنون به الموجود الذى لاينقضى وجوده : اى لايلحقه عدم ، و يسمونه أيضا الأبدىّ ، ومنها لفظ الحادث و يعنون به ماوجد بعد أن كان معدوما ، ومنها لفظ الجوهر و يعنون به ما كان جرمه يشغل فراغا بحيث يمتنع أن يحل غيره حيث حل وهو معنى المتحيز ، وذلك كالانسان والحجر لا كالعلم واللون ، فان كان الجوهر دقيقا بحيث انتهى فى الدقة إلى أنه لايقبل الانقسام بوجه فهو المسمى بالجوهر الفرد ، وان كان يقبل الانقسام فهوالمسمى بالجسم و يسمى كل واحد من أجزائه جسما ، وإنما يمتنعون من تسمية الدقيق جسما حال انفراده أما إذا انضم إلى غيره سموا كل واحد منهما جسما لأن حقيقة الجسم المؤلف وكل من الجوهرين عند الاجتماع يصدق عليه أنه مؤلف ، ومنها لفظ العرض و يعنون به ما كانت ذاته لاتشغل فراغا ولا له قيام بنفسه ، وإنما يكون وجوده تابعا لوجود الجوهر كالعلم الذى يقوم بالجوهر وكالحركة والسكون ، فانها لاتشغل فراغا ، بل الفراغ الذى يشغله الجوهر قبل اتصافه بها هو الفراغ الذى يشغله مع اتصافه بها من غير زيادة ، ومنها الأكوان و يعنون بها أعراضا مخصوصة وهى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ، ومنها لفظ الواجب

أن هذا يفيد أن القديم والأزلى مترادفان مع أن الذى يفسر القديم بالموجود الذى لا أول لوجوده يجعل الأزلى أعم لانفراده فى أعدامنا قبل وجودنا فانها أزلية لاقديمة لأنها ليست موجودة ؛ وأما قدرة المولى مثلا فهى قديمة وأزلية ، وأما من يقول بترادفهما فيفسر الأزلى بالموجود فى أزمنة مقدرة غير متناهية فى جانب الماضى (قوله و يعنون به الموجود الذى لاينقضى وجوده) هذا على القول بنفى الأحوال . وأما على القول بها فيفسر بأنه الثابت الذى لا انقضاء لثبوته (قوله و يعنون به ماوجد الخ) و يطلق مجازا على المتجدد بعد عدم كالأبوة التى توصف بها إذا ولد لك ولد (قوله ما كان جرمه الخ) أى شيئا كان جرمه : أى ذاته الخ ، وفيه أن الجوهر جرم ولا جرم له إلا أن تجعل الاضافة للضمير بيانية ، والأولى أن يقول و يعنون به الجرم الذى يشغل فراغا (قوله فراغا) أى خلوّا (قوله بحيث الخ) حيثية توضيح لاتقييد (قوله بمعنى المتحيز) أى بذاته لابالتبع و إلا فهو العرض وهو لايشغل فراغا (قوله كالانسان والحجر) أى أفرادهما لأنها المتصفة بالجرمية لاحقيقة كل وكذا قوله لا كالعلم واللون (قوله بوجه) أى لاطولا ولا عرضا ولا عمقا (قوله وان كان يقبل الانقسام) أى طولا فقط أو طولا وعرضا فقط أو طولا وعرضا وعمقا (قوله هوالمسمى) أى عند أهل السنة (قوله و يسمى الخ) أى كما تسمى الهيئة الاجتماعية بالجسم كذلك كل جوهر باعتبار ضمه يقال له جسم وقيل الجسم هو الهيئة الاجتماعية من الجواهر وأما كل جوهر ولو باعتبار انضمامه إلى غيره فلا يقال له جسم (قوله ما كانت ذاته الخ) الأولى أن يقول مالا يشغل فراغا لأن العرض ليس ذاتا بل معنى (قوله ولا له قيام الخ) أخرج الذات العلية لأنها قائمة بنفسها (قوله و إنما يكون الخ) من تتمة التعريف مخرج لصفات البارى فلا تسمى عرضا لاختصاصه بالصفات الوجودية الحادثة (قوله قبل اتصافه بها) أى عند اعتباره مجردا عنها ، وقوله : مع اتصافه بها : أى عند اعتبار اتصافه بها (قوله ومنها الأكوان الخ) السكون فى الاصطلاح هو حصول الجرم فى الحيز المخصوص ، فاذا حصل فى الحيز المخصوص فاما أن يكون حصوله فيه من غير سبقية حصول آخر فى ذلك الحيز المخصوص فهو الحركة وعدمه

ويعنون به مالا يتصوّر فى العقل عـدمه اما بالضرورة كالتحيز للجوهر . واما بالنظر كوجوده تعالى وثبوت صفات ذاته ، ومنها لفظ المستحيل ويعنون به مالا يتصوّر فى العـقل وجوده اما ضرورة كوجود الضدّين فى محل واحد وزمان واحد أو نظرا كوجود الشريك له جل وعلا ومنها لفظ الجائز ويعنون به مالا يلزم من تصوّر وجوده ولا عـدمه محال لذاته إما بالضرورة كوجود زيد ونحوه ، واما بالنظر كالثواب المطيعين والعقاب للكافرين واحترز بقوله : لذاته من صيرورة الجائز واجبا لأمر خارج عن ذاته وهو تعلق علم الله تعالى بوجوده كالجنة والنار أو مستحيلا لتعلق علم الله بعدم وقوعه كوجود الثواب للكافرين وحصول العقاب للمطيعين .

السكون وان كان حصوله فى ذلك الحيز مع حصول جرم آخر فان كان بحيث لا يمكن أن يتخللهما ثالث فهو الاجتماع وان كان بحيث يمكن أن يتخللهما ثالث فهو الافتراق (قوله مالا يتصوّر الخ) ماواقعة على شيء سواء كان ذاتا كذات الله أو صفة كالقدرة أو معنى ككونه قادرا ، والمراد بالتصور هنا التصديق ولا شك أن القدرة مثلا لايصدّق العقل بعدمها وان كان يتصوّره لأجل الحكم عليه بالاستحالة فى نحو قدرة الله عدمها مستحيل واطلاق التصوّر على التصديق لاضرر فيه لأنه يطلق على مقابل التصديق وعلى ماهو أعم أعنى مطلق إدراك لكن يرد حينئذ أنه من استعمال الكلى فى بعض جزئياته بدون قرينة وهذا غير سائغ فى الحدود . واعـلم أنه قيل ان أريد بالكلى نفس ذلك الجزئى كان مجازا فلا بدّ له من قرينة معينة لذلك الجزئى ، وقيـل ان استعمال الكلىّ فى الجزئىّ حقيقة مطلقا سواء استعمل فيه من حيث تحقق الكلىّ فى ذلك الجزئىّ أو أريد بالكلىّ نفس ذلك الجزئىّ ويكون من استعمال المشترك المعنوىّ فى فرد من أفراده ولا بدّ فيه من قرينة معينة ، ثم ان المراد بتصور العدم المنفى المصاحب لتحقق النقيض ولا شك أن الصفات السلبية لايصدق العقل بعدمها مع تحقق النقيض وكذا يقال فى الصفات المعنوية ، وقوله : عدمه نائب فاعل يتصور ان قرئ بالبناء للمجهول أو فاعله إن قرئ بالبناء للفاعل بمعنى يمكن ، وعلى الثانى لاحاجة لقوله فى العقل لأن الواجب لا يمكن عدمه وجد عقل أم لا (قوله اما بالضرورة) أى بداهة العقل فلا يتوقف على نظر واستدلال والباء الملابسة : أى إماملتبس بالضرورة (قوله كالتحيز) هو أخذ الجوهر قدرا من الفرغ (قوله وجوده) أى تحققه فخرجت الصفات السلبية والمعنوية لأن العقل يصدق بتحقق كلّ لابعدمه فهما ليسا من أفراد المستحيل (قوله الضدّين) كالبياض والسواد (قوله مالا يلزم الخ) أى مالا يلزم من التصديق بوجوده ولا من التصديق بعدم وجوده محال وهـذا التعريف مبنى على القول بنفى الأحوال أو ان المراد بالوجود الثبوت مجازا وارتكبه فى التعريف لشهرته (قوله كوجود زيد) أى فان عـدم لزوم المحال لتصوّر وجوده ضرورى (قوله ونحوه) يغـنى عنه الكاف (قوله كالجنة والنار) أى فان وجودهما باعتبار تعلق علم الله به واجب لأنه يلزم من عدم وجودهما محال وهو انقلاب العلم جهلا (قوله لتعلق الخ) فيـه أن العـلم بوجود الثواب للكافرين والعقاب للطائعين علم تصديق : أى مشابه لعلمنا التصديقى ولم تتعلق به الارادة فلايتعلق به العلم فكان المناسب للشارح أن يقول لعدم تعلق علم الله بوجوده . وأما علم الله المشابه لعلمنا التصوّرى فلا ينتفى أصلا لتعلقه بجميع أقسام الحكم العقلىّ (قوله كوجود الثواب الخ) الأولى أن يمثل بعكس

[المقدمة الثانية] اعلم أن الاستدلال على أربعة أضرب . الأول الاستدلال بالسبب على المسبب كالاستدلال بمس النار مثلا على احتراق الممسوس . الثانى عكسه وهو الاستدلال بالمسبب على السبب كالاستدلال باحتراق الشىء مثلا على مس النار له ، ومنه الاستدلال بوجود الأثر على وجود المؤثر . الثالث الاستدلال بأحد مسببي سبب واحد على المسبب الآخر كالاستدلال بغليان الماء المركب فى آنية على النار مثلا على حرارته ، فان غليانه وحرارته مسببان على سبب واحد وهو مجاورة النار . الرابع الاستدلال بأحد المتلازمين على الآخر كالاستدلال بوجوب كونه جل وعلا عالما على وجوب قيام العلم به ، ومنهم من ردّ هذا الى القسم الثانى وهو الاستدلال بالمسبب على السبب وحصر الاستدلال فى الثلاثة الأول ، فاذا عرفت هذا فالذى يصلح من هذه الأنواع لمعرفته تعالى النوع الثانى والرابع . أما الأول وهو الاستدلال بالسبب على المسبب فمحال فى حقه تعالى لوجوب وجوده فيستحيل أن يكون له سبب ، و بعين هذا يبطل فى حقه القسم الثالث .

هذا المثال دفعا لعدم توهم الجواز فى كل ، والمراد بالمطيع ماقابل الكافر فيشمل العاصى (قوله المقدمة الثانية الخ) المناسب لقوله سابقا المقدمة الأولى فى كذا أن يقول هنا المقدمة الثانية فى أضرب الاستدلال اعلم الخ (قوله الاستدلال بالسبب الخ) نحو هذا الخمر شربه حرام لاسكاره. فقد استدل بالسبب وهو الاسكار على المسبب وهو الحرمة ونحو هذا الثوب محترق لماسة النار له وهذه طريقة الفقهاء والأصوليين وان جعلت العلة حدّا وسطا كان قياسا منطقيا فتقول الخمر مسكر وكل مسكر حرام وهذا الثوب مسته النار وكل ماسته النار فهو محترق ، ويسمى هذا الدليل عند الأصوليين قياس العلة وعند المناطقة البرهان اللمى لأن الحد الأوسط فيه يصلح جوابا للسؤال بلم ، فاذا قيل لم كان الخمر حراما فيقال لأنه مسكر (قوله كالاستدلال باحتراق الشىء الخ) فتقول هذا الجسم مسته النار لاحتراقه وان جعلت المسبب حدّا وسطا كان قياسا منطقيا فتقول هذا الجسم محترق وكل محترق مسته النار ينتج هذا مسته النار وهذا يقال له برهان إنّى لأن الحدّ الأوسط فيه يفيد إنية النسبة : أى تحققها (قوله ومنه الخ) وهذا شأن أهل هذا الفن وذلك كقولك العالم صنعة وكل صنعة لها صانع ينتج العالم له صانع فالأثر كالعالم والمؤثر كالمولى فالمولى يقال له سبب ومؤثر (قوله بأحد مسببي الخ) فاذا كنت عالما بالغليان دون الحرارة لبعدك عن الماء مثلا فتقول كلما وجد الغليان وجدت المجاورة للنار وكلما وجدت مجاورة النار وجدت الحرارة ينتج كلما وجد الغليان وجدت الحرارة فقد استدل بأحد المسببين على وجود المسبب الآخر وهذا القسم مأخوذ من القسمين قبله لأنك تقول كلما وجد هذا المسبب وجد سببه وكلما وجد ذلك السبب وجد المسبب الآخر و بالعكس (قوله فان غليانه الخ) فيه أن الغليان مسبب عن الحرارة القوية المسببة عن مجاورة النار فالاستدلال بالغليان على وجود الحرارة من الاستدلال بالمسبب على السبب لكن هذا بحث فى مثال وهو لايضر (قوله و بعين هذا الخ) أى و بالعلة التى قيلت فى الأول يبطل الثالث ، فيقال فى بطلانه انه ليس هناك سبب أثر فى الله عز وجل وفى غيره حتى يستدل بذلك المسبب الآخر على الله لأنه لوجوب وجوده يستحيل أن يكون له سبب مؤثر فيه

(ص) إذا عرفت هذا أيها المقلد الناظر لنفسه بعين الرحمة فأقرب شيء يخرجك عن التقليد بعون الله تعالى أن تنظر إلى أقرب الأشياء إليك وذلك نفسك . قال الله تعالى ـ وفى أنفسكم أفلا تبصرون ـ فتعلم على الضرورة أنك لم تكن ثم كنت فتعلم أن لك موجدا أوجدك لاستحالة أن توجد نفسك وإلا لأمكن أن توجد ماهو أهون عليك من نفسك وهو ذات غيرك لمساواته لك فى الامكان ، وإنما قلنا هو أهون عليك لما فى إيجادك نفسك من زيادة التهافت والجمع بين متنافيين وهو تقدمك على نفسك وتاخرك عنها لوجوب سبق الفاعل على فعله فاذا كانت ذاته نفس فعله لزم المحذور المذكور .

(ش) الاشارة بهذا راجعة إلى مضمون ماسبق وهو ضعف التقليد والخشية على صاحبه وكيفية النظم للاستدلال بالنفس أن تقول أنا لم أكن ثم كنت أو أنا موجود بعد عدم أو أنا حادث وكلها بمعنى واحد وكل من لم يكن ثم كان أو كل موجود بعد عدم أو كل حادث

(قوله إذا عرفت الخ) شروع فى بيان النظر الموصل لمعرفة وجود الصانع (قوله أيها المقلد الناظر لنفسه بعين الرحمة) الاضافة لأدنى ملابسة : أى المقلد الحامل له على النظر لنفسه بعين بصيرته الشفقة عليها (قوله فأقرب شيء) الاضافة للاستغراق : أى فأقرب الأشياء وهذا مبتدأ خبره أن تنظر ، وقوله : يخرجك صفة شيء (قوله يخرجك عن التقليد) أى فى عقيدة الوجود لافى جميع العقائد كما هو ظاهر العبارة (قوله وذلك) أى أقرب شيء (قوله نفسك) أى هيكلك المخصوص المركب من الجسم والروح (قوله وفى أنفسكم) خبر لمحذوف : أى آيات وعلامات دالة على وجود الصانع ، وقوله : أفلا تبصرون : أى أفلا تنظرون نظر متبصر والفاء عاطفة على محذوف هو مدخول همزة الاستفهام : أى أعميتم فلا تبصرون (قوله على الضرورة) أى بالضرورة وبداهة العقل (قوله أنك الخ) أى وكل من لم يكن ثم كان لابد له من موجد فقد ذكر المصنف الصغرى وحذف الكبرى ، وقوله : فتعلم أن لك الخ هو النتيجة (قوله لاستحالة الخ) تعليل لمحذوف . والأصل فتعلم أن لك موجدا أوجدك ولابد أن يكون غيرك لاستحالة الخ (قوله وإلا الخ) أى وإلا يستحل أن توجد نفسك بأن أمكن ذلك (قوله لما فى إيجادك الخ) بخلاف إيجادك لغيرك فلا تهافت فيه فلذا كان إيجاد الغير أهون من إيجاد النفس (قوله من زيادة التهافت) أى التنافى والتساقط وإضافة زيادة لما بعده للبيان ، وقوله : والجمع الخ عطف تفسير (قوله وهو تقدمك على نفسك) أى من حيث الفاعلية ، وقوله : وتأخرك عنها : أى من حيث المفعولية فالمراد التقدم والتأخر فى الزمان : أى وإذا بطل كون الفاعل مفعولا لنفسه بطل كون الشخص موجدا لنفسه كما أشار له المصنف بقوله فاذا كانت الخ (قوله نفس فعله) أى مفعوله فأراد بالفعل الحاصل بالمصدر (قوله ماسبق) أى من العبارات (قوله وهو الخ) بيان لمضمون ماسبق ، وقوله : وهو ضعف التقليد : أى ضعف القول به ، والأولى أن يقول : وهو أن التقليد لا يكفى وأن صاحبه لاينجو من النار ، لأن هذا مذهب المصنف (قوله النظم) أى نظم القياس (قوله للاستدلال) أى لأجل الاستدلال على وجود الصانع (قوله أن تقول) خبر كيفية ، والقول بمعنى المقول إذ هو الكيفية (قوله وكلها بمعنى واحد) أى مآلا وإن اختلف المفهوم ، لأن الأولى ملحوظ فيها

فله موجد أوجده فينتج هذا البرهان أنا لى موجد أوجدنى . أما المقدّمة الأولى وهى الصغرى فلا تفتقر إلى دليل لأنهامعلومة بالضرورة لأن كل عاقل لايرتاب فى أن هيئته المخصوصة التى هو عليها وبها تحققت حقيقته الانسانية مثلا كانت معدومة ثم كانت . وأما المقدمة الثانية وهى الكبرى الحاكمة بافتقار كل حادث الى محدث بكسر الدال ، فمنهم من يدعى أنها ضرورية لاتفتقر إلى دليل حتى قال الفخر فى المعالم ان العلم بها مركوز فى فطرة طبائع الصبيان ، فانك إذا لطمت وجه الصبي من حيث لايراك ، وقلت له إنما حصلت هذه اللطمة من غير فاعل ألبتة لايصدقك بل فى فطرة البهائم ، فان الحمار إذا أحس بصوت الخشبة فزع لأنه تقرر فى فطرته أن حصول صوت الخشبة بدون الخشبة محال ، ومنهم من يقررها بوسط : أى بدليل فيقول ان الحادث إذا حدث فى الوقت المعين فالعقل لايمنع صحة تقدمه على الوقت الذى وجد فيه بأوقات أوتاخره عنه بساعات فاختصاصه بالوجود فى ذلك الوقت بدلا عن العدم المجوّز يفتقر إلى مخصص ، وإلا لكان أحد الأمرين المتساويين مساويا لذاته راجحا لذاته وهو محال ضرورة ، فتعين أن يكون الترجيح

أوّلا العدم بخلاف الثانية والثالثة ، فالملحوظ فيهما أوّلا الوجود (قوله فينتج هذا البرهان الخ) جعل ما ذكر برهانا واحدا نظرا للمعنى ، وإلا فهى فى اللفظ ثلاثة براهين (قوله لأن الخ) تنبيه لادليل إذ الضرورى لايحتاج لدليل (قوله هيئته) أى هيكله المخصوص (قوله وبها) أى بتلك الهيئة التى هى من جزئيات الحقيقة (قوله تحققت) أى فى الخارج (قوله مثلا) راجع لقوله فى أن هيئته الخ : أى لايرتاب فى أن هيئته ولا فى أن هيئة زيد أو عمرو كانت الخ (قوله كانت معدومة الخ) هذا يناسب القضية الأولى التى لوحظ العدم فيها أوّلا (قوله الحاكمة الخ) يناسب المشى على الاستدلال بالحدوث لا الامكان (قوله لاتفتقر الخ) لأن لزوم الموجد للحادث بين (قوله حتى قال) أى انتهى الأمر إلى أن قال (قوله فى فطرة الخ) أى فى خلقة هى سجية الصبيان (قوله من حيث) أى من مكان : أى فى مكان (قوله لا يصدّقك) أى بل يكذبك (قوله فى فطرة البهائم) أى فى خلقة هى البهائم (قوله فان الحمار) أى الذى هو أبلد الحيوانات (قوله ان حصول صوت الخ) أى فتلك القضية مركوزة فى غير العاقل ، وحينئذ فالكبرى القائلة وكل حادث فله محدث معلومة للبهائم (قوله بدون الخشبة) أى التى هى فاعل الصوت (قوله ومنهم من يقررها الخ) المناسب لما سبق أن يقول ، ومنهم من يقول انهانظرية (قوله من يقررها) أى يثبتها (قوله فى الوقت المعين) أى كيوم الجمعة (قوله فالعقل لا يمنع الخ) أى بل العقل يجوّز وجوده يوم الخميس أو يوم السبت (قوله بأوقات) أى أووقت (قوله بساعات) هى المعبرعنها أوّلا بالأوقات ، فقد تفنن (قوله المجوّز) بفتح الواو المشددة (قوله لكان أحد الأمرين الخ) المراد بهما الوجود فى الوقت المعين وعدم الوجود فيه ، والمراد بأحدهما الوجود ، وقوله : مساويا : أى لغيره ، وهو العدم ، وقوله : لذاته : أى لأجل ذاته لا لأمر خارجى ، وقوله : راجحا : أى عن العدم لأجل ذاته ، وقوله : وهو محال ضرورة : أى لما فيه من الجمع بين متنافيين ، وهو كون المساوى الذى هو غير راجح راجحا (قوله الأمرين) هما الوجود والعدم ، وقوله : وإلا الخ : أى وإلا نقل انه يفتقر الخ بل قلنابعدم الافتقار (قوله فتعين الخ)

للوجود بدلا عن العدم بمرجح منفصل عن الحادث وهو الفاعل المختار جلا وعلا ، هذا ان قلنا ان الوجود والعدم بالنسبة إلى الممكن متساويان وهو المختار أما ان قلنا ان العدم أولى به من الوجود لقبوله إياه بلا سبب ، فأظهر فى الاحتياج إلى الصانع لئلا يلزم ترجيح الوجود المرجوح بلا مرجح والصحيح أن العلم بتلك المقدمة الكبرى نظرى إلا أنه يحصل بنظر قريب كما قررناه الآن ولأجل قربه ظن قوم أن ذلك العلم ضرورى ، وأما مبالغة الفخر الرازى بأنه فى فطرة الصبيان فممنوع عمومه فى جميعهم ، وان أراد فى فطرة أكثر مميزيهم فسلم لكن لانسلم أنه لاعلم لمميزيهم إلا الضرورى حتى يلزم ماذكر كيف ونحن نرى الصبيان لاينفكون عن علوم نظرية لاسيما القريبة التى لاتعارضها شبهة ويتمحض العقل فيها ، وأما المبالغة بأنه مركوز أيضا فى فطرة البهائم بدليل ماذكر فى صوت الخشبة فمن أعجب مايذكر أن البهائم تدرك قضايا كلية ولوازمها

من هنا إلى قوله بمرجح هو ما أنتجه الدليل المتقدم . وأما قوله : منفصل الخ فدعوى أخرى يأتى دليلها ، وكذلك كون ذلك المرجح هو الفاعل المختار ، ومعنى كون المولى منفصلا عن الحادث أنه ليس جزءا منه ولا قائما به كالعرض (قوله هذا) أى الاستدلال على الكبرى بهذا الدليل (قوله بالنسبة الى الممكن) نظر إلى أن منشأ احتياج العالم للصانع الامكان (قوله لقبوله) أى الممكن اياه : أى العدم بلا سبب ، وهذا بخلاف الوجود فانه يقبله لسبب ، والمراد بالقبول الحصول بالفعل : أى أن العدم يحصل بدون سبب بخلاف الوجود فلا بدّ له من سبب (قوله فأظهر الخ) أى فالممكن من حيث وجوده أشدّ ظهورا فى الاحتياج إلى الصانع الخ لأنه إذا كان على القول بالتساوى يحتاج وجوده لصانع ، فاحتياج وجوده لصانع على القول بعدم التساوى أولى (قوله لئلا يلزم الخ) أى بخلافه على الأوّل ، فان فيه ترجيح الوجود المساوى (قوله والصحيح) أراد به الراجح ، لمقابله حينئذ مرجوح لافاسد : ولو عبر بالراجح لكان أولى (قوله أن العلم) أى التصديق (قوله فممنوع عمومه) فى الكلام حذف أى فلاتصح لأنه ممنوع عمومه فى جميعهم وفيه أن الفخر لم يدّع العموم ، فمن الجائز أنه أراد الجنس ، وحينئذ فلايرد عليه ذلك المنع (قوله وإن أراد الخ) قول الشارح لكن لا نسلم الخ يقتضى أن الأولى حذف قوله أكثر (قوله إلا الضرورى) أى بل يحصل عندهم العلم النظرى أيضا (قوله ماذكر) أى من أن العلم بها ضرورى (قوله كيف الخ) الاستفهام للاستبعاد : أى كيف لاعلم لهم إلا الضرورى . والحال أنا نرى الصبيان لاينفكون الخ : أى ومن الجائز أن يكون من ذلك علمهم بأن كل فعل لابدّ له من فاعل موجد له ، وقد يقال ان الفخر غاية ماقال ان العلم بالكبرى ضرورى حتى عند الصبيان ، وكون الصبيان عندهم علوم نظرية أولا فشىء آخر فمن الجائز أن يجوّزه فيهم ، و يقول ان العلم بتلك المقدمة ليس منه (قوله و يتمحض الخ) أى بحيث لايعارضه الوهم ، فهذا يرجع لقوله : التى لايعارضها شبهة (قوله وأما المبالغة الخ) فى الكلام حذف ، والتقدير فلا تتمّ لأن من أعجب الخ وقوله : بأنه أى العلم بتلك المقدمة (قوله أيضا) مقدمة من تأخير ، والأصل مركوز فى فطرة البهائم أيضا : أى كما أنه مركوز فى فطرة الصبيان (قوله تدرك قضايا كلية) أى تصدق بها كادراك الحمار أن هذا صوت الخشبة ، وكلّ صوت للخشبة بجنون الخشبة محال ، فقد أدرك

فلو قدر حمار أو حيوان غيره لم يضرب قط بخشبة لم ينفر من صوتها ألبتة ، ولكن إذا تكرر عليه ذلك التألم عند سماعها تخيل من حسها الألم لمقارنته المؤلم وعدم التمييز والانفكاك فى خياله كما أن السليم ينفر من الحبل المبرقش لمقارنة الأذى عنده لهذا الشكل وهذا من الخيالات لا من التمييز العلمى والله أعلم . قال معناه شرف الدين بن التلمسانى وهذه الطريقة : أعنى طريقة من يستدل على افتقار الحادث إلى سبب طريقة من يشوب الحدوث بالامكان عند الاستدلال على وجود الصانع وعلى هذه الطريقة عوّل امام الحرمين . وقد اختلف المتكلمون فى منشأ احتياج الحادث إلى الصانع فقيل الامكان وهو اختيار ناصر الدين البيضاوى وجماعة ، وقيل الحدوث وهو عمدة أكثر المتكلمين ، وقيل مجموعهما وقيل الامكان بشرط الحدوث ،

الكبرى وهى كلية ، وأدرك لازم ذلك وهو النتيجة (قوله فلو قدر الخ) علة لقوله فمن أعجب الخ ومعلوم أن النتيجة ليست لازمة للكلية التى هى الكبرى فقط بل لازمة لها وللصغرى ، فقوله : ولوازمها : أى مع الصغرى (قوله لم ينفر الخ) غير مسلم بالمشاهدة (قوله عند سماعها) فيه أن المسموع الصوت لا الخشبة ، فالأولى عند سماعه (قوله تخيل من حسها) أى من الاحساس بصوتها : أى تخيل من سماع صوتها الألم (قوله لمقارنته) أى الحس ، وقوله : المؤلم وهو الخشبة ، والأولى أن يقول الألم (قوله وعدم التمييز) أى تمييز الألم عن الحس : أى وعدم انفصال الألم عن سماع الصوت (قوله والانفكاك الخ) عطف تفسير : أى إن الألم لا ينفك عن الحس فى خياله ، فمتى وجد الحس فيه وجد الألم (قوله السليم) أطلق على الملدوغ تفاؤلا (قوله ينفر الخ) أى مع علمه بأنه حبل ، وقوله : المبرقش ، وفى نسخة المرقش : أى مختلف اللون (قوله لمقارنة الأذى عنده) أى عند الملدوغ ، وهذا من إضافة المصدر لفاعله (قوله وهذا) أى تخيل الألم الحاصل للحيوان من سماع صوت الخشبة ، وتخيل الأذى للسليم من رؤية الحبل المبرقش (قوله العلمى) أى المنسوب للعلم نسب التمييز بمعنى العلم لنفسه مبالغة (قوله معناه) أى ماذكر من قوله : وأما مبالغة الفخر الخ (قوله وهذه الطريقة) أى القائلة ان الكبرى نظرية ويستدل عليها بوسط (قوله إلى سبب) أى فاعل مختار وهو الله (قوله من يشوب) أى يخلط الحدوث بالامكان ويضمه له . لكن الأهم هو الحدوث ، ومن لوازمه الامكان ، وقد استدل به فى قوله : أنا لم أكن ثم كنت . ثم اعتبر الامكان فى تحقيق الكبرى والاستدلال عليها فيما سبق بقوله : ان الحادث إذا حدث فى الوقت المعين ، فالعقل لا يمنع صحة تقدمه الخ والصحة هى الامكان (قوله وعلى هذه الطريقة) أى طريقة من يستدل على افتقار الحادث لسبب (قوله وقد اختلف الخ) كلام مستأنف (قوله احتياج الحادث) الأولى احتياج العالم لأجل أن يأتى على كل من الطرق الأربعة إلا أن يراد بالحادث الذات بقطع النظر عن التعبير عنها بهذا العنوان (قوله فقيل الامكان) فتقول العالم ممكن وكل ممكن لابدّ له من سبب يرجح وجوده على عدمه (قوله الحدوث) فتقول العالم حادث وكل حادث له صانع (قوله وقيل مجموعهما الخ) وتقول على هذا والذى بعده : العالم ممكن حادث وكل ماهو كذلك فله صانع ، فعلى القولين الأخيرين هيئة الدليل واحدة كما سيأتى للشارح ، ولا تقول على الأخير العالم ممكن بشرط الحدوث ، وكل

والحق أن كلها طرق موصلة إلى العلم بالصانع ، وهى إما أن تعتبر فى الذوات أو الصفات فتكون الطرق الموصلة ثمانية من ضرب أربعة فى اثنين ، فان أسقط منها طريق الامكان بشرط الحدوث لأنه يرجع فى الصورة إلى طريق الاستدلال بمجموع الامكان والحدوث سقط بسببه من الثمانية طريقان فتبقى ستة طرق وكذا عدّها الفخر فى الأربعين وعدّها فى المعالم أربعة لأنه أسقط منها الطريقين الأخيرين لتركبهما من الأولين ، والفرق بين الاستدلال بطريق الامكان المجرد وبين غيره من الطرق أن العلم بحدوث العالم يتأخر فى طريق الامكان المجرد عن العلم بالصانع ، وفى غيره يتقدم ، وبيانه أنا إذا حققنا أن العالم ممكن وجوده وعدمه لا أرجحية لأحدهما على الآخر بذاته ويدل على ذلك افتقاره ، وأن كل ممكن بذاته من حيث هو هو قابل للوجود والعدم فالوجود له ليس من ذاته وكل ما ليس له الوجود من ذاته فالوجود له من غيره ثم ذلك الغير لابدّ أن يكون واجب الوجود لذاته وإلا لافتقر إلى ما افتقر إليه العالم ودار أو تسلسل على ما سيأتى إن شاء الله تعالى بيانه فى دليل قدم الصانع والدور والتسلسل محالان فثبت العلم بوجود مؤثر واجب لذاته

ما كان كذلك فله صانع (قوله كلها الخ) أى كل واحد منها طريق موصلة ، وليس أحدها أرجح من الآخر (قوله فى الذوات) أى الأجرام (قوله أو فى الصفات) أى الأعراض (قوله سقط طريقان) هما الاستدلال بالامكان بشرط الحدوث فى خصوص الأجرام وخصوص الأعراض (قوله وكذا) أى مثل عدّنا لها ستة (قوله فى الأربعين) أى فى كتابه المسمى بالأربعين مسألة (قوله لتركبهما من الأولين) أى من الامكان فقط أو الحدوث فقط ، وفى العبارة تسامح لأن المركب من الأولين حقيقة هو الأول من الأخيرين لا كلّ منهما (قوله والفرق الخ) لما كانت هذه الطرق منها ما يتأخر فيه العلم بحدوث العالم عن العلم بالصانع ، ومنها ما يتقدم فيه العلم بحدوث العالم على العلم بالصانع أشار الشارح لذلك بقوله : والفرق الخ (قوله المجرد) أى عن اعتبار الحدوث شطرا أو شرطا (قوله من الطرق) أى الثلاثة ، وهى الاستدلال بالحدوث فقط وبالحدوث والامكان معا ، وبالامكان بشرط الحدوث (قوله أن العلم الخ) لأنا إذا تأملنا وعلمنا أن العالم ممكن لافتقاره ، وقلنا كل ممكن له صانع ، فغاية ما علم أن العالم له صانع . وأما كون العالم حادثا أولا فشىء آخر (قوله حققنا) أى أثبتنا بالدليل بأن قلنا العالم ممكن وكل ممكن قابل للوجود والعدم ، ثم قلنا العالم قابل للوجود والعدم وكل ما هو كذلك فوجوده ليس من ذاته ، ثم قلنا العالم وجوده ليس من ذاته وكلّ ما كان كذلك فوجوده من غيره ينتج العالم وجوده من غيره (قوله لا أرجحية الخ) أى بل الأرجحية من حيث تعلق العلم والارادة (قوله وأن كل ممكن الخ) عطف على أن العالم ممكن الخ (قوله بذاته من حيث هو) هذه حيثية اطلاق : أى سواء كان موجودا أو معدوما ، وقوله بذاته مقدمة من تأخير ، والأصل وكل ممكن من حيث هو قابل للوجود والعدم بذاته : أى بحسب ذاته بقطع النظر عن عارض تعلق العلم والارادة بوجوده (قوله وإلا لافتقر الخ) أى وإلا بأن لم يكن واجب الوجود لذاته ، بل وجوده من غيره لافتقر إلى من أوجد العالم ، ولابدّ أن ينتهى إلى واجب الوجود لأنه إذا لم ينته إليه لزم اما الدور إن رجع للأول أو التسلسل إن لم يصل إلى نهاية وكل منهما محال ، فما أدى اليه وهو عدم الانتهاء إلى واجب الوجود محال ، وإذا كان عدم

فقد خرج لك من هذا العلم بالصانع لكن مع احتمال أن يكون صانعا باللزوم الذاتى فلا يكون العالم حادثا بل قديما كما تقول الفلاسفة واحتمال أن يكون صانعا بالاختيار، فيكون العالم حادثا فيحتاج الى دليل آخر لاثبات هذا المطلب : أعنى مطلب حدوث العالم بعد ما فرغت من مطلب وجود الصانع الذى نظرك فيه ونظر الفيلسوفىّ واحد ؛ وإنما تنفرد عنه بهذا المطلب الثانى فانه لم يهتد هو اليه فنقول صانع العالم إما أن يكون أوجده لذاته أو اقتضاه بطبعه أو أوجده باختياره وجهات التأثير منحصرة فى هذه الأوجه الثلاثة ووجه الحصر أن كل مؤثر لايخلو إما أن يصح منه الترك أولا - والأوّل الفاعل المختار، والثانى إما أن يتوقف اقتضاؤه على شرط وانتفاء مانع أولا والأوّل الطبيعة والثانى العلة ثم نقول لا جائز أن يكون المؤثر فى هذه الممكنات موجبا لها بذاته كالعلة ولا مقتضيا لها بطبعه لأن ما يؤثر كذلك لايجوز أن يخصص مثلا عن مثل لاستحالة الاختلاف فى معلول العلة الواحدة

الانتهاء المذكور محالا كان نقيضه وهو الانتهاء واجبا (قوله صانعا باللزوم الذاتى) أى بحيث يكون الصانع وهو الاله علة أو طبيعة فى وجود العالم (قوله فلا يكون العالم حادثا بل قديما) أى لقدم علته وطبيعته، لأن المعلول يقارن علته والمطبوع يقارن طبيعته (قوله الفلاسفة) أراد بهم مايشمل الطبائعيين (قوله واحتمال الخ) مقابل للزوم الذاتى (قوله فيكون العالم حادثا) أى لأن الفاعل بالاختيار لايقارنه مفعوله وإلا لما كان مختارا (قوله الذى نظرك الخ) فالسنىّ والفيلسوفى كل منهما يقول فى الاستدلال على وجود الصانع العالم ممكن . لكن الكبرى عند الأوّل وكل ما كان كذلك فهو قابل للوجود والعدم، وعند الثانى وكل ما كان كذلك فله موجد أوجده، والممكن عنده ما كان وجوده من غيره لكونه علة فيه أو مؤثرا فيه بطبيعته، فثبت بهذا الدليل العلم بوجود الصانع عند كلّ (قوله لم يهتد هو اليه) لأنه يقول بقدم أنواع العالم وقدم الأفلاك، وأتى بضمير الفصل تأكيدا لعدم الاهتداء (قوله أوجده لذاته) أى فيكون علة فيه ولاحاجة لقوله لذاته وفى بعض النسخ أوجده بذاته وهى ظاهرة (قوله أو اقتضاه بطبعه) أى أوجده بذاته . لكن مع توقف على شروط وانتفاء موانع (قوله وجهات التأثير منحصرة الخ) من انحصار العام فى الخاص، لأن جهات التأثير أعم من الثلاثة باعتبار العقل لأنه يجوّز أكثر من ذلك وإن كانت فى الواقع لا تخرج عن ثلاثة، فالحصر استقرائىّ لاعقلى، وفى بعض النسخ وجهة التأثير منحصرة الخ، وعليها يكون الحصر من حصر الكلى فى جزئياته (قوله الترك) أى والفعل (قوله أولا) يصح أى الترك (قوله والأوّل) أى المؤثر الذى يصح منه الترك؛ وقوله : والثانى : أى المؤثر الذى لايصح منه الترك، وقوله : اقتضاؤه أى تأثيره، وقوله : والأوّل : أى المؤثر الذى لايصح منه الترك، ويتوقف تأثيره على شرط وانتفاء مانع، وقوله : والثانى : أى وهو المؤثر الذى لا يصح منه الترك، ولا يتوقف تأثيره على شرط ولا على انتفاء مانع (قوله والثانى العلة) فيه أن قوله : أولا يحتمل أولا يتوقف على شئ أصلا أو يتوقف على شىء لكن ليس شرطا ولا انتفاء مانع، وحينئذ فلا يصحّ قوله : والثانى العلة، لأن العلة قاصرة على الأمر الأوّل (قوله كالعلة) الكاف استقصائية (قوله بطبعه) أى ذاته، والأولى أن يزيد كالطبيعة ليعادل قوله : كالعلة (قوله لاستحالة الاختلاف الخ) لأن تأثيرها

ومطبوع الطبيعة الواحدة وفاعل العالم قد خصص مثلا عن مثل فتعين أن يكون موجدا بالاختيار فتقول حينئذ العالم موقع بالاختيار وكل موقع بالاختيار حادث إذ اختيار وجوده يستلزم سبق عدمه وإلا كان تحصيل الحاصل فى الوجود وثبوت تمكن مما لايصح كونه فى العدم فينتج العالم حادث فأنت ترى كيف تأخر العلم بحدوث العالم فى هذه الطريقة عن العلم بوجود الصانع فقد ظهر الفرق بين هذه الطريقة وغيرها من الطرق (قوله فتعلم أن لك موجدا أوجدك) يعنى غيرك بدليل مابعده وهذانتيجة الدليل المذكور الا أنه استغنى فيه بذكر المقدمة الصغرى وهى قولنا أنا لم أكن ثم كنت وحذف الكبرى وهى قولنا وكل من لم يكن ثم كان فله موجد أوجده للعلم بها (قوله لاستحالة أن توجد نفسك) يعنى أنك لما احتجت الى مرجح لوجودك على عدمك السابق لزم أن يكون ذلك المرجح غيرك (قوله وإلا لأمكن أن توجد ماهو أهون عليك من نفسك) تقريره أن نقول لو أمكن أن توجد نفسك لأمكن أن توجد ذات غيرك ، والتالى باطل فالمقدم مثله ، وبيان الملازمة أن القدرة على اختراع أحد المثلين

بالمناسبة الذاتية ، ومن كان تأثيره كذلك لايؤثر فى المختلفات لما يلزم عليه من الجمع بين الضدين (قوله حينئذ) أى حين إذ كان الفاعل موجدا بالاختيار (قوله موقع) بفتح القاف (قوله إذ اختيار الخ) دليل للكبرى (قوله وإلا كان) أى اختيار الوجود (قوله تحصيل الحاصل) أى ذا تحصيل الحاصل ، وقوله : فى الوجود ظرف للحاصل من ظرفية الموصوف فى الصفة : أى وإلا كان اختيار الوجود صاحب تحصيل للعالم المتصف بالوجود ، فالحاصل مصدوقه العالم ، فالعالم إذا كان موجودا كان اختيار وجوده اختيارا لايجاد شىء موجود ، وهذا عبث باطل (قوله وثبوت) بالنصب عطفا على تحصيل : أى وكان اختيار وجوده ذا ثبوت تمكن : أى تأثير فمراده بالتمكن التأثير ، ولوحذف ثبوت كان أظهر ، وقوله : مما من بمعنى فى وماواقعة على موجود : أى وكان اختيار وجوده تأثيرا فى موجود ليس متصفا بالعدم بل بالوجود ، وإذا كان اختيار الوجود تأثيرا فى موجود متصف بالوجود كان ذلك تحصيلا للحاصل ، فهذا راجع لما قبله (قوله كيف تأخر الخ) وذلك لأنك تقول العالم ممكن وكل ممكن فله موجد . ثم تبطل كون ذلك الموجد علة أوطبيعة ، فيثبت أنه فاعل بالاختيار ، وهذا يستلزم أن يكون العالم موقعا بالاختيار ، فتضم لذلك كبرى قائلة ، وكل موقع بالاختيار حادث ينتج العالم حادث ، فقد تأخر العلم بحدوث العالم فى هذه الطريقة عن العلم بوجود الصانع بخلاف غيرها من الطرق ، لأن حدوث العالم إمادليل على وجود الصانع أوجزء دليل عليه أوشرط فى دليله ، وعلى كلٍّ فالعلم به من باب العلم بالدليل والعلم بالصانع من باب العلم بالمدلول ، والعلم بالدليل سابق على العلم بالمدلول (قوله يعنى غيرك) أتى بالعناية ، لأن كونه غيرا لم يعلم من الدليل المتقدم ، بل من شىء آخر (قوله بدليل مابعده) هو قوله : لاستحالة أن يوجد الإنسان نفسه (قوله وهذا) أى قولك ان لك موجدا الخ ، فالاشارة لصدر الكلام ، فالأولى تقديمها على العناية (قوله يعنى الخ) فيه اشارة إلى أن قول المصنف لاستحالة الخ علة لمحذوف ، فكان الأولى زيادة قوله : لاستحالة الخ بعد قوله : لزم أن يكون ذلك المرجح غيرك لربط العلة بالمعلول (قوله فالمقدم مثله) أى وإذابطل المقدم ، وهو إمكان ايجاد الانسان

قدرة على اختراع مثله ، والممكنات متساوية فى الامكان المصحح لتعلق القدرة ، فالقدرة على إيجاد بعضها اختراعا قدرة على إيجاد جميعها والى بيان الملازمة أشار بقوله لمساواته لك فى الامكان : أى لمساواة غيرك لك فى الامكان . وأما بطلان التالى وهو أن إيجاد الانسان ذات غيره ممتنع فلا يفتقر الى بيان لأن كل عاقل يدرك من نفسه العجز عن ذلك (قوله وإنما قلنا ماهو أهون عليك) لما اشتملت الملازمة على دعوتين إحداهما أن من أمكن أن يوجد نفسه أمكن أن يوجد غيره . الثانية أن إيجاد غيره أهون عليه من ايجاد نفسه احتاج الى الاستدلال عليهما فاستدل على الأولى بقوله : لمساواته لك فى الامكان ، واحتج هنا على الثانية ، فبين أن وجه الأهونية فى إيجاد الغير سلامته من محال يختص بإيجاده نفسه وهو الجمع بين أمرين متنافيين من حيث انه يجب أن يتقدم على نفسه لكونه فاعلا لها والفاعل قبل فعله ضرورة ، ويجب تأخره لكونه عين فعله وهو قول متهافت : أى متساقط ، ومنه تهافت الفراش فى النار : أى تساقط .

(ص) فان قلت كيف أعلم : ضرورة سبق عدمى وقد كنت ماء فى صلب أبى وكذا أبى فى صلب أبيه وهلم جرا

نفسه ثبت نقيضه وهو استحالة إيجاد الانسان نفسه وهو المطلوب ، فقد جرى فى هذا الدليل على طريق الخلف ، وهى اثبات الشيء بابطال نقيضه (قوله قدرة على اختراع مثله) إن قيل القدرة للعبد عرض لابقاء لها فكيف تتعلق بشيء وبمثله . قلنا الكلام مفروض فيما لوكان له قدرة يصح بها التأثير باقية على أنه لوفرض فى الزائلة ، لكان المعنى من يقدر على شيء يقدر على مثله ، ولا يلزم من ذلك اتحاد المتعلق بالشيء وبمثله (قوله والممكنات الخ) علة لكون القدرة على اختراع أحد المثلين الخ (قوله فالقدرة الخ) أى وإذا كانت الممكنات متساوية فالقدرة الخ (قوله على إيجاد جميعها) أى الذى منه البعض الآخر (قوله يدرك من نفسه العجز الخ) يعنى فتنتفى القدرة عليه وكل مالا قدرة عليه يمتنع ايقاعه بالاختيار (قوله على دعوتين) أى الأولى مصرح بها والثانية ضمنية (قوله بين أمرين متنافيين) أى لأنه من حيث انه فاعل يقتضى تحققه فى الخارج قبل ومن حيث كونه مفعولا يقتضى تحققه فى الخارج بعد فآل الأمر إلى أنه متحقق فى الخارج قبل لاقبل ومتحقق فى الخارج بعد لابعد ، وهذا تناقض (قوله والفاعل قبل فعله) أى لأن الفاعل يجب أن يكون قبل مفعوله (قوله ويجب تأخره الخ) الأنسب بما قبله أن يقول : ويجب تأخره لكونه مفعولا لها والمفعول بعد فاعله (قوله متهافت) أى لكونه آل الأمر إلى أنه قبل لاقبل بعد لابعد (قوله ومنه) أى المتهافت : أى من مصدره وهو التهافت (قوله الفراش) طير صغير إذا رأى نارا سقط فيها (قوله فان قلت الخ) إبطال للمقدمة الصغرى السابقة فى المتن القائلة أنا لم أكن ثم كنت وابطال لكونها ضرورية . وحاصله أنا لا أسلم أن العدم سابق على الوجود بل الذات الموجودة باقية من قبل ، والمتغير إنما هو الصور المتواردة عليها ، مثلا القمح يجعل دقيقا ثم خبزا ثم يصير عذرة ، فالذات باقية والمتغير إنما هو الصور ، وكذا أنا كنت ماء فى صلب أبى الخ ، فذات النطفة على حالها موجودة من قبل ، والمتغير إنما هو الصور المتواردة عليها ، وحينئذ فالصغرى القائلة أنا لم أكن ثم كنت لانسلم فضلا عن كونها ضرورية (قوله وهلم) بمعنى

غاية الأمر إنى أعلم ضرورة تحوّلى من صورة الى صورة لا من عدم الى وجود كما ذكرت . فالجواب أن ذاتك الآن أكبر من النطفة التى نشأت عنها قطعا ، فتعلم على الضرورة أن ما زاد كان معدوما ثم كان و إذا كان معدوما ثم وجد فلا بدّ له من موجود ، فقد تم لك البرهان القاطع بهذا الزائد من ذاتك على وجود الصانع دون حاجة الى غيره .

(ش) هذا اعتراض على المقدمة الصغرى القائلة : أنا لم أكن ثم كنت وتقريره أن يقال لا نسلم أنى لم أكن ثم كنت قولكم ان ذلك معلوم بالضرورة ممنوع ، وسند المنع أنى أعلم أن مادتى التى تكوّنت منها كانت ماء فى صلب أبى وكذا مادة أبى التى تكوّن منها كانت ماء فى صلب أبيه ولعل الأمر كان هكذا الى غير نهاية و إذا لاح الاحتمال سقط الاستدلال غاية الأمر أنى أعلم ضرورة تبدّل الصور علىّ لا سبق العدم لذاتى ودليلكم مبنى على أن نفس الذات لم تكن ثم كانت لا على أن صورتها لم تكن ثم كانت . أجاب بما حاصله أن الذات من باب الكل المجموعى والماهية المركبة ومن لازمها انعدامها بانعدام جزئها ، ومن المعلوم ضرورة أن جزءها الأكبر الزائد على النطفة لم يكن ثم كان فصدق.

أقبل ، والمراد استمر ، وجرّا مصدر جرّه إذا سحبه ، والمراد التعميم ، وهو مفعول مطلق : أى وجرّ جرا ، والمعنى استمر على هذا الحكم استمرارا (قوله غاية الأمر الخ) أى والذى لم يكن ثم كان واتصف بالضرورة هو التحول من صورة إلى صورة لا التحول من عدم إلى وجود (قوله فالجواب الخ) حاصله أنا نسلم أن المتغير انما هو الصور . وأما الذات فهى موجودة من قبل لكن ليس كلامنا فى تلك النطفة الموجودة من قبل ، بل كلامنا فى الزائد على النطفة ، فذلك الزائد لم يكن ثم كان ، فقولنا فى الصغرى : أنا لم أكن ثم كنت : أى باعتبار ذلك الزائد (قوله فقد تمّ لك البرهان) أى من حيث ان الصغرى قد علم صحتها من هذا الجواب (قوله بهذا الزائد) أى فالذى علم به وجود الصانع انما هو حدوث الزائد (قوله وسند المنع) أى منع الضرورة ، وهو سند أيضا لمنع الصغرى من أصلها (قوله قولكم) المناسب وقولكم لأنه انتقال لمنع آخر (قوله ولعل الخ) هذا ترج ، وما فى المصنف جزم ، والأولى عدم الجزم (قوله الاحتمال) أى المشار اليه بقوله : ولعل الأمر الخ (قوله تبدل الصور) أى وأما الهيولى فلم تبدل (قوله أجاب) أى المصنف (قوله بما حاصله الخ) هذا الجواب غير جواب المتن ، لأن جواب المصنف نظر فيه للزائد ، وهذا نظر فيه للهيئة ، فما ادعاه الشارح من أنه حاصله لا يتم لأنه يقتضى أن المعنى واحد (قوله والماهية المركبة) عطف تفسير : أى المجتمعة من نطفة وزائد عليها ، وهو العظم واللحم والعروق والدم (قوله ومن لازمها) أى الماهية المركبة المفسرة للكل المجموعىّ ، فهما شئٌ واحد فلذا لم يقل ومن لازمهما (قوله بانعدام جزئها) أى وهو الزائد . وأما النطفة فهى موجودة ولا أوّل لها ، والذى وجد بعد عدم انما هو الزائد (قوله ومن المعلوم الخ) أى وأما النطفة فيحتمل وجودها من قبل على ما فى الشارح أو نقطع به كما فى المتن (قوله الزائد) صفة للأكبر (قوله فصدق الخ) المناسب أن يقدم قوله الآتى ، واذا ثبت أن جزءا من ذاتى الخ على قوله : فصدق الخ ، لأن الصدق متفرّع على ثبوت أن ذاتى لم تكن ثم كانت المتوقف على ثبوت أن جزءا

قولنا فى الصغرى أنا لم أكن ثم كنت وأن العلم بذلك ضرورى اذ أنا ونحوه من الكنايات عبارة عن الهيكل المخصوص من روح و بدن لاعن بعضه عند المحققين على ماتقرر فى محله ، واذا ثبت أن جزءا من ذاتى لم يكن ثم كان فذاتى لم تكن ثم كانت فأحتاج الى موجد لذاتى ، و يتعين أن يكون غيرها لئلا يلزم التهافت المذكور ، قصارى الأمر تطرق احتمال أن بعض ذاتى فى الأصل كالنطفة مثلا أثر فى فعل البعض الزائد عليها لأنها مغايرة لمجموع ذاتى ، لكن سنذكر بعد هذا برهان بطلانه لأن الذى قصدنا أن نستنتج من البرهان السابق إنما هو احتياج الذات إلى موجد ، وأما تحقيق ذلك الموجد ماهو وتحقيق حدوث كل جزء من أجزاء الذات بل وكل جزء من أجزاء العالم فسيتبين بعد إن شاء الله تعالى على الكمال على أن اسناد إيجاد شىء من الذات لبعضها يندرج بطلانه فيما ذكرناه من البرهان على بطلان إيجاد الذات نفسها وهو ما ألزمناه على ذلك التقدير من صحة إيجادها غيرها اذ لو كان لبعض الذات خاصية الاختراع الممكن لأمكن للذات أن تخترع غيرها من حيث اشتمالها على ذلك البعض الذى يصح منه الاختراع وهو باطل على الضرورة .

من ذاتى لم يكن ثم كان (قوله فصدق قولنا) أى مقولنا ، وقوله : أنا الخ بدل منه ، وقوله : فى الصغرى فى بمعنى من بيان للقول بمعنى المقول (قوله ونحوه) أى كأنت وهو (قوله من الكنايات) أى الضمائر (قوله من روح وبدن) أى المركب من روح وبدن ، والبدن مركب من النطفة والزائد عليها (قوله فذاتى) أراد بها الهيئة المركبة فلاينافى أن جزءها ، وهو النطفة موجود (قوله فأحتاج الخ) نتيجة الدليل السابق ، وهى قد علمت مماسبق فالأولى حذفه (قوله تطرق الخ) لأن النطفة سابقة من قبل والحادث هو الزائد ، فيحتمل أن النطفة موجدة للزائد (قوله كالنطفة مثلا) الأولى حذف مثلا ، وتجعل الكاف استقصائية ، لأن الجزء المفروض فى المقام أنه قديم هو النطفة ليس إلا (قوله فى فعل البعض) الأولى حذف فعل ، لأن التأثير ليس فى الفعل بل فى البعض (قوله لأنها مغايرة لمجموع ذاتى) أى لأن الجزء يغاير الكل ، وكان المناسب أن يقول لأنها مغايرة للزائد ، لأن الموضوع أن النطفة يحتمل أن تكون مؤثرة فى الزائد لا فى المجموع (قوله بطلانه) أى بطلان تأثير النطفة فى الزائد (قوله لأن الذى الخ) علة لمحذوف : أى وإنما ذكرنا بطلانه بعد ولم نذكره هنا ، لأن الذى الخ (قوله إنما هو احتياج الذات إلى موجد) أى وهذا صادق بأن يكون ذلك الموجد للذات نفسها أو غيرها ، وعلى أنه غيرها ، فيحتمل أن يكون جزءها وأن يكون غير منفك عنها (قوله وأما تحقيق ذلك الموجد) أى للذات : أى وأما تحقيق جواب ماهو ذلك الموجد للذات وتحقيق حدوث كل جزء الخ (قوله من الذات) متعلق بمحذوف : أى كائن من الذات كالنطفة ، وقوله : لبعضها : أى كالزائد (قوله وهو) أى البرهان (قوله إذ لو كان الخ) علة لقوله يندرج بطلانه الخ (قوله خاصية الاختراع) الاضافة بيانية (قوله للمكن) المناسب للزائد (قوله وهو) أى التالى باطل : أى فبطل المقدم وهو امكان أن النطفة توجد الزائد ، فصار بطلان تأثير النطفة فى الزائد قد علم مما هنا فلا حاجة لما يأتى من البرهان على بطلانه ، وقوله : وهو باطل فى قوة استثنائية صغرى : أى

فان قيــل لعل ذلك البعض انمـا أثر بالطبع بشرط الاتصال والـكينونة فى الرحم . قلنا فيلزم أن ينقطع تأثيره بعد الانفصال عن الرحم كيف ومعظم الذات بعد الانفصال وجد على أن اختلاف الذات وتخصيص كل جزء منها بما يجوز على غيره يمنع قطعا أن يكون لعلة أو لطبيعة فيها تأثير فتعين أن التأثير فيها انما هو بالاختيار والممكنات بالنسبة الى الفاعل المختار سواء وهو الله تعالى فظهر أن البرهان السابق يقتضى أن الموجد للذات ليس نفسها ولا جزءا من أجزائها وستزيد ذلك بيانا بعد ان شاء الله تعالى (قوله فتعلم على الضرورة أن ما زاد كان معدوما ثم كان) يعنى

لـكن التالى باطل . وأما الشرطية القائلة إذ لو كان للنطفة تأثير فى الزائد لـكانت الذات تؤثر فى غيرها ، فهى كبرى ، فهو قياس استثنائى وكبراه مقدمة أولى وصغراه ثانيـة عكس القياس الاقترانى (قوله فان قيـل الخ) هذا شروع فى منع قوله : لأمكن للذات الخ (قوله بشرط الاتصال) أى الـكينونة فى الرحم . وأما إذا خرجت فلا تؤثر ، فحينئذ لايلزم من تأثير النطفة فى الزائد أن تـكون الذات من حيث اشتمالها على النطفة مؤثرة فى غيرها ، وهذا أعنى قوله : بشرط الاتصال محط الفائدة . وأما قوله أولا بالطبع فلبيان الواقع ، لأن التأثير بشرط هو التأثير بالطبع عندهم ، وقوله : والـكينونة تفسير للاتصال (قوله قلنا فيلزم الخ) أى قلنا لو صح ذلك لزم الخ . وحاصل ماذكره الشارح قياس شرطى تقديره : لو كان تأثيرها بشرط الاتصال لانقطع التأثير بعد الانفصال . لـكن التالى باطل فـكذا المقدم ، وهو كون النطفة تؤثر بشرط الاتصال ، فسقط ذلك الاعتراض .

واعلم أن الطبائعيين يرون أن النطفة تؤثر فى الزائد عليها فى الرحم وبعـد الانفصال عنه ، وإن كان تأثيرها فى الرحم عندهم مشروطا باعتدال المزاج لأنهم يقولون تؤثر فى الرحم خاصة كما يوهمه كلام المصنف ، فالسؤال والجواب غير محررين . والجواب لايرد عليهم وانما الرد عليهم يكون بالبرهان المتقدم ، وهو لو كان للنطفة تأثير فى الذات لأمكن للذات أن تؤثر فى غيرها لـكن التالى باطل ، وبقول الشارح بعـد على أن اختلاف الذات الخ (قوله وتخصيص كل جزء) أى من الذات عطف تفسير على ماقبله كـكون هذا العضو للشم لاغير مع جواز أن يكون للابصار ، وكون هذا العضو للابصار مع كونه صالحا ، لأن يكون للسمع وكون هذا العضو يدا لارجلا مع أنه صالح لـكونه رجلا ، وهكذا فـكل هذا دليـل على أن الفاعل مختار (قوله لعلة) متعلق بتأثير : أى يمنع أن يكون فى الذات تأثير لعلة أو طبيعة ، لأن معلول العلة الواحدة ومطبوع الطبيعة الواحدة لايختلف (قوله فيها) أى الذات (قوله انما هو بالاختيار) أى والنطفة لااختيار لها فلا تـكون مؤثرة (قوله والممكنات الخ) مرتبط بمحذوف : أى والذات من الممكنات والممكنات الخ أومنصوب عطفا على تأثير (قوله سواء) أى فى التأثير فيها بالاختيار (قوله أن البرهان السابق) أى أنا لم أكن ثم كنت (قوله يقتضى) بالنظر لما تعلق به من الأطراف كقوله : واستحالة أن توجد نفسك ، وإلا فالبرهان السـابق إنما ينتج كون الذات لها موجد ، وكونه ليس نفسها ولاجزءا منها شىء آخر (قوله يعنى الخ) قصد بذلك تطبيق الجواب الذى فى المتن على الجواب الذى فى الشارح ، فليس المحكوم عليه بالعدم ثم الوجود مجرد الزائد كما هو ظاهر المتن بل المحكوم عليه المجموع . لـكن هذا

و بسبب ذلك صدق مادعيناه من كونك نعلم ضرورة أنك لم تكن ثم كنت لأن المركب لاوجود له إلا بجميع أجزائه .

(ص) ثم إذا نظرت الى هذا الزائد من ذاتك وجدته جرما يعمر فراغا يجوز أن يكون على ماهو عليه من المقدار المخصوص والصفة المخصوصة وأن يكون على خلافهما ، فتعلم قطعا أن لصانعك اختيارا فى تخصيص ذاتك ببعض ماجاز عليها فيخرج لك من هذا البرهان القاطع على أن النطفة التى نشأت عنها قطعا يستحيل أن تكون هى الموجدة لذاتك لعدم امكان الاختيار لها حتى تخصص ذاتك ببعض ماجاز عليها ، وأيضا لاطبع لها فى وجود ذاتك و إلا لكنت على

التطبيق لايتمّ مع قول المتن فقد تم البرهان القاطع بهذا الزائد فانه يقتضى أن المحكوم عليه بالعدم ثم الوجود الزائد فقط لا المجموع ، وعلى كل حال فالمآل واحد وهو تسليم قدم النطفة وحدوث الزائد .

(قوله ثم إذا نظرت الخ) هذا ماوعد به سابقا بقوله لكن سنذكر بعد هذا برهان بطلانه و بقوله : وسنزيد ذلك بيانا وثم للترتيب الاخبارى ، والمراد بالنظر التأمل (قوله من ذاتك) إن كان المراد بالذات النطفة ، فمن ابتدائية متعلقة بمحذوف : أى حال كون ذلك الزائد ناشئا من ذاتك ، وان كان المراد من الذات الهيئة الاجتماعية ، فمن بمعنى فى والظرفية من ظرفية الجزء فى الكل أو على حالها : أى الكائن من ذاتك ، أو بمعنى بعض : أى الذى هو بعض ذاتك (قوله يعمر فراغا) صفة كاشفة للجرم (قوله يجوز الخ) صفة أيضا للجرم (قوله من المقدار المخصوص) كثلاثة أذرع ، وقوله : والصفة المخصوصة ككونه أبيض (قوله قطعا) أى قاطعا وجازما حال مؤكدة (قوله لصانعك) أى صانع الزائد منك ، لأن الكلام فيه (قوله ببعض الخ) أى من المقدار والصفة المخصوصين (قوله من هذا) أى من أن لصانعك اختيارا الذى هو نتيجة قياس قائل : الزائد من ذاتك قد اختص بمقدار وصفة بدلا من خلافهما ، وكلّ ما هو كذلك فله صانع مختار ينتج الزائد من ذاتك له صانع مختار ، وهذا مستلزم لقولك صانع الزائد من ذاتك مختار ، فقول المصنف : و إذا نظرت الخ متضمن للصغرى ، وحذف الكبرى للعلم بها .(قوله البرهان القاطع) فاعل يخرج فتأخذ لازم نتيجة القياس السابق ، فتجعله صغرى لكبرى قائلة لا شىء من النطفة بمختار ، فتقول صانع الزائد من ذاتك مختار ولاشىء من النطفة بمختار ينتج من الشكل الثانى صانع الزائد من ذاتك ليس بنطفة ، وتنعكس تلك النتيجة إلى قولك النطفة ليست بصانع الزائد من ذاتك (قوله على الخ) متعلق بالبرهان (قوله لذاتك) أى للزائد منها لأن الكلام فيه (قوله لعدم الخ) علة لقوله : يستحيل الخ (قوله وأيضا الخ) دليل آخر لابطال تأثير النطفة فى الزائد بالطبع . وحاصله أن النطفة لو كانت مؤثرة بالطبع فى وجود ذاتك لكانت على شكل الكرة . لكن التالى باطل فبطل المقدم (قوله لاطبع لها) أى لاتأثير لها بالطبع ، وانما اقتصر على ابطال تأثير النطفة بالطبع دون العلة لأنه لم يقل أحد بتأثير النطفة فى الزائد بالتعليل إذ لو أثرت فيه به لزم أن يوجد المعلول بتمامه كالانسان مثلا بنفس وجوده . وهذا باطل

شكل الكرة لاستواء أجزاء النطفة ولا فى نموّها ، وإلا لكنت تمو أبدا .

(ش) تقدّم انحصار جهات التأثير فى أوجه ثلاثة : وهى التأثير بالاختيار والتأثير بالطبيعة والتأثير بالعلة ، وأن وجه الحصر أن كلّ مؤثر : إما أن يصح منه الترك لأثره : أى ما أثر فيه : كالكاتب مثلا للكتابة والمتحرك غير المرتعش مثلا لحركته عند القدرى لاعند السنى القائل بعدم تأثير القدرة الحادثة أولا . والأوّل الفاعل المختار ، ويلزمه أن يكون حيا عالما قادرا مريدا . والثانى إما أن يتوقف اقتضاؤه على شرط وانتفاء مانع كما يقول الطبايعىّ فى إحراق النار ونفع الأدوية مثلا فانه قد يمنع منها مانع أولا كما يقول الفيلسوفى فى حركة اليد مع حركة المفتاح مثلا فانه يستحيل أن يمنع من حركة المفتاح أو الخاتم الكائنين فى اليد

ضرورة (قوله لاستواء أجزاء النطفة) أى ، وحيث كانت أجزاؤه مستوية فى التأثير فليس جزء منها يؤثر فى الرأس وجزء يؤثر فى الرجل وهكذا يلزم أن يكون ما أثرت فيه مستويا غير مختلف ولا يكون مستويا إلا إذا كان على شكل الكرة ، لأن الكرة الحقيقية مستوية المقادير من كل وجه . لكن قد يقال الخصم لايسلم استواء أجزاء النطفة فى التأثير ، بل يقول بعض أجزائها يؤثر فى الرأس مثلا وبعضها فى غيرها (قوله ولا فى نموها) عطف على وجود (قوله وإلا لكنت الخ) هذا دليل استثنائى لابطال كون النطفة تؤثر بطبعها فى نحو الذات . وحاصله أنها لو كانت مؤثرة فى نحو الذات لكانت الذات دائما تمو وتزيد . لكن التالى باطل لأن الشخص يقف فى النمو على قدر مخصوص ولايزيد عليه ، وبيان الملازمة أن العلة النطفة ، وهى دائمة بدوام الذات لأنها جزؤها ، والمعلول النمو والمعلول يجب دوامه بدوام علته (قوله جهات) أى طرق (قوله بالطبيعة) أى الطبع ، وقوله : بالعلة : أى التعليل ، لأن هذا هو المقابل للاختيار (قوله وأن وجه الحصر الخ) الحصر استقرائى (قوله أن كل الخ) الأولى إسقاط كلّ لأنها للأفراد ، وهى غير مرادة بل المراد المؤثر فى حد ذاته بقطع النظر عن أفراده (قوله مثلا) يغنى عنه الكاف وكذا يقال فيما بعد (قوله للكتابة) أى بالنسبة لكتابته فانه أثر فيها على كلام المعتزلة ويقدر على تركها (قوله غير المرتعش) أما هو فحركته اضطرارية لم يؤثر فيها باتفاق ولا يقدر على تركها (قوله عند القدرى) راجع لكل من المثالين (قوله أولا) يقابل قوله : إما أن يصح منه الترك (قوله ويلزمه) أى عقلا (قوله قادرا مريدا) الأولى مريدا قادرا لأن القدرة تابعة فى التعقل للارادة (قوله والثانى) أى المؤثر الذى لايصح منه الترك لأثره (قوله اقتضاؤه) أى تأثيره (قوله فى إحراق النار) أى فانه متوقف على المماسة لها وانتفاء البلل (قوله مثلا) راجع للأمرين قبله (قوله قد يمنع منها مانع) كان المناسب أن يقول منهما إلا أن يقال ان لفظ مثلا لما كان مدخلا لأفراد أخر عبر بقوله : منها هذا ، والمناسب أن يقول قد لايوجد الشرط أو يوجد ويمنع مانع (قوله أولا) ظاهره أولا يتوقف على شرط ولا على انتفاء مانع بأن توقف على غيرهما أولم يتوقف على شىء أصلا وهذا غير مراد ، والمراد أولا يتوقف على شىء أصلا لا على شرط ولا على انتفاء مانع ولا غير ذلك (قوله كما يقول الفيلسوفى الخ) فيقول ان حركة اليد أثرت فى حركة الخاتم . أما السنىّ فيقول كل من الحركتين وان كان بينهما لزوم عقلىّ فعل للربّ (قوله الكائنين) الأولى

عند حركته مانع ؛ والأول الطبيعة والثانى العلة ؛ فاذا عرفت هذا ، فهذه الأوجه الثلاثة كلها مستحيلة فى النطفة : أما تأثيرها فيما ينشأ عنها بالاختيار ، فضرورىّ البطلان إذ الحياة والقدرة والارادة والعلم لازمة المؤثر بالاختيار ، وهى جماد لا تتصف بشئ من ذلك قطعا ، وأيضا لو أثرت النطفة بالاختيار لما اختص تأثيرها بهذه الذات التى تكونت عنها دون غيرها ، ولكانت هذه الذات الكاملة أحرى أن تؤثر فى إيجاد الذوات لاشتمالها على النطفة المدعى لها القدرة على التأثير ولما فيها أيضا من الأوصاف المناسبة للتأثير : كالعلم والقدرة والارادة والحياة وغير ذلك وعجزها عن ذلك معلوم بالضرورة فأحرى ماهو أضعف منها : وأما تأثيرها بالطبع ، وفى معناه العلة فباطل لاختصاص هذه الذات بمقدار مخصوص وصفة مخصوصة ونسبتها : أعنى النطفة إلى جميع المقادير والصفات نسبة واحدة ، فتعين أن يكون الفاعل مختارا له إرادة يرجح بها بعض الجائز على بعض وأيضا فكل من النطفة والذات جواهر متماثلة ، ومع ذلك قداختص بعضها بقوة السمع و بعضها بقوة البصر و بعضها بقوة الشم و بعضها بقوة العقل إلى غير ذلك من الاختلافات التى لاتحصى ، وكلّ يجوز أن يكون فى مكان صاحبه ، وأن يكون

الكائن كما فى بعض النسخ لأن العطف بأو (قوله عند حركته) الأولى حركتها : أى اليد (قوله والأول) أى المؤثر الذى لايصح منه الترك ، و يتوقف تأثيره على وجود شرط وانتفاء مانع ، وقوله : والثانى : أى المؤثر الذى لايصح منه الترك ولا يتوقف تأثيره على شيء (قوله فيما ينشأ عنها) أى وهو الزائد (قوله إذ الحياة الخ) تنبيه لااستدلال لأن الضروريات لاتقام عليها الأدلة (قوله وهى) أى النطفة (قوله جماد) أى لاروح فيه (قوله وأيضا لو أثرت النطفة) أى فى الزائد ، وقوله : بهذه الذات : أى وهى الزائد (قوله ولكانت هذه الذات الكاملة) أى الهيئة المجتمعة المركبة من النطفة والزائد عليها (قوله أحرى الخ) فيه أن الذات الكاملة ليست متصلة بغيرها من الذوات حتى يكون تأثيرها فيه أحرى من تأثير النطفة وحدها المشترط فيها اتصالها بالمؤثر فيه (قوله وغير ذلك) أى من الأمور المناسبة للذات الكاملة كاليد عند القائل بتأثيرها ، ولو حذف قوله وغير ذلك لكان أولى ، لأن إفادة الأحروية فى التأثير إنما تتوقف على القدرة والارادة والعلم والحياة فقط (قوله عن ذلك) أى التأثير (قوله ماهو أضعف منها) هو النطفة (قوله وأما تأثيرها بالطبع) عطف على قوله أما تأثيرها فيما ينشأ عنها بالاختيار (قوله وفى معناه) أى التأثير بالطبع ، وقوله : العلة : أى التعليل : أى التأثير به ، وإنما أتى به هنا مع أنه لم يقل به أحد استيفاء للأقسام (قوله لاختصاص هذه الذات) أراد بها الزائد (قوله بمقدار الخ) أى مع جواز عروض مايقابلهما عليهما (قوله نسبة واحدة) أى فلا يكون ما أثرت فيه إلا على حالة واحدة بأن يكون كرة ولا يكون غيرها (قوله الفاعل) أى فاعل الذات (قوله مختارا الخ) أى دون النطفة (قوله وأيضا الخ) دليل ثان لابطال كون النطفة مؤثرة بالطبع أو التعليل (قوله من النطفة) الأولى حذفها لأن الكلام فى الزائد عليها (قوله والذات) أراد بها الزائد على النطفة (قوله متماثلة) أى بالنسبة لحقيقتها (قوله و بعضها) أى الجواهر (قوله من الاختلافات التى لا تحصى) أى وكل قد اختصّ بمكان مخصوص (قوله وكل) أى والحال ان كلّ واحد من هذه (قوله فى مكان صاحبه) بأن تكون العين موضع الفم وهكذا

على خلاف ماهو عليه ، والطبيعة والعلة يستحيل أن يخصصا مثلا على مثل (قوله : فتعلم قطعا أن لصانعك اختيارا) ادّعى دعوتين على الترتيب الأولى أن صانع ذاتك فاعل مختار ، واحتج عليها ببرهان من الشكل الأول حذف فيه الكبرى للعلم بها ، وتقريره أن تقول ذاتك قد اختصت بجائز بدلا عن جائز باعتبار مجموعها و باعتبار أجزائها ، وكل ما كان كذلك ففاعله مختار لفعله ، فينتج ذاتك فاعلها مختار لفعلها ، ودليل الصغرى ظاهر ، فان مجموع الذات قد اختص ببعض المقادير من كونه ذا طول مخصوص وعرض مخصوص ، والطول أكثر من العرض مثلا مع جواز أن يكون على خلاف ذلك والأشكال الهندسية كلها فى حقه جائزة لا رجحان لبعضها على بعض باعتبار ذاته ، وكذا أيضا قد اختص ببعض الأعراض من الألوان والأصوات ونحوهما دون بعض وأما باعتبار أجزائها فقد اختص بعضها

(قوله على خلاف الخ) أى على خلاف الحالة التى هو عليها كأن يقوم بالعين الشم وبالأنف البصر ، وهذا لا يسلمه الخصم لكون ما عليه المطبوع واجبا عنده وغيره ممتنع وماقاله الشارح فرع الجواز ، فالنطفة عند الخصم ذات أجزاء متعددة مختلفة وكل جزء قام به أمر أوجب له صدور ما نشأ عنه (قوله والطبيعة الخ) تعليل لمحذوف : أى وفاعل ذلك لا يكون إلا مختارا لا النطفة بالطبع ولا بالتعليل لأن الطبيعة والعلة يستحيل أن يخصصا مثلا عن مثل ، وحينئذ فلا تكون النطفة مؤثرة فى الزائد بالطبع ولا بالتعليل (قوله ادعى دعوتين) أشار للأولى منهما بقوله : فتعلم أن لصانعك اختيارا ، وللثانية بقوله : على أن النطفة التى نشأت عنها الخ (قوله على الترتيب) أى ثانيتهما مرتبة على الأولى منهما (قوله ذاتك) أى الزائد على النطفة (قوله قد اختصت الخ) كاختصاصها بالطول المخصوص بدلا عن غيره (قوله باعتبار مجموعها الخ) فهى باعتبار مجموعها : أى الهيئة الاجتماعية من الزائد قد اختصت بجائز بدلا عن جائز من كونها ذات مقدار مخصوص ووصف وزمان ومكان كذلك دون مقابل ذلك ، و باعتبار أجزائها : أى الذات بمعنى الزائد لأن الزائد فى حد ذاته له أجزاء فاذا اعتبرتها مجتمعة كانت هيئة اجتماعية ، وان اعتبرتها منفردة كانت أجزاء لذلك الزائد قد اختصت بجائز بدلا عن مقابله من اختصاص كل جزء منها بما اختصّ به من سمع و بصر وشم وذوق وغير ذلك (قوله ذاتك) أراد بها الزائد على النطفة (قوله والطول) أى ومن كون الطول (قوله مع جواز الخ) بأن يكون العرض أكثر من الطول ، والجواز المذكور لا يسلمه الخصم (قوله والاشكال الخ) أى وإنما حكمنا بجواز أن يكون على خلاف ماهو عليه لأن الأشكال الخ جمع شكل : الهيئة الحاصلة من إحاطة الحدّ أو الحدود بالجسم ككونه دائرة أو مثلثا أو مربعا فكل جسم قابل لأن يتشكل بكل من هذه الأشكال بدلا عن مقابله فلا يختص ببعضها إلا بمخصص مختار ، وهذا لا يسلمه الخصم : أعنى الطبائعى القائل ان النطفة تؤثر فى الزائد بطبعها وذلك لأنه يقول بوجود ماتقتضيه الطبيعة فغيره ممتنع فلا يتم القول بأن ذاتك اختصت بجائز بدلا عن جائز (قوله باعتبار ذاته) أى ذات الزائد على النطفة (قوله قد اختص) أى مجموع الذات (قوله وأما باعتبار أجزائها الخ) مقابل أمّا محذوف : أى أما باعتبار مجموع الذات فقد علم مما سبق ، وأما باعتبار أجزائها : أى الذات بمعنى الزائد على النطفة الخ

مع استوائها بأن كان عينا ، و بعضها بأن كان أذنا ، و بعضها بأن كان يدا إلى غير ذلك من الاختلافات ، وكل فى محل مخصوص وله عرض مخصوص ومقدار مخصوص مع جواز غير ذلك فى الجميع . وأما دليل الكبرى فلأن تأثير الطبيعة والعلة لما كان بالمناسبة الذاتية فيستحيل أن يناسب الضدين وأن يخصص مثلا عن مثل ؛ فتعين أن يكون المخصص لذاتك مختارا . الثانية من الدعوتين وهى المقصودة . والأولى وسيلة لها أن صانع ذاتك ليس بنطفة ، وفى معناها نفى أن يكون طبيعة أوعلة على العموم ، ودليل هذه الدعوى من الشكل الثانى أن تقول : صانع ذاتك فاعل مختار ولاشىء من النطفة وفى معناها كل طبيعة أو علة بفاعل مختار ، فينتج صانع ذاتك ليس بنطفة ، وفى معناه ليس بطبيعة ولاعلة عموما ودليل الصغرى والكبرى سبق (قوله : وأيضا لاطبع لها فى وجود ذاتك وإلا لكنت على شكل الكرة) هذا إلزام على مذهب الخصوم فانهم

(قوله مع استوائها) أى فى الجزئية (قوله بأن كان) متعلق باختص (قوله إلى غير ذلك من الاختلافات) أى بأن كان بعضها رجلا و بعضها بطنا و بعضها فخذا و بعضها دبرا وهكذا (قوله مع جواز غير ذلك فى الجميع) أى بأن تكون الرجل موضع العين والعرض القائم بالعين قائما باليد وهكذا ، والجواز المذكور لايسلمه الخصم لأن كون العين على الحالة التى هى عليها من الواجبات عنده وهكذا (قوله فلأن تأثير الطبيعة والعلة) ذكر العلة زيادة فائدة وإلا فالخصم المردود عليه إنما يقول تأثير النطفة فى الزائد بطريق الطبيعة (قوله بالمناسبة الذاتية) أى بين المؤثر والمؤثر فيه وهى التى إذا وجد المؤثر وجد الأثر كالمناسبة بين الحار المؤثر للتسخين والاحراق والبارد المؤثر للرطوبة (قوله فيستحيل الخ) المناسب إسقاط الفاء والتعبير بالماضى لأن جواب لما لا يكون إلا ماضيا ، و إنما استحال ماذكر لأن النطفة إذا كانت فيها مناسبة ذاتية للتأثير فى العين فلا يصح أن تؤثر فى الرجل أوالرأس واذا كانت فيها مناسبة ذاتية للتأثير فى السواد استحال أن تبيض أوتصفر لأن من صفتها أن تسود ، فاذا ابيضت أو اصفرت فارقت صفتها وهى التسويد (قوله أن يناسب) أى التأثير (قوله الضدين) أى أو الخلافين كالعين والرأس (قوله وأن يخصص مثلا عن مثل) لايسلمه الخصم ، فالأولى إسقاطه (قوله المقصودة) أى بالذات (قوله أن صانع ذاتك) أى الزائد (قوله وفى معناها الخ) زيادة فائدة لأنه لانزاع فى ذلك ، وكلامه على حذف مضاف : أى وفى معنى نفيها الخ (قوله أن يكون) أى الصانع (قوله على العموم) أى لابقيد كونه نطفة (قوله وفى معناها) أى النطفة التى وقع النفى عليها (قوله بفاعل مختار) خبر لاشىء (قوله سبق) وذلك لأن القياس السابق دليل للصغرى لأنها نتيجته ، وقوله : أما تأثيرها فيما ينشأ عنها الخ ، وقوله : وأما تأثيرها بالطبع الخ دليل للكبرى (قوله وأيضا لاطبع لها) أى لاتأثير لها بالطبع فى وجود ذاتك : أى الزائد على النطفة ، وقوله : وإلا لكنت : أى لكان الزائد منك الخ ، وهذا دليل استثنائى أتى به المصنف لالزام الطبائعيين القائلين ان النطفة تؤثر بطبعها فى وجود الزائد ، وتقريره لو كانت النطفة تؤثر فى وجود الزائد بطبعها لكان الزائد على شكل الكرة ، لكن التالى باطل بالمشاهدة فبطل المقدم (قوله هذا الخ) أى هذا الدليل المقصود به بيان إلزام الخصم : أى الطبائعيين ، وليس المقصود

يقولون ان الطبيعة المتساوية من كل وجه تقتضى شكلا متساويا من كل وجه ، وهو الكرى فى المركبات ، ولذالك زعموا أن جوهر الفلك لما كان طبيعة واحدة كان كريا ، و إذا انتفى الطبع لها ، فأحرى العلة (قوله : ولانى نموّها) هذا مبالغة فى الردّ لما يتوهم أن الفاعل المختار خصص بعض النطفة بكونه يدا ، والبعض بكونه رجلا ، والبعض بكونه رأسا ، والبعض بكونه أذنا إلى غير ذلك إذ لاتأثير لنطفة ، بل ولا لطبيعة ولا لعلة فى شىء من ذلك لما ذكر قبل

به تحقيق دعوانا من أن النطفة ليست مؤثرة فى وجود الزائد أصلا (قوله إن الطبيعة المتساوية من كل وجه) أى بأن تكون لاحرارة فيها ولابرودة ولارطوبة ولايبوسة : أى والنطفة كذلك لكن قد يقال الخصم لا يرى أن النطفة متساوية من كلّ وجه حتى يلزمه هذا الالزام (قوله يقتضى شكلا الخ) أى يقتضى أن يكون المؤثرفيه شكلا الخ (قوله وهو) أى الشكل المتساوى من كلّ وجه (قوله فى المركبات) أى الكائن فى المركبات من العناصر الأربعة ، وهذا وصف كاشف (قوله ولذلك) أى لأجل قولهم : إن الطبيعة المتساوية الخ (قوله أن جوهر الفلك) أى ذات الفلك كالعرش والكرسى والسماء السابعة (قوله لما كان طبيعة واحدة) فيه حذف أى لما كان المقتضى له والمؤثر فيه وهو العقل طبيعة واحدة : أى متساوية من كلّ الوجوه ، والعقل عندهم كلّ جوهر مجرّد عن المادّة متعلق بغيره تعلق التأثير ، ومعنى كونه مجردا عنها أنه ليس مركبا ولا داخلا فى جسم فهوقائم بنفسه ، قالوا : الله واحد لايصدر عنه إلاواحد ، فصدر عنه جوهر يقال له العقل الأوّل ، والعقل الأوّل من حيث وجوده فى نفسه صدر عنه عقل ثان ، ومن حيث وجوبه بالغير صدر عنه النفس المجرّدة للفلك الأوّل ، ومن حيث إمكانه لذاته صدر عنه جسم هو الفلك الأوّل ، ثم صدر عن العقل الثانى على هذا الوجه عقل ثالث وفلك ثان ونفس مجرّدة للفلك الثانى ، وهكذا إلى العقل العاشر الذى هو فى مرتبة التاسع من الأفلاك : أعنى فلك القمر ، وسمى العقل الفعال المؤثر فى هيولى العالم المفيض للصور والنفوس والأعراض على العناصر البسيطة والمركبة ، والأفلاك هى العرش والكرسى والسموات السبع (قوله كان) أى جوهر الفلك (قوله كريا) بضم فكسر : أى على شكل الكرة (قوله وإذا انتفى الطبع لها) أى للنطفة : أى وإذا انتفى كون النطفة مؤثرة بالطبع فى الذات بمعنى الزائد (قوله فأحرى العلة) أى فأولى انتفاء كونها مؤثرة فيها بطريق التعليل ، لأن تأثير الطبيعة يصح تأخيره بخلاف تأثير العلة ، فبنفس وجودها يوجد معلولها ، فتأثير الطبيعة أوسع ، فاذا انتفى انتفى الأضيق من باب أولى (قوله هذا مبالغة الخ) الأولى إسقاط قوله مبالغة ، ويقول هذا ردّ لما يتوهم الخ لأنه لم يتقدّم له ردّ حتى يكون هذا من المبالغة فيه ، وقد يقال المراد هذا ردّ على وجه مبالغ فيه : أى أنه ردّ قوى لايقبل ردّا ولا خدشا ، لكن سيأتى مافيه (قوله خصص بعض النطفة) الأولى بعض الزائد ، لأن الكلام فيه (قوله بل ولا لطبيعة الخ) توسعة دائرة ، لأن النزاع مع الخصم فى تأثير النطفة فى الزائد وعدم تأثيرها فيه (قوله لما ذكر قبل) أى من قوله : صانع الذات فاعل مختار ، ولا شىء من النطفة ولا من الطبيعة ولا من العلة بفاعل مختار ينتج صانع

وإنما طبعها فى نمو تلك الأجزاء المخصصة بالغير ، والنمو معنى واحد فلم يلزم من تأثير النطفة والطبيعة فيه اختلاف مطبوعها ، ووجه الرد بما ذكر أن الوقوف على مقدار مخصوص فى النمو وانقطاعه عما فوق ذلك مع جوازه يمنع أن يكون النمو أيضا أثرا للطبيعة ، وفى معناها النطفة إذ لو كان أثرا لهما للزم أن لاتقف الذات فى نموها ، ولكانت تمو أبدا على أن تقديرها مؤثرة فى النمو لايدفع لزوم اختلاف مطبوعها أيضا ، لأن النمو الذى فى اليد مثلا مخالف فى انتهائه لنمو الأذن ، وكذا نمو الأنف والرجل وغيرهما مختلف ، بل أصابع اليد المتحدة المحل وأصابع الرجل وأسنان الفم مختلفة فى نموها ، وترى بعض الأعضاء نموها فى الطول أكثر من العرض وبعضها بالعكس إلى غير ذلك من صفات اختلاف النمو ، وكل على أبلغ ما يكون من المناسبة لمصلحته الخاصة به ، أفيرضى عاقل أن يسند هذا الصنع العجيب والشكل الغريب لشىء من العالم منفردا أو مجتمعا فضلا أن يسنده إلى خصوصية موات لايسمع ولا يبصر ولايغنى شيئا ، كلا والله إنما يليق أن يفعله من ليس

الذات ليس بنطفة ولاطبيعة ولا علة (قوله وإنما طبعها الخ) أى وإنما تأثير النطفة بالطبع فى نحو الخ لافى كون هذا العضو يدا وهذا رجلا الخ ، لأن المؤثر فى ذلك الفاعل المختار دون النطفة . ثم إن قوله : وإنما طبعها الخ هو المقصود بالرد من هذا المتوهم (قوله معنى واحد) أى لامعان متعددة (قوله فلم يلزم الخ) أى وحينئذ فلايقال لو كانت النطفة مؤثرة فى النمو لما اختلف مطبوعها . لكن التالى باطل فبطل المقدم (قوله فيه) أي النمو (قوله ووجه الرد الخ) حاصله أن هذا التوهم لايتم ، وذلك لأن وقوف الزائد على مقدار مخصوص فى النمو ، وانقطاعه عما فوق ذلك مع جوازه يمنع أن يكون النمو أثرا لها بطريق الطبيعة ، إذ لو كان أثرا لها يلزم أن لا تقف الذات على حد ، بل تمو دائما لوجوب دوام المطبوع بدوام الطبيعة ، واللازم باطل فكذا الملزوم ولكن هذا الرد لايسلمه الخصم لأنه يرى أن الوقوف على هذا المقدار من النمو واجب لأنه هو الذى اقتضته الطبيعة بالمناسبة الذاتية وماعداه فهو ممنوع ، وحينئذ فلايحسن الرد عليهم بما ذكر فضلا عن كون ذلك قويا ، فما ادعاه من أن هذا الرد قوى لا يمكن خدشه قد علمت مافيه (قوله تقديرها) أى فرضها (قوله لايدفع لزوم الخ) أى ورود لزوم الخ (قوله وأصابع الرجل) أى المتحدة المحل (قوله و بعضها بالعكس) أى وترى بعض الأعضاء متلبسا بعكس ذلك : أى إن نموها فى العرض أكثر من نموها فى الطول (قوله من صفات اختلاف النمو) فيه أن اختلاف النمو شىء واحد ليست له صفات إلا أن تجعل إضافة صفات للبيان ، وفى الكلام حذف : أى من اختلاف النمو : أى من الأجزاء صاحبة النمو المختلف (قوله وكل الخ) أى فاليد مثلا يناسبها الطول الذى هى عليه لتعاطيها الأفعال ، وهكذا (قوله أفيرضى الخ) استفهام إنكارى (قوله الصنع) أى المصنوع (قوله والشكل الغريب) عطف تفسير (قوله لشىء) أى عاقل (قوله منفردا) أى ذلك الشىء عن الغير : وقوله : أومجتمعا : أى مع الغير (قوله إلى خصوصية موات) الاضافة للبيان ، والمراد بالخصوصية الحقيقة ، وبالموات مالايتصف بحياة ، وإنما وصفه بقوله : لايسمع ولا يبصر مع أنه لايناسب هنا إذ المناسب هنا إنما هو قوله : ولا يغنى عنك شيئا لحكاية الآية (قوله كلا الخ) أى ارتدعوا وازجروا أيها الخصوم عن مقالتكم ان النطفة تؤثر

بكنهه شيء مالك الملك المحيط علمه بكل شيء ، الذى لا يتعاصى على قدرته التامة وارادته النافذة شيء من الكائنات ، فتبارك الله أحسن الخالقين ، وللطبائعيين هنا تقريرات وهوس يمج ذكره وتسويد الصحف به ، وهدم أساساتهم الواهية مستبين لكل موفق ، والاطلاع على مذاهبهم يدل على عظيم ما ابتلوا به والعياذ بالله من سلب العقل والايمان والاتصاف بصفات المجانين والبله والصبيان . نسأله سبحانه وتعالى أن يمن علينا بحسن المعرفة ، ويختم لنا بأشرف الخواتم عند مماتنا ، ويحفظنا من البدع ظاهرا وباطنا فى جميع حالاتنا وأوقاتنا ، فانه لاحول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد العروة الوثقى والعصمة الكبرى لمن تمسك بسنته وسنة الراشدين من آله وصحبه .

(ص) ومن هنا أيضا تعلم أن تلك النطفة وسائر العالم لم يكن ثم كان إذ كله مثلك جرم يعمر

والله إنما يليق الخ ، وعبر بيليق دون يجب مع أنه هو الأنسب بالفاعل المختار لمجاراة الخصوم ، نظرا إلى أن تأثير النطفة هو الأليق عندهم بطريق النظر (قوله أحسن الخالقين) أى المقدرين والمحددين للأشياء مثل الخياطين والنجارين ، أو المخرجين للأشياء من العدم للوجود بحسب الفرض والتقدير : أى أنه لو فرض أن هناك أحدا خالقا غير الله فالله أحسنهم (قوله هنا) أى فى مقام النطفة والزائد عليها (قوله تقريرات) أى مسائل مقررة ، وقوله : وهوس عطف مرادف ، وهو نوع من الجنون ، فجعل الشارح مسائلهم التى قرروها نوعا من الجنون باعتبار أن شأنها الصدور من المجانين (قوله يمج ذكره) المج الطرح من الفم ، فقد شبه تلك المسائل بشيء مستقبح الطعم على طريق الاستعارة بالكناية واثبات المج تخييل (قوله وتسويد الصحف) أى ويمج تسويد الصحف به ، وفيه إشارة إلى أن رسمها فى الورق قبيح شبهه بالشيء الذى يمج لقبح طعمه (قوله من سلب العقل) أى كماله ، وقوله : والايمان : أى سلبه عنهم فهم كفار (قوله والبله) أى الغافلين الذين يرتكبون الأمور التى فيها الفساد والضرر من غير أن يتنبهوا لفساده (قوله بحسن المعرفة) أى بالمعرفة الحسنة : أى الكاملة (قوله بأشرف الخواتم) أى الموت على أصل الايمان أو على الايمان الكامل (قوله ظاهرا) بأن لا يجرى على ألسنتنا ما يغضب الله وباطنا بأن لايقوم بقلوبنا شيء من الشبه المخالفة لما تقوله أهل السنة (قوله والعصمة الكبرى) عطف مرادف : أى الحافظ لمن تمسك بسنته الخ من النفس والشيطان : أى السبب له فى ذلك ، والمراد بسنته ماجاء عنه من الأحكام صريحا وبسنة الراشدين ما استنبطوه من الأحكام فالعطف مغاير (قوله من آله وصحبه) من بالنظر للآل بيانية مشوبة بتبعيض ، وبالنظر للصحب بيانية إن قلنا انهم كلهم راشدون : أى مجتهدون وإلا فتبعيضية أيضا (قوله ومن هنا) أى من أجل أن الزائد على النطفة حادث وأن المؤثر فيه الفاعل المختار لاالنطفة ولا الطبيعة ولا العلة (قوله أيضا) مقدمة من تأخير ومحلها بعد تعلم ، والأصل ومن هنا تعلم أيضا أن النطفة الخ : أى كما علمت أن الزائد حادث (قوله وسائر العالم) أى باقيه ماعدا النطفة والزائد (قوله لم يكن) أى ماذكر من النطفة وما عطف عليها ، وكذا تقول فى قوله : إذ كله مثلك : أى كل ماذكر من النطفة وسائر العالم مماثل لك : أى للزائد منك (قوله جرم يعمر الخ) هذا توضيح لجهة المثلية

فراغا يمكن وجوده وعدمه واتصافه بما هو عليه من المقادير والصفات المخصوصة و بغيرها ، فيحتاج كما احتجت إلى مخصص يخصصه بما هو عليه لوجوب استواء المثلين فى كل ما يجب ويجوز ويستحيل ، وقد وجب لذاتك سبق العدم ، فكذلك يجب لسائر العالم المماثل لك ، إذ لوجاز أن يكون بعض العالم قديما والقدم لا يكون إلا واجبا للقديم لما يأتى للزم أن يختص أحد المثلين عن مثله بصفة واجبة ، وهو محال لما يلزم من اجتماع متنافيين ، وهو أن يكون مثلا غير مثل ، فخرج لك بالنظر فى ذاتك ، وانعقاد التماثل بينك و بين سائر الممكنات البرهان القاطع على حدوث العالم كله علوه وسفله عرشه وكرسيه أصله وفرعه ، وأن جميعه عاجز عن إيجاد نفسه وعن إيجاد غيره كعجزك ، وأن الجميع مفتقر إلى فاعل مختار كافتقارك و إن من شىء إلا يسبح بحمده .

(قوله يعمر فراغا) أى يحل فيه (قوله و بغيرها) أى غير ما هو عليه ، وأنث الضمير باعتبار معنى ما (قوله فيحتاج كما احتجت إلى مخصص يخصصه بما هو عليه) ليس كلامنا فى ذلك ، بل فى أن النطفة وسائر العالم يجب له سبق العدم ، فالمناسب إسقاط هذا و يقول بدله : وقد وجب لذاتك سبق العدم فكذلك يجب للنطفة وسائر العالم سبق العدم ، ثم يستدل على ذلك بقوله : لوجوب الخ (قوله وقد وجب لذاتك) أى للزائد منها (قوله لسائر العالم) أى ما عدا الزائد (قوله المماثل لك) أى المماثل للزائد منك (قوله إذ لوجاز الخ) هذا دليل آخر منتج للمطلوب بطريق اللزوم بخلاف الذى قبله فإنه ينتجه صراحة ، وحيث كان هذا دليلا على إثبات المطلوب فكان الأولى أن يأتى به على أسلوب يفيد ذلك بحيث يقول : وأيضا لوجاز الخ (قوله بعض العالم) أراد ببعضه النطفة و باقى العالم غير الزائد (قوله والقدم الخ) دليل الملازمة وسطه بين المقدم والتالى ، وكان الأولى تأخيره إلا أنه قدمه للاهتمام به (قوله لما يأتى) أى للدليل الآتى : أى إن ما ذكر من أن القدم لا يكون إلا واجبا للقديم لا جائزا له يدل عليه ما يأتى (قوله أحد المثلين) المثلان هما الزائد ومقابله : أعنى النطفة و باقى العالم ، ومراده بالأحد مقابل ذلك الزائد ، وقوله : عن مثله أراد به ذلك الزائد ، وقوله : وهو أن يكون مثلا : أى للزائد لأنه هو الموضوع ، وقوله : غير مثل : أى للزائد من جهة كونه قديما (قوله فى ذاتك) أى الزائد منك (قوله بينك) أى بين الزائد منك (قوله و بين سائر الممكنات) أى باقيها وأراد به ما عدا الزائد : أعنى النطفة وسائر العالم (قوله البرهان القاطع) فاعل خرج ، والقاطع بمعنى المقطوع به (قوله على حدوث العالم) من النطفة والزائد وغيرهما (قوله علوه) أى العالى منه ، وهو السموات وما فوقها (قوله وسفله) أى السافل منه ، وهو ما تحت فلك القمر (قوله عرشه وكرسيه) راجع للعالم العلوى (قوله أصله) هو كالنطفة بالنسبة للحيوان والماء بالنظر للنبات ، وقوله : وفرعه كالزائد على ما ذكر بالنسبة للحيوان والنبات (قوله كعجزك) أى كعجز الزائد منك (قوله وأن الجميع) أى من النطفة وسائر العالم (قوله كافتقارك) أى كافتقار الزائد منك (قوله و إن من شىء الخ) مفعول يسبح محذوف : أى الله ، و باء بحمده للملابسة : أى وإن من شىء إلا يسبح الله حال كونه متلبسا بحمده والثناء عليه ، وهذا دليل على افتقار الجميع بناء على أن المراد بالتسبيح الدلالة ، وأنه ليس

(ش) حاصله أنه بعد ما استبان لك حدوث الزائد من الذات على النطفة بالضرورة ، وأن النطفة ونحوها مما يقدر من الطبائع لا أثر لها فى شيء من الذات ، وأن فاعل الذات فاعل مختار انعطف هنا بالاستدلال بذلك الزائد من الذات على حدوث تلك النطفة وسائر العالم ، وأن احتياج الجميع إلى فاعل مختار على حدّ سواء ولاأثر لبعض منه فى بعض ألبتة ، ووجه الاستدلال تحقق المماثلة بين هذا الزائد والعالم كله ، إذ هذا الزائد أجرام متحيزة ، وأعراض قائمة بها وسائر العالم كذلك ، والمثلان يجب استواؤهما فيما يجب و يجوز و يستحيل ، وقد وجب الحدوث لذلك الزائد قطعا ، فكذلك يجب لسائر العالم لمماثلته اياه إذ لو اختلف العالم بأن يكون بعضه قديما و بعضه حادثا لكان مختلفا فيما يجب ، و بيان الملازمة أن القدم لا يكون إلاواجبا للقديم ، و برهانه مايأتى من كون القدم لو كان جائزا للقديم لجاز عليه سبق العدم ، فيحتاج إلى مخصص يخصصه بالوجود بدلا عن العدم المجوّز وهو

بلسان المقال : أى وان من شيء إلا وهو دال على أنه مفتقر الى فاعل مختار لما اشتمل عليه من الصنع البديع الذى لا يكون إلا عن فاعل مختار (قوله حاصله أنه) أى الحال والشأن (قوله بعد مااستبان) أى بعد مابان وظهر ظهورا تاما (قوله من الذات) ان أريد بالذات مايشمل النطفة والزائد فمن تبعيضية ، وان أريد بها الزائد على النطفة فقط فهى للبيان ، وقوله : على النطفة متعلق بالزائد ، وقوله : بالضرورة متعلق باستبان ، وقوله : وأن النطفة الخ عطف على حدوث ، وكذا قوله وأن فاعل الذات الخ (قوله مما يقدر) أى يفرض وعبر بذلك إشارة الى أنه غير واقعى (قوله من الطبائع) أراد بها مايشمل العلل (قوله من الذات) أى الزائد على النطفة (قوله وأن فاعل الذات) أى الزائد (قوله انعطف) أى رجع (قوله بذلك) أى بحدوث ذلك (قوله وسائر العالم) أى ماعدا النطفة (قوله وأن احتياج الجميع) أى النطفة و باقى العالم عطف على حدوث (قوله ولا أثر) أى تأثير لبعض ماذكر من النطفة و باقى العالم فى بعض قطعا (قوله والعالم كله) مراده به ماعدا الزائد (قوله متحيزة) وصف كاشف (قوله وأعراض قائمة بها) زيادة على مافى المتن لأنه فى المتن التفت فى الدليل للأجرام فقط (قوله والمثلان الخ) علة مقدمة على معلولها وهو قوله وقد وجب الخ ، وحينئذ لمماثلته إياه مستغنى عنه (قوله إذ لو اختلف الخ) دليل ثان مفيد للمطلوب باللزوم ، وحينئذ فالأولى أن يقول ، وأيضا لو اختلف الخ (قوله بأن يكون بعضه) يعنى مقابل الزائد (قوله و بعضه) يعنى الزائد (لكان مختلفا الخ) أى لكن التالى باطل لأنه لو اختلف العالم ، فيما يجب لزم أن يكون بعضه مثلا غير مثل و إذا بطل التالى بطل المقدم وهو جواز كون بعض العالم قديما ، و إذا بطل ذلك تعين حدوثه ، و يلزم من كونه حادثا سبق العدم له وهو المطلوب ثم ان هذا التالى الذى ذكره الشارح غير التالى الذى ذكره المصنف بقوله للزم أن يختص الخ وكل جائز جعله تاليا (قوله و برهانه) أى برهان ما ذكر من أن القدم لا يكون إلا واجبا للقديم لا جائزا له (قوله لجاز عليه سبق العدم) أى لكن التالى باطل (قوله فيحتاج الخ) أى فيكون حادثا (قوله وهو)

نقيض القدم المفروض ، فيلزم أن يكون قديما غير قديم وهو تهافت ، وهذا معنى قولى والقدم لا يكون إلا واجبا للقديم لما يأتى ، فهو معترض بين الشرط وجوابه لبيان تلازمهما (قوله : لما يلزم عليه من اجتماع متنافيين) هذا بيان لبطلان التالى ، وهو جواب الشرط : أى يلزم على اختصاص أحد المثلين بحكم واجب أن يكون مثلا غير مثل : يعنى لأن التماثل يقتضى استواء المثلين فى جميع صفات النفس : أى الصفات التى ليس لها وجود زائد على الذات ، واختصاص أحدهما بحكم واجب ، وهو لا يكون إلا صفة نفسية أو لازما لها يوجب انفراد أحدهما عن مثله بصفة نفسية ، فلا يشتركان فى جميع صفات النفس ، فلا يكون اذن مثلا له ، كيف وقد تحقق أنه مثل له ، فقد لزم أن يكون مثلا غير مثل وهو تهافت (قوله : أصله وفرعه) يعنى بالأصل ماينشأ عنه غيره بحسب مجرى العادة من غير تأثير له أصلا ، و بالفرع الغير الناشىء كالماء للنبات ونحو ذلك (قوله : وأن الجميع مفتقر الى فاعل مختار) يعنى لأن الطبيعة والعلة لايخصصان مثلا عن مثل ، والعالم كله متماثل ، ومع ذلك قد اختص كل جزء منه بما لم يثبت لمماثله ، وقد سبق تقرير ذلك

أى العدم المجوّز (قوله نقيض القدم) أى منافيه (قوله وهذا) أى مضمون قولنا و بيان الملازمة الخ (قوله فهو) أى قوله والقدم لا يكون إلا واجبا (قوله بين الشرط) أى لو جاز أن يكون بعض العالم قديما ، وقوله : وجوابه : أى وهو قوله لازم أن يختص أحد المثلين عن مثله بصفة واجبة (قوله لبيان تلازمهما) فيه أن بيان التلازم يقتضى تأخيره لا اعتراضه ، فالأولى أن يقول اهتماما ببيان التلازم (قوله وهو) أى التالى : أعنى قوله لازم أن يختص الخ (قوله جواب الشرط) أعنى لو (قوله أى الصفات الخ) هذا على القول بنفى الأحوال . وأما على مقابله ، فالصفة النفسية هى مالاتتحقق الذات بدونها ، وان كان لكل من الذات والصفة تحقق فى نفسه ولكن لاانفكاك لأحدهما عن الآخر (قوله ليس لها وجود الخ) أى ليس لها تحقق زائد على تحقق الذات وذلك كصفة الوجود فانها صفة للمولى لاتعقل الذات بدونها (قوله واختصاص) مبتدأ ، وقوله : يوجب خبره (قوله وهو) أى الحكم الواجب (قوله إلا صفة نفسية) كالناطقية للانسان والناهقية للحمار والتحيز للجرم ، وقوله : أو لازما لها كقبول صفة العلم والكتابة فانه لازم للناطقية وكالحدوث والافتقار اللازمين للتحيز وكعدم قبول العلم والكتابة اللازمين للناهقية (قوله وهو تهافت) أى والتهافت باطل (قوله أصله وفرعه) أى الأصل منه والفرع منه (قوله ماينشأ عنه غيره) أى ما كان سببا لغيره كالماء (قوله من غير تأثير الخ) بيان لقوله بحسب مجرى العادة (قوله الغير الناشىء) بنصبهما (قوله كالماء للنبات) مثال للأصل والفرع على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله ونحو ذلك) كالنطفة للحيوان (قوله لايخصصان مثلا) أى بشىء بدلا عن مقابله (قوله والعالم كله) أراد به ماعدا الزائد (قوله ومع ذلك) أى التماثل (قوله قد اختص الخ) فاختص بعضها بالسمع و بعضها بالبصر و بعضها بالشم وهكذا (قوله وقد سبق تقرير ذلك) أى سبق تقرير نظير ذلك الدليل المذكور هنا إذ ماسبق عند قول المصنف ثم إذا نظرت الخ دليل حدوث الزائد وما هنا دليل حدوث النطفة وسائر

فى فاعل ذاتك والحال واحد ، ولهذا المعنى استغنى عن ذكر ذلك هنا ، وهو مندرج فى التشبيه بقوله كافتقارك (قوله : وأن جميعه عاجز) يعنى ومن هذا المعنى وجب أن يكون صانع العالم ليس شيئا منه لوجوب عموم العجز لجميعه فلا يكون فاعله جرما ولا قائما به والا لعجز كعجزه ، وسيأتى لذلك مزيد بيان ان شاء الله تعالى (قوله : وان من شىء الا يسبح بحمده) يعنى لما وجب الحدوث للعالم وهو كل ماسوى الله جل وعلا ، ووجب عجز جميعه عموما عن التأثير فى شىء أى شىء كان وكانت الدلالة على ذلك من جهة فطرته ، صار كل جزء من أجزائه وكل صفة من صفاته ينبئ بعظيم افتقاره الى مبدع له غاية الكمال ، ويثنى على ذاته العلية وصفاته الكاملة بلسان الحال أو بلسان المقال ، ويعترف بالعجز عن الادراك والشكر لمن تحيرت العقول فى كنه جلاله ، وتنزه أن يكون له من جميع مايتخيل مثال ، تبارك الله رب العالمين . وقيل ان التسبيح فى الآية على ظاهره فى جميع الموجودات إذ لايشترط فى الحياة والعلم وغيرهما من الصفات

العالم ماعدا الزائد (قوله فى فاعل ذاتك) أى فى اختيار الفاعل لذاتك : أى للزائد من ذاتك (قوله والحال) أى بين ذاتك وغيرها واحد وهذا جواب عما يقال هلا ذكرت هذا الدليل هنا كما ذكرته فيما تقدم (قوله والحال واحد) أى فلم يحتج لاعادته صراحة ، وان كان مذكورا ضمنا (قوله ولهذا المعنى) أى كون الحال واحدا (قوله استغنى عن ذكر ذلك) أى الدليل : أى صراحة (قوله وهو) أى الدليل على حدوث النطفة وباقى العالم (قوله مندرج فى التشبيه الخ) أى فيكون مذكورا ضمنا لاصراحة ، وإنما كان مندرجا فى ذلك لأن معناه أن النطفة وسائر العالم مثلك فى الافتقار للفاعل المختار ، وحينئذ فيكون الدليل الدال على حدوثك دالا على حدوث النطفة وسائر العالم وافتقارهما للفاعل المختار لأنهما مماثلان لك (قوله ومن هذا المعنى) أى ومن أجل هذا المعنى وهو أن الجميع عاجز (قوله صانع العالم) أى النطفة وبقية العالم ماعدا الزائد (قوله لجميعه) أى العالم بالمعنى المتقدم (قوله فلا يكون فاعله جرما) لأن الجرم من بقية العالم الذى عمه العجز ثم ان قوله فلا يكون الخ عين المفرع عليه فى المعنى فالأولى ابداله بقوله : فثبت كون الفاعل قديما (قوله وإلا لعجز كعجزه) أى وإلا نقل انه لا يكون فاعله جرما بل قلنا انه يكون جرما فلا يصح إذ لو كان فاعله جرما لعجز كعجزه (قوله للعالم) أى الزائد والنطفة وغيرهما (قوله ووجب عجز جميعه) فيه أن المتبادر من المتن تعلق الآية بالافتقار الى الفاعل المختار دون العجز (قوله على ذلك) أى المذكور من حدوثه وعموم عجزه (قوله فطرته) أى خلقته (قوله ينبئ) أى يدل (قوله له غاية الكمال) الجملة صفة لمبدع (قوله ويثنى) عطف مرادف (قوله بلسان الحال) هذا فى الجميع ، وقوله : أو بلسان المقال : أى فيمن له لسان ، ولو اقتصر على الأول لكان أولى لعمومه (قوله عن الادراك) أى لكنه ذاته (قوله والشكر) عطف على العجز (قوله من جميع مايتخيل) متعلق بمثال وكما أنه ليس له مثال فى الخيال ليس له مثال فى الواقع (قوله على ظاهره) أى من كونه بلسان المقال بأن تقول : سبحان الله وبحمده (قوله إذ لايشترط الخ) فلامانع من قيام الحياة والعلم وباقى الصفات التى يتوقف عليها الفعل بالأحجار وغيرها من الجمادات (قوله من الصفات) أى التى يتوقف

بنية مخصوصة عند أهل السنة . فان قلت : برهانكم السابق والآتى بعده انما ينتجان الحدوث لجميع الجواهر وأعراضها ، والمطلوب أعم من هذا ، وهو حدوث كل ماسوى الله تعالى ، فلو قدر فيما سواه جل وعلا ماليس بجرم ولا قائم به لم ينهض فيه دليلكم . قلت : مذهب المتكلمين انحصار العالم فى الجواهر وأعراضها ، ولهم فى ابطال الزائد طرق كلها ضعيفة من أشهرها طريق التقسيم . قالوا كل موجود إما أن يكون متحيزا أو غير متحيز ، وغير المتحيز إما أن يقوم بمتحيز أولا ، فالمتحيز هو الجوهر والقائم به هو العرض ، وماليس بمتحيز ولا قائم بمتحيز هو الله جل وعلا وصفات ذاته ، فهذه القسمة وان كانت دائرة بين النفى والاثبات ضعيفة لأن ما انتهى اليه التقسيم ، وهو ماليس بمتحيز ولاقائم بمتحيزليس نفس حقيقته جل وعلا ولا نفس حقيقة صفات ذاته فللخصم أن يمنع تخصيصه بهما فلاتفيد القسمة المطلوب ، والذى اختاره بعض محقق المتأخرين فى هذه المسألة الوقف فى وجود هذا الزائد وهو الظاهر عندى . فان قلت : فبم تنفون على هذا الرأى قدم الزائد اذا قدر وجوده . قلت : مختارنا فيه اللجأ الى السمع كان الله ولاشىء معه ، وأجمع المسلمون على حدوث ماسوى الله تعالى وحدوث هذا الزائد

عليها العمل (قوله بنية مخصوصة) أى وهو الجسم الذى فيه روح (قوله برهانكم السابق الخ) أراد به ماتقدم من الاستدلال على وجود الصانع بحدوث أجزاء العالم نحو أنا لم أكن ثم كنت وكل من كان كذلك فله موجد أوجده (قوله والآتى بعده) هو قوله وأيضا لونظرت الخ (قوله إنما ينتجان الحدوث الخ) لكن البرهان الآتى ينتج ذلك صراحة . وأما السابق فباللزوم لأنه أنتج كما تقدم ذاتى لابد لها من موجد وهذا يستلزم حدوثها وأن ماثبت لذاته يثبت لما ماثلها (قوله لجميع الجواهر وأعراضها) أى فقط (قوله أعم) أى أكثر أفرادا) لأنه أجرام وأعراض وجواهر مجردة وما تقدم لوحظ فيه خصوص الأولين فقط (قوله كل ماسوى الله) أى من الجواهر والأعراض وغيرهما كالمجردات (قوله ماليس بجرم الخ) بأن كان جوهرا مجردا كالملائكة عندهم (قوله قلت الخ) لايتم إلا إذا كان الخصم من المتكلمين (قوله انحصار الخ) وليس هناك جوهر مجرد عن الجرمية والعرضية (قوله فى إبطال الزائد) أى فى إبطال وجود الزائد على الاجرام والاعراض وهو ماليس بمتحيز ولا قائما به وهو الجوهر المجرد (قوله من أشهرها) أى فى الاستعمال فلا ينافى أنها كلها ضعيفة (قوله قالوا الخ) هذا بيان لطريق التقسيم (قوله وان كانت الخ) الواو للحال (قوله ليس نفس حقيقته الخ) أى وإنما هو وصف سلبي صادق عليهما (قوله المطلوب) أى إبطال الزائد (قوله الوقف فى وجود هذا الزائد) أى وعدم وجوده فالتوقف فى الوجود وعدمه لافى الجواز وعدمه إذ هو جائز لامانع منه (قوله على هذا الرأى) أى التوقف (قوله فيه) أى فى نفى قدمه (قوله اللجأ) أى الاستناد (قوله الى السمع) فهو الدليل لا العقل (قوله كان الخ) بدل من السمع وهو حديث كما نقله شيخ الاسلام زكريا : أى كان الله فى الأزل ولا شىء معه فى الأزل غيره وهذا شامل للأجرام والأعراض والزائد عليها على فرض وجوده ، وإذا كانت هذه الثلاثة لم تكن فى الأزل ثم كانت بعد ذلك كانت حادثة ضرورة كونها مسبوقة بعدم (قوله وحدوث الخ) جواب عما يقال ان صحة السمع تتوقف على حدوث الأجرام والأعراض والزائد

لايتوقف عليه السمع حتى يمتنع الاستدلال به عليه ، ومن المتكلمين من أثبت حدوثه بالعقل ، فقال هذا الزائد لايصح أن يكون إلها لوجوب الوحدانية له جل وعلا وسيأتى دليله ، واذا لم يكن إلها لم يتوقف على وجوده وجود العالم ، فلايجب وجوده اذلايلزم من عدمه محال ، فيكون ممكنا وكل ممكن حادث ، فهذا الزائد حادث وهوالمطلوب . قلت : وهو ضعيف لأنه تمسك بعكس الدليل وهو لايلزم عكسه وانما يلزم طرده ، وذلك أن توقف وجود العالم على وجود فاعل له يقتضى وجوب وجوده ، لئلا يلزم التسلسل أو الدور لوقدر جواز وجوده ، ولا يلزم من عدم توقف العالم على شيء عدم الوجوب لذلك الشيء ، أذ لايلزم من عدم الدليل عدم المدلول ، وقد كان جل وعلا واجب الوجود لذاته قبل أن يوجد العالم وتوجد دلالته .

(ص) وأيضا لونظرت الى تغير صفات العالم قبولا وحصولا لدلك ذلك على حدوثها لما يأتى من استحالة تغير القديم ، ودلك حدوثها على حدوث

فاذا استدل على حدوث الزائد بالسمع كان دورا لتوقف صحة السمع على حدوث الزائد بالواسطة وتوقف حدوث الزائد على السمع (قوله لايتوقف الخ) لأن صحة السمع متوقفة على المعجزة الدالة على أن الرسول صادق فيما أخبر به وهي متوقفة على وجود البارى موصوفا بالصفات المصححة للفعل وهو متوقف على حدوث مطلق شيء من الأجرام أو الأعراض ، وحينئذ فيصح الاستدلال على حدوث الزائد وغيره من بقية الأجرام والأعراض التي لم يقع الاستدلال بها على وجود البارى بالسمع (قوله به) أى السمع ، وقوله : عليه : أى الزائد (قوله ومن المتكلمين الخ) مقابل قوله مختارنا الخ (قوله وكل ممكن) أى وكل موجود ممكن أو كل ممكن موجود ، ففى الكلام حذف الموصوف أو الصفة لأن بعض الممكن وهو المعدوم ليس بحادث (قوله قلت الخ) حاصله أنه يلزم من وجود الدليل وجود المدلول ولا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ، وحينئذ فقول المستدل فلا يجب الخ لايسلم إذ لايلزم من كونه لايتوقف على وجوده وجود العالم أن لا يكون واجبا لجواز أن لايتوقف وجود العالم على وجوده ومع ذلك هو واجب الوجود . فالحاصل أنه يلزم من توقف وجود العالم على شيء أن يكون ذلك الشيء واجب الوجود ولا يلزم من عدم التوقف عدم وجوب وجوده (قوله وهو) الواو للحال والضمير للدليل بمعنى الأمارة والعلامة على الشيء فيلزم طرده لاعكسه أما بمعنى الموجد والعلة أو بمعنى مايلزم من العلم به العلم بشيء آخر فيكون مطردا منعكسا (قوله لايلزم عكسه) المراد بالعكس التلازم فى الانتفاء : أى لايلزم من عدم الدليل عدم المدلول ، بل قد يعدم الدليل و يوجد المدلول فان العالم دليل على وجود الله ولا يلزم من عدم العالم عدم المدلول (قوله و إنما يلزم طرده) هو التلازم فى الثبوت فيلزم من وجود الدليل وجود المدلول (قوله وذلك) أى بيان كونه تمسك بعكس الدليل الخ (قوله أن توقف الخ) فالدليل هو توقف وجود العالم على شيء ، والمدلول هو وجوب وجوده (قوله وقد كان الخ) الواو للتعليل : أى لأنه قد كان الخ (قوله صفات العالم) أراد بالعالم الأجرام بدليل إضافة الصفات اليه (قوله قبولا وحصولا) تمييز محول عن المضاف فالتغير بالقبول كما فى البياض القائم بالشخص فانه قابل للتغير بغيره كالسواد والتغير بالحصول كما فى الحركات والسكنات ، والمراد

موصوفها لاستحالة عروه عنها .

(ش) هذا دليل آخر على حدوث العالم ، والفرق بينه وبين الأول أن المستدل فى هذا لم يخص نظره ببعض العالم دون بعض ، بل نظر فى جميعه نظرا واحدا وبوجه واحد ، وفى الأول نظر فى بعضه ، وهو ذات الانسان ، حتى إذا حصل العلم بحدوثها ضرورة ودلته على وجود فاعل مختار ليس ذاته ، ولا جزءا منها انعطف على سائر العالم ، فأثبت حدوثه بحدوثها لتحقق المماثلة بينهما وحقق أن صانعه لا يمكن أن يكون ذاته ولا شيئا من العالم ، فيئس فى جميع الأمور من نفسه ومن جملة العالم لنفسه ولغيره ، وانصرف النظر كله إلى من ليس كمثله شىء الغنى عن كل شىء المفتقر اليه جميع ماسواه جل وعلا ، وتقرير الدليل الذى أشار اليه ههنا أن تقول : العالم كل صفاته حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث ، فينتج العالم كله حادث . أما كون صفات العالم حادثة فدليله أنها متغيرة من وجود إلى عدم ومن عدم إلى وجود قبولا وحصولا ، وكل ما كان كذلك فهو حادث ، فينتج صفات العالم حادثة ، ودليل التغير المشاهدة فى بعضها كالحركات والأصوات ونحوها ، فانها تشاهد طارئة بعد عدم ومعدومة بعد طرق ، والقبول فيما لا يشاهد فيه التغير كسكون الأرض والألوان ونحو ذلك ، فان الأرض يجوز أن تتحرك ، وينعدم سكونها كما جاز ذلك فيما ماثلها من متحرك الأجرام كالفلك ، وذا اللون المخصوص مثلا يجوز أن ينعدم لونه ويتصف بغيره من الألوان كما اتصف به مماثله من الجواهر والجواهر كلها متماثلة ، فيستحيل أن يجوز فى بعضها مالا يجوز فى الآخر من حيث ذاته ، فاستبان أن صفات العالم كلها تتغير إما بالحصول أو بالقبول ،

القبول فى البعض والحصول فى البعض (قوله موصوفها) أى الموصوف بها وهو الأجرام (قوله وهو ذات الانسان) المراد ذات الناظر ، والمراد بذاته الزائد على النطفة (قوله بحدوثها) أى الذات : أعنى ذات الناظر ، والمراد بها الزائد (قوله على وجود فاعل) أى لتلك الذات (قوله ليس) أى ذلك الفاعل المختار (قوله على سائر العالم) أى ماعدا الزائد (قوله انعطف) أى ذلك المستدل بذلك الزائد (قوله فأثبت حدوثه) أى العالم : يعنى النطفة وبقية العالم ماعدا الزائد (قوله بحدوثها) أى الذات بمعنى الزائد على النطفة (قوله بينهما) أى بين سائر العالم وبين ذاته (قوله وحقق) عطف على أثبت (قوله أن صانعه) أى صانع ذاته بمعنى الزائد (قوله من العالم) أى غير ذاته (قوله فيئس) أى الناظر (قوله من نفسه الخ) أى من نفع نفسه لنفسه ولغيرها وأيس من نفع بقية العالم لنفسها ولغيرها (أما كون الخ) هذا دليل الصغرى (قوله ومعدومة الخ) حال من فاعل تشاهد ، والمراد بالمشاهدة بالنسبة للمعدوم الادراك (قوله والقبول) بالرفع على عطف على المشاهدة . واعترض بأن التغير إما أن يكون بالحصول أو القبول والأول دليله المشاهدة كما تقدم والثانى لايصح أن يكون دليله القبول لما يلزم عليه من الاتحاد بين الدليل والمدلول إلا أن يراد بالقبول فى جانب الدليل الامكان العقلى وفى المستدل عليه القبول الاستعدادى وهو القريب من الحصول بالفعل مثلا سكون الأرض قابل للتغير بالاستعداد بدليل امكانه عقلا إذ تحركها جائز لايلزم عليه محال ، وكذا يقال فى الألوان فهى قابلة للتغير بالاستعداد لامكانه عقلا (قوله يجوز أن تتحرك الخ) أى فتحرك الأرض ممكن امكانا استعداديا ألا ترى

وهذا من غير التفات الى دليل استحالة بقاء الأعراض . أما اذا التفتنا اليه ، فصفات العالم حينئذ كلها تتغير بالحصول لابالقبول الى العدم والى الوجود تغيرا واجبا . وأما كون التغير يستلزم الحدوث فدليله أن التغير مطلقا يستحيل على القديم لأنه ان كان من عدم الى وجود كان وجوده طارئا بعد عدم ، وهو عين الحدوث ، وقد فرض قديما ، هذاخلف ، وان كان من وجود الى عدم كان وجوده جائزا بدليل قبوله العدم وكل جائز لايقع بنفسه ، فيلزم أن يكون وجوده وقع بمقتض ، والغرض أنه قديم هذا أيضا خلف . فان قلت : لعله جائز الوجود من حيث ذاته وقديم لقدم علته أو طبيعته ، فلم يلزم من جوازه حدوثه . قلنا قد سبق البرهان أن العلة والطبيعة لا أثر لهما ألبتة فى شيء من الكائنات ، ولهذا أعرضنا فى الأصل عن هذا السؤال وجوابه ، وأيضا فتقدير عدم القديم مع وجود علته أوطبيعته محال لمايلزم عليه من نفى المسبب مع وجود السبب ، فان قدرأن

تزلزلها (قوله وهذا) أى ماذكر من أن صفات العالم كلها متغيرة اما بالحصول واما بالقبول (قوله من غير التفات الخ) بأن قلنا ببقاء الأعراض زمانين (قوله أما إذا التفتنا إليه الخ) وحاصل ذلك الدليل أن تقول : البقاء صفة وجودية فلوكان العرض يبقى زمانين للزم عليه قيام البقاء بالعرض وهو باطل لما يلزم عليه من قيام العرض بالعرض لكن الحق أن البقاء صفة سلبيه ولاضرر فى اتصاف العرض بالصفة السلبية (قوله وأما كون التغير الخ) هذا بيان لكبرى القياس الثانى المستدل به على الصغرى من القياس الذى أثبت به حدوث الأجرام (قوله يستلزم الحدوث) أى والخصم يقول الصفات متغيرة ومع ذلك هى قديمة ، وحينئذ فلا يتم قولكم كل ما كان متغيرا كان حادثا (قوله مطلقا) أى من عدم إلى وجود وبالعكس (قوله لأنه) أى التغير (قوله وجوده) أى المتغير (قوله وهو) أى الوجود بعد العدم (قوله وقد فرض) أى فرضه الخصم (قوله هذا) أى اجتماع القدم والحدوث (قوله خلف) بضم الخاء : أى قول ردىء لتناقضه ، وبفتحها : أى مرمى خلف الظهر لبطلانه لما فيه من الجمع بين متنافيين (قوله وان كان) أى التغير (قوله فيلزم الخ) أى وإذا كان كذلك كان : أى المتغير حادثا وهذا هو المقصود فالواجب ذكره (قوله وجوده) أى المتغير (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله وان كان من وجود إلى عدم الخ . ومحصله أنا لانسلم أن وقوع الوجود لمقتض يقتضى الحدوث لجواز أن المقتضى له علة أو طبيعة فيكون قديما بقدم علته أو طبيعته بمعنى أنه لاأوّل له وان كان يطرأ عليه العدم (قوله من حيث ذاته) أى من حيث أن ذاته أثر فيها الغير (قوله قلنا الخ) جواب بالمنع . وحاصله أنا لانسلم جواز كون المقتضى علة أو طبيعة لما سبق بالبرهان أن العلة والطبيعة لا أثر لها (ولهذا) أى سبق ماذكر (قوله فى الأصل) أى المتن (قوله وأيضا الخ) جواب بالتسليم . وحاصله أنا نسلم جواز كون المقتضى للتغير علة أو طبيعة لكن لو كان الأمر كذلك ماطرأ العدم على المقتضى بالفتح لكن التالى باطل فيبطل المقدم (قوله فتقدير الخ) مراده بالتقدير : التقدير الوقوعى لأنه المحال لا الفرضى : أى وأيضا فوقوع عدم القديم : أى الذى هو المقتضى بالفتح (قوله من نفى المسبب) أى المعلول والمطبوع (قوله السبب) أى العلة والطبيعة (قوله فان قدر الخ) حاصله أن الخصم يقول ان المحالية التى قلتموها

سببه انتفى أيضا نقلنا الكلام الى نفيه وتسلسل ، وان قدّر أن النفى مع وجود الطبيعة لطريان ضده كان محالا ، لأن الضدّ ان طرأ قبل عدم القديم لزم اجتماع الضدين وان طرأ بعد عدمه لزم عدم القديم لالسبب ، وأيضا ففيه ترجيح المرجوح إذ منع القديم السابق وجوده لتجدد وجود هذا الضدّ أولى من منع الضدّ الطارئ لوجود القديم ، فخرج بهذا البرهان صدق الصغرى ؛ وهى قولنا : العالم كله صفاته حادثة . وأما دليل الكبرى وهى قولنا : وكلّ من صفاته حادثة فهو حادث ، فهو ما أشرنا اليه فى الأصل من استحالة عروّ الموصوف عن صفاته ، وهذه الاستحالة معلومة فى أكوان العالم بالضرورة لأنه لا يمكن أن يتقرر فى العقل جرم ليس بمتحرك ولا ساكن ولا مجتمع ولا مفترق ، وهى تكفى فى الاستدلال بها على حدوثه ، فنقول العالم ملازم ضرورة للأكوان الحادثة ، وكل ملازم للأكوان الحادثة فهو حادث فالعالم حادث ، وان شئت فاستدلّ باستحالة عروّ الأجرام عن الأكوان على استحالة عروّها عما عداها من أجناس الأعراض ،

إنما جاءت من نفى المقتضى بالفتح مع بقاء العلة أو الطبيعة ونحن نفرض انتفاء ذلك كما انتفى المقتضى ، وحينئذ فنفى المسبب لنفى السبب (قوله نقلنا الخ) أى فنقول نفى ذلك السبب لانتفاء سببه ثم تنقل الكلام إلى ذلك السبب وهكذا والتسلسل باطل فما أدّى اليه وهو أن انتفاء المقتضى لانتفاء سببه باطل (قوله وان قدر أن النفى الخ) حاصله أن للخصم أن يقول ان المقتضى بالفتح عدم مع وجود علته ، ولكن السبب فى انتفائه طروّ ضدّ لذلك المقتضى ، فلما طرأ ذلك الضدّ عدم إذ لا يجتمع الضدّان (قوله قبل عدم القديم) أى قبل عدم المقتضى القديم : أى انعدامه (قوله وأيضا الخ) هنا إبطال ثان لقول الخصم يجوز أن يكون المقتضى انعدم مع وجود طبيعته أو علته لطريان ضدّ لذلك المقتضى . وحاصله أنه لو كان كما قال للزم ترجيح المرجوح لأن القديم السابق وجوده قد ترجح عن ضدّه بالوجود أوّلا فهو الحقيق بأن يمنع ضدّه من الوجود لأنه مرجوح ، لكن التالى باطل فبطل المقدم (قوله إذ منع الخ) مصدر مضاف لفاعله ، وقوله : لتجدّد مفعوله واللام زائدة وكذا يقال فى قوله من منع الخ (قوله بهذا البرهان) يعنى دليل الصغرى (قوله فهو ما أشرنا الخ) حاصله أن الموصوف بالصفات الحادثة لو كان قديما لكان فى الأزل قبل حدوثها عاريا عن تلك الصفات وعروّ الموصوف عن صفته محال للتلازم بينهما (قوله وهذه الاستحالة) أى استحالة عروّ الموصوف عن صفته (قوله فى أكوان العالم) أى التى هى من جملة صفاته والأكوان أربعة : الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ، والحق فى الأخيرين أنهما من الأمور الاعتبارية لا من الصفات الوجودية (قوله لأنه لا يمكن الخ) هذا تنبيه لا دليل لأن الأمور الضرورية لا يستدل عليها (قوله وهى) أى الأكوان من حيث استحالة عروّ الأجرام عنها (قوله تكفى الخ) أى من غير التفات إلى الصفات كبياض أو سواد (قوله على حدوثه) أى العالم (قوله العالم) أى الأجرام (قوله عما عداها) أى الأكوان (قوله من أجناس الأعراض) بحيث لا يتصف بذلك العرض ولا بضدّه فان لم يكن

وذلك أن قبول الموصوف لجميع صفاته نفسى لذاته لايختلف فيها ، ولا يطرأ على الذات لئلا يلزم التسلسل فى احتياج القبول الى قبول وهلم جرّا ، فلو جاز العروّ عن بعضها لجاز العروّ عن جميعها لكن العروّ عن جميعها باطل على الضرورة لما عرفت من استحالة عروّ الأجرام عن الأكوان وعن الحوادث ، فيلزم أن لا يجوز عروّ الأجرام عن غيرها ، واذا عرفت استحالة عروّ الأجرام عن الحوادث لزم حدوثها ضرورة اذ لو كانت الأجرام موجودة فى الأزل وصفاتها لأجل حدوثها لا توجد الا فيما لايزال للزم عروّ الأجرام عن جميع صفاتها ، وهو الذى فرغنا قبل من بيان استحالته ، هذا بيان ما يتعلق بالدليل الذى أشرنا اليه فى الأصل . واعلم أنا أطلقنا فيه لفظ العالم وأردنا به بعضه وهو الأجرام بدليل جعله موصوفا بصفات . وقوله : لاستحالة عروّه عنها الضمير فى عروّه يعود على الموصوف ، وفى عنها يعود الى الصفات .

﴿تنبيه﴾ اعترض

للعرض ضدّ فلا يخلو الجرم عنه أو عن مثله وهذا فيما يقبله الجرم ، و إلا فالحجر مثلا لايتصف بالعلم ولا بالجهل (قوله وذلك) أى وطريق ذلك : أى الاستدلال باستحالة العروّ عن الأكوان على استحالة العروّ عن أجناس الأعراض (قوله نفسىّ) أى ثابت لذلك الموصوف لذاته لا لأمر خارج ، فقوله لذاته تفسير لقوله نفسىّ (قوله لايختلف) أى ذلك القبول فيها : أى فى صفاته جميعها بحيث يثبت فى بعضها دون بعض ، وهذه الجملة وصف كاشف لقوله نفسىّ (قوله ولا يطرأ) أى القبول (قوله لئلا يلزم التسلسل) هذا سند لقوله ولا يطرأ على الذات . وحاصله أن القبول : أى الذى هو من جملة الصفات المحتاجة للقبول لو كان طارئا على الذات لتوقف اتصاف الذات به على أن تتصف بقبول آخر لأن الطارئ على الشىء لايحصل له إلا بعد قبوله له ، وهذا القبول الثانى طارئ أيضا فيتوقف اتصاف الذات به على قبول آخر وهلمّ جرّا (قوله فلو جاز الخ) هو المقصود بالاستدلال وان كان مفرعا على قوله نفسىّ (قوله عن بعضها) هو ماعدا الأكوان (قوله عن جميعها) هو الأكوان وغيرها (قوله باطل على الضرورة) أى وانكار الضرورى لاسبيل إليه ، وحينئذ فلا يلتفت لمن ادّعى جواز العروّ عن الأعراض من الأكوان وغيرها من المبتدعة إذ هو جحد للضرورة (قوله وإذا عرفت الخ) القصد من هذا اثبات حدوث العالم بملازمته لجميع الصفات بعد أن أثبت حدوثه أوّلا بملازمته لخصوص الأكوان (قوله هذا) أى قولنا أما كون صفات العالم حادثة إلى هنا (قوله بيان مايتعلق بالدليل) أى من جهة برهان مقدّمتيه لأنه أوّلا ذكر الدليل بقوله العالم كله صفاته حادثة وكل ماهو كذلك فهو حادث ثم بين الصغرى بقياس والكبرى كذلك (قوله وأردنا الخ) فهو مجاز مرسل و يصح أن يكون من مجاز الحذف : أى ولو نظرت إلى تفسير صفات أجرام العالم .

(قوله تنبيه الخ) ذكر الشارح فى هذا التنبيه أربعة مطالب من المطالب السبعة التى يتوقف عليها صحة الدليل المذكور المستدلّ به على حدوث العالم ، والأربعة التى ذكرها : اثبات زائد على الأجرام تتصف به ، وابطال انتقال ذلك الزائد ، وابطال قيام ذلك الزائد بنفسه ، وابطال كون ذلك الزائد مرة وظهوره أخرى ، والخامس اثبات استحالة عدم القديم ، والسادس اثبات أن

على الصغرى بأنا لا نسلم أن لذوات العالم صفات زائدة على وجودها حتى يستدل بحدوثها على حدوث موصوفها ، سلمنا وجودها لكن لا نسلم أنها حادثة . قولكم انها متغيرة من عدم إلى وجود و بالعكس ممنوع ، لأنا نقول لاعدم لها أصلا ، بل هى دائمة الوجود إما فى موصوفها لكن تارة تكمن فيه بظهور حكم ضدها وتارة تظهر بانتفائه . واما مع الانتقال من محل إلى محل أومن قيام بنفسها إلى القيام بمحل أو بالعكس . والجواب عن الأول أن كل عاقل يحس أن فى ذاته معانى زائدة عليها كالعلم وأضداده والصوت ونحو ذلك ، ولهذا قال بعض أذكياء المتأخرين : فى جواب من منع وجود الأعراض نزاعكم لنا وقولكم لانسلم وجود الأعراض : إما أن تقولوا ان هذا النزاع منكم لنا موجود أومعدوم . فان قلتم : لاوجود له خرجتم عن طور العقلاء ، وسقطت عنا وظيفة جوابكم من وجهين : أحدهما أنكم فى عداد من لاعقل له ، لأن من لاعقل له هوالذى يقول كلاما ثم يردفه على الفور بقوله ماقلت شيئا ، ومن لاعقل له لايحتاج إلى جوابه . وثانيهما اقراركم بأنكم لم تنازعونا ولا خالفتمونا فقد كفيتمونا مؤنة جوابكم ، وان سلمتم أن نزاعكم لنا وجد منكم ، فلا شك أن ذلك النزاع أمر زائد على الذات ، وهو الذى نعنى بالعرض فقد سلمتم وجود العرض ، فان قالوا نحن ممن يقول بالحال والواسطة بين الوجود والعدم ، فنسلم أن للأجرام صفات زائدة عليها ، ولا يلزم من زيادتها وجودها لاحتمال أن تكون واسطة بين الوجود والعدم . قلنا المحققون أن الحال محال وأنه لاواسطة بين الوجود والعدم ، سلمنا ثبوت الواسطة ، فيلزم أن الأجرام تلازم صفات ثابتة وجب لها الحدوث فيلزم حدوثها ضرورة ، فقد تم البرهان على حدوث العالم على أكمل وجه بمجرد ثبوت هذه الصفات ، و إن لم ينته

الأجرام لاتنفك عن هذا الزائد ، وقد تضمنها كلامه قبل التنبيه ، والسابع إبطال حوادث لا أول لها ، وسيأتى فى قوله : وتقديرها حوادث الخ (قوله على الصغرى) أى القائلة العالم كله صفاته حادثة (قوله بأنا لا نسلم الخ) أى فليس هناك إلا الأجرام (قوله حادثة) أى موجودة بعد عدم (قوله قولكم) أى فى بيان الحدوث (قوله لكن تارة يكمن الخ) فاذا تحرك الجسم فالسكون لم ينعدم بل استتر ، ومعنى استتاره أن حكمه ، وهو كون الشخص ساكنا لم يظهر ، والظاهر انما هو حكم ضده وهو كون الشخص متحركا ، والكمون فى الأصل الاستتار ، وهو ظاهر فى الأجسام لا الأعراض ، فمعناه هنا ما أشار اليه الشارح بقوله بظهور الخ ، فالباء للتصوير (قوله يحس) يقال حسست بفتح العين وأحسست بمعنى (قوله وأضداده) كالجهل والظن والشك ، فالانسان يجد من نفسه العلم بالمسألة الفلانية والجهل بكذا وأنه ظان لها أو شاك فيها (قوله والصوت) فيجد من نفسه أن الصوت قائم به (قوله ونحو ذلك) يغنى عنه الكاف (قوله خرجتم عن طور العقلاء) أى صفاتهم : أى صرتم غير متصفين بها (قوله أنكم فى عداد الخ) أى انكم تعدون من أفراد من لاعقل لهم (قوله وثانيهما الخ) لا داعى له بعد أن بنى ما تقدم على عدم العقل (قوله وهو) أى الأمر الزائد (قوله والواسطة) عطف تفسير (قوله بين الوجود والعدم) أى بين الموجود والمعدوم (قوله وجودها) أى فى الخارج (قوله قلنا الخ) لهم الجرى على خلافه (قوله الحدوث) أى الثبوت بعد عدم (قوله العالم) أى

إلى درجة الوجود ، فالقدح بعدم وجودها مع تسليم ثبوتها لايضرّ شيئا فى دليل الحدوث ، وانما يضر بالدليل الاصرار على عدمها وهو باطل على الضرورة ، وقد أطال المتكلمون معهم فى الاستدلال على وجودها من غير حاجة اليه أصلا . والجواب عن الثانى : وهو ادعاء الكمون والظهور أنه يؤدى إلى اجتماع الضدّين فى المحل الواحد ، لأن الجوهر إذا تحرك والسكون كامن فيه زمن حركته اجتمع الضدان فيه ضرورة ، وأيضا فالكمون والظهور اللذان قاما بالعرض و يتعاقبان عليه إن كان ينعدم أحدهما عند وجود الآخر ، فقد نقضوا أصلهم فى كون الأعراض ولزمهم مافروا منه ، وهو ملازمة الجواهر للحوادث . وان قالوا بكمونهما وظهورهما أيضا لزم التسلسل . والجواب عن الثالث : وهو انتقال الأعراض من محل إلى محل ، وعن الرابع : وهو انتقالها من قيام بنفسها إلى قيام بمحل ، و بالعكس أن كلا من الأمرين يؤدّى إلى قلب حقيقة العرض ، فان الحركة مثلا حقيقتها انتقال جوهر من حيز الى حيز ، فلوقامت هى بنفسها أوانتقلت هى لزم قلب هذه الحقيقة ، وأيضا لوانتقلت لزم قيام انتقال بها ، وذلك الانتقال ينتقل أيضا فيقوم به انتقال ، وذلك يؤدّى إلى التسلسل وقيام المعنى بالمعنى .

الأجرام (قوله إلى درجة الوجود) الاضافة للبيان (قوله بالدليل) أى دليل حدوث العالم المذكور هنا (قوله على عدمها) أى انتفائها (قوله على وجودها) أى الأعراض (قوله من غير حاجة اليه) أى إلى الاستدلال لأنه ضرورى أومن غير حاجة إلى الطول ، لأن القدر الذى قلناه كاف (قوله اجتمع الضدان) أى فى محل واحد واجتماع الضدين فى محل واحد محال ، فما أدّى اليه وهو الكمون باطل (قوله وأيضا الخ) أى والجواب أيضا عن الثانى (قوله قاما بالعرض) كالحركة فانها عند حصولها اتصفت بالظهور ، وعند كونها حال حصول السكون قد اتصفت بالكمون ، فالحركة قام بها الكمون والظهور فى آنين (قوله فقد نقضوا أصلهم الخ) لأن أصلهم أن الأعراض تكمن ولا تنعدم ، والكمون والظهور من جملة الأعراض الزائدة ، ومتى ثبت أن الكمون أو الظهور ينعدم ثبت حدوثه وهماملازمان للجرم وملازم الحادث حادث ، فقد ثبت المطلوب الذى فروا منه ، وهو ملازمة الجواهر للحوادث (قوله فى كون الأعراض) فى بمعنى من البيانية (قوله و إن قالوا الخ) مقابل قوله ان كان ينعدم الخ فالأولى وان كان لاينعدم عند وجود الآخر بأن كن (قوله بكمونهما) أى بأن كان الكمون يكمن عند وجود الظهور والظهور يكمن عند وجود الكمون (قوله وظهورهما) أى بأن الكمون يظهر عند عدم الظهور و يظهر الظهور عند عدم الكمون (قوله لزم التسلسل) مثلا لوكانت الحركة كامنة أو ظاهرة فلابد من قيام كمون أوظهور بها أوجب لها ذلك الحكم . ثم ذلك الكمون أو الظهور لابد أن يكون كامنا أو ظاهرا ولا يكون ذلك إلا بقيام كمون أو ظهور به أيضا وهلم جرّا (قوله لزم قلب هذه الحقيقة) أى لأن الانتقال من لوازم الأجرام ، فقد قلبوا الحقيقة ، فجعلوا لازم الجرم لازما للعرض ، وهذا قلب لحقيقة العرض ، لكن للخصم أن يمنع ذلك ، و يقول هذا انما جاء كم من جعل الحركة انتقال الجوهر من حيز إلى حيز ، ونحن لانقول بذلك لجواز أن تكون غير هذا ، والمانع لا يلزمه البيان (قوله وقيام المعنى بالمعنى) هو قيام الانتقال بالانتقال

(ص) وتقديرها حوادث لا أول لها يؤدي إلى فراغ مالا نهاية له عددا قبل ماوجد منها الآن . لكن فراغ العدد يستلزم انتهاء طرفيه ، ففراغ مالا نهاية له من عدد الحوادث محال فما توقف الآن عليه من وجود الحوادث يجب أن يكون محالا ، فيلزم أن تكون عدما مع تحقق وجودها .

(ش) اعلم أن الملل كلها أجمعت على حدوث كل ماسوى الله جل وعلا حتى اليهود والنصارى وحتى المجوس ولم يخالف فى ذلك الاشرذمة من الفلاسفة وتبعهم على ذلك

(قوله وتقديرها حوادث) دفع لاعتراض من الفلاسفة وارد على كبرى الدليل المستدل به على حدوث العالم القائلة ، وكل من صفاته حادثة فهو حادث . وحاصل الاعتراض أن هذه الكبرى لا تتم إلا لو كانت هذه الصفات الحادثة لها أول ، والموصوف بها كذلك لأنه لو كان قديما لزم عروه عنها قبل حدوثها ، وعرو الموصوف عن صفته باطل ، مثلا الفلك قديم وحركاته حادثة لا أول لها لأنه مامن حركة إلا وقبلها حركة ولا مبدأ لتلك الحركات ، وان كانت حادثة ، فلم يلزم من حدوث الأعراض حدوث الأجرام التى لازمت . وحاصل الدفع أن تقول لو قدرت صفات العالم لا أول لها لأدى ذلك إلى فراغ مالا نهاية له عددا قبل الموجود منها الآن . لكن فراغ مالا نهاية له باطل ، فبطل وجود حوادث لا أول لها ، فقول المصنف : وتقديرها حوادث لا أول لها مقدم الشرطية . وقوله : يؤدى الخ هو التالى لأنه فى قوة قوله : لو كانت الأعراض حوادث لا أول لها لأدى ذلك إلى فراغ الخ . وقوله : وفراغ الخ هو الاستثنائية ، فكان الواجب ادخال لكن عليها ، والمصنف أدخله على دليلها وهوغير مناسب . وحاصل دليل هذه الاستثنائية أنه إنما كان فراغ مالا نهاية له من عدد الحوادث محالا لأنه متى فرغ العدد وانتهى طرفه استلزم انتهاء طرفه الثانى فيكون له أول وآخر والفرض أنه لانهاية له ولا أول فيلزمه الجمع بين متنافيين ، وقد يقال لايلزم من انتهاء طرف شيء انتهاء طرفه الثانى ، فالأولى أن يقال فى دليلها إنما كان فراغ مالانهاية له باطلا للجمع بين النقيضين لأن الفراغ يقتضى النهاية وكون الشيء لانهاية له يقتضى عدم الفراغ وعدم النهاية ، وقد يقال شرط التناقض اتحاد الجهة وهى هنا غير متحدة لأن عدم النهاية من جانب المبدإ : أى الأزل ، والفراغ والنهاية من جانب مالايزال : أى من جانب المستقبل (قوله فما توقف الآن عليه) أي على الفراغ ، وهذا إشارة إلى لازم ثان فكان عليه أن يأتى به على وجه يشير إلى ذلك بأن يقول وكما لزم عليه محال من جهة التنافى يلزمه محال آخر من جهة اقتضائه عدم وجود حركة للفلك اليوم مثلا مع أنها موجودة بالمشاهدة ولكنها متوقفة على فراغ ما قبلها من الحركات التى لا أول لها وفراغ الحركات التى لا أول لها باطل للتنافى والمتوقف على الباطل باطل (قوله أن الملل) أى الأديان : أى أهلها (قوله الاشرذمة) أى طائفة قليلة من الفلاسفة فانها لاتقول بحدوثه : أى وجوده بعد عدم وهذه الشرذمة افترقت إلى ثلاث فرق إذ منها من قال ان بعضه قديم بالزمان : أى لاأول له و بعضه حادث بالذات والزمان فان الغير أثر فيه بالطبع أو التعليل . ومنها من قال ان العلوى منه كالأفلاك قديم بالذات والصفات ، والسفلى منه بعضه قديم بالزمان و بعضه حادث بالذات والزمان ، ومنها من قال انه قديم بالذات حادث بالصفات فهؤلاء الفرق الثلاث

بعض من ينسب نفسه للاسلام وليس له فيه نصيب ، والاشتغال بتفصيل مذاهبهم فى ذلك يطول . والحاصل منه أن قدماءهم أثبتوا قدماء خمسة : واجب الوجود ، وسموه عقلا ثم نفسا وهيولى ودهرا وخلاء ، وصار جماعة من متأخريهم إلى أن العالم العلوى قديم بذاته وصفاته إلا الحركات فانها حادثة بأشخاصها قديمة بأنواعها ، فلا حركة الا وقبلها حركة لاالى أول . وأما العالم السفلى وهو عالم الكون والفساد ، وهو ماتحت مقعر فلك القمر ، فقالوا ان هيولاه قديمة ، وكل مافيه من الصور والأعراض حادثة بأشخاصها قديمة بأنواعها ، فلا ولد الا وقبله والد ، ولا بيضة الامن دجاجة ، ولا دجاجة الامن بيضة ، ولازرع الامن بزر ، وتوقف جالينوس فى قدم ما ادعوا قدمه ومذاهبهم ركيكة جدا لا يرضى بمقالاتهم مؤمن ، بل ولا مطلق عاقل الا من سلب عقله وإيمانه فانه لاحول ولا قوة الا بالله ، فاذا عرفت هذا فقولنا وتقديرها حوادث لامبدأ لها : أى تقدير صفات العالم اعتراض من الفلاسفة على كبرى الدليل الذى استدللنا به على حدوث العالم ، وهى قولنا وكل من صفاته حادثة فهوحادث ، ووجه الاعتراض أنهم قالوا لانسلم أن من صفاته حادثة فهوحادث قولكم

كلهم أقل ممن يقول من الفلاسفة ماسوى الله مسبوق بالعدم (قوله بعض الخ) كابن سينا والفارابى (قوله فى ذلك) أى قدم العالم (قوله والحاصل) أى على طريق الاجمال (قوله منه) أى من تفصيل مذاهبهم (قوله أن قدماءهم) أى الفلاسفة : أى القدماء من هذه الشرذمة (قوله خمسة) أى وما عداها حادث : أى موجود بعد عدم (قوله واجب الوجود) أى القديم الأول وهوالله ، وهو عندهم قديم لذاته وما عداه فهو قديم بالزمان حادث بالذات (قوله وسموه عقلا) ليس أحد العقول العشرة عند من أثبتها لأنها أثر واجب الوجود ولا يسميه عقلا (قوله ثم نفسا) عطف على واجب الوجود ، والمقصود به مفعول واجب الوجود الأول ، وعبر بثم لأن النفس وما بعدها عند هذه الفرقة أثر واجب الوجود أثر فيها بطريق التعليل مباشرة فى أولها وبالواسطة فى غيره فكل واحد أثر فيما بعده ، والنفس عندهم جوهر مجرد من الجسمية والعرضية يدبر الجسم لعلاقته به (قوله وهيولى) هى المادة التى تتوارد عليها الصور كالخشب والشريط للسرير (قوله ودهرا) المراد به الزمن وهو الفلك عندهم (قوله وخلاء) هو الفراغ الذى وراء العالم فهو موجود متصف بالقدم عندهم بمعنى أنه لاأول له وأهل السنة لايثبتونه (قوله العالم العلوى) أى الأجسام الفلكية (قوله إلا الحركات) أى حركات الأفلاك (قوله وهو عالم الكون والفساد) أى العالم الذى يحصل فيه الكون : أى الوجود ، والفساد : أى العدم للصور الشخصية ، وأما الهيولى فهى باقية على حالها لايقع فيها فساد (قوله مقعر) أى أسفل (قوله فلك القمر) هو سماء الدنيا (قوله هيولاه) أى مادته (قوله من الصور) جمع صورة وهى عندهم جوهر مجرد لايمكن انفكاك الهيولى عنه ولا انفكاكه عن الهيولى فالهيولى كالمائية فاذا انقلبت لبنا كان هو الصورة (قوله والاعراض) كالبياض والسواد (قوله فلا ولد الخ) أى لأنه إذا كانت الهيولى قديمة ونوع الصور والأعراض كذلك كان حينئذ مامن ولد الخ فالأشخاص كزيد وعمرو حادثة ونوعها قديم ، وسيأتى إبطال هذا بأن النوع لاتحقق له إلا فى أفراده ومتى كانت الأفراد حادثة كان النوع كذلك (قوله جالينوس) بفتح اللام كان فى زمن عيسى عليه السلام (قوله اعتراض الخ) أى منع منهم لتلك الكبرى (قوله قولكم) أى

لأنه لايعرى عنها مسلم ، وقولكم فيكون حادثا مثلها ممنوع ، لأن ذلك إنما يلزم لو كانت الحوادث التي لازمت الأجرام لها مبدأ يفتتح به عددها ، ونحن نقول لامفتتح لتلك الحوادث ، بل مامن حادث إلا وقبله حادث لاإلى أول ، فلم يلزم من قدم الأجرام على هذا التقدير عروّها عن الحوادث اللازمة لها ، لأن نوعها الذي لاتنفك عنه الأجرام قديم . والجواب من أوجه : الأول أنه يلزم على وجود حوادث لا أوّل لها أن يكون دخل في الوجود وفرغ من حركات الأفلاك وأشخاص الحيوان ونحوها على الترتيب واحدا بعد واحد عدد لا نهاية له ؛ والجمع بين الفراغ وعدم النهاية جمع بين متناقضين ، فيكون محالا على الضرورة ، ويلزم عليه أن يكون وجودنا ووجود سائر الحوادث الآن محالا لتوقفه على المحال ، وهو فراغ مالانهاية له وإلى هذا الجواب أشرنا في العقيدة بقولنا : يؤدي الخ ، ومن في قولنا من وجود الحوادث لبيان ما الموصولة قبلها والضمير في عليه يعود على فراغ مالا نهاية له : أي فما توقف على فراغ مالا نهاية له التي اتضحت استحالته يجب أن يكون محالا ، لأن ماتوقف على المحال محال ضرورة أن المتوقف لايوجد بدون المتوقف عليه ، والمتوقف في قضيتنا هو وجود الحوادث الآن واسم تكون في قوله : ويلزم أن تكون عدما يعود على الحوادث الموجودة الآن . وقد أوردت الملحدة على مامنعناه من حوادث لا أوّل لها سؤالا ، فقالوا

يامعشر أهل السنة في دليل الكبرى (قوله لأن ذلك) أي كونه حادثا مثلها (قوله لامفتتح) بفتح التاء مصدر ميمي : أي لاافتتاح (قوله لتلك الحوادث) أي الأعراض اللازمة للأجرام (قوله بل مامن حادث) أي بل مامن وصف حادث (قوله فلم يلزم الخ) مرتب على محذوف والأصل بل مامن وصف حادث إلا وقبله حادث ، وحينئذ فنقول الأجرام قديمة والحوادث ملازمة لها ولم يلزم من قدم الأجرام على هذا التقدير عروّها عن الحوادث اللازمة لها (قوله من قدم الأجرام) أي الأفلاك والهيولى وأنواع العالم كالانسان لاأشخاص الأنواع لأن هذه عندهم حادثة بالذات (قوله على هذا التقدير) أي كون الصفات اللازمة للأجرام حوادث لانهاية لها (قوله لأن نوعها الخ) كيف يكون قديما وأفراده حادثة ولا وجود للنوع إلا في أفراده ثم إنه لاحاجة لهذا التعليل لأنه متى حكم بأنه مامن حركة إلا وقبلها حركة لم يلزم من قدم الأجرام حينئذ عروّها عن الحوادث اللازمة لها وإن لم يلاحظ قدم النوع وإن كانوا يقولون به (قوله من أوجه) أي أربعة مذكورة في المتن (قوله دخل في الوجود) أي اتصف به (قوله وفرغ) أي انتهى (قوله وأشخاص الحيوان) هذا مما انجرّ إليه الكلام فهو توسعة دائرة لأن الموضوع في حوادث لا أوّل لها من الصفات لامن أشخاص الحيوانات (قوله عدد لانهاية له) مرفوع تنازع فيه دخل وفرغ (قوله جمع بين متناقضين) قد يقال كما مر الفراغ في المستقبل وعدم النهاية في الماضي فلا تناقض (قوله ويلزم عليه) أي على وجود حوادث لاأوّل لها أن يكون وجودنا الخ ، والمناسب لكون الكلام في صفات الأجرام أن يقول ويلزم عليه أن يكون وجود حركة الفلك الآن محالا (قوله وهو فراغ الخ) إنما كان محالا لما فيه من الجمع بين متنافيين وقد علمت أن اللازم الأوّل غير لازم وهذا مبني عليه فيكون غير لازم أيضا (قوله وإلى هذا الجواب) يعني الأوّل (قوله بقولنا يؤدّي) الخ الأولى بقولنا وتقديرها الخ (قوله الملحدة)

ما ألزمتمونا من استحالة وجود حوادث لا نهاية لها يلزمكم مثله فى نعيم الجنة ، اذ قد قلتم ان حوادث نعيمها ومتجددات أفراحها وسرورها لا نهاية له ، وجوابه أن يقال لهم : لبستم بلفظ مشترك وهو لفظ حوادث لا نهاية لها ، فانها تطلق على وجهين بمعنى لا نهاية لها بحسب المبدأ : أى حوادث لاأول لها ، و بمعنى لانهاية لها بحسب الآخر : أى حوادث لا آخر لها ، والذى قلتم به ورددناه الأول ، وفيه وجدت أدلة الاستحالة من الجمع بين الفراغ وعدم النهاية المتناقضين وغير ذلك وانعدم فيه دليل الجواز . وأما ماقلناه فى نعيم الجنة من الحوادث ، فهو من القسم الثانى : أى الحوادث التى فيها لا آخر لها بمعنى أنها لا تنقطع أبدا حتى لايتجدد بعدها شىء . وأما كل ماوجدنا منها فيما مضى الى زمن الحال فهوعيناه له مبدأ ومنتهى فلم يلزم فيه الجمع بين الفراغ وعدم النهاية المتناقضين ولا غيره من أنواع الاستحالة كالزم فيما ادعيتم ، وليس من حقيقة الحادث أن يكون له آخر ، ومن حقيقته أن يكون له أول ، فقد ظهر انتفاء أدلة الاستحالة فيما ادعيناه من ثبوت حوادث لا آخر لها . وأما دليل جوازه فما تقرر وسيأتى برهانه من وجوب العموم فى تعلق قدرته جل وعلا وارادته بكل ممكن ، وكذا سائر صفاته فيما يتعلق به ، فلو وجب أن يكون للحوادث آخر للزم عجز القدرة والارادة عن أمثال ماوقع

أى الخصوم من الالحاد وهو الخصومة (قوله اذ قد قلتم الخ) تعليل (قوله ان حوادث نعيمها) من اضافة الصفة للموصوف وعبر بالجمع لكثرة أفراد النعيم (قوله وسرورها) مرداف (قوله ومتجددات أفراحها) من اضافة الصفة ومن عطف الخاص (قوله بمعنى الخ) الباء زائدة واضافة معنى للبيان (قوله الأول) خبر الذى (قوله من الجمع الخ) بيان لأدلة الاستحالة التى وجدت فيه (قوله وغير ذلك) بالجر عطف على الجمع وذلك كعدم ماتحقق وجوده (قوله وانعدم الخ) عطف على وجدت الخ عطف لازم على ملزوم (قوله بمعنى الخ) أى لا بمعنى استمرار الشىء الواحد الى مالانهاية له (قوله حتى الخ) أى بحيث لايتجدد الخ وهذا تفسير للمنفى (قوله وليس الخ) جواب عما يقال كيف يكون نعيم الجنة حوادث لا آخر لها مع أنه اذا كان الشىء حادثا يكون له آخر (قوله ومن حقيقته الخ) عطف على ليس ، وفيه تسمح إذ حقيقته الموجود بعد عدم ومن لازمها أن يكون له أول (قوله وأما دليل جوازه الخ) زيادة للايضاح وتحقيق المقام ، لأنه متى انتفت أدلة الاستحالة ثبت الجواز فلاحاجة لدليله (قوله فما تقرر) أى فى الخارج (قوله وسيأتى) أى فى المتن (قوله برهانه) أى ذلك المتقرر فى الخارج (قوله من وجوب الخ) بيان لما (قوله بكل ممكن) أى ومن جملته نعيم الجنة (قوله وكذا سائر صفاته) فالعلم يجب عمومه فى أقسام الحكم العقلى ومثله الكلام وأما السمع والبصر فيجب عموم تعلقهما بالموجودات ، وقد يقال ان الحادث من حيث التأثير فيه لايتعلق به إلا القدرة والارادة ولا دخل لبقية الصفات فيه . وحينئذ فالأولى حذف قوله وكذا سائر صفاته : أى باقيها (قوله فلو وجب) أى عقلا (قوله للزم الخ) والتالى باطل فبطل المقدم وهو وجوب الآخر للحوادث وثبت الجواز ، وقد يقال ان التلازم فى الشرطية ممنوع إذ متى وجب أن يكون للحوادث آخر لزم أن وجود شىء بعد الآخر مستحيل وعدم تعلق القدرة به (١) لايعد عجزا (قوله عن أمثال ماوقع) أى عن تعلقهما بشىء

---

(١) (قوله به) الضمير عائد على مستحيل : أى وعدم تعلق القدرة بالمستحيل لايعد عجزا اهـ منه

وهى ممكنة ضرورة . وأما حوادث لا أوّل لها فهى من المحال الذى ليس متعلقا للقدرة والارادة ؛ وقد ضرب أئمتنا لما ادعوه من حوادث لا أوّل لها ، ولما ادعيناه من حوادث لا آخر لها مثالين يستبين بهما أمر الاستحالة فيما ادعوه وأمر الجواز فيما ادعيناه ، فمثلوا الأوّل بملتزم قال : لا أعطى فلانا فى اليوم الفلانى درهما حتى أعطيه درهما قبله ، ولا أعطيه درهما قبله حتى أعطيه درهما قبله وهكذا الى الأوّل ، فمن العلوم ضرورة أن اعطاء الدرهم الموعود به فى اليوم الفلانى محال لتوقفه على محال ، وهو فراغ مالانهاية له بالاعطاء شيئا بعد شىء ؛ ولا ريب أن ما ادعوه من حوادث لا أوّل لها مطابق لهذا المثال ، فان اعطاء الفاعل للفلك مثلا الحركة فى زماننا هذا أو فى غيره من الأزمان الماضية متوقف على اعطائه قبله من الحركات شيئا بعد شىء مما لا نهاية له فالحركة للفلك فى الزمان المعين نظير الدرهم الموعود به فى الزمن المخصوص والحركات التى لا تتناهى قبلها نظير الدراهم التى لا تتناهى قبل ذلك الدرهم ، فيكون وجود الحركة للفلك فى هذا الزمان مثلا مستحيلة كما استحال وجود الدرهم الموعود به فى الزمان المعين للشخص ، وكذا يلزم أن يكون وجودنا فى هذا الزمان ووجود سائر الحيوانات والزرع مستحيلا لتوقفنا على وجود آباء قبلنا لا نهاية لهم وتوقف الزروع على بذور قبلها لانهاية لها ولا خبر فى فضيحتهم كالعيان ، ومثال ما ادعيناه نحن فى نعيم الجنة كما لو قال الملتزم لا أعطى فلانا درهما فى زمن الا وأعطيه درهما بعده وهكذا لا الى آخر ، فهذا لا ريب لعاقل فى جوازه إذ حاصله التزام الملتزم عدم قطع العطاء بعد ابتدائه ، فاذا كان ممن

من أفراد النعيم يقع بعد الآخر مماثل لما وقع منها قبل الآخر (قوله وهى ممكنة ضرورة) حال من أمثال ماقع ، وفيه أن مابعد الآخر صار مستحيل الوجود لأن الآخر واجب عقلا ، وحينئذ فللخصم أن يمنع امكانها وضرورتها إلا أن يقال قوله وهى ممكنة : أى ثبت امكانها بالأدلة فهى نظرية ابتداء ضرورية انتهاء (قوله من المحال) أى لذاته (قوله يستبين) السين والتاء زائدتان (قوله مطابق لهذا المثال) فيه أن هذا المثال غير مطابق لما قالوه لأن الاعطاء فى المثال متوقف ، وما قالوه فى الحركات اتفاقى من غير أن تتوقف اللاحقة على السابقة . ويجاب بأن التوقف فى الحركات حاصل أيضا ، وهم وإن لم يصرحوا به ، لكنه لازم لهم ضرورة أن الحركة يتوقف وجودها على محل ، وقد قالوا بقدم هذا المحل وأنه لا ينفك عن الحركات ، فلزم أن كل حركة تتوقف على حركة قبلها وهكذا (قوله فالحركة) مبتدأ خبره نظير (قوله وكذا يلزم) أى على وجود حوادث لا أوّل لها (قوله أن يكون الخ) المناسب أن يقول عدم حركة هذا اليوم التى هى موجودة ، لأن الكلام فى التسلسل فى الحركات ، وحينئذ فاللازم هو عدم حركة الخ . وأما استحالة وجودنا ووجود سائر الحيوانات ، فهو لازم من شىء آخر ادّعوه ليس الكلام فيه ، وهو أنه مامن شخص إلا وقبله شخص (قوله لتوقفنا الخ) فتوقف وجود الانسان على وجود آباء قبله لا تفرغ يلزم عليه أن لا يوجد الانسان لتوقفه على مالا يفرغ ، وتوقف وجود النبات على وجود بذر قبله لا يفرغ يلزم عليه أن لا يوجد لتوقفه على ما لا يفرغ (قوله ولا خبر) بضم الخاء كما روى عن المصنف معناه العلم ، وهو لا يناسب هنا إلا أن يقال أراد به المخبر : أى لا مخبر بفضيحتهم مثل العيان ، بل العيان أقوى (قوله ومثال ما ادّعيناه) المناسب

لايعرض لمثله خلف فى وعده ولاموت لذاته ولاعجز يمنع نفوذ قدرته وارادته ، فانا نقطع بوقوع ذلك منه أبدا ونؤمن به ، وليس ذلك إلاالله مولانا جل وعلا ، فهذا المثال لاتخفى مطابقته لما ادعيناه فى نعيم الجنة للمؤمنين ، ولالما ندعيه فى عذاب جهنم للفلاسفة القائلين بقدم العالم وأضرابهم من الطبائعيين وسائر الكافرين ، نسأله سبحانه أن يجعلنا فى الدنيا والآخرة من حزبه المفلحين الذين لاخوف عليهم ولاهم يحزنون آمين يارب العالمين .

(ص) وأيضا يلزم على وجود حوادث لا أول لها أن يقارن الوجود الأزلى عدمه .

(ش) هذا وجه ثان لابطال حوادث لا أول لها ، وتقريره أن تقول لوكانت الحوادث لاأول لها للزم اجتماع الوجود الأزلى مع عدمه ، وبيان الملازمة أن كل حادث من تلك الحوادث مسبوق بعدم لاأول له ، وتلك العدمات كلها مجتمعة فى الأزل إذلاترتيب فيها ، وجنس الحوادث أزلى أيضا لأنها لا أول لها ، وذلك الجنس لايتحقق وجوده إلا فى حادث من أفراده ، فيلزم أن يكون ذلك الحادث أزليا . لكن عدمه السابق عليه أيضا أزلى لما سبق أن عدم كل حادث أزلى ، فقد لزم مقارنة وجودالشىء لعدمه ، لأنهما أزليان معا واجتماع وجودالشىء مع عدمه محال على الضرورة ، وفيه أيضا مصاحبة السابق ،

لما سبق أن يقول ومثلوا لما ادعيناه (قوله وأيضا يلزم الخ) لكن المقارنة باطلة فبطل وجود حوادث لا أول لها وثبت أن لها أولا (قوله الأزلى) صفة للوجود (قوله عدمه بالرفع) فاعل يقارن ويصح نصبه ورفع وجود على الفاعلية (قوله وجه ثان) بل هو ثالث ، والأول فراغ مالايتناهى عددا قبل الموجود الآن . والثانى لزوم عدم ماهو محقق الوجود ، وكل منهما باطل كما تقدم (قوله للزم الخ) أى لكن التالى باطل فبطل المقدم (قوله و بيان الملازمة الخ) الملازمة امتناع انفكاك الشىء عن الشىء : أى و بيان امتناع انفكاك التالى عن المقدم (قوله وتلك العدمات الخ) هذا لايسلمه الخصم إلا لوفرضنا زمانا يخلو عن الوجود ، وهو لايقول بذلك ، بل يقول : مامن حادث إلاوقبله حادث إلى غير نهاية . ثم ان قوله : وتلك الخ توطئة لقوله فيلزم الخ (قوله إذ لا ترتيب فيها) أى فى العدمات المجتمعة فى الأزل بحيث يتقدم بعضها على بعض ، ولو قال إذ لاترتيب فيه : أى الأزل لكان أحسن لأن عدم الترتيب فى العدمات سببه عدم الترتيب فى الأزل (قوله أيضا) أى كما أن العدمات أزلية : أى غير مسبوقة بوجودات (قوله فيلزم أن يكون ذلك الحادث) أى الذى هو من أفراده (قوله أزليا) لأن الجنس أزلى ولا تحقق له إلا فى فرد من أفراده وما تحقق فيه الأزلى يلزم أن يكون أزليا (قوله لكن عدمه) أى عدم ذلك الفرد الذى تحقق فيه الجنس (قوله أيضا) أى كما أن وجوده أزلى (قوله فقد لزم الخ) تفريع على بيان الملازمة (قوله واجتماع وجود الشىء مع عدمه محال) هذا فى قوة استثنائية حذفها الشارح ، وحينئذ فهذامرتبط بقوله أوّلا لزم اجتماع الوجود الأزلى مع عدمه ، ويصح أن تجعل هذه مقدّمة كبرى حملية ، وقوله : أوّلا لوكانت الحوادث لاأوّلها لزم اجتماع الوجود الأزلى مع عدمه مقدّمة صغرى شرطية فعلى هذا يكون الذى ذكره الشارح قياسا اقترانيا من الشكل الأوّل مركبا من شرطية وحملية (قوله وفيه) أى فى كون الحوادث لا أول لها (قوله أيضا)

وهو العـدم للمسبوق وهو الوجود الحادث ، وفيه الجمع بين متناقضين وهو الحدوث والأزلية فان قالوا لانسلم أن العدم يصاحبه شيء من الحوادث ، بل العدم قبل جميعها لزم أن يكون لجميع الحوادث أول وهم يقولون لاأول لها، هذا خلف وتهافت فى القول، و يلزمهم وجود سابق ومسبوق فى الأزل وذلك لايعقل .

(ص) وأن يستحيل عند تطبيق ما فرغ منها بدون زيادة على نفسه مع زيادة ماعلم بين العددين من وجوب المساواة أو نقيضها .

(ش) هذا طريق ثالث لابطال حوادث لا أول لها ، ويسمى هذا البرهان برهان القطع

أى كما فيه ماتقـدم من مقارنة وجود الشيء لعدمه (قوله وهو العـدم) أى الأزلى لذلك الفرد (قوله وهو الوجود) أى للفرد الذى تحقق فيه الجنس (قوله وفيه) أى ماذكر من المصاحبة (قوله الجمع الخ) للخصم أن يقول ان الموصوف بالأزلية غير الموصوف بالحدوث لأن الموصوف بالحدوث الأشخاص والموصوف بالأزلية الأجناس ، وحينئذ فلا تناقض لعدم الاتحاد (قوله وهو الأولى وهما : أى المتناقضان ولعله أفرد باعتبار ماذكر (قوله فان قالوا لانسلم الخ) أى حتى يلزم عليه الجمع بين متناقضين وهما الحدوث والأزلية وهذا وارد على قوله : وفيـه أيضا مصاحبة الخ (قوله و يلزمهم الخ) هذا لازم ثالث فالأولى ذكره عقب الأول والثانى أعنى قوله لزم مقارنة الخ ، وقوله : وفيه أيضا الخ وليس معطوفا على قوله لزم أن يكون الخ : أى و يلزمهم على القول بوجود حوادث لا أول لها وجود الخ لأن العدم سابق ، وقد قلنا انه صاحب الوجود الذى هو مسبوق ولا يتـكرر مع قوله : وأيضا الخ لأنه اعتـبر أولا اجتماع السابق والمسبوق باعتبار مابينهما من التنافى والتناقض وهنا اعتـبر وجود السابق والمسبوق فى الأزل باعتبار أن الأزل لايتعقل فيه سابقية ومسبوقية وترتيب (قوله وأن يستحيل الخ) حاصله أن العددين اما أن يكونا متساويين أولا فلو وجدت حوادث لاأول لها للزم انتفاء وصف العددين بالمساواة والأكثرية والأقلية واللازم باطل فكذا الملزوم ، و بيان الملازمة أنك إذا أخذت سلسلة من حركات الفلك واعتبرتها من الطوفان مثلا منسحبة إلى الأزل واعتبرتها بذاتها من الآن منسحبة إلى الأزل أيضا كان المأخوذ حينئذ سلسلتان متغايرتان لأن الأولى جزء الثانية والجزء يغاير كله ، فاذا شرعت فى التطبيق بين هاتين السلسلتين وصرت تأخذ حركة من الطوفانية مبتدئا بحركة زمن الطوفان وفى مقابلتها حركة من الآنية مبتدئا من الحركة الواقعة الآن وأنت نازل فيما مضى الى الأزل فبالضرورة لاتنتهى لحد إذ هى حوادث لاأول لها ، وحينئذ فالمساواة بين السلسلتين مفقودة لأن الآنية تزيد على الطوفانية بحركات من الطوفان إلى الآن وكذلك الأقلية والأكثرية مفقودة لعدم فناء احدى السلسلتين قبل الأخرى الذى هو شرط فى تحقق الأقل والأكثر وانتفاء المساواة والأقلية والأكثرية عن العددين محال لما فيـه من ارتفاع الشيء والمساوى لنقيضـه ، وحينئذ فالملزوم وهو وجود حوادث لا أول لها مستحيل أيضا (قوله عند تطبيق مافرغ منها) أى الحوادث ، والمراد بما فرغ منها مااعتبرناه ناقصا بدون الزيادة كالسلسلة الطوفانية ، والمراد بالتطبيق ملاحظة المقايسة بين السلسلتين بالقلب بأن يلاحظ أن كل حركة من إحدى السلسلتين فى مقابلة حركة من السلسلة الأخرى (قوله برهان القطع) لأنه

والتطبيق وتقريره أن تقول لوجدت حوادث لاأول لها للزم أن يوجد عددان متغايران ، وليس أحدهما أكثر من الآخر ولا مساويا له ، والتالي باطل على الضرورة لما علم من وجوب إحدى النسبتين بين كل عددين ، فيكون ملزومه وهو وجود حوادث لاأول لها باطلا ، وبيان الملازمة أنا لونظرنا عدد الحوادث من الطوفان مثلا الى الأزل مع عددها من الآن مثلا إلى الأزل . لكان عددين متغايرين على الضرورة ، ويستحيل بينهما المساواة لتحقق الزيادة فى أحدهما ، والشيء دون زيادة لا يكون مساويا لنفسه بعد زيادة ، ويستحيل أيضا أن يكون أحدهما أكثر من الآخر لعدم تناهي أفراد كل واحد منهما ، فلا يفرغ أحدهما بالعد قبل الآخر ، وحقيقة الأقل مايصير عند العد فانيا قبل الآخر والأكثر مايقابله ، ونحن لوفرضنا الآن شخصين أحدهما يعد الحوادث من الطوفان الى الأزل والآخر يعدها من الآن الى الأزل لاستحال على مذهبهم أن يفنى أحد العددين بالعد قبل الآخر ، فيمتنع أن يكون أحدهما أكثر من الآخر ، فقد اتضح لك أنه يلزم على وجود حوادث لا أول لها أن يوجد عددان ليس بينهما مساواة ولامفاضلة فقولي وأن يستحيل معطوف على أن يقارن الذى هو فاعل يلزم ، والضمير المجرور فى منها يعود على الحوادث وبدون زيادة حال من فاعل فرغ . وقوله : على نفسه يتعلق بتطبيق والتطبيق جعل شيء على شيء ، والمراد هنا نظر أحد العددين مع الآخر وما الموصولة فى قولى ماعلم فاعل يستحيل ، والمطبق من الحوادث نظيره فى مثالنا ما فرضناه من عدد الحوادث من زمن الطوفان إلى الأزل ، والمطبق عليه مافرضناه من عدد الحوادث من الآن الى الأزل ، وهو فى الحقيقة عين المطبق لكن بعد زيادة حوادث عليه ، وهومامن الطوفان الى الآن ولأجل قطعنا فى هذا

اعتبر فيه قطع إحدى السلسلتين عما بعدها من الحوادث كالسلسلة الطوفانية فانها اعتبرت من الطوفان الى مالانهاية له وقطعناها عما بعدها من الحركات لأجل أن تحصل سلسلة أخرى من الآن الى مالا نهاية له ، وقوله : والتطبيق : أى لأنا اعتبرنا فيه التطبيق بين السلسلتين (قوله متغايران) أى تغايرا حقيقيا لأن الجزء يغاير كله أواعتباريا لأن هذه السلسلة وهى الآنية عين الأخرى وهى الطوفانية غير أنهما مختلفان باعتبار زيادة الآنية على الطوفانية من الطوفان الى الآن (قوله وليس أحدهما أكثر من الآخر) أى ولا أقل ولم يصرح به لأنه لازم لنفى المساواة والأكثرية ثم ان هذا مبنى على أن المراد بالأقل مايصير فانيا عند العد قبل الآخر والأكثر مقابله ، وللخصم أن يقول الأقل ما كان غيره أكثر منه ولو لم يحصل له فراغ قبل ذلك الغيرعند العد والأكثر مازاد على غيره ولو لم يحصل له فراغ عند العد بعد ذلك الغير ، وحينئذ قد وجدت المفاضلة بين السلسلتين ، وحينئذ فالملازمة الشرطية فى قولكم لو وجدت حوادث لا أول لها لزم أن يوجد عددان ليس بينهما مساواة ولا مفاضلة ممنوعة ولذا قرره السعد بوجه آخر لايرد عليه ماذكر وسيأتى (قوله فى أحدهما) هو السلسلة الآنية (قوله والشيء الخ) هو السلسلة الطوفانية (قوله أحدهما) هو السلسلة الآنية (قوله جعل الخ) غير مراد هنا ولذا قال ، والمراد الخ (قوله والمطبق الخ) الأنسب أن يكون ماجعله مطبقا مطبقا عليه وما جعله مطبقا عليه مطبقا لأن الملاحظ تطبيقه إنما هو مافرض طويلا (قوله ولأجل قطعنا الخ) أى لأجل

البرهان المطبق عن زيادة حوادث لينظره مع نفسه بعد زيادتها سمى برهان القطع والتطبيق .

(ص) وأن يصح فى كل حادث ثبوت حكم بفراغ مالانهاية له قبله ، وهكذا لا الى أوّل فى الأحكام ومن لازمها سبق محكوم عليه بالفراغ ، فيلزم أن يسبق أزلى

قطعنا المطبق بالفتح عن الزيادة بسبب ملاحظة السلسلة من الطوفان فبسبب ملاحظتنا لها من الطوفان قد قطعناها عما بعدها ليحصل سلسلة أخرى من الآن إلى مالا نهاية ؛ وفى كلام الشارح حذف العاطف والمعطوف : أى ولأجل قطعنا وتطبيقنا الخ يسمى الخ . واعلم أن برهان القطع والتطبيق إنما يدل على استحالة حوادث موجودة لا أول لها ، وأما أمور اعتبارية لا أول لها فلا ضرر فيه لأن الأمور الاعتبارية تنقطع بانقطاع الاعتبار كما أنه لاضرر فى ثبوت أمور اعتبارية لاتتناهى باعتبار الآخر كما فى العدد فانه أمر اعتبارى ولا يتناهى بمعنى أنه لايقف على حدّ بحيث لايتصوّر فوقه غيره ، وكذا لاضرر فى ثبوت حوادث وجودية لاتتناهى بحسب الآخر كما فى نعيم الجنة ومعلومات الله ومقدوراته فانها لاتتناهى بمعنى أنها لاتقف على حد وان كان كل ماوجد منها بالفعل متناه .

﴿ تنبيه ﴾ قرر السعد برهان القطع والتطبيق على طريق أخرى غير التى ذكرها الشارح ولا يرد عليها ماتقدم . وحاصلها أن تقول لو وجدت حوادث لاأول لها لأمكن أن يفرض سلسلة من الطوفان إلى الأزل ومن الآن سلسلة أخرى كذلك ، فاذا فرضنا ذلك وطبقنا بينهما وصرنا نأخذ حركة من إحداهما ونقابل بها حركة من السلسلة الأخرى وهكذا مستمرين ونازلين إلى الأزل فلا يخلو حال هذه الطوفانية من أمرين فاما أن لاتفرغ ولا تقف على حد ، بل كلما نأخذ واحدة من الآنية نجد فى مقابلتها واحدة من الطوفانية وهذا باطل لما يلزم عليه من مساواة الزائد للناقص وهو محال ، وإذا بطل اللازم وهو مساواة الزائد للناقص بطل الملزوم وهو وجود حوادث لا أوّل لها ، واما أن تفرغ الطوفانية وتقف عند حد بأن اتفق أننا أخذنا واحدة من الآنية فلم نجد فى مقابلتها واحدة من الطوفانية ، فنقول ان الآنية قد زادت على الطوفانية التى قد تناهت ، والزيادة إنما هى بقدر متناه والزائد بمتناه متناه فلزم من هذا أن مالا أول له له أوّل وهذا تهافت باطل ، فالملزوم وهو وجود حوادث لا أول لها باطل (قوله وأن يصح الخ) حاصل هذا الدليل أن تقول لو وجدت حوادث لا أول لها للزم اما سبقية الأزلى على الأزلى أو صيرورة مايتناهى لايتناهى بزيادة واحد لكن اللازم باطل فبطل الملزوم (قوله فى كل حادث) فى بمعنى عند (قوله بفراغ) متعلق بحكم (قوله ما) أى حوادث كالحركات (قوله قبله) متعلق بفراغ والضمير للحادث (قوله وهكذا الخ) أى ويستمر الأمر فى الأحكام هكذا لا إلى أوّل بأن يثبت عند كل حادث كالحركة حكم بأنه مضى قبلها حركات لانهاية لها ، ثم ان قوله لاإلى أول بيان لقوله وهكذا ، وقوله : وهكذا يغنى عنه قوله : وأن يصح الخ لأنه شامل لأىّ حادث كان ، وقوله : فى الأحكام الأولى الحوادث ويلزمها أن لاأول للأحكام ولعله عبر بالأحكام لأجل قوله ومن لازمها الخ (قوله ومن لازمها) أى تلك الأحكام الحاصلة عند كل حادث بفراغ حوادث لا أول لها قبله (قوله سبق محكوم عليه) هو الحوادث (قوله أزلى) هو جنس الحوادث المحكوم عليها

أزليا وان أجيب بالنهاية فى الأحكام لزم أن مايتناهى لايتناهى بزيادة واحد .

(ش) هذا طريق رابع أيضا للرد على الفلاسفة ، وتقريره أن تقول : لو وجدت حوادث لا أوّل لها للزم أن يصح عند كل حادث وجود حكم بفراغ مالا نهاية له ، والملازمة ظاهرة لأن صحة الحكم تتبع صحة المحكوم به ، والمحكوم به وهو فراغ مالانهاية له قبل كل حادث صحيح على أصلهم فوجود الحكم بذلك عند كل حادث صحيح ضرورة . لكن هذا الحكم مستحيل لما نذكره الآن من البرهان على ذلك ، فيكون ملزومه ، وهو وجود حوادث لاأوّل لها مستحيلا لوجوب استحالة الملزوم عند استحالة لازمه ، فالحوادث اذن كلها لها أوّل ولا وجود لجنسها ولا لشىء منها فى الأزل وهو المطلوب ، و بيان استحالة وجود ذلك الحكم أنه لو وجد لم يخل : إما أن يكون له أوّل أولا ، والتالى باطل بقسميه ، فالملزوم وهو وجود الحكم باطل أيضا والملازمة ظاهرة . وأما بطلان التالى فانما يستبين ببطلان كل واحد من قسميه ، فنقول : أما كون الحكم لا أوّل له فباطل لأن من ضرورة هذا الحكم أن يسبق

(قوله أزليا) هو جنس الأحكام (قوله وان أجيب) أى عن سبق الأزلى للأزلى الذى ألزموا به (قوله بالنهاية فى الأحكام) أى وأنها ليست بأزلية بل لها مبدأ كألف حركة ماضية اعتبر نهايتها من الآن ، فيصح الحكم عند نهاية هذه الحركات الألف : أعنى حركة اليوم الحاضر أنه انقضى قبلها حركات لانهاية لها ، و يصح الحكم كذلك عند حركة البارحة وكذلك عند حركة اليوم الذى قبله وهكذا إلى مبدإ الحركات الألف فلا يكون جنس تلك الأحكام أزليا فلا يلزم سبق أزلى أزليا (قوله لزم أن مايتناهى) كالحركات التى قبل الحركة التى هى مبدأ الألف فى الفرض الآتى فى كلام الشارح ، وقوله : بزيادة واحد : أى وهو الحركة التى هى مبدأ الألف (قوله أيضا) الأنسب تأخيره بعد قوله للردّ على الفلاسفة لأن ماتقدم من الطرق ليس رابعا (قوله ظاهرة) أى ليس فيها خفاء شديد ولما كان فيها أصل الخفاء أتى بقوله لأن صحة الخ تنبيها لأن الأمور الضرورية قد ينبه عليها إذا كان فيها نوع خفاء (قوله قبل كل حادث) أى قبل كل حركة فى الفرض الآتى (قوله على أصلهم) أى قاعدتهم من وجود حوادث لا أول لها (قوله ضرورة) أى وجوبا ، وليس المراد بها مقابل النظرىّ (قوله لكن هذا الحكم) أى عند كل حادث بأنه فرغ قبله حوادث لا أول لها (قوله لما نذكره) أى من قوله و بيان الاستحالة الخ (قوله ولا وجود لجنسها الخ) هذا قد علم من قوله قبل لها أول فهو تأكيد له . (قوله ذلك الحكم) أى الحكم عند كل حادث بأنه فرغ قبله حوادث لانهاية لها (قوله لو وجد) أى الحكم (قوله أولا) أى أولا يكون له أول ولاواسطة بين الأمرين (قوله وهو وجود الحكم) أى عند كل حادث بأنه فرغ قبله حوادث لانهاية لها (قوله والملازمة ظاهرة) إذ لا واسطة بين الأوّلية وعدمها (قوله يستبين) أى يتبين و يظهر (قوله أما كون الحكم الخ) لف ونشر مشوش (قوله لأن من ضرورة هذا الحكم الخ) أى من لازمه الضرورى أن يسبق الخ . وحاصله أنه إذا كان الحكم لا أول له بحيث يقال مامن حكم إلا وقبله حكم لزم من ذلك أن كل حكم تقدمه محكوم عليه لأن وجود الحكم فرع وجود المحكوم عليه فيكون المحكوم عليه أيضا لاأوّل له فمامن محكوم

كل فرد من أفراده حوادث ليحكم عليها بالانقضاء ، فيلزم أن يسبق جنس المحكوم عليه وهو أزلى جنس الحكم وحال هوأزلى أيضا ، وسبق الأزلى على الأزلى محال على الضرورة ، وأما كون الحكم له أول فباطل أيضا لأنه يلزم عليه أن يوجد عدد متناه فى نفسه . لكن زدنا عليه واحدا فصار الجميع غير متناه ، و بطلان هذا اللازم ظاهر ، لأن ز يادة الواحد على عدد ما ز يادة شىء متناه ، والفرض أن المزيد عليه متناه أيضا ، فيكون مجموعهما متناهيا ضرورة ، فالحكم بأن المجموع غير متناه واضح البطلان . وأما بيان لزوم هذا المحال على تقدير انتهاء الحكم فلنفرض مثالا على أصلهم يتضح فيه ذلك ، وذلك أن يفرض فى حركة الفلك مثلا وجود حكم فى يومنا هذا بانقضاء مالا نهاية له من الحركات قبله . ثم كذلك حكم آخر فى الحركة التى تلى حركة يومنا هذا قبله ثم هكذا ما توالت الأحكام ، فان فرض توالبها أبدا بحيث لا أول لها حال ، وقد عرفت أن الحركات المحكوم عليها بالانقضاء سابقة أبدا على الزمان الذى يوجد فيه الحكم عليها فهو القسم الأول من قسمى التالى الذى بينا أنه يلزم عليه سبق أزلى ، وهو جنس الحوادث المحكوم عليها على أزلى وهو جنس الحكم عليها بالانقضاء ؛ وان فرض أن الأحكام انقطعت بحيث كان لها أول فهو القسم الثانى من قسمى التالى الذى قصدنا الآن بيان بطلانه فلنفرض أن تلك الأحكام توالت

عليه إلا وقبله محكوم عليه فيكون هنا أمران أزليان وهما جنس الحكم وجنس المحكوم عليه و يلزم سبق الثانى على الأول لكن سبق الأزلى على الأزلى محال (قوله كل فرد) مفعول مقدم وحوادث فاعل مؤخر (قوله فيلزم الخ) إنما فرض الكلام فى الجنسين لأنهما الأزليان عند الخصم . وأما الأشخاص فهى حادثه اتفاقا (قوله وسبق الأزلى الخ) للخصم أن يقول إنما يكون محالا إذا كانت السبقية زمانية لأنها تنافى الأزلية ، وسبقية جنس المحكوم عليه ذاتية لاتنافى الأزلية (قوله عدد متناه فى نفسه) أى وهو الحركات التى قبل الحركة التى هى قبل مبدإ الألف (قوله واحدا) هو الحركة التى قبل مبدإ الألف (قوله بان المجموع) أى المزيد والمزيد عليه كالحركة التى قبل مبدإ الألف والحركات التى قبلها (قوله وأما بيان الخ) مقابل أما محذوف : أى أما بيان لزوم المحال على تقدير عدم انتهاء الحكم فقد علم وأما بيان الخ (قوله هذا المحال) هو أن مايتناهى صار لايتناهى بز يادة عدد متناه (قوله فلنفرض مثالا) قد بين فيه اللازم الأول والثانى فهو أعم من قوله : وأما بيان الخ (قوله على أصلهم) أى من وجود حوادث لا أول لها (قوله فى حركة الفلك) أى عند حركة الفلك فى يومنا هذا (قوله قبله) ظرف للحركات : أى قبل يومنا هذا : أى قبل حركته (قوله قبله) متعلق بتلى فالمراد تليه من جهة الماضى (قوله فى الحركة) أى عند الحركة التى تلى يومنا هذا (قوله ثم هكذا الخ) الأولى ثم هكذا تفرض أحكاما ماتوالت الحركات فالأحكام تابعة لها (قوله توالبها) أى الأحكام (قوله على الزمان الخ) فهى سابقة على الحكم عليها حينئذ (قوله فهو) أى فرض توالبها أبدا (قوله انقطعت) أى بالعدد (قوله بحيث كان لها أول) أى و يعتبر ذلك الأول فيما مضى كما فرضنا أن الألف آخرها معتبر من الآن وأولها فيما مضى (قوله فهو) أى فرض أن الأحكام

على الوجه السابق الى تمام ألف حركة مثلا حكم عندها أنه فرغ قبلها من حركات الفلك مالانهاية له ثم انقطع الحكم بحيث لم يحكم عند الواحد وألف بأنه فرغ قبلها مالا نهاية له من الحركات ، فيلزم على هذا أن يكون ما قبل الواحد وألف من حركات الفلك عددا متناهيا ، إذ لو كان غير متناه لما انقطع الحكم عليه بذلك كما لم ينقطع فيما دونه . لكن قد حكم عليه عند تمام الألف مجموعا الى الحركة الواحدة التى تلى الألف قبلها بعدم النهاية ، إذ الفرض أن أوّل الأحكام الحكم الذى وجد عند تمام الألف ولا حكم قبله ، فتمحض أن عدم النهاية المحكوم به على مجموع الحركات التى قبل الألف انما جاء من الزيادة فيها للحركة الواحدة التى تلى الألف قبلها ، بل وعدم النهاية للحركات فى سائر الأحكام نقول ان سببه زيادة هذه الحركة الواحدة فيها ، لأن ماقبل هذه الحركة متناه ، والالوجد الحكم عليه بعدم النهاية والفرض وجوب انقطاعه ومابعدها متناه أيضا ، إذ أعلاه ألف حركة ولا ريب أنها متناهية ، فاذن لاسبب لعدم النهاية فى جميع الأحكام إلازيادة تلك الحركة الواحدة ، فقد لزم أن مايتناهى ، وهو ماقبل تلك الحركة الواحدة وما بعدها من الحركات صار لا يتناهى بسبب زيادة حركة واحدة فيه ، وهى الحركة التى تلى الألف قبلها ، وان شئت فاقتصر على ذكر ماقبل هذه الحركة فانه يتناهى ، وقد صار لايتناهى عند زيادة تلك الحركة عليه ، وهو أقرب وأظهر ، والله أعلم ، ولايخفى عليك إجراء مثل هذا فى سائر ماقالوا به من حوادث لا أوّل لها

قد انقطعت (قوله على الوجه السابق) أى عند قوله أولا فلنفرض مثالا الخ وذلك بأن نفرض عند وجود حركة الفلك فى يومنا وجود حكم بأنه فرغ قبل تلك الحركة حركات لانهاية لها ثم تفرض عند وجود الحركة الحاصلة فى الأمس وجود حكم آخر ، وكذا فى حركة اليوم الذى قبله وهكذا الى تمام الخ (قوله ثم انقطع الحكم) أى عند التى قبل الألف (قوله بذلك) أى بالفراغ عند الواحد (قوله فيما دونه) أى دون حركة الواحد وهو حركات الألف (قوله عليه) أى ماقبل الواحد (قوله عند الخ) أى عند الحكم على تمام الألف والظرف متعلق بقوله : حكم عليه (قوله مجموعا) حال من الضمير المجرور (قوله قبلها) حال من الواحدة : أى حالة كونها قبل الألف من جهة الماضى (قوله على مجموع الحركات الخ) أى الشامل للواحدة التى قبل الألف ولما قبلها (قوله قبلها) أى حالة كون تلك الواحدة الوالية للألف قبلها (قوله بل الخ) أى بل نقول ان عدم النهاية للحركات فى كل فرد من أفراد الألف حكم سببه الخ (قوله لأن الخ) المراد القبلية من جهة الماضى (قوله انقطاعه) أى عند الحركة التى قبل الألف (قوله إلا زيادة تلك الحركة) أى على مابعدها (قوله وهو ماقبل تلك الحركة) الخ هذا على أن مافى قول المصنف مايتناهى مصدوقها ماقبل الواحدة الزائدة وما بعدها وهو الألف ، وأما قوله وان شئت فاقتصر الخ فهو على أن مصدوقها ماقبل الواحدة الزائدة (قوله وهو أقرب) لعدم اعتبار كثرة العدد فيه (قوله وأظهر) أى من جهة أنه هو المتنازع فى تناهيه لكون الحركة المزيدة وسيلة لعدم تناهيه ، وأما الألف الأخيرة فهى منحصرة بالضرورة وليست محل النزاع (قوله فى سائر ماقالوا به) أى ان كل ماقالوه فى العالم السفلى من كونه حوادث لا أول لها يجرى فيه هذا البيان

و بعد هذا البيان لايبقى عليك إشكال فى لفظ العقيدة ، و بالله التوفيق ولاحول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

(ص) فصل : ثم تقول : يجب أن يكون هذا الصانع لذاتك ولسائر العالم قديما : أى غير مسبوق بعدم و إلا لافتقر إلى محدث ، وذلك يؤدى إلى التسلسل ان كان محدثه ليس أثرا له أو إلى الدور ان كان ، والتسلسل والدور محالان لما فى الأول من فراغ مالا نهاية له بالعدد . وفى الثانى من كون الشىء الواحد سابقا على نفسه مسبوقا بها .

(ش) اعلم أن القدم يطلق فى مقتضى اللسان بازاء معنيين ، يطلق

كما جرى فى حركات الأفلاك (قوله و بعد هذا البيان الخ) لايخفى عليك البحث السابق فى محالية سبق الأزلى الأزلى (قوله العقيدة) أى المتن .

(قوله : فصـــل)

أى فى صفة القدم (قوله ثم نقول الخ) ثم للترتيب الذكرى والمعنوى أما الأول فظاهر ، وأما الثانى فلأن ماتقدم فيه اثبات وجود الصانع ، وما هنا فيه اثبات لصفاته ، وقدم الكلام على صفات السلوب لأنها من باب التخلية بالخاء المعجمة ، وقدّم القدم والبقاء لأنهما يدلان على مابعدهما فهو كتقديم الدليل على المدلول ، ولهذا المعنى قدّم القدم على البقاء لأن من ثبت قدمه استحال عدمه ، والنون فى نقول للمتكلم ومعه غيره من أهل السنة لأن هذا القول ليس مبتكرا للمصنف (قوله لذاتك) أى جسمك وروحك (قوله ولسائر العالم) أى ماعدا ذاتك (و إلا الخ) أى و إلا يكن قديما ، بل كان حادثا لافتقر الخ إشارة الى قياس شرطى حذفت استثنائيته ، وتركيبه لو لم يكن قديما لافتقر الى محدث لكن افتقاره الى محدث باطل فبطل المقدم وهو لم يكن قديما وثبت نقيضه وهو أنه قديم وهو المطلوب ، فهذا من قبيل برهان الخلف وهو المثبت للمطلوب بابطال نقيضه (قوله وذلك) أى افتقاره إلى محدث (قوله محدثه) أى محدث صانع العالم (قوله ليس أثرا له) أى للصانع : أى لامباشرة ولا بالواسطة (قوله ان كان) أى محدث صانع العالم أثرا للصانع : أى مباشرة أو بواسطة (قوله من فراغ الخ) أى من انتهاء مالا نهاية له ، وذلك باطل لما فيه من الجمع بين النقيضين ، وللخصم أن يقول ان النهاية من جهة المستقبل وعدمها من جهة الماضى فلم تتحد الجهة حتى يلزم التناقض (قوله بالعدد) أى واحدا بعد واحد مبتدأ من جانب الماضى إلى الصانع الأخير الذى صنع العالم مباشرة (قوله سابقا على نفسه الخ) وذلك لأن الشخص من حيث انه خالق للغير الخالق له فهو سابق على نفسه ، ومن حيث انه مخلوق للغير المخلوق له فهو مسبوق على نفسه (قوله فى مقتضى اللسان) فى سببية واللسان هو اللغة (قوله بازاء معنيين) لكن أحدهما وهو ماتوالت على وجوده الأزمنة حقيقية عند اللغويين مجاز عند المتكلمين ، والثانى وهو مالا أوّل له حقيقة عند المتكلمين مجاز عند اللغويين ولكن قوله : بازاء معنيين يفيد بظاهره أنه مشترك عند أهل اللغة مع أنه ليس كذلك

على ماتوالت على وجوده الأزمنة ، وكرّ عليه الجديدان الليل والنهار ، ومنه قوله تعالى ـ كالعرجون القديم ، وبهذا الاعتبار يقال : أساس قديم و بناء قـديم . وهذا الاعتبار مستحيل فى حقه جل وعلا إذ وجوده تعالى ليس وجودا زمانيا ولا نـسبة للزمان الى وجوده ألبتة اذ هو من صفات المحدث فيكون حادثا ضرورة ، فان الزمان اما عبارة عن مقارنة متجدّد لمتجدّد : أى حادث لحادث كمقارنة السفر لطلوع الشمس مثلا ، فثبوته فرع وجود حادثين مقترنى الوجود لأنه نسبة بينهما ، والنسبة يتأخر وجودها عن وجود المنتسبين ولا متجدد فى الأزل فلا زمان ، والتجدد لوجوده جل وعلا وصفات ذاته العلية محال ، فنسبة الزمان اليه تعالى محال على الاطلاق فى الأزل وفيما لايزال ، واما عبارة عن حركات الأفلاك ومايرجع اليها من السـاعات وأجزائها

(قوله على ماتوالت الخ) هذا تفسير للقديم وكلام مناف القدم فالأولى على توالى أزمنة على وجود الشيء (قوله الأزمنة) أى سنة فأكثر، وان صدقت الأزمنة فى كلامه على أقلّ من ذلك (قوله وكر الخ) أراد بالكرّ تكرار المرور : أى ومرّ عليه الجديدان : أى الليل والنهار مرارا عديدة إذ من كرّ عليه الليل والنهار مرة ليس بقديم خلافا لظاهر كلام الشارح (قوله ومنه الخ) الأولى تأخيره عن قوله و بناء قديم لأنه يكون كالدليل لقوله وبهذا الاعتبار يقال الخ (قوله كالعرجون القديم) أى مثـل سباطة البلح التى تعاقبت عليها الأزمنة حتى اعوجت واصفرت (قوله وبهذا الاعتبار) أى اطلاق القدم على ماتوالت على وجوده الأزمنة والباء سببية (قوله وهذا الاعتبار) أى المعنى المعتبر فى تعريف القدم وهو توالى الأزمنة على وجود الشيء (قوله زمانيا) أى تتوالى عليه الأزمنة (قوله ولانسبة للزمان إلى وجوده) يعنى أن وجوده لم يتغير بالزمان كوجود الحوادث فلا يقال ان وجوده منذ ألف سنة مثلا إذ وجوده قبل الزمان و بعده ومعه (قوله إذ الخ) علة مقدّمة على معلولها أعنى قوله فيكون الخ ، وقوله : هو : أى الزمان ، وقوله : من صفات المحدث بفتح الدال : أى من شأنه ، وقوله : فان الزمان الخ بيان لكون الزمان من صفات المحدث (قوله عن مقارنة متجدّد) أى موهوم لمتجدّد : أى معلوم ، فالزمان عبارة عن نفس المقارنة ، وقيل الزمان المتجـدّد المعلوم المقـدّر به المتجدّد الموهوم (قوله كمقارنة الخ) السفر مجهول وطلوع الشمس معلوم وتلك المقارنة هى نسـبة المتجدّدين (قوله فثبوته) أى الزمان الذى هو المقارنة المـذكورة (قوله يتأخر وجودها الخ) المراد التأخر فى التعقل (قوله عن وجود المنتسبين) مراده بالمنتسبين مجرد الذاتين وإلا فهذا الوصف انما جاء بعد الانتساب (قوله فلازمان) أى فى الأزل (قوله فنسبة الخ) تفريع على قوله : ولا متجدد الخ ، وعلى قوله : والتجدد الخ على طريق اللف والنشر المرتب ، فقوله وفيما لايزال مفرع على قوله : والتجدد الخ ، وقوله : قبله محال على الاطلاق فى الأزل مفرع على قوله : ولامتجدد الخ (قوله محال) لأن الزمان مقارنة متجدد لمتجدد ، ووجود المولى الآن غير متجدد فلا يعقل وصفه بالمقارنة ، وحينئذ فلا يتصف وجود المولى بكونه مقارنا لمتجدد آخر إذ لاتقوم المقارنة إلا بمتجددين (قوله عن حركات الأفلاك) المراد جنس الأفلاك ، وهو الفلك الأعظم وهو العرش (قوله ومايرجع إليها) أى الحركة من رجوع الأجزاء للكل ، لأن الزمن الذى هو الحركة معتبر على أنه هيئة اجتماعية (قوله وأجزائها) هى الدرج

وتعاقب الليل والنهار إذ الليل عبارة عن مغيب الشمس تحت الأفق ، والنهار عبارة عن ظهورها فوق الأفق ، وذلك فى الحقيقة عبارة عن سير الفلك الأعظم معدل الليل والنهار بها تحت الأفق أو فوقه على ما تزعم الفلاسفة ، والساعة عبارة عن سير معدل النهار خمس عشرة درجة : أى خمسة عشر قسما من ثلاثمائة وستين قسما متساوية قسموا الفلك بها اصطلاحا ، والزمان بهذا المعنى هو الموجود كثيرا فى تعاريف أهل العادات ، ولا شك فى انعدام الزمان بهذا المعنى أيضا فى الأزل إذ لا فلك فيه ولا حركة لما عرفت من برهان حدوث كل ماسوى الله جل وعلا ويستحيل أن يمر عليه جل وعلا الزمان بهذا المعنى ، لأنه انما يمر على الأفلاك وما أحاطت به مما سجن فى جوفها حتى تمر عليه الأزمنة من الساعات والليل والنهار ، وفصول السنة وأشهرها بحسب تحرك الأفلاك فوقه وتحته وظهور الشمس وارتفاعها فوق الأفق وغيبتها وانخفاضها تحت الأفق لتتقيد بذلك أعراضه المتجددة

(قوله وتعاقب الليل الخ) من اضافة الصفة للموصوف ، لأن الذى يكون جزءا للزمان ويرجع اليه انما هو الليل والنهار لأنهما عبارة عن دور الفلك دورة كاملة لا التعاقب بمعنى التوالى والتتابع (قوله عبارة عن مغيب الخ) أى عن مقدار غيبوبة الخ ، وكذا يقال فى النهار لأن الليل والنهار من أجزاء الزمان الذى هو الحركة ، وليسا عبارة عن الحدث : أى المغيب والظهور (قوله وذلك) أى ما ذكر من الليل والنهار (قوله فى الحقيقة الخ) أى وأما ماقلناه فى معناهما فعلى طريق التسامح (قوله الفلك الأعظم) أى العرش (قوله معدل الليل والنهار) صفة للفلك الأعظم أو بدل كل من كل لكن كونه معدلا إنما هو على طريق المجاز لأن المعدل حقيقة منطقته : أى دائرته ، فالمعنى الذى يعتدل الليل والنهار عند سير الشمس على منطقته ، وذلك فى أول يوم من برج الحمل وأول يوم من برج الميزان (قوله بها) أى الشمس ، وهذا متعلق بقوله : سير . ثم ان سير الفلك الأعظم بالشمس مع أنها فى الفلك الرابع من جهة أن حركة الفلك الأعظم مقتضية لحركة فلكها ، فكأن الأعظم سائر بها (قوله تحت الأفق) المراد به هنا الفراغ الكائن بين السماء والأرض : أى تحته بحسب رؤية الرائى ، والأفق عند أهل الهيئة دائرة تفصل بين الظاهر من الفلك وماخفى منه ، وعند أهل اللغة الناحية وماظهر من نواحى الفلك ومهب الجنوب والشمال والدبور والصبا (قوله والساعة الخ) عطف على الليل من قوله : إذ الليل الخ (قوله معدل النهار) هو الفلك الأعظم (قوله أى خمسة عشر) تفسير لقوله درجة (قوله بهذا المعنى) هو الحركة (قوله فى تعاريف أهل العادات) أى أهل الهيئة ، لأن العوام لايعرفون هذا المعنى (قوله بهذا المعنى) أى الحركة (قوله أيضا) أى كانعدامه بالمعنى الأول (قوله على الأفلاك) أى التى فى جوف الفلك الأعظم (قوله حتى تمر) أى الأزمنة ، وحتى تعليلية متعلقة بقوله سجن (قوله عليه) أى على ما فى جوفها (قوله وفصول السنة) يرجع للأزمنة (قوله فوقه) أى فوق ماسجن ، وكذا قوله : تحته (قوله وظهور الشمس) بالجر (قوله وارتفاعها) عطف تفسير كما أن قوله : وانخفاضها تفسير لما قبله (قوله لتتقيد الخ) علة لمرور الأزمنة على مافى جوفها : أى لتنضبط (قوله بذلك) أى المرور (قوله أعراضه) أى ما سجن فى جوفها

من يقظة ونوم وصحة وسقم وحياة وموت ونحوذلك ، وتتقيد معايشه المقدرة خريفا وصيفا وربيعا ومشتى بتدبير من ليس كمثله شيء لااله الا هو رب كل شيء تبارك وتعالى ، ومن تنزه عن أن تحيط به الأمكنة أو تتجدد أو تتغير له صفة كيف يتصوّر أن يكون له مع شيء من العالم اتصال أو انفصال ؛ فقد اتضح لك أن الزمان على كلا الاعتبارين انما هو من صفات الحوادث ولايتقيد به الا ماهوحادث ؛ فالقدم اذا باعتبار خاص بالحوادث ، وقد يطلق القدم على مالا أوّل لوجوده أى وجوده أزلى لم يسبقه عدم ، والقدم باعتبارهذا المعنى الثانى هو الثابت له جل وعلا ، والدليل على وجوبه له جل وعلا أنه لولم يكن قديما لكان حادثا إذ لا واسطة بينهما فى حق كلّ موجود لكن كونه حادثا محال ، لأنه يوجب افتقاره إلى محدث لما عرفت من وجوب افتقاركل حادث الى محدث ثم تنقل الكلام الى محدثه فيكون حادثا

(قوله من يقظةالخ) بيان للأعراض بأن يقال استيقظ ساعة أوعاش سنة أومرض شهرا مثلا (قوله خريفا وصيفا) كتقييد الزروعات ، فان بعضها مقيد بالخريف و بعضها بالصيف (قوله ومشتى) هو فى الأصل مكان الشتاء ، والمراد به هنا وقت الشتاء (قوله بتدبير الخ) أى وذلك التقيد بتدبير الخ (قوله ومن تنزه الخ) مبتدأخبره قوله : كيف الخ (قوله أن تحيط به الأمكنة) جمع مكان ، وهو الفراغ عند أهل السنة ، وفيه أن المكان لا يحيط ، بل هو الذى يحل فيه الشيء ، وقد يقال يلزم من كون المكان مايحل فيه الشيء أن يكون محيطا به (قوله اتصال أو انفصال) لايقال هذا يقتضى ارتفاع الشيء والمساوى لنقيضه وهو محال ، لأن ذلك بالنسبة لما يقبلهما كالأجسام والله ليس بجسم فيصح ارتفاعهما عنه : كالحركة والسكون والجوع والشبع والعطش والرىّ (قوله فقد اتضح لك الخ) هذا نتيجة الدليل الذى استدلّ به على قوله : إذ هو من صفات المحدث ، وهو قوله : فان الزمان الخ (قوله إنما هو من صفات الحوادث) أى وهما المتجدّدان إن فسر الزمان بالمقارنة أوالفلك إن فسر بالحركة (قوله ولا يتقيد به إلا ماهوحادث) وهو المتجددان أو الأفلاك ، وما أحاطت به مما سجن فى جوفها (قوله خاص بالحوادث) أى فقولك هذا بناء قديم معناه طويل الزمن (قوله على ما لا أوّل لوجوده) فيه أن هذا تفسير للقديم . أما القدم فهو عدمه أولية الوجود (قوله أى وجوده أزلى) تفسير لقوله : لاأوّل لوجوده وقوله : لم يسبقه عدم تفسير للأزلى (قوله وجوبه) أى القدم ، والمراد بالوجوب عدم قبول الانتفاء (قوله فى حق كلّ موجود) اقتصر على الموجود جريا على ما اشتهر من أن القدم والحدوث لايتصف بهما إلا الموجود ، فالحادث هو الموجود بعد عدم ، والقديم هو الموجود الذى لا أوّل لوجوده . وأما إذا قلنا ان الحادث هو المتجدد بعد عدم كان موجودا أم لا ، والقديم مالا أوّل له كان موجودا أم لا فلا واسطة حينئذ لا فى حق كلّ موجود ولا فى حق غيره (قوله لأنه) أى حدوثه يوجب الخ ، وهذادليل على صحة الاستثنائية ، وقد اختصره الشارح ولو بسطه لقال إذ لوكان حادثا لافتقر الى محدث . لكن افتقاره الى محدث باطل إذ لوافتقر الى محدث للزم الدور أو التسلسل . لكن الدور أوالتسلسل باطلان ، فبطل الملزوم وهو كونه مفتقرا لمحدث فبطل ما استلزمه ، وهو كونه حادثا فبطل ما استلزمه ، وهو لم يكن قديما ، و إذا بطل هذا ثبت نقيضه

كالأول فيفتقر أيضا الى محدث . فان كان محدثه الأول الذى كان أثرا له لزم الدور وان كان غيره لزم فى الغير مالزم فيه وتسلسل ، والتسلسل محال لما عرفت من استحالة حوادث لا أول لها ، والخصوم القائلون بذلك سلموا أن التسلسل فى الأسباب والمسببات مستحيل . فان قيل اذا قلتم بقديم لا أول له ففيه اثبات أوقات متعاقبة لا أول لها ، لأن الموجود لا يعقل الا فى وقت وثبوت أوقات لا أول لها ممنوع لما قررتم فى حوادث لاأول لها . فقد فررتم من التسلسل ووقعتم فيه . فالجواب منع الملازمة لما عرفت أن حقيقة الوقت والزمان لاوجود لها قبل وجود العالم ، فقوله : ان الموجود لايعقل الا فى وقت باطل ، والىابطال التسلسل أشرت بقولى فى العقيدة : لمافى الأول أعنى التسلسل من فراغ مالا نهاية له : أعنى وقد مر بيان استحالته ، والباء فى قوله بالعدد بمعنى فى : أى مالانهاية له فى عدده . وأما ابطال الدور فاليه أشرت بقولى فىالعقيدة : وفى الثانى : يعنى الدور من كونالشيء الواحد سابقاعلى نفسه مسبوقا بها . أما لزوم سبقيته على نفسهفلأن صانعه أثرله فيجبأن يتقدم على صانعه لوجوب سبق المؤثر علىالأثر ، لكنه هوأيضا أثرلصانعه ، فيجب أن يتقدم أيضا صانعه عليه لعين ماذكر ، فلزم أن يتقدم على نفسه بمرتبتين لأنه مقدم على صانعه

وهو أنه قديم (قوله كالأول) أى المماثلة (قوله والخصوم الخ) جواب عما يقال هذا الدليل ظاهر ان كان الخصم يسلم محالية التسلسل مع أنه يقول بجوازه ، وحينئذ فلا يتم الدليل فى الرد عليه (قوله بذلك) أى بحوادث لا أول لها (قوله فىالأسباب) أى العلل ، وقوله : والمسببات : أى المعلولات ، وقوله : مستحيل : أى وأما التسلسل فى غيرهما ، فيقولون بجوازه كالتسلسل فى الحركات الفلكية ، وهو ليس من هذا القبيل الذى نحن بصدده ، إذ التسلسل اللازم فيما نحن بصدده تسلسل فى الأسباب والمسببات : أى وحينئذ فيلزمهم أن صانع العالم لا يكون إلا قديما و إلالزمهم المحال الذى قالوا به (قوله فان قيل الخ) هذا شروع فى ابطال الدليل السابق ونقضه نقضا اجماليا . وحاصله أن دليلكم وان أنتج مدّعاكم ، وهو وجوب القدم لصانعالعالم إلاأنه ينتج المحال من جهة أخرى . ثم بينالمحال بقياس اقترانى مركب من قضية شرطية صغرى وحملية كبرى واستدل على كل منهما ، وصورته هكذا متى كانصانع العالمقديما لا أول لوجوده لزم ثبوت أوقات متعاقبة لا أول لها ، وثبوت أوقات لاأول لها ممنوع فكون صانع العالم قديما ممنوع (قوله فقد فررتم من التسلسل) أى بابطال حوادث لاأول لها بالأدلة المتقدمة ، وقوله : فوقعتم فيه : أى بقولكم صانع العالم قديم لا أول لوجوده : أى وحينئذ فيكون ذلك القول الموجب للوقوع فيه باطلا (قوله فالجواب الخ) حاصله ابطال الصغرى وهى الشرطية ، وقوله : بعد ذلك ، فقوله الخ ابطال لسندها : أى أن الشرطية لا تسلم ، وقولكم فى دليلها كذا باطل ، وكان الأولى أن يقول وقوله الخ بدون تفريع ، لأن المقصود به ابطال السند ، وان كان فى الواقع متفرعا على منع الملازمة (قوله والى ابطال التسلسل) أى وإلى دليل ابطال التسلسل ، وكذا تقول فى قوله : وأما ابطالالدور ، والمراد بالابطال فىالموضعين البطلان (قولهلكنه الخ) لاموقع لهذا الاستدراك (قوله لعين ماذكر) أى من وجوب سبق المؤثر على الأثر (قوله بمرتبتين) متعلق بيتقدم والباء للملابسة ، والكلام على حذف مضاف : أى تقدما متلبسا بملاحظة مرتبتين ، والمراد بالمرتبة

المقدم على نفسه ، والمقدم على المقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء ضرورة ، وكذلك أيضا يجب أن يتأخر عن نفسه بمرتبتين ، وهو الذي عنيت بقولي : مسبوقا بها ، وذلك لأنه أثر لصانعه فيتأخر عنه وصانعه أثر له فيتأخر عنه ، والمؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عن ذلك الشيء ضرورة . وبالجملة فاللازم فى الدور أن يتقدم حصول الشيء على نفسه بمرتبتين ، وأن يتأخر حصوله عن حصول نفسه بمرتبتين ، والتقدم والتأخر على ما ذكر متلازمان ، ولظهور برهان قدم الصانع وانتفاء الشبهة فيه لم يقل أحد من العقلاء بحدوث صانع العالم (قوله : فى تفسير القديم : أى غير مسبوق بعدم) تنبيه منه على أن المختار فى القدم أنه صفة سلبية ، وقد اختاره المحققون من المتأخرين ، وقيل هو صفة نفسية : أى ليس بزائد على الذات ومرجعه إلى الوجود المستمر أزلا ، ورد بأنه

الحالة والحيثية ، مثلا زيد خلق عمرا وعمرو خلق زيدا ، فزيد من حيث كونه خالقا لعمرو متقدم على نفسه من حيث كونه مخلوقا لعمرو ، وعمرو من حيث كونه خالقا لزيد متقدم على نفسه من حيث كونه مخلوقا لزيد ، فكل منهما متقدم على نفسه بمرتبتين (قوله المقدم) بالجر نعت لصانعه (قوله والمقدم) كزيد فى المثال السابق ، وقوله : على المقدم هو عمرو ، وقوله : على الشيء هو زيد ، وقوله : مقدم على ذلك الشيء هو زيد ، وحينئذ فيقال زيد مقدم على عمرو باعتبار كونه موجدا له وعمرو مقدم على زيد باعتبار كونه : أى عمرو موجداله : أى لزيد ، وحينئذ فقولهم المقدم الخ يفيد أن زيدا مقدم على زيد وكذا يقال فى عمرو . ثم ان التقدم منظور فيه للخالقية ، والتأخر منظور فيه للمخلوقية (قوله بمرتبتين) متعلق بيتأخر ، فيقال فى المثال السابق زيد من حيث كونه مخلوقا لعمرو متأخر عن نفسه من حيث كونه خالقا لعمرو ، وعمرو من حيث كونه مخلوقا لزيد متأخر عن نفسه من حيث كونه خالقا لزيد (قوله والمؤخر) كزيد فى المثال السابق وقوله : عن المؤخر : هو عمرو ، وقوله : عن الشيء هو زيد ، وقوله : عن ذلك الشيء هو زيد وحينئذ فيقال زيد متأخر عن عمرو باعتبار كونه مخلوقا له ، وعمرو متأخر عن زيد باعتبار كونه مخلوقا لزيد ، وحينئذ فقولهم المؤخر الخ يفيد أن زيدا مؤخر عن زيد ، وكذا يقال فى عمرو (قوله متلازمان) أى فمتى حصل التقدم على النفس بمرتبتين حصل التأخر عنها بمرتبتين والعكس (قوله لم يقل أحد الخ) لما مر من اتفاقهم على بطلان الدور والتسلسل وعلى احتياج الممكن الى سبب ، والمراد لم يقل أحد بحدوث صانع العالم : أى بدون انتهائه لقديم فلاينافى أن بعض العقلاء قال بحدوث صانع العالم وانتهائه الى القديم واجب الوجود ، ويعلم من قوله : لم يقل الخ أن قوله : سابقا فان قيل الخ شبهة لم تصدر من أحد وانما أتى بها استشعارا لورودها (قوله تنبيه منه الخ) كون هذا المعنى هو المختار لايشير اليه تفسيره ، فالأحسن أن يقول : جرى منه على المختار الخ (قوله على أن المختار الخ) أى مع التنبيه على أن المراد القدم بالمعنى الثانى لا الأول ، وهذا هو المقصود الأهم (قوله وقد الخ) تعليل (قوله أى ليس الخ) أى لاتحقق له خارجا حالة كونه زائدا على الذات فلاينافى أنه مغاير للذات فى المفهوم ، وظاهر الشارح أنه عين الذات وليس بمراد لأنه يجب مغايرة الصفة للموصوف (قوله ومرجعه إلى الوجود المستمر) من رجوع المبهم

لو كان نفسيا للوجود لما عرى عنه ، كيف والجوهر فى أوّل أزمنة وجوده لايتصف بالقدم ، وانما يطرأ عليه بعد ذلك اذا توالت على وجوده الأزمنة ، والصفة النفسية لاتكون طارئة ، وقيل هو صفة معنى : أى صفة وجودية زائدة على الذات كالعلم والقدرة ونحوهما من صفات المعانى ، ورد بأنه يلزم أن يكون هذا القدم الموجود فى حقه تعالى قديما لاستحالة اتصافه تعالى بالحوادث ، ولأنه لا يعقل وجود فى الأزل عاريا عن وصف القدم ، ويجب أن يكون بقدم موجود زائد على ذلك القدم قائم به والا لزم نقض الدليل . ثم تنقل الكلام الى قدم القدم ، فيلزم فيه مثل مالزم فى الأوّل ثم كذلك ويلزم التسلسل

المفصل ، وأراد بالمرجع مايتحقق فيه القدم : يعنى أن القدم يتحقق بالوجود المستمر ، وقوله : أزلا احترز به عن البقاء فانه الوجود المستمر فيما لايزال على القول بأنه صفة نفسية . ثم ان تفسيره باستمرار الوجود مبنى على نفى الأحوال كالمعنوية . وأما على القول بثبوتها فيجب لها القدم ، ويفسر على القول بأنه صفة نفسية باستمرار الثبوت أزلا (قوله لوكان نفسيا الخ) أى لكن التالى باطل فبطل المقدم ، وقوله : كيف الخ دليل الاستثنائية المحذوفة ، وقوله : والصفة النفسية الخ دليل الشرطية (قوله لما عرى) بكسر الراء بمعنى خلا . أما بفتحها فمعناه طرأ (قوله كيف الخ) هذا الرد لايتم إلالوكان القائل بأنه صفة نفسية يقول : انه صفة نفسية لكل موجود قديما كان أوحادثا مع أنه قد خصه بالقديم (قوله لا يتصف بالقدم) أى مطلقا سواء كان بمعنى عدم الأوّلية أو بمعنى تطاول الزمان ، وإذا كان الجوهر لايتصف به ، فكيف يكون صفة نفسية لكل موجود (قوله وانما يطرأ) أى القدم بمعنى تطاول الزمان فقط (قوله وقيل هو) أى القدم (قوله وجودية زائدة على الذات) أى لها تحقق فى الخارج غير تحقق الذات بحيث يمكن رؤيتها (قوله قديما) أى متصفا بالكون قديما لابالكون حادثا لاستحالة الخ ، فقوله لاستحالة الخ علة لمحذوف كما علمت (قوله لاستحالة الخ) بيان ذلك أن القدم الذى هو صفة له تعالى لو اتصف بالكون حادثا لكان الكون حادثا صفة للمولى ، لأن صفة الصفة صفة والمولى يستحيل اتصافه بالحوادث (قوله ولأنه الخ) عطف على قوله لاستحالة الخ ، والضمير للحال والشأن . وحاصله أن الذات فى الأزل متصفة بالقدم ، فالقدم ثابت فى الأزل فهو قديم ، فمن لوازمه الكون قديما لاحادثا (قوله ويجب أن يكون الخ) مرتبط بقوله : يلزم أن يكون الخ (قوله زائد على ذلك القدم) أى فاتصاف القدم بالكون قديما فرع عن اتصاف القدم بالقدم ، لأن ثبوت الأحوال دليل على ثبوت المعانى (قوله وإلا) أى وإلا يكن القدم متصفا بقدم آخر ، وقوله : لزم نقض الدليل : أى الدليل على أن القدم صفة معنى ، والمراد بنقضه وجوده بدون مدلوله . وحاصله أن من جعل القدم صفة معنى استدلّ على ذلك باتصاف المولى بكونه قديما ، والكون قديما صفة معنوية معللة بالقدم ، فتكون دالة على قيام القدم بذاته كما أن العالمية : أعنى كونه عالما تدلّ على قيام العلم بذاته ، فنقول : هذا القدم الموجود فى حقه تعالى كما قلت موصوف بكونه قديما كالذات ، فيلزم أن يكون قائما به قدم ثان وإلا لزمك نقض دليلك : أى وجود الدليل ، وهو المعنوية دون وجود المدلول ، وهو المعانى (قوله ثم تنقل الخ) أى ثم إذا اتصف هذا القدم

وقيام المعنى بالمعنى ، وهذه الأقوال الثلاثة مقررة أيضا فى صفة البقاء . قيل هو نفسى : أى عبارة عن الوجود المستمر فيما لا يزال ، وقيل صفة معنى : أى موجود زائد على وجود الذات كالعلم ونحوه ، وقيل صفة سلب : أى عبارة عن نفى العدم اللاحق بعد الوجود وهو التحقيق أيضا ، والاعتراض على الأولين هنا كالاعتراض عليهما فى صفة القدم سواء بسواء .

﴿ فائدة ﴾ حقيقة الدور توقف الشىء على مايتوقف عليه اما بمرتبة أو بمراتب ، وحقيقة التسلسل هو ترتب أمور غير متناهية ووجه استحالتهما قد تقدم .

(ص) فصل : ثم تقول ويجب أن يكون باقيا : أى لايلحق وجوده عدم والا لكانت ذاته تقبلهما ، فيحتاج فى ترجيح وجوده الى مخصص ، فيكون حادثا كيف وقد مر بالبرهان آنفا على وجوب قدمه ، ومن هنا

بالقدم تنقل الكلام إلى ذلك القدم الثانى فنقول : يجب اتصافه بالكون قديما ، وإلا لزم اتصاف الذات بالحوادث ، ويلزم من اتصافه بالكون قديما اتصافه بالقدم لما مر وهكذا ، فيأتى التسلسل وهو باطل ، وما أدى الى الباطل ، وهو كون القدم صفة معنوية باطل أيضا (قوله وقيام المعنى بالمعنى) أى القدم بالقدم : أى وهو باطل فما أدى له كذلك (قوله أيضا) أى كما أنها مقررة فى القدم ، وبقى قول رابع فيهما من أنهما أمر اعتبارى (قوله عن الوجود المستمر) يعنى استمرار الوجود (قوله عبارة) أى معبر به (قوله عبارة عن نفى العدم الخ) فيه أن نفى النفى اثبات ، فيرجع لاستمرار الوجود فيما لايزال ، فهو عين القول بأنه صفة نفسية ، فالأولى أن يقول عبارة عن عدم الآخرية للوجود (قوله اللاحق) أى الحاصل بعد الوجود : أى وبعد الثبوت أيضا ليشمل بقاء المعنوية (قوله حقيقة الدور) أى معناه الذى وضع بازائه (قوله توقف الشىء على ما) أى شىء آخر يتوقف : أى هذا الشىء الآخر عليه : أى ذلك الشىء (قوله إما بمرتبة) أى إذا كان التوقف بين أمرين كما إذا خلق زيد عمرا وخلق عمرو زيدا ، فكل منهما متوقف على الآخر (قوله أو بمراتب) المراد بالجمع مازاد على الواحد ، فيشمل المرتبتين نحو زيد أوجد عمرا وعمرو أوجد بكرا وبكر أوجد زيدا ، والأكثر نحو زيد أوجد عمرا وعمرو أوجد بكرا وبكر أوجد خالدا وخالد أوجد زيدا .

فصل

أى فى صفة البقاء (قوله ثم تقول الخ) ثم للترتيب الذكرى (قوله أى لايلحق الخ) ويطلق البقاء على طول الزمان فى المستقبل وهذا محال فى حقه تعالى (قوله وإلا) أى وإلا يجب له البقاء (قوله لكانت ذاته تقبلهما) أى الوجود والعدم : أى لكن هذا التالى باطل (قوله فيحتاج الخ) هذا تال لشرطية حذف مقدمها مع الاستثنائية ، والأصل إذ لو كانت الذات تقبلهما لاحتاجت الى مخصص لكن التالى باطل (قوله فيكون حادثا) فيه حذف لمقدم الشرطية مع الاستثنائية . والأصل إذ لو احتاج الى مخصص لكان حادثا لكن التالى باطل ، وقد استدل على بطلانه بقوله : كيف وقد الخ فهو دليل الاستثنائية المحذوفة (قوله ومن هنا) أى

تعلم أن كل ماثبت قدمه استحال عدمه

(ش) قد بينا قبل أن المختار فى البقاء أنه عبارة عن سلب العدم اللاحق للوجود ، والدليل على وجوب هذه الصفة له جل وعلا أنه لوقدر لحوق العدم له تعالى عن ذلك علوا كبيرا ، لكانت ذاته العلية تقبل الوجود والعدم لفرض اتصافه بهما ، ولا تتصف ذاته بصفة حتى تقبلها ، لكن قبوله جل وعلا للعدم محال ، إذ لوقبله لكان هو والوجود بالنسبة الى ذاته سيان إذالقبول للذات نفسى لايختلف ، فيلزم افتقار وجوده الى موجد يرجحه على العدم الجائز ، فيكون حادثا كيف وقد ثبت بالبرهان القطعى وجوب قدمه ، فبان لك بهذا البرهان أن وجوب القدم يستلزم أبدا وجوب البقاء ، وأن تجويز العدم اللاحق يوجب ثبوت العدم السابق ، فخرج لك بهذا البرهان قاعدة كلية ، وهى أن كل ماثبت قدمه استحال عدمه ، لأن القدم لا يكون أبدا الا واجبا للقديم ، وهذا البرهان الذى ذكرنا لوجوب البقاء مختصر ، وهو مع اختصاره قطعى لاشبهة فى شىء من مقدماته ، والدليل المشهور بين المتكلمين فيه طول وتقسيم لم يجمع على بطلان جميع أقسامه ، وذلك أنهم يقولون لوطرأ العدم على القديم لوجب أن يكون له مقتض إذ طروّ أمر لنفسه بغير مقتض لاسيما ان كان مرجوحا كهذا محال ضرورة ، والمقتضى

من هذا الدليل المقام على ثبوت البقاء (قوله تعلم الخ) لأن القدم يقتضى وجود البقاء ، ووجود البقاء يقتضى نفى العدم اللاحق (قوله أن المختار) أى من الأقوال (قوله فى البقاء) أى فى تفسيره (قوله عبارة) أى معبر به (قوله لو قدر) أى تقديرا وقوعيا (قوله لفرض اتصافه بهما) المراد الفرض الوقوعى وهذا دليل للشرطية (قوله لكن الخ) حق الاستثنائية أن يقول لكن قبوله تعالى للوجود والعدم محال (قوله سيان) حقه سيين إلا أن يقال مشى على لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال كلها (قوله إذ الخ) علة لقوله سيان (قوله لايختلف) أى فليس القبول للوجود بأولى من قبول العدم (قوله فيلزم الخ) جعل افتقاره إلى الموجد مرتبا على الاستواء ، وفى المتن جعله مرتبا على القبول ، فلعل الشارح أشار إلى أن فى المتن حذفا (قوله فيكون حادثا) مفرع على قوله فيلزم افتقاره ، لكن كونه حادثا محال فبطل المقدم (قوله لأن القدم الخ) علة لقوله أن كل شىء الخ (قوله لوجوب البقاء) أى لاثبات وجوب البقاء (قوله لم يجمع على بطلان جميع أقسامه) بل بعضها أجمع على بطلانه والبعض الآخر لم يجمع على بطلانه ، والأول هو المشار إليه بقوله وغير المختار الخ ، والثانى هو المشار إليه بقوله والمقتضى المختار لايفعل العدم والصحيح عدم بطلانه ، وأن الفاعل يتعلق فعله بالعدم (قوله على القديم) ذاتا كان أو صفة (قوله لوجب الخ) أى لكن التالى باطل فبطل المقدم وهو طروّ العدم على القديم فثبت البقاء (قوله أن يكون له) أى لذلك العدم الطارئ (قوله إذ طروّ أمر الخ) هذا دليل على الملازمة فى الشرطية ، والمراد بالأمر هنا العدم (قوله بغير مقتض) تفسير لقوله لنفسه (قوله ان كان) أى ذلك الأمر الطارئ (قوله مرجوحا) أى لتحقق سبق ضدّه ، وقوله : كهذا : أى العدم فانه مرجوح لتحقق سبق ضدّه وهو وجود القديم (قوله والمقتضى الخ) دليل للاستثنائية المحذوفة : أعنى قوله لكن طروّ العدم على القديم باطل . وحاصل ذلك الدليل

إما بالاختيار أولا ، والمقتضى المختار لايفعل العدم إذ ليس بفعل ، وغير المختار إما عدم شرط أو طريان ضد باطل أن يكون عدم شرط ، لأن ذلك الشرط ان كان قديما نقلنا الكلام الى عدمه ولزم التسلسل ، وان كان حادثا لزم وجود القديم فى الأزل بدون شرطه وهو محال ، و باطل أن يكون طريان ضد ، لأنه ان طرأ قبل انعدام القديم لزم اجتماع الضدين ، وان طرأ بعد انعدامه ، فقد انعدم القديم بغير مقتض لاستحالة تأخر المقتضى عن أثره ، وأيضا يلزم فى الضد ترجيح المرجوح ولا أقل من التساوى ، اذ دفع القديم السابق وجوده لطريان ضدّ

أن المقتضى محصور فى أمرين وكل منهما باطل ، وحينئذ فبطل طروّ عدم القديم لمقتض ، وأراد بالمقتضى المقتضى لذلك العدم الطارئ على القدم (قوله إما بالاختيار) أى اما أن يكون اقتضاؤه بالاختيار الخ ، ثم ان المقتضى يحتمل أن يكون نفس القديم فكان عليه أن يبين بطلانه وحينئذ فالأولى أن يقول والمقتضى اما نفس القديم أو غيره ، باطل أن يكون اقتضاؤه لنفسه لوجوب وجود الفاعل حال فعله والفعل هنا الاعدام للنفس ولا يمكن أن يكون الفاعل موجودا حال ذلك الفعل ، وغيره اما مختار أو غيره والمقتضى المختار الخ (قوله إذ ليس بفعل) أى مفعول فلايتعلق به فعل ، والحق أن المقتضى يتعلق فعله بالعدم اذا كان عدما مقيدا فزيد الموجود كما تعلق فعل الفاعل بوجوده يتعلق فعله بعدمه . أما العدم المطلق فلا يتعلق به فعل (قوله اما عدم شرط الخ) أى اما أن يكون هو : أى المقتضى غير المختار لطريان العدم على القديم عدم شرط : أى للقديم أو طريان مانع من بقاء القديم ، وأراد بالشرط مايلزم من عدمه العدم فيشمل السبب (قوله أن يكون) أى المقتضى لطريان العدم على القديم (قوله نقلنا الكلام الى عدمه) أى فيقال لم انعدم ذلك الشرط ؟ فيقال لعدم شرطه ، ولم انعدم شرطه ؟ فيقال لعدم شرطه وهلمّ جرّا و يلزم التسلسل (قوله وان كان) أى ذلك الشرط الذى جعل عدمه مقتضيا لطروّ العدم على القديم (قوله لزم الخ) مثلا القدرة قديمة فلو ثبت أن استمرار وجودها مشروط بشرط حادث لجاز لحوق العدم لها لفقد ذلك الشرط الحادث ، وكانت موجودة فى الأزل بغير شرط ووجود المشروط بدون شرطه باطل (قوله و باطل أن يكون) المقتضى لطروّ العدم على القديم طريان ضد لذلك القديم ، فالقدرة مثلا باطل انعدامها لوجود العجز لأن طروّ العجز ان كان قبل انعدام القدرة لزم اجتماع الضدين ، وان كان بعد انعدامها لزم أن انعدامها حصل بدون مقتض ، وذلك لأن المقتضى يجب تقدمه على أثره والعجز هنا تأخر عن انعدام القدرة فلا يكون مقتضيا له ، وحينئذ فيكون انعدام القدرة من غير مقتض وطروّ ماذكر من غير مقتض محال (قوله لاستحالة الخ) علة لمحذوف ، والتقدير ولانقول ان المعدوم كالقدرة قد انعدم بالمتأخر كالعجز لكن انعدامه به قبل حصوله لاستحالة الخ (قوله فى الضد) أى فيما اذا كان المقتضى لطروّ العدم على القديم طريان ضدّ للقديم (قوله ترجيح المرجوح) وذلك لأن القديم السابق وجوده هو الأولى لسبقه من ضده الطارئ عليه ففى طرد الضد الطارئ الذى هو مرجوح للقديم ترجيح للمرجوح (قوله ولا أقل الخ) على حذف الهمزة ومن للبيان ، وفى الكلام حذف . والأصل واللائق العكس وهو ترجيح الراجح أفلا أقل من ذلك وهو التساوى يحصل (قوله إذ دفع الخ)

أولى من العكس ، وأيضا فالضد ان قام بالقديم لزم اجتماع الضدين و إلا بطل اقتضاؤه لعدم الاختصاص واعلم أن بمثل هذا البرهان استدل أئمة السنة رضى الله تعالى عنهم على استحالة بقاء الأعراض . قالوا بل بنفس وجودها تنعدم فلا بقاء لها أصلا وسواء ماشوهد فيه ذلك : كالحركات والأصوات أولا كالألوان والاعتقادات . قالوا لأنها لو بقيت لاستحال عدمها لما ذكر فى التقسيم ، فألزموا مثل ذلك فى الجواهر مع أنها تبقى ويصح عدمها ، فأجابوا بأن شرط بقائها امدادها بالأعراض : فاذا أراد الله اعدامها قطع عنها خلق الأعراض ، ومذهب القاضى أن الاعدام

مصدر مضاف لفاعله واضافة طريان لما بعده من اضافة الصفة ، واللام زائدة للتقوية وهذا تعليل لقوله يلزم الخ (قوله أولى من العكس) أى دفع الطارئ للقديم : أى وحينئذ فدفعه له ترجيح للمرجوح (قوله فالضد الخ) يعنى أن الضد : أى العدم ان قام بالقديم سواء كان ذاتا أو صفة : أى قام به قبل انعدام القديم لزم اجتماع الضدين : أى وجود القديم وعدمه والا يقم الضد وهو العدم بالقديم ذاتا أو صفة ، والحال أن القديم انعدم بطل اقتضاؤه حكما وهو كونه معدوما لأن المعنى انما يوجب حكما لمن قام به ، ثم ان قوله : وأيضا فالضد الخ مكرر مع قوله سابقا لأنه لو طرأ الخ أعاده توطئة لقوله و إلا بطل الخ ، وقوله : لعدم الاختصاص : أى لعدم قيامه به (قوله واعلم أن الخ) اسم أن ضمير الشأن (قوله أئمة السنة) المراد بهم غير قدماء الأشعرية بدليل قوله بعد وقدماء الأشعرية الخ وهم المتأخرون من الأشاعرة والمتقدمون والمتأخرون من غيرهم (قوله بقاء الأعراض) أى بقائها زمانين فأكثر (قوله قالوا) أى أئمة السنة (قوله بل الخ) أى انها بعد تحقق وجودها تنعدم و يوجد نظيرها فالانعدام صفة نفسية للأعراض من غير تأثير مؤثر ، وحينئذ فلا تتعلق به القدرة (قوله فلا بقاء لها أصلا) أى لازمانين ولا أكثر على حسب مااقتضته الأدلة عندهم ، وان كان المشاهد فيها خلاف ذلك (قوله ذلك) أى الانعدام (قوله كالحركات والأصوات) وتقدم أن بعضهم يقول بكمون الأعراض حركات أو غيرها (قوله كالألوان) فالسواد مثلا بمجرد وجوده وقيامه بالجسم ينعدم وتتعلق قدرة الله بوجود سواد آخر فبمجرد وجوده وقيامه بالجسم ينعدم وهلم جرا ، وكذا يقال فى الاعتقادات (قوله قالوا) أى فى الدليل على عدم بقائها زمانين (قوله لأنها لو بقيت الخ) لكن التالى باطل فانه شوهد عدم بعضها بمجرد حصوله كالحركات وما ثبت لأحد المثلين ثبت للآخر فبطل المقدم (قوله لما ذكر فى التقسيم) أى من أن العدم لابد أن يكون لمقتض وهو اما مختار الخ وهذا دليل الملازمة التى فى الشرطية لكن بيان الشرطية هنا فيه نوع مخالفة لما سبق بالنظر للشرط لأنه لايقال فيه هنا ان كان قديما الخ بل الذى يقال إما أن يكون الشرط موجودا معها فينتقل الكلام لعدمه وإلا لزم وجودها بغير شرطها (قوله مثل ذلك) أى مثل ماقالوه فى الأعراض (قوله فى الجواهر) فيقال فيها لو بقيت لاستحال عدمها لأن عدمها إنما يكون لواحد من الثلاثة : أى المقتضى المختار الخ التى علم بطلانها لكن التالى باطل فبطل المقدم وثبت نقيضه وهو عدم بقائها مع أنها تبقى زمانين فأكثر باتفاق (قوله قطع عنها خلق الأعراض) ومذهب المعتزلة أن الجواهر تنعدم بطريان ضد : أى فناء يضادها ولا يجوز عندهم أن تنعدم بعض الجواهر دون بعض لأن الفناء المضاد لها لا اختصاص له بجوهر دون جوهر (قوله ومذهب القاضى الخ) هو المعتمد وان كان

يصح أن يكون متعلقا للقدرة ، وألزم صحة اضافة العدم السابق الى المؤثر ، فان معقول العدم لايختلف ، وفرق بأن السابق مستمر والمستمر يستغنى عن المرجح واللاحق طارئ ، ومقتضاه ترجيح طرف الممكن ، وترجيح طرف الممكن لايستغنى عن المؤثر ، فلأجل هذا تردّد فى بقاء الأعراض . وجزم الفخر فى المعالم بصحة بقائها ، وقدماء الأشعرية لما اعتقدوا أن الباقى باق ببقاء وأن الجواهر انما صح بقاؤها لقيام البقاء بها . قالوا لو بقيت الأعراض لزم قيام المعنى بالمعنى وهو محال ، وقد تقدم أن التحقيق فى البقاء

مانقدّم من أن العرض لايبقى زمانين وأن انعدامه بمجرد وجوده واجب فلا تتعلق به القدرة لأنها تتعلق بالممكن هو مذهب الأكثر (قوله يصح أن يكون الخ) أى فيبقى زمانين ، والمراد بصحة تعلق القدرة به الصحة الواقعية ، وهذا ظاهر فى العدم اللاحق للوجود فتتعلق به القدرة تعلق تأثير بمعنى أنها تزيل وجود الممكن فيتحقق عدمه . وأما العدم فيما لايزال السابق على الوجود كعدمنا فى زمنه صلى الله عليه وسلم فتتعلق به القدرة لاعلى وجه التأثير ، وإلا لوجدنا فى زمنه صلى الله عليه وسلم بل بمعنى أن ذلك العدم فى قبضة القدرة إن شاءت أبقته مستمرا وان شاءت أزالته بالوجود ، وأما عدمنا فى الأزل فواجب فلا تتعلق به القدرة (قوله وألزم الخ) أى اعترض على القاضى القائل ان القدرة تتعلق بالأعدام بأن القدرة لو تعلقت بالعدم اللاحق تعلق تأثير لزم أن تتعلق بالسابق فيما لايزال كذلك (قوله فان معقول العدم الخ) أى فان مفهوم العدم المتصوّر فى العقل لايختلف ، بل السابق واللاحق متساويان فلا معنى لكوننا نقول بالتأثير فى اللاحق دون السابق فيما لايزال (قوله وفرق) بالبناء للمجهول لأن هذا الفرق لم يثبت عن القاضى : أى فرق بين العدم السابق واللاحق (قوله بأن السابق) كعدمنا فى زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله مستمر) أى ليس له أوّل بالنسبة لجانب الماضى ، وليس المراد أنه لاينقطع لانقطاعه بوجودنا (قوله واللاحق طارئ) أى على الوجود فهو مرجوح والوجود راجح لكونه قد تحقق ، فاذا حصل هذا المرجوح وأزال الراجح فلا بدّ لترجيح هذا المرجوح من مرجح (قوله ومقتضاه) أى مقتضى كونه طارئا (قوله ترجيح طرف الممكن) أى ترجيح طرف من طرفى الممكن الذى هو العدم وهو اظهار فى محل الاضمار . والأصل ومقتضاه ترجيحه (قوله وترجيح طرف الممكن) أى ترجيح أحد طرفيه خصوصا إذا كان ذلك الطرف مرجوحا كالعدم هنا (قوله فلأجل هذا) أى الخلاف بين القاضى وغيره (قوله تردد الخ) بالبناء للمجهول : أى وقع التردد : أى الاختلاف ممن جاء بعد القاضى وغيره ، فمن نظر لكلامه قال ببقائها ، ومن نظر لكلام غيره قال بعدم بقائها (قوله وجزم الفخر الخ) فهو موافق للقاضى فى بقائها زمانين وفى عدمها بالقدرة (قوله وقدماء الأشاعرة) أى القائلين بعدم بقاء الأعراض واستدلوا على ذلك بدليل آخر غير ماسبق ، وأشار اليه الشارح بقوله قالوا لو بقيت الخ ثم ان دليلهم هذا مبنى على أن البقاء صفة معنى ، والحق أنه صفة سلب ، وحينئذ فلم يلزم على بقائه زمانين قيام المعنى بالمعنى (قوله لزم قيام المعنى) أى وهو البقاء بالمعنى : أى وهو العرض (قوله وهو محال) أى لما يلزم عليه من الترجيح بلا مرجح ، إذ كون هذا العرض حالا وهذا محلا ترجيح بلا مرجح

خلافه .

(ص) ومن هنا أيضا تعلم وجوب تنزهه تعالى أن يكون جرما أو قائما به أو محاذيا له أو فى جهة له أو مرتسما فى خياله ؛ لأن ذلك كله يوجب مماثلته للحوادث فيجب له ماوجب لها ؛ وذلك يقدح فى وجوب قدمه و بقائه ، بل وفى كل وصف من أوصاف ألوهيته

(ش) يعنى أنك اذا علمت وجوب وجوده جل وعلا ، وأنه لايقبل العدم السابق لوجوب قدمه ، ولا العدم اللاحق لوجوب بقائه علمت استحالة هذه الأمور كلها فى حقه تعالى لاستلزامها مماثلته لما قام البرهان على وجوب حدوثه ، وهو الجواهر والأعراض ؛ فقوله : ومن هنا اشارة الى وجوب قدمه و بقائه ، وقوله : جرما : أى مقدارا يشغل فراغا ؛ فيتناول الجوهر الفرد والمركب منه وهو الجسم ، وذلك لأن الجرم ملازم للحركة أوالسكون ، لأن التحيز صفة نفسية له

(قوله خلافه) أى خلاف معتقدهم من أن البقاء صفة معنى بل التحقيق أنه صفة سلبية ، وحينئذ فلايلزم من بقاء العرض زمانين قيام المعنى بالمعنى (قوله أيضا) أى كما علمت من دليل البقاء أن كل ماثبت قدمه استحال عدمه (قوله أو قائما به) أى بالجرم بأن يكون عرضا (قوله أو محاذيا له) أى للجرم : أى مقابلا له بأن يكون فوقه أو تحته مثلا (قوله أو فى جهة له) هذا يغنى عما قبله بلا عكس إذ لايلزم من نفى المحاذاة نفى الجهة فاذا كان منحدرا عن مقابلته فهو فى جهته وليس مقابلا له أو مرتسما فى خياله : أى الجرم ، وأراد بالارتسام التصور بالكنه . أما التصور بوجه ما فواقع (قوله لأن ذلك) أى ماذكر من كونه جرما الخ (قوله ماوجب لها) أى من الحدوث وهو وان كان مقابلا للقدم مقابل للبقاء أيضا لأن وجوب القدم يستلزم وجوب البقاء لاستحالة عدم القديم وما نافى الملزوم ينافى لازمه (قوله وذلك يقدح الخ) المناسب وذلك باطل لما سبق من وجوب قدمه و بقائه لأن ماسبق ثابت متقرر لايخدش ، فالمناسب أن يكون ماتقدم يخدش ماهنا المخالف له (قوله بل الخ) أى بل و يقدح فى وجوب كل وصف من الأوصاف التى تضمنتها ألوهيته لأن الأوصاف للذات لا للألوهية : أى كونه إلها : أى معبودا بحق (قوله يعنى الخ) التفت الشارح لوجوب الوجود لتضمنه ماالتفت إليه المصنف من وجوب القدم والبقاء فهو الأصل (قوله وأنه لايقبل الخ) تفصيل لما قبله (قوله لاستلزامها مماثلته) أى والمماثلة تقتضى الحدوث : أى والحدوث باطل لوجوب القدم وهذا المحذوف هو محط الفائدة (قوله لما قام) متعلق بالمماثلة ، وقوله : وهو : أى ماقام البرهان على حدوثه (قوله الجواهر والأعراض) اقتصر عليهما لعدم تحقق زائد عليهما ولو سلم وجوده كان البارئ منزها عن مماثلته أيضا (قوله أى مقدارا الخ) أراد بالمقدار الذات الشاغلة لفراغ ، لانحو الطول والعرض فقوله يشغل الخ تفسير للمقدار تفسير مراد (قوله والمركب منه) أى من الجوهر الفرد : أى من جنسه لأن التركيب ليس من جوهر واحد (قوله وذلك) أى كونه منزها عن أن يكون جرما (قوله ملازم للحركة أوالسكون) أى على طريق البدلية وإلا لاجتمع الضدان (قوله لأن التحيز الخ) دليل لما ادعاه من ملازمة الجرم للحركة والسكون (قوله صفة نفسية له) أى فتكون ملازمة له و يستحيل

فان بقى فى حيزه ، فهو ساكن وان انتقل عنه فهو متحرك والحركة والسكون حادثان ، وقد سبق برهانه ، وأخصر شىء فى ذلك أن تقول : الحركة لاتكون أزلية لعدم امكان بقائها ولمزوميتها سبق السكون فى الحيز المنتقل عنه ، والأزلى لا يكون مسبوقا بغيره ، والأزلى أيضا يلزم بقاؤه . وأما السكون أيضا فلا يكون أزليا و إلا لاستحال عدمه ، فيستحيل أن يتحرك الجرم دائما ، والعقل والمشاهدة يكذبانه ، فنقول على هذا فى نظم الدليل على حدوث الأجرام : لو وجد جرم فى الأزل لم يخل : اما أن يكون متحركا أو ساكنا ، لكن التالى باطل بقسميه ، فالمقدم مثله . و بالجملة فالحركة والسكون لا يكونان الاحادثين

أن تفارقه (قوله فان بقى الخ) هذا لاينتج المدعى من أن الجرم ملازم للحركة والسكون لأنه يخرج لما إذا وجد الجرم و بمجرد وجوده عدم فلم يبق فى حيزه من غير انتقال ولم ينتقل فلايتصف بحركة ولا سكون فهو واسطة ، وحينئذ فلا ملازمة ، و بعضهم أدخل هذه الصورة فى السكون وعرفه بأنه الحصول فى الحيز مطلقا أوّلا كان أو ثانيا وعرف الحركة بأنها الحصول الأوّل فى الحيز الثانى باعتبار الانتقال . أما باعتبار أنه حصول فى حيز فهو سكون فلا تنفرد الحركة فى حالة ولا واسطة (قوله فهو ساكن) فالسكون على هذا هو البقاء فى الحيز الأوّل : أى الحصول ثانيا فيه (قوله فهو متحرك) فالحركة على هذا هى الانتقال للحيز الثانى : أى الحصول فيه (قوله والحركة والسكون حادثان) أى فالجرم الملازم لهما حادث والله تعالى ليس بحادث فليس بجرم (قوله وأخصر شىء فى ذلك) أى فى بيان حدوث الحركة والسكون ، و إنما كان هذا أخصر لأنهما من جملة الأعراض التى يتوقف حدوثها على مافيه طول وهو المطالب السبعة السابقة (قوله لاتكون أزلية) أى فهى حادثة (قوله والأزلى لا يكون الخ) راجع للتعليل الثانى ، وقوله : والأزلى أيضا الخ راجع للتعليل الأوّل ففيه مع ماقبله لف ونشر معكوس وكأنه استدل على عدم أزلية الحركة ببرهانين اقترانيين من الشكل الثانى : أحدهما الحركة لايمكن بقاؤها والأزلى واجب البقاء ينتج الحركة غير أزلية . الثانى الحركة مسبوقة والأزلى لا يكون مسبوقا ينتج الحركة لاتكون أزلية والمصنف ذكر كلا من صغرى الدليلين وكبراهما (قوله و إلا لاستحال عدمه) أى لكن التالى باطل و إلا لاستحال التحرك وهو باطل فبطل ماستلزمه وهو استحالة عدمه فبطل ماستلزمه أيضا وهو كونه أزليا فثبت نقيضه وهو أنه ليس بأزلى (قوله و إلا لاستحال عدمه أيضا) أى و إلا بأن كان السكون أزليا استحال عدمه أى و إذا استحال عدمه لزم بقاؤه ولا توجد الحركة أصلا ، فيستحيل أن يتحرك الجرم أبدا (قوله والعقل الخ) أى فبطل كون السكون أزليا وثبت حدوثه (قوله فنقول على هذا) أى الأخصر فى بيان حدوث الحركة والسكون (قوله فى نظم الدليل الخ) هذا غير ماسبق من قوله الجرم ملازم الخ (قوله لم يخل الخ) لأن الحركة والسكون ملازمان للجرم كما علمت (قوله متحركا) أى على الدوام ، وقوله : أو ساكنا : أى على الدوام (قوله لكن التالى باطل بقسميه) أى لأنه لوكان متحركا فى الأزل لكانت الحركة أزلية والحركة لاتكون أزلية لعدم امكان بقائها والأزلى يلزم بقاؤه ولو كان ساكنا فى الأزل لكان سكونه أزليا والسكون لا يكون أزليا إذ لوكان أزليا لاستحال عدمه لكن التالى باطل (قوله فالمقدم) أى وهو وجود جرم فى الأزل متحركا أو ساكنا ،

ضرورة ، فما لازمهما وهو الجرم يجب حدوثه ، ويتعالى من وجب له القـدم والبقاء أن يكون حادثا ، وأيضا فلو كان جرما لجاز أن يكون أكبر مما هو عليه أو أصغر لاستحالة وجود جرم لانهاية له ، فيحتاج إلى مخصص يخصصه بما هو عليه من المقدار دون غيره من المقادير الجائزة ، فيكون حادثا وهو محال ، وأيضا فلو كان جسما مركبا من جزءين فأكثر للزم أن يقوم بكل جزء منه صفة العلم والقدرة والحياة وسائر صفات الاله لاستحالة وجود قديم غير إله ، ولئلا يلزم الافتقار إلى المخصص فى ترجيح بعض الأجزاء بقيام الصفات بها دون بعض . لكن قيام الصفات بكل جزء محال لأنه يوجب تعدد الآلهة ، وسيأتى برهان وجوب الوحدانيـة له جلّ وعلا . وأما ادّعاء أن الصفة الواحدة تقوم بالمجموع فلايخفى بطلانه ، وأنه يلزم عليه انقسام مالايصح انقسامه ، وإذا عرفت هذا عرفت استحالة التجزئة التى أثبتها النصارى لالهمهم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ،

وقوله : مثله : أى باطل ، وحينئذ فيكون الجرم حادثا وهو المطلوب (قوله ضرورة) أى بعـد الدليـل السابق أو أراد بالضرورة الوجوب فاندفع مايقال ادعاء ضرورية حدوثها ينافى مامر من الدليـل (قوله فما لازمهما الخ) لأنه لو كان قديما للزم وجـود الملزوم فى الأزل بدون لازمـه ووجود الملزوم بدون لازمـه باطـل (قوله أن يكون حادثا) أى فـلا يكون أيضا جرما وهو المطـلوب (قوله وأيضا فلو كان جرما الخ) هـذا دليـل آخر على استحالة كونه جرما (قوله لاستحالة الخ) علة لمحذوف ، والأصـل لجاز أن يكون أكبر مما هو عليه أو أصغر للزوم اختصاص الجرم بمقدار والمقدار لا يكون إلا متناهيا لاستحالة الخ ، وإنما استحال وجود جرم لانهاية له : أى من سائر الجهات لأن وجوده يقتضى منع وجود غيره من الأجرام لأنه لو وجد غيره من الأجرام ، والحالة هذه لزم تداخلها ويلزم على تداخلها خلوّها من المكان وهو باطل لأن التحيز صـفة نفسية للجرم لا يمكن انفكاكه عنها (قوله فيحتاج إلى مخصص) لايقال يفرض هذا المقدار المخصوص واجبا فلا يحتاج إلى مخصص . لأنا نقول التماثل مانع من ذلك (قوله وأيضا الخ) دليـل على استحالة الجسمية والتركيب وما قبله دليـل على استحالة كونه جرما مطلقا (قوله كان) أى الاله (قوله مركبا) صفة كاشفة (قوله من جزءين) أى جوهرين فردين (قوله صفة العـلم) الاضافة بيانية (قوله لاستحالة الخ) علة لمحـذوف تقديره لابعض الأجزاء (قوله لاستحالة وجود قـديم) أى من الأجزاء تركبت منها ذات الاله على هذا الفرض وتلك الأجزاء هى التى لم تقم بها الصفات ، وبقولنا : أى من الأجزاء الخ اندفع مايقال قد وجـد قديم غير إله وهو صفات الله فلا يتم قول الشارح لاستحالة الخ (قوله تقوم بالمجموع) أى الهيئة الاجتماعيـة بأن تكون صفة القدرة مثلا قائمـة بمجموع الأجزاء بحيث ان الصفة تنقسم على الأجزاء فيخص كل جزء من الذات جزء من الصفة (قوله فلايخفى بطلانه) فيه أن بطلان ماقبله كذلك ثم يرد أنه إذا كان كذلك فلا حاجة للتعليل بقوله وأنه يلزم الخ إلا أن يجعل من باب التنبيه (قوله انقسام الخ) أى انقسام كل صفة كالحياة والعلم والقدرة الى أجزاء وانقسام الصفات الى أجزاء باطل (قوله وإذا عرفت هذا) أى بطلان كون الاله جرما مركبا من أجزاء (قوله عرفت استحالة التجزئة الخ) لأن التجزئة يلزمها التركيب ، وقد عرف بطلانه وصادِه

فانهم اعتقدوا أن معبودهم جوهر : أى أصل الأقانيم ، وذلك أن له عندهم ثلاثة أقانيم : أقنوم الوجود ، و يعبرون عنه بالأب . وأقنوم العلم ، و يعبرون عنه بالابن والكلمة . وأقنوم الحياة ، و يعبرون عنه بروح القدس . ثم قالوا : ان مجموع الثلاثة إله واحد ، فجمعوا بين نقيضين : وحدة وكثرة ، وجعلوا الذات تتركب من مجرد أحوال لاوجود لها وأو وجوه واعتبارات لا توجد الا فى الاذهان ، وذلك غير معقول لعاقل . والأقنوم كلمة يونانية ، والمراد بها فى تلك اللغة أصل الشيء ، و يعنى بها النصارى الأصل الذى كانت منه حقيقة إلههم ، وقد طولبوا فى دليل الحصر فى الثلاثة ، فقالوا : لأن الخلق والابداع لايتأتى الا بها ، فقيل لهم : والارادة والقدرة لايتأتى الخلق الابهما ، فأجابوا بأن الأقانيم خمسة ، واذا استحال أن يكون تعالى جرما استحال وصفه بالصغر والكبر اللذين هما من أوصاف الأجرام (قوله : أوقائما به) يعنى بالجرم

بالتجزئة جعل الاله ذا أجزاء ثلاثة ، وان كانت الأجزاء هنا من قبيل الصفات والأجزاء التى عرف بطلان التركيب منها من قبيل الجواهر (قوله فانهم الخ) علة لقوله أثبتها الخ (قوله جوهر) أى شيء نفيس ، ومعنى نفاسته أنه أصل للأقانيم الثلاثة من حيث انه محتو عليها لأنه مركب منها والكل محتو على أجزائه فهو أصل لها باعتبار احتوائه عليها وان كان كل واحد أصلا لتركب الكل منه مع غيره (قوله وذلك) أى و بيان كون معبودهم أصل الأقانيم (قوله أن له) أى لمعبودهم (قوله أقنوم الوجود) الاضافة للبيان (قوله و يعبرون عنه) بالأب لأنه أصل وغيره من القدرة وسائر الصفات فرع ثبوته فهو شبيه بالأب من حيث انه الأصل وغيره يطرأ عليه (قوله و يعبرون عنه بالابن) لقيام ذلك الوصف بعيسى الذى ادعوا أنه ابن الله ، وقوله : والكلمة لقيامه بمن ذكر الذى نشأ من قول الله كن (قوله و يعبرون عنه بروح القدس) لما كانت الحياة تنشأ عن الروح عبروا عنها بالروح (قوله ثم) للترتيب الاخبارى (قوله فجمعوا بين نقيضين) أى بين الشيء والمساوى لنقيضه ، وقد يقال لايلزم الجمع المذكور لأن المراد بالوحدة : الوحدة بالشخص و بالكثرة التركيب ولا تنافى بينهما فزيد مثلا واحد بالشخص ومع ذلك هو مركب (قوله وجعلوا الذات) أى ذات الجوهر الذى هو الاله عندهم (قوله تتركب من مجرد أحوال الخ) هى العلم والقدرة والحياة فهى عندهم صفات نفسية وهى من صفات الأحوال وقوله : أو وجوه الخ إشارة لقول ثان عندهم وعطف الاعتبارات على ماقبله تفسير (قوله لاوجودلها) أى خارجا ولها ثبوت (قوله وذلك) أى ماذكر من الجمع بين النقيضين وجعلهم الذات تتركب من أحوال أواعتبارات (قوله غير معقول لعاقل) لأن الصفات الوجودية لاتقوم بنفسها فأولى الأحوال والاعتبارات فكيف تكون الأحوال أو الاعتبارات إلها قائما بنفسه ، وأيضا يلزمهم أن الاله تركب من صفاته النفسية ولايعقل تركب الشيء من صفاته اذ الصفة غير الموصوف (قوله فى دليل الحصر) فى بمعنى الباء (قوله والابداع) تفسير (قوله إلا بهما) أى مع ماقبلهما وليس المراد إلا بهما دون غيرهما (قوله فأجابوا) فى نسخة فأحكموا :أى أجابوا جوابا محكما وحققوا الأمر فرجعوا عما قالوه أوّلا وقالوا بهذا ثانيا (قوله وإذا استحال الخ) أى فلا حاجة للنص على استحالتهما (قوله اللذين هما من أوصاف الاجرام) احترز بهذا عن الكبر

لأنه يوجب أن يكون عرضا مفتقرا الى محل يقوم به ؛ وقد سبق برهان حدوث الأعراض بتغيرها قبولا وحصولا ، والرب جل وعلا يستحيل عليه التغير مطلقا ؛ ويجب له القيام بنفسه أى لا يفتقر الى محل ولا مخصص . أما عدم افتقاره الى مخصص فلوجوب القدم والبقاء لذاته ولصفاته . وأما عدم افتقاره الى محل ، فلوجوب اتصافه بالصفات العلية الوجودية من العلم والقدرة والارادة والحياة والسمع والبصر والكلام ؛ ولو كان مفتقرا الى محل لكان صفة معنى من المعانى ، والصفة لا تتصف بشىء مما سبق ، وأيضا فلو كان مفتقرا إلى محل لم يكن بالألوهية أولى من المحل الذى افتقر اليه ، فلو فرض أنهما إلهان لزم تعدد الآلهة ، وإذا استحال افتقاره الى محل استحال اتحاده به ، ومعنى الاتحاد صيرورة الشيئين شيئا واحدا ، وهو محال مطلقا فى القديم والحادث وبرهانه أن أحد

بمعنى العظم والشرف ثم ان الصغر المستحيل هو قلة الأجزاء أو المدة والكبر كذلك : أى المستحيل هو كثرة الأجزاء أو طول المدة (قوله لأنه) أى كون الاله قائما بالجرم (قوله مفتقرا الخ) وصف كاشف (قوله الى محل) أى ذات يقوم بها قيام الصفة بالموصوف فمحل العرض هو الذات بخلاف محل الجرم فانه المكان (قوله بتغيرها) الباء سببية (قوله والرب الخ) فليس بعرض فليس قائما بالجرم (قوله ولا مخصص) أى فاعل ، وهذا يستغنى عنه بالقدم لكن زاده الشارح لاخراج الجوهر فانه قائم بنفسه لكن يحتاج إلى مخصص ، والقيد الأول مخرج للصفات قديمة أو حادثة (قوله ولو) الواو للحال (قوله لكان صفة معنى) بالاضافة التى للبيان أو بتنوين صفة على أن معنى بدل أو عطف بيان (قوله والصفة الخ) حال ، والمراد الصفة الوجودية (قوله لا تتصف الخ) أى وإلا لزم قيام العرض بالعرض (قوله بشىء مما سبق) هو صفات المعانى أما اتصافها بالصفات السلبية كاتصاف القدرة بالبقاء والقدم فواقع (قوله وأيضا الخ) دليل ثان لعدم افتقاره إلى محل (قوله لم يكن بالألوهية أولى الخ) أى بل يكون المحل أولى لأنه يفتقر إليه والمفتقر إليه يناسبه وصف الألوهية (قوله فلو فرض الخ) أى فان فرض أن قائلا قال ان جعل الصفة إلها ليس فيه انكار لألوهية المحل بل كل من الصفة والمحل إله (قوله لزم الخ) أى وتعددها باطل بدليل الوحدانية (قوله وإذا استحال الخ) بنى استحالة اتحاده بالمحل على استحالة افتقاره إلى المحل ، وفيه نظر لأنه يمكن أن لا يفتقر إلى محل ، ولكن يتصل به فيتحد به اتفاقا واختيارا من غير افتقار ثم ان استحالة اتحاده بالمحل علمت مما سبق من اثبات كونه ذاتا لا عرضا ، وإذا كان ذاتا فلا محل له حتى يتحد به فالأولى أن يقول وكما يستحيل افتقاره لمحل يستحيل اتحاده بغيره (قوله به) أى المحل (قوله ومعنى الاتحاد) أى الذى يذكر فى العقائد أنه يستحيل على البارى وهو الذى أشار إليه أولا بقوله ، وإذا استحال افتقاره إلى محل استحال اتحاده به . أما الاتحاد بمعنى المزج والاختلاط فلا يتعرض له إذ هو من خصائص الأجسام ، وأما الاتحاد الذى يقول به النصارى فسيأتى (قوله وهو محال مطلقا) ومن اعتقده فى البارى فهو كافر اتفاقا بخلاف معتقد الجسمية ونحوها مما يصح فى الحادث فان فى كفره خلافا (قوله فى القديم والحادث) تفسير للاطلاق على حذف أى التفسيرية (قوله وبرهانه) أى برهان كون الاتحاد بهذا المعنى محالا

الشيئين إذا اتحد بالآخر فان بقيا على حالهما فهما اثنان لاواحد فلا اتحاد ، وان عدما كان الموجود غيرهما وان عدم أحدهما دون الآخر امتنع الاتحاد ، لأن المعدوم لا يكون عين الموجود . واذا عرفت استحالة افتقاره الى محل واتحاده به ، فكذا يستحيل قيام صفاته بذات غيره واتحادها به فبطل ماقالت النصارى ـ أهلكهم الله ـ : أن أقنوم الكلمة اتحد بناسوت عيسى عليه الصلاة والسلام ، واختلفوا فى معنى الاتحاد ، فمنهم من قال ان الاتحاد يرجع الى قيامها به كما يقوم العرض بالجوهر وهذا يوجب مفارقته لذات الجوهر الذى هو مجموع الأقانيم الثلاثة عندهم ضرورة أن المعنى الواحد لايقوم بذاتين ، فيكون الباق بعض إله لا إلها ، وعيسى أيضا قام به بعض الاله فلا يكون إلها ، فقد لزم على مذهبهم عدم الاله ، وفيه أيضا القول بانتقال المعنى ، وهو محال على الصفات العرضية ، فكيف بما هو نفسى عندهم ، وأيضا فاختصاص الاتحاد بأقنوم الكلمة دون روح القدس الذى هو أقنوم الحياة ،

(قوله فان بقيا على حالهما) أى بأن اتصل أحدهما بالآخر مع امكان افراز أحدهما عن الآخر وهذا توسيع دائرة إذ لايتأتى هذا بعد فرض الاتحاد (قوله وان عدما الخ) فيه أن مقابل قوله بقيا على حالها عدم بقائهما على حالها بأن عدما أو عدم أحدهما أو بقيا معا ولكن صارا شيئا واحدا والشارح أبطل الأول والثانى فيمكن اختيار الثالث وحينئذ فما قاله لاينهض دليلا ، وقد استدل العضد على استحالة الاتحاد بالمعنى المذكور بأنه يؤدّى إلى اجتماع الوحدة والكثرة وهو محال (قوله واذا عرفت الخ) تمهيد لاستحالة قيام صفاته بذات غير ذاته واتحادها بتلك الذات المغايرة لذاته (قوله واتحاده به) أى وعرفت استحالة اتحاده به (قوله فكذا الخ) لايترتب على ماقبله كما هو ظاهر فالأولى وكما استحال افتقاره لمحل واتحاده به كذلك يستحيل قيام صفته بذات غيره واتحاده بها (قوله أن الخ) بفتح الهمزة على تقدير من بيان لما (قوله أقنوم الكلمة) اضافة بيانية ، والمراد بالكلمة صفة العلم الذى هو أحد أجزاء الاله الثلاثة عندهم (قوله بناسوت) أى جسد وذات (قوله قيامها) أى الكلمة (قوله به) أى بناسوت عيسى (قوله كما يقوم العرض بالجوهر) تشبيه فى مطلق القيام بالغير وإلا فالعرض موجود وأقنوم الكلمة اما حال أو اعتبار عندهم (قوله وهذا) أى الاتحاد بالمعنى المذكور (قوله مفارقته) أى أقنوم الكلمة (قوله ضرورة) مفعول لأجله : أى لضرورة : أى وجوب (قوله أن المعنى الواحد) وهو أقنوم الكلمة ، والمراد بالمعنى ماقابل الذات فيصدق بالحال عندهم والاعتبار فليس المراد بالمعنى الصفة الوجودية (قوله بذاتين) أى شيئين كعيسى والاله ، فالمراد بالذات الشيء لاماقابل العرض لأن الأقانيم ليست ذاتا مقابلة للعرض (قوله فيكون الباقى) أى بعد مفارقة ذلك الأقنوم للجوهر وذلك الباقى هو الوجود والحياة (قوله قام به بعض الاله) أى وهو الكلمة : أى العلم (قوله وفيه أيضا) أى ولزم أيضا على مذهبهم وهو الاتحاد بمعنى القيام (قوله القول) أى صحة القول (قوله المعنى) أى العلم (قوله وهو) أى الانتقال (قوله العرضية) أى الوجودية كالسواد والبياض (قوله فكيف بما هو نفسى) أى وهو العلم لأنه حال أو اعتبار عندهم (قوله دون روح القدس الخ) أى ودون الوجود أيضا ، وكان عليه أن يزيد

بل ودون الجوهر نفسه يحتاج الى مخصص ، وأيضا فالاتحاد ان كان واجبا لزم قدم الناسوت ، وان كان جائزا افتقر الى مخصص ، و يلزم منه جواز زواله فتكون ألوهية عيسى جائزة ، وذلك يفضى الى مثله فى واجب الوجود وهو محال ، وأيضا الاتحاد إما أن يكون وصف كمال فيجب للذات الأزلية أزلا ، وان كان صفة ذم فقد وصفوه بالنقائص ، وأيضا يطالبون بتخصيص ناسوت عيسى بهذا الاتحاد دون غيره ، فان قالوا وجه الاختصاص ماظهر على يديه من إحياء الموتى ونحوه ردّ عليهم ماظهر على يد موسى عليه السلام من إحياء العصا ثعبانا ونحوه ، بل و يلزمهم أن يجوّزوا اتحاد الكلمة بكل حادث حتى الخنافس والحشرات ، لأن قصارى ما انعدم منها على أصلهم دليل الاتحاد و باجماع أرباب العقول أن الدليـل

ذلك (قوله بل ودون الجوهر نفسه) أى المركب من الأقانيم الثلاثة الحياة والوجود والعلم (قوله فالاتحاد) أى اتحاد الكلمة بذات عيسى (قوله ان كان واجبا) أى لذات الكلمة : أى لايقبل الانتفاء فيكون أزليا (قوله لزم قدم الناسوت) أى ذات عيسى لأن وجوب اتحاد الكلمة بذات عيسى يصير ذلك الاتحاد قديما فتكون ذات عيسى قديمة والا فلا اتحاد مع أنهم يقولون بحدوثه (قوله وان كان) أى الاتحاد (قوله افتقر) أى الاتحاد : أى موصوفه وهو الكلمة الى مخصص يخصصها دون عدمها بذات عيسى أو يخصصها بعيسى دون غيره وذلك تأثير فيها والتأثير فيها يقتضى حدوثها ، واذا كانت حادثة كان الاله المركب منها مع غيرها حادثا لأن المركب من القديم والحادث حادث وكانت ألوهية عيسى حادثة والألوهية لاتكون حادثة ثلاثة (قوله و يلزم منه) أى من جواز الاتحاد أو من الافتقار ، وقوله : جواز زواله : أى الاتحاد ولو حذف قوله ويلزم الخ لكان أحسن لعدم الاحتياج له (قوله فتكون ألوهية عيسى جائزة) لأن ألوهيته جاءت من الاتحاد الجائز فتكون جائزة ، وفيه أن هذا لايتوقف على جواز زوال الاتحاد بل يعلم من جواز الاتحاد (قوله وذلك) أى جواز ألوهية عيسى (قوله يفضى الخ) أى يؤدّى إلى مثله فى واجب الوجود فتكون ألوهيته جائزة لأنه مركب من العلم الحادث وغيره وحدوث العلم إنما جاء من اتحاده بعيسى وألوهية عيسى إنما جاءت من الاتحاد ، فصار جواز الاتحاد يؤدّى لجواز ألوهية عيسى وجواز ألوهية عيسى يؤدّى لجواز ألوهية واجب الوجود لأنه مركب من العلم الذى حاله الحدوث من اتحاده بذات عيسى (قوله الاتحاد) أى اتحاد الكلمة بناسوت عيسى ، وقوله : وصف كمال : أى للجوهر بتمامه المركب من الأمور الثلاثة ، وقوله : فيجب الخ : أى وحينئذ يلزم عليه أن تكون ذات عيسى أزلية لأن الاتحاد أزلى وهو متعلق بذاته مع أنها حادثة باتفاقهم (قوله وان كان الخ) المناسب فى المقابلة ، واما أن يكون الخ (قوله وصفوه) أى الجوهر وهو المجموع (قوله ونحوه) كابراء الأكمه والأبرص (قوله ونحوه) كصيرورة يده بيضاء جدّا (قوله بل و يلزمهم الخ) وذلك لأنهم جعلوا الدليل على الاتحاد خرق العادات ، ومن المعلوم أنه لايلزم من عدم الدليل عدم المدلول ، فالخنافس مثلا لم يقم بها الدليل لكن يجوز أن تكون الكلمة متحدة بها ، وحينئذ فيجوز أن تكون آلهة (قوله لأن قصارى الخ) أى لأن غاية مافقد فى الخنافس مثلا دليل اتحاد العلم بها ، والحال أنه لايلزم من عدم الدليل

يلزم طرده لاعكسه ، فلا يلزم اذا من عدم دليـل الاتحاد فى هذه الحوادث عدم المدلول الذى هو اتحاد الـكلمة بها ، وما أخس مذهبا يفضى الى تجويز أن تـكون الخنفساء والجعل وغيرهما آلهة ومنهم من فسر هذا الاتحاد بالاختلاط والمزج كاختلاط الخمر والماء ونحوهما من المائعات وجميع ماورد على الأوّل يرد على هذا ويزيد بأن الاختلاط من أحكام الأجسام ، فكيف يعقل فى الـكلمة التى هى خاصية الذات الأزلية . قال المقترح : وسمعت من بعضهم عند المباحثة يقول : نسبته كنسبة أضواء الشمس من الشمس ، فهى مشرقة علينا ولم تفارق الشمس ولم يعلموا أن أضواء الشمس أجسام مضيئة كثيرة بعضها يتصل بما أشرق عليه و بعضها يتصل بغيره ، وأين هذا من الخاصية المتحدة ، ومنهم من فسره بالانطباع كانطباع صورة النقش

عدم المدلول باجماع أهل العقول ، و إذا كان لايلزم ذلك فيجوز الاتحاد فى الخنافس مثلا فيجوز أن تـكون آلهة ، فمن من قوله منها بمعنى فى ، والواو من قوله و باجماع للحال (قوله يلزم طرده) أى يلزم من وجوده وجود المدلول فالطرد التلازم فى الثبوت (قوله والجعل) بضم ففتح : الحرباء وهى دويبة تستقبل الشمس وتدور معها مهما دارت وتتلوّن ألوانا وجمع الجعـل جعلان بكسر فسكون وجمع الحرباء الحرابى كما فى المصباح (قوله وغيرهما) كالوزغ والعقرب (قوله والمزج) عطف تفسير ، فمعنى اتحاد الـكلمة بناسوت عيسى امتزاجهما حتى صارا شيئا واحدا (قوله على الأوّل) أى على التفسير الأوّل للاتحاد ، وهو أن المراد به القيام كقيام العرض بالجوهر (قوله من أحكام الأجسام) أى من أوصافها فالذى يتصف بكونه مختلطا مع غيره ما كان من الأجسام كالماء والعسـل (قوله خاصية الذات) أى التى هى وصف نفسى للذات : أى مجموع الأقانيم الثلاثة ، والوصف النفسى عندهم : اما حال أو اعتبار (قوله قال المقترح) بفتح الراء شروع فى تفسير الاتحاد بوجه آخر غير ماتقدم ، وأن المراد به الاتصال (قوله نسبته) أى أقنوم العلم المعبر عنه بالـكلمة : يعنى من عيسى (قوله كنسبة أضواء الشمس) أى منا (قوله من الشمس) حال من أضواء أوصفة لها (قوله فهى) أى الأضواء (قوله ولم تفارق الشمس) أى لـكونها أجزاء لها : أى فـكذلك أقنوم العلم مشرق على عيسى ولم يفارق الذات لـكونه جزءا منها (قوله ولم يعلموا الخ) فى العبارة حـذف . والأصل وهو باطل إذ لم يعـلموا الخ (قوله أجسام) أى مركبة من جواهر فردة كثيرة متصل بعضها ببعض ، وقيـل ان الضوء عرض قائم بكرة الهواء كالظلمة وهو الحق (قوله بما أشرق عليه) هو الأجسام المضيئة التى على وجه الأرض (قوله بغيره) أى بغـير ما أشرق عليه من الأجسام المضيئة إذ الضوء كالخيط الممتد طرفه واصـل إلينا وطرفه متصل بالشمس فالطرف الواصل إلينا متصل بما أشرق عليه و بعض تلك الأجزاء كالتى فى وسط ذلك الخيط متصلة بغير ماأشرق عليه وهو بعض تلك الأجزاء المضيئة (قوله وأين هذا الخ) أى فهو قياس مع الفارق واسم الاشارة راجع لأضواء الشمس ، وقوله : من الخاصية : أى من أقنوم العلم الذى هو خاصـية للذات : أى وصف نفسى لها لاتعدد فيه ولا تـكثر (قوله فسره) أى الاتحاد بالانطباع فمعنى اتحاد العلم بذات عيسى انطباعه فيه (قوله صورة النقش) أى صورة

فى الشمع ، وهذا باطل لأن نفس النقش لم يحصل فيما طبع فيه وانما حصل فيه مثاله . فتبين أن المذهب غير معقول ، وهم أخس الفرق وأرذلها أفهاما وادراك الحقائق على مثلهم عسير ، وقد قالوا : ان عيسى صلب ، فقيل لهم كيف يصلب الاله ؟ فقالوا المصلوب الناسوت . فقيل لهم كيف ينفرد بالصلب الناسوت دون اللاهوت وقد اتحدا . ثم قد ورد فى انجيلهم مايشير الى تعبد المسيح وخضوعه وخشوعه للرب سبحانه وتعالى ، والتزامه أحكام العبيد من التذلل وطلب الجزاء من الله تعالى حتى قال : أنا ماض الى أبى وأبيكم والهى والهكم ، فان كانوا يتمسكون بلفظ أبى ، فقد قال وأبيكم ، فبالمعنى الذى أثبت الأبوة لهم من التربية واللطف يثبت له به ، وقوله : والهى تصريح باثبات الألوهية لغيره ، وعزى بعض أصحاب المقالات الى بعض الصوفية القول بالاتحاد ، وربما أخذوا

هى المنقوش : أعنى الهيئة القائمة بالخاتم (قوله فى الشمع) متعلق بانطباع (قوله لأن نفس النقش الخ) فاذا كان العلم انطبع فى عيسى كان العلم غير حاصل فيه ولم ينتقل إليه (قوله النقش) أى الكتابة التى فى الخاتم (قوله فيما طبع فيه) هو الشمع مثلا (قوله مثاله) أى مثال النقش الذى فى الخاتم ومثال الشىء غيره (قوله المذهب) أى مذهب النصارى من اتحاد الكلمة بناسوت عيسى بجميع تفاسيره (قوله على مثلهم) أى على ذاتهم ؛ فالمثل بمعنى الذات أو المراد عليهم وعلى من ماثلهم فى رداءة الفهم (قوله وقد قالوا الخ) هذا يقتضى أيضا بطلان مذهبهم مع زيادة التشنيع عليهم (قوله كيف يصلب الاله) أى بعضه لأنهم يقولون ان بعض الاله وهو العلم قام بعيسى وعيسى قد صلبه اليهود وقتلوه (قوله الناسوت) أى ذات عيسى بدون وصفه وهو العلم القائم به (قوله دون اللاهوت) أى دون الاله : أى بعضه (قوله وقد اتحدا) أى والحال أنهما متحدان فاذا اتحدا فكيف يعقل صلب واحد دون الآخر ، وفى العبارة حذف أى فبهتوا (قوله ثم قد ورد الخ) ردّ لما ذهبوا إليه من ألوهية عيسى ويلزمه ردّ الاتحاد ويزيد هذا على ماسبق بردّ كون عيسى ابن الله فثم للترتيب الاخبارى (قوله وطلب الجزاء) هذا تواضع منه من حيث نزل نفسه منزلة عامة الناس الذين يعبدون الله لطلب الجزاء ورد عليهم فى اعتقادهم أنه غير محتاج لله (قوله حتى قال الخ) غاية لالتزامه أحكام العبيد (قوله أنا ماض) أى ذاهب الى السماء لأنقطع للعبادة والتذلل لله عز وجل (قوله فبالمعنى) أى السبب (قوله أثبت) أى المعنى لاعيسى كما قيل (قوله الأبوة) أى أبوة الله تعالى لهم (قوله من التربية الخ) بيان للمعنى فاطلاق الأبوة فى حقه تعالى مجاز عن التربية لكن شرعنا يمنع اطلاق الأب على الله ولو بهذا المعنى لايهامه (قوله وعزى الخ) لما أنهى الكلام على الاتحاد على مذهب النصارى وكان الاتحاد قد نقل عن بعض الصوفية أتى بذلك ، فقال وعزى الخ (قوله أصحاب المقالات) أى الكتب المؤلفة فى مقالات الفرق الضالة وأرباب الملل كاليهود والنصارى والمجوس (قوله القول بالاتحاد) أى اتحاد ذات الاله بذات الحوادث هذا هو المراد هنا لا الاتحاد السابق من أن أقنوم العلم اتحد بناسوت عيسى كما هو المشهور عن النصارى وذهب بعض منهم إلى أن عيسى هو الله وبعض منهم إلى أنه ابن الله ، وبعض منهم إلى أن الله إله وعيسى إله ومريم إله (قوله وربما الخ)

ذلك من شطحات تنقل عن بعضهم كقولهم : مافى الجبة الا الله ، وأنا الحق ونحو ذلك ، و بعض علماء الطريق يتأوّل لهم و ينزههم عن القول بمثل هذه المقالة ، و يقول ان السالك ربما طرأت عليه حالة لايشاهد فيها غير الله تعالى ، فتغيب نفسه عنه فضلا عن غيرها ، و يعبرون عن هذه الحالة بالفناء ، فيجرى على لسانه مثل هذه الألفاظ وهى حالة سكر وغلبة ، واذا رجع الى صحوه واحساس نفسه لم يصدر منه شيء من ذلك و يعذر بذلك ، ومنهم من آخذهم بذلك وحكم بالقتل كفتوى الجنيد فى الحلاج (قوله : أومحاذيا له) أى قريبا منه إما قرب اتصال حتى يكون الجرم مكانا له يتمكن عليه ، أوقرب انفصال حتى يكون فى جهة له ، وكلاهما محال لأنهما من خواص الأجرام (قوله : أوفى جهة له) أى للجرم ، فليس فوق شيء من العالم ولاتحته ولاأمامه ولاخلفه ولاعن يمينه ولاعن شماله ، لأن الجهة تستلزم التحيز وكل متحيز فهو جرم ، والله جل وعلا ليس بجرم ، وقد سبق بيانه ولم يقل بالجهة إلا طائفتان من المبتدعة ، وهم الكرامية والحشوية ، وعينوا من الجهات جهة فوق . ثم اختلفت الكرامية بعد ذلك ، فمنهم من قال : انه مماس للعرش ، تعالى عن ذلك ، ومنهم من زعم أنه مباين له . ثم اختلف هؤلاء ، فمنهم من زعم أنه مباين بمسافة متناهية ،

سند لقوله : وعزى الخ (قوله ذلك) أى الاتحاد (قوله من شطحات) جمع شطحة ، هى الأقوال التى تصدر عن الشخص فى حالة الغلبة والخروج عن الاحساس ، وتطلق فى عرف الصوفية على حالة الخروج عن الاحساس والغلبة ، والمراد هنا الأوّل (قوله مافى الجبة إلا الله) من المعلوم أن الذى فى الجبة ذات القائل فيكون الله اتحد به (قوله ونحو ذلك) كقول بعضهم سبحانى ما أعظم شأنى ، وقول آخر : أنا من أهوى ومن أهوى أنا (قوله بمثل هذه المقالة) أى القول بالاتحاد لا الألفاظ المشعرة به فانها واقعة منهم قطعا (قوله ان السالك) أى فى طريق القوم وهو من أفيضت عليه المعارف والكمالات بغتة أو باستعمال الذكر (قوله ربما طرأت الخ) بأن يزيل الله عنه الحجاب فيشاهد ذاته العلية فيدهش عن كل شيء مغاير لها (قوله عنه) أى عن نفسه (قوله بالفناء) أى فناء ذاته رأسا (قوله ومنهم الخ) عطف على قوله و بعض علماء الخ (قوله بذلك) أى بما صدر منهم من القول المشعر بالاتحاد (قوله أى قريبا منه) تفسير مراد إذ المحاذاة فى الأصل المقابلة (قوله حتى يكون الخ) لا وجه لهذا التفريع لأنه لايلزم من اتصاله بالجرم كون الجرم مكانا له لأن اتصاله بالجرم يصدق بكونه بجانبه ملاصقا له (قوله الجرم) كالعرش (قوله يتمكن) أى يستقر (قوله أو قرب انفصال حتى يكون الخ) وعلى هذا فذكر الجهة بعد من ذكر الخاص بعد العام للردّ على المخالف (قوله وكلاهما) أى المكان والجهة (قوله محال) أى على الله (قوله لأنهما الخ) أى والمولى ليس بجرم (قوله فليس فوق شيء الخ) أى فلا يلزم من نفى هذه الجهات نفى الاله إذ لايتقيد بذلك إلا الأجرام والمولى ليس بجرم (وقد سبق بيانه) أى بيان أنه ليس بجرم لأن الجرم ملازم للحركة والسكون الحادثين فيكون حادثا والمولى ليس بحادث والجرم حادث فالمولى ليس بجرم ، ويحتمل أن ضمير بيانه لاستلزام الجهة للتحيز وما بعده (قوله الكرامية) بتشديد الراء طائفة منسوبة الى محمد بن كرّام القائل ان معبوده فوق العرش وانه جوهر ، تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا (قوله مباين له)

ومنهم من زعم أنه مباين بمسافة غير متناهية ، والحشوية حملت الاستواء فى الآية على ظاهره ، وامتنعت من التأويل ، وسيأتى ان شاء الله تعالى الكلام على بعض ما أشكل من ظاهر القرآن والحديث فى موضع أليق به من هذا (قوله : أو مرتسما فى خياله) الضمير يعود على الجرم : أى ان كان له خيال لأنه لا يرتسم فى الخيال إلا الأجرام وأعراضها . وبالجملة فقد قامت البراهين القطعية على وجود الذات العلية موصوفة بصفات كاملة لا يحاط بها ، وعلى قيامه جل وعلا بنفسه واستحالة مماثلته تعالى لكل مايخطر بالبال واستحالة اتصافه بكل مايستلزم مماثلته للحوادث والعجز بعد هذا عن الادراك واجب ولا يعرف الله الا الله جل وعلا ، وأنشد أبو الفتح :

لعمرى لقد طفت المعاهد كلها وسرحت طرفى بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعا كف حائر على ذقن او قارعا سنّ نادم

(قوله : لأن ذلك كله يوجب مماثلته للحوادث) أى مساواته لها فى صفاتها النفسية ؛ لأن كل موجودين : إما أن يتساويا فى صفة النفس أولا ، فان تساويا فهما مثلان ، وان لم يتساويا فى صفات النفس فلايخلو : إما أن يصح اجتماعهما أولا ، فان لم يصح فضدان ، وان صح فخلافان وكل مثلين فانه يلزم استواؤهما فى كل مايجب لأحدهما وفى كل مايجوز عليه

أى منفصل عنه (قوله على ظاهره) هو الاستقرار عليه (قوله ما أشكل الخ) نحو الرحمن على العرش استوى (قوله فى خياله) يحتمل أن المراد بالخيال العقل ، ويحتمل أن المراد به القوة التى يرسم فيها صور المحسوسات المتأدية اليها من طريق الحواس (قوله إن كان له) أى للجرم كالانسان (قوله إلا الأجرام وأعراضها) أى إلا صورهما بعد رؤيتهما (قوله القطعية) وصف كاشف (قوله موصوفة) حال (قوله كاملة) أى تدل على كماله (قوله لايحاط بها) أى لا كما ولا كيفا فهى غير متناهية فى نفس الأمر والمولى يعلمها تفصيلا (قوله لكل مايخطر بالبال) أى من الأجرام والأعراض (قوله بعد هذا) أى قيام البراهين على وجود ذاته العلية وقيامه بنفسه الخ (قوله عن الادراك) أى ادراك حقيقة الاله (قوله واجب) أى أمر لابد منه ولامحيد عنه لا أنه واجب وجوب تكليف إذليس باختيارى (قوله لعمرى) العمر الحياة ، والمراد بالمعاهد والمعالم الأدلة الموصلة لمعرفة الله ، والمراد بالطوفان بها الاحاطة بها والتصرف فيها بذهنه ، والمراد بالطرف البصيرة لا البصر ووضع الكف على الذقن كناية عن الحيرة لأن هذا شأن المتحير عادة ، وقرع السنّ كناية عن الندم ، وكأنه يقول لحياتى لقد اطلعت على الأدلة وتصرف ذهنى فيها وسرحت بصيرتى فيها فلم أدرك الكنه ولم أر إلا شخصا حائرا فى تفكره فى حقيقة المولى فلم يعلمها أو شخصا ضيع عمره فى حقيقة المولى فلم يعلمها ثم ندم على ذلك ورجع لاعتقاد أنه لايعلم الله إلا الله (قوله أى مساواته لها الخ) أى فالمراد بالمماثلة ماذكر لا المشاركة والإلاصدق بالمتباينين (قوله لأن كل موجودين الخ) علة لتفسير المماثلة بما ذكره (قوله فهما مثلان) كزيد وعمرو (قوله فضدان) كالبياض والسواد (قوله فخلافان) كالضحك والكتابة (قوله وكل مثلين) أى كزيد وعمرو ، ولما أفاد معنى المتساويين أفاد هنا حكما آخر ، وان كان

أو يستحيل ، فلهذا لو اتصف جل وعلا بشيء مماسبق للزم مماثلته للأجرام أوأعراضها ، وذلك يستلزم أن يساويها فيما يجب لهما من الحدوث ، وقد سبق وجوب قدمه و بقائه ، وهذامعنى قولى : فيجب له ماوجب لهما ، وذلك يقدح الخ ، والاستدلال على هذا المطلب بالقياس الاقترانى ينتظم من الشكل الثانى ، فتقول : الله جل وعلا ليس بحادث وكل متصف بواحد من تلك الأمور المذكورة فهو حادث ، فينتج : الله جل وعلا ليس بمتصف بواحد من تلك الأمور المذكورة ، هذا إن أتيت بالدليل مجملا لجميعها ، وان فصلته لكل واحد . قلت فى الأول وهو استحالة أن يكون جرما : الله جل وعلا ليس بحادث وكل جرم فهو حادث ، فينتج الله جل وعلا ليس بجرم . ثم امض على ذلك الى آخرها (قوله : بل وكل وصف من أوصاف ألوهيته) يعنى كوجوب الوحدانية له ووجوب نفوذ قدرته وارادته فى كل ممكن ووجوب احاطة علمه بكل معلوم ونحو ذلك ، لأن هذه الأوصاف لاتجب للحوادث فكذا لا تجب لما ماثلها .

(ص) فصل : ويجب لهذا الصانع أن يكون قادرا والا لما أوجدك .

(ش) تقرير البرهان الذى أشار اليه بالقياس الاقترانى

يفهم بالالتزام مما مر (قوله أو يستحيل) المناسب الواو (قوله بشيء مما سبق) أى من كونه جرما أو قائما به الخ (قوله على هذا المطلب) أى مطلب تنزهه تعالى عن كونه جرما أو قائما به الخ (قوله بالقياس الاقترانى) أى كما يكون بالقياس الاستثنائى أيضا كما هو المفاد من المتن ، والاستثنائى ماذكرت فيه النتيجة بالفعل أونقيضها ، والاقترانى مالم تذكر فيه كذلك (قوله بواحد) أى بكونه واحدا (قوله مجملا) بكسر الميم حال من فاعل أتيت : أى حال كونك مجملا فى الاستدلال (قوله ثم امض على ذلك) بأن تقول فى الاستدلال على استحالة قيامه بالجرم : الله ليس بحادث وكل قائم بالجرم حادث فالله ليس بقائم بالجرم ، وعلى استحالة الجهة : الله ليس بحادث وكل من كان فى جهة أو له جهة أو محاذيا للجرم أو مرتسما فى خياله حادث فالله ليس فى جهة ولا له جهة ولا محاذيا للجرم ولا مرتسما فى خياله (قوله من أوصاف ألوهيته) أى من الأوصاف التى تضمنتها ألوهيته لأن الألوهية من الصفات الجامعة كالعظمة والكبرياء فاندفع مايقال ان وجوب الوحدانية وما معها أوصاف لذاته لالألوهيته (قوله نفوذ) أى تعلق بالفعل أو الصلاحية (قوله فكذا لاتجب لما ماثلها) أى فلو كان الله مماثلا للحوادث لم تجب له تلك الصفات لكن التالى باطل فكذا المقدم فثبت نقيضه .

فصل

(قوله ويجب لهذا الصانع الخ) استعمال اسم الاشارة فى الذات العلية مع أنها غير محسوسة بالبصر مجاز ثم ان هذا شروع فى ذكر الصفات المعنوية وتقديم الصفات السلبية عليها لكونها من باب التخلية بالخاء المعجمة وهذه من باب التحلية بالحاء المهملة وأخر الوحدانية عن أخواتها لأنه يوصف بها كل صفة من صفاته تعالى كما توصف بها ذاته ، وقدمها على صفات المعانى للاتفاق عليها (قوله أن يكون قادرا) أى الكون قادرا (قوله تقرير البرهان الخ) المراد بالبرهان جنسه

لأنه أسهل وأوفق ، وان كان الموافق للفظه انما هو الاستثنائى وسنبينه آخرا عند شرح لفظه أن تقول : الله تعالى موجد بالاختيار ، وكل موجد بالاختيار فهو قادر ينتج الله تعالى قادر ، ودليل الصغرى يستبين بابطال أن يكون فعله جل وعلا بطبيعة أو علة موجبة ، وقد سبق برهان ذلك عند ذكر دليل حدوث العالم ، وسنعيد قريبا برهان ذلك بأتم مما سبق عند كلامنا على كونه تعالى مريدا . وأما الكبرى فواضحة ، لأن الموجد بالاختيار هو الذى يصح منه الفعل بدلا عن الترك والترك بدلا عن الفعل ، وهذا بعينه معنى القادر ، وانما قيدنا الايجاد بالاختيار لأنه هو المستلزم للقدرة وسائر الصفات الآتية : أما الايجاد بالذات كايجاد العلة والطبيعة لو صح فلا يستلزم أن تكون تلك العلة أو الطبيعة قادرة ولا مريدة ولا عالمة ولا حية ، فالايجاد بالاختيار لما حقق بالبراهين القاطعة سهل معه اتيان هذه الصفات سهولة لايحتاج معها الى كبير نظر (قوله : والا لما أوجدك) يعنى الايجاد الذى سبق بيانه عند الاستدلال بالنفس ، وهو الايجاد بالاختيار ، ونظم الدليل على لفظه أن تقول : لولم يكن صانعك قادرا لما أوجدك ، وبيان الملازمة أنه اذا لم يكن قادرا

البرهان ، وقوله : الذى أشار إليه : أى فى المتن : أى الى جزئى من جزئياته وهو الاستثنائى ، وقوله : بالقياس الاقترانى متعلق بتقرير (قوله لأنه أسهل) أى فى العمل علة لتقرير الكلى وهو جنس البرهان بهذا الجزئى وهو القياس الاقترانى دون الآخر وهو الاستثنائى الذى أشار إليه فى المتن (قوله وأوفق) أى بالطبع لأنه ينتج المقصود مطابقة بخلاف الاستثنائى فانه ينتج المقصود التزاما لأنه إذا بطل التالى يبطل المقدم فيثبت المطلوب بابطال نقيضه (قوله أن تقول الخ) خبر تقرير ، والأولى تقديمه على العلة لأجل عدم الفصل بين المبتدا والخبر (قوله ينتج الخ) أى يثبت له كونه قادرا (قوله بطبيعة أو علة) يعنى بذاته على أنها علة أو طبيعة فى فعله (قوله موجبة) أى محصلة لمطبوعها أو معلولها لا بالاختيار (قوله ذلك) أى الابطال (قوله بأتم الخ) لأنه محله الأصلى ، وذكره فيما مضى استطراد (قوله فواضحة) أى بعد ذكر الدليل المشار إليه بقوله لأن الموجد الخ (قوله بدلا عن الترك) ظاهره أن الترك ليس من أفراد الفعل وقيل انه من أفراد الفعل لأنه الكف والامساك عن الفعل ، وحينئذ فلا استبعاد فى اسناده للفاعل المختار ولا يلزم من كونه مقدورا له أن يكون أثرا وجوديا (قوله وهذا) أى الذى يصح منه الفعل الخ والكلام على حذف مضاف : أى وما صدق هذا بعينه هو معنى القادر : أى ماصدقه إذ معنى القادر ذات ثبت لها القدرة (قوله للقدرة) المناسب للكون قادرا لأن الكلام فى المعنوية لا المعانى (قوله وسائر الصفات الآتية) أى التى يتوقف عليها الفعل فيخرج السمع والبصر والكلام (قوله كايجاد العلة والطبيعة) الكاف استقصائية لأن الفاعل اما بالاختيار أو بالعلة أو بالطبيعة (قوله فلا يستلزم الخ) بل هى غير قادرة الخ جزما لأن الخلق متى كان بالعلة أو الطبيعة انتفت القادرية وما معها رأسا ، وان كان قوله فلا يستلزم الخ صادقا بصحة ذلك لاعلى جهة اللزوم كما أنه صادق بعدم تلك الصحة لكن المراد الثانى كما علمت (قوله قادرة الخ) أى كونها قادرة الخ (قوله هذه الصفات) أى كونه قادرا ومريدا وعالما وحيا (قوله معها) أى تلك السهولة (قوله على لفظه) أى المتن المعلوم من المقام (قوله لولم يكن الخ) قد اختصر الشارح فى الدليل لولم يكن صانعك قادرا لكان عاجزا لكن كونه عاجزا باطل اذلو كان عاجزا لما أوجدك لكن التالى

كان عاجزا والعاجز لا يتأتى منه فعل ولاترك . فان قيل لعل الصانع طبيعة أوعلة فلايلزم من عجزه عدم فعله . فالجواب أنه سبق أن صانع ذاتك وسائر العالم لا يكون الا مختارا ، ويستحيل أن يكون طبيعة أو علة ، و بطلان التالى وهو عدم إيجادك ظاهر مما سبق أوّل العقيدة من البرهان على وجود الصانع .

(ص) ومريدا والا لما اختصصت بوجود ولامقدار ولاصفة ولازمن بدلا عن نقائضها الجائزة فيلزم إما قدمك أو استمرار عدمك .

(ش) المريد هو من له صفة يرجح بها وقوع أحد طرفى الممكن ، وان شئت فقل هو القاصد لوقوع أحد طرفى الممكن ، ونظم الدليل على أنه تعالى مريد . لكن على غير النظم الذى أشرنا اليه فى العقيدة أن تقول : الله جل وعلا خصص الحوادث بأحد الطرفين الجائزين عليها وكل من كان كذلك فهو مريد فينتج الله جل وعلا مريد . أما الصغرى فواضحة إذ لا يخفى أنه لما كان وجود الممكنات وعدمها بالنسبة اليها سواء لايجب أحدهما ولا يستحيل ، بل هما جائزان على حد السواء ، ثم انه جل وعلا أوجد هذا الممكن فبالضرورة أنه تعالى هو الذى خصصه بأحد الطرفين الجائزين عليه ، وهو الوجود ولم يبقه على الطرف الآخر الجائز وهو العدم ، وكذا أوجده على مقدار مخصوص فى ذاته ، فخصصه أيضا بذلك بدلا عن الطرف الآخر الجائز وهو أن يكون أكبر من ذلك المقدار أوأصغر ، وكذا خصه بالوجود فى ساعة كذا من يوم كذا فى شهر كذا فى سنة كذا بدلا عن الوجود المتقدم على ذلك أو المتأخر ، وكذا مايتعلق بالألون وسائر الأعراض

باطل (قوله ولا ترك) لأن تاتى ترك الشيء إنما يكون بالقدرة ولا قدرة للعاجز وعدم صدور الفعل عند العجز لايقتضى صدور شيء من العاجز وإنما ذلك عدم صدور لاصدور العدم (قوله فان قيل الخ) وارد على الملازمة فى قوله لو لم يكن صانعك قادرا لما أوجدك . وحاصله أنا لانسلم الملازمة ما المانع من أن يكون عاجزا ويوجدك بطريق التعليل أو الطبع فلا يلزم من عجزه عدم فعله ، ثم ان هذا السؤال يرد على ظاهر عبارة المتن بقطع النظر عن تقييد الشارح فيماسبق الايجاد بالاختيار وإلا اندفع هذا السؤال كما يندفع أيضا بجواب الشارح هنا (قوله فالجواب الخ) حاصله أنه قد مرّ ابطال كون الموجد علة أو طبيعة ، وحينئذ فلم يبق إلا الايجاد بالاختيار ولا شك أنه يلزم من عدم القدرة عدم الايجاد بالاختيار (قوله وهو عدم إيجادك) أى عدم إيجاده إياك : أى عدم كونه موجدا لك ، وليس المراد عدم كونك موجودا اذ هذا باطل بالمشاهدة لابالبرهان السابق (قوله بوجود الخ) ترك المصنف من الممكنات الست المتقابلات الجهة والمكان (قوله عن نقائضها) أراد بها مطلق المنافيات (قوله فيلزم اما قدمك الخ) أى انه اذا انتفى الاختصاص يلزم الخ (قوله من له صفة) أى ارادة (قوله يرجح بها) أى صالحة لأن يرجح بها فهو اشارة للتعلق الصلوحى القديم (قوله وان شئت الخ) إشارة للتعلق التنجيزى القديم ، فقوله هو القاصد: أى بالفعل فى الأزل (قوله لكن على غير النظم الخ) أى لأن الذى فى العقيدة استثنائى وهذا اقترانى (قوله الله جل وعلا مريد) أى متصف بكونه مريدا (قوله اليها) أى الممكنات (قوله السواء) أى على الراجح ، وقيل العدم أولى من الوجود (قوله وسائر الأعراض) أى

خصه بنوع من ذلك بدلا عن تركه الى مقابله . وأما بيان الكبرى : فلأن ترجيح وقوع أحد الطرفين المستويين بغير مرجح محال ، ويستحيل أن يكون المرجح نفس ذلك الممكن لأنه يلزم عليه أن يكون مساويا لذاته راجحا لذاته ، وأيضا فلأنه ان ترجح له من ذاته الوجود كان واجب الوجود لذاته ، فيلزم قدمه وان ترجح له من ذاته العدم وجب استمرار عدمه ، فلا يوجد أبدا لأن المرجح الذاتي يستحيل عدمه وكلا القسمين باطل ، فتعين أن يكون المرجح خارجا عنه من جهة فاعله ، والسبر يقتضي أن لامرجح لاختصاص الممكن بأحد الجائزات عليه بدلا عن مقابله الا الارادة ، وهى قصد الفاعل الى فعل ذلك الجائز ، وان شئت قلت : اختياره له . فان قلت لعل المرجح لوقوع أحد الطرفين صفة القدرة . فالجواب أن القدرة نسبتها إلى جميع الممكنات نسبة واحدة فمابالها تعلقت بايجاد هذا الممكن على الخصوص بدلا عن مقابله ، وفى هذا الزمان المخصوص بدلا عن المتقدم والمتأخر والأزمان كلها بالنسبة الى القدرة القديمة سواء فلابد إذن من ترجيح الفاعل هذا الزمان للفعل ، وحينئذ يوجد بقدرته الفعل فيه ، وكذا لابد أن يرجح الوجود بدلا عن العدم ، ثم تتعلق به القدرة ، وقس على ذلك كل ممكن ، ولهذا يقولون القدرة عبارة عن الصفة المؤثرة

باقيها كالكون فى الجهة والكون فى المكان المخصوصين (قوله خصه الخ) على حذف أى التفسيرية توضيح لقوله وكذا الخ : أى خصه بالبياض مثلا بدلا عن غيره (قوله محال) أى وحينئذ فلابد له من مرجح (قوله ويستحيل الخ) المراد بالممكن أحد الطرفين كالوجود (قوله مساويا) أى لمقابله (قوله راجحا) أى على مقابله (قوله لذاته) أى بلا سبب (قوله فلأنه) أى الممكن بمعنى الذات الموصوفة بقبول الطرفين : أعنى الوجود والعدم (قوله فتعين أن يكون المرجح) أى لوقوع أحد الطرفين (قوله عنه) أى الممكن (قوله من جهة فاعله) أى الممكن والذى من جهة فاعله مثل القدرة والارادة والعلم (قوله والسبر) هو لغة الاختبار ، واصطلاحا ذكر مجموع أوصاف فيبطل منها مالا يصلح للعلية ، ويثبت منها مايصلح لها بأن يقال جهة الفاعل المرجحة لأحد طرفى الممكن : اما قدرته أو ارادته أو علمه مثلا ، لاجائز أن تكون القدرة لكذا ولا العلم لكذا ، فتعين أن تكون الارادة (قوله يقتضى الخ) فثبتت الكبرى القائلة ، وكل من خصص الممكن بأحد الطرفين الجائزين عليه فهو مريد (قوله إلا الارادة) الأولى إلا الكون مريدا (قوله فان قلت الخ) المناسب لقوله : والسبر الخ أن لايأتى بهذا السؤال بل يأتى بالتعليل ، فيقول لأن القدرة الخ ، وهكذا يقال فيما بعد (قوله صفة القدرة) الأولى الكون قادرا (قوله نسبة واحدة) لأن بالقدرة وجود الممكنات وعدمها فهما سواء بالنسبة إليها فلاوجه لترجيحها أحد الأمرين على الآخر (قوله فمابالها الخ) استفهام انكارى بمعنى النفى : أى فلاوجه لتعلقها بايجاد الخ (قوله بايجاد) الأولى بوجود (قوله على الخصوص) متعلق بايجاد ويغنى عنه ما بعده (قوله بدلا عن مقابله) هو عدمه (قوله وفى هذا الزمان الخ) أى ومابالها تعلقت بوجوده فى هذا الزمان الخ (قوله والأزمان الخ) جملة حالية (قوله للفعل) أى للفعل فيه (قوله وحينئذ) أى وحين إذ خصص الفاعل هذا الزمان للفعل فيه (قوله ثم) للترتيب الذكرى فقط (قوله كل ممكن) أى من الممكنات المتقابلات (قوله عبارة عن الصفة المؤثرة الخ) فالقدرة

على وفق الارادة . فان قلت . لعل المرجح تعلق العلم بوقوع ذلك الممكن فى الزمن المخصوص على الصفة المخصوصة ، لأن وقوع الممكن على خلاف علم الله مستحيل . قلنا التخصيص للممكن بالزمن المخصوص والصفة المخصوصة تأثير فيه بايقاع بعض الجائزات عليه فلا يتعلق بهما الا الصفة المؤثرة ، والعلم ليس من الصفات المؤثرة بدليل تعلقه بالواجب والمستحيل ، فلم يبق إلا القدرة والارادة ، وقد بطل بما سبق تعلق القدرة بالتخصيص ، فتعين أن المتعلق بذلك الارادة ، وهو المطلوب . فان قلت : لقائل أن يقول المرجح لوقوع أحد الجائزين اشتماله على المصلحة المعلومة لفاعله تعالى . قلنا هذه مقالة اعتزالية : أعنى مراعاة المصلحة ، وسيأتى برهان عدم وجوب مراعاة الصلاح والأصلح فى حقه تعالى ، واذا بطل مراعاة المصلحة حتما لم تصلح لترجيح الفعل بها . فان قلت ماذكرتموه من أن تخصيص أحد طرفى الممكن بالوقوع فى حق المختار لا يكون الا بصفة الارادة ينتقض عليكم بالمختار منا ، فانه يوقع أفعالا فى زمن مخصوص على صفة مخصوصة وهو ذاهل عنها لاشعور له بها فضلا عن أن يقصد اليها ويريدها . والجواب أن كلامنا انما هو فى المختار الموجد للفعل والمختار منا

مرتبتها التأثير ، والذى جعلها تؤثر فى هذا دون هذا هو الارادة التى جعلت هذا الأمر راجحا ، وقوله : المؤثرة : أى التى تؤثر الذات بها ، فاسناد التأثير لها مجاز من باب الاسناد إلى السبب (قوله على وفق الارادة) أى فتعلق القدرة التنجيزى الحادث على وفق تعلق الارادة التنجيزى قديما وحادثا (قوله لعل المرجح تعلق العلم الخ) سكت الشارح عن الكلام والسمع والبصر ، لأن تعلق الكلام تعلق دلالة وتعلق السمع والبصر تعلق انكشاف لا تعلق تأثير ، وسكت عن الحياة لأنها لاتتعلق بشىء ، هذا والمناسب تعلق الكون عالما ، لأن الكلام فى المعنوية (قوله على الصفة المخصوصة) أراد بها مايشمل اللون والمقدار والكون فى المكان والكون فى الجهة (قوله لأن وقوع الممكن) أى وقوعه حال كونه على الصفة المخصوصة وفى الزمن المخصوص (قوله بالزمن المخصوص) أى بالوقوع فيه (قوله والصفة المخصوصة) أراد بها مايشمل الكون فى المكان والجهة وما يشمل اللون والمقدار (قوله تأثير فيه الخ) أى تأثير فيه بوقوعه حال كونه على الصفة المخصوصة (قوله بالواجب والمستحيل) أى وليس فيهما تأثير (قوله فان قلت الخ) كان المناسب أن يقدم هذا السؤال على قوله : فتعين أن يكون المرجح الخ ويأتى بهذا التفريع بعد جوابه ، لأن المقام مقام السبر (قوله وإذا بطل مراعاة المصلحة حتما الخ) لفظ حتما راجع إلى المراعاة لاإلى بطل . أما جوازا فيصح أن يراعى الله الصلاح والأصلح لعباده تفضلا وامتنانا ، ويصح أن لايراعيه . فان قلت : إذا صحت مراعاة المصلحة فلم لاتكون مخصصة وان لم تنته إلى حد الوجوب لأن الصحة تكفى ، فالجواب أنه اذاجازت مراعاتها جاز عدم المراعاة فلم تصلح للتخصيص (قوله وهو ذاهل) كالغافل يكون مشتغلا بالفكر فى شىء فيسهو فيفعل بيده فعلا فقد خصص ذلك الفعل بالوجوب من غير ارادة وقصد له (قوله الا بصفة الارادة) أى كونه مريدا واضافة صفة بيانية (قوله فضلا عن أن يقصد اليها) أى فالشعور بها منتف فأولى قصدها ، فما بعد فضلا أولى بالنفى مما قبلها (قوله أن كلامنا الخ) أى ان قولنا ان التخصيص انما يكون

لا يوجد فعلا أصلا لا فى حق نفسه ولا فى حق غيره ، وانما الموجد للذات الحادثة وجميع أفعالها عموما هو الله جل وعلا ، وسيأتى برهان ذلك فى فصل خلق الأعمال ؛ فالفعل انما يستدل باختصاصه بما اختص به من الجائزات على أن فاعله الموجد له ، وهو الله جل وعلا مريد لا على أن فاعله الذى قام به الفعل وأوجده الله تعالى فيه ؛ وهو الفاعل منا مريد لأنا لا نوجد شيئا من أفعالنا ، بل الله جل وعلا يوجدها فينا الا أنه تارة يوجدها سبحانه ويوجد معها صفة تسمى قدرة نحس بها تيسر ذلك الفعل لنا ، ولا تأثير لهذه القدرة فى الفعل أصلا ، بل هى مثله فعل الله جل وعلا خلق مقارنا له ، وفى هذه الحالة التى يخلق الله جل وعلا مع الفعل قدرة مقارنة يسمى العبد فى الاصطلاح مختارا ومكتسبا وفاعلا ، والا يسمى مضطرا ومجبورا ، ثم قد يخلق الله سبحانه مع هذين الفعلين ، وهما القدرة والمقدور علما للعبد واردة لما خلق فيه وتارة لا يخلق له ذلك كما أنه تعالى مع إفراده الفعل بالخلق دون القدرة قد يخلق للعبد شعورا بذلك وقد لا . و بالجملة فالذوات كالظروف للأفعال المخلوقة فيها يخلق الله تعالى

بالارادة انما هو بالنسبة للمختار الموجد للفعل لأنه الذى خصص الفعل بالوجود (قوله لا يوجد فعلا) أى حتى يكون مخصصا له بالوجود (قوله عموما) أى اختيارية أو اضطرارية (قوله هو الخ) أى وحينئذ فيكون هو المخصص لها بالوجود دون غيره (قوله من الجائزات) أى المتقابلة (قوله مريد) لأنه قد خصصه بالوجود ، والتخصيص انما هو بالارادة (قوله وأوجده) أى أوجد ذلك الفعل (قوله لأنا لا نوجد الخ) علة لقوله : لا على أن فاعله الخ : أى انما كان الفعل لا يدل على أن الفاعل الذى قام الفعل به مريد لما استفيد مما تقدم أنا لا نوجد شيئا من أفعالنا والتخصيص انما هو بالارادة ، فحيث انتفى التخصيص انتفت الارادة ، فقوله : لأنا لا نوجد الخ مستفاد مما سبق ، وأتى به الشارح علة لقوله : لا على أن فاعله الخ (قوله و يوجد معها صفة الخ) فالله يخلق الفعل والقدرة مقترنين زمانا مرتبين تعقلا (قوله نحس بها) أى ندرك بسببها (قوله بل هى) أى القدرة (قوله مثله) بالنصب حال : أى والقدرة حال كونها مثل الفعل ، وقوله : فعل الله : أى مفعولة له ، و بالرفع خبر هى ، وقوله : فعل الله بدل منه : أى ان القدرة مماثلة للفعل فى أن كلا منهما فعل الله (قوله خلق) أى ذلك الفعل بمعنى القدرة ، وقوله : مقارنا له : أى للفعل بمعنى المقدور (قوله وفى هذه الحالة) أى حالة وجود القدرة المقارنة للفعل (قوله التى يخلق) أى التى هى أن يخلق (قوله قدرة) أى قائمة بالعبد (قوله والا) أى والا بأن خلق الفعل مجردا عن قدرة حادثة كما اذا سقط شخص من علو الى سفل ، فقد خلق الله الفعل وهو الحركة دون قدرة (قوله الفعلين) أى المفعولين (قوله وتارة لا يخلق له ذلك) أى بل يخلق فعلا وقدرة بدون علم و إرادة كالنا كش فى الأرض بعود ، والحال أنه ذاهل عن ذلك النكش لتفكره فى شىء آخر (قوله مع إفراده الفعل بالخلق دون القدرة قد يخلق الخ) وذلك كحركة المرتعش ، فان الفعل قد وجد بدون قدرة مع الشعور بتلك الحركة ، وقوله : وقد لا : أى وقد لا يخلق ، وذلك كحركة النائم الساقط من علو الى سفل (قوله للأفعال) مرتبط بالذوات ، وقوله : المخلوقة فيها صفة للأفعال وضمير فيها للذوات : أى فالذوات بالنسبة للأفعال المخلوقة فيها كالظروف بالنسبة لما

منها مايشاء وكيف شاء ، والظرف والمظروف فعل الله تعالى لاتأثير لبعض فى بعض ، فتبارك من لاشريك له فى ملكه ولامدبر معه سواه ولا يسأل عما يفعل جل وعلا (قوله : والا لما اختصصت الى آخره) نظم الدليل على لفظه من الاستثنائى ، وذلك أن يقال لولم يكن فاعل ذاتك مريدا لما اختصصت بوجود إلى آخره ، و بيان الملازمة أنك عرفت فماسبق أنه لاسبب لاختصاص الممكن ببعض ماجاز عليه الإرادة فاعله ، فاذا قدر أن الفاعل غير مريد لزم استحالة وجود ممكن بعينه بدلا عن مقابله ضرورة عدم الاختصاص عند عدم المخصص . وأما بطلان اللازم فبوجهين : أحدهما : مشاهدة الاختصاص فى الممكنات . والثانى : وهو ما أشار اليه فى العقيدة من لزوم اتصاف ذات الممكن بأحد أمرين : وجوب القدم أو استمرار العدم ، وكلاهما محال فى حقه . أما الأول فلما مضى من برهان حدوث الممكنات كلها . وأما الثانى فلمشاهدة الوجود فيها ، و بيان لزوم أحد الأمرين عند تقدير عدم الاختصاص بممكن دون ممكن أن عدم الاختصاص بالوجود وما يتبعه من المقدار المخصوص والصفة المخصوصة يوجب استمرار العدم ، وعدم الاختصاص بالزمن المعين يوجب القدم أو استمرار العدم ، لأن الزمن لما كان لا يتصف به الا المتجدد

احتوت عليه (قوله منها) أى الأفعال (قوله لبعض) هى الظروف (قوله فى بعض) هى المظروفات : أعنى الأفعال (قوله نظم الدليل) مبتدأ خبره قوله : من الاستثنائى ، وقوله : على لفظه صفة للدليل : أى الجارى على لفظ المتن ، وهذه الجملة مقول قول محذوف خبر قوله : أى قوله : والا لما اختصصت الخ ، نقول فى بيانه نظم الدليل الخ (قوله وذلك) أى نظمه (قوله لما اختصصت بوجود الخ) أى لكن التالى باطل لأنك لولم تختص بالوجود للزم إما قدمك أواستمرار عدمك والتالى باطل ، فبطل المقدم وهو عدم الاختصاص فبطل ما استلزمه وهو لم يكن مريدا فثبت كونه مريدا وهو المطلوب (قوله أنه لا سبب الخ) فاذا انتفى السبب الذى هو الارادة انتفى المسبب الذى هو التخصيص (قوله فاذا قدر) أى تقديرا وقوعيا (قوله لزم الخ) فيه أنه فى المتن جعل اللازم لعدم كونه مريدا عدم الاختصاص لاالاستحالة فالأولى أن يقول لزم عدم اختصاص الممكن ، و إذا لم يكن هناك تخصيص استحال وجود ممكن بعينه (قوله بعينه) قيد بذلك ، لأن نفى الارادة انما يستلزم انتفاء التخصيص بحيث لايوجد ممكن بعينه : كالبياض بدلا عن مقابله الجائز الا مع صفة الارادة ، ولا يستلزم نفى مطلق الوجود لأنه يكون مع التعليل أو الطبع عند الخصم (قوله اللازم) أى التالى وهو عدم التخصيص (قوله وهو الخ) خبر فالواو زائدة والمناسب حذفها (قوله فى حقه) أى الممكن : أى ذاته (قوله أما الأول) أى استحالة قدم الممكنات (قوله وأما الثانى) أى استحالة استمرار عدم الممكنات (قوله والصفة المخصوصة) أراد بها مايشمل اللون والكون فى المكان والجهة (قوله يوجب الخ) سكت الشارح عن اللازم لعدم التخصيص بالمقدار المعين وحده ، وهو عدم وجود المقدار أصلا أو وجوده بدون نهاية وكلاهما باطل ، وعن اللازم لعدم التخصيص بالصفة المعينة وحدها ، وهو عدم وجود اللون أصلا أوكون الشىء أبيض

فلاينتفى عنه الا القديم أو المستمر العدم اذ لا تجدّد لهما ، فظهر أن لزوم الاتصاف بأحد الأمرين عند عدم الاختصاص بتلك الأمور المذكورة يتعين فيه أحدهما ، وهو استمرار العدم فيما عدا الزمان ، و يلزم أحدهما لا بعينه فى الزمان . لكن لم يفصل فى العقيدة لأنه قصد مايلزم فى عدم الكل من حيث هو كل لامايلزم فى عدم كل واحد ، و يصح عطف قوله : فيلزم إما قدمك الخ بالواو بدل الفاء ، وهوأحسن وأفيد و يكون دليلا آخر مستقلا بنفسه معطوفا على الأوّل ، ونظمه على هذا أن يقال : لولم يكن فاعلك مريدا للزم إماقدمك أواستمرار عدمك ، و بيان الملازمة أن الفاعل اذا لم يكن مريدا ، فان كان وجود الممكن لازما لوجوده أو لوجود صفة من صفاته بحيث لا يحتاج فى وجود ذلك الممكن الى قصد لزم قدم ذاتك وقدم سائر الممكنات لاستحالة وجود الملزوم بدون اللازم ، وقد مرّ وجوب القدم لفاعلك ولصفاته ، فما لزمهما يجب أن يكون كذلك وان لم يكن وجود الممكن لازما لوجود ذاته ولا لوجود صفة من صفاته لزم استمرار عدم ذاتك وعدم سائر الممكنات لاستحالة ترجيح زمن أو مقدار أو صفة بلا مرجح .

(ص) ومن هنا أيضا تعلم استحالة كون الصانع طبيعة أوعلة موجبة . فان أجيب

أسود مثلا ، وهو جمع بين الضدين باطل وعن اللازم لعدم التخصيص بالمكان المعين وحده وهو عدم وجود الشيء فى مكان أصلا أو كون الشيء فى جميع الأمكنة وهو باطل ، وعن اللازم لعدم التخصيص بالجهة المعينة وحدها وهو عدم الوجود فى جهة أو الوجود فى جميع الجهات وهو باطل (قوله فلا ينتفى عنه) أى فلا يخرج عنه : أى عن الوصف بالزمن (قوله الأمرين) أى القدم واستمرار العدم (قوله يتعين فيه) خبر أن والرابط الضمير الراجع للزوم الاتصاف (قوله أحدهما) أى الأمرين (قوله فيماعدا الزمان) أى من الوجود ومايتبعه من المقدار والصفة ، هذا هو المراد وان كان ماعدا الزمان يصدق بالصفة وحدها والمقدار وحده وبهما معا (قوله فى عدم الكل) أى الهيئة الاجتماعية من عدم الوجود والمقدار والصفة والزمان (قوله لامايلزم من عدم كل واحد منها) أى بخصوصه ، ولاشك أنه يلزم على عدم الكل : إما القدم أواستمرار العدم بخلاف مالو اعتبرت كل واحد منها ، فانك لا تجد فيه هذين اللازمين معا ، بل منها مايوجدان فيه معا كالزمان ، ومنها مايتعين فيه استمرار العدم وهو ماسواه (قوله ويصحّ الخ) مقابل لمحذوف تقديره ، فظهر أن قول المصنف : فيلزم الخ من تمام الدليل قبله (قوله أحسن وأفيد). عللهما بقوله ، ويكون الخ ، ويحتمل أن أفيد علة لأحسن ، وقوله : ويكون علة لقوله : أفيد (قوله على الأوّل) أى على لازمه : أى اللازم فيه وهو التالى منه ، فالمقدم وهو لولم يكن مريدا يلزم عليه لازمان ، وبذلك يحصل الدليلان ويكون اللازمان فى كلامه متعاطفين (قوله لوجوده) أى الفاعل (قوله بحيث لايحتاج الخ) لازم لما قبله (قوله وقد مرّ الخ) علة لقوله : لزم قدم ذاتك (قوله فما لزمهما) أى فاعلك وصفاته ، وهو وجود الممكن (قوله وان لم يكن الخ) مقابل قوله : فان كان وجود الممكن الخ (قوله ذاته) أى الفاعل (قوله أيضا) أى كما علمت استحالة أنه غير مريد (قوله موجبة) أى مؤثرة صفة كاشفة للعلة ، وقد حذفها من الأوّل : أى الطبيعة لدلالة الثانى (قوله فان أجيب) أى من طرف الخصم حيث قلنا فى الردّ عليه : لوكان

عن التأخير فى الطبيعة بالمانع أو فوات الشرط لزم عدم القديم أو التسلسل لنقل الكلام إلى ذلك المانع أو ذلك الشرط .

(ش) الاشارة بهنا راجعة الى لزوم قدمك أو استمرار عدمك : أى بهذا اللازم يستدل أيضا على امتناع أن يكون صانع العالم طبيعة أو علة موجبة ، وقد عرفت فيما مضى أن من يتأتى منه الفعل والترك يسمى مختارا ، ومن لايتأتى منه الترك فان لم يمكن أن يمنعه مانع من الفعل يسمى علة ، وان أمكن يسمى طبيعة ، و بيان لزوم أحد الأمرين اذا قدر صانع العالم طبيعة أو علة أن الطبيعة والعلة لاتخلو : إما أن تكونا قديمتين أو حادثتين ، فان كانتا قديمتين لزم قدم العالم ، لأن فعل العلة والطبيعة انما هو باللزوم لا بالاختيار وقدم الملزوم

صانع العالم غير مريد بأن كان طبيعة لزم : إما قدم العالم أو استمرار العدم . وحاصل جوابه الذى هو ردّ علينا أن صانع العالم طبيعة قديمة . لكن تأخر مطبوعها ولم يكن قديما لمانع من وجوده أزلا ، أو فوات شرط ، فلما انتفى المانع ووجد الشرط فيما لايزال وجد العالم وهو المطبوع ، فلا يلزم على هذا قدمه ولا استمرار عدمه (قوله عن التأخير) أى تأخير المطبوع عن طبيعته (قوله بالمانع) أى بسبب وجود مانع فى الأزل منع من وجود المطبوع (قوله لزم عدم القديم) أى إن كان المانع قديما لأنه اذا كان ذلك المانع قديما لزم عند وجود العالم عدم ذلك المانع ، إذ لو استمر باقيا لما وجد العالم : أى وعدم القديم باطل ، وقوله : أو التسلسل : أى ان كان المانع من وجود العالم فى الأزل حادثا لأنه اذا كان كذلك يحتاج الى طبيعة تؤثر فيه ، وقد منع من تأثيرها فيه مانع آخر منع من وجود هذا المانع الحادث أزلا ، وهذا المانع حادث فيحتاج إلى طبيعة أخرى تؤثر فيه ، وقد منعها من التأثير فيه مانع ، وهذا المانع يقال فيه ما قيل فيما قبله وهكذا ، وان قلنا ان التأخير لفوات شرط ، فتخلف ذلك الشرط إما أن يكون لمانع أو لفوات شرط أيضا ، فان كان فواته لمانع لزم ماتقدم من عدم القديم أو التسلسل ، وان كان فواته لفوات شرط فتخلف ذلك الشرط إما للمانع أو لفوات شرط وهكذا ، فظهر أن قوله : لزم الخ راجع للمانع وفوات الشرط معا (قوله لنقل الكلام الخ) مرتبط بقوله لزم الخ (قوله أو ذلك الشرط) أى الذى فرض فواته ، فيقال فواته إما لعدم شرط له أو لوجود مانع له ، فان كان لعدم شرط له فهذا الشرط فوته عدم شرط له وشرطه فوته عدم شرط له أيضا وهكذا إلى غير نهاية ، فيلزم التسلسل وان كان المفوت لهذا الشرط مانعا ، فان كان ذلك المانع قديما لزم عدم القديم عند وجود العالم لأنه إنما وجد لوجود شرطه ، فالمانع انقطع عند وجود الشرط ، فعدم القديم إنما يتأتى فى الشرط إذا نقل الكلام إلى مانع ذلك الشرط ، وان كان ذلك المانع حادثا فلابدّ من استناده لطبيعة ، وقد منع من تأثيرها فيه مانع أو فقد شرط ، فان كان شرطا مفقودا نقلنا الكلام لذلك الشرط ، وان كان مانعا نقلنا الكلام له ، و يلزم إما عدم القديم أو التسلسل (قوله الى لزوم الخ) أى الى بطلان لزوم الخ (قوله بهذا اللازم الخ) هذا حل للمتن بحسب المعنى ، لأن لفظه جار على التعليل ، فالمناسب أن يقول : أى ومن أجل هذا اللازم يستدلّ الخ (قوله وقد عرفت الخ) غرضه بذلك بيان أن فاعل العالم مختار وابطال ماعداه (قوله أحد الأمرين) هما وجوب القدم واستمرار العدم (قوله لا يخلو) المناسب لا يخلوان لأنه مثنى ولانافية (قوله وقدم الملزوم) أى

يقضي بقدم لازمه ، وقد عرفت بالبرهان حدوث العالم وان كانتا حادثتين افتقرتا الى علة أوطبيعة ودار أوتسلسل ، وقد سبق بيان ذلك عند بيان كون فاعلك قديما ، والدور والتسلسل محالان على مامضى ، فكون العلة والطبيعة حادثتين محال ، فوجود ذاتك وسائر العالم الموقوف عليهما محال والمحال مستمر العدم ، فقد لزم استمرار العدم لذاتك ولسائر العالم ، والعيان يكذب ذلك . والحاصل أنه يلزم قدم العالم إن فرضت العلة أوالطبيعة قديمتين أواستمرار عدمه إن فرضتا حادثتين ، وكلا اللازمين باطل ، فالملزوم وهوكون صانع العالم طبيعة أوعلة باطل ، فتعين أن يكون فاعلا بالاختيار وهو المطلوب — وربك يخلق مايشاء ويختار — ويلزم أيضا على تقدير العلة أوالطبيعة قديمتين وجود مالانهاية له ، لأن نسبة العلة والطبيعة الى جميع الممكنات نسبة واحدة والممكنات لا نهاية لها ، فيلزم وجود جميعها دفعة ، وهذا المحال فى الحقيقة لايختص لزومه بفرض قدم العلة أوالطبيعة بل يلزم أيضا فى فرض حدوثهما (قوله : فان أجيب عن التأخير فى الطبيعة الخ) هذا اعتراض من الطبايعيين على الدليل السابق ، وهو لزوم قدم العالم أواستمرار عدمه ، وتقريره ان قالوا نختار أن الصانع للحوادث طبيعة وأنها قديمة . قولكم : فيلزم قدم تلك الحوادث غيرمسلم ، لأن عدم المفارقة انما يلزم فى العلة مع معلولها ، لأن تلازمهما لايتوقف على شيء أماملازمة الطبيعة مطبوعها

العلة أوالطبيعة (قوله يقضي) أى يستلزم (قوله بقدم لازمه) هو العالم (قوله بيان ذلك) أى الدور والتسلسل (قوله وهو المطلوب) فيه أن المطلوب نفى كون الصانع علة أو طبيعة لا اثبات كون الصانع فاعلا بالاختيار وان كان لازما له (قوله وربك الخ) تقوية للدليل العقلى السابق (قوله ويلزم الخ) التفات لأمر آخر محال لازم لكون صانع العالم علة أوطبيعة مغاير لما التفت له فى المتن من لزوم قدم العالم أو استمرار عدمه ، وقوله : أيضا : أى كما لزم قدم العالم أو استمرار عدمه ، وقوله : على تقدير العلة أو الطبيعة : أى على تقدير كون صانع العالم علة أوطبيعة (قوله نسبة واحدة) فيه أن تأثير العلة أو الطبيعة بالمناسبة الذاتية عند القائل بتأثيرهما ، فاذا أثرت فى البياض أو الطول مثلا للمناسبة فلا يتأتى التأثير فى ضد ذلك ، وحينئذ فليست النسبة لجميع الممكنات واحدة ، وحينئذ فلا يلزم وجود الممكنات دفعة (قوله فيلزم وجود جميعها الخ) أى وذلك محال لمافيه من اجتماع البياض والسواد مثلا والحركة والسكون والاجتماع والافتراق . ثم ان قوله : فيلزم الخ مرتب على قوله : أوّلا وجود مالانهاية له الخ (قوله دفعة) بفتح الدال أى مرة واحدة (قوله وهذا المحال الخ) على هذا كان الأحسن عدم التقييد فيما سبق بقوله : قديمتين ليشمل الكلام السابق القديمتين والحادثتين (قوله هذا اعتراض) أى باعتبار أنه قادح فيما ألزموا به ، وعبر عنه المصنف بأنه جواب باعتبار أنه دافع لما ألزموا به ، فهو اعتراض وجواب باعتبارين مختلفين (قوله على الدليل السابق) أى لوكان صانع العالم طبيعة للزم قدم العالم أواستمرار عدمه . لكن التالى باطل والاعتراض فى الحقيقة على الملازمة فى الشرطية يمنعها فالخصم يقول الملازمة ممنوعة لم لايجوز أن يكون الصانع طبيعة قديمة وتأخر مطبوعها بحيث لم يكن قديما لمانع أو فقد شرط (قوله وهو لزوم الخ) أطلق عليه دليلا مع أن الدليل قياس مركب من

فتوقف على عدم الموانع ووجود الشرائط كلها كما تقول مثلا : تأثير النار بطبعها على مذهب الفلاسفة أبعدهم الله فى احتراق الشىء يتوقف على وجود شرط ، وهو مسها مثلا لذلك المحترق وانتفاء مانع ، وهو بلل ذلك الممسوس مثلا أما إذا وجد مانعها أوانتفى شرطها فتوجد هى مع عدم مطبوعها الذى هو الاحتراق . قالوا فاذا تقرر ذلك فنقول : صانع هذه الحوادث طبيعة قديمة . لكن تأخر مطبوعها ولم يكن قديما لمانع من وجوده أزلا أو فوات شرط ، فلما انتفى المانع ووجدالشرط فيمالايزال وجدت تلك الحوادث ، فلايلزم على هذاقدم الحوادث ولااستمرار عدمها كمازعمتم ، وجوابه أنا ننقل الكلام معهم الى هذا المانع من وجود الحوادث أوالشرط لها المتأخر وجوده ، فنقول ذلك المانع من تأثير الطبيعة فى وجود الحوادث أزلا لايخلو إما أن تقدروه قديما أوحادثا ، فان كان حادثا افتقر الى محدث والمحدث على أصلكم طبيعة قديمة ، فتحتاجون إلى تقدير مانع آخر منع من وجود هذا المانع الحادث أزلا ، والمانع من تأثير الطبيعة قداخترتم أنه حادث فيكون هذا المانع الثانى حادثا ، ويفتقر أيضا فى تأخير وجوده عن طبيعته القديمة الى تقدير مانع آخر حادث . ثم كذلك هذا المانع الآخر ، ويتسلسل فيلزم وجود حوادث لا أوّل لها ، وقد سبق برهان استحالته ، وان منعوا التسلسل فى الموانع الحادثة وجعلوا لها مبدأ لزم قدم حوادث العالم لعروّ الطبيعة المؤثرة فيها عن المانع أزلا ، وان كان المانع من وجود العالم قديما لزم أن لايوجد شىء من العالم حتى ينعدم مانعه القديم . لكن عدم القديم محال وقد سبق برهانه ، فوجود العالم المتوقف عليه محال ، وهكذا تقول فى الشرط المتأخر وجوده عن الطبيعة انه حادث فيفتقر الى محدث ، والمحدث على أصلهم طبيعة قديمة ، فيحتاجون أيضا الى تقدير مانع من وجود هذا الشرط أزلا أو فوات شرط لم يوجد إلا فيما لا يزال ، وننقل الكلام الى مانع الشرط والى شرط الشرط

مقدمتين باعتبار أن الذهن ينتقل منه للمطلوب الذى هو استحالة كون صانع العالم طبيعة (قوله بطبعها) أى ذاتها (قوله على مذهب الفلاسفة) الأولى على مذهبهم : أى الطبائعيين (قوله مثلا) الأولى حذفه لأنه لاشرط عندهم غير المس (قوله لمانع الخ) والمانع من وجوده أزلا لا يكون إلا أزليا (قوله ووجد الشرط) الواو بمعنى أو (قوله فيما لايزال) تنازعه انتفى ووجد (قوله أوالشرط) أى أوالى ذلك الشرط المشترط لتأثيرالطبيعة الذى فوت عدمه وجود الحوادث فى الأزل (قوله أوحادثا) توسعة دائرة اذ المانع من وجود العالم فى الأزل أزلى عندهم (قوله برهان استحالته) أراد بالبرهان الجنس والضمير لوجود الحوادث التى لا أوّل لها (قوله وان منعوا الخ) توسعة دائرة فى الرد عليهم اذالتسلسل فىالموانع لامحيد عنه . وليس لهم منعه إلاعلى سبيل الفرض (قوله لها) أى الحوادث ، وقوله : مبدأ : أى أوّلا (قوله حوادث العالم) الاضافة للبيان (قوله لعروّ الطبيعة) علة لقوله : لزم الخ : أى لصيرورة الطبيعة خالية عن مانع فيقارنها المطبوع ، وهو العالم فيكون العالم قديما (قوله انه حادث) أى ولا يمكن دعوى قدمه لفرض طريانه وتأخر وجوده عن الطبيعة ، وحينئذ فيصير كسائر العالم (قوله الى مانع الشرط) فان كان قديما لزم عدم القديم وان كان حادثا لزم التسلسل (قوله والى شرط الشرط) أى فتقول

و يلزم مالزم أولا من التسلسل إن قدرت الشروط أو الموانع حادثة ، وعدم القديم ان قدر مانع الشرط قديما ، والى هذا الاعتراض وجوابه أشرت بقولى : فان أجيب عن التأخر فى الطبيعة الخ وانما خصصت هذا الجواب بالطبيعة لعدم تأتى تقدير المانع أوفوات الشرط فى تأثير العلة ، فالدليل السابق ناهض فيها ولا يتوهم عليه جواب . واذا عرفت هذا عرفت أن تركيب امتزاج العناصر التى يذكرها الأطباء والطبائعيون وانحلالها لاتأثير له فى وجود شىء ولا فى فساده ولاأن باعتدال الطبائع يكون صحة الجسم ، ولا أن بغلبة بعضها تكون الأمراض كما يزعمون ، بل لوكان الجسم بسيطا لم يتركب الامن نوع واحد لقبل من التكون والفساد عند أهل الحق والسنة مايقبله عند تركيبه من الأنواع ، واختياره جل وعلا خلق شىء عند خلقه شيئا آخر لايدل على أن لأحد مخلوقيه أثرا فى مخلوقه الآخر لابالاختيار ،

شرط الشرط يفتقر الى طبيعة قديمة ، وانما لم يوجد فى الأزل مع الطبيعة : اما لمانع أو فوات شرط فان كان الأول فيلزم إما عدم القديم أو التسلسل وان كان لفوات شرط حادث لأنه طارئ على الطبيعة فيفتقر إلى طبيعة قديمة ولم يوجد معها فى الأزل إما لمانع أوفوات شرط وهكذا فعدم القديم والتسلسل كما يأتيان فى وجود المانع من مفارقة المطبوع : أعنى العالم لطبيعته القديمة يأتيان فى فوات الشرط لكن بالنظر لمانعه (قوله و يلزم الخ) المناسب و يلزم مالزم أولا من التسلسل فى الشروط وكذا فى الموانع ان قدرت حادثة لأن كلامه يقتضى أن الشروط تقدر تارة قديمة مع أنها لاتكون إلا حادثة (قوله لعدم تأتى تقدير الخ) فيه أن التقدير يتأتى فى المستحيل فكان الأولى أن يقول لعدم تأتى اعتبار المانع الخ (قوله فالدليل السابق) أى المشار إليه بقوله ومن هنا (قوله و إذا عرفت هذا) أى استحالة كون صانع العالم علة أو طبيعة (قوله أن امتزاج العناصر) وفى نسخة أن تركيب امتزاج العناصر : أى تركيب هو امتزاج العناصر : أى أصول المركبات وموادّها وهى الماء والتراب والهواء والنار ، فامتزاج هذه الأمور الأربعة يؤثر عندهم فى إيجاد الأشياء وانحلالها يؤثر فى عدمها ، فاذا اجتمع الماء والتراب مع تخلل الهواء وفيضان حرارة الشمس حصل النبات من غير فعل فاعل مختار و إذا لم يوجد منها إلا واحد فقط فسد النبات والامتزاج عندنا سبب عادى فى إيجاد الأشياء والمؤثر هو الله وحده (قوله التى يذكرها الخ) أى التى يذكرون أنها مؤثرة بواسطة الامتزاج (قوله وانحلالها) أى افتراقها (قوله لاتأثير له) أى لما ذكر من الامتزاج والانحلال (قوله ولافى فساده) أى اعدامه (قوله ولاأن الخ) الطبائع الأربع الصفراء والبلغم والسوداء والدم واعتدالها عدم غلبة بعضها على بعض (قوله كما يزعمون) أى فى الطرف الأول : أعنى التركيب والانحلال والزاعم لذلك الطبائعيون ، وفى الطرف الثانى : أعنى اعتدال الطبايع وغلبة بعضها على بعض والزاعم لذلك الأطباء (قوله بل لوكان الجسم الخ) راجع للطرف الأول (قوله لم يتركب الامن نوع واحد) وصف كاشف للبسيط والأولى أن يقول لم يكن إلا نوعا واحدا بأن كان ماء أوترابا أو هواء أونارا (قوله لقبل الخ) لأن المؤثر هو الله لااجتماع العناصر وانحلالها (قوله من التكون) أى الوجود (قوله والفساد) أى العدم (قوله عندتركيبه الخ) أى وانحلاله (قوله خلق شىء) أى مثل وجود الذات أو إعدامها وقوله عند خلقه شيئا آخر هوالتركيب فى الأول والانحلال فى الثانى (قوله لايدل على أن لأحد مخلوقيه) أى

ولا بغيره بل وجوده وعدمه فيما يتعلق هنا بالتأثير سواء ، ولقد ضل ابن سينا وكذب ونهج منهج الطبائعيين مع ادعائه الاسلام وتستره بظاهره فى الدنيا ، حيث يقول فى رسالته الطبية :

وقول بقراط بها صحيح ماء ونار وثرى وريح
دليله فى ذا أن الجسما اذا توى عاد اليها رغما
ولو يكون الجسم منها واحدا لم تر بالآلام حيا فاسدا

﴿ تنبيه ﴾ يدل على أن امتزاج العناصر لاأثر له فى حصول الأنواع المختلفة والأشخاص المتباينة سوى ماقدمناه فى ابطال تأثير الطبيعة والعلة ما أشار اليه شرف الدين بن التلمسانى فى شرح المعالم

كالاجتماع والانحلال وقوله تأثير فى مخلوقه الآخر أى مثل وجود الذات أو اعدامها (قوله ولا بغيره) أى كالعلة والطبيعة (قوله بل وجوده) أى تركيب العناصر بالنسبة لوجود الشىء وانحلالها بالنسبة لعدمه ، وعدم وجودهما بالنسبة لما ذكر سواء من جهة التأثير (قوله ولقد ضل ابن سينا) هو الحسين ابن عبد الله بن سينا ضلاله بمقتضى قوله ✻ ولو يكون الجسم منها واحدا ✻ البيت لا فى أن الجسم مركب من العناصر لأن هذا مما لا ينكره المصنف . قال بعضهم الأليق بحسن الظن بمن تربى على الاسلام حمل قول ابن سينا وقول بقراط الخ على الأمور العادية لا التأثيرات الضلالية (قوله بقراط) بضم الباء اسم حكيم من حكماء الفلاسفة يمنع من الصرف للعلمية والعجمة وصرف هنا للضرورة (قوله بها) أى بالأركان الأربعة السابقة فى البيت الذى قبل هذا ، وهو قوله :

أما الطبعيات فالأركان تقوم من مزاجها الأبدان

أى وقول بقراط بتقوم الجسم منها ، وقوله : ماء الخ بيان للأركان الأربعة المذكورة (قوله فى ذا) أى فى أن الأبدان تقوم من مزجها (قوله توى) بالتاء الفوقية وفتح الواو : أى هلك (قوله عاد اليها رغما) فتجد الحيوان اذا مات يخرج منه ماء وهواء وحرارة ، ثم بعد ذلك يصير ترابا فعوده اليها مما يدل على تركبه منها . وقال تعالى ــ هو الذى خلقكم من تراب ــ ثم قال : من طين ، وهو امتزاج الماء بالتراب . ثم قال : من حمأ مسنون ، وهو المتغير الريح ، وهو الجزء الهوائى الذى فيه . ثم قال : من صلصال ، وهو الجزء النارى (قوله رغما) أى كرها (قوله منها) أى الأركان (قوله لم تر الخ) لأنهم يقولون إن تركب الجسم من العناصر سبب فى هلاكه : كالانسان ، واذا كان نوعا واحدا : كالحجر ، فذلك سبب لعدم هلاكه (قوله بالآلام) الباء سببية (قوله على أن امتزاج العناصر) أى أصول الأشياء ، وان لم تكن الأربعة السابقة : كاللبن والعسل ، فان لكل واحد منهما كيفية : أى طعما قائما به على انفراده ، فاذا مزجا حصلت كيفية أخرى مغايرة للكيفيتين حال الانفراد بالشخص لا بالنوع ، واذا نظرت الى هذه الكيفية الحاصلة من امتزاجهما ونظرت الى الكيفية الحاصلة من امتزاج اللبن بالخل كانتا متباينتين نوعا وشخصا ، واذا خلط لبن وعسل فى اناء ، ثم كذلك فى إناء ثان ، فالكيفية الحاصلة من مزج اللبن بالعسل فى أحد الاناءين مخالفة للآخر شخصا (قوله فى حصول الأنواع الخ) الأولى القلب ، فيجعل الأشخاص مختلفة والأنواع متباينة ، لأن الأنواع يناسبها التباين لأنها حقائق مختلفة والأشخاص يناسبها الاختلاف لأن حقيقتها متحدة ، وانما تختلف بالعرضيات (قوله ما أشار اليه) فاعل يدل ، وقوله : سوى

قال الامتزاج الموجب لحصول الأنواع المختلفة والأشخاص المتباينة إذا حصل فى العناصر لا يخلو إما أن يبقى كل عنصر على ما كان عليه أولا ، فان لم يبق فما الموجب لا نتفاء صورته التى كان عليها وتماس الأجسام لايوجب نفى مافيها من المعانى لعدم التضاد والتنافى مع تعدد الحال ، فانه إن اتحد محلها لزم تداخل الأجرام وهو محال ، إذ لوجاز ذلك لجاز وجود جملة العالم فى حيز خردلة وان لم تنتف صورتها وجب بقاء الأمر فيها على ما كان قبل الامتزاج . فان قالوا الماء الحار اذا لاقى الماء البارد مثلا أكسب الحار من سورة البارد ، والبارد من سورة الحار ، فتحصل كيفية ثالثة وهى كونه فاترا . قلنا تأثير احدى الكيفيتين فى الأخرى : إما أن يكون فى زمن واحد أو على التعاقب ، فان كان فى زمن واحد لزم أن يجامع وجود كل واحد منهما عدمه ضرورة أن المؤثر لابد وأن يكون حاصلا حال حصول أثره ، فيكون كل واحد منهما من حيث كونه مؤثرا موجودا ومن حيث كونه أثرا معدوما ، وان كان على التعاقب وجب وجود الأول حال عدمه

ماقدمناه حال من ماقدمة على صاحبها (قوله الموجب) عبر به محاكاة لكلامهم للرد عليهم ، والا فشرف الدين لايقول بأنه موجب (قوله فى العناصر) أى الأصول : كالعسل والخل (قوله إما ان يبقى الخ) بأن يبقى العسل على حاله من الحلاوة والخل على حاله من الحموضة (قوله أولا) بسكون الواو : أى أولايبقى (قوله فما الموجب الخ) أى فلا موجب الخ (قوله صورته) أى كيفيته كالحلاوة فى العسل والحموضة فى الخل (قوله وتماس الخ) جواب عن سؤال . حاصله أنه انما انتفت الكيفية القائمة بكل عنصر ، لأن ملاقاة جسم لجسم سبب لازالة مافيه من الكيفيات (قوله الأجسام) كالخل والعسل ، وقوله : من المعانى : أى الكيفيات كالحموضة والحلاوة (قوله والتنافى) عطف تفسير (قوله مع تعدد المحال) أى الذوات كذات الخل وذات العسل ، وهذا ظرف لعدم (قوله فانه الخ) جواب عما يقال : ما المانع من اتحاد المحل عند الامتزاج (قوله الأجرام) كالعسل والخل (قوله إذ لوجازالخ) سند لاستحالة تداخل الأجرام (قوله وجب الخ) وحينئذ فالامتزاج لم يؤثر شيئا (قوله فان قالوا) أى قاطعين النظر عن ماتقدم من الترديدين مستندين للعيان (قوله مثلا) أى أواللبن البارد (قوله سورة) أى شدة (قوله فتحصل كيفية ثالثة) أى أثر فيها الامتزاج ولم تبق الأولى من كلٍّ ، فالترديدالأول لازم لهم ، وليس هذا القول اختيارا لأحدالشقين من الترديد ، ويصح أن يجعل قوله : فان قالوا الخ اختيارا للشق الثانى من أن كيفية كل واحد من العنصرين باقية بعد الامتزاج ، وقولكم : انه اذا كان كذلك لم يؤثر الامتزاج شيئا ممنوع ، وذلك لأن العنصرين اذا امتزجا وكانت كيفية كل واحد منهما قائمة به أثرت كيفية كل واحد منهما فى كيفية الآخر ، فتكسر شدتها فتوجد كيفية أخرى مغايرة للكيفيتين ، فتلك الكيفية حاصلة بتأثير الامتزاج (قوله قلنا) أى زيادة على مامرّ من الرد عليهم ، فالرد الأول بالترديد لازم لهم وكذا هذا (قوله لزم أن يجامع الخ) فكيفية الحار تكون موجودة ومعدومة فى آن واحد ، وكذا كيفية البارد ، وهذا باطل فيبطل تأثير إحدى الكيفيتين فى الأخرى فى زمان واحد (قوله ضرورة الخ) هذا وجه اللزوم (قوله ومن حيث كونه أثرا معدوما) لأن تأثير كيفية الحار فى البارد تكون باعدام البرودة و بالعكس (قوله حال عدمه) الأولى بعدعدمه

ليتحقق اعدامه الثانى ، وهومحال باتفاق انتهى . قلت : ولوفرض وجود الأوّل بعد عدمه أوعدم الثانى لزم أيضا أن يوجد الثانى بعد عدمه ليعدم الأول و يتسلسل ، فلا تحصل الكيفية الثالثة أبدا .

ومما يبطل مذهب الفلاسفة القائلين بالتعليل النافين عن الصانع الاختيار والارادة ، أن يقال لهم مابال الأفلاك وقفت على عدد مخصوص ولم تكن أكثر منه ولا أقل ، ولم كانت على تلك المقادير المخصوصة ولم تكن أكبر منها ولاأصغر ، ومابال الأعلى منها يتحرك حركة واحدة من المشرق إلى المغرب وباقى الأفلاك يتحرك حركتين احداهما الحركة اليومية من المشرق الى المغرب والأخرى حركتها فى البروج من المغرب الى المشرق ، ومابال الحركات كلها اختصت بما بين المشرق والمغرب ولم تكن فيما بين الجنوب والشمال مثلا ولم اختص كل واحد من السبعة السيارة بفلكه المخصوص مع جواز أن يكون فى غيره ولم اختصت سائر الكواكب الثابتة

(قوله ليتحقق اعدامه الثانى) أى لأجل أن يتحقق اعدام الأوّل للثانى (قوله قلت الخ) غير محتاج اليه ، لأن المقصود قد تمّ بالحكم بالمحالية على وجود الشىء بعد عدمه (قوله و يتسلسل) لأن كيفية الحار تؤثر فى كيفية البارد فتعدمها ، ثم توجد كيفية البارد فتعدم كيفية الحار ، ثم بعد ذلك توجد كيفية الحار وتعدم كيفية البارد وهكذا (قوله فلا تحصل الكيفية الثالثة) أى والمشاهدة حصولها ، فتعين أن المؤثر فيها هو الله بالاختيار (قوله ومما يبطل الخ) شروع فى الردّ على الفلاسفة القائلين بالتعليل بعد الفراغ من الردّ على الطبائعيين (قوله بالتعليل) أى بأن واجب الوجود علة مؤثرة فى جميع العالم مباشرة بالنسبة للعقل الأوّل و بواسطة فيما عداه (قوله النافين الخ) وصف موضح (قوله ما بال الأفلاك) أى التسعة : السموات السبع والكرسىّ والعرش (قوله وقفت على عدد مخصوص الخ) المناسب أن يقول : كانت عددا مخصوصا الخ ، لأن ماعبر به لايناسب إلا نفى الأكثرية (قوله ولم تكن الخ) مفرّع على ماقبله ، فالمناسب الفاء (قوله ولم كانت الخ) استفهام عن الكيفية وما مرّ استفهام عن الكمية (قوله وما بال الأعلى) ى وهو المسمى فى لسان أهل الشرع بالعرش ، ويسمى فى عرفهم بالفلك الأطلس و بفلك الأفلاك لأنه محيط بغيره من الأفلاك ومحرّك لها ، وزعموا أن حركة الأفلاك كلها من المشرق للمغرب ، وأن حركتها تقطع الدورة ، وهى ثلاثمائة وستون درجة فى اليوم والليلة ، وهو معنى الحركة اليومية بخلاف حركة الكواكب السيارة ، فانها بطيئة ، فالقمر يقطع دورة الفلك فى كل شهر ، والشمس تقطعها فى سنة ، وزحل فى ثلاثين سنة ، والمشترى فى اثنتى عشرة سنة ، وفلك الثوابت ، وهو الثامن فى ست وثلاثين ألف سنة (قوله حركتها فى البروج من المغرب الى المشرق) فيه شىء ، لأن المتحرك فى البروج عندهم من المغرب للمشرق هو الشمس والقمر و باقى الكواكب السيارة ، فالفلك عندهم كالساقية المتحركة حركة قوية من المشرق للمغرب ، والكواكب كالنملة الماشية على تلك الساقية بعكس حركتها ، فالفلك هو المتحرك من المشرق للمغرب . وأما الكواكب فحركتها الذاتية من المغرب الى المشرق ، والبروج : جمع برج ، وهو عبارة عن ثلاثين جزءا من الفلك لأنه قسم الى ثلاثمائة وستين جزءا (قوله ولم اختص كل واحد الخ) فالقمر اختص بسماء الدنيا ، وعطارد بالثانية ، والزهرة بالثالثة ، والشمس بالرابعة ، والمريخ

بالفلك الثامن ولم تسكن فى غيره ؟ ولم كان الفلك التاسع أطلس من الكواكب ؟ ولم كان بعض الكواكب أكبر من بعض ؟ ولم كان بعضها إلى القطب الشمالى : و بعضها إلى القطب الجنوبى ، و بعضها على سمت الرءوس ، و بعضها مائلا عنه ، ولا موجب للتخصيص بجميع ما ذكر على أصلكم ، وهل مذهبكم فى اسناد ذلك الى غير الفاعل المختار الذى يخص ماشاء بما شاء الا تلاعب لايرضى بقوله الامسلوب العقل والايمان ، ومن لم ينفعه الله بشىء مما تعب فى تعلمه ، وصار يهذو هذيان المجانين وغير المميز من الصبيان ، ولاحول ولاقوة الابالله العلى العظيم : اللهم عافنا بفضلك من كل آفة فى ديننا ودنيانا وآخرتنا يا أرحم الراحمين ياذا الجلال والاكرام .

﴿ فائدة ﴾ قال ابن دهاق فى شرح الارشاد حين تعرض لأصناف الشرك : وصنف آخر من الشرك ، وهو اضافة الفعل لغير الله سبحانه وتعالى قال : وهذا الصنف ثلاثة أنواع : أحدها إضافة الفعل إلى الأفلاك ، وأنها تؤثر فى العالم السفلى تأثيرات فى الأجسام والنبات والمركبات ، وأن البعض يتولد عن البعض ، وهذا النوع يختص به الفيلسوفى ، ومن تابعه من عامتهم وقال :

بالخامسة ، والمشترى بالسادسة ، وزحل بالسابعة (قوله بالفلك الثامن) هو الكرسى عندنا ، فجميع الكواكب غير السبعة السيارة السابقة ثابتة فى الفلك الثامن ، وليس لها حركة ذاتية ، بل تحركها تابع لحركة فلكها ، ولذا قيل لها ثابتة وتحركها عندنا بذاتها ولا حركة للفلك (قوله أطلس) أى أسود ، وقوله : من الكواكب : أى من أجل خلوه منها ، فى الكلام حذف أوضمن أطلس معنى متجرد أوعار فعدى بمن (قوله الشمالى) بكسر الشين من جهة القبلة (قوله على سمت الرؤوس) أى فوقها (قوله مائلا عنه) أى عن سمت الرأس الى جهة الشمال أوالجنوب (قوله على أصلكم) أى من القول بالتأثير بالعلة لأن نسبة العلة الى جميع معلولاتها نسبة واحدة عندهم فلا وجه لترجيح واحد منها على الآخر (قوله بقوله) أى بالتلفظ به (قوله مما تعب فى تعلمه) أى حتى أتقن البراهين ثم لم ينتفع بذلك (قوله يهذو) أى يتكلم بغير معقول لمرض ونحوه ويقال يهذى والشارح أتى بالفعل من الواوى وبالمصدر من اليائى فلو قال هذو المجانين كان أنسب (قوله وغير المميز) عطف على المجانين (قوله من كل آفة الخ) الآفة فى الدين مخالفة الشرع ، وفى الدنيا سلب المال والاخراج من المنزل قهرا والقتل مثلا وآفة الآخرة العذاب (قوله وصنف آخر الخ) مقول القول (قوله اضافة) أى نسبة (قوله قال) أى ابن دهاق وكرر قال لئلا يتوهم أن قوله وهذا الصنف الخ من كلام الشارح (قوله إلى الأفلاك) أى العقل القائم بها فعقل كل فلك يؤثر فى الفلك الأسفل منه وفى عقله ، وأما العقل الفياض القائم بسماء الدنيا فهو المؤثر فى عالم الكون والفساد : أعنى كل ماعلى وجه الأرض من الحيوانات والنباتات والمعادن (قوله وأنها تؤثر الخ) تفسير لاضافة الفعل الخ (قوله تأثيرات) مفعول مطلق (قوله فى الأجسام الخ) بدل مفصل من مجمل وهو العالم السفلى ، والمراد بالأجسام مايشمل الأعراض فهو بمعنى الموجودات وعلى هذا فقوله : والنباتات الخ عطف خاص ، وقوله : والمركبات : أى من العناصر الأربعة (قوله وأن البعض الخ) عطف على اضافة الفعل (قوله الفيلسوفى) أى العالم من

عمي القلوب عموا عن كل فائدة لأنهم كفروا بالله تقليدا

الثاني ما أضيف من أفعال بعض الى بعض من أن النار تحرق والطعام يشبع والثوب يستر الى غير ذلك من ربط المعتادات حتى ظنوها واجبة ، وتلك ضلالة تبع الفيلسوفي فيها كثير من عامة المسلمين . قلت : بل وكثير من المتفقهين المشتغلين بما لا يعنيهم من العلوم ، وعن مراشدهم عمين ، قال : وهم فيها على اعتقادات ، فمن قال بطبعها تفعل فلا خلاف فى كفره ، ومن قال بقوة جعلها الله فيها كان مبتدعا ، وقد اختلف الناس فى كفره . قلت : وهذا القسم هو اعتقاد أكثر عامة المتفقهة فى زماننا ، ومن فى معناهم من جهلة المقلدين قال : ومن قال ان الأكل دليل عقلى على الشبع دون أن يكون معتادا كان جاهلا بمعنى الدلالة العقلية ، ومن علم أن الله سبحانه وتعالى ربط بعض أفعاله ببعض ، وكلما فعل هذا فعل هذا باختياره ، واذا شاء خرق هذه العادة فعل ، فهذا هو المؤمن الذى سلم من هذه الآفة بفضل الله سبحانه وتعالى . ثم ذكر أن النوع الثالث من هذا الصنف ماتقوله المعتزلة ويعتقده أكثر من جهل هذا العلم من المسلمين ان العبد يوجد أفعاله على حسب اختياره بقدرة خلقها الله تعالى له وأمره أن يتصرف بها فى غير ما نهاه عنه

الفلاسفة (قوله عمي القلوب الخ) هذا البيت لسيدى عبد الحق الأشبيلى مناسب لقوله ومن تابعه من عامتهم لأنهم هم الذين كفروا بالله تقليدا لرؤسائهم ، وأما رؤساؤهم فليسوا مقلدين لأحد وان كانوا عميا عن الحق أيضا (قوله ما أضيف) أى اضافة ما أضيف لأن المقسم للأنواع الثلاثة الاضافة (قوله من أفعال) بالتنوين بيان لما أضيف ، وقوله : بعض إلى بعض بدل من أفعال : أى اضافة بعض الأفعال إلى بعض فقولهم مثلا الأكل مشبع والشرب مرو الأكل فعل والشبع فعل وكذلك الشرب والرى فقد نسبوا فعلا لفعل لكن جعل الشبع والرى من الأفعال على وجه التسمح (قوله من أن النار الخ) هذا بيان للفعل المضاف ، ويراد النار من حيث إيقادها والطعام من حيث أكله والثوب من حيث لبسه لأن النار وما بعدها من قبيل الذوات لا الأفعال ثم ان المناسب سلوك التمثيل بأن يقول مثل أن النار الخ لا طريق البيان (قوله ظنوها) أى اعتقدوها (قوله واجبة) أى لازمة عقلا لا تتخلف فيلزم عقلا من الأكل الشبع وهكذا (قوله وتلك) أى اضافة بعض الأفعال إلى بعض (قوله الفيلسوفي) أى بعض الفلاسفة فلا ينافى ما مر من أن الفيلسوفي يضيف الفعل للأفلاك لأن المراد به بعضهم أيضا (قوله من المتفقهين) أى المتكلفين التلبس بالفقه ولا فقه عندهم (قوله بما لا يعنيهم) من العلوم هو علم الحكمة (قوله وعن مراشدهم عمين) المناسب اسقاط الواو لأن عمين حال مفردة وهى لا تقترن بالواو (قوله قال) أى ابن دهاق ، وإنما أعاد الشارح أداة الحكاية لفصله بين كلام ابن دهاق بقوله قلت الخ وكذا يقال فيما يأتى (قوله وهم) أى المضيفون بعض الأفعال إلى بعض (قوله فيها) أى تلك الاضافة (قوله على اعتقادات) أى أربع (قوله فمن قال) أى اعتقد (قوله بطبعها) أى ذاتها (قوله وقد اختلف الخ) والمعتمد عدم كفره (قوله عقلى) أى يلزم من وجوده وجود الشبع (قوله دون أن يكون معتادا) أى منظورا فيه للعادة : أى للتلازم العادى (قوله كان جاهلا بمعنى الدلالة العقلية) الاضافة بيانية ، وإنما كان جاهلا بها

وذكر خلاف أهل السنة فى تكفيرهم قال : والأظهر أنهم كافرون انتهى . قلت : فانظر هذا الخطر العظيم فى العقائد ، وكيف عرض بنفسه من أعرض عن النظر فى علم التوحيد للعذاب المؤبد والخزى السرمد فى نار جهنم مع كل كافر وجاحد : اللهم أصلح ظواهرنا و بواطننا ، واهدنا فى الدنيا والآخرة صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين يا أرحم الراحمين .

(ص) ثم يجب أيضا لصانعك أن يكون عالما ، وإلا لم تكن على ما أنت عليه من دقائق الصنع فى اختصاص كل جزء منك بمنفعته الخاصة به و إمداده بما يحفظها عليه ونحو ذلك من المحاسن التى تعجز عقول البشر عن الاحاطة بأسرارها .

(ش) نظم الدليل على لفظه أن يقال : لولم يكن صانعك عالما لم تكن متصفا بما أنت عليه من غاية الاحكام ودقائق المحاسن التى يعجز عن حصرها ، و بيان الملازمة أنه معلوم بالبديهة أنه لا يحكم الفعل و يبرزه فى غاية الكمال وما لا يحاط به من أنواع المحاسن الا من هو عليم حكيم غاية الحكمة . وأما الاستثنائية فمعلومة بضرورة المشاهدة ، ولا يخفى

لأنها لاتستنتج من المعتادات بل من الفعل ، وهذا القائل لما رأى أن الأكل مشبع استنتج منه أن الدلالة عقلية ، هذا والظاهر أنه غير كافر بالفعل نعم كفره مترقب ، فان أنكر شيئا مما انكاره كفر من خوارق العادات كالمعجزة والبعث كفر ، و إلا فلا لأنه يعتقد أن المؤثر فى تلك المسببات هو الله بقدرته مباشرة ، لكن الربط بين الأسباب ومسبباتها عقلى لا يمكن تخلفه (قوله والأظهر أنهم كافرون) المعتمد خلافه لأنهم لايقولون بوجوب وجود العبد ولا باستحقاقه العبادة مع قولهم بقدرة خلقها الله فى العبد (قوله هذا الخطر) هو الاشراف على الهلاك أريد به هنا الاعتقاد الذى يترتب عليه الكفر (قوله فى العقائد) أى الكائن فى الاعتقادات : أى المعتقدات (قوله وكيف) أى وانظر كيف ، وقوله : للعذاب متعلق بعرض (قوله وإلا الخ) أى وإلا يكن متصفا بالكون عالما لم تكن الخ ، لكن التالى باطل (قوله من دقائق الصنع) أى من المصنوعات الدقائق (قوله فى اختصاص) فى بمعنى من بيان للصنع بمعنى المصنوع (قوله وامداده) عطف على اختصاص (قوله بما) أى شىء (قوله يحفظها) أى المنفعة كالشم والبصر (قوله عليه) أى على ذلك الجزء كالأنف والعين (قوله ونحو ذلك) أى نحو الاختصاص والامداد (قوله بأسرارها) أى حكمها (قوله لم تكن الخ) أشار بذلك الى أن على فى المتن بمعنى الباء وخبر تكن محذوف (قوله من غاية الاحكام) أى من أثر غاية الاحكام : أى من أثر الاحكام الغائى : أى الذى لاإحكام ولا اتقان فوقه و بتقدير أثر اندفع مايقال الاحكام صفة للرب وليس قائما بالعبد (قوله ودقائق المحاسن) أى والمحاسن الدقيقة وهذا العطف تفسيرى لأن المحاسن المذكورة أثر الاحكام (قوله عن حصرها) أى وعن الاحاطة بأسرارها أيضا كما فى المتن (قوله و يبرزه الخ) عطف خاص على عام لأن الاحكام يتحقق ولولم يكن فى الغاية (قوله وما لايحاط به) عطف على غاية ؛ أى لا يبرزه متلبسا بغاية الكمال ومتلبسا بالأوصاف التى لايحاط بها التى هى أنواع المحاسن فقوله من أنواع بيان لما (قوله الا من هو عليم الخ) أى وحينئذ فلو كان صانعك غير عالم لكنت غير متصف بما أنت عليه من دقائق الصنع (قوله إلا من هو عليم أيضا) أى

أن عجائب مصنوعاته سبحانه مما لا يحيط بها وصف واصف ، ومن جوّز صدور تلك العجائب مع كثرتها وخروجها عن حدّ الحصر من الجاهل على سبيل الاتفاق كان معاندا للحق جاحدا للضرورة ، وسقطت مكالمته لخروجه عن حيز العقلاء ، وقول من قال : قد يقع الفعل المحكم من الجاهل مرّة على سبيل الاتفاق ولا يدل ، فكذا يجب أن لا يدل اذا وقع مرات : هو نظير قول القائل : اذا لم يفد خبر الواحد للعلم فلا يفيد خبر الجماعة ، واذا لم يرو قليل الماء فلا يروى كثيره ، واذا لم تنتج المقدمة الواحدة لم تنتج المقدّمتان ، والتسوية فى ذلك خلاف الحسّ والعادة والعقل . فان قيل : ينتقض هذا الدليل بما تتخذه النحل بغير آلة من البيوت المحكمة المسدّسة التى لا يعرف وضع مثالها إلا المهندسون ، واختارت خصوصية هذا الشكل لجمعه بين مصلحتين ، وهما قربه من شكل الدائرة القريب من شكل النحلة ، والأمن معه من فرج تبقى بين الأشكال ضائعة لغير فائدة ومعرفة كون الجمع بين هاتين المصلحتين خاصا بهذا

علما كاملا (قوله أن عجائب مصنوعاته) أى مصنوعاته العجيبة التى احتوى عليها ابن آدم لأن سياق الكلام فيه (قوله ومن جوز الخ) إشارة لدفع مناقشة واردة على الملازمة فى الشرطية . وحاصلها لا نسلم هذه الملازمة لم لا يجوز أن يصدر الفعل فى غاية الكمال متصفا بما لا يحاط به من أنواع المحاسن من الجاهل على سبيل الاتفاق ، وحينئذ فلا يدل الاحكام والاتقان على العلم (قوله وسقطت الخ) المناسب التفريع (قوله وقول من قال الخ) قدح فى الملازمة فى الشرطية أيضا والفرق بين هذا و بين ماقبله أنه التفت هنا للقياس على شىء دون ماقبله (قوله ولايدل) أى ولايدل وقوع ذلك الفعل منه على علمه (قوله فكذا يجب الخ) أى فكذا يجب أن لا يدل على العلم إذا وقع منه مرات لأن الأمور المتماثلة حكمها واحد (قوله الجماعة) أى الذين يستحيل تواطؤهم على الكذب (قوله خلاف الحس والعادة والعقل) جمع بين هذه الثلاثة لأنها منشأ العلم الحادث فمن أنكر مقتضاها خرج عن طور العقلاء هذا ، وقوله خلاف الحس والعادة راجع للأوّلين وهما خبر الجماعة والارواء بمعنى أن العادة جارية بأن خبر الجمع الكثير يفيد العلم والماء الكثير يروى ويجد الانسان فى نفسه العلم والرى عند ذلك ، فالمراد بالحس الحس الباطنى والأخير وهو قوله والعقل راجع للأخير : أعنى قوله إذا لم تنتج الخ بناء على القول بأن الربط بين المقدّمتين والنتيجة عقلى كما أن العادة يصلح رجوعها له أيضا بناء على القول بأن الربط بين ماذكر عادى (قوله فان قيل الخ) هذه مناقشة فى الملازمة اذ محصل الشرطية انه متى انتفى العلم انتفت دقة الصنعة ومحصل هذا منع الملازمة بأن النحلة انتفى فيها العلم دون دقة الصنعة فقوله ينتقض : أى نقضا تفصيليا لأن هذا منع للشرطية (قوله إلا المهندسون) أى العارفون بعلم الهندسة وهو علم يبحث فيه عن أحوال المقادير ، والمهندس لغة المقدّر مجارى القنا حيث تحفر (قوله القريب من شكل النحلة) أى لأن النحلة مستديرة الشكل فيناسبها بيت مستدير الشكل ، و إنما عبر بالقرب لأن النحلة ليست دائرة حقيقة لاشتمالها على بعض الطول ولكنها قريبة منها (قوله والأمن معه الخ) هو بالرفع عطف على قربه وسبب الأمن المذكور أن الشكل على قدرها وصورته هكذا () (قوله ومعرفة الخ) الأولى اسقاط معرفة لأن المستخرج

الشكل المسدّس مما لا يستخرجه الأذكياء المهندسين بعد سبر وبحث عظيم ، ومعلوم أن النحلة من الحيوان غير العاقل ، وقد صدر من فعلها ما صدر ، فكيف يصح مع هذا أن يستدل بإحكام الفعل ، واشتماله على دقائق الصنع على علم صانعه . فالجواب أنك قد عرفت أن معتقد أهل السنة أن الله جل وعلا منفرد بخلق كل شيء ولا تأثير لغيره فى شيء أيا كان ، وأن الأفعال التى تتصف بها العقلاء وغيرهم كلها منسوبة الى الله جل وعلا خلقا واختراعا ، وان كان بعضها ينسب الى بعض من يتصف بها كسبا من غير تأثير أصلا ، وسيأتى فى فصل خلق الأفعال تفسير معنى الكسب ، فليس فى الوجود عند أهل السنة الا الله جل وعلا موصوفا بصفاته العلية ؛ وكل ما سواه من الكائنات فهى أفعاله ، فالشكل المسدّس الذى اتخذته النحلة إذن ليس لها فيه تأثير أصلا ، بل ولا كسب من غير تأثير لما يأتى فى فصل إبطال التولد من امتناع تعلق القدرة الحادثة بغير محلها ، وإنما وقوع ذلك الشكل بمجرّد خلق الله جل وعلا واختراعه ، وألهم النحل لاتخاذه مسكنا كما ألهم سائر الحيوانات لمصالحها الذى خلق كل شيء ثم هدى ، فهو من جملة ما يدل على عظيم علمه تعالى ، ولو سلمنا أنه من فعلها فلا نسلم أنها غير عالمة به حينئذ ، بل خرقت فى حقها العادة ، وألهمت علم ذلك وخلق لها كما خلق للنملة علم بسليمان عليه السلام وبجنوده حتى قالت — يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم — ثم تعليم دقائق العلوم وخلقها لمن ليس أهلا لمطلق العلم ، فكيف بدقائقه من أدل دليل على شرف علمه جل وعلا وباهر قدرته ونفوذ ارادته وانقياد جميع الممكنات لمشيئته تعالى ، وقد ضعف امام الحرمين فى البرهان دلالة الاحكام على العلم وقال : لامعنى للاحكام سوى أن الأكوان خصصت الجواهر بأحياز .

الجمع بين هاتين المصلحتين لانفس المعرفة (قوله مما لا يستخرجه الخ) وأما غير الأذكياء منهم فلم يهتد لذلك (قوله بعد سبر) أى اختبار (قوله فالجواب الخ) هذا إنما يتم على مذهب أهل السنة فهو بيان لمذهبهم لا أنه الزامى إذ الخصم يمنع ذلك (قوله معنى الكسب) الاضافة للبيان والكسب تعلق القدرة الحادثة بالمقدور ، والمراد بالتعلق المقارنة (قوله من الكائنات) أى الحوادث (قوله أفعاله) أى مفعولاته (قوله المسدس) أى المشتمل على ست زوايا : أى أركان (قوله بل ولا كسب من غير تأثير الخ) أى لأن ذلك الفعل خارج عن محل قدرتها كما أشار إليه فبيت النحلة مثلا غير محل القدرة (قوله الذى الخ) فاعل ألهم (قوله ولو سلمنا أنه من فعلها) أى كسبا ويحتمل اختراعا وهو المتبادر (قوله فلا نسلم الخ) أى وحينئذ فقدتم الدليل على المدّعى وبطل كلام المعترض (قوله وخلق الخ) بالبناء للمجهول : أى خلق الله الخ وهذا تفسير لما قبله (قوله لمن ليس الخ) كالنحل وعبر بمن لسوق ذلك فى مساق ذوى العلم (قوله فكيف بدقائقه) أى فكيف يكون أهلا للعلم بالدقائق والاستفهام انكارى (قوله على شرف علمه) أى كما له حيث علم ما ذكر (قوله وباهر قدرته الخ) هذا زائد على المقصود لأن الكلام فى كونه عالما فالذى يناسب المقام هو قوله على شرف علمه فقط (قوله وقد ضعف الخ) فيه أنه أبطله فى ذلك الكتاب لكن لما لم يظهر لابطاله وجه عبر بالضعف (قوله لامعنى للاحكام الخ) الأكوان جمع كون وهو حصول الجرم فى حيز : أى مكان كحصول زيد فى الحيز المخصوص

حتى انتظم منها خطوط مستقيمة ولا اختصاص للأكوان بالدلالة على العلم ، وانما الكلام مع الخصم بعد كونه صانعا مختارا والاختيار دليل كونه عالما ، واعترض عليه شرف الدين بن التلمسانى بأن الاحكام لا نسلم رجوعه الى مجرد تخصيص الجواهر بأكوان ، بل هو يرجع إلى اختصاص بأكوان وكيفيات خاصة ، وضرب من الصفات والأعراض على مقدار - وكل شىء عنده بمقدار - ثم دلالة غير الاحكام من وقوع الفعل على وفق الاختيار ، وان كان مثبجا لا يمنع من دلالة الاحكام عليه ، بل دلالة الاحكام أوضح لأنه يدل على العلم بالضرورة والاختيار يدل عليه بالنظر

خصصه بذلك الحيز فالذى خصص الذات بالحيز هو حصولها فيه وحصولها فيه المخصص لها به هو نفس إحكامها (قوله حتى انتظم منها) أى من الجواهر حين خصصت بالأحياز خطوط مستقيمة لأن الخط ماتركب من جوهرين فأكثر عند أهل السنة وعند الحكماء ماتركب من نقطتين فاذا حصل الجوهر فى محل مخصوص وحصل جوهر آخر بلصقه انتظم خط و إذا حصل جوهران بلصق ذلك الخط حصل خط آخر وذكر الاستقامة فرض مثال لا للاحتراز عن غير المستقيمة وهى المستديرة والخط المستقيم هو الذى لا يمكن تلاقى طرفيه والمستدير هو الذى يمكن تلاقى طرفيه كالقوس (قوله ولا اختصاص للأكوان الخ) فى العبارة حذف والأصل ولا اختصاص لتخصيص الأكوان الجواهر بالأحياز بالدلالة على العلم وهذا محط التضعيف فالأكوان معنى من المعانى فمثلها غيرها كالبياض والسواد فيدل كل منهما على العلم وذلك لأن التخصيص بواحد من لوازم الارادة والارادة مستلزمة للعلم ، وكذا يقال فى غيرهما ، وحينئذ فتخصيصهم الاحكام بالدلالة لاوجه له على أن الاحكام فى حد ذاته لا يدل على العلم بل لأنه مستلزم للارادة وهى مستلزمة للعلم فهو كغيره لا يدل إلا بملاحظة الاختيار ولا دلالة له بذاته على المطلوب ، وحينئذ فالدليل فى الحقيقة على المطلوب وهو كونه عالما إنما هو بالاختيار وهذا هو المشار إليه بقول الشارح و إنما الكلام مع الخصم الخ (قوله وإنما الكلام الخ) أى و إنما الدليل الذى يقال للخصم الذى يمنع كونه عالما و يسلم كونه صانعا مختارا (قوله بعد كونه الخ) أى بعد تسليم الخصم ذلك ، وقوله : والاختيار الخ هذا هو الكلام مع الخصم (قوله لا نسلم الخ) فى الكلام حذف . والأصل لا نسلم رجوعه الى مجرد تخصيص الأكوان الجواهر بأكوان : أى أحياز ، و إنما فسر أكوان بأحياز لأن الامام يقول الاحكام عبارة عن تخصيص الأكوان الجواهر بأحيازها (قوله بل الخ) أى و إذا كان الاحكام يرجع الى حصول الجوهر فى هذا المكان دون غيره والى كونه أبيض أو أسود مثلا كان دالا بذاته على ثبوت العالمية للصانع من غير التفات للارادة (قوله الى اختصاص) أى اختصاص الجواهر (قوله بأكوان) أى حيزات (قوله وكيفيات) أى أعراض وصفات ، وقوله : وضرب الخ عطف تفسير (قوله على مقدار) أى حال كون الجميع كائنا على مقدار (قوله دلالة غير الاحكام) أى على العلم (قوله من وقوع الفعل) بيان لغير الاحكام (قوله مثبجا) أى غير متقن (قوله عليه) أى العلم (قوله لأنه يدل على العلم بالضرورة) أى فلا يحتاج لدليل إذ من المعلوم بداهة أنه لا يحكم الفعل ولا يبرزه فى غاية الكمال إلا العليم الحكيم ، و إذا كانت دلالة الاحكام على العلم بالضرورة اندفع اعتراض

انتهى . قلت : فخرج من هذا أنه يصح الاستدلال على كونه جل وعلا عالما بوجهين : الاحكام والاختيار ، وأن الأوّل أوضح من الثانى ، ووجه الاستدلال بالاختيار على ما قرره ابن التلمسانى فى شرح المعالم أنه قد تقرر فيما مضى بالبراهين القاطعة أن الله تعالى فاعل بالاختيار ، والفاعل بالاختيار لابد وأن يكون قاصدا الى مايفعله ، والقصد الى الشىء مع الجهل به محال ، ولا يتصوّر القصد من الله تعالى إلا مع العلم بالمقصود ، وان كان يتصوّر من الحادث مع العقد والظن والوهم فلا يتصور من الله تعالى بناء على ذلك لاحتمال وقوع ذلك على خلاف ماهو عليه ، وهو نقص يتعالى الله عنه ، فتعين أن يكون عالما . ولما كانت الماهيات المطلقات لا يمكن دخولها فى الوجود الا مع تخصيصها بزمان ومحل وكيفية ووضع ومقدار ، وكل وجه وجدت عليه

امام الحرمين عليهم وصح ماذكروه من أنه دليل تام (قوله انتهى) أى ماذكر من الاعتراض وجوابه (قوله أوضح من الثانى) لأن الأوّل يدل عليه بالبداهة وهذا يقتضى أن الثانى فيه وضوح وهو كذلك لكن بعد الاستدلال (قوله ووجه) أى كيفية (قوله أن الله الخ) أشار لقياس من الشكل الأوّل ، وقوله : بالاختيار : أى لابالعلة والطبع ، وقوله : والفاعل : أى وكل فاعل فأل للاستغراق لأن كبرى الشكل الأوّل يجب أن تكون كلية ، وقوله : والقصد الخ إشارة لقياس آخر حذفت صغراه وهى نتيجة القياس الأوّل القائلة : الله تعالى قاصد لما يفعله ونتيجة القياس الثانى الله تعالى عالم بما يفعله وهو المطلوب ، وقوله : والقصد الخ دليل لكبراه (قوله قاصدا) ضمنه معنى متوجها فعدّاه بالى (قوله مع العلم) أى مع كونه عالما (قوله مع العقد) أى الاعتقاد (قوله والظن الخ) أى والشك (قوله فلا يتصوّر الخ) مفرع على قوله ولا يتصوّر القصد من الله إلا مع العلم وضمير يتصوّر يعود على القصد (قوله بناء على ذلك) أى على فرض ذلك : أى قيام العقد الخ به تعالى (قوله لاحتمال وقوع ذلك) أى ماذكر من العقد الخ لكن بمعنى المعتقد والمظنون والموهوم (قوله وهو) أى وقوع ذلك على خلاف ماهو عليه (قوله عالما) أى بما يقصده (قوله الماهيات المطلقات) أى كالانسانية والحيوانية والوصف بالمطلقات كاشف (قوله لا يمكن دخولها فى الوجود الخ) فالانسانية مثلا التى هى ماهية كلية لا يمكن أن تتصف بالوجود إلا بعد تخصيصها بزمان معين دون غيره من الأزمنة ولا يكون ذلك إلا بعد العلم بهذا الزمن و بعد تخصيصها بمحل كزيد ولا يكون ذلك إلا بعد العلم بزيد و بعد تخصيصها بالكيفية المخصوصة كالبياض ولا يتأتى تخصيصها بالبياض إلا بعد العلم بذلك البياض و بعد تخصيصها بالوضع : أى الهيئة التى تعرض للجسم باعتبار نسبة بعض أجزائه إلى بعض من كون الرأس أعلى والرجلين أسفل مثلا ولا يتأتى تخصيصها بذلك إلا بعد العلم بذلك الوضع و بعد تخصيصها بمقدار كأربعة أذرع ولا يكون ذلك إلا بعد العلم بذلك المقدار وهكذا فتخصيصها بما ذكر لازم للعلم بما ذكر ، وقيل ان الماهيات لاوجود لها فى الخارج أصلا و إنما هى من الأمور الاعتبارية وعلى هذا فمعنى كون زيد فردا من أفراد الانسان أنه يتصف بالانسانية كما يتصف بها غيره وعلى هذا فالانسانية وصف لزيد لاقطعة منه وعلى كلام الشارح الماهية لها وجود فى الخارج فى ضمن الأفراد بمعنى أن زيدا مثلا يتركب من الانسانية ومن التشخص الخارجى بحيث تكون الماهية

أمكن فى العقل وقوعها على خلافه أومثله ، ولا يتخصص الا بالقصد اليه ، وجب أن يكون عالما بها من كل وجه ، وذلك أدل دليل على أنه عالم بالجزئيات لا كما يقول الفلاسفة إن علمه لا يكون الا كليا — تعالى الله عما يقول الظالمون علوّا كبيرا — (قوله : وامداده بما يحفظها عليه) الضمير فى إمداده يعود على الجزء والمنصوب فى يحفظها يعود على المنفعة ، وبيان ما ذكر على سبيل الاشارة أن تقول : جسد الانسان مركب من أصول أربعة : الأرض والماء والهواء والنار . ثم تفصلت هذه الأربعة إلى العظم والمخ والعصب والعروق والدم واللحم والجلد والظفر والشعر ، ووضع كل واحد منها لحكمة لولاها لم يكن الجسد بحسب العادة ، فالعظام منها هى عمود الجسد فضم بعضها الى بعض بمفاصل وأقفال من العضلات والعصب ربطت بها ، ولم يجعل عظما واحدا لأنه لو كان يكون مثل الحجر ومثل الخشبة لايتحرك ولا يجلس ولا يقوم ولا يركع ولا يسجد لخالقه الواحد الأحد القيوم ، وجعل العصب على مقدار مخصوص ، فلو كان أقوى مما هو لم تصح عادة حركة الجسم ولاتصرفه فى منافعه . ثم خلق تعالى المخ فى العظام فى غاية الرطوبة ليرطب يبس العظام وشدّتها ولتقوى العظام برطوبته ، ولولا ذلك لضعفت قوّتها وانخرم نظام الجسد لضعفها بحسب مجرى العادة . ثم خلق اللحم

الانسانية جزءا وقطعة من زبد كالخيط بالنسبة للحصير (قوله أمكن الخ) أى جوّز العقل وقوعها على خلاف هذا الوجه الذى وجدت عليه ووقوعها على مثل الوجه الذى وجدت عليه (قوله وبيان ماذكر) أى فى المتن من قوله وإلا لم تكن على ما أنت عليه من دقائق الصنع الخ (قوله على سبيل الاشارة) أى لاعلى سبيل التفصيل إذ لايعلم جميع مااحتوى عليه البدن من المحاسن إلا الله (قوله جسد الانسان مركب الخ) والتركيب مما ذكر واجب عند الأطباء ومن وافقهم وجسد الانسان عند أهل السنة مركب من جواهر فردة ويجوّزون تركيبه من العناصر (قوله ثم تفصلت الخ) فيه نظر إذ المتفصل إنما هو النطفة إلا أن يقال هذه النطفة ناشئة عن الأغذية بالنبات الناشىء عن الأمور الأربعة فكل شىء حدث بعد التركيب من الأمور الأربعة فهو ناشىء عنها ولو بواسطة (قوله ووضع) أى خلق (قوله لم يكن) أى لم يوجد (قوله بمفاصل) جمع مفصل ملتقى العظمين ، وقوله : وأقفال جمع قفل وهو العصب الكائن بين ملتقى العظمين (قوله من العضلات الخ) بيان لما قبله جمع عضلة بفتحتين عصب عليه لحم غليظ فعطف العصب من عطف العام (قوله ربطت) أى العظام بها : أى الأعصاب وهذا تفسير لقوله ضم بعضها الخ (قوله ولم يجعل) أى الجسد (قوله يكون) أى الجسد على الفرض المذكور (قوله لايتحرك) أى لاتتحرك أجزاؤه وإلا فما كان مثل الخشب يتحرك ولكن برمته (قوله ولا يجلس الخ) أى على الهيئة التى تقع من الانسان وإلا فكل ماذكر يمكن مع كونه عظما واحدا (قوله فلوكان أقوى الخ) المناسب لقوله على مقدار مخصوص أن يقول ولو كان أعظم أو أكثر مما هو عليه وان كان العصب يناسبه القوّة من جهة المعنى وكذا الحكم لو كان أضعف مما هو عليه (قوله ثم خلق الخ) ثم للترتيب الذكرى (قوله ليرطب) أى بسبب رطوبته (قوله يبس العظام) من اضافة الصفة للموصوف أى العظام اليابسة ، وقوله : ولتقوى

وعبأه على العظام وسدّ به خلل الجسد كله ، فصار مستويا لجة واحدة واعتدلت هيئة الجسد به واستوت . ثم خلق العروق فى جميع الجسد جداول لجريان الغذاء فيها الى أركان الجسد لكل موضع من الجسد عدد معلوم من العروق صغارا وكبارا ليأخذ الصغير من الغذاء حاجته والكبير حاجته ولو كانت أكثر مما هى عليه أو أنقص أوعلى غير ماهى عليه من الترتيب لما صحّ من الجسد بحسب العادة شىء . ثم أجرى الدم فى العروق سيالا خاثرا ، ولو كان يابسا أوأ كثف مما هو عليه لم يجر فى العروق ، ولو كان ألطف مما هو عليه لم تتغذ به الأعضاء . ثم كسا اللحم بالجلد ليستره كله كالوعاء له ، ولولاذلك لكان قشرا أحمر ، وفى ذلك هلاكه عادة . ثم كساه الشعر وقاية للجلد وزينة فى بعض المواضع ، ومالم يكن فيه شعر جعل له اللباس عوضا منه ، وجعل أصوله مغروزة فى اللحم ليتم الانتفاع ببقائه ولين أصوله ولم يجعلها يابسة مثل رؤوس الابر ، ولو كان كذلك لم يهنه عيش . وجعل الحواجب والأشفار وقاية للعين ، ولولا ذلك لأهلكها الغبار والسقط ، وجعلها على وجه يتمكن بسهولة من رفعها عن الناظر عند قصد النظر ، ومن إرخائها على جميع العين عند إرادة إمساكه النظر الى ما تؤذى رؤيته دينا أو دنيا ، ولم يجعل شعرها طبقا واحدا لينظر من خلالها . ثم خلق شفتين ينطبقان على الفم يصونان الحلق والفم من الرياح والغبار وينفتحان بسهولة عند الحاجة الى الانفتاح ، ولما فيهما أيضا من كمال الزينة وغيرها . ثم خلق بعدهما الأسنان ليتمكن بها من قطع مأكوله وطحنه ، وجعل اللسان آلة يجمع به ماتفرق من المأكول فى أرجاء الفم ليتمكن تسهيله للابتلاع بطحن الارحاء ، وخلق فيه معنى الذوق لكل مأكول ومشروب ولم يخلق جل وعلا له الأسنان فى أوّل الخلقة لئلايضر بأمه فى حال رضاعه بالعض ولأنه

الخ تفسير لما قبله (قوله وعبأه) بالتخفيف والهمز أو بالتشديد بدون همز : أى سوّاه على العظام وسترها به (قوله وسدّ به الخ) أى سدّ به الفرجة الخالية التى بين العظام ، فى المصباح الخلل بفتحتين الفرجة بين الشيئين والجمع خلال مثل جبل وجبال (قوله هيئة الجسد) اظهار فى محل الاضمار للايضاح . والأصل هيئته به (قوله جداول) أى مجارى : أى محلات للجرى (قوله لجريان الغذاء) أى مابه قوام الجسد (قوله إلى أركان الجسد) أى أعمدته وهى العظام وهذا يقتضى أن العروق واسطة فى غذائها وهو يعارض مابعده من أن المتغذى هوالعروق وهذا هو الظاهر (قوله خاثرا) أى غليظا ثخينا (قوله لكان) أى اللحم ، وقوله : قشرا : أى مقشرا وظاهرا من غير ساتر (قوله فى بعض المواضع) متعلق بكساه وذلك البعض كالرأس واللحية (قوله ومالم يكن فيه شعر) أى كالظهر والبطن (قوله ليتم الانتفاع ببقائه) أى لأنه تخرج منه الأبخرة المحبوسة فى البدن (قوله لم يهنه عيش) أى لم يتهنّ ولم يرتح فى معيشته لما يحصل له من التألم بنخس رءوس الشعر (قوله ولولا ذلك) أى الحواجب والأشفار (قوله والسقط) أى الشىء الساقط (قوله وجعلها) أى الأشفار (قوله عن الناظر) هو العين أو النقطة السوداء فيها أوالبصر نفسه (قوله طبقا واحدا) أى كالمنسوج (قوله لينظر) اللام للعاقبة (قوله بعدهما) بعدية مكان لاخلق (قوله فى أرجاء الفم) أى نواحيه (قوله بطحن الارحاء) متعلق بتسهيل ، والأرحاء بالحاء المهملة الأضراس (قوله معنى الذوق) الاضافة بيانية

لايحتاج لها حينئذ لضعفه عما كثف من الأغذية التى تفتقر الى الأسنان ، فلما ترعرع وصلح للغذاء خلق له الأسنان ، وجعلها نوعين بعضها محدودة الأطراف ، وهى التى للقطع يقطع بها المأكول و بعضها منبسطة وهى التى للطحن ، فسبحانه ما أكثر عجائب صنعه وأوسع الآيات الدالة عليه ولكنا لانبصر شيئا الا بتوفيق الله تعالى . ثم لما كان المأكول شديدا كثيفا ولم يكن ليجرى فى الفم الى الحلق ، وهو كذلك على يبسه أنبع الله تعالى فى الفم عينا نابعة على الدوام ، أحلى من كل حلو وأعذب من كل عذب ، فيحرك اللسان الغذاء و يمزجه بذلك الماء فيعود زلقا فينحدر فى الحلق بلامؤونة ، ولهذا إذا أعدم الله تلك العين بخلق جفوف من المرض لم يمض على الحلق شىء وان مضى فبمشقة عظيمة ، ومن عجائب هذه العين أنها مع عدم انقطاعها لم يكن ماؤها يملأ الفم فى كل وقت حتى يتكلف الانسان مؤنة عظيمة فى طرح ذلك عنه ، بل جرت على وجه ألجت فيه أن تتعدّى وجه منفعتها — فتبارك الله أحسن الخالقين — ثم خلق أظفار اليدين والرجلين لتشتدّ بها أطرافها لكثرة حركتها والتصرف بها فى الأمور وليحك بها و ينتفع بها فى موضع الحاجة ، وانظر الى خلق الأصابع ، وجعلها مفرقة ذات مفاصل ليتمكن بذلك من قبضها و بسطها بحسب الحاجة ، ولما كان الشعر والظفر مما يطول لما فى طولهما من المصالح لبعض الناس فى بعض الأوقات ، وكان جزهما مما يحتاج إليه فى بعض الأوقات لم يجعلا كسائر الأعضاء فى تألم الانسان بقطعهما ، فانظر الى دقائق هذا الصنع الجليل ، وحسن معاملة المولى الرحيم هذا العبد الكفور الامن عصمه الله تعالى باللطف الجيل . ثم هكذا كل عظم وعرق وقليل أوكثير من الجسد على هذه الحكمة وأكثر ، وقد أشرنا الى نزر يسير من بحر لاساحل له ، هذا فى جسد الانسان وحده. ثم اذا تتبعت عجائب الملك فى الأرضين وسائر حيواناتها وأشجارها ونباتها . ثم عجائب الملك فى السموات وملائكتها وعرشها وكرسيها .

(قوله لانبصر) أى بصر اعتبار (قوله على يبسه) تفسير لقوله كذلك فهو على حذف أى التفسيرية (قوله أحلى الخ) المراد بذلك لازمه وهو عدم السآمة من ذلك الماء وإلا فالريق لا طعم له أصلا حتى يتصف بالحلاوة وجمع بين أحلى وأعذب لأن العذوبة أخص إذ هى حلاوة مع برودة (قوله زلقا) بكسر اللام : أى رطبا طريا (قوله بلا مؤونة) أى كلفة (قوله ولهذا) أى لأجل كون الغذاء إنما يصير زلقا بمزجه بماء العين النابعة فى الفم (قوله شىء) أى من الغذاء (قوله حتى يتكلف) تفريع على النفى (قوله ألجت) أى منعت (قوله الخالقين) أى المقدّرين أوالموجدين لشىء على سبيل الفرض .(قوله لكثرة حركتها) أى وإنما احتيج لشدّ تلك الأطراف لكثرة الخ (قوله وليحك الخ) أى ولأجل أن يحك بالأظفار فى موضع الحاجة للحك وهذا عطف على قوله لتشتدّ الخ (قوله ليتمكن الخ) علة لكونها ذات مفاصل (قوله الكفور) أى شديد الكفر بنعمه حيث لم يشكره عليها (قوله وقليل) عطف على عظم (قوله على هذه الحكمة) أى جار على جنس هذه الحكمة لأن كل واحد له حكمة خاصة به (قوله الملك) هو الأمور المشاهدة بخلاف الملكوت فهو ماغاب عنا (قوله فى الأرضين) أى المتحقق فيها وكذا يقال فى قوله فى السموات (قوله وعرشها الخ) أضافهما

ثم عجائب الجنة وسكانها . ثم أهوال النيران وعظيم زبانيتها واختلاف أنواع العذاب لأهلها اطلعت على ماتتحير فيه العقول وتدهش لسماعه الألباب ـ لخلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس ولكن أكثر الناس لايعلمون ـ هذا وكل ما اطلع عليه جميع البشر من ذلك شئ يسير جدا لابال له فى جنب ماغاب عنهم من ملك الله تعالى .

(ص) وحيا وإلا لم يكن بهذه الأوصاف التى سبق وجوبها

(ش) يعنى ويجب أيضا لصانعك أن يكون حيا وإلا لزم ماذكر ، وبيان الملازمة أن تلك الأوصاف السابقة ، وهى كونه قادرا وما بعده مشروطة عقلا بكون المتصف بها حيا ، فلو قدّر عدمه لوجب عدمها لوجوب انتفاء المشروط عند انتفاء شرطه . لكن انتفاء تلك الأوصاف المشروطة محال لوجوبها على ماتقدّم ، فنفى شرطها ، وهو كونه تعالى حيا محال .

(ص) وسميعا بصيرا متكلما وإلا لاتصف لكونه حيا بأضدادها وأضدادها آفات ونقص ، وهى عليه تعالى محال لاحتياجه حينئذ إلى من يكمله ، كيف وهو الغنى باطلاق المفتقر إليه كل ماسواه على العموم .

(ش) أى ويجب لصانعك أن يكون سميعا بصيرا متكلما

لضمير السموات لكونهما فى جهتها (قوله ثم عجائب الجنة) الأنسب بما قبله ثم فى الجنة وسكانها (قوله لخلق السموات الخ) هذا ترق لما هوأعلى من الانسان المحتوى على تلك الحكم والأسرار (قوله بهذه الأوصاف) متعلق بمحذوف تقديره متصفا خبر يكن (قوله مشروطة عقلا الخ) الشرطية ثابتة بين المعانى فى الأصل وبين المعنوية تبعا لمعانيها (قوله فلو قدر عدمه) أى عدم الصانع : أى تقديرا وقوعيا ، وهذا اشارة لشرطية القياس الاستثنائى الذى أشار له المصنف . وقوله : لكن الخ إشارة الى الاستثنائية المحذوفة (قوله فنفى الخ) أى فثبت المطلوب وهو كونه حيا (قوله وسميعا بصيرا) قدم الأوّل على الثانى لتقدّمه فى القرآن وأخر الكلام لطول الكلام عليه (قوله وإلا الخ) أى لو لم يكن متصفا بهذه الصفات الثلاثة لاتصف بأضدادها لكن التالى باطل (قوله لكونه حيا) بيان للملازمة التى فى الشرطية ، قدمه قبل تمامها للاهتمام به ، وبسط هذا البيان أن تقول : الله تعالى حى والحى قابل للاتصاف بهذه الصفات والقابل للشىء لايخلو عنه أو عن ضدّه ، وحينئذ ثبتت الشرطية القائلة لو لم يتصف بهذه الصفات لاتصف بأضدادها (قوله وأضدادها الخ) الواو للتعليل وهذا دليل للاستثنائية المحذوفة من القياس الأوّل (قوله وهى الخ) أى الآفات والنقص ، وهذا إشارة الى كبرى قياس اقترانى من الشكل الأوّل ، وقوله : وهى يفسر بجمع معرف وهو من صيغ العموم لأن كبرى الشكل الأوّل لابدّ أن تكون كلية وصغرى هذا القياس هى قوله وأضدادها آفات ونقص (قوله لاحتياجه حينئذ) أى حين إذ لم تستحل واتصف بها وهذا دليل للكبرى القائلة وهى عليه محال ، وتقريره أن يقال : لو اتصف بالنقائص لاحتاج لمن يكمله لكن احتياجه باطل (قوله كيف الخ) أى كيف يحتاج لمن يكمله والاستفهام انكارى بمعنى النفى : أى لكنه لايحتاج لمن يكمله لأنه هو الغنى الخ (قوله المفتقر الخ)

لأن كل حيّ قابل لصفة فانه لايخلو عنها إلا إلى مثلها أو ضدّها لما عرفت فيما سبق ، وسنعيده فيما يأتى من استحالة عروّ القابل عن جنس المقبول ، ودليل أن كل حى قابل للاتصاف بهذه الصفات أو أضدادها امتناع اتصاف الموتى بها ، وصحة اتصاف الأحياء بها ، فالمصحح إذن لقبول هذه الصفات إما الحياة أوأمر يلازم الحياة ، وأياما كان يلزم عليه قبول اتصاف كل حى بها ، فاذا لم يتصف الحى بكونه سميعا بصيرا متكلما لزم أن يتصف بأضدادها ، وهى كونه أصم أعمى أبكم ، لكن هذه الأضداد فى حقه تعالى مستحيلة لكونها آفات ونقائص ، وهو جل وعلا منزه عن كل نقص نقلا وعقلا ، لأن الناقص يفتقر إلى من يكمله وذلك يستلزم حدوثه ، والحدوث والافتقار على واجب الوجود الغنى باطلاق المفتقر إليه كل ماسواه مستحيلان على الضرورة ، ويلزم على تقدير تلك النقائص أن يكون المخلوق المتصف بالكمالات أضدادها أكمل من الخالق ، وذلك مما لايعقل .

(ص) والتحقيق الاعتماد فى هذه الثلاثة على الدليل السمعى ، لأن ذاته تعالى لم تعرف حتى يحكم فى حقه بأنه يجب الاتصاف بأضدادها

فغيره هو المحتاج دونه (قوله لأن كلّ حى الخ) فى الكلام حذف : أى يجب لصانعك أن يكون سميعا بصيرا متكلما لأنه حىّ وكل حىّ الخ ، ثم ان قوله لأن كل حىّ الخ بيان للملازمة فى الدليل الآتى : أعنى قوله فاذا لم يتصف الحى الخ فكان المناسب تأخيره عنه (قوله قابل) بالجر نعت لحى والخبر قوله فانه لايخلو الخ (قوله إلا إلى مثلها) زاد المثل على كلام المتن لأن الكلام الآن فى مطلق حىّ قابل لصفة فالخروج عنها تارة يكون إلى المثل وتارة يكون إلى الضدّ بخلاف صفات الله تعالى فالخروج عنها إنما يكون إلى الضدّ لأنها لامثل لها (قوله فيما سبق) أى عند شرح قوله : وأيضا لو نظرت الى تغير صفات العالم الخ (قوله وسنعيده الخ) أى فى مبحث قدم الصفات (قوله من استحالة الخ) بيان لما عرفت الخ (قوله عروّ القابل) أى لشىء (قوله عن جنس المقبول) أى الصادق بالشىء القابل له ومثله وضده فالجسم القابل للبياض المخصوص يستحيل عروّه عنه وعن مثله وعن ضده (قوله أوأضدادها) أى أو أمثالها (قوله وصحة الخ) المراد الصحة الفعلية : أى الاتصاف بالفعل وهذا يغاير المدعى الذى هو قبول الاتصاف فلامصادرة حينئذ (قوله أوأمر الخ) أى وان لم نطلع على هذا الأمر (قوله وهى كونه الخ) التضاد فى المعنوية باعتبار لازمها : أعنى المعانى لأنها من الأمور الوجودية بخلاف المعنوية (قوله نقلا) الأولى حذفه إذ الكلام الآن فى الدليل العقلى (قوله والحدوث والافتقار الخ) هذا مخالف لما فى المتن لأنه جعل الغنى دليلا على نفى الاحتياج ، وهنا جعل الحدوث مستحيلا باعتبار ذاته لامن حيث معارضته لوجوب الغنى له (قوله على الضرورة) أى بعد إقامة الأدلة السابقة وعلى بمعنى الباء (قوله ويلزم الخ) الأولى حذف تقدير لأن اللازم الذى ذكره إنما يترتب على اتصاف الخالق بالنقائص بالفعل (قوله أضدادها) بالجر بدل من الكمالات (قوله مما لايعقل) أى مما لايقبله العقل ويحكم به وإلا فهو يتصوره ويقدره (قوله والتحقيق) أى فى هذه الصفات الثلاثة (قوله الاعتماد الخ) لضعف الدليل العقلى السابق ، ثم أشار إلى وجه ضعفه بقوله لأن ذاته الخ

عند عدمها .

(ش) يعنى أن الاعتماد فى ثبوت تلك الأوصاف على الدليل العقلى من كون تلك الأوصاف كمالات ، فيجب اتصافه بها و إلا لاتصف بأضدادها ، فيكون ناقصا لأنه قد فاته الكمال وفوت الكمال نقصان ضعيف لأنه إنما ثبت لتلك الأوصاف الكمال فى الشاهد ولا يلزم من كون الشيء كمالا فى الشاهد أن يكون فى الغائب كذلك . ألا ترى أن اللذة والألم فى الشاهد كمال وهما ممتنعان على الله تعالى لأنهما من عوارض الأجسام وذاته جل وعلا لم تعرف حتى يعلم أن هذه الأوصاف كمالات فى حقه تعالى يصح اتصافه بها بحيث يلزم إذا لم يتصف بها أن يتصف بأضدادها ؛ وإنما تعرف من صفاته جل وعلا بالعقل مادلت عليه أفعاله ، فان لم يدل الفعل لجأنا الى السمع ، فان لم يرد وجب الوقف ولاشك أن السمع وارد فى هذه الصفات الثلاث ؛ فمنه فى اثبات كونه تعالى سميعا بصيرا قوله تعالى — اننى معكما أسمع وأرى — وكقوله تعالى — وهو السميع البصير — وكقوله جل وعلا — ألم يعلم بأن الله يرى — وكقوله جل اسمه — الذى يراك حين تقوم — واحتجاج ابراهيم عليه الصلاة والسلام فى نفى آلهية الأصنام فى قوله تعالى — لم تعبد مالا يسمع ولا يبصر — ولو كان معبوده كذلك لم تتم له حجة ، وقد قال تعالى — وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه — و إذا ثبت

(قوله عند عدمها) أى عند عدم الاتصاف بها (قوله يعنى الخ) لما اقتضى قوله فى المتن والتحقيق الاعتماد الخ ضعف الدليل العقلى أخذ فى بيان ضعفه قبل التكلم على الدليل السمعى فقال يعنى الخ (قوله من كون الخ) بيان للدليل العقلى فقوله تلك الأوصاف كمالات صغراه وأما كبراه القائلة وكل كمال يجب اتصافه به فهى مطوية للعلم بها ، وأما قوله فيجب اتصافه بها فهو اشارة للنتيجة ، وهذا دليل اقترانى والذى فى المتن استثنائى لكن هو دليل واحد عقلى وان اختلف التعبير به (قوله ضعيف) خبران من قوله : يعنى أن الاعتماد (قوله لأنه إنما ثبت الخ) هذا إشارة لوجه ضعفه ومحصله المناقشة فى الكبرى : أى لانسلم أن كل كمال يجب اتصافه تعالى به ألا ترى الى اللذة فانها كمال فى ذاتها ولم يجب اتصافه بها (قوله فى الشاهد) أراد به الحادث وأراد بالغائب القديم ، وفى التعبير به عن القديم مالا يخفى (قوله ألا ترى الخ) سند لقوله ولا يلزم الخ واللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير والألم إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر ، ووجه كون اللذة والألم كمالا أنه لايتصف بهما إلا من كان صحيح الجسم لم تقم به آفة تمنعه من ادراك اللذيذ والمؤلم (قوله وذاته الخ) تعليل وسند لقوله لأنه إنما ثبت الخ (قوله فان لم يرد الخ) كصفة الادراك (قوله فمنه) أى السمع (قوله وكقوله الخ) لاحاجة للكاف (قوله واحتجاج ابراهيم الخ) بالرفع عطفا على المبتدا الذى هو قوله تعالى و بالجر عطفا على مدخول الكاف (قوله لم تعبد الخ) يشير إلى قياس من الشكل الثانى ونظمه الاله يسمع و يبصر ومعبودك لايسمع ولايبصر ينتج الاله ليس معبودك (قوله كذلك) أى يسمع و يبصر (قوله لم تتم له) أى لابراهيم (قوله وقد قال تعالى الخ) علة لكون قول ابراهيم المذكور احتجاجا : أى إنما كان كذلك لأن الله قد أطلق عليه حجة أو حال : أى كيف لاتتم له الحجة والحال أن الله قال الخ (قوله و إذا ثبت) أى من خارج لامما تقدم وأتى الشارح بهذا تتميما للاستدلال فى

أن الاتصاف بهاتين الصفتين لايتوقف عقلا على الاتصالات الجسمانية ودلّ التصريح بهما على أنهما صفتا كمال وجب اعتقاد مادلت عليه الآية ، ولا محوج للتأويل (١) لاعقلا ولاسمعا ، وحمل اللفظ على احتماله البعيد مجاز وشرطه القرينة ، ومع عدمها لايجوز المصير إليه لما فيه من إثبات المشروط بدون شرطه ، فتعين البقاء مع تلك الظواهر ، وهكذا القول فى جميع ما ورد من أحكام الآخرة متى كان ظاهره جائزا وجب اعتقاده إلا أن يدلّ دليل على امتناعه . وأما دليل كونه تعالى متكلما من السمع ، فقال الامام الفخر : أجمع الأنبياء والرسل على كونه تعالى متكلما . قال ابن التلمسانى : وقد أجمع المسلمون أيضا على ذلك على الجملة وان اختلفوا فى تفسير الكلام . فان قيل يرد على اثبات كونه جل وعلا متكلما بطريق السمع أن يقال

المقام (قوله لايتوقف عقلا الخ) أى وأما العادة فتقتضى توقف الاتصاف بهاتين الصفتين على الاتصالات الجسمانية ومرجع الاتصالات الجسمانية فى البصر الى انطباع الشعاع المنبعث فى الحدقة فى المرئى وعدم قرب المرئى جدًا من الحدقة وعدم بعده جدًا منها ومرجع الاتصالات الجسمانية فى السمع الى قرع الهواء المتكيف بالصوت لمحل السمع وهو الصماخ (قوله الجسمانية) نسبة الى الجسمان ، بضم الجيم بمعنى الجسم (قوله ولا محوج الخ) فيه أن ماتقدم ينتج عدم الصحة لاعدم الحاجة اليه فالأولى فلا صحة للتأويل : أى تأويل السميع بالعالم بالمسموعات والبصير بالعالم بالمبصرات (قوله لاعقلا) راجع لقوله ثبت الخ ، وقوله وسمعا راجع لقوله ودل الخ : أى لامحوج للتأويل من جهة العقل لما ثبت الخ ولا من جهة السمع لدلالة التصريح الخ (قوله وحمل الخ) أى فهذا التأويل باطل لما فيه من اثبات المشروط وهو المجاز بدون شرطه وهوالقرينة لأنه غير محتاج إليه مع كونه صحيحا فى ذاته كما أفهمه قوله ولا محوج الخ (قوله وهكذا الخ) أتى به الشارح لكمال الفائدة (قوله جائزا) أى عقلا كرؤية الله للمؤمنين فى الآخرة (قوله إلا أن يدل دليل) أى عقلى وهذا استثناء منقطع لأن ماقبله فى الجائز : أى لكن ان دل الخ (قوله أجمع الأنبياء والرسل) أما اجماع الرسل فلأن كل رسول كان يخبر قومه بأن الله متكلم ، وأما اجماع الأنبياء فانهم وان كانوا غير مأمورين بالتبليغ إلا أنهم قد يخبرون الناس بذلك تبرعا منهم أو أن اجماع الأنبياء مستفاد من قول الرسل ان الأنبياء أجمعوا على ذلك (قوله وقد أجمع المسلمون أيضا) لما وقع الخلاف بين المسلمين فى تفسير الكلام ربما يتوهم أن بعضهم لم يقل به فأتى بهذا دفعا لهذا التوهم فاندفع مايقال اجماع الرسل منسحب على المسلمين فلا حاجة لقوله وقد أجمع المسلمون أيضا واقتصر الشارح فى الاستدلال على الكلام بالاجماع فقط مع أن فى الكتاب والسنة مايدل لذلك أيضا كقوله تعالى ــ وكلم الله موسى تكليما ــ لأن الخصم لاسبيل له فى الخدش فى الاجماع بخلاف غيره فانه يؤوّله (قوله على الجملة) إنما أتى بذلك لأجل قوله بعد ذلك وان اختلفوا الخ (قوله وان اختلفوا الخ) فقيل متكلم بكلام نفسىّ قديم وهو مذهب أهل السنة وقيل بألفاظ قديمة ، وقيل بألفاظ حادثة ، وقيل معنى كونه متكلما أنه خالق للكلام (قوله فى تفسير الكلام) الأولى فى تفسير كونه متكلما لأن الكلام فيه (قوله فان قيل الخ) حاصله أن

---

(١) وقوله : ولا محوج للتأويل : أى تأويل السمع بالعالم بالمسموعات والبصير بالعالم بالمبصرات .

إن قول الرسول لايدل مالم يثبت صدقه ، ولايثبت صدقه الا بالمعجزة ، والمعجزة لاتثبت مالم يثبت كون البارى متكلما ، فان دلالة المعجزة تتنزل منزلة قول الله تعالى لمدعى الرسالة صدقت أوأنت رسولى فما لم يثبت الكلام الصدق لله تعالى لا يكون مصدقا لرسوله ، فلوأثبتنا الكلام له تعالى بالسمع لدار . قلت : قال ابن التلمسانى : إنه سؤال قوى وجوابه أن من ادّعى أنه رسول الملك بمرأى من الملك ومسمع ، وقال آية صدقى أن يغير الملك عادته المألوفة ويفعل كذا ثم قال أيها الملك إن كنت صادقا فى دعواى فافعل لى ذلك ففعل ذلك على الوجه الذى التمسه فيعلم جميع الحاضرين أنه رسول وأنه صادق وإن كان فيهم من ينفى كلام النفس ، ويكفى فى العلم بتصديقه إيجاده الفعل الدال

كونه متكلما مأخوذ من قول الرسول ودلالة قول الرسول متوقف على الصدق والصدق متوقف على المعجزة والمعجزة لاتثبت إلا بعد ثبوت كونه تعالى متكلما ، وذلك لأن المعجزة تدل على أن الله تعالى قال : صدق عبدى فى كل مايبلغ عنى ، وحينئذ فآل الأمر الى أن المعجزة متوقفة على كونه متكلما ، وحينئذ فلا يصح اثبات كونه متكلما بالسمع المتوقف ثبوته على المعجزة المتوقفة على كونه متكلما وإلا لزم الدور . واعلم أن هذا السؤال مبنى على القول بأن دلالة المعجزة على الصدق وضعية لاعقلية أو عادية (قوله إن قول الرسول) أى من ادعى أنه رسول (قوله لايدل) أى على كونه تعالى متكلما (قوله صدقه) أى الرسول (قوله والمعجزة الخ) هذه القضية غير بينة وهى روح الايراد فلذا أثبتها بالسند فقال فان دلالة المعجزة الخ (قوله فان دلالة المعجزة) من اضافة الصفة للموصوف : أى فان المعجزة الدالة : أى على الصدق (قوله فان دلالة المعجزة الخ) الأولى فان المعجزة تدل على أن الله قال بالفعل صدقت لأجل أن يأتى الدور إذ لايتأتى الدور إلا بملاحظة ذلك (قوله فما لم يثبت الخ) مفرع على قوله فان دلالة المعجزة الخ وما مصدرية ظرفية والكلام فاعل والصدق بمعنى الصادق صفة للكلام : أى فمدة عدم ثبوت الكلام الصادق لله لم يكن مصدقا لرسوله (قوله فلوأثبتنا الكلام) الأولى كونه متكلما لأن الكلام فى المعنوية (قوله لدار) أى لتوقف السمع على الكلام (قوله قلت الخ) حاصله أنا لانسلم أن المعجزة لاتثبت مالم يثبت كونه متكلما بل ثبوت المعجزة لايتوقف على ذلك ، وحينئذ فلا يلزم دور على اثبات كونه متكلما بالسمع ومما يوضح ذلك عدم توقف الصدق على كونه متكلما أن من ادعى الخ (قوله آية صدقى) أى على أنه أرسلنى لكم وقال لى قل لهم افعلوا كذا وكذا (قوله أن يغير الخ) كأن يقوم من مكانه ويجلس فى مكان آخر (قوله ففعل الخ) أى ولا شك أن هذا الفعل من الملك يدل على صدق ذلك الشخص فى دعواه أنه رسوله وان لم يحصل من الملك تكلم أصلا (قوله التمسه) الأولى طلبه (قوله فيعلم الخ) خبران من قوله ان من ادعى والمناسب اسقاط الفاء والتعبير بقد والفعل الماضى (قوله وان كان فيهم الخ) أى وان كان فى الحاضرين من ينفى كلام النفس : أى عن الملك وقيد بذلك نظرا لكون الموضوع فى كلام البارىء وإلا كان المناسب أن يقول وان كان فيهم من ينفى الكلام عنه أصلا بأن كان أبكم أو يقول وان لم يحصل منه تكلم أصلا بدل قول وان كان الخ (قوله ويكفى فى العلم الخ) هذا

على إرادة تصديقه كما يدل التخصيص فى الأفعال على إرادة وقوعها على ذلك الوجه ، وقولهم إن المعجزة تتنزل منزلة التصديق بالقول مسلم ، ولكن تتنزل منزلة المواضعة على قول يدل على إرادة ذلك كما يدل بعض الاشارة على ذلك ، والكلام المستدل على ثبوته لله تعالى بالسمع فى دعوى الأشعرية هو القول النفسى والنزاع فيه لا فى العبارات الحادثة المتواضع عليها ، والأفعال كثيرا ما تدل على الارادة وان لم توضع لذلك نظرا الى العادات والمعجزة كذلك ، وقد احتج الأستاذ أبو اسحاق على أنه تعالى متكلم بأنه سبحانه ملك ولا يتم الملك الا بأمر ونهى

يدل على أن دلالة المعجزة على تصديق الله للرسول عقلية وهو قول والسؤال مبنى على قول آخر كما سبق (قوله على إرادة تصديقه) فيه نظر لأنه يدل عقلا على إرادة وجوده لا على ماذكر ولقد أضعفوا القول بأن دلالة المعجزة على الصدق عقلية (قوله كما يدل الخ) كتخصيص الله زيدا بالوجود فى زمن كذا على صفة كذا ، فانه يدل عقلا على ارادة الله ايجاده ووقوعه والأفعال بمعنى المفعولات (قوله وقولهم الخ) هذا شروع فى ابطال السند الواقع فى السؤال الذى استدل به المعترض ، وكان على الشارح أن يأتى بهذا بعد قوله : انه سؤال قوى ، فكان يقول قلت : قال ابن التلمسانى : انه سؤال قوى وجوابه أن قولهم الخ ، ويجعل قوله أن من ادعى الخ سندا للجواب بأن يقول : ألا ترى أن من ادعى الخ (قوله منزلة التصديق بالقول) أى منزلة قول الله صدق عبدى (قوله ولكن تتنزل الخ) المواضعة بمعنى الوضع وعلى زائدة ، وفى الكلام قلب : أى ولكن تتنزل منزلة قول موضوع يدل على ارادة ذلك : أى التصديق مثل قوله : صدق عبدى فالمعجزة لم تدل على أن الله قال ذلك بالفعل ، وحينئذ فلا يتأتى الدور (قوله كما يدل بعض الاشارة على ذلك) أى التصديق كما لو قلت ان فلانا قال لى افعل كذا فكذبك زيد مثلا ، فقلت للذى نقلت عنه ، هل قلت لى افعل كذا ، فأشار لك برأسه ، فتلك الاشارة تنزل منزلة قوله نعم أولا سواء كان ذلك المشير يتأتى منه الكلام أو أبكم ولا تدل على أنه فى الجواب قال نعم أولا بالفعل ، فاذا نزلت الاشارة منزلة ذلك سواء كان المشير متكلما أولا فكذلك المعجزة (قوله والكلام الخ) استئناف كلام زائد على السؤال وجوابه (قوله بالسمع) أى بالدليل السمعى (قوله والنزاع فيه) أى فى إثباته لله (قوله لا فى العبارات الخ) هى الألفاظ التى نقرؤها إذ لا خلاف فى أنها يقال لها كلام الله (قوله المتواضع عليها) أى المتفق على وضعها (قوله والأفعال كثيرا الخ) هذا اشارة الى جوب ثان بمنع قوله : فى السؤال والمعجزة لا تثبت الخ ، وهذا الجواب مبنى على القول بأن دلالة المعجزة على الصدق عادية ، وبهذا صارت الأقوال فيما ذكر ثلاثة (قوله على الارادة) أى ارادة التصديق ، والمناسب للمقام أن يقول على التصديق (قوله والمعجزة كذلك) أى تدل على الارادة نظرا للعادة : أى عادة الله مع من ظهرت المعجزة على يديه (قوله وقد احتج الأستاذ الخ) جاب الشارح هنا ما للأستاذ من الدليلين العقليين على كونه متكلما ليردهما معا ويقرر مايردان به ، وان كان أحدهما يرد بما يرد به الدليل العقلى السابق (قوله ولا يتم الخ) أى ولا يكمل الملك بفتح فكسر : أى من حيث ملكه ، ويصح بضم فسكون ، وهذا هو الدليل الأول ، وتقريره أن تقول : الله ملك وكل ملك لا يكمل ملكه الا بأمر ونهى ينتج الله لا يكمل

وبجواز تردد الخلائق بين أمر مطاع ونهي متبع ؛ وقال كل صفة جائزة لابد وأن تستند إلى صفة أزلية والااستحال ماعلم جوازه ، ويستحيل ردّ الأمر والنهي الى الارادة أو العلم وسائر الصفات غير الكلام النفسي على ماسنبينه عند اثبات صفة الكلام في فصل صفة المعاني ، فيجب اثباته لله تعالى ، والطريقة الأولى تئول الى نفي النقائص ، وقد عرفت ما في الاستناد في نفيها الى العقل ، والاعتراض على الثانية أن يقال : لامانع أن يكون هذا الجواز لتردد الخلائق بين أمر مطاع ونهي متبع يستند الى صحة أمر بعضنا الى بعض . فان قيل : يلزم عليه الدور أو التسلسل لأنا ننقل الكلام الى الآمر منا الذي استند اليه المأمور المطيع له ، فانه يجوز أن يكون ذلك الآمر أيضا مأمورا مطيعا لغيره ، فان كان الغير مأموره لزم الدور والا لزم التسلسل . قلنا لايلزم ذلك إلا لوكان يجب أن يكون كل شخص آمرا ومأمورا . أما مطلق الجواز فيكفي في صحته ماسبق ، واحتج الأستاذ أيضا على اثبات الخبر لله تعالى

ملكه الا بأمر ونهي ، والأمر والنهي من أقسام الكلام ، فيكون الله متكلما وهو المطلوب (قوله وبجواز الخ) عطف على قوله : بأنه سبحانه الخ فاللام بمعنى الباء ، وهذا اشارة الى الدليل الثاني : أي ان العقل يجوّز كونهم مترددين : أي يحكم بجواز ذلك الكون لا باستحالته ولا بوجوبه (قوله متبع) أي ممتثل مطاع (قوله وقال الخ) من تتمة الدليل ، وعبر بقال وان كان يفهم بدونها أن هذا من كلام الأستاذ نظرا الى أن الاعتراض الآتي وارد على ذلك (قوله كلّ صفة جائزة) أي ومن جلتها كون الخلائق متردّدين الخ (قوله لابد الخ) أي لابد وأن تكون متعلقة بصفة أزلية ، وهي هنا أمره ونهيه (قوله والا الخ) أي والااستند الصفة الجائزة إلى صفة واجبة بأن لم تثبت الصفة الواجبة التي تستند اليها الجائزة (قوله استحال ماعلم جوازه) وهو هنا كون الخلائق مترددين الخ ، وحينئذ يجب أن يكون كون الخلائق مأمورين أو منهيين مستندا الى أمر ونهي ثابتين لله في الأزل ، والأمر والنهي من أقسام الكلام ، فيكون الله متكلما وهو المطلوب (قوله فيجب اثباته لله تعالى) هذا نتيجة دليل الأستاذ (قوله والطريقة الأولى) هي الاستدلال بأن الله تعالى ملك الخ (قوله تئول إلى نفي النقائص) لأن الملك إذا لم يأمر ولم ينه كان أبكم والبكم نقص في حقه ، فيجب له الكلام الذي هو كمال في حقه (قوله وقد عرفت) أي من قوله سابقا والتحقيق الاعتماد الخ (قوله ما) أي الضعف الذي (قوله في نفيها) أي النقائص (قوله والاعتراض على الثانية) أي على قوله فيها وكل صفة جائزة الخ (قوله لتردّد الخ) أي المتعلق بتردّد الخ (قوله إلى صحة) الأولى حذف صحة (قوله يلزم عليه) أي على استناد تردّد الخلائق بين أمر مطاع ونهي متبع إلى أمر بعضنا لبعض (قوله فان كان الغير مأموره) أي مباشرة أو بواسطة أو وسائط (قوله لايلزم ذلك) أي الدور أو التسلسل (قوله إلا لو كان يجب الخ) أي ومعلوم أن ذلك لايجب (قوله أما مطلق الجواز) أي المتحقق في كون بعض الأشخاص آمرا فقط وبعضهم مأمورا فقط (قوله فيكفي الخ) أي فلا يلزم عليه دور ، وحينئذ فيكفي الخ (قوله ماسبق) أي من استناد كون بعضنا مأمورا إلى أمر بعض (قوله الخبر) أي الذي هو أحد أقسام الكلام ، وقد أفاد فيما سبق الأمر والنهي

بأن كل عالم يجد فى نفسه حديثا مطابقا لمعلومه بالضرورة ، ولا معنى لكلام النفس الا ذلك .
واعترضه شرف الدين بن التلمسانى بأن اثبات قضية كلية عامة تشملنا وتشمل البارى جل وعلا من قضايا جزئية وجدانية قد لايساعد الخصم على تسليمه وأخذ القضايا الكلية عن المحسوسات والوجدانيات لا تتم الا باستقراء عادات ، واثبات أحكام الله تعالى وصفاته لا تؤخذ من القضايا العاديات ، فالوجه الاعتماد على السمع ، وسنتقح ان شاء الله تعالى معنى الكلام القديم الموصوف به جلّ وعلا .

(ص) ولايستغنى بكونه عالما عن كونه سميعا بصيرا لما نجده من الفرق الضرورى بين علمنا بالشيء حال غيبته عنا و بين تعلق سمعنا و بصرنا به قبل .

(ش) اعلم أن العقلاء قداختلفوا فى معنى هاتين الصفتين ، فذهب الجبائى وابنه ومن تبعهما الى أن معنى السميع البصير شاهدا أوغائبا هو الحى الذى لا آفة به ، وهذا معنى باطل فان الحياة ليست من الصفات المتعلقة والسمع والبصر من الصفات المتعلقة

(قوله بأن كل الخ) هذه كبرى وحذف الصغرى القائلة الله عالم فالنتيجة الله يجد فى نفسه حديثا مطابقا لمعلومه ولا معنى للكلام النفسى الخبرى إلا الحديث المذكور (قوله بأن اثبات قضية كلية) هى هنا كل عالم يجد فى نفسه حديثا الخ ، وفى بعض النسخ أنه : أى الحال والشان (قوله من قضايا) من بمعنى الباء (قوله وجدانيــة) أى من الأمور الباطنيــة (قوله قد لايساعـد الخصم على تسليمه) أى الاثبات هذا اعتراض أوّل : أى ، وحينئذ فيجوز القدح بأن يقول الخصم أناعالم بكذا ولا أجد فى نفسى حـديثا مطابقا له فلا تتم القضية الكلية ، و إنما تتم الجزئية ومتى كانت كبرى الشكل الأوّل جزئية كان فاسد النظام (قوله وأخذ القضايا الخ) اعـتراض ثان (قوله عن المحسوسات) نحو كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ فهذه قضية كلية مأخوذة من محسوسات لأنك تقول أوّلا الانسان يحرك فكه الأسفل عند المضغ والبغل كذلك والحمار كذلك والفرس كذلك وهكذا فكل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ (قوله والوجـدانيات) أى كما إذا قلت كل عالم يجد فى نفسه حديثا مطابقا لمعلومه فان هذه قضية كلية وجدانية مأخوذة من قضايا جزئية بأن تقول أنا عالم بكذا واجد فى نفسى حديثا مطابقا له وزيد يقول كذلك و بكر يقول كذلك وهكذا فكل عالم يجد فى نفسه حديثا مطابقا لمعلومه (قوله عادات) أعم من أن تكون وجدانية أو حسية : أى استقراء جميع أفرادها (قوله لما نجده الخ) سـند لقوله ولا يستغنى الخ (قوله الضرورى) أى البديهى (قوله قبل) أى قبل غيبته عنا (قوله أن العقلاء) أى من المسلمين ولو بحسب الظاهر (قوله هاتين الصفتين) أى كونه سميعا وكونه بصيرا (قوله الجبائى) نسبة لجبى بالقصر قرية من أعمال خراسان واسمه حسن (قوله وابنـه) اسمه هاشم (قوله شاهدا) أى مشاهدا لنا ، وقوله : أوغائبا : أى عنا (قوله هو الحىّ الخ) فقد فسروهما بتفسير مركب تركيبا توصيفيا (قوله وهذا) أى التفسير بطرفيه (قوله فان الحياة الخ) الأولى فان كونه حيا وهذا اعتراض على التفسير . وحاصل قياس من الشكل الثانى وهو أن تقول الحياة ليست من الصفات المتعلقة باتفاق والسمع والبصر من الصفات المتعلقة باتفاق ينتج

وسلب الآفة لااختصاص له بغير من سلب عنه ، ولأن الانسان يحس من نفسه كونه سميعا بصيرا والعدم لايحس ، ولأنه لوصح ذلك اصح أن يقال : العالم والقادر هوالحى الذى لا آفة به ولم يقولوا به ، وذهب الفلاسفة الى أن معنى الرؤية تأثر الحدقة بسبب ارتسام صورة المبصرفيها ، ولهم قولان أحدهما : أن المدرك لنا نفس المثال المنطبع ، وهو الشيء المطابق لنا فى الخارج الخالى عن المادة والثانى أن المدرك لنا عين ذلك الشيء بواسطة المثال المنطبع فى الرطوبة الجليدية المؤدية الى الحس المشترك الذى هو مركب من عضلتين مجوفتين على صورة صليب فى مقدم الدماغ . قالوا : وأما السمع

الحياة ليست السمع والبصر وتنعكس هذه النتيجة إلى قولك السمع والبصر ليسا الحياة وهو المطلوب (قوله وسلب الآفة الخ) هذا اعتراض على الجزء الثانى ، وحاصله قياس من الشكل الثانى ، وتقريره أن تقول سلب الآفة ليس له تعلق بغير محله وهو المسلوب عنه الآفة والسمع والبصر يتعلقان بغير محلهما ينتج سلب الآفة غير السمع والبصر وتنعكس هذه النتيجة إلى قولك السمع والبصر ليسا سلب الآفة وهى الصمم والعمى (قوله لااختصاص له الخ) أى لا تعلق له بغير محله وهو من سلبت عنه تلك الآفة (قوله من سلبت) أى الآفة ، وفى بعض النسخ من سلب عنه : أى من وقع السلب عنه فيكون المجرور نائبا عن الفاعل (قوله ولأن الانسان الخ) اعتراض ثان على الطرف الثانى وهذه مقدمة صغرى من قياس من الشكل الثانى ، وقوله : والعدم الخ : أى عدم الآفة ، وقوله : لايحس : أى لايحس الانسان به من نفسه وهذه كبراه فينتج السمع والبصر غير سلب الآفة (قوله ولأنه لو صح الخ) اعتراض على الطرفين معا ، وقوله : ذلك : أى تفسير السمع والبصر بالحى الذى لا آفة به (قوله لصح أن يقال الخ) أى لصح أن يفسر العالم والقادر بالحى الذى لا آفة به لأنه لافارق بين تلك الصفات (قوله ولم يقولوا) أى الجبائى وولده ومن معهما (قوله أن معنى الرؤية) الاضافه بيانية ، والمراد بالرؤية البصر (قوله تأثر الخ) فاذا نظرت إلى زيد فانه يرتسم فىحدقتك صورة زيد التى لامادة لها فى الخارج فالمرتسم فى الحدقة إنما هو الصورة لانفس زيد ، فاذا ارتسمت هذه الصورة فى الحدقة حصل للحدقة تأثر فتأثر الحدقة هو نفس الرؤية (قوله أن المدرك لنا) أى بالرؤية ، وقوله : نفس المثال المنطبع : أى المرتسم فى الحدقة : أى فاذا وقع بصرى عليك فلا أدرك إلا مثالك : أى صورتك التى ارتسمت فى الحدقة ولا أدرك ذاتك (قوله المنطبع) أى فى الحدقة (قوله وهو) أى المثال المنطبع (قوله المطابق لما فى الخارج) أى خارج الأعيان وهو المرئى (قوله الخالى عن المادة) صفة لشيء وذلك لأن مادة المرئى كالانسان لا يمكن ارتسامها فى العين ، وإنما يرتسم فيها مثال له خال عن المادة فهو مجرد خيال مطابق له (قوله والثانى الخ) هذا هو الأقرب فانا جازمون بأنا نرى وندرك الشيء لامثاله (قوله فى الرطوبة) أى محل الرؤية من العين وهو الناظر ، وقوله : الجليدية : أى الشبيهة بالجليد فى اللمعان (قوله المؤدية الى الحس المشترك) أى المؤدية للقوة الباصرة التى فى الحس المشترك واطلاق الحس المشترك على العضلتين المذكورتين غيرمعروف (قوله عضلتين) أى عصبتين (قوله على صورة صليب) أى متقاطعتين

فان الصوت ومايتركب من الحروف والأصوات اذاصادمت الهواء الراكد فى الصماخ المجاور للعصبة المفروشة فى أقصى الصماخ المدودة عليـه كالجلد على الطبل حصل فيه طنين ، فنشعر به القوة المدركة المودعة فى تلك العصبة على رأى أو تؤديه الى الحس المشترك على رأى ، والحس المشترك على هذا الرأى كحوض تصب فيـه خمسة أنابيب ، وهى الحواس الخمس ، ولذا سمى مشـتركا ، والنفس هى المدركة بواسطته كاوح تقرؤه ، ومذهب أهل السنة أن السمع والبصر إدراكان لا يتوقفان إلا على وجود محل يقومان به ، واختصاص بعض الأشياء بالادراك فى حقنا إنما هو باجراء الله عادته بخلق ذلك فيه أوعنده ، وحجتهم أن قبول المحل للادراك نفسى له فلواشترط فيه شرط لزم توقف الصفة النفسية على شرط وهو محال ،

على هيئة الصليب وقيل على صورة دالين إحداهما فى ظهر الأخرى هكذا ﻫد (قوله فان الصوت) أى البسيط وأشار للمركب بقوله وما تركب الخ فما تركب من الحروف هو صوت الانسان كزيد قائم وما تركب من الأصوات كنعيق الغراب (قوله إذا صادمت الهواء) أى لاقتـه : أى لاقى الهواء المتكيف بها الهواء الراكد فى الصماخ ، و إنما قدرنا ذلك لأن الصوت كيفية قائمة بالهواء فهو عرض (قوله الراكد) هو والمجاور وصفان للهواء (قوله فى أقصى) أى داخل (قوله المدودة عليه) أى على أقصى الصماخ تفسير للمفروشة الخ (قوله حصل فيه) أى فى الصماخ المدود عليه العصبة (قوله طنين) أى صوت (قوله كاوح تقرؤه) أى فكما أن الانسان إذا نظر للوح أدرك مافيـه كذلك النفس تدرك مافى الحس المشترك (قوله ادراكان) أى صفتا ادراك : أى صفتان يحصل بهما الادراك : أى الكشف والايضاح (قوله لايتوقفان إلا على وجود محـل) أى لأنهما عرضان ولا يتوقفان على اتصال أشعة تخرج من الحدقة تتصل بالمرئى ولا على انطباع صورة المرئى فى الرطوبة الجليـدية الكائنة فى الحدقـة ولا على مصادمة الهواء المتكيف باللفظ للهواء الذى فى الصماخ (قوله واختصاص الخ) جواب عن سؤال وارد على أهل السنة . وحاصله حيث كانا لايستدعيان محـلا مخصوصا بل مطلق محل فلم اختصا ببعض المحلات دون بعض وما وجه تحققهما عند بعض الأمور دون بعض فقوله ببعض الأشياء صادق بالمحل الذى فيـه الادراك و بما هو شرط فى الادراك ولذلك فرع على ذلك قوله فيه أو عنـده ، فالأول ناظر للمحل كالأذن بالنسبة للسمع والعين بالنسبة للبصر ، والثانى ناظر للشرط كالمقابلة ونفى البعد جدا بالنسبة للرؤية (قوله إنما هو الخ) فيجوز أن يخلق الله السمع فى نحو اليد وتجوز الرؤية مع البعد جدا (قوله وحجتهم) أى على أن اختصاص بعض الأشياء بكون الادراك فيه أو عنده أمر عادى (قوله أن قبول المحل) كالأذن والعين ، وقوله : للادراك : أى الذى هو السمع والبصر (قوله نفسى له) إنما كان قبول الادراك نفسيا للمحل لأنه لو لم يكن نفسيا لاحتاج ذلك القبول الى قبول آخر وهلم جرا فيؤدى إلى محال وهو الدور أو التسلسل وهما باطلان فما أدى اليهما وهو كون القبول ليس نفسيا للمحل باطـل فثبت أن القبول أمر نفسى للمحل فـلا يحتاج لشرط كالمقابلة لأن ما بالذات لايحتاج لشرط فثبت ماقلناه من أن اختصاص بعض الأشياء بأن الادراك يكون عنده أمر عادى (قوله وهو محال) أى لأن الصفة النفسية لو توقفت

وقد اعترض الامام على من قال : إن الرؤية بسبب الانطباع بأنا نرى نصف كرة العالم وانطباع العظيم فى الصغير محال ، وهذا الالزام صحيح على من يقول : ان المدرك المثال المنطبع لامطابقة الخارجى لابالنسبة لمن يقول ان المنطبع واسطة للادراك ، وألزم الامام أيضا عدم رؤية الأطوال والعروض لاستحالة ارتسام هذه الأبعاد فى نقطة الناظر ، واعترضه ابن التلمسانى بأنه إن أراد الانطباع بكيفية العظم ، فهو من معنى ماقبله وان أراد مطلق الانطباع ، لأن الناظر نقطة والنقطة لاامتداد لها ، فكيف ينطبع فيها ماله امتداد فيقال : انما يمتنع لوكانت كرة حقيقية بحيث لايقابل البسيط منها إلانقطة . أما إذا كان فيها انطباع مع استدارتها كالبيضة مثلا ، فلامانع من انطباع المثال الصغير المطابق للكبير بحسب العادة ،

على شرط لاتنتفى بانتفاء ذلك الشرط ، لكن الصفة النفسية لاتنتفى لأن انتفاءها يوجب انتفاء الذات فلزم أن لاتتوقف على شيء (قوله وقد اعترض الامام) أى الفخر الرازى إذ هو المراد عند الاطلاق ، والرازى نسبة للرى بفتح الراء على غيرقياس قرية من قرى العجم وهذا الاعتراض أورده الامام على مذهب الفلاسفة فكان المناسب للشارح تقديم كلام الامام بعد ذكر كلام الفلاسفة (قوله بسبب الانطباع) أى مشروطة بانطباع صورة المرئى فى الحدقة (قوله بأنا نرى نصف كرة العالم) أى ماظهر لنا من فلك القمر والتعبير بالنصف للتقريب لا التحديد لأن المرئى أكثر منه (قوله وهذا الالزام الخ) هذا ليس من كلام الامام بل من كلام ابن التلمسانى اعترض به على الامام فكان على الشارح أن يبين ذلك (قوله على من يقول الخ) لأن مثال الشيء يجب مطابقته ومساواته فى المساحة لذلك الشيء وانطباع الكبير فى الصغير محال (قوله لا بالنسبة الخ) عطف على من يقول ، وذلك لأن الواسطة فى الشيء لايشترط فيها المساواة له فالمنطبع حينئذ يكون صغيرا جدا وهو واسطة لرؤية الكبير (قوله الأطوال) جمع طول (قوله والعروض) جمع عرض (قوله لاستحالة الخ) أى فاذا كان شيء طوله مائة ذراع وقلنا إن الرؤية لاتحصل إلا بسبب ارتسام صورة المرئى فى الحدقة يلزم على ذلك ارتسام صورة مقدرة بمائة ذراع فى الناظر الصغير جدا وهذا محال (قوله هذه الأبعاد) أطلق الجمع على مافوق الواحد إذ لم يذكر إلا بعدين الطول والعرض ولم يذكر العمق فالبعد المفروض أولا طول والمفروض ثانيا عرض والمفروض ثالثا عمق (قوله فى نقطة الناظر) الاضافة بيانية (قوله ان أراد) أى بقوله لاستحالة ارتسام هذه الأبعاد فى نقطة الناظر (قوله فهو من معنى ماقبله) أى فيتعلق به البحث المتعلق بما قبله بأن يقال هذا الالزام إنما يأتى على قول من يقول ان المدرك نفس المثال الخ (قوله مطلق الانطباع) أى وان لم يكن بكيفية العظم (قوله نقطة) أى جوهر فرد (قوله فيقال) أى فى الرد عليه (قوله إنما يمتنع) أى ارتسام ماله امتداد (قوله لوكانت) أى النقطة : أى الناظر (قوله بحيث لايقابل الخ) هذا كالتفسير للكرة الحقيقية (قوله البسيط) أى الجوهر الفرد (قوله إلا نقطة) أى من السطح الذى توضع عليه (قوله أما إذا كان الخ) فيه أن الامام يقول ان الناظر جوهر فرد فيمتنع ارتسام ماله امتداد فيه فكيف يرد عليه ذلك (قوله انطباع) أى انبطاح واتساع بحيث لو وضعت على سطح لكان يقع التماس بأكثر من جزء

وألزم الامام أيضا على القول بالانطباع فى السمع أن لا يعرف جهة الصوت وفيه نظر ، وأن لاتسمع الحروف وراء الجدار ، وفيه أيضا بحث ، هذامايتعلق بالسمع والبصر على مذهب الفلاسفة وذهب أبو القاسم الكعبي وأبو الحسن البصرى الى ردّهما الى العلم بالمبصرات والمسموعات : كالشهيد والخبير ، فانهما يرجعان إلى تعلق العلم على وجه خاص ، وقد احتج الفخر على ردّ هذه المقالة بأنا اذا علمنا شيئا ، ثم أبصرناه أوسمعناه وجدنا بين الحالتين تفرقة بديهية ، وذلك مما يدلّ على أن الابصار والسماع مغايران للعلم ، والى هذه الحجة أشرت فى أصل العقيدة بقولى : لما يجده من الفرق الضرورى الخ إلا أنى فرضت تأخير العلم بالشىء عن تعلق السمع والبصر به والامام فرض العكس ، ولا فرق فى الحجة بين الوجهين ، واعترض شرف الدين بن التلمسانى هذه الحجة بأن مجرد التفرقة لاينتج أن تكون التفرقة بينهما تفرقة نوعية ، ولا أنهما نوعان خارجان عن نوع العلم وهو محل النزاع .

(قوله وألزم الامام أيضا) أى ألزم الفلاسفة (قوله أيضا) أى كما ألزمهم فى البصر (قوله بالانطباع فى السمع) المراد بالانطباع الصدم لأن الصوت إذا خرج من المصوّت يصادم الهواء المتكيف به الهواء الراكد فى الأذن فيحصل فى الصماخ طنين فتشعر به القوة المدركة أو تؤديه الى الحس المشترك فتدركه النفس (قوله أن لايعرف جهة الصوت) لأن المعروف هو مافى الصماخ فقط وهو الطنين (قوله وفيه نظر) لأن جهة الصوت تابعة لجهة المصوت فمعرفة الأولى تابعة لمعرفة الثانية وجهة المصوت معروفة لأن الهواء وارد على الصماخ من جهته (قوله وأن لاتسمع الحروف الخ) لأن الجدار يرد الصوت عن مصادمته للهواء الراكد فى الصماخ (قوله وفيه أيضا بحث) أى لأن الصوت يسمع من وراء الجدار إن كان هناك منفذ مّا فيخرج الصوت من ذلك المنفذ و يصادم الهواء الراكد فى الأذن (قوله وذهب أبو القاسم الكعبي الخ) هما معتزليان (قوله إلى ردّهما) أى السمع والبصر (قوله إلى تعلق العلم) أى ذى تعلق العلم : أى للذات من حيث كونها عالمة على وجه خاص فالشهيد هو العالم بما حضر والخبير هو العالم بخفيات الأمور كما أن السميع هو العالم بالمسموعات والبصير هو العالم بالمبصرات (قوله إذا علمنا) أى بالأخبار (قوله ثم أبصرناه) أى أدركناه ببصرنا (قوله أو سمعناه) أى أدركناه بسمعنا (قوله بين الحالتين) هما الادراك بالاخبار والادراك بالسمع والبصر (قوله أن الابصار) أى الادراك بالبصر (قوله والسماع) أى الادراك بالسمع (قوله مغايران للعلم) أى وان كان كل ادراكا : أى و يلزم من مغايرة الابصار والسماع للعلم أن يكون السمع والبصر مغايران للعلم وهو المطلوب (قوله بأن مجرد التفرقة) أى بين السمع والبصر و بين العلم (قوله لاينتج أن تكون التفرقة بينهما) أى بين السمع والبصر و بين العلم تفرقة نوعية : أى لاينتج أن كلا من الثلاثة نوع مستقل من الادراك وله حقيقة تباين حقيقة الآخر كما يقول أهل السنة (قوله ولا أنهما الخ) ولا ينتج أن السمع والبصر الخ (قوله عن نوع العلم) الاضافة بيانية (قوله وهو) أى خروجهما من نوع العلم (قوله محل النزاع) حاصله أن مذهب أهل السنة والامام أن كل واحد من السمع والبصر والعلم ادراك مغاير للآخر ومذهب الكعبي ومن تبعه أن العلم مطلق الادراك وهما نوعان له ، واحتج الامام على مذهبه

ولامانع من رجوع التفرقة الى كثرة المتعلقات وقلتها ، فان البصر يتعلق بالهيئات الاجتماعية ولا يتعلق العلم بذلك فى حال الغيبة ، ولذلك يقال ليس الخبر كالعيان ، أو يقال ما المانع من رجوع التفرقة الى اختلاف محل العلمين ، فعند الرؤية يكون العلم حاصلا بالقلب والعين ، وعند الغيبة يبقى فى القلب بخلق أمثاله ويعدم من العين . وللشيخ أبى الحسن الأشعرى قولان . أحدهما : أنهما ادرا كان يخالفان العلم بجنسهما مع مشاركتهما العلم فى أنهما صفتان كاشفتان يتعلقان بالشىء على ماهو عليه . والقول الثانى : أنهما من جنس العلم الا أنهما لا يتعلقان الا بالموجود المعلوم ، والعلم يتعلق بالموجود والمعدوم والمطلق والمقيد ، وكلاهما مع ذلك صفتان زائدتان على علمه تعالى واحتج على ذلك

بما ذكره من التفرقة فاعترض عليه بأن هذه التفرقة لاتقتضى أنهما نوعان خارجان عن العلم مع أنه محل النزاع فاحتجاجه لم يوافق مدعاه (قوله ولامانع الخ) الواو للتعليل سند لقوله أن مجرد التفرقة الخ (قوله الى كثرة الخ) وإذا كانت التفرقة ترجع لكثرة المتعلقات وقلتها كانت تفرقة اعتبارية لانوعية وكونها اعتبارية لاينافى أن العلم جنس لهما (قوله المتعلقات) أى متعلقات العلم (قوله فان البصر) أى فان العلم المسمى بالبصر وهذا تعليل لقوله لامانع الخ (قوله يتعلق الخ) وحينئذ فتعلقاته كثيرة لأنه على سبيل التفصيل ، وقوله : ولا يتعلق العلم : أى الذى لايسمى بصرا وهو الحاصل بالاخبار ، وقوله : بذلك : أى بالهيئة الاجتماعية : أى وحينئذ فمتعلقاته قليلة لأنه على سبيل الاجمال ، وحيث كان الاختلاف بين العلمين المذكورين باعتبار كثرة المتعلقات وقلتها كانت التفرقة بينهما اعتبارية لانوعية (قوله ولذلك) أى لأجل كون التفرقة لكثرة المتعلقات وقلتها (قوله ليس الخبر) أى ليس العلم الحاصل بالخبر (قوله كالعيان) أى كالعلم الحاصل بالعيان : أى المعاينة والابصار (قوله أو يقال) أى فى سند قوله ان مجرد التفرقة لاينتج الخ (قوله ما المانع الخ) وحينئذ فالتفرقة اعتبارية (قوله بالقلب) الباء بمعنى فى (قوله يبقى) أى العلم (قوله بخلق أمثاله) مبنى على أن العرض لايبقى زمانين (قوله قولان) أى فى شأن تحقيق هاتين الصفتين (قوله بجنسهما) أى ذاتهما والاضافة للبيان (قوله كاشفتان) أى يحصل بهما كشف الشىء وانضاحه (قوله بالشىء) هو الموجود فقط بالنسبة للسمع والبصر . أما بالنسبة للعلم فيراد بالشىء مايشمل المعدوم (قوله على ماهو عليه) أى تعلقا آتيا على الحالة التى هو متلبس بها ذلك الشىء (قوله أنهما من جنس العلم) الاضافة للبيان : أى انهما فردان من أفراد العلم وليست حقيقتهما مباينة له (قوله إلا بالموجود) أى فى خارج الأعيان (قوله المعلوم) أى المتعين المشخص فى الخارج بأن لا يكون كليا كأفراد الانسان وهذا وصف كاشف (قوله والمطلق) أى الحقيقة الكلية وهذا من عطف الخاص ان أريد بالمعدوم مالاوجود له فى الخارج كان له وجود ذهنا أم لا أما ان أريد به مالاوجود له مطلقا كان من عطف المغاير (قوله والمقيد) أى الماهية الجزئية المقيدة بالتشخصات : أى الجزئيات الموجودة خارجا التى هى أفراد المطلق (قوله مع ذلك) أى مع كونهما فردين من أفراد العلم (قوله زائدتان على علمه) أى متغايرتان له فى المفهوم لامتباينتان له لأن الأفراد لاتباين الجنس (قوله واحتج) أى الأشعرى (قوله على ذلك) أى على ماذكر من القول الأول القائل إن حقيقة كل منهما مباينة لحقيقة العلم لأن هذا هو الذى قاله الفخر الرازى ، واحتج له بما مر ،

بما احتج به الفخر . قال ابن التلمسانى : وماذكرناه من الاشكال وارد عليه ، ومن قال من المعتزلة إنه سميع بصير لنفسه ، فهو يردهما الى العلم ، وصار بعض المعتزلة الى أن البارىء جل وعلا عما يقول الظالمون علوا كبيرا ، لايرى كما أنه لايرى ، وهوقياس مذهبهم فى اشتراط اتصال الأشعة وانبعاثها من بنية مخصوصة والمقابلة أومافى حكمها فى الرؤية ، وسيأتى إن شاء الله تعالى فى فصل الرؤية إبطال مذهبهم فى ذلك بأشبع قول .

(ص) وبهذايثبت كونه مدركا عند من أثبته والتحقيق فيه الوقف لما تقدم من أن التحقيق فى نفى النقائص الاعتماد على السمع ، وقد ورد فى السمع والبصر والكلام ولم يرد فى الادراك وجزم بعضهم

ويحتمل أن اسم الاشارة للقول الثانى وهو المتبادر فيكون احتجاجا على الزيادة : أى على كونهما صفتين زائدتين على العلم (قوله بما احتج به الفخر) هو ماذكره الشارح سابقا بقوله ، وقد احتج الفخر على رد هذه المقالة الخ ، والمراد بقوله بما احتج الخ بدليل اتفق أن الفخر احتج به لأن الفخر من أتباع الأشعرى فاحتجاجه متأخر عن احتجاجه (قوله من الاشكال الخ) هو ماذكره الشارح سابقا بقوله : واعترض شرف الدين ابن التلمسانى هذه الحجة ، وقوله : يأتى عليه : أى على ذلك الاحتجاج بأن يقال ان مجرد هذه التفرقة لاينتج الخ هذا على احتمال كون الاحتجاج للقول الأول وعلى احتمال كون الاحتجاج للقول الثانى لقال إن التفرقة لاتنتج الزيادة إذ لامانع من رجوع التفرقة لكثرة المتعلقات وقلتها (قوله لنفسه) أى لذاته لا لأجل سمع ولا لأجل بصر قام به فاللام للتعليل (قوله يردهما) أى السمع والبصر (قوله الى العلم) الذى يناسب المفرع عليه الى الذات ، وقد يقال المراد الى الذات من حيث كونها عالمة بالمسموعات وعالمة بالمبصرات (قوله وصار) أى ذهب (قوله لايرى) بفتح أوله (قوله لايرى) بضم أوله (قوله قياس) أى مقتضى (قوله اتصال الأشعة) أى بالمرئى (قوله وانبعاثها) أى خروجها (قوله من بنية مخصوصة) أى عضو مخصوص ، وهو الحدقة (قوله والمقابلة) أى مقابلة المرئى للأشعة الخارجة من حدقة الرائى (قوله أومافى حكمها) كرؤية الانسان نفسه فى المرآة أو الماء ، فنى هذه الحالة يصير الرائى فى حكم المقابل للأشعة (قوله وبهذا) متعلق بقوله : يثبت ، وتقديم المعمول لافادة الحصر : أى إن ثبوت كونه مدركا إنما هو بهذا الدليل دون غيره ، وقد مرّ ضعف هذا الدليل العقلى (قوله عند من أثبته) أى الادراك : كالقاضى أبى بكر الباقلانى وامام الحرمين والفخر الرازى (قوله والتحقيق) هو ذكر الشىء على الوجه الحق فيقابله الباطل ، وقد يطلق على ذكر الشىء بدليله (قوله فيه) أى الادراك (قوله الوقف) أى الامساك عن القول بثبوته أو نفيه (قوله لما تقدم الخ) أى المقتضى لانتفائه ، وفى العبارة حذف : أى وللدليل السابق العقلى الذى يدل على ثبوته ، فاندفع بهذا مايقال إن قوله : لما تقدم الخ إنما ينتج النفى لا الوقف (قوله فى نفى النقائص) أى السابقة من البكم والصمم والعمى . أما غيرها كالعجز والجهل ، فالعمدة فى انتفائها الدليل العقلى (قوله وقد ورد فى السمع) أى الدليل السمعى والواو للحال (قوله ولم يرد)

بنفيه لما رآه ملزوما للاتصال بالأجسام : يعنى و يدخل فى العلم والحق أنه لا يستلزمه . و بالجملة فمجموع مافيه ثلاثة أقوال وأقربها الوقف كما قدمناه .

(ش) الاشارة بهذا راجعة الى دليل كونه تعالى سميعا بصيرا وهو كونهما كمالين فى حق الحى زائدين على العلم للتفرقة الضرورية بين العلم و بينهما ، وهذا المعنى ثابت الادراك ، فيجب ثبوته عند من سلك هذا الطريق العقلى ، وقد قدمنا ما فى ذلك ، و يعنون بالادراك إدراك الملموسات والمشمومات والمذوقات ، فقولى : و بهذا يثبت كونه مدركا عند من أثبته معناه أن دليل الادراك عند القائلين به ان قالوا : ان الادراكات المتعلقة بهذه الأشياء زائدة على العلم بها للتفرقة الضرورية بينهما كما سبق قبل فى زيادة ادراك السمع والبصر على العلم ، واذا كانت زائدة على العلم لايستغنى به عنها وهى كمالات وكل حى فهوقابل لها ،

أى السمع (قوله بنفيه) أى انتفائه (قوله لما رآه) أى الادراك : أى اعتقده (قوله ملزوما للاتصال الخ) أى ملزوماعقلا للاتصال بالأجسام ، فالمشموم لابد فى ادراك رائحته من اتصال الهواء المتكيف برائحته الى الأنف ، والمذوق لابد فى ادراك طعمه من اتصال الجسم الذائق بالمذوق ، والملموس لابد فى ادراك كيفيته من اتصال الجسم اللامس بالملموس (قوله يعنى) معموله محذوف أى يعنى أنه غير زائد (قوله و يدخل) أى الادراك : أى متعلقه من المشمومات والمذوقات والملموسات ، وقوله : فى العلم : أى فى متعلقه ، فكل ما أدرك به على فرض ثبوته ، فهو مدرك بالعلم ، وحينئذ فيستغنى عنه بالعلم ، فتكون صفة الادراك غيرثابتة . ثم ان المراد بالعلم هنا الكون عالما ، و بالادراك كونه مدركا لأن الكلام فى المعنوية (قوله أنه) أى الادراك (قوله لايستلزمه) أى لايستلزم الاتصال ، بل الاتصال سبب عادى لا أنه لازم عقلا لا يمكن تخلفه (قوله وأقربها الوقف) أى أقربها للصواب . ثم إن هذا يقتضى أن غيره قريب للصواب مع أن قوله أولا والتحقيق الخ يقتضى أن غيره باطل اذ التحقيق ذكر الشىء على الوجه الحق ، وأيضا قوله : كما قدمناه لايلائم هذا إذ الذى قدمه هو قوله : والتحقيق فيه الوقف ولم يتقدم له أن أقربها الوقف ، فالمناسب والتحقيق منها الوقف كما قدمناه اللهم إلا أن يكون استعمل قوله وأقربها الوقف بمعنى والتحقيق منها الوقف (قوله وهو كونهما الخ) أى وكل كمال فى حق الحى يجب للمولى ، فالكبرى محذوفة (قوله للتفرقة الخ) وقيل لزيادتهما على العلم (قوله وهذا المعنى) أى كونهما كمالين الخ (قوله وقد قدمنا مافى ذلك) أى من البحث بأن ذاته تعالى لم تعرف لنا حتى نحكم عليها بأن السمع والبصر كمالان فى حقها وأن ضد ذلك نقص فى حقه (قوله و يعنون) أى المثبتون للادراك المتمسكون بالدليل العقلى (قوله ادراك الملموسات) أى ادراك كيفياتها (قوله والمشمومات) أى وادراك المشمومات : أى إدراك روائحها فهو نوع ثان من مطلق الادراك وما بعده نوع ثالث (قوله والمذوقات) أى وادراك المذوقات : أى ادراك طعومها (قوله ان قالوا) أى قولهم فهو فى تأويل مصدر خبران (قوله بهذه الأشياء) أى الملموسات والمشمومات والمذوقات (قوله بينهما) أى بين العلم بها و بين ادراكها (قوله به) أى العلم (قوله عنها) أى عن الادراك المتعلق بهذه الأشياء (قوله وهى) أى الادراكات المتعلقة بهذه الأشياء كمالات =

فاذا لم يتصف بها اتصف بأضدادها وأضدادها نقص ، لأن فيها فوت كال ، والنقص فى حقه جل وعلا محال ، فوجب أن يتصف بتلك الادرا كات زائدة على علمه جل وعلا . لكن على ما يليق به تعالى من نفى الاتصال بالأجسام ونفى اللذات عن ذاته العلية والآلام ، ولهذا أجمعوا أن لفظ الشم والذوق واللمس لايصح اطلاقه فى حقه تعالى لما يؤذن به من الاتصالات وتجدد الكيفيات ، وكل ذلك فى حق من تنزه عن الحدوث فى ذاته وصفاته محال ، وانما الادراك المتنازع فى اثباته فى حقه تعالى أمر وراء الشم والذوق واللمس ، وليست هذه الثلاثة نفس الادرا كات ولالازما عقليا لها ، وانما هى فى حقنا أسباب عادية يخلق الله جل وعلا معها الادراك غالبا ، و يدل على أن الادراك أمر زائد عليها ، أنك تقول شممت التفاحة فلم أجد لها ريحا ، وكذا لمست وذقت فلم أجد ولو كان الادراك غير زائد عليها لكان هذا اللفظ متناقضا ولما اعتقد بعض العلماء الملازمة العقلية بين الادراك و بينها ، وايهام ذلك منع أيضا اثبات هذه الادرا كات له جلّ وعلا ، وجعل الاحاطة بمتعلقاتها داخلا فى علمه تعالى ، والى هذا القول أشرت بقولى : وجزم بعضهم بنفيه : أى بنفى الادراك المتعلق بالمشمومات والمذوقات والملموسات .

أى وكل كال يجب لله وهذاشروع فى دليل ثبوت الادراك له تعالى بعد أن أثبت زيادته على العلم ، وأشار لنتيجته بقوله بعد فوجب أن يتصف بتلك الادرا كات ، ولما كانت الكبرى نظرية أقام عليها دليلا بقوله وكل حى الخ حذفت صغراه . والأصل الله حى وكل حى قابل للاتصاف بالكمالات فالله قابل للاتصاف بالكمالات (قوله فاذا لم يتصف الخ) من تتمة دليل كبرى القياس الأوّل : أى وحيث ثبت أنه تعالى قابل للاتصاف بالكمالات لو لم يتصف بها بالفعل لاتصف بأضدادها لكن التالى باطل فبطل المقدم ، وقوله : وأضدادها نقص أى وكل نقص فى حقه محال وهذا دليل للاستثنائية ، وإذا استحال الاتصاف بأضداد الكمالات وجب الاتصاف بها وهو المطلوب (قوله ونفى اللذات الخ) أى ونفى تكيف ذاته باللذات والألم ، وليس المراد نفى ادراك ذلك (قوله ولهذا) أى لقولنا لكن على مايليق به تعالى الخ (قوله لما يؤذن) أى لما يوهمه الاطلاق (قوله من الاتصالات) لأن الشم تطلب رائحة الجسم واللمس ملاقاة جسم لآخر لمعنى فيه والذوق ملاقاة عضو مخصوص للجسم لطلب معنى فيه (قوله وتجدد الكيفيات) أراد بها اللذات والآلام وكما أن تجددها مستحيل كذلك أصل الكيفية مستحيل فى حقه تعالى (قوله وراء) أى غير (قوله ولا لازما) الأولى ولا ملزوما بدليل آخر الكلام (قوله وإنما هى) أى الشم والذوق واللمس (قوله أسباب) أى للادراك (قوله غالبا) أى وقد يتخلف الادراك عنها (قوله أمر زائد عليها) أى أمر مغاير لها (قوله غير زائد عليها) أى بل هو عينها (قوله و بينها) أى الثلاثة اللمس والذوق والشم (قوله وإيهام) عطف على الملازمة وهو مصدر مضاف المفعول : أى واعتقد أن اثبات هذه الادرا كات يوهم الملازمة العقلية بين الادراك و بين الشم والذوق واللمس هذا ، والأولى الاقتصار على الأوّل لأن الايهام المذكور لاينتج المدّعى : أعنى القول بنفيها (قوله أيضا) أى كما منع اثبات الشم والذوق واللمس له تعالى اتفاقا (قوله وجعل الخ) أى وجعل الادراك لمتعلقاتها مثل السكر والمسك (قوله داخلا فى علمه) أى انه فرد من أفراد

يمنى و يستغنى عنه بالعلم ، وقولى لما رآه ملزوما الاتصال هذه حجة النافى ، وقوله : والحق أنه لايستلزمه : أى الادراك لايستلزم الاتصال بالأجسام لما عرفت أن الادراك أمر وراء الاتصال ، والاتصال شرط فيه بالنسبة الينا عادة لاعقلا ، وقولى والتحقيق فيه الوقف : أى فى الادراك بمعنى لاندرى أهو ثابت له تعالى زائد على علمه أم لا ، فيترك الجزم بأحد الأمرين لعدم ظهور دليله وهذا القول مختار المقترح وابن التلمسانى ، وحجتهما ما أشرنا اليه بعد ، وهوأن التحقيق عندهما فى نفى النقائص الاعتماد على الدليل السمعى ، وقد ثبت فى السمع والبصر والكلام كما قدمناه فيها ولم يثبت فى هذا الادراك ، فوجب الوقف عن اثباته ونفيه .

(ص) فصل : ثم نقول يتعين أن تكون هذه الأوصاف السبع تلازمها معان تقوم بذاته تعالى ، فيكون قادرا بقدرة ومريدا بارادة ثم كذلك الى آخرها .

(ش) يعنى بالأوصاف السبع ماذكر قبل من كونه تعالى قادرا . ثم كذلك الى متكلما ، وانما لم يعدها ثمانية بزيادة كونه مدركا لما رأى من التنازع فى هذه الصفة الثامنة ، ولما نقل أن التحقيق فيها الوقف . وأما كونه قديما و باقيا

علمه فالعلم الذى هو الادراك له أفراد من جلتها المتعلق بالسكر والمسك مثلا فالعلم يتنوع لأنواع اعتبارية بحسب المتعلق لكن مر فى تقرير كلام المصنف أن متعلق الادراك هو الداخل فى متعلق العلم (قوله يعنى الخ) معمول يعنى محذوف : أى يعنى أنه غير زائد على العلم ، وحينئذ فيستغنى عنه به (قوله لايستلزم) أى عقلا (قوله وراء الاتصال) أى مغاير له منفك عنه (قوله أم لا) أى أو ليس بثابت فهو مقابل قوله أهو ثابت (قوله لعدم ظهور دليله) أى لخفاء دليل الجزم بكل من الأمرين فوجب الوقف (قوله وحجتهما) أى المقترح وابن التلمسانى للقول بالوقف (قوله ماأشرنا اليه الخ) مقتضى هذا أن قوله بعدم ظهور دليله ليس حجة لهما مع أنه نفس الحجة لهما للقول بالوقف ، وأما ماذكره من أن التحقيق أن المعتمد عليه فى نفى النقائص الدليل السمعى الخ فنقول هذا لايظهر حجة للقول بالوقف بل إنما يظهر حجة للقول بعدم الادراك .

فصل

(قوله ثم نقول الخ) ثم للترتيب الاخبارى والنون للمتكلم ومعه غيره من أهل الفن (قوله يتعين الخ) قدح فى نفى المعتزلة صفات المعانى (قوله الأوصاف السبع) هى المعنوية ، وتسمى أحكاما والأولى السبعة لأن المعدود مذكر (قوله تلازمها معان) جمع معنى وهو الصفة الموجودة فى الخارج القائمة بالمحل الموجبة له حكما (قوله تقوم بذاته) وصف كاشف (قوله بزيادة كونه الخ) الباء سببية ومدخولها مصدر مضاف لمفعوله (قوله لما رأى الخ) فيه أن وجود التنازع لاينتج عدم ذكرها لجواز الترجيح فى أحد القولين ، فالأولى الاقتصار على التعليل الثانى لظهوره (قوله ثمانية) لكن الادراك تحته صفات ثلاث ، وزاد بعضهم رابعا وهو الادراك للذات والآلام

فقد تقدم مافى ملازمتهما لصفتى القدم والبقاء . واعلم أن هذه الصفات السبع التى فرغ من برهان ثبوتها تسمى لأجل ملازمتها معانى أخرى ، هى علل لها صفات معنوية وأحوالا معنوية نسبت الى المعانى التى هى عللها ككونه قادرا علته القدرة وكونه عالما علته العلم وهكذا الى آخرها ، وتسمى هذه العلل الملازمة للمعنوية صفات المعانى ، فالمعنوية صفات ثابتة للذات لاتتصف بوجود ولاعدم معللة بمعنى قائم بالذات وعللها صفات موجودة قائمة بالذات موجبة لها حكما ، وهو تلك الصفة المعنوية . هذا كله على القول بصحة الواسطة بين الوجود والعدم . وأما على القول بنفيها فليس ثم إلا الذات وصفات المعانى الوجودية ، ولا معنى عندهم لكونه عالما وقادرا الا قيام العلم والقدرة به فلا حال عندهم لامعنوية ولانفسية . وبالجملة فالمتكلمون على فريقين فريق ينفى الحال وفريق يثبتها ، وحقيقة الحال صفة اثبات لاتتصف بالوجود ولابالعدم ، فالقائلون بنفى الأحوال كالشيخ أبى الحسن

فالمعنوية حينئذ إحدى عشرة صفة (قوله فقد تقدم الخ) أى فقد تقدم الخلاف فى كونهما ملازمين للقدم والبقاء على أن القدم والبقاء صفتان وجوديتان وعليه فيكون كونه قديما و باقيا حالين أو ليسا ملازمين للقدم والبقاء بناء على أنهما صفتا سلب والصفة السلبية لاتوجب حكما لموصوفها وعلى هذا فكونه قديما و باقيا اعتباران لاحال: (قوله هى) أى المعانى الأخر ، وقوله : علل لها : أى ملزومات للصفات السبع التى فرغ من البرهنة على ثبوتها وجملة قوله هى الخ صفة لمعان أخر (قوله نسبت) أى الصفات التى فرغ من البرهنة عليها ، وهذا بالنظر لما قبل التسمية بالمعنوية ، و إلا فالمراد الآن بالمعنوية المعنى العلمى وهذا لم يلاحظ فيه نسبة (قوله ككونه قادرا الخ) الأولى التعبير بالفاء بدل الكاف واسقاط الكاف فيما بعد (قوله علته القدرة) أى فالقدرة مستلزمة للكون قادرا والكون قادرا لازم لها وهكذا (قوله صفات المعانى) من إضافة العام للخاص وهى الاضافة التى للبيان (قوله ثابتة) أخرج به السلبية (قوله لاتتصف بوجود الخ) إنما نفى الوجود عنها بعد وصفها بالثبوت لأن الثابت عند مثبتى الواسطة قد يكون موجودا فاحتيج لاخراجه ، وأما عند غيرهم فالثابت مرادف للموجود ، وأما نفى العدم عنها فزيادة بيان لأن الثابت لا يكون معدوما لكنه لما نفى الوجود عنها فربما يتوهم ثبوت العدم فتعرض له (قوله معللة الخ) أخرج به الصفة النفسية على القول بأنها من الأحوال لامن الاعتبارات (قوله موجودة) أى فى الخارج بحيث يمكن رؤيتها ، وقوله : قائمة بالذات لازم لما قبله (قوله موجبة لها حكما) صفة للمعنى القائم بالذات ، والمراد بإيجابها الحكم استلزامها للحكم لا التأثير بطريق العلة أو الطبع ، وقوله : حكما الأولى أحكاما لأن الكلام جار فى الجميع (قوله وهو) أى ذلك الحكم (قوله هذا) أى كون المعنوية صفة ثابتة للذات الخ (قوله بصحة الواسطة) المراد من الصحة الثبوت (قوله فليس ثم الخ) أى ليس ثم إلا الذات وصفات المعانى لا المعنوية فلا ينافى أن هناك الصفات النفسية والسلبية فالحصر إضافى لأن نافى الأحوال يقول بالنفسية والسلبية (قوله الوجودية) صفة كاشفة للمعانى (قوله إلا قيام العلم الخ) أى والقيام إضافة واعتبار وهو غير الأحوال (قوله ينفى الحال) هو المعول عليه فلذا قدمه (قوله وحقيقة الحال) أى التى وقع النزاع فى ثبوتها ونفيه (قوله صفة اثبات)

الأشعرى وكثير من المحققين ليس عندهم من الصفات إلا صفات المعانى ، والقائلون بثبوت الحال كالقاضى وامام الحرمين يقسمون الصفات ثلاثة أقسام : نفسية ومعنوية ومعانى ، ووجه الحصر أن المتحقق إما أن يتحقق باعتبار نفسه أو باعتبار غيره . الأول الموجود والثانى الحال ، وهو إما أن يكون الغير الذى تحقق به ذات موصوفه أو معنى يقوم بموصوفه . الأول الحال النفسية . والثانى الحال المعنوية ، وقد جعلها بعض المتأخرين ستة أقسام ضم الى هذه الثلاثة ثلاثة أخرى : وهى السلبية والفعلية والجامعة لجميع الأقسام ، ولهم فى تعريف هذه الأقسام عبارات . أما الصفات السلبية ، فقالوا إنها عبارة عن كل ما يمتنع أن يوصف به البارئ جل وعلا ، والتحقيق أنها عبارة عن نفى كل ما يمتنع الخ ، وذلك كسلب الشريك والجسمية والعرضية ونحو ذلك ، وقد تكون بعض السلوب جائزة فى حقه تعالى ومنهم من يعبر عنها بالحدوث ، وذلك كعفوه تعالى وحلمه بعد الجناية فانه عبارة عن اسقاط العقوبة مع تحقق الجناية .

أى صفة ثابتة (قوله ليس عندهم من الصفات) أى الثبوتية التى يتصف بها المحل على وجه القيام بها لا مطلقا فلا ينافى أنهم يقولون بصفات السلوب والصفات النفسية وصفات الأفعال (قوله يقسمون الصفات) أى الثبوتية القائمة بالمحل كما يرشد لذلك ما بعده من الحصر (قوله أن المتحقق) أى الوصف الثابت موجودا كان أم لا (قوله الأول الوجودية) أى المعانى ، وفى بعض النسخ . الأول الموجود : أى الوصف الموجود كالعلم والقدرة وباقى صفات المعانى (قوله الذى تحقق به) أى ثبت بسببه (قوله ذات موصوفه) المراد بذات موصوفه حقيقة الموصوف كأن الموصوف ذاتا أو صفة ألا ترى أن القدرة من الصفات ولها تعلق بالموجودات ، وهذا التعلق حال نفسى وشأنه أن يتحقق بالقدرة (قوله الأول الحال النفسية) أى كالوجود والتحيز للجرم واللونية للبياض والانسانية وتعلق القدرة بالموجودات (قوله الحال المعنوية) كالكون قادرا والكون أبيض (قوله وجعلها بعض المتأخرين الخ) هذا التقسيم بالنظر لصفة الاله لأنه المقصود أوّلا و بالذات ، وان كان يوجد أيضا فى الحادث ثانيا وبالعرض (قوله أما الصفات) الأولى الصفة بالافراد لأن المعرّف الماهية لا الأفراد كما أن الأولى أيضا حذف كل لأنها لاستغراق الأفراد ، والمقصود بيان الماهية المجملة (قوله عبارة) الأولى اسقاطه لأن العبارة فى الأصل مصدر عبر ثم تعورف فى الألفاظ المعبر بها والصفة السلبية ليست لفظا (قوله عن كل ما يمتنع الخ) فيه أن الحدوث والعجز والجهل يمتنع أن يوصف بها البارى مع أنها ليست من الصفات السلبية (قوله والتحقيق) أى تحقيق ما تقدّم وتوضيحه بحيث لا يرد عليه شىء (قوله ونحو ذلك) كسلب الحدوث وسلب افتتاح الوجود وسلب انتهاء الوجود وسلب العجز والجهل (قوله جائزة) أى لا واجبة كما هو شأن صفاته تعالى (قوله عنها) أى عن بعض هذه السلوب الجائزة (قوله بالحدوث) أى بالمشتق منه بأن يقول هذه الصفات حادثة (قوله وذلك) أى ما ذكر من بعض السلوب الحادثة (قوله فانه) أى ما ذكر من العفو والحلم فهما صفة واحدة جائزة فى حق المولى لا واجبة له فهى حادثة : أى متجددة بعد عدم ،

وأما الصفات النفسية ، فقيل انها عبارة عن كل حال ثبتت للذات غير معللة ، وقيل هى كل صفة اثبات للذات من غير معنى زائد على الذات ، وقيل هى كل صفة ثبوتية زائدة على الذات لايصح توهم انتفائها مع بقاء الذات الموصوفة بها ، وهى فى الحقيقة راجعة إلى شىء واحد ، ويمثلون النفسية بكونه واجب الوجود أزليا أبديا وفيه نظر ، والتحقيق رجوع هذه الصفات الى السلب ، وقد سبق ذلك والمحققون يرون أن الصفات النفسية لم يعرف منها شىء ، ولوعرفناها لكنا قدعرفنا

وقد يقال حيث فسر العفو والحلم باسقاط العقوبة كانا من صفات الأفعال لامن صفات السلوب لأن صفات السلوب عبارة عن نفى أمور لاتليق والاسقاط ليس نفيا بل هو عبارة عن الكف عن الفعل أى عن الترك له والكف فعل (قوله وأما الصفات النفسية) الأولى الافراد كما فى بعض النسخ لأن التعريف للماهية والنفسية نسبة للنفس بمعنى الذات لأن الذات لاتعقل بدونها من نسبة المتعلق بالكسر للمتعلق بالفتح (قوله عبارة) الأولى حذفه كما أن الأولى حذف كل لما علمت آنفا (قوله غير معللة) بالجر صفة لحال أو بالنصب حال من فاعل ثبتت وخرج بهذا الأحوال المعنوية كما أنه خرج بقوله ثبتت المعانى والسلبية وهذا التعريف مبنى على أن الصفة النفسية حال لها ثبوت فى الخارج غير ثبوت الذات (قوله كل صفة اثبات) أى كل صفة ثابتة والأولى حذف كل وخرج بقوله اثبات الوجودية والسلبية (قوله من غير معنى زائد على الذات) أى من غير أن تكون هذه الصفة تابعة لمعنى زائد على الذات هذا هو المراد فخرج بهذا القيد المعنوية وليس المراد عدم مصاحبتها لصفة أخرى من صفات المعانى (قوله ثبوتية) أى ثابتة فى الخارج (قوله زائدة على الذات) وصف كاشف (قوله لايصح توهم انتفائها الخ) المراد بالتوهم الوقوع فى الوهم : أى الذهن على طريق الحكم : أى لايصح أن الذهن يحكم بانتفائها حكما مستقيما مع بقاء الذات الموصوفة بها ، والمراد أيضا لايصح توهم انتفائها الخ : أى بالنظر للذات لا لأمر خارج وحينئذ خرج بهذا القيد المعنوية ، وذلك لأن الصفة النفسية مقومة للذات والمقوم للشىء لايصح انتفاؤه مع تحقق المقوم به بخلاف الصفات المعنوية فانه لايصح انتفاؤها من أجل كونها من صفات الألوهية ، ويصح انتفاؤها عن الذات بالنظر لكونها ذاتا من غير نظر للألوهية (قوله وهى) أى تلك الأقوال (قوله فى الحقيقة) أى وأما بحسب اللفظ فمختلفة (قوله ويمثلون) أى للصفة النفسية فى جانب الاله (قوله أزليا أبديا) لازم لقوله واجب الوجود لأن معناه الذى لايقبل الانتفاء لا أزلا ولا فيما لايزال (قوله وفيه) أى فى التمثيل بما ذكر للنفسية (قوله والتحقيق الخ) سند لقوله وفيه نظر فالواو للتعليل (قوله هذه الصفات) أى كونه واجب الوجود الخ (قوله إلى السلب) أى الانتفاء : أى وإذا كانت ترجع إلى صفات سلبية فلا يصح جعلها نفسية (قوله وقد سبق ذلك) أى رجوع هذه الصفات إلى السلب لأن واجب الوجود هو الذى لايقبل الانتفاء والأزلى والأبدى يرجعان إلى القدم والبقاء ، وتقدم أنهما سلبيان على الصحيح (قوله والمحققون الخ) إشارة لدعوى واستدل عليها بدليل الخلف وهو اثبات المدعى بابطال نقيضه (قوله لم يعرف الخ) أى لم يعرف بالكنه ، والحقيقة لا بالرسم وإلا فهى معروفة مثبتة فى كتب الكلام ولا خصوصية للنفسية بذلك بل مثلها المعانى فانها لم تعرف بالكنه بل بالرسم أيضا (قوله ولوعرفناها)

الذات ، ولا يعرف الله الا الله . وأما الصفات المعنوية ، فهي عبارة عن كل حال ثبتت للذات معللة بمعنى قائم بالذات ، وقيل هي كل صفة لازمة للذات لأجل معنى قائم بالذات . وأما صفات المعاني فهي عبارة عن كل صفة قائمة بموصوف موجبة له حكما ، وقيل هي المعاني الموجبة للأحوال ، فبين المعاني والمعنوية تلازم عند أهل السنة تلازم العلة لمعلولها . وأما صفات الأفعال فهي عبارة عن صدور الآثار عن قدرته وارادته جل وعلا . وأما الصفة الجامعة لجميع الأقسام : فهي عبارة عن كل صفة تدل على معنى يندرج فيه سائر الأقسام الستة ، ومثال الصفات المعنوية كونه عالما قادرا مريدا حيا الى آخرها ، ومثال صفات المعاني العلم والقدرة والارادة والحياة الى آخر الصفات السبع أو الثمان ، ومثال صفات الأفعال خلق الله جل وعلا ورزقه واحسانه ، ومنهم من يمثلها بالأسماء الدالة عليها : كالخالق والرازق والمحيي والمميت ، ومثال الصفات الجامعة عزة الله تعالى وجلاله وعظمته وكبرياؤه ونحو ذلك .

أي بالكنه لكنا قد عرفنا الذات : أي لكن التالي باطل فبطل المقدم ، وقوله : ولا يعرف الله إلا الله دليل للاستثنائية واطلاق المعرفة على الله مشاكلة ، ثم ان الضمير في قوله ولو عرفناها الخ ان كان راجعا للصفات النفسية كلها فالدليل غير مطابق للمدلول إذ المدّعى أنا لم نعرف منها شيئا والسالبة الكلية إنما يناقضها الموجبة الجزئية لا الموجبة الكلية ، وان كان راجعا إليها باعتبار بعضها : أي ولو عرفنا شيئا منها فلا نسلم الملازمة إذ لايلزم من معرفة بعض نفسيات الشيء أن يعرف ذلك الشيء ، ويجاب بأن المراد الثاني والملازمة صحيحة بمعنى أن معرفة البعض تستلزم امكان معرفة الباقي إذ لافرق وذلك يؤدّي إلى معرفة الموصوف لكن تأنيث الضمير يبعده أو بأن الضمير للجنس من غير قيد التعميم ولا التبعيض وذلك يستلزم ماذكر ثم اللازم المذكور في كلام المصنف هو معرفة الحقيقة لا العين إذ لايلزم من معرفة الصفة النفسية للشيء معرفة عينه (قوله ثبتت للذات) قيد لبيان الواقع (قوله معللة) بالجر صفة لحال أو بالنصب حال من ضمير ثبتت وقوله : قائم بالذات صفة كاشفة (قوله حكما) أي صفة معنوية (قوله وقيل هي المعاني الخ) هذا تعريف لفظي (قوله فبين الخ) تفريع على التعريفين جميعا (قوله تلازم) التعبير به يقتضي أن كلا لازم وملزوم مع أن المعروف أن المعاني ملزومة والمعنوية لازمة (قوله تلازم العلة لمعلولها) أي كتلازم العلة المؤثرة لمعلولها عند القائل بها (قوله وأما صفات الأفعال) الأولى وأما صفة الفعل بالافراد (قوله عبارة) الأولى حذفه (قوله صدور الآثار الخ) الأولى صدور الآثار عن الله بواسطة قدرته وارادته والصدور عن الارادة من حيث التخصيص وهو من قبيل التأثير . بقي أن صفة الفعل صفة للمولى وصدور الأثر صفة للأثر لا للمولى ، فالمناسب أن صفة الفعل هي تعلق قدرة الله بالمقدور (قوله لجميع الأقسام) أي ماعداها (قوله عبارة) الأولى حذفه (قوله سائر) أي باقي (قوله ومنهم من يمثلها الخ) فيه أن الخالق مثلا هو الذات التي ثبت لها الخلق وهذا ليس صفة فعل (قوله عزة الله) تكون بقدرته وعلمه وهكذا وبكونه عالما وهكذا وبخلقه بدائع المصنوعات وإحيائه الأموات وهكذا ، ويقال أيضا : عز عن الشريك والصاحبة والولد والحدوث ونحو ذلك من صفات السلوب وكذا يقال جل وعظم مثلا عن كذا

ومن المحققين من يقسم صفات البارئ جل وعلا باعتبار آخر غير ماسبق الى قسمين : الى اضافات لاوجود لها فى الأعيان : كتعلق العلم والقدرة والارادة وهى متغيرة متبدلة ، والى حقيقية كنفس العلم والقدرة والارادة ، وهذه قديمة لاتتغير ولا تتبدل .

﴿تنبيه﴾ احتج القائلون باثبات الأحوال وأنها واسطة حقيقة بين الوجود والعدم بأن الوجود مشترك زائد على الماهية ليس بموجود والا لساوى وجوده وجود غيره فيزيد وجوده ، فننقل الكلام الى هذا الوجود الثانى : ثم كذلك و يتسلسل

و يكذا ، فلما كانت العزة الخ محتملة للتجليات والتنزيهات سميت جامعة (قوله ومن المحققين) كالامام الرازى ومن تبعه كالعضد والسعد والبيضاوى ، وهذا اشارة الى تقسيم ثالث ، وتقدم التقسيم الى ثلاثة والى ستة (قوله الى اضافات) أى نسب لاوجود لها فى خارج الأعيان (قوله كتعلق العلم الخ) فيه أن التعلق من أوصاف الصفة لامن صفات الذات ، وكيف يعدون هذه التعلقات من صفات الله . وأجيب بأن الصفة لما لم يكن لها قيام بنفسها ، بل هى قائمة بالذات كانت صفتها صفة للذات أيضا بهذا الاعتبار (قوله وهى متغيرة متبدلة) ولا يلزم منه التغير فى الذات أوالصفة ولاقيام الحوادث بذاته ، لأن التعلق أمر اعتبارى عدمى ، فاذا تعلق علم الله بعدم دخول زيد الدار يوم الجمعة . ثم حدث التعلق بالدخول يوم السبت ، فقد تغير تعلقه فقط . وأما على القول بأن التعلق نفسى فلم يحصل تغير أصلا فى ذلك التعلق ، فنى يوم الجمعة علم بأنه يدخل يوم السبت ، وفى يوم السبت علم عدم دخوله يوم الجمعة ، والقدرة لها تعلق تنجيزى حادث : أى متجدد بعد عدم وصلوحى قديم لايقبل التغير ، والارادة لها تعلق تنجيزى قديم وتنجيزى حادث وصلوحى قديم ، والسمع والبصر لكل منهما تعلق تنجيزى قديم وصلوحى كذلك وتنجيزى حادث ، والعلم له تعلقان تنجيزى قديم وتنجيزى حادث : كتعلقه البارحة بحياة زيد ، فاذا مات بعد ذلك فقد تعلق بموته فقد تغير التعلق . وأما العلم فلم يتغير لكن التعلق الثانى على قول ضعيف وأما الكلام فغير الأمر والنهى إنما له تعلق تنجيزى قديم . وأما الأمر فله تعلقان : صلوحى قديم وتنجيزى حادث ، ومثله النهى والتغير والتبدل فى كلام الشارح بالنظر للتعلق التنجيزى الحادث فى جميع ماذكر (قوله باثبات الأحوال) الأولى بثبوت لأن الاثبات فعل من الأفعال (قوله بين الوجود والعدم) أى بين الموجود والمعدوم (قوله مشترك) أى اشتراكا معنويا بين جزئيات فالقائم بالواجب والممكن كان كل منهما صفات أوذوات كزيد والمولى ، والمعانى القائمة بهما جزئيات للوجود ، وحينئذ فقول الشارح زائد الخ : أى زائد جزئياته على الماهية : أى الذات . ثم إن هذا الجزئى الذى هو من جزئيات الوجود الزائد على الذات يحتمل أن يكون موجودا ، ويحتمل أن يكون معدوما ، فأخذ الشارح فى إقامة الدليل على بطلان الاحتمال الأول وهو أنه موجود ، فقال : ليس بموجود الخ (قوله ليس بموجود الخ) أى لوكان الموجود موجودا لساوى وجود ذلك الوجود وجود الذات من جهة أن وجود الوجود زائد عليه كما أن وجود الذات زائد عليها . لكن التالى باطل لأنا ننقل إلخ ، فحذف الشارح الاستثنائية وذكر دليلها (قوله والا) أى والا لوكان موجودا (قوله وجوده) أى الوجود (قوله وجود غيره) أى كالذات (قوله فيزيد الخ)

ولا بمعدوم والا لاتصف الشيء بنقيضه إذ المعدوم نقيض الموجود فكيف يكون صفة له ، فاذن تعين أنه واسطة وهو المطلوب ، وأيضا السواد يشارك البياض فى اللونيـة ويخالفه فى السوادية فيتغايران ضرورة مخالفة مابه التمايز لما به التشارك ، فاما أن يوجد هذان الوصفان للسواد فيلزم قيام العرض بالعرض ، أو يعدما فيتركب الموجود من المعدوم ، وردّ الأول بأن الوجود عين ذات الموجود وتميزه عن غيره سلب فلا تسلسل ،

أى من جهة أن كلا منهما يزيد وجوده عليه (قوله ولابمعدوم الخ) ابطال للاحتمال الثانى : أى لو كان الوجود معدوما للزم اتصاف الوجود بالعدم لكن التالى باطل فبطل المقدم وثبت أنه واسطة بين الموجود والمعدوم (قوله والا لاتصف الشيء بنقيضه) أى بما يصدق عليه نقيضه لأن العدم على تقدير الواسطة ليس نقيضا للوجود إذ هو أخص من نقيضه ، لأن نقيضه وهو لاوجود صادق بالعدم و بالواسطة ، ومراد الشارح بالشيء الوجود و بنقيضه العـدم (قوله وأيضا السواد الخ) ماتقدم دليل لثبوت الحال النفسية ، وهذا اشارة لدليل ثبوت الحال المعنوية ، وحينئذ فلا وجه للاتيان بأيضا (قوله ويخالفه فى السوادية) أى كما أن البياض يخالف السواد فى البياضية (قوله فيتغايران) أى اللونية والسوادية كما يوضحه مابعده من السند : أعنى قوله : ضرورة الخ (قوله مابه التمايز) هو الفصل كالسوادية فى المقام . لكن الفصـل الحقيقى للسواد هو القابض للبصر وللبياض هو المفرّق : أى المضعف للبصر ، واللون جنس لهما (قوله لما به التشارك) هو الجنس كاللونية فى المقام (قوله فاما أن يوجد الخ) أى وكلا الأمرين باطل ، فتعين المطلوب وهو الواسطة (قوله هذان الوصفان) أى اللونية والسوادية (قوله للسواد) أى لأجل تحصيل ماهية السواد بحيث يكون مجموعهما سوادا (قوله فيلزم قيام العرض بالعرض) أى اللونيـة بالسواد أو العكس : يعنى لأنه يجب أن يقوم أحدهما بالآخر اذ لو لم يقم أحدهما بالآخر لاستغنى كل منهما عن الآخر فلاتلتئم منهما حقيقة واحدة (قوله أو يعدما) من باب فرح ، ومثله ماإذاعدم أحدهما ، وقوله : فيتركب الموجود : أى هذا السواد الموجود ، وقوله : من المعدوم هو السوادية واللونية : أى أومن الموجود والمعدوم وذلك باطل فتعينت الواسطة . لكن قديقال يلزم على هذا أن الموجود يتركب من أجزاء غير موجودة مع أن الأجزاء اذا كانت غير موجودة لزم أن الكل كذلك إلا أن يقال : ان الحال إذا ضم إلى مثله ارتقى لدرجـة الوجود (قوله وردّ الأول بأن الوجود الخ) فوجود زيد عين ذاته وعمرو كذلك وهكذا ، وعلى هذا فليس الوجود أمرا كليا مشتركا إنما الاشتراك فى لفظ وجود فقط ، فهو موضوع بأوضاع متعددة ، وحينئذ فتميز زيد عن عمرو ليس بفصل إنما هو بالسلب بأن يقال : هذه الذات مغايرة لهذه الذات ، أوهذا الوجود مغاير لهذا الوجود لمغايرة هذا الموجود لهذا الموجود . ثم انه قد يقال ان هذا الرد مبنى على القول بأن الوجود عين ذات الموجود ، وكلام المستدل مبنى على القول بأن الوجود غير ذات الموجود وأن الوجود حال (قوله عين ذات الموجود) أبقاه بعضهم على ظاهره ، وقال بعضهم : معناه أن الوجود ليس له ثبوت فى الخارج مغاير لثبوت الذات فلا ينافى أنه حال واعتبار (قوله وتميزه) أى الموجود (قوله فلاتسلسل) مرتب على ماقبل قوله : وتميزه الخ ، فالمناسب تقديمه

والثانى بتجويز القيام وفيه نظر . قال بعض الشيوخ ممن نصر القول بثبوت الأحوال : ان القول بنفيها يسدّ باب التعليل والحدود والمقدّمات الكلية فى الأدلة وهو ظاهر ، والمسئلة لها تعلق بمسئلة أصولية وهى كون العموم هل هو من عوارض المعنى أم لا ؟ فعليك بها ، واذا عرفت هذا كله فمقصودنا من هذا الفصل اقامة البرهان على ثبوت صفات المعانى له جل وعلا

عليه (قوله بتجويز القيام) أى قيام العرض بالعرض ، ألا ترى الحركة فانها عرض وتتصف بالسرعة والبطء وهما عرضان قائمان بها (قوله وفيه) أى فى تجويز قيام العرض بالعرض (قوله نظر) لأن معنى قيام العرض بالغير أن يكون العرض تابعا له فى التحيز ، والعرض لا تحيز له حتى يقوم به عرض آخر . هذا والحق أن معنى قيام العرض بالعرض اختصاصه به اختصاص النعت بالمنعوت ، وحينئذ فيجوز قيام العرض بالعرض إذ ليس بلازم أن يكون المنعوت متحيزا (قوله بعض الشيوخ) كالغزالى والمقترح (قوله بنفيها) أى بنفى ثبوتها (قوله يسد باب التعليل) لأن القائل بنفى الحال لا يمكنه أن يعلل شيئا ، لأنا اذا قلنا هذا عالم لقيام العلم به أوقادر لقيام القدرة به فلابد من المغايرة بين العلم والعالمية ، والالزم تعليل الشىء بنفسه ، ولا تحصل المغايرة الا اذا أريد بالمعلول أمر وجودى ، وبالعلة الكون عالما ، والكون عالما حال لم تصل لمرتبة الوجود فصحت العلة للمغايرة بين العلة والمعلول حينئذ ، ولا يصح حمل كلّ منهما على أنه أمر وجودى وإلا لزم تعليل الشىء بنفسه ولاحمل الأوّل على حالة معدومة ، لأن الأعدام لا تعلل ولا يصح أن يكون الثانى عدميا لأنه لا يكون علة للوجودى (قوله والحدود) لأن من نفى الأحوال لا يمكنه أن يحد شيئا من الحقائق ، لأن الحدود مبنية على الاشتراك فى أمر كلى يعم المعرّف وغيره ، والأمر العام لا يكون إلاحالا لأنه لو كان موجودا لكان وجوده زائدا عليه ، فيحتاج وجوده لوجود ويتسلسل ولو كان معدوما لزم تركب الموجود من المعدوم (قوله فى الأدلة) أى التى شأنها الوقوع فى الأدلة : يعنى أن نافى الأحوال لا يمكنه فهم مقدمة كلية ، لأنها مبنية على اشتراك الأفراد فى أمر معنوى نحو : كل انسان حيوان ، والأمر العام الكلى لا يكون إلاحالا ونافى الأحوال ليس عنده أمر كلى ، بل زيد وعمرو لااشتراك لهما الا فى لفظ انسان ، بمعنى أنه وضع لكل واحد بوضع مستقل والانسانية التى فى زيد غير الانسانية التى فى عمرو ، وعلى هذا فلامعنى للكلية ، وقد يقال من نفى الأحوال لايلزم عنده أن يكون هذا الأمر العام الذى يقع فيه الاشتراك حالا ، بل يصح أن يكون أمرا اعتباريا لا ثبوت له الا فى الذهن ، وعليه فتصح التعاليل والحدود والكليات (قوله والمسئلة) أى مسئلة الأحوال (قوله بمسألة أصولية الخ) الحق أن مسئلة نفى الأحوال وثبوتها لاتعلق لها بالمسئلة الأصولية المذكورة ، بل هذه على حدة وهذه على حدة إذ من يقول بنفى الأحوال له أن يقول : بعموم المعنى ويجعل العموم من الأمور الاعتبارية ، ألا ترى أنه جعل اللفظ متصفا بالعموم ، ولا يسعه جعل اللفظ عاما الا اذا جعل العموم أمرا اعتباريا (قوله هل هو من عوارض المعنى) أى فيقال : معنى عام سواء كان المعنى ذهنيا كمعنى الانسان أو خارجيا عينيا كالمطر أو عرضيا كالخصب ، وقوله : أم لا : أى أم لايعرض للمعنى أصلا ، فمن قال بالعموم فى المعنى قال بثبوت الأحوال ، ومن قال بعدم عمومها نفى الأحوال (قوله على ثبوت صفات المعانى)

والرد على المعتزلة المنكرين لها مع موافقتهم على وجوب كونه جل وعلا قادرا مريدا عالما حيا الى آخرها . قالوا وهذه الأوصاف واجبة له تعالى لذاته لا لمعنى ملازم لها يقوم بذاته جل وعلا كما فى حقنا ، واستثنوا من ذلك كونه تعالى متكلما ، فوافقوا على أنه تعالى متكلم بكلام . لكن خالفوا أهل السنة فى معنى الكلام الثابت له تعالى ، فهم جعلوه حروفا وأصواتا يخلقها جل وعلا فى محل من الأجرام ويتكلم بها ولايقوم به هذا الكلام عندهم لأنه لا يكون الاحادثا وقيام الحوادث بذاته محال ، فمعنى كونه متكلما عندهم أنه خالق للكلام فى غيره ، وجاءهم هذا الفساد من حصرهم الكلام فى الحروف والأصوات ، وسيأتى تحقيق القول معهم فى ذلك إن شاء الله تعالى واستثنى معتزلة البصرة أيضا كونه مريدا ، فقالوا مريد بارادة حادثة لافى محل ، فألزموا فى ذلك ثلاثة أمور كلهامستحيلة . أحدها تجددالأحوال الحادثة على الأزلى جل وعلا ، وذلك يفضى الى حدوث من وجب قدمه ، وقد تقدم بسط ذلك فى حدوث العالم والثانى قيام المعنى بنفسه ، وهو محال . والثالث عود حكمه الى مالم يقم به مع نفى اختصاصه به وهومحال وألزموا أيضا مخالفة أصلهم

الأولى على وجود المعانى وثبوتها لله تعالى (قوله والرد الخ) من عطف اللازم على الملزوم (قوله لها) أى لوجودها (قوله مع موافقتهم الخ) أى فانكارهم لامعنى له إذ لامعنى لعالم فى اللغة إلاذات ثبت لها العلم وهكذا (قوله وهذه الأوصاف) أى كونه قادرا الخ (قوله لذاته) أى لأجل ذاته لا لمعنى زائد عليها (قوله ملازم) الأولى ملزوم (قوله لها) أى لتلك الصفات (قوله كما فى حقنا) فقالوازيد مثلا قادر بقدرة وهكذا ، فقد وافقونا فى الحادث وخالفونا فى جانبه تعالى ، فقالوا قادر بذاته الخ فرارا من تعدد القدماء (قوله بكلام) أى زائد على ذاته العلية (قوله جعلوه) أى الكلام الثابت له تعالى (قوله وأصواتا) عطف عام ، فالأولى تقديمه على الخاص وهو الحروف (قوله ويتكلم) أى ذلك المحل : كالشجرة فى قصة موسى (قوله أنه خالق للكلام) وأما ذاته فلم يقم بها كلام لا نفسى ولا لفظى (قوله هذا الكلام) أى المركب من الأصوات والحروف (قوله عندهم) بل وعند غيرهم أيضا (قوله معتزلة البصرة) كأبى علىّ الجبائى وابنه وعبدالجبار (قوله بارادة حادثة) قالوا لأنه لوكان مريدا بذاته لعمت مريديته لكل ممكن لأن مابالذات لايختلف ، وهم يقولون بخروج بعض الممكنات عن ارادته كالمعاصى ، وقالوا حادثة فرارا من تعدد القدماء (قوله لافى محل) أى بل قائمة بنفسها لأنها لوقامت بمحل فان كان غير الذات العلية لأوجبت الحكم لذلك المحل لاللذات العلية ، وان كان ذلك المحل هو الذات العلية لزم اتصافها بالحوادث (قوله كلها مستحيلة) أى كلّ واحد منها مستحيل (قوله تجدد الأحوال الحادثة) لأن علة الكون مريدا حادثة ، فليكن المعلول كذلك حادثا : أى متجددا بعد عدم وهم وان لم يقولوا بقيام الارادة الحادثة به الا أنهم قد قالوا بقيام حكمها وهو الكون مريدا به ولا فرق فى حدوث الذات بين تجدد المعانى عليها وتجدد المعنوية عليها (قوله ذلك) أى الافضاء (قوله عود حكمه) أى عود حكم المعنى وهو الكون مريدا ، وقوله : إلى ما : أى ذات ، وقوله : لم يقم به : أى لم يقم ذلك المعنى بتلك الذات : أى مع أن المعنى لايوجب الحكم إلا للذات القائم بها ذلك المعنى (قوله مع نفى اختصاصه به) أى مع نفى اختصاص الحكم بما لم يقم به

فى نفى صفات المعانى من حيث لم يقولوا مريد لنفسه كما قالوا قادر لنفسه وعالم لنفسه ، بل بإرادة فأجابوا بالفرق فقالوا انه لوكان مريدا لنفسه كما تقول : عالم مثلا لنفسه لعم بمريديته كل ممكن ، وأصلهم خروج كثير من الممكنات : كالمعاصى ونحوها عن كونها مرادة لله تعالى أن يكون فى ملكه مالا يريد ، وماتخيلوه فى ذلك باطل إذ إرادته تعالى عامة التعلق بكل ممكن على مايأتى برهانه وتحكمهم بأن النفسى هو الذى يعم لايخفى فساده ، وهم قد نقضوه فى القادرية فانهم زعموا أنه تعالى قادر بنفسه مع أن أفعال العباد الاختيارية غير مقدورة عندهم لله ، تعالى الله عما يقول الظالمون علوّا كبيرا ، وأيضا يلزمهم فى حدوث الارادة التسلسل من حيث انها حادثة تختص بوجود بدلا عن العدم وزمان معين بدلا عن غيره ، فتفتقر الى ارادة حادثة كما افتقرت سائر الحوادث اليها . ثم تنقل الكلام الى تلك الارادة ، فيلزم فيها مالزم فى الأولى وهكذا أبدا ، ولهذا قال مشايخنا إن كل صفة له تعالى يتوقف الفعل عليها ولا يصح ثبوته بدونها ، فالقول بحدوثها يؤدى إلى التسلسل ، وما أجابوا به من الهوس الذى لايتخيله عاقل ، وهو أن الارادة لاتراد كما أن الشهوة لاتشتهى ظاهر الفساد لكل ناظر ، فان الإرادة الحادثة وجد فيها دليل الافتقار الى ارادة أخرى ، والدليل العقلى يستحيل وجوده بدون مدلوله والشهوة لادليل

المعنى : يعنى أنه تعالى إذا كان مريدا بإرادة غير قائمة به فلا وجه لكون حكمها ثبت للذات العلية دون غيرها من الذوات فثبوت حكمها للذات العلية دون غيرها تحكم لأن نسبة الحكم لجميع من لم يقم به معناه واحدة فتخصيص ذلك الحكم بواحد دون غيره تخصيص بلا مخصص (قوله فى نفى الخ) بيان لأصلهم ففى بمعنى من البيانية (قوله من حيث الخ) تعليل (قوله لعمّ بمريديته كل ممكن) لكن التالى عندهم باطل فبطل المقدم (قوله وأصلهم الخ) تعليل الاستثنائية المحذوفة (قوله ونحوها) أى كالمكروهات (قوله فى ذلك) أى الدليل وفى بمعنى من البيانية وذلك الدليل هو قولهم لو كان مريدا بنفسه لعم بمريديته كل ممكن (قوله إذ إرادته الخ) سند للبطلان والأولى إذ مريديته لأن الكلام فيها (قوله وتحكمهم) أى تمسكهم واستدلالهم على قولهم لو كان مريدا بذاته لعم بمريديته كل ممكن (قوله بأن النفسى) أى مايرجع من الصفات إلى النفس : أى الذات كالمريدية (قوله هو الذى يعم) بخلاف مايرجع من الصفات إلى المعانى فانه لايعم فالكون مريدا إذا رجع للذات بأن قيل كونه مريدا لذاته فانه يعم جميع الممكنات وان رجع لصفة معنى بأن قيل كونه مريدا بإرادة فلا يعمها (قوله وهم قد نقضوه الخ) كلام مستأنف حاصله أن ماقالوه فى القادرية يعارض استدلالهم على الشرطية القائلة لو كان مريدا بنفسه لعمّ بمريديته كل ممكن لأنهم قالوا انه تعالى قادر بنفسه وقالوا بعدم عموم القادرية لأن أفعال العباد الاختيارية غير مقدورة لله عندهم (قوله فى حدوث الارادة) أى فى القول به وفى بمعنى على (قوله حادثة) أى توجد بعد عدم (قوله تختص الخ) هو عين حادثة (قوله مشايخنا) أراد بهم أهل السنة (قوله ثبوته) أى الفعل (قوله من الهوس) بيان لما وهو بفتح الواو طرف من الجنون ورجل مهوّس بفتح الواو المشدّدة أصابه ذلك (قوله وهو) أى ذلك الهوس الذى أجابوا به عما لزمهم من التسلسل على قولهم بحدوث الارادة (قوله دليل الافتقار الخ) وذلك

على افتقارها الى شهوة أخرى ، بل يجوزأن تشتهى وأن لاتشتهى ، وقد وقع فى العادة الأمران فالشهوة مما يجوز أن تتعلق بها الشهوة والارادة الحادثة مما يجب أن تتعلق بها الارادة فظهر الفرق . ثم يلزمهم أيضا قيام الحوادث بذاته تعالى إذ الارادة الحادثة وان لم يقولوا بقيامها بذاته جل وعلا ، فقد قالوا بقيام أحوالها الحادثة بذاته تعالى ، ولا فرق فى الدلالة على الحدوث بين تجدّد الأحوال المعنوية الحادثة على الذات و بين تجدّد معانيها ، وذهب الكعبي والنجار وأتباعهما إلى إنكار هذه الصفة أصلا ، وتأوّلوا كونه مريدا لما ورد السمع باطلاقه ، فقال الكعبي : معناه بالنسبة إلى أفعاله أنه خالقها ومنشئها ، وبالنسبة إلى أفعال عبيده أنه آمر بها . وقال النجار : معنى كونه مريدا أنه غير مغلوب ولا مستكره ، وفسر الصفة الوجودية المتعلقة بصفة سلبية لاتعلق لها أصلا بغير من اتصف بها ، والدليل على رد هذا المذهب هو الدليل على ثبوت كونه تعالى مريدا وقدتقدم . وأما الفلاسفة فأنكروا صفات البارى كلها قالوا ولا يتصف إلا بسلب كتسميتهم له عاقلا لذاته ومعنى عقليته لذاته عندهم

الدليل هو تخصيصها بالوجود بدلا عن العدم (قوله على افتقارها) أى على استحالة افتقارها لأن مدعاهم الاستحالة (قوله بل يجوز أن تشتهى) أى كما فى المريض المنقطع الشهوة فانه يشتهى شهوة الأكل وحيث جاز أن الشهوة تشتهى كان الحكم غير مسلم فى المقيس عليه حتى يثبت فى المقيس على أنه لاجامع بين المقيس والمقيس عليه فلا وجه لقياس أحدهما على الآخر حينئذ (قوله وقد وقع الخ) تعليل أو اضراب (قوله الأمران) أى اشتهاء الشهوة وعدم اشتهائها (قوله فالشهوة الخ) كالحاصل لما تقدّم (قوله فظهر الفرق) أى بين الارادة الحادثة والشهوة وحيث كان بينهما فرق فلا يصح ماذكروه من القياس (قوله ثم يلزمهم أيضا الخ) تكرار مع قوله سابقا : أحدها تجدّد الأحوال الحادثة الخ (قوله أحوالها الحادثة) أراد بأحوالها الكون مريدا ، وحينئذ فالمراد جنس أحوالها وأراد بالحادثة الثابتة فى الخارج بعد عدم لا الموجودة بعد عدم هذا على القول بثبوت الأحوال وأن القدرة تؤثر فيها وعلى القول بنفيها فالحادث هو الموجود بعد عدم وكذا على القول بثبوتها وأن القدرة لاتؤثر فيها (قوله إلى انكار هذه الصفة) هى الكون مريدا ، والمراد الانكار بالمعنى الذى ذكره أهل السنة وهو القصد إلى التخصيص فلا ينافى قوله بعد وتأوّلوا الخ المقتضى عدم الانكار (قوله أصلا) أى مطلقا : أى سواء قلنا ان الكون مريدا تابع للذات أو للارادة (قوله معناه) أى الكون مريدا (قوله أفعاله) أى الله (قوله أنه آمر بها) تأويل الارادة بالأمر يقتضى أنها غيره مع أن الأمر والارادة عند المعتزلة شىء واحد فيلزم على هذا التأويل خروجهم عن أصلهم (قوله انه الخ) تفسير باللازم (قوله وفسر) أى النجارى والأولى التفريع (قوله الوجودية) الأولى الثبوتية مثل الكون مريدا (قوله بصفة سلبية) هو قوله غير مغلوب الخ (قوله لاتعلق الخ) كعدم مضروبية زيد فانه صفة لزيد لاغيره ، وأما مثل الكون مريدا فيتعلق بالغير كالأكل والشرب (قوله وقد تقدّم) أى فى قول المصنف ومريدا وإلا لما اختصت بوجود الخ (قوله صفات البارى) أى الذاتية بدليل السياق (قوله كتسميتهم الخ) وإذا كان مسمى

تجرده عن المادة أو باضافة كتسميتهم له مبدأ أو بقضية مركبة من سلب واضافة كتسميتهم له جوادا ، ومعناه أنه يعطى من غير بخل ، وقد سلكت المعتزلة آثارهم بتغيير ما نعوذ بالله من الفتن المضلة والأهوال المردية ، وأحيانا الله وأماتنا على اتباع السنة ، وأنالنا من عصمته وتوفيقه ما يكون لنا فى الدنيا والآخرة أعظم جنة آمين يارب العالمين .

(ص) إما لتحقق تلازمهما فى الشاهد . وإما لأنها لو ثبتت بالذات للزم أن تكون الذات قدرة ارادة علما . ثم كذلك ما بعدها لثبوت خاصية هذه الصفات لها ، وكون الشيء الواحد ذاتا معنى محال لأنه يلزم أن يضاد وأن لا يضاد وأن يستلزم وجود محل وأن لا يستلزمه ، وذلك جمع بين متنافيين وأن يكون الوجودان فأكثر وجودا واحدا على القول بنفى الأحوال ، وأصل ذلك

بذلك فيلزم إتصافه بذلك لأن الكلام فى الوصف لافى التسمية (قوله تجرده عن المادة) أى عن أجزاء تمتد الذات منها وتتركب ولا شك أن التجرد عن المادة صفة سلبية (قوله أو باضافة) عطف على سلب (قوله مبدأ) أى لكونه قام به المبدئية : أى كونه مبدأ للخلائق وأثر فيهم تأثير العلة فى المعلول والمبدئية نسبة واضافة بين الخلائق والمولى (قوله أو بقضية مركبة) أراد بالقضية اللفظ دون المعنى المشهور (قوله أنه يعطى الخ) الاضافة الصدر لأن الاعطاء أمر اعتبارى ونسبة يتوقف تعقلها على تعقل الغير والسلب العجز (قوله بتغيير ما) أى قليل وفيه أنهم خالفوهم فى كثير فقد خالفوهم فى اثبات المعنوية والاختيار وفى القول بقدم العالم وفى القول بتأثير العلة والطبيعة فلو قال الشارح وسلكت المعتزلة آثارهم فى الجملة لكان أولى (قوله والأهواء المردية) أراد بها العقائد من الرداء وهو الهلاك (قوله جنة) بضم الجيم الوقاية من الفتن (قوله إما لتحقق الخ) علة لقوله سابقا يتعين أن تكون هذه الصفات السبع تلازمها معان تقوم بها ، ولما كانت العلة متعددة ناسب ارتكاب أداة التفصيل وهى إما (قوله تلازمهما) أى المعانى والمعنوية (قوله فى الشاهد) أى فالغائب كذلك (قوله لأنها) أى المعنوية (قوله للزم الخ) لكن التالى باطل فبطل المقدم فتعين أنها ثابتة بغير الذات بل بمعان زائدة على الذات وهو المطلوب (قوله لثبوت الخ) دليل للشرطية ، والمراد بهذه الصفات صفات المعانى المفادة بقوله وأن تكون الذات قدرة الخ ، والمراد بخاصية هذه الصفات أخص أوصافها فخاصية القدرة تأتى وجود الممكن بعد عدم وخاصة العلم الكشف به فاذا أثبتنا الخاصية للذات فيلزم إذا لم يكن للذات صفات زائدة عليها أن تكون هى بنفسها علما وقدرة وهكذا لأن من ثبت له خواص الشيء كان ذلك الشيء بعينه (قوله وكون الشيء الخ) المناسب وكون الذات قدرة الخ محال لأنه قال فيما سبق للزم أن تكون الخ (قوله وذلك) أى ما ذكر من كونه يضاد وأن لا يضاد وكونه يستلزم محلا وأن لا يستلزمه (قوله وأن يكون الوجودان الخ) يعنى لو كانت الذات نفس القدرة الخ لصار وجود القدرة الخ هو بعينه وجود الذات ، وقوله : فأكثر ناظر لوجود الذات مع وجود جميع الصفات (قوله على القول بنفى الأحوال) الأولى اسقاطه لأنه لو كانت الذات نفس القدرة لزم أن الوجودين وجود واحد سواء قلنا بنفى الأحوال أو ثبوتها (قوله وأصل ذلك) أى احالة كون الشيء الواحد ذاتا وصفة المسئلة المشهورة الخ . وحاصلها أن السواد الذى هو صفة

المسئلة المشهورة بسواد حلاوة .

(ش) اعلم أن المعتزلة لما ساعدت على أن العالم القادر الحيّ المريد فى الشاهد عالم بعلم وقادر بقدرة ومريد بإرادة وحى بحياة ، ألزمهم أهل السنة رضى الله تعالى عنهم اعتبار الغائب بالشاهد قالوا : والجمع بين الغائب والشاهد يفتقر الى جامع وإلا جرّ الى التعطيل والتشبيه ، وعنوا بالشاهد الحادث وبالغائب القديم . وقيل المراد بالشاهد ماعلمناه وبالغائب مالم نعلمه . قالوا والجوامع أربعة جمع بالحقيقة : كقولهم العالم شاهدا

وجودية هل يصح عقلا أن يكون نفس الحلاوة أولا يصح فمن قال لا يصح قال باحالة كون الصفة أوالذات عين الصفة الأخرى ودليله أن السواد من حيث انه سواد يضاد البياض ولا يضاد الحلاوة ومن حيث انه حلاوة لا يضاد البياض فيلزم أن يكون السواد مضادا للبياض وغير مضاد له وكذا السواد من حيث انه حلاوة يضاد المرارة ومن حيث انه سواد لا يضاد المرارة فيلزم مضادة السواد للمرارة وعدم مضادته لها وهو باطل (قوله ساعدت) أى وافقت (قوله عالم بعلم) أى لابذاته وكذا تقول فى الباقى (قوله اعتبار الغائب بالشاهد) أى قياس الغائب على الشاهد ، فاذا كانت العالمية فى الشاهد لابدّ لها من علم زائد على الذات فلتكن كذلك فى الغائب إذ لافرق بين عالمية وعالمية (قوله قالوا) أى أهل السنة ، وقيل المعتزلة والأحسن عود الضمير لأهل الفن مطلقا (قوله والجمع) أى فى الحكم (قوله وإلا) أى بأن قسنا من غير جامع (قوله جرّ) أى أدّى ذلك القياس (قوله الى التعطيل) أى نفى الكمالات عن الغائب كما نفيت عن الشاهد فعلم زيد مثلا لا إحاطة له وقدرته لاتأثير لها فلو قيس الغائب على الشاهد فى العلم والقدرة بأن قيل علم زيد لا احاطة له وقدرته لاتأثير لها فكذا علم الله وقدرته لأدّى إلى تعطيل الرب عن صفات الكمال لأنه إذا جعل علمه تعالى غير محيط وقدرته غير مؤثرة كان تعطيلا له عن صفات الكمال وكان قياسا بدون جامع (قوله والتشبيه) مثلا لو قيس كلام الرب على كلام العبد الذى بحرف وصوت لأدّى إلى التشبيه الفاسد المؤدّى إلى ثبوت الجسمية وكان قياسا بدون جامع (قوله القديم) أى الذات العلية (قوله ماعلمناه) أى بالفعل خرج به مافوق السماء أوتحت الأرض فهو من الغائب على هذا مع أن الغائب عندهم خاص بالقديم فلذا حكى الشريف الثانى بقيل والأوّل هو الصريح فى بيان المقصود من الشاهد والغائب فلذا قدّمه ويحتمل أن معنى قوله ماعلمناه : أى ماشأنه أن يتعلق به علمنا وان لم نعلمه بالفعل فيساوى الأوّل بعد التأويل (قوله قالوا) أى أهل السنة (قوله والجوامع) جمع جامع وهو الأمر الذى يكون سببا فى انسحاب حكم المقيس عليه على المقيس فالجامع غير الحكم (قوله جمع بالحقيقة) أى جامع مصوّر بالحقيقة : أى مصوّر باطلاق اللفظ الدالّ على الحقيقة التى يندرج تحتها كل من الشاهد والغائب على كل من الشاهد والغائب . بيان ذلك أن تقول الحادث الذى أطلق عليه لفظ عالم قام به العلم والرب يطلق عليه لفظ عالم فيكون قام به علم أيضا بجامع اطلاق اللفظ الدال على الحقيقة على كل . فقد ظهر لك أن الجامع ليس نفس الحقيقة خلافا لظاهر الشارح (قوله كقولهم) أى كما فى قولهم : أى أهل السنة (قوله العالم) أى لفظ العالم شاهدا : أى يطلق فى الشاهد

من له العلم أو ذو العلم والبارئ عالم فله علم ، وهذه عمدة من ينفى الأحوال والجمع بالدليل كقولهم الاحكام شاهدا دليل فى العقل على أن لفاعله علما به ، والبارئ تعالى محكم متقن لأفعاله فدل على أن له علما ، والجمع بالشرط كقولهم البارئ تعالى مريد وكل مريد قاصد لفعله ، والقصد مشروط بالعلم ، فالبارئ تعالى له علم والا لثبت المشروط بدون الشرط والجمع بالعلة ، وهو عمدة من يثبت الأحوال كقولهم : العلم والعالمية متلازمان والعالمية مترتبة على العلم ، وقد ساعدتم على اثبات العالمية غائبا فيلزم من اثبات العالمية العلم فان التلازم ثابت بينهما من الجانبين فلو صح وجود عالمية ولاعلم لصح ثبوت علم ولاعالمية ولا يقولون به ، والى هذا البرهان بهذا الطريق وهو طريق التلازم أشرت بقولى : إما لتحقق تلازمهما فى الشاهد : أى تلازم الأوصاف السبع المعنوية وصفات المعانى ، وقد عرفت فيما مضى تفسيرهما والمجرور وهو قولى لتحقق يتعلق بالفعل من قولى قبل تلازمها معان وقولهم ان الأحكام إنما علت فى الشاهد لجوازها والجواز منتف فى أحكامه تعالى

(قوله على من له العلم) أى على من قام به العلم (قوله أو ذو العلم) تنويع فى التعبير ، والمعنى واحد (قوله والبارئ عالم) أى يطلق عليه لفظ عالم ، وقوله : فله علم هذا هو النتيجة (قوله وهذه) أى الطريقة من جعل الجامع اطلاق اللفظ الدال على الحقيقة (قوله عمدة الخ) أى انها معتمده فى الاستدلال على نفى الأحوال لأنه أثبت فيها العلم فقط دون العالمية (قوله بالدليل) الباء للتصوير فالاحكام للصفة مثلا دليل على العلم بها (قوله الاحكام) بكسر الهمزة : أى الاتقان (قوله شاهدا) منصوب بنزع الخافض : أى فى الشاهد (قوله علما به) الكلام مع خصم مسلم أن للشاهد صفة وجودية تسمى علما (قوله لأفعاله) أى مفعولاته (قوله بالشرط) أى المشروط والباء للتصوير (قوله المشروط) هو القصد وهو الجامع (قوله بدون الشرط) هو العلم (قوله بالعلة) الباء للتصوير (قوله العلم والعالمية) أى مثلا (قوله متلازمان) أى فى حق الشاهد (قوله غائبا) أى فى حق الغائب (قوله من اثبات العالمية) أى للغائب ، وقوله : العلم : أى ثبوت العلم له (قوله وجود عالمية) أراد بالوجود الثبوت (قوله ولايقولون الخ) فى قوة قولك لكن التالى باطل ، وحينئذ فيبطل المقدم وهو صحة وجود عالمية بلا علم (قوله و إلى هذا البرهان) أى الاستدلال فأراد بالبرهان معناه المصدرى (قوله بهذا الطريق) أى طريق التلازم : أى كما أن المعانى تلازم المعنوية فى الشاهد فكذلك فى الغائب والأولى أن لايعبر بالتلازم لأن المعنوية لازمة ومسببة والمعانى سبب وملزوم (قوله تفسيرهما) أى المعانى والمعنوية (قوله والمجرور) وأما الجار فهو آلة للارتباط بالعامل (قوله وهو قولى لتحقق) أى وهو مدخول قولى لتحقق والمدخول هو المجرور (قوله يتعلق بالفعل الخ) الذى يظهر تعلقه بقوله يتعين لأن المدعى تعين كون الأوصاف المعنوية تلازمها معان قائمة بذاته (قوله وقولهم) أى المعتزلة فى رد الاستدلال على ثبوت المعانى بهذا الدليل وهو التلازم فهم الخصوم فى هذا المقام (قوله ان الأحكام) أى الصفات المعنوية كالكون قادرا الخ (قوله إنما علت فى الشاهد) أى بالمعانى (قوله لجوازها) أى تلك الأحكام لأن كون زيد قادرا مثلا أمر جائز يجوز عدمه (قوله والجواز منتف فى أحكامه تعالى)

الزام منهم لعكس الدليل وهو لايلزم و إبطال لعكس العلة وهو لازم فان الجواز فى الشاهد دليل على تعليل الأحكام المعنوية بمعانيها فلا يلزم من عدمه فى حق الغائب عدم المدلول الذى هو التعليل لأنه لايلزم من عدم الدليل عدم المدلول وهم قالوا يلزم ذلك وصفات المعانى علل للصفات المعنوية فيلزم من عدمها عدمها لأنه يلزم من عدم العلة عدم المعلول وهم قالوا بعدم لزوم ذلك لأنهم نفوا فى حق الغائب صفات المعانى ، وأثبتوا معلولاتها وهى الصفات المعنوية فقد عكسوا المعقول وأماقولى واما لأنها لو ثبتت بالذات فهودليل آخر على اثبات الصفات ، وتقريره أن يقال : لو ثبتت تلك الأوصاف السبع بالذات من غير معان تقوم بها لزم أن تكون الذات قدرة ارادة علما حياة الى آخرها ؛ و بيان الملازمة أنه قد تقرر أن الاشتراك فى الأخص الذاتى يلزم منه الاشتراك فى الأعم الذاتى كالاشتراك فى الناطقية مثلا يوجب الاشتراك فى الأعم الذاتى وهى الحيوانية

أى منتف فى المعنوية المنسوبة له تعالى ، وحينئذ فلا تعلل بالمعانى (قوله الزام منهم لعكس الدليل) الأولى أن يقول التزام لعكس الدليل وهو أنه يلزم من عدمه عدم المدلول مع أنه لايلزم انعكاسه فلا يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول ألا ترى إلى العالم فانه دليل على وجود المولى وقبل وجود العالم كان المولى موجودا هذا ، ويحتمل أن معنى قوله الزام الخ الزام منهم لأنفسهم : أى أنهم ألزموا أنفسهم القول بعكس الدليل (قوله وهو لايلزم) أى والحال أن عكس الدليل لايلزم فيجوز أن ينعدم الدليل ولا ينعدم المدلول (قوله و إبطال الخ) عطف على إلزام الخ (قوله وهو) أى عكس العلة (قوله فان الجواز) أى جواز المعنوية المنسوبة للعبيد (قوله دليل على تعليل الأحكام) أى بحيث يقال الدليل على تعليل المعنوية بالمعانى جواز المعنوية (قوله من عدمه) أى من عدم الجواز الذى هو دليل على التعليل (قوله لأنه الخ) من قبيل التعليل بالعامّ للخاص (قوله وهم الخ) أى وهم قالوا صريحا بلزوم ذلك فى هذا الجزئى الذى نحن بصدده (قوله لأنه يلزم الخ) من قبيل تعليل الخاص بالعام (قوله وهم قالوا بعدم لزوم ذلك) لأنهم قالوا لايلزم من عدم المعانى عدم المعنوية (قوله فقد عكسوا المعقول) إذ من القواعد العقلية أنه لايلزم من عدم الدليل عدم المدلول وهم قالوا باللزوم وأنه يلزم من انتفاء العلة انتفاء المعلول وهم قالوا لايلزم فقد عكسوا القاعدتين العقليتين عكسا لغويا (قوله على اثبات الصفات) أى صفات المعانى وأراد بالاثبات الثبوت لأنه الذى يقام عليه الدليل (قوله تلك الأوصاف السبع) يعنى المعنوية (قوله من غير معان) على حذف أى التفسيرية (قوله بها) أى بالذات (قوله لزم الخ) أى لكن التالى باطل (قوله و بيان الملازمة) البيان لغة الوضوح أراد به هنا مابه البيان وهو الدليل : أى والدليل الذى يبين و يوضح الملازمة الخ (قوله أنه) أى الحال والشان (قوله قد تقرر) أى فى فن المنطق (قوله أن الاشتراك الخ) اعلم أن كل صفة لها وصف عام وهو كونها صفة ولها وصف خاص وهو التعلق المخصوص والذات لما ثبت لها هذا الوصف الخاص وهو التعلق ثبت لها أنها صفة لأن الاشتراك فى الأخص يستلزم الاشتراك فى الأعم ، فالعلم صفة ذات لها تعلق مخصوص ، وقد ثبت هذا التعلق للذات فيلزم أن تكون الذات صفة العلم وكذا يقال فى غير العلم (قوله فى الأعم الذاتى) الأولى حذف الذاتى من جانب الأعم

وذلك عين حقيقة الانسان فيلزم أن المشارك للانسان فى الناطقية يكون انسانا ، وقد ثبت للذات العلية فى مسئلتنا خاصية العلم من التعلق بالمتعلقات على وجه الاحاطة والكشف وخاصية القدرة من تأتى وجود الممكنات بها فيلزم اذا لم تكن للذات صفة زائدة عليها أن تكون هى نفسها علما قدرة على الضرورة ولايخفى عليك اجراء الالزام فى باقى الصفات السبع وهذا على أصل المعتزلة ألزم فان الاشتراك فى الأخص يوجب عندهم الاشتراك فى الأعم إذ هو علة له ، ونحن نقول يلازمه لا أنه علة له وسيأتى الاعتراض عليهم فى ذلك ، وبالجملة فيلزم على كلا القولين أن الذات التى ثبت لها فى نفسها خواص تلك المعانى يجب أن تكون نفس تلك المعانى . وأما بيان بطلان التالى وهو لزوم أن تكون الذات عين تلك المعانى فاليه أشرت بقولى لأنه يلزم أن يضاد وأن لايضاد الخ : يعنى أنه يلزم على كون الذات نفس المعنى لوازم كلها مستحيلة . أحدها كون الذات ضدا للشىء غير ضد له ، وذلك أن الذات اذا كانت نفس العلم لزم أن تضاد الجهل مثلا لأنها علم والعلم يضاد الجهل وأن لاتضاده لأنها ذات والذات لاتضاد الجهل ولاغيره لأن التضاد من خواص المعنى ولا تتصف به الذات وأفهم مثل هذا فى القدرة والارادة وباقى الصفات . الثانى من اللوازم وجود المحل وعدم وجوده وذلك أن المعنى ملزوم لوجود المحل والذات ملزومة لعدمه ، فاذا كانت الذات نفس المعنى لزم وجود لازميهما المذكورين لاستحالة وجود الملزوم بدون لازمه . الثالث

إذ لامفهوم له إذ متى حصل اشتراك فى الأخص الذاتى حصل اشتراك فى الأعم مطلقا ذاتيا كان أوعرضيا بل لامفهوم له فى جانب الأخص أيضا ، إذ يلزم من الاشتراك فى الأخص مطلقا الاشتراك فى الأعم مطلقا ألاترى أنه إذا حصل الاشتراك فى الضحك حصل الاشتراك فى الأعم مطلقا كالحيوانية والمشى والتنفس (قوله وذلك) أى ماذكر من الحيوانية والناطقية (قوله للانسان) أى لفرد من أفراده كزيد (قوله من التعلق) بيان لخاصية العلم (قوله من تأتى الخ) الراجح أنها تؤثر فى كل من وجوده وعدمه (قوله فيلزم الخ) فيه نظر بل هذا اللزوم حاصل مطلقا كان للذات صفة زائدة أم لا فمتى حصلت المشاركة فى الأعم والأخص ثبت هذا اللزوم مطلقا . واعلم أن المعتزلة يقولون بالعلم وغيره من المعانى والذى ينكرونه إنماهو زيادتها على الذات فرارا من تعدد القدماء فاندفع مايقال المعتزلة ينكرون المعانى فلامعنى لقوله فيلزم الخ إذ هم لايقولون بالعلم ولا بغيره (قوله فى باقى الخ) أى ماعدا الحياة فانها لاتعلق لها (قوله وهذا) أى كون الذات إذا لم يكن لها صفات زائدة عليها ، وثبت لها خواص الصفات تكون الذات بعينها نفس الصفات فالاشارة راجعة لمضمون قوله فيلزم الخ (قوله ألزم) أى أشد لزوما وقوة على قاعدة المعتزلة فى هذا المقام وهى ما أفاده بعد بقوله فان الاشتراك الخ (قوله فان الاشتراك الخ) أى فهم يعبرون بالايجاب الدال على التأثير ونحن نعبر باللزوم (قوله إذ هو) أى الأخص (قوله علة له) أى للأعم (قوله يلازمه) أى واللزوم لايدل على التأثير (قوله فى ذلك) أى فى أصلهم المذكور (قوله على كلا القولين) أى العبارتين الواقعتين من أهل السنة وأهل الاعتزال (قوله وأما بيان) أى وأما دليل (قوله لزم أن تضاد الجهل) أى من حيث إنها صفة ، وقوله : وأن لاتضاده : أى من حيث إنها ذات (قوله وجود لازميهما)

من اللوازم اتحاد الوجودين بل الوجودات : أى صيرورتها وجوداواحدا لأن الذات إذا كانت عين تلك الصفات فقد اتحد وجودها بوجود تلك الصفات : أى صار الجميع وجودا واحدا ، وقد قدمنا برهان استحالة اتحاد الشيء بغيره عند ذكرنا استحالته فى حقه تعالى ، وذلك لأن الشيء لو اتحد بغيره : أى صار معه شيئا واحدا لم يخل إما أن تنعدم حقيقة كل واحد منهما أو توجد أو تنعدم حقيقة أحدهما دون الآخر والأقسام كلها باطلة فالاتحاد المقسم اليها يكون باطلا ضرورة أن انحصاره فى أقسام كل واحد منها باطل . أما بطلان انعدام الحقيقتين فلأنه يلزم أن يكون الموجود غيرهما واتحادهما يمنع من ذلك ، وأما بطلان وجودهما معا فلأنه يوجب أن يكون الموجود اثنين ، والاتحاد يوجب أن يكون الموجود واحدا لااثنين ، وأما بطلان وجود أحدهما دون الآخر ، فلأن الاتحاد يقتضى تحقق الوجود لكل واحد منهما على وجه لا يكون فيه تعدد لاعدم أحدهما و بقاء الآخر ، و يلزم أيضا على الاتحاد فى تلك الصفات اجتماع لوازمها المتنافية فى شيء واحد ، فان بعضها يتعلق و بعضها لايتعلق و بعضها يؤثر و بعضها لا ، و بعضها يضاد مالا يضاده الآخر ، و بالجملة فاتحاد الشيء مع غيره مما لايعقل مطلقا والى الأول من هذه اللوازم أشرت بقولى لأنه يلزم أن يضاد وأن لايضاد ، والى الثانى أشرت بقولى ، وأن يستلزم وجود محل وأن لايستلزمه والى الثالث أشرت بقولى : وأن يكون الوجودان فأكثر وجودا واحدا (قوله أصل ذلك المسئلة المشهورة بسواد حلاوة) يعنى أن مبنى الكلام فى منع اجتماع خاصيتى الصفتين أوالصفات لشيء واحد على هذه المسئلة

أى لازمى المعنى والذات : أى وجود المحل من حيث انها صفة وعدم وجوده من حيث انها ذات (قوله عند ذكرنا استحالته) أى استحالة اتحاد الشيء بغيره فى حقه تعالى ، وذلك فى شرح قوله : ومن هنا تعلم أيضا وجوب تنزهه تعالى عن أن يكون جرما الخ (قوله وذلك) أى و بيان ذلك : أى استحالة اتحاد الشيء بغيره (قوله المقسم اليها) المناسب أن يقول المستلزم لها لأن ماذكر ليس أقساما للاتحاد بل لوازم له (قوله من ذلك) أى من كون الموجود غيرهما (قوله والاتحاد الخ) الأحسن والاتحاد يوجب وجودهما لابصفة الاثنينية ، والوجود بصفة الاثنينية مناف للوجود لابصفة الاثنينية وتنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات : أعنى الاتحاد ووجودهما معا وإذا كانا متنافيين فكيف يجعل وجودهما معا من أقسام الاتحاد وهو مناف له (قوله لاعدم الخ) عطف على تحقق الوجود الخ (قوله و يلزم أيضا الخ) هذا من تفاريع الشارح ، وهذا اللازم على اتحاد الصفات بعضها ببعض فقط بخلاف ماقبله فانه على الاتحاد مطلقا (قوله مطلقا) أى فى الذوات والصفات ولا فى أحدهما مع الآخر (قوله بسواد حلاوة) بتنوينهما أو فتحهما بلا تنوين على أنه من قبيل المركبات (قوله مبنى الكلام الخ) الكلام بمعنى التكلم ، وفى بمعنى الباء والصفتان كالسواد والحلاوة وخاصية الأول الكون سوادا وخاصية الثانى الكون حلاوة وخاصية الشيء غيره (قوله أو الصفات) أى أو خواص الصفات مثل الكون سوادا والكون حلاوة والكون ناعما فانه خاصية للنعومة (قوله لشيء واحد) أى فى شيء واحد وذلك كالسواد (قوله على هذه المسئلة) خبر أن فالأولى اسقاط على

المشهورة ، وذلك أن العقلاء اختلفوا هـل يجوز أن يكون خاصيتا عرضين مختلفين ثابتين لذات واحدة كسواد هو حلاوة لاجتماع خاصيتى السواد والحلاوة أم لا ، فالذى أحال ذلك وهو الحق الذى لامرية فيه طرده فى الصفات الأزلية ، ودليل المحققين على ابطال سواد حلاوة أنه يلزم منه ثبوت التضاد ونفيه على موضوع واحد ، فان السواد لا يضاد الحلاوة و يضاد البياض والحلاوة لا تضاده فاذا اجتمعت الخاصيتان لذات واحدة ثبت التضاد ، وانتفاؤه وذلك محال قال المقترح : واعلم أن مسئلة سواد حلاوة إنما تلزم على مذهب من قال بثبوت الأحوال . أما من نفاها وقال أخص وصف الشيء وجوده فمحصول القول باجتماع خاصيتين لذات واحدة أن يكون الوجودان وجودا واحدا وذلك محال أيضا وهذا كله يطرد فى الصفات الأزلية فلو ثبت لشيء واحد خاصية القدرة ، والعلم للزم منه أن يضاد الجهل وأن لا يضاده وذلك محال ، ويلزم أن يكون الوجودان وجودا واحدا وهو محال .

(ص) قالوا و يلزم من وجودها تعليل الواجب وذلك مستلزم جوازه .

(قوله المشهورة) أى بين العقلاء (قوله وذلك) أى و بيان ذلك أى بيان كون التكلم بالمنع مبناه هذه المسألة المشهورة (قوله خاصيتا عرضين مختلفين) أى فى الحقيقة ، وليس بينهما غاية التنافى كالسواد والحلاوة وخاصيتهما الكون سوادا والكون حلاوة (قوله ثابتين) خبر يكون (قوله لذات واحدة) المراد بالذات الحقيقة الشاملة لحقيقة الذات والصفة (قوله كسواد الخ) تمثيل للذات الواحدة التى ثبت لها خاصية العرضين المختلفين ، والمراد السواد المعين (قوله لاجتماع الخ) علة لمحذوف : أى وهذا التمثيل صحيح لاجتماع خاصتى السواد والحلاوة وهما الكون سوادا والكون حلاوة و يلزم من اجتماع الخاصتين اتحاد العرضين (قوله على ابطال) أى بطلان (قوله على موضوع واحد) على بمعنى فى والموضوع بمعنى المحل : أى فى شيء واحد معين كالسواد الجزئى (قوله فان السواد) أى من حيث اتصافه بالكون سوادا (قوله لذات واحدة) هى السواد (قوله المقترح) هو الفهرى (قوله ان مسألة الخ) أى حكمها وهو ثبوت التضاد وعدمه فى محل واحد (قوله إنما يلزم الخ) لأن السواد من حيث اتصافه بالكون سوادا يضاد البياض ومن حيث اتصافه بالكون حلاوة لا يضاده وهذان الكونان من الأحوال (قوله أخص وصف الشيء وجوده) أى وليس ثم وصف خاص به غيره لا أكوان ولا غيرها والشيء إنما يتميز عن غيره بالسلب لا بالفصول (قوله أن يكون الوجودان الخ) والوجود عين الموجود ثم ان قوله أن يكون الخ يتأتى على القول الأول أيضا (قوله وهذا كله) أى لزوم اتحاد الوجودين فأكثر ولزوم التضاد وعدمه (قوله يطرد الخ) فليس قاصرا على السواد والحلاوة ونحوهما بل يأتى فى الصفات الأزلية أيضا (قوله للزم الخ) أى ان قلنا بثبوت الأحوال (قوله و يلزم الخ) أى ان قلنا بثبوت الأحوال أو نفيها كما علمت (قوله قالوا) الضمير للمعتزلة النافين لوجود المعانى (قوله و يلزم الخ) إشارة الى شرطية قائلة لو وجدت المعانى للزم تعليل الواجب وحذف الاستثنائية القائلة لكن تعليل الواجب باطل وذكر دليلها وأقامه مقامها وهو قوله وذلك الخ (قوله من وجودها) أى المعانى (قوله الواجب) أى المعنوية (قوله وذلك) أى تعليل الواجب (قوله يستلزم جوازه)

قلنا معنى التعليل هنا التلازم لا إفادة العلة معلولها الثبوت .

(ش) احتج القائلون بنفى الصفات بأنها لو وجدت للزم تعليل الواجب والتالى باطل فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة ، وأما بطلان التالى فلأن الواجب لو علل لكان ممكنا من حيث إن ثبوته حينئذ يكون مستفادا من غيره ، فيكون له العدم باعتبار ذاته بمعنى أنه لو خلى وذاته لم يكن إلا معدوما وهو حقيقة الممكن والامكان ينافى الوجوب لامحالة ، وأيضا فالبارئ جل وعلا لايتصف بصفة ممكنة فاذن كون الشىء واجبا لايجامع كونه معللا . أجاب أئمتنا رضى الله تعالى عنهم بمنع الاستثنائية ، وذلك لأن التعليل اذا أطلق فى صفات البارئ تعالى على القول بثبوت الأحوال ، فليس معناه إلا التلازم : أى هذه الصفة الواجبة له تعالى كالعلم مثلا تلازم صفة أخرى واجبة له جل وعلا تسمى حالا كالعالمية مثلا ، وليس معناه أن صفة العلم أفادت العالمية الثبوت

أى وجواز الواجب باطل بالضرورة لما فيه من الجمع بين متنافيين (قوله قلنا الخ) رد للإستثنائية . وحاصله أنا لانسلم أن تعليل الواجب باطل مطلقا لأن المراد بالتعليل هنا الاستلزام ولا محذور فى استلزام بعض الصفات لبعض ، وليس المراد بالتعليل هنا إفادة العلة لمدلولها الثبوت المستلزم لجواز المعلول ، وحينئذ فالاستثنائية باطلة لبطلان دليلها (قوله هنا) أى فى صفات الواجب (قوله لا إفادة العلة الخ) من إضافة المصدر للفاعل ومدلولها مفعول أوّل والثبوت مفعول ثان : يعنى ليس التعليل هنا بمعنى أن صفة العلم أفادت العالمية الثبوت بل ذلك التعليل راجع لمعنى الاستلزام ولا يلزم منه تأثير العلة فى معلولها والتلازم كما يعقل بين الممكنين من غير تأثير لأحدهما فى الآخر كالجوهر والعرض كذلك يعقل بين الواجبين من غير تأثير أيضا فكما أن إرادته تلازم علمه كذلك إرادته تلازم مراديته على القول بأن المرادية حال (قوله احتج القائلون) أى المعتزلة (قوله بنفى) أى انتفاء ، وقوله : الصفات : أى المعانى (قوله ظاهرة) لأنها لو وجدت إنما توجد على أنها علل للمعنوية (قوله فلأن الواجب) أى المعنوية (قوله لو علل) أى بالمعانى (قوله لكان ممكنا) أى لكن التالى باطل (قوله من حيث الخ) تعليل للتلازم الذى فى الشرطية القائلة لوعلل الواجب لكان ممكنا (قوله بمعنى الخ) أى بمعنى أن الممكن لو خلى مع ذاته : أى بقطع النظر عن علته المقتضية لوجوده لم يكن إلا معدوما (قوله وهو) أى ما كان العدم ثابتا له باعتبار ذاته فالضمير راجع لما استفيد من قوله ان ثبوته حينئذ الخ (قوله والامكان الخ) مرتبط بقوله : لكان ممكنا وهو سند أوّل لاستثنائية الدليل الذى حذفها الشارح وهى لكن كون الواجب ممكنا محال ، وقوله : وأيضا الخ سند ثان لها (قوله فاذن الخ) مفرع على قوله فلأن الواجب لو علل لكان ممكنا فهو اشارة إلى النتيجة بالمعنى فهو فى قوّة قولنا فبطل المقدم وهو تعليل الواجب (قوله بمنع الاستثنائية) أى استثنائية الدليل الأوّل وهو المشار له بقوله لو وجدت للزم تعليل الواجب لكن التالى باطل فمثله المقدم (قوله على القول بثبوت الأحوال) وأما على القول بنفيها فلاتلازم إذلاتغاير والشىء لايلازم نفسه (قوله كالعالمية مثلا) أدخل بمثلا القادرية اللازمة للقدرة والارادية اللازمة للارادة لأن القدرة والارادة دخلتا بمثلا

بعد أن كانت معدومة والالازم سبق العلم على العالمية ضرورة سبق المؤثر على أثره ، ويلزم أيضا اتصافه تعالى بالحوادث وذلك كله محال ، واذا رجع التعليل الى معنى التلازم لم يلزم منه تأثير العلة فى معلولها لأن التلازم كما يعقل بين الممكنين من غير تأثير لأحدهما فى الآخر كالجوهر والعرض كذلك يعقل بين الواجبين من غير تأثير أيضا كما تقول إرادته تعالى تلازم علمه وعلمه يلازم كلامه ويلازم عالميته على القول بأن العالمية حال ثابتة وقس على هذا وإلى هذا الجواب أشرت بقولى : قلنا معنى التعليل الى آخره ونكتة التقييد بالظرف فى قولى معنى التعليل هنا الاشارة الى مالأصحابنا من الاختلاف فى معنى تعليل الأحوال المعنوية فى الشاهد ، وذلك لأنهم قد اختلفوا إذا خلق الله فى ذوات الجواهر علما مثلا ، ولزم ذلك العلم ثبوت عالميته على القول بثبوت الحال فهل الصانع تعالى فعل المعنى ، والحال اللازمة ، وإنما فعل المعنى والمعنى للازمته الحال وعدم تعقلها بدونه هو الذى أفاد ثبوت الحال فذهب المحققون إلى الأوّل وهو الحق الذى لاشك فيه ومعنى التعليل عند هؤلاء شاهدا وغائبا ثبوت التلازم بينهما فى طرفى النفى والاثبات لا أزيد ، وأما من قال من المتكلمين ان الفاعل يفعل المعنى ، والمعنى يوجب الحال ولم يفعل الفاعل الحال أصلا فقوله فى ذلك باطل قطعا

الأولى (قوله بعد أن كانت معدومة) المناسب حذفه لأن الخصم لايقول به (قوله والالازم الخ) أى لكن التالى باطل لما يلزم عليه من حدوث العالمية (قوله ضرورة الخ) لايسلم الخصم السبقية لأنها سبقية تعقل كسبق حركة الأصبع لحركة الخاتم فهى مقارنة لكنها سابقة تعقلا (قوله إلى معنى التلازم) الاضافة بيانيــة (قوله لم يلزم منه) أى من التعليل بمعنى التلازم (قوله وعلمه يلازم كلامه) أى باعتبار الأدلة الدالة على أن له علما ، وأن له كلاما (قوله ويلازم عالميته) الاتيان بهذا الكلام فى هذا الأسلوب غير مناسب لأنه المدّعى فلا يناسبه العطف على التنظير ، والمناسب أن يأتى به فى أسلوب التفريع بأن يقول فعلمه يلازم عالميته كما يقول ارادته الخ (قوله على القول بان العالمية حال ثابتة) وأما على القول الآخر فلا تلازم إذ لا تغاير بينهما والشىء لايلازم نفسه ، وأما الوجه والاعتبار فكالعدم (وقس على هذا) أى على وعلمه يلازم عالميته فتقول وقدرته تلازم قادريته وارادته تلازم مريديته (قوله ونكتة) أى فائدة (قوله إلى مالأصحابنا) أى أهل السنة لكن صرح بعض حواشى أم البراهين بأن القول الثانى للمعتزلة (قوله وذلك) أى بيان مالهم من الخلاف (قوله على القول بثبوت الأحوال) أما على مقابله من أنها وجه واعتبار ولا ثبوت لها فى نفسها بل فى الذهن ، فالأمر ظاهر لأن القدرة لاتتعلق بالأمور الاعتبارية قولا واحدا (قوله والمعنى) مبتدأ وقوله للازمته الخ علة مقدمة على معلولها ، والخبر قوله هو الخ (قوله هو الذى أفاد ثبوت الحال) أى فالرب خلق المعانى ، والمعانى هى المؤثرة فى المعنوية (قوله عند هؤلاء) أى المحققين (قوله شاهدا الخ) نصب بنزع الخافض (قوله ثبوت التلازم) الأولى الاستلزام (قوله فى طرفى النفى الخ) أى بحيث متى انتفت المعانى انتفت المعنوية ومتى ثبتت المعانى ثبتت المعنوية واضافة طرفى لما بعده للبيان (قوله وأما الخ) المناسب وذهب غيرهم إلى الثانى وهو باطل قطعا (قوله الفاعل) أى الله (قوله فقوله فى ذلك) المناسب

لأن تلك العلة إن أثرت فى ثبوت الحال مع التقدم لزم تأخر المعلول عن علته بالزمان وهو محال وان أثرت فى الثبوت مع مصاحبة وجودها له لزم عدم تقدم المؤثر على أثره وهو محال ، ولزم التحكم إذ ليس اسناد وجود العلة للفاعل المختار وهى أفادت ثبوت الحال بالأولى من اسناد ثبوت الحال للفاعل وهى أفادت ثبوت تلك العلة ، بل طلب الحال للمعنى أقوى من طلب المعنى له لأن الحال لاتعقل متميزة إلا باعتبار معناها بخلاف العكس ، فان أجابوا بترجيح العلة للتأثير لكونها أصلا قيل لهم لاملازمة بين كون الشيء أصلا وكونه مؤثرا ، وإنما يصح التأثير لمن وجبت له صفات الألوهية من كمال العلم والقدرة والارادة والحياة والوحدانية الى غير ذلك من الصفات التى لاتليق إلا بالله جل وعلا ولو كان كون الشيء أصلا لغيره يقتضى استقلاله باثبات غيره الملازم له للزم أن يكون تعالى إنما أوجد الجواهر وهى تستقل بايجاد الأعراض ، وذلك معلوم البطلان

اسقاط فى (قوله لأن تلك العلة) أى المعنى الموجب للحال (قوله مع التقدّم) أى تقدّمها عليه فى الزمان (قوله وهو) أى تأخر المعلول عن علته زمانا (قوله محال) لوجوب التقارن بين العلة والمعلول فى الوجود (قوله وان أثرت) أى العلة وهى المعانى (قوله فى الثبوت) أى ثبوت الحال (قوله لزم عدم تقدم المؤثر على أثره وهو محال) أى لوجوب تقدم المؤثر على أثره ثم ان أراد عدم تقدمه عليه بالذات فلا يلزم مع المصاحبة فى الوجود ، وان أراد عدم تقدمه بالزمان فلا نسلم استحالته الا لوكان التأثير بالاعتبار بل عدم التقدم حينئذ واجب والموضوع التأثير بالعلة ولوقال الشارح وان أثرت فى الثبوت مع مصاحبة وجودها له لزم أن الأثر وجد بعد عدم والمصاحبة تقتضى أنه لم يسبق بعدم وهذا تهافت لكان أولى (قوله وجود العلة) وهى المعنى الموجب للحال (قوله وهى) أى العلة والواو للحال (قوله إلا باعتبار معناها) أى باعتبار المعنى المستلزم لها فلا تعقل العالمية إلا بعد تعقل العلم (قوله بخلاف العكس) فانا نتعقل المعانى متميزة لاباعتبار حالها فنتعقل العلم مثلا وان لم نتعقل العالمية (قوله فان أجابوا) أى عن لزوم التحكم (قوله بترجيح العلة) أى المعانى (قوله لكونها أصلا) أى للمعنوية فتكون أرجح منها فلذا أسند وجودها لله وكانت مؤثرة فى المعنوية (قوله قيل لهم) أى فى ردّ هذا الجواب . وحاصل هذا الرد أن التأثير إنما يكونّ لمن وجبت له صفات الألوهية والمعانى ليست لها هذه الصفات ، وحينئذ فلا تكون مؤثرة ، ثم ان هذا الرد لايثبت التحكم حتى يكون ردّا لجوابهم بابطاله ، وإنما يبطل اثبات التأثير لغير الله ولا كلام لنا فيه ، وحينئذ فجوابهم عن التحكم صحيح (قوله وإنما يصح الخ) تعليل لما قبله (قوله ولوكان الخ) أى لوقلنا ان الأصالة هى المقتضية للتأثير للزم ماذكره الشارح (قوله وهى تستقل الخ) لأن الاعراض أوصاف للجواهر والوصف تابع للموصوف والمتبوع أصل للتابع (قوله وذلك معلوم البطلان) أى فبطل كون الاصالة مقتضية للتأثير ، وثبت أن الخالق للمعانى والمعنوية هو الرب ، ولكن اذا تعلقت القدرة بأحدهما لزم تعلقها بالآخر ولا يعقل تعلقها بأحدهما دون الآخر إذ هذا من المستحيل وهو لاتتعلق به القدرة ، وإنما لم يكفر من قال إنّ المعانى أثرت فى المعنوية لأنه يقول إن المعانى المؤثرة فى المعنوية مخلوقة لله كما أن الله خلق قدرة

وبالجملة فهـذا القول باطل وعلى تقـدير صحته ، فانما يصح باعتبار صفاتنا الحادثة هى وأحوالها فأمكن اسنادها الى مؤثر ، وأما صفاته جل وعلا فـكلها واجبة والواجب من لازمه وجوب القدم والبقاء إذ الوجوب نفى قبول الانتفاء وما لايقبل الانتفاء فلا انتفاء له سابقا ولا لاحقا ، وفى ذلك تحقيق قـدمه وبقائه فلم يصح اسناده لمقتض أصـلا فلا معنى للتعليل ان أطلق فيها إلا التلازم وظاهر كلام المقترح أن الخلاف جار أيضا فى تعليل الواجب فانه قال فى تقرير الجواب عن شـبهة المعتزلة التى سبق تقريرها من قال بأن التعليل معناه التلازم يقول قد يتلازم الممكنان وقد يتلازم الواجبان ولامنافاة ومن قال بأن المعنى يوجب قال الحكم لايجب إلا باعتبار وجوب معناه فانا قلنا انه لايعقل متميزا إلا باعتباره ولايثبت فيه اختلاف ولا تماثل باعتبار معقوليته ،

العبد وهى المؤثرة فى فعله عنـد المعتزلة (قوله فهذا القول) أى القول بتأثير المعانى فى المعنوية (قوله وعلى تقدير صحته الخ) هذا لامعنى له لأن أصل الـكلام فى صفاتنا الحادثة ، وقوله : إنما يصح الخ يقتضى أن هذا القول قيـل به فى صفاته تعالى وفى صفاتنا الحادثة وليس كـذلك (قوله فأمكن اسنادها الى مؤثر) أى امكانا وقوعيا وهذا تفريع على قوله فانما يصح الخ (قوله والواجب) أى الواجب مطلقا لاخصوص الصفات ، وان كان الـكلام أوّلا فى الصفات (قوله نفى قبول الانتفاء) أى أزلا وفيما لايزال (قوله فلا انتفاء له) أى فلا يقبل الانتفاء (قوله وفى ذلك) أى فى انتفاء قبول الانتفاء سابقا ولاحقا (قوله تحقيق الخ) أى تحقيق وجوب قدمه وبقائه ، والضمير للواجب الشامل للصفات (قوله فلم يصح اسناده لمقتض أصلا) أى لمقتض يؤثر فيه الايجاد بعـد العدم أو العدم بعد الوجود (قوله فيها) أى فى صفاته جل وعلا (قوله أن الخلاف الخ) أى الخلاف السـابق فى معنى تعليل المعانى للمعنوية فى الشاهد هل المراد به التلازم أو التأثير لـكن كلام المقترح ليس فيه تعرض ولا إشارة للقول بأن المعانى مؤثرة فى المعنوية (قوله جار) أى فى الجـلة لأن الخلاف المتقدم فى صفات الحوادث هو أن الصانع فعـل المعنى ، والحال اللازمة أو أحدهما فقط والخلاف فى صفات القديم هو هل كلاهما قديم أو أحـدهما فقط (قوله فى تعليل الواجب) أى فى تعليل الأحوال الواجبه بالمعانى (قوله التى سبق تقريرها) أى بقوله لو وجـدت المعانى للزم تعليل الواجب لـكن التالى باطل لمثله المقدم فثبت نقيضه وهو أنها ليست بموجودة (قوله قد تتلازم الممكنات) أى كالمعانى القائمة بالعبيد والمعنوية القائمة به (قوله وقد تتلازم الواجبات) وذلك كالمعانى القائمة بالرب والمعنوية القائمة به (قوله ولامنافاة) أى بين الاتصاف بالوجوب والاتصاف بالتلازم فان المعنوية واجبـة وملازمة للمعانى (قوله ومن قال بأن المعنى يوجب) أى يوجب الحال المعنوية : أى ومن قال إن تعليل الحال بالمعانى معناه إيجابها لهـا لا ملازمتها فليس مراده بالايجاب التأثير بل مراده أن العـلم بوجود المعانى يفيد العـلم بثبوت الحال بالمعنوية فى الخارج (قوله الحـكم) أى المعنوية ، وقوله : لايجب : أى لايعلم وجوبه : أى ثبوته ، وقوله : إلا الخ : أى إلا باعتبار العلم بوجود معناه (قوله فانا قلنا الخ) هذا سند لـكون المراد بالايجاب إفادة العلم لا التأثـير (قوله انه) أى الحـكم وهو المعنوية (قوله باعتباره) أى باعتبار معناه (قوله فيه) أى الحـكم (قوله باعتبار معقوليته) أى مفهومه فى حـد ذاته بقطع النظر عن معناه

وإنما يثبت فيه ذلك باعتبار معناه الموجب له فكيف ينفى ما باعتباره وجب انتهى . وحاصل جوابه أن الامكان الذى ألزمته المعتزلة فى تعليل الأحكام الواجبة لايلزم على كلا المذهبين فى معنى التعليل لأن الممكن هو الذى يقبل العدم لذاته وأحكام البارى تعالى لاتقبل العدم لذاتها أما على القول الأول فى معنى التعليل فظاهر ، وأما على الثانى فلما كانت لاتعقل إلا بمعانيها فوجوب معانيها وجوب لها فكأنها معها ذات واحدة اذلاذات للأحوال متميزة حتى يقال انها ذات تقبل العدم فى ذاتها ، وإنما استفادت الوجوب من غيرها فتكون ممكنة . والحاصل أن التعليل فى صفاته تعالى بمعنى إفادة الاثبات عن عدم لايصح باجماع أهل السنة بل باجماع المسلمين و بقى النزاع فى مجرد اطلاق لفظى والحق منع لفظ كل ما يوهم

(قوله وإنما يثبت الخ) فالعالمية مغايرة للقادرية باعتبار تغاير العلم للقدرة وكذلك العالمية القائمة بزيد تماثل القائمة بعمرو باعتبار أن العلم القائم بزيد يماثل العلم القائم بهذا فالمعنوية لاتعقل متميزة لضعفها وعدم وصولها لحالة الوجود ولا يعقل فيها تماثل ولا تخالف بحسب ذاتها بل بحسب المعانى اللازمة لها (قوله ذلك) أى الاختلاف والتماثل (قوله معناه) هو صفات المعانى (قوله فكيف الخ) أى واذا كان التعليل بمعنى التلازم أو بمعنى الايجاب المفسر بما تقدم فكيف ينفى المعانى : أى فكيف يصح نفى المعانى التى باعتبارها وجب الحكم : أى التى باعتبار العلم بوجودها يحصل العلم بثبوت الحكم فى الخارج والاستفهام انكارى للرد على المعتزلة فى انكارهم المعانى ، فيقال لهم كيف تثبتون الحال وتنكرون المعنى مع أن الحال إنما وجب بوجوب المعنى (قوله ينفى ما الخ) ماواقعة على المعانى (قوله جوابه) أى المقترح على الشبهة المذكورة (قوله ألزمته) أى لأهل السنة (قوله فى تعليل) فى بمعنى على (قوله على كلا المذهبين) أى مذهب من يقول ان تعليل الأحكام بالمعانى معناه التلازم ، ومذهب من يقول ان تعليل الأحكام بالمعانى معناه إيجاب المعانى للأحكام (قوله لأن الممكن الخ) تعليل لمحذوف . والأصل وحاصل جوابه أن الامكان المنافى للوجوب الذى ألزمته المعتزلة على تعليل الأحكام الواجبة لايلزم على كلا المذهبين الخ (قوله على القول الأول) أى وهو أن معنى التعليل التلازم (قوله فظاهر) أى فظاهر أنه لايلزم عليه الامكان إذ كما يتلازم الممكنان يتلازم الواجبان (قوله وأما الخ) أى وأما عدم لزوم الامكان على القول الثانى وهو أن معنى تعليل الأحكام بالمعانى أن المعانى توجبها (قوله كانت) أى الأحكام المعنوية (قوله فوجوب معانيها الخ) أى فالعلم بثبوت المعانى علم بوجوبها : أى المعنوية : أى يفيد العلم بثبوتها (قوله فكأنها) أى المعانى مع المعنوية (قوله إذ لاذات الخ) علة للعلية وهى قوله فوجوب الخ (قوله متميزة) أى بحيث يثبت لها تماثل أو تخالف بقطع النظر عن المعانى فلا ينافى أنهما فى الحقيقة ذاتان متميزتان (قوله أنها) أى الأحوال (قوله فى ذاتها) فى بمعنى الباء (قوله فتكون ممكنة) مفرع على المنفى وهو الذات المتميزة (قوله والحاصل) أى حاصل مافى المبحث السابق لابالنظر لكلام المقترح فقط (قوله إفادة الاثبات) أى الثبوت (قوله المسلمين) شامل للمعتزلة (قوله فى مجرد اطلاق لفظى) أى لفظ الايجاب بأن قيل المعانى توجب المعنوية فهل يجوز أن يقال ذلك أو يمنع ؟ والحق أنه يمنع وظاهر كلام الشارح أن النزاع فى

حـدوثا أو نقصا فى ذاته تعالى أو فى صفاته جل وعلا . واعـلم أن الفلاسفة قد احتجت على نفى الصفات بما يقرب من شبهة المعتزلة السابقة فقالوا لو وجـدت الصفات للزم أن تكون مفتقرة إلى الذات لاستحالة قيام الصفة بنفسها ولأن بعضها شرط فى الباقى كالحياة التى هى شرط فى القدرة والعـلم والارادة فيلزم أن يكون المشروط مفتقرا إلى الشرط أو متأخرا عنـه فى العقل والافتقار ينافى الوجوب إذ الواجب مستغن على الاطلاق وذلك مناف للافتقار والحاجة والتقدّم على واجب الوجود محال . والجواب منع الملازمة فان الافتقار إلى الغير يقتضى أن المفتقر يفيده الغير الوجود فيكون حادثا ، ونحن لاندعى ذلك بل نقول ان صـفاته تعالى كلها واجبـة الوجود غنية عن المقتضى بالاطلاق ، وان عنيتم بالافتقار الملازمة وعدم انفـكاك أحـد الوجودين عن الآخر منعنا

اطـلاق لفظ التعليل بأن يقال المعانى علل للمعنوية مع أن اطلاق التعليل بمعنى التلازم شائع فى كلامهم فالنزاع حينئذ فى لفظ الايجاب ، وقد يقال مثله التعليل لأنه بمعناه ولا مانع من أن يراد به التلازم فلا فرق حينئذ (قوله حـدوثا أو نقصا) تنويع فى التعبير وهو من عطف الملزوم على لازمه (قوله احتجت على نفى الصفات) أى كلها (قوله بما يقرب الخ) وجـه القرب أن كلا من الشبهتين فيه لزوم الامكان لوجود صفاته تعالى لأن الفلاسـفة يقولون متى ثبتت الصفات لزم امكانها والمعـتزلة يقولون متى وجدت المعانى لزم امكان المعنوية (قوله لو وجدت الصفات) أراد بالوجود الثبوت فيشـمل المعانى والمعنوية (قـوله للزم الخ) أى وللزم أيضا أن يفتقر بعضها الى بعض ففى كلامه حذف ويكون قوله ولأن بعضها الخ دليلا لهذا المحذوف ، وأما قوله لاستحالة الخ فهو دليل للمذكور (قوله كالحياة) الـكاف استقصائية (قوله القدرة) أى مثلا اذهى شرط للـكل (قوله المشروط) هو جميع الصفات ماعدا الحياة (قوله فى العقل) أى وان تقارنا فى الخارج (قوله والافتقار الخ) فى قوة التعليل للاستثنائية المحذوفـة وكأنه قال لـكن التالى وهو كون صفاته مفتقرة الى الذات أو إلى صفة أخرى متقدمة عليها باطل لأن الافتقار والتقـدم على واجب الوجود محالان (قوله وذلك) أى الاسـتغناء (قوله والحاجة) أى الاحتياج عطف تفسير (قوله والتقدم الخ) عطف على الافتقار الخ وهـذا راجع لقوله أو متأخرا عنه فـكان الأولى أن يقول وتأخر واجب الوجود محال هذا ومحل المحالية اذا كان التأخر فى الزمن لافى التعقل لأن الشأن أن تتعقل الذات قبل الصفات مع أن كلا واجب الوجود هذا ، وقول الشارح والتقدم الخ ان أريد به التقدم العقلى الذى جرى عليه الـكلام فى الدليل فلا يسلم وان أريد به التقدم فى الخارج فسلم لـكن لايطابق ماجرى عليه الدليل (قوله منع الملازمـة) أى ان عنيتم بالافتقار الاحتياج للغـير ، وكان على الشارح أن يزيد ذلك ويوجهه بقوله لأن الافتقار الخ (قوله ونحن لاندعى ذلك) أى الافتقار للغير المودّى للحدوث ، والأولى حذف هـذا لأنهم ألزمونا الافتقار لا أنهم قالوا أنتم أدعيتم ذلك حتى نردّ عليهم بأنا لم ندّع ذلك (قوله بالاطـلاق) أى فى جميع أحوالها كالتعلقات ونحوها (قوله وان عنيتم بالافتقار) أى الذى ألزمتمونا به وهذا عطف على المحذوف السابق (قوله وعدم الخ) عطف تفسير (قوله الوجودين) أى وجود الذات ووجود

الاستثنائية ولم يكن الافتقار بهذا المعنى ينافى الوجوب فلم قلتم ان هذا التوقف فى العلم أو الوجود الذى سميتموه أنتم افتقارا ينافى وجوب الوجود أو يستلزم الامكان ، فان الامكان إنما يتحقق بصحة الارتفاع ، وإذا كانا واجبين فلا يصح فى العقل ارتفاعهما ولا ارتفاع أحدهما فلا امكان ولا احتياج لكل منهما فاركوا إذن عنا لفظ الافتقار والامكان الموهمين لما تقررت استحالته من الاحتياج إلى المؤثر وقولوا كل موجودين متلازمين لايصح فى العقل ارتفاعهما ولا ارتفاع أحدهما ففرض وجودهما محال أو قولوا لا يمكن ثبوت واجب يلازمه واجب آخر ولا يصح ثبوت واجب إلا خاليا عن واجب آخر ، وحينئذ تبدو فضيحتكم بادعائكم مالا تجدون إلى تصحيحه سبيلا سوى المغالطة بلفظ الافتقار الموهم واستعماله لمطلق التوقف ومطلق التوقف لايقتضى الحاجة إلى المؤثر إلا إذا صح النفى

الصفات (قوله الاستثنائية) هى لكن لزوم الافتقار باطل (قوله ولم يكن الخ) تعليل : أى لأنه لا يكون الافتقار بمعنى الملازمة منافيا للوجوب لأنه كما يتلازم ممكنان يتلازم واجبان (قوله فلم قلتم الخ) استفهام انكارى بمعنى النفى : أى فلم قلتم ان هذا التوقف : أى الافتقار بمعنى التلازم ينافى الوجوب : أى قولكم ذلك لايصح (قوله انهذا التوقف فىالعلم أوالوجود) المراد بالتوقف فى العلم أن لا تتصور ذاته تعالى إلا موصوفة بالصفات ، والمراد بالتوقف فى الوجود أن لاتوجد ذاته تعالى إلا موصوفة بها كما تقول فى الجوهر والعرض انه لايتصور أحدهما إلا مقارنا للآخر ولا يوجد أحدهما خارجا إلا مع الآخر ، وليس المراد بالتوقف فى الوجود أن يكون الشىء معدوما و يتوقف على الآخر ليفيده الوجود ، و إذا كان المراد بالافتقار أنالوجودين لايعقل أحدهمابدون الآخر ولا ينفك أحدهما فى الوجود عن مقارنة الآخر لم يكن فى هذا استحالة ولم يكن إلا مجرد التلازم فوجب ترك لفظ الافتقار والتعبير بالتلازم ولا استحالة فيه (قوله أو يستلزم الامكان) فى بعض النسخ و يستلزم الامكان بالواو وهو تعليل لما قبله (قوله فان الامكان) أى للشىء وهذا علة لعدم صحة قولهم ان هذا التوقف يستلزم الامكان (قوله الارتفاع) أى ارتفاعه (قوله منهما) أى الواجبين (قوله فاركوا الخ) أى وحيث كان المراد بالافتقار التلازم وهو لاينافى الوجوب فاركوا الخ ، وأما قوله والامكان فالأولى اسقاطه لأنهم لم يردّوا به بل جعلوه لازما للافتقار (قوله من الاحتياج الخ) بيان لما (قوله وقولوا الخ) الأولى وقولوا لايعقل واجب موجود يلازمه واجب آخر لأن هذا هو الواقع منهم مع أنه لامانع من أن الواجب يلازمه واجب آخر (قوله ثبوت واجب) كالذات (قوله واجب آخر) أى كالصفات (قوله سوى المغالطة) من تأكيد الذم بما يشبه المدح نحو فلان لاخير فيه إلا أنه سيء الأخلاق (قوله الموهم) أى للاحتياج (قوله واستعماله) أى لفظ الافتقار ، وقوله : لمطلق اللام بمعنى فى (قوله ومطلق الخ) الواو للحال (قوله لايقتضى الحاجة) أىلأن التوقف يصدق بالتلازم (قوله إلاإذا صح الخ) مثلا العالم متوقف على الذات العلية ولما كان يصح عقلا نفيه أزلا صح وجود البارى فىالأزل واقتضى ذلكالتوقف الحاجة إلى المؤثر وصفات البارى ، وان كانت متوقفة على الذات لكن لايصح عقلا نفيها عنه فى الأزل فلا يقتضى هذا التوقف الاحتياج إلى المؤثر وكذلك العرض متوقف على الجوهر ولا يصح

عقلا لاتقديرا فى الخيال أو خطورا بالبال كما تخطر المستحيلات عند إعراض العقل عن وجه استحالتها ، وبالجملة فالقوم حكموا التخيلات على ضعفها وجعلوها أدلة فيما لايهتدى فى فيح صحرائه الصعبة المسالك إلا العقل النافذ المؤيد بهدايته تعالى . قال شرف الدين ابن التلمسانى ولما اعتقد الفخر صحة هذه الحجة يعنى شبهة الفلاسفة فى أن الافتقار بمعنى مطلق التوقف يوجب الامكان ، وأن كل مركب يفتقر إلى جزئه وجزؤه غيره والمفتقر إلى الغير لا يكون إلا ممكنا وتوهم التركيب باعتبار الصفات ، واستعمل هذه المقدّمات فى الاستدلال على امكان كل ماسوى الله تعالى استشعر النقض بصفات الله تعالى فقال مرة هذا مما نستخير الله تعالى فيه يعنى القول بامكانها من حيث ذاتها وجزم أخرى وصرح والعياذ بالله بكلمة لم يسبق إليها فقال هى ممكنة باعتبار ذاتها واجبة بوجوب ذاته جل وعلا وضاها فى ذلك قول الفلاسفة

نفيه عنه عقلا فلا يقتضى هذا التوقف الاحتياج لتأثير الجوهر فيه (قوله عقلا) احترز به عن النفى فى الخيال فلا عبرة به إذ قد يقع فى الوهم ابتداء نفى الصفات عنه تعالى فى الأزل وكذلك العرض بالنسبة للجوهر (قوله أو خطورا بالبال) عطف تفسير (قوله فالقوم) أى الفلاسفة (قوله التخيلات) أى الأمور المتخيلة وهى الشبه (قوله فيما) أى القديم الذى ، وقوله : فى فيح صحرائه بكسر الفاء جمع فيحا : الصحراء الواسعة فيجرد عن بعض معناه بأن يراد منه الواسعة والاضافة من اضافة الصفة والمقصود تشبيه العقائد بالصحراء الواسعة التى لاتسلك إلا بالسلاح الماضى فكذلك العقائد لاتسلك إلا بالأدلة القوية وهؤلاء القوم مشوا فى الصحراء الواسعة : يعنى الصفات القديمة بالآراء الضعيفة : يعنى الشبه (قوله النافذ) بالذال المعجمة : أى الماضى القاطع (قوله فى أن الافتقار الخ) فى بمعنى من بيان للحجة وهذه مقدّمة أولى ، وقوله : وأن كل الخ مقدّمة ثانية ، وقوله : وجزؤه غيره مقدّمة ثالثة ، وقوله : والمفتقر الخ يرجع للأولى لأن المفتقر للغير متوقف على ذلك الغير وبقيت مقدّمة رابعة وهى تركب الصفات يوجب تركب الموصوف وهذه أشار إليها بقوله : وتوهم التركيب الخ (قوله وتوهم التركيب) أى فى الذات وهذا معطوف على اعتقد (قوله واستعمل هذه المقدمات) أى المذكورة سابقا فى الاستدلال الخ بأن قال كل شىء ماسوى الله مركب باعتبار صفاته وكل مركب مفتقر إلى جزئه وجزء المركب غيره والمفتقر للغير لا يكون إلا ممكنا فكل شىء سوى الله ممكن والشارح لم يأت بهذه المقدمات على هذا الترتيب لعدم قصد الاستدلال بها فى هذا المقام والفخر اعتقد صحة هذه المقدّمات كلها والأولى غير صحيحة : ألا ترى أن الجوهر الفرد غير منقسم وفى جهة مثلا ومع ذلك هو غير مركب والثانية مسلمة لكن لامن حيث انه يفيده الوجود بعد العدم بل بمعنى أنه لاتتحصل خارجا إلابه والثالثة مسلمة والرابعة غير مسلمة لأن الافتقار بمعنى مطلق التوقف لايقتضى امكان المتوقف لجواز أن يكون التوقف بمعنى التلازم والافتقار بهذا المعنى لاينافى الوجوب والشارح فيما يأتى اقتصر على بطلان الأولى (قوله استشعر النقض الخ) جواب لما اعتقد الخ : أى استشعر أن المقدّمة القائلة والمفتقر للغير لا يكون إلا ممكنا تجرى فى صفات الله (قوله هذا مما نستخير الله فيه) تعبيره بالاستخارة يقتضى أنه غير جازم بالقول بامكانها ولذا قال وجزم أخرى الخ (قوله بكلمة) أى كلام (قوله ممكنة الخ) فيه أنها لو كانت ممكنة لكان مقابلها كالعجز والجهل كذلك (قوله وضاها الخ) أى من جهة أنه قائل

ان العالم ممكن باعتبار ذاته واجب بوجوب مقتضيه ونعوذ بالله من ذلة العالم . قلت وأشنع من هذا ونعوذ بالله تعالى ، تصريحه بأن الذات قابلة لصفاتها فاعلة لها ومن شنيع مذهبه أيضا ردّه الصفات إلى مجرد نسب واضافات وتسميته لها فى بعض المواضع مغايرة للذات مع ماعلم من أن أئمة السنة يمنعون اطلاق الغيرية فى صفاته تعالى لما يؤذن به من صحة المفارقة كما يمنعون أن يقال هى هو لما يؤذن به من معنى الاتحاد والذى قاده الى أكثر هذه الآراء الفاسدة باجماع فراره من التركيب الذى توهمته الفلاسفة لازما لثبوت الصفات ولأجل ذلك نفوها هذا مع أن الشيء لايتكثر بتكثير صفاته كما لايتكثر بتكثير اعتباراته . قال شرف الدين بن التلمسانى : والتركيب فى الذات لازم له أيضا فان ماهية كل صفة من الحياة والعلم والقدرة والارادة متميزة عن الأخرى فى العقل فان منها مالايتعلق وهى الحياة ومنها مايتعلق ولايؤثر كالعلم ومنها مايتعلق و يؤثر كالقدرة والارادة فاذا تمايزت واختلفت اقتضت وجوها مختلفة فى المقتضى ولما استشعرت الفلاسفة

بتأثير الذات فى الصفات بطريق العلة كما تقول الفلاسفة بتأثير الذات فى العالم بطريق العلة (قوله ان العالم) أى الأفلاك والأجناس والأنواع ، وأما الأشخاص فيقولون بحدوثها بالذات والزمان (قوله ونعوذ الخ) لأن العالم إذا زلّ تبعه الناس (قوله وأشنع الخ) إنما كان هذا أشنع من الأوّل لأن الصفات على هذا حادثة بالذات والزمان وعلى الأوّل حادثة بالذات فقط ، ثم ان المشهور عن الفخر أنه يقول ان الصفات ممكنة لذاتها واجبة بوجوب ذاته تعالى كما تقدم فى كلام ابن التلمسانى (قوله فاعلة لها) أى للصفات بالاختيار ، وحينئذ فتكون الصفات حادثة بالذات والزمان لأن أثر المختار لا يكون إلا حادثا بالذات والزمان ، وهذه الصفات عنده نسب و إضافات ولا يلزم من حدوثها حدوث من قامت به بخلاف الصفات الوجودية فانه يلزم من حدوثها حدوث الذات القائمة بها (قوله ومن شنيع الخ) هو شنيع جدّا لكنه رجع عنه كما قال بعضهم (قوله نسب) أى لاثبوت لها فى الخارج ، و إنما هى اعتبارات عقلية (قوله و إضافات) عطف تفسير (قوله وتسميته الخ) عطف على ردّه (قوله إلى أكثر هذه الآراء) الأولى حذف لفظ أكثر لأن فراره المذكور قاده إلى كلها وآراؤه هى ماتقدّم عنه (قوله مع أن الشيء الخ) فان الجوهر الفرد شيء واحد لاتركب فيه ومع ذلك يتصف بالامكان وبكونه فى جهة وبكونه فى حيز و بكونه لايقبل القسمة و بكونه متحركا أو ساكنا وهذا سند للمقدمة الأولى القائلة الموصوف متركب باعتبار صفاته واستدل على فسادها دون غيرها من المقدّمات لأنه مبنى عليها ، و يلزم من فساد المبنى عليه فساد المبنى وان كان بعضه صحيحا فى نفسه (قوله كما لايتكثر الخ) أى باجماع منا ومن الفخر فالمشبه به متفق عليه (قوله اعتباراته) ككونه سميعا بصيرا متكلما (قوله لازم له) أى للفخر أيضا فلا ينفعه القول بهذه الآراء الفاسدة فرارا من التركيب فقد وقع فيما فرّ منه (قوله كالعلم) أى والسمع والبصر (قوله كالقدرة الخ) الكاف استقصائية (قوله فاذا تمايزت) أى الصفات باعتبار لوازمها ، وقوله : واختلفت : أى باعتبار الذات (قوله اقتضت) أى تلك الصفات وجوها مختلفة فى المقتضى : أى لها : أى الصفات وهو الذات فقد قام بها وجوه مختلفة حتى أنها أثرت فى صفاتها المختلفة فالوجه الذى أثرت بسببه فى الحياة غير الذى أثرت به فى العلم وهكذا فيلزم

ذلك لم يسعهم إلا نفى الصفات ولبسوا على المسلمين باطلاقها مع نفى حقائقها وفسروها بأمور مباينة لماهيتها كتفسيرهم كونه عالما بأنه ليس بجسم ولاجسمانى وهم مساعدون على هذا التنزيه ومطالبون باثبات أنه عالم بما دلت عليه الأفعال من الاحكام والاتقان . اللهم إنا نعوذ برضاك من غضبك ومن أن تفتنا عن ديننا وثبتنا على طريق معرفتك وملازمة الاستقامة على سنن شرع رسولك صلى الله عليه وسلم ظاهرا وباطنا حتى نلقاك على ذلك يا أرحم الراحمين .

(ص) قالوا لو وجدت للزم تكثر القديم بها والاجماع أن القديم واحد قلنا الموصوف لايتكثر بصفاته بدليل أن الجوهر الفرد يتصف بصفات عديدة وهو واحد ، ومعنى الاجماع أن الموصوف بصفات الألوهية واحد .

(ش) هذه شبهة أخرى للملحدة قالوا لو كانت صفات البارى تعالى معانى موجودة لكان معه تعالى فى الأزل قدماء

التركيب فى الذات باعتبار هذه الوجوه وهو لايقول بتركبها ومتى كانت الذات مركبة كانت ممكنة عنده لأنه جعل علة الامكان التركيب مع أنه لايقول بامكان الذات ، وإنما اقتضت تلك الصفات وجوها مختلفة فى المقتضى لأن الواحد من كل وجه لايصدر عنه بطريق العلة عند من قال بها إلا شيء واحد ولا يصدر عنه أكثر من ذلك إلا بوجوه مختلفة (قوله ذلك) أى ان التركيب باعتبار الصفات يستلزم الامكان (قوله ولبسوا الخ) أى بعضهم والبعض الآخر صرح بالتعطيل : أى نفى الصفات (قوله باطلاقها) أى الصفات (قوله ولا جسمانى) أى قائم بالجسم بأن يكون عرضا ولما قام العرض بالجسم نسب إليه بزيادة الألف والنون (قوله بما دلت) متعلق بيطالبون والباء سببية (قوله الأفعال) أى المفعولات (قوله من الاحكام) بكسر الهمزة ، وقوله : والاتقان تفسير : أى وذلك يستلزم العلم (قوله برضاك) أى الحاصل بالمشى على العقائد القويمة (قوله على طريق معرفتك) الاضافة للبيان ، ويصح أن يراد بالطريق الأدلة : أى ثبتنا على الأدلة الموصلة لمعرفتك بحيث لاتلحقنا شبهة (قوله وثبتنا الخ) جملة انشائية معطوفة على نعوذ الخ وهى جملة انشائية أيضا لكن فى المعنى (قوله قالوا الخ) دليل ثان للمعتزلة (قوله وجدت) أى المعانى (قوله للزم الخ) أى لكن التالى باطل (قوله والاجماع الخ) تعليل للاستثنائية المحذوفة (قوله قلنا الخ) مناقشة فى الشرطية والقديم فيها بمعنى الذات العلية وتكثره بمعنى تركبه بسبب وجود الصفات (قوله عديدة) تأكيد لصفات (قوله وهو واحد) جملة حالية من الفرد وهو تصريح بما علم التزاما من قوله الفرد (قوله ومعنى الخ) مناقشة فى الاستثنائية على تقدير أن يريدوا بتكثر القديم تعدده ووجود معناه وهو القدم فى أكثر من حقيقة واحدة (قوله الملحدة) من الالحاد وهو الزيغ ، والمراد بهم هنا المعتزلة بقرينة السياق (قوله لو كانت الخ) الأولى لو كان له صفات معان الخ لأن الخلاف إنما هو فى اثباتها (قوله لكان معه الخ) أى لكن التالى باطل ثم ان قوله لكان الخ إنما يناسب المناقشة فى الاستثنائية دون ماذكره المصنف من المناقشة فى الشرطية فالأولى أن يقول للزم تكثر القديم لأن تكثره يحتمل أن يكون بمعنى التركيب وكثرة الأجزاء ، ويحتمل أن يكون بمعنى وجود معناه وهو القدم فى متعدد ، وقوله : لكان الخ لايحتمل غير المعنى الثانى

وهومعنى قولى للزم تكثر القديم بها والملازمة ظاهرة لأن صفاته جل وعلا يستحيل عليها الحدوث وأما بطلان التالى فللاجماع على أن القديم واحد . والجواب منع الملازمة إن أردتم بتكثر القديم تركبه وكثرة أجزائه بسبب وجود الصفات ، فان كثرة الصفات لاتمنع وحدة الموصوف ولاتوجب تركيبه ولا يقال فيه بسببها إنه كثير لالغة ولاعرفا ولاعقلا ألا ترى أن الجوهر الفرد موصوف بالوحدة ، وان اتصف بصفات عديدة وإن أردتم بتكثر القديم وجود معناه فى أكثر من حقيقة واحدة منعنا الاستثنائية ولزمتكم المصادرة عن المطلوب والاجماع الذى نقلتم على أن القديم واحد يجب أن يكون معناه أن الأزلى الموصوف بصفات الألوهية جل وعلا واحد لا ثانى له لا أن معناه أن حقيقة القدم لاتثبت إلا لشىء واحد من غير نظر الى كونه موصوفا أوصفة كما فهمتم نعم لفظ الواحد قد يطلق على ماقلناه وعلى ماذكرتموه فأزيلوا الاشتراك من اللفظ الذى ابستم به وقولوا الأمة مجمعة على أنه لاصفات له فلا تجدون حينئذ الى صحته سبيلا وكيف يصح أن ينعقد اجماع على ماقامت البراهين القطعية على خلافه . واعلم أن هذه الشبهة هى التى غرت الفلاسفة حتى أنكروا جميع الصفات وغرت الامام الفخر حتى قال ماقال — والله يهدى من يشاء الى سواء السبيل — .

(ص) قالوا لو وجدت للزم تعدد الآلهة لمشاركتها له فى أخص وصفه وهو القدم وذلك يوجب

وهذا لايناسبه الطرف الأول من طرفى الجواب الذى هو قوله منع الملازمة إن أردتم الخ (قوله وهو معنى الخ) فيه أنه بعض معناه (قوله وكثرة أجزائه) فيه أن التركيب يتحقق بجزءين (قوله فان كثرة الخ) سند لمنع الملازمة (قوله فيه) أى الموصوف (قوله بسببها) أى الصفات (قوله بصفات عديدة) أى من التحيز والحركة أوالسكون وكونه فى جهة وعدم قبوله الانقسام (قوله وجود معناه) أى القدم المفهوم من القديم وهو عدم الأولية للوجود (قوله ولزمتكم المصادرة) هى أخذ الدعوى جزءا من الدليل ودعواهم هى أن تعدد القديم باطل ، ودليلهم لو وجدت الصفات للزم تكثر القدماء لكن تكثر القدماء باطل ولا يخفى أن الاستثنائية هى عين الدعوى (قوله عن المطلوب) أى مطلوبكم وهو تكثر القدماء (قوله والاجماع الخ) لما منع الاستثنائية وكان سندها الاجماع شرع فى تأويله بقوله والاجماع الخ (قوله لفظ الواحد) الأولى لفظ أن القديم واحد إذ هو المشترك لالفظ الواحد (قوله فأزيلوا الخ) أى فأزيلوا اللفظ المشترك من دليلكم (قوله وقولوا الخ) الأولى وأتوا بدله بلفظ صريح فى اثبات مدعاكم ، وقوله : لكن التالى باطل للاجماع على أن حقيقة القديم لاتثبت إلا لشىء واحد فلا تجدون الخ (قوله وكيف الخ) تعليل لقوله فلاتجدون الخ (قوله البراهين القطعية) أى التى تقدمت عند اثبات صفات المعانى (قوله أن هذه الشبهة) هى أنه لو وجدت الصفات للزم تكثر القديم بها (قوله حتى قال ماقال) أى من امكان الصفات (قوله لو وجدت) أى المعانى (قوله للزم الخ) أى لكن تعدد الاله باطل فبطل المقدم وهو وجودها وثبت نقيضه وهو مطلوبهم (قوله تعدد الآلهة) الأولى الاله لأن الآلهة معلوم تعددها (قوله لمشاركتها) أى الصفات (قوله له) أى للاله وهو الذات العلية (قوله وذلك) أى الاشتراك فى الأخص ، وقوله : فى الأعم كالكون عالما وقادرا و إذا كانت المعانى مشاركة

الاشتراك فى الأعم : قلنا ممنوع أن القدم صفة ثبوتية فضلا عن أن يكون صفة نفسية فضلا عن أن يكون أخص .

(ش) هـذه شبهة أخرى لهم وتقريرها أنهم قالوا لو كان له تعالى صفة موجودة لزم تعدد الآلهة والتالى معلوم الاستحالة فالمقدم مثله ، و بيان الملازمة أن الصفة الموجودة له تعالى لاتكون إلا قديمة لاستحالة اتصافه جل وعلا بالحوادث ، وأخص وصف البارى جل وعلا القدم لانفراده تعالى به والاشتراك فى الأخص يوجب الاشتراك فى الأعم . فيلزم أن تكون الصفة لوجوب قدمها مشاركة للبارى تعالى فى سائر صفاته فتكون عالمة قادرة مريدة حية الى غير ذلك من صفات الاله فتكون تلك الصفة إلها فقد لزم من وجود الصفة تعدد الاله ، وأيضا اذا كفرت النصارى باثباتهم الأقانيم الثلاثة وهى الذات والحياة والعلم فأنتم الذين أثبتم ذلك وزيادة أولى بالتكفير . والجواب منع الملازمة فان القدم لا يكون أخص وكيف وهو سلب لأنه عبارة عن نفى سبق العدم ونفى هذه الاضافة سلب لامحالة والبارى جل وعلا موجود وأخص وصف الموجود لا يكون عدميا لأن الأخص مقوم للشىء والشىء لايتقوم بنقيضه الذى هو العدم ، و بالجملة فالأخص لا يكون الا وصفا ثابتا ذاتيا ، وليس أيضا كل ذاتى أخص فان الحيوانية ذاتية للانسان وليست أخص وصف بل الأخص هو الذاتى الذى به تقومت الماهية وامتازت عن غيرها كالنفس الناطقة للانسان مثلا فاذا كان الوصف سلبيا فبينه و بين الأخص مراحل

الاله فى أخص أوصافه كانت آلهة والأخص ماانفرد به الموصوف وتميز به عن غيره والأعم بخلاف ذلك (قوله قلنا الخ) ابطال للشرطية بابطال سندها (قوله ممنوع أن القدم صفة ثبوتية) أى لما سبق أنه صفة سلبية على التحقيق : أى وأخص الأوصاف هو الصفة الثبوتية المقومة للماهية المميزة لها عن غيرها والقدم ليس كذلك لمشاركة الصفات للاله فى القدم لاتقتضى أنها مشاركة له فى أخص أوصافه اللازم له مشاركتها له فى أعمها اللازم له كونها آلهة (قوله نفسية) أى ذاتية مقومة للذات وجزء منها (قوله لهم) أى المعتزلة النافين للمعانى (قوله لانفراده الخ) فيه أن انفراده بالقدم لاينتج أنه أخص أوصافه لأن الشىء الوجودى قد ينفرد بوصف سلبى وهو لا يكون أخص لكونه ليس نفسيا (قوله تلك الصفة) أى الوجودية كالعلم والقدرة (قوله وأيضا الخ) استدلال آخر من المعتزلة والزام لأهل السنة (قوله كفرت) بضم الكاف وكسر الفاء المشددة أى حكمتم بتكفيرهم ووافقتمونا على ذلك (قوله وهى الذات) أراد بها الوجود (قوله ذلك) أى هذه الثلاثة (قوله أولى) خبر ثان عن أنتم (قوله منع الملازمة) أى لعدم تسليم دليلها (قوله عبارة عن) الأولى حذفهما (قوله نفى) أى انتفاء (قوله ونفى هذه الاضافة) أى وانتفاء الاضافة وهى مسبقية العدم (قوله بنقيضه) أى بوصف مساو لنقيضه ، هذا هو المراد لأن العدم مساو لنقيض الوجود لاأنه نقيضه (قوله ثابتا) أخرج السلبى (قوله ذاتيا) كالناطقية للانسان أخرج غير الذاتى كالقدرة (قوله وامتازت الخ) خرج به الذاتى الأعم كالحيوانية إذ لايقع به امتياز (قوله كالنفس الناطقة) أراد بها القوة المدركة كالتفكر بالقوة ولم يرد بها الروح (قوله فبينه) أى الوصف السلبى (قوله مراحل) أى ثلاثة لأن الأخص قد اتصف

و إلى هذا أشرت بقولى فى العقيدة ممنوع أن القدم صفة ثبوتية فضـلا عن أن يكون أخص : أى لم يثبت للقـدم أول مراتب الأخص وهو الثبوت فكيف يثبت له أعـلاها وهو الأخصية وفضلا مصدر فعل محذوف : أى فضل فضلا بمعنى بقى وضميره يعود على المنع أو على النفى الذى فهم مما قبله لأنه إنما يقع متوسطا بين نفى واثبات لفظا نحو فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن إعطائه أو معنى نحو تقاصرت الهمم عن أدنى العدد فضلا عن أن ترقاه : أى لم تبلغه فضـلا عن الترقى ونحوه لفظ العقيدة إذ معناه لم يتصف القـدم بالثبوت فضلا عن الأخصية والقصد فيـه استبعاد الأدنى : أعنى مادخله النفى بمعنى عده بعيدا عن الوقوع كالنظر الى الفقير و بلوغ الهمم فى المثالين واستحالة مافوقه : أعنى مادخلته عن بمعنى عـده بمنزلة المحال الذى لا يمكن وقوعـه كالاعطاء والترقى فيهما ، وهو من قولهم أنفقت الدراهم ، والذى فضل منها كذا : أى بقى ، فالمعنى فى المثالين انتفى العطاء بالكلية ، والذى بقى منه عدم النظر ، وانتفى الترقى و بقى منه التقاصر ، والمعنى فى تركيب العقيدة انتفت فى القدم الأخصية و بقى منه عدم الثبوت ، والأحسن أنه لا محل لهـذه الجلة ،

بالثبوت و بالذاتية و بالتميز به والسلبى لم تثبت له هذه الثلاثة (قوله وهو الأخصية) الأولى وهو التميز (قوله وضميره) أى الفعل وهو فضل بمعنى بقى (قوله يعود) أى فى عبارة المصنف (قوله على المنع) أى المفهوم من ممنوع (قوله أوعلى النفى) أى فى عبارة غير المصنف (قوله مما قبله) أى فضلا (قوله لأنه) أى فضلا (قوله لفظا) أى صريحا ذلك النفى (قوله نحو فلان الخ) أى فضل عدم النظر فضلا عن اعطائه : أى ان الاعطاء لم ينتف بالمرة بل بقى منه بقية وهى عدم النظر له وجعل عدم النظر له من جلة الاعطاء على طريق التهكم (قوله أو معنى) عطف على لفظا (قوله أى لم تبلغه) أى لم تبلغ الهمم أدنى العدد (قوله ونحوه) أى المثال المذكور فى كون النفى فيه معنى لا لفظا (قوله والقصد فيه) أى منه أى من التركيب الذى وقع فيه لفظ فضلا (قوله عده بعيدا) أى وليس المراد بالاستبعاد طلب البعد ، ثم إن عده بعيدا انما هو من سياق الـكلام ، و إلا فالعبارة إنما تفيد انتفاء الأدنى فقط ، وعدم حصوله ثم ان استبعاد الأدنى بجامع امكانه (قوله واستحالة مافوقه) أى مافوق الأدنى وهو الأعلى (قوله بمعنى عدّه الخ) أى وليس المراد أنه من أفراد المحال (قوله وهو) أى فضلا (قوله فى المثالين) أى فلان لا ينظر الخ وتقاصرت الهمم الخ (قوله بالـكلية) الأولى حـذفه لأنه ينافى قوله والذى الخ (قوله منه) أى العطاء بمعنى الاعطاء (قوله عـدم النظر) جعله من الاعطاء على طريق التهكم (قوله و بقى منه) أى الترقى (قوله التقاصر) أى عدم بلوغ الأدنى وجعل التقاصر من جلة الترقى على جهة التهكم (قوله و بقى منه) أى المنتفى وهو الأخصية (قوله والأحسن أنه لا محـل لهذه الجلة) أى جلة فضل فضلا فتجعل مستأنفة ووجه الأحسنية أن الاستئناف أوكد وأفيد لرجوعه إلى إقامة برهان على المدّعى ، فاذا قلت فلان لا يعطى الفقير درهما فضـلا عن دينار فكأنك قلت : فـلان لا يعطى دينارا لأنه لا يعطى الدرهم الأقل فلأن لا يعطى الدينار أولى ، و إذا قلت : فلان لا ينظر إلى الفقير فضلا عن اعطائه ، فكأنك قلت : فلان لا يعطى الفقير لأنه لا ينظر إليـه مع خفته فلأن لا يقع منـه اعطاء أولى ،

وان جعلها بعضهم حالا ، ومن الخطأ فى حل هـذا التركيب مايقال إن فضـلا بمعنى تجاوزا وإن المستبعد فى المثالين هو عـدم النظر وقصور الهمم . قاله التفتازانى فى حاشيته على الكشاف ، وأما قولهم كفرت النصارى باثباتهم الذات والعلم والحياة نخطأ إذ لم يكن تكفيرهم بمجرد اثبات ذلك ، بل باثباتهم آلهة ثلاثة على ماقال تعالى لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ، وقدقدمنا شرح مقالتهم التى لايرضى بها مميز من الصبيان فضلا عمن فوقه ، وفى معنى شبهة المعتزلة السابقة وهى الزام الاشتراك فى الأعم لأجل الاشتراك فى الأخص الذى هو القدم احتجاجهم بأنه لو كان لله تعالى علم لكان علمه يتعلق بعين مايتعلق به علمنا وأخص وصف علمنا تعلقه بالمعلوم المعين والاشتراك فى الأخص يوجب الاشتراك فى الأعم فيجب إذن مماثلة علمه تعالى لعلمنا ، فيلزم إما قدمهما و إماحدوثهما وكلاهما محال . والجواب أن هذا مشترك الالزام لأنه يلزمهم مثله فيما أثبتوه لله تعالى من العالمية فان عالميته تعالى إذاتعلقت بالمعلوم المعين وتعلقت عالميتنا به لزمهم عين ماألزمونا وهذا جواب جدلى ، والجواب الحق

فالدعوى تؤخـذ من حاصل المعـنى ، وفيه تقديم الدليل عـلى المدلول (قوله وان المستبعد الخ) الواو للحال والخطأ إنما جاء من هـذه الحال لامن تفسير فضلا بالتجاوز (قوله فى المثالين) أى فلان لاينظر الخ ، وتقاصرت الهمم الخ ، ومعنى المثال الأوّل على هـذا القول فلان لم يقع منـه اعطاء للفقير فتجاوز : أى انتقل من عـدم الاعطاء إلى عـدم النظر ، ومعنى المثال الثانى لم يقع من الهمم الترقى فتجاوزت : أى انتقلت من عـدم الترقى إلى قصورها لأدنى العدد (قوله هو الخ) أى فيكون نظره للفقير و بلوغ الهمة للأدنى قريبا مع أنه ليس كذلك (قوله وقصور الهمم) أى وعـدم بلوغ الهمم أدنى العدد (قوله قاله) الضمير راجع لقوله ، ومن الخطأ الخ (قوله الذات) أراد بها الوجود (قوله بل باثباتهم آلهة ثلاثة) تقدم أن الاله عندهم واحد مركب من أجزاء ثلاثة : الوجود والعلم والحياة فقوله آلهة ثلاثة لايناسب ماتقدم الا على جعل جزء الاله إلها (قوله وفى معنى الخ) لما ذكر مالهم من الاحتجاج على نفى المعانى جملة وكان لهم احتجاج بالنسبة الى بعضها وهو العـلم قال : وفى معنى الخ ، وانما كان هـذا الاحتجاج فى معنى ماسبق نظرا إلى كون الاشتراك فى الأخص يوجب الاشتراك فى الأعم (قوله احتجاجهم) مبتدأ مؤخر خبره قوله وفى معنى الخ (قوله بالمعلوم المعين) أى المشخص مبنى على أن كل معلوم له علم ، وقيل علمنا واحـد كعلم الله يتعلق بالمعلومات المتعـدّدة (قوله فى الأخص) هو التعلق بالمعـلوم المعين (قوله فى الأعم) هو كونه صفـة (قوله فيلزم) أى حيث تماثلا وكانت حقيقتهما واحدة (قوله وكلاهما محال) أى وما أدّى إلى المحال محال فيكون وجود علمه تعالى محالا (قوله مشترك الالزام) أى لازم لنا ولهم (قوله لزمهم عين ماألزمونا) أى من حدوثهما أوقدمهما ، وهذا اللزوم مرتب على المماثلة فى الحقيقة المترتبة على الاشـتراك فى الأخص والأعم (قوله جـدلى) أى المقصود به الالزام لاإثبات المدّعى (قوله والجواب الحق) أى المثبت للمدّعى . وحاصله أن الأعم تارة يكون ذاتيا ، وتارة يكون غـير ذاتى ، والاشتراك فى الأخص إنما يوجب الاشـتراك فى الأعم الذاتى

إن الاشتراك فى الأخص إنما يستلزم الاشتراك فى الأعم الذاتى ، والحدوث والقدم ليسا بذاتيين لعدم توقف فهم الماهية عليهما ، فانا نتعقل العلم مع الذهول عن كونه قديما أو حادثا . ثم نقيم الدليل بعد ثبوته على أنه قديم أو حادث .

﴿ تنبيه ﴾ اختلف الناس فى أخص وصف البارئ جل وعلا ، فقال قوم من المعتزلة : إنه القدم وقد سبق ردّه ، ومنهم من زعم أنه حال توجب له تعالى كونه حيا عالما قادرا مريدا ، ولا إفصاح فى هذه المقالة عن هذه الصفة ، ونقل عن الشيخ أن خاصية الاله القدرة على الاختراع واختاره الفخر فى بعض كتبه ، واحتج له بأن موسى صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه أجاب فرعون لما سأله عن حقيقة ربّ العالمين قال له ــ ربّ السموات والأرض ومابينهما ــ فلولا أن ذلك خاصية الاله لما كان الجواب لائقا . قال ابن التلمسانى : ولاحجة له فى ذلك ، فان ما كما يسأل بها ، ويراد بالسؤال فهم الحقيقة كذلك قد تطلق لطلب تمييز الحقيقة ، وما ذكره موسى عليه السلام يصلح لتمييزه تعالى عن سائر الممكنات . وأما قول الشيخ ان تلك خاصية الاله : لعله أراد أن هذا الوصف لايثبت لغير الله تعالى ردا على المعتزلة ، إذ تزعم أن العبد يشارك الله تعالى فى ذلك باعتبار أنه يوجد أفعاله عندهم ولم يرد أنه أخص وصف ذاته ، فان القدرة على الاختراع

والحدوث والقدم ليسا ذاتيين ، وحينئذ فلايلزم من اشتراك علمه تعالى مع علمنا فى أخص أوصافه اشتراكهما فى الحدوث أو القدم ، وفى هذا الجواب نظر لأنه لم يطابق ماتقرّر من الشبهة لأنهم جروا فى تقررها على تفريع القدم والحدوث على مماثلة علمه لعلمنا ولو جعلوا مجرد الاشتراك فى الأخص المذكور يوجب اما قدمهما واما حدوثهما لكان هذا الجواب نافعا فالأولى الجواب بأنا لانسلم أن أخص أوصاف العلم تعلقه بمعلوم معين (قوله وقد سبق ردّه) أى بأن الوصف الأخص لابدّ أن يكون وصفا ثبوتيا ذاتيا والقدم وصف سلبي (قوله ومنهم) أى من المعتزلة أو من الناس (قوله حال) أى وصف ثابت فى نفسه لاموجود ولامعدوم (قوله عن هذه الصفة) أى عن هذه الحال وقد فسرها بعضهم بالألوهية (قوله عن الشيخ) أى الأشعرى (قوله واحتج) أى الفخر (قوله له) أى لكلام الشيخ (قوله لما سأله) أى بقوله مارب العالمين (قوله رب السموات والأرض) أى الخالق لهما بقدرته (قوله فان ما) أى لفظ ما (قوله ذلك) أى كونه رب السموات والأرض اللازم له القدرة (قوله ويسأل بها الخ) نحو ماالانسان فيجاب بحيوان ناطق (قوله لطلب تمييز الحقيقة) بأن يقال ما الانسان فى ذاته أو عرضه ، فيجاب بناطق أو ضاحك (قوله وما ذكره موسى يصلح الخ) فيكون فرعون سائلا عن المميز للحقيقة بدليل الجواب إذ لوكان سائلا عن الحقيقة كان جواب موسى غير مطابق له ، وحيث كان جواب موسى بالمميز عن سائر الممكنات فلا دلالة فيه على أن القدرة أخص أوصافه تعالى هذا ، وقال بعضهم ان فرعون إنما سأل عن الحقيقة وموسى أجابه بالمميز اشعارا بأنه لاينبغى له أن يسأل عن الحقيقة إذهى لاتدرك ، وإنما ينبغى السؤال عن المميز (قوله ان تلك) أى القدرة (قوله لاله الخ)

عنده من صفات المعانى التى يستدعى الاتصاف بها تقرر الذات بدونها فى العقل فلا تكون أخص وصف الذات و إلا لدار ذلك والله أعلم . قلت ، وإذا تبين لك أن أخص وصف البارى جل وعلا مجهول عرفت أن ذاته غير معروفة للبشر ، وهو الأصح من القولين و إليه ذهب القاضى و إمام الحرمين وحجة الاسلام والامام الفخر فى أكثر كتبه ، واختار فى كتاب الاشارات وهو من أول مصنفاته أنها معلومة وعلى المنع فهل هو مطلقا ولو فى الآخرة أو إنما هو فى الحال ، و يجوز أن تصير معلومة بعد ، نقل سيف الدين عن الامام الغزالى المنع مطلقا ، ونقل فيه الوقف عن القاضى وضرار ، واحتج من قال بأن حقيقة الذات الكريمة معلومة بما تقدم من جواب موسى عليه الصلاة والسلام لفرعون حين سأله عن الحقيقة وقد سبق رده ، واحتجوا أيضا بأنا نحكم على الذات العلية بأحكام ، والحكم على الشىء فرع معرفته ، وهو مردود بأن الحكم على الشىء فرع الشعور به بوجه ما ولو بوجه خارجى إجمالى لا فرع معرفة ذاته التى هى محل النزاع ، واحتج القائلون بأنها غير معلومة بالمنقول والمعقول . أما المنقول : فقوله تعالى ــ ولا يحيطون به علما ــ وقوله ــ لا تدركه الأبصار ــ على وجه ، وقد قيل إنما سمى الله إلها من وله العقول وتحيرها فى كنه

فهو مؤول ولا يحمل على ظاهره (قوله عنده) أى الشيخ (قوله و إلا لدار ذلك) لأن القدرة عند الشيخ من صفات المعانى ، وهى متوقفة على الذات من حيث تعقلها لأن تعقلها فرع تعقل الذات فلو كانت أخص وصف الذات بأن كانت صفة نفسية تتقوم بها الذات للزم أن لا تعقل الذات بدونها فيلزم الدور (قوله و إذا تبين لك) أى من الأقوال فى أخص وصفه تعالى وتقدم مافيها من الخدش فى بعضها وصرف بعضها عن ظاهره هذا ، والحق أنه لا ثبوت للأخص الذاتى فى حقه تعالى إذ لو ثبت الأخص لثبت الأعم فيجب التركيب وهو محال ، وما اقتضاه كلام الشارح وغيره من أن له تعالى وصفا أخص ثابتا فى نفس الأمر مجهولا فهو خلاف الحق (قوله غير معروفة) أى بالفعل بالكنه (قوله للبشر) أى وغيرهم من الخلق (قوله وحجة الاسلام) أى الغزالى (قوله واختار) أى الفخر (قوله معلومة) أى بالفعل بالكنه لبعض البشر (قوله وعلى المنع) أى وعلى القول بمنع معرفة ذاته بالكنه هل المنع مطلقا ، وقوله : ولو فى الآخرة بيان للاطلاق (قوله أو إنما هو) أى المنع (قوله فى الحال) أى الدنيا (قوله بعد) أى فى الآخرة (قوله ونقل) أى سيف الدين (قوله فيه) أى العلم بكنه الذات (قوله الوقف) أى الامساك عن القول بأنه يعلم فى الآخرة بالكنه ، وعن القول بعدمه (قوله وضرار) من أكابر المعتزلة (قوله معلومة) أى بالكنه لبعض البشر (قوله بما تقدم من جواب الخ) وذلك أنه أجابه بالقدرة على الاختراع فهى أخص وصف له تعالى وأعم أوصافه الوجود ، ولولا أنها أخص الأوصاف ماصح الجواب بها عن السؤال عن الحقيقة (قوله وقد سبق رده) بأن فرعون إنما سأل عن المميز الخ (قوله بأحكام) جمع حكم بمعنى محكوم به نحو الله قادر (قوله خارجى) أى خارج عن الحقيقة (قوله بالمنقول) أى من الشرع أو اللغة كقوله بعد ، وقد قيل إنما سمى الخ (قوله ولا يحيطون به) أى بحقيقته (قوله لا تدركه) أى على وجه الاحاطة به (قوله على وجه) وقيل لا تدركه الأبصار فى جميع الأزمنة ، وقيل فى الدنيا (قوله من وله العقول) أى لأخذه من

جلاله تعالى . و بالجملة فعجز العقول عن الاحاطة بعظيم كبريائه جل وعلا وباهر جماله وعليّ جلاله ، بل عجزها عن عجائب صنعه فى مخلوقاته يكاد أن يكون معلوما من الدين ضرورة . وأما المعقول : فقال الامام فخر الدين : الدليل عليه أن المعلوم عند البشر أمور أربعة : اما الوجود ، واما كيفيات الوجود : وهى الأزلية والأبدية والوجوب ، واما السلوب : وهى أنه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ، وأما الاضافية : وهى العالمية والقادرية والذات المخصوصة الموصوفة بهذه المفهومات مغايرة لها لامحالة ، وليس عندنا من تلك الذات المخصوصة إلا أنها ذات لاندرى ماهى إلا أنها موصوفة بهذه الصفات ، وهذا يدل على أن ذاته المخصوصة غيرمعلومة . وقال أيضا كل ما عرفناه من صفات الله ، فان مفهومه غير مانع من وقوع الشركة : يعنى لأنا بعد معرفة تلك الأوصاف نحتاج إلى إقامة الدليل على وحدانيته تعالى ومعرفة حقيقته تعالى مانعة من وقوع الشركة : يعنى لأن ذاته جزئى حقيقى ، فالمعلوم لنا منه غير حقيقته . قال وهذا قياس جليّ من الشكل الثانى . قلت : روجه نظمه أن يقال لا شىء مما عرفناه فى حقه تعالى بمانع من وقوع الشركة ، وحقيقته تعالى مانعة من وقوع الشركة ينتج لاشىء مما عرفناه بحقيقته تعالى وهو المطلوب ،

ذلك ، وقوله : وتحيرها عطف تفسير : أى ومعلوم أن تحير العقول فى كنه جلاله لعدم العلم بكنه ذاته وكذا يقال فى قوله فعجز الخ (قوله بعظيم كبريائه) من اضافة الصفة للموصوف وكذا يقال فيما بعد (قوله يكاد الخ) خبر عجز (قوله الدليل عليه) أى على القول بأن ذات الله غير معلومة بالكنه بالفعل (قوله أن المعلوم) أى فى جانبه تعالى (قوله عند البشر) فيه أنه ليس كل واحد من البشر عنده علم بهذه الأمور الأربعة (قوله إما الخ) لاحاجة فى العدّ لأداة الانفصال وان كان قصده الحصر فلا نسلم أن المعلوم عند البشر فى جانبه تعالى هذه الأمور الأربعة فقط (قوله واما كيفيات الوجود) التعبير بذلك يقتضى أن الأزلية الخ من الصفات الوجودية والحق خلافه (قوله وهى العالمية والقادرية) أى و بقية المعنوية فالعالمية عنده نسبة بين العالم والمعلوم والقادرية نسبة بين القادر والمقدور ، وهكذا كما هو ظاهر جعلها من الاضافيات ، وسيأتى للشارح مناقشة فى هذا (قوله والذات المخصوصة) أى المميزة فى نفسها وفى الواقع وهى الذات العلية (قوله مغايرة لها) أى للأمور الأربعة المعلومة عند البشر (قوله عندنا) أى معشر البشر (قوله من تلك الذات) أى من شأن وحال تلك الذات (قوله إلا الخ) استثناء منقطع (قوله وهذا) أى كون الذات مغايرة للأمور الأربعة المعلومة للبشر ، وان الذات لايدرى ماهى (قوله وقال) أى الفخر (قوله من صفات) كعالم وقادر (قوله فان مفهومه) أى حقيقته (قوله غير مانع من وقوع الشركة) أى فيه لأنه كلى والكلى غير مانع من وقوع الشركة فيه (قوله على وحدانيته) أى توحده تعالى بها (قوله ومعرفة حقيقته) الأولى حذف لفظ معرفة (قوله منه) أى الله (قوله قال) أى الفخر (قوله وهذا) أى ماذكر من المقدمتين : أعنى قوله كل ماعرفناه الخ ، وقوله : ومعرفة حقيقته الخ (قوله من الشكل الثانى) لكن لما كان يشترط فى الشكل الثانى اختلاف المقدّمتين بالكيف ، وكان ذلك واردا على الفخر دفع هذا بقوله قلت : ووجه نظمه : أى المطابق للقواعد (قوله مما عرفناه) أى من الصفات (قوله وهو المطلوب) فيه

واعترض عليه بأنه لانزاع بأنه تعالى مميز فى وجوده بهذه الأوصاف عن سائر الموجودات ، وإنما النزاع فى أن هذا التميز تميز بالحقيقة أو بأمور لازمة للحقيقة مع أن الحقيقة غير معلومة لنا من حيث هى هى وإن كانت معلومة فى الجملة . فان قال : ان لفظ الاله غير مانع من الشركة من حيث الوضع ، وإن قام القاطع على امتناع الشركة فيه عقلا فهو كلى . قلنا هذا راجع إلى اصطلاح فى التسمية وتلقيب ، وإلا فالعلم بالتميز فى الوجود يستدعى امتناع الشركة العقلية وقد سلم ذلك ، وعليه فى الدليل الأول أيضا مناقشات لفظية ومعنوية أشار إليها شرف الدين رحمه الله تعالى فمنها اطلاق الكيفيات على بعض صفات الله تعالى ، وهو لفظ يوهم التجدد والتغير ولم يرد به شرع فلا يجوز اطلاقه فى حقه تعالى ولا يسأل به عنه ، وإنما حمله على اطلاقه أن الحكماء وسموا الكيفية على وجه لا يوهم نقصا ، فقالوا هى صفة لا تستدعى نسبة

أن المطلوب هو ذات الله غير معلومة لنا . نعم هذه النتيجة مستلزمة للمطلوب ، فالكلام على حذف مضاف : أى وهو مستلزم المطلوب (قوله واعترض عليه) أى الفخر فى قوله : كل ماعرفناه الخ (قوله مميز الخ) وحينئذ فلا تكون هذه الأوصاف كلية (قوله فى ان هذا التميز) أى الحاصل بهذه الأوصاف التى عرفناها (قوله تميز بالحقيقة) أى بحيث صارت حقيقة الذات معلومة لنا (قوله من حيث هى هى) أى من حيث نفسها ، وان كانت معلومة لنا بالنظر للتمييز (قوله فى الجملة) أى بالنظر للتمييز الحاصل بالأمور اللازمة لها (قوله فان قال) أى الفخر جوابا عن هذا الاعتراض (قوله ان لفظ الاله) أى ومثله عالم وقادر وهكذا (قوله من حيث الوضع) لأنه موضوع لأمر كلى : أى لامن حيث الاستعمال لأنه يستعمل فى جزئى (قوله وان قام الخ) لأن المتصف به فى الواقع واحد والواو للحال (قوله قلنا) أى للفخر (قوله هذا) أى جوابك (قوله الى اصطلاح الخ) أى الى ما اصطلح عليه الواضع فى حال وضعه وتسميته لا إلى حال الاستعمال الذى الكلام فيه إذ لاتصح الكلية بالنظر له (قوله وتلقيب) عطف تفسير ، فالأولى والتلقيب (قوله فالعلم) أى علمنا (قوله بالتميز) أى تميز الذات العلية فى الاستعمال بهذه الصفات (قوله يستدعى الخ) أى يستلزم عدم وقوع الشركة فى تلك الأوصاف ، وحينئذ فتكون جزئية لا كلية (قوله سلم) أى الفخر (قوله ذلك) أى ان العلم بتمييز الاله بوصف من أوصاف الألوهية يستلزم عدم وقوع الشركة فى ذلك الوصف (قوله وعليه) أى الفخر خبر مقدم لقوله مناقشات (قوله فى الدليل الأول أيضا) الدليل الأول هو قوله ان المعلوم للبشر أمور أربعة الخ . والدليل الثانى هو قوله سابقا ، وقال أيضا : كلما عرفناه الخ (قوله لفظية ومعنوية) وقدم الكلام على اللفظية لقلته (قوله على بعض صفات الله) هى الأزلية والأبدية والوجوب وجعلها صفات لله مع أنها صفات للوجود لأن صفة الصفة صفة للموصوف بتلك الصفة (قوله لم يرد به) أى باطلاقه (قوله فى حقه) أراد به هنا الصفات دون الذات (قوله ولا يسأل به) أى بلفظ الكيف المأخوذ من الكيفية فلا يقال كيف الله ولا كيف صفاته لأنه إنما يسأل بكيف عن الأحوال المتجددة المتغيرة (قوله لاتستدعى نسبة) أى بعدم توقف تعقلها على الغير كالعلم وغيره من الصفات الوجودية فان كلا منها صفة لاتستدعى وخرج بهذا نحو الأبوة

ولا قسمة لذاتها . وهذا القسم من الصفات كذلك إلا أن الفلاسفة زعموا أن الكيفيات من أقسام المعانى الموجودة ، وماسماه الامام بالكيفية من الأزلية والأبدية ، والوجوب يرجع الى تقديسات فى الذات وسلب عند المحققين ، فمعنى الأزلية : هو القدم وهو سلب العدم السابق ، ومعنى الأبدية : هو البقاء وهو سلب العدم اللاحق ، ومعنى الوجوب : أنه لايقبل الانتفاء بحال ، ومن احتج على أنه ثبوت بأنه يؤكد به الوجود ، وتأكيد الشيء تحقيقه والشيء لا يتحقق بنقيضه ، فجوابه أنه يتحقق بسلب نقيضه ، كقولنا : هذا حق لاشك فيه كذا نقول وجود واجب : أى لاينتفى بحال ، ومنها تسمية الصفات بالاضافات ، وهى عند الأشعرية إما حقائق ذوات اضافات أو أحكام لمعان ثابتة ذوات اضافات ، وقد ردها إلى الاضافات أبو الحسن البصرى من المعتزلة ، وهو كثيرا ماينهج منهج الفلاسفة ، فان أراد الامام ذلك ، فالكلام معه لايرجع الى مجرد مناقشة لفظية ، بل هو فى مؤاخذة معنوية ، وقد صرح بذلك فى المعالم ، فيقال له معقول العلم مثلا فى الشاهد لايرجع إلى نسبة ، بل هو حقيقة ذات نسبة . وحقيقة العلم لا تختلف بالقدم والحدوث وكثرة المتعلقات وقلتها ، فكيف يثبت على وجه يخالف حقيقته فى الشاهد ، والشاهد سلم يرتقى به إلى اثبات الحقائق

(قوله ولا قسمة) خرج المقدار كالطول والعرض والعمق ، وقوله : لذاتها مدخل للبياض ونحوه من الألوان فان انقسامها لا لذاتها بل بواسطة انقسام محلها (قوله وهذا القسم من الصفات) أعنى الأزلية والأبدية والوجوب (قوله كذلك) أى صفات لاتستدعى نسبة ولا قسمة لذاتها (قوله تقديسات) أى تنزيهات فى الذات (قوله وسلب) أى لما لايليق بالذات عطف تفسير (قوله فمعنى الأزلية) أى عند المحققين (قوله سلب الخ) الأولى عدم افتتاح الوجود أو عدم الأولية لأن ماذكره يقتضى أن القدم ثبوتى لأن سلب العدم ثبوت (قوله السابق) أى على الوجود (قوله وهو سلب العدم اللاحق) الاولى وهو عدم الآخرية لما تقدم (قوله أنه) أى الشيء المفهوم من المقام (قوله بحال) أى لا أزلا ولا أبدا (قوله على أنه) أى الوجوب (قوله بأنه يؤكد الخ) فيقال هذا وجود واجب (قوله بنقيضه) أى بمنافيه (قوله كقولنا الخ) أى فقد أكد الحق بسلب الشك الذى هو نقيض الحق : أى مناف له (قوله وهى) أى الصفات : أعنى الثابتة فى الخارج (قوله اما حقائق الخ) وهى المعانى (قوله ذوات اضافات) أى تعلق فيما عدا الحياة (قوله أو أحكام الخ) هى المعنوية (قوله وقد ردها) أى الصفات معانى أو معنوية (قوله الى الاضافات) فقال : إن العلم والعالمية نسبة بين العالم والمعلوم وهكذا وحينئذ فلا وجود لها (قوله فان أراد الامام) أى بكون المعانى والمعنوية اضافات (قوله ذلك) أى ردها إلى الاضافات وجعلها منها حقيقة فالكلام الخ وحذف المقابل وتقديره ، وإن أراد بكونها اضافة أن لها تعلقا كانت المناقشة معه لفظية لأنه لفظ يوهم أنها نفسها اضافة (قوله بل هو الخ) أى بل الكلام معه راجع الى مؤاخذة (قوله وقد صرح) أى الفخر (قوله بذلك) أى برد الصفات الى اضافات (قوله فيقال له) أى الفخر ردا عليه (قوله معقول العلم) أى مفهومه المتعقل منه (قوله إلى نسبة) أى بين العالم والمعلوم (قوله ذات نسبة) أى صاحبة تعلق بمعنى أنه أمر وجودى صاحب تعلق (قوله يثبت) أى العلم بالنظر للغائب (قوله والشاهد الخ) حال

غائبا على وجه الكمال والتنزيه ، ومنها اطلاقه أن صفاته تعالى مغايرة لذاته ، وأئمة السنة رضوان الله تعالى عليهم يمتنعون من الطلاق ذلك لما يوهم لفظ الغير من صحة المفارقة ، ولم يرد الشرع باطلاقه فلايصح هذه الاعتراضات اللفظية . ثم الاعتراض الجلى المعنوى على هذا الدليل أن الامام إن ادعى فى استقرائه أنه لاعلم عند أحد من البشر من آدم الى آخر مميز يوجد من البشر سوى ما ذكره فلا يخفى سقوط هذه الدعوى ، وإن ادعى أن هذا هو الذى وجده فيمن استقرأه من البشر ، فلا يفيد أن الحاصل لجميع البشر ليس إلا ذاك ، ويعارضه ما تدعيه الصوفية من أن الرياضة بعد تصحيح العقيدة ، وإحكام الفرائض ، وتناول الحلال بالخلوة والعزلة والصوم ، ودوام الذكر على طهارة الظاهر والباطن ، وصدق الافتقار إلى الله تعالى بترك الدعوات ، والتبرى من الحول والقوة ظاهرا وباطنا سبب بمشيئة الله تعالى للزيادة فى المعارف كما قال تعالى ــ والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ــ وقال تعالى ــ أولئك كتب فى قلوبهم الايمان وأيدهم بروح منه ــ ويعبرون عن ذلك الروح والنور بعين السر وهو مرآة تجليات وكشوف لأمور بخلق علوم لسبيل

(قوله وأئمة السنة الخ) حال (قوله لما يوهم) أى يوقع فى الوهم : أى الذهن (قوله فلا يصح) أى الاطلاق (قوله هذه الاعتراضات) أى المناقشات كما عبر بذلك سابقا ، وقوله : هذه الخ : أى هذه هى الاعتراضات الخ ، وهذا دخول على قوله : ثم الاعتراض الخ ، وليس مرتبطا بقوله : فلايصح الخ وفاعل يصح ضمير يرجع للاطلاق (قوله الجلى) أى الاجمالى لتعلقه بمجموع المقدمة الأولى من الدليل الأول بخلاف المناقشات اللفظية فانها متعلقة بكل لفظ منه (قوله على هذا الدليل) أى الأول ، وهو أن المعلوم عند البشر أمور أربعة (قوله إلى آخر مميز) قيد به لأن غيره لاعبرة به (قوله سوى ما ذكره) أى من الأمور الأربعة (قوله فلا يخفى سقوطه) لأن هذه دعوى لكون الاستقراء تاما ، وذلك ليس فى قدرته لأنه محال عادة (قوله فلايفيد الخ) لأنه استقراء ناقص (قوله إلا ذاك) أى العلم بالأمور الأربعة (قوله ويعارضه) أى الفخر أو ما اقتضاه كلامه من الحصر (قوله ماتدعيه الخ) عبر بذلك لكون ماقالوه لم يتم عليه حجة ولا سند له عند علماء الظاهر (قوله من أن الرياضة) أى تأديب النفس وتذليلها (قوله واحكام) أى اتقان (قوله بالخلوة) متعلق بالرياضة (قوله والعزلة) عطف مرادف (قوله على طهارة الظاهر) أى بازالة الأحداث والأخباث ، وقوله : والباطن : أى بازالة الكبر والحقد والحسد والرياء والسمعة (قوله وصدق الافتقار) عطف على الرياضة : أى والصدق فى دعوى الافتقار (قوله بترك الخ) تصوير لصدق الافتقار (قوله ظاهرا وباطنا) بأن يكون باطنه موافقا لظاهره فى ترك الدعوى والتبرى من حوله وقوته (قوله سبب) خبر ان من قوله أن الرياضة (قوله للزيادة فى المعارف) أى وزيادة المعارف تقتضى زيادة المعلوم ، وحينئذ فلا يكون معلوم البشر فى جانبه تعالى محصورا فى الأمور الأربعة (قوله سبلنا) أى الطرق الموصلة الينا (قوله عن ذلك الروح) أى المذكور فى الآية (قوله والنور) عطف تفسير (قوله بعين السر) الإضافة بيانية (قوله وهو) أى ما ذكر من عين السر (قوله وكشوف) تفسير لتجليات (قوله لأمور) هى المعلومات ، والمجرور متعلق بمرآة ، وقوله : بخلق علوم تصوير للمرآة والاضافة

للاطلاع عليها بالاستدلال ولا بطريق الاعتبار ، بل بمحض انعام و إلهام بخلق علوم لم تجر العادة بخلقها ولا يعرفها إلا أهلها ولا يعرفها غيرهم كما لا يعرف الأكمه حقائق الألوان ولا سبيل إلى تعرفها بالقول للغير ، بل باشارة العارف للعارف كما قيل :

تشير فأدرى ما تقول بطرفها وأطرق طرفى عند ذاك فتفهم

و يقال : لن يفهم عنك إلا من أشرق فيه مثل ما أشرق فيك ، ولا يعنون بذلك حلولا كما يفهمه بعض الملبسين ، بل يريدون تلك البصيرة الباطنة والموهبة الربانية التى لا ريب فيها ولا شك كما وصف بذلك نبيه عليه الصلاة والسلام فقال – ما زاغ البصر وما طغى – فأنى له الجزم بنفى جميع ما يدّعونه . ونحن لا ننكر أن يخص الله تعالى عبدا من عبيده بعلم مّا كما قال تعالى فى الخضر – وعلمناه من لدنا علما – وانما ننكر على من يدعى رؤية عاجلة أو تقدما على درجة النبوّة أو مشاركة فيها أو أنه عالم بالله تعالى علم احاطة ، و إذا جاز خلق ادراك لنا بالله تعالى فى الآخرة هو أتمّ ادراكا من ادراكنا الذى هو معرفة المؤثر بأثره فلا يجزم العقل

من اضافة الصفة : أى بعلوم مخلوقة ، فكأنه قال وهو : أى عين السر علم ينجلى و ينكشف به الأمور كما أن المرآة الحسية تظهر صور الأشياء (قوله للاطلاع عليها) أى على تلك العلوم : أى متعلقها من المعلومات (قوله بل الخ) أى بل الاطلاع عليها بالانعام المحض المصور بخلق علوم الخ ولا حاجة لقوله : بخلق علوم بعد ماتقدم الا أن يكون ذكره للتوطئة لما بعده (قوله والهام) هو الانعام (قوله ولا يعرفها) أى العلوم : أى متعلقها (قوله الأكمه) من خلق أعمى (قوله ولا سبيل الخ) لأن الله لم يخلق ما يؤديها من القول (قوله تشير الخ) الغرض من ذكره أن هذه العلوم لا يمكن التعبير عنها بالقول ولا سبيل الى تعرفها الا باشارة العارف للعارف (قوله بطرفها) أى المحبوبة متعلق بتشير (قوله وأطرق) أى أرخى وأسدل (قوله مثل الخ) أى علوم مثل العلوم التى حلت فى قلبك (قوله بذلك) أى بقولهم لن يفهم عنك الخ (قوله حلولا) أى حلول الربّ بحيث يكون المعنى لن يفهم عنك الا من حل فيه الرب كما حل الربّ فيك (قوله الملبسين) جمع ملبس وهو الموقع غيره فى اللبس (قوله يريدون) أى بالاشراق (قوله تلك البصيرة) أى العلوم (قوله والموهبة) أى العطية عطف تفسير (قوله بذلك) أى بما ذكر من البصيرة الباطنية (قوله ما زاغ البصر) أى بصر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حين أراه الله عجائب الملكوت ، وقوله : – وما طغى – أى ما عدل عنها وتجاوزها : أى وكما أن البصر لم يطغ فكذلك بصيرته لا تزوغ عن الأمور التى عرفها بها (قوله فأنى له الجزم الخ) هذا مفرع على مضمون قوله : و يعارضه الخ والاستفهام انكارى والضمير المجرور عائد على الفخر ، والضمير فى يدّعونه عائد على الصوفية (قوله ونحن) أى معشر أهل العلم الظاهر والواو للحال (قوله بعلم مّا) أى بعلم خاص به (قوله رؤية) أى لله تعالى فى اليقظة (قوله عاجلة) أى فى الدنيا (قوله أو أنه عالم الخ) هذا هو المناسب لما نحن فيه بخلاف ماقبله (قوله وإذا جاز الخ) تقوية لما قبله (قوله بالله) أى لذات الله (قوله هو أتم الخ) الجلة فى محلّ جر صفة لادراك (قوله إدراكا) الأولى حذفه (قوله من إدراكنا) أى فى الدنيا (قوله فلا يجزم العقل الخ) واذا لم يجزم العقل

باستحالة خلق شيء مثل ذلك فى القلب ، وتكون نسبة ما تعلق به فى الوضوح والجلاء كنسبة الحاصل عن الرؤية ، فالحق إذاً أن نجزم بجواز ذلك ولا استحالة واذا كان ذلك يرجع إلى الوجدان ، وفضل الله تعالى لا نهاية له فلا علم لى إلا بحال نفسى وحال غيرى لاأعرفه إلا بأنباء صادق فى العادة ولم يوجد ، وما تدعيه الصوفية لم نميزه ، فنعلم أن ذلك المدرك يرجع الى الذات من وجه أو إلى ترق فى العلم بالصفات والأسماء ، فكيف لنا بالجزم أن الله تعالى لم يخلق لصديق ولا لنبى مرسل سوى ما نعلمه نحن من الله تعالى ، والله تعالى عز وجل يقول لأعلم الخلق : — وقل رب زدنى علما — ومتعلق السؤال المأمور به ممكن ، والله أعلم ، واحتج الفخر أيضا بأنا لا نتصور إلا ما أدركناه بالحس ومثاله معلوم ، أو بالوجدان : كالآلام واللذات ، أو ببديهة العقل : كبسائط القضايا الأولية ، وهو قولنا النفى والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان فهذه طرق معرفة التصورات ،

باستحالة مثل ذلك فهو ممكن واذا كان ممكنا فلا ينهض نفى وقوعه من غير دليل ، وبهذا تم الرد على الفخر (قوله باستحالة خلق شيء مثل ذلك) أى باستحالة خلق ادراك لذاته مثل الادراك الذى يخلقه فى الآخرة (قوله ما تعلق به) أى ذلك الادراك الذى يخلق فى القلب والذى تعلق به ذلك الادراك كنه الرب (قوله فالحق إذن) أى إذ كان العقل لا يجزم باستحالة خلق ادراك فى القلب مثل ذلك (قوله أن نجزم الخ) أى وحينئذ فلا ينهض نفى الوقوع له من غير دليل (قوله وإذا كان الخ) أى فنسلم ولا ننكر لأنه لا علم للشخص إلا بحال نفسه (قوله فلا علم لى إلا بحال نفسى) أى مثل كونى لا أعلم من جانب المولى إلا الأمور الأربعة المذكورة ، وقوله : وحال غيرى : أى من علمه بزيادة عليها مثلا (قوله الا بأنباء) أى أخبار (قوله وماتدعيه الصوفية) أى من زيادة العلوم والمعارف بالرياضة ، وقوله : فنعلم أن ذلك المدرك : أى من العلوم والمعارف الزائدة بالرياضة مفرع على المنفى (قوله من وجه) أى لا بالكنه لأنه لا يمكن (قوله فكيف الخ) أى وإذا كان حال الغير لا أعرفه فكيف الخ (قوله ومتعلق السؤال) هو زيادة العلم (قوله ممكن) أى لعدم صحة طلب مالا يمكن من الله : أى والنبى صلى الله عليه وسلم سأل زيادة العلم قطعا امتثالا للأمر ، فاذا سأل فهو يجاب بزيادة العلم ، ومن البين أن زيادة العلم تقتضى زيادة المعلوم وحينئذ فكيف يصح للفخر أن يقول : ان المعلوم للبشر فى جانب الله تعالى أمور أربعة فقط (قوله واحتج الفخر) أى على أن ذاته تعالى غير معلومة لنا بالكنه (قوله أيضا) أى كما احتج بما سبق (قوله بأنا الخ) أى بأنا لا نتصور حقيقة الشيء إلا إذا أدركناه بالحس : أى الظاهرى كالبصر (قوله ومثاله معلوم) أى كالشمس والقمر وزيد وعمرو (قوله أو بالوجدان) أى القوة الباطنية المدركة للذة والألم مثلا (قوله كبسائط القضايا) أى كالقضايا البسيطة والكلام على حذف مضاف : أى كأطراف القضايا البسيطة ، وذلك كالنفى والاثبات والاجتماع والافتراق واحترز بالبسائط (١) فانه قضايا مركبة ويرجع فيه لما تركب منه ، فان كان ضروريا فهو كذلك (قوله الأولية) أى التى تدرك من أول الأمر ولا تحتاج الى نظر (قوله معرفة التصورات) أى

---

(١) محل تأمل ، الظاهر أن فى العبارة سقطا اه .

وماهية البارى تعالى غير مدركة بالحسّ ولا بالوجدان ولا ببـداهة العقل فليست مدركة لنا ، والاعتراض منع حصر مدارك التصورات فيما ذكر بناء على رأيه فى التصورات أنها كلها غير مكتسبة وهو ممنوع . ثم إذا سلم أن من طرقها العلم الضرورى ، فأى مانع من أن يخلق الله تعالى لبعض عبيده علما ضروريا بأمر مّا لم تجر العادة بخلق العلم بمثله ، وفضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

(ص) ثم الإيجاب للأخص فى باب التماثل ممتنع لوجود الاشتراك فى الأعمّ مع انتفائه فى الأخص .

(ش) هذا اعتراض على المعتزلة فى قولهم : إن الاشتراك فى الأخصّ يوجب الاشتراك فى الأعمّ : أى هو علة له ، ولهذا قالوا حقيقة المثلين هما المشتركان فى الأخص واشتراكهما فى الأخص علة لاشتراكهما فى الأعم ، وتقرير الاعتراض عليهم أن الاشتراك فى الأخص لو كان موجبا للاشتراك فى الأعم : أى علة له كما زعموا لما وجد الاشتراك فى الأعم بدون الاشتراك فى الأخص لاستحالة وجود المعلول بدون علته . لكن التالى باطل ، فالمقدم مثله ودليل بطلانه أن الفرس والانسان مشتركان فى الأعم الذاتى ، وهى الحيوانية ، وليسا مشتركين فى الأخص : كالناطقية والصاهلية ، وكذا البياض والسواد يشتركان فى اللونية وهى ذاتى أعم ، ولا يشتركان فى الأخص

المتصوّرات وإلا فالمعرفة والتصوّر شيء واحد (قوله وماهيـة البارى) أى حقيقة ذاته (قوله فليست مدركة لنا) أى أصلا لعدم إدراكها بطريق من طرق الادراك الثلاثة (قوله والاعتراض) أى على الفخر فى هذه الحجة (قوله منع حصر الخ) إذ من جملة الطرق الموصلة للتصور الفكر وهو ترتيب أمور للتأدى إلى مجهول كترتيب الجنس مع الفصـل (قوله فيما ذكر) أى من الأمور الثلاثة (قوله غير مكتسـبة) وحينئذ فالفكر لا يوصل للتصور لأن المدرك بالفكر لا يكون إلا نظريا (قوله وهو) أى كونها كلها غـير مكتسبة (قوله ممنوع) أى بأن الفكر طريق للتصور (قوله أن من طرقها) أى التصورات العـلم الضرورى فيه أن الفخر لم يجعل العـلم الضرورى من طرق التصور بل الذى جعله منها بداهة العـقل ، فكان الأولى للشارح أن يقول ثم إذا سلمنا أن طرق التصوّر منحصرة فى الثلاثة كما قال فنقول انها طرق عادية ، فأىّ مانع من أن يخلق الله فى بعض عبيده علما ضروريا بحقيقة ذاته على وجه لم تجر العادة بخلق مثـله من غير توقف على شيء من تلك الطرق الثلاثة ثم بعد هذا كله قد يقال هذا الـكلام لا يرد على الفخر لأنه إنما نفى وقوع العـلم بالفعل ولم ينف إمكان وقوعه ، وهـذا الـكلام إنما يردّ نفى الامكان (قوله ثم الايجاب) أى إيجاب الاشـتراك فى الأعم ، وقوله : للأخص : أى لأجل الاشتراك فى الأخص (قوله فى باب التمـاثل) أى المذكور فى مبحث اثبات التماثل بين شيئين حيث يقال المثلان همـا المشتركان فى الأخص واشتراكهما فى الأخص موجب لاشـتراكهما فى الأعم (قوله ممتنع) الأولى ممنوع لأن التعبير بممتنع يقتضى أنه ممتنع لذاته مع أنه ممنوع بمنعنا (قوله لوجود الخ) أى فلو كان الاشتراك فى الأخص علة للاشتراك فى الأعم لوجد المعلول بدون علته (قوله ولهذا) أى ولأجل تفسيرنا الايجاب بالعـلة (قوله واشتراكهما الخ) مستأنف بيان لقاعـدة

وهو السوادية والبياضية ، و إنما الواجب أن يقال : الاشتراك فى الأخص الذاتى ملزوم للاشتراك فى الأعم الذاتى ، فيلزم من وجود الاشتراك فى الأخص وجود الاشتراك فى الأعم لاستحالة وجود الملزوم بدون لازمه كالاشتراك فى الناطقية التى هى للانسان أخص فانه يلزم منه الاشتراك فى الأعم الذى هو الحيوانية ، ولايلزم من وجود الاشتراك فى الأعم الذاتى : كالحيوانية للانسان مثلا وجود الاشتراك فى الأخص كالناطقية له ، إذ لايلزم من وجود اللازم وجود الملزوم . والحاصل أن الذى ننكره عليهم جعلهم الاشتراك فى الأخص علة للاشتراك فى الأعم أما كونه ملزوما له فمما لاشك فيه

(ص) فصل : ثم نقول يتعين أن تكون هذه الصفات كلها قديمة ، إذ لو كان منها شئ حادثا للزم أن لايعرى عنه أوعن الاتصاف بضده الحادث ، ودليل حدوثه طريان عدمه لما علمت من استحالة عدم القديم ومالايتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة ، وقد تقدم مثل ذلك فى الاستدلال على حدوث العالم .

(ش) لما فرغ من إقامة البرهان على ثبوت الصفات شرع فى اثبات أحكام واجبة لها ، فمن ذلك القدم ، ودليل وجوبه لكل مايتصف به تعالى أنه لوكان شيء من صفاته جل وعلا حادثا للزم حدوثه والتالى باطل لما عرفت من وجوب قدمه تعالى فالمقدم مثله

(قوله والبياضية) الواو بمعنى أو (قوله إذ لايلزم الخ) أى لأن اللازم قد يكون أعم من الملزوم كما يكون مساويا له (قوله أما كونه ملزوما الخ) لقائل أن يقول ماذكره المعتزلة من التعليل لايريدون به ان العلة تفيد المعلول الثبوت إذ لايعرف من مذهبهم الايجاب الذاتى لشيء فلا يبقى بعد هذا إلا التلازم العقلى ، وحينئذ فهذا الاعتراض الذى ذكره المصنف لايتوجه عليهم .

فصل

(قوله ثم نقول) أى معشر المتكلمين (قوله هذه الصفات) أى صفاته تعالى معانى وغيرها (قوله قديمة) أى أزلية لا أول لها وجودية كانت أولا (قوله إذ لوكان الخ) فيه حذف والأصل إذ لوكان شيء منها حادثا لزم حدوثه تعالى لكن التالى باطل إذ لوكان شيء منها حادثا لزم أن لايعرى الخ فما فى المصنف بيان للملازمة التى حكمت بها الشرطية المطوية مع استثنائيتها (قوله أن لايعرى) أى الموصوف وهو الله (قوله عنه) أى عن ذلك الشيء الحادث : أىعن الاتصاف به (قوله الحادث) صفة للضد (قوله ومالا يتحقق الخ) عطف على محذوف . والأصل للزم أن لايعرى عنه أو عن الاتصاف بضده الحادث ، فيلزم أن لاتتحقق ذاته بدون حادث ومالا يتحقق الخ (قوله مثل ذلك) اسم الاشارة راجع لمضمون قوله ومالا يتحقق الخ (قوله على حدوث العالم) أى الأجرام فانه قد استدل على حدوثها بحدوث الأعراض للازمتها لها وعدم تحققها بدونها وما لايتحقق بدون الحادث فهو حادث (قوله البرهان) أل للجنس ، وفى بعض النسخ البراهين وهى ظاهرة (قوله فى اثبات) أى فى الكلام على اثبات (قوله أحكام) جمع حكم بمعنى محكوم به كالقدم والبقاء (قوله واجبة لها) أى لاتقبل الانتفاء (قوله فمن ذلك الخ) أى وان أردت معرفة تلك الأحكام فمن ذلك الخ (قوله ودليل وجوبه الخ)

و بيان الملازمة ما أشرنا اليه فى أصل العقيدة من أنه لوكان شىء من صفاته حادثا للزم أن لايعرى عنه أوعن ضدّه الحادث لما عرفت فما مضى ، وسنعيد أيضا برهانه فما بعد من أن القابل للشىء لايخلو عنه أوعن ضدّه ، ومالايعرى عن الحوادث لايسبقها وما لايسبقها كان حادثا مثلها ، وهو معنى قولى : وما لا تتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة : أى ما لا يمكن مفارقة ذاته للحوادث يلزم حدوثه ضرورة ، إذ لوكان هو قديما ؛ وصفه اللازم له حادثا لكان مفارقا لوصفه اللازم . كيف وقد تحقق أنه لايفارقه . وأما قولى : ودليل حدوثه طريان عدمه ، فهو جواب عن سؤال مستشعر من قولى : للزم أن لايعرى عنه أوعن الاتصاف بضده الحادث ، وتقريره أن يقال : لانسلم أنه لوكان شىء من صفاته تعالى حادثا للزم حدوثه . قولكم لأنه لايعرى عنه أو عن ضدّه الحادث تمنع أن ضده حادث ، بل يجوز أن يكون قديما ، فحينئذ انما يلزم أن لايعرى عن ذلك الحادث أوعن ضدّه القديم ، وذلك لايستلزم حدوثه ، لأنه لم يلزم إذ ذاك من قدمه تعالى وحدوث بعض صفاته عروّه عن جميع أوصافه لفرض القدم فى بعضها وهو أضداد تلك الأوصاف الحادثة ، وجوابه أنه يلزم من تقدير الحدوث لصفة من صفاته أن يكون ضدها حادثا و يستحيل أن يكون قديما ، وذلك لأنه لوكان قديما لما طرأ عدمه لما عرفت من استحالة عدم القديم ، فاذا لا يمكن الاتصاف

المناسب ودليله وهذا الدليل قد ركبه الشارح على أصله والمصنف قد حذف منه كما سبق فهذا مع قوله بعد لوكان شىء من صفاته حادثا للزم أن لايعرى الخ دليل واحد (قوله و بيان الخ) أى ومبين : أى والدليل الذى يبين الملازمة الخ (قوله أشرنا اليه) الأولى صرحنا به لكن المؤلفون يتساهلون و يطلقون الاشارة بمعنى الذكر مطلقا (قوله فى أصل العقيدة) الاضافة للبيان (قوله وسنعيد أيضا الخ) الأولى حذف أيضا لأنه لم يعده ثانيا فيما مضى بل إنما ذكره فيما مضى مرة واحدة وأعاده بعد مرة واحدة (قوله وهو) أى قوله ومالايعرى عن الحوادث الخ ، وقوله : معنى قولى الخ فيه أنه ليس معناه ، فالأولى أن يقول : وهو وجه قولى الخ ، و بحسب هذا يظهر لك أنه لايحتاج مع هذا الى قوله بعد إذ لوكان الخ الذى أتى به سندا لقوله ومالا تتحقق ذاته الخ (قوله فهو جواب الخ) المناسب لما يأتى من قوله وتقريره الخ أن يقول فهو ردّ لمنع وارد على الملازمة فى قولنا لوكان شىء من صفاته حادثا للزم أن لايعرى الخ بدل قوله فهو جواب الخ لأن السؤال يقال فيه إن قلت : ومقتضى قوله وتقريره أن يقال لانسلم الخ أنه منع لاسؤال (قوله قولكم الخ) توجيه لقوله لانسلم الخ (قوله بل يجوز أن يكون) أى الضدّ كالعجز ، وقوله : قديما ثم : أى ثم طرأت عليه القدرة (قوله فحينئذ) المناسب وحينئذ إذ لاوجه للتفريع (قوله وذلك) أى اللازم المذكور (قوله لفرض القدم فى بعضها) أى كالعجز فيجوز أن يكون المولى فى الأزل متصفا بهذا القديم (قوله وجوابه) أى جواب السؤال على ماقال الشارح أوجواب المنع على ماقلنا انه المناسب (قوله لصفة) كالقدرة ، وقوله : أن يكون ضدّها : أى كالعجز (قوله لأنه الخ) لأن القدرة مثلا لايتصف الشىء بها إلا بعد انعدام العجز ، فيلزم أن يكون العجز حادثا أيضا لأنه لاينعدم إلا الحادث (قوله لوكان قديما لما طرأ عدمه) أى على

بصفة حادثة إلا وضدها أو مثلها اللذان سبق الاتصاف بهما ، ثم طرأ عدمهما حادثان ضرورة أن ماثبت قدمه استحال عدمه . هذا معنى قولى : ودليل حدوثه : أى حدوث ضدالوصف الحادث طريان عدمه ، يعنى بدليل الاتصاف بهذا الوصف الحادث ، إذ يستحيل أن يتصف به مع بقاء ضدّه الذى اتصف به قبل و إلا اجتمع الضدان ، وقولى : لماعلمت من استحالة عدم القديم بيان لكون طريان العدم على الضد دليلا على وجوب حدوثه واستحالة قدمه ، وقوله : وقدتقدم مثل ذلك فى الاستدلال على حدوث العالم ، يعنى تقدم له فى الدليل الثانى لحدوث العالم حيث استدلّ على حدوثه بحدوث صفاته : أى فلوكان شئٌ من صفاته تعالى حادثا لدل على حدوثه كادل حدوث صفات العالم على حدوثه اذوجه الدلالة واحد ، والدليل يجب طرده فيستحيل أن يوجد فى موضع ولا يدل على مدلوله .

(ص) فان قلت : انما يتم ذلك اذاوجب أن القابل للشىء لايخلو عنه أوعن ضده ولم لا يقال بجواز خلوه عنهما معا . ثم يطرأ الاتصاف بهما فتتحقق ذاته دونهما فلا يلزم الحدوث ، فالجواب أنه لوخلا عنهما مع قبوله لهما لجاز أن يخلو عن جميع مايقبله من الصفات إذ القبول لايختلف لأنه نفسى والا لزم الدور أو التسلسل ، وخلوّ القابل عن جميع ما يقبله من الصفات محال مطلقا

الذات العلية ، وهذا بعد بيان أن صفاته تعالى لاتقوم إلا بذاته وابطال مازعمه المعتزلة من أن له إرادة حادثة غير قائمة بذاته (قوله بصفة حادثة) أى كالقدرة (قوله على حدوث العالم) أى الأجرام (قوله فى الدليل الثانى) أى وهو قوله سابقا ، وأيضا لو نظرت الى صفات العالم قبولا وحصولا الخ (قوله إذ وجه الدلالة واحد) المراد بالوجه الملازمة بين حدوث الصفة والموصوف أى إنه يلزم من حدوث الصفة التى هى دليل حدوث الموصوف الذى هو المدلول ، فيلزم من حدوث صفة الرب حدوثه كما أنه يلزم من حدوث صفة الأجرام حدوثها (قوله والدليل) هو هنا حدوث الصفات (قوله طرده) هو التلازم فى الثبوت (قوله على مدلوله) هو هنا حدوث الذات (قوله إنما يتمّ ذلك) أى ملزومية حدوث الصفات لحدوث الموصوف إذا وجب الخ لأنه إذا وجب أن القابل للشىء لايخلو عنه أوعن ضدّه ، وكان ذلك الشىء وضدّه حادثين فلا يكون ذلك القابل سابقا على الحادث ومالايسبق الحادث فهو حادث مثله (قوله عنهما) أى عن الضدّين الحادثين (قوله ثم يطرأ) بالنصب عطف على جواز على حدّ * ولبس عباءة وتقرّ عينى *
(قوله ذاته) أى الله (قوله دونهما) أى دون الوصف الحادث وضدّه (قوله فلايلزم الحدوث) أى فلايلزم من حدوث الصفات حدوث الموصوف وهوذاته تعالى (قوله إذ القبول الخ) فاذا جاز خلوّ القابل عن القدرة مثلا جاز خلوّه عن غيرها من جميع مايقبله (قوله لأنه نفسى) أى وشأن النفسى عدم الطريان وعدم التغير (قوله و إلا الخ) أى و إلا بأن كان القبول غير صفة نفسية بأن كان صفة حادثة لزم افتقاره لقبول آخر ، وهذا القبول أيضا حادث غير نفسى فيحتاج لقبول آخر وهكذا ، فيلزم الدور أو التسلسل وهما محالان . فما استلزمهما من كون قبول الذات العلية للصفات غير نفسى باطل ، فثبت أنه نفسى وهو المطلوب (قوله وخلوّ القابل الخ) فى قوة قولنا

فى الحادث لوجوب اتصافه بالأكوان ضرورة ، وفى القديم لوجوب اتصافه بما دلّ عليه فعله كالعلم والقدرة والارادة ، ولوفرضت حادثة للزم الدور أو التسلسل لتوقف احداثها عليها .

(ش) هذا اعتراض آخر على الملازمة فى قولنا : لوكان شئ من صفاته تعالى حادثا لزم حدوثه وتقريره أن يقال : لانسلم ملزومية حدوث الصفات لحدوث الموصوف ، قولكم : لأنه لايعرى عنها أوعن أضدادها الحادثة دعوى قولكم فى بيانها : لأن الموصوف بها قابل لها والقابل للشئ لايخلو عنه أوعن ضده غير مسلم ، وما المانع أن يقال : بجواز خلوّ القابل للصفة عنها أوعن ضدها ، ويكون قديما عاريا فى الأزل عن جميع أوصافه الحادثة التى يقبلها ، ثم يتصف بها أو ببعضها فما لايزال فلا يلزم حينئذ من اتصافه بالحوادث حدوثه لما ذكرنا من صحة مفارقته لجميعها ، وجوابه أن قبول كل ذات لماتتصف به من الصفات لا يكون أبدا إلا نفسيا لتلك الذات : أى يجب لهاذلك القبول مادامت الذات غير معلل بمعنى ، والدليل عليه أنه لولم يكن القبول نفسيا للذات ، بل كان يطرأ عليها بعد أن لم يكن لتوقف فى طروّه على الذات

لكن التالى باطل ، وإذا بطل التالى بطل المقدم ، وهو الخلوّ عن الشئ وضدّه (قوله فى الحادث الخ) على حذف أى التفسيرية وهو تفسير للاطلاق (قوله لوجوب اتصافه بالأكوان) هذا دليل على استحالة خلوّ الحادث عن جميع مايقبله من الصفات . وحاصله انانعلم بالضرورة منع خلوّ الجواهر عن جنس الأكوان : أى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق (قوله ضرورة) أى بالضرورة وعدم الافتقار لنظر (قوله كالعلم الخ) دخل تحت الكاف الحياة دون السمع والبصر والكلام (قوله ولوفرضت الخ) جواب عما يقال إن فعله لايدل على الاتصاف بالصفات المذكورة إلا وقته فقط لامطلقا ، فجاء احتمال أن يخلو عنها ، وحينئذ فلا ينهض الاستدلال . وحاصل الجواب انا لو فرضنا أن فعله يدل على القدرة والارادة وغيرهما ، وقلنا انها حادثة لأن فعله لايدل عليها إلا حالة الفعل فقط لتوقفت على أمثالها لحدوثها وأمثالها تتوقف على أمثالها وهكذا ، فيلزم الدور أو التسلسل (قوله عليها) أى على أمثالها (قوله هذا اعتراض آخر) أى ثان وقد تقدم الأوّل أوّل الفصل كما وضحه الشارح فى شرح قوله : ودليل حدوثه طريان عدمه الخ (قوله على الملازمة) أى على بيان الملازمة ودليلها ، وهو قولنا لأنه لايعرى عنها أو عن أضدادها الحادثة (قوله لانسلم الخ) من البين أن مقدم الشرطية ملزوم والتالى لازم ، وحينئذ فقوله حدوث الصفات على حذف مضاف : أى حدوث بعض الصفات لأناجعلنا الملزوم كون شئ من صفاته حادثا لاجميع صفاته . ثم إن أل فى الصفات عوض عن المضاف اليه الضمير : أى حدوث بعض صفاته : أى الموصوف ، لأن الكلام فى حدوث صفات الموصوف لامطلقا (قوله ويكون قديما) التقييد بالقديم لمناسبة المقام ، وإلا فالكلام السابق شامل للقديم والحادث (قوله وجوابه) أى الاعتراض المذكور (قوله كل ذات) أى حقيقة كانت ذاتا أوصفة (قوله إلا نفسيا) الحال النفسية هى الحال الواجبة للذات من غير أن تكون معللة بمعنى قائم بالذات (قوله أى يجب الخ) تفسير لكون القبول نفسيا (قوله غير معلل) حال من القبول ، وقوله : بمعنى : أى قائم بالذات احترز بذلك عن الحال المعنوية ، فانها تجب للذات مع كونها معللة بمعنى (قوله والدليل الخ) عبارة تقتضى أن

على قبولها اياه ، فيكون قبول هذا القبول صفة للذات طارئا أيضا عليها ، فيحتاج فى طروّه على الذات الى قبولها أيضا له ، فان كان القبول الأول لزم الدور وان كان قبولا آخر غيره نقلنا الكلام اليه أيضا ولزم التسلسل ، والى هذا أشرت بقولى : لأنه نفسى والالزم الدور أوالتسلسل ، واذا ثبت أن القبول نفسى للذات لزم أن يكون نسبة جميع صفاتها اليها قبولا واتصافا نسبة واحدة ، فلوجاز خلوّها عن بعض أجناس صفاتها التى تقبلها لجاز خلوّها عن جميع تلك الأجناس المقبولة ضرورة لاستواء نسبة الجميع اليها لكن خلوّ الذات عن جميع ماتقبله من أجناس الصفات محال مطلقا : أعنى فى حق الحادث وفى حق القديم فخلوّها عن بعض أجناس صفاتها التى تقبلها محال . أما استحالة الخلو عن الجميع فى حق الحادث فلأنا نعلم على الضرورة استحالة عروّ الجواهر عن جنس الأكوان وهى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق فيجب أن لاتعرى عن سائر أجناس الأعراض التى تقبلها . وأما فى حق القديم جلّ وعلا فلأنا نعلم قطعا استحالة عروّه عما دل عليه فعله من العلم والقدرة والارادة والحياة إذ لو انتفت فى حقه هذه الصفات لاستحال أن يوجد فعلا من أفعاله فيلزم عدم المصنوعات كلها مع تحقق وجودها وهو محال على الضرورة ، و إذا استحال عروّه عن هذه الصفات لزم استحالة عروّه عن سائر الصفات التى يقبلها لما عرفت من وجوب استواء نسبة جميع الصفات المقبولة الى الذات القابلة لها ، و إذا ثبت التلازم بين وجود ذاته تعالى و بين جميع صفاته التى يتصف بها لزم أن تكون كلها قديمة ، إذ لو كان شىء منها حادثا والفرض أنه لا يمكن أن يعرى عن صفة من صفاته لزم أن يكون وجود ذاته حادثا لكن الحدوث على ذاته مستحيل لما عرفت من وجوب قدمه ففرض الحدوث فى صفة من صفاته تعالى مستحيل فبهذا تعرف أن استحالة عروّ القابل عما يقبله من الصفات قاعدة يثبت لنابها مطلبان . أحدهما فى الشاهد وهو

كل ما اتصف بالطروّ فهو غير نفسى ومالم يطرأ فهونفسى مع أن القدم مثلا غيرطارئ على الذات وهو غير صفة نفسية ، فالحق أن الصفة النفسية هى التى لاتتحقق الذات فى الخارج بدونها أوالحال الواجبة للذات من غير أن تكون معللة بعلة بناء على الخلاف فى ثبوت الأحوال وعدم ثبوتها (قوله على قبولها) أى لأنه ماطرأ على الذات إلا لكونها تقبله ، وهذا القول أيضا ماطرأ عليها إلا لكونها تقبله وهكذا (قوله و إلى هذا الخ) أى إلى قولى : والدليل الخ (قوله صفاتها اليها) الضميران عائدان على الذات (قوله قبولا الخ) أى من جهة قبولها لها واتصافها بها بالفعل (قوله نسبة واحدة) أى حالة واحدة لا تختلف (قوله فلوالخ) تفريع على ماقبله (قوله عن جنس الأكوان) الأولى عن جنسى الأكوان ، فالحركة والسكون جنس والاجتماع والافتراق جنس ، فالمراد بالجنس هنا الشىء ومقابله (قوله قطعا) لم يقل بالضرورة لأن صفاته تعالى علمت بالدليل (قوله وهو) أى الجمع بين الوجود والعدم (قوله فبهذا) أى بما ذكر من أن قبول الذات لما تتصف به من الصفات نفسى ، وأنه لوجاز خلوّها عن بعض ما تقبله من الصفات لجاز خلوّها عن جميعها لكن التالى باطل (قوله قاعدة) أى مضمون قاعدة قائلة كل قابل يستحيل

حدوث العالم لأنه لما قام البرهان على حدوث صفاته عرفنا منه حدوث ذاته لما علمنا من استحالة عروّ الذات عما تقبله من الصفات ، والثانى فى حق الغائب وهو وجوب القدم لجميع صفاته تعالى لأنه لما قام البرهان على وجوب قدمه جلّ وعلا عرفنا منه وجوب القدم لكل صفة من صفاته تعالى لما علمنا أيضا من استحالة عروّ الذات عما تقبله من الصفات . والحاصل أنه لما انعقد التلازم بين كلّ ذات و بين كلّ أجناس مقبولها من الصفات صحّ أن يستدلّ بما علم من حدوث أحدهما على حدوث الآخر كما يستدلّ بما علم من قدم أحدهما على قدم الآخر . وقوله : ولو فرضت حادثة للزم الدور أو التسلسل لتوقف احداثها عليها . هذا جواب عن سؤال استشعرت وروده ، وتقريره أن يقال : ماذ كرتم فى حق الحادث من استحالة عروّ الجواهر عن بعض ما تقبله وهو الأكوان فيلزم أن لاتعرى عن سائر ماتقبله مسلم لأن استحالة عروّها عن الأكوان معلوم بالضرورة وما ذكرتم فى حق القديم من استحالة عروّه تعالى عن العلم والقدرة والارادة والحياة فيلزم استحالة عروّه عن سائر مايقبله من الصفات قد لايسلم لكم القول باستحالة عروه عن الأوصاف المذكورة حتى يتم لكم استدلالكم بها على استحالة عروّه عن سائر صفاته . قولكم فى دليل استحالة عروّه عن الأوصاف المذكورة : ان فعله الموجود دلّ عليها من حيث توقف إيجاده الاختيارىّ على اتصافه بتلك الصفات المذكورة ، نقول إنما يدلّ الفعل على وجوب اتصاف فاعله بتلك الصفات وجوبا وقتيا : أعنى وقت إيجاده ذلك الفعل لاوجوبا مطلقا بحسب الذات ، والذى يوجب استحالة العروّ الثانى لا الأوّل لما علمت أن الوقتية المطلقة أعم من الضرورية المطلقة

عروه عمايقبله من الصفات (قوله حدوث العالم) أى حدوث أجرامه (قوله و بين كلّ أجناس مقبولها) أى الذات ، والمراد بالأجناس الأعراض كالحركة والسكون والعلم والجهل واضافة أجناس لما بعده بيانية (قوله من الصفات) بيان لمقبولها (قوله عليها) أى على أمثالها (قوله معلوم) صفة لموصوف محذوف خبر إن : أى أمر معلوم فاندفع مايقال لم لم يقل معلومة مع أن اسم أن مؤنث (قوله فى حق القديم) أى الله تعالى فلو حذف قوله بعد تعالى ماضرّ (قوله أن فعله) أى مفعوله (قوله توقف إيجاده) الاختيارى من إضافة المصدر لمعموله ، والضمير للفعل والاختيارى بالجر صفة لايجاد (قوله بحسب الذات) تفسير للوجوب المطلق فهو على حذف أى التفسيرية (قوله يوجب) أى يقتضى (قوله الثانى) أى الوجوب المطلق بحسب الذات المعبر عنه بالضرورية المطلقة لا الأوّل : أى الوجوب الوقتى المعبر عنه بالوقتية المطلقة إذ لايلزم من وجوب الشىء فى وقت أن يكون واجبا بحسب الذات حتى يثبت الوجوب دائما (قوله أن الوقتية المطلقة) هى التى يجب محمولها لموضوعها فى وقت معين ، وقوله : أعم من الضرورية المطلقة هى التى يجب محمولها لموضوعها مادامت ذاته إذ كل ماوجب المحمول للموضوع بحسب الذات وجب بحسب الوقت ، وليس كلما وجب بحسب الوقت وجب بحسب الذات فيصدقان فى نحو كل إنسان حيوان لأنه يصح أن تقول بالضرورة كل انسان حيوان مادامت ذات الانسان فتكون ضرورية مطلقة ، ويصح أن تقول بالضرورة كل انسان حيوان وقت كونه انسانا فتكون وقتية وتنفرد الوقتية المطلقة

وملزوم الأعم غير ملزوم الأخص . والحاصل أن الذى أنتجه دليلكم أعم من مدعاكم . جوابه منع أن الأفعال إنما دلت على وجوب تلك الصفات لفاعلها وجوبا وقتيا بل وجوبا مطلقا بحسب الذات بحيث يستحيل عرو الفاعل عن تلك الصفات مطلقا ، وبيان ذلك أنه لو قدر الجواز لتلك الصفات لكانت من جملة الأفعال الحادثة ضرورة أن كل ممكن حادث ، فيجب أن يتصف فاعلها بأمثالها ليتمكن بها من إيجادها ، ثم ننقل الكلام الى تلك الصفات الأخرى ، فان قدر لها الجواز أيضا لزم حدوثها أيضا ، ولزم اتصاف فاعلها بأمثالها ليتمكن بها من ايجادها ، ولزم الدور ان كانت هذه الصفات هى الأولى أو التسلسل ان كانت غيرها ، فاذن الأفعال لا يمكن صدورها عن فاعل تكون تلك الصفات فى حقه جائزة . لا يقال نحن إنما اعترضنا على استدلالكم على وجوبها بمجرد الفعل وهذا الذى أجبتم به لم يصحح الاستدلال به على ذلك بل حاصله استنباط دليل آخر على وجوب تلك الصفات للفاعل وهو أنها لو كانت جائزة للزم الدور أو التسلسل . لأنا نقول إنما استلزم جواز تلك الصفات الدور أو التسلسل من حيث ان كل جائز لا يكون إلا فعلا حادثا والفعل الحادث يدل على تلك الصفات ثم ننقل الكلام اليها . و يلزم الدور أو التسلسل فصح أن الفعل يدل على وجوب تلك الصفات وجوبا مطلقا بحسب تلك الذات ، وذكر الدور أو التسلسل فى هذا الوجه بيان لوجه دلالته على ذلك ، والله الموفق ، وقوله : لتوقف احداثها عليها : أى على أمثالها .

فى قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة (قوله وملزوم الأعم غير ملزوم الأخص) أى أن ما كان ملزوما الأعم لا يكون ملزوما للأخص فكما تقول ان الفرسية ملزومة للحيوانية ولا يلزم أن تكون الفرسية ملزومة للانسانية التى هى أخص من الحيوانية فالفرسية تكون دليلا على الحيوانية ولا تكون دليلا على الانسانية ، فكذلك تقول هنا إن إيجاد الأفعال وهو الدليل الذى ذكره المصنف ملزوم لوجوب الصفات فى الوقت ولا يلزم أن يكون ملزوما لوجوبها بحسب الذات الذى هو أخص من وجوبها بحسب الوقت فيكون الايجاد المذكور دليلا على الوجوب الوقتى للصفات ولا يكون دليلا على وجوبها بالذات (قوله دليلكم) هو إيجاد الفعل ، وقوله : أعم من مدعاكم أى لأن الدليل أنتج الوجوب الوقتى للصفات وهو أعم من وجوبها بحسب الذات الذى هو المدعى (قوله بل وجوبا مطلقا) أى بل دلت على وجوب تلك الصفات لفاعلها وجوبا مطلقا (قوله بحسب الذات) على حذف أى التفسيرية : أى وإذا كان بحسب الذات فلا يتقيد بوقت (قوله لو قدر) أى تقديرا وقوعيا (قوله إن كل ممكن) أراد به الممكن الذى ثبت له تقرر فى الخارج وإلا لم يصح اتصافه بكونه حادثا : أى موجودا بعد عدم (قوله على وجوبها) أى الصفات (قوله بمجرد الفعل) أى بأن الفعل إنما يدل على وجوبها للفاعل وجوبا وقتيا لا وجوبا مطلقا (قوله وهذا الذى أجبتم به) أى من منع كون الأفعال تدل على وجوبها وجوبا وقتيا بل تدل على وجوبها وجوبا مطلقا لأنها لو كانت جائزة للزم الدور أو التسلسل ، وقوله : لم يصحح الاستدلال به على ذلك : أى على وجوبها وجوبا مطلقا ، والأولى أن يقول والذى أجبتم غير دافع للاعتراض على استدلالكم (قوله بل حاصله) أى حاصل ما أجبتم به (قوله على تلك الصفات) أى على أمثالها (قوله بيان لوجه دلالته) أى دلالة الدليل الأول لا دليل

(ص) وإذا عرفت وجوب قدم الصفات عرفت استحالة عدمها لما قدمنا من بيان استحالة العدم على القديم .

(ش) هذا ظاهر وقد قدّمنا برهان القاعدة الكلية وهى أن كل ما ثبت قدمه استحال عدمه

(ص) نخرج لك بهذا استحالة التغير على القديم مطلقا . أما فى ذاته فلوجوب قدمه و بقائه لما مر . وأما فى صفاته فلما ذكر الآن ، ومن ثم استحال على علمه أن يكون كسبيا : أى يحصل له عن دليل أوضروريا : أى يقارنه ضرر كعلمنا بألمنا أو يطرأ عليه سهوا أو غفلة ، واستحال على قدرته أن تحتاج إلى آلة أو معاونة ؛ وعلى إرادته أن تكون لغرض ، وعلى سمعه و بصره وكلامه وادراكه على القول به أن يكون بجارحة أو مقابلة أو اتصال أو يكون كلامه حرفا أو صوتا أو يطرأ عليه سكوت لاستلزام ذلك التغير والحدوث .

(ش) هذا كله ظاهر ، ولنزده بيانا فنقول : أما وجه استحالة التغير على الذات العلية وعلى صفاتها ، فلأنه ان كان من عدم إلى وجود ، فوجوب القدم للذات الكريمة ولجميع صفاتها يمنع ذلك لأنه

آخر كما فهم المعترض . والحاصل أن قولهم فى الجواب لو كانت جائزة الخ ليس دليلا آخر بل بيان لكون الدليل الأول يدل على المطلوب وهو وجوب الصفات المذكورة للفاعل وجوبا مطلقا (قوله هذا) أى كلام المصنف (قوله ظاهر) أى لا يحتاج لتوضيح لأنه قدم برهانه فقوله وقد قدمنا الخ تعليل لما قبله (قوله نخرج لك بهذا) أى بما ذكر من اتصاف الذات بالقدم والبقاء واتصاف الصفات بهما أيضا (قوله على القديم) أى الله تعالى (قوله مطلقا) راجع للقديم : أى باعتبار نفسه وباعتبار صفاته كما يشير له قوله أما فى ذاته الخ (قوله لما مر) أى للدليل الذى مر الدال على وجوب قدمه و بقائه (قوله وأما فى صفاته) أى وأما استحالة تغير القديم فى صفاته من عدم الى وجود و بالعكس (قوله فلما ذكر الآن) أى من الدليل الدال على قدمها وأن القديم يستحيل عدمه ، وأراد بالآن ماعدا الزمن الماضى ببعد فيصدق بالماضى القريب وهو حال عرفا فلا معارضة بين التعبير بالفعل الماضى والتعبير بالآن (قوله ومن ثم) أى من هنا وهو استحالة التغير على صفات الله (قوله أو يطرأ عليه) أى على علمه تعالى (قوله سهوا أوغفلة) السهو الذهول عن الشيء بعد الشعور به . والغفلة الذهول عن الشيء سواء سبق الشعور به أم لا فهى أعم ، وقيل مترادفان ، وأما النسيان فهو زوال الشيء من الحافظة والمدركة معا ، وهذا أشد استحالة من السهو لأنه زوال الشيء من المدركة دون الحافظة فلذا لم يذكره لعلم استحالته بالأولى (قوله واستحال على قدرته الخ) اسناد الاستحالة للقدرة فيه تسمح ، والمناسب اسناد ذلك للذات ، وهذا معطوف على استحال على علمه وأعاد الفعل لطول الفصل (قوله لغرض) أى باعث على الفعل (قوله على القول به) راجع للادراك (قوله أن يكون بجارحة) راجع للجميع ، وقوله : أو مقابلة راجع للبصر (قوله أو اتصال) راجع للادراك (قوله أو يكون الخ) أو بمعنى الواو ، والمراد واستحال أن يكون كلامه الخ وحذف العامل الباقى معموله بعد الواو جار فى كلامهم (قوله أو صوتا) من عطف العام (قوله سكوت)

عبارة عن سلب العدم السابق على الوجود ، وان كان من وجود إلى عدم فوجوب البقاء لهما يدفعه لأنه عبارة عن سلب العدم اللاحق بعد الوجود ، وقد سبق فى العقيدة ذكر برهان وجوب القدم والبقاء للذات العلية واصفاتها ، ولما كان ذكره فى الصفات قريبا من هذا الموضع . قلت : وأما فى صفاته فلما ذكر الآن : ولما كان ماذكرته فى الذات بعيدا عن هذا المحل عبرت فى الاشارة الى ماسبق من برهان قدمها بقولى : فلماس وأماماذكرت من استحالة الكسب على علمه تعالى فظاهر لأن العلم الكسبي لا يكون إلاحادثا وعلمه جل وعلا قديم لايتجدد ، وانما قلنا ان الكسبي لا يكون إلاحادثا ، لأنه إما أن يفسر بالعلم الحاصل عن النظر ، وهو الذى غلب عليه العرف ، أو بما تعلقت به القدرة الحادثة ، ولا يخفى تجدده وحدوثه على كلا التفسيرين ، وهذا الثانى هو معناه الأصلى ، وهل يستلزم سبق النظر عقلا أوعادة ، فيجوز فى العقل احداث علم واحداث قدرة عليه من غير تقدم نظر قولان ، والثانى مذهب امام الحرمين وهو الحق ، لأن قبول الجوهر للعلم والقدرة عليه نفسى له ، وتقدم النظر لايصح أن يكون شرطا للقدرة على العلم لأن القدرة مقارنة للعلم والنظر ينافيه ، ولايصح أن يكون شرط الشيء مالايوجد إلا حال عدمه . وأما عدم اشتراط النظر فى العلم ، فللاتفاق على أن العلم النظرى يجوز أن يقع ضروريا ، وإذا عرفت استحالة الكسب على علمه تعالى لا بذاته بسبق الجهل واتصاف الذات العلية بوصف حادث عرفت أن ما قع فى الكتاب والسنة موهما ظاهره حدوث العلم وكسبه يجب القطع بأن ظاهره غير مراد ، وذلك كقوله تعالى ــ ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين ــ

هو الكف عن الكلام (قوله عبارة عن) الأولى حذفهما هنا وفيما بعد (قوله ذكره) أى ذكر برهان وجوب القدم والبقاء (قوله من برهان قدمها) أى وبقائها (قوله لايتجدد) لازم لما قبله (قوله الحاصل عن النظر) أى سواء قلنا ان العلم الحاصل عقب النظر تتعلق به القدرة الحادثة أو قلنا انها لاتتعلق به ، بل بالنظر والعلم حاصل بغتة (قوله أو بما الخ) أى أو يفسر بالعلم الذى الخ كالعلم الحاصل عن الحواس حيث حصل بالاكتساب كصرف الوجه وتقليب الحدقة (قوله هو معناه الأصلى) أى لأن الكسب هو تعلق القدرة الحادثة بالمقدور : أى مقارنتها له (وقوله وهل يستلزم) أى المعنى الأصلى من حيث حصوله (قوله فيجوز الخ) مفرع على القول الثانى (قوله نفسى له) أى صفة نفسية له وهى لاتتوقف على شيء (قوله والنظر ينافيه) أى ينافى العلم : أى لايجامعه لأنه إنما يحصل بغتة ، وحينئذ فتتأتى القدرة عليه لمقارنتها للعلم (قوله شرط الشيء) الشرط كالنظر والشيء كالقدرة ، وقوله : ما : أى شيئا كالنظر وقوله لايوجد : أى الشيء كالقدرة والصفة أو الصلة جرت على غير من هى له ، وقوله : إلا حال عدمه : أى إلا حال عدم ذلك الشرط كالنظر (قوله وأما عدم الخ) لما كانت القدرة مقارنة للعلم ، وقد أقام الدليل على ابطال شرطية النظر فى القدرة على العلم شرع فى إقامة الدليل على عدم اشتراطه فى حصول العلم عقلا (قوله يجوز أن يقع ضروريا) أى فيجوز على الانسان أن يدرك المعنى الدقيق بدون نظر ، وحينئذ فتكون شرطية النظر عادية يجوز تخلفها (قوله لابذاته الخ) علة للاستحالة (قوله واتصاف الخ) عطف على سبق (قوله وكسبه) عطف على حدوث والكلام

فليس المراد أنه تجدد له تعالى بالفتنة علم بالصادق والكاذب من خلقه ، كيف وعلمه جلّ وعلا أزلى محيط بكل معلوم ، وعلى وفق علمه القديم و إرادته النافذة تجرى أحكام الكائنات كلها ، — ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير — وتأويل الآية أن المراد الاخبار بأنه تعالى يجازى المكلفين بما علمه منهم أزلا من خير أوشر ، فأطلق العلم على الجزاء المتأخر عن وقوع أمارته من خير أو شر ، لأن وقوع ذلك كله على وفق علمه جل وعز وتسمية الجزاء بالعلم من باب تسمية المتعلق باسم المتعلق ، وهو مجاز شائع فى اللسان . والفتنة قال الزمخشرى : هى الامتحان بشدائد التكليف من مفارقة الأوطان ، ومجاهدة الأعداء ، وسائر الطاعات الشاقة ، وهجر الشهوات والملاذ و بالفقر والقحط ، وأنواع المصائب فى الأنفس والأموال ، ومصابرة الكفار على أذاهم وكيدهم وضررهم ، والمعنى أحسب الذين أجروا كلمة الشهادتين على ألسنتهم وأظهروا القول بالايمان أنهم يتركون

فى نفى كونه كسبا لافى نفى حدوثه ، فالمناسب الاقتصار على هذا (قوله فليس المراد) أى كما هو ظاهر الآية (قوله بالفتنة) أى بسببها (قوله كيف الخ) الاستفهام إنكارى ، والواو للحال : أى كيف يصح أن يكون علمه مكتسبا : أى لايصح ذلك ، والحال أن علمه تعالى الخ (قوله بكل معلوم) أى بكل أمر اتصف بالمعلومية بسبب تعلق العلم به (قوله أحكام الكائنات) أى ماحكم به على الموجودات (قوله كلها) تأكيد للكائنات أو الأحكام (قوله ألا يعلم الخ) دليل نقلى ذكره بعد الدليل العقلى ومن فاعل يعلم ومصدوقه الذات العلية ومفعوله محذوف : أى مخلوقه : أى جميع مخلوقاته من ذوات وأفعال . وقال المعتزلة : المعنى ألا يعلم الله الذوات التى خلقها ففاعل يعلم عندهم ضمير عائد على الله ومن واقعة على الذوات ، وأما أفعال العباد عندهم فهى مخلوقة لغيره فلا يعلمها ، قبحهم الله (قوله الخبير) أى العالم بذواتهم وأفعالهم علما تاما ومناسبة الخبير للمقام ظاهرة ، وأما مناسبة اللطيف فباعتبار أن الله مع علمه التام بأحوال عباده شأنه الرفق بهم (قوله أن المراد الخ) أى الحمل على أن المراد الخ ، فصح الاخبار عن تأويل (قوله بما) الباء بمعنى على (قوله فأطلق العلم على الجزاء) أى لأنه هو المتجدد دون علمه تعالى (قوله أمارته) أى الجزاء (قوله من خير أو شر) بيان لامارة الجزاء (قوله لأن الخ) علة لقوله فأطلق الخ ، واسم الاشارة يعود للجزاء والتأكيد بكله ، وان كان الجزاء واحدا باعتبار جزئياته (قوله وتسمية الخ) مفرع على ماقبله ، فالأولى الفاء (قوله من تسمية المتعلق بفتح اللام وهو الجزاء ، وقوله : باسم المتعلق بكسر اللام وهو العلم لأن العلم متعلق بالجزاء لأن الجزاء معلوم كغيره من سائر المعلومات (قوله وهو) أى الاطلاق المذكور (قوله مجاز) أى مرسل (قوله شائع الخ) أى فلا ضرر فى وقوعه فى القرآن ، والمراد باللسان اللغة (قوله بشدائد التكليف) أى بالأمور الشديدة التى تعلق بها التكليف و بينها بقوله من مفارقة الأوطان الخ (قوله ومجاهدة الأعدا) عطف خاص (قوله و بالفقر الخ) أعاد الباء إشارة لعطفه على شدائد التكليف لاعلى مفارقة الأوطان لأن كلا من الفقر والقحط غير مكلف به (قوله ومصابرة الكفار) الأولى تقديمه على قوله : و بالفقر الخ لأنه من الطرف الأوّل المكلف به على أن الأولى حذفه لأنه يرجع لمجاهدة

كذلك غير ممتحنين ، بل يمتحنهم الله بضروب المحن حتى يبلو صبرهم ، وثبات أقدامهم ، وصحة عقائدهم ، وخلوص نياتهم ، ليتميز المخلص من غير المخلص ، والراسخ فى الدين من المضطرب ، والمتمكن من العابد على حرف انتهى قال ابن عطية : والصدق والكذب على بابهما : أى من صدق فعله قوله ومن كذبه انتهى . وأما ماذكرته من استحالة كون علمه تعالى ضروريا ، فذلك انما يتبين بمعرفة الضرورى ما هو ، فنقول : قال المقترح الضرورى يطلق على أربع معان : ما ليس بمقدور بالقدرة الحادثة ونقيضه المكتسب وهو المقدور بها ، وهذا لايختص بالعلم ، بل يقال حركة ضرورية : أى غير مقدورة بالقدرة الحادثة . الثانى ماعلم بغير دليل . الثالث ماعلم من غير تقدم نظر ، وهذان يختصان بالمعلوم . الرابع ماقارنه ضرر وحاجة ، كعلم الانسان جوعه وألمه ، وهذا المعنى الأخير هو المستحيل فى حق علم البارى جل وعلا دون المعانى الثلاثة ، ولأجله امتنع اطلاق لفظ الضرورى عليه ، وكذا يمتنع اطلاق لفظ البديهى على علمه تعالى ، وهو كالضرورى

الأعداء (قوله كذلك) أى على ذلك الاجراء (قوله غير الخ) على حذف أى التفسيرية (قوله بضروب) أى أنواع (قوله حتى يبلو صبرهم). أى حتى يختبرهم هل يصبرون أم لا وهذا شروع فى تفسير قوله : ولقد فتنا الخ (قوله وثبات أقدامهم) أى ويختبر ثبات أقدامهم : أى ويختبرهم هل يثبتون على الشهادتين أم لا ، وكذا يقال فيما بعد (قوله المخلص) أى فى النطق بالشهادتين (قوله والتمكن) يرجع للراسخ (قوله على حرف) أى جانب لأن الحرف الجانب من الشىء بحيث يكون قريبا من الزوال (قوله أى من صدق فعله قوله) بيان لبابهما ، فمعنى فليعلمن الله الذين صدقوا الخ فليميزن الله الذين صدّقت أفعالهم أقوالهم ، والذين كذبت أفعالهم أقوالهم ، وتصديق الفعل للقول أن يجعله صادقا و إسناد التصديق للفعل مجاز بمعنى أن من فعل ذلك الفعل يصدّقه الناس فى قوله بسبب الفعل ، فوقع الاسناد للسبب ، ومثله اسناد التكذيب للفعل (قوله فذلك) أى فاستحالة كون علمه ضروريا (قوله بمعرفة الضرورى) أى بمعرفة حقيقته الجملة ماهو تفصيلها (قوله الضرورى) أى هذا اللفظ بدليل قوله يطلق ، وأراد به أوّلا الحقيقة الجملة المبينة بالمفصلة (قوله ماليس بمقدور الخ) مصدوق مامعنى أعم من أن يكون حكما كالعلم الالهى ، والعلم الحاصل بالبصر من غير قصد أو غيره كالسقوط من فوق سطح بغير اختيار بدليل قوله : وهذا لايختص بالعلم (قوله وهو المقدور بها) شامل للعلم الحاصل بمباشرة الأسباب بالاختيار كصرف العقل والنظر فى المقدمات فى الاستدلاليات والاصغاء وتقليب الحدقة فى الحسيات وشامل لغير العلم كالفعل الاختيارى (قوله وهذا) أى الضرورى المفسر بهذا التفسير لايختص الخ (قوله بل يقال حركة ضرورية) أى كحركة المرتعش والساقط من علو إذ كل من الحركتين مجوز عنه (قوله ماعلم الخ) أى علم حصل بغير دليل احتاج لتجربة أو حدس أولا كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين (قوله ماعلم الخ) أعم مما قبله لصدقه بالعلم الحاصل بالبداهة مع مقارنة دليل لايغيب عن الخاطر (قوله كعلم الانسان جوعه) راجع لما قارنه حاجة ، وقوله : وألمه راجع لما قارنه ضرر (قوله ولأجله) أى ولأجل استحالة المعنى الرابع (قوله امتنع الخ) دفعا لتوهم إرادة المعنى الرابع (قوله وهو كالضرورى) أى فيفسر بما فسر به ماعدا الرابع

إلا أنه لايقترن بضرر ولا حاجة ، و إنما استحال إطلاقه على علمه جلّ وعلا لأنه يشعر بالحدوث إذ يقال بده النفس الأمر إذا أتاها بغتة بغير سابقة شعور بمقدمات تغلب على الظنّ وجوده . والحاصل أن العلم الحادث ينقسم ثلاثة أقسام : ضرورى و بديهى وكسبى ، ولايطلق واحد منها على علمه تعالى ، وأما ماذكرت من استحالة طروّ السهو والغفلة على علمه تعالى فظاهر ، لأنهما يستلزمان الاتصاف بالجهل ، وذلك فى حق من تنزه عن كل نقيصة محال ، ولأن ماسهى أوغفل عنه فقدانعدم علمه تعالى به ووجوب البقاء لعلمه تعالى ولجميع صفاته يدفع تجويز ذلك ، والسهو والغفلة متقاربان فى المعنى إلا أن السهو كثيرا ما يستعمل عرفا فى الذهول مع اعتقاد مايضاده والغفلة أعم ، فلهذا جمعت بينهما (قوله : واستحال على قدرته أن تحتاج إلى آلة أو معاونة) يعنى لأن ذلك يفضى إلى حدوثها إذ يكون قادرا عند وجود تلك الآلة أو المعاون وعاجزا عند عدمهما ولايجاب بادعاء قدم الآلة والمعاون لما علم من وجوب الحدوث لكل ماسواه تعالى ، وأيضا لوتوقف تعلق قدرته تعالى بشىء من الممكنات

(قوله إلا أنه الخ) المناسب إلا أن يفسر بالرابع (قوله وإنما استحال الخ) الأولى وإنما منع اطلاقه و إلا فالاطلاق ممكن لامستحيل (قوله اطلاقه) أى البديهى (قوله لأنه) أى الاطلاق (قوله إذ يقال) أى فى اللغة (قوله بغير الخ) بيان لاتيانه بغتة (قوله بمقدمات) متعلق بشعور (قوله تغلب) بضم أوّله وكسر ثالثه المشدد : أى تغلب تلك المقدمات وجود الأمر (قوله على الظن) على بمعنى فى والظن بمعنى الذهن (قوله والحاصل) أى حاصل قوله : وأما ماذكرت من استحالة الكسب على علمه إلى هنا (قوله أن العلم الخ) تمهيد لقوله ولا يطلق واحد منها على علمه تعالى (قوله ولأن الخ) يناسب مافى المتن دون ماقبله (قوله ماسهى أو غفل عنه) ما واقعة على المعلوم والفعلان المبنيان للمجهول تنازعا قوله عنه (قوله يدفع تجويز ذلك) أى تجويز انعدام علمه والأولى يدفع جواز ذلك لأن وجوب البقاء إنما يمنع الجواز لا التجويز لأن التجويز من الممكنات لأنه فعل الفاعل (قوله متقاربان) أى لامتحدان ولا متساويان (قوله إلا أن السهو الخ) هذا يفيد أن بينهما العموم والخصوص المطلق والغفلة أعم ولا شك أن العام والخاص لاترادف بينهما ولاتساوى الخ (قوله كثيرا الخ) وقيل مترادفان وأنهما الذهول عن الشىء سواء اعتقد مايضاده أو لم يعتقد شيئا (قوله مايضاده) الضمير راجع للذهول عنه (قوله والغفلة أعم) فهى الذهول عن الشىء سواء اعتقد مايضاده أولم يعتقد شيئا (قوله أن تحتاج الخ) أى أن تحتاج فى تحصيل الفعل إلى مصاحبة آلة كما فى القدرة الحادثة ألاترى لقدرة الكاتب فانها تحتاج فى تحصيل الكتابة الى مصاحبة القلم والآلة هى الواسطة بين الفاعل ومفعوله (قوله أو معاونة) هى مشاركة الفاعل فى الفعل بأن يكون صادرا من اثنين أو أكثر (قوله الى حدوثها) أى القدرة (قوله اذ يكون الخ) تعليل لكون احتياج قدرته إلى آلة أو معاونة يفضى لحدوثها (قوله قد يكون قادرا الخ) أى فتتحقق القدرة ، وقوله : وعاجزا عند عدمها : أى فلاتتحقق القدرة (قوله ولا يجاب) أى عن ما لزم من حدوث القدرة عند احتياجها لآلة أو معاون (قوله لكل ماسواه تعالى) أى ومن جملة ماسوى الله الآلة والمعاون (قوله وأيضا الخ) دليل ثان لاستحالة

على واسطة آلة يفعل بها أو معين يشاركه فى الفعل للزم توقف سائر الممكنات على مثل ذلك لوجوب استواء الممكنات كلها بالنسبة الى قدرته جل وعلا ، وذلك يؤدّى إلى التسلسل لأن تلك الوسائط المقدرة هى من جملة الممكنات الحادثة إذ لا يجب الوجود الا لذاته العلية وصفاته ، فيجب أن يتوقف ايجادها أيضا على وسائط حادثة أخرى ثم كذلك ، وبهذا تعلم أن اختياره سبحانه وتعالى لايجاده ممكنا مع ممكن آخر كاختياره جل وعلا إيجاد الشبع مع الأكل والرىّ مع الشرب والاحراق مع مس النار ، وتفريق الأجزاء مثلا مع حدّ السيف وحز العضو ، والمقدور مع القدرة الحادثة ، ونحو ذلك مما لاينحصر لايدل جميع ذلك على أن لتلك الأمور المقارنة تأثيرا فيما اقترنت به لا استقلالا ولا معاونة ، بل وجودها وعدمها بالنسبة إلى التأثير سواء وإيجاده جل وعلا الممكن مع ممكن يقارنه كايجاده له تعالى منفردا بدون مقارنة ممكن آخر ، فتعالى أن يكون فعله بواسطة أوعلاج — انما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون — بلا كاف ولا نون . وقال جلّ من قائل — ولقد خلقنا السموات والأرض ومابينهما فى ستة أيام ومامسنا من لغوب — أى مامسنا فى خلقها من تعب ، فتبارك الله ربّ العالمين (قوله : وعلى إرادته أن تكون لغرض) يعنى لغرض يبعثه على إيجاد الفعل ، وهو محال فى حقه تعالى سواء كان الغرض راجعا إليه أو إلى خلقه

احتياج القدرة إلى واسطة (قوله على واسطة آلة) الاضافة للبيان (قوله إلى التسلسل) أى أو الدور (قوله المقدرة) أى المفروض توقف تعلق القدرة عليها (قوله ثم كذلك) أى فان كانت تلك الواسطة هى الأولى فالدور وإلا فالتسلسل (قوله وبهذا) أى بما تقدم من عدم احتياج قدرته تعالى إلى آلة ولا معين ، وقوله : تعلم الخ العلم فى الحقيقة مأخوذ من نفى الاحتياج إلى المعين فالرب الذى أوجده الله بقدرته لم يستعن عليه بالرب وكذا لم يستعن عليه بالأكل وهكذا (قوله مع ممكن آخر) أى مصاحبا لممكن آخر (قوله مثلا) أتى به لأن حدّ السيف وحز العضو كما يكون سببا فى تفريق الأجزاء يكون سببا فى غيره كالألم (قوله والمقدور) أى كالحركات المصاحبة للقدرة الحادثة فالقدرة المصاحبة لها غير مؤثرة فيها (قوله لايدل الخ) خبر أن من قوله أن اختياره سبحانه واسم الاشارة الراجع للاختيار هو الرابط لخبر أن باسمها ولما كان الاختيار متعلقا بأمور صح التعبير بجميع (قوله بل وجودها) أى تلك الأمور المقارنة (قوله وإيجاده الخ) فى قوة التعليل لقوله سواء (قوله كايجاده الخ) أى فى أن التأثير لله وحده (قوله فتعالى الخ) تفريع على العلة (قوله بواسطة) أى بمعين وهو السبب المؤثر لامطلق الواسطة التى اقتضتها الحكمة (قوله أو علاج) هو الفعل بشدّة (قوله إنما أمره الخ) دليل لقوله فتعالى أن يكون فعله الخ (قوله بلا كاف ولا نون) على حذف أى التفسيرية ، وأشار بهذا التفسير إلى أنه ليس المراد لفظ كن بل هو كناية عن تعلق القدرة : أى إنما أمرنا وحالنا بالنسبة لأى شىء إذا أردنا وجوده أن تتعلق قدرتنا بوجوده فيوجد بسرعة (قوله جل من قائل) أصل التركيب جل قائلا أى جل الله من جهة كونه قائلا : أى عظم من حيث كونه قائلا فجر التمييز بمن ونوّن للتعظيم (قوله ولقد خلقنا الخ) دليل لما تضمنه قوله لايدل جميع ذلك الخ من أن الأسباب العادية لاتأثير لها فى المسببات عموما وأن المؤثر فى جميع ذلك هو الله (قوله أى مامسنا الخ) هذا يدل على أن

أما وجه الاستحالة فى الغرض الراجع إليه ، فلأنه إن كان ذلك الغرض قديما وجب قدم العالم ولزم الفعل بالايجاب وجاء مذهب الفلاسفة ، وذلك مما قد فرغنا من ابطاله ، وان كان حادثا يتصف به بعد الايجاد لزم نقصه وحاجته قبل ايجاده أفعاله التى حصلت له غرضه ، ولزم اتصافه بالحوادث لتجدد الكمالات له حينئذ بواسطة خلقه ، وذلك كله مفض إلى حدوثه ، و يتعالى عن ذلك من لا أول لوجوده الغنى الذى يفتقر اليه كل شىء ولا يفتقر هو إلى شىء . وأما وجه الاستحالة فى الغرض الراجع إلى خلقه فانه لايجب عليه تعالى مراعاة صلاح ولا أصلح ، وقد تكلمنا فى العقيدة على برهان استحالة الأمرين فى فصل خلق الأفعال بأتم من هذا ، وسنشرح ذلك فى محله شرحا يزيل عنه كل غطاء إن شاء الله تعالى (قوله : وعلى سمعه و بصره وكلامه وادراكه على القول به أن يكون بجارحة) هذا راجع إلى الجميع ، وقد قدمنا البرهان على استحالة الجرمية فى حقه تعالى ، فهو يسمع بغير أذن ولا صماخ ، ويرى بغير حدقة ، و يتكلم بغير فم ولا لسان ، ويدرك على القول بزيادة الادراك بغير الآلات المعتادة للشم والذوق واللمس (قوله : أو مقابلة) راجع الى الرؤية (قوله : أو اتصال) راجع الى الادراك عند من أثبته (قوله أو يكون كلامه حرفا أو صوتا) لأنه لو كان كلامه يتركب من الحروف والأصوات ، لكان ذلك الكلام حادثا ضرورة استحالة اجتماع حرفين فأكثر فى محل واحد فلا توجد الحروف فى محل واحد حتى ينعدم سابقها و يتجدد لاحقها وكل ماسبق وجوده العدم أو طرأ على وجوده العدم فهو حادث ، فالحروف والأصوات لاتكون أبدا

المؤثر هو الله وحده إذ لو كان للأسباب العادية أو غيرها توسط فى خلقها لحصل التعب لأن شأن ما كان بالواسطة والعلاج التعب (قوله وجب قدم العالم) أى لأن الغرض الباعث على الفعل وجوده فى الخارج متأخر عن الفعل ، وان تقدم عليه فى التعقل ، وقد فرضنا أن ذلك الغرض قديم ، فيلزم أن الفعل السابق عليه قديم (قوله ولزم الفعل بالايجاب) لأن الفعل الاختيارى لا يكون إلا حادثا . وقد قلتم ان العالم قديم فيكون المولى سبحانه فاعلا بالايجاب (قوله وجاء مذهب الفلاسفة) أى من لزوم الفعل بالايجاب (قوله وان كان) أى الغرض (قوله بعد الايجاد) أى إيجاد الفعل (قوله بالحوادث) هى الأغراض (قوله لتجدد الكمالات) أى وهى الأغراض الراجعة له ، فقد أظهر فى مقام الاضمار (قوله وذلك كله) أى ماذكر من الأمور الثلاثة من نقصه وحاجته واتصافه بالحوادث (قوله فانه لايجب الخ) فيه أن هذا لاينافى جواز مراعاتهما ، وحينئذ فلا يصح أن يكون هذا دليلا لاستحالة الغرض الراجع لخلقه (قوله الأمرين) أى الغرض الراجع إليه والغرض الراجع الى خلقه (قوله بأتم الخ) أى بكلام أتم من الكلام الذى ذكر فى هذا المبحث (قوله ذلك) أى الكلام الأتم (قوله هذا) أى قوله أن يكون بجارحة (قوله إلى الجميع) أى السمع وما بعده (قوله وقد قدمنا) أى فى قوله سابقا : ومن هنا يعلم وجوب تنزهه عن أن يكون جزءا أو قائما به الخ (قوله على استحالة الجرمية) أى الشاملة للجارحة (قوله المعتادة) لايقتضى ثبوت آلة أخرى غير معتادة والواقع أنه لا آلة مطلقا (قوله حرفا) أى من جنس الحرف (قوله ضرورة الخ) دليل الملازمة وهو أخص من الدعوى لأن الصوت ذكر فى الدعوى دون الدليل ثم ان مراده بالاستحالة الاستحالة العقلية (قوله وكل ماسبق وجوده العدم) راجع

إلا حادثة ، فلو تركب الكلام منها لكان حادثا ضرورة أن المركب من الحوادث حادث ، وذهب الحشوية المتمون إلى الظاهر الى أن كلام البارئ تعالى القائم بذاته حروف وأصوات ، ومع كونه حروفا وأصواتا هو قديم أزلى ، وهؤلاء أصحاب غاية فى الضلالة ، وتورط فى بحبوحة الجهالة ، فان من سواهم من أهل البدع ربما تعنّ لهم شبهة مخيلة لا تهدم من أول مرة بالضروريات . أما هؤلاء فلم يراعوا ضروريات العقول ، ولاوقفوا من أول مرة عند شيء منها نعوذبالله من الخذلان كاعتقادهم أن البارئ تعالى جسم مستو على العرش بالمماسة والاستقرار ، ثم ينتقل كل ليلة جمعة عند مايبقى ثلث الليل وينزل عن مكانه الى السماء ، ثم يعود عند الفجر الى مكانه ، وهم على صنفين : صنف منهم قالوا بتحيزه وتصوّره وتشكله على شكل الانسان ، وهؤلاء مساوون لليهود فى هذا الاعتقاد ، وصنف آخر منهم قالوا بتحيزه من غير شكل ولا جارحة . ثم اتفقوا على أن كلامه سبحانه قديم : حروف وأصوات متقطعة يتكلم بما شاء منها باللسان العربى والعجمى وضروب الألسنة الموضوعة لأهل الأرض ، فيقولون انه ينطق بالباء والميم وسائر الحروف لا على مخارج الحروف ، والذين قالوا بأنه على شكل الانسان ، قالوا انه يتكلم بالحروف على مخارجها وجلتها قديمة ، وهو ينظمها كيف يشاء وعلى أىّ لغة يشاء ، وكيف تدخل المشيئة القديم لولا أن الله يسلب

لقوله ويتجدّد لاحقها ، وقوله : أوطرأ على وجوده العدم راجع لقوله ينعدم سابقها فهو لف ونشر مشوّش (قوله فلو تركب الخ) مرتبط بمحذوف : أى وإذا ثبت ماذكرناه من الدليل صح ماذكرناه من الشرطية القائلة لو تركب الكلام منها لكان حادثا (قوله المتمون الخ) فهم من الظاهرية الذين يتمسكون بالظواهر نحو الرحمن على العرش استوى (قوله أصحاب غاية الخ) لجمعهم بين النقيضين لأن مقتضى كونه حروفا وأصواتا حادثة أن يكون غير قديم وهذا مناقض لقدمه وأزليته (قوله وتورط الخ) التورط الوقوع فى الشيء بحيث يعسر الخلاص منه وبحبوبة الشيء وسطه : أى وأصحاب وقوع فى وسط الجهل ، فقد شبه الجهالة بمكان متسع وأثبت للمشبه شيئا من لوازم المشبه به على طريق الاستعارة بالكناية (قوله تعنّ) بفتح أوله وكسر ثانيه : أى تعرض وتظهر (قوله شبهة) هى مايظنّ دليلا وليس بدليل (قوله مخيلة) بضم أوله وفتح ثانيه وكسر ثالثه المشدد : أى موقعة للدعوى التى يدعونها فى الخيال (قوله لا تهدم الخ) بل تهدم بالنظريات لكونها شبهة قوية . وأما هؤلاء فشبهتهم تهدم بالضروريات لضعفها (قوله ضروريات العقول) أى القضايا الضرورية التى يحكم بها العقل بمجرد توجهه اليها نحو الجمع بين النقيضين محال (قوله كاعتقادهم) فى بعض النسخ فاعتقادهم : أى إن أردت بيان اعتقادهم فاعتقادهم الخ (قوله عند مايبقى) مامصدرية (قوله وهم الخ) هذا تعرض لما للحشوية على سبيل التفصيل (قوله بتحيزه) أى أخذه قدرا من الفراغ (قوله وتشكله) عطف تفسير (قوله وضروب الألسنة) أىأنواع اللغات ، وهذا عين ماقبله لأن المراد بالعجمى ماعدا العربى (قوله وكيف الخ) يعنى أنه إذا كان كلامه مركبا من حروف كان حادثا لا قديما ، وكيف يكون قديما والمشيئة لا تتعلق بالقديم (قوله لولا الخ) جواب لولا محذوف :

عقل التمييز لمن يشاء ، وهو عندهم يتكلم إذا يشاء و يسكت إذا يشاء ، فاذا سكت لا ينعدم كلامه ولكنه صمت وأكنه ، تعالى الله عن قولهم ، ومن شنيع مذهبهم أن القارئ إذا قرأ من كتاب الله تعالى آية ، فالذي يسمع منه هو الكلام القائم بالله سبحانه ، وقد وجد فى محل هذا القارئ ولم ينتقل عن ذات الاله ، وزعموا أن حروف المصحف عين كلام الله تعالى من غير أن ينتقل أيضا عن ذاته ، وهذا قول النصارى بتدرع عيسى عليه السلام بالصفة الأزلية التى هى العلم من غير أن تفارق الاله . ولكن النصارى خصصوا بذلك واحدا من الخلق وهو عيسى عليه السلام ، وهؤلاء حكموا بذلك فى حق كل قارئ يتلو آية من كتاب الله ، والحكم بقدم حروف وأصوات تتجدد والعدم سابق لها ولاحق ، وكون الشيء الواحد يحل محلين خروج عن دائرة العقل وجحد للضروريات ، وكيف يوسم بالعقل من يقول : ان الحروف إذا صيغت من زبر الحديد حتى يفهم منها آيات من كتاب الله تعالى فهى بأعيانها عين كلام الله تعالى ، وكانت إذ كانت زبرا حادثة ، فلما صارت حروفا انقلبت قديمة ، وأطلقت طائفة منهم القول بأن الحروف المكتوبة الدالة على اسم الله تعالى هى الله المعبود بحق ، وان كتبت فى أماكن فهو واحد فى أماكن . قال أبو حامد : و يلزمهم أن يحرق ما يكتب فيه اسم النار ، والقوم مبتلون بعظيم الغباوة . قال ابن دهاق : وهذه الطائفة أجهل الناس فى طريق النظريات ، وأكثر خلق الله جمودا على الحسيات ، حتى حملهم ذلك على انكار وجوب

أى ما نطقوا بهذه الدعوى (قوله عقل التمييز) من إضافة السبب للمسبب (قوله صمت) أى سكت (قوله وأكنه) أى ستره وأخفاه ، والسكوت لم ينعدم عنده الكلام حتى يكون حادثا بل هو كامن (قوله وقد وجد) أى ما سمع فى محل القارئ : أى فى محل هو القارئ فالصفة ثبت لها محلان (قوله ولم ينتقل الخ) أى كما أن ما سمع من القارئ لم ينتقل عن ذات الله (قوله قول النصارى) أى كقولهم (قوله بتدرع عيسى) أى اتصاف عيسى مأخوذ من تدرّع : أى لبس الدرع ، فاطلاق التدرّع على الاتصاف مجاز (قوله ولكن النصارى الخ) زيادة فى التشنيع عليهم (قوله فى حق كلّ قارئ) لامفهوم لذلك ، بل وكذا كلّ مصحف وكاغد (قوله عن دائرة العقل) أى عن الأحكام التى يدور : أى يجول فيها العقل (قوله يوسم) أى يوصف (قوله من زبر الحديد) بأن يؤتى بالحديد بعد إذابته ، و يوضع فى القالب المنقوش فيه الآية ، ومثل زبر الحديد قطع الطين والحجارة (قوله عين كلام الله) أى القائم بذاته (قوله وكانت) أى الحروف (قوله زبرا) أى قطعا (قوله فلما الخ) لا يخلو هذا عن تجوّز : أى فلما انتظمت وفهم منها بعض من كتاب الله (قوله الدالة الخ) وهى حروف الجلالة (قوله وان كتبت) أى وقالوا إن كتبت وهو عطف على أطلقت (قوله أبو حامد) أى الاسفرائينى لا الغزالى (قوله و يلزمهم الخ) لأن الاسم عندهم عين المسمى ، و يلزمهم أيضا بلّ ما يكتب فيه اسم الماء (قوله والقوم الخ) من كلام أبى حامد (قوله بعظيم الغباوة) من اضافة الصفة (قوله فى طريق النظريات) فى بمعنى الباء والاضافة بيانية : أى أنهم لا يدركون الأمور النظرية فهم أجهل الناس بها ، و يحتمل أن المراد بطريق النظريات الأدلة الموصلة لها فالاضافة حقيقية (قوله جمودا) أى اقتصارا على

النظر فى المخلوقات ، وقالوا ان الاشتغال بالنظر فى العقليات بدعة وضلالة وريب فى الدين وتشكيك فى مذهب المسلمين ، وتسموا بالسنية المتورعين بترك النظر فى آيات رب العالمين – وما يجحد بآياتنا الا الكافرون – قال : وهم عامة محضة لايفهمون حقيقة ولامجازا ولا يفرقون بين واجب ولا ممكن ولامستحيل ، ولهذا يقولون ان الله تعالى قادر على قلب الحقائق وأن يوجد المستحيلات اذا أرادها كالجمع بين الضدين ، وانما يمتنع عندهم المحال فى عقول الخلق وقدرة الله تعالى صالحة لايقاعه ، وانما منع من ذلك أنه لم يرده ولوأراده لكان فلامحال عندهم بوجه من الوجوه ، وانما هو لوأراده لكان ، واعتقاداتهم موجودة كثيرة فى العامة وفى جلامدة طلبة العلم ، ولهذا صرّح بعض المتفقهة فى زمان الغزالى بقريب من مذهبهم ، فقال فى قوله تعالى – لوأراد الله أن يتخذ ولدا لاصطفى مما يخلق مايشاء – وفى قوله – لوأردنا أن نتخذ لهوا – وهو الزوج – لا تخذناه من لدنا إن كنا فاعلين – فقال مامنع من ذلك إلاأنه لم يرده ، فلما بلغ ذلك حجة الاسلام الغزالى رحمه الله قال : وهلا انتبه هذا الغبى لقوله – ان كنا فاعلين – أنه لوكان فعلا من أفعالنا تناله هذه التسمية ، ولقوله – لاصطفى مما يخلق مايشاء – أى لوأراد ذلك لكان خلقا يسميه ابنا بمعنى الرأفة والرحمة لابمعنى التولد على حقيقة البنوّة ، وعليه نبه سبحانه بقوله – ان كل من فى السموات والأرض الا آتى الرحمن عبدا – تنبيها على أن البنوّة والعبودية لايجتمعان ، وكذلك الرق والزوجية

الحسيات فلايدركون النظريات فلايدركون الاله المتصف بالصفات الأزلية (قوله النظر) نحو العالم متغير وكل متغير حادث (قوله بدعة وضلالة) أى انه حرام عندهم (قوله وريب فى الدين) أى إنه يؤدى لذلك (قوله وتشكيك الخ) عطف سبب (قوله وما يجحد بآياتنا إلا الكافرون) أى وهؤلاء كذلك وهذا من كلام ابن دهاق ، والمراد بالآيات مادلّ على وجوده تعالى (قوله حقيقة) أى معنى حقيقيا (قوله ولا ممكن الخ) لا زائدة فيهما لتأكيد النفى (قوله على قلب الحقائق) بأن يوجد المستحيل ويعدم الواجب (قوله وأن يوجد المستحيلات) كالزوجة والولد والشريك ، وهذا أخصّ مما قبله لأن قلب الحقائق أعمّ لأنه ينفرد فى إعدام الواجب (قوله فى عقول الخلق) متعلق بيمتنع : أى وأما بحسب نفس الأمر ، فيوجد إذا أراد الله ذلك (قوله وقدرة الله الخ) كالتعليل لما قبله (قوله من ذلك) أى من وقوعه (قوله أراده) أى أراد وقوعه (قوله وإنما هو) أى الحال والشأن (قوله لوأراده) أى المحال : أى أراد وقوعه (قوله وفى جلامدة الخ) جمع جلمود ، وهو الحجر ففيه تشبيه بليغ (قوله المتفقهة) أى المتكلفين الفقه وليسوا بفقهاء (قوله لاتخذناه الخ) أى لكن ليس من مفعولاتنا وليس مما يمكن أن نفعله فلا يمكن أن نريد اتخاذه (قوله إلا أنه لم يرده) أى ولو أراده لكان (قوله لقوله) أى لمعنى قوله (قوله أنه الخ) أى ومعناه أنه الخ (قوله لوكان) أى الزوج (قوله فعلا) أى مفعولا من مفعولاتنا (قوله تناله هذه التسمية) أى بحيث يقال له زوج (قوله ولقوله لاصطفى الخ) أى وهلا انتبه لقوله اصطفى الخ (قوله أى لوأراد ذلك) أى اتخاذ ولد ، وقوله : لكان : أى الولد الذى يريد اتخاذه ، وقوله : خلقا : أى من جملة المخلوقات (قوله بمعنى الرأفة) فى العبارة حذف : أى من البنوّة بمعنى الرأفة لابمعنى التولد كافهم هذا البعض من المتفقهة (قوله وعليه)

لايجتمعان ، وزعموا أن القديم سبحانه لو لم يوصف بالاقتدار على ذلك لكان عاجزا ، وذلك منهم جهل بما يتعلق به الاقتدار والعجز ، ويلزمهم على هذا أن يكون سبحانه قادرا على اختراع إله مثله قديم لا أوّل له ، فان امتنعوا من ذلك ألزموا كونه عاجزا على مقتضى رأيهم ، والعاجز ليس باله وان حكموا باقتداره على ذلك لزمهم من الكفر مالزم من قال بوجود مثل لله تعالى ، إذ لافرق فى الكافرين بين من يجوّز فى حق الله تعالى مايقدح فى ألوهيته و بين من يحكم بوقوع ذلك ، فتركب مذهب الحشوية من ثلاث جهالات : إحداها : جهلهم باللسان والفرق بين مجازه وحقيقته ، ولهذا حكموا بظاهر ماورد من الاستواء على العرش والنزول الى السماء فى الثلث الأخير من الليل ، وكون القرآن كلام الله محفوظا فى الصدور مقروءا بالألسن مكتوبا فى المصاحف وماورد من نداء الله فى الآخرة بصوت يسمعه من قرب ومن بعد ، وغيرذلك مما لايحصى . الثانية جودهم على ماسيق اليهم من ظاهر اللفظ . الثالثة مغالطتهم العقول حذرا من ترك الظاهر ، ولاشك أن الجهل باللسان ، وعدم اتقان فنى البلاغة والبيان ، والبعد من ممارسة العلوم العقلية على مقتضى التنبيهات الشرعية . ثم التجاسر مع عدم ذلك كله على الخوض فيما يحتاج الى علوم عديدة وفكرة متقدمة وتأييد إلهى ، من غير أخذ عن أهل العلم ، وحسن أدب فى التلقى منهم أصل لكل ضلالة وكفر والعياذ بالله . وبالجملة فاعتقاد الحشوية تألف من ضلالات ثلاث : من تهوّد وتنصر واعتزال ،

أى على ما ذكر فى الآيتين (قوله بالاقتدار) أى القدرة (قوله على ذلك) أى قلب الحقائق (قوله بما يتعلق به الاقتدار والعجز) فالاقتدار لايتعلق إلا بالممكن ، والعجز لا يكون إلا عن الممكن الذى تتعلق به القدرة (قوله على هذا) أى على القدرة على قلب الحقائق ، وقوله : أن يكون الخ لأنه لافرق بين مستحيل ومستحيل (قوله من ذلك) أى من القول بأنه قادر على اختراع إله مثله .(قوله على ذلك) أى اختراع إله مثله (قوله من الكفر) أى من الحكم به (قوله بوقوع ذلك) أى ما يقدح فى ألوهيته (قوله فتركب الخ) يقتضى أن الجهالات أجزاء لمذهبهم وليس كذلك بل مذهبهم نشأ منها (قوله باللسان) أى اللغة العربية (قوله ولهذا) أى لأجل جهلهم بالفرق بين مجاز اللسان وحقيقته (قوله من الليل) أى ليلة الجمعة كما مرّ (قوله كلام الله) بدل من القرآن (قوله الثانية جودهم الخ) أى وقوفهم ، وفيه أن الثانية ناشئة عن الأولى فلا يظهر جعلها جهالة مستقلة (قوله مغالطتهم العقول) أى تخطئتهم لها لأن العقل إذا خلى ونفسه يحكم بعدم استواء الاله على العرش مثلا (قوله وعدم الخ) بالنصب عطفا على الجهل (قوله فنى البلاغة) أى علم المعانى (قوله والبعد) عطف على الجهل (قوله على مقتضى التنبيهات) أى ممارسة آتية على مانبهت عليه النصوص الشرعية ، فاضافة مقتضى لما بعده بيانية (قوله مع عدم ذلك) أى الجهل باللسان وعدم اتقان البلاغة والبيان ، والأولى اسقاط عدم لأن أصل الضلالة والكفر انما هو التجاسر مع وجود الجهل وعدم اتقان فنى البلاغة والبيان الخ (قوله فيما يحتاج الخ) هو علم التوحيد (قوله وفكرة) أى فى تلك العلوم (قوله متقدمة) أى على الاشتغال بعلم التوحيد (قوله من تهود) أى من معتقد اليهود وكذا

فهم مع اليهود فى اعتقادهم الجسم فى حق الاله ، ومع النصارى فى اعتقاد حلول الكلام فى الأجسام ، وأنه لايفارق مع ذلك الاله ، ومع المعتزلة فى اعتقاد أن كلام الله تعالى حروف وأصوات وهو نص مذهب اليهود أيضا غير أن المعتزلة لم يقولوا بقيام الحروف والأصوات به سبحانه وتعالى لما تفطنوا لحدوثها وأدركوا أن قيام الحوادث بذاته تعالى محال ، وهؤلاء حكموا بذلك لعظيم غباوتهم وجهلهم الضروريات التى تدرك بأوائل العقول ، واشترك الجميع فى عدم تعقل ماقاله أهل الحق من اثبات كلام ليس بحرف ولا صوت قائم بنفس المتكلم ، يعبر عنه بالكلام اللفظى والكتابة والرموز والاشارات ، واحتج أهل الحق على اثباته شاهدا بأن الآمر والناهى يجد حالة أمره ونهيه من نفسه طلبا جازما بالضرورة ، و يدلّ عليه بالعبارات المختلفة ، وما يعرض له الاختلاف مغاير لما لايعرض له الاختلاف ، ولأن العبارات بالجعل والمواضعة والتوقيف ، وما فى النفس حقيقة عقلية لا بالجعل والتوقيف ، وزعمت المعتزلة أن مايجده الطالب فى نفسه يرجع

يقال فيما بعده (قوله مع اليهود) أى مشاركون لهم (قوله فى اعتقاد حلول الكلام الخ) فيه أن النصارى يقولون بحلول علم الله فى جسم عيسى مع عدم انتقاله عن الله فالأولى إبدال الكلام بالصفة القائمة بذاته تعالى وهى تشمل العلم والكلام (قوله وأنه لايفارق) أى الكلام (قوله مع ذلك) أى حلوله فى الأجسام (قوله غير أن المعتزلة الخ) دفع به مايتوهم من أن المشاركة من جميع الوجوه (قوله حكموا بذلك) أى بقيام الحروف والأصوات بذاته تعالى (قوله وجهلهم الضروريات) ظاهره أن استحالة قيام الحوادث بذاته ضرورى مع أنه ليس كذلك (قوله واشترك الجميع) أى الحشوية والمعتزلة واليهود (قوله من اثبات) أى ثبوت (قوله يعبر عنه) أى يدل عليه : أى على الكلام الذى ليس بحرف ولا صوت القائم بذاته تعالى (قوله بالكلام اللفظى) كالقرآن والتوراة ودلالة الكلام اللفظى على النفسى مباشرة ، وأما دلالة الكتابة عليه فبواسطة دلالتها على الكلام اللفظى ، وأمّا الرموز والاشارات فدلالتها على الكلام النفسى بواسطتين لأنها تدل على النقوش وهى تدل على الكلام اللفظى الدال على الكلام النفسى والرموز جمع رمز وهو الاشارة بالحاجب ، والاشارات جمع إشارة وتكون باليد وغيرها فهى أعمّ (قوله على اثباته) أى الكلام النفسى الذى ليس بحرف ولاصوت (قوله شاهدا) أى فى الشاهد و يقاس عليه الغائب (قوله بأن الآمر والناهى) أى من الخلق (قوله يجد) أى من ذكر من الآمر والناهى (قوله حالة أمره) أى الآمر ، وقوله : ونهيه : أى الناهى (قوله من نفسه) أى فيها (قوله طلبا جازما) وهو الطلب النفسى الذى ليس بحرف ولا صوت (قوله و يدلّ عليه الخ) أى بحيث يقال : فهمنى المسألة وعلمنى المسألة فتلك عبارات مختلفة دالة على مافى النفس من الطلب (قوله وما يعرض الخ) تعليل لما اقتضاه الكلام السابق من المغايرة بين النفسى والعبارة (قوله ولأن الخ) دليل ثان للمغايرة بين مافى النفس والعبارات : أى ولأن دلالة العبارة بالجعل : أى الوضع ، وقوله : والمواضعة عطف تفسير والمفاعلة على غير بابها (قوله والتوقيف) أى الاعلام والاطلاع لأن السامع لايدرك معنى اللفظ إلا بموقف يقول له هذا اللفظ موضوع لكذا وذلك المعنى موضوع له كذا (قوله حقيقة عقلية) أى دلالته على معناه عقلية

الى ارادة الامتثال ، و يردون الخبر الى العلم بنظم الصيغة . فالحاصل الاتفاق على وجدان أصل المعنى فى النفس ، وإنما النزاع فى تمييزه عن الارادة والعلم ، واحتج الأصحاب على مغايرته للارادة بوجود الأمر بدونها ، و بينوه بوجوه : الأوّل : أن الله تعالى أمر الكفار بالايمان والعصاة بالطاعة ولم يرد وقوع ذلك منهم إذ لوأراد ذلك لوقع والالزم النقص بنفوذ مشيئة العبد بدون مشيئة الله تعالى وقد اتفق السلف قبل ظهور البدع على أن ماشاء الله كان ومالم يشأ الله لم يكن . الثانى : أن الأمر يتعلق بفعل الغير والارادة لابمعنى الشهوة ، والمحبة لا تتعلق الابفعل المريد . الثالث : أن من حلف ليقضين غريمه دينه غدا ان شاء الله ، فتمكن من قضائه ولم يقضه لم يحنث مع أن الله تعالى قد أمره بذلك ، فلو تضمن الأمر الارادة لكان قد شاء الله قضاءه ، فكان يجب أن يحنث ولم يحنث بالاجماع . قالوا : ولأن المعاتب من جهة السلطان على ضرب عبده أنه اذا اعتذر بأنه يخالفه فلم يصدقه ، فأراد تمهيد عذره فانه يأمره بحضرته ويريد مخالفته ، فاذا أمره فقد تحقق الأمر بدون الارادة

لابالوضع والتوقيف فدلالة لفظ زيد على معناه بالوضع ، وأما مافى نفس الأمر فبالعقل ، وحينئذ فهما متغايران (قوله إلى ارادة الامتثال) أى لا إلى كلام نفسى (قوله ويردّون الخبر) أى ويردّون مايجده المخبر فى نفسه عند الخبر القولى ، وكان الأولى أن يقول وما يجده المخبر فى نفسه قبل الاخبار يرجع للعلم بالصيغة : أى بمدلولها ليناسب قوله ان مايجده الطالب الخ (قوله بنظم الصيغة) الاضافة للبيان (قوله الاتفاق) أى بيننا و بين المعتزلة ، وقوله : وإنما النزاع : أى بيننا و بينهم ، وقوله : فى تمييزه : أى أصل المعنى الموجود فى النفس (قوله على مغايرته) أى على مغايرة أصل المعنى الموجود فى النفس للارادة بالنسبة للطلب الشامل للأمر والنهى (قوله بدونها) أى الارادة (قوله و بينوه) أى بينوا وجود الأمر بدون الارادة (قوله ذلك) أى الايمان والطاعة (قوله إذ لو أراد الخ) أى لكنه لم يقع فلم يرده (قوله والا لزم النقص) أى والنقص عليه محال (قوله بنفوذ) الباء سببية (قوله وقد اتفق الخ) دليل نقلى (قوله على أن ماشاء الله الخ) أى فلو شاء الله ايمان الكافر أو طاعة العاصى لوقع فقد تحقق الأمر بدون الارادة (قوله والارادة) أى بمعنى القصد فقوله لابمعنى الخ عطف على هذا المحذوف (قوله لابمعنى الخ) أى وأما الارادة بهذا المعنى المحال فى حق الله فتتعلق بفعل الغير (قوله فتمكن من قضائه) أى بأن كان موسرا ووجد رب الدين أو وكيله (قوله فلو تضمن الأمر الخ) الأولى فلو كان الأمر نفس الارادة كما هو مدّعى الخصم (قوله بذلك) أى قضاء الدين حيث أمكنه (قوله فكان يجب أن يحنث) أى وتجب عليه الكفارة لوجود المعلق عليه (قوله ولم يحنث) جملة حالية (قوله قالوا الخ) من جلة الوجوه المقتضية لوجود الأمر بدون الارادة فكان الأولى أن يقول الرابع قالوا الخ ، وإنما عبر بقالوا الخ المقتضى للتبرى لما فى هذا الوجه من الخدش الآتى (قوله أنه) أى المعاتب وهو السيد (قوله بأنه) أى العبد (قوله فلم يصدقه) أى فلم يصدق السلطان السيد (قوله فأراد) أى السيد (قوله تمهيد عذره) أى تقريره واظهاره (قوله فانه) أى السيد (قوله بحضرته) أى السلطان (قوله ويريد الخ) أى فقد تحقق الأمر بدون الارادة ، وقوله : فاذا الخ مستغنى عنه

للامتثال . قال ابن التلمساني : وهذا لاحجة فيه ، فان عذره يتمهد باظهار أنه آمر ولايتوقف على أنه آمر حقيقة ، ومثله لازم للأشعرية فى الطلب النفسى الذى أثبتوه : أى إن هذا الأمر لم يوجد معه الطلب النفسى . قالوا ومن الدليل على المغايرة أنه يحسن أن يقال : أريد منك فعل هذا ولا آمرك به ، ولو كان كل آمر مريدا لتناقض ، وهذا أيضا ضعيف لأنه يمكن أن يحمل قوله أريد منك على أنى أحب ذلك وأشتهيه ، فلاينافى ذلك نفى الأمر . وأما رد الخبر الى العلم بنظم الصيغة فباطل أيضا لأن نظم الصيغة يختلف باختلاف الصيغ الدالة على المعنى ، والخبر النفسى لايختلف ، ولأن الصيغة الواحدة قد تستعمل فى الخبر والطلب معا ، والعلم بنظمهما لايختلف ومافى النفس يختلف ، واذاثبت أن لنا قولا نفسيا فتسميته كلاما مأخوذ من موارد اللغة ، وقد قال تعالى ــ ويقولون فى أنفسهم ــ وقال ــ إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله

(قوله للامتثال) متعلق بالارادة (قوله يتمهد) أى يتقرر (قوله باظهار الخ) بأن يقول ياعبدى افعل كذا (قوله ولا يتوقف الخ) أى ولا يتوقف على وجود أمر نفسانى والكلام فيه فلم يوجد الأمر كما لم توجد الارادة وكلامنا فى وجود الأمر النفسانى بدون الارادة (قوله على أنه آمر حقيقة) أى آمرا نفسانيا (قوله ومثله لازم للأشعرية) فيقال لهم كما أنه لايلزم من قول السيد لعبده : افعل كذا وجود الارادة للامتثال لايلزم من الأمر اللفظى الأمر النفسى ، فاذا أمر الله العبد فى القرآن بشىء ولم يرد فعله لعلمه عدم وقوعه فلم يطلبه طلبا نفسيا فقد وجد الأمر اللفظى دون النفسى فكيف يقولون : ان الأمر اللفظى يستلزم الطلب النفسى (قوله أى ان هذا الأمر) أى الوارد فى الكتب السماوية كأمر أبى جهل بالايمان (قوله لم يوجد الخ) فقد انفرد اللفظى عن النفسى كما انفرد عن الارادة (قوله قالوا) أى الأصحاب (قوله على المغايرة) أى مغايرة أصل المعنى الموجود فى النفس للارادة (قوله ولو كان كل أمر الخ) الأولى ولو كان الأمر نفس الارادة لتناقض لأن عبارته لاتقتضى أن الأمر نفس الارادة لاحتمال تغايرهما مع تلازمهما فى الوجود الخارجى (قوله لأنه يمكن) بل يتعين لأن الارادة هنا متعلقة بفعل الغير نظرا لقوله : أريد منك فهى بمعنى المحبة والشهوة فقط ، ولا يصح حمل الارادة على القصد بحيث تتعلق بفعل المريد كما هو ظاهر عبارته حيث عبر بيمكن (قوله على أنى أحب الخ) أى لاعلى أنى أقصده (قوله وأما رد الخ) الأولى وما يجده المخبر فى نفسه قبل الاخبار يرجع للعلم بالصيغة لأن هذا هو الذى عبر به المعتزلة (قوله إلى العلم بنظم الصيغة) أى وأنه ليس هناك كلام نفسى بل الموجود العلم بتلك العبارة الموجودة فى الخارج كأتى أمر الله (قوله لأن نظم الخ) أى لأن العلم بنظم الصيغة الخ . فالعلم بقولك جاء زيد غير العلم بقولك ذهب عمرو (قوله ولأن الصيغة الواحدة) كقولك قم للصلاة وللأكل (قوله والعلم الخ) لاتحاد الصيغة (قوله وما فى النفس يختلف) لأن مافيها خبر وطلب وهما مختلفان ضرورة ، وحينئذ فالعلم بنظم الصيغة ليس هو مافى النفس فما فى النفس ليس هو العلم بنظم الصيغة وهو المطلوب (قوله وإذا ثبت الخ) هذا شروع فى وجه تسمية ما أثبته أهل السنة من القول النفسى كلاما وبيان مأخذ ذلك (قوله مأخوذ) أى أمر مأخوذ فصح الاخبار به عن تسمية (قوله من موارد اللغة) الاضافة بيانية (قوله ويقولون الخ)

يشهدان المنافقين لكاذبون — لم يكذبهم بالنسبة الى القول بألسنتهم ، وإنما كذبهم بالنسبة الى ماتكنه ضمائرهم . وقال الأخطل :

ان الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وهل اطلاقه على مافى النفس وعلى اللفظ بطريق الحقيقة ، أو هو حقيقة فى القولى مجاز فى النفسى أو بالعكس ثلاثة أقوال ، والذى استقر عليه رأى الشيخ أبى الحسن الاشعرى أنه مشترك واختار المعتزلة أنه حقيقة فى اللفظ بدليل تبادره عند الاطلاق الى الفهم ، ولا يمتنع أن يكون حقيقة لغوية فى النفسى وحقيقة عرفية فى اللفظى ، واذا عرفت مذهب أهل الحق فى كلام الله تعالى عرفت أن اطلاق السلف على كلام الله أنه محفوظ بالصدور ومقروء بالألسنة ومكتوب فى المصاحف لا يحمل على الحلول الذى فرغنا من بيان استحالته ، بل لما كانت هذه الأشياء دالة على كلامه جل وعلا أطلق عليها كلامه من باب اطلاق اسم المدلول على الدال

والقول النفسى هو الكلام النفسى (قوله لم يكذبهم الخ) أى وذلك لأنه لم يكذبهم فى قولهم بألسنتهم إنك لرسول الله وإنما كذبهم فى الوارد على قلوبهم وهو أنه ليس رسول الله : يعنى والكذب لا يكون فى الكلام الخبرى لكن كون الكذب متعلقا بالخبر النفسى بعيد بل المتبادر تعلقه بالخبر اللفظى من حيث عدم مطابقته لما فى القلب هذا والمدعى تسمية القول النفسى كلاما ، والآية لاتدل على ذلك ، وإنما تدل على تسميته خبرا وهو أخص من الكلام لصدقه بالخبر والانشاء (قوله وإنما جعل اللسان) أراد به القول اللفظى الناشىء عن اللسان من اطلاق المحل على الحال وأطلق على مافى الفؤاد وهو القول النفسى كلاما وهو محل الشاهد (قوله وهل اطلاقه) أى اطلاق الكلام بمعنى اللفظ : أى وهل اطلاق لفظ كلام (قوله بطريق الحقيقة) الاضافة للبيان وعلى هذا فهو مشترك بين اللفظى والنفسى (قوله فى القولى) المناسب لقوله أوّلا وعلى اللفظ أن يقول فى اللفظى ، ولأن القولى يصدق على القول النفسى كما يصدق على اللفظى (قوله مجاز فى النفسى) أى فيكون من اطلاق اسم الدال على المدلول ، وقوله : أو بالعكس : أى فيكون من اطلاق اسم المدلول على الدال (قوله والذى استقر الخ ، وكان يقول أوّلا انه حقيقة فى النفسانى مجاز فى اللسانى (قوله أنه مشترك) أى فيكون حقيقة فيهما لاطلاقه على كل منهما . والأصل فى الاطلاق الحقيقة (قوله انه حقيقة فى اللفظ) أى ومجاز فى النفسى من اطلاق اسم الدال على المدلول وهو القول الثانى (قوله بدليل تبادره الخ) أى والتبادر من علامات الحقيقة ، وقد يقال ان اللفظ قد يشتهر فى معناه المجازى حتى يتبادر (قوله ولا يمتنع الخ) هذا اختيار شرف الدين وهو غير القول بالاشتراك السابق لأن ذلك على أنه حقيقة فيهما معا لغة فاشتراكه أصلى وهذا عارض (قوله وإذا عرفت مذهب أهل الحق فى كلام الله) أى من أنه صفة قديمة خالية من الحروف والأصوات (قوله على كلام الله) أى الذى هو صفة قديمة قائمة بذاته (قوله لايحمل الخ) أى لايحمل على ظاهره من الحلول فى الثلاثة إذ لايصح القول بأنه حال فى أحدها فضلا عن الحلول فى جميعها (قوله بل لما كانت هذه الأشياء) أى المحفوظ فى القلوب وهو مايجرى على القلب والمقروء بالألسن والمكتوب فى المصاحف (قوله أطلق عليها كلامه) هذا خلاف المشهور من اطلاقه على مافى النفس وعلى مافى

وأطلق على أنه موجود فيها : أى فهما وعلما ، لأن الشئ له وجودات أربع : وجود فى الأعيان ووجود فى الأذهان ، ووجود فى اللسان ، ووجود بالبنان وهو الكتابة ، وبهذا تعرف أن التلاوة غير المتلو ، والقراءة غير المقروء ، والكتابة غير المكتوب ، لأن الأول من كل قسمين حادث والثانى قديم ، وهو كلام الله جلّ وعلا ، والتلاوة والقراءة والكتابة متناهية ، والمقروء والمتلو والمكتوب لانهاية له . وبالجملة فالاطلاقات اللفظية تابعة للنقل من حيث اطلاقها ، ومعانيها تابعة للعقل من حيث الحمل عليها فلابد من فهمها على ما يصحّ لا أن الألفاظ متبوعة مطلقا يرفض لظاهرها قواطع العقل والا

اللسان فقط (قوله وأطلق على أنه موجود فيها) أى ووقع الاطلاق على أن الكلام بمعنى الصفة القديمة موجود فيها : أى فى هذه الأشياء المذكورة فهو موجود فى مصاحفنا بأشكال الكتابة وصور الحروف الدالة عليه وموجود محفوظ فى قلوبنا بالألفاظ المتخيلة مقروء بألسنتنا بالألفاظ المسموعة المحسوسة (قوله فهما وعلما) أى لاحلولا ، تمييز محول عن الفاعل : أى موجود فيها فهمه وعلمه (قوله لأن الشيء) كالصفة القديمة وقوله له وجودات أربع الأولى أربعة لأن المعدود مذكر ، وهذا تعليل لصحة اطلاق أن الكلام موجود فى الأذهان وفى اللسان وفى البنان (قوله وجود فى الأعيان) كوجود زيد فى الخارج ووجود صفات الله فى ذاته بحيث لاتفارقها (قوله ووجود فى الأذهان) أى بحيث ان الشيء يدرك من الألفاظ المتخيلة الجارية على القلب (قوله ووجود فى اللسان) أى بحيث يدرك الشيء من الألفاظ الخارجية (قوله بالبنان) البنان الأصابع وليست هى الكتابة لكن الوجود بالبنان معناه الوجود بالكتابة الناشئة عنها (قوله وبهذا) أى بكون الصفة القديمة يدلّ عليها بالألفاظ الذهنية والألفاظ اللسانية وبالكتابة بمعنى الحروف لا بمعنى المصدر (قوله أن التلاوة الخ) التلاوة والقراءة كل منهما عبارة عن إجراء الحروف على اللسان والتلفظ بها وترددادها والمتلو والمقروء هو الحروف والكتابة عبارة عن وضع الحروف فى الصحيفة مثلا والمكتوب هو النقوش الموضوعة ، وحينئذ فكل من التلاوة والمتلو والقراءة والمقروء والكتابة والمكتوب حادث ومتناه ولا قديم هناك ولا غير متناه ، لكن أريد بالقراءة والتلاوة الألفاظ وبالمقروء والمتلوّ الصفة القديمة وكذلك أريد بالكتابة النقوش وبالمكتوب الصفة القديمة لافادة التغاير بين التلاوة والمتلو والقراءة والمقروء والكتابة والمكتوب فى الأحكام واللوازم كالحدوث والقدم لافى المفهوم لأن هذا بديهى (قوله فالاطلاقات اللفظية) أى كقوله تعالى — الرحمن على العرش استوى — وكقولهم الصفة القديمة مكتوبة فى المصاحف مقروءة بالألسنة (قوله تابعة للنقل) أى عن الشارع والسلف (قوله من حيث اطلاقها) الاطلاقات بمعنى المطلقات (قوله ومعانيها) أى الاطلاقات بمعنى المطلقات (قوله تابعة للعقل) فيقال معنى قولهم الصفة القديمة مكتوبة فى المصاحف أن المكتوب دالها ولا يحمل على المتبادر من الحلول وهكذا (قوله من حيث الحمل) أى حمل تلك الاطلاقات (قوله عليها) أى على تلك المعانى (قوله لا أن الألفاظ متبوعة مطلقا) أى سواء كان معناها موافقا للعقل أم لا (قوله يرفض) أى يترك والكلام فى معنى الغاية : أى حتى يرفض (قوله قواطع) أى مقطوعات (قوله وإلا الخ) أى وإلا بأن قلنا انها تتبع مطلقا

لزم كل ضلال وكفر والألفاظ وجوه دلالتها متكثرة ، وانما تنضبط بطول ممارستها مع إتقان القوانين العقلية . واعلم أن مسئلة الكلام ذات تشعب كثير وبحث مع المبتدعة منتشر شهير ، حتى قيل انما سمي فن أصول الدين بعلم الكلام لأجله ، وقد استبان الحق بما ذكرناه في المسئلة فرأينا الاعراض عن كثير من المباحث المذكورة فيها للمحافظة من التطويل ، بل لا كبير جدوى له ، ولهذا قال بعض المحققين الحق أن التطويل في مسئلة الكلام ، بل وفي جميع صفاته تعالى بعد مايستبين الحق في ذلك قليل الجدوى ، لأن كنه ذاته تعالى وكنه صفاته محجوب عن العقل ، وعلى تقدير التوصل الى شيء من معرفة الذات ، فهو ذوقي لا يمكن التعبير عنه والله سبحانه أعلم (قوله : أو يطرأ عليه سكوت) اشارة إلى مذهب الحشوية الذين وصفوا كلامه تعالى بالسكوت ، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا ، بل لم يزل سبحانه متكلما ولايزال إذ لو جاز أن يسكت جل وعلا عن كلامه لجاز أن يتصف كلامه تعالى بالعدم ، وذلك يوجب حدوثه وما ادعاه الحشوية

(قوله لزم الخ) لحمل الرحمن على العرش استوى مثلا على ظاهره (قوله والألفاظ الخ) كالبيان لقوله فلا بد من فهمها الخ ، وقوله : وجوه دلالتها مبتدأ ثان خبره كثيرة ، والجملة خبر الألفاظ (قوله متكثرة) أي منها حقيقة ومنها مجاز ومنها كناية (قوله تنضبط) أي تفهم دلالتها على الوجه الصواب (قوله بطول ممارستها) أي لأجل تفهم معانيها اللغوية ثم تعرض على القوانين العقلية فان صح حملها على المعنى اللغوي حملت عليه و إلا صرفت لمعنى يقتضي العقل صحة حمله عليه (قوله وبحث مع المبتدعة) من عطف السبب (قوله حتى قيل الخ) وقيل لترجمة المتكلمين كتبهم بقولهم الكلام على كذا ، وقيل لأنه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات و إلزام الخصوم (قوله لأجله) أي لأجل ماذكر من التشعب الخ في مسئلة الكلام التي هي من جملة مسائله (قوله فيها) أي مسئلة الكلام (قوله من التطويل) مراده به الاطناب وهو يجامع كبر الفائدة وصغرها فصح مابعده من الاضراب ، وليس المراد به الزائد لغير فائدة حتى يقال ان الاضراب يقتضي ثبوت أصل الجدوى فيعارض ماقبله (قوله له) أي الكثير من المباحث المعترض عليها (قوله ولهذا) أي لأجل كون الاعراض عن كثير من المباحث المذكورة في مسئلة الكلام أولى من التطويل بذكرها (قوله محجوب عن العقل) أي خفي عنه ، وحينئذ فكثرة الكلام في ذلك عبث (قوله وعلى تقدير الخ) التوصل إلى الشيء إدراكه ومن المعلوم أن الادراك متعلق بالذات لابمعرفتها ، فالأولى اسقاط لفظ معرفة إلا أن تجعل بمعنى المعروف وتكون الاضافة بيانية والأحسن لو قال وعلى تقدير الوصول إلى شيء من ذلك : أي من كنه الذات وكنه الصفات (قوله فهو) أي التوصل (قوله ذوقي) أي أمر قلبي (قوله لايمكن التعبير عنه) أي كما يقع للأولياء أنهم يدركون الذات العلية ولا يمكن التعبير عن هذا الادراك ولا عن هذا المدرك بعبارة (قوله إشارة الخ) أي إشارة الى مذهبهم على وجه الرد والابطال (قوله بالسكوت) أي عنه : أي الكلام (قوله متكلما) أي متصفا بصفة الكلام (قوله ولايزال)

من كون الكلام مع السكوت هوس لاحاصل له ، إذ لامعنى للسكوت الا انعدام الكلام ، فان كان السكوت قبل وجود الكلام لزم سبق العدم عليه ، وذلك نفى لقدمه واثبات لحدوثه ، وان كان بعد وجود الكلام فقد طرأ على الكلام العدم وذلك ينفى بقاءه ، واذا انتفى البقاء انتفى القدم لما عرفت أن كل ماثبت قدمه استحال عدمه ، وينعكس بعكس النقيض الموافق الى أن كل مالم يستحل عدمه لم يثبت قدمه ، واذا انتفى القدم أيضا لزم ضده الذى هو الحدوث . وبالجملة فالسكوت يستلزم عدم الكلام السابق وتجدد الكلام اللاحق ، فيكون اللاحق حادثا بغير واسطة والسابق حادثا بواسطة ، وأن مالحقه العدم لزم أن يسبقه العدم ، وإذا لزم من السكوت حدوث الكلام لزم منه حدوث الذات الموصوفة به لما عرفت أن قيام الصفة الحادثة بشيء يوجب حدوث ذلك الشيء ، ودعوى الاتصاف بذلك لمن تنزه عن الحوادث فى ذاته وجميع صفاته جلّ وعلا كفر لا محالة . وما ورد فى الحديث مما يخالف هذا الذى قررناه فمؤوّل ، فمنه ماورد فى الحديث « إن الله يسمع الناس يوم القيامة قائلا يقول : يقول الله سبحانه أنصتوا كما أنصت لكم أنا اليوم ظالم إن جاوزنى ظلم ظالم » قال ابن دهاق : يرجع معنى الحديث إلى

أى فى المستقبل متصفا بصفة الكلام (قوله من كون الكلام الخ) أى وليس معدوما حين السكوت (قوله هوس) أى ضرب من الجنون (قوله إذ لامعنى للسكوت) أى عند العقلاء لنخرج الحشوية (قوله إلا انعدام الكلام) أى لا كونه واستتاره (قوله فان كان السكوت) هو الكف عن الكلام ، ويلزمه عدم الكلام وهو المراد بالسكوت (قوله لما عرفت الخ) سند لقوله : وإذا انتفى البقاء انتفى القدم لكن بضميمة ما بعد من قوله وينعكس الخ ، فتكون الجملة حالية على تقدير مبتدإ بعد الواو : أى وهو ينعكس لأن المضارعية المثبتة المقرونة بالواو لاتكون حالية . قال ابن مالك :

وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت وذات واو بعدها انو مبتدا الخ

(قوله بعكس النقيض الموافق) هو تبديل كل واحد من الطرفين بنقيض الآخر (قوله أيضا) أى كما انتفى البقاء ولو أخر قوله أيضا عن قوله لزم ضدّه الذى هو الحدوث كان معناه كما لزم الحدوث على مقابله وهو كون السكوت قبل الكلام (قوله عدم الكلام السابق) أى انعدامه (قوله بواسطة الخ) هذا إشارة لكبرى قياس وحذف صغراه لظهورها وتقريره أن تقول مالحقه العدم لزم أن يسبقه العدم وكل ماسبقه العدم فهو حادث ينتج كل مالحقه العدم فهو حادث (قوله حادثا بغير واسطة) أى من غير حاجة إلى دليل لأن ذلك حقيقة الحدوث بخلاف السابق فانه محتاج إلى وسط وهو أن لحوق العدم يلزم منه سبق العدم الذى هو الحدوث (قوله لزم منه) أى من السكوت (قوله بذلك) أى الحدوث (قوله وجميع صفاته) فيه أن الكلام فى الذات فقط (قوله فمنه ماورد فى الحديث) معلوم مما قبله فالأولى أن يقول نحو ان الله الخ (قوله أنصتوا الخ) فهذا يقتضى حدوث الكلام وأنه يوجد تارة وينعدم أخرى (قوله ان جاوزنى الخ) أى ان فاتنى ظلم ظالم : أى ان تركت مؤاخذته على ظلمه (قوله قال ابن دهاق) أى فى تأويل

أن البارئ سبحانه وتعالى يعلم ويرى ويسمع ، ومع ذلك لا يخلق لهم سمعا لخبره بأعمالهم لا أن الله تعالى يجوز عليه أن يصمت ، فان ذلك كان يكون من انعدام كلامه وكلامه تعالى قديم ، وقد تقدم ذكر الدليل القاطع على أن القديم لا ينعدم عند ذكرنا حدوث العالم انتهى . قلت : يعنى أنه تجوّز باطلاق الصمت على لازمه وهو عدم ادراك ما عند الصامت من الخبر ، وبهذا تعرف أنه ليس معنى — كلم الله موسى تكليما — أنه ابتدأ الكلام له بعد أن كان ساكتا ولا أنه بعد ما كلمه انقطع كلامه وسكت ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ، وانما المعنى أنه تعالى بفضله أزال المانع عن موسى عليه السلام وخلق له سمعا وقواه حتى أدرك به كلامه القديم . ثم منعه بعد ذلك ورده إلى ما كان قبل سماع كلامه ، وهذا معنى كلامه لأهل الجنة . وروى أن موسى عليه السلام عند قدومه من المناجاة كان يسد أذنيه لئلا يسمع كلام الخلق ، إذ صار عنده كأشد ما يكون من أصوات البهائم المنكرة حتى لم يكن يستطيع سماعه بحدثان ما ذاقه من اللذات التى لا يحاط بها . ولا تكييف عند سماع كلام من ليس كمثله شيء جل وعلا ، ولولا أنه سبحانه يغيبه عما ذاق عند مناجاته عما لا يقدر على وصفه لما أمكن أن يأنس الى شيء من المخلوقات أبدا ولما انتفع به أحد ، فسبحانه من لطيف ما أوسع كرمه وأعظم جلاله . ومن أعجب الأمور فى هذا عدم ذوبان الذات من موسى عليه السلام

الحديث المذكور (قوله أن البارئ يعلم ويرى) بالبناء للمجهول لمناسبة قوله : ويسمع : أى ان الله تعلم ذاته وترى آياته الدالة عليه واستفادة أن الله يعلم ويرى من خارج لا من الحديث ويحتمل بناؤهما للفاعل : أى يعلم المعلومات ويرى الموجودات ، وقوله : ويسمع بالبناء للمجهول : أى وتسمع أوامره اللفظية ، وأما النفسية فلا تسمع لأنه لم يخلق فيهم سمعا لها وهو المراد بانصاته تعالى (قوله ومع ذلك الخ) هذا روح التأويل ، فمعنى كما أنصت لكم كما لم أسمعكم كلامى فى الدنيا : أى كما أخلق فيكم فى الدنيا سمعا لخبرى الدال على أعمالكم . فمعنى الحديث أطلب منكم الانصات كما وقع منى الانصات : أى عدم الخلق لسماع كلامى (قوله لخبره) متعلق بسمعا ، وقوله : بأعمالهم متعلق بالخبر ، وقوله : أن يصمت : أى يسكت (قوله كان يكون) كان زائدة (قوله انتهى) أى كلام ابن دهاق (قوله قلت الخ) توضيح لكلام ابن دهاق (قوله يعنى) أى ابن دهاق (قوله تجوّز) بضم أوّله وثانيه وكسر ثالثه المشدّد (قوله وبهذا) الاشارة راجعة لمضمون قوله : لم يزل سبحانه متكلما إلى قوله وما ورد الخ أو راجعة لمضمون قوله أو يطرأ عليه سكوت (قوله وخلق له سمعا) أراد به القوّة لا الادراك بدليل قوله يدرك به (قوله وقواه) أى وقوى الله ذلك السمع أوقوى موسى (قوله أدرك به) أى بسمعه (قوله ورده الخ) عطف تفسير على قوله منعه (قوله إلى ما كان الخ) أى من الحجب عن كلامه (قوله وهذا) أى ماذكر من إزالة المانع الخ (قوله وروى الخ) حكاية لما وقع لموسى (قوله إذ صار) أى كلام الخلق (قوله المنكرة) صفة لأصوات (قوله بحدثان) أى قرب والباء سببية وهو بكسر الحاء وسكون الدال وهو متعلق بقوله صار عنده (قوله يغيبه) بضم أوّله وتشديد ثالثه مكسورا : أى يزيله عنه شيئا فشيئا (قوله أن يأنس) أى يركن (قوله به) أى بموسى (قوله عدم الخ) أى مع وجود ما يقتضى الذوبان

وتلاشيها حتى تصير عدما محضا عند اطلاعها من ذى الجلال على ما اطلعت ؛ لولا أنه ثبتها وأمسكها الذى أمسك السموات والأرض أن تزولا . وأما تأويل المعتزلة كلام الله سبحانه لموسى عليه السلام بخلق حروف وأصوات فى الشجرة يسمع منها ما أراد الله تعالى أن يوصله اليه ، فبناء منهم على مذهبهم الفاسد من انكار الكلام القديم القائم بذاته تعالى ، وقد سبق رد ذلك عليهم وأيضا فالذى يدل عليه قوله تعالى — انى اصطفيتك على الناس برسالاتى وبكلامى — وتسميته عليه السلام بكليم الله أنه خص بسماع كلام الله القديم القائم بذاته ، وهو الذى نقل عن السلف ودرج عليه الخلف ودلت عليه السنة والقرآن ، ولو كان اصطفاؤه بمجرد سماعه كلاما حادثا خلقه الله فى جسم من الأجسام لكان كل من سمع كلاما من مخلوق قد شاركه فى ذلك ، لأن الذوات الحادثة وصفاتها مخلوقة لله تعالى ، فان أجابوا بأنه خص بخلق الله الكلام فيما لايعتاد منه الكلام ، قيل لهم وهذا أيضا لاخصوصية فيه لوجود مثله فى سائر الأنبياء ، وأيضا فاطلاق كلم الله موسى بمعنى خلق الكلام مجاز وتوكيد الفعل بالمصدر فى الآية

(قوله وتلاشيها) أى اضمحلالها عطف تفسير (قوله حتى يصير عدما محضا) أى كما صار الجبل دكا مع أنه أعظم بأضعاف من ذات الانسان (قوله من ذى الجلال) من ابتدائية : أى اطلاعا ناشئا من ذى الجلال (قوله على مااطلعت) أى عليه من اللذات العظيمة (قوله لولا أن ثبتها) أى ذات موسى وجواب لولا محذوف : أى لذابت (قوله وأما تأويل المعتزلة الخ) الحامل لهم على ذلك التأويل أنهم ينفون كلامه تعالى بناء منهم على أن الكلام لا يكون إلا بحروف وأصوات وذلك محال على الله فعارض مذهبهم مسئلة موسى عليه السلام فأولوها فتوجه المصنف إلى الكلام معهم فى ذلك التأويل وإبطاله عليهم بقوله : وأما تأويل المعتزلة الخ (قوله ما) أى حروفا وأصواتا (قوله إليه) أى موسى (قوله فبناء) أى فمبنى منهم بناء وهذا جواب أما (قوله رد ذلك) أى انكارهم الكلام القديم القائم بذاته تعالى (قوله وأيضا الخ) وجه ثان لابطال التأويل المذكور (قوله وتسميته) بالرفع عطفا على قوله تعالى (قوله انه الخ) خبر الذى (قوله وهو الذى نقل عن السلف) ونقل عن أبى اسحاق الاسفرائنى وأبى منصور الماتريدى ومن تبعه أن موسى سمع صوتا من سائر الجهات على خلاف العادة دالا على كلام الله ، لكن لما كان بلاواسطة الكتاب والملك خص باسم الكليم (قوله ولو كان الخ) هذا إلزام للمعتزلة رشح به ماجرى عليه المبحث من ابطال مذهبهم (قوله لكان كل الخ) فيلزم أن زيدا مصطفى إذا كلمه غيره من الأشخاص وسمع كلامه لأن الاصطفاء يحصل بمجرد سماع الكلام المخلوق فى أى شخص كان ، وقد وجد الكلام المخلوق فيمن كلم زيدا (قوله قد شاركه) أى شارك موسى (قوله فى ذلك) أى الاصطفاء (قوله لأن الذوات الخ) بيان للملازمة التى حكمت بها الشرطية (قوله وصفاتها مخلوقة) أى ومن جملتها الكلام (قوله فيما لايعتاد منه الكلام) أى وهو الشجرة ، وأما خلق الكلام فى زيد فمعتاد (قوله لوجود مثله فى سائر الأنبياء) فقد خلق الله كلاما فى جبريل خاطبهم به وجبريل غير معتاد كلامه مع البشر وقد يقال جبريل قد اعتيد الكلام معه بالنسبة للأنبياء وان كان غير معتاد بالنسبة الينا فكأن الشارح اعتبر جانبنا (قوله وأيضا فاطلاق الخ) هذا وجه ثالث لابطال تأويل المعتزلة المذكور ثم استشعر سؤالا يرد على هذا الوجه فتوجه لتقريره

يمنعه . فان قلت : لا نسلم أن التوكيد يدفعه لوقوعه مع المجاز ، ومنه :

بكى الخز من عون وأنكر جلده وعجت عجيجا من جذام المطارف

سلمنادفع التوكيد المجاز . لكن انمايدفعه فى الآية أن لووقع بالمعنوى الذى يدفع توهم المجاز فى النسبة إذ فيها وقع النزاع فى الآية لافى المسند ، لأن الكلام حقيقة قد وقع وانما النزاع ممن وقع ؟ . قلت الجواب عن الأوّل أن البيت من باب الاستعارة التبعية لوقوعها فى الفعل ، والاستعارة مطلقا مبنية على تناسى التشبيه حتى قال فيها طائفة من علماء البيان إنها حقيقة لغوية ، فيصح التوكيد فيها للمبالغة فى دخول المشبه فى جنس المشبه به والآية لا قرينة فيها على الاستعارة بخلاف البيت ، فان قرينة الاستعارة فيه اسناد العجيج الى ما لايتأتى منه حقيقة الا أنه لايسلم هذا الجواب من ورود الاعتراض عليه بالمصادرة عن المطلوب إذالخصم يدعى أن الكلام ليس الاالحروف والأصوات وقد أسند فى الآية الى مالايتأتى منه ، فهوعنده كاسناد العجيج فىالبيت الى المطارف لكن أهل السنة رضى الله عنهم انما استدلوا بالآية بعد أن قام لهم البرهان القطعى على عدم انحصار الكلام

ودفعه بقوله ، فان قلت : الخ (قوله يمنعه) أى يمنع من الحمل على المجاز فيتعين الحمل علىالحقيقة (قوله بكى الخز الخ) من كلام هند بنت النعمان بن بشير تهجو زوجها عونا وقبيلته جذاما (قوله وأنكر) أى الخز جلده : أى كره جلده لخشونته ، وقوله : وعجت : أى صوّتت وأطلق الفعل مجازا علىعدم ملاءمة الثياب لمن ذكر ومع ذلك قدأ كده بالمصدر والآية مثله فكلم بمعنى خلق الكلام مجازا وأ كد بالمصدر ، وقوله : المطارف جمعمطرف : رداء من خز مربعفيه أعلام (قوله بالمعنوى) أى بالتوكيد المعنوى كالنفس والعين نحو جاء زيد نفسه دفعا لما يتوهم أن الجائى رسوله أو كتابه ، وأما التوكيد اللفظى.ومنه التوكيد بالمصدر فيجامع المجاز فى النسبة ، وحينئذ فاسناد كلم لله مجاز وللشجرة حقيقة (قوله إذ فيها) أى النسبة ، وقوله : وقع النزاع : أى من جهة الحقيقة والمجاز (قوله وإنما النزاع ممن وقع) أى فأهل السنة يقولون وقع من الله والمعتزلة يقولون وقع من الشجرة (قوله قلت الخ) حاصله الفرق بين الآية والبيت فالبيت من قبيل الاستعارة التبعية لوجود القرينة والآية من قبيل الحقيقة لعدم وجود قرينة المجاز ، وبهذا الفرق يرد قول المعتزلى ان التوكيد لايمنع المجاز بل يجامعه كما فى البيت والآية مثله (قوله من باب الاستعارة التبعية) فشبه عدم ملاءمة المطارف لجلد جذام بالعجيج واستعير العجيج لعدم الملاءمة واشتق من العجيج عجت لم تلائم وقرينة تلك الاستعارة اسناد العجيج لمن لايتأتى منه حقيقة (قوله مطلقا) أى تبعية كانت أوغيرها (قوله انها حقيقة لغوية) أى والتجوّز إنما هو فى الاثبات (قوله فيصح الخ) مفرع على قوله والاستعارة مطلقا الخ : أى بخلاف المجاز المرسل فانه هو الذى يدفعه التوكيد (قوله والآية الخ) أى وكل ما كان كذلك فهو حقيقة ، فالآية من قبيل الحقيقة ولا مجاز فيها (قوله إلا أنه لايسلم هذا الجواب الخ) حاصله أن المعتزلى له أن يقول ان الكلام حروف وأصوات والله تعالى منزه عن الحروف والأصوات ، وحينئذ فاسناد الكلام له تعالى مجاز والقرينة موجودة وهى اسناد الكلام لمن لايتأتى منه حقيقة فقد استوى البيت مع الآية فكماصح التوكيد فى البيت صح فى الآية (قوله بالمصادرة) هى أخذ الدعوى جزءا

فى الحروف والأصوات فصح الاستدلال بها ولا يعترض بالبيت لما سبق ، وأيضا فادعاء هدم قاعدة شهيرة بين علماء اللسان بمجرد بيت شعر يحتمل أمورا لايخفى ضعفه . والجواب عن الثانى منع أن النزاع انما هو فى النسبة لافى المسند ، وذلك أن المعتزلة موافقون على أن اسناد الكلام الى الله تعالى حقيقة لامجاز ، وأنه هو الذى كلم موسى لاغيره ، لكن تأولوا الكلام المسند اليه على معنى الخالق للكلام ، فمعنى كلم عندهم خلق الكلام والمتكلم عندهم الخالق للكلام ، ولا شك أن استعمال كلم بمعنى خلق الكلام مجاز فتوكيده بالمصدر يدفعه ، وان زعم المعتزلة أن كلم بمعنى خلق هو الحقيقة وغيره مجاز كان النزاع بينهم لغويا ، و يلزمهم أن لامتكلم حقيقة الا الله تعالى إذ لاخالق سواه ، ومنعهم لذلك بمقتضى أصلهم الفاسد فى تأثير القدرة الحادثة فى مقدورها لايسمع لفساده . و بالجملة فنحن لم نذكر هذه الآية إلا على سبيل التقوية لاثبات الكلام النفسى القديم بسماع موسى عليه السلام له والا فانكار الكلام النفسى وحصره فى الحروف والاصوات واضح البطلان عقلا ونقلا ، و إذا ثبت الكلام النفسى ووجد فى الكتاب والسنة اسناد الكلام اليه تعالى وجب اعتقاد ظاهره ، وأن المراد كلامه القديم القائم بذاته والتعرض لاخراج اللفظ عن ظاهره الصحيح من غير موجب بدعة ومخالفة لاجماع الصحابة وتابعيهم باحسان ، ولاشك أن المتبادر الى الذهن لغة

من الدليل وهذا غير موجود فيما نحن فيه إذ ماهنا منع المطلوب فأراد بها ذلك : أى ان هذا الجواب لايفيد المطلوب من الفرق بين الآية والبيت ، ويدل لذلك قوله أوالخصم الخ (قوله فصح الاستدلال بها) أى بالآية على ثبوت الكلام لله تعالى على جهة التقوية للدليل القطعى (قوله ولا يعترض بالبيت) حاصله أن استدلال الأصحاب بالآية مبنى على أن التأكيد يدفع المجاز فيرد على هذا البناء البيت السابق ، وقوله : لما سبق : أى من أن البيت جار على الاستعارة التبعية والاستعارة مطلقا مبنية على تناسى التشبيه ، فصح التوكيد فيها فلا يعترض بالبيت لذلك (قوله وأيضا الخ) وجه ثان لنفى الاعتراض بالبيت والأوّل قوله لما سبق (قوله قاعدة) هى هنا كون التأكيد بالمصدر يدفع المجاز وظاهره كان المجاز مرسلا أو بالاستعارة (قوله يحتمل أمورا) منها أن يكون على خلاف القياس أو لضرورة الوزن فلا يحتج به (قوله لايخفى ضعفه) خبر قوله فادعا الخ (قوله حقيقة) أى حقيقة عقلية لامجاز عقلى (قوله وانه هو الذى الخ) بيان لكون اسناد الكلام لله حقيقة فهو من عطف السبب (قوله إليه) أى الله (قوله فمعنى الخ أى فمعناه التأويلى (قوله والمتكلم الخ) مستند للاستدراك فهو تعليل فى المعنى (قوله فتوكيده الخ) أى فثبت تفسيره بحصل منه كلام وهو مدّعى أهل السنة (قوله كان النزاع بينهم لغويا) أى راجعا للغة فنحن نقول هذا التفسير غير لغوى وهم يقولون هو لغوى ، وحينئذ فيحتاج إلى اثبات ذلك بالنقل مع أن تفسيرهم لم يثبت بالنقل ، وحينئذ فما قالوه ليس تفسيرا لغويا (قوله ومنعهم لذلك) أى للازم المذكور وهو أنه لامتكلم حقيقة إلا الله (قوله بمقتضى) الباء سببية أو بمعنى على (قوله فى) بمعنى من بيان لأصلهم الفاسد (قوله و بالجملة الخ) لما جرى فى الكلام مايقتضى ضعف الاستدلال بالآية على ثبوت الكلام لله تعالى أجاب عنه بقوله و بالجملة الخ (قوله له) أى لله والجار والمجرور متعلق باثبات (قوله و إلا الخ) أى و إلا نقل أن ذكر الآية للتقوية بل قلنا

وعرفا من قوله تعالى ـ وكلم الله موسى تكليما ـ من غير نظر الى التوكيد أنه كلمه من غير واسطة ، بل بكلامه القديم القائم به ، وكذلك قوله ـ انى اصطفيتك على الناس برسالاتى وبكلامى ـ إنما يتبادر الى الذهن من هذه الاضافة الكلام القائم به جل وعلا لا سيما مع ما اقترنت به من اصطفاء موسى عليه السلام بها على الناس ، ولاموجب لصرفه اللفظ عن ظاهره الا توهم انحصار الكلام فى الحروف والأصوات وقيامها بذاته تعالى محال فتعين التأويل وجوابه أنه قد سبق بطلان هذا التوهم فتعين الايمان بالظاهر اذ لاعاضد للمرجوح ، وأيضا نقول المعترض ان التوكيد فى الآية إنما يحقق المسند ، وليس فيه وقع النزاع بل فى النسبة نقول على تقدير تسليمه إن لم يحقق النسبة فلم يقتض خلاف ظاهرها ، فتعين الظاهر لعدم الصارف عنه (قوله : لاستلزام جميع ما ذكر التغير والحدوث) قد ذكرنا وجه ذلك فى جميعها مفصلا وبالله التوفيق .

(ص) فصل : ثم نقول يجب لهذه الصفات الوحدة ، فتكون قدرة واحدة وارادة واحدة وعلما واحدا وكذا ما بعدها ، ويجب لها عدم النهاية فى متعلقاتها ،

انه حصل بها أصل الاثبات فلا يصح لأن انكار الخ : أى ، وحينئذ فلم يظهر أن الأصل الاثبات حصل بالآية (قوله انه كلمه) أى حقيقة (قوله اقترنت) أى تلك الاضافة (قوله بها) أى بتلك الاضافة (قوله وقيامها الخ) حال (قوله وجوابه) أى جواب ماتضمنه قوله ولا موجب لصرف اللفظ الخ الذى هو مستندهم (قوله بالظاهر) أى بالمعنى الظاهر من اللفظ ، وأما استعمال كلم بمعنى خلق الكلام فليس معنى ظاهرا من اللفظ ، بل هو مجاز مرسل من اطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح لأن الخلق يتعلق بالكلام (قوله وأيضا الخ) هذا جواب عن السؤال الثانى : أعنى قوله سابقا سلمنا دفع التوكيد الخ ، وقد أجاب عنه أوّلا بغير ماأجاب به عنه هنا لأن هذا الجواب جار على تسليمه ، وما تقدم جواب بالمنع . وحاصل ماتقدم أنا نمنع التجوز فى النسبة بل فى الطرف : أعنى المسند والتأكيد بالمصدر يدفعه ، وحينئذ فلم يتم مدعاكم من أن التجوز إنما هو فى النسبة والتأكيد بالمصدر يجامعه ولايدفعه إلاالتأكيد المعنوى ، سلمنا أن التجوز فى النسبة وأن النزاع إنما هو فيها ، وأن أهل السنة يقولون المتكلم هو الله والمعتزلة يقولون المتكلم هو الشجرة فنقول هذا التوكيد كما أنه لم يحقق النسبة وأن المتكلم هو الله كما نقول نحن به فلم يحقق خلاف ظاهرها وهو أن المتكلم الشجرة فقد استوينا فى هذا التوكيد ولكن الظاهر من الآية أن المتكلم هو الله حقيقة فتعين الرجوع للظاهر من الآية لعدم الصارف عنه ، وكان الأولى ذكر هذا الجواب عقب ماقدمه أوّلا من المنع إذهو غير مناسب لما قبله (قوله لم يحقق) أى التوكيد .

فصل

(قوله ثم نقول يجب لهذه الصفات الوحدة) ثم للترتيب الاخبارى ، وهذه اشارة للقريب وهوصفات المعانى ومثلها المعنوية لأن ماثبت للمتبوع يثبت للتابع (قوله فتكون) أى الصفات وخبر تكون قوله قدرة وماعطف عليه (قوله ويجب لها الخ) أى لغالبها ، فخرجت الحياة إذ

فتتعلق القدرة والارادة بكلّ ممكن ، والعلم والكلام بجميع أقسام الحكم العقلى ، وهى كلّ واجب وجائز ومستحيل ، والسمع والبصر والادراك على القول به بكلّ موجود .

(ش) ذكر فى هذا الفصل حكمين من أحكام الصفات . أحدهما : وجوب الوحدة لكلّ واحدة منها . الثانى : وجوب عموم التعلق لما تعلق منها فى كل ماتصلح له ، فقولى ويجب لها عدم النهاية : أى للمتعلق منها وهو ماعدا الحياة . أما الوحدة فى الصفات فهى مما لاخلاف فيها عند أهل السنة فى جميعها إلاالعلم والكلام . أما العلم فخالف فيه أبوسهل الصعلوكى من الأشعرية وأثبت لله تعالى علوما لانهاية لعددها كما أن متعلقاتها كذلك ، ورد عليه الجمهور بوجهين :أحدهما أنه يلزم على قوله دخول مالانهاية له فى الوجود وهو محال . الثانى أنه مخالف الاجماع ، لأن القائل قائلان قائل باثبات العلم القديم مع وحدته وقائل بنفيه . أما ثبوت علوم قديمة لا نهاية لها فمجمع على بطلانه . قال ابن التلمسانى : والرد الأوّل فيه نظر فان الذى قام الدليل على استحالته وجود حوادث لانهاية لها ، وبينوا الاستحالة فيها بوجوه لاتطرد مع فرض القدم كتقدير خروج بعضها عن الجملة ونسبة الجملتين ولزوم تطرق الأقل والأكثر

لا تعلق لها بشىء (قوله فتتعلق القدرة الخ) التعلق طلب الصفة أمرا زائدا على محلها (قوله بكل ممكن) خيرا كان أو شرا صلاحا أوأصلح (قوله وهى كل واجب الخ) فيه أن هذه ليست أقساما للحكم العقلى ، بل لمتعلقه لأنه الموصوف بكونه واجبا أوجائزا أومستحيلا ، وذلك نحوالله موجود وخالق لجميع الأفعال والشريك موجود ، فالمحمول فى الأوّل واجب وفى الثانى جائز وفى الثالث مستحيل . ويجاب بأن قوله : أولا بجميع الخ على حذف مضاف : أى بجميع أقسام متعلق الحكم العقلى أى أنهما يتعلقان بكل ما يصلح تعلق الحكم العقلى به (قوله بكلّ موجود) فالله يسمع السواد والبياض ويبصر الروائح والطعوم والأصوات . لكن لكل واحد منهما ، وللادراك على القول به تعلق على كيفية وحالة غير ماعليها الآخر ، ولايعلم تلك الحالة الاهو جلّ وعلا ، ولا تتعلق الثلاثة بالأحوال على القول بها لأنها لم تصل لمرتبة الوجود (قوله فى كل ماتصلح له) متعلق بعموم التعلق (قوله إلا العلم والكلام) أى والقدرة (قوله أمّا العلم) أى والقدرة (قوله فيه) أى فى وحدته (قوله كما أن متعلقاتها كذلك) أى لانهاية لها ، وأفاد بذلك أن العلوم متعدّدة بتعدّد المعلومات (قوله دخول) أى اتصاف (قوله باثبات) أى ثبوت (قوله بنفيه) أى انتفائه (قوله وجود حوادث لا نهاية لها) وأما وجود قدماء : كعلوم لا نهاية لها فلم يقم الدليل على استحالته (قوله كتقدير خروج الخ) هذا من جملة الوجوه التى يستدلّ بها على استحالة وجود حوادث لا نهاية لها وهو برهان القطع والتطبيق ، فاذافرضنا من الحوادث سلسلة أوّلها الطرفان متسلسلة إلى الأزل وسلسلة أخرى من الآن للأزل ، فاذا طبقنا بين السلسلتين فلا يخلو إما أن يتساويا ، وهذا باطل لما يلزم عليه من مساواة الزائد للناقص ، وإما أن تكون إحداهما أزيد ، فان كانت الطوفانية أزيد لزم زيادة الناقص على الكامل ، وان كانت الآنية أزيد ، فنقول هذه الزيادة حيث كانت بالقدر الذى من الطوفان للآن كانت متناهية والزائد بالمتناهى متناه ، واذا كانت اللوازم الثلاثة باطلة بطل الملزوم ، وهو وجود حوادث لاأول لها ، ثم ان هذا الدليل لايطرد ولا يتمّ مع فرض

لما لا يتناهى فان فرض نفى الواجب محال بخلاف الحادث ، وكذلك الاستدلال بالجمع بين عدم النهاية والانقضاء لايطرد هنا لوجوبها ، وكذلك الاستدلال بأن كل واحد مسبوق بعدم نفسه ، فالكل مسبوق بالعدم كل ذلك لا يمكن تقريره هنا . قال فالوجه فى الرد الاعتماد على الوجه الثانى وهو الاجماع انتهى : فان قيل : كيف يستقيم القول بوحدة العلم مع أنه تعالى عالم بما سيكون وبالكائن ، والعلم بماسيكون مغاير للعلم بالكائن ، لأن العلم بما سيكون يستلزم عدم ذلك المعلوم والعلم بكونه يستلزم وجوده ، فلوكان عينه لزم أن يكون أحدهما تعلق بالشىء على خلاف ماهو عليه . فالجواب أن البارىء تعالى فى أزله يعلم وجود الشىء

قدماء لا أول لها ، وذلك لأنه لوفرض من القدماء سلسلة من الآن للأزل ، ثم سلسلة أقلّ من الأولى بواحد مثلا من الطوفان للأزل ، ثم طبقنا بينهما فلا يتأتى أن يقال : ان الزائد فى السلسلة الأولى وهو الواحد مثلا قد قطع ، وأخرج من الجملة الأخرى حين حصل به الزيادة فى جملته ، لأن القطع والاخراج له ينافى قدمه ، وقوله : خروج بعضها : أى بعض الأفراد ، وقوله : عن الجملة : أى عن جملتها ، وذلك كخروج الأفراد التى من الآن للطوفان عن السلسلة التى اعتبرت من الطوفان للأزل ، وقوله : ونسبة الجلتين : أى ونسبة احدى الجلتين للأخرى ، وقوله : الأقل والأكثر : أى القلة والكثرة (قوله لمالايتناهى) أى وهمايتطرقان للمتناهى (قوله فان فرض الخ) علة لكونها لاتطرد الخ : أى فان فرض قطع الواجب واخراجه من احدى السلسلتين محال لأنه أزلى لاأول له ، والأولى اسقاط فرض لأن الأمر الفرضى التقديرىّ لاحالية فيه ، وانمايلزم المحال لو كان ذلك أمرا محققا فى الخارج (قوله وكذلك الاستدلال) أى على استحالة وجود حوادث لاأوّل لها (قوله بالجمع) أى بلزوم الجمع (قوله والانقضاء) أى النهاية (قوله لوجوبها) أى القدماء فلا انقضاء لها (قوله بأن كل واحد) أى من تلك الحوادث التى لا أوّل لها ، وقوله : مسبوق بعدم نفسه : أى وحينئذ فالكل مسبوق بالعدم فلم تعقل عدم الأولية لها فبطل وجود حوادث لا أوّل لها (قوله كل ذلك لا يمكن تقريره هنا) أى فى وجود قدماء لاأول لها (قوله قال) أى ابن التلمسانى (قوله وهو الاجماع) فيه أنه لم ينعقد قبل أبى سهل حتى يكون حجة عليه (قوله فان قيل الخ) من كلام ابن التلمسانى ، فالأولى تقديمه على قوله انتهى (قوله لأن العلم الخ) سند لقوله : والعلم بماسيكون الخ (قوله بكونه) أى بوجوده : أى الكائن (قوله يستلزم الخ) واذا اختلفت اللوازم اختلفت الملزومات (قوله فلوكان عينه الخ) أى فلوكان العلم بما سيكون عين العلم بالكائن لزم الخ ، لأن التعبير بالكائن يقتضى أن المعلوم له تقرر فى الخارج ، فلو جعل عين العلم بما سيكون لاقتضى أنه متقرر ، والتعبير بما سيكون يقتضى أن المعلوم لا وجود له فى الخارج ، فلو جعل عين العلم بالكائن لاقتضى أنه غير متقرّر ، فيلزم أن العلم تعلق بالشىء على خلاف ماهو عليه ، لكن التالى باطل فبطل المقدّم وهو أنه عينه وثبت التعدّد ، ثم ان قوله فلو كان الخ يصلح أن يكون دليلامستقلا لوساقه بالواو (قوله أحدهما) الأولى إبداله بالعلم لأن قوله فلوكان عينه يقتضى وحدة العلم فلا يناسب لفظ أحدهما المقتضى لتعدده (قوله فالجواب الخ) حاصله أن التعبير بما سيكون و بالكائن لم ينظر فيه للعلم ولا لتعلقه ، بل ينظرفيه لحال المعلوم من

مضافا الى وقته المعين كما يعلمه مضافا إلى محله المعين و يعلم أنه معدوم قبل وجوده ، وان كان مما لا يبقى فيعلم عدمه بعد وجوده ، فليس علمه مظروفا بالزمان ، بل علمه تعلق بايجاد الموجود مضافا الى الزمان والاضافة للزمان صفة للفعل لا ظرف للعلم ، فليس علمه زمانيا فيوصف بالماضى والحاضر والمستقبل ، وانما منشأ هذا الغلط من حيث الاخبار عن ذلك المتعلق المخصوص بالقول اللفظى ، فان تقدم زمن الاخبار عنه من حيث الاخبار عن زمن وجود ذلك الفعل سمى الاخبار مستقبلا و إن تأخر سمى ماضيا و إن قارن سمى حالا ، فالماضى والمستقبل والحال تسميات تعرض باعتبار الاخبار عنه . أما تعلق العلم بوجوده فى الزمن المعين فشىء واحد ، و يقرر ذلك أنا لوقدرنا علمنا بقدوم زيد عند طلوع الشمس من يوم كذا بانباء صادق ، وقدرنا دوام ذلك العلم من غير أن يعرض لنا سهو أوغفلة لم نحتج عند قدومه الى تجدد علم بقدومه ، بل ماوقع هو ماعلمناه قبل أن يقع فمتعلق العلم بما سيكون والكائن هو شىء واحد وهوقدوم زيد فى وقت كذا . هذا ما يتعلق بالعلم على وجه الاختصار . وأما الكلام فالذى عليه أكثر أهل السنة أنه كلام واحد متعلق

حيث تقرره فى الخارج وعدم تقرره فيه حين الاخبار بمعنى أن المعلوم حين الاخبار قد يكون ماضيا وقد يكون حاليا وقد يكون استقباليا ، وأما علم الله فهو واحد وقد تعلق بجميع المعلومات فى الأزل ، وان كانت تلك المعلومات قد يخبر عنها بأنها ماضية أوحالية أواستقبالية (قوله مضافا) أى منصوبا حال من وجود (قوله الى وقته المعين) فيعلم أزلا أن الشىء الفلانى يوجد فيما لايزال فى عام كذا و ينعدم فى عام كذا (قوله وان كان) أى ذلك الشىء (قوله مما لا يبقى) أى كذواتنا وصفاتنا : أى وأما مايبقى من الممكنات كالجنة والنار والعرش فلا يعلم عدمها بعد وجودها وانما يعلم فى الأزل وجودها مضافة لوقتها المعين ، و يعلم عدمها قبل وجودها (قوله فليس علمه مظروفا بالزمان) أى فيه فلا يقال انه تعلق علمه بهذا فى عام كذا بحيث يكون علمه حادثا ، بل علمه بجميع الأشياء فى الأزل فهو قديم ، ثم ان قوله فليس الخ لاحاجة اه لأنه لم يلتفت فى السؤال لكون العلم مظروفا فى زمان ، لأن المستفاد من السؤال انما هو تعدد العلم (قوله تعلق) أى أزلا (قوله مضافا) حال من الموجود (قوله صفة للفعل) أى الذى هو المعلوم لاظرف للعلم (قوله فليس علمه زمانيا) أى مظروفا فى زمان بحيث إذا مضى ذلك الزمان يقال لعلمه ماض واذا كان ذلك الزمان حاضرا يقال لعلمه انه حالى واذا كان ذلك الزمان يأتى يقال لعلمه انه استقبالى (قوله وانما منشأ هذا الغلط) أى الذى جرى عليه السؤال ، وهوأن العلم بما سيكون مغاير للعلم بالكائن (قوله عن ذلك) المتعلق المخصوص هو المعلوم الذى سيكون أو الكائن (قوله بالقول اللفظى) وهوأنه سيكون أوكائن (قوله عن زمن الخ) متعلق بتقدم وعن بمعنى على (قوله عن زمن وجود ذلك الفعل) اظهار فى مقام الاضمار (قوله سمى الاخبار مستقبلا الخ) الأخبار كلها حالية والموصوف بالاستقبال مثلا فى الحقيقة إنما هو المعلوم (قوله تسميات) أى أسماء (قوله تعرض) أى للمعلوم (قوله أما تعلق العلم) أى أزلا (قوله فى الزمن المعين) متعلق بوجوده (قوله فشىء واحد) أى حالة أزلية قديمة (قوله ويقرر ذلك) أى قوله أما تعلق العلم الخ (قوله سهو أوغفلة) أى أو غير ذلك مما ينافى العلم (قوله وهو قدوم زيد فى وقت كذا) أى وهو الذى يتصف بأنه

بجميع وجوه متعلقات العلم وهو مع وحدته وقدمه أمر ونهي وخبر واستخبار ووعد ووعيد ونداء وغير ذلك من معاني الكلام ، وليس كل واحد من هذه معنى يقوم بالذات ليس هو الآخر ، بل عين أمره تعالى هو عين نهيه وعين خبره وعين غير ذلك من معاني الكلام ، وذهب عبد الله ابن سعيد الكلابي إلى تعدده على ماسيأتي تحقيق قوله بعد إن شاء الله تعالى ، هذا مايتعلق بوحدة الصفات : وأما عموم التعلق لها فمعناه أن كل صفة من الصفات المتعلقة فهي تتعلق بجميع ماتصلح له ، وقد فسرنا ذلك في أصل العقيدة . فقولنا فتتعلق القدرة والارادة بكل ممكن معناه أن القدرة صفة يتأتى بها إيجاد كل ممكن ، والارادة صفة يتأتى بها تخصيص كل ممكن بالنظر الى ذاته ، وانما قلنا بالنظر إلى ذاته ليدخل مالايتأتى إيجاده ولا تخصيصه من الممكنات . لكن لابالنظر إلى ذاته بل بالنظر إلى غيره ، وذلك كتعلق علم المولى تعالى بعدم وقوعه ، فانه وان استحال معه وقوع الممكن ، لكن لا يمنع من كونه متعلقا للقدرة والارادة عند المحققين كما لايمنعه ذلك من وصفه بالامكان . وقد اختلفوا في إطلاق تعلق القدرة على ماعلم الله تعالى أنه لايقع كايمان أبي لهب مثلا على قولين ، وقد وفق الغزالي بينهما على معنى أن من قال بالتعلق فبالنظر إلى إمكانه في ذاته ، ومن قال بنفي التعلق فبالنظر الى تعلق العلم بعدم وقوعه ، واستدل من قال بتعلق القدرة بهذا النوع بأنه لولم تتعلق القدرة بالشيء لأجل تعلق العلم بعدم وقوعه للزم أن لا يكون للقدرة متعلق ، والتالي باطل بالاجماع فالمقدم مثله ، و بيان الملازمة أن الممكن إما واجب الوقوع إن تعلق علم الله تعالى بوقوعه أومستحيله إن تعلق علمه جل وعلا بعدم وقوعه . فلومنعت الاستحالة العارضة من تعلق القدرة لمنع منه الوجوب العارض

سيكون أو كان وهو المعلوم وأما العلم فواحد (قوله بجميع الخ) إضافة وجوه لمتعلقات للبيان ووجوه بمعنى أنواع والكلام على حذف مضاف : أي بجميع جزئيات أنواع العلم (قوله وغير ذلك) كالترجي والتمني والدعاء والعرض (قوله وليس الخ) تصريح بما علم التزاما من قوله فهو كلام واحد (قوله بل عين أمره الخ) أي فالصفة واحدة وتقسيمها إلى ماذكر اعتباري (قوله إلى تعدده) أي الكلام فالأمر صفة قائمة بذاته تعالى مغايرة للنهي وهكذا فكل واحد مما ذكر صفة قائمة بذاته تعالى مغايرة للأخرى مغايرة حقيقية (قوله على ماسيأتي تحقيقه بعد) أي في هذا الفصل في شرح قوله ، فان قلت : العلم الخ (قوله يتأتى بها) أي يتيسر بها إيجاد كل ممكن فهي كالقلم للكاتب (قوله بالنظر إلى ذاته) راجع للتعريفين (قوله وذلك) أي الغير (قوله كتعلق الخ) الكاف استقصائية (قوله لكن لايمنع) أي تعلق العلم بعدم وقوعه (قوله ذلك) أي تعلق علم الله بعدم وقوعه (قوله وقد اختلفوا الخ) هذا تصريح بما يفهمه قوله : وإنما قلنا بالنظر لذاته إلى قوله عند المحققين من الخلاف في المسئلة (قوله في اطلاق الخ) لاحاجة للفظ اطلاق لأن الخلاف في نفس التعلق (قوله تعلق القدرة) أي تعلقا صلوحيا (قوله على ماعلم الله) على بمعنى الباء (قوله على قولين) فقيل تتعلق به تعلقا صلوحيا وقيل لا ، وهذان القولان يجريان في تعلق الارادة بما علم الله أنه لايقع أيضا (قوله امكانه) أي ذلك المتعلق كالايمان المذكور لامكان التعلق (قوله فبالنظر الى تعلق العلم الخ) الأولى في المقابلة أن يقول فبالنظر لاستحالته لتعلق علم الله بعدم وقوعه (قوله فالمقدم مثله) وإذا بطل لم تتعلق ثبت تعلق (قوله العارض)

إذ هما فى المنع من تعلق القدرة سواء ، ويدخل فى الممكنات التى تتعلق بها قدرة الله تعالى وارادته الممكنات الصادرة عن الحيوانات بالاختيار فانها عنـد أهل السنة صادرة بمحض قدرة الله تعالى وارادته لا تأثير للحيوان فى شىء منها . وقد خالفت المعتزلة فى ذلك وسيأتى الرد عليهم إن شاء الله تعالى (وقوله : والعلم والكلام بجميع أقسام الحكم العقلى) إنما سوّى بين العلم والكلام فى التعلق لما ذكر الأئمة أن كل عالم بمعلوم فانه متكلم بمعلومه ، ولما كان كل من صفتى الكلام والعلم لا يؤثر فى متعلقه لم يمتنع تعلقهما بكل واجب وبكل مستحيل ، والضمير فى قوله : وهى كل واجب الخ يعود على أقسام الحكم العقلى ، وتقسيم الحكم اليها تقسيم الكل إلى أجزائه بدليل إدخاله لفظة كل فى الأقسام ، ولو كان من تقسيم الكلى إلى جزئياته لقال : وهى الواجب والجائز والمستحيل (وقوله والسمع والبصر والادراك على القول به بكل موجود) يعنى أن هذه الصفات الثلاثة فى حق الله تعالى تتعلق بكل موجود ، وان كان كل واحـد منها فى حقنا خاصا ببعض الموجودات فان ذلك الخصوص عادى لا عقلى . أما البصر فاتفق أهل السنة

أى الذى لم يثبت للشىء لذاته بل بالنظر لشىء آخر ، وان كان هذا الشىء الآخر قديما (قوله إذ هما فى المنع من تعلق القدرة سواء) بيان للملازمة ، وردّ بأنا لا نسلم مساواتهما فى المنع لأنه لو كان الوجوب العارض يمنع من تعلق القدرة بما علم وجوده للزم عليه إيجاده بغير موجد وهذا باطل ضرورة بخلاف منع الاستحالة من تعلق القدرة فانما يلزم عليه بقاء المعدوم على ماهو عليه وهذا غير محال إذ لا ضرر فى استمرار عدم المعدوم (قوله الممكنات الصادرة الخ) أى كالأفعال الصادرة عن الحيوانات كالانسان والجمل والحمار (قوله بالاختيار) لامانع من أن للبهائم اختيارا لأنها تدرك الأشياء ولا مانع من أن هذا الادراك يقال له علم فلا يقال انها لا اختيار لها لأنها لاعلم لها وتعلق الارادة تابع لتعلق العلم والاختيار هو الارادة (قوله وسيأتى) أى فى مبحث خلق الأفعال (قوله وقوله) أى المصنف عطف على قوله سابقا ، فقولنا فتتعلق الخ ففيه التفات من التكلم إلى الغيبة (قوله ان كل عالم) أى قديما كان أو حادثا (قوله متكلم بمعلومه) أى يصح أن يتكلم فى نفسه بمعلومه (قوله تقسيم الكل إلى أجزائه) هذا إنما يتم إذا أريد بالحكم الهيئة المجتمعة من الأمور (قوله بدليل إدخال لفظة كل فى الأقسام) فيه نظر لأن كل إنما تفيد الأفراد وهى محتملة لأن تكون أجزاء أو جزئيات (قوله ولو كان من تقسيم الكلى لقال الخ) أى لأن الحكم العقلى جنس وجزئياته أنواع لا أفراد وبعد هذا فالحق أن هذا تقسيم لمتعلق الحكم وهو المحكوم به إذ هو الذى يتصف بالوجوب والاستحالة والجواز وتقسيم متعلق الحكم لما ذكر من تقسيم الكلى إلى جزئياته لأن الكل هو المركب ومتعلق الحكم ليس كذلك (قوله تتعلق بكل موجود) فيسمع ذاته وصفاته الوجودية ويسمع سمعه بسمعه ويسمع بصره بسمعه ويبصر بصره وسمعه ببصره (قوله عادى لا عقلى) أى وحينئذ فيجوز فى حق الله أن يخرق العادة ويجعل زيدا يبصر الروائح والأصوات ويسمع الذوات والروائح (قوله أما البصر) أى مطلقا سواء كان قديما أو حادثا ، وهذا شروع فى بيان مافى المسئلة من الخلاف بعد بيان ماهو المختار

على جواز تعلقه بكل موجود ، واختلفوا فى جواز تعلق ماعدا الرؤية من الادراكات بكل موجود فذهب القدماء منهم : كعبد الله بن سعيد الكلابى والقلانسى الى أن هذا العموم مختص بالرؤية وبقية الادراكات لايجوز أن تعم الموجودات ، ونقل عن الشيخ أبى الحسن مخالفتهما فى ذلك وصار الى جواز عموم كل ادراك لكل موجود ومذهب الشيخ أبى الحسن امام أهل السنة واليه ينسبون سلكت فى هذه العقيدة ، ونقل عن عبد الله بن سعيد أنه لما خص تعلق السمع بالأصوات ذهب إلى أن الكلام الأزلى لايصح أن يسمع : يعنى والله أعلم بل يدرك بصفة العلم ، وفى قوله ذلك مخالفة لقواطع السمع ، والشيخ أبو الحسن رضى الله عنه لما قال ادراك السمع يعم كل موجود جوّز تعلقه بكلام الله تعالى ؛ وقال بوقوع هذا الجائز على ماورد السمع به فى حق موسى عليه السلام وعمدة الشيخ فى ذلك مايأتى تقريره ان شاء الله تعالى فى فصل الرؤية من أن الوجود هو المصحح للرؤية وقد اختلف الأصحاب

عنده (قوله على جواز تعلقه الخ) الأولى على صحة تعلقه الخ ليشمل القديم والحادث (قوله فى جواز الخ) الأولى ابدال جواز بصحة لما سبق ، وأراد بالرؤية البصر (قوله من الادراكات) أى كالسمع والادراك القديمين أو الحادثين (قوله مختص بالرؤية) أى البصر : أى وأما سمعه تعالى فلا يتعلق إلا بالمسموعات فقط وهى الأصوات (قوله لايجوز) أى عقلا أن تعم الموجودات أى بل تختص بما كانت عليه عادة فيكون السمع مختصا بادراك الأصوات وهكذا (قوله إلى جواز الخ) أى إلى جواز عموم تعلق الخ فسمع المولى و بصره كل واحد منهما يتعلق بكل موجود ذاتا كان أو صفة وكذلك سمعنا و بصرنا يجوز عقلا تعلقهما بكل موجود ، فان تخلف فى البعض فلمانع عادى ثم ان الأولى إبدال جواز بصحة كما سبق (قوله ومذهب الشيخ) مفعول مقدم لقوله سلكت (قوله ينسبون) أى أهل السنة من أهل اقليمه و إلا فأهل السنة منهم من ينسب للماتريدى (قوله لما خص تعلق السمع) أى قديما كان أو حادثا (قوله بصفة العلم) أى و بالبصر أيضا لتعلقه بكل موجود ومنه الكلام (قوله لقواطع السمع) أى للأدلة القواطع الواردة من السمع فانها تدل على أن كلامه تعالى يسمع ، وأراد بالقواطع السمعية الظواهر الكثيرة فان كثرتها تفيد القطع (قوله ان ادراك السمع) أى سواء كان قديما أو حادثا (قوله جوز تعلقه) أى سمع الله وسمع غيره (قوله وقال بوقوع هذا الجائز) هذا أخص من الجواز (قوله على ماورد الخ) فيه أن الكلام فى سمع المولى لكلامه لافى سمع موسى لكلام الله إلا أن يقال إذا كان سمع موسى تعلق بغير الأصوات فمن باب أولى سمع الله (قوله فى ذلك) أى فى كون السمع يتعلق بكل موجود (قوله من أن الوجود هو المصحح للرؤية) فيه أن الكلام فى تعلق السمع بكل موجود حتى بالكلام لافى جواز رؤية الكلام إلا أن يقال إذا صحح الوجود الرؤية فقد صحح السمع لكل موجود لأن كلا من الرؤية والسمع صفة ادراك ، فالمصحح لتعلق إحداهما بشىء يكون مصححا لتعلق الأخرى بذلك الشىء هذا ، وقد يقال ان الوجود إنما صحح جواز الرؤية لاالرؤية بالفعل كما هو المدعى إذ المدعى أن السمع يتعلق بالفعل بكل موجود حتى بالكلام إلاأن يجاب بأن كل ماجاز فى حق الله من الكمالات فهو ثابت له بالفعل (قوله وقد اختلف الأصحاب)

فى الأكوان التى هى متعلق الرؤية فى وقتنا اتفاقا هل هى متعلق اللمس أم لا ، فذهب بعضهم الى أن ادراك اللمس يتعلق بها ، واحتج بأن من لمس شيئا واضطرب تحت يده أدرك حركته واذا تفرقت أجزاؤه فى يده أدرك تفرقها ، ومن الأصحاب من أنكر ذلك وزعم أنه يعلم ذلك عند اللمس ولم يتعلق إدراك اللمس به . قال المقترح : والتحقيق الأول . وأورد على أهل السنة فى قولهم : إن الرؤية تتعلق بكل موجود لزوم التسلسل ، وذلك أن الرؤية المتعلقة هى من جملة الموجودات فيجب أن تصح رؤيتها فاذا لم نر رؤيتنا فانما لم نرها لمانع كما فى حق غيرها من الموجودات التى لا نراها ثم تنقل الكلام الى ذلك المانع فنقول : هو موجود فيجوز أن يرى ، فيحتاج أيضا الى تقدير مانع يمنع من رؤيته ، وكذلك الكلام فى مانع المانع الى مالا نهاية له . وأجاب القاضى عن ذلك بأن المانع الأول يمنع من رؤية ماهو مانع منه ومانع من رؤية نفسه ، فلا يحتاج الى تقدير مانع آخر حتى يلزم التسلسل ، واعترض عليه بأن المانع اذا كان يمنع من رؤية نفسه فيكون امتناع رؤيته صفة نفسية له تمنع من تقدير مانع بالنسبة الى رؤيته ، وذلك مما يقدح فى طرد دلالة الوجود

أى أهل السنة والكلام هنا فى الوقوع وعدمه لا فى الجواز وعدمه (قوله فى الأكوان) أى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والتحقيق أنها أمور اعتبارية لاترى ، وحينئذ فلا معنى لحكاية الاتفاق على رؤيتها (قوله فى وقتنا) أى الحاضر متعلق بتعلق : أى وأما الأكوان التى مضت فلا تتعلق بها الرؤية الحالية (قوله متعلق اللمس) أى متعلق لادراك اللمس (قوله إلى أن إدراك اللمس) أى الادراك الناشئ عن اللمس (قوله أدرك حركته) أى وإذا لم يضطرب أدرك سكونه (قوله أدرك تفرقها) أى وإذا لم تتفرق أدرك اجتماعها (قوله ذلك) أى تعلق إدراك اللمس بها (قوله يعلم ذلك عند اللمس) أى يعلمه الله لنا بأن يخلق لنا علما به عند اللمس ، وحينئذ فالمتعلق به العلم لا إدراك اللمس (قوله والتحقيق الأول) لك أن تمنع دليله بأن تقول لانسلم أنه عند الاضطراب يدرك حركته عند اللمس بادراك اللمس إذ من الجائز أن يكون هذا الادراك حصل بالعلم ، وحينئذ فلا وجه لقوله والتحقيق الأول (قوله لزم التسلسل) أى وهو باطل فما استلزمه من تعلق الرؤية بكل موجود باطل (قوله وذلك) أى وبيان ذلك : أى لزوم التسلسل لتعلق الرؤية بكل موجود (قوله كما فى حق غيرها الخ) كالجن فانهم موجودون ولم نرهم لمانع (قوله فنقول هو موجود) للقاعدة وهى أن المانع لا يكون إلا أمرا وجوديا (قوله فيجوز أن يرى) وهو لايرى فيكون عدم رؤيته لمانع وكذا الكلام فى مانع المانع إلى مالانهاية له (قوله القاضى) أى أبو بكر الباقلانى لأنه هو المراد عند الاطلاق (قوله بأن المانع الأول) أى وهو المانع من تعلق الرؤية بنفسها (قوله يمنع الخ) ماواقعه على رؤية ، وقوله : هو : أى ذلك المانع ، وقوله : مانع منه : أى من رؤية الرؤية ، والمعنى أن المانع الأول يمنع من رؤية ماهومانع منه الذى هو رؤية الرؤية ويمنع من رؤية نفسه (قوله واعترض الخ) وارد على قول القاضى فى الجواب ومانع من رؤية نفسه فان ظاهره العموم وأنه يمنع من رؤية نفسه بالنسبة لمن قام به وغيره (قوله صفة نفسية) أى ذاتية وهى لاتقبل الزوال (قوله تمنع الخ) لاحاجة له بعد ذكر ماقبله (قوله وذلك مما يقدح الخ) أى لأن قولهم الوجود مصحح لتعلق الرؤية

على صحة تعلق الرؤية بكل موجود ، وأجاب القاضى بأن المانع من صفة نفسه أن يمنع من قام به رؤيته لاغير من قام به فيجوز أن يراه غير من قام به اذ الحكم لايثبت فى المعنى الافى محل قام به ذلك المعنى ، ولايناقض ذلك كون الوجود مصححا لرؤية كل موجود . قلت قداختلف علماؤنا فى هذه المسئلة على مذاهب . الأول مذهب الشيخ أن الرؤية يجوز أن ترى مطلقا وحيث لم تر فلمانع ، ومالزم من التسلسل فجوابه ماسبق عن القاضى . وأجاب غيره بأن الله تعالى يقطع تلك السلسلة متى شاء بأن يخلق النوم وهو عنده يضاد الادراك . قلت وهومردود لأن السلسلة التى لزمت انما هى وجود موانع لا نهاية لها مجتمعة لا مرتبة ، فلم يجئ النوم ونحوه من الموت والغشية ومافى معناها حتى لزم المحال ، وهو اجتماع موانع لا نهاية لها فى الزمان الفرد ، وانما يصح الجواب بالنوم ونحوه لوكانت السلسلة اللازمة هى سلسلة الترتيب بأن يوجد بعد كل مانع مانع على أنه لوكانت السلسلة اللازمة هى سلسلة الترتيب لما لزم محال ، إذ غايته لزوم عدم انقطاع الموانع فى المستقبل ، وذلك لا استحالة فيه كنعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار . الثانى : امتناع كون الرؤية مطلقا مرئية

بكل موجود يقتضى أن كل موجود يصح أن يرى فيرد على تلك الكلية أن المانع من الرؤية موجود ومع ذلك لايصح أن يرى لأن امتناع رؤيته صفة نفسية له لاتتخلف (قوله أن يمنع الخ) رؤيته مفعول ثان ليمنع : يعنى أن من قام به المانع هو الذى يمنعه المانع أن يراه ، وأما غير من قام به ذلك المانع ، فيصح أن يرى ذلك المانع (قوله اذ الحكم الخ) سند لقوله فيجوز الخ ، والمراد بالحكم الامتناع من الرؤية كما أن المراد بالمعنى المانع (قوله فى المعنى) فى بمعنى اللام (قوله ولا يناقض الخ) كان الأولى التفريع بالفاء لتفرعه على ماقبله ، والاشارة راجعة لمضمون قوله فيجوز أن يراه غير من قام به (قوله قلت الخ) لما جرى الكلام فى البحث السابق على رؤية الرؤية فى الجملة وكان الخلاف فيها واقعا بين العلماء ناسب التعرض لها (قوله فى هذه المسئلة) أى مسئلة رؤية الرؤية (قوله مطلقا) أى رؤيتها ممن قامت به كأن ترى رؤيتك للغير ورؤيتها من غير من قامت به كأن ترى رؤية الغير لك أو ترى رؤية الغير لغيرك (قوله ومالزم الخ) جواب عن سؤال مقدر (قوله ماسبق عن القاضى) أى من أن المانع الأول يمنع الخ (قوله بأن يخلق النوم) أى فيمنع من رؤية المانع ، ولا يقال انه مانع لأن المانع هو الذى يكون المحل معه قابلا للادراك والنوم ليس كذلك (قوله وهو) أى النوم ، وقوله : عنده : أى عند ذلك المجيب ، وقوله : يضاد الادراك : أى الذى هو الرؤية ، وحينئذ فلا يقال ان تلك الرؤية لم تر لمانع وهكذا حتى يلزم التسلسل ، وأما عند غير ذلك المجيب فالنوم لايضاد الادراك ، بل يجامعه غاية الأمر أنه يغطيه فالادراك موجود لكنه مستور بالنوم (قوله لامرتبة) أى فى الخارج بحيث يوجد واحد ثم يوجد آخر عقبه كالحركات المتتالية وكنعيم الجنة حتى يمكن الانقطاع بالنوم ونحوه وهذا لاينافى أنها مرتبة ذهنا لأن كل مانع مرتب على الآخر ذهنا (قوله فلم يجئ النوم الخ) أى لم يجئ النوم إلا والموانع التى لانهاية لها موجودة مجتمعة فى لحظة ما وهى لحظة الرؤية (قوله الثانى) أى من الأقوال فى مسئلة رؤية الرؤية (قوله مطلقا) أى سواء قامت بالرائى أو بغيره (قوله مرئية) تعبيره

وحجته ما سبق من التسلسل . قلت وهو مردود إن كان يسلم أن الوجود مصحح للرؤية . الثالث : استحالة أن يرى الانسان رؤية نفسه وتجويز أن يرى رؤية غيره ، وكأنه يرى قائل هذا عدم لزوم التسلسل فى رؤية الغير لجواز أن يدرك الانسان ادراك غيره أولا يدركه لمانع ، ثم يعدم الله ذلك المحل الثانى الذى هو محل الرؤية المدركة ، فتنعدم هى والموانع فينقطع التسلسل عند ذلك ، قلت ولايخفى ضعف هذا الثالث أيضا لأنه ان كان يجوز رؤية المانع ، فقد لزم من التسلسل عند عدم كون رؤية الغير حال وجودها مرئية مالزم عند عدم كون رؤية نفسه مرئية له ، وان كان لايجوز رؤية الموانع فذلك يقطع التسلسل فى رؤية نفسه ورؤية غيره كما ذكرناه عن القاضى فى تصحيح قول الشيخ الأشعرى . وبالجملة فالحق من هذه الأقوال ان سلم أن الوجود هو المصحح للرؤية

بذلك يقتضى أن الخلاف فى وقوع رؤيتها وعدمه مع أن الخلاف فى الجواز وعدمه ، فالأولى أن يقول ترى : أى تجوز رؤيتها ، وأما مرئية فيوهم الرؤية بالفعل (قوله وحجته ماسبق من التسلسل) أى لأنه لو صح رؤيتها ولم تركان عدم رؤيتها لمانع ثم ننقل الكلام لذلك المانع فنقول انه موجود فيجوز أن يرى ولم ير بالفعل فيكون عدم رؤيته لمانع وهكذا إلى مالا نهاية له من الموانع ويتسلسل الحال وهو محال وما أدّى للمحال وهو صحة رؤية الرؤية محال فتعين أنها لاترى (قوله ان كان يسلم أن الوجود مصحح للرؤية) لاحاجة لهذا القيد فالأولى حذفه لأن أصل التسلسل مبنى على أن الوجود هو المصحح للرؤية وكان الأولى أن يقول بدله وهو مردود لما سبق عن القاضى أن المانع الأوّل مانع من رؤية الرؤية ومن رؤية نفسه فلا يحتاج لتقدير مانع آخر حتى يلزم التسلسل (قوله استحالة الخ) لما يلزم ذلك من التسلسل (قوله وكأنه) أى الحال والشأن (قوله لجواز أن يدرك الانسان الخ) يعنى أن زيدا إذا رأى خالدا ، فيجوز فى حق عمرو أن يرى هذه الرؤية ولا تسلسل لجواز انعدام زيد فتنعدم الرؤية والمانع فينقطع التسلسل ، وقوله ثم يعدم الله ذلك المحل الثانى : أى محل رؤية زيد لخالد وهو الرائى بالفعل وهو زيد وجعله محلا ثانيا باعتبار عمرو الذى قامت به الرؤية المرئية الذى ذكره أوّلا بقوله لجواز أن يدرك الانسان الخ (قوله هو محل الرؤية المدركة) أى التى يجوز تعلق الادراك بها وإلا فالموضوع أنها غير مدركة بالفعل (قوله لأنه إن كان يجوّز الخ) حاصله أنه لاوجه لهذه التفرقة لأن المانع ان جازت رؤيته فالتسلسل لازم فى الأمرين وإلا فهو منقطع فيهما (قوله من التسلسل) بيان مقدم لقوله بعد مالزم ، وقوله : حال وجودها : أى الرؤية ، وقوله : مرئية خبر الكون ، وأصل العبارة فقد لزم عند عدم كون رؤية الغير مرئية حال وجودها مالزم عند عدم كون رؤية نفسه مرئية له من التسلسل (قوله فذلك يقطع الخ) أى وحينئذ فلا وجه للتفرقة التى ذكرها صاحب هذا القول الثالث (قوله كما ذكرناه) أى كما يقطعه ماذكرناه الخ من أن المانع الأوّل كما أنه مانع من رؤية الرؤية مانع من رؤية نفسه فلايحتاج لمانع يمنع من رؤيته حتى يلزم التسلسل (قوله من هذه الأقوال) أى المذاهب الثلاثة المذكورة فى مسئلة رؤية الرؤية (قوله ان سلم الخ) وأما على القول بأن الوجود ليس مصححا للرؤية بل المصحح لها التحيز

ماذهب اليه الشيخ بضميمة جواب القاضى رحمه الله تعالى ، والله أعلم .

(ص) أما عـدم النهاية فى متعلقاتها ، فلأنها لواختصت ببعض ما تصلح له لاستحال ماعلم جوازه وافتقر إلى مخصص .

(ش) هذا برهان على المطلب الثانى ، وهو عموم التعلق للصفات وقدمه على المطلب الأوّل وهو وحدة الصفات لتوقف بعض أدلته عليه ، وبيان ماأشار اليه من الدليـل أن تقول : لواختصت صفة من صفاته تعالى المتعلقة ببعض ماتصلح له ، لانقلب الجائز مستحيلا والتالى باطل فالمقدم مثله ، وبيان الملازمة أن البعض الذى لم تتعلق به تلك الصفة مع صلاحية تعلقها به هى فى صحة تعلقها به مثل البعض الذى تعلقت به ، فقصر الصفة فى التعلق على غيره منع لما علمت صحته ، وأيضا فتخصيص الصفات ببعض

والرؤية وان كانت موجودة لـكن يمتنع رؤيتها فلا يلزم محـذور التسلسل (قوله ماذهب إليـه الشيخ) أى فى هذه المسألة وهو أن الرؤية تجوز رؤيتها مطلقا ، وقوله : بضميمة جواب القاضى : أى وهو أن المانع الأوّل كما يمنع من رؤية الرؤية يمنع من رؤية نفسه (قوله أما عدم النهاية فى متعلقاتها) أى أما وجوب عـدم النهاية فى متعلقات الصـفات : أى فيما تصلح له من المتعلقات فالسمع والبصر والادراك لها تعلق بكل موجود ومن جلته صـفات الله الكمالية وهى لانهاية لها والعـلم والـكلام يتعلقان بالواجب والجائز والمستحيل وأفراد كل واحد منها لانهاية لهـا لأن من جملة أفراد الواجب صفاته تعالى الكمالية ومن أفراد المستحيل أضدادها ومن أفراد الجائز نعيم الجنة وعذاب النار والقدرة والارادة يتعلقان بأفراد الممكن وأفراده لانهاية لها لأن من جملتها نعيم الجنة وعذاب النار كما علمت (قوله ببعض ماتصلح له) واجبا كان أو جائزا (قوله لاستحال الخ) أى ان قلنا ان الاختصاص بالبعض لذات الصفة ، وقوله : أو افتقر الخ : أى ان قلنا ان الاختصاص بالبعض ليس من ذات الصفة بل لمخصص ، وقوله : جوازه : أى صحته (قوله هذا) أى قول المصنف أما الخ (قوله عموم التعلق) أى وجوب عموم التعلق (قوله لتوقف الخ) الأولى لتوقفه عليه : أى لتوقف دليل الأوّل عـلى دليل الثانى إذ لم يذكر للمطلب الأوّل أدلة متعدّدة فتوقف بعضها على دليل المطلب الثانى وإنما ذكر له فيما يأتى دليلا واحـدا (قوله أدلته) أى المطلب الأوّل (قوله عليه) أى برهان المطلب الثانى (قوله ببعض الخ) متعلق باختصت (قوله مستحيلا) أى لذاته بدليل قـوله والتالى باطل لأن التالى لايبطل إلا إذا أردنا بالاستحالة الاسـتحالة الذاتية (قوله فالمقدّم مثله) لأن التالى لازم وإذا بطل اللازم بطل الملزوم (قوله هى) أى الصفة ، وفى بعض النسخ هو : أى البعض (قوله فقصر الصفة) أى قصرا ذاتيا ، لأن الاستحالة إنما تـكون فى المنع الذاتى (قوله وأيضا الخ) هو اللازم الثانى فى كلام المتن ، وتعبيره هذا يقتضى أنه دليـل مستقل . واعلم أن ذكر الاعتراض الآتى يوجب حذف هذا الكلام من هنا ، وحذف الأمر الثانى فى المصنف لأن السؤال الآتى مبنى على جواز عدم التعلق بالبعض لأمر خارج ، ومتى علم

ماجاز أن تتعلق به يوجب افتقارها الى مخصص مختار لاستواء الجميع بالنسبة إليها ، وذلك يوجب حدوثها ، وقد سبق البرهان على وجوب القدم والبقاء لذاته تعالى وجميع صفاته .

(ص) لايقال جاز التعلق بالجميع . لكن منع منه مانع . لأنانقول المانع ان ضاد الصفة لزم عدمها وعدم القديم محال و إلا فلا أثرله ، وأيضا فالتعلق نفسى يستحيل أن يمنع منه مانع ، والمانع فى حقنا إنما منع وجود الصفة لتعددها بالنسبة إلينا بدليل صحة ذهولنا عن أحد المعلومين مع بقاء الآخر لاتعلقها .

(ش) هذا اعتراض على الملازمة وجوابه ، وتقرير الاعتراض أن يقال لانسلم أن اختصاص الصفة المتعلقة ببعض ماتصلح له يلزم منه استحالة ماعلم جوازه ، لأنه إنمايلزم ذلك لوكان امتناع تعلقها بالبعض من ذاتها إذ الفرض حينئذ أن ذلك البعض ممايصلح أن تتعلق به فامتناع تعلقها به لالموجب جمع بين جواز التعلق واستحالته . أماإذا كان امتناع تعلقها بذلك البعض لامن ذاتها بل لمانع لم يلزم الجمع بين الجواز والاستحالة لاختلافهما حينئذ بالاضافة إذ الجواز انما هو باعتبار الذات والاستحالة إنما هى باعتبار الغير ، والأولى أن يقرر هذا الاعتراض بطريق

من هنا عدم جوازه فلا يتأتى الايراد (قوله ماجاز) أى ما صح (قوله لاستواء الخ) علة لوجوب افتقارها إلى مخصص (قوله وقد سبق البرهان الخ) هذا تعليل لمحذوف : أى وهو باطل لأنه الخ ، وأراد بالبرهان الجنس المتحقق فى متعدد ، لأن كلا من هذه الصفات له برهان مستقل (قوله لايقال الخ) محصله أن قوله : لو اختصت صفة من الصفات المتعلقة ببعض ما يصلح له للزم استحالة ما علم جوازه غير مسلم لجواز أن يقال إن هذا الاختصاص لمانع فلا تلزم الاستحالة ، لأن الجائز قد يتخلف لمانع وتخلفه لمانع لايخرجه عن كونه جائزا (قوله جازالتعلق) أى صلح وقوله : بالجميع : أى بجميع ماتصلح له نظرا لذاتها (قوله منه) أى من تعلقها بجميع ماتصلح له (قوله مانع) أى خارج عن ذاتها ، فالاستحالة عرضية لاذاتية ، والاستحالة العرضية لاتخرج الجائز عن كونه جائزا (قوله المانع) أى مايعتبر مانعا ليصح التفصيل الآتى بعد (قوله وعدم الخ) تعليل للاستثنائية المطوية (قوله والا الخ) أى وان لم يضاد الصفة فلا أثر لذلك المانع فى منع التعلق فتبقى الصفة على عمومها (قوله وأيضا الخ) الأولى تقديمه على الدليل الذى قبله لأن هذا مبنى على أن التعلق نفسى ، وهو الحق بخلاف ماقبله فانه مبنى على تسليم أنه غير نفسى وهو خلاف التحقيق (قوله والمانع الخ) سيأتى توضيحه فى الشرح (قوله بدليل الخ) راجع لقوله والمانع الخ . لكن المدعى جار على جميع الصفات ، والدليل قاصر على العلم فكأنه لاحظ أنه لافارق بين الصفات (قوله على الملازمة) أى التى حكمت بها الشرطية فى قوله : لو اختصت ببعض ما تصلح له للزم استحالة ما علم جوازه (قوله إذ الفرض الخ) تعليل للمعلل مع علته (قوله حينئذ) أى حين إذ كان امتناع تعلقها بالبعض ذاتيا (قوله أن ذلك البعض) أى الذى لم تتعلق به (قوله جمع الخ) المناسب لما تقدم أن يقول : يلزم عليه استحالة ماعلم جوازه (قوله لم يلزم الجمع بين الجواز والاستحالة) أى الذاتيين ، وهذا جواب أمّا ، فالأولى قرنه بالفاء (قوله إذ الجواز) أى جواز التعلق للصفة (قوله والأولى الخ) لما فيه من التضييق على

الاستفسار ، وذلك أن يقال : ماتريدون بالاستحالة والجواز اللذين يلزم اجتماعهما على تقدير عدم العموم فى تعلق الصفات الاستحالة والجواز الذاتيين أو ماهو أعم ؟ ، فان أردتم الأول منعنا الملازمة ، إذ الاستحالة هنا نقول انها ليست بذاتية بل من الغير وهو المانع ، و إن أردتم الثانى وهو مطلق الاستحالة والجواز منعنا الاستثنائيــة ، إذ لا تنافى باجماع بين كون الشىء جائزا بحسب ذاته و بين كونه ممتنعا بحسب غيره . ألا ترى أن إيمان أبى لهب ونحوه جائز بالنظر إلى ذاته مستحيل باعتبار غيره ، وهو تعلق علم الله تعالى بعــدم وقوعه . أجاب فى العقيدة عن هذا الاعتراض بأن تقدير المانع هنا حتى تكون الاستحالة بالغير لا بالذات لايصح ، لأن ذلك المانع لابد وأن يكون معنى قائما بالذات التى أوجب لها المنع لاستحالة إيجاب المعنى حكما لمالم يقم به ، وحينئذ نقول : هذا المانع إما أن يضادّ الصفة المتعلقة أم لا ، فان ضادها لزم عدم الصفة أصلا لاستحالة الجمع بين الضــدّين ، وقد سبق استحالة العدم مطلقا فى صفاته تعالى و إن لم يضادها لم يكن له أثر فتبقى الصفة على عمومها ، وأيضا فالمتعلق عموما أو خصوصا للصفة المتعلقة نفسىّ لها ، و إلا

المستدل (قوله الاستفسار) أى طلب التفسير للفظ غريب أومجمل وقع فى دليل المعترض أودليل المستدل كما هنا ، فان الجواز والاستحالة يطلقان على الذاتيين والعرضيين (قوله منعنا الملازمة) أى فى قولكم لواختصت الصفات ببعض ماتتعلق به لزم استحالة ماعلم جوازه (قوله إذالاستحالة الخ) الأولى أن يقول لجواز أن يقال هذه الاستحالة لعارض والا فلا وجه للجزم (قوله ليست بذاتية) أى فبطلت ملازمتكم ، لأنكم أردتم بالاستحالة الاستحالة الذاتيــة (قوله بل الخ) فالاستحالة عرضية كما ادعينا (قوله مطلق الاستحالة) أى المتحقق فىالعرضية ومنع الاستثنائية إنما يأتى فى العرضية وان لم يصرّح به (قوله منعنا الاستثنائية) أى وهى قولكم لكن استحالة ماعلم جوازه باطل ، لأنه إنما يكون باطلا لوأردنا استحالته لذاته بعد جوازه لذاته فيلزم انقلاب الحقيقة . أما استحالته لعارض مع جوازه لذاته فلابطلان فيه (قوله إذ لاتنافى بين كون الشىء جائزا بحسب ذاته) أى وذلك كالبعض الذى لم تتعلق به الصفة مع صلاحيتها له هذا ، والمناسب لكون الكلام فى جواز التعلق بالبعض لافى الشىء الجائز أن يقول : إذ لاتنافى باجماع بين جواز شىء لشىء بحسب ذلك الشىء وبين كونه ممتنعا بحسب ماهو خارج عن ذلك الشىء ، وذلك كتعلق الصــفة بالبعض الذى لم تتعلق به لمانع مع صلاحيتها للتعلق به (قوله ألا ترى الخ) ترشيح لســند منع الاستثنائية (قوله ونحوه) بالجرّ ، وقوله : ومعنى : أى صفة وجودية (قوله بالذات) أى التى هى محل الصفة (قوله لها) أى لصفتها (قوله المنع) أى منع التعلق (قوله لاستحالة الخ) علة لمحذوف : أى لابغيرها لاستحالة الخ (قوله إيجاب المعنى) أى المانع (قوله حكما) هوهنا منع التعلق (قوله لاستحالة الخ) بيان الملازمة (قوله وقد سبق الخ) تعليل للاستثنائية المطوية القائلة : لكن عدم الصفة محال (قوله العدم مطلقا) أى سابقا ولاحقا (قوله أثر) أى فى منع التعلق (قوله عموما) أى كما فى العلم والكلام (قوله أو خصوصا) أى كما فى القدرة والارادة والسمع والبصر (قوله نفسىّ لها) أى ذاتى لها لاتعقل بدونه (قوله و إلاالخ)

لزم قيام المعنى بالمعنى ولزم تعقل الصفة المتعلقة بدون أصل التعلق وهو محال ، و إذا كان التعلق مطلقا نفسيا للصفة المتعلقة استحال رفعه عموما أو خصوصا مع بقاء الصفة ، فمانعه إذن مانع من وجود الصفة . لكن الصفة واجبة الوجود لا تقبل عدما ، فتقدير مانع يرفع وجودها مستحيل وهذا معنى قولى : وأيضا فالتعلق نفسى يستحيل أن يمنع منه مانع : أى مع بقاء الصفة المتعلقة كما قرر المعترض ، بل لا يرتفع إلا مع ارتفاع الصفة . لكن ارتفاع صفاته تعالى محال (وقوله : والمانع فى حقنا إنما منع وجود الصفة لتعددها الخ) جواب عن سؤال مقدر ، وتقريره أن يقال لو كان التعلق للصفات المتعلقة نفسيا بحيث لا يمكن نفيه عموما أو خصوصا مع بقاء الصفة كما قررتم لزم أن لا يرتفع تعلق صفاتنا المتعلقة عن بعض ما تصلح له ، والتالى باطل قطعا بدليل أن علمنا إنما يتعلق ببعض المعلومات وما لم يتعلق به مع امكان أن يتعلق به فكثير لا يأخذه الحصر ، وكذلك قدرتنا وكلامنا وسائر صفاتنا المتعلقة إنما تعلقت بالنزر اليسير مما تصلح له . أجاب فى العقيدة بمنع الملازمة ، وذلك أن المنعدم فى حقنا الصفة وتعلقها النفسى معا

وإن لم يكن التعلق صفة نفسية بأن كان حالا للصفة ، والحال غير النفسى لابدّ أن يكون معنويا تابعا لأمر وجودى (قوله لزم قيام المعنى) هو الحال غير النفسى ، وقوله : بالمعنى هو الصفة الأصلية (قوله مطلقا) أى عموما أو خصوصا (قوله استحال رفعه عموما) أى بحيث لا تتعلق الصفة بشىء ، وقوله : أو خصوصا : أى بحيث تتعلق بالبعض دون البعض (قوله فمانعه الخ) لأن رفع النفسى يستلزم رفع الذاتى فما كان مانعا منه كان مانعا من الذات ، لأن المعاند لصاحب الشىء معاند لذلك الشىء ضرورة (قوله فتقدير الخ) أى كما قدر المعترض لأنه يقول : ما المانع من أن يكون اختصاصها ببعض ما تصلح له لمانع ، فقد قدر المانع مع بقاء الصفة (قوله يرفع وجودها) أى يرفع التعلق فيه فيرتفع وجودها لما بينهما من التلازم (قوله بل لا يرتفع) أى التعلق بالبعض أو الكل (قوله لزم الخ) أى مع بقاء الصفة كما يتبادر من آخر كلامه (قوله لزم أن لا يرتفع الخ) أى فيلزم أن يسمع جميع المسموعات ويبصر جميع المبصرات ويعلم جميع المعلومات والتالى باطل بأقسامه (قوله والتالى باطل) أى لحصول الارتفاع (قوله إنما يتعلق) أى بالفعل (قوله لا يأخذه الحصر) أى لا يتعلق به (قوله بالنزر) أى القليل وهو معنى اليسير (قوله بمنع الملازمة) أى التى حكمت بها الشرطية القائلة لو كان تعلق الصفات نفسيا لزم أن لا يرتفع عن صفاتنا الحادثة التعلق عن بعض ما تصلح له ، وفيه أن هذه الملازمة مسلمة لا تمنع ، لأن التعلق إذا كان نفسيا للصفة لا يرتفع مع بقائها مطلقا قديمة كانت أو حادثة ، فكان المناسب للشارح أن يقول أجاب فى العقيدة بمنع الاستثنائية . وحاصله أنا لا نسلم أن التعلق ارتفع عن الصفة الحادثة وإنما الصفة نفسها هى المرتفعة ، ولزم من ذلك ارتفاع تعلقها معها لا أنها ارتفع عنها التعلق مع وجودها والمحذور هو ارتفاع تعلقها مع وجودها . ثم إن الجواب بمنع الاستثنائية مبنى على أن معنى قوله : لزم أن لا يرتفع الخ : أى مع بقاء الصفة كما هو المتبادر من قول الشارح لا تعلقها النفسى مع بقائها وأما إن كان المعنى لزم أن لا يرتفع تعلق صفاتنا : أى مطلقا لا منفردا ولا مع الصفة كان الجواب بمنع

لاتعلقها النفسي مع بقائها ، فكل ماجهلناه من المعلومات مثلا فقد انعدم فى حقنا من آحاد العلوم بقدره ، ومثار الغلط فى كلام السائل توهمه أن علمنا مثلا وسائر صفاتنا المتعلقة يصلح أن تتعلق بمتعدد ، والذى عند أئمتنا أن الصفة المتعلقة بالنسبة الينا إنما تصلح أن تتعلق بمتعلق واحد فقط فحيث تعدد المتعلق فى حقنا فقد تعددت الصفة بحسبه ، وقد استدلوا على ذلك بأنه لوكان لنا علم واحد مثلا يتعلق بمعلومين فأكثر لما صح أن يذهل عن بعضها مع حضور الآخر لما فيه من اجتماع الضدين وهما العلم والذهول . لكن ذهولنا عن بعض معلوماتنا معلوم لنا بالضرورة فكل معلوم لنا إذن فله علم يخصه ، والضمير فى قوله لتعددها يعود على الصفة ، وقولى لاتعلقها منصوب بالعطف على مفعول منع .

(ص) وأما دليل وحدتها فلأنها لوتعددت بتعدد متعلقاتها للزم دخول مالا نهاية له عددا فى الوجود وهو محال ، و إلا لم يكن لبعض الأعداد ترجيح على بعض فتفتقر فى تعيين بعضها الى مخصص وذلك يوجب حدوثها ، وقدتبين وجوب قدمها هذا خلف فتعين إذن وجوب وحدتها .

(ش) هذا برهان المطلب الأول وهو وجوب الوحدة لصفاته جل وعلا ، وتقريره أن يقال لوكانت صفة من صفاته تعالى متعددة ، وقد قام البرهان قبل قريبا على تعلقها بما لايتناهى لم يخل إما أن تتعدد بحسب تعدد المتعلقات التى عرفت أنها لاتتناهى ، وإما أن تخص بعدد متناه ، والتالى بقسميه محال فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة . أما بطلان القسم الأول من التالى فلأنه

الملازمة (قوله لاتعلقها الخ) أى كما توهم المعترض (قوله فكل ماجهلناه الخ) أى وكل مالم نقدر عليه وكل مالم نسمعه فقوله مثلا راجع لقوله ماجهلناه (قوله السائل) أى الذى أتى بالشرطية والاستثنائية السابقتين (قوله ومثار) اسم مكان : أى والمحل الذى ثار : أى نشأ (قوله أن علمنا الخ) الأولى إسقاط مثلا لأنه يغنى عنه المعطوف بعده (قوله فحيث الخ) فان كان المتعلق معلوما تعدد العلم بعدده ، وان كان مقدورا تعددت القدرة بعدده وهكذا (قوله على ذلك) أى على تعدد العلم بتعدد المعلوم فى حقنا ويحتمل على تعدد الصفات بتعدد متعلقاتها إلا أن الدليل يكون أخص (قوله لما فيه الخ) بيان للملازمة (قوله وأما دليل الخ) أى وأما دليل وجوب وحدتها (قوله للزم الخ) لكن التالى باطل (قوله وإلا الخ) أى وإن لم تتعدد بتعدد المتعلقات الغير المتناهية بل اختصت بعدد متناه (قوله الأعداد) أى المتناهية (قوله فتفتقر) أى الصفات (قوله بعضها) أى الأعداد (قوله هذا) أى وجوب حدوثها ، وقوله : خلف بالضم : أى كذب وباطل أو بالفتح : أى مطروح خلف الظهر لبطلانه لمنافاته لوجوب قدمها الثابت بالبرهان ثم ان قوله قد تبين وجوب قدمها علة لقوله : هذا خلف فالأولى تأخيره عنه (قوله وتقريره الخ) جعل الدليل واحدا وجعل التالى متعددا وهما مغايران للتالى فى المتن وكذا المقدم مغاير للمقدم فى المتن (قوله وقد قام الخ) حال ومن هنا يظهر توقف المطلب الأول على المطلب الثانى الذى وجه به فيما سبق تقدم برهان المطلب الثانى على برهان المطلب الأول . فان قلت الذى سبق عموم التعلق بما تصلح له من المتعلقات لاالتعلق بما لايتناهى . قلنا إذاثبت عموم التعلق الخ ثبت تعلقها بما لايتناهى لأن متعلقاتها لاتتناهى (قوله أما بطلان) أى أما وجه بطلان (قوله فلأنه) أى القسم الأول

يؤدّى إلى وجود صفات لا نهاية لها عددا وهو محال ، إذ كل مايدخل تحت الوجود فلابد من صحة تميزه وتميز مالايتناهى محال ، فوجود مالايتناهى محال . وأما بطلان القسم الثانى منه وهواختصاصها بعدد متناه ، فلأنه يقتضى اختصاصها بذلك العدد المتناهى بدلا عن غيره مخصصا مختارا وذلك يستلزم حدوثها ، وأيضا يلزم توزيع مالا يتناهى من المتعلقات على مايتناهى من الصفات وهو محال ضرورة .

(ص) فان قلت مثلا العلم فى حقنا متعدد بحسب تعدد متعلقه وكذا غيره ، فلوقام العلم مثلا فى حقه تعالى مقام علوم لجاز أن يقوم فى حقه تعالى مقام القدرة والارادة وسائر الصفات بجامع قيامه مقام صفات متغايرة ، بل و يلزم عليه أن يجوز قيام ذاته مقام الصفات كلها ، وذلك مما يأباه كل مسلم . قلنا الفرق أن التغاير فى العلوم الحادثة لأجل التغاير فى المتعلق مع الاتحاد فى النوع ، فحيث فرضت الوحدة فى العلم مثلا زال التغاير . أما العلم والقدرة وسائر الصفات فمتغايرة فى حقائقها جنسا ، فلو قام بعضها مقام بعض لزم قلب الحقائق ولزم ماتقدم فى مسئلة سواد حلاوة .

(ش) هذه شبهة على سبيل المعارضة لدليل الوحدة وتقريرها أن يقال :

(قوله فلأنه الخ) هذا قد جعله فى المتن تاليا فى الدليل الأوّل (قوله فوجود الخ) هذا فى الحوادث لامطلقا ، ولذا قالوا مما يجب اعتقاده أن لله كمالات موجودة لانهاية لها ، ثم ان قوله أوّلا فلا بد من صحة تميزه ان أريد التميز من جهة العدد كان ذلك ممنوعا وكان قوله وتميز الخ مسلما وان أريد التميز من جهة العلم مثلا فبالعكس (قوله وذلك الخ) علة لمحذوف تقديره والتالى باطل (قوله فان قلت الخ) اعتراض على دليل وحدة الصفات توجه المصنف لتقريره ودفعه (قوله وكذا غيره) أى العلم كالقدرة فانها متعدّدة باعتبار المقدور ولا حاجة لهذا بعد قوله مثلا (قوله مقام علوم) أى متعدّدة بالنسبة لنا (قوله أن يقوم) أى العلم (قوله بجامع الخ) بيان للملازمة التى حكمت بها الشرطية والأولى بجامع القيام مقام صفات متغايرة ، وذلك أن لنا علوما متعدّدة متغايرة ، وقد قام علمه تعالى مقامها وسائر صفاته تعالى متعدّدة متغايرة ، فاذا قام علمه تعالى مقام علومنا المتعدّدة المتغايرة جاز أن يقوم مقام سائر صفاته بجامع القيام مقام الصفات المتغايرة فى كل (قوله بل و يلزم عليه) أى على قيام علمه تعالى مقام علوم متعدّدة بالنسبة إلينا (قوله وذلك) أى قيام ذاته مقام سائر الصفات بحيث تسد مسدّها (قوله مما يأباه كل مسلم) لأنه يؤدّى إلى تعطيل الذات عن الصفات (قوله الفرق) أى بين قيام العلم مقام علوم و بين قيامه مقام القدرة وسائر الصفات (قوله أن التغاير الخ) بأن يكون لهذا المتعلق علم ولهذا المتعلق علم وهكذا (قوله مع الاتحاد فى النوع) هذا محط الفرق ، والمراد بالنوع الحقيقة (قوله فى العلم) أى علم الله (قوله زال التغاير) أى فلا تغاير : أى لم يكن هناك علم ثان يغايره وما يوهمه لفظ زال غير مراد (قوله ولزم ماتقدّم الخ) مثلا الصفة الواحدة لو كانت سوادا وحلاوة كانت بالنظر لكونها سوادا تضاد البياض و بالنظر لكونها حلاوة لاتضاده ، و يقال هنا مثلا القدرة تضاد العجز باعتبار نفسها ومن حيث قيامها مقام غيرها من الصفات لاتضاده (قوله هذه شبهة) إشارة لكلام المصنف (قوله على سبيل المعارضة) هى دليل منتج لخلاف ماأنتجه دليل المستدل من وجوب الوحدة لصفات البارى

العلم قد تقرر فى الشاهد تعدده بحسب تعدد متعلقاته ، فلو اتحد العلم القديم مثلا لقام مقام علوم مختلفة بالنسبة الينا والملازمة ظاهرة . أما بطلان التالى فلأن قيام العلم مقام علوم مختلفة يوجب جواز قيامه مقام سائر صفاته كالقدرة والارادة وغيرهما بجامع أن التعدد والاختلاف لتلك الصفات قد تقرر وجوبه لجميعها فى الشاهد ، فان لم يعتمد عليه فى بعضها بالنسبة للغائب وجب أن لا يعتمد عليه بالنسبة إليه فى سائرها ، بل إذا لم يوثق بما تقرر وجوبه من ذلك فى الشاهد لزم أن يجوز قيام الذات العلية مقام الصفات كلها ، وذلك باطل باجماع المسلمين . أجاب عن هذه الشبهة بأن العلوم الحادثة مثلا ، و إن اختلفت فليس اختلافها فى نفس حقيقة العلم ، بل اختلافها إنما هو باختلاف متعلقاتها لما تعددت آحاد العلم الشخصية ، فحيث فرض علم واحد بالشخص يعم جميع المتعلقات زال ذلك الاختلاف ضرورة توقفه على تعدد آحاد العلم بحسب تعدد آحاد المعلوم ، وقد زال ذلك بفرض الوحدة . والحاصل أن قيام الواحد مقام العدد عند اتحاد النوع جائز لأنه لا يوجب قلب حقيقة بخلاف قيامه مقام العدد عند الاختلاف فى النوع : كالقدرة والعلم مثلا فانه لا يمكن أن تقوم صفة واحدة مقامهما ، لأنه يوجب قلب الأجناس واختلاف الحقائق واجتماع متضادات فى شىء واحد كما تقدم فى وجه امتناع أن يكون الشىء الواحد سواد حلاوة

(قوله العلم) أى مثلا (قوله قد تقرر فى الشاهد الخ) أى والشاهد سلم للغائب فيكون الغائب فيه التعدد أيضا (قوله فلو اتحد الخ) هذا دليل آخر غير مافى المصنف لأن المقدم فى المصنف هو التالى هنا والتالى فى دليل المصنف جعل هنا دليلا للاستثنائية المحذوفة (قوله والملازمة ظاهرة) لأن علمه تعالى متعلق بجميع المعلومات التى من جلتها ماتعلقت به علومنا ، وحينئذ فعلمه تعالى قائم مقام علومنا لتعلقه بما تعلقت به علومنا (قوله فلأن قيام العلم) أى القديم (قوله مقام الخ) أى بالنسبة لنا (قوله يوجب) أى يستلزم الخ لكن التالى باطل لما يلزم عليه من قلب الحقائق (قوله لتلك الصفات) أى العلوم بالنسبة الينا والعلم والقدرة وباقى الصفات بالنسبة لله تعالى (قوله وجوبه) أى ماذكر من التعدد والاختلاف (قوله فان لم يعتمد عليه) أى على الشاهد بالنظر للتعدد والاختلاف بأن اعتبر مافى الغائب متحدا (قوله فى بعضها) كالعلم بالنسبة للعلوم (قوله عليه) أى الشاهد (قوله اليه) أى الغائب (قوله من ذلك) أى من التعدد والاختلاف (قوله وذلك) أى قيام الذات مقام الصفات (قوله وان اختلفت) الواو للحال (قوله إنما هو الخ) أى وحقيقها واحدة (قوله لما) أى حين (قوله فحيث فرض علم واحد) أى لله تعالى (قوله زال ذلك الاختلاف) أى لم يوجد لأنه فرع التعدد ، وقد فرض أنه علم واحد ، وحينئذ فلا يلزم على قيامه مقام العلوم قلب الحقائق (قوله توقفه) أى الاختلاف (قوله لأنه) أى القيام المذكور (قوله قلب الأجناس) أى الحقائق فتصير حقيقة هذه هى حقيقة هذه الأخرى (قوله واختلاف الحقائق) أى الحقائق المختلفة عطف تفسير على الأجناس (قوله واجتماع متضادات فى شىء واحد) إذ لو قام العلم مثلا مقام القدرة لوجب أن يؤثر وأن لا يؤثر وأن يتعلق بالواجب وأن لا يتعلق به وأن ينكشف به المعلوم وأن لا ينكشف به بخلاف مالو قام مقام علم آخر فان التعلق واحد وأحكامهما

وهذا الجواب حسن لكنه يعكر عليه ادعاء أئمة السنة رضى الله عنهم وحدة الكلام مع اختلافه بالنوع فان نوع الطلب ليس نوع الخبر . أما الأمر والنهى فيندرجان فى حقيقة الطلب فالاختلاف فيهما من حيث المتعلق فقط والاستخبار والوعد والوعيد يرجع جميع ذلك إلى الخبر ، فرجعت الأقسام كلها الى الخبر والطلب ، وانتصر بعض الشيوخ لمذهب الشيخ والجمهور ، فقال لم تنحصر أقسام الكلام فيما ذكر ، فكما جاز رد الأقسام إلى القسمين جاز فى العقل أن يكون قسم آخر نسبته إلى القسمين فى الاندراج تحته كنسبة الأقسام إلى القسمين ، فقيل له وكذا الخصم يدعى أنه لم تنحصر أيضا أقسام المعانى فيما ذكر منها فيجوز فى العقل أن يكون ثم معنى نسبته إلى العلم والقدرة كنسبة العلم إلى سائر العلوم . فان قيل يلزم ثم أن يضاد وأن لايضاد . قيل وذلك لازم أيضا هنا ، فان الخبر لايضاد النهى والأمر يضاده ، فلو كان معنى واحد خبرا طلبا لضاد ولم يضاد ،

متساوية والحقيقة واحدة فلا يلزم قلب حقيقة ولا اجتماع متضادات (قوله وهذا الجواب حسن) أى وما تضمنه هذا الجواب من جواز قيام الواحد مقام المتعدد ان اتحد النوع بأن كان نوع ذلك الواحد والمتعدد واحدا ومنعه ان اختلف النوع (قوله ادعاء الخ) تعبيره بالادعاء يقتضى أنه غير مرضى وليس كذلك إذ المرضىّ القول بوحدة الصفات . ثم إن الكلام على حذف مضاف : أى ادعاء أكثر أئمة السنة (قوله وحدة الكلام) أى بالنسبة للغائب ، وقوله : مع اختلافه : أى مع اختلاف أفراده بالنوع بالنسبة للشاهد فيأتى الاعتراض بأن الشىء الواحد لايقوم مقام متعدد مختلف فى الحقيقة (قوله فان نوع الطلب) الاضافة للبيان (قوله أما الأمر الخ) جواب عن سؤال وارد على الحصر فى أمرين (قوله فى حقيقة الطلب) أى الحقيقة النوعية (قوله فالاختلاف فيهما) الأولى بينهما (قوله من حيث المتعلق) أى لأن الطلب فى الأمر متعلق بالفعل وفى النهى متعلق بالترك (قوله والاستخبار الخ) أى والنداء (قوله لمذهب الشيخ والجمهور) أى من أن الكلام صفة واحدة (قوله فيما ذكر) أى من الطلب والخبر (قوله ردّ الأقسام) أى أقسام الكلام (قوله أن يكون) فاعل جاز والأولى أن يعبر بمعنى بدل قسم لأن التعبير بقسم ينافى المقصود الذى هو عدم التعدد فى الكلام (قوله نسبته الخ) المناسب لأسلوب المقام لوقال نسبتهما اليه من حيث اندراجهما تحته كنسبة الأقسام المذكورة الى القسمين : أى وإذا كان القسمان المذكوران مندرجين تحت ذلك المعنى كانا متحدين نوعا فتكون صفة الكلام للغائب قامت مقام متعدد متحد نوعا بالنسبة للشاهد (قوله فقيل له) أى لذلك البعض المنتصر (قوله أنه) أى الحال والشان (قوله ثمّ) أى فى حق الغائب (قوله معنى) أى صفة أخرى تعم هذه الصفات فتكون واحدة بالنوع (قوله الى العلم والقدرة) أى وسائر الصفات (قوله يلزم ثم) أى فى مقام المعنى الذى فرضه الخصم شاملا للعلم ولسائر المعانى أن ذلك المعنى يضاد وأن لايضاد بخلاف المعنى الذى فرضناه شاملا للخبر والطلب فانه لايتأتى فيه ذلك ، وحينئذ فلا يتأتى للخصم أن يجعل هذا المعنى مثل هذا المعنى (قوله هنا) أى فى مقام المعنى المفروض فى الكلام ، وقوله : أيضا : أى كما لزم ثم (قوله فان الخبر لايضاد النهى) أى لأنه يصح أن يخبر عن الشىء وينهى عنه (قوله والأمر يضاده) أى يضاد النهى إذ لايكون آمرا بالشىء ناهيا عنه : أى طالبا لفعله والكف عنه (قوله خبرا طلبا) المناسب خبرا أمرا لأن الطلب يعم الأمرين وكلامه أوّلا فى الخبر مع الأمر (قوله لضادّ

وذلك هو المحال الذى ذكرتم من حيث المعقول ، ولأجل استقامة الجرى على هذا المسلك العقلى صار قوم إلى التعدد فى الكلام هربا من لزوم هذا المحال ، وقد نقل ذلك عن عبد الله ابن سعيد بن كلاب قال : إن الكلام اسم لسبع صفات : الأمر والنهى والخبر والاستخبار والوعد والوعيد والنداء والكل قديم عنده ، ونقل أيضا عنه قدم الكلام فقط ، وأن هذه السبع من صفات الأفعال انما تثبت للكلام فيما لا يزال ، وردّ عليه بأن تعقل وجود الكلام أزلا بدون واحد من هذه السبع محال ، وهو ظاهر إذ وجود الجنس خارجا فى غير نوع من أنواعه مما لا يمكن ، وأيضا فالاستخبار والوعد والوعيد آيلة إلى الخبر فلايحسن جعلها قسيمة له ، فان الاستخبار إما أن يكون من الله تعالى تقريرا فهو خبر ، والاستفهام على حكم الاستعلام لايليق بعلام الغيوب ، وإن أريد به طلب الاخبار رجع إلى الأمر والوعد خبر عن الثواب والوعيد خبر عن العقاب

ولم يضاد) لأن المعنى الواحد وهو الكلام القديم من حيث انه أمر يضاد النهى ، ومن حيث انه خبر لايضاده ، ومن حيث انه نهى يضاد الأمر ، ومن حيث انه خبر لايضاده (قوله وذلك) أى كون المعنى الواحد وهو الكلام القديم الذى هوخبر وطلب يضاد ولايضاد (قوله من حيث المعقول) أى من حيث مايعقل من المضادة وعدمها ، وان اختلف ذلك فى المحلين لأن الذى يقال فيما سبق لو قام العلم مقام القدرة وغيرها لكان من حيث انه قدرة لايضاد الجهل ومن حيث انه علم يضاده وهكذا ، والذى يقال هنا لوقام الكلام مقام الطلب والخبر لكان من حيث انه أمر مضادا للنهى ، ومن حيث انه خبر لايضاده (قوله على هذا المسلك العقلى) هو ماسبق من أنه لايقوم واحد مقام متعدد مختلف فى النوع لاستلزام ذلك قلب الحقائق وهو المراد بالمحال المشار إليه بقوله هربا من لزوم هذا المحال (قوله صار قوم الخ) لأنه لو قيل باتحاده كان من حيث انه أمر يضاد النهى ، ومن حيث انه خبر لايضاده (قوله هذا المحال) أى التضاد وعدمه (قوله ذلك) أى القول بتعدد الكلام (قوله كلاب) بوزن رمان (قوله بأن تعقل الخ) فيه أن الموضوع فى وجود الكلام الخ لافى تعقله فالأولى حذف تعقل (قوله مما لا يمكن) أى لأنه لاوجود للجنس خارجا إلا فى ضمن أفراده وهى أنواع ، وفيه أن عبد الله بن سعيد لم يجعلها أنواعا حقيقية بل أنواعا إضافية لأنه يقول الكلام صفة واحدة شخصية ، ولكن التعلقات ثبتت فيما لايزال وحيث كانت أنواعا إضافية فلا يلزم محال على وجود الجنس بدونها (قوله وأيضا الخ) هذا ردّ على المنقول الأوّل فقط وما قبله ردّ على الثانى فقط فليسا ردين لشىء واحد كما يقتضيه التعبير بأيضا فالتعبير بها غير مناسب (قوله فالاستخبار) نحو ألم نشرح لك صدرك على أنه تقريرى (قوله آيلة إلى الخبر) فيه تسمح بالنسبة للوعد والوعيد لأن كلا خبر من أوّل الأمر (قوله تقريرا) المقصود به تحقيق المقرر به واثباته والاخبار بأنه حق (قوله والاستفهام الخ) الأولى تأخيره عن قوله : وان أريد الخ والواو للتعليل (قوله على حكم الاستعلام) الاضافة بيانية والاستعلام طلب الاعلام (قوله وان أريد الخ) تردّده هنا فى الاستخبار يخالف ماتقدّم له من الجزم بأنه داخل فى الخبر ، ويحتمل أن قوله : وان أريد الخ فى مقابل قوله : إما أن يكون من الله الخ ، وحينئذ فالمناسب أن يقول

واختلاف المخبرات لايغير حقيقة الخبر . وأجاب بعض المحققين عن الرد الأول بأن عبد الله بن سعيد إنما أراد أن الكلام لايسمى أمرا ولانهيا إلا عند وجود المأمور والمنهى ، لا أن الكلام لايتعلق بهما إلاعند وجودهما فانه أجل من أن يعتقد مثل هذا ، والتزم الأستاذ أبواسحاق رد جميع أقسام الكلام الى الخبر لينتظم القول بالوحدة ، فقال الأمر خبر عن تحتم الفعل ، والنهي خبر عن تحتم الترك ، وأورد عليه أن خبرالله تعالى صدق والخبر الصدق يتبع المخبر عنه على ماهو به ، فاذا أخبر الله تعالى عن تحتم شيء فلابد وأن تكون صفة التحتم ثابتة له قبل الاخبار ، فتحتمه ان كان بنفس هذا الخبر دار و إن كان بغيره تسلسل . قال ابن التلمسانى : و يمكن أن يجيب بأن بعض الأخبار يراد بها الانشاء فلا يشترط

واما أن يكون من غير الله طلبا للاخبار الخ (قوله واختلاف المخبرات) أى المخبر عنها ، وهذا جواب عما يقال : الوعد خبر عن الثواب والوعيد خبر عن العقاب فأين الاتحاد (قوله عن الرد الأول) هو أن تعقل الكلام أزلا بدون واحد الخ (قوله لايسمى) أى لاتسمى أنواعه (قوله لا أن الكلام لايتعلق بهما) أى الأمر والنهى : أى لا لأن الكلام لاينقسم اليهما الاعند وجودهما فيما لايزال بل الأقسام موجودة فى الأزل والحادث إنما هو مجرد تسميتها (قوله وجودهما) أى المأمور به والمنهى عنه (قوله فانه) أى ابن سعيد (قوله أجل الخ) أى منزه عن أن يعتقد مثل هذا فلايقال مقتضى كلامه تفضيله على اعتقاده (قوله لينتظم الخ) أى ليصح القول بوحدة الكلام لأنه اذا ردت جميع أقسامه للخبر صار الكلام قائما مقام متعدد متحد النوع ولامحذور فيه (قوله يتبع المخبر عنه) هو الموضوع (قوله على الخ) أى حال كون المخبر عنه كائنا على حالة هو أى المخبر عنه متلبس بتلك الحالة فى الواقع ، والمراد بتلك الحالة وصف المحمول ، فقولنا محمد رسول الله هذا خبر تابع للمخبر عنه وهو كون سيدنا محمد ثابتة له الرسالة فى الواقع وهكذا ، والمراد بكون الخبر تابعا لاتصاف المخبر عنه بتلك الصفة أنه يتوقف على ذلك من حيث الوجود فلا يقال مثلا الصلاة متحتمة إلا إذا ثبت لها التحتم قبل ذلك (قوله عن تحتم شيء) أى كالصلاة ، والمراد بتحتمها وجوبها (قوله صفة التحتم) الاضافة للبيان (قوله ثابتة له) أى لذلك الشيء (قوله فتحتمه) أى الشيء (قوله ان كان الخ) توضيحه أن الخبر الصدق يتبع اتصاف المخبر عنه بتلك الصفة وهذا يقتضى توقف الخبر على ذلك فى الوجود فلا يقال الصلاة متحتمة إلا إذا ثبت التحتم للصلاة قبل ذلك ثم بعد ذلك نقول اتصاف الصلاة بالتحتم لابد له من شيء يفيده ، فاذا كان الذى أفاده هو هذا الخبر المتقدم لزم أن يكون الخبر متقدما على ثبوت التحتم وأن ثبوت التحتم متوقف عليه مع أنا قلنا أولا ان الخبر متوقف على ثبوت التحتم فى نفس الأمر فيلزم الدور وان كان الذى أفاده غير ذلك الخبر فلا يكون ذلك الغير إلا خبرا لرد الأقسام كلها إلى الخبر فننتقل الكلام إلى ذلك الخبر فيكون متوقفا أيضا على ذلك الشيء : أعنى اتصاف المخبر عنه بالصفة كاتصاف الصلاة بالتحتم وذلك متوقف على خبر آخر ثم ننقل الكلام إليه أيضا ثم كذلك إلى مالا نهاية له فيلزم التسلسل فى الأخبار ولاشيء آخر غير الخبر يفيده حتى يرجع إليه لأن الأمر محصور فيه كما هو موضوع المسئلة (قوله أن يجيب) أى الأستاذ عما أورد عليه (قوله بأن بعض الأخبار الخ) فاذا قيل الصلاة

كونها بتلك الصفة قبل تعلقه بها ، بل يثبت معها كقولك طلقت وأعتقت ووكلت وما أشبه ذلك واعترض أيضا على الأستاذ بأن من أقسام الأمر والنهى الندب والكراهة وليس فيهما تحتم ، فقد خرجا عن الكلام بتفسيره ، وذهب الامام الفخر الى مثل ماذهب اليه الأستاذ من رد أنواع الكلام كلها الى الخبر إلاأنه رد الأمر والنهى إلى الاخبار بحلول العقاب ، ورد عليه بأن العفو من الله تعالى مأمول فى حق غير الكافر مع تحقق الأمر والنهى ، و بهذا بطل على المعتزلة حد الواجب بذلك ، والقاضى يقول : لو قدر ورود الأمر الجازم بدون الوعد والوعيد لتحقق الأمر وخالفه الامام والغزالى ، وما صار اليه القاضى هو الجارى على قواعد أهل السنة ، فان الثواب من الله عندهم مجرد فضل والعقاب مجرد عدل ، وتعلقهما بالأمر والنهى باخبارالله تعالى لأنهما لازمان لهما عقلا . واعلم أن مسئلة الوحدة فى الصفات تتعلق بها أبحاث قوية واشكالات صعبة يضيق

متحتمة فليس التحتم ثابتا لها قبل الاخبار بها بل إنما ثبت لها مع الاخبار ، وحينئذ فقولنا الصلاة متحتمة خبر قصد به الانشاء (قوله كونها) أى بعض الأخبار لكن بمعنى المخبر عنه كالصلاة ، وقوله : بتلك الصفة : أى كالتحتم ، وقوله : قبل تعلقه : أى تعلق بعض الأخبار بالمعنى الحقيقى ، وقوله : بها : أى ببعض الاخبار بمعنى المخبر عنه ، والمراد بتعلقه بها دلالته عليها ، وقوله : بل يثبت معها : أى بل كونها بتلك الصفة يثبت مع بعض الأخبار وأنث الضمير باعتبار أن بعض الأخبار جملة ، وفى بعض النسخ معه وهى ظاهرة (قوله كقولك طلقت) فانه ليس القصد الاخبار عن طلاق حصل فى الواقع بل القصد إنشاء طلاق حصل بهذا اللفظ لكن قد يقال إن هذا فيه رد للانشاء وحقيقته غير حقيقة الخبر فلا ينهض ماالتزمه الأستاذ من رد الأقسام كلها إلى الخبر الذى أريد منه الاخبار لفظا ، ومعنى لينتظم مطلوبه من القول بوحدة الكلام ، وحينئذ فقوله ويمكن أن يجيب الخ لايتم (قوله وليس فيهما تحتم الخ) للأستاذ أن يقول إنما قصدت تفسير الأمر والنهى الحقيقيين بناء على أن الأمر حقيقة فى الوجوب والنهى فى التحريم ، ولو سئل عن أمر الندب لقال هو الخبر عن راجحية الفعل أو عن نهى الكراهة لقال هو الخبر عن راجحية الترك (قوله إلى الاخبار بحلول العقاب) أى ان فعل بالنسبة للنهى وان ترك بالنسبة للواجب ، والمراد بالاخبار الخبر (قوله ورد الخ) وحينئذ فلا يصح رد الأمر والنهى إلى الاخبار بحلول العقاب (قوله و بهذا) أى بقولنا العفو من الله مأمول (قوله بذلك) أى برد الأمر والنهى إلى الاخبار بحلول العقاب ، وفيه أنهم لم يحدوا الواجب بذلك . وأجيب بأن الكلام على حذف مضاف : أى بمضمون ذلك لأنهم حدوا الواجب بما يعاقب على تركه ولابد وحدوا الحرام بأنه مايعاقب على فعله ولا بد هذا ، والمعتزلة يقولون بعدم جواز العفو عن العاصى ، وحينئذ فلا معنى لرد تعريفهم المبنى على مذهبهم (قوله والقاضى يقول الخ) غرضه بهذا الكلام الاعتراض على من رد الأمر والنهى إلى الاخبار بحلول الثواب والعقاب (قوله وخالفه الامام والغزالى) أى حيث قالا : ان الأمر والنهى يستلزمان العقاب والثواب فلا يتحققان بدونهما (قوله وما صار إليه القاضى) أى من أن الأمر لايستلزم الثواب ولا العقاب بل الثواب والعقاب ثبتا بخبر آخر غير الأمر والنهى (قوله باخبار الله) أى بخبر آخر غير الأمر والنهى : أى ان فعلتم أثبتكم وان تركتم عاقبتكم (قوله لأنهما لازمان لهما عقلا) أى

مجال النظر فيها إلا أن يوفق الله تعالى ، وقد تركنا التعرض لكثير منها خشية السآمة ، وفيما ذكرناه من ذلك كفاية . وبالجملة فمباحث الصفات المعنوية والمعانى متسعة جدا : وهى من مزال الأقدام إلا أن يثبت الله سبحانه : فنسأله جل وعلا أن يعرفنا به ولا يفتنا فى ديننا بفضله .

(ص) فصل

(ش) هذا فصل الوحدانية ، وينبغى أن يقدم قبل الشروع فى شرح مسائله مقدمة فى معنى الوحدة وفى أقسامها فنقول : أما معنى الوحدة . فقال ناصر الدين البيضاوى فى طوالعه : هى كون الشىء بحيث لاينقسم إلى أمور متشاركة فى الماهية ، وتعريفه شامل للواحد الحقيقى وهو مالا ينقسم أصلا ، وللواحد الاضافى وهو ماينقسم . لكن لا إلى أمور مستوية فى الحقيقة : كالانسان المنقسم الى الأعضاء المختلفة من يد ورجل ورأس ونحوها فانها غير مستوية فى الماهية ، ويخرج من التعريف ما انقسم الى أمور متساويات فى الماهية : كجماعة نقط من عل أوماء أونحوهما .

ولا عادة لأنهما من خبر آخر (قوله مجال النظر) أى العقل : أى مواضع النظر : أى أن المواضع التى يفكر فيها العقل لأجل الجواب عن هذه الاشكالات ضيقة فى التعليل والضمير عائد على الاشكالات ، وإنما احتجنا لذلك لأن المجال محل الجولان فهى المنظور فيها لا فى الاشكالات (قوله إلا أن يوفق الله) أى لشىء حسن من عنده فيترتب على ذلك إلهام الجواب (قوله من ذلك) أى من تلك الأبحاث والاشكالات (قوله وهى الخ) جملة حالية (قوله أن يعرفنا به) أى المعرفة التامة التى هى عين اليقين أو حق اليقين لا المعرفة بالدليل لحصولها .

فصـــل

أى فى إثبات الوحدانية

(قوله وفى أقسامها) أعاد الجار إشارة إلى أنه عطف على معنى (قوله هى كون الشىء الخ) فهى أمر اعتبارى (قوله بحيث الخ) هذا صادق بأن لاينقسم أصلا أو ينقسم إلى أمور غير متشاركة فى الماهية بل مختلفة فيها ولذا قال وتعريفه الخ (قوله للواحد الحقيقى) الأولى للوحدة الحقيقية لأن التعريف للوحدة لا للواحد وكذا يقال فى قوله : بعد وللواحد الاضافى (قوله مالا ينقسم أصلا) أى بوجه من الوجوه كالجوهر الفرد والنقطة (قوله لكن لا إلى أمور متساوية) أى بل مختلفة (قوله كالانسان) أى كما صدقه كزيد لأنه المنقسم للأعضاء المذكورة من انقسام الكل إلى أجزائه لا الانسان الكلى (قوله المختلفة) أى بالشخص (قوله ونحوها) أى كالعنق والصدر (قوله فانها غير مستوية فى الماهية) فماهية اليد غير ماهية الرجل وهكذا وكذا ماهية الحجر غير ماهية الانسان وهكذا وهذا كله على مذهب الفلاسفة القائلين بعدم اتحاد الأجسام فى الماهية ، وأما مذهب أهل السنة فالأجسام كلها متماثلة فى الماهية فماهية اليد مماثلة لماهية الرجل وماهية الانسان مماثلة لماهية الفرس ، وهكذا فالماهيات كلها متماثلة فى التركيب من جواهر فردة متماثلة ، والاختلاف بينها إنما هو بمشخصات خارجة عن الحقيقة (قوله ويخرج من التعريف) من بمعنى عن لأن مالا يشمله التعريف خارج عنه لامنه (قوله كجماعة نقط)

وقال الامام فى الارشاد : الواحد فى اصطلاح الأصوليين هو الشىء الذى لا ينقسم ، فقوله فى اصطلاح الأصوليين احترز به من اصطلاح الفلاسفة فانه يطلق عندهم على أمور تعرف مما يأتى بعد فى التقسيم ، وقوله : هو الشىء احتراز من المعدوم لأنه ليس بشىء عند أهل السنة ، وقوله الذى لاينقسم احتراز من المنقسم كالجسم ، فانه يقبل القسم فلايسمى واحدا فى اصطلاح الأصوليين وان كان يسمى واحدا فى اللغة وفى اصطلاح الفلاسفة ، ولو قال الواحد هو الشئ لكان سديدا ، فان كل منقسم عندنا شيئان لا شىء إلا أن قوله : الذى لاينقسم تحقيق للحقيقة ورفع للتجوز. وقد اختلف فى الوحدة ، فقيل هى صفة سلبية ، فهى

الأولى كجملة من عسل ، لأن الجماعة منقسمة بالفعل لأنها تنقسم فى المستقبل كما هو المراد (قوله وقال الامام) أى امام الحرمين (قوله الواحد) الأولى الوحدة وان كان تعريف الواحد يتضمن تعريفها لكن عقد المبحث لها (قوله الأصوليين) أى أهل أصول الدين وهم المتكلمون (قوله هو الشىء الذى لاينقسم) أى فالعمود وزيد والجماعة من نقط العسل لايقال لشىء منها واحد على هذا التعريف ويقال للجوهر الفرد وللنقطة واحد على هذا التعريف وعلى ماقبله (قوله يطلق عندهم على أمور) أى كالواحد بالنوع والواحد بالجنس فيقال زيد وعمرو واحد بالنوع والانسان والفرس واحد بالجنس وهذا الاطلاق يمتنع فى حق الله إذ لاجنس له ولا نوع فلم يبق أن يطلق عليه الواحد إلا بمعنى أنه لاينقسم (قوله تعرف مما يأتى الخ) أى تعرف تفصيلا مما يأتى فلا ينافى أنها تعرف إجمالا مما تقدم فى تعريف البيضاوى لأن مرجع الأمور الآتية الى الواحد الحقيقى والواحد الاضافى ، وقد ذكر فيما سبق (قوله هو الشىء) الأولى إسقاط الضمير لأنه ضمير المعرّف ولا مدخل له فى الاحتراز (قوله احتراز الخ) المناسب خرج عنه المعدوم لأن الشىء جنس فليس قيدا للاحتراز ، وفى بعض النسخ احترازا بالنصب معمول لمحذوف : أى أتى به احترازا الخ (قوله كالجسم) هو ماتركب من جوهرين فأكثر وأدخلت الكاف الخط وهو ماتركب من نقطتين ، والسطح وهو ماتركب من خطين والخط يقبل القسمة طولا والسطح يقبلها طولا وعرضا ثم إن الأولى قصر الكلام على الجسم لأن الخط والسطح من الأمور الاعتبارية عند أهل السنة (قوله فانه) أى الجسم ونحوه الداخل تحت الكاف والضمير فى قوله فلا يسمى راجع لذلك أيضا (قوله وان كان يسمى واحدا فى اللغة) أى فزيد جسم باتفاق الفريقين وواحد بالشخص باصطلاح الفلاسفة دون اصطلاح أهل الكلام والعامود واحد باصطلاح اللغة وليس واحدا عند المتكلمين ولاعند الفلاسفة (قوله ولو قال الواحد هو الشىء) أى وحذف قوله الذى لاينقسم وهذا استدراك على الامام (قوله فان كل منقسم) أى ماقبل الانقسام (قوله شيئان) أى أو أشياء فالعمود أشياء لاشئ واحد ، والشارح اقتصر على الأقل المحقق : أى وحيث كان المنقسم شيئين فأكثر فلا حاجة لقوله الذى لاينقسم لاخراج ماينقسم لعدم دخوله فى الجنس (قوله إلا أن قوله الخ) اعتذار عن زيادة قوله : الذى لاينقسم مع كونه مستغنى عنه هو الشىء (قوله للحقيقة) أى لكون اللفظ باقيا على حقيقته (قوله ورفع للتجوّز) أى بأن يراد بالشىء

عبارة عن سلب الكثرة ، ونقل عن القاضي و إمام الحرمين أنها صفة نفسية ، والتحقيق الأول وأما أقسام الوحدة فكثيرة : الواحد الحقيقي ، والواحد بالشخص ، والواحد بالجنس ، والواحد بالنوع ، والواحد بالفصل ، والواحد بالعرض ، ثم الواحد بالشخص : اما واحد بالاتصال أو واحد بالاجتماع ، و يسمى الواحد بالتركيب والواحد بالارتباط ، ثم الواحد بالعرض : اما واحد بالمحمول واما واحد بالموضوع ، فهذه أقسام سبعة ، ووجه التقسيم اليها أن الواحد إما أن يكون بحيث لاينقسم بوجه من الوجوه أملا ، والأول الواحد الحقيقي ، والثاني إما أن يكون بحيث يمتنع حمله على كثيرين : كزيد فهو الواحد بالشخص ، أو يكون بحيث لا يمتنع حمله على كثيرين ، ولابد أن يكون واحدا من وجه كثيرا من وجه ، و يجب تغاير الوجهين لتنافيهما ، و إذا كان كذلك فجهة الواحد إما أن تكون نفس الماهية لمعروض الكثرة أوجزءا منها

جنسه : أي جنس الموجود فيشمل موجودان تركبا (قوله عبارة عن) الأولى حذفهما (قوله والتحقيق الأول) لأنها لو كانت حالا نفسية لاحتاجت لوحدة لوجوب الوحدة لصفاته تعالى وتحتاج تلك الوحدة لوحدة وهكذا فيلزم الدور أو التسلسل (قوله الواحد الحقيقي) الأولى الوحدة الحقيقية وكذا يقال فيما بعده لأن التقسيم جار على الوحدة لا على الواحد ، وان كان تقسيم الواحد يستلزم تقسيم الوحدة (قوله والواحد بالشخص) أي الواحد المبين بالشخص لأن الواحد هو الشخص لاغيره وكذا يقال فيما بعده (قوله بالاتصال) الباء للملابسة أي اتصال أجزائه بعضها مع بعض ، وكذا يقال في قوله : بالاجتماع وهذه التسمية اصطلاحية لأن التفسير الآتي يفهم منه خلاف مايفهم من التسمية (قوله و يسمى) أي الواحد بالاجتماع (قوله اما واحد بالمحمول) الباء للتصوير أو للملابسة وكذا يقال فيما بعده (قوله أقسام سبعة) أي غير الواحد الحقيقي فالمجموع به ثمانية (قوله لاينقسم بوجه) أي لاعقلا ولا بالفعل لاطولا ولا عرضا ولا عمقا (قوله والأول الخ) المناسب إسقاط الواو (قوله والثاني) أي ماينقسم بوجه من الوجوه (قوله على كثيرين) أي مختلفين في الحقائق أم لا (قوله ولابد الخ) أي وحينئذ فلابد الخ وذلك كالانسان والحيوان والبياض فان كلا بالنظر لحقيقته واحد و بالنظر لماصدقه كثير (قوله ويجب الخ) أي و يجب أن يحكم بتغاير الوجهين لوجود المنافاة بينهما بالقلة والكثرة (قوله و إذا كان) أي الواحد من وجه كثيرا من وجه ، وقوله : كذلك : أي بتلك الحالة وهي وجوب تغاير الوجهين (قوله فجهة الوحدة) الاضافة للبيان (قوله اما أن تكون نفس الماهية لمعروض الكثرة) أي الماهية الكائنة لمعروض الكثرة : أي الشيء الذي تعرض له الكثرة فالانسان واحد بالنظر لحقيقته وتلك الحقيقة ماهية لأفراده التي تعرض لها الكثرة وتتصف بها فالواحد هو الانسان وجهة الوحدة هي الماهية : يعني الحيوان الناطق وهذه الماهية المفصلة هي عين الواحد غاية الأمر أنهما مختلفان بالاجمال والتفصيل ، والمراد بكون الماهية جهة الوحدة أنها جهة لشيء واحد ثم إن هذه الماهية التي هي جهة الوحدة تمام ماهية ماتحت الانسان من الأفراد (قوله أو جزءا منها) أي من ماهية الأفراد المعروضة للكثرة كالحيوان فانه واحد بالنظر لحقيقته وجهة الوحدة فيه جزء من ماهية ماتحته من الأفراد فان الجسم النامي الحساس ليس تمام ماهية الأفراد التي تحته

أوخارجا عنها ، والأوّل هو الواحد بالنوع : كاتحاد زيد وعمرو فى الانسانية ، والثانى وهو جزء الماهية اما أن يعم حقيقتين فأكثر وهو الواحد بالجنس : كاتحاد الانسان والفرس فى الحيوان أو يختص بحقيقة واحدة وهو الواحد بالفصل كاتحاد زيد وعمرو فى الناطق ، والثالث وهو الواحد بالعرض قسمان لأنه إما أن تكون جهة الاتحاد محمولة على المتعدد : كاتحاد القطن والثلج فى حمل البياض عليهما ويسمى الواحد بالمحمول ، أوتكون جهة الاتحاد موضوعة له : كاتحاد الضاحك والكاتب فى وضع الانسان لهما : أى يحملان عليه ويسمى الواحد بالموضوع ، ثم الواحد بالشخص القابل للقسمة إما أن تكون الأقسام التى تحصل بالقسمة متشابهة بالاسم والحد ، وهو الواحد بالاتصال سواء كان قبوله للقسمة لذاته كالمقدار

بل جزء من ماهيتها وتمام الماهية جسم نام حساس متفكر بالقوة (قوله أوخارجا عنها) وذلك كالبياض فانه واحد بالنظر لحقيقته وهى لون مفرق للبصر وجهة الوحدة فيه وهى كونه لونا مفرقا للبصر خارجة عن ماهية أفراده (قوله والأوّل) أى ما كانت جهة الوحدة فيه ماهية ماتحته من الأفراد المعروضة للكثرة (قوله كاتحاد زيد الخ) الأولى كالانسان المتحد فيه زيد وعمرو وبكر لأن الواحد بالنوع هو الانسان لا الاتحاد (قوله وهو جزء الماهية) فيه أن جزء الماهية ليس هو الثانى فالأولى وهو ما كانت جهة الوحدة فيه جزء الماهية (قوله حقيقتين) أى متباينتين (قوله كاتحاد الانسان الخ) أى الأولى كالحيوان المتحد فيه الانسان والفرس لأن جهة الوحدة بالنسبة اليهما هو الجنس : أعنى الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة وكذا يقال فيما بعده (قوله كاتحاد زيد الخ) الأولى كالناطق المتحد فيه زيد وعمرو ليطابق الممثل له لأن الواحد بالفصل هو ناطق لأن جهة وحدته مختصة بحقيقة واحدة (قوله وهو الواحد بالعرض) تصوير للثالث والمطابق لما تقدم أن يقول وهو ماجهة الوحدة فيه خارجة عن ماهية ماتحته من الأفراد نعم ماقاله يستلزم ذلك (قوله لأنه إما أن تكون جهة الاتحادالخ) فيه أن المحمول إنما هو الواحد : أعنى الماهية المجملة لاجهة الاتحاد وهى الماهية المفصلة وكذلك الموضوع إنما هو الواحد لاجهة الوحدة ، فكان الأولى أن يقول لأنه إما أن يكون محمولا على متعدد وذلك كالبياض المتحد فيه القطن والثلج من جهة حمله عليهما ، ويسمى الواحد بالمحمول وإما أن يكون موضوعا لمتعدد ، وذلك كالانسان المتحد فيه الضاحك والكاتب من جهة وضعه لهما وحملهما عليه ويسمى الواحد بالموضوع (قوله فى حمل البياض عليهما) أى بواسطة تقدير مضاف : أى ذوا بياض أوتأويل : أى أبيضان أو مبالغة (قوله أو تكون جهة الاتحاد الخ) فيه ماتقدم لأن الموضوع هو الواحد لا الاتحاد (قوله موضوعة له) أى للمتعدد فهو : أى الواحد جعل موضوعا وحمل الغير المتعدد عليه (قوله كاتحاد الضاحك الخ) الأولى كالانسان المتحد فيه الضاحك والكاتب من جهة وضعه لهما وحملهما عليه : أى يحملان عليه هذا تفسير غير مناسب فالأولى التفريع أو التعليل (قوله القابل للقسمة) صفة كاشفة (قوله كالمقدار) أى الطول والعرض والعمق . واعلم أن الخط ماتركب من نقطتين فاذا ضم خط لآخر حصل سطح فالسطح مقدار تركب من خطين وكل خط تركب من نقطتين فاذا قسم السطح لخطين فالخط والخط تشاركا فى الاسم وهو ظاهر وكذا فى

أو لغيره كالجسم البسيط فانه يقبلها بواسطة المقدار أو تكون الأقسام مختلفة كالبدن المنقسم إلى الأعضاء المختلفة ، وهو الواحد بالاجتماع ويسمى الواحد بالتركيب والواحد بالارتباط ، وإذا عرفت هذا : فاعلم أن المراد من كونه جل وعلا واحدا نفى قبوله الانقسام ونفى نظير له تعالى فى الألوهية وحاصله نفى الكمية المتصلة والكمية المنفصلة ، وفى معنى نفى نظير له تعالى فى الألوهية نفى شريك معه فى جميع الممكنات فلامؤثر فى جميعها سواه ، فهو الواحد فى ذاته : أى غير مؤلف من جزءين فأكثر ، والواحد فى صفاته فلا مثل له ولانظير ، والواحد فى أفعاله فلا شريك له فيها ولاضد ولا وزير، وليست الوحدة الثابتة لذاته تعالى بمعنى تناهيه فى الدقة والصغر إلى حد لا ينقسم وإلالزم أن يكون جوهرا فردا ، ولا بمعنى أنه معنى من المعانى لأن المعانى لاتقبل الانقسام ، وإلالزم أن يكون صفة غير قائم بنفسه ، بل محتاجا إلى محل يقوم به ، وقد سبق

الحد" فان الخط ماتركب من نقطتين (قوله أو لغيره) أى أو يقبل القسمة لغير ذاته (قوله كالجسم البسيط) هو ماتركب من أجزاء غير مختلفة الطبيعة كالحجر والماء والتراب والعسل (قوله فانه يقبلها بواسطة المقدار) هذا مبنى على مذهب الفلاسفة من أن المقدار أمر وجودى ، وأما مذهب أهل السنة فالمنقسم لذاته الأجسام والمقادير أمور اعتبارية لا تنقسم لذاتها (قوله إلى الأعضاء المختلفة) أى بالاسم والحد" (قوله بالاجتماع) الباء للملابسة : أى المتلبس بأجزاء مجتمعة (قوله وإذا عرفت هذا) أى ماتقدم من معنى الوحدة وأقسامها (قوله فى الألوهية) أى كونه معبودا بحق ، وفى الكلام حذف : أى ونفى نظير له فى الصفات ونفى أن يكون له شريك فى الأفعال (قوله وحاصله) أى المراد المذكور (قوله نفى الكمية الخ) نسبة الى كم لأن المراد بها مايسأل عنه بكم ، وميم الكمية مخففة عند المحققين إذ النسبة الى الثنائى" الصحيح الثانى غنية عن تضعيفه والكمية المتصلة فى الذات هى تركب الذات من أجزاء ، وفى الصفات أن يقوم به تعالى قدرتان فأكثر أوعلمان فأكثر وهكذا والكمية المنفصلة فى الذات أن يوجد ثم إلهان أو أكثر وفى الصفات أن تكون ثم صفة مثل صفة الاله قائمة بذات أخرى ، وفى الأفعال أن يكون ثم من يؤثر شيئا من دون الله (قوله فهو الخ) تفريع على الحاصل (قوله أى الخ) تفسير للواحد فى ذاته وهو أخص من المفسر فالمطابق أن يقول : أى غير مؤلف من جزءين ولا نظير له فى ذاته (قوله فلا مثيل له ولا نظير) أى فى صفاته كما هو السياق والمثل هو المشارك فى جميع الصفات والشبيه هو المشارك فى أكثر الصفات ، والنظير هو المشارك فى شىء ولو واحدا (قوله فى أفعاله) هى جميع الممكنات ، وكان الأولى أن يقول : فى الأفعال لأن ظاهر لفظه يوهم انقسام الممكنات إلى قسمين أحدهما أفعاله دون الثانى وهذا قول المعتزلة (قوله فلاشريك له فيها) أى مستقل" بحيث يقاسمه فى الفعل ويفعل كل واحد منهما على حدته (قوله ولا ضد") أى لامضاد ومعاند يمنعه من الفعل (قوله ولاوزير) أى معاون يعاونه على الفعل ، وكان الأولى تقديمه على الضد" لأن الوزير غيرمضاد كالشريك (قوله لأن المعانى لاتقبل الانقسام) وما سبق من أن المقدار يقبل الانقسام لذاته : أى مع أنه معنى فعلى مذهب الفلاسفة وماهنا على مذهب المتكلمين (قوله وإلا الخ)

استحالة ذلك فى حقه تعالى . وبالجملة فالمقطوع به بشهادة البراهين العقلية والقواطع السمعية أنه جلّ وعلا ذات قائم بنفسه : أى مستغن عن المحل والمؤثر لوجوب وجوده موصوفا بما لايحاط به من صفة الجلال والجمال ليس بصفة من الصفات ولاجوما تجرى عليه الحوادث والتغيرات ولا تمر عليه الأزمنة ولا يتخصص بالجهات لايقبل اجتماعا ولاافتراقا ولاصغرا ولا كبرا لامثيل له ولا نظير له ولا ضد ولا وزير كل الممكنات مفتقرة اليه وهو الغنى عن جميعها فى الأزل وفيما لايزال وهو على كل شىء قدير كل ذلك شهدت به البراهين المنتهية إلى ضروريات العقول وطابق فيها المعقول المنقول ثم عجزت العقول بعد عن الادراك وانقطع تشوفها للخوض فيما خرج عن دائرة التوهمات والتخيلات وقصارى أمرها أنها صارت من أجل اللمحة التى لحظت والرمزة التى بها غابت عن العوالم كلها وفيها

أى و إلا بأن كان من المعانى (قوله استحالة ذلك) أى ماذكر من اللازمين (قوله بشهادة) الباء سببية وأطلق الشهادة عن الدلالة مجازا (قوله قائم بنفسه) خبر بعد خبر (قوله من صفات الجلال) أى القهر . وأما صفات الجمال فهى صفات الاحسان (قوله ليس الخ) الأولى تفريعه على قوله موصوفا الخ (قوله الحوادث) أى الصفات الحادثة (قوله ولا تمرّ عليه الأزمنة) أى لأن الزمان إنما يمرّ على ما فى جوف الفلك ، لأن الزمن حركته والمولى ليس فى جوف الفلك لاستحالة المكان عليه (قوله بالجهات) كالمشرق أوالمغرب (قوله لايقبل اجتماعا الخ) لأنه لاأجزاء له حتى يقبل اجتماعها أوافتراقها (قوله ولاصغرا ولا كبرا) أى لابحسب السنّ ولا بحسب المقدار بحيث يكون قليل الأجزاء أوكثيرها (قوله وهو الغنى عن جميعها) لما كان لايلزم من افتقار الغير اليه ثبوت الغنى له أتبعه بما ذكر (قوله كلّ ذلك) أى ماذكر من أنه جل وعلا ذات قائم بنفسه الخ (قوله المنتهية الخ) أى وان كانت ابتداء نظرية (قوله فيها) أى فى شهادة البراهين بالأمور المذكورة ، وقوله : المعقول مفعول وهو عين البراهين فهو اظهار فى محل الاضمار والأصل وطابقها فيها ، وقوله : المنقول فاعل (قوله ثم عجزت العقول) من باب المجاز العقلى والذى يوصف بالعجز حقيقة النفوس . وأما العقل فهو آلة (قوله بعد) أى بعد معرفة البارىء ومعرفة صفاته بالبراهين (قوله عن الادراك) أى لكنه ذاته وصفاته (قوله فيما خرج الخ) أى فى الذات التى خرجت عن جميع التوهمات والتخيلات ، لأن الوهم انما يدرك الأمور المحسوسة فاضافة دائرة لما بعدها للبيان ، ويجوز أن تكون من اضافة المشبه به للمشبه بجامع الاحاطة فى كلّ ، وعطف التخيلات من عطف المرادف (قوله وقصارى أمرها) أى وغاية أمر العقول بمعنى النفوس والأرواح أنها صارت الخ ، وهذا شروع فى الكلام على ماحصل لأهل الخصوصية من العلم فى جانبه تعالى ، بحسب البراهين الربانية والعلوم اللدنية بعد الكلام على ماحصل لغيرهم بحسب البراهين العقلية والقواطع السمعية (قوله من أجل اللمحة) هى فى الأصل النظر بمؤخر العين : أى من أجل النظرة الضعيفة التى نظرت بها للذات العلية كما هو مفاد التعبير باللمحة (قوله والرمزة) أى الاشارة من الله للعقول (قوله بها) أى بسببها (قوله غابت) أى العقول (قوله وفيها)

تاهت وبها ولهت تتطاير من وراء حجب الكبرياء وأردية العز شوقا إلى مالا يكيف من جميل اللقاء وتتنسم من مواهب الزيادة لكشف الغطاء ماتروح به على القلب المحترق الأحشاء ، وربما عظم الشوق بلطف نسيم المزيد فشطحت الذوات شطحا طارت به الروح عن سجن الجسد واتصلت بما لانهاية لزيادة نعيمه على طول الأبد . وللولى القطب الجامع أبى مدين رضى الله عنه فى هذا المعنى :

فقل للذى ينهى عن الوجد أهله
إذا لم تذق معنا شراب الهوى دعنا
إذا اهتزت الأرواح شوقا إلى اللقا
ترقصت الأشباح ياجاهل المعنى

أى وبسببها (قوله تاهت) أى العقول فلم تهتد إلى طريق تصل به إلى المطلوب (قوله ولهت) أى حصل لها وله بفتح اللام : الحزن وذهاب العقل حزنا والحيرة والخوف ، يقال وله كورث ووجل ووله كوعد فهو ولهان وواله (قوله تتطاير الخ) خبر صارت والكبرياء عظمة الرب ولها حجب تمنع الخلق عن ادراك الرب ، وكذلك العز له أردية تمنع من ادراكه : كرداء الآدمى المانع من ادراكه . لكن هذه الحجب والأردية إنما تمنع الغير عن رؤية المولى ولا تمنع الرب عن رؤيته للعالم ، فالعقول تشبه الطير التى تحب أن ترى ماحجب عنها (قوله شوقا الخ) علة لقوله : تتطاير الخ (قوله من جميل اللقاء) أى من لقاء الذات العلية الذى هو جميل ، وهذا بيان لما لا يكيف (قوله وتتنسم) أى تتنشق رائحة طيبة (قوله من مواهب الزيادة) أى من المواهب المزيدة أو من مواهب هى الزيادة (قوله لكشف الغطاء) اللام للتعليل (قوله ما تروح الخ) مفعول تتنسم ، وفيه أن ماتروح به هو آلة الريح لاالريح ، لأنها ينتسم بها إلا أن يقال المراد وتتنسم مسبب ما تروح به (قوله المحترق الأحشاء) أطلق الأحشاء وأراد بها أجزاء القلب لا المصران والطحال والكبد ونحوها (قوله وربما الخ) أى ربما عظم الشوق بسبب هذا النسيم الطيب فتخرج الروح من جسدها بسبب ذلك ويصير الجسد ميتا ، فالشطح حينئذ الخروج : أى خرجت الذات خروجا يترتب عليه خروج الروح من سجن الجسد ، والاضافة للبيان أو من إضافة المشبه به للمشبه (قوله بما) أى بلقى الرب ورؤيته بالقلب (قوله نعيمه) أى لذته (قوله على طول الأبد) أى الأبد الطويل كناية عن عدم الانقطاع (قوله الجامع) أى بين الشريعة والحقيقة (قوله أبى مدين) مغربى تلمسانى (قوله فى هذا المعنى) أى المشار إليه بقوله : وقصارى أمرها الخ (قوله عن الوجد) المقصود به مايقع لأرباب الأحوال من الصراخ وكشف العورة والكلام المكفر شرعا مجازا من إطلاق السبب على المسبب ، لأن مايقع منهم من هذه الأمور مسبب عن الوجد ، وفى بعض النسخ عن الحب (قوله شراب الهوى) أى الحب والاضافة للبيان (قوله دعنا) أى اتركنا من غير اعتراض علينا لأنك لم تدرك ما نحن عليه (قوله إلى اللقا) أى لقاء الرب (قوله إذا اهتزت الخ) بيان لسبب الوجد وكيفية وقوعه بأهله (قوله ترقصت) أى تمايلت (قوله الأشباح) أى الأجسام (قوله ياجاهل المعنى) أى ياغير مدرك للحب وهو

أما تنظر الطير المقفص يافتى ... إذا ذكر الأوطان حنّ إلى المغنى
ففرّج بالتغريد مابفؤاده ... فتضطرب الأعضاء بالحس والمعنى
ويرقص فى الأقفاص شوقا إلى اللقا ... فتهتز أرباب العقول إذا غنىّ
كذلك أرواح المحبين يافتى ... تهزهزها الأشواق للعالم الأسنى
أنلزمها بالصبر وهى مشوقة ... فهل يستطيع الصبر من شاهد المعنى
فياحادى العشاق قم واحد قائما ... وزمزم لنا باسم الحبيب وروحنا
وصن سرنا فى سكرنا عن حسودنا ... وان أنكرت عيناك شيئا فسامحنا
فانا إذا طبنا وطابت عقولنا ... وخامرنا خمر الغرام تهتكنا
فلا تلم السكران فى حال سكره ... فقد رفع التكليف فى سكرنا عنا

اللهم إنى أسئلك نعيما لاينفد وقرة عين لاتنقطع ، وأسألك لذة العيش بعد الموت والنظر إلى وجهك الكريم والشوق إلى لقائك فى غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة .

يكون بمعاداة النفس بترك المألوفات (قوله أما تنظر الخ) تنظير لهذا المقام ارتكبه للايضاح (قوله المقفص) أى الموضوع فى القفص ، وفى نسخ المقصص (قوله يافتى) هو الشاب وخصه بالذكر لأنه هو الذى شأنه انكار ذلك ، ويحتمل أن المراد به ناقص العقل ولوكبيرا فى السن (قوله حنّ) أى مال (قوله إلى المغنى) أى الوطن ففيه اظهار فى محل الاضمار (قوله بالتغريد) أى بتصويته (قوله ما بفؤاده) أى من الحزن (قوله الأعضاء) أى من ذلك الطير (قوله بالحس والمعنى) أى فى الظاهر والباطن (قوله ويرقص) أى ذلك الطير (قوله فى الأقفاص) حال من الطير (قوله إلى اللقاء) أى لقاء محبوبه كأنثاه كما هو مشاهد إذا فارق أنثاه (قوله فتهتز) الفاء لمجرد العطف : أى واذا غنى تهتز وليست للتفريع (قوله كذلك أرواح الخ) هذا تنظير للطير (قوله تهزهزها) أى تحركها (قوله للعالم الأسنى) بفتح اللام هم أهل حضرته تعالى من الملائكة وبكسرها هو الله ، والأسنى : أى المرتفع العالى (قوله أنلزمها بالصبر الخ) جواب عما يقال لاوجه لتحريك الأشواق لها (قوله وهى مشوقة) أى ملجأة الى ذلك الشوق (قوله فهل الخ) استفهام انكارى (قوله من شاهد المعنى) أى من يريد مشاهدة المعنى وهو العالم الأسنى (قوله فياحادى) أى يامغنى (قوله واحد) أى غنّ قائما : أى من قيام لأنه أكثر تهييجا للسامع (قوله وزمزم) أى ارفع صوتك (قوله وروحنا) أى اجلب لنا الراحة (قوله وصن الخ). فلا تذكر الأمور التى ينبغى اسرارها عن الناس الواقعة منا فى حال سكرنا لحسودنا : كقول بعضهم : ما فى الجبة الا الله من الألفاظ المنكرة فى الشرع (قوله اذا طبنا الخ) أى بسبب الحبّ (قوله وخامرنا) أى غطانا : أى غطى عقولنا (قوله خمر الغرام) أى الغرام أى الحبّ الشديد الشبيه بالخمر (قوله تهتكنا) أى فى الأقوال التى ينكرها ظاهر الشرع والأفعال كذلك ككشف العورة (قوله لاينفد) أى لايفرغ وهو من باب فرح (قوله وقرة عين) أضاف القرة بمعنى السرور للعين مع أن محلها القلب لظهور أثرها فيها (قوله مضرة)

اللهمّ زينا فى الدنيا والآخرة بزينة الايمان واجعلنا هداة مهتدين وتوفنا مسلمين ثابتين على السنة لاذنب علينا ولا تباعة لأحد قبلنا فى الآخرة يأرحم الراحمين .

(ص) ثم نقول يجب لهذا الصانع أن يكون واحدا إذ لو كان معه ثان للزم عجزهما أو عجز أحدهما عند الاختلاف، وقهرهما أوقهر أحدهما عند الاتفاق الواجب مع استحالة ماعلم امكانه لكل واحد باعتبار الانفراد ونفى وجوب الوجود لكل واحد منهما للاستغناء بكل منهما عن كل منهما فان لم يجب اتفاقهما بل جاز اختلافهما لزم قبولهما العجز

بضم الميم : أى مهلكة (قوله هداة) أى ندل غيرنا على الصراط المستقيم (قوله مهتدين) أى فى أنفسنا (قوله لهذا الصانع) أتى باسم الاشارة إشارة لاستحضاره له على الدوام كما هو شأن العارفين (قوله أن يكون واحدا) فى الألوهية والوحدة فيها تتضمن نفى الكم المنفصل بالنسبة للذات والصفات ووحدته تعالى فى الأفعال (قوله إذ لو كان معه ثان) أى أوثالث الخ وإنما فرض المسئلة فى الاثنين لأن ذلك أدنى صور التعدد فما لزم فيه يلزم فى غيره من باب أولى (قوله للزم عجزهما أو عجز أحدهما) أى أو اجتماع الضدين لأنهما إذا اختلفا إما أن ينفذ مرادهما أو لاينفذ مراد واحد منهما أو ينفذ مراد أحدهما دون الآخر فيلزم على الأول اجتماع الضدين وعلى الثانى عجزهما وعلى الثالث عجز أحدهما ولم يتعرض المصنف للأول لظهور امتناعه (قوله لزم عجزهما الخ) أى والتالى باطل فكذا المقدم (قوله عند الاختلاف) أى الواجب وكأنه حذفه لدلالة مابعده وهو ذكره فى الاتفاق عليه (قوله عند الاتفاق الواجب) أى على كل منهما أو على أحدهما ، فاذا وجب على كل واحد منهما موافقة الآخر حصل القهر لكل واحد ، وان وجبت الموافقة على أحدهما لصاحبه فقط حصل القهر لأحدهما (قوله مع استحالة ماعلم امكانه) لأنه إذا توجه أحدهما إلى تسكين زيد مثلا والفرض أن الآخر يجب عليه موافقة صاحبه كان التحريك فى جانبه مستحيلا ، وقد كان ممكنا فى حقه قبل أن يتوجه صاحبه إلى التسكين (قوله لكل واحد) متعلق بامكانه ، وكذا قوله باعتبار الخ . واعلم أن الاستحالة لما علم امكانه بالنسبة لمن وجب عليه موافقة صاحبه فهى بالنسبة للاثنين إذا كان كل منهما يجب عليه موافقة صاحبه و بالنسبة لأحدهما إذا كانت الموافقة واجبة على أحدهما فقط (قوله ونفى الخ) عطف على استحالة واللام فى قوله : لكل واحد بمعنى عن متعلقة بنفى (قوله للاستغناء الخ) هذا بيان للزوم نفى وجوب الوجود عن كل واحد عند التعدد مع الاتفاق . وحاصله أن الذى يدل على وجوب وجود الصانع هو افتقار جميع الحوادث إليه فى وجودها فاذا كان وجودها يتحقق من أحدهما صار الاله الآخر مستغنى عنه ، وحينئذ فلا يجب وجوده . وفيه أن الدليل يلزم من وجوده وجود المدلول ولايلزم من عدمه عدم المدلول ، وحينئذ فلا يلزم من نفى الافتقار نفى وجوب الوجود فقول المصنف للاستغناء لايظهر إلا أن يقال إن فى الكلام حذفا . والأصل ونفى تحقق وجوب الوجود فاللازم لتعدد الاله مع الاتفاق إنما هو نفى تحقق وجوب الوجود فقط لانفى حصوله (قوله فان لم يجب اتفاقهما الخ) هذا صادق بما إذا استحال اتفاقهما و بما إذا جاز والمقصود الثانى فلذا قال بل جاز الخ ، وأما الأول فقد تقدم لأن الاتفاق إذا كان مستحيلا كان الاختلاف واجبا (قوله لزم قبولهما الخ)

وعاد الأوّل .

(ش) اعلم أن الكلام فى هذا الفصل مرتب على ثلاثة مطالب : الأوّل إقامة البرهان على وحدة الذات بمعنى نفى تركيبها وعدم انقسامها . الثانى نفى نظير له تعالى أو قسيم فى الألوهية وفى معناه . انفراده تعالى بإيجاد جميع الكائنات ذواتا كانت أوأفعالا وعدم إسناد التأثير لغيره فى شىء من الممكنات . الثالث وحدته تعالى بمعنى مخالفته لجميع الحوادث ، فلا مثل له منها كما أنه لاضدّ له فيها . أما المطلب الأوّل فقد سبق الكلام عليه عند ذكر تنزهه تعالى عن الجرمية والتركيب فانظره هنالك ، وأما برهان المطلب الثانى فهو الذى تعرض له هنا

فاذا كان الاختلاف واجبا بالفعل لزم العجز بالفعل كما تقدم لا قبوله واذا كان جائزا فاللازم قبول العجز لا العجز بالفعل ، وفى الكلام حذف : أى ولزم أيضا قبولهما القهر لأنه يلزم من جواز الاختلاف جواز الاتفاق ويترتب على الأوّل قبول العجز وعلى الثانى قبول القهر (قوله وعاد الأوّل) أى ماحصل عند اختلافهما : أى من لزوم عجزهما أو عجز أحدهما ، وفيه أن اللازم لجواز اختلافهما قبولهما أو قبول أحدهما العجز وهو غير اللازم لاختلافهما بالفعل الذى هو عجزهما بالفعل أو عجز أحدهما ، فالأولى حذف قوله وعاد الأوّل (قوله أن الكلام الخ) أراد بالفصل المعانى فظرفية الكلام فيه من ظرفية الدال فى المدلول (قوله فى هذا الفصل) أى فصل الوحدانية ، وليس المراد به خصوص الفصل المذكور هنا لأنه إنما جرى على مطلب واحد ، بل المراد باب الوحدانية فى حدّ ذاته (قوله مرتب) أى مبنى وجار على ثلاثة مطالب وهى مداره لابقيد كونها مذكورة فى هذا الفصل (قوله إقامة البرهان الخ) فيه أن المطلب الأوّل بيان معنى الوحدة من حيث تصوّرها بالتعريف ومن حيث الحكم عليها بالوجوب ومن حيث اقامة البرهان على وحدة الذات ، وحينئذ ففى كلام الشارح قصور (قوله بمعنى نفى تركيبها) أى انتفاء تركبها (قوله نفى نظير له) أى مشابه له مستقل بحيث يضاده (قوله أو قسيم) أى مشارك يشاركه ولا يستقل بأن يقوم بكل واحد منهما بعض الألوهية لانقسامها بينهما (قوله وفى معناه) أى ومن معنى نفى النظير : أى من لوازمه انفراده الخ ، وذلك لأنه اذا انتفى نظيره يقال ثبت انفراده بإيجاد جميع الكائنات وهذا إشارة لنفى الكم المنفصل فى الأفعال (قوله ذواتا) أى أو صفات (قوله أو أفعالا) أى اختيارية أو اضطرارية (قوله فلا مثل له منها) فهذا فى الحوادث ، والثانى الذى سبق فى نفى نظير له من القدماء (قوله كما أنه) أى البارى (قوله فيها) أى منها (قوله فقد سبق الكلام عليه) أى وكذا مايتعلق بالثالث (قوله عن الجرمية) أى كون الذات جرما بأن تأخذ قدرا من الفراغ كانت جوهرا فردا أو مركبة فعطف التركيب من عطف الخاص على العام (قوله فانظره) أى ان أردت استحضاره (قوله وأما الخ) المناسب لما سبق فى ذكر المطالب اسقاط لفظ البرهان (قوله فهو الذى تعرض له هنا) فيه أن المطلب الثانى يشتمل على شيئين : نفى النظير فى الألوهية ونفى المشارك له فى الأفعال المشار إليه بقوله وفى معناه الخ مع أنه لم يتعرض فى الاستدلالات الآتية إلا للأوّل فقط . وأجيب بأن المقصد من المطلب الثانى الشىء الأوّل فقط ، وأما الثانى فمذكور بالتبعية وبأن الأوّل منهما مستلزم للثانى قطعا فاذا تعرض للأوّل منهما فقد تعرض للثانى ضمنا

فنقول الدليل على نفى شريك له تعالى فى ألوهيته أنه لو كان معه إله آخر لم يخل إما أن يختلفا فى الارادة على حكم التضاد أو يتفقا والتالى بقسميه محال فالمقدم مثله أما الملازمة فدليلها ماسبق من وجوب عموم تعلق ارادة الاله وقدرته وسائر صفاته المتعلقة فلوكان ثم إلهان لوجب تعلق إرادة كل واحد منهما وقدرته بكل ممكن ومهما تعلق بالفعل إرادتان لم يخل من الاتفاق عليه أوالتباين أما بطلان التالى فببطلان طرفيه وهما الاختلاف والاتفاق فوجه بطلان الطرف الأول وهو الاختلاف أن نقول لواختلفا فى الفعل بأن يريد أحدهما وجود الجسم ويريد الآخر عدمه أو يريد أحدهما حركته والآخر تسكينه للزم عجزهما معا أو عجز أحدهما مع زيادة مستحيلات سنذكرها

بل هذا الدليل بعينه كفيل بالجميع كما نبه عليه بعد بقوله وبهذا الدليل بعينه : يعنى دليل التمانع الخ (قوله فى ألوهيته) الأولى فى الألوهية لأن عبارته تقتضى التخصيص وأن هناك إلهية أخرى لغيره (قوله إله آخر) أى مشارك له فى ألوهيته (قوله لم يخل) أى أمرهما فالفاعل ضمير يعود على مايفهم من المقام (قوله إما أن يختلفا فى الارادة على حكم التضاد) أى على جهة التضاد والاضافة بيانية وقيد بذلك لأن الاختلاف على غير هذا الوجه قد يتحقق فيه الاجتماع ، والمراد بالتضاد معناه اللغوى وهو التنافى الشامل للتنافى بين الضدين اصطلاحا كالحركة والسكون وبين النقيضين كالوجود والعدم (قوله محال) الأولى باطل (قوله أما الملازمة) أى أما بيانها (قوله ماسبق) أى فى باب الصفات (قوله وقدرته وسائر الصفات) زيادة على الموضوع والذى يخصنا الآن الكلام على وجوب عموم تعلق الارادة ، وقوله : فلوكان الخ من جملة بيان الملازمة إلى قوله لم يخل الخ (قوله ومهما تعلق بالفعل الخ) فيه أن إحدى الارادتين قد تتعلق بالوجود والأخرى باستمرار العدم واستمرار العدم ليس فعلا فكان الأولى أن يقول ومهما تعلق به : أى الممكن ارادتان الخ ليشمل ذلك الا أن يقال انه ماش على أن الترك فعل (قوله لم يخل الخ) هذا انما يترتب على توجه الارادتين للممكن لاعلى تعلقهما بالفعل كما هو ظاهر الشارح لأنهما متى تعلقتا بالفعل لم يصح أن يقال إما أن يختلفا أو يتفقا ، فالأولى أن يقول ومهما توجه للممكن ارادتان ، وكذا يقال فى قوله قبل لوجب تعلق ارادة كل منهما بكل ممكن : أى الأولى أن يبدل تعلق بتوجه (قوله أما بطلان التالى) أى وأما بيان بطلان التالى وهو عطف على قوله أما الملازمة (قوله فببطلان طرفيه) أى لأن المركب يبطل ببطلان أجزائه (قوله وهما الاختلاف والاتفاق) أى اتفاق الالهين واختلافهما (قوله وهو الاختلاف) أى اختلاف الالهين فى الارادة (قوله فى الفعل) الأولى فى الممكن لأن الاختلاف يجرى فى الممكنات المتقابلات (قوله بأن يريد الخ) هذا من قبيل النقيضين ، وقوله : أو يريد أحدهما حركته الخ ، هذا من قبيل الضدين ، وقوله : بأن يريد الخ تصوير للاختلاف فى المقام (قوله تسكينه) الأولى سكونه (قوله للزم عجزهما الخ) هذا تالى الشرطية المذكورة قبل وحذف الاستثنائية : أى لكن التالى باطل ، وسيذكر بيان الملازمة وبطلان التالى ، وكان الأولى أن يقول : للزم اجتماع المتنافيين أوعجزهما أو عجز أحدهما ليوافق البيان الذى ذكره بعد بقوله وذلك الخ (قوله مع زيادة مستحيلات) أى بعضها يضم

وذلك لأن نفوذ ارادتيهما معا مستحيل لما يؤدي اليه من اجتماع النقيضين أو مافى حكمهما ، فيكون الجوهر فى الزمان الواحد موجودا معدوما أو متحركا ساكنا وذلك لايعقل فاذن لابدّ من تعطيل النفوذ لأحد الارادتين أو لكليهما فان تعطلتا معا لزم عجز الالهين بتعذّر الفعل من كل واحد منهما ، ويلزم أيضا عليه خلوّ المحل عن النقيضين وأيضا فلا مانع من نفوذ إرادة كل واحد منهما وقدرته إلا نفوذ إرادة الآخر وقدرته ، فاذا لم تنفذ الارادتان لزم وجود الفعل بهما وعدم وجوده بهما ان ثبت المانع أو حصول المنع من غير مانع ان لم يثبت المانع فهذه ثلاثة أوجه من الاستحالات كلها تلزم على تقدير تعطيل الارادتين ،

للطرف الأول وهو عجزهما ، وبعضها الآخر للطرف الثانى وهو عجز أحدهما (قوله وذلك) أى وبيان ذلك : أى ماذكر من الملازمة التى حكمت بها الشرطية القائلة لواختلفا فى الفعل الخ (قوله من اجتماع النقيضين) ناظر لقوله : بأن يريد أحدهما وجود الجسم والآخر عدمه ، وقوله : أومافى حكمهما ناظر لقوله : وهو الحركة والسكون ، وإنما كانا فى حكم النقيضين لأن الحركة والسكون لايرتفعان ولا يجتمعان وان كانا غير نقيضين لأنهما ضدّان ، ولو قال لما يلزم من اجتماع المتنافيين كان أخصر وأشمل (قوله فيكون الخ) مفرع على قوله : لمايؤدى الخ على طريق اللف والنشر المرتب (قوله فاذن) أى إذ كان نفوذ ارادتيهما معا محالا (قوله لزم عجز الالهين) أى وذلك باطل (قوله ويلزم أيضا الخ) شروع فى بعض الزيادة التى أشار لها فيما تقدم بقوله مع زيادة مستحيلات سنذكرها ، وسيأتى البعض الثانى عند قوله : وأما إن كانت الخ (قوله خلوّ المحل عن النقيضين) أراد بهما مايشمل الضدين كالحركة والسكون ، فاذا توجهت ارادة أحد الالهين لحركة الجرم وتوجهت ارادة الآخر لسكونه وتعطل كل من الارادتين صار ذلك الجرم غير متحرك وغير ساكن ، واذا توجهت ارادة أحدهما لوجود الجرم ، وتوجهت إرادة الآخر لاستمرار عدمه وتعطلت الارادتان صار ذلك الجرم خاليا عن النقيضين لأنه لم يكن موجودا ولا معدوما (قوله وأيضا فلامانع الخ) معناه أن عدم نفوذ كل من الارادتين إن كان المانع فلا يكون الانفوذ إرادة الآخر بقرينة التفريع بعد ذلك ، فليس غرضه الجزم بوجود المانع حتى ينافى الترديد بعد (قوله لزم وجود الفعل) كالحركة التى أرادها أحدهما والسكون الذى أراده الآخر ، فالفعل شامل للأمرين ، وقوله : بهما الباء سببية والضمير للارادتين على حذف مضاف : أى وجود الفعل بسبب تخصيصهما وعدمه كذلك ، فاندفع مايقال إن وجود الفعل وعدم وجوده بالقدرة لاالارادة وقوله : إن ثبت المانع شرط راجع للطرفين قبله ، والمراد بالمانع نفوذ احدى الارادتين بدليل كلامه السابق . وتوضيح قوله لزم الخ أن تقول : إن كان المانع من نفوذ ارادة كل واحد منهما هو نفوذ ارادة الآخر لزم وجود الفعل بالارادتين وعدم وجوده بهما ، وذلك لأن إرادة الحركة مثلا إذا لم تنفذ فلايوجد الفعل وهو الحركة إذلاوجود له إلابها ، لكن الارادة الأخرى وهى ارادة السكون لم تنفذ أيضا ، فيلزم أن تنفذ ارادة الحركة إذ لا مانع لها ، فيلزم وجود الحركة بها وعدم وجودها بها ، ومثل هذا التقدير يقال فى اردة السكون وان كان كل من الارادتين منع من النفوذ بدون مانع لزم ثبوت المنع بلا مانع وهو باطل (قوله فهذه ثلاثة أوجه من الاستحالات) هى

وأما ان كانت ارادة أحدهما خاصة هي المتعلقة فمستحيل من أوجه . أحدها أنه يلزم عليه عدم عموم تعلق إرادة الاله وقدرته ، وقد سبق أن ذلك مستحيل و إذا استحال لم يمكن أن يكون أحد الالهين أقدر من الآخر . ثانيها أنه يلزم عليه عجز من لم تنفذ إرادته مع كونه إلها والعجز على الاله محال كما سيأتي . ثالثها أنه يلزم عليه عجز الاله الذى نفذت ارادته أيضا لأنهما مثلان : فيجب لأحدهما ماوجب للآخر . رابعها الترجيح لأحد المثلين على مثله بصفة من غير مرجح فان فرض المرجح لزم حدوثهما ، ونقلنا الكلام الى الثالث ولزم التسلسل ؛ وأما بطلان الطرف الثانى من التالى وهو الاتفاق فمن أوجه وذلك أن الاتفاق إما أن يكون واجبا أو جائزا فيلزم من الاتفاق الواجب أن يكون كل واحد منهما مقهورا غير مختار ان كان كل واحد منهما لا يقدر على مخالفة الآخر وان كان أحدهما يقدر عليها دون الآخر لزم قهر الذى لا يقدر عليها ونفى كونه مختارا لأن المختار هو الذى يتأتى منه الفعل والترك فاذا كان اتفاقهما معا أو أحدهما واجبا لم يتأت من المجبور منهما ترك ما اختاره الآخر كيف ــ وربك يخلق مايشاء ويختار ــ وأيضا يلزم من قهر أحدهما قهر الآخر لأنه مثله ،

لزوم عجزهما مع قوله : ويلزم أيضا ، وقوله : وأيضا فلا مانع الخ (قوله وأما إن كانت الخ) مقابل قوله سابقا فان تعطلتا معا ، والأوضح فى المقابلة أن يقول : وان تعطلت إحداهما وتعلقت إرادة الآخر بهذا الشيء (قوله أحدها الخ) من جملة اللوازم الزائدة المشار اليها بقوله سابقا مع زيادة مستحيلات (قوله وقد سبق) أى فى مبحث وجوب عموم التعلق (قوله أن ذلك) أى اللازم المذكور ، وهو عدم عموم تعلق القدرة والارادة (قوله واذا استحال) أى عدم عموم التعلق لم يكن الخ ، وأتى بهذا دفعا لما يتوهم من كون أحد الالهين أقدر من الآخر نظرا لقوله : وأما إن كانت ارادة أحدهما خاصة الخ (قوله مع كونه الها) أتى به مع أنه مستغنى عنه ليوضح به جهة ترتب مابعده على ما قبله ، وفى بعض النسخ اسقاطه (قوله عجز الاله الذى نفذت ارادته) أى لأن مماثله قام به العجز ، وهذا الذى نفذت ارادته مثله (قوله أيضا) أى كما لزم عجز من لم تنفذ ارادته (قوله فيجب الخ) وكذا يستحيل على أحدهما ما استحال على الآخر ، ويجوز على أحدهما ماجاز على الآخر ، وانما اقتصر على الوجوب لأن كلامه فيه (قوله بصفة) هى تعلق الارادة (قوله فان فرض الخ) أى لوفرض أن هناك مرجحا رجح أحد المثلين على الآخر ، فيقال فى رده أنه يلزم عليه حدوثهما (قوله نقلنا الكلام الى الثالث) أى الى الاله الثالث الذى رجح أحدهما ، فيقال هذا المرجح إله مثل الأولين ، فما الموجب لكونه يرجح أحد المثلين على الآخر . فان قيل الذى جعله يرجح إله رابع فيقال فيه ماذكر ، وهكذا فيلزم الدور أو التسلسل (قوله وأما بطلان الطرف الثانى) أى وأما بيانه والمناسب لقوله سابقا ، ووجه بطلان الطرف الأول أن يقول : ووجه بطلان الطرف الثانى (قوله وذلك) أى و بيان ذلك : أى ماذكر من الأوجه (قوله واجبا) أى على كل منهما أو على أحدهما (قوله فيلزم الخ) أى وذلك باطل لأنه يلزم الخ (قوله الواجب) أى على كل منهما (قوله كيف الخ) أى كيف يتأتى أن يكون الاله مقهورا غير مختار ، وقد قال تعالى ــ وربك ــ الخ ، والاستفهام انكارى (قوله وأيضا يلزم الخ)

ويلزم الافتقار إلى المرجح فى تخصيص أحـد المثلين بما لم يثبت لمثله ويلزم أيضا فى الاتفاق الواجب انقلاب الممكن مستحيلا لأن كل واحد منهما إذا نظرنا اليه منفردا أمكن أن يوجد كلا من الحركة والسكون مثلا لأنه اله لاعجز إله ، فاذا فرضنا تعلق ارادة أحدهما بخصوص الحركة مثلا صار وقوع السكون الممكن من الآخر مستحيلا وذلك قلب للحقائق ، وأيضا كون المانع له تعلق ارادة الآخر بضده يلزم منه إيجاب المانع حكم المنع لما لم يقم به وذلك كله مستحيل ، ويلزم أيضا فى الاتفاق الواجب عدم وجوب الوجود لكل واحد منهما لأن وجوب الوجود إنما يثبت للاله من حيث توقف وجود الحوادث عليه لئلا يلزم التسلسل أو الدور عند تقدير جواز وجوده فاذا قدر أن ثم إلهين لم ينفرد أحدهما عن الآخر بشىء بل هما متفقان أبدا لزم عدم توقف الحوادث على خصوص كل واحد منهما فلا يتحقق وجوب الوجود لكل واحد منهما إذ على تقدير عدمه تستغنى الحوادث عنه بصاحبه والاله متحقق وجوب وجوده ، وهـذا معنى قولى فى العقيدة للاستغناء بكل منهما عن كل منهما : أى للاستغناء بكل منهما على الخصوص ،

الأولى حذف أيضا ، لأن هـذا من تتمة قوله قبل : لزم قهر الذى لايقدر عليها الخ (قوله ويلزم الافتقار الخ) هذا لازم آخر لفرض قدرة أحدهما على المخالفة دون الآخر ، فكان المناسب أن لوأتى فيه بلفظ أيضا (قوله بما لم يثبت لمثله) أى من نفوذ التأثير وعدم القهر أومن القهر وعدم نفوذ التأثير (قوله ويلزم أيضا الخ) هواللزوم المشار له فى المتن بقوله : مع استحالة ماعلم امكانه (قوله منهما) أى الالهين (قوله منفردا) أى بانفراده : أى إذا نظر اليه فى حد ذاته (قوله أن يوجد كلا الخ) أى يوجد كلا منهما بدلا عن الآخر (قوله مثلا) أى والبياض بدلا عن السواد وهكذا (قوله بخصوص الحركة) أى بالحركة خاصة : أى فقط (قوله من الآخر) متعلق بوقوع (قوله صار وقوع السكون الممكن مستحيلا) أى لوجوب الاتفاق على الحركة التى تعلقت بها ارادة الآخر فصار السكون الذى كان ممكنا بالنظر لذات الاله مستحيلا بالنظر لذات الاله أيضا لأن الموافقة واجبة ذاتية (قوله صار وقوع السكون الممكن) الممكن صفة للوقوع ووقوعه هو إيجاده (قوله وأيضا كون المانع الخ) كون مبتدأ ، وقوله : تعلق ارادة الخ خبر السكون من جهة النقصان ، وقوله : يلزم منه إيجاب الخ خبر السكون من جهة كونه مبتدأ (قوله حكم المنع) الاضافة بيانية ، والمراد بالمنع الممنوعية (قوله وذلك) أى ماتضمنه قوله ويلزم أيضا فى الاتفاق الواجب انقلاب الخ (قوله عدم وجوب الخ) أى عدم تحقق وجوب الوجود ، وقد يقال لايلزم من عدم تحقق الوجوب أن لاوجوب ، فأى محذور فى عدم التحقق (قوله انما يثبت للاله الخ) أى وقدثبت الاستغناء عنه وعدم التوقف عليه عندالتعدد والتوافق ، وحينئذ فلم يتحقق ولم يعلم وجوب وجوده لأنه إذا لم يدل دليل على وجوبه لم يتحقق وجوبه وهذا محط الفائدة (قوله لئلا يلزم الخ) علة للتوقف (قوله أن ثم) أى فى الوجود (قوله عدمه) أى عدم واحد منهما (قوله عنه) أى عن ذلك الأحد الذى عدم (قوله وهذا معنى الخ) الاشارة راجعة لقوله لأن وجوب الوجود الخ (قوله معنى قولى الخ) أى مع قوله قبله : ونفى وجوب الوجود لكل واحد

فان قلت : يكون وجوب الوجود متحققا لأحدهما لابعينه : قلت فيثبت جواز الوجود لأحدهما لابعينه وتماثلهما يمنع من اختلافهما فى الوجوب والجواز . فان قلت : نمنع أن الفعل يستغنى بأحدهما عن الآخر بل لايوجد إلا بهما فوجودهما معا واجب . قلت فيلزم أن يكون كل واحد منهما جزء الاله لا إلها فيقوم بكل واحد منهما جزء العلم وجزء القدرة وجزء الارادة الى غير ذلك مما لايقول به عاقل ، وإذا كان تركيب الاله من جزءين متصلين محالا فما بالك بتركيبه من جزءين منفصلين ، ويلزم أيضا من وجوب استغناء الحوادث بكل منهما عن الآخر أن تكون الحوادث محتاجة لكل واحد منهما غنية عن كل واحد منهما وهو جمع بين متنافيين ، وهذا اللازم أقوى من الذى قبله لأن السابق قد يدعى فيه أنه من باب التمسك بعكس الدليل وان كنا نحن قد قررناه فيما سبق على وجه لايرد عليه بخلاف هذا (وقوله فان لم يجب اتفاقهما بل جاز اختلافهما لزم قبولهما العجز وعاد الأول) هذا هو النوع الثانى من نوعى الاتفاق وهو الاتفاق الجائز

منهما فهو تفسير للمعلل وعلته لالعلته فقط كما هو ظاهر الشارح (قوله فان قلت الخ) وارد على ما مرّ من أن تعدد الاله مع الاتفاق يلزم عليه عدم تحقق وجوب الوجود لكل منهما لأنه يلزم من التعدّد مع الاتفاق استغناء الحوادث عن كل واحد من الالهين بخصوصه ، ويلزم من استغناء الحوادث عن كلّ واحد منهما بخصوصه عدم تحقق وجوب الوجود لكلّ منهما (قوله وتماثلهما الخ) فى قوة الاستدراك : أى لكن تماثلهما فى الألوهية يمنع من اختلافهما فى الوجوب والجواز فيكونان جائزين لا واجبين للاستغناء عنهما ، لكن جواز الاله باطل لأن الاله لا يكون إلا واجب الوجود (قوله قلت الخ) حاصله أنه لوكان الفعل لايوجد إلابهما كان كل منهما جزء إله وهو باطل لما يلزم عليه من انقسام المعنى ، فثبت أن التعدد مع الاتفاق يوجب الجواز والجواز باطل فثبت أن الاله واحد (قوله إلى غير ذلك) كجزء الحياة (قوله وإذا كان الخ) تقوية لما بعده (قوله ويلزم أيضا الخ) أى كما لزم من الاستغناء نفى وجوب الوجود ، وكان الأولى للشارح حذف لفظ وجوب ، لأن الاستغناء المذكور يلزمه المحال الآتى مطلقا كان الاستغناء واجبا أوجائزا (قوله وهو) أى ما ذكر من احتياجهما واستغنائهما (قوله جمع بين متنافيين) أى وهو مستحيل ، وقد يقال استحالة الجمع بين متنافيين مشروطة باتحاد الجهة ، وهى هنا غير متحدة لأن كون الحوادث محتاجة لكلّ واحد منهما مشروط بأن لاتستند لأحدهما ، وكونها غنية عن كلّ واحد منهما مشروط باستنادها لأحدهما (قوله من الذى قبله) هو قوله : ويلزم أيضا فى الاتفاق الواجب الخ (قوله أنه من باب الخ) أى والدليل لايتمسك بعكسه (قوله وان كنا الخ) فيه أن قوله سابقا فلايتحقق وجوب الوجود لكل واحد إن اعتبر أن يتحقق مأخوذ من تحقق اللازم بمعنى ثبت كما هو المناسب للسياق السابق لم يكن فيه زيادة على قولنا فلايجب الوجود لكل واحد منهما لأن تحقق الشيء فى نفسه هو وجوده ، وان اعتبر أنه مأخوذ من تحققه المتعدى بمعنى علمه كان الكلام ظاهرا ولا يرد عليه شيء لكن يأباه السياق السابق ، ففى كلامه مؤاخذة على كلّ حال (قوله لا يرد) أى التمسك بعكس الدليل ، وهو أنه يلزم من عدمه عدم المدلول (قوله بخلاف هذا) أى اللازم الثانى فانه لا يمكن أن يدعى فيه أنه من باب التمسك بعكس الدليل (قوله وقوله فان لم يجب الخ) المناسب لقوله سابقا فيلزم فى الاتفاق الواجب الخ أن يقول هنا : ويلزم فى الاتفاق

فذكر فى وجه بطلانه أنه يلزم فيه مايلزم فى الاختلاف من عجزهما أو عجز أحدهما : يعنى مع سائر الاستحالات التى قدمنا ذكرها هناك ووجه ذلك ظاهر لأنه كلما كان الاتفاق جائزا كان الاختلاف جائزا لأن جواز أحد المتقابلين يستلزم جواز الآخر لكن التالى باطل لما تقدم من استحالة الاختلاف من أوجه ، فالمقدم وهو كون الاتفاق جائزا محال و بعبارة أخرى أن تقول كلما جاز اتفاقهما جاز اختلافهما وكلما جاز اختلافهما جاز لزوم قبولهما العجز لأن الاختلاف ملزوم للعجز فالقابل للاختلاف قابل للعجز ضرورة أن القابل لملزوم الشىء قابل للازمه فينتج إذن كل ماجاز اتفاقهما لزم قبولهما العجز وهذا التقرير أنسب للفظ العقيدة .

(ص) ويلزم أيضا فى الاتفاق مطلقا العجز لأن الفعل الواحد يستحيل عليه الانقسام فيتمانعان فيه ، فيلزم عجزهما أو عجز أحدهما كما فى الاختلاف والعجز على الاله محال لأنه يضاد القدرة فان كان قديما لزم استحالة عدمه ،

الجائز الخ (قوله فذكر) أى المؤلف (قوله من عجز أحدهما) أى إن تعطلت ارادته عن النفوذ وقوله : أو عجزهما : أى إذا تعطلت ارادتهما معا عن النفوذ : أى ومن الجمع بين المتنافيين إن نفذت ارادتهما معا (قوله يعنى) أى المصنف ، وفيه أن التعبير بالعناية إنما يرتكب فيما يدل عليه الكلام ولو بوجه ، وهذه المستحيلات الزائدة لا يشعر بها كلام المصنف أصلا (قوله ووجه ذلك) أى وجه كون الاتفاق الجائز يلزمه عجزهما أو عجز أحدهما اللازم ذلك لاختلافهما (قوله لأن الخ) من باب التنبيه لاالاستدلال ، لأن الأمور الظاهرة لايستدل عليها (قوله من أوجه) المناسب لكونه بصدد تقرير المتن أن لو قال لكن التالى باطل لاقتضائه قبولهما أو أحدهما العجز لأن المتن لم يذكر إلا وجها واحدا (قوله و بعبارة أخرى) حاصلها استدلال على المطلوب بقياس اقترانى من الشكل الأول مركب من شرطيتين (قوله كلما الخ) لأن جواز أحد المتقابلين يستلزم جواز الآخر (قوله لأن الاختلاف الخ) دليل الكبرى (قوله فالقابل الخ) أى لأن القابل للملزوم قابل للازم (قوله قابل للازمه) الضمير عائد على ملزوم الشىء لاعلى الشىء ، وإلا فسد المعنى ، وكان الأحسن من جهة الأسلوب أن يقول قابل لذلك الشىء وهو اللازم (قوله فينتج) أى ذلك القياس (قوله أنسب الخ) أى من حيث التعبير فيه بالقبول للعجز بخلاف العبارة الأولى فانه عبر فيها بالعجز (قوله ويلزم أيضا) أى كما يلزم فى الاختلاف (قوله مطلقا) أى سواء كان واجبا أو جائزا (قوله لأن الفعل الخ) هذا توجيه لشرطية محذوفة ، والأصل فلو حصل الاتفاق منهما كان الاله عاجزا لأن الفعل الخ ، وقوله : والعجز الخ اشارة الاستثنائية : أى لكن التالى وهو عجز الاله محال ، وقوله : لأنه يضاد القدرة : أى لأن العجز يضاد القدرة دليل للاستثنائية (قوله لأن الفعل) أى المفعول (قوله يستحيل) أى قد يستحيل (قوله فيتمانعان فيه) أى يتنازعان فى ذلك الفعل فكل واحد منهما يريد إيجاده وحده لأنه لايقبل تعلق القدرتين به والفرض أنهما متساويان (قوله فيلزم عجزهما) أى عند استمرار التمانع منهما ، وقوله ، أو عجز أحدهما : أى عند عدم استمراره بأن غلبت احدى القدرتين الأخرى (قوله كما فى الاختلاف) راجع لما قبله من التفريع : أى يلزم ما ذكر من العجزين كما لزم ذلك من اختلافهما (قوله فان كان الخ)

فيجب أن لايقدر هذا الاله على شيء دائما ، وان كان حادثا فضده وهو القدرة قديمة فيستحيل عدمها فلا يوجد العجز ؛ وأيضا فيستحيل اتصاف الاله بصفة حادثة .

(ش) يعنى أنه يلزم فى الاتفاق مطلقا : أى سواء قدر واجبا أو جائزا من التمانع الموجب للعجز مالزم فى الاختلاف ، وذلك لأنهما قد تتوجه إرادتهما الى مالايقبل الانقسام من عرض أو جوهر فرد فلا يمكن حينئذ أن تنفذ فيه الا إرادة واحدة وقدرة واحدة ؛ ويجب عدم النفوذ للارادة الأخرى والقدرة الأخرى ، و إذا كان كذلك فمن لم تنفذ فيه إرادته ولاقدرته لزم عجزه فان فرض أنه لم تنفذ فيه الارادتان لزم عجز الالهين ثم ذكر فى العقيدة برهان استحالة العجز على الاله . وحاصله أن الاله لو اتصف بالعجز لكان ذلك العجز إما قديما أو حادثا ضرورة أن كل موجود منحصر فى القسمين لكن كونه قديما محال لأنه يؤدّى الى استحالة اتصاف الاله بالقدرة ، وقد عرفت وجوب كونه قادرا وذلك لأنه ان اتصف بها مع العجز لزم اجتماع الضدين وان اتصف بها بعد عدم العجز لزم انعدام ماثبت قدمه وكذلك أيضا كون العجز حادثا محال لأنه إذا كان حادثا فضده وهو القدرة قديمة ؛ فان اتصف بالعجز مع وجود القدرة لزم اجتماع الضدين و إلا لزم عدم القديم كما سبق

أى و إنما كان عجز الاله محالا لهذه المضادة ، لأن العجز المضاد للقدرة ان كان الخ ، فضمير كان عائد على العجز الذى هو الضد فى المقام (قوله فيجب الخ) أى لكن التالى باطل فبطل ما استلزمه وهو كون العجز قديما (قوله فلا يوجد العجز) أى وحينئذ تثبت الاستثنائية القائلة . لكن العجز على الاله محال ؛ و إذا كان اللازم وهو العجز محالا كان ملزومه وهو اتفاق الالهين محالا (قوله وأيضا فيستحيل الخ) هذا الدليل مختص بالعجز الحادث ، وتقريره أن تقول العجز الحادث صفة حادثة ، وكل صفة حادثة يستحيل اتصاف البارى بها ينتج العجز الحادث يستحيل اتصاف البارى به (قوله من التمانع) بيان مقدم لما (قوله وذلك) أى و بيان ذلك : أى كون اتفاقهما يلزمه التمانع (قوله من عرض الخ) فرض الشارح المثال فى العرض والجوهر الفرد توضيحا ، و إلا فاللازم موجود حتى فيما ينقسم ، لأن القدرتين اذا توجهتا اليه فلابد أن يتوجها الى جزء منه لعموم تعلق كل منهما ، فيلزم فيه مايلزم فى الجوهر الفرد ، وأما تقدير انقسامه بينهما واختصاص كلّ واحد بجهة ، فسيأتى جوابه فى كلام المصنف (قوله حينئذ) أى حين إذ كان لايقبل الانقسام (قوله لزم عجزه) أى فلا يكون إلها ، ويلزم أن لا يكون الآخر الذى نفذ تأثيره إلها أيضا للتماثل (قوله وحاصله) أى حاصل برهان استحالة العجز عليه تعالى المذكور فى العقيدة (قوله وذلك) أى ماذكر من أن كون العجز قديما يؤدى الى استحالة اتصاف البارى بالقدرة (قوله لزم اجتماع الضدين) أى وهو محال وحينئذ فلا يتأتى اتصافه بالقدرة معه (قوله بها) أى القدرة (قوله انعدام ما) أى العجز الذى ، وقوله : ثبت قدمه : أى فرضا (قوله وكذلك أيضا الخ) شروع فى بيان بطلان الطرف الثانى ، والأولى حذف أيضا لايهامه أن هذا دليل ثان لبطلان الطرف الأوّل (قوله لأنه) أى العجز (قوله مع وجود القدرة) أى التى هى ضدّه القديم (قوله لزم اجتماع الضدّين) أى وهو محال فما استلزمه من اتصافه بالعجز الحادث مع وجود القدرة محال (قوله و إلا) أى وان لم يتصف بالعجز مع وجود القدرة بل يتصف به

وأيضا فاتصاف الاله بالعجز الحادث محال لما سبق من وجوب القدم لجميع صفات ذاته واستحالة أن يتصف بصفة حادثة ، وأيضا يستحيل أن يتصف الاله بالعجز مطلقا لأنه فى حق كل حىّ نقص واتصاف الاله بالنقائص محال عقلا ونقلا ، واستدل إمام الحرمين وغيره على استحالة اتصاف الاله بالعجز بأنه لو كان عاجزا لكان عاجزا بعجز قديم : يعنى لاستحالة اتصافه بالحوادث ، والعجز القديم محال لأنه يستدعى معجوزا عنه والمعجوز عنه لايكون الا ممكنا ولا ممكن فى الأزل فلا عجز فى الأزل . لايقال ماذكرتموه لازم عليكم فى اثبات قدرة أو قادرية أزلا فان اثبات القدرة يستدعى مقدورا والمقدور لايكون الا ممكنا ولا ممكن فى الأزل ، فيلزم أن لاقدرة ولاقادرية فى الأزل . لأنا نقول معنى القدرة صفة يتأتى بها ايقاع الفعل ولايلزم من الوصف بالقدرة وجود المقدور بها بل تأتى أن يفعل بها حيث يمكن الفعل والفعل أزلا محال فثبت أن القدرة الأزلية متعلقة بصحة الفعل فيما لايزال ، وأما العجز فمعناه تعذر مايحاول إيجاده فلا يثبت بمعنى الصلاحية لأن الصالح لأن يعجز لا يكون عاجزا فى الحال بل قادرا فالعجز اذن لايكون الا بالفعل لا بالصلاحية .

(ص) فان قلت : فلم لايجوز أن ينقسم العالم بينهما قسمين فيكون أحدهما قادرا على أحد القسمين والآخر على الآخر فلا يلزم التمانع ، فالجواب أنه قد تقرر قبل استحالة التناهى فى مقدورات الاله ومراداته فيستحيل هذا الفرض الذى ذكر فى السؤال ، وأيضا فالقسمان إن كانا معا فى الجواهر لزم من تعلق القدرة ببعضها تعلقها بالجميع

مع عدمها (قوله وأيضا الخ) شروع فى دليل يدل على استحالة اتصافه بالعجز مطلقا قديما كان أو حادثا (قوله يعنى) أى المستدل ، وقوله : لاستحالة اتصافه بالحوادث بيان للملازمة (قوله والعجز القديم محال) الواو للتعليل للاستثنائية المطوية (قوله والمعجوز عنه الخ) لأن العجز ضد القدرة ، فهو مثلها فى التعلق بالممكن لأنهما متواردان على محل واحد (قوله ولايلزم الخ) تفريع فالأولى الفاء ، وأراد بالوصف بالقدرة الاتصاف بها (قوله بل الخ) أى بل اللازم من الوصف بالقدرة تأتى الخ (قوله تأتى الخ) مبنى على أن القدرة لاتؤثر فى الاعدام بل فى الايجاد فقط (قوله متعلقة بصحة الفعل) الأولى متعلقة بالفعل من جهة صحته لأنها ليست متعلقة بالصحة بل بالفعل (قوله فمعناه الخ) فيه أن العجز وصف وجودى يضادّ القدرة ، فالأولى أن يقول : فهو صفة وجودية تمنع إيجاد مايحاول إيجاده . لكن قد يتجوّزون باطلاق العجز على نفى القدرة (قوله تعذر الخ) أى تعذر إيجاد مايحاول إيجاده لأن التعذر متعلق بالايجاد لابالممكن (قوله فلايثبت) أى العجز بمعنى الصلاحية : أى فلا يمكن أن يكون العجز حينئذ فى الأزل ، إذ لو كان فى الأزل لم يكن إلا بمعنى الصلاحية ، والعجز لا يكون بمعنى الصلاحية وانما يكون بمعنى الحصول بالفعل (قوله فلا يلزم التمانع) أى المقتضى للعجز ، وحينئذ فالشرطية السابقة فى الدليل القائلة لو وجد الاتفاق لزم التمانع ولو وجد التمانع لزم العجز ممنوعة (قوله قبل) بالبناء على الضم : أى قبل هذا المبحث (قوله استحالة التناهى الخ) معنى كون المقدورات لا تتناهى أنها لا تقف على حد ، لأن الله قادر فى هذه اللحظة وفيما بعدها الى مالا نهاية له ، والمراد بالتناهى عدم عموم تعلق القدرة والارادة (قوله هذا الفرض) أى المفروض وهو انقسام العالم قسمين (قوله وأيضا الخ) الزام آخر على طريق التسليم : أى تسليم انقسام العالم قسمين (قوله بالجميع) الأولى بالباقى

للتماثل فيلزم التمانع وان كان أحد القسمين الجواهر والآخر الأعراض فذلك لايعقل إذ القدرة على ايجاد الجواهر لاتعقل بدون القدرة على أعراضها وكذلك العكس للتلازم الذى بينهما ثم ذلك لايدفع التمانع أيضا عند مايريد أحدهما أن يوجد الجواهر والآخر لايريد أن يوجد عرضه .

(ش) هذا السؤال إيراد على الملازمة التى ذكرناها أوّلا وهى قولنا فى العقيدة اذ لو كان معه ثان للزم عجزهما الخ ، ووجه الايراد أن يقال لانسلم أنه يلزم من وجود إله ثان عجزهما أو عجز أحدهما لأن ذلك انما يلزم لوكان يجب أن تتعلق ارادة كل واحد منهما وقدرته بمراد الآخر ومقدوره ولم لايجوز أن يكون أحدهما قسيما للآخر بحيث ينقسم العالم بينهما قسمين كل واحد ينفرد بقسم فلا تزاحم بينهما ولا تمانع حتى يلزم عجزهما أو عجز أحدهما . أجاب فى العقيدة بوجهين . الأوّل أن القسم محال لما عرفت من وجوب عموم تعلق ارادة الاله وقدرته فاذن يجب تعلق ارادة كل منهما وقدرته بكل ممكن فيلزم التمانع كما سبق . الثانى أن أحد النوعين الذى تعلقت به ارادة أحدهما وقدرته إن كان مماثلا للنوع الآخر الذى هو مقدور الاله الثانى ومراده كأن يكون النوعان معا من الجواهر لزم عموم قدرة كل واحد منهما وارادته للنوعين ضرورة أن القادر على أحد المثلين قادر على مثله وان كان مخالفا له كأن يكون أحدهما جواهر والآخر أعراضا فهو محال من وجهين . أحدهما أن الجوهر والعرض لما لم يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر

(قوله للتماثل) أى فاذا توجهت القدرة لطرف من الجواهر فلا تقف عليه ، بل تنتقل للطرف الثانى للتماثل بينهما (قوله للتلازم) أى العقلى الذى بينهما فى الخارج ، وقد يقال إن الغرض اتفاق الالهين ، فاذا كان بينهما اتفاق تام ، وأنه متى أوجد أحدهما الجوهر أوجد الآخر العرض فلا مانع من اختصاص أحدهما بالجوهر والآخر بالعرض والتلازم بينهما لايفيد المدعى وهو منع اختصاص أحدهما بالجوهر والآخر بالعرض اذ قد حصل التلازم مع الاتفاق التام . نعم التلازم العقلى بينهما يفيد المدعى ان كان اتفاقهما ممكنا لأن الممكن قد يتخلف (قوله ثم ذلك) أى كون التقسيم جاريا على أن أحد القسمين الجواهر والآخر الأعراض ، وهذا جواب بالتسليم . وحاصله أنا نسلم أن العالم يجوز انقسامه قسمين : الأوّل الجواهر والثانى الأعراض ، وأن قدرة كل واحد متعلقة بقسم دون تعلقها بالآخر ، لكن يجوز أن تتوجه قدرة أحدهما للجوهر والآخر يأبى التوجه للعرض ، فيأتى التمانع اذ لايوجد الجوهر بدون العرض (قوله والآخر الخ) جملة حالية (قوله ووجه الايراد) ظاهره أنه ذكر الايراد أوّلا ولم يبين وجهه وهذا وجهه وليس كذلك ، فالأولى أن يقول وتقرير الايراد (قوله قسيما للآخر) المشهور فى اطلاق القسيم هو الشىء الذى ينقسم اليه والى غيره شىء آخر كنوعى الجنس ، وليس هذا مرادا هنا ، بل المراد مجرّد المقاسم مثل كون أحد الشريكين قسيما فى المال ، وهذا المعنى هو المعروف فى اللغة (قوله أن القسم) أى قسم العالم (قوله من الجواهر) أى والأعراض تبع ويدخل بالكاف ما اذا كان النوعان من الأعراض ويلزمها الجواهر وما إذا كانا من المجرّدات (قوله لزم عموم الخ) أى وحينئذ فيلزم التمانع ، وقد يقال ان هذا الثانى مبنى على التسليم وحينئذ فلا ينظر فيه للعموم إذ لو نظرنا

استحال تصوّر القدرة على أحدهما بدون الآخر ثانيهما أن التمانع لاينتفى بذلك على تقدير تسليمه لأنه من الجائز أن يريد أحدهما وجود الجوهر والآخر يريد عدم العرض وبالعكس ونفوذ الارادتين مستحيل فيلزم عجزهما أو عجز أحدهما . قلت ويصح أن يجاب أيضا عن هذا الايراد بأن اختصاص أحد الالهين بنوع دون نظيره يلزم فيه التخصيص من غير مخصص إذ ليس اختصاص أحدهما بنوع بأولى من اختصاص الآخر به فان فرض ثم مخصص لهما بما اختصا به لزم حدوثهما . فان قلت لعل ذلك التخصيص باختيارهما . قلت لو كان باختيارهما لتأتى منهما تركه بأن يتصرف كل واحد منهما فى مقدور الآخر ومراده لكن التالى باطل لما يلزم عليه من التمانع فالمقدم وهو كون التخصيص باختيارهما باطل فتعين اذا أن يكون التخصيص اما من الغير فيلزم حدوثهما أولا فيلزم التخصيص من غير مخصص وكلا الأمرين محال ، واذا عرفت بطلان أن يكون معه جلّ وعلا قسيم عرفت بطلان ماذهب اليه الثنوية القائلون بالهين اثنين تعالى الله عما يقول الظالمون علوّا كبيرا وشبهتهم فى ذلك أنهم قالوا انا وجدنا فى الموجودات الممكنات خيرا ونظاما وفسادا واختلالا ووجه دلالة الفعل بالتضاد يدل على اختلاف الفاعل بالتضاد فدل على أن فاعل الخير غير فاعل الشر ، وقد سلك المعتزلة هذا المسلك حيث قالوا فاعل الخير يقال له خير وفاعل الشر يقال له شرير قالوا فالشر ليس من فعل الله تعالى . قال ابن التلمسانى : أجاب المتكلمون بأن الأفعال تنسب الى الله تعالى من حيث تجددها

للعموم لم يكن تسليم . وأجيب بأن العموم لازم انتهاء لأن التماثل يلزمه العموم لكن فى الانتهاء (قوله استحال الخ) أراد بالتصوّر التصديق : أى استحال أن يصدّق العقل بأن القدرة على أحدهما غير القدرة على الآخر (قوله تسليمه) أى تسليم أن توجد القدرة على أحدهما دون الآخر (قوله قلت ويصح الخ) هذا زائد على مافى المتن من الأجوبة (قوله عن هذا الايراد) أى قسم العالم قسمين الصادق بكون أحدهما الجواهر والآخر الأعراض ، وبكونهما من الجواهر والأعراض تبع ، وقوله : بنوع : أى قسم ، وقوله : دون نظيره الضمير عائد على أحد الالهين (قوله لعل ذلك التخصيص) أى تخصيص أحدهما بايجاد الجواهر وتخصيص الآخر بايجاد الأعراض (قوله بأن يتصرف) أى بأن يمكن أن يتصرف الخ وهذا تصوير للترك ، وعلى هذا فقوله بعد من التمانع : أى من امكانه لأنه المرتب على امكان التصرف ، وليس تصويرا لتأتى الترك ، لأن التأتى المذكور قد لا يكون معه تصرف لجواز الترك منهما معا لمقدور الآخر (قوله أولا فيلزم الخ) صادق بصورتين التخصيص من غير مخصص والتخصيص القهرى ، والشارح التفت لابطال الأولى وسكت عن ابطال الثانية (قوله الثنوية) فرقة من المجوس (قوله فى ذلك) أى القول (قوله واختلالا) عطف تفسير (قوله ووجه الخ) اضافة وجه لما بعده بيانية والباء فى قوله : بالتضادّ بمعنى على ، والمراد بالفعل المفعولات (قوله فدل الخ) لأن الخير والشرّ ضدان والشأن أن الفاعل إنما يفعل أحد الضدين ولا يفعلهما معا (قوله هذا المسلك) هو أن فاعل الخير غير فاعل الشرّ (قوله ليس من فعل الله) أى بل من فعل العبد فهو الذى يقال له شرير (قوله أجاب المتكلمون) أى عن شبهة الثنوية ويجرّ ذلك الجواب ذيله على المعتزلة (قوله من حيث تجدّدها) أى وجودها

وافتقارها إلى المخصص وذلك لايختلف بكونها خيرا أوشرا فانهما أمران إضافيان ليسا من صفات نفس الأفعال ، فان قتل الشخص المعين شيء واحد قد يكون شرا بالنسبة الى أوليائه وخيرا بالنسبة الى أعدائه ، وإذا تحقق أن الحسن والقبيح يرجعان الى الشرع ، فمعنى الحسن هو المقول فيه افعلوه ، ومعنى القبيح هو المقول فيه لاتفعلوه وذلك لايتحقق الا بالنسبة الى العباد فالأفعال كلها بالنسبة إلى الله تعالى حسنة إذ معنى الحسن ما لفاعله أن يفعله وماورد الثناء على فاعله والأفعال كلها بالنسبة الى الله تعالى كذلك لأن له تعالى أن يفعل كل ممكن وهو المثنى عليه بكل كمال . وأما قول المعتزلة فاعل الشر شرير فليس بلازم فان أسماء الله توقيفية وله الأسماء الحسنى والصفات العلا فيقال ياخالق كل شيء

بعد عدم وذلك وظيفة القدرة (قوله وافتقارها إلى المخصص) أى الذى يخصصها ببعض مايجوز عليها وذلك من وظيفة الارادة (قوله وذلك) أى ماذكر من أن نسبتها : أى الأفعال إليه تعالى من الجهتين (قوله لايختلف الخ) أى لايقتضى اختلافها بالخيرية والشرية بحيث يكون بعضها : أى الأفعال خيرا و بعضها شرا فأو بمعنى الواو وضمير كونها للأفعال (قوله فانهما) أى الخيرية والشرية (قوله ليسا الخ) أى ليسا من صفات الأفعال النفسية المتقومة لها حتى تكون الأفعال متضادة بل من الأمور الاضافية فلا يكون بين الأفعال تضاد ، وحينئذ فلا يصح أن يقال ان اختلاف الأفعال بالتضاد يوجب اختلاف الفاعل (قوله فان قتل الشخص الخ) بين بهذا أن الخيرية والشرية ليستا صفتى نفس ، لأن صفة النفس لاتختلف بالاضافة بل هى ماتقومت بها الماهية (قوله وإذا تحقق) أى من خارج لامما تقدم (قوله يرجعان إلى الشرع) أى ولامدخل للعقل فيهما ، لأن أفعال الله لاتتصف بالحسن والقبح بالنسبة للعقل ، لأن اسناد الأفعال لله من جهة الايجاد والتخصيص ، وكل منهما لايقال فيه إنه ملائم للطبع حتى يكون حسنا عقلا ولامنافرله حتى يكون قبيحا عقلا (قوله هو المقول فيه افعلوه) كالصلاة والصوم (قوله المقول فيه لاتفعلوه) كالزنا وشرب الخمر والمراد لاتفعلوه : أى على وجه الجزم ، وأما المكروه فهو وان كان يقال فيه لاتفعلوه لكن لايقال فيه قبيح (قوله وذلك لا يتحقق الخ) لأن العبيد هم الذين يقال لهم افعلوا أو لاتفعلوا (قوله فالأفعال الخ) علة لمحذوف تقديره لا بالنسبة إلى الله تعالى (قوله حسنة) أى لابالمعنى المتقدم بل بمعنى آخر ، فالحسن له معنيان معنى يناسب الرب ، ومعنى يناسب العبد (قوله إذ معنى الحسن الخ) قياسه أن يقال فى القبيح : هو ماليس لفاعله أن يفعله ، وما ورد الذم على فاعله (قوله مالفاعله أن يفعله) دخل فيه المباح (قوله بالنسبة الى الله) كذلك لأن للمولى فعلها ، و يستحق الثناء عليها حتى الكفر فيستحق عليه الثناء ، لأن جميع الموجودات ناطقة بأن الرب خلقها ، وهذا معنى ثنائها فقد صدق على الأفعال بالنسبة اليه تعالى أنها كلها حسنة (قوله المثنى) بضم فسكون أو فتح فكسر (قوله بكل كمال) الأولى بكل حال (قوله وأما قول المعتزلة الخ) جواب عما يقال كيف يكون البارئ خالقا لجميع الأفعال حتى الشرور ، مع أن خالق الشر يسمى شريرا كما قالت المعتزلة ، والمولى لايسمى بذلك (قوله شرير) أى يسمى بذلك (قوله توقيفية) أى فلا نسميه الابما جاء به الشرع ووقفنا عليه وأشار بقوله له الأسماء الحسنى الى المذهب الآخر وهو أن أسماءه غير توقيفية لكنها مقيدة بكونها لائقة به تعالى (قوله والصفات العلا)

ولا يقال ياخالق القردة والخنازير .

(ص) ويصح اثبات هذا العقد وهو الوحدانية بالدليل السمعى ، ومنعه بعض المحققين وهو رأيي لأن ثبوت الصانع لايتحقق بدونها ولاأثر للدليل السمعى فى ثبوت الصانع ، فكذا مايتوقف عليه والله أعلم .

(ش) اعلم أن عقود التوحيد على ثلاثة أقسام : الأوّل مالايصح الاستدلال عليه إلا بالدليل العقلى القطعى ، وهو كل مايتوقف ثبوت المعجزة عليه ، وذلك كوجود الله تعالى وقدمه و بقائه وعلمه وقدرته وحياته وارادته ، إذ لو استدلّ بالسمعى على هذه الأمور لزم الدور . الثانى ما لايصح الاستدلال عليه إلابالسمعى ، وهو كل مايرجع إلى وقوع جائز : كالبعث وسؤال الملكين فى القبر والصراط والميزان والثواب والعقاب والجنة والنار ورؤيته تعالى وغير ذلك مما لا يحصى كثرة

هذا مما انجر اليه الكلام والا فأصل الكلام فى الأسماء (قوله ولايقال الخ) أى لعدم وروده ولما فيه من فوات الأدب وان كان فىالواقع أنه خالق لهما (قوله ويصح اثبات الخ) فى هذا التعبير إشارة إلى أن الأصل فى هذا العقد الدليل العقلى وأراد بالعقد المعتقد (قوله ومنعه) أى منع اثباته بالدليل السمعى (قوله وهو) أى المنع (قوله رأيي) أى معتقدى (قوله لأن الخ) سند للمنع (قوله لايتحقق) أى لايعلم ، وقوله : بدونها : أى الوحدانية لأنه لوكان معه ثان للزم التمانع المقتضى للعجز وهو محال على الاله كما مر (قوله ولا أثر الخ) لأن الدليل المذكور يؤدى الىالدور ، و بيان ذلك أن ثبوت السمع ، وهوالكتاب والسنة متوقف على صدقالرسول وصدقه متوقف على المعجزة ، وهى فعل فلاتعقل بدون فاعل فهى متوقفة علىثبوت الصانع ، فلواستدل على ثبوت الصانع بالسمع لكان متوقفا علىالسمع ، والحال أنالسمع متوقف علىثبوت الصانع فآل الأمر الى أن ثبوت الصانع توقف على ثبوت الصانع وتوقف الشيء على نفسه دور محال (قوله فكذا الخ) أى فكذلك الوحدانية التى يتوقف ثبوت الصانع عليها لا أثر للدليل السمعى فيها فالصلة جرت على غير من هى له (قوله عقود التوحيد) جمع عقد بمعنى معتقد وأرادبالتوحيد الفنّ المعلوم الذى يبحث فيه عنالمعتقدات ، فالمعنى أن المعتقدات التى يبحث عنها فى علم التوحيد ثلاثة أقسام (قوله كل ما) أى كل معتقد (قوله إذ لواستدل الخ) هذا سند لما ادعاه من أن الوجود ومامعه لايصح الاستدلال على ثبوتها إلا بالدليل السمعى (قوله على هذه الأمور) مثلها مادخل تحت الكاف كالمخالفة للحوادث والقيام بالنفس (قوله لزم الدور) بيانه أنه لواستدلّ على ثبوت شيء مما ذكر بالسمع لكان ثبوته متوقفا علىالسمع ، والحال أن ثبوت السمع متوقف على ثبوت صدق الرسول وصدقه متوقف على المعجزة ، والمعجزة متوقفة على وجودالاله وقدرته وغير ذلك مما ذكر فآل الأمر الى أن ثبوت ماذكر متوقف على ما ذكر وهو دور (قوله كل ما) أى معتقد (قوله يرجع) من رجوع الجزئيات إلى كليها (قوله جائز) أى عقلا (قوله كثرة)

لأن غاية ما يدرك العقل وحده من هذه الأمور جوازها أما وقوعها فلا طريق له الا السمع . الثالث مايصح الاستدلال عليه بالأمرين : أعنى السمع والعقل بحيث يستقل كلّ واحد منهما بالدلالة عليه وهو ماليس بوقوع جائز ولايتوقف ثبوت المعجزة عليه ، وذلك كاثبات سمعه تعالى و بصره وكلامه وكجواز تلك الأمور التى أخبر الشرع بوقوعها . وقداختلف فى معرفة الوحدانية فقيل هى من هذا القسم الثالث فيصح الاستناد فيها الى كل واحد من العقل والسمع بمعنى أن كل واحد منهما على الانفراد يخرج من وصف التقليد ، وقيل بل هى من القسم الأوّل الذى لايصح الاستدلال عليه إلا بالعقل . والحاصل أنه لاخلاف فى صحة الاستناد إلى العقل وحده فى عقد الوحدانية ، واختلف فى صحة الاستناد فيها إلى السمع وحده ، فقيل نعم ، وقيل لا ، والأوّل رأى الامامين امام الحرمين والامام الفخر . والثانى رأى بعض المحققين ، واليه ميل شرف الدين ابن التلمسانى ، وهو الذى اخترت فى هذه العقيدة لماسنذكره . قال فى المعالم : اعلم أن العلم بصحة النبوّة لايتوقف على العلم بكون الاله واحدا فلا جرم أمكن اثبات الوحدانية بالدلائل السمعية ، واذا ثبت هذا : فنقول ان الكتب الالهية أطبقت على التوحيد ، فوجب أن يكون التوحيد حقا قال ابن التلمسانى : يعنى بالتوحيد اعتقاد الوحدة لله تعالى والاقرار بها (وقوله الكتب الالهية) يعنى الكتب المنزلة التى جاءت بها الرسل ولا شك فى اشتمالها

تمييز (قوله لأن الخ) علة لقوله : مالايصح الاستدلال الخ (قوله بحيث الخ) وليس المراد أن الاستدلال على هذا القسم لايحصل إلا بمجموع الأمرين (قوله وهو ماليس الخ) أى وهو مالا يكون من القسمين السابقين (قوله وذلك كاثبات سمعه الخ) مثال للواجب ، والمراد بالاثبات الثبوت ، و بعد ثبوت السمع وما معه بالسمع ثبت لها القدم والبقاء والوحدة ونحو ذلك بالعقل ، وقوله : وكجواز الخ مثال للجائز الذى لم يقع بالفعل (قوله تلك الأمور) أى الحشر والنشر ومامعهما (قوله التى الخ) فقد أخبر الشرع بأنها ستقع ، وهذا يستلزم الاخبار بجوازها لأن الوقوع يستلزم الجواز ، فهذه الأمور لها جهتان جهة وقوعها ، وهذه لم تعلم إلا من السمع وجهة جوازها ، وهذه تعلم من العقل ومن السمع (قوله فى معرفة الوحدانية) فيه أن المعتقد الوحدانية دون المعرفة والخلاف فيها لا فى المعرفة ، فالأولى اسقاط معرفة إلا أن تجعل الاضافة من اضافة الصفة للموصوف : أى الوحدانية المعروفة (قوله من وصف التقليد) الاضافة للبيان : أى يخرج من ذلك إلى العلم (قوله فيها) أى فى عقد الوحدانية وأنث الضمير ، لأن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف اليه أو لمراعاة المعنى ، لأن العقد مصدوقه الوحدانية لأن الاضافة للبيان (قوله قال) أى الفخر (قوله بصحة) أى ثبوت (قوله لايتوقف الخ) فتعلم ان هذا نبى الله بمجرد ظهور المعجزة على يديه ، وان لم تعلم انفراده بالوحدانية (قوله فلا جرم) أى حقا وهو فى الأصل بمعنى لافرار (قوله على التوحيد) أى على كون الاله واحدا لاعلى وجوب اعتقاد الوحدة كما فهم ابن التلمسانى (قوله فوجب الخ) فى الكلام حذف ، والأصل والكتب الالهية حق فوجب أن يكون التوحيد : أى كون الاله واحدا حقا (قوله يعنى) أى الفخر (قوله اعتقادالوحدانية) المتبادرأن معنى التوحيد كون الاله واحدا (قوله والاقرار بها)

على ذلك . قال الله تعالى — واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون — والمراد بسؤال الرسل سؤال أتباعهم العالمين بذلك الموثوق بنقلهم ، وقال — وما أرسلنا من قبلك من رسول الا يوحى اليه أنه لااله الا أنا فاعبدون — فالاخبار من الرسل باثبات الوحدانية لله تعالى ثابت جزما ، والبحث فى امكان الاستدلال به على منكر الوحدانية ، وقد احتج على ذلك : يعنى الفخر بأن العلم بصحة النبوّة لايتوقف على العلم بذلك ، وتقريره أن يقال اذا حدث حادث ما واستحال وجوده بدون استناده الى واجب بذاته حىّ بذاته عالم قادر مريد ، فقد أثبت وجوده فاذا أظهر الرسول معجزة على أنه رسول وأثبت صدقه بتصديقه له فقد ثبت صدقه ، فاذا أخبر بأنه لااله غيره ولاخالق سواه فقد ثبتت الوحدانية ، وهذه المقالة تنقل عن أبى هاشم ويرد عليها أننا لانسلم أن العلم بصحة النبوّة لايتوقف على ذلك ، وبيانه أن القائل بأنه رسول اذا ادعى الرسالة وأقام الخارق على صدقه ، فلا يدل وجود الخارق ما لم يتحقق أن هذا الفعل الذى جاء به لايقدر عليه غير مرسله ليكون فعله مطابقا لتحدّيه ، وسؤاله نازلا منزلة قوله صدقت فان لم يكن لنا علم بنفى فاعلية غيره

قيل شرط فى صحة الايمان ، وقيل شرط فى اجراء الأحكام الدنيوية وهو المعتمد (قوله على ذلك) أى على التوحيد (قوله قال الله تعالى) أى فى القرآن ، وان كانت الكتب تشمل غيره لكن لايعرف إلا هو (قوله سؤال أتباعهم) لانقراض الرسل قبل وجوده ثم ان سؤال الاتباع يتيسر فى اتباع موسى وعيسى لعدم انقراضهم لا فى اتباع غيرهما لانقراضهم قبل وجوده صلى الله عليه وسلم (قوله باثبات) أى ثبوت (قوله والبحث) أى بحث العلماء وتزاعهم (قوله فى امكان الخ) أى وعدم امكانه (قوله به) أى باخبار الرسل (قوله وقد احتج الخ) من كلام ابن التلمسانى (قوله على ذلك) أى امكان الاستدلال على الوحدانية بالدليل السمعى (قوله بصحة النبوّة) أى ثبوتها (قوله بذلك) أى بكون الاله واحدا (قوله حدث حادث) أى وجد أىّ حادث كان (قوله واستحال وجوده) أى الحادث جملة حالية (قوله فقد أثبت وجوده) أى فقد أفاد حدوث ذلك الحادث وجود الواجب لذاته الحىّ العالم الخ لاستحالة وجوده بنفسه (قوله على أنه رسول) أى رسول ذلك الموصوف بالصفات المذكورة (قوله وأثبتَ) أى ذلك الرسول (قوله صدقه) أى صدق نفسه (قوله بتصديقه له) أى بتصديق ذلك الواجب الموصوف بالصفات المذكورة لذلك الرسول (قوله فقد ثبت صدقه) أى صدق ذلك الرسول من غير أن يتوقف على العلم بكون الاله واحدا (قوله فاذا أخبر) أى الرسول (قوله وهذه المقالة) هى أن العلم بصحة النبوّة لايتوقف على العلم بكون الاله واحدا (قوله تنقل) عبر بالمضارع لحكاية الحال الماضية (قوله ويرد عليها) أى على هذه المقالة (قوله على ذلك) أى كون الاله واحدا (قوله مالم يتحقق) ما مصدرية ظرفية (قوله ليكون الخ) علة للمنفى وهو يتحقق (قوله فعله) أى فعل مرسله (قوله لتحديه) أى دعواه الرسالة بأن يقول أنا رسول الله أو أنا رسول من أوجد هذا الحادث أرسلنى إليكم (قوله وسؤاله) أى مسئوله (قوله مطابقا) خبر يكون ، وقوله : نازلا خبر بعد خبر : أى ويكون فعل مرسله نازلا منزلة قوله صدقت

فلانعلم أنه فعله ولايتم ذلك الا بعد اثبات أن هـذا الخارق كاحياء الموتى مثلا لايفعله غير الله تعالى عز وجل وذلك يتوقف على اثبات الوحدانية . نعم آى القرآن مرشدة الى وجه الاستدلال العقلى على الوحدانية كقوله ـ لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ـ وقال تعالى ـ إذا لذهب كلّ إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض ـ فالآية الأولى كاشفة لوجه الاستدلال على ابطال إلهين عامى القدرة والارادة والعلم ، وسائر الصفات لما يفضى إليه من الفساد والتمانع المانع من وقوع الممكنات ، والآية الأخرى مرشدة الى ابطال قول من يدعى فاعلين يقدر كل واحد منهما على غير مايقـدر عليه الآخر كما قال الثنوية بتمييز فاعل الخير عن فاعل الشرّ ، فان كل واحد منهما يذهب بما خلق ، ويلزم علو كل واحد منهما على الآخر للاستغناء عنه بما يفعله الآخر فيكون عاليا عليه بذلك والاله يعلو ولا يعلى عليه ، قيـل ولا يعرف أحد من العقلاء يثبت فاعلين على النعت الأوّل ، بل كلّ من أثبت فاعلا غير الله عز وجل لم يثبت له عموم تأثير انتهى كلام ابن التلمسانى ، فأنت ترى كيف مال إلى عدم الاكتفاء بالسمع فى معرفة الوحدانية

باعبـدى فى دعواك أنك رسولى (قوله فلا نعلم أنه) أى ذلك الخارق فعله : أى فعل مرسـله لجواز أن يكون فعله غـيره فلا يكون الرسول صادقا فى دعواه أنه رسول الله أو رسول من خلق ذلك الحادث (قوله ولا يتم ذلك) أى أنه فعله : أى العلم بأنه فعله (قوله اثبات) أى ثبوت (قوله وذلك) أى ثبوت أن هـذا الخارق لايفعله إلا الله (قوله يتوقف الخ) أى فآل الأمر الى أن ثبوت النبوّة متوقف على الوحدانية وهو المطلوب (قوله نعم الخ) دفع لما يتوهم من أن آى القرآن كما لايستدل بها لاترشد (قوله الى وجه الاستدلال العقلى) المراد بالوجه الكيفية لا وجه الدليل وهو الحدّ الذى ينتقل منه الذهن الى المطلوب (قوله لفسدتا) أى لم توجـدا لحصول التمانع لكن التالى باطل فبطل المقـدم فالآية أفادت كيفية الاستدلال بأن تأتى بمقـدمة شرطية وتستثنى التالى فيبطل المقدم فيثبت نقيضـه (قوله إذا لذهب الخ) يعنى لو كان معـه إله لتوجه كل واحد الى مخلوقه يدافع عنه الغـير كما هو عادة ملوك الدنيا ولعلى بعضهم على بعض لكن التالى باطل فبطل المقدم (قوله فالآية الأولى الخ) بيان لنكتة تعداد الآى فى المقام والاقتصار علىّ الآيتين واللام فى لوجـه للتقوية (قوله على إبطال إلهـين) أى على إبطال ثبوت إلهين (قوله لما) اللام بمعنى الباء متعلقة بالاستـدلال (قوله يفضى) أى ثبوت الالهين (قوله والتمانع) عطف سبب (قوله كما) ما مصدرية (قوله فان كل واحـد الخ) مرتبط بابطال (قوله ويلزم الخ) فيه أن الذهاب لازم أيضا كما هو ظاهر الآية (قوله على الآخر) هو المستعلى عليه (قوله بما يفعله الآخر) هو المستعلى (قوله فيكون) أى الآخر المستعلى ، وقوله : عاليا عليه : أى على الآخر المستعلى عليه ، وقوله : بذلك : أى بما يفعله ذلك الآخر المستعلى (قوله والاله يعلو الخ) فى قوّة قولنا : لكن التالى باطل لأن الاله الخ (قوله على النعت الأوّل) أى من كون كل منهما عام القدرة والعـلم وسائر الصفات (قوله فأنت ترى) أى تراه : أى ابن التلمسانى (قوله كيف مال الخ) أى حيث قال : ويرد على تلك المقالة أنا لانسلم أن العلم بصحة النبوّة لا يتوقف على العلم بكون الاله واحدا (قوله فى معرفة الوحدانية) أى فى الوحدانيـة المعروفة

بما أورده من الحجة على ذلك ، والى قريب منها أشرت فى العقيدة بقولى : لأن ثبوت الصانع لايتحقق بدونها الخ : يعنى أن ثبوت الصانع على سبيل التعيين لفعل من الأفعال لايتحقق بدون الوحدانية ، إذ على تقدير عدمها لايدرى فى كل فعل من فعله ، ومن جلة ذلك الخارق الذى ظهر على أيدى الرسل فانه لايدرى على تقدير عدم معرفة الوحدانية من المرسل الذى خلق ذلك الخارق على يد الرسول ليصدقه به ، فصار ثبوت الصانع المرسل مجهولا فكيف يعرف من هو رسوله ، وقد عرفت أن الرسول لم يعرف إلا من قبل مرسله المعلوم بخلق أفعال على صفة مخصوصة تدل على ذلك ، فاذا كان المرسل مجهولا إنما يعرف من قبل الرسول لزم الدور ضرورة ، وقداعترض بعض المعاصرين فى شرح له على العقيدة المنسوبة لابن الحاجب هذه الحجة التى اعتمدها شرف الدين بن التلمسانى ، وأشرنا اليه فى عقيدتنا بما نصه بعد ايراد حكاية شرف الدين قد يقال فى جوابه ان دلالة الخارق على صدق من تحدى به عقلية

(قوله بما أورده من الحجة على ذلك) أى على عدم الكفاية وتلك الحجة هى قوله فيما تقدم و بيانه أنّ القائل الخ . وحاصلها أنه لايتأتى أن يعلم أحد الوحدانية من النبوّة لأن ثبوت النبوّة متوقف على ثبوت الوحدانية فلو استدل على الوحدانية بالنبوّة : أى بخبر النبىّ للزم الدور وهو محال فلا يكون دليل الوحدانية إلا عقليا . وحاصل كلام المصنف فى العقيدة أنه لايصح الاستدلال على الوحدانية بالسمع ، لأن ثبوت النبوّة متوقف على الوحدانية ، فلو استدلّ على الوحدانية بالسمع للزم الدور فعلمت أن ثبوت النبوّة متوقف على الوحدانية بدون واسطة على كلام ابن التلمسانى و بواسطة على كلام المصنف ، و إلى ذلك أشار الشارح بقوله و إلى قريب منه أشرت الخ (قوله لفعل) متعلق بالصانع ، وقوله : على سبيل متعلق بثبوت (قوله عدمها) أى الوحدانية (قوله ومن جلة ذلك) أى من جلة كل فعل (قوله فكيف الخ) استفهام إنكارى : أى فلا يعرف من ذلك الخارق رسول ذلك المرسل المجهول فقد تبين بهذا أن ثبوت النبوّة يتوقف على ثبوت الصانع على سبيل التعين وهو يتوقف على الوحدانية ، وحينئذ فلو استدل على الوحدانية بالسمع لجاء الدور لتوقف الوحدانية على ثبوت النبوّة ، والحال أن ثبوت النبوّة متوقف على الوحدانية فلزم أن الوحدانية متوقفة على نفسها (قوله من المرسل) مفعول لايدرى وكان الأولى أن يقول من الخالق لذلك الخارق الذى ظهر على يد الرسول هل هو المرسل له أو غيره لأن المترتب على عدم الدراية من فعل لامن المرسل (قوله وقد عرفت الخ) كلام مستأنف أتى به ليتوصل إلى إلزام الدور على الاستدلال بالسمع على الوحدانية وكأنه قال ومن المعلوم أن الرسول لايعرف إلا من جهة مرسله فلو علم مرسله منه لجاء الدور (قوله مرسله المعلوم) أى المعلوم من أى حالة كانت وبأىّ أمر كان (قوله بخلق أفعال) الباء للسببية متعلقة بقوله يعرف ، والمراد بالأفعال الخوارق والمعجزات (قوله على صفة مخصوصة) نعت أوّل لأفعال وجملة تدل على ذلك : أى على معرفة الرسول نعت ثان لأفعال (قوله وقد اعترض الخ) أراد ببعض المعاصرين ابن زكرى (قوله بما نصه) متعلق بقوله اعترض (قوله فى جوابه) أى فى جواب إيراد شرف الدين على الفخر نظرا لقوله فلا يدل وجود الخارق مالم يتحقق الخ فان محصله

على أحد القولين ، وإذا كانت عقلية فلا يصح تخلف المدلول عنها والا انقلب الدليل شبهة أو نقول سلمنا توقفه على ثبوت الوحدانية ، لكن لم لا يكون ظهور الخارق دليلا على الصدق وعلى ثبوت الوحدانية معا ، فالدور اللازم غير ممتنع لأنه دور معية ، والبرهان انما قام على استحالة دور التقدم انتهى . قلت ولا يخفى ضعف جوابيه معا فى غاية . أما الأول وهو التمسك بقول الأستاذ فى أن دلالة المعجزة عقلية فلا يتم له ذلك إلا لو لم يكن الخارق فعلا لله تعالى ركنا من الدليل . أما إذا كان ركنا فيه ، وهو لا يتحقق الا بمعرفة الوحدانية لم يصح ماذكر ، وظاهر أنه ركن على كل قول فى وجه دلالة المعجزة إذ معنى كون دلالتها عقلية عند من قال به أن خلق الله تعالى الخارق على وفق دعواه وتحديه مع العجز عن معارضته ، وتخصيصه بذلك يدل

أنه لو استدل بالسمع على الوحدانية للزم الدور (قوله على أحد القولين) بل الأقوال والثانى أنها وضعية ، والثالث أنها عادية ويمكن أنه جعلها قولين لرجوع الوضعية للعقلية (قوله تخلف المدلول) أى صدق الرسول (قوله عنها) أى الدلالة (قوله وإلا الخ) أى وإلا بأن صح التخلف لزم الخ ، وبيان الملازمة أن الشبهة ما اشتبه على الناظر واعتقده دليلا وليس بدليل وهذا كذلك والتالى باطل لما يلزم عليه من قلب الحقائق فالمقدم مثله (قوله توقفه) أى توقف صدق الرسول على ثبوت الوحدانية (قوله اللازم) أى للاستدلال على ثبوت الوحدانية بالسمع (قوله لأنه دور معية) دور المعية هو توقف وجود كل من الأمرين فى الخارج على مصاحبة الآخر كما فى الجوهر والعرض أو فى الذهن كالأبوة والبنوة وكالعلم بالوحدانية والصدق فى مقامنا . ودور التقدم هو توقف كل من الأمرين فى تحققه على تقدم الآخر عليه فى الخارج أو فى الذهن كأن يكون كل منهما علة للآخر معلولا له أو مؤثرا فى الآخر أثرا له وهذا هو المحال لاستدعائه تقدم الشىء على نفسه (قوله ولا يخفى الخ) أطلق الضعف على الفساد تحسينا للعبارة ، والدليل على ذلك قوله فى غاية : أى حال كون ضعفهما فى غاية الضعف (قوله وهو التمسك) أى ذو التمسك لأن الأول هو قوله قبل قد يقال فى جوابه أن دلالة الخارق الخ ، وهذا غير التمسك المذكور (قوله الأستاذ) أى أبى اسحاق (قوله فى) بمعنى من بيان لقوله الأستاذ (قوله فلا يتم له ذلك) أى الأول ، وقوله : ذلك فاعل يتم وهو اظهار فى محل الاضمار من غير مقتض (قوله الخارق) هو المعجزة (قوله ركنا من الدليل) أى من المعجزة الدالة على الصدق (قوله كان) أى كون الخارق فعلا لله (قوله فيه) أى الدليل (قوله وهو) أى والحال أن كون الخارق فعلا لله دون غيره (قوله لم يصح ماذكر) أى ذلك المجيب فى جوابه من أن العلم بصحة النبوة لا يتوقف على العلم بالوحدانية فظهر ماقاله ابن التلمسانى من أن العلم بصحة النبوة متوقف على العلم بالوحدانية (قوله فى وجه دلالة المعجزة) إضافة وجه للبيان (قوله إذ معنى الخ) دليل لما ادعاه من أن كون الخارق فعلا لله ركن من المعجزة على كل قول من الأقوال الثلاثة فى دلالة المعجزة على الصدق لكن هذا الدليل إنما يثبت الركنية على القول بأن الدلالة عقلية فهو أخص من المدعى (قوله على وفق دعواه) أى أنه رسول (قوله وتحديه) عطف مرادف (قوله وتخصيصه) عطف على العجز وهو يرجع له فى المعنى أو عطف سبب ،

على ارادة الله تعالى لتصديقه كما يدل اختصاص الفعل بالوقت المعين والمحل على ارادته تعالى لذلك بالضرورة هكذا قرره الأئمة رضى الله عنهم على مايأتى فيـه من البحث فى موضعه ان شاء الله تعالى ، فأنت ترى كيف جعلوا خلق الله تعالى للفعل جزءا من الدليـل ، وذلك لايتم الا بمعرفة الوحدانية له جل وعلا ، ونفى أن يكون له شريك فى ملكه وهو ظاهر لأنه لو جوز أن ثم من يشاركه تعالى فى اختراع الكائنات لم يتحقق كون الخارق فعله تعالى حتى يدلنا أنه تعالى أراد بإيجاده تصديق نبيه ، ولهذا قال الامام الفخر فى المعالم : ان المنكرين للنبوة طعنوا فى المعجزة من ثلاثة أوجه . أحدها : قالوا لم قلتم ان هذه المعجزات فعل الله تعالى وخلقه ، فانظر الى الطعن بهذا الوجه كيف هو صريح فى أن كون الخارق فعلا لله تعالى عز وجل ركن فى دلالة المعجزة واثباته متوقف

وقوله : بذلك : أى بخلق الخارق على وفق دعواه (قوله على إرادة الله) المقام للاضمار (قوله كما يدل الخ) تنظير لما قبله للايضاح (قوله لتصديقه) اللام للتقوية (قوله والمحل) أى المعين (قوله لذلك) أى اختصاص الفعل الخ (قوله بالضرورة) أى وجوبا فهو بيان لكيفية النسبة ، وليس المراد بها البداهة لأن دلالة العقل على إرادة الله له نظرية .(قوله قرره) أى قرر كون دلالة المعجزة على الصدق عقلية (قوله على مايأتى الخ) سوق الاستدراك على هذا الأسلوب يوهم أنه صلة لما قبله وأن المعنى تقريرا جاريا على مايأتى الخ ولا معنى له ، فالمناسب أن لو قال على أن فيه بحثا يأتى فى موضعه (قوله فيه) أى فى قول هذا القائل ان خلق الله الخارق الخ يدل على إرادة الله لتصديقه ، وقوله : من البحث : أى بأن يقال ان خلق الله للخارق إنما يدل على أن الله أراده ، وأما التصديق فلا دلالة له عليه (قوله جعلوا) أى الأئمة (قوله للفعل) أى الخارق (قوله من الدليل) أى من المعجزة الدالة على الصدق (قوله وذلك) أى كون الفعل الخارق مخلوقا لله دون غيره (قوله بمعرفة الوحدانية) أى بالوحدانية المعروفة (قوله وهو) أى مضمون قوله وذلك لايتم إلا بالوحدانية (قوله ولهذا الخ) الاشارة راجعة لقوله وظاهر أنه ركن الخ : أى ولأجل ماتقدم من أن كون الخارق فعلا لله ركن على كل قول قال الخ فهو دليل ثان لما ادعاه ، وقوله : بعد وقد صرح المقترح الخ ثالث فالأولى أن يقول ولقول الامام الخ ولتصريح المقترح الخ وهذان الدليلان يأتيان على كل الأقوال . أما الأول : أعنى قوله إذ معنى كون دلالتها الخ ، فعلى أن دلالة المعجزة على الصدق عقلية كما سبق (قوله ان المنكرين للنبوة) أى على كل حال فلا يقولون بدلالة المعجزة على صدق الرسول لاعقلا ولاعادة ولاوضعا (قوله لم قلتم ان هذه المعجزة فعل الله) أى دون غيره فهذا اعتراف منهم بأن أهل السنة يقولون ان المعجزة فعل الله ، وأما كون دلالتها على الصدق عقلية أو وضعية أو عادية فهو شىء آخر فهو صادق على الأقوال الثلاثة ثم إنه يلزم من كونها فعل الله أن يكون ذلك ركنا من أركانها فظهر قول الشارح بعد فانظر الخ (قوله ركن فى دلالة المعجزة) أى لأن المعجزة لاتدل إلا إذا وجدت ولا توجد وتتحقق إلا إذا كانت فعلا لله خارقا مقارنا للتحدى فيكون الخارق فعلا لله يصح اعتباره ركنا فى المعجزة وركنا فى دلالتها لكن المناسب هنا حذف دلالة لأن السياق فى اعتباره ركنا فى المعجزة (قوله واثباته)

على معرفة الوحدانية فوجب توقف معرفة النبوّة على الوحدانية ضرورة توقفها على دلالة المعجزة المتوقفة عليها ، وقد صرّح المقترح فى شرح الارشاد بأن كون الفعل مخلوقا لله تعالى ركن فى المعجزة لأنه قال فى فصل النبوّة وما أتى أحد من منكرى النبوّة فى جحد دلالة المعجزة الامن قبل وجه الجهل بأركانها ، فقد يجهل أن الخارق للعادة فعل الله تعالى ، ثم قال : وقد يعتقد أنه ليس خارقا للعادة ، وأنه مما يجوز التوصل اليه بالحيل والغوص فى العلوم ، فأما من سلك هذا المسلك الحق ، وعرف أن الذى وقع به التحدى فعل الله تعالى وهو عالم بدعوى المتحدى ، وأنه لايتوصل اليه بالحيل ، وأنه خارق للعادة فعله الله تعالى على وفق دعوى النبى إجابة له لم يسترب فى حصول العلم ، ولايختص ذلك بصورة ولايفتقر فى دلالته الى مثال يضرب فى الشاهد انتهى . و بالجملة فمثار الغلط فى جواب صاحبنا عن ايراد شرف الدين جعل بعض الدليل على الانفراد دليلا مستقلا وأما جوابه الثانى ففاسد من أربعة أوجه . الأول أن دعواه كون الخارق يدلّ على ثبوت الوحدانية غير صحيح ،

أى اثبات كون الخارق فعلا لله (قوله على معرفة الوحدانية) أى على العلم بها (قوله فوجب الخ) أى وإذا توقفت معرفة النبوّة على الوحدانية صح ماقاله ابن التلمسانى من أن صحة النبوة متوقفة على الوحدانية و بطل ماقاله بعض المعاصرين من أن صحة النبوة لاتتوقف على الوحدانية (قوله على الوحدانية) الأولى أن يزيد معرفة هنا أو يحذفها من النبوّة (قوله توقفها) أى النبوّة (قوله المتوقفة) أى هى : أى دلالة المعجزة (قوله عليها) أى الوحدانية (قوله الارشاد) لامام الحرمين (قوله ركن فى المعجزة) أى على كل قول (قوله لأنه قال) الأولى فقال إذ لاوجه للتعليل (قوله ما أتى أحد) أى ماوصل أحد إلى هذا الانكار (قوله فى جحد الخ) فى بمعنى باء السببية متعلقة بمنكرى النبوّة وضمير أركانها للمعجزة (قوله فقد يجهل الخ) تفريع على الجهل بأركانها أو تعليل (قوله ثم قال) أى المقترح (قوله أنه) أى الخارق للعادة (قوله وأنه) أى ماوقع به التحدّى (قوله والغوص) الواو بمعنى أوْ (قوله وعرف الخ) تفسير لسلوك مسلك الحق (قوله وهو) أى الله تعالى (قوله وأنه) أى ماوقع به التحدى وكذا قوله : وأنه خارق للعادة (قوله لم يسترب الخ) أى لم يشك فى حصول العلم له بالنبوّة : أى لم يشك فى أنه حصل له تصديق ذلك الرسول فى دعواه الرسالة ، وهذا جواب أمّا ، فالأولى قرنه بالفاء (قوله ذلك) أى الخارق (قوله بصورة) أى بخارق معين (قوله ولا يفتقر) أى ذلك الخارق الموصوف بما تقدّم لأن دلالته على صدق الرسول ضرورية (قوله فى دلالته) أى على صدق الرسول (قوله إلى مثال يضرب فى الشاهد) كمن يدعى أنه رسول ملك إلى جماعة يأمرهم بأمر ، و يستدل على صدقه فى ذلك بقيام الملك أوقعوده فيفعل الملك ذلك ، فمن شاهد الملك يفعل هذا الفعل يقع فى قلبه صدق مدّعى أنه رسوله (قوله صاحبنا) أى ابن ذكرى (قوله جعل بعض الدليل) أى وهو ماعدا كون المعجزة فعلا لله ، فجعل المعجزة الأمر الخارق للعادة المقارن لدعوى التحدّى ، ولم يضم لذلك كون ذلك فعلا لله دون غيره وهذا غلط (قوله وأماجوابه الثانى) وهوقوله : سلمنا توقفه على ثبوت الوحدانية الخ (قوله غير صحيح) المناسب

بل الذى يدل عليه التمانع الملزوم لعجز الالهين أوأحدهما وغاية مايحاول فيه أن يقال التمانع لازم لتعدد الآلهة وعجز الالهين لازم للتمانع إذ عجز أحدهما يوجب عجز الآخر لتماثلهما ، ثم يلزم من عجز الاله عدم وقوع هذا الخارق لاستحالة أن يفعل من ليس بقادر على الفعل ، وقد عرفت أن لازم اللازم لازم ، فاذن كلما تعدد الاله لزم أن لايقع هذا الخارق بل ولاغيره من سائر الحوادث لكن التالى باطل بمشاهدة وقوع هذا الخارق ، فالمقدم وهوتعدد الاله باطل فالخارق على هذا انما يستدل به على إحدى مقدمتى الوحدانية وهى الاستثنائية لاأنه دليل على الوحدانية مستقل . الثانى موافقته على أن دليل الوحدانية والصدق معا الخارق تسليم منه أن دليل الوحدانية عقلى إذ ليست دلالة الخارق عليها سمعية بالقطع ، كيف وهو فى محاولة تصحيح الاستدلال عليها بالسمع فصار فى هذا الجواب نظير من اعتقد أنه يبنى شيئا وهو فى الحقيقة يهدمه . الثالث قوله ان ظهور الخارق يدل على الصدق وعلى ثبوت الوحدانية معا إن أراد أنه يدل عليهما من وجه واحد

غير صحيحة إلا أن يجعل صفة لموصوف محذوف : أى أمر غير صحيح (قوله بل الذى يدل عليه) أى على ثبوت الوحدانية (قوله التمانع) أى لا ظهور الخارق على يد المتحدى كما قال ابن ذكرى (قوله وغاية مايحاول فيه) أى فى الخارق بالنظر لدلالته على الوحدانية ، فالضمير فى فيه راجع للخارق المفهوم من الكلام (قوله أن يقال الخ) تقريره أن تقول تعدد الاله يلزمه التمانع والتمانع يلزمه عجز الالهين وعجزهما يلزمه عدم وجود الخارق ، ومعلوم أن لازم اللازم لشىء لازم لذلك الشىء وحينئذ فكلما تعددالاله لم يوجد الخارق ، لكن التالى باطل لوجودالخارق بالمشاهدة فبطل المقدم وهو تعدد الاله فثبت نقيضه وهو وحدته وهو المطلوب (قوله إذ عجز أحدهما الخ) سند للمقدمة الثانية وهى وعجز الالهين لازم للتمانع ، وهو جواب عما يقال يمكن أنه عند التمانع ينفذ مراد أحدهما دون الآخر واللازم للتمانع إنما هو عجزهما أو عجز أحدهما ، فكيف يقول وعجز الالهين لازم للتمانع (قوله أن لازم الخ) أى أن لازم اللازم لشىء لازم لذلك الشىء (قوله فاذن كلما الخ) أى فاذا عرفت ذلك كان الاستدلال بالخارق على الوحدانية أن يقال كلما تعدد الاله الخ (قوله بمشاهدة الخ) هذا محل الشاهد فانه قد أخذ وقوع الخارق دليلا لأحد مقدمتى دليل الوحدانية وهى الاستثنائية ولم يؤخذ دليلا مستقلا كما قال ابن ذكرى (قوله فالخارق) أى فوجوده ووقوعه (قوله مقدمتى الوحدانية) على حذف مضاف : أى مقدمتى دليل الوحدانية (قوله لاأنه) أى الخارق دليل على الوحدانية مستقل : أى كما قال ابن ذكرى ، وقد يقال الدليل بسيط عند الأصوليين ، وعند الاستدلال به مركب فيمكن أن يكون كلام ابن ذكرى جاريا على طريق الأصوليين ، وحينئذ فلا اعتراض عليه ، فالخارق دليل على الوحدانية وعند الاستدلال به يركب (قوله موافقته الخ) فيه أنه لم يوافق على ذلك فالأولى أن يقول ان ماذكره من أن الخارق دليل على الصدق والوحدانية معا تسليم منه أن دليل الوحدانية عقلى (قوله عقلى) لأن الخارق إنما دل على الوحدانية من جهة حدوثه وهذه الدلالة ليست إلا عقلية (قوله كيف الخ) أى لايصح جريه على هذه الموافقة المقتضية لتسليم أن دليل الوحدانية عقلى ، والحال أنه فى مقام محاولة تصحيح الاستدلال عليها بالسمع فهذا نقيض المقصود (قوله فصار الخ) لأن محاولة الاستدلال

فلايخفى فساده ، و يلزم منه أن كل من فهم وجه دلالة المعجزة على النبوة فهم منه ثبوت الوحدانية و بالعكس وهو واضح البطلان ، و إن أراد مع اختلاف الوجه بطلت المعية التي ذكرت لأنهما حينئذ نظيران ، وقد تقرر أن كل نظيرين فهما ضدان لايجتمعان فالدور اللازم هنا إذن لا يكون الادور تقدم لادور معية كما اعتقد . الرابع أن دور المعية الذى اعتقده فيما بين الصدق وثبوت الوحدانية لايدفع على تقدير تسليمه دور التقدم اللازم فى الاستدلال على الوحدانية بدليل السمع بل هو يحققه ، وذلك أن ثبوت الوحدانيـة إذا كان لايتأخر عن معرفة صدق النبي للدور المعى الذى بينهما على ماذكر وجب أن يتقدم على ما يتقدم عليه الصدق ، والصدق متقدم على ثبوت دليل السمع المتقدم على مايستفاد

عليها بالسمع نظير من يعتقد أنه يبنى بيتا ، وتسليم الاستدلال عليها بالدليل العقلى حال المحاولة نظير من هدم ذلك البيت حال بنائه (قوله فلايخفى فساده) أى لاختلاف الجهة فى نفس الأمر لأن دلالة الخارق على الصدق من جهة كونه خارقا مقارنا للتحدى معجوزا عن معارضته ودلالته على الوحدانية من جهة كونه فعلا حادثا موجودا بعد عدم سواء كان خارقا أم لا إذ لو تعدد الاله لتمانعا فلا يوجد فعل من الأفعال لاهذا الخارق ولا غيره (قوله وهو واضح البطلان) أى لأنه لايلزم من العلم بوجه دلالة المعجزة على النبوة العلم بالوحدانية ، ولايلزم من العلم بوجه دلالة المعجزة على الوحدانية العلم بالنبوة (قوله مع اختلاف الوجه) أى فان الخارق من جهة حدوثه دليـل على الوحدانية ومن جهة كونه مقارنا لدعوى التحدى معجزة (قوله بطلت المعية) أى التى ذكرها المجيب (قوله لأنهما) أى الصدق وثبوت الوحدانية (قوله حينئذ) أى حين إذ كانت دلالة الخارق عليهما معا مع اختلاف الجهة (قوله لا يجتمعان) بل متى وجد أحدهما عـدم الآخر (قوله فالدور اللازم هنا) أى الاستدلال بالسمع على ثبوت الوحدانيـة (قوله لا يكون إلا دور تقدم) لأن صدق الرسول وثبوت الوحدانية كل منهما متوقف فى تحققه على تقدم الآخر عليه (قوله لادور معية) لأنه ماتوقف فيه وجود كل من الأمرين على مصاحبة الآخر والضدان لايصطحبان ذهنا ولا خارجا إلا على سبيل الوهم (قوله أن دور المعية الخ) وهو توقف كل من الصدق وثبوت الوحدانيـة على مصاحبة الآخر (قوله لايدفع الخ) أى لايدفع لزوم الدور السبقى على تقدير الاستدلال على ثبوت الوحدانية بالدليل السمعى ، وذلك لأن الدليل السمعى متوقف على الصدق والصدق مقارن للوحدانية فتكون الوحدانية سابقة على الدليـل السمعى لمقارنتها للصدق السابق عليه فلو استدللنا بالدليل السمعى على الوحدانية كانت الوحدانية متأخرة عن الدليل السمعى ضرورة تأخر المدلول عن الدليل ، وقد كانت الوحدانية متقدمة عليـه فيلزم من الاستدلال به عليها أن يكون كل منهما مقدما على نفسه مؤخرا عنها وهـذا دور (قوله لايدفع) خبر أن وقال على تقـدير تسليمه لما اقتضاه الوجه الثالث من منع تسليم دور المعية (قوله بل هو) أى دور المعية (قوله يحققـه) أى دور التقـدم (قوله وذلك) أى و بيان ذلك : أى كون دور المعية لايدفع الخ (قوله أن يتقدم) أى ثبوت الوحدانية (قوله على ما) أى الدليل السمعى (قوله المتقدم) نعت للدليل السمعى (قوله على ما) أى الوحدانية (قوله يستفاد)

منه ، فيجب أن يكون ثبوت الوحدانية كذلك متقدما على دليل السمع بحيث لايثبت الاستدلال بدليل سمعى إلا بعد معرفة الوحدانيـة ضرورة أن الاستدلال بالدليل السمعى متأخر عن الصدق الموقوف على ثبوت الوحدانية وقف معية ، فلو استدل على ثبوت الوحدانية بدليل السمع لكانت الوحدانية متوقفة على الدليل متأخرة عنه ضرورة تأخر معرفة المدلول عن معرفة دليله ، لكنه هو أيضا متوقف عليها متأخر ضرورة تأخره عن دليله الذى لايحصل إلامع معرفة الوحدانية وهو الصدق لما سلمه المعترض من توقفه عليها وقف معية ، فقد لزم من الاستدلال على الوحدانيـة بدليل السمع الدور المستحيل ، وهو دور التقدم ضرورة وان سلم له دور المعية فيما ذكر والله أعلم وبه التوفيق سبحانه .

(ص) ويصح أن يستدلّ على الوحدانية بما تقـدم فى وحدة الصفات ، فنقول يلزم من تعدد الاله وجود مالا نهاية له عددا إن تعدد بعدد الممكنات والاحتياج إلى مخصص إن وقف دون ذلك وكلاهما محال .

(ش) هذا دليل آخر على الوحدانية ، وقد تقدم نظيره فى الاستدلال على وحدة الصفات وبيانه أن نقول لو تعددت الاله لم يخل إما أن يتعدد بتعدد الممكنات أولا والملازمة ظاهرة . والقسم الأوّل

أى الوحدانيـة (قوله منه) أى من السمع (قوله متقدّما) على حذف أى التفسيرية (قوله ضرورة الخ) سند لقوله فيجب الخ (قوله لكنه) أى دليـل السمع (قوله عليها) أى الوحدانية (قوله تأخره) أى الدليل السمعى (قوله عن دليله) أى السمع (قوله وهو) أى دليله (قوله ضرورة) أى وجوبا فهو بيان لجهة القضية (قوله ويصح أن يستدل الخ) عطف على قوله ، ويصح إثبات هذا العقد الخ ، وقوله : على الوحدانية إظهار فى محـل الاضمار لطول الفصل وكان الأولى أن يقدم هذا المعطوف لأنه دليل عقلى على المعطوف عليه لأنه دليل سمعى وعبر هنا بيصح لمناسبة المعطوف عليه وإلا فالأولى حـذفها ، وكان المناسب أن يأتى بأيضا ليفيد أنه تقدّم دليل غير هـذا (قوله بما تقدّم الخ) أى بما تقدّم نظيره فى الاستدلال على وحدة الصفات (قوله عـددا) تمييز (قوله ان تعـدّد) أى الاله (قوله والاحتياج) عطف على وجود (قوله ان وقف) أى الاله (قوله دون ذلك) أى أقل من عدد الممكنات (قوله وكلاهما محال) أى وكل من الأمرين : أعنى وجود مالا نهاية له عددا ، والاحتياج الى مخصص محال فى جانب الاله ، وإذا كان اللازم محالا كان ملزومـه وهو تعدد الاله محالا وإذا استحال تعدده ثبتت وحدته وهو المطلوب (قوله هذا) أى كلام المصنف (قوله دليل آخر) أى عقلى (قوله وبيانه) أى ذلك الدليل (قوله لم يخل) أى الاله وتعبيره بقوله لم يخـل الخ يقتضى أن القضية منفصلة مانعـة خلو فقط مع أنها منفصلة حقيقية مانع جمع وخلوّ معا إلا أن يراد بمانعـة الخلوّ ماامتنع الخلوّ بين طرفيها سواء امتنع اجتماعهما أيضا أولا فالحقيقية من أفرادها (قوله أولا) أى أو لايتعدد بتعدد الممكنات بأن وقف على عدد دون عـدد الممكنات (قوله ظاهرة) أى لأنه ليس هناك قسم ثالث إذ لاواسطة بين الشىء ونقيضه (قوله والقسم الأوّل) هو تعدد الاله

من قسمى التالى محال لما فيه من وجود مالا نهاية لعدده . والقسم الثانى محال لما يستلزم من الجواز والحدوث لتلك الآلهة لافتقار وجودها على عددها المخصوص دون غيره من الأعداد المتساوية عقلا بالنسبة اليها الى فاعل مختار وإلا لزم ترجيح أحد المتساويين بلا مرجح ، لايقال يلزم مثله فى الواحد لأن وجوده على ذلك دون تعدد يفتقر الى مخصص بالوجود بدلا عن غيره لأنانقول قام البرهان على أن الاله واجب الوجود ، ولايتحقق الوجود دون ذات واحدة فوجبت الذات الواحدة لذلك . أما الزائد فستغنى عنه فنسبة الأعداد فيه متساوية ، فلو جاز عدد منها لجاز غيره ، ولا يمكن وجود جميعها لعدم تناهيها ، وتخصيص جائز منها يفتقر إلى فاعل مختار . فان قلت : ما المانع أن يقال بجواز تعدّد الاله بعدد الممكنات ، ولا يلزم منه وجود مالا نهاية له . لأنا نقول المراد بالممكنات ماسبق قضاء الله بأنه يوجد لا كل ما يفرضه العقل من الممكنات وان كان لايوجد أصلا . قلت يلزم من قصر عدد الآلهة وقدرتهم و إرادتهم على مايوجد من الممكنات دون مالايوجد منها انقلاب الحقائق وهو عدد الممكنات التى لا توجد مستحيلة ، إذ لايصح الحكم بامكان وجود مع الحكم باستحالة وجود

بتعدد الممكنات (قوله لما فيه الخ) أى ووجود ذلك محال ، وفيه أن تلك الآلهة لاتكون إلا قديمة ووجود مالا نهاية له من القديم غير محال ألا ترى أن الله يتصف بكمالات وجودية لانهاية لها ، والدليل إنما قام على استحالة حوادث لانهاية لها (قوله والقسم الثانى) هو وقوف الاله على عدد دون عدد الممكنات (قوله وجودها) أى الآلهة ، وقوله : على عددها حال من ضمير وجودها ، وقوله : من الأعداد بيان للغير ، وقوله : عقلا : أى فى العقل (قوله بالنسبة إليها) متعلق بالمتساوية والمناسب بالنسبة إليه : أى العدد المخصوص (قوله الى فاعل مختار) أى يخصصها بذلك العدد كائنة دون غيره كائنين (قوله وإلا الخ) أى وإلا تفتقر فى وجودها على العدد المخصوص إلى فاعل يخصصها به (قوله لزم ترجيح أحد المتساويين) أى أحد العددين المتساويين وهو العدد الذى وقفت عليه الآلهة على غيره من الأعداد التى تحته والتى فوقه (قوله لايقال الخ) حاصله أن هذا الدليل الذى عادل على استحالة تعدد الاله موجود مثله فى كون الاله واحدا لأن كونه واقفا على هذا العدد . إما لمخصص خصصه به فيلزم افتقاره وحدوثه ، واما لغير مخصص وهو ترجيح بلامرجح (قوله لذلك) أى لأجل عدم تحقق الوجود بدون ذات واحدة ، وحينئذ فالواحد واجب لايتعلق به تخصيص لما سبق أن الارادة لاتتعلق بالواجب ، وإنما تتعلق بالممكن (قوله أما الزائد الخ) هذا راجع للعدد المتناهى : أى أما الزائد المتناهى (قوله فنسبة الخ) تعليل لمحذوف تقديره وهو محال فليس علة للاستغناء لأن التعليل ينتج الحالية (قوله ولا يمكن وجود جميعها) هذا راجع للعدد الغير المتناهى ، وكان المناسب أن يأتى فيه بأداة الانفصال بأن يقول ، وأما الزائد الغير المتناهى فهو محال لأنه لايمكن الخ (قوله وتخصيص الخ) هذا من تمة قوله . أما الزائد الخ فكان المناسب الاتيان به بلاصقه فيقول لو جاز عدد منها لجاز غيره وتخصيص جائز منها بالوجود بدلا عن غيره يفتقر الى فاعل مختار (قوله لأنا نقول الخ) علة لقوله ولا يلزم منه الخ فهو من جملة مقول السائل (قوله ماسبق قضاء الله الخ)

صانعه على أن مايوجد من الممكنات لا نهاية له أيضا : أعنى باعتبار عدم الانقطاع لا أن لجميعها فى الوجود الاجتماع ، ولاشك أن هذا النوع من عدم النهاية ممكن عقلا موجود شرعا بدليل نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار ، فيلزم إذاوجد لكل واحد منها إله أن يدخل فى الوجود من عدد الآلهة مالانهاية له ، وعدم النهاية اللازم فى الآلهة هو النوع المستحيل منه لأنه يجب أن يكون بحسب الاجتماع لابحسب عدم الانقطاع كما فى الممكنات المذكورة لوجوب قدم الاله فيستحيل أن يتأخر فى هذا الفرض بعض الآلهة عن بعض وبالله التوفيق .

(ص) وبهذا الدليل بعينه : أعنى دليل التمانع يستدل على أنه جل وعلا هوالموجد لأفعال العباد ولا تأثير لقدرتهم الحادثة فيها ، بل هى موجودة مقارنة لها .

(ش) يعنى أن الدليل على ردّ مذهب القدرية القائلين بأن القدرة الحادثة للعباد هى المؤثرة فى أفعالهم على وفق اختيارهم

أى ماتعلقت إرادة الله بأنه يوجد وهذا له نهاية ، وليس المراد جميع الممكنات وان كانت لاتوجد فقولكم فى الدليل لو تعدّد الاله بعدد الممكنات لزم وجود مالا يتناهى عددا ممنوع (قوله صانعه) أى الوجود (قوله على أن مايوجد الخ) هذا جواب ثان وكان الأولى تقديمه على قوله يلزم من قصر الخ لأنه على التسليم وهذا على المنع وذلك لأن السائل يقول زيد بالممكنات ما أراد الله إيجاده فلا يلزم وجود مالا نهاية له عددا ، فيجاب بأنا لو قلنا ذلك فالمحال لازم لأن ماأراد الله إيجاده من الممكنات لايتناهى سلمنا أن المحال غير لازم فيلزم عليه انقلاب الممكن مستحيلا وهو باطل (قوله لاأن لجميعها فى الوجود الاجتماع) أى وأنها لا تقف على حدّ (قوله أن هذا النوع) هو مايوجد من الممكنات باعتبار عدم الانقطاع (قوله من عدم النهاية) من للتبعيض : أى الذى هو فرد من أفراد عدم النهاية والفرد الآخر عدم النهاية مع الاجتماع فى الوجود وهذا محال (قوله وعدم النهاية الخ) جواب عما يقال إذا كان هذا القسم ممكنا فى الممكنات فلم لايجوز أن تكون الآلهة كالممكنات فى هذا النوع ، والجواب أن الآلهة لايعقل فيها إلا كونها من النوع الثانى لأنها لاتكون إلا قديمة والقديم لايكون إلا موجودا (قوله المستحيل منه) أى من عدم النهاية اللازم فى الآلهة (قوله كما فى الممكنات) تشبيه فى المنفى (قوله وبهذا الدليل الخ) شروع فى الكلام على وحدة الأفعال بعد الفراغ من الكلام على وحدة الصفات وأتى باشارة القريب مع أن دليل التمانع ذكر أول المبحث وذكر بعده غيره لأنه هو العمدة فى اثبات الوحدانية فهو الذى فى البال والخاطر (قوله بعينه) أتى بهذا التأكيد تبكيتا للقدرية حيث اعتبروه دليلا على وحدانية الذات دون وحدانية الأفعال (قوله أعنى الخ) أى لا الدليل القريب (قوله لأفعال العباد) أى الاختيارية أما الاضطرارية فلا نزاع فى أنها مخلوقة لله كصفات العباد من بياض ونحوه (قوله ولا تأثير الخ) توضيح لما قبله وتوطئة لما بعده (قوله بل هى) أى قدرتهم الحادثة (قوله موجودة) تمهيد لما بعده (قولهم لها) أى للأفعال (قوله يعنى أن الدليل الخ) أتى الشارح بالعناية لأن كلام المصنف ليس صريحا فى أن الدليل للردّ على مذهب القدرية هو دليل التمانع بل يقتضيه (قوله للعباد) أى المنسوبة

ولا تأثير للقدرة القديمة أصلا فى تلك الأفعال الاختيارية ، ولا جريان لها على وفق ارادته جل وعلا عما يقول الظالمون علوا كبيرا هو دليل التمانع السابق ، ووجهه أن اللازم فى تعدد الآلهة ثبوت العجز للاله عند عدم نفوذ ارادته ، وذلك بعينه لازم فى مذهب القدرية ، فانهم جعلوا تعلق قدرة العبد وارادته بالفعل مانعة من تعلق قدرة الله تعالى وارادته بذلك الفعل مع القطع بأن ذلك الفعل من جملة الممكنات التى قام بها البرهان القطعى على وجوب تعلق قدرة الله تعالى وارادته بوصف العموم لجميعها ، فصار اذن هذا الفعل قد توجهت نحوه قدرة العبد وقدرة مولانا جل وعلا وارادة العبد وارادة مولانا سبحانه وتعالى لما عرفت من عموم تعلق قدرته تعالى وارادته . ثم زعمت القدرية مجوس هذه الأمة أن الذى نفذ وأثر فى الفعل ، والحالة هذه انما هو أضعف القدرتين وأضعف الارادتين ، وهما قدرة العبد الفقير الحقير وارادته ، وهل هذا القول الشنيع إلا قول باثبات الشريك له تعالى ووسم له بنقيصة العجز وغلبة الغير له ، واذا كان عجز الاله بتقدير نفوذ ارادة إله آخر يماثله قادحا فى ألوهيته وموجبا لنقصه وعدم ذاته فكيف بعجزه لنفوذ قدرة عبده وارادته

لهم (قوله ولا تأثير الخ) أى وأنه لا تأثير الخ وهو عطف لازم على ملزوم (قوله ولا جريان لها) أى للأفعال الاختيارية على وفق إرادته وظاهره سواء كانت خيرا أو شرا لأن مرادهم بعدم جريانها على وفق الارادة أنه تعالى لا يخصصها بل العبد هو الذى يؤثر عندهم فى أفعاله الاختيارية بقدرته وارادته (قوله جل وعلا الخ) من كلام الشارح لا من كلامهم (قوله هو دليل التمانع) خبر أن وأتى بضمير الفصل لما وقع بين المبتدأ والخبر من الفصل وتقريره أن تقول لو وجد مؤثر فى فعل من الأفعال غير الله تعالى للزم التمانع لكن تمانع الالهين محال إذ لو حصل تمانعهما للزم عجزهما وعجزهما محال إذ لو عجزا لما حصل فعل من الأفعال لكن عدم فعل من الأفعال باطل لوجوده بالمشاهدة (قوله فى تعدد) فى بمعنى على (قوله ثبوت العجز) اختصر فى الدليل لأن اللازم التمانع والتمانع يلزمه العجز (قوله وذلك الخ) أى وذلك اللازم بعينه وهو العجز (قوله مانعة) مفعول ثان لجعلوا وأنثه لأن تعلق اكتسب التأنيث من المضاف إليه والأولى أن يقول مانعين لأن الارادة لها تعلق مستقل وكذا القدرة (قوله مع القطع الخ) لا يتم الرد عليهم إلا بملاحظة هذا وان كانوا ينكرون ذلك لكن لقيام الدليل القطعى عليه كان انكارهم له كالعدم (قوله بوصف العموم لجميعها) أى تعلقا آتيا على وجه العموم لجميع الممكنات (قوله فصار الخ) أى فصار هذا الفعل إذ كانت قدرة الله و إرادته عامتى التعلق قد توجهت إليه قدرة العبد وارادته وقدرة مولانا وارادته ، وحينئذ أتى التمانع فأتى العجز فأتى عدم وجود الفعل (قوله لما عرفت الخ) مستفاد من قوله قبل مع القطع بأن ذلك الفعل الخ (قوله مجوس هذه الأمة) تشنيع عليهم و إلا فهم ليسوا كفارا لقولهم ان قدرة العبد التى يخلق بها أفعاله مخلوقة لله (قوله أضعف القدرتين) أفعل التفضيل ليس على بابه (قوله الا قول الخ) هذا تشنيع فى الرد عليهم بحسب ما يلزمهم و إلا فهم لا يقولون بذلك (قوله ووسم الخ) أى ووصف له بالنقيصة التى هى العجز ، وأصل الوسم العلامة بالنار (قوله وغلبة الغير) بالجر عطف على نقيصة (قوله وعدم ذاته) أى من حيث هو إله لأن وجود ذاته وهو إله مع كونه عاجزا

ولا ينفعهم مايجيبون به من عدم لزوم عجزه تعالى عن ذلك الفعل الذى أوجده عبده ، قالوا لأنه تعالى قادر أن يوجد ذلك الفعل بأن يسلب عبده القدرة عليه والارادة له ويلجئه الى الفعل كما يفعل بالمرتعش ونحوه ، لأنا نقول عجز الاله وكونه مغلوبا على إيجاد ممكن مّا مستحيل مطلقا ، وهذا الجواب منهم قد اقتضى أنه تعالى لا يتمكن من إيجاد فعل العبد إلا عند عدم قدرة العبد وارادته . أما مع وجودهما فان ذلك الفعل الممكن يتعاصى عليه ولا يتمكن من إيجاده ويغلبه عليه قدرة العبد وارادته ، فما أشبه ضلالهم هذا بمن يصف إنسانا بقدرة عظيمة لايغلبه معها قدرة أحد ولذلك الانسان عبيد ، ويقول إن ذلك السيد القوىّ فى غاية لايغلب واحدا من أولئك العبيد إلا إذا احتال عليه بأن يسلبه أسباب القدرة من الأكل ونحوه حتى لاتكون للعبد قدرة أصلا . أما إذا مكنه من الاتصاف بقدرة ، وإن كانت أضعف بكثير من قدرته وارادته لم يقدر أن يفعل معه فعلا تتوجه اليه قدرة ذلك العبد وارادته ، وصارت قدرة ذلك العبد وارادته يغلبان قدرة سيده الموصوف بغاية القوة ، هذا نظير ماتخيلوه من الجواب فنعوذ بالله من الخذلان وأن تلعب بعقولنا التوهمات والشيطان ، على أن جوابهم المذكور لايستقيم على أصلهم الفاسد من وجوب مراعاة الصلاح والأصلح عليه تعالى وأنه يستحيل فى حقه تعالى أن يسلب العبد القدرة التى خلق له بعد أن كلفه ، بل يجب أن يمدّه بما تيسر به عليه الأفعال ، واذا عرفت هذا عرفت أن الصواب ماقاله أهل السنة ، ودلّ عليه ظاهر الكتاب والحديث ، وأجمع عليه السلف الصالح قبل ظهور البدع من أن الله تعالى هو الخالق بالاختيار لكل ممكن يبرز إلى الوجود ذاتا كان أو قولا لها أو فعلا لا يشاركه تعالى

مغلوبا ناقصا محال . أما وجود الذات عاريا عن وصف الألوهية فلا يمتنع (قوله ولا ينفعهم الخ) سيأتى له ذلك فى المتن فكان المناسب أن ينبه على ذلك هنا بأن يقول وما أجابوا به فسيأتى رده ويؤخر الكلام عليه الى ذلك الموضع (قوله قالوا) أى فى الجواب (قوله القدرة عليه والارادة له) أل فيهما بدل من الضمير (قوله كما يفعل) أى الله بالمرتعش ونحوه : أى من سلبه قدرته على ذلك الفعل وإرادته له (قوله وهذا الجواب الخ) أى فلا يكون نافعا لهم فى عدم لزوم العجز (قوله فعل العبد) أراد بفعله ماهو جار على يديه (قوله يتعاصى عليه) أى على الله (قوله ويغلبه عليه) أى ويغلب الاله فى ذلك الفعل فعلى بمعنى فى (قوله قدرة العبد) فاعل يغلب (قوله بمن يصف) أى بضلال من يصف (قوله فى غاية) أى مع كونه فى غاية من القوة (قوله بأن يسلبه الخ) تصوير للاحتيال أشار به الى أن السيد لايقدر على سلب القدرة وإنما يقدر على سلب أسبابها كالأكل (قوله مكنه) أى مكن السيد العبد (قوله وان كانت الخ) حال (قوله التوهمات) أى الأمور الوهمية (قوله على أن جوابهم الخ) أى سلمنا ماذكروه من الجواب وأنه يندفع به مالزمهم من عجز الاله لكن هذا الجواب لايستقيم الخ (قوله من وجوب الخ) أى وجوبا عقليا (قوله وأنه الخ) الضمير للشأن والعطف على وجوب من عطف اللازم (قوله بعد أن كلفه) أى وقبل تكليفه أيضا كما تقتضيه قواعدهم (قوله بما) أى بقدرة

فى ملكه جميع الممكنات شئ أىّ شىء كان ، وأن التأثير وإيجاد الممكنات خاصية من خواصه تعالى يستحيل ثبوتهما لغيره . قال تعالى ــ إنا كل شىء خلقناه بقدر ــ وقال ــ والله خلقكم وما تعملون ــ إلى غير ذلك من الظواهر التى لا تنحصر ، وما نقل عن إمام الحرمين من أن له قولا بأن القدرة الحادثة تؤثر فى الأفعال ، لكن لاعلى سبيل الاستقلال كما تقول القدرية ، بل على أقدار قدّرها الله تعالى ، فهو قول مرغوب عنه لايصح القول به ولا تقليده فى ذلك إن صح عنه لفساده قطعا وعدم جريه على السنة نقلا وعقلا ، لأن القدرة الحادثة على مقتضى هذا القول إما أن يكون من صفة نفسها إيجاد هذا الفعل الذى تتعلق به أولا ، فان كان الأوّل لزم عند تعلقها بالفعل اما سلب صفتها النفسية إن لم تؤثر فى الفعل ، وكان الموجد له هو الله تعالى أو غلبتها لقدرته تعالى إن كانت هى التى أثرت فى الفعل وفرضنا أن الله تعالى أراد أن يوجد ذلك الفعل بقدرته وكلا الأمرين محال ولا يدفع محذور مالزم من العجز والغلبة فى الثانى قوله : إن تأثيرها إنما هو على وفق ارادته تعالى ، لأن التأثير اذا قدر أنه صفة نفسية للقدرة الحادثة لم يمكن أن يتوقف ثبوته لها على شىء أصلا

وارادة تيسر عليه الأفعال بسببهما (قوله فى ملكه الخ) الأولى فى إيجاد ذلك شىء (قوله وان التأثير) أى فى الايجاد والاعدام فعطف الايجاد من عطف الخاص أو فى الايجاد فقط فالعطف للتفسير (قوله انا كل شىء خلقناه بقدر) بنصب كل بفعل محذوف يدل عليه مابعده وبرفعه على أنه مبتدأ خبره جملة خلقناه (قوله وما تعملون) مامصدرية : أى وعملكم : أى معمولكم أو موصولة أو نافية : أى وما تعملون شيئا (قوله الى غير ذلك من الظواهر) كقوله تعالى ــ الله خالق كل شىء ــ وفاته أن يقول والظواهر إذا كثرت أفادت القطع كما فاته التعرض لما يدل على ذلك من ظواهر الأحاديث والاجماع (قوله تؤثر فى الأفعال) أى الاختيارية وهذا من الاسناد للسبب لأن المؤثر عنده إنما هو العبد لاقدرته (قوله بل على أقدار) بفتح الهمزة : أى تقديرات وتخصيصات خصصها الله بارادته من حيث وجود الفعل فى زمن مخصوص ومكان كذلك على وجه كذلك فالعبد يوجد فعله بقدرته وتخصيص ذلك الفعل بالوجود مثلا بارادة الله (قوله لايصح القول به) أى بالنسبة لمن له اجتهاد فى الفن ، وقوله : ولا تقليده : أى بالنسبة لغير المجتهد (قوله على السنة) أى على ظاهر ماورد فى السنة : أى القرآن والحديث (قوله عقلا) راجع لفساده قطعا ، وقوله : ونقلا راجع لقوله وعدم جريه الخ ، وقوله : لأن القدرة الخ سند لقوله عقلا (قولههذا القول) أى قول الامام (قوله فان كان الأوّل) كان تامة : أى فان ثبت الأوّل وهو أن الايجاد من صفة نفسها : أى صفة نفسية لها (قوله وفرضنا الخ) حال (قوله أن يوجد) أى العبد (قوله وكلا الأمرين) أى اللازمين وهما سلب الصفة النفسية وغلبة قدرة مولانا (قوله محال) أى فبطل كون الايجاد صفة نفسية للقدرة الحادثة (قوله ولا يدفع) بالبناء للفاعل فاعله لفظ قوله الآتى ومحذور مفعول مقدم (قوله فى الثانى) أى من الأمرين (قوله قوله) أى امام الحرمين (قوله لم يمكن الخ) أى وحينئذ فلا يصح قول الامام إن تأثير

وإن كان الثانى ، وهو أن التأثير ليس صفة نفسية للقدرة الحادثة لزم أن تفتقر إلى معنى يقوم بها ويوجب لها التأثير ، وننقل الكلام حينئذ إلى ذلك المعنى الذى أوجب لها التأثير هل ذلك أيضا من صفة نفسية أو لمعنى قام به ، ويلزم التسلسل وقيام المعنى بالمعنى ، وكذلك أيضا لا يخفى فساد ما نقل عن القاضى والأستاذ من أن القدرة الحادثة تؤثر فى أخص وصف الفعل لافى وجوده الاأن القاضى يقول انأخص وصف الفعل حال والأستاذ ينفى الأحوال ، ويقول ان أخص وصف الفعل وجه واعتبار ، واختار الشهرستانى مذهب القاضى ، وفرق بين وجهى الاختراع والكسب بأن الحركة من حيث هى حركة تنسب الى فعل الله تعالى إيجادا واختراعا ، ويلزم من ذلك علمه بها من جميع وجوهها ، وأنه لايفعل فى ذاته ولا يتصف بها اتصاف قيام فلا تضاف اليه من العبد من حيث خصوصها ،

قدرة العبد على وفق إرادة الله تعالى فلزمت الغلبة المذكورة (قوله وإن كان الثانى) هذا قسيم قوله فان كان الأوّل والثانى هو ماأشار له سابقا بقوله أولا (قوله بها) أى القدرة (قوله هل ذلك الخ) أى هل إيجاب التأثير لها من صفة نفس المعنى الذى أوجب لها التأثير أو من أجل معنى قائم بذلك المعنى الذى أوجب لها التأثير فان كان الأوّل لزم قيام المعنى بالمعنى ، والمراد بالمعنى الأوّل المعنى الذى أوجب للقدرة التأثير ، وبالمعنى الثانى القدرة ، وان كان الثانى لزم التسلسل وقيام المعنى بالمعنى فقول الشارح ويلزم التسلسل راجع لقوله أولمعنى قام به ، وقوله : ، وقيام المعنى بالمعنى راجع لما رجع له التسلسل ولما قبله (قوله عن القاضى) أى أبى بكر الباقلانى ، وقوله : والأستاذ أى : أبى اسحاق الاسفراينى وهما كامام الحرمين من محقق مذهب الأشعرى (قوله فى أخص وصف) أى ككونه صلاة أو صوما لافى أعمه ككونه فعلا من الأفعال أو موجودا من الموجودات فان التأثير فيه لله تعالى (قوله لافى وجوده) أى الفعل : أى لافى ذاته بقطع النظر عن وصفه بكونه صلاة مثلا لأن المؤثر فى ذلك قدرة الرب (قوله حال) أى أمر ثابت فى الخارج لم يصل إلى مرتبة الوجود فالقاضى يثبت الواسطة بين الموجود والمعدوم (قوله ينفى الأحوال) فلا واسطة عنده (قوله واعتبار) عطف تفسير : أى أمر معتبر ذهنا لاخارجا (قوله وفرق) أى الشهرستانى (قوله بين وجهى الاختراع والكسب) المراد بالاختراع تعلق القدرة بذات الفعل وبالكسب تعلقها به على وجه التأثير فى أخص وصفه (قوله من حيث هى حركة) أى لامن حيث كونها صلاة مثلا (قوله إلى فعل الله) الأولى حذف فعل (قوله إيجادا) أى لا كسبا ، وقوله : واختراعا مرادف (قوله من ذلك) أى إيجاده لها (قوله بها) أى الحركة (قوله وأنه الخ) عطف على علمه : أى ويلزم أنه لايفعل الحركة فى ذاته لاستحالة أن يتحرك سبحانه وتعالى أو يسكن أو يصلى مثلا لأن المخترع مفعوله لايقوم به بل بغيره عند أهل السنة أما عند المعتزلة فقد يقوم به فان العبد يخلق فعله عندهم (قوله ولا يتصف بها) أى الحركة اتصاف قيام بأن يقال إنه متحرك أو مصل مثلا وعطف هذا على ماقبله من عطف اللازم (قوله فلا تضاف إليه) أى الله تعالى وهذا تفريع على قوله : تنسب إلى الله الخ (قوله من العبد)

فيقال أوجدها وأحدثها ولا يقال انه متحرك بها ، وتنسب الى العبد من حيث خصوصها وهو كون تلك الصفة صلاة أو غصبا أو سرقة ولا تأثير لقدرة العبد إلا فى ذلك الوجه ، ولا يشترط علمه بالفعل من كل وجه وذاته محل فعله وكسبه وتكون صفة له ، فيقال انه متحرك وساكن ومصلّ وغاصب وان اتصل به أمر فوقع على موافقته سمى طاعة وعبادة ، وان اتصل به نهى فوقع على خلافه سمى معصية وجريمة ، وذلك الوجه هو المكلف به وهو الذى توجه الخطاب به ، فقيل صلّ ولا تغصب ولا تسرق ، وهو المقابل بالثواب والعقاب والمدح والذم لا من حيث انه موجود ، فان ذلك الوجه لا تختلف به الأفعال قال : وهذا أعدل من قول المعتزلة فانهم أثبتوا الأشياء على حقائقها فى العدم والفاعل لا يفعل فعلا فيها غير الوجود عندهم ،

أى حال كونها كائنة من العبد (قوله فيقال أوجدها وأحدثها) راجع لقوله بأن الحركة الخ (قوله وتنسب إلى العبد الخ) فيقال انه مصل وسارق مثلا (قوله وهو) أى خصوصها (قوله كون تلك الصفة صلاة) أتى بقوله تلك الصفة وإن كان المناسب للسياق السابق تلك الحركة مراعاة لقوله صلاة الخ ، ولأن الحركة فرض مثال (قوله ولا تأثير الخ) فى قوة التعليل لما قبله (قوله إلا فى ذلك الوجه) أى الحال الذى هو أخص وصف الفعل (قوله ولا يشترط علمه) أى العبد ، وقوله من كل وجه : أى بل المشترط علمه من حيث الخصوص فقط (قوله وذاته محلّ فعله) أى وذات العبد محل فعله الذى هو أخص وصف الحركة فمحل الحركة من حيث العموم والخصوص ذات العبد ، وقوله : وكسبه : أى ومحلّ كسبه وهو التأثير فى أخص وصف الحركة (قوله وتكون) أى الأفعال المفهومة من السياق (قوله وتكون صفة له) أى من حيث العموم والخصوص فقوله إنه متحرك راجع للأوّل ومصل وغاصب راجع للثانى (قوله وان اتصل الخ) انتقال للكلام على جهة الخصوص بعد ما تكلم على الأمرين (قوله به) أى الفعل ، وقوله : فوقع : أى ذلك الفعل ، وقوله : على موافقته : أى الأمر ، وقوله : سمى : أى ذلك الفعل (قوله على خلافه) أى النهى (قوله وذلك الوجه) أى وذلك الحال الذى هو أخص وصف الفعل كالكون صلاة والكون زنى (قوله فقيل صل الخ) أى ولم يقل تحرك ولا يتحرك (قوله وهو المقابل الخ) أى فى الآجل ، وقوله : وبالمدح والذم : أى فى العاجل (قوله لا من حيث إنه موجود) عطف على المعنى : أى والفعل مكلف به من حيث ذلك الوجه : أى كونه صلاة أو نحو ذلك من الخصوصيات لا من حيث انه موجود وضمير انه عائد على الفعل (قوله فان ذلك الوجه) أى الوجود المفهوم من موجود ، وقوله : لا تختلف الخ : أى لا تختلف فيه الفعل فالوجود قدر مشترك يعم الأفعال ، وحينئذ فلو أمر بالصلاة من حيث هى فعل موجود لكان كل موجود مأمورا به ولو نهى عن الغصب مثلا من حيث إنه فعل موجود لكان كل موجود منهيا عنه ، واللازم فيهما باطل فكذلك الملزوم فوجب أن يكون التكليف إنما وجب للأفعال من حيث خصوصها فقط وهو المطلوب (قوله قال) أى الشهرستانى (قوله وهذا) أى ما قاله القاضى والأستاذ من أن العبد يؤثر فى أخص وصف الفعل (قوله أعدل) على غير بابه إذ لا عدل فى قول المعتزلة (قوله فانهم أثبتوا الخ) حاصله أنهم قالوا بشيئية المعدوم الممكن وان

وهي حال لا يختلف معقولها باختلاف الحقائق والتكليف لم يتوجه بطلب تلك الحال بل بخصوصيات وباعتبارها حسنت الأفعال وقبحت ، وعلى تلك الخصوصية ورد المدح والذم لما توجه به التكليف غير مقدور للعبد عندهم ، والذي يقدر عليه لم يتوجه به التكليف بخلاف ما ذهب اليه القاضي فكان ما صار اليه مطابقا للقضايا العقلية والشرعية معا . قال شرف الدين بن التلمساني : وما ذكروه وان كان فيه خروج عن تشنيعات المعتزلة وعن إلزام التكليف بالمحال بتقدير أن لا يكون لقدرة العبد

حقيقته وأوصافه النفسية ومن جملتها أخص الأوصاف ثابتة له متقررة في حال عدمه والوجود عندهم زائد على الماهية مشترك بالاشتراك المعنوى لأنه عبارة عن إظهار المعدوم و إبرازه ، فالصلاة مثلا الواقعة من زيد كانت ثابتة ومتقررة في حال عدمها ولكنها كانت مستورة والشخص إنما تعلقت قدرته باظهارها ، وكذا ذات زيد كانت متقررة وثابتة فى نفس الأمر بلحمه وعظمه قبل ولادته وكانت مخبأة مستورة تشبه ثوبا فى صندوق ، والمولى إنما أثر فيها بقدرته الوجود فقط : أى أظهرها وأبرزها لخارج الأعيان فلم يصفوا الرب بالاقتدار على خلق الذات ، و إنما أثر القادرية عندهم إخراج الذوات إلى الوجود ، فعلى كلامهم يكون المكلف به هو الوجود لأنه متعلق القدرة ويرد عليهم أنه لو توجه التكليف كما يقولون بطلب الوجود للزم الطلب بكل مايقبل الوجود فيكلف إذن بكل فعل وهو باطل فالتكليف إذن إنما هو بالخصوصيات فلم يؤمر بالصلاة مثلا من حيث إمكانها ، و إلا لكان الأمر بها أمرا بكل ممكن ولا من حيث كونها حركات وسكنات و إلا لكان الأمر بها أمرا بكل حركة وسكون و إنما أمر بها من حيث كونها صلاة وهو أخص أوصافها (قوله وهى) الضمير للوجود وأنث مراعاة للخبر أو نظرا لكونه صفة (قوله لا يختلف معقولها) أى لا يختلف معناها وهو إبراز المعدوم واظهاره لخارج العيان (قوله باختلاف الحقائق) أى باختلاف أفرادها (قوله والتكليف لم يتوجه بطلب تلك الحال) أى التى هى الوجود لئلا يلزم التكليف بكل مايقبل الوجود فيكلف إذن بكل فعل وهو باطل (قوله وباعتبارها الخ) فالفعل من حيث كونه صلاة مثلا حسن ، ومن حيث كونه زنى مثلا قبيح (قوله غير مقدور للعبد) لأن الخصوصية ثابتة مع الحقيقة فى حالة العدم (قوله والذى يقدر عليه) أى وهو الوجود (قوله لم يتوجه به التكليف) لأن الشخص ليس مكلفا بمطلق حركة بل بقيد كونها زكاة أوصلاة مثلا : أى والشأن أن يقع التكليف بالمقدور (قوله بخلاف ماذهب إليه القاضى) أى فان الخصوصيات عنده مقدورة للعبد لأنه لايقول بشيئية المعدوم ، وحينئذ فيصح التكليف بها (قوله فكان ماصار إليه مطابقا للقضايا العقلية والشرعية معا) أما العقلية فلأنه أسند وجود الحركة واختراعها لله إذ هو العالم بها من كل وجه ، و بذلك يصح تخصيصها و إيجادها ، وأما الشرعية فلأنه أسند الخصوصية للعبد ، فيصح التكليف الوارد فى الشرع بها بخلاف المعتزلة فانهم لم يوافقوا العقل ولا الشرع لأن ماتوجه به التكليف ليس مقدورا وما هو مقدور لم يتوجه به التكليف هذا ومع كون هذا القول مطابقا لما ذكر سيأتى ردّه (قوله وما ذكروه) أى القاضى وأتباعه كالأستاذ (قوله عن تشنيعات المعتزلة) أى التشنيعات الواقعة منهم على الأشاعرة ، وقوله : وعن إلزام الخ : أى اللازم للأشاعرة (قوله بتقدير) متعلق بتشنيعات

تأثير ألبتة كما صار اليه الأشعرى ، ومن وافقه حيث قالوا للأشعرية ان حاصل التكليف يكون على هذا التقدير افعل يا من لا فعل له وافعل ما أنا فاعله إلا أنه ضعيف ، فان معتمد القاضي وأصحابه فى نسبة سائر الممكنات الى الله تعالى امكانها فليس تخصيص بعضها بأولى من بعض ، وذلك يطرد فيما أضافوه للعبد ، فان هذا الوجه إما أن يكون ممكنا أولا فان كان ممكنا وجب اضافته إلى قدرة الله تعالى ، وإن لم يكن ممكنا امتنع نسبته إلى قدرة ما وما فروا عنه من الجبر لازم لهم لأن تلك الحال لايتصور القصد الى إيجادها على حيالها فلا يتأتى من العبد فعلها مالم يفعل الله تلك الذات ومتى فعل الذات فلايتصور من العبد تركها على زعمهم فكان الجبر لازما لهم ، وهذا على الأستاذ أشد الزاما فان الوجه والاعتبار يكون فى العقل ، فكيف يصح توجه القصد إلى فعل ما ليس له وجود فى الخارج انتهى . قلت والحاصل أن الأقوال فى هذه المسألة خمسة . الأول قول الأشعرى ومن تابعه وهو الذى دل عليه الكتاب والسنة ، وأجمع عليه سلف الأمة إن قدرة العبد لا تأثير لها ألبتة و إنما هي مقارنة لمقدورها فقط . والثانى القول الذى حكى عن الامام أن القدرة الحادثة

والباء بمعنى على (قوله حيث قالوا) أى حيث قال المعتزلة للأشاعرة والظرف متعلق بتشنيعات (قوله على هذا التقدير) هو أن الخالق لجميع الأفعال هو الله (قوله وافعل) أى ياعبدى (قوله إلا أنه ضعيف) خبر عن قوله وما ذكروه فكان المناسب حذف قوله إلا أنه ثم إن كلامه الآتى يقتضى أن ماذكروه فاسد ، فالأولى أن يقول غير مستقيم (قوله فى نفسه [1]) أى فى جهة نفسه (قوله امكانها) أى فالعلة فى التأثير الامكان والامكان يتحقق فى جهة العموم ، وفى جهة الخصوص لمقتضاه تأثير قدرته تعالى فى الجهتين ، وحينئذ فليس تخصيص بعضها الذى هو الوجود فى إسناده اليه تعالى بأولى من بعض الذى هو أخص وصف الفعل فى عدم إسناده له تعالى (قوله وذلك) أى المعتمد (قوله فان هذا الوجه) أى الذى هو أخص وصف الفعل وهذا سند لما قبله وهو غير مناسب لأن الموضوع أنه ممكن وان كان صحيحا بمعنى فالمناسب وذلك يطرد فيما أضافوه للعبد ، فيجب إضافته لقدرة الله تعالى وحينئذ فتفرقة القاضي تفرقة من غير فارق (قوله امتنع الخ) فلا يضاف للعبد ولا لله ، وقد قالوا باضافته للعبد (قوله وما فروا) أى القاضي وأصحابه (قوله عنه) أى منه (قوله من الجبر) أى اللازم لأهل السنة (قوله لأن تلك الحال) أى التى هى أخص وصف الفعل (قوله الى إيجادها) أى اثباتها (قوله على حيالها) أى على حدتها دون الذات (قوله تلك الذات) المراد بها الفعل الأعم : أى هذا الفعل (قوله وهذا) أى إلزام الجبر (قوله يكون) أى الوجه ولم يقل يكونان إشارة الى أن الوجه تفسير للاعتبار (قوله وجود) أى ثبوت (قوله انتهى) أى كلام شرف الدين ابن التلمسانى (قوله والحاصل) أى حاصل تحرير الكلام فى مسئلة الأفعال (قوله لاتأثير لها) أى فى ذات الفعل ولا فى أخص وصفه (قوله مقارنة) أى فى الوجود (قوله لمقدورها) أى وهو الحركة فاذا عزم العبد على شيء خلق الله فيه القدرة والحركة (قوله القول الذى الخ) الذى ذكره غيره كالسعد فى المقاصد والعضد فى المواقف أن الامام يقول ان الفعل حاصل بمجموع القدرتين الحادثة والقديمة فالقدرة الحادثة عنده جزء مؤثر لأنها مؤثرة استقلالا فلعل له قولان (قوله عن الامام) أى امام

---

(١) قوله : فى نفسه ليس موجودا بنسخ الشرح التى بأيدينا .

تؤثر فى وجود الفعل على أقدار قدرها البارى تعالى . والثالث قول القاضى ومن تابعه أنها تؤثر فى أخص وصف الفعل لافى وجوده . الرابع مذهب الجبرية أنه لاقدرة للعبد أصلا ، وإنما المخلوق للعبد المقدور فقط : كالحركة والسكون مثلا ولازيادة عليه أصلا ، وساووا بين المضطر : كالمرتعش وبين المختار . والخامس مذهب القدرية مجوس هذه الأمة أن القدرة الحادثة تؤثر فى وجود الفعل على سبيل الاستقلال ، وهذه الأقوال كلها باطلة ماعدا الأول وإياه اعتمدت فى هذه العقيدة وهو الحق الذى لاشك فيه ، وأنا أعجب من القول الذى نقل عن الامام كيف يصح أن يقوله مع ما أكثر فى الارشاد وغيره من الأدلة لتصحيح المذهب الحق ، وهو مذهب الأشعرى ومبالغته فى النكير والتضليل لمن يعتقد أن للقدرة الحادثة تأثيرا مّا وكذلك مانقل عن القاضى والأستاذ مع مالهما فى تأليفهما مما يضادّه . وبالجملة فالذى أقطع به من غير تردّد تنزه هؤلاء الأئمة عما نقل عنهم ، ولعل ذلك إنما صدر عنهم فى مناظرة جدلية لافحام خصم قويت منافرته للحق ، فاحتالوا لسوقه إلى الحق بتدريج ، ولهذا قال المشايخ لاينقل عن العالم ويجعل مذهبا له مايصدر منه على سبيل البحث ، وقد قال الشريف فى شرح الأسرار العقلية نحو هذا قال ما ينسب للقاضى والأستاذ : يعنى من كون القدرة الحادثة تؤثر فى الحال إنما صدر منهما ذلك على وجه المناظرة للخصم ، وإلا فحاشا القاضى والأستاذ أن يعتقدا أثرا لغير القدرة القديمة ، كيف وقد نقل الاجماع فى مواضع من كتبه على كفر من نسب الاختراع لغير الله تعالى ، ونقل أيضا اجماع الأمة على كفر

الحرمين (قوله على أقدار) أى تقديرات وتخصيصات قدّرها وعينها الله بارادته كالوجود والسكون فى مكان كذا وزمن كذا ومقدار كذا (قوله للعبد) اللام بمعنى فى (قوله فقط) أى دون قدرة (قوله وساووا) أى الجبرية (قوله فى هذه العقيدة) بل وفى غيرها (قوله عن الامام) أى امام الحرمين (قوله مع ما أكثر) أى مع اكثاره فما مصدرية (قوله المذهب الحق) أى من أن الأفعال مخلوقة للرب على وفق ارادته (قوله تأثيرا مّا) أى أىّ تأثير كان فى ذات الفعل أوفى أخص وصفه (قوله وكذلك الخ) الاشارة راجعة لقوله : وأعجب : أى وأعجب من القول الذى نقل الخ (قوله مما يضاده) أى يضاد ذلك القول المنقول عنهما وهو طريقة الأشعرى (قوله عما نقل الخ) أى عن اعتقادهم مانقل الخ فلا ينافى قوله ولعل ذلك الخ المقتضى صدور ذلك منهم (قوله جدلية) نسبة للجدل وهو مقابلة الحجة بالحجة (قوله لافحام خصم) أى اعجازه (قوله بتدريج) للموافقة له فى بعض مدعاه ، لأنه لوخولف فى جميعه لنفر فالغرض جره إلى الحق شيئا فشيئا (قوله ولهذا الخ) الاشارة راجعة لمضمون قوله والذى أقطع به الخ (قوله تؤثر فى الحال) المناسب للنقل عن القاضى ومن وافقه أن يقول تؤثر فى أخص وصف الفعل (قوله كيف وقد نقل) أى القاضى والاستفهام للاستبعاد وما نقله من الاجماع غير مسلم لاقتضائه كفر المعتزلة والحق أنهم غير كفار بل مؤمنون (قوله ونقل أيضا الخ) نقله هذا الاجماع ينافى قوله بالتأثير فى الأخص وهذا الاجماع عين ماقبله فى الحقيقة (قوله على كفر الخ) فيه أن الاختراع هو إيجاد الفعل ، وأصل الكلام فى تأثير قدرة العبد فى أخص وصف الفعل كما هو مذهب القاضى

من لم يقل بعموم صفات البارى تعالى . قلت و إذا قال هذا فى مقالة القاضى والأستاذ مع خفتها بالنسبة الى مانقل عن امام الحرمين ، فكيف بتلك المقالة الشنيعة التى نقلت عن الامام مما لا يرضى أن يقولها من هو أدنى منه علما ودينا بمراتب كثيرة ، ولقد ابتلينا بأقوال باطلة نسبت لأئمة السنة والله أعلم هل صدرت منهم أم لا ، وعلى تقدير صدورها ، فعلى أى وجه صدرت والله سبحانه وتعالى حسب من نقل مثل هذه الأقوال الفاسدة على وجه يتراخى فى بيان فسادها أو دفعها عن من لا يليق به إن أمكنه ذلك و بالله التوفيق .

(ص) وإنما قلنا بوجود قدرة مقارنة لما نجده من الفرق الضرورى بين حركة الاضطرار وحركة الاختيار .

(ش) أما مقارنة القدرة الحادثة لمقدورها ، فهو الذى عليه امام الحرمين ونص عليه كثير من أئمة السنة ، وهذا الحكم ليس ثابتا لها من حيث كونها قدرة ، بل من حيث إنها عرض ، ومن أحكام العرض انعدامه عقب وجوده واستحالة بقائه زمنين ، و إذا ثبت استحالة بقائها

ومن تبعه ، وحينئذ فقوله كيف الخ لا يبطل ماذهب إليه القاضى ومن معه (قوله من لم يقل بعموم صفات البارى) أى بعموم تعلقها بأن قصر القدرة مثلا على التأثير فى الذوات والألوان والأفعال غير الاختيارية (قوله و إذا قال) أى الشريف ، وقوله : هذا : أى ماذكر من التبرئة التى هى مضمون مقوله (قوله مع خفتها الخ) لأنهما يقولان ذات الفعل وأوصافه النفسية بإيجاد الله واختراعه وقدرة العبد إنما تؤثر فى أخص أوصاف الفعل بخلاف امام الحرمين فانه يقول ذات الفعل وأخص أوصافه بقدرة العبد فهذا أشنع مما قبله وحيث كان أشنع مما قبله فيكون الاعتذار عنه وتنزهه عن هذه المقالة أحرى (قوله والله الخ) لا يخفى مافيه مع قوله والذى أقطع به الخ وكذا مع مانقل عن الشريف (قوله فعلى أى وجه صدرت) أى هل صدرت على أنها مذهب لهم أوعلى وجه الرد على الخصم (قوله والله سبحانه الخ) أى لأن نقلها مع التراخى عما ذكر يوجب تقليد الغير لهم فى ذلك واعتقاده (قوله فى بيان فسادها) أى على تقدير صدورها منهم ، وقوله : أودفعها : أى نفيها عنهم بالمرة ، وقد شمر المؤلف عن ساعد الجد فبين أوّلا فساد تلك الأقوال على تقدير أنها صدرت منهم على أنها مذاهب لهم . ثم نزههم عنها ونفى أن تكون أقوالا لهم (قوله إن أمكنه ذلك) لأن بيان الفساد إنما يكون من عالم ذى قوة فى الافهام ، وكذا الدفع وان كان يمكن من أى فرد . لكن الدفع المعتد به لا يكون إلامن عالم يقتدى به (قوله و إنما قلنا الخ) سند لقوله سابقا ، بل هى موجودة مقارنة لها (قوله لما نجده) أى معشر العقلاء (قوله من الفرق الضرورى الخ) أى من حيث إن حركة الاختيار نحس أنها فى الوسع بخلاف حركة الاضطرار ، فانا نحس أنها ليست فى الوسع (قوله أما مقارنة الخ) المراد المقارنة فى الوجود فهى مقارنة زمانية لا بحسب التعقل ، لأن القدرة سابقة فى التعقل على المقدور (قوله وهذا الحكم) أى المقارنة (قوله ليس الخ) أى ليس ثابتا لها من حيث خصوص كونها قدرة لأنها من هذه الحيثية لا تقتضى ذلك ولا تستلزمه (قوله بل الخ) أى بل من حيث أمر عام يعمها وغيرها وهو أنها عرض (قوله واستحالة الخ) عطف على انعدامه عطف لازم على

لزم من ذلك استحالة تقدّمها إذ لو تقدّمت لعدمت حال وجود المقدور ، فيكون مقدورا بقدرة معدومة وذلك محال ، وتقرير ذلك أنه اذا عدمت القدرة جاز وجود ضدّها وهو العجز فيلزم كونه مقدورا حال وجود العجز ، والعجز يستدعى معجوزا عنه فيقع الشيء فى حال وقوعه مقدورا معجوزا عنه وذلك محال قال المقترح : وهذا عندى فيه نظر من حيث إن امتناع التقدّم اذا لم يكن مأخوذا الا من حيث استحالة بقائها فالقدرة بالتحقيق ليست علة لوجود المقدور ولا مؤثرة فيه فاذا لم يكن من حكمها وجود المقدور فيجوز وجودها قبل وقوع المقدور وتعدم ويوجد مثلها فالمقارنة متعلقة والسابقة متعلقة ، ويصح أن يقال كانت تلك القدرة متعلقة به قبل عدمها ثم انتفت فانتفى تعلقها ووجد مثلها ، وهذا كما لو علم انسان وجود زيد غدا وقت طلوع الفجر مثلا بانباء صادق . ثم قدرنا تجدد علمه بوجوده فى الوقت المعلوم الى حالة وجود المعلوم فى الوقت الذى أخبر عنه فان المقارن متعلق بالوجود والسابق متعلق بالوجود فى الزمن المخصوص ، فالمعلوم متعلق لهما وأحدهما متقدّم والآخر متأخر ، ولو قدر وجود ضدّ العلم من ذهول أو غفلة أو جهل أوشك حال وجود المعلوم

ملزوم (قوله لزم من ذلك) أى من استحالة بقائها (قوله فيكون مقدورا بقدرة معدومة) الأنسب فيجوز أن يكون مقدورا الخ إذ لا يتعين أن يكون مقدورا بقدرة معدومة لجواز أن يكون موجودا بقدرة مماثلة (قوله وتقرير ذلك) أى تقرير كون المقدورة بقدرة معدومة محالا ، والكلام على حذف مضاف : أى وتقرير سند ذلك (قوله جاز وجود ضدها) إنما قال جاز لأن القدرة على تقدير انعدامها بمجرد وجودها لا يلزم وجود العجز لجواز وجود مثل لها (قوله فيلزم كونه) أى ذلك الشيء (قوله مقدورا) أى عليه (قوله وذلك) أى كون الشيء مقدورا عليه معجوزا عنه (قوله محال) أى لما فيه من اجتماع الضدين (قوله وهذا) أى ما ذكر من الدليل على المقارنة (قوله إذا) بالتنوين أى إذا كانت القدرة عرضا (قوله مأخوذا) أى ملحوظا (قوله فالقدرة) أى فصارت القدرة (قوله بالتحقيق) أى فى الحقيقة ونفس الأمر (قوله ليست الخ) أى حتى تجب المقارنة (قوله ولا مؤثرة فيه) عطف تفسير (قوله وجود المقدور) أى التأثير فى وجوده (قوله فالمقارنة متعلقة) أى تعلقا تنجيزيا ، وقوله : والسابقة متعلقة : أى ولو عدمت وحينئذ فدعوى امتناع التقدّم لاوجه لها ، ثم إن تعلق السابقة صلوحى (قوله ويصح الخ) مقابل قوله : فالمقارنة الخ والاحتمالان مبنيان على أن انعدام القدرة لطرو مثلها لا يمنع تعلقها أو يمنعه (قوله تلك القدرة) أى السابقة (قوله به) أى المقدور (قوله ثم انتفت الخ) أى ثم لما انتفت انتفى تعلقها (قوله وهذا) الاشارة راجعة لمضمون قوله : فيجوز وجودها الخ (قوله مثلا) راجع لقوله : طلوع الفجر (قوله بأنباء) متعلق بعلم (قوله ثم قدرنا الخ) أى ثم قدرنا أن ذلك العلم انعدم بمجرد وجوده وتجدد علم مثله بوجود زيد فى الوقت المعلوم وهو طلوع الفجر ، وقوله : الى حالة الخ متعلق بمحذوف : أى واستمر ذلك العلم المتجدد إلى حالة الخ (قوله فالمعلوم) هو وجود زيد (قوله وأحدهما) أى العلمين ، وقوله : متقدم : أى على الآخر وقوله : والآخر متأخر : أى عنه (قوله ضدّ العلم) أراد بالضدّ اللغوى لأجل أن يشمل الجهل

لكان مجهولا بما قارنه ، وقد كان متعلقا لما سبق من العلم ، فان نظر الى أنه غير متعلق للعلم السابق فى حال الوجود ، فكذلك المقدور ليس متعلقا للقدرة السابقة فى حال الوجود ولا يمنع من هذا تقدّم وجودها لاسيما على قول من يرى أنها لا تؤثر وانما تتعلق بالمقدور تعلقا لا على وجه التأثير كما تقول فى تعلق العلم بالمعلوم ، فأىّ شىء يمنع من تعلق القدرة حتى ان الانسان يحس من نفسه تفرقة قبل الفعل بين يديه فى حال رعشته و بين يديه فى حال سلامته ، وماذاك الا أنه وجد قبل الفعل صفة متعلقة به ، واذا صح أن اللون تتجدّد أمثاله ، فالقدرة أيضا تتجدّد أمثالها الى حالة وجود المقدور ، فتأمّلوا ذلك يرحمكم الله انتهى (قوله : لما نجده من الفرق الضرورى الخ) هذا دليل على وجود القدرة الحادثة وان كانت لا تؤثر ردا على الجبرية القائلين بنفيها وان الموجود المقدور فقط أى دون القدرة لأنه دليل على مقارنة تلك القدرة للمقدور ؛ فانا لم نتعرض فى العقيدة لدليلها ودليلها ماقدّمناه قبل وذكرنا ما للمقترح فيه من النظر ، والنفس أميل الى ما ذكره المقترح والله أعلم ، وتقرير الدليل الذى

البسيط الذى هو عدمىّ (قوله لكان) أى المعلوم ، وقوله : مجهولا : أى بسبب ماقارنه من الذهول وما معه (قوله وقد كان) أى المعلوم متعلقا لما سبق من العلم : أى وكذلك القدرة فانها إذا عدمت وطرأ مثلها ووجد المقدور مقارنا لذلك المثل لا يمنع ذلك من تعلق القدرة السابقة بذلك المقدور (قوله فان نظر الخ) أى إذا قلنا ان المعلوم لا يكون متعلقا للعلم السابق فكذلك المقدور لا يكون متعلقا للقدرة السابقة لانعدام كل منهما وان كان سبب عدمهما مختلفا ، لأن سبب عدم القدرة طرو مثلها وسبب عدم العلم طروّ ضدّه وهذا التنظير بين العلم والقدرة على الاحتمال الثانى : أعنى قوله سابقا ، ويصح أن يقال الخ (قوله ولا يمنع الخ) وحينئذ فدعوى بعض المتكلمين امتناع تقدّمها على المقدور ممنوع ، وقوله : وهذا : أى كون المقدور ليس متعلقا للقدرة السابقة (قوله لاسيما الخ) هو الموضوع فالأولى اسقاطه (قوله كما تقول الخ) فانه تعلق لا على وجه التأثير (قوله يمنع من تعلق القدرة) الصواب من تقدّم القدرة إذ النزاع فيه لا فى التعلق (قوله يحس) أى يجد ويدرك (قوله قبل الفعل) متعلق بيحس (قوله بين يديه) فى معنى من نفسه (قوله وما ذاك) أى الاحساس من نفسه بالفرق فى الحالتين (قوله صفة) أى وهى القدرة فى حال السلامة والعجز فى حال الارتعاش (قوله فالقدرة الخ) أى فيصح تقدّمها (قوله فتأملوا الخ) وحاصل مايقال بعد التأمّل أن الأصحاب ان اعتبروا فى القدرة التعلق التنجيزى وهو مقارنتها للمقدور فما ذكره المقترح لا يرد عليهم وان اعتبروا فيها التعلق الصلوحى فالايراد صحيح لكن سياق كلامهم يقتضى مراعاة التنجيزى وقوّة كلام المقترح تقتضى أنه اعتبر الصلاحى (قوله انتهى) أى كلام المقترح (قوله وان كانت لا تؤثر) جملة حالية (قوله ردّا) أى حال كون ذلك الدليل ردّا : أى رادّا (قوله وان الموجود المقدور فقط) أى وهو الحركة والسكون ، وفيه أن المقدور يقتضى قدرة وهم لا يجعلون للعبد قدرة إلا أن يقال التعبير بالمقدور باعتبار تعلق قدرة الربّ به (قوله بنفيها) أى انتفائها (قوله لدليلها) إظهار فى محل الاضمار (قوله من النظر) هو أن القدرة تسبق المقدور (قوله وتقرير الدليل) ظاهره تقريره باصطلاح

أشرنا اليه لاثبات القــدرة الحادثة أنا نفرض حركتين متحدتين فى الجهة والحيز الا أن احداهما ضرورية والأخرى مكتسبة ، فلا شــك أنا نجد تفرقة ضرورية بين هاتين الحركتين ، ويبطل رجوع التفرقة الى نفس الحركتين لتماثلهما والى ذات المتحرك لأن معقولها فى الحالين واحد ، فتعين أن ترجع التفرقة الى صفة زائدة فى المتحرك ، ثم يبطل رجوعها الى حال لأن الحال لاتطرأ بمجردها على الجواهر ، لأن الحال لايصح أن تعقل على حيالها

المناطقة مع أنه إنما تعرض لبيان ماجرى عليه فى المتن ، فالأولى أن يقول وبيان الدليــل : أى المعنوى لا المنطق (قوله أشرنا) أطلق الاشارة على الذكر الصادق بالتصريح حقيقة عرفيــة (قوله انا نفرض حركتين) أى وقوع حركتين من زيد متحدتين فى الجهــة بأن تكون الحركتان لجهة واحدة ومتحدتين فى الحيز : أى فى المكان الذى يصدران منه وفيه فأراد بالحيز مايشمل الذات القائم بها الحركة والفراغ الحال فيه العضو المتحرك وأراد بالجهات إحــدى الجهات الست ، وأما الزمان فلا يعقل اتحادهما فيه كما هو ظاهر لأن الفرض اتحادهما فى الحيز ومتى كانت الذات التى صدرت منها الحركتان واحدة فلا بدّ من اختــلاف زمانهما (قوله ضرورية) أى اضطرارية جبرية (قوله مكتسبة) أى اختيارية (قوله تفرقة ضرورية) أى بديهية بين هاتين الحركتين لأنه فى حالة الاضطرار لانجد طاقة وفى الحالة الأخرى نجــد طاقة (قوله ويبطل الخ) فى الكلام حذف . والأصل ثم لابدّ للتفرقة بين الحركتين المذكورتين من موجب لامتناع أن تكون لا لموجب ويبطــل الخ (قوله رجوع التفرقة) أى رجوع موجبها ، وقوله : لنفس الحركتين : أى بحيث يكون الموجب للتفرقة نفس الحركتين ، وقوله : لتماثلهما : أى والتماثل لايوجب التفرقــة ، وإنما يوجب التساوى (قــوله وإلى ذات المتحرك) أى ولا يصح رجوع موجب التفرقة إلى نفس المتحرك وذاته لأنها حاصــلة فى الحالتين المختلفتين وهما حالة الاختيار وحالة الاضطرار والموجب للاختــلاف لايعقل وجوده فى الحالتين المختلفتين ، وإنما يوجــد فى إحداهما (قوله لأن معقولها) أى مفهومها فى الحالين واحد لأنها توجــد كما هى فى الحالين (قوله فتعين أن ترجع التفرقة) أى موجبها (قوله إلى صفة زائدة فى المتحرك) أى وذلك الزائد إما أن يكون نفيا أو اثباتا لاجائز أن يكون نفيا وعدما لأن العــدم لايحس والموجب يحس فتعين أن يرجع موجب التفرقة الى أمر ثبوتى ، وهو إما حال أو وجودى لاجائز أن يكون حالا وهو المشار له بقوله ثم يبطل رجوعها الخ ، ففى كلام الشارح حذف (قوله الى حال) أى صفة ثبوتية غير موجودة ولا معدومة ، وهى تنقسم الى نفسية ، وهى التى لا تعقل الذات بدونها ومعنوية ، وهى التابعة لمعنى ، فهى على كل حال لاتعقل بذاتها ، وانما تعقل تبعا لتعقل الذات أو المعنى فلا يصح أن يكون الموجب للتفرقة بين الحركتين حالا نفســية للذات المتحركة لأن الحركة طارئة عليها والنفســية دائمة بدوام الذات والدائم انما يوجب التفرقة بين الأمرين الدائمين ، ولا يصح أن يكون الموجب للتفرقة حالا معنوية لما قاله الشارح ، فقوله : لأن الحال : أى المعنــوية لأن ماذكره من الدليــل انما يظهر بالنســبة اليها (قوله لاتطرأ بمجردها على الجوهــر) أى وهو الذات المتحركة : أى وانما تطرأ عليــه تبعا للمعنى الذى أوجبها ، وحينئذ فلا تحصل بها التفرقة

والا لزم أن تميز بحال أخرى تقوم بها ثم حال حالها كذلك ويلزم التسلسل ، ويبطل رجوعها الى صحة البنية لأنها غيرمفقودة فى حال حركة الاضطرار وهىحال كون غيره محركا يده مع وجدان التفرقة ، فتعين أن تكون تلك الصفة عرضا ، ثم لايخلو إما أن يكون مما يشترط فى ثبوته الحياة أولا . والثانى باطل لأنه لاتعلق له بالحركة كالألوان والطعوم والروائح ولأنه مشترك بين الحركتين والمشترك بين شيئين لايفرق به بينهما ، فتعين الأول وهو مايشترط فى ثبوته الحياة ثم يبطل كونه علما أو حياة أو كلاما لوجود الكل مع ثبوت الحركتين ونفيهما ، ويبطل كونه ارادة لوجوب التفرقة بين الحركتين حال الذهول فتعين أن يكون عرضا له نسبة وتعلقمّا بالحركة وهو الذى

بين الحركتين وانما تحصل بمتبوعها (قوله وإلا الخ) أى وإلا بأن عقلت على حيالها : أى حدتها لزم أن تميز بحال آخر يقوم بها : أى بحال معنوية ووجهه أنها حادثة وصحة احداثها على حدتها يستدعىالقصد اليها وذلك يقتضى تميزها والعلم بها وكونها مميزة حال ثم يقال فى هذه الحال كذلك : أى ان صحة احداثها يتوقف على القصد اليها ، والقصداليها يقتضى تميزها والعلم بها وكونها مميزة حال وهكذا فيلزم التسلسل وهو باطل فما أدى اليه وهو كون الحال تعقل على حدتها باطل (قوله ثم حال حالها) الأولى أن يقول ثم حالها (قوله ويبطل رجوعها الخ) أى ويبطل رجوع التفرقة بين الحركتين : أى يبطل رجوع موجب التفرقة المذكورة (قوله وهى) أى حال حركة الاضطرار ، وقوله : حال كون غيره الخ : أى مثلا وليس المراد بحركة الاضطرار خصوص حركة الساقط من مكان عال كالجبل (قوله مع وجدان التفرقة) أى انها غير مفقودة فى حال حركة الاضطرار ، وحينئذ فلا يصح التفرقة بها لأنها مشتركة مع أنه قد وجدت التفرقة (قوله تلك الصفة) أى الموجبة للتفرقة بين الحركتين (قوله عرضا) أى قائما بالمتحرك : أى عرضا آخر غير صحة البنية إذ هى عرض أيضا : أى معنى وجودى قائم بالشخص ينتفى عند المرض وان لم نطلع عليه كما قالوه فى الجوع ، وكان المناسب أوّلا أن يذكر مايؤذن بذلك كأن يقول بعد قوله : ويلزم التسلسل فتعين أن يكون ذلك الأمر عرضا ويبطل أن يكون صحة البنية لأنها غير مفقودة الخ فتعين أن يكون غيره ثم لايخلو الخ (قوله ثم لايخلو) أى ذلك العرض القائم بالمتحرك الموجب للتفرقة بين الحركتين (قوله لأنه الخ) أى ولا يوجب التفرقة بين الحركتين إلا ماله تعلق بهما (قوله كالألوان الخ) مثال للثانى ، فاللون يوجد فيما فيه حركة كالانسان ومالا حركة فيه كالحجر ، وكذا يقال فى الطعوم والروائح ، فلا يقال الموجب للتفرقة بين الحركتين الحلاوة القائمة بالمتحرك لوجودها فى العسل الساكن ولا الرائحة الطيبة لوجودها فى الساكن أيضا (قوله ولأنه) أى ولأن مالا يشترط فيه الحياة (قوله مشترك الخ) الأولى أن يقول لأنه موجود فى الحالتين والموجود فيهما لاتصح التفرقة به بينهما وذلك لعدم الاشتراك هنا لأنه ليس موضوعا لهما لفظا وليس موضوعا أيضا للقدر المشترك (قوله أو حياة) الأولى اسقاطه لأن المقام فى تقسيم مايشترط فى ثبوته الحياة ، ولا يقال الحياة يشترط فى ثبوتها الحياة لأنه يؤدى للتسلسل (قوله لوجود الكل الخ) أى ومن المعلوم أن الموجود فى الحالتين لاتصح التفرقة به بينهما (قوله ونفيهما) توسيع دائرة لأن أصل الموضوع وجود الحركتين (قوله ويبطل الخ) أى ويبطل أيضا كونه سمعا أو بصرا (قوله وتعلق مّا) عطف تفسير ومازائدة

سميناه قدرة ، وإن اختلفنا نحن والمعتزلة فى أنها من الصفات المؤثرة أم لا مع الاتفاق على أنها من الصفات المتعلقة ، وتعبيرنا فى أصل العقيدة بحركة الاختيار معناه الحركة التى من شأنها أن يتعلق بها الاختيار والا فالفعل المكتسب قد يقع بغير اختيار ، وذلك حيث وقع مع الذهول أو الغفلة ومع ذلك يحصل التفرقة بينه وبين حركة الاضطرار ، ولهذا لو عبرنا فى الحركة الثانية بحركة الاكتساب بدلا عن حركة الاختيار لكان أحسن ، وعبارتنا فى العقيدة هى عبارة امام الحرمين فى الارشاد ، وانتقدها عليه المقترح بما أشرنا إليه ، وجوابه أن المراد مافسرنا به قبل ، وأيضا فالرد على الجبرية حاصل بكل تفسير ، فانهم ادّعوا عدم الفرق بين الأفعال عموما فيناقضه حصول الفرق بين بعضها خصوصا لأن الكلية السالبة يناقضها جزئية موجبة والله تعالى أعلم .

(ص) وعن تعلق هذه القدرة الحادثة بالمقدور فى محلها

(قوله وتعبيرنا) أى ومعبرنا (قوله التى من شأنها الخ) أى سواء تعلق بها الاختيار بالفعل أولا كحركة الغافل والنائم (قوله وإلا الخ) أى وإلا نقل معناه ماذكر ، بل معناه الحركة التى تعلق بها الاختيار بالفعل فلا يصح لأن الفعل المكتسب وهو الذى قارنته قدرة العبد قد يقع بغير اختيار كضرب النائم فانه قد يقع بغير اختياره ومكتسب له (قوله ولهذا) اى ولأجل أن الفعل المكتسب قد يقع بغير اختيار (قوله فى الحركة الثانية) هى المقابلة للاضطرارية فى المتن وهى حركة الاختيار (قوله لكان أحسن) أى لشموله للحالتين (قوله أن المراد) أى بحركة الاختيار (قوله ما فسرنا به) أى من أنها هى التى من شأنها أن يتعلق بها الاختيار (قوله بكل تفسير) أى سواء أردنا الاختيار بالفعل أو التى من شأنها ذلك (قوله فانهم ادعوا الخ) أى فيقولون لاقدرة للعبد على فعل من الأفعال (قوله فيناقضه الخ) أى فيناقضه مايقوله أهل السنة من أن بعض الأفعال للعبد عليه قدرة وهو ما كان بالقصد والاختيار أو ما كان مكتسبا وبعضها لاقدرة له عليه وهو الاضطرارى (قوله لأن الكلية الخ) أى التى تدعيها الجبرية ، وقوله : يناقضها موجبة جزئية : أى وهى التى تدعيها الأشاعرة ، فالجبرية يدعون أنه لاقدرة للعبد على فعل ، والأشاعرة يدعون أن للعبد قدرة على بعض الأفعال (قوله وعن تعلق الخ) هذا اشارة لتعريف الكسب ، وحقيقة تعلق القدرة الحادثة بالمقدور فى محلها من غير تأثير ، والمراد بالمقدور المكسوب ، وقوله : فى محلها حال من المقدور : أى حالة كون المقدور فى محل القدرة ، فاليد مثلا محل للقدرة وللمقدور ، واحترز بالحادثة عن القديمة فان تعلقها بالفعل لايسمى كسبا بل اختراعا ، فلا يسمى المولى مكتسبا بل مخترعا ، فالعبد عند أهل السنة مكتسب غير خالق والله تعالى خالق لا مكتسب ، واحترز بالمحل عما خرج عن محل القدرة كانقطاع الرقبة مثلا ، فان ذلك ليس كسبا للعبد ولا مكسوبا له ، وانما أثيب أوعوقب عليه لكونه ناشئا عن مكسوبه وهو الحركة ، واحترز بقيد عدم التأثير عن مذهب القدرية فان التعلق للقدرة عندهم على سبيل التأثير وانما أخذ هذا الأخير جزءا من التعريف مع أنه حكم من أحكام القدرة لأن محل امتناع أخذ الحكم فى التعريف اذا أخذ من حيث إنه حكم تصديقى . أما ان أخذ من حيث انه وصف مميز كما هنا فلا يمتنع (قوله بالمقدور) أى مامن شأنه أن يكون مقدورا للقدرة الحادثة

مقارنة له من غير تأثير عبر أهل السنة رضى الله عنهم بالكسب ، وهو متعلق التكليف الشرعى وأمارة على الثواب والعقاب ، فبطل إذن مذهب الجبرية وهو إنكار القدرة الحادثة لما فيه من جحد الضرورة و إبطال محل التكليف وأمارة الثواب والعقاب ومن هنا كان بدعة ، ومذهب القدرية وهو كون العبد يخترع أفعاله على وفق مراده بالقدرة التى خلق الله له لما علمت من دليل الوحدانية واستحالة شريك مع الله تعالى أيا كان .

(ش) هذا تفسير للكسب الذى قال به أهل السنة رضى الله عنهم ، وهو درجة وسطى بين مذهبى الجبرية والقدرية ، وكثيرا مايتوهم من لاعلم عنده أن معنى الكسب كون القدرة الحادثة لها تأثير ما ، وهذا التأثير الذى يفسر به الجاهل معنى الكسب إن أراد أن القدرة الحادثة تؤثر فى الفعل كما يحكى عن القاضى والأستاذ ، فقد تقدّم فساد هذا القول وعدم جريانه على السنة وتقدّم انكار الشريف شارح الأسرار العقلية صدور هذا عن القاضى والأستاذ ، وان أراد أنها تؤثر فى وجود المقدور ، لكن بمشيئة الله تعالى لا على الاستقلال كما يحكى عن إمام الحرمين فى آخر أمره فقد تقدّم أيضا فساد هذا القول وتشعبه من مذهب القدرية مجوس هذه الأمة ، والظنّ بالامام

(قوله مقارنة له) حال من القدرة وهو فى الحقيقة بيان للتعلق ، فلو قال وهو مقارنتها له كان أوضح (قوله من غير تأثير) متعلق بتعلق (قوله وهو متعلق التكليف) الضمير عائد على الكسب بمعنى المكسوب ، ففى الكلام استخدام (قوله وأمارة الخ) عطف على متعلق التكليف (قوله فبطل الخ) أى اذا علمت أن للعبد قدرة وأنها غير مؤثرة تعلم أن مذهب كل من الجبرية والقدرية باطل لأن الجبرية تنفى قدرة العبد من أصلها والقدرية وان كانوا يثبتونها إلا أنهم يقولون بتأثيرها (قوله الضرورة) أى الضرورى وهو وجود القدرة الموجبة للتفرقة بين حركتى العبد الاختيارية والاضطرارية (قوله وأمارة الثواب والعقاب) عطف على محل التكليف عطف مرادف ، لأن الأفعال الاكتسابية هى محل التكليف وأمارة الثواب والعقاب (قوله ومن هنا الخ) أى من أجل مافى هذا المذهب من إبطال محل التكليف وأمارة الثواب والعقاب كان هذا المذهب بدعة قادحة فى الايمان فيحرم اعتقاده (قوله ومذهب القدرية) عطف على مذهب الجبرية (قوله بالقدرة الخ) أى على وفق مراده لا على وفق مراد الله (قوله أيا كان) أى سواء كان فى الذوات أو الصفات أو الأفعال قديما كان أو حادثا (قوله أهل السنة) أى معظمهم فلا ينافى ماتقدّم عن القاضى وغيره فى تفسيره (قوله وهو درجة وسطى الخ) الضمير لما قاله أهل السنة وذلك لأن الجبرية قالوا بنفى القدرة عن العبد رأسا وانه مجبور ظاهرا و باطنا ، والقدرية قالوا إن له قدرة حادثة يخلق بها أفعاله على وفق إرادته ، وأهل السنة قالوا إن له قدرة حادثة موجودة تقارن أفعاله الاختيارية من غير تأثير فهو بحسب الظاهر فاعل مختار و بحسب الباطن مجبور (قوله أن معنى الكسب) أى الذى يعبر به أهل السنة (قوله لها تأثير ما) أى نوع من التأثير (قوله إن أراد الخ) العائد محذوف : أى إن أراد به (قوله فى الفعل) أى فى أخص وصفه (قوله وان أراد) أى هذا الجاهل والعائد محذوف كما سبق (قوله لا على الاستقلال) تفسير لما قبله (قوله وتشعبه) عطف على فساد : أى وتقدم تشعبه ، وفيه أنه

رضى الله عنه أنه لايرضى بمثل هذا القول ، وعلى تقدير أن يكون صدر منه ولا حول ولا قوة إلا بالله فزلة العالم لايجوز أن يقلد فيها فى الفروع ، فكيف بالعقائد أصول الدين ، وان أراد أن القدرة الحادثة خلقها الله تعالى للعبد وملكه أن يفعل المقدور بها كيف شاء على سبيل الاستقلال فهذا عين مذهب القدرية مجوس هذه الأمة ، و إنما مراد أهل السنة بالكسب ما أشرت إليه فى أصل العقيدة ، فقولى وعن تعلق يتعلق بعبر ، و إنما قدّمنا هذا المجرور عن عامله لافادة الحصر أى لامعنى للكسب إلا هذا لا أن معناه أن للقدرة الحادثة تأثيرا مّا كما يعتقده الجهلة الضالون فى معنى الكسب الذى هو مذهب أهل السنة ، وقولى : وهو متعلق التكليف الشرعى : أى الكسب ، وهو وجود المقدور مع القدرة الحادثة هوالذى كلف به الشرع فيما كلف به لأن وقوع ذلك المقدور عاريا عن القدرة الحادثة : كحركة الارتعاش مثلا قدتفضل سبحانه باسقاط التكليف به نفيا وإثباتا ، ولو عكس سبحانه وتعالى التكليف أوكلف بالجميع لكان حسنا إذ لاتأثير لقدرة المكلف فى الجميع ، وإنما تلك الأفعال المخلوقة لله سبحانه وتعالى نصبها الشرع عند اقترانها بأعراض حادثة كالقدرة والارادة أمارة على الثواب والعقاب ، فبالوجه الذى صح جعل بعض أفعاله سبحانه عند اقترانه بفعل له آخر أمارة على ماشاء

لم يتقدم فالأولى ولا يخفى تشعبه (قوله فزلة العالم الخ) أى بعد انكشاف الأمر وظهور الحق (قوله أصول الدين) بالجر بدل أو عطف بيان (قوله وان أراد) أى به (قوله كيف شاء) أى تبعا لارادته (قوله على سبيل الاستقلال) تفسير لما قبله (قوله فى أصل العقيدة) الاضافة بيانية (قوله تأثيرا ما) الأولى حذف ما لأن المردود عليه هم القدرية وهم يقولون إن قدرة العبد تؤثر استقلالا تبعا لارادته (قوله الجهلة) هم القدرية (قوله فى معنى الكسب) متعلق بيعتقده (قوله الذى الخ) صفة لقوله إلا هذا (قوله أى الكسب) مبتدأ ، وقوله : هوالذى الخ خبر ، وأما قوله : وهو وجود المقدور الخ ، جملة اعتراضية و إضافة وجود للمقدور من إضافة الصفة للموصوف : أى والكسب بمعنى المقدور الموجود المصاحب للقدرة الحادثة هو الذى كلف به الشرع (قوله فيما كلف به) أى فى جميع ما كلف به من صلاة وزكاة وصوم وحج وغير ذلك (قوله لأن وقوع الخ) تعليل لما اقتضاه الحصر المستفاد من الجملة السابقة المعرفة الطرفين وهو أن غير المكتسب ليس مكلفا به ، والمراد بالمقدور هنا المقدور بالنسبة للقدرة القديمة فلا ينافى قوله عاريا الخ (قوله نفيا الخ) أى فلسنا مكلفين به من حيث الترك أو الفعل (قوله ولو عكس) أى بأن جعل غير المكتسب متعلقا للتكليف (قوله أوكلف بالجميع) أى المكتسب وغيره (قوله لكان حسنا) أى خلافا للمعتزلة القائلين بأن التكليف بما ليس فى الوسع قبيح والقبيح عندهم ممتنع (قوله نصبها) أى جعلها (قوله الشرع) أى الشارع سبحانه (قوله كالقدرة الخ) مثال للاعراض (قوله أمارة) ويصح أن تسمى بالسبب الشرعى (قوله فبالوجه الخ) تفريع على قوله إذ لاتأثير لقدرة العبد فى الجميع : يعنى أنه كما صح أن يجعل الاختيارى أمارة على الثواب أو العقاب يصح أن يجعل الاضطرارى أمارة بجامع عدم التأثير فى كل فقوله بعض أفعاله سبحانه أراد بها المكتسبة والضمير فى اقترانه عائد عليه ومصدوق الفعل الآخر القدرة

من ثواب أوعقاب أو غيرهما صح جعله مجردا عن غيره أو جعل غيره فى مكانه أمارة على ذلك ، لأن الدلالة فى ذلك جعلية لاعقلية (قوله : فبطل إذن مذهب الجبرية الخ) مسبب عما سبق قبل من دليلى اثبات القدرة الحادثة وابطال تأثيرها فى مقدورها ، وقد أعاد الدليلين هنا على سبيل الاجمال ، فقوله : لما فيه من جحد الضرورة : أى الضرورة التى تقدمت فى الفرق بين حركة الاضطرار والاكتساب ، وقوله : وابطال مخفوض بالعطف على جحد : يعنى أنه لولم يكن فى مذهب الجبرية الاثبوت جهل بأمر يدرك ضرورة من غير مصادمة للشريعة لكان أمره سهلا إذ غاية مايلزم فيه التناهى فى الغباوة وضعف العقل ، كيف

والارادة (قوله من ثواب الخ) فجعل فعل الواجب والمندوب والكف عن الحرام والمكروه بنية الامتثال علامة على الثواب وجعل فعل الحرام والكف عن الواجب علامة على العقاب وجعل فعل المباح والمكروه والكف عن الحرام والمكروه لا بنية الامتثال علامة على عدم الثواب والعقاب إذ لاثواب ولاعقاب فيما ذكر فقوله أوغيرهما : أى غير الثواب والعقاب ، والمراد بغيرهما عدمهما أوالمدح والذم (قوله صح جعله) أى بعض الأفعال أمارة على ماشاء من ثواب أوعقاب حال كون بعض الأفعال المذكور مجردا عن غيره : أى عن مقارنة غيره وذلك كالأفعال الاضطرارية فللمولى أن يجعلها أمارة على ماشاء من ثواب أو عقاب (قوله أو جعل غيره) أى غير الفعل كالألوان مثل البياض والسواد وكالمقادير مثل الطول والقصر فللمولى أن يجعل الألوان علامة على الثواب والمقادير علامة على العقاب (قوله لأن الدلالة فى ذلك جعلية لاعقلية) علة لصحة الجعل : أى لأن دلالة الفعل الكسبى على الثواب والعقاب فما كان منه طاعة يدل على الثواب وما كان منه معصية يدل على العقاب دلالة بالوضع والجعل ، فيصح فيها التحويل بأن يجعل الدال على الثواب البياض والطول مثلا وعلى العقاب السواد والقصر مثلا أو يجعل الفعل المجرد عن القدرة والارادة كحركة الاضطرار أمارة على الثواب والعقاب ، وليست تلك الدلالة بالعقل حتى لايصح فيها ذلك لأن الدليل العقلى لايتصور وجوده غير دال لما يلزم عليه من انقلاب الدليل شبهة والعلم جهلا وقلب الحقائق محال (قوله إلى آخره) أى ومذهب القدرية (قوله من دليلى اثبات القدرة الخ) بيان لما سبق وهو راجع للمذهبين على سبيل اللف والنشر المرتب فالرد على مذهب الجبرية مسبب عن دليل اثبات القدرة الحادثة وهو قوله سابقا ، وإنما قلنا بوجود قدرة تقارنه لما نجده من الفرق الضرورى بين حركة الاختيار وحركة الاضطرار والرد على مذهب القدرية مسبب عن دليل ابطال تأثير القدرة الحادثة فى مقدورها وهو قوله سابقا ، وبهذا الدليل بعينه : أعنى دليل التمانع يستدل على أنه جل وعلا هو الموجد لأفعال العباد ولا تأثير لقدرتهم فيها (قوله وقد أعاد الخ) أى بعد أن ذكرهما سابقا على سبيل التفصيل فاعادة دليل إثبات القدرة بالنظر لقوله لما فيه من جحد الضرورة وإعادة دليل ابطال تأثيرها فى مقدورها بالنظر لقوله لما علمت من دليل الوحدانية (قوله مايلزم فيه) أى عليه أى على مذهبهم (قوله كيف) أى كيف يكون أمره سهلا والاستفهام انكارى بمعنى النفى : أى لايصح أن يكون أمره سهلا

والمذهب مصادم للشريعة لأنها قد جاءت باسقاط التكليف بالأفعال التى لايتمكن العبد فيها عادة من الاتصاف بوجودها وعدمها و بالتكليف بما تيسر منها على العبد عادة فعله وتركه ولا تأثيرله فى شيء من أفعاله حتى يصح لنا التفريق به كما ترعم القدرية فلم يبق مايفرق به بين ما يكلف به الشرع و بين مالا يكلف إلا الاكتساب على المعنى الذى سبق فى تفسيره وعدمه ، ولو استوت الأفعال كلها كما يقول أهل الجبر لبطل تفريق الشرع بينها و بطل ما أحال عليه التكليف منها ، وهو الفعل الذى فى وسع المكلف دون غيره ، وكانت الأفعال حينئذ لاشيء منها فى وسع المكلف عادة ، فلا تكليف إذن بشيء منها لقوله تعالى ـ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ـ وهذا إبطال للكتاب والسنة و إجماع الأمة ، والى هذا أشرت بقولى : ومن هنا كان بدعة : أى ومن أجل لزوم ابطال الجبر لمحل التكليف الشرعى ولزوم انتفاء أمارة الثواب والعقاب كان بدعة مؤثرة فى عقدالايمان (قوله : ومذهبالقدرية) معطوف على قوله : مذهبالجبرية : أى و بطل مذهب القدرية .

(ص) ويلزم فيه أيضا استحالة ماعلم امكانه اذ الأفعال يصح تعلق القدرة القديمة بها قبل تعلق القدرة الحادثة ، فلو منعتها القدرة الحادثة

(قوله والمذهب) أى مذهبهم (قوله من الاتصاف بوجودها) متعلق بالتمكن (قوله و بالتكليف الخ) معطوف على باسقاط التكليف (قوله بما) أى بفعل ، وقوله : فعله الضمير لما الواقعة على فعل ، وفيه تسمح لأن الفعل لايتعلق به فعل ولو قال و بالتكليف بما يتمكن العبد عادة من الاتصاف بوجوده وعدمه كان أحسن (قوله من أفعاله) اظهار فى محل الاضمار (قوله حتى يصح الخ) أى و إنما زدنا هذه الزيادة : أعنى قوله ولا تأثير الخ لأجل أن يصح لنا التفريق بين المكلف به وغيره بما تيسر (قوله كما ترعم القدرية) راجع للمنفى أى كما يزعمونه من تأثيره فى أفعاله الاختيارية فالمثبت للتفرقة بين المكلف به وغيره عند أهل السنة تيسر الفعل بسبب مقارنته للقدرة وعدم تيسره والمثبت لها عند القدرية التأثير وعدمه (قوله فلم يبق الخ) أى فلم يبق مانفرق به باعتبار مذهبنا إلا الاكتساب وعدمه وأما باعتبار مذهب المعتزلة فلم يبق إلا التأثير وعدمه (قوله وهو الفعل الذى فى وسع المكلف) أى بحسب العادة والظاهر ، وأما بحسب الحقيقة فنحن نقول بالجبر وليس فى وسع العبد شيء أصلا فهو مختار ظاهرا مجبور باطنا (قوله فلا تكليف الخ) تفريع على التالى الأخير (قوله وهذا) أى عدم التكليف بشيء منها (قوله أى من أجل الخ) أى من أجل أن الجبر يلزمه إبطال محل التكليف ويلزمه انتفاء الخ ولو عبر الشارح بهذا كان أولى (قوله مؤثرة) أى تأثير كفر (قوله فى عقائد الايمان) من اضافة المتعلق بالفتح المتعلق بالكسر والعقائد بمعنى المعتقدات والايمان التصديق ، وفى بعض النسخ فى عقد الايمان (قوله ويلزم فيه) فى بمعنى على والضمير لمذهب القدرية ، وقوله : أيضا : أى كما لزم عليه العجز كما يقتضيه دليل التمانع السابق (قوله استحالة ماعلم امكانه) أى بالمعنى الأعم وذلك لأن أفعال العباد عدم امكانها ليس واجبا بل مستحيل (قوله إذ الأفعال) أى الاكتسابية (قوله يصح الخ) هذا محل اتفاق بيننا و بين الخصوم وهم القدرية ، وقوله :

للزم ماذكر وترجيح المرجوح .

(ش) الضمير المجرور بفي عائد على مذهب القدرية : أي يلزم فيه محذوران آخران زيادة على ما لزمهم من عجز القدرة القديمة على ماسبق فى دليل التمانع . أحدهما : لزوم عود الممكن مستحيلا . الثانى ترجيح المرجوح ، وتقرير الأول أن تقول فعل العبد قبل أن تخلق له القدرة الحادثة ممكن وكل ممكن فهو مقدور للبارئ جلّ وعلا ، فينتج فعل العبد مقدور للبارئ تعالى فاذاخلق الله سبحانه وتعالى للعبد قدرة حادثة . قال القدرية : انه يزول حينئذ عن الفعل ماثبت له من امكان أن يوجد بالقدرة القديمة ، وصار إذ ذاك يستحيل الوجود بها ، فقد لزم أن ما كان ممكنا باعتبار القدرة القديمة صارمستحيلا بالنسبة اليها . لايقال استحالته عارضة لسبب ، وهو تعلق القدرة الحادثة به ، فاستحال أن يكون الفعل موجودا بقدرتين ، والاستحالة العارضة لاتقدح فى الامكان الذاتى . لأنانقول لم يظهر لهذه الاستحالة سبب يصح فتعين على زعمهم أن تكون ذاتية لأن القدرة الحادثة التى جعلوها مانعة من تعلق القدرة القديمة بالفعل لايصح أن تكون مانعة من ذلك ، بل الذى يصح عقلا ونقلا عكسه ، وقرّرالمقترح هذا الدليل على وجه آخر ، وذلك ان قال كاعم تعلق قدرته تعالى بمعنى أن كل ممكن يتأتى من الصانع فعله ، فكذلك أيضا لابدّ أن يريد

قبل تعلق القدرة الحادثة : أى على سبيل التأثير عند الخصوم أو على وجه المقارنة عندنا (قوله للزم ماذكر) أى من استحالة ماعلم امكانه : أى وهذا اللازم باطل فليكن الملزوم وهو مذهبهم باطلا (قوله وترجيح المرجوح) أى وهو القدرة الحادثة على الراجح وهو القدرة القديمة (قوله فيه) أى عليه (قوله أحدهما لزوم الخ) الأولى حذف لزوم لأنه بصدد تفصيل المحذور اللازم (قوله فعل العبد الخ) أطلق عليه فعل العبد نظرا للمآل (قوله وكل ممكن مقدور للبارئ) أى بحسب التأتى والصلاحية (قوله فينتج فعل العبد) أى فعله قبل أن تخلق له القدرة الحادثة ، وقوله : مقدور للبارئ : أى متعلق لقدرته تعلقا صلوحيا (قوله إذ ذاك) أى عند خلق الله (قوله فقد لزم الخ) أى فقد لزم أن وجود الفعل الذى كان ممكنا باعتبار الخ (قوله استحالته) أى استحالة وجود الفعل بالقدرة القديمة (قوله والاستحالة العارضة الخ) ألا ترى إيمان أبى جهل فانه ممكن لذاته وقد استحال وقوعه نظرا لتعلق علم الله بعدم وقوعه (قوله لأنا نقول الخ) حاصله أن الاستحالة العارضة لابدّ لها من موجب ولا موجب هنا فى هذا المقام والقدرة الحادثة لاتصلح أن تكون سببا موجبا للمنع ، فتعين أن تكون الاستحالة على مذهبهم ذاتية كذا قال الشارح ، وقديقال للخصم أن لايسلم أن القدرة الحادثة لاتصلح أن تكون مانعة ، بل يدّعى أن الاستحالة عرضية ، وأن القدرة الحادثة صالحة لمنع القديمة من التعلق فلا بدّ من إثبات عدم صلاحية القدرة الحادثة بأمر عام مرّ من أنه لا تأثير لها ألبتة (قوله على زعمهم) أى القدرية (قوله لأن القدرة الحادثة الخ) علة لقوله : لم يظهر الخ ، وكان الأولى تقديمها على قوله : فتعين الخ (قوله هذا الدليل) أى دليل المحذور الأوّل ، وهو عود الممكن مستحيلا ، والمراد دليله من حيث ابطاله لتأثير القدرة الحادثة (قوله بمعنى الخ) بيان للأعمية أى فليس المراد بعموم التعلق العموم التنجيزى لأنه لايعم كل الممكنات (قوله أن يريد) أى

وجوده أو انتفاءه لعموم تعلق الارادة ، فاذا كان الفعل معلوم الثبوت مثلا وجب أن يكون مرادا ، واذا قصد الى ايقاعه وأوقعه غيره كان ذلك تحقيقا لعدم نفوذ ارادته ونفوذ ارادة غيره ، وذلك الذى منعناه عند ابطال القول بالهين ، وانما عدل المقترح عن التقرير الأول الى هذا التقرير لأنه أراد أن يجعل الحجة برهانية لا الزامية ، لأن التقرير الأول انما تم على المعتزلة لقولهم : إن إن أفعال العبد الاختيارية غير مقدورة له ، ولو كانوا يقولون بأنها لم تزل مقدورة له تعالى بمعنى تأتى أن يفعلها وأن تعلق القدرة الحادثة بايقاعها إنما هو بمشيئة الله تعالى لم يرد عليهم بمثل ذلك بخلاف هذا التقرير الذى قرر به المقترح الدلالة فانه برهان على انفراده تعالى بالتأثير فى جميع الكائنات ، وأنه لا تأثير للقدرة الحادثة فى شىء من الأفعال على كل حال من الأحوال حتى يرد به ما حكى عن إمام الحرمين وما حكى عن القاضى والأستاذ ، والله أعلم . وأما الوجه الثانى وهو ترجيح المرجوح فهو ظاهر .

(ص) قالوا لم يزل يقدر عليها بأن يسلب القدرة الحادثة . قلنا : فقد لزم اذن أن لا يقدر عليها مع وجود القدرة الحادثة وأيضا من أصلكم

بالفعل (قوله وجوده) أى وجود كل ممكن (قوله فاذا كان الخ) الأولى ثم إذا الخ لأنه انتقال (قوله معلوم الثبوت) أى علم الله بأنه يقع (قوله و إذا قصد) أى الله تعالى (قوله كان ذلك) أى قصد ايقاع الفعل الخ (قوله وذلك الخ) أى عدم نفوذ إرادته ونفوذ إرادة غيره هو الذى منعناه : أى وذلك باطل فبطل ما استلزمه وهو ايقاع الغير له . وحاصله أنه لو وقع فعل بغير إرادة الله لكان المولى عاجزا . لكن التالى باطل فبطل تأثير العبد (قوله أن يجعل الحجة) أى على بطلان تأثير القدرة الحادثة (قوله برهانية) أى مركبة من مقدمات كلها يقينية (قوله لا إلزامية) أى مشتملة على مقدمة مسلمة للخصم يذكرها المستدل مجاراة للخصم لأجل إلزامه ، ولا شك أن دليل المقترح ، وهو الثانى مقدماته كلها يقينية ، والدليل الأول إلزامى لأن المستدل به التفت فيه لمقدمة مسلمة عند الخصم ، وهى أن القدرة الحادثة اذا وجدت وتعلقت بالفعل منعت من تعلق القدرة القديمة لأجل إلزامه قلب الممكن مستحيلا (قوله غير مقدورة له) أى لله تعالى : أى بعد وجود القدرة الحادثة ، وأنها بعد وجودها منعت القدرة القديمة من تعلقها بها (قوله بأنها) أى أفعال العباد الاختيارية (قوله لم تزل الخ) أى حتى بعد وجود القدرة الحادثة (قوله وأن تعلق القدرة الحادثة) أى بإيقاعها (قوله بمثل ذلك) أى بعود الممكن مستحيلا و إنما يرد عليهم بما رد به على إمام الحرمين فيما سبق (قوله الدلالة) أى على بطلان تأثير القدرة الحادثة (قوله على كل حال الخ) أى كانت تابعة لمشيئة الرب أو العبد كانت مؤثرة فى الذات أو فى أخص وصف الفعل (قوله حتى يرد الخ) أى وإنما عممنا لأجل أن يرد بهذا الدليل ما حكى الخ (قوله قالوا) أى فى الجواب عما لزمهم من عجز الاله وانقلاب الممكن مستحيلا وترجيح المرجوح (قوله لم يزل) أى المولى ، وقوله : عليها : أى على أفعال العبد ، وقوله : بأن يسلب الخ : أى وتعلق قدرته هو بها : أى وحيث كان لم يزل يقدر عليها اندفع ما ألزموا به فلا عجز ولا انقلاب ولا ترجيح مرجوح (قوله فقد لزم الخ) أى وحينئذ فيلزم فى تلك الحالة قلب الممكن مستحيلا وعجز الاله وترجيح المرجوح (قوله وأيضا الخ)

وجوب مراعاة الصلاح والأصلح فلا يمكن سلبها عندكم بعد التكليف .

(ش) قد تقدم تقرير هذا الذى أجابوا به وتقرير رده أكمل تقرير فى شرح قولنا ، وبهذا الدليل بعينه : أعنى دليل التمانع المسئلة فانظره هناك .

(ص) قالوا فكيف يثيبه أو يعاقبه على غير فعله . قلنا يفعل مايشاء لايسأل عما يفعل والثواب والعقاب غير معللين ، وانما الأفعال أمارات شرعية عليهما يخلق الله تعالى منها فى كل مكلف مايدل شرعا على ما أراد به فى عقباه ، فكل ميسر لما خلق له . ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة نسأله سبحانه وتعالى حسن الخاتمة بفضله .

(ش) هذه شبهة من شبهات القدرية ، وتقريرها أن قالوا : لو لم يكن لقدرة العبد تأثير فى فعله لما صح أن يثاب عليه أو يعاقب والتالى معلوم البطلان فالمقدم مثله ، وبيان الملازمة أن الفعل اذا لم يكن أثرا لقدرة العبد صار لافرق بينه وبين ألوانه بل لافرق بينه وبين ذاته وسائر ذوات العالم وأعرضه بجامع أن الجميع لاأثر له فيه فكما أنه لايثاب ولايعاقب على وجود ألوانه ووجود ذاته ووجود سائر أجزاء العالم وأعراضه لكونه لاأثر له فى شىء من ذلك كذلك يلزم أن لايثاب ولا يعاقب على شىء من أعماله أيضا لأنه لا تأثير له فى شىء منها أصلا . أجاب أهل السنة رضى الله عنهم

جواب بالمنع وما قبله بالتسليم جدلا ، والمناسب تقديم جواب المنع على جواب التسليم لأن الثانى مرتب على الأول ، والمراد بالأصل القاعدة (قوله وجوب الخ) أى وجوبا عقليا يستحيل تخلفه (قوله والأصلح) الواو بمعنى أو لأن بعضهم يقول بوجوب الصلاح وبعضهم يقول بوجوب الأصلح ، والصلاح ماقابل الفساد والأصلح ماقابل الصلاح (قوله فلا يمكن الخ) أى فتأتى اللوازم الثلاثة المتقدمة (قوله بعد التكليف) الأولى مع التكليف ، لأن التكليف إذا انقطع بالموت كان الشخص عاجزا إلا أن يراد بالبعدية التحقق (قوله قدتقدم الخ) المناسب تأخير ماسر إلى هذا المحل أو أنه يعيده لطول العهد (قوله أجابوا به) أى عما لزمهم من العجز وانقلاب الممكن مستحيلا وترجيح المرجوح (قوله أكمل تقرير) راجع لتقرير الجواب وتقرير الرد عليه (قوله المسألة) أى راجع المسألة (قوله فانظره) أى ما ذكر من تقرير جوابهم وتقرير الرد عليه (قوله قالوا) أى القدرية فى تقرير ماتمسكوا به وبنوا عليه مذهبهم (قوله فكيف الخ) الاستفهام إنكارى وهذا إلزام منهم لأهل السنة على دعواهم أن الأفعال لله وأن العبد ليس له فعل (قوله غير معللين) أى ليست الأفعال عللا فيهما (قوله منها) أى الأفعال (قوله فكل الخ) أى فكل شخص مهيأ للحالة التى خلق لها : أى للحالة التى هى عاقبته من ثواب أو عقاب (قوله ولو شاء الخ) أى لكن جعلهم على حالتين ، فمنهم من عاقبته للثواب ومنهم من عاقبته للعقاب (قوله حسن الخاتمة) أى الموت على الايمان (قوله بفضله) أى وذلك من فضله وإحسانه لاوجوبا عليه (قوله والتالى معلوم البطلان) أى لما جاء فى نصوص الشرع من الاثابة على الأفعال إن كانت طاعة والعقاب عليها ان كانت معصية (قوله أجاب أهل السنة الخ) اعلم أن المناظر ان كان مانعا فرده بالجواب وان كان مستدلا فرده بالمنع ، وحينئذ فقوله أجاب الخ غير مناسب ، والمناسب أن

بمنع الملازمة . قولهم فى بيانها ان الفعل حينئذ يصير كاللون وغيره مما لا تأثير للقدرة الحادثة فيه أصلا . قلنا هو كذلك عندنا من غير فرق ، قولهم : فيلزم أن لايثاب عليه ولا يعاقب كما لا يثاب ولا يعاقب على الألوان ونحوها . قلنا لاملازمة بين الثواب والعقاب و بين كون سببهما فعلا للمكلف كيف وقد علمتم من مذهب خصومكم أن الله تعالى أن يعاقب البرىء و يعطى انعامه للمذنب العاصى يفعل ما يشاء ، والأفعال الواقعة على يد العبد أمارات وضعها الشارع على السعادة والشقاوة ، ولو وضع غيرها من الألوان والطعوم ونحوها أمارات عليهما لكانت صالحة لذلك ، وليس للثواب والعقاب علة عقلية تقتضيهما ، وكل ما أطلق عليه فى الشرع أنه سبب لهما ، فانما المراد بالسبب الأمارة ، ووقع التسامح بالتعبير عنها بالسبب ، إذ لا مشاحة فى الألفاظ اللغوية إذا فهمت المقاصد منها .

(ص) قالوا : كيف يمدح العبد أو يذم على غير مافعل ، و يلزم أن تكون للعباد الحجة فى الآخرة ،

يقول قد منع أهل السنة ذلك لأن هذه الشبهة قررها الشرح على أنها دليل فالآتى من قبل أهل السنة منع . نعم لوقررها على وجه الالزام لأهل السنة لكان الآتى من قبلهم جوابا (قوله بمنع الملازمة) أى ونقول ان الأفعال مخلوقة لله و يعذب و يثيب من يشاء ، والأفعال إنما هى أمارات وعلامات على ما يحصل فى الآخرة من ثواب وعقاب ، ولا يلزم من عدم العلامة عدم المعلم لا أنها علة للثواب والعقاب يلزم من عدمها عدمهما كما فهمتم (قوله هو كذلك عندنا) هذا يناسب الالزام لاالاستدلال (قوله سببهما) أى الثواب والعقاب (قوله كيف الخ) أى لايصح أن يكون سببهما فعل العبد لأنكم قد علمتم الخ : أى وحينئذ فما ذكرتموه لايلزمنا (قوله خصومكم) هم أهل السنة (قوله البرىء) أى من الذنوب (قوله والأفعال الخ) هذا جواب عما يقال من طرف القدرية إذا كانت الأفعال الواقعة من العبد مخلوقة لله وأن له أن يثيب و يعذب من يشاء ، فما فائدة تلك الأعمال وما وجه ترتيب الثواب والعقاب عليها فى النصوص الشرعية . وحاصل الجواب أن ترتيب الثواب والعقاب عليها لكونها وضعها الله أمارة عليهما باختياره لا لأجل تأثير العبد فيها والألوان ونحوها لم يترتب عليها لكونه لم يجعلها أمارة عليهما باختياره لالأجل عدم تأثير العبد فيها (قوله على السعادة والشقاوة) فيه أن الأفعال إنما جعلت أمارة على الثواب والعقاب لاعلى السعادة : أعنى الموت على الاسلام ، والشقاوة : أعنى الموت على الكفر ، وقد يجاب بأن المراد بالسعادة والشقاوة هنا الثواب والعقاب (قوله أمارات) مفعول ثان بوضع بتضمينه معنى جعل (قوله وليس الخ) وأما الأمارة الشرعية فموجودة (قوله وكل ما أطلق الخ) جواب عما يقال من طرف الخصوم كيف لا يكون للثواب والعقاب علة عقلية تقتضيهما مع أنه قد جاءت السببية فى النصوص الشرعية (قوله التسامح) أى التجوّز ، وقد يقال السبب فى كلام الشارع حقيقة عرفية فى الأمارة (قوله إذا فهمت الخ) أى فهمت بدليل خارجى وان كان هذا المفهوم منها معنى مجازيا (قوله قالوا كيف الخ) هذا من جملة الأدلة التى تمسك بها القدرية على مذهبهم كالذى سبق (قوله و يلزم الخ) أى و يلزم على عدم تأثير العبد فى فعله أن تكون الخ

وقد قال تعالى — لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل — قلنا من معنى ما قبله ، وأيضا فيبطل بمسئلة خلق الداعى والقدرة الحادثة و بعلمه القديم المحيط بكل شيء ، والحق أن العبد مجبور فى قالب مختار ، فحسن فيه رعى الأمرين على تقدير تسليم أصل التحسين والتقبيح العقليين .

(ش) احتجت القدرية أيضا بأن العبد لولم يكن مخترعا لأفعاله لما صح أن يمدح أو يذم على فعل من الأفعال ، و بيان الملازمة ما تقرر فى العرف من بطلان مدح الانسان وذمه بما يفعله غيره فاذا كانت الأفعال إنما صدرت من الله فقط صار مدح العبيد وذمهم إنما هو على فعل الله جل وعلا . والجواب على نهج ماسبق أنه لاملازمة عقلا بين المدح والذم و بين كون سببهما مخترعا للممدوح أوالمذموم والاعتماد فى الأحكام العقلية سيما بالنسبة اليه جل وعلا على مجرد عرف اصطلاحى لا ينضبط أمره من أدل دليل على تناهى القوم فى الغباوة وكون الأوهام تملكت عقولهم

(قوله وقد قال الخ) تعليل لمحذوف تقديره وذلك باطل (قوله قلنا الخ) أى قلنا يجاب عما ذكر بجواب من معنى ماقبله وهو منع الملازمة ، وهذا جواب عن الطرفين . وحاصل الجواب عن الأول لانسلم الملازمة : أى لانسلم أن الانسان لايمدح ولايذم إلا على فعله المخترع له ، كيف والشخص يمدح على البياض واعتدال القامة مثلا مما لا كسب فيه للممدوح أصلا ، و يذم على أضدادها ، والحال أنه لا كسب فيه للمذموم . وحاصل الجواب عن الثانى لا نسلم الملازمة بين حجية العباد على الله و بين عدم اختراعهم لأفعالهم ، وإنما هذه الملازمة مبنية على ما اعتقدتموه من أن الثواب والعقاب معللان بالأعمال ، وقد علمت أنهما غير معللين ، و إنما الأفعال أمارات والثواب والعقاب بمحض اختياره لايسئل عما يفعل (قوله فيبطل) أى لزوم كون العباد لهم حجة على الله وكان الأولى عدم تعبيره بأيضا لايهامه رجوعه للطرفين مع أنه راجع للثانى فقط (قوله خلق الداعى الخ) أى خلق أسباب الفعل وهى القدرة عليه ، والداعى له وهو الشهوة له وقوة تصميم العزم عليه : أى الارادة له ، فالداعى له أمران ، والخصوم يوافقونا على أن البارئ تعالى هو الخالق للداعى للفعل وللقدرة عليه (قوله و بعلمه القديم) الباء بمعنى مع والواو زائدة ، لأن ابطال اللازم ليس بنفس العلم ، بل بخلق الداعى والقدرة الحادثة مع علمه تعالى فى الأزل بما يصدر من العبد طاعة أو معصية (قوله والحق الخ) أى لا ما نقل عن الجبرية من أن العبد مجبور ظاهرا و باطنا ، وعن المعتزلة من أنه مختار ظاهرا و باطنا (قوله قالب) بفتح اللام على الأكثر و بكسرها : أى صورة (قوله فحسن فيه) أى فى العبد : أى حسن شرعا وعقلا (قوله رعى) أى مراعاة (قوله الأمرين) هما الجبر بالنظر للباطن ، فقلنا انه لا تأثيرله ، والاختيار بالنظر للظاهر ، فقلنا بقطع حجته واستحقاقه العقاب (قوله أصل التحسين الخ) أى أصل هو التحسين والتقبيح العقليين لا الشرعيين ولا الطبائعيين (قوله لولم يكن الخ) أى لكن التالى باطل (قوله والجواب الخ) هذا الأسلوب لايناسب قوله احتجوا الخ ، فالمناسب له أن يقول ويرد عليهم (قوله أنه) أى من أنه : أى الحال والشأن (قوله والاعتماد) مبتدأ خبره قوله بعد من أدل دليل : يعنى أن ما اعتمدوا عليه هنا من بطلان مدح الانسان وذمه بما يفعله غيره مما يدل على تناهيهم فى الغباوة لأن بطلان مدح الانسان وذمه بفعل غيره أمر

ولم تتركها أن تنفذ لمراشدها ، على أنا لو سلمنا لهم الاعتماد فى هذه المسألة على العرف لما اقتضى أن سبب المدح أو الذم لابد وأن يكون فعلا للممدوح أو المذموم ، كيف وقد تقرر المدح بالجمال وحسن الخلق ونحو ذلك مما لا كسب للممدوح فيه أصلا كما تقرر الذم بأضداده ، وتقرر مدح الجمادات وذمها كالثياب والأبنية ونحوها باعتبار ما اتصفت به من الأوصاف مع أنها لم تفعلها ولم تشعر بها أصلا ، وإذا كان معنى المدح الثناء على الشىء بما اتصف به من المحاسن حالا ومآلا والذم ضد ذلك حسن مدح من خلق الله سبحانه لهم بمحض فضله وإحسانه أمارات تدل شرعا على حصول الكمالات الأخروية لهم ، والمحاسن الجسمانية والروحانية التى هى مما لاعين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر كما يحسن ذم من اتصف بأضدادها ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، احتجوا أيضا بأن العبد لو لم يكن هو المخترع لأفعاله لكانت للعصاة المعذبين حجة على الله فى الآخرة ، وبيان الملازمة أنهم يقولون عند ما يؤمر بهم الى العذاب يا ربنا كيف تعذبنا على شىء خلقته فينا وسبق به علمك وارادتك منا ونحن لا قدرة لنا على إيجاد شىء مما أمرتنا به أو اعدام شىء مما نهيتنا عنه ، بل ذواتنا وأفعالنا كلها ملكك ومخلوقك لا شريك لك فى شىء من ذلك فنحن ومن أمرت بهم الى النعيم سواء كل منا منقاد لحكمك وقضائك جار على وفق علمك وقدرتك وإرادتك ، فما بال أولئك يتنعمون فى الفراديس ومنازل النعيم ونحن نتردد فيما لا يقدر على وصفه من العذاب الأليم فى دركات الجحيم . والجواب أن مثار الغلط

عرفى اصطلاحى غير منضبط : أى غير مطرد وغير لازم إذ قد يمدح الشخص عرفا على فعل غيره كالخلقة الحسنة ، وقد تمدح الجمادات كاللؤلؤة والثوب والبناء بما اتصفت به من الأوصاف مع أنها لم تفعلها (قوله ولم تتركها أن تنفذ) أى تصل لمراشدها : أى ولم تتركها أن تدرك الأدلة التى فيها رشدها (قوله على أنا لو سلمنا الخ) هذا عين قوله لا ينضبط أمره فهو يغنى عنه (قوله فى هذه المسألة) أى عدم صحة المدح والذم على فعل الغير (قوله لما اقتضى) أى العرف (قوله كيف الخ) أى لا يصح أن يكون سبب المدح والذم فعلا للممدوح والمذموم لأنه قد تقرر الخ (قوله وحسن الخلق) بفتح الخاء : أى الخلقة الحسنة فهو عطف تفسير (قوله وإذا كان الخ) تعرض لبيان معنى المدح والذم ليرتب عليه مذهب أهل السنة (قوله حسن الخ) جواب إذا وهذا مذهب أهل السنة (قوله والمحاسن الخ) المحاسن الروحانية كالعلوم والمعارف والمحاسن الجسمانية كاعتدال القامة والجمال وجميع ذلك فى الآخرة بدليل قوله التى هى الخ ولا مانع من حصول المعارف والعلوم فى الآخرة ، وأما حصول الكمالات الجسمانية فى الآخرة فأمره ظاهر ، ويحتمل حصول ذلك فى الدنيا فإن لأولياء الله علوما لاعين رأتها ولا أذن سمعتها ولا خطرت على قلب بشر (قوله لكانت الخ) أى لكن التالى باطل فبطل المقدم وثبت نقيضه وهو مطلوبهم (قوله أو اعدام شىء) المراد بالاعدام الكف والترك وعبر عن ذلك بالاعدام تجوزا لمناسبة الايجاد (قوله ونحن نتردد الخ) لا يخفى أنهم حين الأمر بهم الى العذاب غير مترددين فيه ، والجواب أن هذا بحسب المآل (قوله أن مثار الغلط) أى المحل الذى ثار وهاج منه الغلط : أى الذى نشأ منه الغلط ، والأولى حذف مثار لأن المثار هو نفس ما اعتقدوه لا أنه ناشئ مما

فيما توهموه من الحجة انما جاءهم مما اعتقدوا أن الثواب والعذاب معللان بالأعمال ، وقد سبق أنهما لاعلة لهما وانما الأعمال أمارات والثواب والعقاب بمحض اختياره تعالى فضلا وعدلا لايسئل عما يفعل ونحن المسئولون . ومما يبطل مذهب المعتزلة أن مافروا منه هو لازم لهم ، وان قالوا إن القدرة الحادثة هي المؤثرة فى الأفعال الاختيارية ، وذلك لأنهم وافقوا على أنه جل وعلا هو الخالق للقدرة الحادثة والداعى للفعل من الشهوة فيه ، وقوة تصميم العزم عليه ونحوه ذلك من أسباب الفعل ، واذا كانت أسباب وجود الفعل كلها من الله تعالى ، والفعل معها واجب لا يمكن تركه فصار إذن هذا العبد الله تعالى هو الذى ألجأه الى ذلك الفعل بأن خلق له جميع أسبابه ومايتوقف عليه بحيث لايجد مع تلك الأسباب انفكاكا عن الفعل ، وهو سبحانه وتعالى مع ذلك عالم بما يفعل هذا العبد من طاعة أومعصية ، فكان للعاصى أن يحتج أيضا على مذهبهم لوصحت الحجة بمثل ما احتج به على مذهبنا بزعمهم ، فيقول يارب لم خلقت لى القدرة وأنت تعلم أنى أعصى بها ، ولم خلقت لى الشهوة فيها ، بل ولم خلقتنى أصلا إذ علمت أنى لست ممن يصلح لطاعتك ، واذ خلقتنى فلم لم تمتنى صغيرا قبل أن أبلغ سن التكليف ، وإذ بلغتنى سن التكليف فلم لم تجعلنى مجنونا لاأميز الأرض من السماء ، فذلك أسهل على بكثير مما عرضتنى له من العذاب الذى لايطاق ، و إذ جعلتنى عاقلا فلم كلفتنى أصلا ، وقد علمت أن التكليف لا يفيدنى شيئا بل هو من أعظم المصائب على وغير هذا مما نشأ عن توهمات فاسدة ، و إلى هذا المعنى أشرت بقولى : وأيضا يبطل بمسئلة خلق الداعى الخ : أى يبطل تعليل الثواب والعقاب بالأعمال ، و إن قلنا جدلا ان القدرة الحادثة تؤثر فى مقدورها بمسئلة خلق الداعى الخ ومسئلة العلم مع خلق الداعى والقدرة .

اعتقدوه (قوله فيما توهموه) أى من لزوم الحجة للعباد على الله لعدم اختراعهم لأفعالهم (قوله لايسئل عما يفعل) أى وحينئذ فلا حجة لأحد عليه (قوله ومما يبطل الخ) هذا الحل غير المتبادر من المتن إذ المتبادر منه أن فاعل يبطل ضمير عائد على لزوم حجية العباد على الله فى الآخرة لا على مذهب القدرية (قوله مذهب المعتزلة) أى من أن العبد خالق لأفعاله الاختيارية (قوله وان قالوا الخ) حال مؤكدة لأن هذا هو مذهبهم (قوله هى المؤثرة الخ) اسناد التأثير لها مجاز لأنهم يقولون المؤثر هو العبد بواسطة القدرة (قوله وذلك) أى و بيان ذلك : أى كون مافروا منه لازما لهم (قوله من الشهوة فيه) بيان للداعى ، وفى بمعنى اللام (قوله فصار) جواب إذا : أى فقد صار (قوله ألجأه) أى قهره فصار للعبد حجة (قوله بأن الخ) الباء سببية (قوله وما الخ) تفسير (قوله مع ذلك) أى خلقه جميع أسباب الفعل (قوله عالم الخ) أى وما علمه لابد من حصوله ، وإلا لانقلب العلم جهلا (قوله من طاعة الخ) أى أو غيرهما (قوله لو صحت الخ) يظهر أن محله التأخير بعد قوله بزعمهم (قوله فيها) فى بمعنى اللام والضمير للمعاصى (قوله ولم خلقتنى أصلا) أى ولم أوقعت على أصل الخلق (قوله فلم كلفتنى) أى فلم أوقعت على التكليف (قوله أى يبطل الخ) المتبادر من المتن عود الضمير للزوم حجة العباد على الله فى الآخرة (قوله ومسئلة العلم الخ) كلام مستأنف ، والمراد بالعلم علم الله المحيط بكل شىء ، و إنما كانت تلك المسئلة مفحمة لهم لأنه لو صح للعبد أن يحتج على ربه لاحتج

هي التي حلقت لحى المعتزلة ، ولهذا قال بعض أذكيائهم : لولا مسألة العلم لتمت الدسة لنا . وأما قولى : والحق أن العبد مجبور فى قالب مختارالخ ، فهذا جواب آخر فى حسن الثواب والعقاب على مذهب أهل السنة ، وان وافقنا المعتزلة على قاعدة التحسين والتقبيح العقليين ، ووجه ذلك أنه سبحانه لما أجرى عادته بامداد العبد بالارادة والقدرة والمقدور على وجه التوالى بحيث لايحس أنه أكره على الفعل أو ألجىء إليه ، ومهما صمم العبد عزمه على فعل أمده سبحانه بخلقه وخلق القدرة عليه طاعة كان ذلك الفعل أو معصية ، كما قال تعالى - من كان يريد العاجلة عجلنا له - الآية ، وقال جل وعز - ومن أراد الآخرة - ثم قال سبحانه اثرهما - كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظورا - فرتب الامداد على الارادة منهم إذا شاء ، وذلك الامداد هو المعبر عنه بالتوفيق والخذلان ، فصار العبد بحسب الظاهر كأنه موجد لفعله حتى أن الوهم والخيال لايشكان فى ذلك ، وقد ضل بهما كثير من الخلق ، ولولا أن الله سبحانه أيد عقول أهل السنة ،

بخلق الداعى والقدرة مع العلم بما يقع من العبد حتى على مذهبهم بأن يقول لم خلقت فى القدرة والشهوة للمعصية وأنت تعلم أنى أعصى الخ (قوله هى التى حلقت لحى المعتزلة) أى أبطلت كلمتهم بالكلية لافحامها لهم وإظهارها لفضيحتهم فهذا كناية مركبة لأنه يلزم من حلق اللحى الفضيحة وإبطال الكلمة (قوله ولهذا) أى لأجل كون مسألة العلم وخلق الداعى حلقت لحاهم (قوله لولا مسألة العلم) أى مع خلق الداعى (قوله الدسة) من الدس وهو الاخفاء والدسة بضم الدال وفتحها الخفية فهم ضالون وتلك العقيدة دسوها وأخفوها ليفسدوا بها عقائد المسلمين (قوله فهذا جواب آخر) أى فكأنه يقول سلمنا لكم ماذكرتموه من الدليل ، لكن لنا جواب عنه وهو أن العبد مجبور فى قالب مختار فهو خالق لأفعاله بحسب الظاهر ويكفى هذا القدر فى استحقاق المدح والذم على أفعاله وفى قطع حجته على الله (قوله فى حسن الخ) أى متلبس بحسن تعليل الثواب والعقاب بالأفعال : أى بحسنه عقلا وصرنا حين الجواب بما ذكر نقول بالتحسين العقلى كالمعتزلة (قوله وان وافقنا) أى فى هذا الجواب (قوله ووجه ذلك) أى كونه مجبورا فى قالب مختار (قوله بالارادة الخ) أى بخلقهما فيه (قوله أو ألجىء اليه) تنويع فى التعبير (قوله ومهما الخ) عطف على لما ، وجواب لما محذوف : أى صار العبد خالقا بحسب الظاهر (قوله صمم الخ) فيه أن العزم لايتعلق به تصميم لأنه نفس التصميم . وأجيب بأنه أراد بالعزم الارادة وصمم يتعدى بفى ، فقوله عزمه على إسقاط الخافض (قوله العاجلة) أى الدنيا (قوله فرتب) أى المولى (قوله إذا شاء) أى إذا شاء الله الامداد (قوله بالتوفيق) أى خلق الطاعة والقدرة عليها ، وقوله : والخذلان : أى خلق المعصية والقدرة عليها (قوله فصار العبد الخ) أى فلما كان العبد مهما صمم على إرادة شىء أمده الله بخلقه وخلق القدرة عليه صار الخ (قوله كأنه) الأولى حذفه (قوله فى ذلك) أى فى أن ذلك الفعل فعل للعبد (قوله بهما) أى بسببهما : أى الوهم والخيال والسببية بحسب الظاهر ، وأراد بالوهم والخيال شيئا واحدا وإلا فالضلال من الوهم (قوله كثير من الخلق) هم القدرية فقالوا ان الأفعال الاختيارية مخترعة

نخرقوا حجب التوهمات المظلمة ، و برزوا الى شموس المعرفة ، فأدركوا بها الأمر كيف هو لكانوا كغيرهم ، وان كان العبد بحسب الظاهر كأنه موجد له ، و بهذا المعنى فسر بعضهم معنى الكسب فتعليق الثواب والعقاب على فعله حسنان شرعا وعرفا وعقلا ، ولهذا يحسن أن يمدح و يذم على تلك الأفعال . وأما إن نظرنا الى الباطن والى حقيقة الأمر لم يصح جعل فعله سببا لشيء ، اللهم إلا أن يطلق عليه لفظ السبب بمعنى الأمارة الشرعية فصحيح ، وقد جاء القرآن والسنة بملاحظة الأفعال تارة نحو ـ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ـ ونحوه وتارة بلغوه نحو لايدخل الجنة أحد بعمله ، ولعله للملاحظة الأمرين : الجبر بحسب ما فى نفس الأمر ، والاختيار بحسب الظاهر وعرف التخاطب ، وهو المراد من قولى : فصح فيه رعى الأمرين ، ويحتمل أن يكون ذلك الاختلاف لملاحظة كونه أمارة شرعية وملاحظة نفى الدلالة عنه عقلية والله أعلم . واعلم أن لأهل السنة على المعتزلة الزامات كثيرة يطول تتبعها ، وفيما ذكرناه من ذلك كفاية ، والله أعلم .

للعبد (قوله نخرقوا حجب التوهمات) من اضافة المشبه به للمشبه وخرقوا ترشيح للتشبيه بمعنى جاوزوها وتعدوا عنها (قوله وبرزوا الخ) أى ظهروا إلى المعرفة الشبيهة بالشموس فكانت المعرفة وراء التوهمات المظلمة (قوله بها) أى العقول المؤيدة (قوله كيف هو) أى أدركوا الأمر على حقيقته فكيف ليست للاستفهام (قوله لكانوا الخ) جواب لولا وأراد بالغير القدرية (قوله وان كان الخ) معلوم مما تقدم (قوله وبهذا المعنى) أى كون العبد موجدا لأفعاله بحسب الظاهر (قوله فسر الخ) ولم يفسره بما تقدم المصنف من أنه مقارنة القدرة الحادثة للمقدور (قوله فتعليق الثواب الخ) أى إذا علمت أن العبد موجد لأفعاله بحسب الظاهر فتعليق الثواب والعقاب على فعله حسن عقلا لأنه علة لها ، وأما قوله شرعا وعرفا فلا يترتب على ماقبله نعم علم مما تقدم أنه حسن شرعا لأنه أمارة على الثواب والعقاب ، وأما كونه حسنا عرفا فلم يعلم مما تقدم أصلا (قوله والعقاب) ليس عطفا على الثواب ، و إلا لزم الاخبار بالمثنى عن المفرد بل هو معطوف على تعليق على حذف المضاف و إبقاء المضاف إليه على جره : أى تعليق الثواب وتعليق العقاب على فعله حسنان (قوله ولهذا) أى لكون العبد موجدا لأفعاله بحسب الظاهر (قوله وأما الخ) أى ماذكر من أن تعليق الثواب والعقاب على الفعل حسن عقلا ان لم ننظر للباطن ، وأما الخ (قوله سببا) أى عقليا (قوله ونحوه) يغنى عنه نحو الأول (قوله بلغوه) الأولى بلغوها : أى ملاحظة الأفعال (قوله ولعله) أى ولعل ماذكر من مجيء القرآن بملاحظة الأفعال ومجيء السنة بعدم ملاحظتها ، وهذا إشارة لوجه الجمع بين الآية والحديث فلا يقال ان بينهما تدافعا (قوله ويحتمل أن يكون ذلك الاختلاف) أى الذى جاء به القرآن والسنة وهذا وجه آخر للجمع بين الآية والحديث (قوله لملاحظة الخ) أى وعليه درج القرآن (قوله أمارة شرعية) أى على الثواب والعقاب (قوله وملاحظة الخ) أى وملاحظة عدم دلالة الفعل على الثواب والعقاب عقلا وعليه درج الحديث ، ولا يخفى أن العقل هنا هو مرجع الباطن فى الوجه الأول والشرع هنا مرتب على الظاهر فى الوجه الأول ، وحينئذ فالأمران متغايران (قوله عقلية) حال .

(ص) فصل : وإذاعرفت استحالة تأثير القدرة الحادثة فى محلها بطل لذلك تأثيرها بواسطة مقدورها فى غير محلها : كرمى الحجر والضرب بالسيف ونحو ذلك مما يوجد عادة بواسطة حركة اليد مثلا ، وهو المسمى بالتولد عند القدرية مجوس هذه الأمة مع مافيه على مذهبهم من وجود أثر بين مؤثرين ووجود فعل من غير فاعل أو فاعل من غير إرادة ، ولا علم بالمفعول ونحو ذلك من الاستحالات المذكورة فى المطوّلات ،

قوله : فصـــل

اعلم أن القدرية نسبوا لقدرة العبد التأثير مباشرة وتولدا ، فتأثيرها مباشرة هو تأثيرها فى محلها بدون واسطة ، وتأثيرها بطريق التولد هوتأثيرها فى غير محلها بواسطة ، ولما أنهى المصنف الكلام على بطلان تأثيرها مباشرة فى محلها أتبعه بالكلام على بطلان تأثيرها بواسطة فى غير محلها ، ولما كان هذا مغايرا لما سبق أتى بالترجمة وحذف المترجم له إيجازا (قوله فى محلها) أى فى الحال فى محلها أو فى صفة محلها وهى الحركات والسكنات القائمة باليد مثلا (قوله لذلك) أى لما عرفت من الاستحالة المذكورة (قوله فى غير محلها) أى فى الحال فى غير محلها (قوله كرمى الحجارة الخ) مثال للحال فى غير محلها . واعلم أن رمى الحجرفيه مقدوران أحدهما حركة اليد والثانى حركة الحجر عند رميه وانفلاته من اليد ، فالأوّل فى محل القدرة لأنه صفة لليد ، والثانى ليس فى محلها بل سبب عن الأوّل الذى هو صفة لليد ، وكذلك الضرب بالسيف فيه مقدوران حركة اليد وصدم الحديد لما يلاقيه ، والأوّل فى محل القدرة والثانى ليس فى محلها ، وكذلك إذا حركت يدك وفيها مفتاح أو خاتم ، فحركة اليد مقدور فى محل القدرة لأنه صفة لليد ، والثانى حركة المفتاح أو الخاتم ، وهذا ليس فى محل القدرة وهو مسبب عن الأوّل ، فكل من المقدورين مخلوق لله عند أهل السنة ومخلوق للعبد بقدرته الحادثة عند القدرية . لكن الأوّل مخلوق له بقدرته مباشرة والثانى تولدا ، والتولد عندهم إيجاد حادث بواسطة مقدورالقدرة الحادثة (قوله ونحو ذلك) أى كالحرارة الناشئة عن حك جسم بآخر ، وخروج النار عن اصطكاك الزناد بالحجر (قوله مثلا) أى أوالرجل (قوله وهو) أى مايوجد عادة بواسطة حركة اليد مثلا (قوله المسمى بالتولد) فيه أن مايوجد عادة بواسطة حركة اليد يسمى متولدا إلا أن يقال ان قوله : مما يوجد على حذف مضاف : أى من إيجاد مايوجد (قوله مع مافيه الخ) متعلق بقوله بطل لذلك تأثيرها : أى مع مافى التولد زيادة على ماسبق فى ردّ مذهبهم من وجود أثر بين مؤثرين فقدرة العبد وحركة يده أثرا فى الضرب مثلا ، فقد صدق أنه وجد أثر وهو الضرب بين مؤثرين وهما القدرة الحادثة وحركة اليد (قوله ووجود فعل من غير فاعل) عطف على مدخول من وتوضيحه أنه اذا فرض أن زيدا رمى سبعا بسهم ومات زيد الرامى قبل وصول السهم للسبع المرمى ثم وصل السهم بعد موته للسبع المرمى فجرحه ، فقد وجد الفعل وهو الجرح بدون فاعل لأنه لما مات ذلك الفاعل صار كالعدم (قوله أوفاعل الخ) أى إذا نظرنا لذاته لكنها خالية عنهما ولم يلاحظ أنها صارت بالموت كالعدم ، وهذا عطف على فعل وأو للترديد : أى أنه يلزم على التولد

واتفق الأكثر على عدم تولد الشبع والرىّ ونحوهما عن الأكل والشرب وشبههما ، وذلك مما ينقض أيضا على القائلين بالتولد و بالله التوفيق ، وهذا الذى ذكر فى أوصافه تعالى الى هنا هو كله مما يجب فى حقه تعالى ، واذا علم ما يجب فى حقه تعالى علم مايستحيل وهو ضد ذلك الواجب .

(ش) مذهب أهل الحق على ماسبق أن القدرة الحادثة لاتأثير لها فى شىء من الممكنات ، وهى تتعلق بمقدورها تعلقا من غير تأثير ، بل نسبته اليها كنسبة العلم الذى يتعلق بمعلومه ولايؤثر فيه إلا أن القدرة الحادثة لاتتعلق بمقدورها إلا فى محلها وما خرج عن محلها فلا نسبة بينه و بين القدرة لا تأثيرا ولاغيره . والمعتزلة قد سبق أن مذهبهم أن العبد مخترع أفعاله ، ووافقوا على أن القدرة الحادثة لاتتعلق مباشرة إلا بالمقدور الذى هو فى محلها غير أنهم يرون أن ما فى محلها سبب يوجد به ماهو خارج عن محلها ، وزعموا أن السبب والمسبب مقدوران للعبد إلا أن أحدهما مباشرة والآخر وهو المسبب بواسطة ايقاع السبب ولم يذكروا تولدا فى محل القدرة الحادثة إلا العلم النظرى فان النظر عندهم يولد

إما كذا أو كذا (قوله واتفق الأكثر) أى من القدرية أما الأقل فعلى أن كلا من الأكل والشبع مثلا مخلوق للعبد (قوله على عدم الخ) بل الشبع مثلا مخلوق لله ، وأما الأكل مثلا فمخلوق للعبد (قوله ونحوهما) أى كالحرارة الناشئة عند احتكاك جسم بآخر (قوله وذلك) أى الاتفاق الواقع من أكثرهم (قوله فى أوصافه) فى بمعنى من (قوله إلى هنا) أى من أوّل المباحث المقصودة بالذات إلى هنا (قوله فى حقه) أى لذاته أو فى حكمه تعالى : أى حالة كون مايجب معدودا فى حكمه : أى فى الأحكام الثابتة له تعالى (قوله وهو ضدّ ذلك الواجب) الواو للتعليل : أى لأن المستحيل ضدّ الواجب والأشياء تعرف بأضدادها (قوله على ماسبق) أى لاعلى مانقل عن امام الحرمين والقاضى والأستاذ (قوله من الممكنات) الأولى من الكائنات لأن الممكنات أعم والذى وقع النزاع فى أن القدرة الحادثة تؤثر فيه أو لا هو الكائن : أى الموجود بالفعل (قوله بمقدورها) أى الفعل المقارن لها (قوله بل نسبته) أى القدرة وذكر باعتبار أنها وصف ، وقوله : إليها : أى الممكنات (قوله ولا يؤثر فيه) بيان لوجه الشبه (قوله إلا فى محلها) أى إلا إذا كان مقدورها فى محلها ، وفيه أنه لامعنى لهذا الحصر لأن المقدور الحركات وهى لاتكون إلا فى محلها ، فالأولى أن يقول إلا أن مقدور القدرة إنما يكون فى محلها بخلاف متعلق العلم فانه قد يكون فى غير محله وأفاد بهذا الاستدراك دفع مايتوهم من التنظير بالعلم أن متعلق القدرة وهو مقدورها قد يكون فى غير محلها كالعلم (قوله وما خرج عن محلها) أى كالضرب والقتل ، وقوله : فلا نسبة بينه و بين القدرة لاتأثيرا ولا غيره : أى ولا كسبا ولما كان الخارج عن محل القدرة مسببا عن المكسوب وهو الحركات جاء التكليف به تنزيلا له منزلة سببه لأنه لما كان مخلوقا عند مكسوبه عادة جرى فيه التكليف والثواب والعقاب (قوله والمعتزلة) أى والقدرية منهم (قوله مخترع) أى موجد أفعاله بقدرته (قوله الذى هو فى محلها) وهو الحركات (قوله ماهو خارج عن محلها) كالضرب والقتل والرمى (قوله إلا أن أحدهما) أى وهو السبب ، وقوله : مباشرة : أى مقدور مباشرة ، وقوله : بواسطة الخ : أى مقدور بواسطة الخ

فى محل القدرة عليه ، لحقيقة التولد عندهم إيجاد حادث بواسطة مقدور للقدرة الحادثة ، وهذا المذهب إنما أخذوه من مذهب الفلاسفة فى الأسباب الطبيعية ، فإنهم زعموا أن الطبيعة تؤثر فى مفعولها مالم يمنعها مانع ، وليست عندهم كالعلل العقلية الموجبة للأحكام لذواتها إذ لا يجوز أن يمنعها مانع ، فأخذ المعتزلة ذلك ولقبوه تولدا ولم يجعلوا حكم السبب المولد بمثابة العلة العقلية لجواز أن يمتنع التولد لمانع ، ثم غيروا العبارة كيلا يظهر مأخذهم ، فقالوا هو فعل فاعل السبب وهذا إذا حقق لم يكن له حاصل ، لأن الأثر الواحد يمتنع أن يكون ثابتا لمؤثرين ، فمن ضرورة تأثير السبب فيه امتناع تأثير القدرة فيه ، وقول القائل

(قوله فى محل القدرة عليه) أى وهو العقل فالعقل عندهم يحدث النظر بالقدرة القائمة به وذلك النظر ينشأ عنه العلم النظرى فكل من النظر والعلم قائم بالعقل والنظر مقدور مباشرة والعلم مقدور تولدا وهذا بخلاف الحركة والضرب فان الحركة قائمة باليد والضرب قائم بغيرها (قوله لحقيقة التولد) أى من حيث هو الصادق بتولد العلم النظرى وغيره (قوله إيجاد حادث) أى كالضرب والقتل ، وقوله : بواسطة الخ : أى وهو حركة اليد (قوله وهذا المذهب) أى مذهب التولد (قوله فانهم زعموا الخ) فقالوا النار تؤثر فى الاحراق بطبعها والسكين تؤثر فى القطع بطبعها والأكل يؤثر فى الشبع بطبعه : أى ذاته وهكذا وهم كفار (قوله مالم يمنعها مانع) أى وما لم ينتف شرط (قوله وليست) أى الأسباب الطبيعية (قوله كالعلل العقلية الخ) كحركة الاصبع مع حركة الخاتم فانها مؤثرة فيها عندهم من غير توقف على وجود شرط وانتفاء مانع وكل من الحركتين مخلوق لله عندنا (قوله الموجبة للأحكام) أى المؤثرة فى الأحكام : أى فى معلولاتها بطريق الايجاب واللزوم العقلى (قوله إذ لا يجوز الخ) تعليل للنفى أو لقوله الموجبة (قوله فأخذ المعتزلة ذلك) أى تأثير الطبيعة فى مفعولها (قوله ولقبوه تولدا) ثم ان التولد لا يقول به كل المعتزلة فى النار ونحوها كالأكل والشرب لأنهم يوافقون أهل السنة فى أن الحرق والشبع مثلا من الله (قوله ولم يجعلوا الخ) جواب عما يقال لم جعلوا السبب المولد بمثابة الطبيعة ولم يجعلوه بمثابة العلة العقلية فأجاب بقوله : ولم يجعلوا الخ والمولد بكسر اللام صفة للسبب المضاف إليه حكم إضافة بيانية ، وقوله : بمثابة العلة العقلية : أى بحيث يكون معلولها لازما لها لا ينفك عنها أصلا (قوله لجواز الخ) يؤخذ منه أن اللزوم فى التولد عند القائلين به عادى لا عقلى (قوله ثم غيروا العبارة) أى عبارة الفلاسفة فقالوا الخ ، وظاهره أن التعبير بالتولد ليس فيه تغيير لها مع أنه تغيير لها (قوله فقالوا الخ) أى ولم يقولوا فعل فاعل الطبيعة (قوله هو فعل فاعل السبب) اعترض بأن الحركة التى هى السبب فاعلة لأن السبب عندهم مؤثر فى المسبب فهو فاعل له ، وقد أسندوا فعله للفاعل فيلزم أن يكون الأثر المولد أثر فيه فاعلان ولا يعقل تأثير فاعلين فى أثر واحد وهذا معنى قول الشارح وهذا : أى التعبير إذا حقق لم يكن له حاصل : أى لم يكن له حاصل معقول : أى يحكم العقل بصحته بل ببطلانه (قوله فيه) أى فى الأثر (قوله تأثير القدرة) أى ذى القدرة وهو العبد (قوله وقول القائل) أى منهم جوابا عن الاعتراض المذكور ، وحاصل ذلك الجواب أنه ليس المراد بقولهم فعل فاعل السبب أن

هو يؤثر فيه بواسطة السبب يؤول حاصل القول به الى أنه فعل سببه كما أن البارئ عندهم فعل العبد وهو مخترع لفعله ، ولم يكن فعله فعلا لله عز وجل إلا أنهم يمنعون اضافته لله تعالى لزومهم فى أصلهم قطع نسبة القبائح اليه ، ومذهبهم فى التولد يلزمهم مافرّوا منه من نسبة فعلها اليه ، وكون المتولد فعل فاعل السبب قد نقل امام الحرمين فى الشامل اتفاق المعتزلة عليه . قال المقترح ولا يصح فقد ذهب النظام منهم الى أن المتولدات مضافة الى البارىء سبحانه لاعلى معنى أنه فعلها ، ولكن بمعنى أنه خلق الأجسام على طبائع وخصائص تقتضى حدوث الحوادث الناشئة عنها ولم يقل انها فعل لفاعل سببها ، وذهب حفص القرد إلى أن ما يقع مباينا لمحل القدرة على قدر اختيار المسبب ، فهوفعل فاعل السبب كالقطع والفصد والذبح ، ومالايقع على قدراختيارالمسبب كالهوىّ عند الاندفاع ونحوه فليس من فعله ، واختلفوا فى وقت تعلق القدرة بالمتولد ، فقال قوم منهم لايزال مقدورا الى حين وقوع سببه

الفاعل كما أثر فى السبب وهو الحركة أثر فى المولد عنها كالضرب حتى يلزم الأثر لمؤثرين ، بل المراد أن الفاعل أثر فى السبب وهوالحركة والسبب الذى هو الحركة أثر فى السبب كالضرب مثلا ونظير ذلك العبد مع الرب فانه خلق العبد والعبد خلق أفعاله ، وحينئذ فلم يكن الأثر ثابتا لمؤثرين (قوله هو) أى فاعل السبب (قوله فيه) أى فى الأثر المولد (قوله بواسطة السبب) أى بواسطة تأثيره فى السبب (قوله يؤول) حاصل القول به خبر عن قول القائل فكان الأولى يؤول حاصله الخ (قوله انه) أى فاعل السبب ، وقوله : فعل سببه : أى سبب ذلك الأثر : أى ولم يفعل الأثر المسبب عنه (قوله إلا أنهم الخ) الأولى ذكر هذا على وجه التعليل بأن يقول لأنهم يمنعون إضافته : أى فعل العبد (قوله ومذهبهم فى التولد) الواو للحال (قوله يلزمهم مافروا منه) أى ، وحينئذ فلا يمنعهم هذا النفى ووجه الالزام أن الموجب عندهم لكون العبد فاعلا للمسبب كالضرب والقتل كونه فاعلا للسبب وهو حركة اليد فيلزم لامحالة على مذهبهم الفاسد أن يكون البارى خالقا لكفر العبد وزناه وسرقته مثلا لأنه خالق للعبد وقدرته وتصميمه على الفعل وغير ذلك من أسباب الفعل و يلزمهم بضمّ أوّله وكسر ثالثه (قوله وكون المتولد) أى كالضرب والقتل (قوله ولايصح) أى ماذكره من حكاية الاتفاق (قوله مضافة إلىالبارئ) أى تنسب إليه بحيث يقال إنه خلق الضرب والقتل (قوله فعلها) أى أوجدها بقدرته (قوله وخصائص) أىصفات وهوعطف مرادف (قوله تقتضى حدوث الحوادثالناشئة عنها) أى كخلقه النار على طبيعة تقتضى الاحراق والسيف على طبيعة تقتضى القطع وهكذا فليس القطع مثلا ناشئا عن الحركة حتى يكون فعلا لفاعل السبب ، فمعنى خلق الله القطع مثلا على هذا المذهب أنه خلق الطبيعة المقتضية لذلك فى الجسم المقطوع به (قوله مباينا الخ) أى خارجا عن محلها (قوله على قدر الخ) المراد بالقدر الوفق و بالاختيار الارادة و بالمسبب بكسر الباء الشخص (قوله ونحوه) أى كذهاب السهم (قوله فليس من فعله) أى بل هو فعل الله تعالى (قوله واختلفوا) أى المعتزلة (قوله فى وقت الخ) على حذف مضاف دلّ عليه السياق : أى فى وقت انقطاع تعلقها (قوله لايزال مقدورا) أى متعلقا للقدرة الحادثة تعلقا صلاحيا ليناسب

فيجب ثبوته فينقطع أثر القدره فيه ، وقال آخرون انما ينقطع كونه مقدورا إذا وقع المتولد ووجد لاعند وقوع سببه فقط ، واختلفوا فى الألوان والطعوم هل يجوز أن تقع متولدة أم لا ؟ وذهب ثمامة بن أشرس إلى أن هذه المتولدات لا فاعل لها ؛ و يلزمه بطلان الدليل على إثبات الصانع ، وذهب معمر الى أن جميع الأعراض واقعة بطباع الأجسام إلا الارادة والمولدات عندهم أربعة : الاعتماد ، والمجاورة على شرائط معتبرة عندهم ، والنظر المولد للعلم ، والوهى المولد للألم ، وقد اختلف أبو هاشم والجبائى فى أن المولد الاعتماد

السياق (قوله فيجب ثبوته) أى المتولد : أى فيجب وقوعه (قوله فينقطع أثر القدرة فيه) أى فى المتولد لأنها لاتتعلق بواجب . والحاصل أن المتولد الذى ينشأ عن الحركة قبل وقوع الحركة مقدور للعبد ، فاذا وقعت الحركة صار وقوعه واجبا فلا تصلح القدرة للتعلق به فينقطع تعلقها به (قوله ووجد) أى بالفعل وهو تفسير لما قبله (قوله واختلفوا فى الألوان) أى المتولدة عن فعل الصناع كحمرة الثوب الحاصلة بالصبغ والطعوم كطعوم الأشربة والمعاجين (قوله هل يجوز أن تقع متولدة) أى وحينئذ فتنسب الى فاعل السبب ، وقوله : أولا : أى وحينئذ فتنسب الى الله فكون الثوب الحاصل بوضعه فيما يصبغ به وتحريك اليد له متولد عن حركة اليد فالعبد فاعله بواسطة فعله لسببه على القول الأول ، وقيل انه من فعل الله وليس متولدا من حركة اليد وكذا يقال فى الطعم الناشئ عن وضع الملح فى الطعام مثلا قيل انه ناشئ عن الوضع أو الطبخ فينسب للعبد ، وقيل انه مخلوق لله ، وليس متولدا عن شيء ، والخلاف فى الألوان الناشئة عند صنع الصانع والطعوم الناشئة عند طبخ أو تركيب ؛ وأما ألوان الفاكهة وطعومها فمن فعل الله اتفاقا (قوله وذهب ثمامة الخ) من قبيل كلام النظام والقرد فالأولى تقديمه على قوله واختلفوا الخ لأنه لاارتباط له به (قوله إلى أن هذه المتولدات) أى جميعها لافرق بين المتفق عليه عندهم منها والمختلف فيه (قوله لافاعل لها) أى لا العبد ولا المولى فهى صنعة من غير صانع (قوله و يلزمه الخ) وجهه أن الأعراض إذا وجدت من غير فاعل تطرق ذلك فى غيرها من سائر الحوادث (قوله إلى أن جميع الأعراض) كالبياض والسواد والسمع والبصر (قوله بطباع الأجسام) أى التى قامت بها تلك الأعراض (قوله إلا الارادة) أى فانها مخلوقة لله (قوله والمولدات) بكسر اللام جمع مولد وهو السبب الذى يتولد و ينشأ عنه غيره ، والمراد المولدات فى أفعال العباد ، وأما فى أفعال الله فسيأتى الكلام فيها (قوله الاعتماد) هو الاتكاء على الشيء فتولد عنه حرارة أو كسر أو قطع مثلا للمعتمد عليه (قوله والمجاورة) فاذا جاور الماء جيفة تولد منها رائحة له ، و إذا جاورت النار شيئا تولد منها حرارته وهكذا (قوله على شرائط الخ) على بمعنى الباء وهو راجع للمجاورة : أى ان المجاورة تولد بشرط عدم الحائل وعدم البعد جدا (قوله والنظر المولد للعلم) نحو العالم حادث وكل حادث له صانع ينتج العالم له صانع فالعلم بهذه النتيجة تولد عن النظر وهو القياس المتقدم ، ولما كان النظر إنما يولد شيئا واحدا وهو العلم النظرى أضافه اليه (قوله والوهى) هو افتراق الأجزاء كالجرح وقطع اليد مثلا

أوالحركة ، فذهب الجبائى الى الثانى وذهب ابنه أبوهاشم الى الأول ، والاعتمادات عندهم راجعة إلى شدة العضلات وقوة ارتباط العصب على الأعضاء ، وكل ذلك من مذاهب الطبائعيين الضالين المضلين . ثم اختلف المعتزلة هل يجوز أن يكون فى أفعال البارىء تعالى تولد ، فصارت جماعة الى منعه لعموم قادريته تعالى وامتناع أن تتعلق بشىء فى محلها ، وإنما تتعلق بما خرج عن محلها ونسبتها إلى جميع ماخرج عن محلها نسبة واحدة ، وصار آخرون إلى أن التولد معقول فى أفعاله تعالى ، فان السبب المولد لما جاز وقوعه من الله تعالى لم يجز أن ينتفى تأثيره فى مسببه إلالمانع ، وليس صدوره من الصانع مانعا والا لمنع فى الشاهد فيلزم أن يولد ، وهذا القول أقرب إلى قياس مذهبهم . هذا حاصل مذاهبهم فى التولد . واعلم أن ردّ مذهبهم فى التولد قد اتضح فى الفصل الذى قبل هذا ، وهو ماقام من البرهان القطعى على اسناد الحوادث كلها للبارىء جل وعز ، وأنه لا تأثير لكل ماعداه جملة وتفصيلا فى شىء منها ، وإلى هذا المعنى أشرنا فى أول هذا الفصل بقولنا واذا عرفت استحالة تأثير القدرة الحادثة الى آخر الكلام . ثم أشرنا فى هذا الفصل الى لوازم تلزمهم مما يخص القول بالتولد ، فمنها أنه يلزمهم وجود أثر واحد عن مؤثرين ، وهما القدرة الحادثة

(قوله أو الحركة) هى المعبر عنها أولا بالوهى (قوله إلى شدة العضلات) أى قوتها فى نفسها والعضلة اللاحمة المحيطة بالعصب ، فليس المراد بالاعتماد الذى ينشأ عنه الحرارة مثلا الميلان على الجسم ، بل المراد به الشدة المذكورة (قوله وكل ذلك) أى قوله والمولدات عندهم أربعة الخ (قوله ثم اختلف الخ) ثم للترتيب الذكرى أو المعنوى إذا كان ذلك الخلاف صدر منهم متأخرا عن تقريرهم التولد فى أفعال العباد (قوله هل الخ) أى فى جواب هذا الاستفهام مثلا الهواء وحركة الأشجار اختلف فيهما فقيل مخلوقان لله ولا تولد ، وقيل الله خالق للهواء والهواء هو الخالق لحركة الأشجار (قوله لعموم قادريته) لم يقل لعموم قدرته لأن المعتزلة لايثبتون صفات المعانى بل المعنوية (قوله وامتناع أن تتعلق) أى قادريته بشىء فى محلها لأن الشىء الذى فى محلها : أعنى الذات هو صفاتها وهى واجبة والقادرية لاتتعلق بالواجب (قوله ونسبتها) أى القادرية (قوله الى ماخرج عن محلها) أى كالريح وحركة الأشجار (قوله نسبة واحدة) أى وحينئذ فتعلقها ببعضها دون بعض ترجيح بلا مرجح (قوله معقول) أى يقبله العقل (قوله فان السبب المولد) أى كالهواء ، وقوله : فى مسببه : أى كحركة الأشجار (قوله إلا لمانع) أى ولا مانع (قوله وليس صدوره) أى السبب المولد ، وقوله : مانعا : أى من تأثيره فى مسببه (قوله وإلا لمنع فى الشاهد) أى فكما أن صدور الحركة من العبد ليس مانعا من تأثيرها فى القطع مثلا فكذلك صدور الهواء من الله لايمنع تأثير الهواء فى حركة الأشجار (قوله هذا) أى قوله والمعتزلة قد سبق أن مذهبهم أن العبد يخترع أفعاله إلى هنا (قوله ان ردّ مذهبهم) أى سند ردّ مذهبهم بدليل قوله بعد وهو ماقام الخ (قوله وأنه الخ) عطف تفسير (قوله وإلى هذا المعنى) اتضاح ردّ مذهبهم الخ (قوله أشرنا) حقيقة عرفية فى الذكر والتصريح (قوله مما يخص الخ) من تبعيضية فيكون المقصود من هذا الفصل ذكر هذه اللوازم الثلاثة الملازمة

ومقدورها الذى هو السبب المولد لأنهم ادّعوا أن الحادث واجب عن سببه المولد ومقدور للفاعل بالقدرة الحادثة أيضا ، ومنها وجود الفعل بلا فاعل أو بدون ارادة وشعور بالفعل ، فان من رمى سهما واخترمته المنية قبل وصول السهم الى الرمية . ثم اتصل بها وصادف حيا فانه يحصل به جرح ولايزال ساريا الى أن يفضى الى الزهوق مثلا ، فهذه السرايات والآلام أفعال الرامى ، وقد رمت عظامه ولا مزيد فى الفساد على نسبة قتل الى ميت مع انتفاء مصححات الفعل منه ، وهى الحياة والارادة والقدرة والعلم ، ولو جاز وقوع الفعل من ميت لبطل دلالة الفعل على كون الفاعل حيا ، ثم وجود الفعل حالة عدم الفاعل يمنع أيضا الاستدلال بوجود الحادث على وجود الصانع ، وان قالوا الفعل يدل على فاعله ولايلزم منه وجود الفاعل على حالة وجود فعله ، فالجواب أنه لابد من اضافة الفعل الى الفاعل و يمتنع صدوره مضافا اليه

للقول بالتولد (قوله ومقدورها) هو الحركات ، وقوله : التى هى السبب المولد : أى لما نشأ عنه من ضرب وقطع ورمى مثلا ، فذلك الناشئ عن السبب المولد هو الأثر ، والمؤثران اللذان أثرا فيه القدرة الحادثة ومقدورها وهو الحركات (قوله أن الحادث) أى وهو الأثر المولد بالفتح كالضرب والرمى ، وقوله : عند سببه المولد : أى له وهو الحركات فالمولد بالكسر (قوله ومقدور للفاعل) أى حقيقة ومقدور للقدرة مجازا فلاينافى مامرّ من إسناد التأثير للقدرة (قوله أو بدون ارادة) أى أو بفاعل بدون ارادة فأو للتنويع (قوله الى الرمية) أى المحل المرمى له (قوله اتصل) أى السهم ، وقوله : بها : أى الرمية (قوله وصادف الخ) أى وصادف الرمية حال كونها حيوانا حيا كسبع (قوله به) أى بذلك السهم (قوله ولايزال) أى ذلك الجرح (قوله مثلا) راجع الى الزهوق : أى أو الى أن بليت عظامه (قوله السرايات) بكسر السين جمع سراية مصدر سرى (قوله فهذه السرايات الخ) راجع لقوله : سابقا وجود الفعل بلافاعل (قوله وقد رمت) أى بليت وذهبت بالمرة جلة حالية (قوله ولا مزيد الخ) راجع لقوله سابقا أو بدون إرادة الخ لأنه إنما انتفت المصححات فقط والذات الفاعلة باقية بعد الموت (قوله وقوع الفعل) أى الاختيارى (قوله لبطل الخ) لكن التالى باطل (قوله وان قالوا) أى جوابا عن الالزام المذكور (قوله ولا يلزم الخ) أى لكفاية وجوده حين وجود سبب فعله ، وحينئذ فيستدل بوجود الحوادث على أن صانعها ثبت له الوجود (قوله فالجواب الخ) حاصله أنه لابدّ من اضافة الفعل حال وجوده لفاعله و يمتنع إضافته اليه فى حال كونه غير فاعل كحالة الموت لأن إضافته إليه تقتضى صحته : أى حياته ، وموته يقتضى عدم صحة إضافته إليه وتنافى اللوازم يقتضى تنافى الملزومات ، وحينئذ فاضافته للفاعل تنافى موته فلا تجامع موته ، وهذا الجواب لايتم إلا لو كانوا يسلمون أن موته يقتضى عدم الاضافة إليه مع أنهم يقولون بصحة إضافة الفعل للميت اكتفاء بحصول سبب الفعل حال حياته (قوله لابدّ الخ) أى لابدّ من استناده إليه حال وجوده ولا يكتفى بالسبب السابق (قوله و يمتنع صدوره الخ) أى و يمتنع صدور الفعل حال كون الصدور مضافا اليه : أى الى الشىء حالة امتناع كون الشىء فاعلا و بما فسرنا به الضميرين فى قوله اليه وكونه يندفع مايرد على ظاهر العبارة من التدافع لأنه أثبت للشىء أوّلا الفاعلية ، وحينئذ فلا معنى

فى حالة امتناع كونه فاعلا إذ الصدور منه يقتضى صحة ذلك والامتناع ينافى الصحة ، ومما يلزمهم أن يكون الموت المستعقب للألم متولدا عن فاعل الألم ، فان نسبة تعقب الآلام المتوالية المتعاقبة الى فعله كنسبة تعقب الموت له ، وهذا الالزام لايتأتى لهم دفعه ولم يتأت للجبائى أن ينفصل عنه الا بالتجاسر على خرق اجماع الأمة بنسبته الى فاعل الألم ، وقد أجمعت الأمة على أن البارئ تعالى هو يحيي و يميت ، وهو قد نسب الاماتة الى غيره ، ويلزمه أن يكون قادرا على الاحياء أيضا على الجملة لأنه ضده والقدرة على الشيء عندهم قدرة على ضده . احتجوا على التولد بأنا نجد المسببات واقعة على حسب القصود والدواعى كما أن المقدور المباشر بالقدرة الحادثة كذلك . والجواب أن ارتباط شيء بشيء بحسب مجرى العادة وان اطرد لايدل على أن لأحدهما تأثيرا فى الآخر ، فان ارتباط الأصل المقيس عليه

لقوله بعد فى حال امتناع كونه فاعلا ، وكان الأولى للشارح أن يقول ويمتنع اضافته اليه فى حالة الخ لأنه بنى كلامه أوّلا على الاضافة : أى وتنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات ، وحينئذ فاضافة الفعل للفاعل تنافى موته ولا تجامعه (قوله فى حالة الخ) كحالة الموت (قوله صحة ذلك) أى صحة كونه فاعلا بأن يكون حيا (قوله والامتناع) أى كحالة الموت (قوله ينافى الصحة) أى صحة الاضافة (قوله ومما يلزمهم الخ) حاصله أنه يلزمهم على القول بالتولد أن يكون الموت من فعل العبد واللازم باطل اتفاقا فكذا الملزوم (قوله فان نسبة الخ) الأولى العكس فى التشبيه بأن يقول فان نسبة تعقب الموت لفعله كنسبة تعقب الآلام له وهم يجعلون الآلام فعلا للعبد بالتولد من حركته فكذلك الموت (قوله الى فعله) أى الشخص المفهوم من الكلام ، والمراد بالفعل هنا السبب كالضرب والجوع (قوله له) أى لفعل الفاعل (قوله ويلزمه) أى الجبائى (قوله أن يكون) أى العبد (قوله على الجملة) عبر بذلك لأن الاماتة اللازمة فى المقام إنما يقدر عليها العبد فى بعض الأحيان فليكن الاحياء الذى على شاكلتها كذلك (قوله لأنه) أى الاحياء ، وقوله : ضدّه : أى الاماتة (قوله والقدرة الخ) فالقدرة على الحركة هى القدرة على السكون والقدرة على الايمان هى القدرة على الكفر وهكذا والقدرة عند أهل السنة على أحد الضدّين ليست قدرة على الآخر لأنها عرض مقارن للفعل فلو تعلقت قدرة واحدة بالشيء وضدّه كانت مقارنة لهما فيلزم اجتماع الضدّين وهو محال (قوله على التولد) أى على أن الأمور المولدة بالفتح مسندة للعبد وأنه فاعل لها بقدرته (قوله المسببات) أى الأمور المتولدة كالقطع والضرب والرمى (قوله على حسب القصود) جمع قصد بمعنى الارادة وعطف الدّواعى عليه مرادف (قوله كما أن المقدور) أى الحركات الاختيارية ، وقوله : كذلك : أى واقع على حسب القصود ، فاذا أراد الشخص الضرب مثلا وجدت الحركة : أى والمقدور المباشر بالقدرة الحادثة مستند للعبد وفاعل له بقدرته فلتكن المسببات المتولدة كذلك بجامع أن كلا منهما يقع على حسب القصود (قوله والجواب الخ) المناسب لقوله ، واحتجوا الخ أن يقول ويردّ عليهم لأن الخصم مستدلّ لامانع (قوله أن ارتباط شيء بشيء) أى كارتباط القدرة بالمقدور وارتباط المسببات المتولدة بالأسباب المولدة لها (قوله فان ارتباط الأصل المقيس عليه) أى وهو المباشر

والفرع مستويان عندنا فى عدم الدلالة على التأثير ، وأيضا مما ينقض عليهم هذه الحجة أنا نجد أمورا واقعة على حسب الدواعى والقصود ، وقد ساعدونا على عدم تولدها : منها الشبع والرى عند الأكل والشرب والسقم والبرء والموت عند معظم المعتزلة ، والحرارة عند احتكاك جسم بجسم على تحامل واعتماد ، وسقط الزناد عند الاقتداح ، وفهم المخاطب ، وخجل الخجل ، ووجل الوجل عند الافهام ، والتخجيل والتخويف ، و بعضهم التزم التولد فى الشبع والرى والحرارة عند الأكل والشرب والاحتكاك ، وهو قول غير معظمهم والمحصلين منهم ، وألزم هذا البعض أن تكون الأجسام متولدة مع أنها ليست من جنس مقدورنا باجماع ، وذلك لأن سقط النار عند الاقتداح يقع على حسب الدواعى ، فاذا تولد لزم أن تتولد سائر الأجسام لتماثلها ، فان زعموا أن النار كانت كامنة فى الجسم فتحركت ، وأن المتولد حركة جسم لاوجود جسم كان هذا هوسا لايرضى بقوله عاقل ، فان الحجر والزناد ليس فيهما قبل القدح شىء ، وكذلك المرخ إذا نشر بالمنشار فلانار فيه وعند حكه تظهر النار فيه ، وان أجابوا عن قولهم بعدم التولد فى تلك الأمور التى ألزموها بأنهم إنما قالوا فيها بعدم التولد لعدم اطرادها ، قيل لهم وكذلك ثبت عدم الاطراد فيما ادعيتموه متولدا

بالقدرة الحادثة كالحركات ، والمراد ارتباط ذلك بقدرة العبد (قوله والفرع) أى وارتباط الفرع أى الأمور المسببة عن الحركات ، والمراد بارتباطها تعلقها بالعبد و بفعله (قوله على التأثير) أى تأثير العبد فى كل منهما (قوله والسقم) أى عند حصول المرض (قوله والبرء) أى عند المعالجة (قوله والموت) أى عند تعاطى أسبابه (قوله عند معظم المعتزلة) المناسب تأخيره أو تقديمه (قوله على تحامل) أى بتحامل وعنف وهو الاعتماد والاتكاء فعطفه عليه مرادف (قوله وسقط الزناد) مثلث السين والقاف ساكنة و يصح فتحها مع فتح السين ، وأراد بالزناد هنا مجموع الحجر والحديد ، والمراد بالسقط مايخرج من النار عند الاقتداح : أى ضرب أحدهما على الآخر (قوله وفهم المخاطب) بالفتح ، فهذا الفهم من الله عند المعظم (قوله وخجل الخجل) بفتح الجيم فى الأول وكسرها فى الثانى ، فهذا الخجل : أى الحياء من الله عند المعظم (قوله ووجل الوجل) أى خوفه ، فهذا من الله عند المعظم ، فظهر أن الأولى تأخير قوله : عند معظم المعتزلة عن الكل (قوله عند الافهام الخ) لف ونشر مرتب (قوله فى الشبع الخ) المناسب فى الأمور المذكورة كلها ، لأن هذا البعض جاء به فى مقابلة المعظم القائل بعدم التولد فى المذكورات كلها (قوله وذلك) أى ووجه ذلك الالزام (قوله لأن سقط النار) أى النار الساقطة (قوله فاذا تولد) أى سقط النار وهو جسم (قوله حركة جسم) هو النار (قوله ليس فيهما الخ) أى و إذا كسرا فلا نار فيهما وعند القدح تظهر النار (قوله وكذلك المرخ) هو شجر فى بلاد المغرب عند حكه تظهر النار وعند كسره لا توجد فيه نار (قوله وعند حكه) أى حك بعضه ببعض (قوله و إن أجابوا) الضمير لمعظم المعتزلة فأوّلا ألزم أقلهم ثم شرع فى الزام معظمهم (قوله لعدم اضطرادها) لأن الانسان قد يقصد الى الشبع بأكل قدر من الطعام ولايشبع ، والى الرى بقدر

كالرمى والجرح ورفع الثقيل وشيله ، وغير ذلك مماوقع فيه النزاع . أما الرمى فان الانسان يرمى ويصيب الغرض تارة ولايصيبه أخرى ، والجرح قد يفضى الى السريان تارة وقد يندمل أخرى ، ورفع الثقيل وشيله قد يرتفع للشخص تارة ولايرتفع أخرى . ومذهب المعتزلة فى تحريك الأشياء الثقيلة أن تحريك الثقيل يمنة و يسرة بالاعتماد عليه ودفعه ، وإذا أريد رفعه واقلاله اختلفوا فيه ، فذهب المتقدمون الى أن الاعتماد الذى يحركه يمنة و يسرة به يرتفع الى جهة التصعد . وقال أبو هاشم ومتبعوه : ليس ذلك بصحيح ، بل لابد من زيادة حركات على الحركة التى تحرك بها فى جهة اليمنة واليسرة قال : لأن معتمدنا فى التولد ما نحسه من جريان الأمر على حسب دواعينا وقصودنا . ولا شك أنا نجد من شخص قدرة على تحريكه يمنة و يسرة ولايقدر على رفعه ، فلزم أن مابه يحركه ليس مابه يرفعه ، وقد اختلفوا أيضا إذا رفع جماعة ثقيلا وكل واحد يستقل على الانفراد بحمله ، فقال الكعبى وعباد الصيمرى وأتباعهما : يحمل كلّ واحد من الأجزاء مالم يحمله الآخر ولا يشتركان فى حمل جزء ، وذهب غيرهم من المعتزلة إلى أن كل واحد من الجماعة يؤثر فى كل جزء

من الماء ولايروى ، والى اسقام أحد بضربه ولايسقم ، والى ابرائه بالمعالجة ولايبرأ ، والى احداث الحرارة بالحك ولا تحدث ، والى تفهيم المخاطب ولايفهم (قوله كالرمى والجرح الخ) ظاهره أن رمى الحجر والجرح متولد ، وسيأتى يجعلهما مولدا بالكسر ، فان الجرح بالمعنى المصدرى مولد للألم (قوله وشيله) عطف مرادف ، والمناسب شوله بالواو لأنه واوى (قوله أما الرمى) أى أما عدم اضطراد الرمى ، وكذا يقال فيما بعده (قوله وقد يندمل) يقال اندمل الجرح ودمل بكسر الميم اذا برأ (قوله قد يرتفع) أى رفع الثقيل وهذا لامعنى له ، فالأولى والثقيل قد يرتفع تارة ، وقد لايرتفع ، وحينئذ فرفعه لايطرد . والحاصل أن الثقيل إذا حركه إنسان بيده قاصدا رفعه ، فقد يحصل الرفع وقد لايحصل وحينئذ فالرفع غير مطرد (قوله أن تحريك الثقيل) أى تحركه (قوله يمنة و يسرة) بفتح أولهما وسكون ثانيهما (قوله بالاعتماد عليه ودفعه) الباء سببية والضميران للثقيل والمراد بدفعه تحريكه وعطفه على ماقبله عطف تفسير (قوله و إذا أريد الخ) أى هذا إذا أريد تحريكه يمنة و يسرة فقط فاذا أريد الخ (قوله رفعه) أى ارتفاعه ، وقوله : و إقلاله تفسير (قوله اختلفوا فيه) أى فى رفعه بمعنى ارتفاعه : أى اختلفوا فيه من حيث مايتحقق به (قوله الى أن الاعتماد) أى الرفع والتحريك (قوله يحركه) أى الثقيل (قوله به الخ) فالاعتماد وهو رفع الثقيل وتحريكه واحد والناشئ عنه شيء واحد ، وهو حركته : يمنة و يسرة وجهة العلو (قوله ليس ذلك) أى ماذهب اليه الأقدمون (قوله بل لابد من زيادة حركات) أى من حركات زائدة لجهة العلوّ تنشأ من اعتماد آخر ، لأن زيادة الحركات تستلزم زيادة الاعتماد (قوله ما نحسه على) أى على ما نحس به (قوله على تحريكه) أى الثقيل (قوله فلزم الخ) أى فلزم أن الاعتماد الذى به تحركه لجهة اليمين مغاير للاعتماد الذى يحصل به ارتفاعه (قوله جماعة) أراد بها ما فوق الواحد (قوله وكلّ واحد) الواو للحال (قوله الصيمرى) بضم الميم وفتحها (قوله ولا يشتركان) أى الواحد والآخر (قوله يؤثر فى كلّ جزء)

والشركة حاصلة ، وهذا مذهب معظم المعتزلة ، وكلام جميعهم فى المسئلتين باطل . أما إذا قلنا بالمذهب الحق ، وهو ابطال أصل التولد واسناد الممكنات كلها ابتداء إلى الله تعالى فلا اشكال ، وان سلمناه جدلا فيبطل مذهب الأقدمين فى المسئلة الأولى بما ذكر أبو هاشم فيها ويبطل ما ذهب اليه أبو هاشم بأن فيه اجتماع المثلين اقوله : لابد من زيادة حركات وهو محال ، سلمنا جواز اجتماع المثلين ، لكن يقال له إذا ولد الرافع حركة واحدة فى هذا الثقيل استحال أن لا يتحرك ، إذ يلزم منه قيام حركة بجسم وهو ساكن بحيزه ، وفى ذلك ابطال حقيقة الحركة اذ الحركة لابد فيها من تفريغ واشغال فاشتراطه زيادة حركة فى جهة التصعد على مابه يتحرك الى سائر الجهات اشتراط

أى من حيث رفعه لا من حيث ذاته (قوله والشركة حاصلة) أى بين الجميع فى كل جزء (قوله فى المسئلتين) أى مسئلة رفع الواحد للثقيل ومسئلة رفع الجماعة له (قوله إبطال أصل التولد) أى إبطال مبناه وهو تأثير القدرة الحادثة فى السبب المولد لغيره (قوله واسناد الممكنات) عطف على إبطال (قوله ابتداء) قيد به لأن القائلين بالتولد يقولون باسناد المسببات المتولدة إلى الله تعالى لكن بواسطة السبب (قوله فلا إشكال) أى فى بطلان كلامهم فى المسئلتين لأن رفع الثقيل فى كل من المسئلتين إنما هو بخلق الله ذلك بقدرته (قوله وان سلمناه) أى التولد (قوله فيبطل مذهب الأقدمين) أى من أن الرفع الذى به الحركة يمينا وشمالا به الارتفاع (قوله بما ذكر الخ) هو قوله سابقا ليس ذلك بصحيح ، بل لابد الخ (قوله اجتماع المثلين) وذلك لأن الشخص الرافع قد قام به اعتمادان وكل اعتماد نشأ عنه حركة قائمة بالثقيل ، فقد اجتمع فى الرافع مثلان وكذلك فى الثقيل (قوله لابد من زيادة حركات) أى على الحركة التى يحركه بها فى جهة اليمين واليسار ، ولا يخفى أن اجتماع الحركة التى تحرك بها يمينا وشمالا مع تلك الحركات الزائدة اجتماع للأمثال ، فالمناسب لما هنا أن يقول فيما تقدم لأن فيه اجتماع الأمثال (قوله وهو) أى اجتماع المثلين (قوله محال) لأنه يؤدى إلى اجتماع الضدين لأنهما إذا اجتمعا جاز أن يعدم أحدهما لأنه ممكن فاجتمع الضدان واجتماعهما محال فما استلزمه من اجتماع المثلين محال (قوله سلمنا الخ) إنما قال ذلك لأن أبا هاشم يلتزم اجتماع المثلين ويدعى جوازه (قوله لكن يقال له) أى لأبى هاشم (قوله إذا ولد الرافع) أى عند قصده الرفع للثقيل (قوله حركة الخ) أى برفعه له واعتماده عليه (قوله أن لا يتحرك) أى بهذه الحركة ، بل لابد من تحركه بها ولا يتوقف تحركه على حركة أخرى (قوله منه) أى من عدم التحرك بها (قوله إذ يلزم منه) أى من عدم تحركه (قوله وهو ساكن) حال (قوله وفى ذلك) أى اللازم المذكور وهو قيام الحركة بجسم وهو غير متحرك إبطال حقيقة الحركة : أى فيكون ذلك اللازم باطلا فيكون ملزومه وهو عدم الحركة للجسم باطلا فثبت وجوب تحركه (قوله لابد فيها من تفريغ) أى لمكان وهو الحيز الأول ، وقوله : وإشغال : أى لمكان آخر وهو الحيز الثانى لأنها الكون الأول فى الحيز الثانى ، وحيث فرض أنه حركة وهو باق فى مكانه فلا تفريغ ولا إشغال (قوله فاشتراطه الخ) الضمير لأبى هاشم وهذا تفريع على الشرطية (قوله على مابه يتحرك) أى على الحركة التى يتحرك بها إلى سائر الجهات ومن جملتها جهة العلو

لما يتحقق المشروط بدونه وذلك ينافى حقيقة الشرط . وأما اختلافهم فى المسئلة الثانية فى الجماعة إذا حملوا ثقيلا وكل واحد منهم يستقل بحمله ، فقد قيل لعباد الصيمرى القائل بالقول الأول فيها الجزء المختص به بعض الحاملين معين أومبهم وارتفاع الجزء المبهم محال وهوظاهر ، وارتفاع الجزء المعين أيضا محال إذليس تعيين جزء بأولى من جزء ، والفرض أن هذا الحامل ان كان بانفراده يستقل بالحمل بجميع الأجزاء ، فما وجه انفراده بجزء دون جزء ، فقال لاأعرف وجه الاختصاص وهذه حيرة نشأت من التمسك فى أصل التولد بمحض التوهمات الفاسدة . ثم قيل للآخرين القائلين بالقول الثانى ، هل عين ما تولد من فعل أحد الحاملين تولد من الآخر أم لا ،

(قوله لما) أى لشرط (قوله المشروط) هو هنا الارتفاع (قوله وذلك) أى اشتراط مايتحقق المشروط بدونه ، وقوله : ينافى حقيقة الشرط لأن حقيقته مالايتحقق المشروط بدونه . والحاصل أن الرافع للثقيل إذا ولد فيه حركة من رفعه له وجب أن يتحرك بتلك الحركة إلى أى جهة كانت حتى لجهة العلو فلزم من ذلك أنه يتحقق تصعده وارتفاعه بتلك الحركة فاشتراطه فى تصعده وارتفاعه لحركة أخرى اشتراط لما لايتوقف عليه المشروط ، ولأبى هاشم أن ينفصل عن ذلك بقوله لا أسلم قولكم ان الحركة الواحدة التى ولدها الرافع فى الثقيل تحركه فى سائر الجهات حتى لجهة العلو بل يتحرك بها لما عدا جهة العلو . وأما لجهة العلو فلا بد من زيادة حركة والزائد والمزيد عليه يجتمعان دفعة ، وقولكم إذا لم يتحرك بهالجهة العلو يلزم عليه إبطال حقيقة الحركة ممنوع ، لأن الحركة التى ولدها الرافع فى الجسم لايلزم من عدم تحرك الجسم بها تصعدا بطلان الحركة ولا أنه كانت فيه الحركة وهو ساكن وذلك لأنه تحرك بها يمنة ويسرة وهذا يكفى فى حقيقة الحركة (قوله فى الجماعة الخ) بدل من المسئلة الثانية ، وقوله : وكل واحد الخ حال (قوله بالقول الأول) هو أن كل واحد من الجماعة يحمل من الأجزاء مالا يحمله الآخر (قوله معين أومبهم) المعين هو الجزء الملاحظ فى فرد ، والمبهم الملاحظ لا فى فرد (قوله وهو ظاهر) الضمير للمحال : أى واستحالة حمله ظاهرة لأن الجزء المبهم كلى والكلى لاوجود له فى الخارج وحمل مالا وجود له فى الخارج محال (قوله إذ ليس تعيين الخ) أى إذ ليس اختصاص جزء الخ : أى إذ ليس حمل زيد لهذا الجزء بخصوصه أولى من حمله لجزء آخر وكذا يقال فى عمرو (قوله والفرض الخ) أى والفرض أن كلا من الحاملين الخ ، والواو تعليلية وهذا سند لنفى الأولوية : أى بخلاف مالو كان كل من الحاملين لايستقل بحمل الجميع لظهور وجه تعيين الجزء المحمول وهو مايلى الرأس مثلا لكونه لايقدر على أكثر منه وكذا الآخر (قوله فما وجه الخ) أى فهو ترجيح بلا مرجح وهو محال فما استلزمه من حمل كل من الجماعة جزء معين محال (قوله فقال) أى عباد (قوله لا أعرف الخ) قيل وجه الاختصاص تعلق قدرة الآخر بغير هذا الجزء ورد بأنه يمكن تنازعهما فى كل جزء فما المرجح (قوله وهذه) أى القضية وهى قوله لا أعرف وجه الاختصاص (قوله حيرة) هى التحير (قوله بمحض التوهمات) هى قولهم إن الرفع خلقه العبد بواسطة تولده من رفعه واعتماده (قوله بالقول الثانى) هو أن كل واحد من الجماعة مؤثر فى حمل كل جزء (قوله هل عين الخ) بمعنى أن الرفع الذى هو أثر زيد هو عين الرفع

فان كان الأول لزم وقوع أثر واحد من مؤثرين وهو محال ، وان كان الثانى فارتفاع الجسم قد حصل بأحدهما ولزم أن يكون الزائد لا فائدة له . وبالجملة فالخروج عن الحق وتحكيم الأوهام والخيالات يؤدى الى أنواع من الحيرة والفساد لاحصر لها ، والله الهادى من يشاء الى صراط مستقيم .

(ص) فصل : ويجوز فى حقه تعالى أن يرى بالأبصار على مايليق به جل وعلا لا فى جهة ولا فى مقابلة لقوله تعالى ـ الى ربها ناظرة ـ ولسؤال موسى كليمه عليه السلام لها ، إذ لو كانت مستحيلة ماجهل أمرها ، ولاجماع السلف الصالح قبل ظهور البدع على ابتهالهم الى الله تعالى وطلبهم النظر الى وجهه الكريم . ولحديث « سترون ربكم » ونحو ذلك مما ورد ، والظواهر اذا كثرت فى شيء أفادت القطع به .

(ش) لما فرغ من ذكر مايجب

الذى هو أثر عمرو وهـذا أثر فيه رفعا وهـذا أثر فيه رفعا آخر (قوله فان كان الأول الخ) قد يقال إن الجماعة المذكورة منزلة منزلة العلة المركبة فالحمل متولد عن جميع الحاملين والهيئة الاجتماعية لها دخل فى حصول المقصود فلا يحصل بواحد ، وحينئذ فلا يلزم ماذكره الشارح (قوله بأحدهما) أى الحاملين (قوله ولزم) الأولى فلزم (قوله الزائد) أى من أحدهما (قوله وتحكيم الخ) المراد بتحكيمها الجرى على مقتضاها .

فصـــل

(قوله ويجوز الخ) شروع فى الجائزات بعد الفراغ من الواجبات والمستحيلات ، والمراد بالجواز الجواز العقلى والشرعى والجواز أعم من الوقوع ، وقوله : فى حقه : أى لجانبه بمعنى ذاته (قوله أن يرى) أى يراه الخلق بأبصارهم الحادثة : أى سواء كان الرائى مسلما أو كافرا لأن الكلام فى الجواز (قوله على الخ) أى على الوجه الذى يليق به جل وعلا (قوله لافى جهة الخ) توضيح لما يليق به (قوله ولا فى مقابلة) أى بحيث يكون الرائى مقابلا له وهذا داخل فى قوله لافى جهة لأن الرؤية للشيء فى جهة تستلزم مقابلته وبالعكس ، وإنما ذكره اهتماما به (قوله إلى ربها ناظرة) أى ووقوع النظر يستدعى جوازه فدلالة الآية المذكورة على المدعى باعتبار اللزوم (قوله ولسؤال موسى الخ) كما يشير لذلك قوله تعالى ـ رب أرنى أنظر إليك ـ (قوله اذ لو كانت الخ) أراد بعدم الجهل العلم وكأنه يقول لو كانت مستحيلة لعلم أمرها : أى لعلم أنها مستحيلة لكنه لم يعلم أنها مستحيلة ينتج أنها ليست مستحيلة وهو المطلوب ، وبيان الملازمة أنه لا يجهل ماهو مستحيل ، ودليل الاستثنائية أنه لو علم استحالتها ماسألها لكنه سألها ينتج أنه لم يعلم باستحالتها وهو المطلوب (قوله على ابتهالهم) أى رغبتهم ، والمراد على طلبهم النظر على وجه الرغبة (قوله سترون ربكم) هذا ظاهر فى الرؤية لانص فيها لاحتمال أن المعنى سترون ثواب ربكم (قوله ونحو ذلك) أى مما ورد من طرف الشرع أو من الأحاديث ، والأول أفيد والثانى أقرب ، وكلام الشارح يقتضى أن المراد الأول (قوله مايجب) أى تفصيلا وهو ماثبت

فى حقه تعالى ومايستحيل وهو مقابله شرع فى ذكر مايجوز . واعلم أنه ليس المراد من هذا القسم رجوع الجواز الى صفة من صفات ذاته تعالى عن ذلك ، بل الى تعلقها بفعل من أفعاله جل وعز ، إذ يستحيل أن يتصف سبحانه وتعالى بصفة جائزة لما عرفت من وجوب الوجود لذاته وجميع صفاته ولواتصف تعالى بجائز لكان متصفا بالحوادث إذ الجائز لا يكون الاحادثا ، ويتعالى سبحانه عن ذلك . واذا عرفت هذا فمعنى كون الرؤية جائزة فى حقه تعالى أنه يجوز أن تتعلق قدرته تعالى بإيجادها لخلقه فيخلقها لهم على وفق مراده ، ويجوز أن لايخلقها تعالى لهم لايستحيل فى حقه تعالى خلقها ولايجب . وقالت المعتزلة : بل خلق الله تعالى لهذه الرؤية مستحيل ءاحتج أهل السنة على الجواز بالسمع والعقل . أما السمع : فقوله تعالى — وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة — وذلك لأن النظر إذا تعدى بحرف إلى كان ظاهرا فى معنى الرؤية ، ويؤكد أن المعنى بهذا النظر الرؤية اسناد هذا النظر الى الوجه الذى هو محل العين الباصرة . وحمل الجبائى النظر فى الآية على معنى الانتظار ، وجعل الى اسما بمعنى النعمة مفرد الآلاء مضافا لما بعده لاحرف جر والمعنى عنده منتظرة نعم ربها فالى عنده مفعول بناظرة ، ورد بأنه لوأريد ذلك لما اختص باسناده إلى الوجوه ولم يكن التقييد بالظرف وهو يومئذ معنى ، فان المؤمنين لم يزالوا فى الدار الدنيا منتظرين نعمة الله تعالى وآلاءه سبحانه بل الكفار فى الدنيا كذلك ، ومن الأدلة السمعية سؤال موسى

بالدليل ، وما عدا ذلك فيجب معرفته إجمالا فنعتقد أنه تعالى يتصف بكل كمال (قوله فى حقه) أى لذاته (قوله أنه) أى الحال والشان (قوله من هـذا القسم) أى الذى هو الجائز (قوله رجوع الجواز الخ) أى بأن يكون الجواز صفة له تعالى ، أو تكون صفة من صفاته تتصف بالجواز (قوله بل إلى تعلقها) أى بل رجوع الجواز إلى تعلق الصفة بفعل الخ ، والضمير فى تعلقها عائد على الصفة ومصدوقها فى المقام القدرة والارادة (قوله بصفة) أى وجودية أوحال ، أما اتصافه بصفة اعتبارية جائزة فلاضرر فيه ككونه قبل العالم أو بعده أومعه ، فان هذا أمر جائز لأنه يجوز أن لايوجد العالم فلا يعتبر حينئذ كون المولى قبل العالم ولا بعده ولا معه (قوله لما عرفت الخ) هذا لايظهر بالنسبة لصفات الأحوال إلا أن يراد بالوجود الثبوت أوأنه جرى هنا على نفى الأحوال (قوله إذ الجائز) أى المتقرر بعد العدم (قوله ويتعالى الخ) أى لكن اتصافه تعالى بالحوادث باطل لأنه يتعالى الخ (قوله هذا) أى أن مرجع الجواز لتعلق القدرة بالممكنات (قوله بإيجادها) أى الرؤية : أى بمتعلق إيجادها وهوالوجود (قوله بالسمع والعقل) أى بالدليل السمعى والدليل العقلى (قوله وذلك) أى وبيان الاستدلال بهذه الآية على جواز الرؤية (قوله بحرف الى) الاضافة بيانية ، فان تعدى بنفسه كان بمعنى الانتظار ، أو بعن كان بمعنى التفكر ، أو باللام كان بمعنى العطف (قوله أن المعنى) أى المقصود (قوله بهـذا النظر) أى الواقع فى الآية (قوله الى الوجه) الأولى الى الوجوه (قوله بأنه) أى الحال والشأن (قوله لما اختص الخ) لأن الوجوه ليست منتظرة للنعم وحدها ، بل الذات بتمامها ولا مقتضى لكون الوجوه بمعنى الذوات مجازا مرسلا ، وفاعل اختص ضمير النظر (قوله يومئذ) أى يوم القيامة (قوله لم يزالوا) الأحسن التعبير بلن أولا بدل لم (قوله ومن الأدلة الخ) عطف على قوله : أما السمع الخ ،

عليه السلام للرؤية إذ معلوم أنه لايجهل مايستحيل فى حقه تعالى ، والا لكان جاهلا بما أدركت استحالته حثالة المعتزلة ، فتعين أنه ما سأل إلا ماهو جائز إذ سؤال مايستحيل ممنوع ، والأنبياء معصومون من كل زلل على ما يأتى تحقيقه ان شاء الله تعالى ، ومن الأدلة إجماع السلف الصالح على الرغبة الى الله تعالى بأن يمتعهم بالنظر الى وجهه الكريم ، وقد ورد ذلك فى بعض أدعية النبى صلى الله عليه وسلم ، ومنها حديث « سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون أو لاتضارون فى الرؤية » ووجه التشبيه بالقمر ما أشار اليه آخر الحديث من عدم تضارّ بعضهم ببعض وقت الرؤية . أما الجهة والجسمية ولوازمهما فمستحيلة فى حقه تعالى . وبالجلة فالمقصود تشبيه الرؤية بالرؤية فيما ذكر لاالمرئى بالمرئى ، وهذه الأدلة ونحوها من أدلة السمع وان كان كل واحد منها ظاهرا ليس بنص فهى لكثرتها وتواطئها على معنى واحد تفيد القطع بالرؤية ، والى هذا المعنى أشرت بقولى : والظواهر إذا كثرت الخ ، وقد أشار

والمناسب للأسلوب السابق أن يقول : ومنه سؤال موسى الخ (قوله وإلا) أى بأن كان يجهل مايستحيل فى حقه تعالى (قوله لكان الخ) أى لكن التالى باطل لما فى ذلك من غاية الشناعة إذ كيف لايدرك سيدنا موسى ما أدركته المعتزلة وهذا من باب الالزام لهم على مذهبهم (قوله حثالة المعتزلة) أى جهلتهم والاضافة للبيان (قوله فتعين الخ) ظاهره أنه مفرع على ما ذكره أوّلا بقوله : إذ معلوم أنه لايجهل مايستحيل فى حقه ، والتفريع غير ظاهر لأنه لايلزم من كونه لايجهل مايستحيل فى حقه تعالى أنه لم يسأل إلا جائزا لجواز أن يعلم باستحالة الرؤية ويسألها لغرض فكان الأولى للشارح أن يقول إذ معلوم أن موسى عليه السلام لايجهل مايستحيل فى حقه تعالى وسؤال مايستحيل ممنوع والأنبياء معصومون من كل زلل فتعين الخ (قوله والأنبياء الخ) حال (قوله ومن الأدلة) أى السمعية (قوله على الرغبة) تفسير للابتهال فى المتن وهو لغة الاجتهاد فى الدعاء واخلاصه ، ولم يتعرض لتفسير الطلب وكأنه اعتبره عطف تفسير ، وقوله : أن يمتعهم : أى فى أن يمتعهم (قوله وقد ورد ذلك) أى الرغبة والطلب بالتمتع بالنظر لوجهه وهذا إشارة لسند الاجماع (قوله ومنها) أى الأدلة السمعية (قوله لاتضامون) أو لاتضارون بفتح التاء مع تشديد الميم والراء على حذف إحدى التاءين والماضى تضام وتضار : أى لاتزدحمون فى رؤيته ولا يضر أحدكم غيره فى ذلك بسبب مزاحمته له ، وبضم التاء مع تخفيف الميم والراء بالبناء للمفعول من الضيم والضير : أى لايحصل لبعضكم من بعض ظلم وضيم بسبب الازدحام فى رؤية البارى لأنه لايحصل فيها مزاحمة لوضوحها وأو للشك من الراوى ، وقيل هما روايتان . وروى أيضا هل تضامون فى القمر بالاستفهام هذا ، وروى تضامون بضم التاء وتشديد الميم ، وأما تضارون بضم التاء وتشديد الراء فلم يصح رواية وان صح لغة (قوله ولوازمهما) فلوازم الجهة الحدوث ولوازم الجسمية أخذ الذات قدرا من الفراغ والانقسام (قوله فيما ذكر) أى من عدم تضارر بعضهم لبعض وقت الرؤية ، وقوله : لا المرئى بالمرئى : أى حتى يلزم ماذكر من الجهة والجسمية ولوازمهما (قوله ليس بنص) بيان لما قبله ، فقوله سترون ربكم يجوز أن يكون معناه سترون ثوابه أو نعيمه ، وقوله : رب أرنى أنظر إليك يجوز أن يكون معناه أرنى آية من آياتك أنظر إليك : أى إلى آيتك (قوله على معنى واحد) هو الرؤية (قوله بالرؤية) أى بجوازها

إلى هذا المعنى شرف الدين بن التلمسانى رحمه الله ردّا على الامام الفخر فى ميله إلى عدم القطع بجواز الرؤية لما لم يتضح له الدليل العقلى عليها ، والأدلة السمعية رآها ليست بنص فردّ عليه بما سبق ، وهو ظاهر على أن بعض تلك الأدلة على الانفراد كسؤال موسى عليه السلام للرؤية تكاد أن تكون نصا فى جواز الرؤية ، ويقرب منه حديث « سترون ربكم » فانه نص فيها وهو حديث مستفيض تلقته الأئمة بالقبول .

(ص) ولا يعارضها قوله تعالى ـ لا تدركه الأبصار ـ لأن الادراك أخص لاشعاره بالاحاطة ، ولاشك أنها منتفية مطلقا ، سلمنا أنه الرؤية لكن المراد فى الدنيا أوهو من باب الكل لا الكلية ؛ ولا قوله عزوجل ـ لن ترانى ـ لأن المراد فى الدنيا إذ هو المسئول لموسى عليه السلام والأصل فى الجواب

(قوله إلى هذا المعنى) هو أن الظواهر إذا كثرت أفادت القطع (قوله لما لم يتضح له) أى للامام (قوله والأدلة السمعية) حال (قوله رآها) أى الامام ليست بنص : أى فعند ذلك توقف فى القطع بجوازها فقال لا نقطع بجوازها كالأشاعرة ولا بعدمه كالمعتزلة (قوله فردّ) أى شرف الدين (قوله عليه) أى الفخر (قوله بما سبق) أى من أن الظواهر إذا كثرت فى شىء أفادت القطع به (قوله وهو) أى الردّ على الفخر بما ذكر (قوله على أن الخ) أتى بهذا الاستدراك ليفيد أن بعض الأدلة السمعية قد ارتفع عن مرتبة الظاهر وصار قريبا من النص (قوله على الانفراد) المقام فى غنى عن ذلك (قوله تكاد الخ) ولم يجعله نصا فى جوازها لما يتطرق له من الاحتمال وأنث تكاد لاكتساب المرجع التأنيث من المضاف إليه (قوله ويقرب منه) أى من سؤال موسى ، وقوله : فانه نص فيها على حذف الكاف : أى كالنص فيها بدليل قوله ويقرب منه ، فان المراد به ويقرب منه فى كونه يكاد أن يكون نصا (قوله وهو مستفيض) لأنه رواه أحد وعشرون صحابيا . واختلف فى المستفيض فقيل إنه يفيد القطع لأنه من قبيل المتواتر ، وقيل إنه يفيد الظن لأنه من قبيل الآحاد (قوله ولا يعارضها) أى الأدلة السمعية السابقة (قوله لأن الادراك أخص) أى من الرؤية ولا يلزم من نفى الأخص نفى الأعم (قوله لاشعاره بالاحاطة) هذا وجه كون الادراك أخص بخلاف الرؤية فانها قد تقع على سبيل الاحاطة بجانب المرئى وبدونها ، وحينئذ فكل إدراك رؤية ولا عكس (قوله أنها) أى الاحاطة به تعالى (قوله مطلقا) أى فى الدنيا والآخرة بدليل مابعده (قوله أنه الرؤية) أى ان الادراك بمعنى الرؤية ومرادف لها (قوله لكن الخ) أى لكن لا نسلم العموم فى الزمان ، بل المراد نفى الرؤية فى الدنيا للجمع بين هذا وبين ما اقتضى الرؤية فى الآخرة من الأدلة الشرعية (قوله أو هو) أى نفى الادراك (قوله من باب الكل لا الكلية) لأن الأبصار جمع محلى بأل يفيد العموم والسلب إذا دخل على العموم يفيد سلبه لا عموم السلب وسلب العموم من باب الكل لا الكلية ، وحينئذ فالمعنى لا تدركه ولا تراه الأبصار كلها لأن بعضها محجوبة عنه قطعا قال تعالى ـ كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ـ ولا يلزم من تعلق النفى بالكل تعلقه بكل فرد فيكون المؤمنون خارجين من هذا العموم للأدلة الشرعية الواردة فيهم (قوله ولا قوله الخ) عطف على قوله تعالى (قوله لأن المراد الخ) أى لأن المراد نفيها فى الدنيا (قوله إذ هو) أى

المطابقة ، ولهذا قال لن ترانى ولم يقل لم أر أولم تمكن رؤيتى ، وقد يستأنس لذلك بما تقرر فى المنطق أن نقيض الوقتية يؤخذ فيه وقتها المعين .

(ش) هذا مما استدل به المعتزلة من السمع على استحالة الرؤية . أما قوله تعالى ـ لاتدركه الأبصار ـ فقد قال ابن التلمسانى : هذه الآية تمسك بها المعتزلة تارة على نفى وقوع الرؤية معارضة لما تمسكنا به من الآى وتارة يتمسكون بها فى امتناع الرؤية الذى هو نفس مذهبهم وتوجيهها على المقصد الأول أن الرؤية ادراك البصر ، ولاشىء من ادراك البصر يتعلق به تعالى ينتج لاشىء من الرؤية يتعلق به عز وجل ، ودليل الصغرى أن الرؤية هى الادراك لأنه لايصح ثبوت الرؤية مع نفى الادراك ، ودليل الكبرى

وقوعها فى الدنيا هو المسئول لموسى : أى فليكن ذلك هو المنفى لأن الأصل فى الجواب المطابقة للسؤال (قوله ولهذا) أى لكون المسئول عنه وقوع الرؤية لذلك السائل فى الدنيا لا الوقوع مطلقا (قوله قال) أى الله (قوله لن ترانى) أى يا أيها السائل (قوله وقد يستأنس الخ) لم يقل ويدل الخ لأن التناقض من خواص الاخبار ، وقوله : أرنى أنظر إليك من قبيل الانشاء (قوله لذلك) أى لكون المراد نفى وقوع الرؤية فى الدنيا (قوله من أن نقيض الوقتية) أى المطلقة وهى التى حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه فى وقت معين نحو كل ممكن فهو فعل لله تعالى بالضرورة وقت حدوثه فهذه موجبة كلية وقتية مطلقة ونقيضها وقتية ممكنة هكذا ليس كل ممكن فعلا لله تعالى بالامكان العام وقت حدوثه (قوله هذا) الاشارة لما ذكر من الآيتين الواقعتين فى المتن (قوله مما استدل الخ) تعبيره بذلك يقتضى أن الآيتين المذكورتين فى المتن على سبيل المعارضة بعض ما استدل به المعتزلة من الأدلة السمعية وأن لهم أدلة سمعية غير ذلك ولم يتعرض فى المقام إلا لدفع الاستدلال بالآيتين المذكورتين فقط ولا يخفى ما فيه لأنه لايتم لنا الاستدلال إلا بدفع جميع ما استدلوا به ، وقد يجاب بأن قوله من السمع حال من ضمير كائن المحذوف . فالأصل هذا المذكور كائن من جملة أدلة المعتزلة حالة كون ذلك الكائن من السمع فما واقعة على أمر عام والاشكال مبنى على أن قوله من السمع بيان لبعض ما استدلوا به (قوله على نفى وقوع الرؤية) أى على نفى أن تقع فى المستقبل إذ وقع فيه النزاع (قوله معارضة لما تمسكنا به من الآى) أى الدالة على وقوعها هذا ظاهره مع أن الآيات التى تمسكنا بها دالة على الجواز (قوله فى امتناع الرؤية) فى بمعنى على (قوله الذى هو نفس مذهبهم) أى وهو يستلزم الوجه الأول لأن استحالة وقوعها تستلزم عدم وقوعها كما أن الوقوع عندنا يستلزم جواز الوقوع (قوله وتوجيهها) أى توجيه التمسك بها على المقصد الأول (قوله أن الرؤية الخ) هذا قياس من الشكل الأول صغراه موجبة جزئية وكبراه سالبة كلية ، وقوله : ينتج الخ . الأولى تفريعه بالفاء (قوله ودليل الصغرى) مبتدأ ، وقوله : أن الرؤية هى الادراك بدل من الصغرى ، وقوله لأنه لايصح اللام زائدة وهو خبر عن قوله دليل الصغرى (قوله لأنه لايصح ثبوت الرؤية مع نفى الادراك) أى فهذا يدل على أنه عينها إذ لو كان غيرها لصح ثبوتها مع نفيه ، وقد يقال هذا الدليل لاينتج المدعى وهو كون الرؤية نفس الادراك لجريانه فى الشيئين

عموم نفى الادراك فى الآية عن كل بصر ، لأن الجمع المحلى بالألف واللام يقتضى الاستغراق ، ويلزم من عمومه فى الأبصار عمومه فى الأزمان ، فيلزم أن لايراه كافر ولا مؤمن فى الدنيا ولا فى الآخرة . وأما توجيهها على المقصد الثانى وهو امتناع الرؤية فلأنه تعالى ذكرها فى معرض التمدح بها ، فيكون نفى الادراك بالنسبة اليه كمالا ، فثبوته فى حقه نقص والنقص على الله تعالى محال .
والجواب عن الآية من وجوه . أحدها : انا لانسلم أن الادراك بمعنى الرؤية ، بل هو أخص وهو فى الحادث عبارة عن ابصار الشئ مع ابصار جوانبه وأطرافه ، وهذا فى حق الله تعالى محال ، فيتعين حمله على مجازه ، وهو أنه لايرى رؤية احاطة

اللذين بينهما عموم وخصوص مطلق ، فيقال إنه لايصح ثبوت الأخص كالانسان مع نفى الأعم كالحيوان ، وحينئذ فيقال إنه لايلزم من عدم صحة ثبوتها مع نفى الادراك أن تكون هى هو لجواز أن تكون أخص منه (قوله عموم الخ) الأولى حذف عموم لأن نفى الادراك عن كل بصر هو معنى العموم إلا أن يقال إن كل معتبرة بحسب الأشخاص ولفظ عموم معتبر بحسب الأزمان : أى ودليل الكبرى عموم نفى الادراك فى جميع الأزمنة عن كل بصر (قوله يقتضى الاستغراق) أى عند عدم القرينة الدالة على العهد أو التبعيض (قوله عمومه فى الأزمان) وحينئذ فلا يصح ثبوتها فى بعض دون بعض (قوله وأما الخ) أى وأما توجيه التمسك بها على المقصد الثانى (قوله ذكرها) أى الآية (قوله فى معرض التمدح) أى على وجه التمدح (قوله بها) أى بالرؤية : أى بنفيها والتمدح بنفيها لايصح إلا إذا اعتبر عموم العام الذى سيق للمدح فى الأشخاص والأزمان (قوله فثبوته) أى الادراك ، والمراد به مصدر المبنى للمجهول : أى كونه يتجلى ويظهر للخلائق فاندفع بهذا مايقال إن الادراك وصف للمدرك لا للبارى فكيف يقال فثبوته الخ (قوله نقص) أى فثبوت الرؤية كذلك لما سبق أن الرؤية هى الادراك (قوله وجوه) استعمل صيغة الكثرة فى غير محلها (قوله بل هو) أى الادراك ، وقوله : أخص : أى من الرؤية (قوله وهو) أى الادراك فى الحادث الخ ، وهذا سند لما قبله فالواو للتعليل ، وإنما كان الادراك فى الحادث بهذا المعنى لأن حقيقته النيل والوصول مأخوذ من أدركت فلانا إذا لحقته ووصلت إليه (قوله مع إبصار جوانبه) أى ويلزم منه الاحاطة ، وأما الرؤية فهى مطلق ابصار الشئ سواء كان مع ابصار جوانبه أم لا (قوله وهذا) أى الادراك بهذا المعنى (قوله محال) أى لاقتضائه أن له جوانب وأطرافا (قوله فتعين الخ) أى كما هو الشأن فى كل مااستحالت حقيقته على الله أن يحمل على مجازه كالرحمة والضحك وحيث حمل الادراك فى الآية على معناه المجازى وهو الاحاطة الملازمة له كان النفى فى الآية منصبا على ذلك اللازم ، والمعنى حينئذ لاتحيط به الأبصار : أى لاتراه على وجه الاحاطة . ان قلت ان الادراك هنا لم يثبت فى حقه تعالى حتى يقال ان حقيقته تستحيل وإنما هو منفى فاذا فرضنا أنه محمول على حقيقته المذكورة ونفيت فأى محذور فى ذلك . فالجواب أن المراد البينة على أنه تعالى لما استحالت فى حقه الجسمية والجوانب والأطراف لم يمكن أن يتصور فى حقه حقيقة الادراك حتى يصح إثباته أو نفيه ، وإنما يتعقل فيه لازم الادراك وهو الاحاطة ، وهذا هو الذى ينبغى

كما أخبر عن نفسه أنه لايعلم علم احاطة بقوله ـ ولا يحيطون به علما ـ ونفى الابصار الخاص لايوجب نفى أصل الابصار وهو الذى ندّعيه ، و بهذا تعرف أن النصوص الدالة على الرؤية يجب تقييدها بنفى الاحاطة للتوفيق بين النصوص ، سلمنا أن الادراك بمعنى الرؤية لكن لانسلم العموم فى الأزمان بل المراد نفى الرؤية فى الدنيا للجمع بين هذا و بين ما اقتضى الرؤية فى الآخرة ، أو ندعى التخصيص فى الأفراد وأن المؤمنين خارجون عن هذا العموم للأدلة الواردة فيهم ، أونقول لفظ الأبصار جمع محلى بالألف واللام يفيد فى الثبوت العموم ، فسلبه يفيد سلب العموم لأن النفى تابع لما أشعر به اللفظ المثبت ، وذلك لايفيد عموم السلب لأن سلب العموم لاينافى ثبوت الحكم لبعض الأفراد ، فيتحقق بنفى الحكم عن فرد من الأفراد بخلاف عموم السلب فانه يكذب بثبوت الحكم لفرد من الأفراد ، ولهذا كذب الله تعالى اليهود حيث قالوا ـ ما أنزل الله على بشر من شىء ـ

(قوله كما أخبر عن نفسه) هذا نظير مسلم الثبوت (قوله ونفى الابصار) الخاص الذى هو الادراك على سبيل الاحاطة (قوله لايوجب الخ) أى لايوجب انتفاء أصل الابصار الذى هو الادراك لا على سبيل الاحاطة واضافة أصل بيانية : أى لايوجب انتفاء مطلق الابصار لأن انتفاء الخاص لايوجب انتفاء العام فانتفاء الانسان لايوجب انتفاء الحيوان (قوله وهو) أى أصل الابصار (قوله ندّعيه) أى ندّعى وقوعه (قوله وبهذا) أى بما ذكر من أن المراد نفى اللازم (قوله أن النصوص) أى الأدلة النقلية (قوله على الرؤية) أى على وقوعها (قوله للتوفيق بين النصوص) أى الأدلة الدالة على وقوع الرؤية كما ذكر والأدلة الدالة على عدم وقوعها مثل لاتدركه الأبصار (قوله سلمنا الخ) الجواب المتقدّم شرح لقوله فى المتن لأن الادراك الخ ، وقوله هنا : سلمنا الخ توجيه لشرح قوله سلمنا أن الرؤية الخ (قوله لكن لانسلم العموم فى الأزمان) فقوله لاتدركه الأبصار لايجعل عاما فى سوى الأشخاص لمعارضة الأدلة فى وقوع الرؤية فوجب المصير إلى تخصيص هذا العام بالنسبة إلى الأزمان (قوله بين هذا) أى لاتدركه الأبصار ، وقوله : و بين مااقتضى الرؤية : أى وهو قوله تعالى ـ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ـ والحديث المتقدّم (قوله أو ندّعى الخ) من زيادات الشارح على ما فى المتن (قوله فى الأفراد) أى بأن يراد بالأبصار أبصار الكفار (قوله فيهم) أى فى رؤيتهم المولى فى الآخرة (قوله أو نقول الخ) شرح لقوله أوهو من باب الكل لاالكلية وهذا عطف على قوله أوندّعى الخ (قوله بالألف واللام) أى بمجموعهما (قوله يفيد فى الثبوت) وهو تدركه الأبصار ، وقوله : العموم : أى عموم الادراك لكل فرد من الأبصار (قوله فسلبه) أى الابصار : أى سلب حكمه (قوله تابع) أى متوجه لما أشعر به اللفظ : أى وهو العموم : أى فالنفى منصب على العموم (قوله وذلك) أى جعل النفى تابعا للعموم : أى منصبا عليه ، فالاشارة راجعة لسلب العموم (قوله لأن سلب العموم الخ) وذلك كقولنا ليس كل حيوان انسانا فان نفى الانسانية عن عموم الحيوان لاينافى ثبوتها لفرد من أفراد الحيوان (قوله فيتحقق) أى سلب العموم (قوله بخلاف عموم السلب) أى كقولنا لاشىء من الانسان بكاتب فتكذب بثبوت الحكم لفرد كثبوت الكتابة لزيد بخلاف سلب العموم (قوله ولهذا) أى لأجل كون عموم السلب

بقوله ــ قل من أنزل الكتاب ــ حيث ادعوا عموم السلب ، والدلالة للمعتزلة بالآية تتوقف على تحقق الثانى دون الأول ، فان الأشعرية لا تدعى أنه يراه كل أحد ، وإنما يراه المؤمنون دون الكافرين ، ونقيض الموجبة الكلية التى سلبتها الآية هى السالبة الجزئية التى دلت عليها الآية لا السالبة الكلية التى لم تدل عليها ، فحينئذ تقول بموجبها وهو أنه لايراه جميع الأبصار بل أبصار المؤمنين ، هكذا قرر الامام الفخر هذا الجواب ، واليه أشرت بقولى : أو هو من باب الكل لاالكلية : أى السلب فى الآية

يكذب بثبوت الحكم لفرد من الأفراد (قوله قل من أنزل الكتاب الخ) إشارة لقياس من الشكل الثالث ، تقريره موسى بشر موسى أنزل عليه الكتاب ثم ترده الى الشكل الأول بعكس الصغرى بأن تقول : بعض البشر موسى ينتج بعض البشر أنزل عليه الكتاب فهذه النتيجة موجبة جزئية وهى تناقض ماادعوه من السلب الكلى (قوله حيث ادعو الخ) هذا مقرر لما أفادته الاشارة فالمقام فى غنى عنه (قوله والدلالة للمعتزلة الخ) أى واستدلال المعتزلة بالآية على استحالة الرؤية يتوقف على تحقق الثانى : أى على الجزم بالثانى الذى هو عموم السلب دون تحقق الأول الذى هو سلب العموم وعموم السلب لم يجزم به ، وإنما جزم بسلب العموم لأن الأشعرية الخ ولأن نقيض الخ ، فقوله فان الأشعرية الخ تعليل لهذا المحذوف (قوله وإنما يراه الخ) أى وإنما يدعى أن يراه المؤمنون لاالكافرون وهذا هو سلب العموم الممكن حمل الآية عليه : أى لايراه جميع الأبصار بل أبصار المؤمنين (قوله وإنما يراه المؤمنون) أى على خلاف فى البعض كالنساء (قوله دون الكافرين) أى على خلاف ، فقيل يرونه ثم يحجبون بعدها وهذا أشد فى الحسرة وقيل لايرونه أصلا كما هو ظاهره (قوله ونقيض الموجبة) عطف على الأشعرية : أى ولأن نقيض الخ (قوله ونقيض الموجبة الكلية) أى وهى كل الأبصار تدركه (قوله التى سلبتها الآية) صفة للموجبة الكلية والضمير فى سلبتها عائد عليها على حذف مضاف : أى التى سلبت الآية حكمها : أى حكم الموجبة الكلية التى هى قوله تعالى ــ لاتدركه الأبصار ــ (قوله هى السالبة الجزئية) خبر عن قوله ونقيض وأنثه مراعاة لما بعده (قوله التى دلت عليها الآية) أى لا تدركه الأبصار لأنها بمعنى ليس كل الأبصار تدركه ، وهذه سالبة جزئية ، لأن النفى إذا تقدم على لفظ كل كان بمثابة لفظ بعض ، فكأنه قيل بعض الأبصار لا تدركه ، والسالبة الجزئية من قبيل سلب العموم (قوله فحينئذ) مفرع على مضمون قوله : ونقيض الموجبة الخ (قوله بموجبها) بفتح الجيم : أى بما أوجبته ، وأفادته السالبة الجزئية : أى وحين إذ كان مدلول الآية هو السالبة الجزئية التى هى نقيض الموجبة الكلية نقول بما أفادته الآية ودلت عليه (قوله بل أبصار المؤمنين) جعله الاضراب من مفاد الآية يقتضى أن سلب العموم لايجامع عموم السلب ، بل يباينه من حيث انه لابد فى سلب العموم من ثبوت الحكم لبعض الأفراد ، فكأنه قيل فى الآية لاتدركه كل الأبصار بل بعضها ، كذا ذكر الفخر . واعترضه ابن التلمسانى بأن الحق خلافه وأن سلب العموم قد يجامع عموم السلب ، وحينئذ فهذه الآية على هذا الجواب لاتفيد مدعى أهل السنة (قوله هذا الجواب) هو قوله : أو نقول لفظ الأبصار الخ (قوله وإليه) أى إلى هذا الجواب

من باب السلب المعلق بالمجموع من حيث هو مجموع ، لا من باب السلب المعلق بكل فرد فرد وهذا الجواب الأخير أضعف الأجوبة ولهذا أخرته ، وقد اعترضه ابن التلمسانى بأن قال : لا نسلم أن هذه الآية لا تفيد عموم السلب ، ولا نسلم أنها إذا دلت على نفى العموم لا تدل على عموم السلب فانه لاينافيه ، وقوله : إن نقيض الكلية الموجبة الجزئية السالبة . قلنا مسلم أنه يكفى ذلك فى تكذيبها لأنه المحقق . لكن إذا كذبت بالسالبة الجزئية كان تكذيبها بالسالبة الكلية بطريق الأولى ، والذى يدل على أن المراد به عموم السلب قرينة التمدح بذلك ، فانك إذا أردت الوصف بالاحتجاب عن الأبصار كان التمدح بقولك لا يدركه بصر ما ألبتة لا بقولك بعض الأبصار لايدركه ، فالاعتماد على الجواب الثانى : يعنى للامام الفخر وهو أن الادراك أخص من الرؤية على ماسبق تقريره .

(قوله من باب الخ) هو سلب العموم ، وقوله : لامن باب الخ : أى حتى يكون من عموم السلب (قوله وقد اعترضه الخ) هذا بيان لضعفه : أى وقد اعترض الجواب المذكور (قوله لانسلم الخ) أى بل هى مفيدة له خلافا للفخر (قوله فانه لاينافيه) أى و إذا كان كذلك فلا يصح أنها إذا دلت على نفى العموم لاتدل على عموم السلب ، وحينئذ فقد يجتمعان . فان قلت كل إنسان حجر فان نقيضه ليس كل إنسان حجر فهذه سالبة جزئية و يصح أن تكون سالبة كلية بأن تقول لاشىء من الانسان بحجر فقد جامع عموم السلب سلب العموم فى هذه المادة فى نفس الأمر وقد لايجامعه ، وذلك فيما إذا ثبت حكم لبعض الأفراد كما إذا قلت ليس كل حيوان بانسان فانه لايجامع قولك لاشىء من الحيوان بانسان بل ينافيه لثبوت الانسانية لبعض الحيوان (قوله فانه لاينافيه) أى وقوله : ونقيض الموجبة الكلية التى سلبتها الآية الخ يقتضى تنافيهما وأنهما لايجتمعان فى مادة (قوله وقوله) أى الامام (قوله يكفى ذلك) الاشارة راجعة لما ذكر من السالبة الجزئية (قوله لأنه المحقق) أى ان السالبة الجزئية هى التى يتحقق بها تكذيب الموجبة الكلية ، وذلك لأن الايجاب الكلى إذا كذب فالسلب الجزئى صادق لامحالة والسلب الكلى تارة يصدق كقولنا فى نقيض كل إنسان حجر : كل إنسان ليس بحجر ، وقد لايصدق إلا السلب الجزئى كقولنا فى نقيض كل حيوان انسان : بعض الحيوان ليس بانسان ، وأما لاشىء من الحيوان بانسان فهو كذب كالايجاب فالجزئى إذن هو المحقق والمطرد (قوله بطريق الأولى) أى وحينئذ فالموجبة الكلية القائلة كل الأبصار تدركه التى سلبتها الآية تنافيها السالبة الجزئية والكلية ، والآية محتملة لكل منهما ووجه الأولوية أنه إذا كانت السالبة الجزئية تكذبها مع إفادتها السلب عن البعض فأحرى تكذبها مافيها السلب عن جميع الأفراد (قوله به) أى بقوله تعالى لاتدركه الأبصار ، وقوله : بذلك : أى السلب ، وقوله : لابقوله : أى القائل (قوله يعنى الخ) من كلام المؤلف وضمير يعنى لابن التلمسانى أى أن الامام ذكر هذا الجواب الذى بحث فيه ابن التلمسانى أوّلا ، وذكر الجواب الذى هو أن الادراك أخص الخ ثانيا ، فلما خدش ابن التلمسانى الأوّل قال : فالاعتماد على الجواب الثانى فكونه ثانيا إنما هو بالنسبة لكلام الفخر

قلت : واعتراض شرف الدين ظاهر . وقد أجاب عنه بعض المعاصرين من التلمسانيين فى شرح له على عقيدة ابن الحاجب فقال : أما قوله لانسلم أن هذه الآية لا تفيد عموم السلب فمنع لايصح بشهادة علماء المعانى ، فانهم نصوا على أن الجمع المنفى معرفا أو منكرا لايفيد عموم النفى ، وإنما يفيد نفى العموم بدليل صدق قولنا لارجال فى الدار أو لم يقم الرجال إذا كان فيها رجل واحد أو رجلان أوالقائم رجل أورجلان ، وأما قوله لانسلم أنها إذادلت على نفى العموم لاتفيد عموم السلب فانه لاينافيه ، فنقول هب أنه لاينافيه فأين مايقتضيه ، ولوسلم فلايترك الظاهر للمحتمل المرجوح . وأما قوله إذا كذبت بالسالبة الخ فهذا مسلم بعد تكذيب السالبة الكلية ، فتستلزم الجزئية لأن الكلية أخص من الجزئية ، فاذا كذب الأخص من النقيض كذب النقيض وان لم يقم دليل على تكذيب السالبة فلايصح أخذها كلية بعد أخذ الموجبة كلية وإلاأدى إلى تناقض الكليتين

وإلا فهو أوّل فى كلام المصنف (قوله قلت الخ) تقرير لاعتراض ابن التلمسانى (قوله بعض المعاصرين) هو أبو العباس أحمد بن ذكرى (قوله فمنع) خبر قوله (قوله إذا كان فيها الخ) راجع للمثال الأوّل ، وقوله : أوالقائم الخ عطف على فيها الخ وهو راجع للمثال الثانى وعلى هذا حق العبارة أو القائم رجلا أو رجلين فتأمل (قوله فأين مايقتضيه) أى فأين مايدل على عموم السلب ، وقد يقال وان لم يكن فى المقام مايقتضيه فهو ممكن ، وليس فى المقام مايمنعه على أن شرف الدين ذكر مايقتضيه بقوله والذى يدل على أن المراد به عموم السلب قرينة المدح (قوله ولو سلم) أى سلم أن هناك مايقتضيه الخ ثم إنه قد يقال حيث سلم أن له مايقتضيه فقد صار راجحا ، وحينئذ بطل قولكم فلا يترك الظاهر للمحتمل المرجوح (قوله الظاهر) أى سلب العموم (قوله المحتمل المرجوح) هو عموم السلب (قوله بعد تكذيب السالبة الكلية) أى بعد العلم بصحة السلب الكلى كما فى المادة التى المحمول فيها مباين للموضوع نحو كل إنسان حجر فهى كاذبة ونقيضها بالسلب الجزئى صحيح وأحرى بالكلى ، وإذا لم تعلم صحة السلب الكلى كما فى المادة التى المحمول فيها أخص من الموضوع نحو كل حيوان انسان ، فان هذه الموجبة كاذبة والسلب الكلى وهو لاشىء من الحيوان بانسان لم تعلم صحته ، وحينئذ فلا يكون أحرى من السلب الجزئى ، وقوله : الكلية نعت للسالبة والمفعول محذوف : أى بعد تكذيب السالبة الكلية الموجبة الكلية (قوله فتستلزم الخ) الفاء للتعليل : أى لأن السالبة الكلية تستلزم الجزئية (قوله لأن الكلية أخص من الجزئية) أى لأنه متى صدقت السالبة الكلية صدقت السالبة الجزئية ، ولا يلزم من صدق السالبة الجزئية صدق السالبة الكلية (قوله فاذا كذب الخ) كذب بفتح الذال المشدّدة ومفعوله محذوف : أى فاذا كذب الأخص : أى السلب الكلى من النقيض : أى السلب الجزئى شيئا كذبه النقيض ضرورة أن صدق الأخص من النقيض يوجب صدق النقيض والكلية السالبة إذا كذبت الموجبة الكلية فالجزئية السالبة مكذبة لها أيضا (قوله وان لم يقم دليل الخ) أى وان لم يعلم صحة ذلك كما فى كل حيوان إنسان فلا يكذبها الكلى بل الجزئى ، وقوله : على تكذيب السالبة ، المصدر مضاف للفاعل والمفعول محذوف تقديره الموجبة (قوله فلا يصح الخ) الأولى فلا نسلم الأولوية ولا نلتفت إليها

وهو باطل . وأما قوله الذى يدل الخ ، فنقول تلك القرينة حالية لا لفظية فلا يترك مدلول اللفظ لأجلها ، سلمنا دلالة الصيغة على العموم بهذه القرينة . لكن لا نسلم عمومها فى الأزمان لأن صيغة العموم مطلقة فيها فتقيد بالدنيا أو ندعى التخصيص فى الأفراد لقوله تعالى ــ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ــ أو نقول هب أن جميع الأبصار لا تدركه . لكن لم قلتم لم يدركه المبصرون أو ندعى التقييد فى الادراك بالاحاطة ، فانا نراه على ماهو عليه من غير إحاطة كما يعلم على ماهو عليه من غير احاطة أو نقول هذه الآية وردت فى معرض المدح كما ذكرتم . لكن لم قلتم إنها تدل على نفى الرؤية ونفى الرؤية مطلقا لا تمدح فيها ، بل التمدح فى اقتداره على منع الرؤية من يشاء اذا يشاء ويخلقها لمن يشاء وهو أليق بالمدح اهـ . قلت ولا يخفى عليك فساد هذا الرد وما احتوى عليه من أنواع الاختلال فمنها حكايته عن علماء المعانى أنهم نصوا على أن الجمع المنفى معرفا أو منكرا لا يفيد عموم النفى وإنما يفيد نفى العموم ، وهذا شىء لم ينص عليه أحد منهم ولا من غيرهم : أعنى من كل من يقول بالعموم

(قوله وهو) أى تناقض الكلامين (قوله وأما قوله) أى ابن التلمسانى (قوله سلمنا الخ) فيه أن هذا الوجه مع ما بعده من جملة أجوبة أهل السنة عن الآية فهو كلام مع المعتزلة لا مع ابن التلمسانى فسوقه فى المقام لا يناسب (قوله أو ندعى الخ) أى بأن يراد بالأبصار الغير المدركة له أبصار الكفار . أما أبصار المؤمنين فتراه بدليل وجوه يومئذ الخ (قوله أو نقول هب الخ) وجه آخر ليس من موضوع المسئلة رأسا فهو وان كان صحيحا بالنسبة للكلام مع الخصوم جوابا عن هذه الآية التى اعترضوا بها إلا أنه غير مناسب للمقام وهو الخدش فى كلام ابن التلمسانى (قوله لكن لم قلتم الخ) يعنى أن الآية إنما نفت ادراك الأبصار بحيث تكون الأبصار نفسها مستقلة بالادراك وهذا لا ينافى أن الذوات تدرك بالأبصار فلم يقولوا إن الذوات تدرك بالأبصار كما هو ظاهر الآية بل قالوا لا يدركه المبصرون ، فالآية لا تدل لما قالوا فهى حجة لنا لا لهم (قوله أو ندعى الخ) أى فيكون أخص من الرؤية (قوله على نفى الرؤية) أى نفيها مطلقا بدليل ما بعده (قوله لا تمدح فيها) فى بمعنى الباء وأنث الضمير الراجع للنفى لا كتسابه التأنيث من المضاف اليه (قوله فى اقتداره) فى بمعنى الباء (قوله وهو أليق بالمدح) أى لأنه أليق بالمدح من منع الادراك من كل أحد ، وذلك لأن القدرة التى تعطى وتمنع أبلغ من التى تمنع فقط فالتمدح بها أليق وهذا ظاهر على جعل التمدح بالاقتدار ، أما اذا كان بالاحتجاب كما جرى عليه الخصم فلا لأن الاحتجاب عن جميع الأبصار أليق بالمدح من الاحتجاب عن بعضها (قوله قلت ولا يخفى عليك الخ) قد اعتبر الشارح أولا كلام ابن ذكرى جوابا حيث قال وقد أجاب عنه الخ ، واعتبر هنا أنه رد وكل من الاعتبارين صحيح (قوله فساد هذا الرد) أى رد ابن ذكرى لاعتراض التلمسانى (قوله وما احتوى الخ) من عطف العلة على المعلول ، وأتى الشارح بهذا ليبين أن فساده من جهات تمهيدا لقوله بعد : فمنها الخ (قوله وهذا شىء الخ) تعليل ، والاشارة راجعة لما حكاه : أى وإنما كانت حكايته عنهم ما ذكر مختلة ، لأن هذا المحكى شىء الخ (قوله أعنى الخ) أى أعنى بذلك الغير كل من يقول الخ ، وكان الأوضح حذف من الواقعة بعد أعنى (قوله كل من يقول بالعموم) أى بأن له ألفاظا وضعت له تستعمل فيه

بل نصوا على ضدّه فى النكرة ، وأنها اذا كانت فى سياق النفى تعم ظاهرا مع غير لا الجنسية ، ونصا مع لا الجنسية ، ولا فرق فى ذلك بين أن تكون النكرة مفردة نحو لارجل أو مثناة نحو لارجلين أو مجموعة نحو لارجال ، وهذا مما لايختلفون فيه ، وانما نزاعهم فى استغراق المفرد ، هل هو أشمل من استغراق المثنى والمجموع ، وهو الذى نص عليه القزوينى تبعا للسكاكى أم هو فى الجميع على حد سواء ، واليه ميل التفتازانى وبحثه وحججه فى ذلك مشهورة فى مطوّله على التلخيص : وأما المعرف الذى تعلق به النفى فلم ينصوا على أنه ليس بعام ، بل ظاهر كلامهم أنه مع النفى كالمجرد ، وأكثر الاستعمال على ذلك نحو ـ لايحب الظالمين . لايحب المعتدين . وما للظالمين من ولى ولا نصير . ماعلى المحسنين من سبيل ـ وفى الحديث « لاتقتلوا النساء ولا الصبيان » ومثل ذلك كثير ، وتخريج سلب العموم فى تعلق النفى بأل على سلب العموم فى تعلقه بكل قياس فى اللغة مع ظهور الفارق لاحتمال استعمال أل مع أداة .

كالأصوليين ، وقد اختلف فى الصيغ المستعملة فى العموم ككل وجميع الموصولات وأسماء الشرط هل هى حقيقة فى العموم واستعمالها فى الخصوص مجاز أو بالعكس أو مشتركة بينهما أقوال (قوله على ضدّه) أى ضدّ نفى العموم وهو عموم النفى ، وأراد بالضدّ المنافى (قوله وأنها الخ) عطف تفسير للضدّ فى المقام (قوله غير لا الجنسية) هى العاملة عمل ليس (قوله مع لا الجنسية) هى العاملة عمل ان (قوله ولا فرق فى ذلك) أى فى كون النكرة فى سياق النفى تفيد العموم ظاهرا الخ (قوله وهذا) أى كون النكرة فى سياق النفى تفيد العموم مفردة أومثناة أو مجموعة (قوله وهو الذى الخ) فلا رجل فى الدار نفى للقليل والكثير بخلاف لارجال ولارجلين ، فان الأوّل نفى للجمع والثانى نفى للاثنين فقط ، فيصدق الأوّل عند وجود واحد أو اثنين فيها ، ويصدق الثانى عند وجود واحد فيها فقط (قوله أم هو) أى الاستغراق (قوله فى الجميع) أى المفرد والمثنى والجمع فلا رجل ولا رجال ولا رجلين لنفى القليل والكثير (قوله وبحثه) أى فى القول الأوّل (قوله وحججه) أى القول الثانى (قوله وأما المعرف الخ) مقابل قوله : بل نصوا على ضدّه الخ (قوله بل ظاهر كلامهم) أى الأئمة فى تقرير القواعد (قوله كالمجرّد) أى من النفى أى فيعم كاعمّ المجرّد (قوله وأكثر الاستعمال على ذلك) أى على أن المعرف مع النفى كالمجرد. وهذا ترشيح وتقوية لما قبله ، ومراده الاستعمال فى مطلق الكلام (قوله نحو لايحب الظالمين) أى كل فرد فرد وكذا يقال فيما بعد ، وليس المراد لايحب المجموع (قوله لاتقتلوا الخ) من المعلوم أن النهى أخو النفى بجامع عدم التحقق فى كل فلذا ذكره هنا وان كان الكلام فى النفى (قوله ومثل ذلك) أى ماذكر من الأمثلة (قوله وتخريج الخ) مبتدأ خبره قوله : قياس الخ ، وهذا جواب عما يقال من طرف ابن ذكرى إن ما نسبناه لعلماء المعانى من أن الجمع المنفى معرفا كان أو منكرا لايفيد عموم النفى وان لم يصرحوا به . لكن نصوا على ذلك الحكم فى كل فيقاس عليها الجمع المعرف بأل (قوله قياس فى اللغة) أى واللغة لاتثبت بالقياس على الأصح (قوله مع ظهور الفارق) هذا جار على سبيل التنازل وارخاء العنان : أى وعلى تسليم صحة القياس فى اللغة ، فالفارق بينهما ظاهر ، ولا شك أن ظهور الفارق بين الأصل والفرع من القوادح المانعة من

العموم للحقيقة لاللاستغراق على أنه قداستعمل لعموم السلب مع كل أيضا كثيرا ، ومنه ـ والله لايحب كل مختال فخور . والله لايحب كل كفار أثيم . ولاتطع كل حلاف مهين ـ وقوله : بدليل صدق قولنا لارجال فى الدار اذا كان فيها رجل أورجلان استدلال فاسد ، لأن صدق هذا المثال بوجود رجل أورجلين إنما هو بناء على أن استغراق المفرد أشمل من حيث انه يستغرق الواحد فما فوقه ، والجمع العام إنما يستغرق آحاد الجموع التى كان يصح لها قبل العموم لاالواحد والمثنى لأنهما ليسا من مدلول الجمع ، فخروجهما عند من يقول به لهذا شبه خروج المرأة من عموم الرجل مثلا و بالعكس لا لما فهمه هذا المعترض على ابن التلمسانى أن خروجهما لأجل أن النفى الداخل على الجمع المنكر لسلب العموم ، وهى غفلة عظيمة لايرضى بمقالتها أصاغرصبيان الكتاب إذيلزمه على هذا صدق النفى فى قولنا لارجال فى الدار وان وجد فيها آلاف الآلاف من الرجال عند غيبة رجل واحد منها ، لأن القضية عنده جزئية سالبة ، فهى فى قوة قولنا بعض الرجال ليس فى الدار فيصدق بغيبة رجل واحد من الدار أن بعض الرجال ليس فى الدار و يريد أن ذلك الرجل الواحد لم يكن فى الدار فتصدق إذن

القياس والفارق هو ما أشار له الشارح بقوله : لاحتمال الخ (قوله العموم) حقه النفى (قوله للحقيقة) أى والاستغراق من فروعها و إذا انتفت الحقيقة انتفت الأفراد : أى انتفى كل فرد فرد وهذا هوعموم السلب (قوله على أنه) أى حرف النفى قداستعمل الخ ، وهذا استدراك على مايفهم مما تقدم من أن النفى قبل كل لسلب العموم دائما (قوله أيضا) أى كما استعمل مع أل على ماسبق التمثيل به قبل فى الآيات (قوله وقوله) أى ابن ذكرى والمناسب للأسلوب السابق أن يقول ومنها قوله بدليل الخ (قوله بوجود الخ) الباء بمعنى مع (قوله المفرد) نحو لارجل فى الدار (قوله والجمع العام) نحو لارجال فى الدار (قوله لا الواحد) أى ولا يستغرق الواحد (قوله ليسا من مدلول الجمع) أى فلو كان لاتدركه الأبصار من هذا القبيل كان معناه لاتدركه جماعات الأبصار بل بصر أو بصران (قوله فخروجهما) أى الواحد والمثنى (قوله به) أى الخروج (قوله لهذا) أى لأجل أنهماليسا من مدلول الجمع (قوله مثلا) راجع للمرأة . وقوله : بالعكس هو خروج الرجل من عموم النساء فى قولك لا امرأة فى الدار (قوله لالما فهمه الخ) عطف على قوله لهذا (قوله هذا المعترض) هو ابن ذكرى (قوله أن الخ) أى من أن خروج الواحد والمثنى (قوله وهى غفلة الخ) أى وفهمه أن خروج الواحد والمثنى من الجمع فى قولك لا رجال فى الدار من أجل أن النفى الداخل على الجمع المنكر لسلب العموم غفلة عظيمة وأنث المبتدأ مراعاة للخبر (قوله على هذا) أى على قوله : إن عدم شمول الجمع المنكر المنفى للواحد والاثنين لكونه من سلب العموم ، وهو قضية جزئية (قوله و إن وجد فيها الخ) أى لأنه لسلب العموم على فهمه وهو صادق إذاخرج رجل من الدار (قوله منها) أى الدار (قوله بغيبة) الأولى عند غيبة (قوله أن الخ) فاعل يصدق ، وقوله لم يكن الخ خبر أن (قوله فتصدق اذن) أى إذ صدق ما فى قوتها : أى وكونها صادقة وان وجد

القضية وان وجد فى الدار رجال الدنيا كلهم سوى ذلك الرجل ، وقوله : نقول هب أنه لاينافيه فأين مايقتضيه ؟ نقول يقتضيه ماذكر من أن الآية وردت فى معرض التمدح ، فحملها على خلاف العموم يخل ببلاغة الكلام ، وقوله : ان تلك القرينة حالية فلا يترك مدلول اللفظ لأجلها . هذا الكلام يقتضى انحصار قرينة المجاز فى القرائن اللفظية ، وفساده ظاهر عند المحققين وان كان فى ذلك خلاف ، وقوله : سلمنا دلالة الصيغة على العموم بهذه القرينة . هذا تسليم منه يوجب انقطاعه وماذكر بعد الخ كلام منصوب فى غير محله ، وكأنه لم يعرف من يخاطب هذا المخاطب له هو الامام شرف الدين بن التلمسانى من أئمة أهل السنة ومحققيهم رحمه الله تعالى ورضى عنه ، وقد قدح فى بعض الأجوبة عن الآية التى استدل بها المعتزلة ، ولا يلزم من ذلك أنه يوافقهم على صحة الاستدلال بها على نفى الرؤية

الخ لايقول به عاقل (قوله القضية) هى لا رجال فى الدار (قوله وقوله الخ) المناسب للأسلوب الأول الذى صدر به أن يقول ، ومنها قوله نقول الخ (قوله أنه) أى سلب العموم (قوله لاينافيه) أى لاينافى عموم السلب (قوله فأين مايقتضيه) أى فأين مايدل على عموم السلب فى الآية ، وهى لا تدركه الأبصار حتى تحمل عليه (قوله فحملها الخ) أى فحملها على خلاف عموم السلب وهو سلب العموم (قوله يقتضى الخ) أى لأنه ألغى القرينة الحالية عن الاعتبار ، فكأنه يرى أن اللفظ لايصرفه عن ظاهره إلا القرينة اللفظية ، وهذا فاسد على أن قوله فلايترك الظاهر لأجلها يقال عليه حيث سلمت أنها قرينة . فيلزمك أن مدلول اللفظ يترك لأجلها إذ لامعنى لكونها قرينة إلا أنه يترك مدلول اللفظ لأجلها (قوله فى ذلك) أى انحصار قرينة المجاز فى اللفظية (قوله هذا تسليم الخ) أى لأنه حيث سلم أن الآية من قبيل عموم السلب ، فقد وافق ابن التلمسانى (قوله وماذكر الخ) أى وماذكره ابن ذكرى بعد قوله : سلمنا دلالة الصيغة على العموم بهذه القرينة ، والذى ذكره بعده هو قوله : فلا نسلم عمومها فى الأزمان لأن صيغة العموم مطلقة فيها فتقيد بالدنيا أو ندعى التخصيص فى الافراد . والحاصل أن تسليمه لما ذكره شرف الدين يقطع نزاعه واعتراضه ، وكل من انتقل اليه من الأجوبة بعد ذلك لايفيد فى الاعتراض على شرف الدين شيئا غير اختلال النظام وتنافر الكلام لخروجه عن محل النزاع (قوله منصوب) أى مجعول ومذكور (قوله وكأنه) أى ابن ذكرى (قوله لم يعرف من يخاطب) أى هل هو ابن التلمسانى العالم الكبير أو غيره ، لأن هذا الخطاب لايناسب أن يخاطب به الامن يمنع الرؤية محتجا بالآية كالمعتزلة وابن التلمسانى الذى يخاطبه ابن ذكرى سنى لايحتج بالآية على منع الرؤية ولا يقول بمنعها أصلا (قوله هذا المخاطب له) كلام مستأنف والاشارة لابن التلمسانى ، والمخاطب بفتح الطاء نعت أو عطف بيان أو بدل من اسم الاشارة والضمير فى له لابن ذكرى : أى ان المخاطب لابن ذكرى هو ابن التلمسانى العالم الكبير ، فلا يليق بابن ذكرى أن يخلط فى خطابه ، ويأتى بكلام فى غير محله لايليق خطابه به ، وانما يخاطب به غيره كالمعتزلة (قوله وقد قدح الخ) الواو للحال وفاعل قدح ضمير شرف الدين ، والمراد ببعض الأجوبة التى قدح فيها كون الآية من قبيل سلب العموم لاعموم السلب (قوله من ذلك) أى من قدح شرف الدين فى بعض الأجوبة عن

كيف وهو قد صرح بما ارتضاه من الأجوبة عنها كحمل الادراك على ماهو أخص من الرؤية ونحوه ، فشأن المتكلم معه أن يحاول تصحيح الجواب الذى اعترضه ان قدر لا أنه يسلم له ذلك الاعتراض ثم يقول عندنا أجوبة أخرى غير ما اعترضت توجب صرف الآية عن الاستدلال بها على نفى الرؤية لأن ابن التلمسانى يوافق على ذلك بل صرّح به . نعم لو كان الكلام مع المعتزلى المستدلّ بالآية على مذهبه الفاسد لحسن أن ينتقل معه من جواب يعترضه الى جواب آخر يسلم من الاعتراض لأن مقصوده هو بالاعتراض تصحيح مذهبه والدفع عنه لاخصوصية ذلك الجواب الذى يعترضه ، ومما تمسك به المعتزلة قوله تعالى ــ لن ترانى ــ ولن قالوا تفيد التأبيد بدليل قوله تعالى ــ قل لن تتبعونا ــ والمراد هنا التأبيد والمجاز والنقل على خلاف الأصل ، فوجب أن يقال ان موسى عليه السلام لن يرى الله ألبتة ، وكل من قال ان موسى لن يرى الله ألبتة قال ان غيره لن يراه . والجواب أن هذا يدل على كونه تعالى جائز الرؤية لأنه لو كان ممتنع الرؤية لقال لاتصح رؤيتى أو لن تمكن رؤيتى أو لاأرى ونحو هذا ، ألاترى أن من كان فى كمه حجرفظنه بعضهم طعاما ، فقال أعطنى هذا لآكله كان الجواب الصحيح له إن هذا لايؤكل . أما إذا كان طعاما يصح أكله ، فحينئذ يصح أن يقول المجيب إنك لن تأكله وهذا واضح . والجواب عن قولهم ان لن للتأبيد ممنوع لقوله فى اليهود ــ ولن يتمنوه أبدا ــ وهم يتمنونه فى النار ، ثم إن الآية جواب لسؤال موسى عليه السلام وهو إنما سأل رؤية ناجزة فى الدنيا ، فالجواب يعود إلى سلب رؤيته فى الدنيا

الآية التى استدل بها المعتزلة (قوله كيف الخ) الاستفهام للاستبعاد : أى بعيد أنه يوافقهم على ذلك والحال أنه : أى شرف الدين قد صرح الخ والضمير فى قوله عنها راجع للآية (قوله فشأن المتكلم) هو ابن ذكرى والضمير فى معه لابن التلمسانى ، وقوله تصحيح الجواب : أى الذى أجاب به الفخر سابقا وهو أن الآية من قبيل سلب العموم (قوله الذى اعترضه) أى ابن التلمسانى حيث قال ان الآية لاتفيد عموم السلب ولانسلم أنها إذا دلت على نفى العموم لاتدل على عموم السلب فانه لاينافيه (قوله على ذلك) أى على أن هناك أجوبة عن الآية غير هذا الجواب المعترض (قوله على مذهبه الفاسد) هو نفى الرؤية (قوله يعترضه) أى المعتزلى ، وقوله لأن مقصوده هو : أى المعتزلى (قوله لاخصوصية ذلك الجواب) الأولى لاخصوصية الاعتراض على الجواب : أى أن مقصوده تصحيح مذهبه لا الاعتراض فاذا قال المعتزلى لانسلم أن الآية من سلب العموم بل من عموم السلب بقرينة التمدح فليس قصده اعتراض الجواب فقط بل تصحيح مذهبه (قوله ومما تمسك به الخ) المناسب للسياق أن لو قال ، وأما قوله تعالى ــ لن ترانى ــ الخ (قوله ولن قالوا تفيد التأبيد) تعليل لما قبله ، و إفادتها ذلك حقيقة لغوية فيها والقرآن وارد على ذلك (قوله لن تتبعونا) أى فلن فى هذه الآية مفيدة للتأبيد باتفاق فينتقل لمحل النزاع (قوله والمراد الخ) أى فاللفظ باق على حقيقته وليست لن مجازا فى النفى للحال ولا نقلت لذلك على وجه الحقيقة العرفية ، وقوله : والمراد الخ يغنى عنه قوله ولن تفيد التأبيد لأن المراد تفيده على وجه الحقيقة بدليل سنده بعد (قوله والنقل) أى الحقيقة العرفية والشرعية كالدابة والصلاة (قوله خلاف الأصل) أى الغالب ، وحينئذ فلا يرتكب إلا لدليل (قوله أن هذا) أى لن ترانى (قوله ممنوع) خبر لمبتدا محذوف أى والجواب عن ذلك أن تقول هو ممنوع الخ (قوله يتمنونه) أى الموت (قوله فالجواب الخ)

إذ الأصل فى الجواب المطابقة . ولأن الجواب وقع هنا بنقيض السؤال ، وقد قيد المسئول بوقت معين ، فالأصل أن نقيضه يتقيد به ، ولهذا قال أهل المنطق ان نقيض الوقتية كقولك زيد متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة يؤخذ فيه ذلك الوقت بعينه ، فيقال فى نقيض هذه القضية زيد ليس متحرك الأصابع بالامكان العام وقت الكتابة ، و إلى هذا المعنى أشرت بقولى وقد يستأنس الخ .

(ص) وأما إثباتها بالدليل العقلى المشهور ، وهو أن مصحح الرؤية الوجود فضعيف لأن الوجود عين الموجود فلا يصح أن يكون علة .

(ش) تقرير الاستدلال بالوجود على ماحرره ابن التلمسانى أن يقال : البارئ تعالى موجود وكل موجود يصح أن يرى ينتج البارئ يصح أن يرى ودليل الصغرى ظاهر . وأما دليل الكبرى وهو أن كل موجود يصح أن يرى فلأن صحة الرؤية موقوفة على مصحح و إلا صح تعلقها بالمعدوم كالعلم ، والرؤية تتعلق بالمختلفات بدليل تعلقها بالجوهر والعرض وهما مختلفان ، فالمصحح

أى وحينئذ فلن ليست للتأبيد كما قالوا و إلا لزم عدم مطابقة الجواب للسؤال (قوله إذ الأصل) أى القاعدة (قوله ولأن الجواب) عطف على قوله إذ الأصل (قوله بنقيض المسئول) أى بما يناقضه و ينافيه ، فالمراد النقيض اللغوى (قوله بوقت معين) هو الآن (قوله ولهذا) أى لأجل كون الأصل فى المقيد بوقت أن يقيد نقيضه بذلك الوقت (قوله أن نقيض الوقتية) أى المطلقة لأنها هى التى يؤخذ فى نقيضها وقتها المعين بخلاف الوقتية الغير المطلقة ، وهى المقيدة باللادوام كقولك بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة لادائما فلا يؤخذ فى نقيضها وقتها المعين بل يقال اماليس بعض الكاتب متحرك الأصابع بالامكان العام ، واما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائما (قوله وأما إثباتها) أى إثبات جوازها : أى الرؤية فالضمير عائد على الرؤية على حذف مضاف (قوله المشهور) وصف كاشف لا للاحتراز (قوله وهو) أى الدليل وهو فى الحقيقة دليل الكبرى كما سيتضح من عبارته فى الشارح (قوله أن الخ : أى أن الوجود علة فى صحة الرؤية : أى جوازها (قوله فلا يصح أن يكون علة) أى لرؤيته تعالى لأن القاعدة فى العلة أن تكون وصفا قائما بمحل الحكم لا أنها محل الحكم (قوله تقرير الاستدلال) أى على صحة رؤيته تعالى (قوله ظاهر) أى مما مرّ أول الكتاب من برهان وجوب وجوده تعالى (قوله وأما الكبرى الخ) أى وأما صحة الكبرى فثابتة لأن صحة الرؤية الخ ، وفى بعض النسخ : وأما دليل الكبرى (قوله فلأن صحة الرؤية الخ) المراد بالصحة الجواز ، والمراد بالرؤية الرؤية العقلية وهى كون الشىء مرئيا لا الصفة بمعنى البصر (قوله موقوفة على مصحح) أى لأنها حكم ثبوتى وكل حكم ثبوتى لابدله من مصحح : أى علة تصححه (قوله و إلا) أى و إلا تكن موقوفة على مصحح لصح الخ لكن التالى باطل فبطل المقدم وهو عدم توقفها على مصحح فثبت نقيضه وهو توقفها وهو المطلوب (قوله لصح الخ) أى لأن نسبة الرؤية إلى المعدوم كنسبتها للموجود وضمير تعلقها للرؤية لكن بمعنى الصفة لا بالمعنى السابق : أى كون الشىء مرئيا ففى الكلام استخدام (قوله والرؤية) أى البصر والواو للحال (قوله بدليل الخ) أى عند أهل السنة

لرؤيتهما إذن لايخلو إما أن يكون مابه الافتراق أو مابه الاشتراك لاجائز أن يكون مابه الافتراق ، وإلا لزم تعليـل الأحكام المتساوية بالنوع بالعلل المختلفة ، وأنه محال تعين أن يكون المصحح أمرا وقع فيـه الاشتراك ، وذلك المشترك لايخلو إما أن يكون أمرا ثبوتيا أو عدميا لاجائز أن يكون أمرا عدميا وإلاصح رؤية المعدوم وامتنع رؤية الموجود ، ولأن العدم لايصلح أن يكون علة للأمر الثبوتى تعـين أن يكون أمرا ثبوتيا ، والأمر الثبوتى لا يخلو إما أن يتقيد بالوجود أولا ، فان لم يتقيد بالوجود امتنع رؤية الموجود ، وإن تقيد بالوجود فلا يخلو إما أن يتقيد بكونه صفة أو موصوفا

أما عنـد المعتزلة ، فالمرئى الأعراض (قوله لرؤيتهما) أى كونهما مرئيين بالفعل (قوله مابه الافتراق) هو التحيز وعدم القيام بالمحل بالنسبة للجوهر والقيام بالمحل وعدم التحيز بالنسبة للعرض (قوله أومابه الاشتراك) كالوجود والحدوث والامكان والافتقار إلى مخصص فان الجوهر والعرض يشتركان فى جميع ذلك (قوله أن يكون) أى المصحح لرؤيتهما (قوله تعليل الأحكام) هى صحة رؤية الجوهر وصحة رؤية العرض فان نوعهما واحد وهو مطلق صحة رؤية وتحت ذلك النوع فردان صحة رؤية الجوهر وصحة رؤية العرض (قوله بالعـلل المختلفة) كأن تعلل رؤية الجوهر بالتحيز مثلا وتعلل رؤية العرض بالاحتياج إلى المحل مثـلا (قوله وأنه محال) أى وأن ذلك اللازم محال ، وإنما أتى بأن ولم يقل وهو محال لتأكيد المحالية ووجه كونه محالا أنه يلزم على تعليل الأحكام المتساوية فى النوع بالعلل المختلفة تعليل نوعها بتلك العلل وتعليل الشىء الواحد بالعلل المختلفة باطل لأن العلة إنما تقتضى المعلول بالمناسبة والشىء الواحـد لايناسب الأمرين المختلفين بالحقيقة فلا يصح أن تعلل العالمية مثلا فى زيد بالعلم وفى عمرو بغيرالعلم (قوله تعين الخ) المناسب التفريع (قوله إما الخ) الأولى إما أن يكون ثبوتا أو عدما لأن الأمر الثبوتى أوالعدمى هو الأمر الذى تعلقت به الرؤية المعلل تعلقهابه بالثبوت أوالعدم القائم بالمرئى (قوله أمرا عدميا) الأولى عـدما (قوله وإلا لصح الخ) حاصله أنه لوكان المصحح الذى هو العلة عـدما لاقتضى ذلك أن تكون علة صحة رؤية الشىء الكون عدما وهذه العلة باطلة لعودها على الأصل وهو رؤية الجوهروالعرض بالابطال إذ من شرط العلة أن تكون فى محل الحكم والكون عدما إنما يقوم بالعدمى لابالوجودى ، فهذه العلة إنما تقتضى صحة رؤية المعدوم دون الموجود (قوله ولأن العـدم الخ) عطف على قوله وإلا لصح الخ : أى ولا جائز أن يكون عدما لأن العـدم كعدم الحيض لايصلح أن يكون علة للأمر الثبوتى كوجوب الصلاة لأن من شرط العلة قيامها بمحل الحـكم والعـدم لم يقم بالثبوتى سواء كان موجودا فى الخارج أولا كالأحوال (قوله تعين الخ) الأولى التفريع (قوله أن يكون أمرا ثبوتيا) الأولى أن يكون ثبوتا ، وقوله : والأمرالثبوتى الخ كان الأولى أن يقول والثبوت اما أن يكون وجودا أو حالا (قوله فان لم يتقيـد بالوجود) أى بل قيد بعدمه بأن أريد الثبوت الغير الجامع للوجود (قوله أولا) أى أو لايتقيد بالوجود بأن أريد بالثبوت عـدم الوجود لامطلق الثبوت (قوله امتنع رؤية الموجود) أى وتعين أن المرئى إنما هو الأحوال (قوله اما أن يتقيد) أى الوجود (قوله بكونه الخ) أى بكونه وجود

لاجائز أن يتقيد بأحدهما وإلا لما رؤى الآخر ، فتعين أنه انما صح رؤيته لكونه موجودا والبارئ تعالى موجود فصح أن يرى . قال الامام الفخر فى المعالم : وهذا عندى ضعيف لأنه يقال الجوهر والعرض مخلوقان ، فصحة المخلوقية فيهما حكم مشترك بينهما فلا بدّ له من علة مشتركة والمشترك اما الحدوث أو الوجود والحدوث باطل لما ذكرتموه تعين الوجود ، فوجب كونه تعالى يصح أن يكون مخلوقا وكما ن هذا باطل فكذلك ماذكرتموه ، وأيضا فانا ندرك باللمس الطويل والعريض وندرك الحرارة والبرودة ، وصحة الملموسية حكم مشترك ونسوق الكلام الى آخره حتى يلزم صحة كونه تعالى ملموسا والتزامه مدفوع ببديهة العقل ،

صفة أو وجود موصوف ، ثم إن عبارته اقتضت أن الوجود يقيد بالوجود ولا يخفى مافيه وان جعل الضمير فى قوله إما أن يتقيد للأمر المعلل لا للمعلل به الذى هو الوجود لم يحتج لحذف المضاف ولا يرد عليه ماذكر من البحث (قوله لاجائز أن يتقيد بأحدهما) أى بأن يقال إنما رؤى الشيء لكون وجوده وجود صفة أو لكون وجوده وجود موصوف وإلا لما رؤى الآخر لانتفاء العلة فى طرفه فتعين عدم تقييده وأن العلة مطلق الوجود المتحقق فى كل من الصفة والموصوف (قوله فتعين أنه) أى المذكور الذى هو الجوهر والعرض (قوله لكونه موجودا) أى على الاطلاق لابقيد كونه صفة أو موصوفا (قوله والبارئ الخ) الأولى أن يقول بعده : وحينئذ فقد صحت الكبرى لأنه هو الذى بصدده (قوله وهذا) أى ماذكر من السبر الذى أتوا به لبيان الكبرى (قوله لأنه) أى الحال والشأن (قوله فصحة المخلوقية) أى التى هى بمثابة الرؤية فى كونها مشتركة بين الجوهر والعرض (قوله فلابدّ له) أى لذلك الحكم (قوله مشتركة) أى بين الجوهر والعرض ، وإنما وجب فى تلك العلة أن تكون مشتركة لأنه لوعللت صحة مخلوقية كل بما به يتميز عن الآخر لزم تعليل الأحكام المتساوية بالنوع بعلل مختلفة وأنه محال كما مرّ (قوله اما الحدوث أوالوجود) هذا من كلام الامام والشارح لم يجر عليه فى سبره ، بل قال إما أن يكون أمرا ثبوتيا أو عدميا ، وكان المناسب له حين قصد جلب كلام الامام من النقض فى المقام الجارى على الحدوث والوجود أن يجرى فى مقام السبر عليها ليجرى طرف السبر وطرف النقض على نسق واحد (قوله لما ذكرتموه) أى من أن العدمىّ لا يكون علة ، والمراد بالعدمى هنا مايشمل الحال (قوله فوجب الخ) مرتب على محذوف : أى والبارئ موجود فوجب الخ (قوله وكما أن هذا) أى ماأدّى اليه السبر فى هذا المقام وهو كونه تعالى مخلوقا (قوله فكذلك ماذكرتموه) الخطاب لأهل الفنّ : أى فكذلك ماذكرتموه مما أدّى اليه السبر وهو أنه يرى باطل (قوله وأيضا الخ) هذا نقض ثان فالملموسية بمثابة الرؤية والمخلوقية (قوله وندرك) أى به (قوله مشترك) أى بين الطويل والعريض والحرارة والبرودة (قوله إلى آخره الخ) أى الى آخر الكلام فى السبر فنقول : فلا بد له من علة مشتركة ، والمشترك إما الحدوث أوالوجود والحدوث باطل لما ذكرتموه فتعين الوجود فيلزم صحة كون المولى ملموسا لأنه تعالى موجود (قوله حتى) تفريعية بمعنى الفاء (قوله والتزامه) أى التزام أن المولى يجوز أن يلمس (قوله مدفوع) أى باطل (قوله ببديهة العقل) سيأتى فى كلامه فى توجيه ضعف جواب الأستاذ

والأوّل قوى . فان أجيب عنه بأن صحة المخلوقية معللة بالامكان والبارئ واجب لزم مثله فى صحة الرؤية ، والثانى أيضا قوى وجواب الأستاذ عنه بالفرق بين اللمس والرؤية لوجود التأثير ، والتأثر فى الأوّل بخلاف الثانى ضعيف ، فان الاتصال الثابت مع اللمس عادى لا عقلى ، فلم لايجوز أن يتعلق هذا الادراك به تعالى من غير اتصال ولا تكيف . وامام الحرمين قد التزم هذا وصحح تعلق الادراكات الحس به تعالى من غير أن تقارنها الأسباب المتصلة بها عادة ، ونسب هذا أيضا للشيخ الأشعرى خلاف ماذهب اليه عبد الله بن سعيد والقلانسى من منع تعلق باقى الادراكات به تعالى ، وقداقتصر الامام الفخر فى المعالم على هذين النقيضين . قال ابن التلمسانى : وقد أورد عليها

مايقتضى أن بطلان هذا القول نظارى (قوله والأوّل) أى النقض بالمخلوقية ، وهذا من كلام الشارح إلى قوله : وقد اقتصر الخ (قوله عنه) أى عن الأوّل (قوله بأن صحة المخلوقية) أى فى الجوهر والعرض (قوله معللة بالامكان) أى لابما ذكرتم من الوجود (قوله لزم مثله فى صحة الرؤية) أى فيقال ندعى أن العلة فى صحة رؤية الجوهر والعرض الامكان لا الوجود ، لأن كلا من صحة الرؤية وصحة المخلوقية حكم مشترك بين الجوهر والعرض فأى فرق بينهما ، وحيث كانت العلة فى صحة الرؤية الامكان فالمولى لايرى لعدم وجود العلة فيه (قوله والثانى) أى النقض بالملموسية (قوله بالفرق الخ) فقياس الملموسية على الرؤية فى جعل العلة فى صحة كل الوجود قياس مع الفارق (قوله التأثير) أى من اللامس ، وقوله : التأثر أى فى الملموس : أى ان اللمس يلزمه تأثير وتأثر بخلاف كون الشيء مرئيا فلا يقتضى ذلك ، وحينئذ فالمولى يرى ولا يصح أن يكون ملموسا (قوله فان الاتصال) أى المقتضى للتأثير والتأثر (قوله فلم لايجوز أن يتعلق هذا الادراك به) أى إدراك اللمس : أى فلم لايجوز عقلا أن يدرك باللمس من غير اتصال اللامس به ومن غير أن يقوم بيد اللامس كيفية حرارة أو برودة أورائحة أوليونة أو يبوسة أو نعومة أو خشونة (قوله قد التزم هذا) أى جواز تعلق إدراكه باللمس من غير اتصال ولا تكيف (قوله وصحح تعلق الادراكات الحس به تعالى) هى السمع والبصر واللمس والذوق والشم ، فيجوز أن يتعلق الشم والذوق به تعالى ، و إن لم يكن طعم ولا رائحة أصلا (قوله من غير أن تقارنها) أى الادراكات الحس الأسباب المتصلة بها عادة ، بأن لا يكون هناك اتصال فى اللمس ولا رائحة فى الشم ولا طعم فى الذوق وهكذا (قوله ونسب هذا) أى صحة تعلق الادراكات الحس به تعالى (قوله خلاف) خبر لمحذوف : أى وهو خلاف (قوله من منع باقى الادراكات به) المراد بذلك الباقى ماعدا الرؤية من السمع واللمس والشم والذوق لأن المولى ليس بطعم ولا الطعم من صفاته حتى يتعلق به إدراك الذوق وليس برائحة ولا الرائحة من صفاته حتى يتعلق به إدراك الشم وهكذا (قوله وقد اقتصر الخ) تمهيد لقوله بعد . قال ابن التلمسانى (قوله النقيضين) تثنية نقيض ، فعيل بمعنى فاعل ، وفى بعض النسخ النقضين تثنية نقض وهو أوضح : أى النقض بالملموسية والنقض بالمخلوقية (قوله وقد أورد) أى الفخر (قوله عليها) أى على الطريقة السابقة التى سلكها الأصحاب فى صحة الرؤية ، أعنى قولنا : الله

فى الأربعين وغيره أسئلة عديدة وأكد ورودها بقوله : وأنا غير قادر على الجواب عنها ، فمن قدر على الجواب عنها أمكنه أن يتمسك بهذه الطريقة ، وقد تصدى جماعة من الفضلاء للجواب عنها ، وكان شيخنا تقى الدين يقول إن بعضها لا يمكن الجواب عنه بما يشفى الغليل . قال ابن التلمسانى : ونحن نشير اليها على وجه الاختصار وننبه على القوىّ منها والضعيف وبالله تعالى التوفيق . الأوّل منع أن الصحة حكم ثبوتى . وجوابه ان الصحة نقيض لاصحة المحمول على الممتنع فالصحة أمر ثبوتى لاستحالة تقابل نفيين . الثانى سلمنا أنه حكم ثبوتى ، لكن لانسلم توقفه على مصحح ، وليس كل حكم مفتقرا الى مصحح فان صحة كون الشئ معلوما حكم ولا يفتقر إلى مصحح .

موجود ، وكل موجود يصح أن يرى (قوله فى الأربعين) كتاب للفخر ذكر فيه أربعين من مسائل الخلاف (قوله بهذه الطريقة) أى الطريقة العقلية فى الاستدلال على الرؤية وهى الطريقة السابقة ، أعنى قوله : الله موجود وكل موجود يصح أن يرى (قوله وقد تصدّى الخ) من كلام ابن التلمسانى (قوله شيخنا) أى شيخ ابن التلمسانى (قوله تقى الدين) أى المقترح (قوله ان بعضها) أى بعض الأسئلة التى أوردها الفخر على هذه الطريقة (قوله الغليل) هو فى اللغة حرارة العطش ، والمراد به هنا مايوجد فى النفس من أجل تلك الأسئلة (قوله ونحن نشير اليها) أى الى الأسئلة التى أوردها الفخر على تلك الطريقة : أى مع أجوبتها (قوله الأوّل) أى من الأسئلة (قوله منع أن الصحة حكم ثبوتى) هذا منع للمقدمة القائلة الصحة حكم ثبوتى ، ولا يجوز أن يعلل بالعدمى ، وتقرير السؤال لانسلم أن الصحة أمر ثبوتى لم لايجوز أنها عدم ، واذا كانت عدما فيجوز أن تعلل بالعدمى كالامكان والافتقار وذلك ليس بموجود فى الله (قوله وجوابه) أى جواب هذا المنع أن الصحة الخ . حاصل هذا الجواب أن قولنا لاصحة نفى لأن حمله على الممتنع بأن تقول الممتنع كالجمع بين الضدين أوالمستحيل لاصحة له يدل على أنه لا يكون ثبوتيا وإلا قام بنفسه ، وحينئذ فلا صحة سلب معنى كما هو كذلك لفظا والصحة نقيضه فتكون أمرا ثبوتيا ، إذ لو كانت سلبا أيضا لتقابل نفيان وذلك باطل لأنهما قد يجتمعان كلاسواد ولا بياض فى الحمرة ولا فرس ولا انسان فى الحمار ، وانما التقابل بين ثبوتيين كالحركة والسكون أوثبوت ونفى كالوجود والعدم أو بين أحد النقيضين والمساوى لنقيضه كما فى القدم والحدوث ، وفى هذا الجواب شىء إذ كون الصحة تقابل لاصحة لايقتضى أنها أمر ثبوتى إذ وقع فى كلامهم تقابل العدمين ، فيقال عدم لاعدم ، وقدم لا قدم ، وافتقار لا افتقار ونحو ذلك ، فقول ابن التلمسانى لاستحالته الخ غير مسلم وتعليله بأن النفيين قد يجتمعان كلا سواد ولا بياض فى الحمرة ، وحينئذ فلا يتقابلان ليس بشىء لأن كلامنا فى عدمين . أحدهما سلب للآخر كما مثلنا (قوله المحمول على الممتنع) بالجرّ نعت لقوله : لاصحة نحو الجمع بين الضدين لاصحة له (قوله فالصحة الخ) مفرع على قوله : نقيض لاصحة ، ومن المعلوم أنّ نقيض الشىء رفعه فيلزم أن تكون الصحة أمرا ثبوتيا وإلا بأن كانت عدم شىء وقوبلت بلا صحة لزم تقابل النفيين (قوله سلمنا أنه) أى ماذكر من صحة الرؤية (قوله لكن لانسلم توقفه الخ) أى فبطل ، قوله فى صدر السبر : فلأن صحة الرؤية موقوفة على مصحح الخ (قوله وليس الخ) تعليل

وجوابه أنه لولم يفتقر الى مصحح لم تعلقه الموجود والمعدوم وحيث لم يعم اقتضى مصححا . الثالث سلمنا توقفه على مصحح ، لكن لانسلم صحة التعليل أصلا فانه عند المتكلمين مبنى على ثبوت الحال والواسطة بين الوجود والعدم ، ولانسلم ثبوت الواسطة كيف والشيخ الأشعرى امام المذهب لايقول بها وينفى التعليل العقلى ، وهذا السؤال لازم للشيخ ولمن التزم مقالته فى نفى الحال ، ومن قال بها كالقاضى أمكنه الاستدلال بها . وأجاب الشهرستانى عنه بأن الشيخ وإن لم يقل بالأحوال فانه قائل بالوجوه والاعتبارات العقلية ، فقد تصور العموم والخصوص ، ويرد عليه بأنه وإن قال بالاعتبارات العقلية فانه لم يقل بالتعليل ،

(قوله وجوابه الخ) أى جواب السؤال الثانى أن ماذكر من الصحة التى هى حكم ثبوتى لو لم يفتقر ذلك الحكم الثبوتى إلى مصحح لم تعلقه : أى تعلق الحكم الذى هو صحة الرؤية ، ومعنى عموم تعلقه بالموجود والمعدوم ثبوت ذلك الحكم لكل منهما ، ويحتمل عود ضمير تعلقه للرؤية لكن فيه تشتيت للضمائر (قوله لم الخ) أى لكن التالى باطل ، وقوله : وحيث الخ مرتب على هذا المحذوف (قوله اقتضى) أى التعلق (قوله توقفه) أى توقف صحة الرؤية الخ ، وذكر الضمير باعتبار ماذكر (قوله لكن لانسلم صحة التعليل) أى لأن المصحح أعم من العلة والشرط ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص فنمنع كونه علة ونسلم أن المصحح شرط ، وحينئذ فنقول إن الوجود شرط فى صحة الرؤية ولا يلزم من وجوده وجود الرؤية لأنه لايلزم من وجود الشرط وجود المشروط بخلاف العلة (قوله أصلا) أى بجميع جزئياته لا فى هذا المحل ولا فى غيره (قوله فانه) أى ماذكر من صحة التعليل (قوله والواسطة) عطف تفسير فاذا قيل إنما صحت رؤية الجوهر أوالعرض لكونه موجودا مثلا فالكون من جملة الأحوال (قوله كيف الخ) أى لايصح ثبوت الواسطة والحال أن الشيخ الخ (قوله بها) أى الحال والواسطة (قوله وينفى الخ) عطف على لايقول بها ولامفهوم لقوله العقلى لأنه ينفى التعليل مطلقا عقليا كان أو عاديا أو شرعيا لأنه من قبيل الأحوال وهو لايقول بها (قوله لازم للشيخ) أى فلا يمكنه الاستدلال على صحة الرؤية بهذا المسلك العقلى ، لأنه مبنى على صحة التعليل المبنى على ثبوت الحال ولم يقل بذلك (قوله بها) أى الواسطة (قوله أمكنه الاستدلال بها) أى بالطريقة السابقة وهى المسلك العقلى الذى ارتكبه الأصحاب فى صحة جواز الرؤية (قوله عنه) أى الثالث (قوله قائل الخ) أى وحينئذ فيتحقق التعليل لأن التعليل لايتوقف على الحال ، فاذا قيل البارئ يرى لكونه موجودا فالكون موجودا أمر اعتبارى وهو يقول به الشيخ وإن كان لايقول بالأحوال (قوله فقد تصور) بفتح التاء أى فقد أمكن العموم والخصوص بين العلة والمعلول عند ملاحظة الوجه والاعتبار كما يتصور ذلك عند ملاحظة الحال ، مثلا شرب الخمر حرام لكونه مسكرا فالكون مسكرا صادق على الخمر وغيره وهو أمر اعتبارى فالعموم من شأن العلة والخصوص من شأن المعلول . ويصح ضم التاء بمعنى أدرك : أى فقد أدرك المتصور العموم فى العلة والخصوص فى المعلول بناء على أن العلة من الأمور الاعتبارية ، وهذا تفريع على إثبات الوجه والاعتبار (قوله ويرد الخ) أى ويرد على الشهرستانى (قوله بأنه) أى الأشعرى (قوله فانه لم يقل بالتعليل) أى بل بنفيه مطلقا شرعيا

ومعتمدكم فيما تطلبون من أقسام المشترك بين الجوهر والعرض المرئيين مبنى على التزام أحكام العال العقلية ، وقلتم إن الحدوث لا يكون علة لأنه لايعقل إلا بالشركة بين الوجود والعدم والعدم السابق لايجامع الوجود ، والعلة يجب مقارنتها للمعلول ، وصحة الرؤية أمر ثبوتى والأمر العدمى لا يكون علة للأمر الثبوتى ولاجزءا منها

أو عقليا أو عاديا وجها واعتبارا أو حالا هـذا ، والحق أن الأشعرى لم ينف التعليل على أنه وجه واعتبار ، وحينئذ فيتم جواب الشهرستانى (قوله ومعتمدكم الخ) الخطاب لجماعة الأشعرى والواو للحال ، والمراد بالمعتمد طريق السبر التى سلكها الأصحاب وبالمشترك بين الجوهر والعرض المصحح لرؤيتهما : يعنى أن الشيخ لم يقل بالتعليل والحال أن طريق السبر التى تعتمدونها يا أيها الأشاعرة فى بيان المصحح الذى تطلبونه حالة كون ذلك المصحح من أقسام المشترك بين الجوهر والعرض المرئيين مبنية على صحة التعليل ، والأشعرى لايقول بصحته فما فى قوله فما تطلبون موصولة : أى فى المصحح الذى تطلبونه ثم بين ذلك المصحح بقوله من أقسام المشترك أو أنه حال مما يطلبونه (قوله أحكام الخ) الاضافة بيانية (قوله وقلتم الخ) تعليل : أى لأنكم قلتم فى طريق السبر كذا وقلتم كذا وما قلتموه محتو على التعليل وإمامكم ينفيه (قوله لا يعقل الخ) أى إن العدم والوجود مشتركان فى معنى الحدوث ، فالحدوث مركب من الوجود والعدم : أى السابق (قوله والعدم السابق الخ) حاصل كلامه أن الحدوث لايصح أن يكون علة لصحة الرؤية لأن الحدوث معتبر فيه العدم السابق لأن معناه العدم السابق على الوجود ولذا عرفه بعضهم بأنه عدم كون الشيء قبل كونه ، فلو علات صحة الرؤية بالحدوث للزم تقدم العلة على المعلول بالزمان وهو باطل ، وبيان ذلك أن من المعلوم أنه إنما يصح أن يرى الموجود والعدم السابق على الوجود لايجامع الوجود ، فلو كان الحدوث علة لصحة رؤية الموجود لكانت العلة وهى الحدوث سابقة على معلولها الذى هو رؤية الموجود بالزمان ، والعلة يجب مقارنتها لمعلولها هذا حاصله . وأنت خبير بأن هذا إنما يلزم على تفسير الحدوث بالعدم نفسه ، وأما على تفسيره بأنه الوجود بعد العدم أو بالعدم السابق على الوجود ، وهو ما أشار له أولا بقوله لأنه لايعقل إلا بالشركة بين العدم والوجود : أى انه مركب منهما فلا يلزم ذلك إذ العدم جزء من مفهوم الحدوث لانفسه فلا نسلم عدم حصول المقارنة إذ حصول المركب بآخر أجزائه فقد تحصل المقارنة بين المعلول وآخر جزء من العلة ولا يلزم أن يقارن المعلول جميع أجزاء العلة وليس كل من تلك الأجزاء علة ، وإنما العلة مجموعها ، نعم يلزم عليه تركب العلة العقلية وهو لايصح ، والمناسب أن يقول لأن الحدوث لا يعقل بدون العدم ، فاما أن يكون الحدوث نفس العدم ، وإما أن يكون العدم جزءا من مفهومه فان كان نفس العدم لزم تقدم العلة على المعلول بالزمان لأن العدم السابق لايجامع الوجود وتقدمها عليه باطل لوجوب مقارنتها له ، وان كان العدم جزءا من مفهوم الحدوث الذى هو العلة لزم تركيب العلة العقلية وهو باطل (قوله وصحة الرؤية) عطف على اسم إن من قوله لأنه لايعقل (قوله والأمر العدمى الخ) المناسب والعدم لا يكون الخ لأن

وقلتم إن الجوهر لايصح أن يرى لجوهريته ولا العرض لعرضيته لمايلزم عليه من تعليل الحكم المتحد النوع بعلتين مختلفتين وقلتم ان الجوهر لايصح أن يقال رؤى لأنه على صفة خاصة من كون أو لون لمايلزم فى ذلك من التركيب فى العلة العقلية . الرابع سلمنا صحة التعليل ، لكن لم قلتم ان صحة الرؤية من الأحكام المعللة . وقولكم فى جوابه انه لو لم يتوقف على مصحح لعمّ حكمه المعدوم والموجود لاينتج إلاأنه يتوقف على مصحح وهو أعم من العلة إذ قد يكون شرطا فان الحياة شرط لقيام العلم والقدرة والارادة بالمحل وليست علة لها وهو قوى . الخامس سلمنا

الحدوث هو العدم السابق على الوجود والعدمى هو الأمر الذى قام به العدم (قوله وقلتم ان الجوهر لايصح أن يرى لجوهريته الخ) عطف على قلتم إن الحدوث الخ ، وهذا قد جرى عليه السبر نظرا لقوله لاجائز أن يكون مابه الافتراق الخ (قوله وقلتم ان الجوهر لايصح أن يقال رؤى الخ) لم يذكره الشارح فى السبر المتقدم ، وحاصله أنه لايصح أن يقال رؤى الجوهر لكونه جوهرا متحركا أو لكونه جوهرا ساكنا أو لكونه جوهرا أبيض على أن تكون العلة مجموع الجوهرية والأبيضية أو الجوهرية والمتحركية ، لأن التعليل بشىء مما ذكر يلزم عليه أن لايرى الآخر ، و يلزم عليه تركيب العلة العقلية وهو باطل ، لأن العلة لو تركبت لانتفت عند انتفاء جزء منها ، فاذا انتفى الجزء الآخر انتفت أيضا و يلزم تحصيل الحاصل ، وهذا يقتضى منع التركيب فى العلل مطلقا عقلية أو عادية أو شرعية ، وعلى هذا فقول الشارح فى العلة العقلية لامفهوم فيه لقوله العقلية (قوله لما يلزم الخ) أى وذلك باطل على أحد الأقوال لأنه قيل يجوز تركيب العلة مطلقا ، وقيل لامطلقا وقيل مالم تزد على خمسة أجزاء (قوله سلمنا صحة التعليل) أى فى غير محل النزاع وهو غير هذا الموضع لكن نمنع صحته فى هذا الموضع الذى هو محل النزاع لأن صحة الرؤية ليست من الأحكام المعللة بدليل قوله : لكن لم قلتم الخ ، وهذه الأسئلة كلها ماعدا الأول جارية على طريقة التنازل و إرخاء العنان فكل جار على تسليم مايليه (قوله وقولكم فى جوابه) أى فى سنده (قوله انه) أى ماذكر من صحة الرؤية (قوله لعم الخ) إضافة حكم للضمير بيانية ، والمراد بعموم صحة الرؤية للموجود والمعدوم ثبوتها لكل منهما (قوله إلا أنه الخ) معمول ينتج : أى لاينتج إلا ذلك ولا ينتج خصوص كون المصحح هو العلة (قوله وهو) أى المصحح الذى أنتجه قولكم (قوله إذ قد يكون شرطا) أى ونحن نقول ان المصحح هنا للرؤية شرط فيها لاعلة لها ، وحينئذ فلا يلزم من ثبوت الوجود ثبوت صحة الرؤية إذ لايلزم من ثبوت الشرط ثبوت المشروط (قوله فان الحياة الخ) يعنى فان الحياة مصححة لقيام العلم والقدرة والارادة بالمحل . ومع ذلك هى شرط لصحة قيام المذكورات بالمحل ، ولا يلزم من وجودها فى المحل وجود المذكورات فيه لاعلة ، إذ لو كانت علة للزم قيام العلم والقدرة والارادة بكل من قامت به الحياة بحيث يكون عالما قادرا مريدا سميعا بصيرا متكلما ، والمشاهد خلافه فكذلك الوجود مصحح لرؤية الموجود على أنه شرط لاعلة (قوله وليست علة لها) أى المذكورات من العلم وماعطف عليه ، وكان الأولى أن يقول : وليست علة له : أى للقيام المذكور لأنه المحدث عنه (قوله وهو) أى هذا السؤال (قوله قوىّ) أى لايمكن الجواب عنه ، و بيان قوته أن دليل السبر إنما أنتج أن مصحح الرؤية الوجود والمصحح أعم من العلة والشرط ، ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت

صحة تعليله ، لكن لانسلم أن صحة الرؤية حكم مشترك فان صحة كون الجوهر مرئيا مخالف لصحة كون السواد مرئيا ، ولو تساوتا لقامت احداهما مقام الأخرى وللاضافة أثر فى المخالفة . وجوابه أن صحة الرؤية بما هى صحة رؤية لا تختلف بما تضاف اليه كما لا تختلف حقيقة العلم باختلاف متعلقاته . السادس سلمنا أنه مشترك ، ولكن لا نسلم امتناع تعليل الأحكام المتساوية بعلل مختلفة ، فان اللونية مشترك ووجودها معلل

الأخص ، والمطلوب كون الوجود علة لأجل أن يلزم ثبوت صحة رؤية كل موجود للزوم طرد العلة ولايلزم ذلك من كونه شرطا إذ لايلزم من ثبوت الشرط ثبوت المشروط (قوله صحة تعليله) أى تعليل ماذكر من الحكم وهو صحة الرؤية (قوله مشترك) أى اشترا كا معنويا بين صحة رؤية الجوهر وصحة رؤية العرض بحيث تكون صحة الرؤية نوعا لهما (قوله مخالف الخ) أى مخالف لها بالنوع وإلا فالمخالفة بالشخص حاصلة حتى عند اتفاقهما بالنوع (قوله ولو تساوتا) أى الصحتان فى النوع مع اختلافهما بالشخص والواو للتعليل لقوله فان صحة الخ (قوله لقامت الخ) أى لسدت علة إحداهما مقام علة الأخرى كما هوشأن المتحدين نوعا بحيث يقال صحة رؤية الجوهر لكون السواد مرئيا وصحة رؤية السواد لكون الجوهر مرئيا ، فالمراد بقيام إحداهما مقام الأخرى كون المعنى القائم باحداهما علة للأخرى ثم إن هذا التالى باطل فبطل المقدم وهو تساويهما فى النوع وثبت نقيضه وهو اختلافهما فيه وهو المطلوب (قوله وللاضافة أثر الخ) عطف على معنى قوله ولو تساوتا الخ : أى لأنه لو تساوتا الخ ، ولأن للاضافة أثرا فى المخالفة : أى فى الحقيقة فاضافة الرؤية للجوهر تصيرها مباينة لرؤية العرض وإضافة الرؤية للعرض تصيرها مباينة لرؤية الجوهر ، وحينئذ فلا تكونان متحدين نوعا (قوله بما هى الخ) الباء بمعنى فى متعلقة بلا تختلف وماواقعة على مقوم ، والمراد بصحة الرؤية صحة كون الشىء مرئيا : أى ان صحة كون الشىء مرئيا لاتختلف بسبب ماتضاف إليه فى مقوم هى : أى صحة الرؤية صحة رؤية به : أى بذلك المقوم ففى العبارة حذف الرابط للصفة بالموصوف وتقديم : أى أن صحة الرؤية لاتختلف بسبب ماتضاف اليه فى مقوم لاتتحق صحته خارجا إلابه حتى تختلف حقيقة الأفراد ونظير ذلك أن تقول زيد لايخالف عمرا بسبب إضافة أحدهما للعلم نحو زيد العلم والآخر للجهل نحو عمرو الجهل فى مقوم كالناطقية ذلك المقوم متحقق به نوعهما وهوالانسان فى الخارج . وإذا علمت هذا فقول الباحث فان صحة كون الجوهر مرئيا الخ ممنوع ، وقوله : ولو تساوتا الخ الملازمة فيه لاتسلم لأن الصحتين وان تساوتا فى النوع لكن المضاف اليهما مختلف نوعا (قوله كما لاتختلف الخ) فالعلم بهذه المثابة لايغاير العلم بالأخرى فى الحقيقة ، وهذا تنظير فى الجملة للايضاح لأن العلم فى طرف التنظير جار على الصفة والرؤية من طرف المنظر له المراد بها الفعل : أى كون الشىء مرئيا (قوله سلمنا الخ) أى سلمنا أن صحة الرؤية حكم مشترك بين أفراده وهى صحة رؤية الجوهر وصحة رؤية العرض (قوله المتساوية) أى بالنوع (قوله بعلل مختلفة) أى كأن تعلل صحة رؤية الجوهر بالتحيز وصحة رؤية العرض بالافتقار للمحل (قوله فان اللونية مشترك) أى أمر مشترك بين جميع أفراد اللون من بياض وسواد وحمرة وغير ذلك (قوله ووجودها) أى اللونية : أى

بخصوصيات الألوان . وجوابه أن الأحكام العقلية كالعالمية والقادرية لاتميز باعتبار ذاتها ، وإنما تميز باعتبار موجباتها من العلم والقدرة ، فلوعللنا العالمية بحقيقة تخالف العلم لزم قلب معقولها وذلك محال . وأما لزوم اللونية لخصوصيات الألوان فمسلم والممنوع كون الأخص علة الأعم . السابع سلمنا أن المشترك لابدله من علة مشتركة ، لكن لانسلم أن الوجود مقول على الواجب والممكن بالاشتراك المعنوى ، بل بالاشتراك اللفظي وإلا لكان جنسا للواجب فيحتاج إلى فصل ، ويلزم التركيب فى ذات واجب الوجود جل وعلا . كيف ومذهب الشيخ الأشعرى أنه مشترك بالاشتراك اللفظي وأن وجود كل شيء هو عين ذاته ،

ثبوتها (قوله بخصوصيات الألوان) أى بالألوان المخصوصة كأن يقال لونية الأبيض معللة بالبياض ولونية الأسود معللة بالسواد ولونية الأحمر معللة بالحمرة ، فاللونية مشتركة بين جميع أفراد اللون ، وقد عللت لونية كل فرد بعلة (قوله موجباتها) أى عللها (قوله فلو عللنا الخ) كما إذا عللت عالمية زيد بالقدرة وعالمية عمرو بالارادة (قوله معقولها) أى حقيقتها (قوله وأما لزوم الخ) قصد به الشارح إظهار تخطئة ماجرى عليه الباحث من كون اللونية معللة بالألوان الخاصة وإفادة أن الحق أن اللونية لازمة للألوان الخاصة لأنها معلولة لها فالبياض يستلزم اللونية وكذلك السواد استلزام الأخص للأعم لا أن كل واحد علة فى اللونية وذلك لأن مقتضى كون البياض علة للونية انتفاء اللونية عند انتفائه لأن العلة يجب اطرادها وانعكاسها ومقتضى كون اللونية أعم أنها توجد عند انتفاء البياض ، وحينئذ فيلزم انتفاء اللونية عندانتفاء البياض وعدم انتفائها عند انتفائه ، وهذا تهافت فقد بطل كون البياض مثلا علة للونية وثبت أنهما متلازمان فقط ، وحينئذ فما ذكره المعترض من السند بقوله : فان اللونية الخ ممنوع ، واذا بطل السند بطل المنع (قوله فمسلم) أى لأن الأخص يستلزم الأعم (قوله والممنوع الخ) أى لأن العلة يجب اطرادها وانعكاسها والأخص يطرد ولا ينعكس ، وحينئذ فما ذكرته يا أيها المعترض من باب الاستلزام العقلي لامن باب العلة (قوله أن المشترك) أى ان النوع المشترك بين أفراد كصحة الرؤية المشتركة بين صحة رؤية الجوهر وصحة رؤية العرض (قوله مشتركة) أى بين أفراده (قوله أن الوجود) أى الذى انتهى إليه السبر (قوله مقول الخ) أى محمول عليهما حمل اشتقاق بأن يشتق منه موجود ويحمل عليهما (قوله بل بالاشتراك اللفظي) كمقولية العين على الباصرة والجارية لوضعها لكل واحدة على انفرادها ، فكذلك الوجود وضع لوجود كل واحد من الممكن والواجب بوضع (قوله والا الخ) أى والا يكن مقولا عليهما بالاشتراك اللفظي ، بل كان مقولا عليهما بالاشتراك المعنوى لكان جنسا للواجب كما أنه جنس الممكن فيحتاج لفصل يميزه عن ماشاركه كالحيوان بالنسبة للانسان (قوله ويلزم) الأولى تفريعه على ماقبله (قوله كيف الخ) أى لايصح أن يكون الوجود مقولا على الواجب والممكن بالاشتراك المعنوى لأن مذهب الخ ، وفى الاتيان بهذا الاستفهام الانكارى عقب ما انتهى إليه الأمر من اللازم قبل بطلانه شيء ، فالمناسب أن يقول : فيلزم التركيب فى ذات واجب الوجود وهو باطل ، ثم يأتى بمذهب الأشعرى ترشيحا لذلك (قوله أنه) أى الوجود (قوله وأن وجود كل شيء الخ) كالتفسير لقوله : وأنه مشترك

وعلى هذا فلايلزم من كون وجودنا علة لصحة رؤيتنا أن يكون وجود البارىء تعالى علة لصحة رؤيته . والجواب عسير على مذهب الشيخ . وجوابه على الجملة التزام أن الوجود زائد على ماهية الموجود وان كان لايفارقها ، وأنه مقول على الموجودات بالاشتراك المعنوى بدليل صحة انقسامه الى الواجب والممكن ، ومورد التقسيم لابد وأن يكون مشتركا ، ولايلزم أن يكون جنسا إلا لوكان مشتركا ذاتيا وهو ممنوع بدليل عدم توقف فهم الذات على فهمه ، وهذا يتجه على اختيار الامام فى الوجود ولايتجه على رأى من يقول الوجود نفس الموجود ، وان لم يكن تمام ماهيته كالقاضى و إمام الحرمين . الثامن سلمنا أن مفهوم الوجود

بالاشتراك اللفظى فاذن الوجود محمول على الواجب والممكن كحمل العين على الباصرة والجارية (قوله وعلى هذا) أى مذهب الأشعرى (قوله فلايلزم الخ) لأن وجوده تعالى عين ذاته وهى مغايرة لذواتنا فى الحقيقة فلا جامع بينهما حتى يلزم ذلك . وأنت خبير بأن هذا الاعتراض المشار إليه بقوله : وعلى هذا الخ غير الاعتراض الذى ذكره فى المتن حيث قال لأن الوجود عين الموجود فلا يصح أن يكون علة ، وذكر الشارح هنا هذا الاعتراض واقتصر عليه لسوقه لعبارة ابن التلمسانى المقتصر فيها عليه (قوله على الجملة) أى بقطع النظر عن مذهب الشيخ وغيره (قوله وان كان لايفارقها) جملة حالية فهو كالضاحكية بالقوة بالنسبة لماهية الانسان (قوله وأنه) أى الوجود (قوله مقول) أى محمول (قوله بدليل الخ) سند لكون الوجود مقولا على الموجودات بالاشتراك المعنوى (قوله ومورد التقسيم) أى ماجرى عليه وهو الوجود هنا (قوله لابد وان يكون مشتركا) أى اشتراكا معنويا بين الأقسام كالواجب والممكن هنا (قوله ولا يلزم) أى من كون الوجود مشتركا اشتراكا معنويا بين الواجب والممكن ، وقوله : إلا لوكان مشتركا ذاتيا : أى داخلا فى ذاتهما وهو ليس كذلك ، وحينئذ فبطل قول المعترض وإلا لكان جنسا فيحتاج إلى فصل الخ (قوله بدليل الخ) سند لمنع كون الوجود ذاتيا للواجب . وحاصله أنا نتصور الذات العلية ونتعقلها وان لم نلاحظ وجودها فعدم توقف تعقلها على ملاحظة الوجود يدل على أنه ليس ذاتيا لها (قوله وهذا) أى الجواب (قوله يتجه) أى يتم جوابا (قوله على اختيار الامام) أى الفخر الرازى الباحث بذلك البحث ، وقوله : فى الوجود : أى من أنه زائد على حقيقة الموجود سواء كان الموجود قديما أو حادثا فهو عنده الكون والاستقرار فى خارج الأعيان ، وهذا القول وافق فيه الامام المعتزلة (قوله وان لم يكن الخ) أى سواء قلنا إنه تمام ماهيته كما قال الأشعرى بل وان لم يكن تمام ماهيته : يعنى أنه ليس زائدا عليها كما قاله القاضى الخ فامام الحرمين والقاضى ومن وافقهما يوافقون الأشعرى فى القول بأن الوجود عين ذات الموجود وغير زائد عليه ، و إنما يختلفون فى أن الوجود تمام ماهية الموجود والموجود متعين ومتميز بذاته وهو ماقاله الأشعرى أو جزء من تمام ماهيته : أى أنه جنس لها ولا بد لها من فصل يميزه إما حال أو وجه واعتبار وهو ماقاله القاضى ومن وافقه ، واعترض عليهم بأنه يلزم عليه تركب الذات العلية وأما الفلاسفة فيقولون إن الوجود زائد على ذات الموجود فى الحادث وليس زائدا فى القديم لأن الانسان مثلا له ماهية وهى الحيوانية والناطقية وله وجود مقارن وهو الكون فى الخارج ، وأما

مشترك لكن لا نسلم أن لامشترك سوى الوجود والحدوث ، وحصركم منخرم بالامكان أو بالمركب منه ومن غيره وهذا منع قوى ، والاعتماد على عدم الوجدان لايفيد العلم ولا يمكن ابطال التعليل بالامكان أو بالمركب منه ومن غيره بأن الامكان أمر عدمى ، فان الخصم يقول ذلك فى صحة الرؤية ولا يمتنع تعليل العدمى بالعدمى . قلت : أجاب عنه بعض التلمسانيين فى شرحه على عقيدة ابن الحاجب بأن قال : يكفى المستدل بحثت فلم أجد ثم ظهور وصف صالح للتعليل بعد ابطال ماحصر من الأوصاف لايوجب انقطاعه فيتعين ابطاله ، ثم أبطل علية الامكان منفردا بعدم صحة رؤية كل ممكن ومع غيره باستحالة التركيب فى العلة العقلية . قلت : ولايخفى ضعفه فان قول المستدل بحثت فلم أجد إنما يحصل الظن فقط فيصح

الواجب فهوواحد فى كل جهة فلاماهية له سوى الوجود الخاص المجرد عن الماهية (قوله مشترك) أى بين الواجب والممكن اشتراكا معنويا (قوله أن لامشترك) أى فى المقام بين الجوهر والعرض الذى جرى عليه السبر (قوله وحصركم) أى الذى جريتم عليه فى مقام السبر المقتضى أنه لامشترك بين الجوهر والعرض سوى الوجود والحدوث (قوله منه) أى من الامكان ، وقوله : ومن غيره : أى الامكان وغير الامكان الوجود والحدوث كمجموع الامكان والوجود ومجموع الامكان والحدوث (قوله قوى) أى لا يمكن دفعه (قوله والاعتماد الخ) دفع لما يقال جوابا من طرف المستدل . وحاصله أن يقول لم أجد مشتركا بين الجرم والعرض سوى الوجود والحدوث ولا يصح الحدوث فتعين الوجود فدفعه بأن الاعتماد على عدم الوجدان لايفيد العلم بعدم ثبوت أمر مشترك غيرهما ، وإنما يفيد الظن والمطلوب فى المقام العلم والوجدان لايفيده إذ لايلزم من عدم الوجدان عدم الأمر المشترك (قوله ولا يمكن الخ) هذا دفع أيضا لما يقال من طرف المستدل . وحاصله أن تعليل صحة الرؤية بالامكان أوبالمركب منه ومن غيره باطل لأن الامكان أمر عدمى وصحة الرؤية أمر ثبوتى ولايصح تعليل الثبوتى بالعدمى ، فلذاحصرت المشترك بين الحدوث والوجود (قوله الخصم) أى المعتزلى (قوله يقول ذلك الخ) أى يقول انها أمر عدمى وانها عدم امتناعها فيصح تعليلها بالامكان العدمى أيضا (قوله أجاب عنه) أى عن هذا المنع (قوله بعض التلمسانيين) هو ابن ذكرى (قوله ثم ظهور وصف صالح) أى كالامكان فى المقام وهو مبتدأ خبره قوله لايوجب انقطاعه ، وهذامرتب على قوله : بحثت فلم أجد الذى قال ابن ذكرى إنه يكفى المستدل هنا ، فاذا كفاه هذا فابداء المعترض لوصف صالح للتعليل كالامكان لم يذكره المستدل لايوجب انقطاعه ، بل يعود المستدل إلى ذلك الوصف فيبطله ويسلم سبره ، وإلى هذا أشار بقوله : فيتعين ابطاله : أى إذا كان ذلك لايوجب انقطاعه ، فحينئذ يتعين على المستدل ابطال ما أبداه المعترض ، فان أبطله فذاك وإلا انقطع حينئذ (قوله ثم أبطل) أى ابن ذكرى المعبر عنه أوّلا ببعض التلمسانيين ، وقوله : منفردا حال من الامكان ، وقوله : بعدم صلة لأبطل ، وفى بعض النسخ : ثم ابطال فيكون مبتدأ خبره قوله بعدم الخ ، وعلى النسخة الأولى فالكلام من قبل المصنف ، وعلى الثانية يكون من قبل ابن ذكرى (قوله بعدم الخ) لأن من جملة الممكن المعدوم وهو لاتصح رؤيته (قوله قلت ولا يخفى ضعفه) أى ضعف ما أجاب به ابن ذكرى ،

قبوله فى الأمارات ، وما المطلوب منه الظن لا فى البراهين ، وما المطلوب منه العلم كمسئلتنا هذه ، و إنما يصح الاستدلال بالسبر فى مثل مسئلتنا إذا كان الحصر قطعيا لدورانه بين النفى والاثبات والابطال قطعيا لكونه من الضروريات أوماينتهى اليها وأين ذلك ، وماذكره بعد مبنى على هذا الأساس الذى بان انهدامه على أن ابطاله علية الامكان منفردا بعدم صحة رؤية كل ممكن فاسد لأنا نقول الممتنع وقوع رؤية كل ممكن لاصحته ، ولايلزم من صحة الشىء وقوعه . والمعلل بالامكان الثانى لا الأوّل والله تعالى أعلم . التاسع سلمنا أن لامشترك سوى الحدوث والوجود ، لكن لانسلم سقوط الحدوث عن درجة الاعتبار (قوله : لايعقل إلا بشركة من العدم) قلنا لانسلم بل الحدوث هو الوجود المقيد بمسبوقية العدم ، والمسبوقية أمر مقارن للوجود وكيفية له وصفة الثابت ثابتة ، وجوابه أن الحدوث صفة اعتبارية لاحقيقة

والمناسب لقوله الآتى وماذكره بعد ذلك مبنى على هذا الأساس الذى بان انهدامه أن يقول : قلت ولا يخفى فساده فان الخ (قوله قبوله) أى قبول قول المستدل (قوله وما المطلوب الخ) عطف على الأمارات عطف تفسير ، وقوله : وما المطلوب منه العلم عطفه على البراهين عطف تفسير (قوله والابطال) عطف على الحصر (قوله إليها) أى الضروريات (قوله وأين ذلك) أى الحصر القطعى والابطال القطعى والاستفهام للاستبعاد (قوله وماذكره بعد) أى بعد قوله بحثت فلم أجد ، وهو قوله : ثم ظهور وصف الخ (قوله على هذا الأساس الخ) هو كون الامكان علة لصحة الرؤية (قوله لأنا نقول الخ) سند للفساد (قوله لاصحته) الضمير عائد على كل على حذف مضاف : أى لاصحة رؤية كل ، وفى بعض النسخ لاصحتها : أى الرؤية (قوله والمعلل بالامكان الثانى) أى الذى هو طرف الصحة لا الأوّل الذى هو الوقوع . وأنت خبير بأن مارده الشارح على ابن ذكرى من أن الممتنع وقوع كل ممكن الصادق بالمعدوم لاصحة رؤيته يقتضى جواز رؤية المعدوم ، وهو لا يصح رؤيته قطعا ، وقد أجمعوا على أن بصره تعالى إنما يتعلق بالموجودات (قوله سلمنا أن لامشترك) أى بين الجوهر والعرض (قوله عن درجة الاعتبار) أى فى العلية بحيث لا يكون علة لرؤية الجوهر والعرض ، بل يصح أن يعتبر علة (قوله قوله) أى الفخر ، وقوله : لايعقل : أى الحدوث (قوله لايعقل إلا بشركة من العدم) هذا توجيه لمنع ماجرى عليه فى السبر من قوله : ولأن العدم لايصلح أن يكون علة للأمر الثبوتى (قوله بل الحدوث الخ) سند المنع (قوله بل الحدوث هو الوجود) أى وحينئذ فيصح أن يكون الحدوث علة لصحة الرؤية . وحينئذ فالبارى لايرى لعدم وجود العلة فيه (قوله المقيد بمسبوقية العدم) أى إن وجوده مقيد بمسبوقيته بالعدم فحذف الضمير المتصل بمسبوقية والباء المتصلة بالعدم (قوله وكيفية له) أى وإذا كان كذلك فيكون صفة (قوله وصفة الثابت الخ) مرتب على محذوف : أى والوجود ثابت وصفة الثابت ثابتة ، وفيه أن المسبوقية من الاعتبارات التى محلها الذهن ، وليست ثابتة فى الخارج (قوله أن الحدوث صفة اعتبارية) أى لأن مافسر به وهو الوجود المسبوق بالعدم أمر اعتبارى ، فاذا كان الوجود وصفته ، وهى المسبوقية بالعدم كل منهما أمر اعتبارى كان الحدوث المفسر بذلك أمرا اعتباريا وحينئذ فقول المعترض : وصفة الثابت ثابتة المفيد أن كلا من الوجود وصفته المذكورة ثابت ممنوع

ثابتة و إلا لكانت حادثة أيضا ولزم التسلسل . العاشر : سلمنا أن الوجود علة مشتركة ، ولكن لم قلتم إنه يقتضى ذلك مطلقا ، وما المانع من توقف اقتضائه على شرط وانتفاء مانع والحكم متوقف على ذلك ؟ ألا ترى أن الحياة مصححة لكثير من الأحكام : كاللذات والآلام وغير ذلك والبارئ تعالى لايصح وصفه بذلك . وجوابه أن العلة العقلية لايصح فيهاذلك لأنها تقتضى حكمها لذاتها فلا يصح وجودها بدونه كالعلم والعالمية والحياة فى جميع ما ذكروه شرط لاعلة . الحادى عشر : ما المانع أن يكون الوجود علة لصحة الرؤية بالنسبة الينا

واذا كان الحدوث أمرا اعتباريا لاثبوت له فلا يصح أن يكون علة لصحة الرؤية التى هى أمر ثبوتى (قوله ثابتة) أى فى الخارج (قوله و إلا لكانت حادثة) أى و إلا بأن كان الحدوث حقيقة ثابتة لكان الحدوث حادثا لكونه من جملة العالم ثم تنقل الكلام لحدوثه وهكذا . والحاصل أن الحدوث إذا كان حادثا بحدوث قام به له ثبوت فى نفسه لكان حدوثه من جملة العالم فيكون حادثا بحدوث وتنقل الكلام لحدوث الحدوث ويتسلسل (قوله سلمنا أن الوجود الخ) اختصر فى العبارة ، والأصل سلمنا أن الحدوث ساقط عن درجة الاعتبار ، وأن الوجود علة مشتركة بين صحة رؤية الجوهر والعرض ولكن الخ (قوله لم قلتم الخ) الاستفهام إنكارى وضمير انه للوجود والاشارة لصحة الرؤية : أى ولكن لايصح قولكم ان الوجود يقتضى صحة الرؤية مطلقا : أى من غير توقف على شرط ولا على انتفاء مانع (قوله وما المانع الخ) تعليل والاستفهام للنفى : أى لأنه لامانع من توقف اقتضاء الوجود الذى هو علة لمعلوله الذى هو صحة الرؤية على شرط وانتفاء مانع (قوله والحكم) أى صحة الرؤية (قوله على ذلك) أى على الوجود المتوقف على شرط وانتفاء مانع و إذا كان الوجود يتوقف عليه الحكم الذى هو صحة الرؤية وهو متوقف على وجود الشرط وانتفاء المانع فلا يكون الوجود مقتضيا لصحة الرؤية مطلقا : أى فى القديم والحادث لتطرق احتمال عدم تحقق ذلك فى القديم (قوله ألا ترى الخ) توضيح لقوله لكن لم قلتم الخ (قوله وغير ذلك) كالنوم (قوله والبارئ لايصح وصفه بذلك) أى بالأحكام المذكورة و إنما لم يتصف بها مع اتصافه بمصححها لأنها متوقفة على الاتصالات والتكيفات الجسمانية وذلك من خواص الأجسام فقد انتفى شرطها ، وان كان متصفا بمصححها فكذا يمكن أن يقال ان مصحح الرؤية وان اتصف به لكنه لايرى لأن الوجود لايقتضى الرؤية إلا بشرط وهو غير موجود فيه تعالى أو أنه منع من رؤيته تعالى مانع (قوله لايصح وصفه بذلك) أى لفقد الشرط وهو الاتصال والتكيفات (قوله لايصح فيها ذلك) أى التوقف على شرط أو انتفاء مانع (قوله لأنها تقتضى حكمها لذاتها) أى فلا تتوقف فى اقتضائها لمعلولها على شىء ولذا كانت تؤثر بطرفى الوجود والعدم (قوله كالعلم الخ) تمثيل للعلة والمعلول (قوله فى جميع ما ذكروه) أى من الأحكام (قوله شرط لا علة) أى كما توهمه المعترض ، ومن المعلوم أنه لايلزم من وجود الشرط وجود المشروط فلا يلزم من وجود الحياة فى البارى وجود اللذة والألم (قوله الحادى عشر الخ) حاصله نسلم أن الوجود يقتضى صحة الرؤية من غير توقف على شرط وانتفاء مانع ،

والعلة إنما تقتضى حكمها إذا وجدت فى محلها ، فان صحة خلق الجواهر معلل بامكانها بالنسبة إلى الله تعالى لأن الخلق إنما يصح منه ولايصح بالنسبة الينا . وجوابه أن العلة العقلية لايتخلف حكمها عنها بحال ، وقدرتنا لاتؤثر وقدرة البارئ تعالى مؤثرة ، ونسبتها الى سائر الممكنات نسبة واحدة ، ولذلك قلنا ان البارئ تعالى قادر على كل الممكنات وموجد لها ، وليس للعبد قدرة على إيجاد ممكن ألبتة . الثانى عشر : ان هذه الحجة تنتقض بالوجهين اللذين ذكرهما الامام الفخر ، وقدتقدما . وزادت البهشمية سؤالا ، وهوأن الرؤية لو تعلقت بالوجود لما أدركنا اختلاف الأشياء . وجوابه أنا إذا

لكن ما المانع من أن يكون الوجود معتبرا علة لصحة الرؤية فى طرف الممكن دون الواجب ، وحينئذ فالواجب لايرى ، وقوله : والعلة الخ : أى لأن العلة إنما تقتضى الخ : أى انها إنما تقتضى الحكم لمن قامت به ، فالوجود بالنسبة إلينا يقتضى كوننا مرئيين بعضنا لبعض ولا يقتضى : أى ذلك الوجود القائم بنا كون المولى مرئيا لما يلزم عليه أن العلة وهى الوجود القائم بنا اقتضت حكما فى غير محلها وهو كون المولى مرئيا واقتضاء العلة حكما فى غير محلها باطل ، وقوله : بالنسبة إلى الله متعلق بالصحة فالمناسب تقديمه على الخبر : وحاصله أن الوجود كما هو علة فى صحة رؤيتنا لا فى رؤية البارى كذلك الامكان فانه علة فى صحة الخلق بالنسبة إلى البارى لا بالنسبة إلينا فالتنظير فى الخصوص فقط (قوله وجوابه أن العلة الخ) حاصله أن العلة العقلية متى وجدت وجد معلولها ولا يتخلف حكمها بحال لا فى القديم ولا فى الحادث والوجود كما ثبت للعبد ثبت للرب وحينئذ فلاوجه لجعل الوجود علة لصحة الرؤية بالنسبة الينا . وأماقول المعترض والعلة الخ ، فهذا غير متجه لأن المجعول علة الوجود المطلق لا الوجود بالنسبة الينا وهذا منع للسند . ثم أشار لرد التنظير بقوله : وقدرتنا الخ . وحاصله أنا لانسلم أن الامكان علة لصحة الخلق ، بل العلة لصحة الخلق القدرة المؤثرة ولم توجد إلافى الرب ، وحينئذ فلايعقل هنا التعميم لأن القدرة المؤثرة خاصة به تعالى بخلاف علة الرؤية فانها الوجود وهو عام ، وعلى هذا فالامكان شرط لا علة كما فهم المعترض . والحاصل أن العلة فى الخلق القدرة المؤثرة بشرط كون المخلوق ممكنا والقدرة المؤثرة خاصة به تعالى ، وقد يقال العلة العقلية تقتضى حكمها لذاتها فلا تتوقف فى اقتضائها لحكمها على وجود شرط ولا انتفاء مانع (قوله بحال) أى فى القديم والحادث (قوله لاتؤثر) أى فى كل الممكنات (قوله مؤثرة) أى فى كل الممكنات (قوله ونسبتها) أى من حيث التأثير والواو للتعليل (قوله وموجد لها) أى للممكنات : أى التى تحققت فى الخارج (قوله هذه الحجة) أى المسلك الذى ارتكبه الأصحاب فى صحة رؤيته تعالى ، وهى المولى موجود وكل موجود تصح رؤيته (قوله اللذين ذكرهما الامام الفخر) أى اعتراضا على بيان الكبرى بالسبر حيث قال : وهذا السبر عندى ضعيف لأنه يقال : الجوهر والعرض مخلوقان الخ (قوله وزادت) أى على ما عند الامام من الأسئلة (قوله البهشمية) أى أتباع أبى هاشم الجبائى (قوله لوتعلقت بالوجود) أى فقط من غيرادراك سواد أو بياض مثلا (قوله لما أدركنا اختلاف الأشياء) أى عند الرؤية لها لكن التالى باطل ، لأنا إذا رأينا انسانا وحمارا مثلا أدركنا اختلافهما بالرؤية قطعا ، وإذا بطل

شاهدنا شيئا علمنا وجوده وتبعه العلم بتمييزه . قال أبو هاشم : الرؤية تتعلق بالأخص و يتبعه العلم بالوجود الأعم قال : وما ذكرناه أدخل فى قضية العقل ، فان العلم بالأخص يستلزم العلم بالأعم ولا ينعكس . قلنا نحن لاندعى أنّ ذلك لازم لاعقلا ولا عادة ، بل نقول ان علم ذلك فى بعض الأشياء فهو قضية عادية ، وقول أبى هاشم ان الرؤية تتعلق بالأخص ثم يتبعها العلم بالوجود ، كيف يصح منه مع زعمه أن أخص وصف الشىء حال نفسية ، وقوله : كما أن الحال لاموجودة ولا معدومة فهى لامعلومة ولامجهولة ، وعنى به أنها لاتعلم على حيالها ، وإذالم تكن معلومة على حيالها ، فكيف تكون محسوسة وكل محسوس معلوم ، وقوله : انا ننتقل من ادراك الأخص إلى ادراك الوجود الأعم لايستقيم مع دعواهم أن الوجود عرض يفارق ، فانهم أثبتوا الماهيات متقررة فى العدم بدون الوجود ، والعلم بالأخص إنما يستلزم العلم بالأعم الذاتى أولازمه لاالعرض المفارق . قلت : واقتصرنا فى هذه العقيدة على أحد هذه الاعتراضات وهو السابع منها ، و بالله تعالى التوفيق .

التالى بطل المقدم وهو تعلقها بالوجود (قوله شاهدنا) أى بأبصارنا (قوله وتبعه العلم الخ) أى تبعه العلم بجهة الاختلاف ، فيكون العلم بالاختلاف الأخص تابعا للعلم بالوجود الأعم ، وزعم بعضهم أنها تتعلق بذلك على العكس ، و إليه أشار بقوله . وقال أبوهاشم : الرؤية تتعلق بالأخص أى بالحال الأخص وهو المميز للشىء و يتبعها العلم بالوجود الأعم ، لأن الرؤية عنده انما تتعلق بأخص وصف الشىء وهوحال ، وجعل الوجود أعم لأنه شامل لهذا المرئى وغيره ، فاذا رأينا لون العاج مثلا ، فانا نرى البياضية لأنها أخص أوصاف هذا اللون ، ويتبع ذلك العلم بوجود هذا اللون ، وهو مخالف لمذهب الأشعرى من تعلق الرؤية بالوجود (قوله قال) أى ترشيحا وتقوية لما قاله (قوله أدخل الخ) أى أوفق بما يقتضيه العقل (قوله لاندعى أن ذلك) أى تبعية العلم بالمميز للوجود : أى لا ندعى أن رؤية الوجود تستلزم العلم بالأخص لاعقلا ولا عادة حتى يتمّ اعتراضكم علينا (قوله إن علم ذلك) أى المميز بعدرؤية الوجود (قوله فهو قضية عادية) أى فهو أمر عادى ، ويرد على ذلك أنه نفى أوّلا كون اللزوم عاديا ، وقد يجاب بأنه نفى أوّلا العادة العامّة المطردة التى لا تختلف ، وأثبت هنا العادة الجزئية (قوله وقول أبى هاشم) مبتدأ خبره قوله : كيف الخ : أى لايصح ذلك القول منه (قوله حال نفسية) أى وهى لا ترى ، وقوله : عطف على زعمه ، وقدتفنن فى التعبير لأن المراد بالزعم القول (قوله وعنى) أى أبوهاشم بقوله لامعلومة ولا مجهولة (قوله أنها) أى الحال (قوله محسوسة) أى مرئية بحاسة البصر (قوله وكل الخ) حال (قوله وقوله) أى أبى هاشم (قوله مع دعواهم) أى المعتزلة وأبوهاشم منهم (قوله متقررة فى العدم) أى فيقولون انالحقائق أزلية كانت مخبأة ومستورة قبل وجودها ، ثم ظهرت بوجودها شبه ثوب كان فى صندوق مغلوق عليه ثم ظهر بفتحه (قوله والعلم الخ) أى لأنّ العلم بالأخص انما يستلزم العلم بالأعم الذاتى كالعلم بالانسان فانه يستلزم العلم بالحيوان (قوله أو لازمه) أى لازم الأعم : كالجسمية اللازمة للحيوان (قوله لاالعرض المفارق) كالضاحكية بالفعل (قوله واقتصرنا الخ) أنت خبير بأن الذى ذكره فى المتن هو قوله لأن الوجود عين

(ص) ومعتمد من أحالها من المبتدعة أنها تستدعى الجهة والمقابلة وهو باطل ، لأن ذلك مفرع على انبعاث الأشعة فتتصل بالمرئى ، وذلك لوصح لوجب أن لايرى الانسان الاقدر حدقته وهو باطل على الضرورة .

(ش) الأشعة عندهم أجزاء مضيئة تنفصل من العين وتتشبث بالمرئى فيرى بشرط أن يكون فى مقابلة الرائى ويشترط انتفاء القرب والبعد المفرطين ، وإنما تقع الرؤية عندهم بالطرف بطرف تلك الأشعة المتصل بالمرئى ، ويسمونه قاعدة الشعاع ويسمون المتصل منها بالناظر منبعث الشعاع وقالوا ان قاعدة الشعاع إذا لاقت جسما صقيلا لاتضرس فيه كالمرآة لم تتشبث به ، بل تنعكس الى الرائى فيرى نفسه ، وقالوا وإنما لم ير داخل الجفن للقرب المفرط ، فلهذا قالوا لايصح أن يرى جل وعز لاستحالة اتصال الأشعة به لأنها انما تتصل بالأجسام والأجرام ، ولاستدعائها جهة تنبعث اليها والله جل وعلا ليس بجرم ولافى جهة : وأهل الحق رضى الله عنهم يقولون : الادراك معنى يخلقه الله تعالى فى المدرك ،

الموجود فلايصح علة وقد مر بيانه . وحاصل الاعتراض السابع أنه لايلزم من كون وجودنا علة لصحة رؤيتنا أن يكون وجوده تعالى علة لصحة رؤيته لأن وجود الشيء عينه فوجودنا مباين لوجوده تعالى ، ولا يلزم من ثبوت حكم لأحد المتباينين ثبوت مثله للآخر ولا يخفى مابينهما من المغايرة (قوله من أحالها) أى رؤية البارئ (قوله من المبتدعة) جمع مبتدع وهو من خالف السلف الصالح فهو صادق على المعتزلة (قوله أنها) أى الرؤية مطلقا لاخصوص رؤية المولى (قوله تستدعى) أى تستلزم ، وقوله : الجهة المراد بها هنا جهة الأمام وان كانت فى حدّ ذاتها صادقة بالجهات الست ، لأن الرؤية انما تستدعى جهة الأمام فقط (قوله والمقابلة) من عطف الملزوم لأن المقابلة تستلزم جهة لكنها خاصة (قوله وهو) أى معتمدهم وهو أن الرؤية تستلزم عقلا الجهة للمرئى والمقابلة (قوله لأن ذلك) أى استدعاء الرؤية للجهة والمقابلة (قوله على انبعاث الأشعة) أى انفصالها من بصر الرائى واتصالها بالمرئى (قوله وذلك) أى انبعاث الأشعة (قوله لوجب الخ) لأن الأشعة غاية مانبلغ ملء الحدقة فبمقتضى ذلك أنه فى ساعة الابصار لايرى الا قدر حدقته فقط (قوله وهو) أى التالى (قوله عندهم) أى المبتدعة وهم المعتزلة هنا (قوله من العين) أى من ناظر العين (قوله وتتشبث بالمرئى) أى تتصل وتتعلق به (قوله أن يكون) أى المرئى (قوله ويشترط انتفاء القرب) أى كجفن العين (قوله بالطرف الخ) الباء الأولى للآلة والثانية للسببية ، والطرف الأول بسكون الراء بمعنى العين والثانى بفتح الراء آخر الأشعة ، وقوله : المتصل بالمرئى نعت للطرف الثانى (قوله ويسمونه) أى طرف الشعاع المتصل بالمرئى (قوله بالناظر) أى إنسان العين (قوله منبعث) أى محل انبعاث (قوله لاتضرس فيه) أى لاخشونة فيه وهو تفسير لما قبله ، وسبب الخشونة فيه عدم استواء الأجزاء فيه نظرا إلى السطح (قوله فلهذا) أى لما تضمنه المبحث من أن الرؤية عندهم بأشعة تنفصل من ناظر العين وتتصل بالمرئى (قوله والله الخ) تكميل للسند ، وقوله : ولاستدعائها عطف على قوله : لاستحالة (قوله الادراك) أى الوصف القائم بالمحل (قوله معنى) أى صفة

فان خلق فى جزء من العين يسمى إبصارا ، وفى جزء من القلب يسمى علما ، وفى جزء من الأذن يسمى سمعا ، وفى اللسان يسمى ذوقا ، وفى كل الجسد يسمى حسا ، واختصاص خلقه بهذه المحالّ إنما هو بحكم العادة ، وكذا اختصاص بعضها بأن يكون المدرك فى جهة وغير قريب جدا ولا بعيد جدا إنما هو بحكم العادة ، ويجوز أن تنخرق العادة ، فيتعلق بما هو قريب جدا أو بعيد جدا ، بل بما ليس فى جهة كما جرت العادة بذلك فى العلم (قوله : وذلك لوصح لوجب الخ) هذا من جملة ماردّ به عليهم القول بانبعاث الأشعة ، وهو أنه لوكانت الرؤية بانبعاث الأشعة للزم أن لايرى الانسان إلا قدر حدقته إذ لاتسع حدقته من الأشعة أكثر منها . لكنه يرى دفعة أكثر من ذاته كلها بأضعاف مضاعفة فضلا عن حدقته فدل على أن الرؤية ليست بما يزعمون من انبعاث الأشعة .

(ص) قالوا إنما يكون ذلك لاتصال الشعاع بالهواء وهو مضىء ، فأعان على رؤية ماقابله كالبلور المعين باشراقه على رؤية مافيه . قلنا

(قوله فان خلق فى جزء من العين) أى كالناظر الذى هو انسان العين (قوله يسمى ابصارا) الأولى بصرا) لأن الابصار مصدر أبصر والمقصود فى المقام الصفة لا الفعل (قوله وفى اللسان) لم يقل وفى جزء من اللسان على أسلوب ماقبله لأن القوة فيه منبثة فى الجلدة المفروشة على سطحه بتمامه لا فى جزء منه (قوله وفى كل الجسد) أى وفى كل جزء من أجزاء الجسد ، وفاته التعرض لادراك الشم فكان عليه أن يقول أوفى جزء من الأنف يسمى شما (قوله واختصاص خلقه) أى خلق الله سبحانه وتعالى الادراك فهو من اضافة المصدر لمفعوله ، وهو ضمير الادراك (قوله بعضها) أى الادراكات (قوله بأن يكون) متعلق باختصاص ، وقوله : فى جهة متعلق بمحذوف خبر يكون (قوله بذلك) أى بالتعلق بالقريب والبعيد جدّا وبما ليس فى جهة (قوله فى العلم) أى فكذلك الرؤية لامانع من تعلقها بما ذكر بجامع أن كلا نوع من الادراك فكما تعلق علمنا بالبارى لامانع من تعلق رؤيتنا به (قوله وهو) أى المشار اليه (قوله أنه) أى الحال والشأن (قوله لكنه يرى دفعة) قيد بذلك دفعا لما عساه أن يقال ان الأكثر من الحدقة إنما يرى بعد انتشار الأشعة وأدخل لكن على دليل الاستثنائية المطوية القائلة لكن التالى باطل : أى كون الانسان لايرى إلا قدر حدقته باطل لأن الانسان يرى دفعة الخ (قوله قالوا) أى فى الجواب عما ألزموا به من كون الانسان لايرى إلا قدر حدقته ولا يرى أكثر منها (قوله يكون ذلك) أى رؤية الانسان أكثر من حدقته لاتصال الشعاع الخارج من العين بالهواء ، والمراد بالهواء الأجرام الشفافة (قوله لاتصال الشعاع بالهواء) أى ثم ينعدم فيه ويتصل بعد ذلك بالجسم المرئى (قوله وهو) أى الهواء حال (قوله فأعان الخ) ضمير أعان للهواء ، وكذا الضمير فيما قابله ، والمراد بما قابل الهواء الشىء المرئى : أى فأعان الهواء على رؤية الشىء المرئى المقابل لذلك الهواء (قوله كالبلور الخ) هذا تنظير للايضاح : أى كقارورة البلور فانها جسم مضىء ، فاذا كان فى جسمها شىء وهى مسدودة فالشأن عدم رؤية مافى جوفها لعدم اتصال الشعاع به لكنها لصقالتها وصفائها أعانت على رؤية مافيها فهى بمنزلة الهواء وما فيها بمنزلة

فيلزم أن لايرى من الهواء الاقدر حدقته ، وأيضا فنحن نرى والهواء مظلم مانرى والهواء مشرق .

(ش) يعنى أنهم أجابوا عما ألزموه من عـدم رؤية الانسان أكثر من حدقته بأن منعوا الملازمة ومستندهم أنه إنما يرى الكثير ، لأن أجزاء الهواء مضيئة فيتصل الشعاع بها وهى تتصل بالسماء فتعين على الابصار كما أن البلور إذا اتصل الشعاع به وهو جسم لطيف مضىء متصل بما فيه فيرى مافيه ، ويرد عليهم بأنه لوكان كذلك لزم أن لايرى الكثير من السماء وغيرها حين يكون الهواء مظلما بالليل مثلا ، وأيضا فما باله رأى من الهواء نفسه أكثر من حدقته مع أن الشعاع انما اتصل ببعضه .

(ص) ومما ينقض عليهم عدم رؤية الجوهر الفرد مع اتصال الشعاع به ولا يناله من ذلك وحده إلا مايناله مع غيره

المرئى المقابل للهواء فكما أن الهواء يعين على رؤية ماقابله فكذلك البلور يعين على رؤية مافى داخله (قوله فيلزم الخ) أى لكن هـذا اللازم باطل لأن الانسان يرى من الهواء أكثر من حـدقته (قوله أن لايرى) أى الشخص الرائى ، وقوله : إلا قدر حدقتـه : أى لأن الشعاع الخارج من العين إنما اتصل ببعض الهواء وذلك البعض هو الذى أعان الشعاع المتصل به (قوله وأيضا الخ) هذا الزام على قولهم وهو مضىء والواو فى قوله والهواء مظلم واو الحال . وحاصله أنه لوكانت العلة فى رؤية الانسان الشىء الكثير إضاءة الهواء لزم أن الانسان لايرى الشىء الكثير فى وقت الظلمة لفقد الاضاءة فى ذلك الوقت مع أن الشىء الكثير الذى نراه فى وقت الاضاءة نراه وقت الظلمة فأين ماقالوا (قوله بأن منعوا الملازمة) أى التى حكمت بها الشرطية المتقدمة وهى لوكانت الرؤية بانبعاث الأشعة للزم أن لايرى الانسان إلا قدر حدقته فقالوا لانسلم الملازمة لجواز أن تكون الرؤية بانبعاث الأشعة ، ويرى الرائى أكثر من حدقته بواسطة (قوله ومستندهم) أى فى هـذا المنع (قوله أنه) أى الشخص الرائى (قوله لأن أجزاء الهواء مضيئة الخ) انظر هذا مع ماسبق لهم ، فان هذا يقتضى أن ماوراء الهواء لاتتصل به الأشعة ، وما سبق لهم يقتضى اتصالها به إذ هو مرئى ثم ان الجواب الذى جرى عليـه فى المتن أخص مما أورده أهـل السنة من أنه يلزمهم أن الانسان لايرى الا قدر حدقته وهو أعم من أن يكون بواسطة أو بلا واسطة (قوله وهى) أى الأجزاء الهوائية (قوله بالسماء) أى مثلا ، فالمراد تتصل بالمرئى سواء كان سماء أو غيرها (قوله مع أن الشعاع إنما اتصل ببعضه) أى وذلك البعض هو الذى أعان الشعاع المتصل به الخارج من الحدقة (قوله ومما ينقض عليهم) أى فى دعواهم أن الرؤية بانبعاث أشعة . وحاصله أن الجسم ماتركب من جوهرين ، وهو مرئى بسبب اتصال الشعاع بكل جزء من أجزائه هكذا قالوا ، فيقال مقتضى هذا أن الجوهر الفرد وهو الجزء الذى تناهى فى الدقة إلى حد لايقبل الانقسام عادة لايرى منفردا لأنه لايناله من الأشعة فى حال اجتماعه مع غيره إلا قدر مايناله منفردا مع أن الجوهر الفرد لايرى ، وحينئذ فليست الرؤية بانبعاث أشعة ، وقوله : مما ينقض عليهم خبر مقدم ، وقوله : عـدم الخ مبتدأ مؤخر (قوله ولا الخ) الواو للحال ، والاشارة فى قوله من ذلك للشعاع ووحده حال (قوله الا ماينالله الخ) ماواقعة على القدر من الشـعاع ومع

ورؤية الكبير مع البعد صغيرا مع اتصال الشعاع والمقابلة بجميعه .

(ش) يعنى أنه مما ينقض عليهم ادعاءهم وجوب رؤية ما اتصل به الشعاع الجوهر الفرد إذا كان فى سمت الشعاع فانه لامانع على زعمهم من اتصال الشعاع به بدليل أنها تتصل به عند اجتماعه مع غيره ، ولا يناله من الشعاع عند الاتصال إلا ماناله عند الانفصال ، فكان يجب على قولهم أن يرى عند الانفراد مع أنه لايرى ، وكذا ينتقض مذهبهم برؤية الكبير مع البعد صغيرا مع أن شرط الرؤية على زعمهم موجود وهو اتصال الشعاع والمقابلة لجميعه .

(ص) قالوا انما ذلك لأن الشعاع نفذ من زواية حادة لمثلث قاعدته المرئى فقام خطا مستقيما بوسط القاعدة على زوايا قائمة ، ومعلوم أنه أصغر مما يقوم

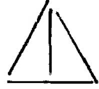
غيره حال : يعنى وقد ناله من ذلك وحده ماناله مع غيره الذى هو حال الرؤية للجسم فما باله امتنع منها حال انفراده (قوله ورؤية الكبير الخ) عطف على عدم رؤية الجوهر ، والمراد بالكبير الجسم كثير الأجزاء ، وقوله : مع البعد متعلق برؤية ، وقوله : مع الخ حال من الكبير أى حالة كون ذلك الكبير مصاحبا لاتصال الشعاع والمقابلة لجميعه . وحاصله أنه لو كانت الرؤية بانبعاث أشعة ما كان الجسم الكبير يرى من بعد صغيرا لاتصال الشعاع بجميعه لكن التالى باطل فكذا المقدم (قوله بجميعه) متعلق بمقابلة وحذف صلة اتصال الشعاع وهى بجميعه بالباء (قوله الجوهر الفرد) مبتدا مؤخر خبره الجار والمجرور قبله : أعنى مما ينقض عليهم (قوله مع أن شرط الرؤية) مفرد مضاف يعم وإليه يرجع الضمير فى قوله وهو اتصال الخ (قوله إنما ذلك) أى رؤية الجسم الكبير مع البعد صغيرا ، وهذا جواب عن النقض الثانى ولم يجيبوا عن النقض الأوّل وهذا الصنيع يقتضى انقطاعهم بالنسبة للأوّل كما أن الأسلوب السابق يقتضى أن المعتزلة يقولون بوجود الجوهر الفرد (قوله نفذ) أى خرج وانفصل (قوله من زاوية حادة) الزاوية فى اللغة ركن الشىء كالبيت ، واصطلاحا انفراج بين خطين متلاقيين وتسمى نقطة تلاقى هذين الخطين رأس الزاوية ، ويسمى الخطان ضلعى الزاوية ، والزاوية الحادّة هى الضيقة وهى فى المقام نقطة العين ، واعلم أنه اذا قام خط على خط فى وسطه فانه يحدث زاويتان ضرورة ، فان كان الخط القائم مستقيما لانحراف فيه هكذا قائمة | قائمة سمى الزاويتان الحادثتان قائمتين ، وان كان فيه انحراف الى جانب هكذا ــ/ــ سميت الزاوية التى مال اليها حادّة من الحد وهو المنع لأنها ممنوعة من الانفراج والتى مال عنها منفرجة من الانفراج وهو الاتساع (قوله لمثلث) صفة لمحذوف أى لشكل مثلث والجار والمجرور نعت لزاوية (قوله قاعدته المرئى) جملة من مبتدإ وخبر نعت لمثلث : أى قاعدة هذا المثلث الجسم المرئى كما قرره فى الشارح ، وقوله : فقام : أى ذلك ، وقوله : خطا حال من ضمير قام ، وقوله : بوسط القاعدة متعلق بقام (قوله على زوايا قائمة) المراد بالجمع مافوق الواحد : أى زاويتين قائمتين وهما الحادثتان بسبب الخط المستقيم (قوله أنه) أى الخط المستقيم القائم بوسط القاعدة (قوله أصغر الخ) أى و إذا كان كلّ واحد من وترى المثلث أطول من ذلك الخط الشعاعى الذى قام بوسط القاعدة لزم أن يكون طرفا القاعدة اللذان قام عليهما وترا المثلث أبعد للبصر من وسطها الذى وقع عليه الخط الشعاعى ، وحينئذ فأجزاء الشىء المرئى ليست مستوية

عليها من سائر الخطوط ، فزيادة ذلك البعد لغيره منعت من رؤية طرفى المرئى . قلنا فيلزم إذا انتقل المرئى الى مقدار تلك الزيادة من البعد أن لايرى والمشاهدة تكذبه .

(ش) يعنى أنهم أجابوا عما نقض عليهم من رؤية الكبير صغيرا بأن قالوا : لانسلم استواء نسبة أجزاء الكبير مع البعد الى الرائى حتى يلزم أن يراه على حاله كبيرا ، وذلك لأن الجزء الواقع فى وسط المرئى أقرب إلى الناظر من الجزء الواقع فى طرفيه ، وبيانه أنه إذا خرج خطان شعاعيان متوهمان كساقى مثلث ، ونفرض أن قاعدة هذا المثلث : أى الخط الذى يقوم عليه ذانك الساقان جسم المرئى البعيد ، فيكون هذان الساقان على طرفيه ، وخرج من نقطة العين خط آخر قسم ذلك المثلث نصفين وقام بوسط تلك القاعدة فانه تحدث فيه زاويتان قائمتان ، ويكون كل واحد من الخطين الواقعين على الطرفين وترا للزاوية القائمة ، وقد تبين

للبصر فى القرب والبعد بل بعضها قريب له وبعضها بعيد عنه لأن الجزء الواقع فى وسط القاعدة أقرب للبصر من الجزء الواقع فى طرفها فلذا كان الكبير يرى صغيرا لرؤية ما كان قريبا منه للبصر وعدم رؤية ما كان بعيدا منه عن البصر ولا يتأتى أن يكون الكبير كبيرا على حاله إلا إذا استوت نسبة أجزاء الكبير إلى البصر فى القرب (قوله عليها) أى القاعدة ، وقوله : من سائر الخطوط بيان لما والمقصود بالخطوط وتر المثلث والوتر أى خط قابل زاوية (قوله فزيادة ذلك البعد لغيره) أى لغير الوسط ، فالمراد بالغير هنا الطرفان : أى فزيادة ذلك البعد الثابت للغير وهما الطرفان (قوله منعت الخ) أى فلم تر إلا الوسط ومن ثم صار فى مرءى العين صغيرا (قوله قلنا) أى معشر أهل الحق فى الرد عليهم (قوله إذا انتقل المرئى) أى الذى هو القاعدة (قوله إلى مقدار الخ) كزيادة ذراع مثلا (قوله تكذبه) أى تكذب ذلك اللازم (قوله عما نقض عليهم) بالبناء للفاعل وضميره عائد على ما (قوله وذلك) أى عدم التسليم (قوله فى وسط المرئى) الأولى حذف فى (قوله إلى الناظر) أى إنسان العين (قوله فى طرفيه) أى المرئى (قوله وبيانه) أى بيان كون الجزء الواقع وسط المرئى أقرب للناظر من الواقع طرفا له (قوله أنه) أى الحال والشأن (قوله خرج) أى من الحدقة (قوله شعاعيان متوهمان) إشارة إلى أن المحقق هو خط الوسط فقط وذلك لأن الانسان إذا رأى جسما بعيدا فما وقع عليه بصره من ذلك الجسم هو ماقابله ذلك الشعاع الخارج من عينه حقيقة ، ونقول إنما لم ير كبيرا لأنه لم ير جميعه ، وإنما رؤى وسطه فقط ولم ير الطرفان لأن الشعاع الخارج من العين إنما بلغ وسطه (قوله كساقى مثلث) أى شكل مثلث (قوله أى الخط) تفسير للقاعدة (قوله جسم المرئى) خبر أن (قوله البعيد) بالرفع نعت المضاف وبالجر نعت للمضاف اليه (قوله على طرفيه) أى الخط : أى الذى هو القاعدة (قوله وخرج) عطف على خرج قبله (قوله من نقطة العين) أى انسانها (قوله بوسط) الباء بمعنى على (قوله فانه الخ) الضميران للوسط (قوله وترا للزاوية القائمة) أى الحادثة فى الوسط ، والمراد أن الخط الذى فى الوسط يحدث زاوية عن يمينه بالنسبة الى الرائى يكون الساق الذى على الأيمن وترا لها ويحدث زاوية عن يساره بالنسبة الى

فى الهندسة أن وتر الزاوية القائمة التى فى المثلث أطول من كل واحد من الخطين المحيطين بها ، فالخطان الواقعان على الطرفين أطول من الخط الواقع على وسط الجسم المرئى ، فتكون الأجزاء التى وقع عليها الطرفان أبعد عن البصر من الأجزاء التى يقع عليها الخط الأوسط ، فنسبة الأجزاء إذن ليست متساوية فى القرب والبعد ، فلذلك صح أن يرى بعض الجسم دون بعض ، فيرى الكبير صغيرا ، وهذه صورة المثلث .



أجابهم أهل السنة رضى الله عنهم بأنه اذا كان البعد الحاصل بين المرئى والناظر قدر مائة ذراع مثلا . والذى بين طرفيه زائد على المائة قدر ذراع ، فكان يجب عليه اذا انتقل ذلك الجسم الكبير الذى رؤى صغيرا الى مسافة الطرفين وهى مائة ذراع وذراع أن لايرى ألبتة كما لم ير الطرفان الكائنان فى تلك المسافة . لكن المشاهدة تكذب ذلك فبطل ما ذكروه .

(ص) ومما ينتقض عليهم رؤية الأكوان مع أن الأشعة لم تتصل بها قالوا المرئى ما اتصلت به أوقام بما اتصلت به . قلنا فيلزم أن ترى الطعوم والروائح لقيامها بما اتصلت به . قالوا انما ذلك فيما يقبل الرؤية . قلنا فها هو البعيد يرى دون لونه .

الرائى يكون الساق الذى على الأيسر وترا لها (قوله فى الهندسة) علم يعرف به خواص المقادير الخط والسطح والجسم التعليمى ولواحقها وأوضاعها وفائدته معرفة كمية الأشياء (قوله من الخطين المحيطين بها) أى بالزاوية القائمة والخطان المحيطان بها هنا نصف القاعدة والخط الشعاعى الواقع على وسط القاعدة (قوله على الطرفين) أى طرفى المرئى (قوله بين المرئى الخ) أى بين وسط المرئى وهو وسط القاعدة و بين الناظر وهو انسان العين (قوله والذى بين طرفيه) أى والبعد الذى بين كل طرف من طرف المرئى الذى هو القاعدة والناظر زائد الخ فالذى مبتدأ وزائد بالرفع خبر (قوله اذا انتقل ذلك الجسم) أى وهو القاعدة أى ان مقتضى ماقالوه أنه لو نقل ذلك المرئى الى القدر الذى زاده الطرفان عن الوسط أن لايرى ذلك المرئى لوجود العلة مع أنه يرى بالضرورة ، وقد يقال ان القاعدة التى هى المرئى اذا انتقلت طال الشعاع وطال الخطان المتوهمان أيضا (قوله وهى مائة ذراع وذراع) يعنى المائة الأولى والذراع الزائد لا أنه يزيد فى الانتقال عن المائة الأولى مائة ذراع أخرى وذراع (قوله أن لايرى ألبتة) أى لأن العلة فى فى عدم الرؤية النقل وهو موجود (قوله ومما الخ) أى ومما ينقض عليهم دعواهم أن الرؤية باتصال الأشعة رؤية الأكوان الخ (قوله رؤية الأكوان) أى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وهى لاتتعلق بها الأشعة اذهى من باب الأعراض والأشعة من باب الأجسام ، و يستحيل أن تتعلق الأجرام بالأعراض (قوله قالوا الخ) رجوع عما قالوه أوّلا الى ماهو أعم منه (قوله اتصلت) أى الأشعة (قوله أوقام الخ) وان لم تتصل به كالأكوان (قوله قلنا فيلزم الخ) أى نظرا لما رجعوا إليه وجاء به مفرعا على ماقبله لأنه يقتضيه (قوله لقيامها الخ) أى ان الروائح والطعوم وان لم تتصل بها الأشعة ، لكن الأشعة تتصل بما تعلقت به من المطعومات والمشمومات (قوله انما ذلك) أى رؤية ماقام بما اتصلت به الأشعة فيما يقبل الرؤية كالأكوان والألوان

(ش) هذا مما ينقض عليهم قولهم : بأن سبب الرؤية اتصال الأشعة بالمرئى ، وأنه إنما يرى ما اتصل به الشعاع ، وهذا قول الأقدمين منهم : فقيل لهم قد رؤيت هيئة الأكوان وهى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والألوان والأشعة لا تتصل بها إذ الأشعة أجسام والعرض يستحيل عليه مماسة الأجسام له . فأجابوا بالرجوع عن قولهم الأول ، وقالوا المرئى ما اتصل به الشعاع أو قام بما اتصل به الشعاع والأشعة لا تتصل بها ، فقيل لهم : فيلزم أن ترى الطعوم والروائح لأنها قائمة بما اتصل به الشعاع ، فقالوا انما نقول ماقام بما اتصل به الشعاع يرى اذا كان مما تجوز رؤيته وهذا الذى أوردتم عندنا لا تجوز رؤيته ، فقيل لهم فالجسم اذا كان بعيدا يرى ولا يرى لونه وانما يرى على زعمكم لاتصال الشعاع به واللون قائم به ، وهو مما يجوز أن يرى اتفاقا بيننا و بينكم .

(ص) ومما ينقض عليهم رؤية قرص الشمس مع عدم رؤية ما دونها من الطير إذا علا فى الجو ورؤية النار على البعد دون مادونها ، وأيضا الانبعاث انما يكون عن اعتماد الى جهة والسبر يبطله .

(ش) يعنى مما ينقض قولهم برؤية ما اتصل به الشعاع أنا نرى قرص الشمس ولا نرى

لا الروائح والطعوم فانها وان قامت بما اتصلت به الأشعة لكنها لاتقبل الرؤية (قوله هذا) أى ماذكره المصنف (قوله بأن الخ) متعلق بقولهم (قوله وأنه) الضمير للحال والشأن (قوله وهى الحركة الخ) الحركة انتقال الجرم من حيز لحيز آخر والسكون بقاؤه فى حيزه ، وهذا هو المتعارف ، و إلا فمن يثبت الحال يقول ان الحركة والسكون معنيان وجوديان قائمان بمحلهما موجبان له حكما (قوله والألوان) عطف على هيئة الأكوان (قوله إذ الأشعة أجسام) أى والأكوان أعراض والعرض يستحيل الخ (قوله مماسة الأجسام) أى الاتصال بها (قوله عن قولهم) الأول هو أنه لايرى إلا ما اتصل به الشعاع (قوله أو قام الخ) أى والأكوان والألوان وان لم يتصل بها الشعاع إلا أنها قامت بما اتصل به الشعاع فهى مرئية بذلك الاعتبار (قوله وهذا الذى أوردتم) أى من الطعوم والروائح (قوله عندنا) متعلق بقوله بعد لاتجوز : أى وأما عند أهل السنة فالطعوم والروائح أعراض موجودة يجوز رؤيتها ، وان كانت لاترى بالفعل (قوله وهو الخ) أى وحينئذ فيلزم على مذهبكم أن يرى مع البعد وهو باطل (قوله ومما ينقض الخ) هذا جار على أن مااتصلت به الأشعة يرى وما قبله جار على أن سبب الرؤية اتصال الأشعة بالمرئى (قوله قرص الشمس) من إضافة العام للخاص (قوله مع عدم الخ) أى مع أن الشعاع إنما يتصل بقرص الشمس بعد أن يتصل بالأجسام التى بيننا و بينه فهذا يدل على بطلان ماادعوه من أن ما اتصلت به الأشعة يرى (قوله ورؤية الخ) مع أن الشعاع انما يتصل بالنار البعيدة بعد أن يتصل بالأجسام التى بيننا و بينها (قوله وأيضا الانبعاث الخ) يعنى أن انبعاث الأشعة : أى خروجها من الناظر لا يكون إلا باعتماد : أى باخراجها من الناظر الى جهة فالاعتماد ، وهو الاتكاء على ناظر العين لأجل أن يخرج الشعاع فيه إلى جهة سبب فى انبعاثه و به يتحقق الانبعاث المسبب ، وحينئذ فالانبعاث المسبب ملزوم للاعتماد والاعتماد لازم له ، وهذا اللازم باطل لأن الرائى لايحس فى عينيه باعتماد حين تخرج الأشعة فالملزوم وهو انبعاث الأشعة مثله إذ يلزم

الجوارح التى بيننا و بينها إذا تعالت فى الجوّ ، ونرى فى البرية النار من بعد ولا نرى مابيننا و بينها مع أن الشعاع لم يتصل بقرص الشمس ولا بالنار إلا بعد أن يتصل بالأجسام التى بيننا و بينهما ، فهذا كله يدلّ على بطلان انبعاث الأشعة وأن اتصالها سبب للرؤية ، وأيضا مما يبطل انبعاث الأشعة فى الرؤية أن انبعاثها لا يكون إلا باعتماد عليها ، والرائى لايحس فى عينه اعتمادا . فان قالوا حركة الأجفان توجب خروجها لخفتها ، فأدنى اعتماد يخرجها . قيل الرائى يرى ولا يحرك شيئا من عينه ولو سلم ذلك ، فجهات الاعتماد بحسب السبر منحصرة فى الجهات الست ، فاذا خص الاعتماد بجهة منها لزم أن لاتنبعث الأشعة الى غيرها فلا يرى سوى ما فى جهة واحدة ، لكنا نرى دفعة مافى الجهات الست فبطل ماتخيلوه .

(ص) ثم لزوم المقابلة يبطل برؤية الانسان نفسه فى المرآة والماء قالوا لم تنثبت الأشعة فيهما لعدم التضريس فانعكست الى الرائى . قلنا فيلزم أن لايرى المرآة والماء لعدم قاعدة الأشعة فيهما . قالوا انما يرى صورة منطبعة لانفسه فيهما . قلنا فيلزم أن لاتبعد ببعده .

من عدم اللازم عدم الملزوم (قوله الجوارح) أى سباع الطير (قوله الجوّ) أى ما ارتفع من الهواء (قوله فى البرية) نسبة للبر ضدّ البحر : أى فى الصحراء (قوله مع أن الخ) راجع للطرفين على اللف والنشر المرتب (قوله مما يبطل الخ) أى مما يبطل أن فى الرؤية انبعاث أشعة ووصولها للمرئى (قوله لا يكون إلا باعتماد عليها) أى لايكون إلا بالاتكاء على محل الأشعة لأجل أن يخرج الشعاع منه إلى جهة ، فقوله عليها الضمير للأشعة على حذف مضاف هو محل وذلك المحل هو العين (قوله اعتمادا) أى اتكاء لاخراج شىء منها (قوله خروجها) أى الأشعة وإليها يرجع الضمير أيضا فى قوله لخفتها (قوله فأدنى اعتماد) أى بالحركة (قوله يخرجها) أى الأشعة لخفتها (قوله قيل الخ) أى قيل فى الردّ عليهم (قوله من عينه) أى أجفانه (قوله ولو سلم ذلك) أى ماقالوه من أن حركة الأجفان توجبها (قوله فجهات الاعتماد) أضاف الجهات للاعتماد نظرا إلى أن الاعتماد واخراج الشعاع يكون اليها (قوله منها) أى الجهات الست (قوله أن لاتنبعث) أى الأشعة (قوله الى غيرها) أى غير تلك الجهة التى خص الاعتماد بها (قوله لكنا نرى دفعة) بفتح الدال : أى مرّة ورؤية الجهات الست فى مرّة إنما يتصوّر مع الدوران دورة كاملة على غاية الخفة والسرعة والتفات البصر للعلوّ والسفل وهو على حاله (قوله فبطل ماتخيلوه) أى من كون الرؤية بانبعاث أشعة متصلة بالمرئى (قوله ثم لزوم المقابلة الخ) لما فرغ من الكلام على بطلان لزوم الجهة للرؤية شرع فى بطلان لزوم المقابلة لها ، وثم فى كلامه للترتيب الذكرى (قوله يبطل الخ) أى ويستحيل أن يكون الشىء مقابلا لنفسه ، وقوله : برؤية الانسان نفسه الباء سببية (قوله فى المرآة والماء) أى مثلا لأن رؤية الانسان نفسه لاتختص بذلك لعموم ذلك فى كلّ مافيه لمعان وصقالة (قوله لعدم قاعدة الأشعة) أى وهى طرف الشعاع المتصل بالمرئى (قوله قالوا الخ) هذا من طرف الحكماء دون المعتزلة ، فكان المناسب أن يقول وقال الحكماء (قوله صورة منطبعة) أى فى المرآة والماء على شكل الرائى وتلك الصورة مقابلة له (قوله أن لاتبعد الخ) أى تلك الصورة ببعد الرائى بل ببعد الماء أو المرآة إذ هو محلها المنطبعة فيه مع أنه إذا

(ش) يعنى أنه مما يبطل اشتراط المقابلة فى الرؤية رؤية الانسان نفسه فى المرآة والماء ، ومحال أن يكون مقابلا لنفسه . أجابوا بأنا نشترط أن يكون المرئى مقابلا أو فى حكم المقابل ، والرائى فى هذه الصورة فى حكم المقابل . قالوا لأن الشعاع لما لاقى جسما صقيلا لم يتثبت به ، فانعكس إلى الناظر فرأى نفسه . ورد عليهم بأنه يلزم على ما ذكروه أن لايرى الماء ولا المرآة إذ قاعدة الأشعة التى باعتبارها صح ادراك المرئى لم تتحقق إذ لاتثبت لها فيهما لعدم التضريس كما زعموا فيلزم على قولهم : أن يرى نفسه ولايرى المرآة ولا الماء وهو خلاف الحس . وأجاب الحكماء عن الالزام باعتبار اشتراط المقابلة بأن قالوا : لانسلم أن المرئى فى المرآة والماء لم يقابل الرائى ، وتوهمكم ذلك انما جاء من اعتقادكم أن المرئى فيهما نفس الرائى ، ونحن نقول إن المرئى إنما هو صورة منطبعة فيهما موافقة لصورة الرائى لانفس الرائى ، ولاشك حينئذ أن تلك الصورة مقابلة للرائى . أجاب أهل الحق بأنه لوكان المرئى صورة منطبعة فى جسمى المرآة والماء للزم أن لاتبعد تلك الصورة ببعد الرائى منهما ، ولاتقرب بقربه ضرورة قيام تلك الصورة بسطحى المرآة والماء فوجب أن تثبت بثباتهما ، فدل ذلك على أن المرئى نفس الرائى لاشىء ينطبع فى المرآة والماء ، وكذلك يلزم أن لا تتحرك بحركته وهو ظاهر .

(ص) ومما يلزم على اشتراط المقابلة أن لايرى الرائى إلا قدر ذاته إذ لايقابل أكبر منها . قالوا الشعاع أعان على ذلك . قلنا قد تقدم جوابه .

(ش) يعنى أنه مما يرد عليهم فى اشتراط المقابلة أنه يلزمهم أن لايرى الرائى من الأجسام ماهو أكبر من جسمه لأنه لايقابل أكبر منه . فان قالوا الهواء المضىء الذى بينه و بين ذلك الجسم الأكبر مقابل لذلك الجسم الأكبر فأعان على رؤيته . قلنا فيلزم أن ماقابل من الهواء ذلك الجسم العظيم يكون مقابلا للرائى ليعين بعد رؤيته على رؤية ماقابل ،

بعد الرائى بعدت الصورة ، و إذا تحرك تحركت ، و إذا ضحك ضحكت وهكذا فلوكان المرئى صورة منطبعة غير ذات الرائى لما حصلت هذه الأمور لكن اللازم باطل فبطل الملزوم وهو كون المرئى صورة الرائى لاذاته (قوله يعنى أنه) أى الحال والشأن (قوله ومحال الخ) تعليل (قوله إلى الناظر) أى الشخص الناظر (قوله لم تتحقق) أى فى المرآة والماء (قوله فيهما) الأولى بهما (قوله وأجاب الحكماء) أى بجواب آخر مستقل عن السؤال المذكور أولا لاعن الاعتراض الوارد على المعتزلة كما يوهمه كلام المتن ، وقد بين المراد فى الشارح (قوله وهو ظاهر) قد يجاب بأنهم التزموا أن المرئى هو الصورة المطابقة للرائى فلهم أن يقولوا انها مطابقة فى جميع كيفياته ووضعه (قوله ومما الخ) خبر مقدم ، وقوله : أن لايرى مبتدأ مؤخر (قوله على ذلك) أى على رؤية الأكبر ، والمراد بالشعاع هنا الهواء المضىء لا الأجسام المضيئة الخارجة من الناظر المتصلة بالهواء (قوله قد تقدم جوابه) أى جواب كون الشىء المضىء هو الذى أعان على رؤية الأكبر والذى تقدم هو قوله سابقا قلنا فيلزم أن لايرى الشخص من الهواء إلا قدر حدقته الخ (قوله فان قالوا الخ) المناسب لأسلوب المتن قالوا وتعبيره هنا جار على سبيل الفرض والتقدير (قوله فأعان) أى بواسطة نفوذ الأشعة فيه (قوله ليعين) أى ذلك الهواء بعد رؤيته : أى

وهو محال ، وقد تقدّم مثل هذا عنـد ذكر جوابهم عما ألزموه من عدم رؤية الانسان أكثر من حدقته .

(ص) ولو سلم ذلك كله فرؤية الله تعالى لـكل موجود ولا بنية ولا شعاع وليس فى جهة ولا مقابلة يهدم ما أصلوه ، وأيضا فما ثبت من رؤية النبي صلى الله عليه وسلم الجنة من موضعه مع غاية البعد وكثافة الحجب الـكثيرة يمنع ماتخيلوه من الأشعة والموانع .

(ش) لاشك أنه مما يجب له سبحانه وتعالى كونه بصيرا يتعلق بصره بكل موجود كما سبق ومعلوم استحالة

بعد رؤية الهواء على رؤية ماقابله وهو الجسم الـكبير ، وحينئذ فيلزم مساواة الصغير الذى هو الرائى للـكبير . بقى شىء وهو أن المعتزلة صرحوا بأن الهواء لايرى للطافته لأن من شرط الرؤية كثافة المرئى ، وحينئذ فلا يعقل الردّ عليهم بهـذا الـكلام (قوله وهو) أى اللازم المذكور (قوله محال) لأنه مساواة الصغير الذى هو الرائى للـكبير الذى هو الهواء المعين (قوله وقد تقدم مثل هذا) أى مثل الجواب المذكور ، والمناسب إسقاط قوله جوابهم بأن يقول ، وقد تقدم مثل هذا عند ماألزموه ومصدوق المثل فى المقام هو الجواب المتقدّم بقوله : وأيضا مابالهم رأى من الهواء نفســه أكثر من حدقته الخ (قوله ولو سـلم ذلك) أى ماذكره الخصوم من الأجوبة التى ارتـكبوها فى دفع ماأورده عليهم الأصحاب (قوله فرؤية الله الخ) المصدر مضاف للفاعل واللام للتقوية وهذا مبتدأ خبره جملة يهدم الخ (قوله ولا بنية) أى حدقة والواو للحال (قوله وليس فى جهة الخ) أى وليس ذلك الموجود المرئى فى جهة بالنسبة للرائى الذى هو الرب بحيث يكون ذلك المرئى أمام الرب أوخلفه الخ (قوله يهدم) فاعله ضمير الرؤية وذكر الضمير باعتبار ماذكر (قوله يهدم ما أصلوه) أى ماجعلوه أصلا فى الرؤية من اشـتراط الحدقة وخروج الأشـعة منها وكون المرئى فى جهة ومقابلا للرائى وعدم القرب والبعـد المفرطين ، ولا يخفى عليك أن كلام الخصوم فى الرؤية بالحاسة فـكيف يهدمه ماهو بالنسبة إليه تعالى فهذا خروج عن موضوع المسألة (قوله وأيضا الخ) النقض عليهم بذلك إنمـا ينهض إذا كانوا يسلمون أنه صلى الله عليه وسلم رآها بحاسة بصره وهو فى موضعه وهى بموضعها و بينه و بينها تلك الحجب ، وأما إذا قالوا انها نقلت له وقربت له حتى رآها أوقرب موضعه لهـا فلاينهض على أنهم لايقولون بوجود الجنة فى دار الدنيا و يحملون الحـديث على أنها صورت له ورآى صورتها وهو فى محـله ، وحينئذ فلا ينهض الرد عليهم بذلك (قوله فما ثبت) أى فى الحديث (قوله من موضعه) أى وهو فى موضعه (قوله مع غاية البعد) إذ هى فى الفلك الثامن وهو فوق الأرض (قوله يمنع ماتخيلوه) هو المعبر عنه أوّلا بمـا أصـلوه وعبر عنه بالتخيل إشارة إلى أنه لاثبات له وذلك لأن المخيلة قوّة تتعلق بمـا لا تحقق له فى الخارج (قوله من الأشعة) أى من اشتراط الأشعة فى مقام الرؤية إذ لوكانت رؤية النبى صلى الله عليه وسلم بانبعاث أشعة لمـا وصلت من هذا البعد العظيم المفرط (قوله والموانع) أى وانتفاء الموانع كالقرب والبعد المفرطين (قوله يتعلق بصره) الأولى كونه بصيرا لأن الـكلام مع المعتزلة المنـكرين

بنية الحدقة التي جعلوها شرطا في الرؤية عليه ، وكذا يستحيل انبعاث الأشعة من ذاته العلية لأنها أجسام لاتنفصل إلامن أجسام ، وكذايستحيل أن يقابله شيء لاستحالة الجهة عليه ، فبطل بهذا كل ما أصلوه من اشتراط بنية الحدقة المخصوصة وانبعاث الأشعة والمقابلة ، ومما يبطل أيضا قولهم : رؤية النبي صلى الله عليه وسلم الجنة من موضعه مع غاية البعد وكثافة الحجب التي بينه و بينها ، فلو كانت الرؤية بانبعاث الأشعة لما وصلت مع هذا البعد العظيم ، وأيضا فالحجب الكثيرة تردّها ، لاسيما وهم قد قرروا أن من الموانع القرب والبعد المفرطين ، ووجود حجاب كثيف بين الرائي والمرئي .

(ص) وإذا تقرّر هذا فالبصر عند أهل الحق عبارة عن معنى يقوم بمحل مّا يتعلق بالمرئيات و يتعدّد في حقنا بتعدّدها ، وما لم ير من الموجودات فلموانع قامت بالمحل على حسبها ، وهل قام في العمى مانع واحد يضادّ جميع الادراكات أوموانع تعدّدت بعدد مافات رؤيته من الموجودات فيه تردّد .

(ش) (قوله : عبارة عن معنى) يعني لا عن انبعاث الأشعة كما تقول المعتزلة ، وقوله : يقوم بمحل مّا : يعني لا أنه يشترط بنية الحدقة كما تقوله المعتزلة ، فلو خلقه سبحانه في العقب أو في أيّ محلّ شاء من الجسم لصحّ ، لأن ذلك المعنى إنما يقوم بجوهر فرد ولا أثر للجواهر المحيطة به ،

للمعاني (قوله بنية الحدقة) الاضافة بيانية (قوله لأنها) أي الأشعة (قوله كل ما أصلوه) أي جعلوه أصلا للرؤية تتوقف عليه (قوله ومما يبطل) خبر مقدم ، وقولهم مفعول يبطل ومقول القول محذوف : أي مما يبطل قولهم باشتراط الحدقة وانبعاث الأشعة منها والمقابلة في الرؤية وقوله : رؤية النبي مبتدأ مؤخر (قوله بينه) أي النبي ، وقوله : و بينها : أي الجنة (قوله تردّها) أي الاشعة (قوله لاسيما) لامعنى له هنا ولوجعل مابعدها علة لكان ظاهرا (قوله وإذا تقرر هذا) أي بطلان مااشترط الخصوم في الرؤية من الحدقة وانبعاث الأشعة منها واتصالها بالمرئي وكون المرئي في جهة ومقابلا للرائي وعدم القرب والبعد المفرطين (قوله عن معنى) أي صفة موجودة ، وهي الادراك (قوله ومالم ير الخ) كالجنّ والملائكة (قوله فلموانع) الجمع باعتبار تعدّد الموجودات التي لم تر ، وإلا فكل واحد منع من رؤيته مانع واحد (قوله قامت بالمحل) أي محل البصر والادراك وهو إنسان العين (قوله على حسبها) أي الموجودات : أي على قدرها (قوله وهل قام في العمى الخ) أي وهل قام في محل العمى مانع واحد وهو العمى (قوله مانع واحد يضاد الخ) فالعمى وصف وجودي وأراد بالادراكات الأبصار (قوله يعني الخ) فيه أن الانبعاث عندهم سبب للرؤية لاأنه عينها (قوله في العقب) أي مؤخر القدم (قوله شاء) أي أراد خلقه فيه (قوله لصحّ) أي لجاز ذلك عقلا (قوله لأن ذلك المعنى) وهو ادراك المرئيات ، وهذا بيان للملازمة التي حكمت بها الشرطية (قوله إنمايقوم بجوهرفرد) أي لابجوهرين فأكثر ، لأن المعنى لايقوم بمحلين وإلا لزم انقسامه ، والمعنى الواحد لاينقسم (قوله ولاأثر للجواهر المحيطة به) أي بذلك الجوهرالفرد الذي قام به المعنى : أي لاأثر لها في قبول

فانه إنما يقبل مايقوم به من المعانى بنفسه وصفة النفس لاتتوقف على شرط ولا يصح أن تكون احاطة الجواهر شرطا فى قيامه به إذالشرط لابد أن يوجد فى محل المشروط و إلالزم وجود المشروط مع انتفاء شرطه (قوله : و يتعدّد فى حقنا بتعدّدها) يعنى أن بصرنا يتعدّد بحسب تعدّد متعلقه كما سبق ذلك فى علمنا ، وأنه يتعدّد فى حقنا بتعدّد المعلوم ، وقوله : ومالم ير من الموجودات فلموانع : يعنى أن كل مايجوز أن يدرك إذا لم يقم بالمحلّ ادراك يتعلق به لزم أن يقوم بالمحلّ معنى يضادّ ادراكه وهوالمعبر عنه فى اصطلاح الموحدين بالمانع وهومأخوذ من القاعدة التى سبق بيانها وهى أن القابل للشىء لايخلو عنه أو عن ضدّه أو مثله وتعدّد تلك الموانع بحسب تلك الموجودات التى لم تر ، ولايلزم من تعدّد الادراكات وتعدّد موانعها قيام مالايتناهى عدده بالعين ، لأن ادراك البصر انما يتعلق بالموجودات والموجودات متناهية ، فادراكاتها وموانعها متناهية ، وأنكرت المعتزلة أن يقوم بالعين هذا المعنى الذى سميناه مانعا ، وحملوا المعنى على انتقاض البنية الا أبا الهذيل العلاف فانه اعترف بالمانع على الوجه الذى نقوله غير أنه يجوّز عروّ المحل

ذلك الجوهر لذلك المعنى ولا لقيام المعنى به : أى أنها ليست شرطا فى ذلك ، بل الأمر بيد الله فله أن يخلق ذلك المعنى فى أىّ محل من الجسم (قوله فانه) أى الجوهر الفرد ، وقوله : ما : أى معنى ، وقوله : يقوم : أى ذلك المعنى ، وقوله : به : أى الجوهر الفرد ، وقوله بنفسه متعلق بيقبل أى من غير شرط ، لأن قبوله له صفة نفسية له ؛ وصفة النفس لا تتوقف على شرط ، لأن الصفة النفسية للجوهر من أجزاء حقيقته ، فالجوهر الفرد هو الجزء الذى لايتجزأ القابل لقيام المعنى به ، وحيث كان قبول الجوهر للمعنى القائم به صفة نفسية له والصفة النفسية لا تتوقف على شرط كانت احاطة الجواهر بالجوهر الذى قام به المعنى ليست شرطا فى قبول الجوهر الفرد لذلك المعنى القائم به (قوله ولايصح الخ) لما أنهى الكلام على ابطال كون الاحاطة شرطا فى قبول الجوهر للمعنى أتبعه بابطال كونها شرطا فى قيام المعنى به ، فقال ولايصح الخ (قوله فى قيامه) أى المعنى وقوله : به : أى الجوهر الفرد (قوله إذ الشرط الخ) مثلا الحياة شرط فى العلم فلا بد أن تقوم بمحله ، ولايصح قيامها بجسم آخر و إلاوجد العلم فى محله بدونها وهو باطل لوجود المشروط بدون شرطه ، واحاطة الجواهر بالجوهر الفرد الذى قام به المعنى غير موجودة فى الجوهر الفرد ، وحينئذ فلا يكون شرطا فى قيام المعنى بالجوهر الفرد ، و إذا بطل كون الاحاطة شرطا فى قبول الجوهر الفرد للمعنى و بطل كونها شرطا فى قيام المعنى به ثبت أنه لاأثر للجواهر المحيطة فى قيام المعنى بالجوهر الفرد وهو المدعى (قوله يعنى أن بصرنا الخ) مفهوم الاضافة وهو عدم تعدد البصر فى جانب القديم معتبر (قوله وأنه الخ) تفسير للاشارة ونظر مسئلة البصر بمسئلة العلم لأن مسئلة العلم قدتقدم الاستدلال عليها (قوله كل ما) أى كل موجود (قوله أن يدرك) أى بالحدقة (قوله بالمحل) أى الحدقة (قوله وهو) أى المعنى المضاد للادراك (قوله وهو) أى مضمون الشرطية القائلة كل موجود يجوز أن يدرك الخ (قوله وتعدد الخ) المناسب التفريع (قوله ولا يلزم الخ) جواب عما يقال انه يلزم من تعدّد الموانع بتعدّد الموجودات التى لم تر قيام مالايتناهى عدده بالعين من الادراكات والموانع وهذاباطل (قوله فادراكاتها الخ) أى وعلى هذافعدم رؤية المعدومات لغير مانع و إلا لزم قيام موانع لا نهاية لها بالعين (قوله على انتقاض البنية) أى تغيرالحدقة الذى

عنه وعن الادراك وذلك باطل (قوله : وهل قام فى العمى مانع واحد الخ) يعنى أنه مما اضطرب فيه أئمتنا أن العمى هل هو معنى واحد يضادّ جميع آحاد الأبصار كما يضادّ الموت جميع آحاد العلوم والادراكات أو هو اجتماع موانع كثيرة بعدد مافات من آحاد الأبصار ، والأوّل رأى القاضى والأستاذ والثانى هو التحقيق .

(ص) فصل : ومن الجائزات فى حقه تعالى خلق العباد وخلق أعمالهم وخلق الثواب والعقاب عليها لايجب عليه شىء من ذلك ولامراعاة صلاح ولا أصلح والالوجب أن لا يكون تكليف ولا محنة دنيوية ولا أخروية

لاتتحقق معه الرؤية بأن تذهب كلها أو بعضها (قوله عنه) أى المانع (قوله وذلك) أى جواز العروّ عن المانع والادراك (قوله باطل) أى لما سبق أن القابل للشىء لايخلو عنه أوعن مثله أو عن ضدّه (قوله آحاد الأبصار) بفتح الهمزة والاضافة بيانية (قوله آحاد العلوم) الأولى آحاد الادراكات ليشمل آحاد السمع والبصر والعلم (قوله أوهو الخ) أى أوهو موانع مجتمعة كثيرة فهو من اضافة الصفة للموصوف . .

(قوله : فصــــل)

أى فى الكلام على بعض الجائزات فى حقه تعالى (قوله خلق العباد) شامل للعقلاء والمكلفين وغيرهم (قوله وخلق أعمالهم) أى الاكتسابية الاختيارية لأنها هى التى فيها النزاع (قوله عليها) متعلق بالثواب والعقاب على سبيل التوزيع والضمير للأعمال : أى أن الثواب على الطاعات والعقاب على المخالفات مخلوق لله تعالى (قوله لايجب الخ) أى كما أنه لايستحيل والاشارة راجعة لما ذكر من الأطراف الثلاثة والمراد لا يجب شرعا ولا عقلا (قوله ولا مراعاة الخ) عطف على شىء من عطف الخاص على العام ، والأصلح ماقابله صلاح كالثواب بلا تكليف مثلا فى مقابلة الثواب مع التكليف والصلاح ماقابله فساد كالايمان فى مقابلة الكفر فاذا كان أمران أحدهما صلاح والآخر فساد وجب عند المعتزلة عليه تعالى أن يراعى لعباده الصلاح منهما فيفعله دون الفساد ، واذا كان أمران أحدهما صلاح والآخر أصلح منه وجب عليه أن يراعى لعباده الأصلح منهما وبهذا يظهر لك أن المصنف قصد الردّ على الطائفتين ، لكن قد يقال انه لاموقع لنفى الأصلح بعد نفى الصلاح لأن نفى الأعم يستلزم نفى الأخص ، فالمناسب أن لو عكس (قوله وإلا لوجب الخ) هذا سند لنفى مراعاة الصلاح والأصلح على سبيل اللف والنشر المرتب إذ قوله لامحنة دنيوية ولا أخروية أخص من لاتكليف لأن لاتكليف يصدق بالمحنة ، وحينئذ فيكون رفع التكليف الصادق بالمحنة صلاحا ورفع المحنة رأسا أصلح بالعبد . فالحاصل أن المحنة أعم من التكليف والتكليف أخصّ منها والقاعدة أن نقيض الأخصّ أعم من نقيض الأعم ، وحينئذ فلا تكليف أعم من لامحنة رأسا لصدقه بالمحنة فليكن لامحنة أصلا أصلح ولا تكليف صلاحا إذ رفع المحن عموما أصلح بالعبد من رفع بعضها الذى هو التكليف فى المقام ، وان كان رفعه صلاحا ، وقوله : وإلا لوجب الخ ، لكن التالى باطل لوجود التكليف باخبار الصادق ووقوع المحن الدنيوية وكذا

والأفعال كلها خيرها وشرها نفعها وضرها مستوية فى الدلالة على باهر قدرته جل وعز وسعة علمه ونفوذ ارادته لايتطرق لذاته العلية من ذلك كمال ولا نقص ، كان الله ولاشىء معه وهو الآن على ما كان عليه ، فأكرم سبحانه من شاء بما لا يكيف من أنواع النعيم بمجرد فضله لالميل اليه أوقضاء حق وجب له عليه ، وعدل فيمن شاء بما لايطاق وصفه من أصناف الجحيم لا لاشفاء غيظ ولا لضرر ناله من قبله .

(ش) مما يجب على كل مكلف أن يعتقد أن أفعاله سبحانه وتعالى ذوات كانت أو أعراضا كان فيها صلاح العباد أو لم يكن لايجب عليه شىء منها ، هذا مذهب أهل الحق . وخالفهم المعتزلة ، فأوجبوا مراعاة الأصلح للعباد وأوجبوا اللطف ، وهو خلق الشىء الذى يوجب للمكلف ترجيح جانب الطاعة من غير

الأخروية على ماأخبر به الصادق (قوله والأفعال) أراد بها المفعولات لأنها المتصفة بالخير والشر والنفع والضر ، وقوله : نفعها وضرها : أى نافعها وضارها لأن الكلام فى المفعولات ولا يرد الخير والشر لأنهما اسمان (قوله والأفعال) أى أفعاله تعالى بالنسبة الينا (قوله مستوية) أى من جهة حدوثها (قوله على باهر قدرته الخ) أى على قدرته الباهرة : أى الغالبة وعلى علمه الواسع : أى الذى لايخرج عنه شىء وعلى إرادته النافذة : أى التى لايردها شىء (قوله لايتطرق الخ) واذا كان كذلك فلا يجب عليه تعالى فعل شىء منها ولا يستحيل عليه عدم فعل شىء منها فمن هنا استفيد سند قوله سابقا لايجب عليه شىء من ذلك (قوله كان الله الخ) هذا سند لقوله ولا يتطرق الخ ، والتعبير بكان لايقتضى خصوص الانقطاع ، بل هو محتمل فلذا احتاج لقوله وهو الآن على ما كان عليه : أى كان الله فى الأزل بجلاله وعظمته وسائر صفاته العلية وهو الآن على ماهو عليه من الاتصاف بتلك الكمالات وإذا كان كذلك فتلك الأفعال لايتطرق لذاته منها كمال لأن كماله الذى هو به الآن هو كماله الأزلى قبل وجود تلك الأفعال (قوله فأكرم الخ) أى على وجه الفضل والاحسان ، وليست أفعاله تعالى معللة بعلل عقلية كما توهمه الخصوم (قوله بمجرد فضله) تأكيد لقوله أكرم لأن الاكرام إنما يكون على وجه الفضل لا العلة (قوله لا لميل اليه) أى كمحبة وهذا محترز الفضل ، وقوله : أو قضاء حق : أى بأن يكون للشخص الذى أكرمه الله حق واجب على الله فأكرمه الله لذلك الحق ، وفى هذا رد على المعتزلة صراحة ، وقوله : لفضله رد التزاما ، وأما قوله : لالميل اليه فليس فيه رد إذ ليس هناك من يعتقد أن الاعطاء المحبة (قوله وعدل) عطف على قوله فأكرم وهو راجع لقوله لايتطرق اليه نقص ، وقوله : أنواع النعيم : أى حسيا ومعنويا وكذا يقال فى الجحيم ، وقوله : ولا لضرر عطف سبب على مسبب لأن الغيظ ينشأ عن الضرر ، وقوله : ولا لاشفاء غيظ لم يقصد به الرد لأنه لم يقل به أحد والأحسن ولا لتشفى من غيظ (قوله مما يجب) خبر مقدم ، وقوله : أن يعتقد فاعل يجب ، وقوله : أن أفعاله مبتدأ مؤخر (قوله خلق الشىء الخ) أى خلق كل شىء الخ كالقوة وسلامة الآلات واكمال العقل ونصب الأدلة ونحو ذلك كالرزق

أن ينتهى إلى حدّ الالجاء ، وأوجبوا كمال عقل من يريد تكليفه واقداره وازاحة العلل عنه التى تمنعه من أداء ما كلف به ، حتى إنه لوأخل بذلك لكانت لهم خصومة له ومطالبة بحقهم ، تعالى عمايقوله الظالمون علوا كبيرا . ولقد صدق فيهم قوله صلى الله عليه وسلم « القدرية خصماء الله فى القدر » ثم دليل فساد مذهبهم ، ودليل صحة مايقول أهل الحق المعقول والمنقول . أما المعقول فانه سبحانه فاعل بالاختيار لابالايجاب والطبيعة ، وقد سبق برهان ذلك فلو وجب عليه فعل لما كان مختارا فيه إذالمختار هوالذى يتأتى منه الفعل والترك ، ولأن الموجب فى حقه ان كان قديما لزم قدم الفعل ، وقد سبق لزوم وجوب الحدوث لما سواه جل وعز وان كان حادثا لزم اتصاف ذاته تعالى بالحوادث وقد سبق استحالتها عليه ، فهو سبحانه لايتجدّد له بفعل من الأفعال كمال ولا بتركه نقص ، بل هو الكامل بذاته وصفاته فى أزله وفيما لايزال ، وانما الأفعال دلتنا نحن على

والأجل (قوله أن ينتهى) أى المكلف (قوله إلى حد الالجاء) أى الى الحد الذى هوالالجاء : أى بأن يسلب الاكتساب والاختيار بحيث يكون العبد مضطرا لأن هذا يخرج عن اللطف وهو قبيح عندهم لأنهم يحيلون الالجاء ويوجبون إقدار العبد المكلف كما ذكره المصنف بعد (قوله وازاحة) أى اذهاب ، وقوله : عنه : أى المكلف (قوله حتى انه) غاية لوجوب كمال عقل الخ ، وضمير أنه وفاعل أخل يعود على الله (قوله بذلك) أى بكمال عقل الخ (قوله لكانت لهم) أى للعباد (قوله خصومة له) أى لله تعالى ويطالبونه بحقوقهم (قوله عما يقوله الظالمون) أى من وجوب شىء عليه ومخاصمة أحد له إذ لايجب عليه شىء ولا حق لأحد عليه حتى أنه يخاصمه بترك حقه (قوله فى القدر) أى المقدور لأنهم يثبتون مخاصمة العبيد لله ومنازعتهم له فيما قدره عليهم من عجز ونحوه ومطالبتهم إياه بحقهم فينسبون الظلم للمولى سبحانه فى إنزاله العمى مثلا بهذا الرجل ويقولون لهذا الرجل مخاصمة المولى فى انزاله العمى ومطالبته بحقه والظاهر أن هذا الحديث من باب الاخبار بالمغيبات وبما هو آت فهو آية من آياته صلى الله عليه وسلم ويفهم من هذا أن وجه تلقيبهم بالقدرية اثباتهم المنازعة فى القدر فنسبوا اليه (قوله لا بالايجاب) أى العلة وكان المناسب اسقاط قوله : لابالايجاب والطبيعة لأنه يوهم أن الخصوم يقولون انه فاعل بهما ، وليس كذلك إذ هم يوافقونا على القول بأنه سبحانه فاعل بالاختيار وأن الفاعل بالاختيار هو الذى يتأتى منه الفعل والترك (قوله برهان ذلك) أى كونه فاعلا بالاختيار لا بالعلة والطبيعة (قوله فلو وجب عليه فعل الخ) فاذا كان أمران أحدهما صلاح أو أصلح تعذر فعل الآخر على زعمهم وتعين أنه يفعل الصلاح أو الأصلح ، وإذا تعين عليه ذلك لم يكن مختارا فى فعله (قوله إذ المختار الخ) بيان للملازمة (قوله ولأن الموجب الخ) أى الذى أوجب عليه تعالى فعلا من الأفعال (قوله لزم قدم الفعل) أى لأن أثر الموجب القديم قديم . لكن قديقال قد ينشأ عن القديم حادث (قوله وان كان حادثا) يعنى وقلنا انه قائم بذاته تعالى (قوله فهو الخ) أى وإذا علمت أنه لايجب عليه فعل من الأفعال عملا بما ذكر من الأدلة فهو الخ (قوله بل هو الكامل الخ) راجع لمضمون قوله فى المتن : لايتطرق لذاته العلية من ذلك كمال ولا نقص وقوله : فى أزله الخ راجع لمضمون قوله فى المتن : كان الله ولاشىء معه الخ (قوله وإنما الأفعال الخ)

معرفة وجوده وصفاته على حسب ماهو مقرر ، وإلى هذا المعنى أشرت بقولى والأفعال كلها خيرها وشرها الخ ، وأيضا لو وجب عليه صلاح العبد لما كلفه لما فيه من تعريضه للمعصية . فان قيل إنما كلفه ليثيبه . قلنا هو قادر أن يعطيه ذلك من غير عمل ولا تكليف ، ولو وجب عليه الأصلح لما خلق الكافر الفقير لأن الأصلح له أن لايخلقه حتى لا يكون معذبا فى الدنيا والآخرة وأيضا الأصلح للعباد أن يخلقهم فى الجنة فلو وجب عليه لما خلقهم فى الدنيا . و بالجملة لو وجب عليه الأصلح لما وجدت محنة دنيوية ولا أخروية وما أحسن مناظرة وقعت بين الشيخ الأشعرى والجبائى هى مسئلة مراعاة الصلاح والأصلح ، فقال الشيخ للجبائى ماتقول فى ثلاثة أشخاص مات أحدهم قبل البلوغ والآخر مات بعد البلوغ كافرا والآخر مات بعده مؤمنا ؟ فقال الجبائى أما الصغير ففى الجنة وأما الكافر الكبير ففى النار وأما الكبير المؤمن ففى الدرجات العلا ، فقال له الشيخ مابال الصغير قصر به عن درجة الكبير المؤمن ؟ فقال له الجبائى : لأنه لم يعمل قدر عمله ، فقال الشيخ من حجته على مذهبكم أن يقول يارب كان الأصلح فى حق أن تكون أبقيتنى حيا حتى أصل بالعمل الدرجة العليا ، فقال الجبائى جوابه أن يقول الله تعالى له علمت أنك لو بقيت على سن التكليف لكفرت فتخلد فى النار ،

فثمرة الأفعال دلالتنا على وجوده الخ لا تحصيل كمال له تعالى فلا يتوقف وجوده ولا اتصافه بشىء من الكمالات على وجود الأفعال وان كانت دالة عليه لأن الدليل لايلزم انعكاسه ، وعبارة الشارح تقتضى أن ثمرتها الدلالة على المعرفة وفيها تسمح فالأولى حذف لفظ المعرفة (قوله على حسب ماهو مقرّر) أى فى مقام الاستدلال على ذلك . وحاصله أن وجود الشىء بعد عدمه يستلزم موجدا ، والموجد لابدّ أن يكون حيا قادرا عالما إلى غير ذلك من الصفات التى يتوقف عليها الفعل (قوله وأيضا الخ) هذا الدليل ناف لقول الخصوم بوجوب مراعاة الصلاح والأصلح ، وأتى به وان كان الدليل السابق شاملا لهما بحسب عمومه اهتماما به ، ولأجل شمول الدليل السابق لنفيهما و بطلان كون مراعاتهما واجبة عليه ارتكب لفظة أيضا (قوله لما فيه الخ) بيان للملازمة (قوله من تعريضه للمعصية) أى ولا صلاح فيها (قوله فان قيل الخ) وارد على الدليل (قوله أن يعطيه الخ) أى وذلك أصلح له (قوله ولو وجب الخ) عطف على قوله لو وجب عليه صلاح فهو من تمة الدليل أعنى قوله وأيضا الخ (قوله لأن الأصلح الخ) فيه أن عدم الخلق بالنظر للعذاب صلاح لا أصلح (قوله وأيضا الخ) إن نظر للدنيا باعتبار مافيها من الهموم والآلام كان خلقهم فى الجنة صلاحا لاأصلح (قوله وبالجلة) أى وأقول قولا مجملا قاطعا النظر عن ماس من الأدلة المعطلة لمراعاة الصلاح والأصلح (قوله لووجب عليه الأصلح الخ) بيان الملازمة أن الأصلح لنا إنما هو عدم وقوع المحن والتالى باطل : أما فى الدنيا فلمشاهدة المحن ، وأما فى الآخرة فلورود النصوص الدالة على وقوعها إن لم يكن من أهل النجاة (قوله والجبائى) أى أبى هاشم (قوله والآخر مات بعد البلوغ كافرا الخ) قيد البالغ بالموت كافرا أو مؤمنا ، ولم يقيد من مات قبل البلوغ بشىء كأنه لكونه لايحكم له بشىء وفى ذلك نزاع (قوله أما الصغير ففى الجنة) أى فى الدرجة السفلى منها بدليل مابعده ، وهذا خلاف مافى المواقف من أن هذا لايثاب ولايعاقب وهو الأنسب بالتحسين العقلى (قوله وأما الكافر الكبير الخ) فيه أن المقابل للصغير إنما هو الكبير لا الكافر

فالأصلح فى حقك موتك صغيرا كما فعلت بك لسلامتك من الخلود فى النار التى هى أعظم غنيمة فكيف وقد زدتك على ذلك مالا يكيف من نعيم الجنة ، فقال له الشيخ : فاذن يقوم الثالث الذى مات كبيرا كافرا بل وكل كافر من دركات لظى فيقول يارب كنا نرضى منك بأدنى من مرتبة هذا الصبي فما بالنا لم تمتنا صغارا قبل التكليف ، وقد علمت منا الكفر بعده كما فعلت بهذا الصبي فبهت الجبائى ولم يقدر أن يجيب بكلمة ، فقال له الشيخ رضى الله تعالى عنه : وقف حمار الشيخ فى العقبة ثم قال تعالى أن توزن أحكام ذى الجلال بميزان الاعتزال . وأما المنقول فقوله تعالى ـ لايسأل عما يفعل وهم يسألون ـ وقوله تعالى ـ ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ـ ونحو ذلك مما هو كثير (قوله : فأكرم سبحانه من شاء إلى آخره) يشير إلى أن الأعمال ليست علة عقلية لاستحقاق ثواب ولا عقاب لما عرفت من وجوب استواء الأفعال كلها بالنسبة إليه تعالى ، وما أثيب عليه منها أو عوقب فهو بمحض فضله تعالى أو عدله ، وإنما الأفعال علامات مخلوقة لله تعالى

فكان المناسب أن يقول : وأما الكبير فالكافر فى النار والمؤمن فى الدرجات العلى فى الجنة فيجعل المقابل للصغير الكبير ويقسمه لمؤمن وكافر (قوله فالأصلح) الأولى فالصلاح (قوله التى هى) أى السلامة (قوله بل وكل كافر) لامحل لهذا الانتقال ، لأن المقصود هو ذلك وإن كان الفرض فى واحد (قوله فيقول) الأولى فيقولون كما فى بعض النسخ (قوله فبهت الجبائى) أى انقطعت حجته ولم يقدر أن يجيب بكلمة ، وبهت يستعمل مبنيا للفاعل والمفعول مثل العين (قوله وقف حمار الشيخ) أى الجبائى ووقوف حماره كناية عن عجزه كما يعجز الحمار فى العقبة ، ويصح أن تكون الاضافة من اضافة المشبه به للمشبه (قوله ثم قال) أى الشيخ (قوله تعالى الخ) أى تنزه وزن أحكام ذى الجلال بميزان الاعتزال : أى قواعده كقولهم : يجب على الله فعل الصلاح والأصلح ، وأحكام ذى الجلال مثل قولهم : الرزق واجب عليه كما العقل واجب عليه لأن ذلك صلاح ، فمعنى وزن تلك الأحكام بالقاعدة إثباتها بها بأن يقال : الرزق مثلا صلاح وكل صلاح واجب عليه ، فالرزق واجب عليه وهكذا (قوله وأما المنقول) عطف على أما المعقول (قوله لايسأل عما يفعل الخ) هذا رد قول المعتزلة : لو لم يفعل المولى بعبده ماهو أصلح له لكان له الخصومة معه ويطالبه بحقه ، فقولهم هذا باطل لأنه لايسأل عما يفعل (قوله ولو شاء ربك الخ) فيه رد على المعتزلة فى قولهم : ان الله لم يترك شيئا مما هو صلاح للعبد عاجلا وآجلا الافعله ، وأنه فعل بكل عبد الألطاف التى يقدر عليها ، وليس فى الوسع لطف يعم الناس جميعا : أى ليس له عنده لطف لوخلقه للناس لآمنوا جميعا ، وكأنهم لايعدون هذا عجزا ، بل هذا مستحيل عندهم لاتتعلق به القدرة (قوله ونحو ذلك) أى ما ذكر من الآيتين ، والحديث السابق : أعنى قوله صلى الله عليه وسلم « القدرية خصماء الله فى القدر » (قوله ليست الخ) بل علامة شرعية عليهما (قوله لما عرفت الخ) أى و إذا كانت مستوية بالنسبة إليه ، فكيف يكون بعضها علة فى الثواب وبعضها علة فى العقاب كما قال الخصوم ؟ (قوله من وجوب استواء الأفعال) أى أفعال العبد كلها بالنسبة إليه تعالى من حيث اسنادها له تعالى من غير واسطة (قوله منها)

بين الشرع ماختار سبحانه أن تدلّ عليه من غير أن يكون بينهما ربط عقلي وتسمية الثواب والعقاب جزاء لأنهما في صورة الجزاء لسبق مايدلّ عليهما شرعا ، وقد ورد أنه سبحانه يخلق لفضلة النار قوما يعذبهم بها ولفضلة الجنة قوما ينعمهم بها من غير أن يسبق عمل للفريقين .

(ص) وكلا النوعين دالّ على سعة ملكه وانقياد جميع الممكنات لارادته وعدم تعاصيها على باهر قدرته كلّ منها واقع على ماينبغي من جريه على وفق علمه وإرادته من غير أن يتجدّد له بذلك كمال أو نقص لا حالا ولا مآلا فالوجوب إذن والظلم عليه محالان إذ الوجوب يستدعي تعاصي بعض الممكنات والظلم يستدعي التصرف على خلاف ماينبغي .

(ش) مراده بكلا النوعين الثواب والعقاب : أي إذا نظر إلى الثواب وما احتوت عليه الجنة من دقائق النعم الخارقة للعوائد التي لم تخطر قط على بال

أي الأفعال (قوله بين الشرع) أي بها (قوله ما اختار) ما واقعة على الثواب والعقاب وضمير تدل الآتي للأفعال ، فالصلة جرت على غير من هي له (قوله بينهما) أي بين الفعل وما تدل عليه من ثواب أو عقاب (قوله وتسمية الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على مضمون قوله وماأثيب عليه منها وعلى سنده . وحاصله كيف تقولون ان الثواب بمحض الفضل والعقاب بمحض العدل والأفعال علامة مخلوقة لله تعالى ، وقد جاء تسمية الثواب والعقاب جزاء ، والجزاء إنما يكون في مقابلة الأعمال (قوله لسبق مايدل عليهما) أي لسبق مايدل على الثواب والعقاب وهو الأعمال ، فالطاعة تدلّ على حصول الثواب لفاعلها ، والمعصية تدلّ على حصول العقاب لفاعلها (قوله وقد ورد الخ) ترشيح لقوله سابقا وما أثيب عليه من الأعمال أو عوقب الخ (قوله يخلق الخ) قد نوزع في الشق الأول والمعوّل عليه أن النار تنزوي ويضم بعضها لبعض فتصير ممتلئة ، وأما الشق الثاني فهو ثابت بلا نزاع (قوله لفضلة النار) أي للبقعة الخالية منها (قوله وكلا النوعين) أي الثواب والعقاب (قوله على سعة ملكه) أي على ملكه الواسع أي على كثرة مملوكاته التي من جملتها الجنة ومافيها من أنواع النعيم والنار ومافيها من أنواع العذاب (قوله وانقياد الخ) أي ان الثواب والعقاب كل منهما يدلّ على انقياد جميع الممكنات ماوجد منها ومالم يوجد لقدرته تعالى وارادته ، وذلك لأن الممكنات بعضها يثاب بدخول الجنة وبعضها يعاقب بدخول النار وبغير ذلك كالبهائم ، فدل ذلك على انقيادها لقدرته وارادته ، ثم ان انقياد ماوجد من الممكنات لقدرته وارادته ظاهر . وأما انقياد مالم يوجد منها للقدرة والارادة فبطريق التماثل بين الممكنات (قوله وعدم تعاصيها) أي الممكنات (قوله على باهر قدرته) أي قدرته الباهرة : أي الغالبة (قوله كل منها) أي الممكنات (قوله على ماينبغي) أي على الوجه الذي ينبغي وقوعه عليه (قوله بذلك) أي بما ذكر من الممكنات (قوله كمال) أي في ذاته وصفاته (قوله لاحالا) أي في الدنيا ولا مآلا : أي في الآخرة ، فالربّ جل جلاله كامل مطلقا (قوله فالوجوب) أي وجوب شيء من الممكنات عليه تعالى (قوله إذ الوجوب الخ) أي لأن وجوب الشيء يقتضي صعوبة معاناته وتعاصيه (قوله وما احتوت الخ) عطف تفسير أومن عطف الخاص اعتناء به (قوله دقائق) أي أنواع (قوله الخارقة للعادة) صفة للدقائق (قوله قط) أي فيما

و إلى مثلها من دقائق العـذاب ، وما احتوت عليه جهنم من أنواع العـذاب التى لا تـكيف كلّ ذلك لايوجب له سبحانه تجـدّد كمال لذاته ولا لصفة من صفاته حتى يجب عليه ذلك بل كلّ كمال يليق به فـلم يزل متصفا به فى الأزل وما لايزال ولا يوجب له فعله أو تركه نقصا حتى يستحيل عليه ، وأما فائدتها بالنسبة إلينا فهى مستوية فى دلالتها لنا على وجوده تعالى ووجود صفاته العلية وسعة جلاله وعظيم جـلاله. بل لم يزدنا وقوع النوعين وخلقه تعالى الأضداد إلا قوة عـلم بعظيم اختياره وسعة ملـكه وأنه ليس مجبورا على فعل من الأفعال .

(ص) ومن هنا تعلم استحالة أن يكون فعله تعالى لغرض لأنه لو كان له غرض فى الفعل لأوجبه عليه ، و إلا لم يكن علة له فيكون مقهورا كيف ور بك يخلق مايشاء ويختار ، وأيضا فالغرض إما قديم فيلزم قدم الفعل ، وقد مرّ برهان حدوثه أوحادث فيفتقر إلى غرض ثم كذلك و يتسلسل فيؤدّى

مضى من الزمان والبال القلب (قوله و إلى مثلها من دقائق العذاب) ظاهر الأسلوب أنه عطف على قوله إلى الثواب ، والمناسب لذلك أن لوقال : و إلى مثله ، وفى إطلاق المثل على المغاير تجوّز (قوله جهنم) أراد بهادار العذاب (قوله كل ذلك الخ) المناسب تجدكل ذلك : أى ماذكر من أنواع النعيم وأنواع العذاب لأنه لم يأت بجواب ذا (قوله لايوجب الخ) أى وإنما يكون دالا على الكمال القائم بذاته تعالى وعلى سعة ملـكه وانقياد جميع الـكائنات اليه (قوله بل كل كمال الخ) اضراب انتقالى (قوله وأما فائدتها) أى الدقائق ، والمناسب للسياق أن لوقال : وفائدتهما : أى النوعين من الثواب والعقاب (قوله وسعة جلاله الخ) مرجع الجلال فى حقه تعالى للقهر والغلبة ومرجع الجمال الى الانعام (قوله بل لم يزدنا الخ) اضراب انتقالىّ والكلام على حذف مضاف : أى لم يزدنا سبب وقوع النوعين اللذين هما الثواب والعقاب وسببهما هو الطاعة والمعصية ، و إنما قدر المضاف لأن ظاهر العبارة يقتضى وجود النوعين وتحققهما الآن مع أنه ليس كذلك (قوله وخلقه تعالى الأضداد) أى الأمور المتضادة ، وهذا عطف تفسير لوقوع سبب النوعين لان الطاعات مضادة للمعاصى (قوله وأنه ليس مجبورا) فيه ردّ على المعتزلة الذين أوجبوا عليه مراعاة الصلاح والأصلح لأنه لووجب عليه شىء كان مجبورا فلا يكون فاعلا بالاختيار وصدور الأمور المتضادة عنه يدلّ على أنه مختار لأنه لوكان فاعلا بالعلة أوالطبيعة لـكان الصادر عنه شيئا واحدا ، لأن معلول العلة ومطبوع الطبيعة لايختلف لأن تأثيرهما بالمناسبة ، والشىء الواحد لا يناسب الضدّين (قوله ومن هنا) هو عدم وجوب شىء من الأفعال عليه تعالى : أى من أجل ذلك (قوله لغرض) هو الباعث على الفعل (قوله لأنه) أى الله (قوله لأوجبه) أى لأوجب الغرض الفـعل (قوله عليه) أى الله (قوله و إلا) أى وان لم يوجبه عليـه (قوله فيكون مقهورا الخ) دليـل للاستثنائية المحذوفة : أى لـكن التالى باطل لأنه لوأوجب الغرض الفعل عليه لـكان مقهورا كيف يكون مقهورا : أى لايصح ذلك ، والحال أن ر بك يخلق مايشاء و يختار فالاستفهام انكارى والواو بعده للحال (قوله فيلزم قدم الفعل) لأن الغرض علة وشأن المعلول أن يقارن علته فى الخارج وان كانت علته متقدمة عليه تعقلا (قوله وقد الخ) الواو للحال (قوله أو حادث الخ) وجهه

إلى حوادث لاأوّل لها ، وقد مرّ برهان بطلانه ، وأيضا فالغرض إمامصلحة تعودإليه أو إلى فعله ، والأوّل محال لاستلزامه اتصاف ذاته العلية بالحوادث ، والثانى محال لعـدم وجوب مراعاة الصلاح والأصلح ولأنه قادر على إيصال تلك المصلحة إلى العبد مثلا من غير واسطة ولأنه يلزم فيه تعليل الشيء بنفسه أو التسلسل لنقل الكلام إلى تلك المصلحة نفسها .

(ش) يعنى أنك إذا عرفت استواء الأفعال بالنسبة اليه تعالى وأنه مختار فى جميعها لايجب عليه منها شيء لزم أن لا يكون له تعالى غرض فى شيء منها : أى لاعلة لشيء من الأفعال مشتملة على حكمة تبعثه على إيجاد ذلك الفعل أو اعدامه بل هو جلّ وعلا مختار فى كلا الأمرين ، واستدلّ فى العقيدة على هذا المطلب بأوجه الأوّل . أنه لو كان له غرض فى فعل من الأفعال لكان ذلك الفعل واجبا عليه لايتأتى له تركه ، وبيان الملازمة أن معنى الغرض أن يشتمل الفعل على حكمة تبعثه عقلا على ايجاده بحيث يلزم نقصه لولم يفعل هذا معنى الغرض ،

أن الغرض إذا كان حادثا كان من جملة الأفعال فيفتقر إلى غرض ، ثم تنقل الكلام لهذا فان وقف على الغرض الأوّل لزم الدور وان لم يقف لزم التسلسل وهما باطلان ، وعلى هذا فالمراد بالتسلسل مايشمل الدور وان كان قوله بعـد فيؤدى الخ يقتضى حمله على معناه الأخص (قوله إلى حوادث) أى إلى ثبوت حوادث (قوله وقـد مرّ بطلانه) هذا سند للاستثنائية المطوية القائلة : لكن التالى باطل وهو إثبات حوادث لا أوّل لها فالواو تعليلية ، والمناسب بطلانها إذ الضمير عائد على حوادث (قوله وأيضا الخ) وجه آخر لابطال الغرض باعتبار ذاته (قوله تعود الخ) أو مانع خلوّ تجوّز الجمع (قوله والأوّل) أى كون الغرض مصلحة تعود إليه (قوله بالحوادث) هى المصلحة العائدة عليه (قوله ولأنه يلزم الخ) هذا سند لابطال كون فعله تعالى لمصلحة مطلقا سواء كانت عائدة على الخلق أو على الخالق ، ووجه لزوم ما ذكره أن الغرض اذا كان مصلحة فالمصلحة لابدّ لها من مقتض لخلقها ، وذلك المقتضى ان كان نفسها لزم تعليل الشيء بنفسه وان كان شيئا آخر نقلنا الكلام لذلك الثانى ، فيلزم اما تعليل الشيء بنفسه أو التسلسل والضمير المنصوب بان والمجرور بفى عائدان على الغرض الذى هو المصلحة (قوله لنقل الكلام الخ) سند للازم بحسب طرفيه : أعنى تعليل الشيء بنفسه والتسلسل (قوله وأنه مختار فى جميعها) عطف تفسير لاستواء الأفعال بالنسبة إليه فيكون مرجع الاستواء هو ماذكر لكن لايخفى أن ثبوت كونه تعالى مختارا لم يتقدّم صراحة ، بل بحسب الاستلزام والذى تقدّم صراحة نفى الوجوب ولذا اقتصر عليه فى المتن (قوله مشتملة على حكمة) الحكمة مايحصل من ترتب الحكم على العلة من جلب مصلحة أو دفع مضرة ، وأما العلة فهى الأمر الباعث على الشيء مثلا العمد العدوان علة فى القصاص والحياة الحاصلة من ترتب القصاص على القتل العمد العدوان حكمة (قوله تبعثه الخ) وأما مجرد الحكمة والمصلحة فلا تنكر فأفعال الله محكمة متقنة مشتملة على حكم ومصالح لاتحصى راجعة لمخلوقاته لكنها ليست أسبابا باعثة على إقدامه ولا عللا مقتضية لفاعليته فلا تكون أغراضا له ولا عللا غائية لأفعاله حتى يلزم استكماله بها (قوله على هـذا المطلب) أى وهو نفى الغرض فى أفعاله (قوله لايتأتى الخ) تأكيد للوجوب (قوله أن يشتمل الفعل الخ) خبران فهو تفسير للغرض وما مرّ يقتضى أن الغرض هو العلة المشتملة

فيكون موجبا للفعل و إلا لم يكن غرضا له علة فيه ، فقولى و إلا لم يكن علة له بيان للملازمة . وأما قولى فيكون مقهورا فهو بيان للاستثنائية وهى قولنا : لكنه لا يكون الفعل واجبا عليه لما يلزم عليه من قهره وعدم اختياره إذ المختار هو الذى يتأتى منه الفعل والترك والفرض أن هذا الفعل فيه غرض لايتأتى تركه وقد علمت فيما سبق وجوب كونه جل وعلا مختارا فبطل اذن أن يكون فى فعل من أفعاله غرض يحمله على الفعل . قال تعالى ـ وربك يخلق مايشاء ويختار ـ . الثانى أن الغرض اما أن يكون قديما فيجب قدم الفعل والا كان البارىء جل وعلا ناقصا لفوات غرضه أو حادثا فيحتاج هذا الغرض الى غرض حادث إذ هو من جملة الأفعال الحادثة ، و يلزم التسلسل وحوادث لا أول لها ، وقدم الفعل باطل لما عرفت من برهان حدوث العالم والتسلسل ، وهو اثبات حوادث لا أول لها باطل ، وقد سبق برهانه . الثالث الغرض اما مصلحة فى الفعل تعود اليه تعالى أو مصلحة تعود إلى خلقه ، والأول باطل لأنه يوجب اتصاف ذاته بالحوادث ، وقد مر بطلانه و يوجب أيضا أن يكون ناقصا فى ذاته ، و إنما تكمل بأفعاله ، والثانى باطل لما عرفت من عدم وجوب مراعاة الصلاح والأصلح عليه تعالى ، ولأن غرض العبد انما هو حصول لذة له أو دفع ألم والله سبحانه وتعالى قادر

على حكمة الباعثة على الفعل ، والتحقيق ماهنا من أن الغرض اشتمال الفعل على حكمة : أى الحكمة التى يشتمل عليها الفعل الباعثة على إيجاده (قوله فيكون) أى الغرض (قوله و إلا الخ) أى و إلا يكن موجبا للفعل لم يكن غرضا له : أى للفعل علة فيه فلفظ غرض ولفظ علة منصوبان ، والثانى بدل من الأول (قوله بيان للاستثنائية) هذا إخراج عن أسلوب المتن ، وان كان مناسبا للصناعة (قوله وقد علمت الخ) مرتبط بقوله لما يلزم عليه الخ (قوله قال تعالى الخ) سند نقلى على بطلان الاستثنائية بعد العقلى (قوله الثانى) أى من الأوجه التى يستدل بها على بطلان الغرض (قوله فيجب قدم الفعل) أى لأن الغرض اذا كان قديما لزم قدم الفعل إذ هو معلول له ، والشأن اقتران المعلول بعلته (قوله لفوات غرضه) المراد بالغرض هنا المبعوث عليه الذى هو الفعل لا الغرض بمعنى الباعث (قوله إذ هو الخ) توجيه للتفريع ، وقوله : حوادث لا أول لها تفسير للتسلسل (قوله وقدم الفعل باطل) أى بهذا تمام الاستدلال وهو استثنائية الدليل من جهة المعنى فكأنه قال : لكن التالى بقسميه باطل ، أما بطلان القسم الأول وهو قدم الفعل فسنده ما أفاده بقوله : لما عرفت الخ ، وأما بطلان القسم الثانى وهو التسلسل فسنده ماأفاده بقوله : والتسلسل وهو اثبات الخ (قوله وقد سبق برهانه) أى برهان بطلان التسلسل وهو حوادث لا أول لها (قوله الثالث) أى من الأوجه التى استدل بها على استحالة الغرض (قوله بالحوادث) هى المصلحة العائدة عليه التى تجددت له بتجدد الأفعال (قوله وإنما تكمل بأفعاله) أى بسبب أفعاله : أى خلقها لأن المصلحة إنما تعود عليه إذا فعل ذلك الفعل (قوله والثانى) هو كون الغرض مصلحة تعود على خلقه (قوله لما عرفت الخ) وحينئذ فلا يجب عليه أن يفعل لأجل غرض يعود على الخلق (قوله ولأن غرض العبد الخ) أى ولأن الغرض الباعث للمولى على الفعل إذا كان مصلحة تعود على العبد فاما أن يكون

على إيصال ذلك له بغير واسطة فعل ، وأيضا تنقل الكلام الى هذه المصلحة فنقول : ما الموجب لخلقها ووجودها بواسطة الفعل ؟ فان قيل لذات كونها مصلحة لزم تعليل الشيء بنفسه لأنها صارت غرض نفسها ، وان قيل لغرض زائد عليها نقلنا الكلام الى ذلك الغرض ولزم التسلسل وكما عرفت وجوب نفي الغرض في أفعاله تعالى كذلك يجب في أحكامه وما يذكره فقهاء أهل السنة من علل الأحكام انما هو بالجعل الشرعي ورعيه تفضلا لا بالحكم العقلي وإيجابه الأحكام ولهذا اعترض على ابن الحاجب قوله في أصوله في باب القياس عند ماتعرض لذكر شروط العلة : ومنها أن تكون بمعنى الباعث

حصول لذة أو دفع ألم والمولى قادر على إيصال ذلك للعبد من غير واسطة الفعل ، وحينئذ فلا وجه لخلقه الفعل لأن الممكنات كلها مستندة إليه ابتداء من غير أن يكون بعضها أولى من بعض (قوله على إيصال ذلك) أى ماذكر من اللذة والألم وهما يرجعان للبدن بخلاف السرور والهم فيرجعان للقلب (قوله تنقل الكلام إلى هذه المصلحة) أى التي جرى الكلام على تقسيمها باعتبار عودها إليه تعالى وباعتبار عودها إلى الخلق (قوله ووجودها) عطف تفسير (قوله بواسطة الفعل) أى بواسطة وجود الفعل الذى حلت على وجوده كحفظ العين من الأذى الموجود بواسطة خلق الجفن (قوله لذات) أى نفس ، والمناسب إسقاط اللام (قوله وان قيل الخ) المناسب اسقاط لام الجر من قوله لغرض : أى وان قيل الموجب لوجودها بواسطة الفعل غرض زائد عليها : أى خارج عن ذات المصلحة نقلنا الكلام الى ذلك الغرض ولزم التسلسل والتسلسل باطل فما أدى اليه من كون الموجب لوجود المصلحة بواسطة الفعل غرضا خارجا عنها باطل وإذا بطل كون الموجب لوجود المصلحة بواسطة الفعل ذاتها أو غرضا خارجا عنها بطل القول بوجوب الغرض مطلقا سواء كان مصلحة عائدة على الله أو على الخلق وهو المطلوب (قوله وكما عرفت الخ) شروع في ابطال الغرض بالنسبة للأحكام وأشار بالتنظير الى أن مااستدل به على بطلان الغرض في الأفعال يستدل به على بطلان الغرض في الأحكام (قوله وما يذكره الخ) جواب عن سؤال نشأ من قوله كذلك يجب في أحكامه ، وتقريره أن يقال كيف تنتفي الأغراض في الأحكام وأساليب الفقهاء جارية عليه ؟ فأجاب عنه بقوله وما يذكره الخ (قوله بالجعل الشرعي) أى بسبب أن الشارع جعلها علامة على الأحكام (قوله ورعيه) عطف تفسير للجعل الشرعي ، والضمير عائد على الشرع المفهوم من الشرعي (قوله تفضلا) لم يقل حكمة للأئمة التفضل للجعل (قوله وإيجابه الأحكام) عطف على الحكم العقلي عطف تفسير والضمير عائد على العقل المفهوم من العقلي : أى ولا بسبب إيجاب العقل الأحكام لهذه العلل خلافا لفقهاء المعتزلة فان تعليل الأحكام عندهم بسبب إيجاب العقل الأحكام لوجود تلك العلل الموجبة لها (قوله ولهذا الخ) الاشارة راجعة لمضمون : قوله وما يذكره الخ : أى ولأجل كون المراد من علل الأحكام التي يذكرها الفقهاء ماجعله الشارع علامة على الحكم لاما كان موجبا للأحكام عقلا (قوله اعترض على ابن الحاجب الخ) أصل الكلام للآمدى وابن الحاجب تبعه (قوله قوله) أى مقوله ، ومقوله المعترض هوقوله : ومنها أن تكون بمعنى الباعث ، ووجه الاعتراض أن المتبادر من قوله الباعث الباعث لله على الحكم وهذا يقتضى أن أحكام الله معللة وأن العقل يوجب

وتؤوّل بأن مراده الباعث للمكلف على الامتثال لا الباعث له تعالى على الحكم ، والحق أنها مع ذلك عبارة موهمة ، فيجب تجنبها ، وكذا مايوجد فى الكتاب والسنة من أفعال الله تعالى موهما للتعليل بالأغراض كقوله تعالى ـ وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون ـ فانه يجب تأويله فتجعل اللام فى قوله تعالى : ليعبدون لام الصيرورة مثلها فى قوله تعالى ـ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوّا وحزنا ـ أو هو من الاستعارة التبعية على ماتقرر فى فن البيان .

(ص) قالوا إذا لم يكن غرض فالفعل سفه . قلنا السفه عرفا مافعل مع الجهل بالعواقب أو ترجيح اللذات الحاضرة

الاحكام لاجلها وهذا مذهب الاعتزال (قوله وتؤوّل الخ) والمؤوّل له تقىّ الدين السبكى والد مؤلف جمع الجوامع (قوله والحق الخ) من كلام الشارح (قوله أنها) الضمير عائد على القول وأنثه مراعاة للخبر (قوله مع ذلك) أى مع كونها مؤوّلة (قوله وكذا الخ) أى لابد من تأويله فهو تشبيه بما تقدم فى صدر الكلام بقرينة مابعده (قوله من أفعال الله) أى من ذكر أفعال الله ، وقوله : موهما حال من الذكر المقدّر (قوله فانه يجب تأويله) بدل من كذا فهو خبر وقرنه بالفاء لما تضمنه المبتدأ من معنى الشرط (قوله فتجعل الخ) أى فان أردت تأويل الآية فتجعل الخ ، وحينئذ فالمعنى خلقت الجنّ والانس فصار مآل أمرهما الى الأمر بالعبادة لاالى الاهمال ، وقد يقال لام الصيرورة إنما تستعمل عند الجهل بالعواقب ، وذلك بأن يقصد الفاعل بفعله أمرا فيقع خلافه لجهله بعاقبة الفعل ومايصير إليه ، وهذا يستحيل عليه تعالى ، وحينئذ فالآية ليست من مواضع لام الصيرورة (قوله مثلها الخ) فانهم التقطوه للتبنى والمحبة ثم صارت عاقبته إلى العداوة والحزن (قوله أو هو من الاستعارة التبعية) وصورتها فى الحرف أن تعتبر الاستعارة أوّلا فى متعلق معنى الحرف ، ثم تتبعها الاستعارة فى الحرف . و بيانه فى الآية أن أصل لام التعليل أن تدخل على الغرض فى الشىء والباعث عليه : أعنى علته الغائية ، فهى متقدمة ذهنا لأنها باعثة عليه متأخرة عنه خارجا إذ تترتب عليه ، والترتيب فى الكلام بواسطة اللام ، والعبادة ليست علة للخلق إذ لاباعث له تعالى على شئ ، فنقول اللام للاستعارة التبعية بأن شبه ترتب مطلق الأمر بالعبادة على مطلق الخلق بترتب علة الشئ الغائية عليه : كترتب السكنى على البناء واستعير اسم المشبه به للمشبه فسرى التشبيه للجزئيات ، فاستعرنا اللام الموضوعة لترتب العلة الجزئية على المعلول الجزئى لترتب الأمر بعبادة الجنّ والانس على خلقهم استعارة تبعية لجريان الاستعارة أوّلا فى العلية والغرضية الذى هو متعلق اللام وتبعتها الاستعارة فى اللام ، وكذا يقال فى قوله تعالى ـ فالتقطه آل فرعون ـ الآية : أى أنه شبه ترتب العداوة والحزن المطلقين على مطلق الالتقاط بترتب مطلق علة غائية على معلولها ، واستعير اسم المشبه به للمشبه فسرى التشبيه للجزئيات ، فاستعيرت اللام الموضوعة لترتب العلة الجزئية على معلولها الجزئى لترتب العدواة والحزن الجزئيين على الالتقاط الجزئى (قوله قالوا الخ) شروع فى ذكر ماللخصوم من السند على دعواهم من ثبوت الغرض له تعالى (قوله سفه) أى ممن صدر منه (قوله إذا لم يكن غرض) أى باعث يحمل الفاعل على الفعل (قوله مافعل الخ) أى والجهل بالعواقب محال على الله لأن أفعاله جارية على وفق علمه ، وحينئذ فلا يتأتى السفه فى فعله إذا كان لغير غرض (قوله أو ترجيح) بالجرّ

حتى يفعل السفيه مافيه ضرره أو حتفه وهو لايشعر ، وأين هذا من فعل المتعالى عن تجدّد كمال أو نقصان الذى لايعزب عن علمه شىء على الاطلاق فى سر واعلان .

(ش) هـذه شبهة من جهة المعتزلة القائلين بثبوت الأغراض الموجبـة للأفعال والأحكام وتقريرها أن قالوا لو كان الفعل أو الحكم واقعا بغير غرض للزم السفه أو العبث ممن صـدرا منه لكنه تعالى حكيم يستحيل عليـه العبث والسفه فيستحيل اذن أن يفعـل أو يحكم لا لغرض . والجواب منع الملازمة ، وذلك أن السفه فى العرف عبارة عن الجهل بالمصالح وخفة العقل حتى أن السفيه يفعل مايضرّبه أو يهلكه حالا أو مآلا

عطف على الجهل : أى أومافعل مع ترجيح الخ : أى أومافعل مع العلم بالعواقب لكن مع ترجيح اللذة الحاضرة على العقوبة المستقبلة ، ويحتمل أنه عطف على مافعـل فهو بالرفع على الخبرية (قوله حتى الخ) راجع للطرفين (قوله أوحتفه) أى هلاكه حالا أو مآلا (قوله وهو الخ) أى والحال أنه لايشعر بأن فى هذا ضرره أو حتفه ، وأراد بعـدم الشعور مايشمل عدم الشعور حقيقة كما فى الطرف الأوّل أوحكما كما فى الثانى ، فان من يزنى مثلا مع علمه بعاقبة الأمر لايشعر حكما لتنزيله منزلة الجاهل بالعواقب (قوله وأين هذا) أى السفه بطرفيه والاستفهام إنكارى : أى وليس فعل المولى من هذا القبيل ، وقوله : المتعالى الخ باعتبار قوله : أو نقصان مناسب لقوله أوترجيح اللذة الحاضرة فهو راجع له ، وقوله : الذى لايعزب الخ مناسب لقوله مع الجهل بالعواقب فهو راجع له ، ففيه لف ونشر مشوش (قوله على الاطلاق) أى حالا أو مآلا جليلا أو حقيرا فى سر أواعلان ، فقوله فى سر أواعلان من جملة الاطلاق ، والسرّ بمعنى الاسرار ، والاعلان بمعنى الاظهار ، وأنت خبير بأنه إذا كان لايغيب عنه شىء خفى بالنسبة الينا ، فمن باب أولى ما كان ظاهرا لنا فـلا حاجة لقوله واعلان إلا أن يقال صرح به لأجل السجع (قوله الموجبة للأفعال) أى التى يحكم العقل بوجوب الأفعال أو الأحكام لأجلها (قوله والأحكام) زاد الشارح ذلك اشارة إلى أن حجتهم جارية فى كلّ من الأفعال والأحكام وأن خلافهم جار فى كلّ منهما ، ومن هذا تعلم أن فى كلام المتن قصورا لعدم ذكره للأحكام (قوله واقعا بغيرغرض) الوصف بالوقوع يقتضى الحدوث وهو ظاهر بالنسبة للفعل لابالنسبة للحكم لأنه خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين فهو قديم لايقبل الوقوع إلا أن يقال ان تعلق الخطاب بأفعال المكلفين تعلقا تنجيزيا معتبر على أنه جزء من مفهوم الحكم ، وحينئذ فيكون الحكم حادثا ، أو يقال ان وقوع الحكم باعتبار توجهه إلى المكلف بناء على أن التعلق ليس جزءا من مفهوم الحكم وأنه قديم (قوله أوالعبث) لم يذكره فى المتن إلا أن يقال أدخله فى السفه بأن أراد به مايشمل العبث (قوله لكنه تعالى حكيم الخ) أى لكن التالى باطل لأنه تعالى حكيم الخ ، فقد طوى الاستثنائية وأدخل لكن على سندها (قوله وذلك الخ) الاشارة راجعة لمنع الملازمة على حذف مضاف : أى وسند ذلك المنع أن الخ ثم انه فى المتن جعل السفه ما فعل مع الجهل بالمصالح ، وهنا جعله نفس الجهل بالمصالح ، ووجهه أنه لما جرى فى المتن على أن تالى الشرطية كون الفعل سفها ناسبه أن يتكلم عليه من حيث انه فعل الشخص وهنا تكلم عليه من حيث ذاته (قوله وخفة العقل) عطف على الجهل فالسفه يطلق

وهو لايشعر أو يشعر لكنه لجهله وخفة عقله يرجح المرجوح من قضاء لذة حالية لا بقاء لها مثلا على عقوبات عظيمة دائمة ، وأما العبث فيطلق فى العرف على فعل الشىء مع الذهول أو عدم القصد ، وهذا كله لالزوم بينه و بين نفى الغرض . لأنا نقول انه تعالى لاغرض له فى الفعل مع أن أفعاله كلها جارية على وفق علمه و إرادته لايلحقه ضرر من قبلها ولا يتجدد له كمال بفعلها بل هو الغنى فى ذاته وصفاته أزلا وأبدا فيما لايزال ثم الحكمة المنسوبة إليه تعالى عبارة عن علمه بالأشياء وقدرته على إحكامها واتقانها فهى تقتضى العلم والقدرة وهما واجبتان له تعالى لافعل الشىء لغرض كما زعمت المعتزلة ، و إذا فهمت هذا فى أفعاله فافهم مثله فى أحكامه فانها أيضا جارية على وفق علمه لايتطرق له من قبلها نقص كيفما وجهها على عبيده ، وان فسرت المعتزلة السفه والعبث بنفى الغرض سلمنا الملازمة ومنعنا الاستثنائية وقصارى الأمر أنا نمنع

على أمرين (قوله لايشعر) أى بالضرر أوالهلاك (قوله وخفة عقله) عطف تفسير (قوله من قضاء لذة) أى تحصيلها (قوله لابقاء لها) وصف للذة الحالية ، وقال مثلا لأنه بيّن ترجيح المرجوح بصورة من صوره (قوله على عقوبة عظيمة دائمة) أى مثلا و إلافمثل ذلك العقوبة غيرالعظيمة أو غير الدائمة (قوله فى العرف) وأما فى اللغة فهو اللعب أو الخلط (قوله على فعل الشىء الخ) كالناكت فى الأرض والمحرك لشىء بيده أو للحيته ذاهلا عن ما يفعل (قوله أوعدم القصد) عطف تفسير : أى وعدم القصد المعتبر فلا ينافى أن أصل القصد ثابت ، فاندفع مايقال إن الذهول عن الشىء يقتضى عدم فعله إذ متى مافعله كان غير ذاهل عنه ، فمامعنى قول الشارح فعل الشىء مع الذهول عنه (قوله وهذا كله الخ) الاشارة راجعة لما ذكر من معنى العبث ، ومعنى السفه فى العرف ، وقوله : لأنا نقول : أى فى بيان عدم اللزوم بينهما فهو سند لما ادعاه من نفى اللزوم بينهما (قوله مع أن أفعاله الخ) أى وحينئذ فيكون الجهل بعواقب الأمور منفيا فلا يكون فعله سفها ، وقوله : وارادته : أى وحينئذ فيكون عدم قصد الفعل منفيا فلا يكون فعله عبثا ، وقوله : لايلحقه ضرر من قبلها فى مقابلة قوله : سابقا حتى أن السفيه ليفعل مايضرّ به . وأما قوله : ولا يتجدد له كمال فهو خارج عن المقام (قوله ثم الحكمة الخ) راجع لقوله : لكنه حكيم الخ (قوله عبارة الخ) أى لا أنها عبارة عن الغرض كما قالوا (قوله فهى) أى الحكمة ، وقوله : تقتضى : أى تستلزم ، وفيه أن هذا التفريع غير صحيح ، لأن الحكمة عين القدرة والارادة إلا أن يراعى فى اللزوم كل واحد على حدته ، فهو من لزوم الكل لأجزائه (قوله لافعل الشىء) بالجرّ عطف على علمه ، وكان الأولى أن يقول : لاغرض الشىء لأن الحكمة عندهم هى الغرض الباعث ، فمعنى كونه حكيما أنه لايفعل إلالغرض (قوله هذا) أى كون الأفعال جارية على وفق علمه الخ (قوله فانها أيضا الخ) جريانها على وفق العلم باعتبار تعلقها بالمكلفين و إلا فالأحكام وهى الخطابات قديمة (قوله من قبلها) أى من جهتها : أى الأحكام (قوله كيفما) أى فى أى حالة (قوله ومنعنا الاستثنائية) أى من جهة المعنى لأنانقول بنفى الغرض ، فقولهم لكن التالى باطل ممنوع لأن السفه والعبث عبارة عن نفى الغرض ، وهذا غير باطل إذ السفه والعبث على الله بهذا المعنى غيرمستحيل . نعم يمتنع اطلاقهما عليه تعالى لأنهما لفظان موهمان للمحال ولم يردبهما

على هذا التقرير إطلاق هذين اللفظين بالنسبة إليه تعالى لايهامهما معنى يستحيل فى حقه تعالى وهو ماذكرنا أنهما يدلان عليه عرفا لالما ذكروه من دلالتهما على نفى الغرض .

(ص) وإذا عرفت بما ذكر عدم رجحان بعض الأفعال على بعض بالنسبة اليه تعالى عرفت جهالة من تسور على الغيب ، ورأى أن العقل يتوصل وحده دون شرع إلى ادراك الحسن والقبيح عنده جل وعلا ، على أنه لو سلم لهم ذلك جدلا لم يجزم العقل بشىء من ذلك لتعارض أوجه من النظر فى ذلك متضادة ، فانا لم نعرف وجوب الايمان ولا تحريم الكفران إلا بعد مجىء الشرع .

(ش) لما حقق أن مذهب أهل السنة أن الأفعال كلها مستندة الى الله تعالى ابتداء

سماع ، و إلى هذا أشار بقوله : وقصارى الامر الخ (قوله على هذا التقرير) أى الذى جرى عليه المعتزلة المشارله بقوله : وإن فسر الخ (قوله هذين اللفظين) أى السفه والعبث (قوله بما ذكر) أى من أن الأفعال كلها مخلوقة لله من غير غرض يبعثه على خلقها (قوله عدم رجحان بعضها) أى الأفعال على بعض بالنسبة إليه لأنه إذا كانت الأفعال كلها مستندة إليه من غير واسطة كانت كلها مستوية بالنسبة اليه ، وليس بعضها حسنا و بعضها قبيحا بالنظر لذاته أو صفته ، وحينئذ فلا مجال للعقل فى إدراك حكم شرعى لها (قوله من تسور الخ) التسور فى الأصل الاتيان من أعلى السور لأجل الاطلاع على مافى داخله ، والمراد به هنا التجاسر ومصدوق من : المعتزلة ، والمراد بالغيب الأمر المغيب عنا وهو ماعنده تعالى (قوله ورأى الخ) تفسير للتسور ، والمراد بالرأى الاعتقاد (قوله يتوصل الخ) لكن تارة يدرك ذلك بدون نظر كما فى حسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار وتارة يدرك ذلك بواسطة نظر كما فى حسن الصدق الضار وقبح الكذب النافع ، و يجعلون الشرع فى ذلك كله مؤكدا للعقل و بقى قسم يتوقف فيه العقل ولايدركه بنفسه بل بواسطة الشرع لخفائه عليه كحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال وكلام المصنف لايشمل هذا القسم . واعلم أن الحسن والقبح للشىء بمعنى ملائمة الطبع ومنافرته كحسن الحلو وقبح المر ، و بمعنى صفة الكمال والنقص : كحسن العلم وقبح الجهل لا نزاع فيه بيننا و بين المعتزلة ، بل يحكم العقل بذلك باتفاق منا ومنهم ، والنزاع بيننا و بينهم فيهما بمعنى ترتب الثواب والعقاب آجلا والمدح والذم عاجلا : كحسن الطاعة وقبح المعصية ، فهو عندنا لايعلم إلا من الشرع وعندهم يدرك بالعقل لما فى الفعل من مصلحة أو مفسدة يتبعها حسنه أو قبحه عند الله (قوله دون شرع الخ) تفسير لقوله وحده (قوله الى ادراك الحسن والقبيح) أى فى الأفعال المكتسبة (قوله على أنه الخ) الضمير للحال والشأن والاشارة راجعة لما رأى على حذف مضاف : أى مبنى مارآه واعتقده من أن التحسين والتقبيح عقليان (قوله لم يجزم الخ) أى وحيث كان العقل قدلايجزم بحسن الشىء ولابقبحه لتعارض أوجه النظر فى ذلك فقد ظهر فساد مذهبهم من أن كل فعل اختيارى يدرك العقل حسنه أو قبحه (قوله فى ذلك) أى الحسن والقبح (قوله فانا لم نعرف الخ) تفريع على ماظهر من فساد مذهبهم : أى فاذا ظهر لك فساد مذهبهم علمت أنا لانعرف الخ ، وجرى على خصوص الايمان والكفر لأنهما كالأصلين لما سواهما

من غير واسطة لا تأثير لغيره فى شىء منها لزم أن الأفعال كلها مستوية لا يتصف بعضها بالحسن من حيث ذاته أو صفته ولا يتصف بعضها بالقبح من حيث ذاته أو صفته فلا مجال للعقل اذن فى ادراك حكم شرعى لها اذ لاسبب له على ماعرفت فليس الحسن شرعا عند أهل الحق إلا ماقيل فيه افعلوه ، وليس القبيح شرعا إلا المقول فيه لاتفعلوه وتخصيص كل واحد منهما بما اختص به من الأفعال لاعلة له . وقالت المعتزلة الأفعال الاختيارية حسنة وقبيحة من جهة العقل وزعموا أن منها مايدركه العقل بالضرورة كحسن الصدق النافع والايمان وقبح الكذب الضار والكفران ومنها مايدركه العقل بالنظر كحسن الصدق الضار وقبح الكذب النافع ، ومنها مايقف عن ادراكه إلا بأنباء الشرع كحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال وقضوا أن الشارع فى هذا النوع مخبر عن حال المحل لا أنه أنشأ فيه حكما قالوا كالحكيم الذى يخبر أن هذا العقار حار أو بارد ، ثم اختلفوا فذهب القدماء منهم إلى أن الأفعال حسنة وقبيحة لذاتها ، وقال قوم منهم هى حسنة وقبيحة لصفة لازمة كالصوم المشتمل على كسر الشهوة المقتضى عدم المفسدة وكالزنا المشتمل على اختلاط الأنساب المقتضى ترك تعاهد الأولاد ، وقال قوم منهم بالفرق بين القبيح فهو قبيح لصفته والحسن فهو حسن لذاته وحجتهم أن الذوات كلها مستوية

من التكاليف ، فمثلهما وجوب الصلاة وحرمة الزنا . هذا والمناسب للسياق اجراء التفريع على الحسن والقبح بأن يقول : فاذا لم يعرف حسن الايمان وقبح الكفر إلا بعد مجىء الشرع لأن ذلك محل النزاع لاعلى الحكم الذى هو الوجوب والتحريم ، لكن سهل ذلك كون الحسن يستدعى الوجوب والقبح يستدعى التحريم (قوله من غير واسطة) تفسير لقوله ابتداء (قوله أوصفته) أى حقيقية أو وجودية أو اعتبارية لأجل أن يطابق المذاهب الآتية (قوله افعلوه) أى على جهة الوجوب أوالندب ، وقوله : لاتفعلوه : أى لكونه حراما أومكروها أوخلاف الأولى وبقى واسطة وهى المباح (قوله منهما) أى افعلوه ولاتفعلوه (قوله لاعلة له) خبر عن تخصيص أى إن تخصيص افعلوه بالصلوات الخمس والزكاة مثلا وتخصيص لاتفعلوه بالزنا مثلا لاعلة له (قوله الاختيارية) أى التى من شأنها الاختيار (قوله من جهة العقل) بمعنى أن العقل وحده إذاخلى ونفسه يدرك حسنها أوقبحها لما يجده فيها من المصلحة أوالمفسدة ، فالفعل الذى يجد فيه مصلحة يدرك حسنه عندالله ، وأنه يترتب عليه الثواب آجلا والمدح عاجلا ، والذى يجد فيه مفسدة يدرك قبحه (قوله أن منها) أى الأفعال (قوله ما يدركه) أى مايدرك وصفه (قوله ومنها) أى الأفعال (قوله مايقف) أى العقل (قوله عن حال المحل) أى عن وصف الموصوف ، والوصف كالحسن والقبح والموصوف هو الفعل (قوله فيه) أى فى هذا النوع الأخير حكما : أى وصفا (قوله العقار) بفتح العين وتشديد القاف ككتان مفرد عقاقير ، وهى أصول الأدوية (قوله ثم اختلفوا الخ) يشير إلى أن المعتزلة بعد اتفاقهم على أن الحسن والقبح عقليان لاشرعيان ، اختلفوا فى سبب ذلك على مذاهب أربعة (قوله لذاتها) أى لا لمعنى آخر ، فالحسن والقبح وصفان ذاتيان لاعرضيان (قوله لصفة لازمة) فهى حسنة لما قام بها من حسن لازم وقبيحة لما قام بها من قبح لازم فهماعرضان لازمان وجوديان ، وفيه قيام المعنى بالمعنى لأن الفعل عرض (قوله المقتضى) وصف للاختلاط : أى المقتضى عدم تمييزهم عن غيرهم (قوله وحجتهم الخ)

والتمييز إنما هو بالصفات فلو قبح الفعل لذاته لزم قبح فعل الله تعالى ، وقال الجبائى وأتباعه : الفعل يقبح أو يحسن بوجه واعتبار كضرب اليتيم يحسن ان كان لتأديب و يقبح ان كان لغيره والرد على الجميع مامضى من كون الأفعال لاتأثير للعباد فى شىء منها حتى يحسن عقلا طلبها منهم أو النهى عنها ، وإنما مرجع الأحكام الشرعية إلى بيان كون تلك الأفعال أمارة على ماجعلت عليه من ثواب أو عقاب أو عدمهما ، ولو اتصف الفعل بالحسن أو القبح لذاته أو لصفة لازمة لما كلف الله الكافر بالايمان والتالى باطل بالاجماع ، و بيان الملازمة أنه تعالى علم أن الكافر لا يؤمن فتكليفه بالايمان تكليف بمستحيل وهو قبيح عندهم ، وأيضا لو كان الفعل حسنا أو قبيحا لذاته أو لصفة لازمة لما اختلف بأن يكون تارة حسنا وتارة قبيحا ولاجتمع النقيضان فى قول القائل لأكذبن غدا صدق أو كذب والبحث فى المسئلة طويل ، وقد بان الحق فيها فلا حاجة الى التطويل (قوله : على أنه لو سلم لهم ذلك جدلا لم يجزم العقل بشىء لتعارض أوجه من النظر فى ذلك متضادة) يعنى أنه لاخفاء فى فساد مذهب المعتزلة

الظاهر أنه راجع للثالث (قوله والتمييز إنما هو بالصفات) أى فالزنا مثلا حسن من حيث ذاته وقبحه عارض له (قوله فلو قبح الفعل) أى لو قبح الفعل الكلى من حيث ذاته لقبح فعل الله لأن فعل الله وهو الايجاد من أفراد الفعل الكلى (قوله والرد على الجميع) مامضى مبتدأ وخبر وفيه أن مامضى غير الرد فاذن المصدر مؤول باسم الفاعل : أى والراد على جميع الفرق أوالكلام على حذف حرف الجر : أى بما مضى ومراده بالجميع جميع الفرق المذكورة ممن يقول بالحسن والقبح الذاتيين والوصفيين والاعتباريين ، وقوله : مامضى : أى فى صدر الشارح (قوله حتى يحسن الخ) تفريع على المنفى ، فالعقل انما يدرك حسن الفعل أوقبحه لوكان الفعل مخلوقا للعبد لكنه غير مخلوق له (قوله وإنما مرجع الخ) جواب عما يقال حيث كانت الأفعال لا تأثير للعباد فى شىء منها فما وجه طلبها منهم (قوله وإنما مرجع الأحكام الخ) أى متعلق الأحكام الشرعية وهى الأفعال (قوله من ثواب الخ) بيان لما فالمجعول أمارة على الثواب منها فعل الواجب والمندوب وترك المحرم والمجعول أمارة على العقاب فعل المحرم والمجعول أمارة على عدمهما كفعل المباح (قوله لما كلف الله الكافر بالايمان) أى ولاالعاصى بترك المعاصى ولابالطاعات ، حيث علم أن الطاعات لاتقع وأن المعاصى لايتركها (قوله تكليف بمستحيل) أى استحالة عارضة لتعلق العلم بعدم وقوعه (قوله وهو قبيح عندهم) أى والقبيح لا يقع منه تعالى (قوله ولاجتمع النقيضان الخ) عطف على قوله لما اختلف ، وأراد بالنقيضين المتنافيين ، و بيان اجتماعهما فى قوله : لأكذبن غدا أن ذلك الخبر إن طابق الواقع بأن كذب فى الغد كان حسنا لصدقه بالمطابقة وقبيحا لاستلزامه وقوع متعلقه الذى هو صدور الكذب عنه فى الغد وان لم يطابق الواقع كان قبيحا لكذبه بعدم المطابقة وحسنا لاستلزامه انتفاء متعلقه الذى هو الكذب القبيح ، ولهم أن يقولوا انه لا تناقض لاختلاف الاعتبار (قوله فى المسئلة) أى مسئلة الحسن والقبح بمعنى ترتب الثواب والعقاب والمدح والذم (قوله على أنه لوسلم لهم ذلك الخ) قد تقدم أن مرجع اسم الاشارة ماروى على حذف مضاف : أى مبنى ذلك من التحسين والتقبيح الى آخر ماسبق ، وقضية قوله هنا يعنى الخ أن قوله

على أصول أهل الحق كما سبق ، وكذا أيضا يستبين فساد مذهبهم فى أن العقل يدرك حكم الشرع فى الأفعال ، وان لم يبعث نبي على تقدير أن يسلم لهم جدلا أصل التحسين والتقبيح عقلا لتضاد أوجه النظر بحيث يستبين بها فساد رأيهم فى ذلك فانا لونظرنا قبل مجيء الشرع فى شكره تعالى على انعامه علينا لكان العقل يقتضى عند المعتزلة أن شكره تعالى واجب من غير أن يتوقف فى ذلك على مجيء شرع لأن معرفته تعالى ومعرفة كونه منعما يدركهما العقل بدون شرع وكذا يدرك بدونه حسن شكر المنعم وقبح كفرانه فيدرك اذن وجوب الشكر وتحريم الكفران بدون شرع فيقال لهم هذا الشكر لو وجب قبل الشرع لكان له فائدة اذ مالافائدة له ليس بحسن حتى يجب لكن ثبوت الفائدة قبل الشرع باطل لأن الفائدة فيه اما أن ترجع الى العبد الشاكر أو إلى الرب المشكور وعودها الى العبد إما فى العاجل أو فى الآجل والأقسام كلها باطلة أما بطلان عودها الى العبد عاجلا فلأنه إنما يحصل فى العاجل التعب فقط ، وأما بطلان عودها اليه آجلا لأن العقل لامجال له قبل الشرع فى شيء من أمور الآخرة اجماعا ، وأما بطلان رجوعها الى الرب تعالى فلتعاليه جل وعلا عن أن يتجدد له كمال بل هو الكامل بذاته وصفاته الأزلية والغنى عن الخلق وأعمالهم فهذا الوجه من النظر العقلى يدفع وجوب الشكر ويعارض الوجه الذى أوجبه عندهم

بشيء ، وقوله : فى ذلك كل منهما جار على الأحكام ، فيكون الكلام جاريا على مسألتين مسألة الحسن والقبح بمعنى ترتب المدح والذم عاجلا وترتب الثواب والعقاب آجلا ، هل العقل يدرك ذلك وحده إذا خلى ونفسه بدون الشرع أولا ؟ ، ومسألة هل العقل بدون شرع يدرك الأحكام الشرعية المتعلقة بالأفعال أولا ، ولا شك أن كلا من المسألتين وقع فيه النزاع بيننا و بين الخصوم إلا أن هذا خارج عن الظاهر من كلام المتن لعدم التعرض فيه لمسألة الأحكام (قوله على أصول أهل الحق) أى بالنظر لقواعد أهل الحق وهم أهل السنة (قوله كما سبق) أى من أن الأفعال كلها مستوية بالنسبة إليه تعالى من حيث إيجادها اختيارا لالغرض ، وحينئذ فلا يعلم حسن الفعل ولا قبحه إلا من قول الشارع افعلوه أولا تفعلوه ، وكذلك لايعلم حكمه من وجوب أوندب أو حرمة أو كراهة إلا منه (قوله حكم الشرع) أى الحكم الشرعى (قوله على تقدير الخ) متعلق بفساد (قوله لتضاد الخ) علة لاستبانة فساد مذهبهم ، وقوله : بحيث يستبين الخ لاحاجة له (قوله بحيث الخ) الباء للملابسة متعلقة بتضاد (قوله فى ذلك) أى ذلك المذهب الذى ذهبوا اليه من ادراك العقل لأحكام الأفعال وان لم يبعث نبى (قوله فيدرك اذن الخ) مترتب على ماقبله فى المعنى وكذا فى اللفظ ، لأن العقل إذا أدرك حسن الفعل أوقبحه أدرك حكمه المترتب عليه كذا يقولون (قوله لكان له) أى لذلك الشكر قبل الشرع (قوله باطل) أى فبطل المقدم وهو وجوب الشكر قبل الشرع فثبت نقيضه وهو عدم الوجوب قبل الشرع (قوله فيه) أى الشكر قبل الشرع (قوله والأقسام كلها) أى الثلاثة وهى عود الفائدة للرب المشكور وعودها للعبد فى العاجل أو فى الآجل (قوله التعب) أى بالتكليف بذلك الشكر وهذا ليس بفائدة (قوله لأن العقل الخ)

وهو ادراك كونه تعالى منعما ، فان قالوا لانسلم أنه ليس فى الشكر فائدة قبل الشرع بل فيه فائدة للعبد وهو الأمن من العقوبة التى يحتمل ثبوتها على تقدير الاعراض عن الشكر . قلنا وكذلك يحتمل أن يعاقب على فعل الشكر من وجهين . الأول أنه أتعب فيه الذات المملوكة لله تعالى وتصرف فى ذلك بغير اذنه فصار كمن شكر ملكا أوصل له نعمة بأن يتعب عبيد الملك فى أداء شكرها بغير اذنه فلا اشكال أنه قد تعرض بنفسه بشكر الملك على هذا الوجه للعقوبة الثانى أن من أعطاه ملك جواد فى غاية الجود كسرة صغيرة من خبز الشعير مثلا وله من خزائن أنواع الأطعمة وأجناس الأموال مالانهاية له ولا تنقص بما يعطى منها ، ثم صار ذلك الفقير المحتاج يذكر الملك و يثنى عليه فى المحافل على اعطاء تلك الكسرة من الشعير لاستحق العقوبة منه لاستهزائه بالملك واستصغاره قدره حين يمدحه بما لا بال له عنده ولا شك أن نعيم الدنيا والآخرة كلها بالنسبة الى عظيم قدرة الله تعالى وسعة ملكه وجلاله كلا شيء ، فقد بان لك بهذا أن دخول العقل الى طلب أحكام الله تعالى فى الأفعال بميزان التحسين والتقبيح دخول بميزان مختل ينقلب به صاحبه ــ خاسئا وهو حسير ــ فالحق وقف ذلك على الشرع

أى وحينئذ فكيف يدرك وجوب الشكر مع عدم علمه بفائدته (قوله وهو ادراك الخ) الضمير للوجه الأول الذى أوجب الشكر عندهم ، وكان عليه أن يقول : وهو إدراك كونه تعالى منعما وادراك حسن شكر المنعم وقبح كفرانه (قوله فائدة للعبد) أى عاجلا (قوله وهوالأمن) أى فى الحال من العقوبة التى يحتمل حصولها له فى الآجل (قوله قلنا) أى على سبيل المعارضة (قوله وكذلك يحتمل الخ) أى وحينئذ فلا يحصل الأمن (قوله أنه) أى الشخص بمعنى الروح (قوله أتعب فيه) أى فى فعل الشكر (قوله الذات) أى الجسم (قوله فى ذلك) أى الذات المملوكة (قوله إذنه) أى الله المالك لها (قوله بأن يتعب الخ) هذاتصوير لشكر الملك أى كمن شكر ملكا شكرا مصورا باتعاب عبيده فى أداء شكرها . والحاصل أنه إذا أتعب أعضاءه فى الشكر كان شكره هذا بمنزلة قولك لعبيد ملك من غير إذنه قوموا واخدموا سيدكم بسبب انعامه علىّ (قوله قد تعرض الخ) أى قد عرض نفسه للعقوبة بسبب شكره للمنعم على هذا الوجه : أى من حيث إنه أتعب عبيده وأذاهم بغير اذنه (قوله كسرة) بكسر الكاف اسم للقطعة من الشيء المكسور (قوله وله الخ) حال (قوله ولاتنقص) أى تلك الخزائن (قوله فى المحافل) أى المجالس جمع محفل (قوله يذكر الملك) أى بغير إذنه (قوله لاستهزائه) أى فى المعنى وإن لم يقصد ذلك (قوله الى عظيم الخ) أى قدرته العظيمة وملكه الواسع (قوله كلا شيء) أى وحينئذ فشكر المنعم قبل الشرع على نعمه بمثابة من شكر الملك على نعمة صغيرة بغير إذنه (قوله بهذا) أى الكلام المتقدم (قوله أن دخول العقل) أى توجهه (قوله إلى طلب الخ) أى إلى ادراكه لأحكام الله (قوله فى الأفعال) أى المتعلقة بالأفعال (قوله بميزان) متعلق بدخول واضافته لما بعده بيانية ، وقوله : دخول : أى توجه (قوله مختل) أى فاسد (قوله خاسئا) أى ذليلا (قوله حسير) أى منقطع (قوله وقف ذلك) أى وقف الأحكام على

والتجأ فى معرفته إلى السمع فوجب البحث عن النبوّة وتحقيق شروط الرسالة وهو الفصل الذى نشرع فيه الآن .

(ص) ﴿ فصل ﴾ ومن الجائزات ويجب الايمان به بعث الرسل الى العباد ليبلغوهم أمر الله سبحانه ونهيه واباحته وما يتعلق بذلك من خطاب الوضع لما عرفت أن العقل لايدرك دون شرع طاعة ولامعصية ولا مابينهما .

(ش) لما فرغ من الالهيات وما يتعلق بها شرع فى النبويات وينحصر الكلام فيها فى ثلاث مسائل . الأولى فى معنى النبوّة والنبي والرسالة والرسول . والثانية فى حكم الرسالة .

الشرع بمعنى الشارع بمعنى أنها لاتعلم إلا منه وأن العقل لايدركها وحده (قوله والتجأ فى معرفته) أى معرفة ماذكر من الأحكام : أى والطريق فى معرفة تلك الأحكام من الشارع السماع من الرسل (قوله على النبوة) أى الرسالة وعلى بمعنى عن كما فى بعض النسخ (قوله وهو) أى البحث عن النبوة وماعطف عليه الفصل : أى مضمون الفصل الذى الخ فصح الاخبار .

فصـــل

(قوله ومن الجائزات الخ) شروع فى النبوات والجار والمجرور خبر مقدم ، وقوله : بعث الرسل مبتدأ مؤخر والمصدر مضاف للمفعول والفاعل هو الله ، وجملة ويجب الايمان به : أى بوقوعه اعتراضية أو حالية (قوله الى العباد) أى جنسهم من انس وجن وملك على قول والبعث لجنس من ذكر صادق بالبعث لجميعهم كما فى حق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وبالبعث لبعضهم كما فى حق غيره (قوله ليبلغوهم أمر الله الخ) متعلق ببعث وهـذا من فوائد الارسال والأمر شامل للواجب والمندوب والنهى شامل للتحريم والكراهة وخلاف الأولى على القول به والاباحة قسم سادس على القول بخلاف الأولى وخامس على عدم القول به (قوله وما يتعلق بذلك) أى بما ذكر من أمر الله ونهيه واباحتـه الذى هو خطاب التكليف وما فى محـل نصب عطف على أمر الله (قوله من خطاب الوضع) بيان لما ، وخطاب الوضع هو الكلام الدال على جعل الشىء شرطا كالطهارة لصحة الصلاة أو سببا كدخول الوقت لوجوب الصلاة أو مانعا كالحيض بالنسبة لصحة الصـلاة والصوم (قوله لما عرفت) متعلق بمقدر : أى وإنما بعثوا لتبليغهم الأحكام التكليفية وما يتعلق بها لما عرفت الخ فهو علة للمعلل مع علته (قوله أنّ العقل لايدرك الخ) لما مرّ أنه لايدرك حسن الفعل ولا قبحـه حتى يدرك أنه طاعة أو معصية (قوله طاعة الخ) الطاعة مارتب عليه عاجـلا المدح وآجلا الثواب والمعصية مارتب عليه عاجلا الذم وآجلا العقاب وما بينهما هو مالايترتب عليه شىء من ذلك وهو فعل المباح والمكروه وخـلاف الأولى (قوله من الالهيات) أى الأمور المتعلقة بالاله كالصفات الواجبة له وما يستحيل عليه وما يجوز فى حقه (قوله ومايتعلق بها) أى بالالهيات كمباحث الأفعال والنظر وكمضمون الفصل المفروغ منه : أعنى قوله وإذا عرفت بما ذكر عـدم رجحان بعض الأفعال على بعض الخ (قوله فى النبويات) جمع نبوى : أى الأمر المتعلق بالنبى وفى نسـخة النبوّات جمع نبوة ، والأولى أنسب بالالهيات (قوله فى حكم الرسالة) أى وفى حكم

والثالثة فى اقامة الدليل على ثبوتها وما يتعلق بذلك . المسئلة الأولى : فى معنى النبوّة والنبي لغة . لفظ النبوة فى اللغة على وجهين مهموز وغيرمهموز ، فأما فى لغة من همز فهو مأخوذ من النبأ وهو الخبر ، ويحتمل أن يكون فعيل بمعنى مفعول : أى هو منبأ بالغيوب أو بمعنى فاعل أو مفعل : أى هو منبئ بما أطلعه الله تعالى عليه ، ويصح ترك الهمزة فى هذين الوجهين تسهيلا ، وأما فى لغة من لم يهمز من أصله فهو مأخوذ من النبوة بفتح النون وهو ماارتفع من الأرض يقال نبأالشيء إذا ارتفع ، فالمعنى على هذا أن النبي مرتفع على طور البشر باختصاصه بالوحي وخطاب الله تعالى ، وليست النبوّة صفة ذاتية للنبي كما صار اليه الكرامية ولا مكتسبة كما صار اليه الفلاسفة فانهم يرون

النبوّة (قوله وما يتعلق بذلك) أى بما ذكر من ثبوت الرسالة ، والذى يتعلق بما ذكر باقى النبوّات من تصديق النبي فيما جاء به من الحشر والصراط والحوض والجنة والنار وتطاير الصحف ونحو ذلك (قوله فى معنى النبوّة والنبيّ) أى والرسالة والرسول لأجل أن يطابق صدر الكلام (قوله لفظ النبوّة الخ) الأولى لفظ النبي فى اللغة الخ ، لأن سياق الكلام بعد فيه لأنه هو الذى يقال فيه إنه مأخوذ من النبأ ، ويقال فيه فعيل بمعنى فاعل أو مفعول (قوله ويحتمل الخ) الأولى حذف الواو ، وقوله : فهو منبأ بفتح الباء ،ويصح فيها التضعيف والتخفيف (قوله أو بمعنى فاعل) أى فهو منبئ بالغيوب ، وقدم معنى مفعول على معنى فاعل لأنه مقدم عليه فى الواقع . (قوله أو مفعل) ظاهره أنه إذا كان مأخوذا من النبأ الذى هو مصدر الثلاثى يكون بمعنى مفعل أيضا وليس كذلك فكان الأولى أن يقول أو مأخوذ من الانباء ، وحينئذ فهو بمعنى مفعل بضم الميم وكسر العين اسم فاعل أو بمعنى مفعل بفتح العين اسم مفعول (قوله أى هو منبئ الخ) هذا لايظهر إلا إذا كان النبي رسولا (قوله ترك الهمزة) أى من نبئ المهموز (قوله فى هذين الوجهين) أى كونه اسم فاعل أو اسم مفعول (قوله تسهيلا) أى لأجل التسهيل بقلب همزته ياء ، ويحتمل لأجل التسهيل بحذفها لأن التسهيل يطلق على كل منهما (قوله فهو) أى لفظ النبي أو لفظ نبوّة (قوله مرتفع على طور البشر) هذا على أن لفظ نبي الغير المهموز اسم فاعل وفى نسخة مرفع بضم الميم وفتح الراء وعليها فيكون اسم مفعول ، والطور بمعنى الحدّ وبمعنى القدر وكلاهما صالح هنا (قوله باختصاصه) الباء سببية ، وقوله : بالوحي الباء داخلة على المقصور عليه أو المقصور وكلّ صحيح (قوله وخطاب الله تعالى) اختصاص النبي بخطاب الله بالنظر للجملة لأن خطاب الله ليس لكلّ الأنبياء بل لبعضهم (قوله وليست النبوّة الخ) لأن النبيّ من نوع البشر ويستحيل اختصاص بعض أفراد النوع بأمر ذاتى كالناطقية للانسان لاستواء أفراد النوع جميعا فى الحقيقة ولوازمها (قوله الكرامية) نسبة لمحمد بن كرام السجستاني بوزن حزام ومقتضى هذا كسر الكاف فى المنسوب وتخفيف الراء (قوله ولا مكتسبة الخ) قضية كلامه أن النبوّة عندنا هى النبوّة عندهم لأنه جعل قولهم خلافا وليس كذلك بل النبوّة التى زعموا أنها مكتسبة بالرياضة هى صفاء مرآة القلب الى أن يتهيأ لما لايتهيأ لادراكه غيره ، ونحن نقول باكتساب هذا المعنى لكن لانسميه نبوّة بل النبوّة عندنا هى اختصاص الشخص بسماع وحي من الله تعالى بواسطة ملك أو دونه ، ولا شك فى عدم اكتسابها بهذا المعنى ، وحينئذ

التزكية والتحلية صقالا فى مرآة النفس الى أن تتهيأ لما لا تتهيأ لادراكه غيرها ، وانما مرجع النبوّة الى اصطفاء الله تعالى عبدا من عبيده بالوحى اليه ، فالنبوّة عندنا هى اختصاص بسماع وحى من الله بواسطة ملك أو دونه ، فان أمر بتبليغه فرسالة ، فالمختص بالأوّل والثانى رسول فقط و بالأوّل نبى ، فالرسول اذن أخص من النبى مطلقا فكل رسول نبى وليس كل نبى رسولا وقيل هما بمعنى ، وقيل بينهما عموم وخصوص بوجه فيجتمعان فى الرسول من البشر ، و ينفرد النبى فيمن أوحى اليه من البشر ولم يؤمر بالتبليغ و ينفرد الرسول فيمن أوحى اليه من الملائكة و بعث الى غيره ، وقيل هما متباينان وأن الرسل هم أصحاب الكتب والشرائع ، والنبيون هم الذين يحكمون بالمنزل على غيرهم مع أنهم يوحى اليهم . المسئلة الثانية : فى حكم الرسالة . مذهب أهل الحق أن الرسالة ممكنة بفضل مولانا جلّ وعلابها ، وأوجبها المعتزلة عقلا على أصلهم فى وجوب مراعاة الصلاح والأصلح ،

فالخلاف بيننا و بينهم لفظى راجع للتسمية ، فالمعنى الذى قالوه لا نسميه بالنبوّة ، ولذا لا نقول بالاكتساب ، وهم لا يسمون ماقلنا بالنبوّة ، فلذا لا يقولون بعدم الاكتساب (قوله التزكية) أى تزكية النفس وتطهيرها من الصفات الذميمة (قوله والتحلية) أى التزين بالأوصاف الشريفة (قوله صقالا) على وزن كتاب : أى جلاء فالنفس كالمرآة المصدية والبعد عن الأوصاف الذميمة والتلبس بالأوصاف الشريفة يجليها (قوله فى مرآة النفس) من إضافة المشبه به للمشبه (قوله لما) أى لادراك ما الخ (قوله وإنما مرجع النبوّة) أى رجوعها عندنا ، وقوله : الى اصطفاء الله عبدا : أى اختياره عبدا وتخصيصه بالوحى اليه (قوله فرسالة) أى أيضا (قوله بالأوّل) أى بالطرف الأوّل وهو سماع الوحى من الله ، وقوله : والثانى : أى و بالطرف الثانى وهو الأمر بالتبليغ (قوله فالرسول الخ) انظر هذا التفريع مع مافرع عليه ، فان المفرع عليه الذى هو المختص بالأوّل والثانى الخ لايقتضى نسبة بين الرسول والنبى ، بل الذى يقتضيه هو التباين ، فالمناسب أن لوجاء بالمفرع عليه فى أسلوب يقتضى ماذكره من التفريع كأن يقول فالمختص بالأوّل نبى وان اختص بالأوّل والثانى فرسول أيضا (قوله وقيل هما بمعنى) هوانسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه (قوله بوجه) أى لأنه لايشترط فى الرسول على هذا القول أن يكون من البشر لقوله تعالى — جاعل الملائكة رسلا — وانما يشترط ذلك فى النبى (قوله فيجتمعان الخ) أى فيجتمعان فيمن أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه من البشر (قوله مع أنهم يوحى اليهم) أى بأحكام يختصون بها فى أنفسهم ، وانظر هذا القول مع أن سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم قد وصفه الله فى التنزيل بالنبى والرسول ، وكذا قال فى حق غيره — وكان رسولا نبيا — فالقول بالتباين يدافع ما فى التنزيل من اجتماعهما (قوله أن الرسالة) أى التى هى تخصيص بعض البشر بسماع وحى وأمره بتبليغه للخلق (قوله ممكنة) لأن ارسال الرسل وان اشتمل على حكم ومصالح ، لكن تلك الحكم غير باعثة له تعالى على ذلك ، بل وجود الارسال وعدمه بالنسبة اليه تعالى سواء فلا يجب عليه رعاية تلك الحكم حتى يكون الارسال واجبا عليه ، وإنما تلك الحكم مرتبة على الارسال وغاية له (قوله وأوجبها المعتزلة) قالوا العقول وان كانت تستقل بادراك الأحكام من غير حاجة

ومنعتها البراهمة عقلا ، ولا يخفى فساد المذهبين إن حقق ما مضى من بطلان أصل التحسين والتقبيح ومراعاة أصل الصلاح والأصلح فلا حاجة لنا إلى التطويل بكثرة الحجج ، وقد اتضح الحق وصار نهارا وأما المسألة الثالثة . فنذكر مايتعلق بها مع لفظ العقيدة ، وقولى ليبلغوهم عن الله إلى آخره إشارة منه إلى بعض فوائد بعثة الرسل ، وخص هذه الفوائد لأنها مقصورة عليهم لا يمكن وصول العقل إليها بدونهم . وأما غيرها مما أوضحوه من الأحكام العقلية وأدلتها القطعية فقد يتوصل العقل بدونهم إلى شئ منها . لكن ظهرت الفائدة فى هذا النوع وشبهه أنهم أرشدوا العقول إلى الحق فيه بدون كبير تعب ، وفطنوها إلى دقائق من الأنظار لم تكن تستقل بادراكها وقطعوا معاذر الخلق من كل وجه (قوله : وما يتعلق بذلك من خطاب الوضع) الاشارة راجعة

الى الشرع لكن آراء الناس تختلف ، وهذا موجب للتنازع فكان الأصلح بهم أن يقيم الله لهم خليفة فى الأرض مؤيدا بمعجزات يعلم بها أنه من عند رب العالمين لينقاد اليه الكل ويسمعوا ويطيعوا ، فيؤلف بين الناس ويوقفهم على ميزان العدل والانصاف ، فيستقيم التعامل والتحاكم وينقطع التحامل والتظالم ، وإذا كان هذا هو الأصلح فى حقهم وجب على الله بناء على رأيهم من وجوب الصلاح والأصلح عليه لعباده (قوله ومنعتها البراهمة) هم جماعة من الهند ينتسبون لرجل يقال له برهم كان فى الأصل مجوسيا ، ثم انتقل للقول بهذه الطريقة ، وهى امتناع بعثة الرسل عقلا واحالتها ويكذبون جميع الرسل ، وشبهتهم أن العقل يكفى عن البعثة ، لأن ماحسنه العقل فحسن وما قبحه فقبيح ومالم يحكم فيه بحسن ولاقبح يفعل عند الحاجة اليه وحينئذ فارسال الرسل عبث وهوعلى الله محال (قوله إن حقق الخ) تحقيق بطلان أصل التحسين والتقبيح يقتضى فساد مذهب البراهمة وتحقيق بطلان مراعاة الصلاح والأصلح يقتضى فساد مذهب المعتزلة (قوله وأما المسألة الثالثة) هى اقامة الدليل على ثبوت الرسالة (قوله مايتعلق بها) أى الكلام الذى يتعلق بشأنها الشامل لها ولما يتعلق بها من باقى النبوات (قوله مع لفظ العقيدة) يعنى قوله الآتى وتفضل سبحانه الخ (قوله عن الله) كذا فى بعض النسخ والمطابق للفظ المتن عن أمر الله (قوله اشارة منه) هذا تصريح منه لا إشارة (قوله إلى بعض الخ) وان كان فى المتن جرى على أن تبليغ الأحكام هو الفائدة فى بعث الرسل لابعضها والحق ماهنا (قوله وخص الخ) جواب عما يقال حيث كان لبعث الرسل فوائد فلأى شىء خص هذه الفائدة وهى التبليغ للأحكام التكليفية والوضعية بالذكر دون غيرها من الفوائد (قوله عليهم) أى على الرسل (قوله من الأحكام العقلية) هى الاعتقادية كثبوت القدرة والارادة لله (قوله وأدلتها القطعية) نحو ـ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ـ وكان ربك بصيرا ، فعال لما يريد إلى غير ذلك (قوله فقد يتوصل الخ) ظاهره أن الأحكام الاعتقادية بعضها قد يتوصل إليه العقل وبعضها لايتوصل إليه مع أن الأحكام العقلية التى تتوقف دلالة المعجزة عليها وكذلك التى لاتتوقف دلالتها عليها يدركها العقل ، فكان الأولى أن يقول فقد يتوصل العقل بدونهم إليها (قوله فى هذا النوع) أى ما أوضحوه من الأحكام العقلية (قوله وشبهه) كالأحكام الطبية والسياسية (قوله أنهم الخ) بدل من الفائدة (قوله وقطعوا الخ) فلا عذر للانسان فيما يتعلق بالاله ولا فيما يتعلق بالأحكام التكليفية أو

إلى الأمر والنهي والاباحة ، وخطاب الوضع هو الحكم على أمر بأنه سبب أوشرط أو مانع لتلك الأشياء المذكورة ، فالسبب حكم الشرع على دخول الوقت بأنه سبب لوجوب الصلاة والأمر بها وعدة المرأة بأنها سبب لمنع النكاح وانعقاد البيع بأنه سبب لاباحة التصرف في المبيع (وقوله ولا ما بينهما) وهو ماليس بطاعة ولا معصية كالمباح وخطاب الوضع ، إذ كل ذلك لايعرف إلا من قبل الشرع .

(ص) وتفضل سبحانه بتأييدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم ، وهي فعل الله سبحانه الخارق للعادة المقارن لدعوى الرسالة متحدّى به قبل وقوعه غير مكذب يعجز من يبغي معارضته عن الاتيان بمثله .

(ش) المعجزة اسم فاعل مأخوذ من الاعجاز مصدر أعجز ، وهي لفظ أطلق على الآية الدالة على صدق النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر إمام الحرمين أن في إطلاق لفظ المعجزة عليها توسعا من وجهين أحدهما : أن اللفظ يشعر بحقيقة العجز

الطبية وغير ذلك ، فان الرسالة مشتملة على ذلك (قوله هو الحكم) المراد به خطاب الله : أى كلامه الدال على أن هذا الشيء سبب أو شرط أو مانع (قوله لتلك الأشياء) أى الأمر والنهي والاباحة فالمجرور تنازع فيه كلّ من السبب والشرط والمانع (قوله دخول الوقت) أى وقت الصلاة (قوله وعدة المرأة) عطف على دخول ، وكذا قوله بعد وانعقاد البيع (قوله بأنها سبب الخ) علة للتمثيل بالعدة وكذا يقال فيما بعده (قوله كالمباح) دخل بالكاف المكروه وخلاف الأولى (قوله إذ كل ذلك الخ) الاشارة راجعة للأطراف الثلاثة وهي الطاعة والمعصية وما بينهما وهو بيان لقول المصنف لما عرفت ؛ فكأن المصنف قال لأن العقل لايدرك دون شرع طاعة ولامعصية ولا ما بينهما لما عرفت من أن كل ذلك لايعرف إلا من الشرع (قوله وتفضل) أى الله عليهم وعلينا حيث بين لنا طريق الاستدلال على ما كلفنا به من اعتقاد صدقهم ليثيب المستدل ، وأشار بقوله تفضل إلى أن خلق الله المعجزة ليس واجبا عليه ، بل هو إحسان منه (قوله على صدقهم) أى في دعواهم الرسالة وما أتوا به من الأحكام (قوله متحدّى) أى مجعولا ذلك الخارق دليلا على الصدق حقيقة كأن يقول آية صدقي كذا أو حكما كأن يفهم منه مثل ذلك من غير تصريح (قوله غير مكذب) أى لمدّعيه : أى لمدّعي أنه آية صدقه (قوله أطلق) أى مجازا من إطلاق اسم الخاص على العام لأن الآية الدالة على صدق الرسول أعمّ من أن تكون معجزة أو غير معجزة لصدقها بالخارق الذى ليس مقارنا لدعوى الرسالة فمصدوق المعجزة بعض مصدوق الآية الدالة على صدقه . واعلم أن المعجز في الأصل اسم لمثبت العجز ثم استعمل في مظهر العجز ثم استعمل فيما هو سبب للعجز ، وحينئذ فالتاء في معجزة للنقل من الوصفية للاسمية (قوله على صدق النبي الخ) هذا مناسب للقول بالترادف والأقعد أن لو عبر بالرسول إلا أن يقال أراد جنس النبي (قوله عليها) أى الآية الدالة على صدق الرسول (قوله يشعر بحقيقة العجز) الاضافة للبيان ، ومعنى الاشعار بالعجز الدلالة عليه فلفظ معجزة يدل على أنها أثبتت العجز للمعارض لأن اللفظ إذا أطلق ينصرف لمعناه الحقيقي ، ومعنى المعجز الحقيقي

ولا يصح ثبوت العجز لأنه إن كانت الآية ليست من جنس مقدور البشر فلا يصح لفظ العجز حقيقة مما ليس بمقدور وان كانت من جنس مقدور البشر ، فالعجز عندنا يقارن المعجوز عنه والمعارضة منتفية فلا يصح ثبوت عجز متعلق بها فقد تسوح ، وأطلق العجز على انتفاء القدرة كما يتسامح فى الجهل ، و يطلق على انتفاء العلم . الوجه الثانى فى التوسع أن لفظ المعجزة يشعر بفاعل العجز ، والله تعالى هو فاعل العجز وأنه مسمى مافعل العجز عنده معجزا مجازا . وأما قوله : وهى فعل الله سبحانه الخ ، فشرح هذا يستبين ببيان ما احترز منه بكل قيد من تلك القيود ، واليه الاشارة بقوله :

(ص) فاحترز بالأوّل من القديم ، فليس فعلا لله تعالى فلا يكون معجزة ، ودخل فيه الفعل الذى تعلقت القدرة الحادثة به كتلاوة النبى صلى الله عليه وسلم القرآن ، فهو معجزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون غيره إذ غيره إذا تلاه إنما يحكيه ،

المثبت للعجز (قوله ولا يصح ثبوت العجز) أى ولا يصح الحمل على المعنى الحقيق بحيث تكون الآية مثبتة لعجز المعارض (قوله فلا يصح الخ) أى لأن اطلاق اللفظ فرع عن امكان معناه (قوله يقارن المعجوز عنه) هو هنا المعارضة : أى الاتيان بالمثل وهى منتفية ، وحينئذ فلا يصح ثبوت عجز متعلق بها (قوله وأطلق العجز الخ) من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم فانتفاء القدرة على المعارضة لازم للعجز عن المعارضة لأن العجز عن المعارضة وصف وجودى يمنع منها فينتفى معه القدرة عليها (قوله فى الجهل) أى المركب وهو إدراك الشىء على خلاف ماهو عليه وقوله : ويطلق على انتفاء العلم : أى ويطلق مجازا مرسلا من إطلاق اسم الملزوم وارادة اللازم على الجهل البسيط الذى هو انتفاء العلم لأنه يلزم من ادراك الشىء على خلاف ماهو عليه عدم العلم بذلك الشىء هذا . وقيل الجهل اسم للقدر المشترك وهو انتفاء العلم بالمقصود ، وقيل إنه مشترك بين الأمرين وهو المشهور والشارح جرى على أنه حقيقة فى المركب مجاز فى البسيط لأنه قال كما يتسامح الخ (قوله فى التوسع) أى فى وجهى التوسع (قوله يشعر الخ) أى يشعر بأن ذلك الخارق المسمى معجزة هو فاعل العجز ، والحال أنه تعالى هو الذى أوجد العجز (قوله وأنه مسمى الخ) ماواقعة على الخارق : أى وأنه مسمى الخارق الذى فعل الله العجزعنده معجزا (قوله يستبين) أى يبين (قوله واليه) أى البيان (قوله فاحترز الخ) أى إن أردت ماعنى بذلك التعريف فاحترز الخ ، والمناسب لكون الأوّل جنسا فى الحد أن يقول فخرج عن الأوّل (قوله فليس فعلا لله) الفاء للتعليل ، والمراد ليس فعلا أصلا ، فالنفى منصب على المقيد (قوله ودخل فيه) أى فى الأول الذى هو فعل الله سبحانه (قوله الفعل الخ) هو الفعل الكسبى (قوله كتلاوة الخ) المراد بالقرآن الألفاظ المخصوصة ، والمراد بتلاوته الحركة المتعلقة بهذه الألفاظ : أى بالحروف المتلفظ بها (قوله لرسول الله) أى المعهود وهو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله دون غيره) أى دون تلاوة غيره فليست تلاوة غيره معجزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا للتالى (قوله إذ غيره الخ) سند لكون تلاوة النبى للقرآن معجزة له

وليس هو الآخذ له عن الملك ، ودخل فيه مالا تتعلق به القدرة الحادثة كاحياء الموتى وتكثير الطعام وانقياد الحجر والشجر وغير ذلك . وعين بعض أصحابنا فى المعجزة أن تكون من النوع الثانى لا الأوّل ، فتكون معجزة القرآن على هذا فى نظمه المخصوص ، واطلاع النبى صلى الله عليه وسلم على ذلك دون سائر الناس وكلا الأمرين ليس هو من فعله ولامن كسبه ، وهذا الثانى أظهر ، والله أعلم .

(ش) يعنى أنه احترز بالشرط الأوّل وهو كون المعجزة فعلا لله تعالى من ما لا يكون فعلا له تعالى كالصفة القديمة ، وإنما لم يصح أن يكون القديم معجزة لعدم اختصاص بعض المتحدّين به دون بعض ، ثم ذكرت قولين فى اشتراط أن لاتكون المعجزة مكتسبة ، وقد ذكرهما ابن دهاق فى شرح الارشاد ، ومثله بتلاوة النبى صلى الله عليه وسلم القرآن ، ونظير ذلك أيضا المشى على الماء ، والتحلق فى جوّ السماء إذا وقع التحدّى بهما ، فان تلك الحركات فعل الله تعالى ، وهى أيضا مقدورة للعباد بمعنى أن القدرة الحادثة تتعلق بها

وتلاوة غيره ليست معجزة لا للنبى ولا للتالى (قوله وليس الخ) الواو تعليلية لأنه توجيه لمضمون قوله إذ غيره الخ : أى ان الحاصل من الغير إنما هو مجرد الحكاية لأنه ليس آخذا له عن الملك بخلاف النبى فانه وان كان حكاه لكن بعد أن أخذه عن الملك فالتلاوة مشتركة بينهما وكذلك الحكاية للقرآن والمختص بالنبى هو الأخذ للقرآن عن الملك ، وحينئذ فيكون هو : أى أخذه عن الملك هو المعجزة فى الحقيقة لانفس التلاوة كما يقتضيه أوّل الكلام (قوله وانقياد الخ) أى الاذعان له بالرسالة وامتثال أوامره (قوله وغير ذلك) أى كانشقاق القمر (قوله من النوع الثانى) أى مما لاتتعلق به القدرة الحادثة (قوله لا الأوّل) أى الفعل الاكتسابى فلا تكون المعجزة منه أصلا ، وقوله : على هذا : أى القول المشار له بقوله وعين بعض الخ ، وقوله : فى نظمه : أى فى نظم هو هو : أى لا فى تلاوته لأن التلاوة مكتسبة للنبى ، وأما ذات اللفظ فليس مكتسبا له (قوله واطلاع) عطف على نظمه : أى وفى إطلاع الله النبى على ذلك النظم من الملك والاطلاع هو تعلق قدرة الرب بكون النبىّ يطلع على ذلك ويتلقاه ويأخذه من الملك ، وحينئذ فهو من أفعال الله (قوله وكلا الأمرين) أى النظم المخصوص والاطلاع عليه (قوله ولا من كسبه) لأن الاطلاع كما علمت عبارة عن تعلق قدرة المولى ولا شك أن هذا ليس فعلا للنبىّ (قوله وهذا الثانى أظهر) فيه أن المدار على المحصل للصدق كان مكتسبا أوغير مكتسب (قوله يعنى الخ) تقدّم مافى التعبير بالاحتراز (قوله بالشرط الأوّل) أراد بالشرط مالابدّ منه فيصدق بالركن الذى هو مراد (قوله وهو كون المعجزة الخ) الأنسب وهو فعل الله الخ (قوله كالصفة القديمة) أدخلت الكاف الذات القديمة (قوله لعدم اختصاص الخ) هذا وجه كون القديم ليس معجزة (قوله ثم ذكرت الخ) ثم للترتيب الذكرى (قوله فى اشتراط الخ) أى وعدم اشتراط ذلك ففى الكلام حذف (قوله ومثله) أى مثل ابن دهاق القول بعدم الاشتراط بتلاوة النبىّ الخ فالضمير المنصوب عائد على القول بعدم اشتراط أن لاتكون المعجزة مكتسبة المفهوم من القولين (قوله ونظير ذلك) أى مامثل به ابن دهاق . وأنت خبير بأنه لم يتقدّم له نظير فلا موقع لكلمة أيضا (قوله والتحلق) أى الدوران والطيران (قوله إذا وقع الخ) وأما إذا لم يقع

لاعلى سبيل التأثير . وجعلها امام الحرمين معجزة من حيث فعلها البارى تعالى لامن حيث كونها مكتسبة . ومال الى أن القدرة على ذلك معجزة وأورد عليه بأنه إذا وقع التحدى بنفس الحركة الخارقة للعادة فلا يمكن أن تكون القدرة معجزة ، وان كانت فعلا لله تعالى خارقة للعادة غير مكتسبة ، لأن شرط ثبوت كون الخارق معجزة أن يكون مسبوقا بدعواه آية ، فينبغى أن لاتكون القدرة معجزة إلا أن يتحدّى بها النبى وباقى العقيدة واضح .

(ص) فان قلت : قد يتحدّى النبى بعدم الفعل كما قال عليه الصلاة والسلام « قد عصمنى ربى » وكما قال نوح عليه السلام – ثم اقضوا إلىّ ولاتنظرون – فقد وقع التحدّى بعدم الفعل كالضرب والقتل . فالجواب أن اعلامه واخباره بذلك على وفق ماظهر هو المعجزة وهو فعل الله خلقه له ، ومنهم من قبل هذا الاعتراض فزاد لادخال ماورد بعد قوله فى شروط المعجزة وهوفعل الله أو مايقوم مقامه .

(ش) هذا سؤال يتوجه على اشتراط كون المعجزة فعلا ، وذلك أن المعجزة قد تكون عدم فعل لافعلا كالتحدى بالعصمة من اذاية الخلق

التحدّى بهما فليسا بمعجزة (قوله لاعلى سبيل التأثير) أى بل على سبيل الكسب (قوله وجعلها) أى الأفعال الاكتسابية ومن جلتها ماجرى عليه الكلام (قوله من حيث الخ) أى من حيث تعلق قدرة البارى بها ، وقوله : لامن حيث كونها مكتسبة : أى لامن حيث تعلق قدرة العبد بها (قوله ومال) أى امام الحرمين : أى ثم مال بعد ذلك : أى بعد قوله بأن المعجزة نفس الفعل الكسبى من حيث خلق البارىء له إلى أن المعجزة قدرة العبد على الفعل الكسبى (قوله ثبوت) الأولى حذفه (قوله أن يكون مسبوقا بدعواه الخ) أى والفرض أن القدرة لم يتحدّ بها (قوله إلا أن يتحدّى بها النبى) أى والفرض أنه لم يتحدّ بها فليست بمعجزة (قوله قد يتحدّى النبى) أراد بالنبى الجنس ، وكان الأنسب أن يعبر بالرسول (قوله كما قال عليه الصلاة والسلام الخ) أى قال ذلك لما نزل قوله تعالى – والله يعصمك من الناس – فقد وقع التحدّى بالعصمة : أى عدم قتله (قوله ثم اقضوا الىّ) أى امضوا الى أذيتى ولا تنظرون : أى ولا تمهلونى فلا تحصلون مقصودكم (قوله كالضرب والقتل) أى فقد تحدى كلّ من سيدنا محمد وسيدنا نوح بعدمهما (قوله فالجواب الخ) حاصله أن المعجزة التى تحدّى بها ليست هى العصمة ، بل اخباره بها على وفق ماهو حاصل فى الحال اخبارا ناشئا عن علمه (قوله أن أعلامه الخ) الضمير للنبى الشامل لسيدنا محمد ولسيدنا نوح ، وقوله : بذلك : أى بعدم الفعل ، وفى بعض النسخ أن علمه : أى ادراكه وقد يقال العلم أمر خفى فلا يقع التحدى به ، فالذى يقع التحدّى به فى الحقيقة الاخبار الناشىء عن علمه (قوله على وفق ماظهر) أى فى الحال والاستقبال ، فالمعجزة إخباره بعدم قتله فى الحال والاستقبال ، لأن شرط المعجزة أن لا تكون ماضية (قوله بعد قوله) أى المعرف للمعجزة (قوله أو مايقوم مقامه) فيدخل بهذه الزيادة عدم الفعل (قوله يتوجه الخ) فى التعبير بالاشتراط شىء إذ الفعل من ماهية التعريف ، لأن المعجزة لاتتحقق بدونه فالمناسب أن يقول : يتوجه على أخذ الفعل فى التعريف (قوله قد تكون الخ) تعليل (قوله كالتحدى الخ) الأولى أن يقول :

فى المثالين المذكورين ، فان المتحدّى به عدم الفعل منهم كالضرب والقتل ، ومثله إذا قال المتحدّى المدّعى للنبوّة آيتى أن لايقوم أحد من هذا الاقليم مدّة ضربها ، ولأجل هذا السؤال قال الشيخ أبو الحسن الأشعرى رحمه الله : المعجزة فعل أومايقوم مقام الفعل . أجاب ابن دهاق بالجواب الذى ذكرته فى العقيدة ، وهو ردّ المعجزة إلى العلم بذلك والاخبار به على وفق الواقع . وأجاب إمام الحرمين بأن القعود المستمر على خلاف الاعتياد فى مثل آيتى أن لايقوم أحد هو المعجز ، وكذا يقول ان الترك على خلاف المعتاد فى المثالين الآخرين هو فعل وهو المعجز ، وكلا الجوابين غير مستقيم لوجهين . أحدهما أن التحدّى لم يقع بما ذكر فى الجوابين ، وانما وقع فى الفرض بعدم الفعل . الثانى وهو خاص بالامام أنه لوتحدى نبيّ بأن يعدم الله هذا الجبل العظيم لكان المتحدّى به هنا عدما . فان أجاب بأن العدم الاضافى فعل تؤثر فيه القدرة كما يقول القاضى ومن تبعه ، وأن العدم

كالعصمة إذا تحدى بها ، لأن ظاهره أن المعجزة هى التحدّى وليس كذلك (قوله فى المثالين) المراد بهما قوله صلى الله عليه وسلم وقول نوح عليه السلام (قوله عدم الفعل منهم) أى من الخلق ، وقوله : كالضرب والقتل مثال للفعل المعدوم من الخلق (قوله ومثله) أى مثل المذكور وهو العصمة فى كون المتحدى به عدم فعل (قوله المدعى للنبوة) الأولى للرسالة (قوله ضربها) أى عينها (قوله أجاب ابن دهاق) الأولى وأجاب عطفا على قوله : قال الشيخ : أى ولأجل هذا السؤال قال الشيخ الأشعرى الخ ، ولأجله أجاب ابن دهاق الخ ، فالأشعرى قبل الاعتراض الوارد على الحدّ فزاد تلك الزيادة لدفعه ، وابن دهاق لم يقبل هذا الاعتراض ويمنع وروده على الحدّ (قوله على وفق الواقع) أى الحاصل فى الحال والاستقبال ، ولا شك أن الاخبار بهذا الأمر المغيب ناشئ عن علم لم يحصل من غيره ، فهو معجزة لأنه فعل لله خارق للعادة (قوله وأجاب إمام الحرمين الخ) هذا جواب عما استدركه المصنف من قوله : ومثله إذا قال المتحدّى الخ . وأما جواب ابن دهاق ، فهو جواب عن التحدّى بالعصمة عن الأذية والقتل (قوله بأن القعود الخ) أى والقعود فعل (قوله وكذا يقول) أى امام الحرمين ، وهذا من عند المصنف لا أنه ناقل له (قوله ان الترك) أى الايذاء (قوله فى المثالين الآخرين) أعنى قوله عليه الصلاة والسلام قد عصمنى ربى وقول نوح ثم اقضوا إلىّ ولا تنظرون (قوله وكلا الجوابين) أى جواب ابن دهاق ، وجواب امام الحرمين (قوله بما ذكر فى الجوابين) هو الاخبار بعدم الايذاء على وفق الواقع والقعود المستمر على خلاف العادة وترك الايذاء على خلاف المعتاد (قوله بعدم الفعل) متعلق بوقع ، وقوله : فى الفرض : أى فى المسئلة المفروضة وهى الممثل لها بقوله : عصمنى ربى وبقول المتحدى المدّعى للرسالة آية صدق أن لايقوم أحد من أهل هذا الاقليم مدّة كذا ونحو ذلك (قوله وهو خاص بالامام) فيه أن هذا ينافى قوله أوّلا وكلا الجوابين غير مستقيم لوجهين فان ظاهره أن كلّ واحد من الجوابين يردّ عليه الوجهان ، وكلامه هنا يقتضى أن كلام الامام غير مستقيم لوجهين ، وجواب ابن دهاق غير مستقيم لوجه واحد فتأمل (قوله لكان المتحدى به هنا عدما) أى ومذهبه أن القدرة لاتؤثر فى العدم فلا يكون فعلا (قوله فان أجاب) أى امام الحرمين (قوله فعل) أى كالفعل فى تعلق القدرة بكلّ (قوله وأن العدم) أى الطارئ على

ليس بقطع الأعراض لم يستقم له ذلك ، لأن رأيه أن العدم الطارئ لا يصلح أن تؤثر فيه القدرة ، فبطلت حيلته ولزمه اتباع تقييد الشيخ . وأمّا جواب ابن دهاق فهو مطرد فى جميع الصور فهو حسن لو سلم مما أشرنا إليه فى الردّ الأوّل . وقد يجاب عنه بأن التحدى فى المعجزة إما مطابقة وهو واضح أو لزوما كالعلم والخبر فىالمثل المذكورة وفيه نظر (قوله كالضرب والقتل) مثال للفعل الذى وقع التحدى بعدمه .

(ص) واحترز بقوله خارق للعادة من المعتاد فانه يستوى فيه الصادق والكاذب ومن المعتاد

الجواهر (قوله ليس بقطع الاعراض) أى ليس بسبب قطع الاعراض وحبسها (قوله لم يستقم الخ) جواب الشرط (قوله لأن رأيه) أى امام الحرمين (قوله أن العدم الطارئ) أى على الجواهر أوالاعراض (قوله فبطلت حيلته) أى امام الحرمين وهى ماتحيل بها فىمسئلة التحدّى بالعصمة حيث قال : ان المتحدى به فعل وهو ترك الايذاء على خلاف المعتاد وترك الايذاء عدم إضافى تتعلق به القدرة فيكون فعلا ، وليس المتحدى به عدم الفعل (قوله ولزمه اتباع تقييد الشيخ) أى وهو قوله أو مايقوم مقامه وفيه أنه زاد تلك الزيادة لأجل تعميم الحدّ وشموله للفعل وعدمه وليست تلك الزيادة تقييدا ، فكان الأولى أن يقول ولزمه اتباع تعميم الشيخ وهذا مع ماقبله كلام المقترح (قوله فى جميع الصور) أى صور المسئلة المقامية : أى فى كلّ صورة وقع التحدى فيها ظاهرا بعدم الفعل بخلاف جواب امام الحرمين ، فليس بمطرد فى جميع الصور (قوله مما أشرنا إليه) أى مما ذكرناه من أن التحدّى لم يقع بما ذكر (قوله عنه) أى ابن دهاق (قوله إما مطابقة) أى إما فعل مدلول على التحدّى به مطابقة كما لو قال آية صدق انشقاق القمر فان الانشقاق متحدّى به وهو فعل مدلول على التحدّى به مطابقة (قوله أو لزوما) أى أو فعل متحدّى به مدلول على التحدّى به لزوما كما إذا قال معجزتى أن لايقوم أحد من أهل الاقليم مدّة شهر ، فان المدلول عليه مطابقة هو التحدّى بعدم قيام أحد من أهل الاقليم مدّة الشهر لكن التحدّى بذلك يستلزم التحدّى بعلمه بذلك و إخباره به على وفق الواقع ولا شك أن علمه بما لم يعلم به سائر الناس واخباره المطابق عنه مالم يخبروا به من الغيب فعل فصار التحدّى بالعلم والخبر مدلولا عليه بالالتزام لا بالمطابقة إذ لم يقل آية صدقى علمى وخبرى المطابق للواقع وكذا يقال فى قول النبى عصمنى ربى ، فان المتحدى به مطابقة عدم الايذاء والقتل والتحدّى بذلك يستلزم التحدّى بعلمه بذلك و إخباره به على وفق الواقع فصار التحدّى بالعلم والخبر مدلولا عليه بالالتزام ، وهذا الجواب يتجه لامام الحرمين أيضا بأن يقال متى كان التحدّى بأن لايقوم أحد مطابقة كان بالقعود المستمر التزاما (قوله وفيه نظر) أى فى كون المتحدى به فى المعجزة فعلا مدلولا على التحدى به استلزاما نظر لأن هذا التعميم لايفيده كلامهم ، فان المشعر بهم كلامهم الاقتصار على الأوّل ، ولأنّ اللزوم إما أن يكون ظاهرا أو خفيا ، والثانى لايقع به التحدى لأن شرط المتحدى به أن يكون واضحا حتى لا يكون فيه التباس ولا خفاء والأوّل غير مضطرد لعدم انضباطه لتفاوت أذهان العقلاء ، فقد يكون اللزوم بينا ظاهرا عند شخص وخفيا عند شخص آخر (قوله من المعتاد) هو مايقع بين الناس دائما أو غالبا كأن يقول آية

السحر ونحوه ، وان كان سببه العادى نادرا خلافا لمن جعل السحر خارقا . لكن لسبب خاص به ومن المعتاد أيضا ما يوجد فى بعض الأجسام من الخواص : كجذب الحديد بحجر المغناطيس .

(ش) إنما اشترط كون الفعل خارقا لعدم ثبوت الاعجاز بدونه . وأيضا فان المعجزة تتنزل منزلة التصديق بالقول ؛ ومعتاد الوقوع لايدلّ على ذلك لعدم اختصاصه ، ولايشترط كون الخارق معينا من جهته اتفاقا (قوله : ومن المعتاد مايوجد فى بعض الأجسام من الخواص) يشير إلى أن المعجزة لابدّ وأن يسرى وقوعها عن جميع الحيل المعتادة فى الكثرة أو الندور ، ولأجل أن هذا النوع النادر من المعتاد ، ولايدل على شىء أوردت البراهمة على هذه الشريطة أن قالوا قد استقر فى أذهان العقلاء ما توصل إليه الحكماء من العلوم : كالطلسمات وأنواع الحيل

صدق طلوع الشمس من المشرق أوامطار السماء فى هذه السنة فلا يكون هذا معجزة (قوله السحر) علم بكيفية استعدادات تقتدر بها النفوس على ظهور التأثير فى عالم العناصر بلا معين وفائدته التغير من حال إلى حال (قوله ونحوه) أى كالشعوذة ومرجعها لسرعة اليد مع إخفاء السبب فى نحو اظهار القطع والقتل (قوله لكن لسبب خاص) اللام بمعنى مع ، وفى نسخة لكن له سبب خاص . والحاصل أن السحر خارق مصاحب لسبب خاص مرتبط به فهو وان كان خارقا لكنه مخالف للخوارق التى لاتستند إلى أسباب خاصة لها ، بل إلى قدرة الفاعل المختار كخوارق الأنبياء والأولياء (قوله بحجر المغناطيس) الاضافة للبيان (قوله إنما اشترط الخ) فى التعبير بالاشتراط شىء لأن الخارق من ماهية التعريف لا أنه شرط فيه (قوله لعدم ثبوت الاعجاز) أى عجز المرسل إليهم عن المعارضة ، ويصح أن يراد بالاعجاز ظهور صدق الرسول (قوله بدونه) أى الخارق (قوله وأيضا فان المعجزة الخ) هذا توضيح لما قبله ، وليس مغايرا له فلو حذف لفظ أيضا كان أولى (قوله منزلة التصديق) أى تصديق الله له ، وقوله : بالقول : أى بقوله صدق عبدى فى كلّ ما يبلغ عنى ، وهذا يقتضى أن دلالة المعجزة على صدق الرسول وضعية ، وسيأتى مافيه (قوله على ذلك) أى التصديق أو الصدق المفهوم من التصديق (قوله لعدم اختصاصه) أى المعتاد (قوله بالصادق [1]) بل يجرى فى الكاذب أيضا (قوله ولا يشترط الخ) بل يجوز أن يقول آية صدقى أن يخرق الله عادته اليوم أو غدا من غير أن يعين الخارق ، وإنما يتعين بفعل الله فاذا خرق الله عادته اليوم او غدا بأن فلق البحر أو شق القمر فقد صدقه بذلك وهو معجزة له (قوله من جهته) أى جهة مدّعى الرسالة (قوله المعتادة) وصف كاشف للحيل ، وقوله : فى الكثرة : أى اعتيادا مصاحبا للكثرة أو مصاحبا للندور ، فالأول كحجر المغناطيس والثانى كالسحر (قوله على هذه الشريطة) أى الشرط وهو قوله خارق للعادة وجمع الشريطة شرائط وجمع الشرط شروط وأشراط (قوله كالطلسمات) بكسر الطاء والسين وسكون اللام وبكسر الطاء واللام المشدّدتين وسكون السين بعدهما ، وهى علم بكيفية استعدادات تقتدر بها النفوس البشرية على ظهور التأثير فى عالم العناصر بواسطة حالات سماوية كطلوع الكوكب الفلانى أو توسطه أو غروبه أو قطعه من البرج الفلانى كذا أو حلوله فيه أو اقترانه مع الكوكب

---

(١) قوله : بالصادق هذه الكلمة غير موجودة بنسخ الشرح التى بأيدينا اهـ مصححه

كجر الثقيل بالخفيف ، وقد اشتهر فى أسرار الموجودات عجائب حتى أن من لم يعرف حكم حجر المغناطيس فى جذب الحديد فرآه تعجب من ذلك فى أوّل رؤيته ، وقضى بأنه مما يخالف العادات فما الذى يؤمنكم أن مدعى النبوّة اطلع على علم من العلوم وظهر له من أسرار الموجودات ماإذا أتى به لمن لا يعرف ذلك عده خارقا . والجواب أنا انما نستدل بالخارق إذا علمنا أنه من قبيل المعجزات ، ونحن نعلم قطعا أن احياء الموتى وقلب العصى حية وابراء الأكمه والأبرص من غير معاناة ليس مما يدخل تحت الحيل ولا مما يتوصل اليه بغوص فى هذه العلوم ، وقد يقترن بالشئ قرائن تفيد العلم واليقين بأن ما أتى به ليس من القبيل الذى ذكرتموه ، وقد طرد الله عادته فى حق أنبيائه وأصفيائه بأنه يقطع عنهم الوهم ببعدهم عن أرباب هذه العلوم ، فشخص يخرج الى شعب شعيب بحيث لايتوهم فيه مخالطة السحرة وآخر يخلفه أميا يمنعه من المخالطة لأرباب العلوم وتعلم الكتب — وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك اذا لارتاب المبطلون — وقرائن الصدق المقترنة بما يرفع اللبس ، والمخالطون للأنبياء الباحثون عن أحوالهم والساعون فى ابطال دعواهم يجدون من أحوالهم ما يحيل نسبتهم الى ذلك حتى ينتهوا

الفلانى فى برج كذا ، وبهذا القيد فارق السحر إذ هو بلا معين (قوله كجر الثقيل بالخفيف) هذا من جملة الخارق الذى يتسبب عن الحيل لا أنه نوع من الحيل التى يترتب عليها الخارق كما هو ظاهره ، وحينئذ فيقدر فى الكلام شىء . والأصل وأنواع الحيل التى يترتب عليها أمور خارقة للعادة كجر الثقيل بالخفيف : أى كسبب جر الخ (قوله فى أسرار الخ) أى فى مقام بيان أسرار الموجودات والسر كاختصاص المغناطيس بجذب الحديد ، واختصاص الزمرّد بخطف أبصار الأفعى (قوله فما الذى الخ) أى فما الذى يجعلكم آمنين من أن يكون هذا الخارق ليس مما ينشأ عن الحيل ولا عن علم الطلاسم ولم لايجوز أن يكون مما ينشأ عنها وأن مدّعى الرسالة اطلع على علم من العلوم كالسميا أولطلسمات أو ظهر له سرّ من أسرار الموجودات فأتى بأمر لمن لايعرف أن ذلك الأمر لايعدّ خارقا وهذا لايفيد صدقه فى دعواه الرسالة (قوله وظهر له) الواو بمعنى أو (قوله والجواب الخ) ملخصه أن تلك الأشياء الناشئة عن تلك العلوم والحيل ، وان كانت من الخوارق لكن لايستدلّ بها الرسول لأنه لايستدلّ بالخارق إلا إذاعلم أنه معجز لاتتأتى معارضته وهذه تتأتى معارضتها ، وفيه أن المتن أفاد أن هذه الأشياء من المعتاد لامن الخارق . وأجيب بأن البراهمة لايقولون انها معتادة ، بل يقولون انها من الخارق ويعترضون بعدم الدلالة فما ذكره فى الجواب من أنها من الخارق على طريق التسليم والتنازل (قوله ونحن الخ) الواو تعليلية : أى لأنا نعلم الخ (قوله بالشىء) كدعوى الرسالة (قوله بأن ما أتى به) أى من الآيات الدالة على صدقه (قوله الوهم) أى وهم الناس (قوله فشخص الخ) أى فمنهم شخص يخرج الخ كموسى عليه السلام (قوله إلى شعب شعيب) الشعب الطريق فى الجبل ، وشعيب اسم للنبى المعروف (قوله وآخر الخ) كمحمد صلى الله عليه وسلم (قوله وما كنت الخ) ترشيح لما ذكره (قوله وقرائن الصدق الخ) أى وقرائن الصدق المقترنة بالشىء مما يرفع اللبس عنه (قوله والمخالطون) أى من الكفار (قوله عن أحوالهم) أى فى أنفسهم (قوله نسبتهم) أى الرسل (قوله إلى ذلك)

الى البوح بأنهم فى عناد فى انكار نبوّتهم وجحدهم ، هذا مع أن فى نفوس الأعداء والحسدة ما يحرك الدواعى الى البحث والتفتيش ، والعادة تحيل أن يكون لشخص نسبة الى ما ذكروه الا ويعلم ويقرع به ، وبهذا تعرف الفرق بين المعجزة والسحر ، وهو أن السحر له سبب عادى مرتبط به بخلاف المعجزة ، ولهذا عرّف الشيخ ابن عرفة السحر بقوله : أمرخارق للعادة يطرد الارتباط بسبب خاص به قال : وزعم القرافى أنه غير خارق للعادة وغرابته انما هو بجهل أسبابه لأكثر الناس كصنعة الكيمياء بعيد .

(ص) و بقوله مقارن لدعوى الرسالة مما وقع بدون دعوى أو بدعوى غير دعوى الرسالة كدعوى الولاية .

(ش) هذا الذى ذكرت مما تميز به المعجزة عن الكرامة ، وذلك أن الكرامة وان كانت أمرا خارقا للعادة فانها لا تكون مقارنة لدعوى النبوّة ، وبهذا يزول اللبس بينهما ، ومن أئمتنا من ذهب الى أن الفرق بينهما أن الكرامة لا تقع عن اختيار وقصد من الولى بخلاف المعجزة ، والمراد بالاختيار والارادة هنا الشهوة والتمنى اذ الفعل الخارق

أى إلى مضمون ما اعترض به البراهمة (قوله إلى البوح) أى الاظهار مصدر باح بسره إذا أظهره (قوله وجحدهم هذا) أى لهذا : أى ماذكر من نبوتهم ، ويحتمل أن هذا مفعول لمحذوف : أى افهم هذا أولاحظه (قوله مايحرك) ما واقعة على عداوة وحسد (قوله والتفتيش) أى عن حال المدّعى (قوله إلى ماذكروه) أى من السحر والكهانة (قوله إلا الخ) أى ولم يحصل تقريع ولا اعلام ، والمراد بالتقريع التعنيف وقمع ذلك المدّعى وإبطال دعواه ويعلم ويقرع بالبناء للمفعول ويقرع بتشديد الراء (قوله وبهذا) أى بما ذكر من أن المعجزة فعل خارق للعادة لاارتباط له بسبب ، وان السحر فعل عادى أو خارق له ارتباط بسبب نادر ، ثم وضح ذلك الفرق بقوله : وهوأن السحر الخ (قوله ولهذا) أى لأجل الفرق المذكور عرف الخ (قوله سبب عادى) كالعزائم وكتابة الأسماء السريانية فى الأوقات المعينة (قوله كصنعة الكيمياء) أى فان غرابتها بسبب جهل الناس أسبابها (قوله بعيد) خبر زعم (قوله وبقوله) أى واحترز بقوله (قوله عما وقع بدون الخ) هذا خارج بقوله : مقارن لدعوى ، وقوله : أو بدعوى الخ خارج بقوله دعوى الرسالة (قوله كدعوى الولاية) أى وكدعوى النبوّة فغير دعوى الرسالة يشمل ذلك فيقتضى أن ماظهر على يد النبي غير الرسول ليس معجزة والحق أنه معجزة فكأن المصنف هنا لاحظ ترادف النبي والرسول (قوله هذا الذى ذكرت) هو قيد المقارنة لدعوى الرسالة (قوله عن الكرامة) أى وعن ماماثلها من الخوارق كالارهاص والمعونة والاستدراج (قوله لدعوى النبوّة) الأولى الرسالة (قوله وبهذا) أى بقولنا فانها لاتكون الخ (قوله بينهما) أى بين المعجزة والكرامة وما ماثلها (قوله وقصد) عطف تفسير كما يدل عليه قوله : والمراد بالاختيار الخ (قوله بخلاف المعجزة) أى فانها قد تقع باختيار الرسول وقصده (قوله الشهوة والتمنى) الأولى أن يقول المراد بالاختيار والارادة مايشمل الشهوة والتمنى بدليل التعليل بقوله : إذ الفعل الخارق قد يكون من غير جنس مقدور العبد : أى وقد يكون

قد يكون من غير جنس مقدور العبد ومراده ، ومن الأئمة من فرق بينهما بأن كلّ ماوقع من الخوارق معجزة لنبي لايقع كرامة لولي : كاحياء الموتى وابراء الأكمه والأبرص وقلب العصا حية وفلق البحر أطوادا ، والأستاذ يصرّح بمنع هذا ومنع غيره من الخوارق على يد الأولياء ، وانما يجوّز مايجرى مجرى إجابة الدعوى : كوجود ما فى البرية وغير ذلك مما يكرم الله تعالى به عباده ولا يبلغ خوارق العادات ، وهؤلاء يزعمون أن قول النبي لايأتى أحد بمثل ما أتيت به يمنع من وقوع شئ من معجزات الأنبياء على أيدى الأولياء لئلا يؤدّى إلى تكذيب من ثبت صدقه ، وهذا مندفع بأن تحدّى النبي مقيد بأنه لايظهر ما أتى به على يد من يبغى معارضته ومناقضته ولا على يد مفتر كذاب ، ويدل على هذا التقييد أن ظهور ما أتى به على يد نبيّ آخر لايقدح فى معجزته اتفاقا ، ومذهب المحققين جواز وقوع الخوارق كلها على يد الولى باختياره وبغير اختياره ، وأن الفرق بينها وبين المعجزة ماقدمناه أوّلا من دعوى النبوّة وعدمها ، والولى انما يظهر على يده مايظهر من الكرامات ببركة متابعته للرسول والاقتداء به ، فهو أحقّ بالدلالة على صدق المتبوع وعاضد له ، وأما الفرق بين الكرامة وبين السحر فهو أن الكرامة ظهور الخارق على يد عبد ظاهر الصلاح بخلاف السحر ،

من مقدوره ، فالاختيار والارادة بالنسبة للأول المراد بهما الشهوة والتمنى وبالنسبة للثانى المراد بهما القصد للشىء (قوله قد يكون من غير جنس مقدور العبد) أى وغير مقدور العبد لاتتعلق به ارادته وقصده : أى وقد يكون من جنس مقدوره ومكتسبه فيتعلق به قصده وارادته لأن ارادة الشخص انما تتعلق بفعله لابفعل غيره والذى يتعلق بفعل غيره الشهوة والتمنى ، فقولك لآخر أريد منك أن تفعل كذا : أى أشتهى وأتمنى منك ذلك (قوله أطوادا) جمع طود وهو الجبل والمعنى على التشبيه : أى كالأطواد (قوله بمنع هذا) أى بمنع حصول هذا : أى الخارق الذى ثبت أنه معجزة لنبي كاحياء الموتى وابراء الأكمه وقلب العصى حية ، وقوله : ومنع غيره : أى الخارق الذى لم يثبت أنه معجزة لنبي (قوله وانما يجرى الخ) أى وانما يجرى الحاصل على أيديهم مجرى اجابة الدعوى : أى الدعاء واجابة الدعاء ليس بخارق ، بل معتاد يشترك فيه الولى والفاسق (قوله كوجود مافى البرية) أى ووجود الماء أو الطعام فى البرية يحصل باجابة الدعوة (قوله وهؤلاء) أى أصحاب القول الثالث والرابع (قوله بأن تحدى النبي) أى قوله آية صدقى كذا (قوله ولا على يد مفتر كذاب) أى وحينئذ فوقوع شىء من معجزاته على يد ولىّ لايؤدّى إلى تكذيبه صلى الله عليه وسلم لأن الولى لايبغى معارضة النبي وليس كذابا (قوله ويدلّ على هذا التقييد) أى على أنه لابدّ منه وأنه لايصح ترك الكلام على عمومه (قوله من دعوى النبوّة) الأولى الرسالة (قوله والولى الخ) ترشيح لما جرى عليه المحققون من جواز وقوع الخوارق كلها على يد الولى فهو فى معنى التعليل له (قوله فهو) أى مايظهر على يد الولى (قوله أحق بالدلالة الخ) أى من الدلالة على كذبه الذى ادعاه المحتجون على منع الكرامة (قوله فهو أن الكرامة الخ) هذا الحدّ غير مانع لدخول الارهاص فيه والمعجزة . ويجاب بأن هذا تعريف بالأعم القصد منه تميز الكرامة عن السحر وهذا كاف فيه (قوله ظاهر الصلاح)

فان الخارق فيه انما يظهر على أيدى الكفرة والفساق ، وحدّ بعضهم الكرامة فقال هى عبارة عن ظهور خارق للعادة على يد عبد ظاهر الصلاح ليس بنبى فى الحال ولافى المآل ، فخرج بقوله على يد عبد ظاهر الصلاح السحر والاستدراج ، وهو خلق الخارق على يد الأشقياء : كالدجال وفرعون والجهلة الضالين المضلين ، و بقوله ليس بنبى خرجت المعجزة : و بقوله لافى الحال ولا فى المآل خرج الارهاص ، وهوعبارة عن العلامات الدالة على بعثة نبى قبل بعثه كالنور الذى كان ظهر فى جبين عبد المطلب مأخوذ من الرهص بكسر الراء وهو أساس الحائط ، فأطلق على هذه العلامات الارهاص لأنها تأسيس لقاعدة النبوة (قوله : كدعوى الولاية) يعنى على القول بجواز ادّعائها وفيه خلاف .

(ص) و بقوله متحدّى به قبل وقوعه : أى يقول آية صدقى كذا مما وقع

أى صالح شرعا صلاحا ظاهرا لاخفاء فيه : أى بأن يكون ظهوره مع تكرر يفيد عادة أنه ليس باستعمال وتصنع (قوله فان الخارق فيه) أى المتحقق فيه من تحقق العام فى الخاص أوالكلى فى جزئيه ، وقد جرى الشارح على أن السحر من باب الخارق لا المعتاد (قوله هى عبارة الخ) أى لفظ معبر به عن ظهور الخ ، وفيه أن الكلام فى حدّ الكرامة و بيان ماهيتها وذلك غير اللفظ المعبر به ، فالأولى حذف لفظ عبارة و يقول هى ظهور خارق للعادة : أى الخارق للعادة الظاهر الخ (قوله السحر والاستدراج) أى والمعونة والاهانة ، والمعونة ظهور الخارق على أيدى العوام المستورين الحال ، وأما الاهانة فهى الخوارق التى تظهر على يد من كان دينه غير مستقيم على خلاف مقصوده ، وذلك كما روى أن مسيلمة تفل فى بئر ليعذب ماؤها فصار أجاجا (قوله و بقوله) أى واحترز بقوله (قوله الدالة على بعثة نبى قبل بعثه) أى أعم من أن يكون بعد ولادته كاظلال الغمامة له وسجود الأشجار له قبل بعثته صلى الله عليه وسلم أو قبل ولادته كالنور الذى كان يظهر فى جبين عبد المطلب لأن القبلية ظرف متسع (قوله لقاعدة النبوّة) الاضافة بيانية (قوله وفيه خلاف) أى فى ادعائها خلاف بالجواز والمنع . واعلم أن الخلاف المذكور فرع عن العلم بها . والحاصل أنه وقع خلاف هل يجوز أن يعلم الولى أنه ولى أولا وإذا علم ذلك فهل يجوز أن يدّعى أنه ولى أولا والصحيح عند المقترح أنه يجوز ادعاؤها و يعلم الولىّ أنه ولىّ بخلق علم ضرورى له بذلك ، وأىّ مانع من هذا ؟ فحينئذ يتحدّى بها و يقول أنا ولىّ الله وآية ولايتى أن أطير فى الهواء مثلا وتفترق المعجزة من الكرامة بدعوى الرسالة فقط على الصحيح ، وأما على القول بمنع ادعائها فالافتراق بمطلق الدعوى ، هذا والمصنف لم يتعرض فى هذا المقام لذكر شروط الولى مع أنه سبق له الوعد بذلك أوّل الكتاب عند شرح قوله فلا يغترّ المقلد الخ . ولنذكر لك بيان حقيقته المتضمنة لذكر شروطه المناسبة للمقام فنقول : هو العارف بالله تعالى وصفاته بحسب الامكان المواظب على الطاعات المجتنب للمعاصى المعرض عن الانهماك فى الشهوات واللذات (قوله أى يقول الخ) تفسير للتحدّى المفهوم من قوله المتحدّى به . وأما المتحدّى به فهو المتقوّى به لدلالته على صدقه (قوله مما وقع) أى بعد دعوى الرسالة : أى واحترز بقوله متحدّى به مما وقع الخ ، فقوله : مماوقع متعلق بقوله : احترز

بدون تحديه كالارهاص ونحوه أو تحدّى به ، لكن بعد وجوده .

(ش) التحدى هو طلب المعارضة ، وأصله من الحداء ، وأن يتمارى فيه الحاديان ، ويقال تحديت فلانا إذا ماريته ونازعته للغلبة ، وهو هنا عبارة عن قول النبي آية صدقى كذا ، وليس من شرط المتحدّى أن يقول لايأتى أحد بمثلها ، بل يكفى أن يقول آيتى أن يفعل الله كذا فيفعله له ، ففى إجابة دعواه دليل على صدقه فى مقالته . نعم تعذر صدورها عن مثله إذا كان يبقى معارضته لابدّ منه لا لأجل التحدّى ، بل لأجل ثبوت الاختصاص ، فان المعجزة لابدّ أن تكون مختصة بنبيّ ، ولهذا شرط أن تكون خارقة للعادة واقعة على وفق دعواه ، فان المعتاد ومالاتسبقه الدعوى من الخوارق لااختصاص له به ، وإذا كان لابد من الاختصاص فالخارق الواقع قبل الدعوى تساوى فيه الأقوال وتتكافأ فيه الدعاوى ، وكذا الواقع بعد دعوى الرسالة ، ولكن لم يتحد به أصلا . ثم المعجزة إن ادّعيت معينة فشرط المعارض مماثلته لها وان كانت غير معينة ، فقال سيف الدين الآمدى أكثر أصحابنا اشتراط المماثلة ، والذى اختاره القاضى أن المماثلة غير مشترطة

المقدر (قوله كالارهاص الخ) الارهاص هو العلامات الدالة على بعثة نبي قبل بعثته فهو خارج بقوله مقارن لدعوى الرسالة ، فالتمثيل به غير مناسب إذ الكلام فيما وقع بعد النبوّة (قوله أو تحدى به) عطف على قوله بدون تحديه (قوله هو طلب المعارضة) بيان للأصل الثالث للتحدى وسيأتى الأول والثانى والرابع ، فقد ذكر الشارح الأصول الأربعة الا أنه لم يرتبها (قوله وأصله من الحداء) أى وأصل التحدى من الحداء ، وهذا بيان للأصل الأوّل ، وقوله : من الحداء مقحم لامعنى له فى المقام فالمناسب اسقاطه ، ويقول وأصله أن يتمارى الحاديان فى الحداء : أى الغناء للابل بأن يأتى أحد الشخصين بغناء للابل لأجل راحتها من التعب فتسير بسرعة ، ثم يأتى الآخر بعد فراغ الأوّل بغناء آخر ، والحداء بضم الحاء ويمدّ ويقصر (قوله ويقال الخ) بيان للأصل الثانى ، وقوله : ونازعته عطف تفسير ، وقوله : للغلبة : أى لأجل الغلبة (قوله وهو هنا) أى فى مقام حدّ المعجزة ، وهذا بيان للرابع المنقول اليه . والحاصل أن التحدى فى الأصل اسم للماراة والنزاع والمعارضة فى الغناء للابل ، ثم نقل لمطلق المماراة والنزاع فى أىّ شيء ، ثم نقل لطلب المعارضة ، ثم نقل لقول الرسول آية صدقى كذا (قوله لايأتى أحد بمثلها) أى بمثل تلك الآية : أى لايشترط فى التحدّى أن يقول ذلك ، بل المراد ماهو أعم من أن يقول ذلك أو لايقوله (قوله فيفعله له) هذا التفريع مقحم ، لأن المقام فى الكلام على التحدى فالمناسب تركه ووصل ماقبله بقوله نعم الخ (قوله صدورها) أى الآية (قوله من مثله) الأولى من غيره (قوله فان المعتاد الخ) محترز الأوّل ، وقوله : وما لاتسبقه الخ محترز الثانى (قوله لا اختصاص له) أى للمذكور من المعتاد وما لاتسبقه الدعوى من الخوارق ، وقوله : به : أى بالنبي ، وكأن المطابق أن يقول لااختصاص لها به (قوله وتتكافأ الخ) عطف تفسير (قوله معينة) كما إذا قال آية صدقى أن ينشق القمر فلا يعارضه إلا من يشق القمر (قوله غير معينة) كما إذا قال آية صدقى أن يخرق الله عادته فى غد ولم يعين خارقا ، ثم ان الله فعل له خارقا معينا كما اذا شق له القمر ، وقوله :

وهو الحق ، وإنما لم أستغن بما قدّمت من اشتراط كون المعجزة مقارنة لدعوى الرسالة عن هذا الشرط ، وهو التحدّى بها لأنها قد تقترن بدعوى الرسالة : أى ولا يتحدّى بها : أى لايدعيها آية صدقه .

(ص) وهل يجوز تأخير المعجزة عن موته قولان للاشعرى ، وقال بالثانى أبو بكر الباقلانى وهو الظاهر ، فان حفظ مانص عليه من أحكام شرعه فى حياته لاباعث على تلقيه منه .

(ش) هذه المسألة إنما تعرض فى حق الرسول ، ولو كان نبيا ولم يأمر الخلق بمتابعته لجاز ذلك . وأما الرسول فاذا وصف شرعه و بلغه ، وقال آية صدقى أن يظهر بعد موتى من الخوارق كذا وكذا فهل يجوز ذلك ؟ صرحت المعتزلة بمنع ذلك ووافقهم القاضى الا أن مأخذه غير مأخذ المعتزلة اذ المعتزلة بنوا ذلك على القول بالتحسين والتقبيح ، فقالوا لو تأخرت حجته الى بعد وفاته لكان فى حال حياته لايجب توقيره وتعظيمه ،

اشتراط المماثلة : أى فلا يعدّ معارضا الا من شق له القمر نظرا لما وقع فى الخارج من التعيين ، وقوله : غير مشترطة : أى فيعارض بأىّ خارق كما اذا فلق له البحر ، فيعدّ معارضا نظرا لما رقع به التحدّى من الاطلاق (قوله وهو الحقّ) لأن من عمم وقال آية صدقى أن يخلق الله خارقا كان معنى قوله : لايأتى أحد بمثل ما أتيت به أنه لايأتى أحد بمطلق الخارق لأنه الذى تحدّى به ولا شك أن من آتى بخارق مّا فى معارضته فقد أتى بمثل ذلك (قوله وإنما لم أستغن الخ) جواب عما يقال لم لم يستغن بقوله مقارن لدعوى الرسالة عن قوله : متحدى به (قوله من اشتراط الخ) الأولى من اشتراط كون الخارق مقارنا لى المعجزة ، فالشرط فى المعجزة لا أن المعجزة مشترطة (قوله لأنها قد تقترن الخ) الأولى أن يقول : لأن الخارق قد يقترن ولا يتحدّى به والا فكلامه يقتضى أنها معجزة عند فقد هذا الشرط وهو التحدّى بها وليس كذلك (قوله فان حفظ الخ) الأولى إسقاط حفظ لأن الحفظ لايتلقى وإنما الذى يتلقى الأحكام (قوله من أحكام شرعه) الاضافة بيانية (قوله فى حياته) متعلق بنصّ (قوله لاباعث) أى عادة ، وقوله : على تلقيه : أى الحفظ ، وقوله : منه : أى من ذلك الرسول الذى تأخرت معجزته لموته : أى وإذا انتفى الباعث عادة على تلقى الأحكام منه انتفت فائدة البعثة وهى العلم بأحكام الله ، وإذا انتفت فائدة البعثة انتفت البعثة (قوله هذه المسألة) أى مسألة تأخير المعجزة عن الموت (قوله ولم يأمر الخلق بمتابعته) حال لازمة (قوله لجاز ذلك) أى التأخر (قوله ووافقهم القاضى) أى ووافق المعتزلة القاضى على القول بمنع ذلك ثم ان مافى المتن يقتضى أنه تابع للأشعرى لاللمعتزلة ، وقد يقال إن القول بالمنع قول للأشعرى أيضا مرجوع عنه وافقه عليه المعتزلة والقاضى (قوله إذ المعتزلة بنوا ذلك) أى امتناع تأخير المعجزة عن الموت وانظر هذا الاستدلال على امتناع التأخير فانه يجرى فى النبى كما يجرى فى الرسول ، وكذا استدلال القاضى الآتى وقضية كلامه فى صدر الشارح أن الخلاف فى الرسول فقط (قوله على القول بالتحسين والتقبيح) أى فيقولون إن العقل يدرك حسن تقدم المعجزة على موت الرسول و يستقبح تأخيرها بعد موته فالأصلح للناس تقديمها ورعاية الأصلح لهم واجبة على الله (قوله إلى بعد وفاته) الصواب إسقاط إلى لأن بعد لاتخرج

والوفاء بحرمته ورعاية حق النبوة والرسالة له ، وذلك منع للخلق من الرتب السنية والمقامات العلية وهذا لايحسن ممن وجب أن يكون حكيما لطيفا راعيا اصلاح البرية وابطال قولهم بوجهين . أحدهما : من جهة ابطال التحسين والتقبيح ومراعاة الصلاح والأصلح ، وقد سبق تحقيق ذلك . الثانى : على تقدير تسليم هذا الأصل الفاسد لهم ، قد يقال لايمتنع أن يكون صلاح بعض الخلق فى ذلك إذ قد يعلم الله من طائفة حسد الأحياء ومنافستهم واستحكام هذا الخلق فى قولهم ، ويزول عنهم هذا الخلق بموت محسودهم ، ويتلقون حينئذ ما يكون منه بالقبول وأ كثر الكفرة والفجرة انما أوتوا من حسد وحب رياسة وأنفة من التبعية فلايمتنع فى المعلوم على أصل التحسين والتقبيح أن يكون صلاح قوم فى تأخير المعجزة . وأما القاضى رضى الله عنه فقد يحتج بأن الرسالة مرجعها الى تعلق الخطاب بالرسول ، وذلك ممتنع بعد الموت ، فكيف تكون الآية لاتتحقق إلا فى وقت امتناع ماهى آية عليه

عن النصب على الظرفية إلا للجر بمن (قوله والوفاء) أى ولا يجب الوفاء (قوله ورعاية) عطف على حرمة (قوله وذلك منع الخ) سند للاستثنائية المطوية القائلة لكن التالى باطل فالواو تعليلية والمراد بالناس المرسل إليهم لأن الرتب السنية وما معها واجبة لهم على الله عند المعتزله إذا حصل منهم توقير الرسول المرسل إليهم وتعظيمه (قوله ممن وجب الخ) أى ممن وجب له أن يكون حليما لطيفا ووجب عليه أن يكون راعيا لصلاح الرعية فحذف الشارح صلة وجب ليقدر فى كل طرف مايناسبه (قوله أحدهما الخ) المناسب حذف قوله من جهة إذ لامعنى لها فى المقام واضافة أصل للتحسين بيانية ، وقوله : ومراعاة : أى وابطال وجوب مراعاة الخ (قوله فى ذلك) أى تأخير المعجزة لما بعد الموت (قوله إذ قد الخ) سند لمنع الصلاح الجارى على تسليم أصلهم الفاسد جدلا (قوله واستحكام) عطف على حسد ، وقوله هذا الخلق بضم الخاء واللام : أى الحسد والمنافسة (قوله ويزول) بالنصب عطف على حسد من عطف المصدر المؤول على المصدر الصريح (قوله بموت محسودهم) أى وهو الرسول (قوله مايكون منه) الأنسب ما كان منه : أى مابلغه من الأحكام (قوله وأكثر الخ) تعليل (قوله انما أوتوا) أى أعطوا الامتناع فالمفعول محذوف ، وقوله : من حسد : أى من أجل حسد ، وقوله وأنفة بالجر : أى تكبر ، وقوله : من التبعية متعلق بالأنفة ومن للتعدية : أى إنما أعطوا الامتناع لأجل حسدهم من وجبت : أى ثبتت رسالته ومن أجل الأنفة من تبعيته (قوله فلا يمتنع الخ) كالاستنتاج لما قبله : أى فلا يمتنع أن يكون من معلومات الله صلاح قوم فى تأخير المعجزة (قوله وأما القاضى الخ) حاصله أن المعجزة دليل على الرسالة ، والدليل إنما يؤتى به لتحقق المدلول والمدلول وهو الرسالة معدومة بعد الموت لأن الرسالة ترجع لتعلق الخطاب بالرسول ولا خطاب للرسول بعد الموت ، وحيث كان المدلول معدوما بعد الموت فليكن الدليل كذلك (قوله مرجعها) من رجوع المجمل للمفصل (قوله وذلك) أى تعلق الخطاب بالرسول بعد الموت (قوله فكيف الخ) استفهام إنكارى : أى لايصح ذلك : أى كيف تكون الآية لاتتحقق إلا فى وقت امتناع الرسالة التى هى : أى الآية دليل عليها وذلك بعد الموت لان الرسالة ممتنعة حينئذ لأنها خطاب متعلق

وردّ بأنه تبين بعد موته أنه كان مخاطبا بتبليغ مابلغه ولا يضرّ امتناع تعلق الخطاب عنـه وجود الآية فانها تدلّ على ماسبق من دعواه ، وقد جوّزنا تأخير الآية الى زمن مضروب فى حال الحياة فيتجه أن تتأخر الى أجل مضروب بعد الوفاة ، فيستبين بذلك صدقه فى الدعوى السابقة ، وربما احتج القاضى بأن القول بذلك يؤدّى إلى ابطال الكرامة ، إذ مامن كرامة الاو يجوز على هذا أن تكون معجزة لنبى تأخرت بعد وفاة . وأجيب بأن غايته بطلان كون الكرامة دليلا قطعيا على ولاية من ظهرت على يده لتطرق هذا الاحتمال فيها ، ولا ريب أنا نقول بموجبه ، فان دلالة الكرامة على الولاية ليست قطعية ، ولوأمنا فيها من هذا الاحتمال الذى ذكر لاحتمال كونها استدراجا ، ويكون من ظهرت على يده من أهل عداوة الله تعالى ، وممن سبق القضاء بأنه لايختم له بالسعادة ، ولهذا كان الأوّلون لايثقون بها بل لايزدادون معها الا خوفا ، واحتج أيضا القاضى بما أشرنا إليه فى أصل العقيدة من أن تأخير مايدلّ على الرسالة الى الوفاة قد تضيع معه فائدة البعثة وهى العلم بأحكام الله تعالى لعدم وجود الباعث لهم عادة على حفظ ذلك عنه ، وهو مردود لأن قصاراه استبعاد وجود الحفظ منهم لشرعه ، فلا يصلح أن يكون دليلا على عدم الجواز

بالنبى ويمتنع تعلق الخطاب به بعد موته ومصدوق الآية فى المقام المعجزة (قوله وردّ) أى ذلك الاحتجاج ، وحاصل الردّ أن الدليل وان كان يؤتى به لتحقق المدلول لكن ليس بلازم مقارنته له لجواز تأخر الدليل عن المدلول لثمرة وهى بيان صحة ماكان حاصلا قبل الموت من دعواه بأنه : أى الحال والشان (قوله انه) أى الرسول (قوله على ماسبق) أى على صحته (قوله مضروب) أى معين وهذا فرض مثال إذ من جوّز تأخيرها بعد الموت لافرق عنده بين أن تتأخر لأجل معين أم لا (قوله صدقه) أى الرسول (قوله السابقة) أى على الموت (قوله بذلك) أى تأخير المعجزة لما بعد الموت (قوله يؤدّى إلى إبطال الكرامة) أى وكل ما أدّى إلى إبطال الكرامة باطل ينتج القول بتأخير المعجزة بعد الموت باطل ، وقوله : إذ ما الخ بيان للصغرى ودليل الكبرى الاجماع على وقوع الكرامات من الأولياء (قوله بأن غايته) أى الاحتجاج المذكور (قوله بموجبه) بفتح الجيم : أى بما أوجبه هذا القول من بطلان كون الكرامة دليلا قطعيا على ولاية من ظهرت على يديه (قوله فان دلالة الكرامة) أى الحقيقية التى لااحتمال فيها (قوله لاحتمال كونها استدراجا) أى فى نفس الأمر بأن كان ذلك الصالح الذى ظهر الخارق على يديه سبق القضاء بأنه لايختم له بالسعادة ، فذلك الخارق فى الظاهر كرامة وفى نفس الأمر استدراج (قوله ولهذا) أى لأجل كون الكرامة يحتمل أن تكون استدراجا (قوله كان الأوّلون) أى وهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين (قوله واحتج أيضا للقاضى) هكذا فى بعض النسخ وهو المناسب لأن الاحتجاجات السابقة احتج بها غيره له ، وفى بعض النسخ واحتج أيضا القاضى بالبناء للفاعل وذلك يوهم أن القاضى جرى على ماذكر من الاحتجاج ، وليس كذلك (قوله قد تضيع الخ) قد للتحقيق (قوله لأن قصاراه) أى غاية مايفيده هذا الدليل (قوله فلا يصلح أن يكون دليلا على عدم الجواز) أى على عدم جواز تلقيهم الأحكام عنه الذى تضيع معه فائدة البعثة . والحاصل أن فائدة البعثة وهى العلم بأحكام الله إنما تضيع

على أنه يمكن تدوينه على وجه يتأتى حفظه بعد موته . هذا إن قلنا بأن تكليف ما لا يطاق غير سائغ ، وأما إن سوغناه فالأمر فى ذلك واضح ، وبالله التوفيق .

(ص) وبقوله غير مكذب مما إذا قال : آية صدق أن ينطق الله يدى فنطقت بتكذيبه ، وفى تكذيب الميت المتحدّى باحيائه قولان للقاضى وامام الحرمين ، واختار بعض المتأخرين عدم القدح فى تكذيب اليد وشبهها لعدم التحدّى بتصديقها .

(ش) مذهب القاضى فى تكذيب الميت الذى يتحدّى باحيائه أنه قادح . لكن بشرط أن لا تطول مدّته فى عوده إلى الحياة بل يموت عقب تكذيبه ، ومذهب الامام أن ذلك غير قادح

لو كان اللازم على تأخير المعجزة لما بعد الموت عدم تلقى الأحكام عنه تحقيقا وهذا غير لازم للتأخير المذكور ، بل اللازم له إنما هو استبعاد تلقيهم عنه واستبعاد تلقيهم عنه يجامع جواز تلقيهم ، وحينئذ فلا تضيع فائدة البعثة هذا والعجب من المصنف كيف استظهر فى المتن مذهب القاضى واستدل له بهذا الدليل ، وقد ذكر بطلانه فى الشارح ولم يذكر وجها لصحة هذا الدليل ولا جوابا عن هذا الردّ ، وكان حقا عليه حيث استظهر مذهب القاضى أن يوجهه (قوله على أنه يمكن الخ) أى سلمنا أن تأخر المعجزة لما بعد الموت يمنع من تلقيهم عنه الأحكام وقبولها والعمل بمقتضاها تحقيقا فنقول لا نسلم ضياع فائدة الرسالة لأنه يمكن تدوين شرعه فى حال حياته على وجه يكون فيه حفظه لما بعد الموت من غير عمل به ، فاذا ظهرت المعجزة بعد الموت عمل بذلك الشرع المدون (قوله هذا) أى ردّ الاحتجاج المذكور (قوله ان قلنا الخ) بيان التكليف بما لا يطاق فى المقام هو أن الرسول إذا قال آية صدق كذا وهو يحصل بعد موتى و بلغهم الأحكام ولم يحفظوها لعدم الباعث العادى على قبولها منه فاذا مات وظهر الخارق وثبت أنه رسول كان ذلك مقتضيا للتكليف بما جاء به من الأحكام التى سبقت ولم تكن محفوظة ، فان قلنا بجواز التكليف بما لا يطاق فلا مانع من التكليف بها ، وان قلنا بعدم الجواز فيلزم على تأخير المعجزة ضياع فائدة البعثة ويردّ بما ذكره الشارح (قوله بأن تكليف مالا يطاق) الأولى التكليف بما لا يطاق لأنه محل الخلاف ، وأما تكليف مالا يطاق وهو التكليف المستحيل فلا خلاف فى منعه (قوله مما إذا قال الخ) أى من نحو ما إذا قال الخ ليشمل سائر الجادات لأنه كما يتحدّى بما ذكر من نطق اليد كذلك قد يتحدّى بنحو نطق الحجر (قوله وفى تكذيب الميت) من اضافة المصدر لفاعله لأن الميت هو المكذب فاتفق القولان على أن نطق اليد قادح والخلاف فى الميت (قوله للقاضى وامام الحرمين) متعلق بمحذوف صفة لقولان : أى كائنان للقاضى وامام الحرمين على اللف والنشر المرتب ، فالأول وهو كون تكذيب الميت المتحدى باحيائه قادحا للقاضى ، والثانى وهو عدم كون تكذيبه قادحا المفهوم من قوله : قولان لامام الحرمين فهذه الصورة ليست محترزا عنها على مذهبه (قوله أيضا [1]) أى كما اختار امام الحرمين عدم القدح بتكذيب الميت (قوله لعدم التحدى بتصديقها) أى لأن التحدى إنما هو بنطقها وقد حصل (قوله فى عوده) أى فى حال عوده (قوله بل يموت عقب تكذيبه) أى فهذا يكون تكذيبه قادحا عند القاضى لأنه لم يحى على هذا إلا للتكذيب ، وأما لو طالت حياته فلا

---

(١) قوله : أيضا هذه الكلمة ليست بنسخ الشرح التى بأيدينا اهـ مصححه

مطلقا وحجته أن التحدى وقع بالاحياء وقد حصل ، وهذا حيٌّ كفر والفرق عنده بين تكذيب الميت وتكذيب اليد والجاد ونحوهما أن نفس النطق فى اليد والجاد مكذب وهو نفس الآية ، والنطق فى إحياء الميت هو المكذب وليس هو المدّعى آية ، فافترقا من جهة أن المكذب هو المدّعى آية الصدق فى إحدى الصورتين ، وليس المكذب فى الأخرى هو المدعى آية . ورأى بعض المتأخرين وهو ابن دهاق فى شرح الارشاد أن تكذيب اليد ونحوها لا يقدح أيضا لما أشرنا اليه فى الأصل من أن التحدّى إنما وقع فيه أيضا بمجرد النطق ، وقد وقع والتصديق لم يقع التحدّى به حتى يضر تخلفه . قال المقترح : والتحقيق فى هذه المسئلة مبنى على البحث فى وجه دلالة أدلة المعجزة ، وأنها لا تدل دلالة المعقول ، وإنما هى مرتبطة عند اجتماع شرائطها بالصدق ضرورة ، فاذا تمهد ذلك قلنا فى المسئلة ليراجع العاقل نفسه أن ما يجده من نزول هذا الفعل من الله منزلة قوله لمدعى النبوّة صدقت هل يجده ضرورة ضد كون الآية الخارقة مكذبة أم لا ، فاذا لم يجده علم أن

يكون تكذيبه قادحا لأنه لما طالت حياته علم أن إحياءه ليس لأجل التكذيب وأنه من جملة الأحياء الكافرين فلا يضر تكذيبه (قوله مطلقا) أى سواء طالت مدّة حياته أم لا (قوله وهذا حيٌّ كفر) أى بالتكذيب ولو فرض أنه مات أوّلا على الاسلام (قوله والفرق عنده) أى عند امام الحرمين ، وهذا جواب عما يقال بماذا يفرق الامام حيث حكم بعدم القدح فى الميت وبالقدح فى اليد ونحوها ، وخصّ الفرق بامام الحرمين لأن تكذيب الميت عنده غير قادح فى جميع الحالات وعند القاضى غير قادح إذا طالت حياته (قوله وليس الخ) بل المدّعى آية هو الاحياء (قوله فيه) أى المذكور من صورة اليد ونحوها (قوله بمجرّد النطق) أى بذات النطق بقطع النظر عن كونه مكذبا أو مصدقا (قوله لا يقدح أيضا) أى كما لا يقدح تكذيب الميت (قوله قال المقترح الخ) هذا ترشيح للقول بأن نطق اليد بالتكذيب قادح (قوله فى هذه المسئلة) أى مسئلة نطق اليد بالتكذيب (قوله وأنها لا تدل دلالة المعقول) أى لا تدل دلالة الأدلة العقلية المفتقرة الى مقدمات ونتيجة ، بل تدل ضرورة ، وأشار بهذا الكلام إلى أن دلالة المعجزة على صدق الرسول غير عقلية بل عادية ضرورية (قوله ضرورة) معمول لمرتبطة : أى وإنما هى مرتبطة بالصدق ارتباط الدال بالمدلول ارتباطا ضروريا : أى وإنما هى دالة على الصدق دلالة ضرورية إذا وجدت شرائطها (قوله فاذا تمهد ذلك) أى وهو أن الحق أن دلالة المعجزة على الصدق عادية (قوله فى المسئلة) أى مسئلة النزاع ، وهى مسئلة اليد . وحاصله أنه إذا كانت دلالة المعجزة عادية كما هو الحق فلنرجع لمسئلتنا وهى أن النبى إذا قال آية صدقى نطق هذه اليد فنطقت بأنه كذاب فيراجع العاقل نفسه هل العلم الضرورى بالصدق الحاصل عند وجود الخارق المنزل منزلة قول الله لمدعى الرسالة صدقت يحصل عند كون الآية الخارقة مكذبة أو لا يحصل ، فاذا لم يحصل ذلك العلم الضرورى تعين أن المعجزة المستلزمة للصدق لم تحصل ، وإذا حصل ذلك العلم كانت المعجزة حاصلة والحق أن دلالة المعجزة عادية وعند نطق اليد بالتكذيب لا يحصل العلم الضرورى بالتصديق عادة ، وحينئذ فيكون قادحا خلافا لابن دهاق (قوله أن ما يجده الخ) أى فى أن ما يجده الخ فهو على إسقاط الخافض ، والمراد بهذا

المعجزة المستعقبة للعلم الضرورى لم تحصل ، وهذا مأخذ الكلام .

(ص) وهل دلالة المعجزة على صدق الرسل دلالة عقلية أو وضعية أو عادية بحسب القرائن أقوال . أما على الأولين فيستحيل صدورها على يد الكاذب لما يلزم على الأول من نقض الدليل العقلى ، وعلى الثانى من الخلف فى خبره جل وعلا إذ تصديق الكاذب كذب والكذب عليه جل وعلا محال ، لأن خبره على وفق علمه فيكون صدقا فلو انتفى لانتفى العلم ملزومه ، وهو محال لما عرفت من وجوبه .

الفعل الخارق (قوله وهذا) أى ماقاله المقترح (قوله مأخذ الكلام) أى الخلاف فى المسئلة : أى محل أخذه (قوله وهل دلالة المعجزة) من اضافة المصدر لفاعله لأن المعجزة هى الدالة على صدقهم والصدق مدلولها وهو مطابقة الخبر للواقع (قوله بحسب القرائن) راجع لما يليه وهو كونها عادية ومرجع القرائن القيود التى تضمنها التعريف السابق وذكرها فى القول الثالث ، وان كانت معتبرة فى القولين قبل أيضا اظهارا لجهة دلالة العادة لأن دلالة المعجزة نظرا للعقل والوضع مع كونها بحسب القرائن ظاهرة بخلاف دلالتها نظرا للعادة (قوله لما يلزم الخ) أى ونقض الدليل العقلى باطل فبطل المقدم وهو صدورها على يد الكاذب وتقرير هذا الدليل أن تقول لو صدرت المعجزة على يد كاذب لانتقض الدليل العقلى لكن نقضه باطل فبطل المقدم ، بيان الملازمة أنه لو صدرت المعجزة على يد الكذاب لوجد الدليل العقلى ولم يوجد مدلوله وهو الصدق. فيصير ذلك الدليل شبهة ويصير العلم الذى استلزمه جهلا مركبا وذلك قلب للحقائق (قوله من الخلف) أى الكذب (قوله فى خبره) أى الحكمى لاالحقيقى (قوله والكذب الخ) فى قوة الاستثنائية وتقريره أن تقول لو صدرت المعجزة على يد الكاذب للزم الكذب فى خبره تعالى لكن التالى وهو كذبه فى خبره باطل فبطل المقدم وهو ظهور المعجزة على يد الكاذب بيان الملازمة أن اظهار المعجزة على يد الكاذب تصديق له وتصديق الكاذب كذب ، وأما دليل الاستثنائية فهو أن خبره تعالى على وفق علمه ، وكل خبر على وفق العلم لا يكون إلا صدقا ينتج خبره تعالى لا يكون إلا صدقا ، وحينئذ فالكذب فى خبره باطل ، فقول الشارح لأن خبره على وفق علمه إشارة للصغرى وحذف الشارح الكبرى ، وقوله : فهو صدق اشارة للنتيجة (قوله لأن خبره على وفق علمه) أى لأنه تعالى عالم وكل عالم خبره على وفق علمه ينتج أنه تعالى خبره على وفق علمه فثبتت الصغرى ، وقوله : فلو انتفى : أى الصدق ، وقوله : لانتفى العلم ملزومه : أى ملزوم الصدق فالصدق لازم والعلم ملزومه ، ومتى انتفى اللازم انتفى الملزوم وانتفاء الملزوم الذى هو العلم باطل بالأدلة العقلية ، فليكن اللازم الذى هو الصدق غير منتف ، وعبارة المصنف تقتضى أن قوله : فلو انتفى الخ تفريع على النتيجة : أعنى قوله فيكون صدقا ، والمناسب للقواعد أن يجعل هذا دليلا لكبرى القياس وهى القائلة كل خبر على وفق العلم لا يكون إلا صدقا ، وتقريره أن الصدق لازم للعلم فلو انتفى الصدق لانتفى العلم . لكن انتفاء العلم محال فليكن انتفاء الصدق محالا ، فثبتت الكبرى فتم الدليل ، فثبت المدعى وهو أن كذبه تعالى محال (قوله وهو محال) فى قوة الاستثنائية القائلة : لكن التالى باطل ، فالضمير

فان قلت : قد وجدنا العالم منا بالشيء يخبر عنه بالكذب . قلنا كلامنا فى الخبرالنفسى لافى الألفاظ لاستحالة اتصاف البارى تعالى بها ، والعالم منا بالشيء يستحيل أن يخبر الجزء من قلبه الذى قام به العلم بخبر كذب على غير وفق علمه ، غايته أن يجد فى نفسه تقدير الكذب لا الكذب ، وأيضا لواتصف البارى تعالى بالكذب ولاتكون صفته إلاقديمة لاستحال اتصافه بالصدق مع صحة اتصافه به لأجل وجوب العلم له تعالى ، ففيه استحالة ماعلمت صحته .

(ش) اعلم أن دلالة المعجزة لايصح أن تكون من جملة الأدلة السمعية إذ يستحيل أن تثبت صحة الأدلة السمعية قبل ثبوت دلالة المعجزة ، ثم اختلف الأئمة

راجع لنفى العلم دليلها ما أفاده بقوله : لما عرفت من وجوبه : أى العلم والواجب لايقبل الانتفاء وإذا بطل التالى وهو نفى العلم ، فالمقدم وهو انتفاء الصدق فى خبره باطل ، فاذن ثبت المطلوب الذى هو استحالة الكذب فى خبره تعالى (قوله فان قلت الخ) وارد على الكبرى المتضمنة أن العلم مستلزم للصدق ، فان مقتضاها أن العالم لا يكون إلا صادقا مع أن العالم قد يخبر بالكذب . وحاصل الجواب أن محل استلزام العلم للصدق إذا كان محل العلم ، والخبر المتصف بالصدق واحدا وما أورد اختلف فيه محلهما ، لأن محل العلم القلب ومحل الخبر اللسان (قوله فى الخبر النفسى) يعنى الذى محله محل العلم ، وقوله : لافى الألفاظ : أى التى محلها مغاير لمحل العلم .

﴿ تنبيه ﴾ الخارق منزل منزلة الكلام النفسى المستحيل فيه الكذب فيستحيل فيه أيضا (قوله العالم الخ) توجيه لما أفهمه الكلام السابق من أن الخبر النفسى تابع للعلم (قوله الجزء الخ) وهو جوهر فرد لأن العلم لايقوم إلابجوهر فرد (قوله غايته) أى العالم منا يجد من نفسه تقدير الكذب : أى أنه على فرض أنه يلاحظ الكذب ، فانما هذا أمر تقديرى لا تحقيقى والراسخ فى قلبه إنما هو الصدق لأن النفس لاتحدث فيما علمت إلا بالصدق (قوله وأيضا الخ) وجه آخر من أدلة استحالة الكذب عليه تعالى (قوله ولاتكون صفته إلاقديمة) جملة اعتراضية بين مقدم الشرطية وتاليها ، وهى بيان للملازمة التى اشتملت عليها الشرطية قدمها قبل تمامها اعتناء بها ، وحينئذ فالواو تعليلية وحذف الاستثنائية وذكر دليلها ، وكأنه قال لواتصف البارى بالكذب لاستحال اتصافه بالصدق . لكن التالى باطل لأنه يصح اتصافه بالصدق ، وذلك لأنه عالم وكل عالم يصح أنه يخبر على وفق علمه (قوله ففيه) أى اللازم المذكور الذى هواستحالة اتصافه تعالى بالصدق الذى علمت صحته ، وهذا زيادة توضيح وإلافهو معلوم مما قبله (قوله أن دلالة المعجزة) أى على صدق الرسل ، وقوله : لايصح الخ على حذف مضاف : أى لايصح أن تكون من جملة دلالة الأدلة السمعية ، فاندفع مايقال الاخبار عن دلالة المعجزة بقوله : لايصح الخ غير مستقيم ، لأن الدلالة ليست من جملة الأدلة (قوله إذ يستحيل الخ) فيه أن الاستحالة فى المقام متعلقة بثبوت الأدلة السمعية لابثبوت صحتها ، فالمناسب اسقاط لفظ صحة ولفظ دلالة ، ويقول إذ يستحيل أن تثبت الأدلة السمعية قبل ثبوت المعجزة ، لأن الأدلة السمعية فرع ثبوت الرسالة التى هى فرع ثبوت المعجزة ، فلو ثبتت الأدلة السمعية قبل ثبوت المعجزة للزم الدور ، وإذا استحال ثبوت الأدلة السمعية قبل ثبوت المعجزة استحال أن تكون دلالة المعجزة من جملة دلالة الأدلة

بعد ذلك فى وجه دلالتها على ثلاثة أقوال : الأول أن دلالتها عقلية واليه ميل الأستاذ . قالوا لأن خلق الله تعالى لهذا الخارق على وفق دعواه وتحديه مع العجز عن معارضته ، وتخصيصه بذلك يدل على ارادة الله تعالى لتصديقه كما يدل اختصاص الفعل بالوقت المعين ، والمحل المعين على ارادته تعالى لذلك بالضرورة . وبالجملة فقد جعلوا التصديق فى هذا القول صفة للخارق الواقع على الوجه المخصوص مع جواز أن يعرى ذلك الخارق عن صفة التصديق بانعدام شرط من شروط المعجزة فصارت صفة التصديق للخارق الحادث كسائر صفات الأفعال الحادثة ، وقد علمت أن اتصاف الحادث بصفة بدلا عن نقيضها الجائز يدل عقلا على ارادة الفاعل ، وهو البارئ تعالى

السمعية وهو المطلوب (قوله بعد ذلك) أى بعد اتفاقهم على أن دلالتها ليست من جملة دلالة الأدلة السمعية ، ويحتمل أن المراد بعد اتفاقهم على أن دلالة المعجزة على صدق الرسل ليست سمعية (قوله فى وجه دلالتها) أى على صدق الرسل (قوله قالوا) أى أرباب هذا القول سندا له ، وأتى بالسند فى أسلوب التبرى لكونه معترضا كما يأتى بيانه (قوله لهذا الخارق) أى الدال على صدقه (قوله على وفق دعواه) أى إن آية صدقه كذا (قوله على وفق دعواه) أى من جرت المعجزة على يديه ، وقوله : وتحديه تفسير لدعواه (قوله وتحديه) بالجر عطف على دعواه ، وقوله : وتخصيصه بالنصب عطفا على خلق الله : أى وتخصيص الله اياه بذلك الخارق (قوله كما يدل الخ) هذا تنظير طلبا للايضاح . وحاصله أن المعجزة دلت على ارادة التصديق كما أن اختصاص الفعل بالزمان المعين يدل على ارادة الله لذلك ، وقد يقال لانسلم أن صدور الخارق يدل على ارادة التصديق إذ غايته أنه يدل على ارادة الله وقوعه فقط ، وأما كونه أراد تصديقه أولا فشىء آخر (قوله لذلك) أى اختصاص الفعل بالوقت المعين والمحل المعين (قوله بالضرورة) أى لابالنظر (قوله وبالجملة الخ) توجيه للقول المذكور وتمهيد للاعتراض الآتى (قوله فقد جعلوا) أى أصحاب القول الأول (قوله صفة للخارق) أى فمتى وجد الخارق وجد التصديق (قوله على الوجه المخصوص) أى من كونه مقارنا لدعوى الرسالة ومتحدى به ومعجوزا عن معارضته ، وقوله : مع جواز الخ لاحاجة لهذا أصلا ، لأن التصديق لازم للخارق الموصوف بالصفات السابقة ومعلوم أنه إذا لم يوجد متصفا بصفاته فلا يوجد التصديق ، وقوله : بانعدام شرط أراد به ركنا من أركان المعجزة (قوله فصارت صفة التصديق) الاضافة بيانية ، وهذا مفرع على كون التصديق صفة للخارق : أى وحيث كان التصديق صفة للخارق صار مماثلا لسائر صفات الأفعال الحادثة من جهة الدلالة على إرادة الفاعل المختار على الاتصاف بتلك الصفة بدلا عن ماينافيها (قوله وقد علمت الخ) بيان لوجه الشبه ، وقوله : ان اتصاف الحادث بصفة : أى كاتصاف الخارق بالصدق واتصاف وقوع المطر بالكون فى الزمان المعين ، وقوله : عن نقيضها أراد به مطلق المنافى وقوله : على إرادة الفاعل : أى المختار بدليل التعليل ، وقوله : وهو البارى ، الأولى أن يقول : ومعلوم أنه البارئ ، وذلك لأن اتصاف الحادث بصفة بدلا عن نقيضها الجائز إنما يدل على ارادة الفاعل لذلك ، ولا يدل على أن ذلك الفاعل هو الله كما يوهمه كلامه ، وإنما يستدل على ذلك ببرهان الوحدانية (قوله كسائر صفات الأفعال) أى مثل وقوع المطر فى الوقت المعين ، وقوله :

لذلك لما تقرر أن الطبيعة والعلة لايخصصان جائزا بالوقوع بدلا عن جائز يساويه ، واعترض على هذا القول بأن التصديق عندنا خبر عن الصدق ، وخبر الله تعالى أزلى لايصح أن يكون حادثا ، ولاصفة لحادث فلا يصح أن تتعلق به الارادة لأنها كالقدرة لاتتعلق إلا بالممكن . وقد يجاب بأن التصديق الذى تعلقت به الارادة هو التصديق لهذا الخارق : أى خلقه له دالا على خبره تعالى بصدق رسله ، فيكون خبره الدال على صدق رسله مدلولا لهذا لتصديق الحادث الذى هو متعلق لارادته جل وعز . ويجاب بأن الكلام فيه حذف مضاف : أى الخارق بالشروط المذكورة يدل على ارادة الله تعالى صدق التصديق : أى صدق الرسل الناشىء عن تصديقه تعالى لهم بذلك الخارق ، والله أعلم . وقد قرر امام الحرمين أن المعجزة لا تدل دلالة الأدلة العقلية من حيث يتصور وجود الخارق

الحادثة صفة للأفعال (قوله لذلك) أى الاتصاف بتلك الصفة بدلا عن نقيضها (قوله لما تقرر الخ) سند لقوله : يدل عقلا الخ (قوله لايخصصان) أى وحينئذ فالتخصيص بارادة فاعل مختار (قوله واعترض الخ) شروع فى تقرير الاعتراض الذى أشعر به سوق التوجيه السابق فى أسلوب التبرى ، وهذا هو الاعتراض الذى وعد به الشارح فى مبحث الوحدانية (قوله عندنا) أى معشر أهل السنة المثبتين للكلام النفسى (قوله خبر عن الصدق) أى عن مطابقة الخبر المصدق بفتح الدال للواقع ، فاذا سمعت كلاما مطابقا للواقع . فقلت هذا الكلام صدق كان قولك تصديقا لأنه خبر عن مطابقة الكلام المصدق للواقع (قوله فلا يصح أن تتعلق به الارادة) أى ولايصح أن يكون التصديق صفة للخارق كما قالوا (قوله أى خلقه له) تفسير لقوله : هو التصديق بهذا الخارق ، والضمير فى خلقه عائد على البارىء تعالى وفى له عائد على الخارق (قوله بصدق رسله) متعلق بخبره : أى دالا على اخبار الله بصدق رسله (قوله مدلولا لهذا التصديق الحادث) أى المفسر بالخلق لابالخبر عن الصدق (قوله الذى هو متعلق لارادته جلّ وعلا) لا يخفى مافيه من التسمح ، لأن الخلق عبارة عن تعلق القدرة بذلك الخارق والارادة إنما تتعلق بالممكن كالخارق لابتعلق القدرة به (قوله ويجاب) أى أيضا فهو جواب ثان عطف على قوله : يجاب (قوله فيه حذف مضاف الخ) فالأصل يدل لصدق تصديقه : أى يدل على صدق الرسل الناشىء عن تصديقه فالتصديق على هذا الجواب باق على حقيقته بخلافه على الجواب الأوّل (قوله أى الخارق بالشروط المذكورة الخ) هو مضمون قوله قيل لأن خلق الله تعالى للخارق إلى قوله يدل الخ ثم بين المقصود من هذا فقال : أى صدق الرسل الناشىء الخ فاضافة صدق إلى التصديق لكونه منشأ له (قوله الناشىء) هو بالنصب نعتا لصدق المضاف للرسل وحاصل كلامه أن الله إذا صدق فمعناه أن الله أراد صدق تصديق الرسل : أى أراد صدقهم الناشىء عن تصديقه لهم فاضافة صدق للتصديق من اضافة المسبب للسبب ولا شك أن صدقهم الناشىء عن تصديق الله لهم حادث تتعلق به الارادة وهذا واضح فلا إشكال (قوله وقد قرّر الخ) اعتراض آخر على القول السابق (قوله لاتدلّ الخ) أى بحيث متى وجدت وجد الصدق كما أنه متى وجد الدليل وجد المدلول لأن الخارق قد يوجد ولا يوجد الصدق كالسحر والاهانة والكرامة ، و إذا وجد الدليل

بدون دلالة النبوّة ، والدليل العقلى لايصح أن يوجد عاريا عن دلالته . وقال المقترح : وهذه مغالطة فان الدليل ليس مجرد وجود الخارق بدون دلالة النبوّة ، وإنما الدلالة من حيث إجابة دعوى المتحدّى بالخارق ، فمجرد الخارق لايدلّ اذن فلم يكن هذا نقضا على من أجراها مجرى الأدلة العقلية . الثانى أن دلالتها وضعية كدلالة الألفاظ بالوضع على معانيها . قالوا لأن المواضعة قد تعرف بصريح يدل على التواضع كما لوقال شخص لشخص ان فعلت كذا فاعلم بذلك قصدى فى طلبك ، ففعل ماواضعه عليه ، فان من وقعت معه المواضعة يفهم طلبه على حسب ما واضعه عليه وقد تعرف المواضعة بصريح من أحد المتواضعين ، و بفعل من الثانى من غير أن يسمع كلامه ، فاذا قال شخص

ولم يوجد مدلوله كان ذلك نقضا للدليل فيبطل الاستدلال به فقوله من حيث الخ تعليل : أى لأنه يتصوّر الخ وهذا بيان لجهة الاعتراض (قوله بدون دلالة النبوّة) أى بدون الدلالة على لازم النبوّة وهو الصدق (قوله وهذه) أى قضية ماقرّره امام الحرمين (قوله فان الدليل) أى على الصدق (قوله ليس مجرد وجود الخارق) أى ليس وجود الخارق المجرّد عن القيود السابقة بل خارق الدليل على الصدق خارق مخصوص وهو المقيد بالقيود السابقة ودلالته من جهة إجابة المتحدّى بذلك الخارق مع عجز المعارض عن الاتيان بمثله فقول الشارح و إنما الدلالة الخ الأولى أن يقول ، و إنما الدليل خارق مقيد بالقيود إلى آخر ماقلناه (قوله فمجرد الخارق الخ) أى بل لابدّ من التحدّى والعجز عن المعارضة وذلك لا يكون إلا للنبي (قوله فلم يكن هذا الخ) الاشارة للقول المتقدّم وهو أن المعجزة لاتدلّ دلالة الأدلة العقلية من حيث يتصوّر الخ (قوله على من أجراها) أى المعجزة (قوله الثانى) أى من الأقوال الثلاثة (قوله أن دلالتها) أى على الصدق (قوله كدلالة الخ) أى كدلالة الألفاظ على معانيها بسبب وضعها لها فكما أن لفظ إنسان يدلّ على معناه بسبب وضعه له كذلك المعجزة تدلّ على الصدق لوضعها له ، وقوله : بالوضع مخرج لدلالة الألفاظ بحسب العقل والطبع كدلالة اللفظ على حياة لافظه ودلالة الصراخ على المصيبة (قوله لأن المواضعة) أى المجاعلة والموافقة بين الدال والمدلول ، وقوله : بصريح : أى بكلام صريح ، وقوله : يدل على التواضع : أى التوافق ، ولوقال لأن الموافقة بين الدال والمدلول تكون بكلام صريح يدل عليها كان أوضح (قوله كما لو قال شخص الخ) تمثيل طلبا للايضاح : أي كما لوقال زيد لعمرو انذهبت من الطريق الفلانية ، فاعلم أن قصدى طلبك فى حاجة كذا و يوافقه عمرو على ذلك ثم فعل زيد ماواضعه : أى وافقه عمرو عليه بأن ذهب من الطريق الفلانية ، فان عمرا الذى وقعت منه المواضعة : أي الموافقة يفهم طلب زيد على حسب ماواضعه ووافقه عليه (قوله وقد تعرف الخ) عطف على قوله قد تعرف الخ ، وهذا يخالف الوجه الأوّل لأن الأوّل يتكلم فيه أحد المتواضعين مع الآخر ففيه مواضعة بالفعل ، وهنا يتكلم أحد المتواضعين لا مع الآخر و يفعل الآخر من غير أن يسمع المتكلم كلام الفاعل ، و إنما يفهم من الفعل أنه واضعه ووافقه والمعجزة من قبيل الثانى لا الأوّل لأن الرسول يتكلم و يفعل الله من غير أن يسمع الرسول كلام الله (قوله من غير أن يسمع كلامه) عبارته تصدق بوجود كلام

فى محفل بمجلس ملك ، وقد تأزر مجلسه بجمع أنا رسول الملك اليكم وآيتى أن يخرق عادته وهو بمرأى من الملك ومسمع ، ثم قال : أيها الملك إن كنت صادقا فاخرق عادتك وقم واقعد . فأجابه إلى القيام كان ذلك كالتصريح بالمواضعة على أن خرق عادته بقيامه يدل على إرساله ، وظاهر كلام المقترح وكثير أن هذين الرأيين يرجعان إلى قول واحد ، وهو أن الدلالة عقلية ، وإنما اختلفا فى تقرير كونها عقلية والأمر فى هذا قريب . الثالث : أن دلالتها عادية كدلالة قرائن الأحوال على خجل الخجل ووجل الوجل وخوف الخائف . قالوا فان خلق الله تعالى لهذا الخارق

وأنه لم يسمع ، والمراد عدم الكلام من الثانى بالكلية وضمير كلامه للثانى ، وقوله : يسمع بالبناء للمجهول (قوله فى محفل) كمجلس الجمع من الناس (قوله وقد تأزر مجلسه بجمع) أى تقوى لكونه امتلأ به ، والواو للحال وهو قيد فيما قبله أتى به لافادة أن المجلس قد امتلأ بالناس (قوله انا رسول الخ) مقول قول الشخص بالمحفل (قوله وهو الخ) الواو للحال : أى وذلك الشخص القائل بمرأى من الملك الخ : أى بحيث يراه الملك ويسمع كلامه وإلا فلايدل خرق الملك عادته على تصديق الشخص القائل لجواز أن يكون خرق الملك للعادة أمرا اتفاقيا ولا شك أن الله يسمع الرسول ويراه فالرسول بمرأى من الله تعالى ومسمع ، وقوله : بمرأى زيادة فى المقصود وإلا فالمدار على كونه يسمعه وإلا جاز أنه اتفاقى ان قيل اثبات السمع والبصر لله يتوقفان على الدليل السمعى فأخذ السمع والبصر فى مقدمات دليل المعجزة يؤدى للدور . قلنا أما من أثبت البصر والسمع بالعقل فلا إشكال عنده ، وأما من أثبتهما بالسمع فالعلم يغنى عنهما ، فان علم الله بتحدى الرسول وتصديقه له قائم مقام السمع والبصر المذكورين فى المثال لاستحالة أن يعزب عن علمه مثقال ذرة وما ذكر فى المثال من المسمع والمرأى إنما هو توضيح للمقام (قوله الى القيام) أى والقعود ليطابق ماسبق (قوله كان ذلك الخ) جواب اذا (قوله بالمواضعة) أى الموافقة (قوله يدل على ارساله) خبر أن والضمير لمدعى الرسالة : أى وإذا كان يدل على ارساله فكأنهما اتفقا على ذلك أولا ، وقوله : بقيامه متعلق باسم أن وهو خرق (قوله أن هذين الرأيين) أى القولين السابقين : أعنى القول بأن الدلالة عقلية والقول بأنها وضعية (قوله وإنما اختلفا الخ) أى فقال بعضهم معنى كونها عقلية أن ظهور الخارق على وفق دعوى المدعى مع العجز عن معارضته يدل عقلا على إرادة الله تصديقه ، وقال بعضهم : معنى كونها عقلية أن الخارق موضوع للصدق والموضوع يدل عقلا على الموضوع له بعد ملاحظة الوضع (قوله والأمر فى هذا الخ) أى أن رجوع الرأيين لقول واحد أو جعلهما متغايرين نظرا الى أن الدلالة العقلية فى نفسها غير الوضعية أمر سهل لافائدة فيه . واعلم أن ماذكره المصنف من أن كلام المقترح ظاهر فى رجوع القولين لقول واحد لايسلم بل كلامه ظاهر فى تباينهما وعدم رجوعهما لقول واحد (قوله قرائن الأحوال) الاضافة بيانية والأحوال مثل الحمرة والصفرة فحمرة الوجه قرينة على الخجل وصفرته قرينة على الوجل (قوله على خجل الخجل ووجل الوجل) الأول من كل منهما مصدر بفتح الجيم ، والثانى من كل منهما وصف بكسر الجيم وأضيف المصدر للوصف فيهما (قوله قالوا) أى

على هذا الوجه المفروض يدلّ على صدقه بالضرورة عادة ، فعلى الرأيين الأوّلين يستحيل عقلا صدور المعجزة على أيدى الكذابين . أما على الأوّل فلما يلزم من نقض الدليل العقلى بأن يوجد ولا يوجد مدلوله ، فيصير ذلك الدليل شبهة ويصير العلم الذى استلزمه جهلا مركبا ، وذلك قلب للحقائق ولاخفاء فى استحالته . وأما على الثانى وهو المواضعة فلما يلزم من الخلف فى خبره تعالى ، لأن حكم المواضعة فى الفعل حكم الكلام الصريح . ثم لما كان هذا يتوقف على معرفة استحالة الكذب على الله تعالى ذكروا فى بيان استحالته عليه أوجها أشرنا إلى بعضها فى أصل العقيدة . أحدها للأستاذ والامام قالا : كل عالم يجد فى نفسه حديثا يطابق معلومه ، وهذا هو عين الخبر الصدق ، والله جل وعلا عالم بالأشياء كلها على ماهى عليه ، فيكون كلامه على وفق ذلك فاستحال عليه الكذب ، وهو الخبر عن الشئ بخلاف ماهو عليه لأنه لا يكون فى حقه إلا عن جهل ماهو عليه ذلك الشىء ،

أرباب هذا القول فى بيان وضوحه (قوله على هذا الوجه المفروض) أى من اشتماله على القيود المتقدّمة (قوله فعلى الرأيين الخ) توجيه لشرح قول المتن . أما على الأوّلين فيستحيل الخ (قوله على أيدى الكذابين) الأولى الكاذبين جمع كاذب لأن المقصود الكذب فقط لا المبالغة فيه (قوله بأنه يوجد ولا يوجد مدلوله) تصوير لنقض الدليل العقلى ومدلوله هو الصدق فى المقام ثم فرع عليه مايقتضى بطلانه (قوله فيصير ذلك الدليل شبهة) أى لظن أنه دليل وليس بدليل لعدم انتاجه المطلوب (قوله جهلا مركبا) لأنه إذا قال أنا رسول ، والدليل على صدق كذا ، فلو كان الدليل لادلالة فيه لزم أن الرسول يعتقد الصدق ، والحال أنه لاصدق فيصير ماقام به من العلم جهلا (قوله وذلك قلب للحقائق) يعنى فى كل من الدليل والمدلول ، وذلك لأن حقيقة الدليل تنافى حقيقة الشبهة فيستحيل انقلاب الدليل شبهة وكذلك العلم يباين الجهل فيستحيل انقلاب العلم جهلا (قوله ولا خفاء فى استحالته) أى استحالة قلب الحقائق لأن كون الشىء مباينا لشىء آخر ثم يصير عينه فيه جمع بين متناقضين ، وفيه زوال الأوصاف النفسية عن الشىء مع بقائه ، وهذا يستلزم أنه باق وغير باق والكل محال (قوله وهو المواضعة) الأولى أن يقول وهو أن الدلالة وضعية لأن هذا هو الثانى لا المواضعة (قوله من الخلف الخ) أى والخلف : أى الكذب فى خبره تعالى محال (قوله لأن حكم الخ) فى بمعنى الباء : أى لأن حكم المواضعة بالفعل حكم المواضعة بالكلام الصريح فكما يلزم الكذب من عدم وجود مدلول الثانى فكذلك الأوّل (قوله ثم لما كان الخ) ثم للترتيب الذكرى ، والاشارة راجعة لتوجيه القول الثانى : أعنى قوله فلما يلزم الخ (قوله على معرفة) الأولى على بيان (قوله أوجها) أى ثلاثة وقوله : أشرنا الى بعضها : أى وهو اثنان وزاد الشارح واحدا (قوله وهذا) أى مافى نفس العالم من الحديث المطابق لمعلومه (قوله فيكون كلامه) أى النفسى ، وقوله : على وفق ذلك : أى علمه المحيط بالأشياء ، وقد علمت أن مافى نفس العالم من الخبر المطابق لمعلومه عين الخبر الصادق (قوله لأنه) أى الكذب ، وقوله : لا يكون فى حقه : أى البارى بخلاف العالم منا

وذلك فى حق من عمّ علمه مالايتناهى محال ، واعترض على هذه الحجة بما أشرنا إليه فى الأصل وهو أن قيل قد وجدنا العالم منا بشيء قد يخبر عنه بالكذب ولم يلزم من كذبه جهله ، فليس العلم بشيء إذن ملزوما للصدق ولاالكذب ملزوما للجهل . وأجيب عنه بمنع أن العالم بالشيء يخبر المحل الذى قام به العلم منه بالكذب ، والكذب الذى يوجد للعالم منا إنما هو فى خبر لسانه اللفظى أما كلامه النفسى فلا يكون أبدا إلا على وفق عقده ، وغاية مايجد فى نفسه تقدير إخبار ووسوسة بالكذب لاالخبر بالكذب ، والا فالله جل وعلا يستحيل عليه التركيب حتى يقوم العلم والصدق بمحل والكذب بمحل آخر ، ويستحيل عليه الوسواس والتقادير الحادثة . الثانى من أدلة استحالة الكذب عليه تعالى أن كل مخبر تجرد النظر اليه فانه يصح من العالم به أن يخبر على وفق علمه فلوصح الكذب عليه تعالى لوجب أن لايتصف بجائز ، وذلك يمنع أن يتصف بضده الذى هو الصدق وفيه منع لما علمت صحته وهو محال . الثالث قد ثبت اتصافه تعالى بالكمال ، والصدق صفة كمال

فانه يوجد الكذب فى خبر لسانه (قوله وذلك) أى الجهل بما عليه ذلك الشيء (قوله فليس العلم بشيء إذن ملزوما للصدق) أى كما اقتضاه هذا الدليل ، فان قوله : كل عالم فى نفسه حديث يطابق معلومه الخ يقتضى أن العلم يستلزم الصدق (قوله ولا الكذب ملزوما للجهل) هذا معلوم مما قبل بطريق القياس والمقصود بالذات الأول ، فالأولى الاقتصار عليه (قوله عنه) أى الاعتراض (قوله بمنع الخ) الأوضح بمنع أن المحل الذى قام به العلم من العالم يخبر بالكذب لأن العلم محله منا القلب ومحل الخبر الكاذب اللسان (قوله اللفظى) نسبة للفظ من نسبة الجزئى لكليه (قوله عقده) أى اعتقاده : أى علمه (قوله وغاية الخ) جواب عما يقال قد يتفق أن الانسان يعلم أن زيدا حى ، ويعتقد ذلك اعتقادا جازما ويجرى على قلبه أنه مات فلم يطابق كلامه النفسى علمه . وحاصل ما أجاب به الشارح أن هذا الجارى على القلب وهو تقدير موته تقدير خبر : أى وتقدير الخبر ليس بخبر ، وإذا لم يكن خبرا لم يكن كذبا كما لا يكون صدقا فتبين أنه ليس للعالم خبر نفسى يكون كذبا (قوله ووسوسة بالكذب) أى بعدم الرسوخ وهو بالرفع عطفا على تقدير ، والباء للملابسة (قوله لا الخبر بالكذب) أى أن لاالذى يجده خبر حقيقة ملابس للكذب (قوله حتى يقوم الخ) أى بل كل منهما قائم بذاته (قوله والتقادير الحادثة) أى لأنها لاتقوم إلا بحادث ، والله ليس بحادث ولامحلا للحوادث (قوله الثانى الخ) هو شرح لقول المتن وأيضا لو اتصف الخ (قوله أن كل مخبر) فيه حذف الصلة : أى مخبر به (قوله تجرد) أى توجه (قوله لوجب) أى لكان الكذب واجبا . لكن التالى باطل ، لأن وجوب الكذب يمنع صحة الاتصاف بالصدق وهذا ينافى ماثبت بالأدلة من صحة اتصافه بالصدق (قوله بجائز) أى بصفة ذات جائزة ، وهذا لاينافى أن صفات الأفعال جائزة (قوله وذلك) أى وجوب الكذب عليه وهذا بيان للاستثنائية المطوية (قوله وفيه) أى فى اللازم المذكور (قوله منع لما علمت صحته) أى من اتصافه بالصدق وهذا يقتضى بطلان التالى فالمقدم مثله ، وإذا بطل المقدم ثبت نقيضه الذى هو استحالة الكذب عليه تعالى وهو المطلوب (قوله وهو) أى المنع لما علمت صحته (قوله الثالث) أى من أدلة استحالة الكذب عليه تعالى وهذا لم يذكره فى المتن (قوله والصدق صفة كمال) أى لمن اتصف

ضدها نقص ، والنقص على الله تعالى محال فوجب كونه صادقا .

(ص) وأما ان قلنا ان دلالة المعجزة عادية بحسب القرائن ، فحيث حصل العلم الضرورى عنها بصدق الآتى بها فانه يستحيل أن يكون كاذبا . والا انقلب العلم الضرورى جهلا ولم يجر سبحانه وتعالى عادته من أول الدنيا الى الآن الا بعدم تمكين الكاذب من المعجزات ، واذا خيل بسحر ونحوه أظهرالله فضيحته عن قرب ، فلله الحمد على معاملته فى ذلك ونحوه بمحض الفضل والكرم ويجوز أن تظهر المعجزة على يد الكاذب لو انخرقت العادة ولا يحصل حينئذ بها علم صدقه والا لكان الجهل علما وتجويز خرق العادة

بالكلام (قوله ضدها نقص) أى بالضرورة كما يعلم أن العلم كمال والجهل نقص من غير احتياج إلى قياس ، وحينئذ فلا يقال إنه لا يلزم من كونه نقصا فى الشاهد أن يكون نقصا فى الغائب (قوله وأما الخ) عطف على قوله : أما على الأولين ، وهذا توجه إلى الكلام على صدور المعجزة على أيدى الكاذبين على القول الثالث ، وهو أن دلالتها على الصدق عادية ، وقد سبق أن مصدوق القرائن ما اشتمل عليه التعريف من القيود فلا حاجة لقوله : بحسب القرائن لأنه لا يقال لها معجزة إلا بشروطها (قوله فحيث الخ) جواب إما ، وحصول العلم بالشىء إما ضرورى أو نظرى ، والعلم الحاصل من العاديات ضرورى فلذا قيد الشارح به (قوله فانه يستحيل) أى عادة ، وقوله : أن يكون كاذبا : أى فى الواقع (قوله وإلا الخ) أى وإلا بأن كان كاذبا لانقلب العلم الضرورى جهلا : أى مركبا إذ يصدق على ادراك الشىء على خلاف ماهو عليه فى الواقع . فان قلت مقتضى هذا أن الاستحالة عقلية مع أنها على هذا القول عادية . فالجواب أن المستحيل العقلى انقلاب العلم الحاصل جهلا ، وأما حصول العلم من أصله عنها فهو عادى ، وحينئذ فيستحيل عادة أن يكون كاذبا ، فقول الشارح وإلا لانقلب العلم الخ : أى وإلا بأن كان كاذبا لصار ماشأنه أن يصدر عنها من العلم الضرورى جهلا مركبا ، وليس المراد أن هناك علما موجودا قبل حصولها على يد الكذاب فانقلب جهلا بعد ظهورها على يده (قوله من أول الدنيا الى الآن) الأولى أن يقول : من لدن بعث آدم الى ختم النبوة بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، لأن لفظ الآن يصدق بالزمن الحاضر ، ومعلوم أن مدعى النبوة فيه كاذب قطعا (قوله من المعجزات) أل للجنس الصادق بواحدة (قوله وإذا خيل) أى الكاذب (قوله ونحوه) أى كشعوذة (قوله أظهر الخ) أى صونا لمنصب النبوة ولا يترك للتمشدق بذلك (قوله على معاملته) أى عمله وفعله (قوله فى ذلك) المشار اليه الأمران معا ، أعنى عدم تمكن الكاذب من المعجزة واظهار فضيحته إذا خيل بسحر ، فالضمير فى قوله : ونحوه عائد على المشار اليه ، والمراد بالفضل مطلق الاحسان و بالكرم الاحسان الكثير الذى لم يكن عن سؤال فهو أخص من الفضل (قوله ويجوز الخ) هذا تجويز وقوعى وكأنه قال وقد تظهر المعجزة على يد الكاذب (قوله ولا يحصل الخ) أى ولا يحصل حين إذ انخرقت العادة بالمعجزة بأن ظهرت على يد الكاذب علم بصدق الكاذب الذى ظهرت على يده (قوله وإلا الخ) أى وإلا بأن حصل العلم بصدق الكاذب لكان الجهل المركب الذى هو اعتقاد صدق الكاذب علما . لكن التالى باطل فبطل المقدم وهو حصول العلم بصدق الكاذب ، وثبت نقيضه

عند حصول العلم بالصدق فى حق المحق لايقدح فى العلم اذ لايلزم من جواز الشئ وقوعه . ألاترى أنا نجوّز استمرار عدم العالم مع علمنا ضرورة بوجوده اذ معنى الجواز أنه لوقدّر واقعا لم يلزم منه محال لذاته لاأنه محتمل الوقوع .

(ش) هذا الكلام فى غاية الوضوح ، وحاصله أنه يجوز على القول بأن دلالة المعجزة عادية أن تظهر المعجزة على أيدى الكذابين ولا يكون العلم حينئذ حاصلا بنبوّتهم والا انقلب العلم جهلا الا أنه سبحانه تفضل بعدم خرق العادة فى هذا الأمر ، فلم يظهر المعجزة قط على يد كذاب بل عادته أن يفضح كل من أراد أن يبرز بمنصب النبوّة وليس من أهلها ، هذا فيما علم بالاستقراء من عادته تعالى فيما مضى ، وأما فى المستقبل فقد كفانا الله هذه المؤنة بحصول العلم القطعى بأن النبى صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين ، فكل من ادعى بعده منصب النبوة فليس الاالاسلام أوالسيف ولا يلتفت الى قوله ولا الى الخارق الذى يظهر على يده ، وقد ألزم المعتزلة الأصحاب جواز صدور المعجزة على أيدى الكذابين من جهة أخرى ، وهى أن قالوا : من مذهبكم أن الله يضلّ من يشاء ولا يتعين فى حقه مراعاة صلاح ولاأصلح ، فما الذى يؤمنكم من خلق خوارق العادات على وفق دعوى المدّعين للنبوة ، ويكون المراد من ذلك اظهار الضلالات ، فأما القائلون بالرأيين الأوّلين فى وجه دلالة المعجزة

وهو عدم حصول العلم بصدق الكاذب الذى ظهرت المعجزة على يده وهو المطلوب (قوله عند حصول العلم) متعلق بتجويز ، وقوله : فى حق المحق راجع لخرق العادة ، فالظرفان راجعان للطرفين على اللف والنشر المرتب (قوله إذ معنى الجواز) أى جواز استمرار عدم العالم ، وقوله أنه لوقدر واقعا : أى ولم يوجد العالم أصلا ، وقوله : لاأنه الخ : أى وليس معنى جوازه أنه يحتمل للوقوع وعدمه إذ لايتأتى احتمال ذلك مع العلم بوجود العالم (قوله فى غاية الوضوح) أى فلا حاجة لتتبعه كلة كلة ، وأما ماذكره من الحاصل فهو بالنظر الى بعض أطراف النص المذكور فى المقام : أى أنه ليس حاصلا لجميع ماذكره بل حاصل لبعضه (قوله ولا يكون العلم حينئذ) أى حين إذ ظهرت المعجزة على أيدى الكذابين حاصلا بنبوّتهم : أى لأنه لانبوّة لهم حتى يحصل العلم بها ، وقوله : وإلا الخ : أى و إلا بأن كان حاصلا انقلب العلم جهلا : أى لصار ماشأنه أن يصدر عن المعجزة من العلم الضرورى جهلا مركبا . والحاصل أن المعجزة شأنها افادة العلم الضرورى بالصدق فلو ظهرت على يد الكاذب ، وأفادت صدقه كانت مفيدة للجهل المركب اذلاصدق عنده فى الواقع (قوله الا أنه سبحانه الخ) أتى بهذا دفعا لما يتوهم أن هذا الجائز قد وقع فى وقت ما (قوله بل عادته الخ) اضراب انتقالى (قوله هذا) الاشارة راجعة لمضمون قوله : الا أنه سبحانه الخ (قوله هذه المؤنة) أى من البحث عن حال الخارق وحال مدعى النبوّة فلا يبحث عن ذلك الخارق من كونه سحرا أومعجزة ، ولا عن حال ذلك المدعى من كونه صالحا أوغير صالح (قوله بحصول الخ) الباء سببية والوصف بالقطعى كاشف (قوله فليس الخ) لأنه اما كافر بالاصالة أو بالارتداد لتكذيبه بالقرآن (قوله أو السيف) أى ان لم يسلم (قوله ولا الخ) الأولى التفريع (قوله من جهة أخرى) أى غير الجهة التى هى كون الدلالة عادية (قوله يؤمنكم) أى يجعلكم

فأجابوا على مقتضى الوجهين . أما على الأول فقالوا : نعم يجوز للبارئ تعالى الاضلال ، لكن لابالمعجزة لاستحالة ذلك معها كما يجوز خلق السواد فى محل معين ، ولكن لامع وجود البياض والمعية فى النقيضين محال ، والاضلال بالدليل قلب الدليل شبهة ، والعلم الحاصل عنه جهلا وذلك محال . وأما على الثانى وهو أن الدليل من جهة المواضعة فقالوا : يجوز أن يضل لابالخلق فى القول واذا كانت المعجزة تتنزل منزلة التصريح بكلام ناص على التصديق فلا يصح الاضلال به لاستحالة الخلف فى خبره تعالى ، فكذا لايصح الاضلال بما يدل على التصديق وان كان بحكم المواضعة . وأما على الرأى الثالث وهو أن دلالة المعجزة عادية فأمر الجواب أيضا سهل ، وهو أن آية صدق النبى صلى الله عليه وسلم حصول العلم لنا عن تلك المعجزة ، فاذا حصل انتفى معه احتمال عدم الصدق لأن العلم لايحتمل النقيض بوجه من الوجوه والا انقلب جهلا ، وتجويزنا عقلا كذب المحق الذى تيقنا صدقه لايقدح فى العلم بصدقه ، لأن معنى جواز الكذب فى حقه أنه لو وقع بدلا عن الصدق الواقع فى حقه لم يلزم منه محال لا أن معناه احتمال وقوع الكذب فى حقه ، وكثيرا مانعلم وقوع أشياء علما ضروريا مع تجويزنا عقلا نقيض ذلك الواقع ، وذلك كعلمنا بوجودنا فانه لايستريب فيه عاقل ، وان كنا نجوّز عدمنا بمعنى لواستمر عدمنا ولم نوجد أصلا لم يلزم منه محال لابمعنى أن عدمنا يحتمل الحصول لنا حال علمنا بوجودنا (قوله : فى حق المحق) الأولى تعلقه بخرق العادة : أى تجويزنا عقلا خرق العادة فى حق المحق بمعنى لو كان الواقع فى حقه الكذب بدلا عن الصدق

آمنين (قوله فأجابوا الخ) أى أجاب أهل كل رأى على مقتضى رأيهم لا على مقتضى رأى غيرهم (قوله فقالوا) أى أرباب القول الأول (قوله لكن لابالمعجزة) أى فليس مع المعجزة الا الاهتداء (قوله والمعية الخ) تعليل والمراد بالنقيض المنافى (قوله والاضلال الخ) توجيه لاستحالة الاضلال مع المعجزة فالواو تعليلية . وحاصله أن الدليل لاينتج الا العلم ، والشبهة لا تنتج الا الجهل المركب فلو حصل الاضلال بالدليل لانقلب الدليل شبهة والعلم الحاصل عنه جهلا ، وذلك محال لما فيه من قلب الحقائق (قوله والعلم) عطف على الدليل (قوله فقالوا) أى أصحاب القول الثانى (قوله واذا كانت الخ) توجيه لما قبله فالواو تعليلية (قوله حصول العلم الخ) الأولى أن يقول المعجزة بشرط حصول العلم لنا منها (قوله عن تلك المعجزة) أى الناشىء عن تلك المعجزة (قوله انتفى الخ) أى لأن العلم هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع ، وحينئذ فلا يحتمل النقيض بوجه لاباعتبار الخارج لوجود المطابقة ولا باعتبار الذهن لوجود الجزم ولا باعتبار تشكيك مشكك لوجود الثبات (قوله النقيض) أى المنافى (قوله انقلب) أى العلم جهلا ، وهذا يدل على أن معنى قوله : انتفى معه احتمال الصدق : أى بحسب الذهن ووجود الاحتمال لوجود الشك فأراد بالجهل الشك (قوله لأن معنى الخ) حاصله أن الصدق واجب عرضى وجواز الكذب جواز ذاتى والجواز الذاتى لاينافى الوجوب العرضى (قوله وتجويزنا الخ) شرح لقوله : فى المتن وتجويز خرق العادة الخ مع الاختصار (قوله فى حقه) أى المحق (قوله نقيض ذلك) أى نقيض ماعلمنا وقوعه ضرورة (قوله الأولى الخ) أى لقربه منه : أى وأما تعلقه بتجويز فخلاف الأولى

الذى علمنا وقوعه فى حقه كما علمت لما لزم منه محال لايقدح فى علمنا بصدقه .

(ص) واذا علم صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام بدلالة المعجزة وجب تصديقهم فى كل ما أتوا به عن الله تعالى ، و يستحيل عليهم الكذب عقلا والمعاصى شرعا ، لأنامأمورون بالاقتداء بهم ، فلو جازت عليهم المعصية لكنا مأمورين بها - قل إن الله لايأمر بالفحشاء - و بهذانعرف عدم وقوع المكروه منهم أيضا ، بل والمباح على الوجه الذى يقع من غيرهم ، وبالله تعالى التوفيق .

(قوله لايقدح فى علمنا بصدقه) أى بصدق الحق ، والجلة فى محل رفع خبر عن قوله وتجويزنا (قوله و إذا علم الخ) الواو استئنافية (قوله صدق الرسل) أى فيما أخبروا به وجاءوا به من عند الله (قوله بدلالة المعجزة) متعلق بعلم (قوله وجب تصديقهم) أى اعتقاد صدقهم : أى اعتقاد أن اخبارهم بكل ما أتوا به عن الله مطابق للواقع (قوله و يستحيل الخ) معلوم مما قبله ، فالأولى تفريعه عليه ، والمراد أنه يستحيل منهم الكذب فى الأحكام ، وأما الكذب فى غيرها فيدخل فى عموم المعاصى (قوله عقلا) راجع لكل من الوجوب والاستحالة ثم إن أريد بالعقل ماقابل السمع كان الكلام جاريا على الأقوال الثلاثة فى دلالة المعجزة من كونها عقلية أو وضعية أو عادية (قوله والمعاصى شرعا) عطف على الكذب على حذف مضاف من باب عطف العام على الخاص : أى و يستحيل وقوع المعاصى منهم شرعا لا عقلا ، والمراد بالاستحالة بالنسبة للمعاصى المنع لاعدم تصوّر الوجود ، لأن العقل يجوّز وقوع المعصية منهم من حيث أنهم ذوات (قوله لأنا مأموررن الخ) قال تعالى فى حق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم - واتبعوه لعلكم تهتدون - وقال تعالى - قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله و يغفر لكم ذنوبكم - فلو أتى بالمعصية لوجب علينا بمقتضى هذه النصوص متابعته فى فعل ذلك الذنب . لكن وجوب متابعته فيه باطل فبطل المقدّم ، والأمر بالاقتداء بهم محله فيما ليس خاصا بهم وفيما كان غير جبلى كالمشى والقعود وفيما كان غير مباح (قوله فلو جازت الخ) مراده بالجواز الجواز الوقوعى أوأن فى الكلام حذفا : أى فلو جازت عليهم لربما وقعت منهم ولو وقعت منهم لكنا مأمورين بها ، فاندفع مايقال لايلزم من جواز المعاصى عليهم أمرنا بها (قوله لكنا مأمورين بها) أى المعصية (قوله قل إن الله لايأمر الخ) هذا سند للاستثنائية المطوية القائلة : لكن التالى باطل ، وهذا الدليل وان كان على صورة العقلى لكن المثبت له السمع ، وحينئذ فلا ينافى كون الاستحالة سمعية ، وكذا يقال فى دليل امتناع وقوع المكروه منهم والمباح الآتيين (قوله و بهذا) الاشارة راجعة لدليل منع وقوع المعاصى على حذف مضاف : أى و بمثل هذا فنقول لووقع منهم المكروه لكنا مأمورين بالاقتداء بهم لماسبق . لكن التالى باطل لأنه يقتضى الجمع بين متنافيين ، وذلك كونه مأمورا به منهيا عنه لاأن وجه بطلان التالى قوله - قل إن الله لايأمر بالفحشاء - كما يوهمه كلامه (قوله بل والمباح الخ) معطوف على المكروه : أى وتعرف عدم وقوع المباح على الوجه الذى يقع من غيرهم ، وهو وقوعه بحسب مقتضى الشهوة ، بل يقع منهم لقصد التأسى بهم أو التقوى به على الطاعة إذ أفعالهم عليهم الصلاة والسلام دائرة بين الواجب والمندوب . وحاصله أن

(ش) الكلام فى عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فى موضعين : أحدهما قبل النبوّة والثانى بعدها . أما حكمها قبل النبوّة فالذى ذهب اليه أكثر الأشاعرة وطائفة كثيرة من المعتزلة إلى أنه لا يمتنع عقلا على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قبل البعثة معصية كبيرة كانت أوصغيرة . وذهب بعض أصحابنا الى أنه يمتنع ذلك ، وهو مختار القاضى عياض على أنه قال : تصوّر المسئلة كالممتنع ، فإن المعاصى إنما تكون بعد تقرير الشرع إذ لا يعلم كون الفعل معصية إلا من الشرع وقال بعض أصحابنا الامتناع بالسمع إذ لا مجال للعقل . لكن دلّ السمع بعد ورود الشرع على أنهم كانوا معصومين قبل البعثة ، وذهب الروافض إلى امتناع ذلك كله عليهم عقلا قبل البعثة ووافقهم أكثر المعتزلة فى امتناع وقوع الكبائر منهم عقلا قبل البعثة ، ومعتمد الفريقين التقبيح العقلى ، لأن صدور المعصية منهم مما يحقرهم فى النفوس وينفر الطباع من اتباعهم ، وهو خلاف ما اقتضته الحكمة من بعثة الرسل

تقول لو وقع منهم المباح على الوجه الذى يقع من غيرهم لكنا مأمورين به لما سبق . لكن التالى باطل لأنه حينئذ يصير مأمورا به مباحا ، وذلك يستلزم الجمع بين متنافيين ، وظاهر كلامه يقتضى أن دليل عدم وقوع المباح منهم على الوجه الذى يقع من غيرهم هو قوله ــ قل إن الله لا يأمر بالفحشاء ــ وليس كذلك بل الجمع بين متنافيين كما علمت (قوله الكلام) أى هنا فى هذا المقام (قوله أكثر الأشاعرة) الأولى أكثر أهل السنة الشامل للأشاعرة والماتريدية (قوله إلى أنه) أى الحال والشان والأولى إسقاط لفظ إلى (قوله قبل البعثة) الأولى قبل النبوّة ، بل الأولى إسقاط ذلك لأن المقام فى الكلام على حكم المعصية قبل النبوّة (قوله إلى أنه) أى الحال والشأن ، وقوله يمتنع ذلك : أى وقوع المعصية منهم ، والمراد يمتنع عقلا كما يقتضيه السياق ، وذلك لأنه لو وقع منهم معصية لاستحقوا التقبيح ساعة مّا ، لكن التالى باطل فكذا المقدّم (قوله على أنه قال) أى لكنه قال (قوله تصوّر المسألة) أى تصوّرها وقوعا وتحقيقا ، وانظر هذا فانه لا يتم إلا لو كان الكلام فى أوّل رسول فقط كآدم عليه السلام أو فى النبى المبعوث بعد الفترة ، والأمر ليس كذلك إذ الكلام فى حكم الأنبياء كافة قبل البعثة وتصوّر وقوع المسئلة حينئذ لا امتناع فيه إذ قد يكون النبى قبل البعثة مكلفا بشريعة من قبله . ألا ترى لهارون ويوشع بن نون فتى موسى فانهما كانا قبل البعثة مكلفين بشريعة موسى (قوله وقال بعض أصحابنا) الذى يحسن فى المقابلة ، وذهب بعض أصحابنا إلى أنه يمتنع سمعا (قوله الامتناع) أى امتناع صدور المعصية منهم صغيرة أو كبيرة (قوله بالسمع) أى لا بالعقل (قوله لكن الخ) لا معنى لهذا الاستدراك فالأولى فقد دل السمع الخ : أى فقد دلت الألفاظ المسموعة بعد ورود الشرع الخ (قوله وذهب الروافض) مأخذ الروافض ومن وافقهم من المعتزلة التقبيح العقلى ، ومأخذ المذهب الثانى الذى اختاره عياض ماتقدّم من الدليل العقلى (قوله قبل البعثة) الأولى حذفه لأن المقام يغنى عنه (قوله ومعتمد الفريقين) يعنى الروافض وأكثر المعتزلة (قوله لأن صدور الخ) توجيه لمأخذ الفريقين وهو إنما ناسب مقول الروافض الجارى على ما هو أعم بخلاف مقول أكثر المعتزلة الجارى على الكبائر فقط (قوله وهو خلاف الخ) الحكمة فى بعثة الرسل كمال الخلق ، وهذا يقتضى تعظيمهم ،

فيكون قبيحا عقلا ، وقد سبق الكلام على فساد أصل التحسين والتقبيح العقليين . وأما بعد النبوّة فالاجماع على عصمتهم من تعمد الكذب فى الأحكام ، لأن المعجزة دلت على صدقهم فيما يبلغونه عن الله تعالى ، فلو جاز تعمد الكذب عليهم لبطلت دلالة المعجزة على الصدق ، وأما جواز صدور الكذب منهم فى الأحكام غلطا أو نسيانا ، فمنعه الأستاذ وطائفة كثيرة من أصحابنا لما فيه من مناقضة دلالة المعجزة القاطعة ، وجوّزه القاضى وقال : إن المعجزة إنما دلت على صدقهم فيما يصدر عنهم قصدا واعتقادا . قال القاضى عياض : لاخلاف فى امتناعه سهوا أو غلطا . لكن عند الأستاذ بدليل المعجزة القائمة مقام قول الله تعالى صدق عبدى وعند القاضى بدليل الشرع . وأما غير المذكور من المعاصى القولية والفعلية ، فالاجماع على عصمتهم من تعمد الكبائر وصغائر الخسة خلافا لبعض الخوارج . وأما إتيان ذلك نسيانا أو غلطا فقال الآمدى : اتفق الكلّ على جوازه سوى الروافض ، وهذا الذى ذكره لايصح بل اتفقوا على امتناعه . فقال القاضى والمحققون بدليل السمع ، وقال الأستاذ وطائفة كثيرة منا ومن المعتزلة ، وبدليل العقل أيضا . وأما الصغائر التى

وقوله : من بعثة الرسل من بمعنى فى (قوله فيكون) أى الصدور عنهم (قوله فى الأحكام) الأولى حذفه لأن الاجماع على عصمتهم فيمايتلقونه من الله مطلقا (قوله لأن المعجزة الخ) علم من هذا التعليل أن مستند الاجماع المعجزة لادليل من قبل الرسل (قوله وأما جواز الخ) المراد الجواز العقلى (قوله فمنعه الأستاذ الخ) خبر عن قوله : وأماجوازالخ ، وفيه أن المنع انمايتعلق بالصدور لابالجواز فالأولى حذف لفظ جواز أو إبدال لفظ منعه بنفاه (قوله وجوزه) أى صدور الكذب منهم غلطا (قوله القاضى) أى أبو بكر الباقلانى (قوله فى امتناعه) أى امتناع صدور الكذب فى الأحكام الخ : أى امتناعه من جهة الوقوع بالفعل أعم من كونه جائزا عقليا أو ممتنعا عقليا ، والصواب أن الكذب لم يقع منهم مطلقا لاعمدا ولانسيانا ولاغلطا ، وأما الجواز العقلى وعدمه فشئ آخر علمت مافيه من الخلاف ، وهذا كله فى الكذب فى الأحكام . وأما الكذب فى غيرها ووقوع المعاصى غير الكذب ، فأشار اليه بقوله : وأما غير المذكور الخ (قوله وأما غير المذكور الخ) غير المذكور هوغير الكذب فى الأحكام ، وقوله : القولية شامل للكذب فى غيرالأحكام ، وقوله وصغائر الخسة : أى التى تدل على خسة فاعلها ودناءته كسرقة لقمة ، وقوله : والاجماع على عصمتهم هذا يدل على أن المنع شرعى ، وقوله : خلافا لبعض الخوارج : أى حيث جوّزوا وقوع الكبائر وصغائر الخسة عمدا (قوله على جوازه) أى جوازا وقوعيا (قوله سوى الروافض) أى فانهم منعوا وقوع جميع ذلك منهم عقلا ولو سهوا أو غلطا (قوله وهذا الذى ذكره) أى الآمدى (قوله بل اتفقوا على امتناعه) أى امتناع اتيان الكبائر وصغائر الخسة مطلقا عمدا أو غلطا أو نسيانا ، وضمير اتفقوا راجع لكل من أهل السنة والروافض (قوله فقال القاضى) أى أبو بكر الباقلانى (قوله بدليل السمع) المراد بالسمع الاجماع والجار والمجرور متعلق بامتناع (قوله وبدليل العقل أيضا) فالدليل عند أهل السنة أنه لو وقعت منهم معصية لكنا مأمورين باتباعهم فيها ، لكن التالى باطل لقوله تعالى ـ إن الله لايأمر بالفحشاء ـ ولما يلزم عليه من كون

لاخسة فيها ، فجوّزها عمدا وسهوا الأكثرون ، وبه قال أبو جعفر الطبرى من أصحابنا ، ومنعه طائفة من المحققين من الفقهاء والمتكلمين عمدا أو سهوا ، قالوا لاختلاف الناس فى الصغائر لأن جماعة ذهبوا إلى أن كل ماعصى الله به فهو كبيرة ، ولأن الله أمر باتباعهم وأفعالهم يجب الاقتداء بها عند أكثر المالكية و بعض الشافعية والحنفية ، فلو جازت منهم المعصية لكنا مأمورين باتباعهم فيها . قلت : وبهذا تعرف عدم جواز وقوع المكروه منهم ، فالحق أن أفعالهم دائرة بين الوجوب والندب والاباحة وليس وقوع المباح منهم كوقوعه من غيرهم ، وهو أن يقع منهم بحسب مقتضى الشهوة ، بل لعظيم معرفتهم بالله تعالى وخوفهم منه واطلاعهم على مالم يطلع عليه غيرهم لايصدر منهم المباح إلاعلى وجه يصير فى حقهم طاعة وقربة كقصدهم تشريعه أوالتقوّى به على طاعة الله ونحو ذلك ممايليق بمقاماتهم الرفيعة ، وإذا كان أهل المراقبة من أولياء الله تعالى بلغوا فى الخوف منه تعالى ورسوخ المعرفة مامنعهم أن تصدر منهم حركة أو سكون فى غير رضاه تعالى فكيف بأنبيائه تعالى ورسله صلوات الله وسلامه على جميعهم .

(ص) ﴿فصل﴾ ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم قد علم ضرورة ادعاؤه الرسالة وتحدّى بمعجزات لايحاط بها .

(ش) نظم الدليل فى إثبات نبوّة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم أن يقال : نبيناومولانا

الشيء مأمورا به ومنهيا عنه ، وعند المعتزلة أن صدور المعصية عنهم مما يحقرهم فى أعين الناس ويمنع من اتباعهم ، وهذا خلاف ماتقتضيه الحكمة فى بعثة الرسل فيكون صدورها عنهم قبيح عقلا (قوله لاخسة فيها) أى لادناءة كقبلة أجنبية (قوله لاختلاف الناس فى الصغائر) أى فى حقيقتها ، فالشيء ربما رآه البعض صغيرة والبعض كبيرة فلا تتحقق الصغيرة بالنظر للناس كلهم فكان الأسلم منع الجميع وتنزيه منصبهم الرفيع عنه (قوله فهو كبيرة) أى نظرا لمن عصى بذلك ، وليس عند هؤلاء الجماعة شيء من الذنوب صغيرة (قوله وأفعالهم الخ) مبتدأ وخبر وهو عطف على قوله ولأن الله الخ (قوله فلو جازت منهم الخ) الأولى فلو وقعت منهم (قوله وبهذا) أى التعليل الأخير ، وهو أنه لو وقعت منهم معصية لأمرنا باتباعهم فيها ، فنقول أيضا لو وقع منهم مكروه لأمرنا باتباعهم فيه فينقلب طاعة . لكن انقلاب المكروه طاعة محال لأنه يصير مأمورا به منهيا عنه (قوله أن أفعالهم) أى صفتها (قوله والاباحة) أى إباحة الفعل فى حدّ ذاته فلا ينافى كونه طاعة منهم (قوله وإذا كان الخ) هذا تأييد لما قبله ، والمراقبة دوام استحضار المرء اطلاع الله سبحانه على جميع أحواله ظاهرة كانت أو باطنة .

(قوله : فصل)

أى فى بيان اثبات الرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهى تستلزم النبوّة (قوله ونبينا) أى أمة الاجابة (قوله ومولانا) أى ناصرنا (قوله قد) للتحقيق (قوله علم) أى عرف (قوله ضرورة) أى بالضرورة وسند ذلك التواتر (قوله بمعجزات) أى خوارق (قوله لايحاط بها) إذ من جملة ماتحدّى به القرآن وهو باعتبار ما اشتمل عليه لايحاط به (قوله فى اثبات)

محمد صلى الله عليه وسلم ادعى الرسالة وظهر الخارق على وفق دعواه مع العجز عن معارضته ، فهو رسول الله تعالى ينتج أن نبينا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم رسول الله جلّ وعلا . أما الصغرى فهي معلومة بالتواتر الذى ينقله الموافق والمخالف ، والتواتر يفيد العلم ضرورة على ماتقرر فى أصول الفقه ، وأما دليل الكبرى فقد تقدّم فى وجه دلالة المعجزة . واعلم أن من المنكرين لنبوّة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم اليهود ، وهم فرقتان فرقة امتنعت من تصديقه لما تضمنته شريعته من نسخ شريعة موسى صلى الله عليه وسلم ، وزعموا أن النسخ محال ، وتمسكوا فى احالته على أن النسخ يستلزم البداء ، و بعضهم تمسك فى احالته على النقل ، فقالوا إن موسى عليه السلام نص على أن شريعته لاتنسخ وأنه قال تمسكوا بالسبت أبدا . الفرقة الثانية تعرف بالعيسوية قالوا : محمد عليه الصلاة والسلام رسول لكن إلى العرب خاصة ، والردّ على من أحال النسخ للبداء أن يقال مانعنى بالبداء إن عنيت أن الله تعالى ظهر له من الحكمة ما كان خافيا عليه عند شروع الحكم الأوّل ولذلك نسخه ، فلانسلم لزوم ذلك فى النسخ فانه لو استلزم تصرفه فى أفعال عباده بمنع ما أطلقه فى وقت واطلاق مامنعه فى وقت البداء لاستلزم تصرفه فيهم بأفعاله من نقلهم من الصحة الى المرض ومن المرض الى الصحة ومن الغنى الى الفقر ومن الفقر الى الغنى ومن الحياة الى الموت ، واذا لم يدل الثانى فلايدل الأوّل كيف ، ومن المعلوم أنه لايمتنع فى الحكمة أن يأمر الحكيم مريضا باستعمال

فى بمعنى على (قوله بالتواتر) أى الكلام المتواتر (قوله الموافق) أى من يعترف له بالرسالة والمخالف هو الذى لايعترف له بها (قوله والتواتر) أى والخبر ذو التواتر : أى المتواتر (قوله وأما دليل الكبرى) أى المحذوفة وهى وكل من كان كذلك فهو رسول الله (قوله فقد تقدم الخ) أى نظرا لقوله قبل وهل دلالة المعجزة على صدق الرسل الخ (قوله أن من المنكرين الخ) فيه أن الفرقة الثانية لاتنكر نبوّته و إنما تنكر عموم بعثته ، فكان الأولى أن يقول ان من المنكرين لرسالته ولعمومها اليهود (قوله يستلزم البداء) أى ظهور شىء كان خفيا عليه سبحانه (قوله و بعضهم تمسك الخ) أى زيادة على الدليل العقلى الذى اتفقوا عليه (قوله وأنه قال الخ) عطف على قوله نص (قوله بالسبت) أى باحترامه وتعظيمه وحرمة العمل فيه (قوله تعرف بالعيسوية) المناسب للربط أن يقول : وتعرف بالواو والعيسوية نسبة لعيسى لتواطئهم على قتله (قوله الى العرب) أى لالبنى اسرائيل (قوله إن عنيت الخ) مقابله محذوف : أى وان عنيت به شيئا آخر غيرهذا فعليك ببيانه ، فقد سلك فى هذا الرد طريق الاستفسار (قوله ولذلك نسخه) أى ولأجل ظهور ما كان خافيا عليه نسخ الحكم الأوّل (قوله فى النسخ) فى بمعنى اللام (قوله فانه) أى الله أو الحال والشأن (قوله بمنع الخ) الباء للتصوير : أى التصرف المصور بمنع الخ (قوله تصرفه) أى الله (قوله ما أطلقه) أى جوّزه (قوله واطلاق) أى تجويز (قوله البداء) معمول لاستلزم (قوله لاستلزم) أى البداء ، وقوله : تصرّفه : أى الله ، وقولهم فيهم : أى العباد ، وقوله : بأفعاله : أى التى ليست مكتسبة للعباد (قوله واذا لم يدل الخ) الأولى واذا لم يستلزم الثانى البداء فلا يستلزمه الأول ، والأول هو قوله تصرفه فى أفعال عباده الخ والثانى هو قوله تصرفه فيهم بأفعاله الخ (قوله كيف الخ) الاستفهام انكارى : أى لايصح أن يكون

الدواء فى وقت ، ثم ينهاه عنه فى وقت آخر لعلمه بصلاحه فى الحالين ، فمن الحكمة نهيهم عن القتال فى أول الاسلام لقلتهم وإيجابه عليهم عند كثرتهم إذ قال الله تعالى - قاتلوا المشركين كافة - هذا إذا تنزلنا إلى القول باعتبار الصلاح والأصلح ، وإلا فمعتقدنا أن الله يفعل مايشاء ويحكم مايريد لايسئل عما يفعل وهم يسئلون ، ثم نقول لليهود وقوع الخارق على وفق دعوى المتحدى مع العجز عن معارضة من تحدى عليه لا يخلو إما أن يدل على صدق مدعى الرسالة أولا ، فان لم يدل لزم أن لا تقوم دلالة على صدق موسى عليه السلام على زعمكم ، وإن دل وجب تصديق محمد وعيسى عليهما السلام . وأما النسخ فهو لازم فى شرعهم أيضا إذ قد ثبت من نص التوراة أن الله تعالى قد قال لنوح عليه السلام حين خرج من السفينة « إنى جاعل كل دابة مأكلا لك ولذريتك ، وأطلقت ذلك لكم كسائر العشب ماخلا الدم » وقد حرم بعد ذلك فى التوراة أشياء كثيرة ، وفى التوراة : أن من شريعة آدم عليه السلام جواز نكاح الأخت ، وقد حرموا ذلك . وقد كان من شرع يعقوب عليه السلام الجمع بين الأختين ، وقد حرموه . وقد كان العمل فى السبت قبل شريعة موسى عليه السلام مباحا ، ثم حرمه موسى عليه السلام ، ولم يكن الختان واجبا لذوى الولادة وقد أوجبوه . وأما دعوى أن موسى عليه السلام نص على أن شريعته لا تنسخ ، فهذا مما لقنه لهم ابن الراوندى ، وقد كان يعلم الفرق الشبه طلبا للدنيا ، ولا يخفى كذب هذا النقل إذ لو كان حقا لما ظهرت المعجزة على يد عيسى عليه السلام ولا على يد نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم كما لم تظهر ولا تظهر على يد أحد بعد نبينا صلى الله عليه وسلم إذ قال « لا نبى بعدى » وأيضا لو كان ذلك النقل حقا لكان أولى الأزمنة بذكره والاحتجاج به الزمان الذى دعاهم فيه نبينا صلى الله عليه وسلم إلى الاسلام ،

الثانى مستلزما للبداء لأن من المعلوم الخ (قوله نهيهم) أى نهى الصدر الأول من الصحابة (قوله هذا الخ) أى والرد على من أحال النسخ للبداء بما ذكر إذا تنزلنا الخ (قوله لايسئل) أى سؤال تعنت فلا ينافى أنه يسأل سؤال تفهم وأدب (قوله ثم نقول الخ) هذا الزام للفرقة الأولى المستندة فى إحالة النسخ على السمع والنظر العقلى (قوله وقد حرموه) أى حرم عليهم : أى اليهود فهو بضم الحاء وكسر الراء المشددة أو اعتقدوا تحريمه فهو بفتحهما (قوله لذى الولادة) يحتمل أن المراد من يمكن منه الولادة بأن كان بالغا فلا تجب إلا على البالغ دون الصغير ويحتمل أن المراد من ثبتت له الولادة صغيرا كان أو كبيرا (قوله وقد أوجبوه) أى حكموا بوجوبه ونسبة الحكم لهم مجاز لكونه ظهر فيهم ، ويحتمل أن ذلك باجتهاد منهم (قوله ابن الراوندى) بفتح الواو كان من الزنادقة خلافا لبعضهم القائل إنه كان من أولياء الله كالفنارى فى حاشية المطول (قوله إذ لو كان حقا الخ) أى لأن كلا من شريعة سيدنا محمد وعيسى قد وقع فيها النسخ لبعض مافى التوراة من شريعة موسى (قوله كما لم تظهر) أى فيما مضى ، وقوله : ولا تظهر : أى فى المستقبل بالنظر لزمن المصنف (قوله لكان أولى الأزمنة منه) أى أحقها وفيه أن مايأتى يقتضى أن يكون متعينا لا أولى كما اقتضاه كلامه ، فالمناسب أن يقول لتعين ذكره

وقد بالغوا حينئذ فى إخفاء نوره جهدهم حتى غيروا صفته فى كتبهم وفى غيرها ، ولم يحتج أحد منهم بذلك مع شدة حرصهم عليه وتوفر الدواعى على نقله لو كان موجودا حقا . وأما العيسوية فاذا سلموا أنه عليه الصلاة والسلام مرسل إلى العرب خاصة لزمهم تصديقه فى جميع ما أخبر به ، وقد أخبر أنه رسول إلى الكافة ، وأنه مبعوث إلى الأحمر والأسود فاقرارهم بنبوّته ثم تكذيبه فى أنه رسول لجميع أهل الأرض لايخفى تناقضه لكل عاقل .

(ص) وأفضلها القرآن العظيم الذى لم تزل تقرع أسماع البلغاء بتضليل كل دين غير الاسلام آياته ، وتحرّك لطلب المعارضة على سبيل التعجيز حية اللسن المتوقدى الفطنة الأقوياء المعارضة نظما ونثرا الخائضين فى كل فنّ من فنون البلاغة طولا وعرضا بحيث لاتفلت عن معارضتهم أمنع كلمة وان لم يعرض فيها بعجزهم ،

الخ (قوله وقد بالغوا الخ) ترشيح لقوله : وأيضا لو كان ذلك النقل الخ (قوله حتى غيروا الخ) فكان فيها أبيض مشرب بحمرة فغيروا ذلك الى أسود (قوله بذلك) أى النقل المتقدم عن موسى (قوله وأما العيسوية) أى القائلون إنه مرسل للعرب فقط (قوله لايخفى تناقضه) أى لأن قولهم لم يكن رسولا إلى كل الخلق سالبة جزئية ، وقد اعترفوا بأنه رسول للعرب وهذا يتضمن وجوب تصديقه فيما قاله وهوأنه رسول الى الخلق كافة وهذه موجبة كلية والموجبة الكلية تناقضها السالبة الجزئية (قوله وأفضلها القرآن) الضمير للمعجزات المتقدمة فى قوله وتحدّى بمعجزات لايحاط بها ، وإنما كان القرآن أفضلها لبقائه معجزة الى غاية الدهر بخلاف غيره كانشقاق القمر فانه معجزة فى وقت معين (قوله تقرع) من القرع وهو خبط الباب أريد به لازمه وهو الوصول وهو خبر تزل واسمه قوله آياته وفاعل تقرع ضمير يعود على آياته : أى الذى لم تزل آياته تصل لأسماع البلغاء جمع بليغ وهو ذو الملكة الذى يقتدر على التعبير عمايقصده بكلام بليغ : أى مشتمل على مايقتضيه الحال (قوله بتضليل) متعلق بتقرع والباء للملابسة (قوله وتحرّك) بالتاء عطف على تقرع وبالياء عطف على لم تزل (قوله المعارضة) أى بالاتيان بمثله ، وقوله : على سبيل التعجيز : أى لأجل تعجيزهم : أى ظهور عجزهم (قوله حية اللسن) مفعول تحرك من الحماية : أى الدفع والحفظ واللسن بضم اللام وسكون السين جمع لسن بفتح فكسر : أى فصيح واضافة حية للسن من إضافة الصفة للموصوف : أى وتحرك الفصحاء الذين لهم قدرة على الدفع والمعارضة وحفظ مايقولونه (قوله المتوقدى الفطنة) جمع متوقد والتوقد اشتعال النار أريد به لازمه وهو الكمال والفطنة العقل (قوله الأقوياء المعارضة) أى الموصوفين بأن معارضتهم قوية (قوله نظما ونثرا) نصب بنزع الخافض متعلق بالمعارضة (قوله الخائضين) من الخوض بمعنى التصرف ، والمراد بفنون البلاغة أساليبها وطرقها وهى مقتضيات الأحوال والمراد بتصرفهم فى مقتضيات الأحوال أنهم متى عبروا عن شىء أتوا فى عبارتهم بما يقتضيه الحال لاحاطتهم بمقتضيات الأحوال وأتى بقوله طولا وعرضا للمبالغة فى كمال تصرفهم فى أساليب البلاغة وهو منصوب على التمييز المحول عن المضاف : أى الخائضين فى طول كل فن وعرضه (قوله لاتفلت) بضم التاء وفتح اللام : أى لاتخرج (قوله أمنع كلمة) أى أقواها وأنث الفعل لاكتساب

فكيف وهم يسمعون فى تعجيزهم صريح قوله تعالى ـ فأتوا بعشر سور مثله مفتريات ـ ثم تنزل معهم فقال ـ فأتوا بسورة من مثله ـ ثم صرح بعجز الجميع جنهم وانسهم مفترقين أو مجتمعين فقال ـ قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ـ ومع ذلك لم تتحرك أنفتهم وهم المجبولون عليها ، ومن عادتهم أنهم لايتماالكون معها ضبط أنفسهم عند ورود أدنى معارض يقدح فى مناصبهم ، وان كان فى ذلك حتف أنفسهم ، فكيف بماهو من نوع البلاغة التى هى كلامهم وتدب فيهم دبيبا حتى إنهم بها فى كل واد يهيمون . لكن القوم أخرسهم أنهم أحسوا أن الأمر إلهى لا تمكن مقاومته إمالأنه ليس فى طوقهم وهو الأصح أوللصرفة وهماقولان ، ومن لم يستح منهم وانتدب لمقاومة هذا الأمر الالهى كمسيلمة افتضح ، وأتى بمخرقة يتضاحك منها إلى قيام الساعة ، ولو أنهم نقل لهم القرآن نقل غيره من الكلام

الفاعل التأنيث من المضاف اليه وأطلق الكلمة على الكلام : أى بحيث لايخرج عن معارضتهم أقوى كلام بليغ ، وعبر بأمنع بمعنى أقوى لأن الكلام البليغ يتفاوت فى البلاغة (قوله فكيف الخ) أى فكيف يتركون معارضة القرآن والحال أنهم يسمعون فى تعجيزهم : أى فى شأن تعجيزهم : أى اثبات عجزهم صريح الخ : أى أن تركهم للمعارضة فى تلك الحالة بعيد غاية البعد (قوله مثله) أى القرآن فى الأسلوب والبلاغة (قوله بعجز الجميع) أى جميع من تحدّى عليه بالقرآن وهم المبعوث لهم والمرسل اليهم وصاده بالتصريح مايشمل مافهم بطريق اللزوم لأن العجز فى حال الانفراد غير مصرح به ، بل مفهوم من الآية بطريق الأولوية (قوله ومع ذلك) أى ومع قرع الآيات أسماع البلغاء الموصوفين بما تقدم بتضليل دين غير الاسلام وتحريكها لهم فى طلب المعارضة وتصريحها بعجزهم عن معارضة شىء منه والاتيان بمثله (قوله لم تتحرك أنفتهم) أى لمعارضته ، والمراد بأنفتهم هنا حميتهم العلية (قوله وهم المجبولون الخ) أى والحال أنهم هم المطبوعون على الأنفة لاغيرهم كالعجم (قوله معها) أى الأنفة (قوله ضبط أنفسهم) أى عن المعارضة (قوله فى ذلك) أى فى معارض ذلك المعارض (قوله حتف) أى هلاك (قوله فكيف الخ) أى فكيف يعقل تمالك أنفسهم عن المعارضة حيث قدح فى مناصبهم بالعجز ماهو من نوع البلاغة (قوله التى هى كلامهم) أى صفته (قوله وتدب) أى البلاغة : أى تمشى وتتحرك (قوله بها) أى البلاغة (قوله فى كل واد) أى من أودية الكلام مدحا أو هجاء أو رثاء أو غزلا أو غير ذلك (قوله أخرسهم) أى أسكتهم (قوله أحسوا) أى أدركوا (قوله مقاومته) أى معارضته (قوله إما لأنه) أى مايقع به المعارضة من القرآن وهو السورة من مثله (قوله ليس فى طوقهم) لكونه فى الطبقة العليا من الفصاحة والدرجة القصوى من البلاغة ولم يعط أحد من البشر تلك الطبقة (قوله أو للصرفة) أى انهم كانوا يقدرون على أسلوبه والاتيان بمثله أوّلا ، ثم صرفوا عن ذلك : أى سلبهم الله القدرة على ذلك بعد وجود النبىّ صلى الله عليه وسلم (قوله وانتدب) أى تحرك (قوله لمقاومة) أى لمعارضة هذا الأمر العظيم وهو القرآن (قوله بمخرقة) بضم الراء بعدها قاف من الخرق بضم فسكون ، وهو الحق : أى بشىء يضحك منه

نقل آحاد لأ مكن الاعتذار عنهم بعدم الوصول كلابل امتلأت بحملته وصحفه وإشادة أمره الأرض كلها سهلها وجبلها بدوها وحضرها برها وبحرها مؤمنها وكافرها جنها وإنسها وتطاولت أزمنته على تلك الصفة قريبا من تسعمائة سنة أفيستريب عاقل بعد هذا فى كونه من عند الله جل وعلا صدّق به نبيه صلى الله عليه وسلم ، هذا مع مافيه من الاخبار قبل الوقوع بالغيوب المطابقة ومحاسن علوم الشريعة المشتملة على ما لا يقدر البشر على ضبطه من المصالح الدنيوية والأخروية وتحرير الأدلة والرد على المخالفين بالبراهين القطعية وسرد قصص الماضين وتزكية النفس بمواعظ يغرق فى أدنى بحارها جميع وعظ الواعظين ، هذا كله على يد نبى أمى لم يخط قط كتابا ولا حصلت له مخالطة لذوى علم مّا يمكن بها تحصيل أدنى شىء من ذلك

ناشىء عن الحماقة ، وقلة العقل (قوله نقل آحاد) بدل من نقل غيره (قوله لأ مكن الاعتذار عنهم) أى بأن يقال السبب فى عدم معارضتهم له عدم وصوله لهم متواترا (قوله كلا) كلمة ردع : أى انكف عن هذه المقالة (قوله بحملته) جمع حامل بمعنى حافظ (قوله وصحفه) أى محال كتبه (قوله وإشادة) بالدال المهملة : أى اشاعة (قوله سهلها الخ) بدل مفصل من مجمل ، والمراد بالسهل ماقابل الجبل ، والمراد بالبدو البادية وبالحاضر الحاضرة (قوله مؤمنها الخ) ظاهره أن هذا من جملة البدل مع أنه تفصيل فى ساكن الأرض (قوله قريبا من تسعمائة سنة) هذا يدل على أنه وضع هذا الكتاب قريبا من وفاته إذ وفاته كانت سنة خمس وتسعين وثمانمائة (قوله أفيستريب) الاستفهام إنكارى بمعنى النفى : أى فلا يشك عاقل بعد هذا الذى سبق فى شأن القرآن الخ ، وقوله : صدق الخ : أى بل هو من عند الله صدق الخ (قوله مع مافيه) أى القرآن (قوله بالغيوب) أى الأمور المغيبة عنا : أى مع مافيه من الأخبار المطابقة بالأمور المغيبة عنا قبل وقوعها (قوله ومحاسن الخ) أى ومن علوم الشريعة المحاسن : أى الحسان ، وقوله : المشتملة الخ بيان لوجه كونها حسانا (قوله من المصالح الدنيوية) أى كالآيات المتعلقة بحلّ البيع وحرمة الربا والآيات المتعلقة بحلّ النكاح وحرمة الزنا ، وقوله : والأخروية : أى كالآيات المتعلقة بالصلاة والحج والزكاة والصوم (قوله وتحرير الأدلة) أى كما فى قوله تعالى — فلما رأى الشمس بازغة الخ ، وكما فى قوله تعالى — ان الله يأتى بالشمس من المشرق — الآية ، وكما فى قوله تعالى — لوكان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا — وقوله : وتحرير الأدلة عطف على محاسن أو على الأخبار (قوله وسرد قصص الماضين) عطف على مابينت به ما ، وإنما سردت فيه قصص الماضين وان كانوا قد مضوا تحذيرا لهذه الأمة عن تعاطى المعاصى المقتضية للنقم المذكورة فى تلك القصص (قوله وتزكية النفس) أى تطهيرها بمواعظ نحو — ومن يتق الله يجعل له مخرجا — فمن عفى وأصلح فأجره على الله — فمن يعمل مثقال ذرة — الخ وهذا عطف على أخبار (قوله أدنى بحارها) المراد بها العلوم التى يفتح بها على العبد من تلك المواعظ (قوله هذا كله الخ) ترشيح لما اقتضاه المقام من إعجاز القرآن ، والاشارة راجعة لما تضمنه شأن القرآن (قوله يمكن الخ) فى محل رفع صفة لمخالطة وباء بها للسببية (قوله من ذلك)

علم ذلك كله بالضرورة ـ وما كنت تتلوا من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذا لارتاب المبطلون ـ

(ش) اعلم أن لنبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم آيات ومعجزات كثيرة لا حصر لها ، والفرق بين الآية والمعجزة أن الآية تدل على صحة ما جاء به وان لم يتحد بها والمعجزة مشروطة مع ذلك بالتحدى ومعجزته العظمى التى تحدى بها على الكافة القرآن ، وقد أجمع المسلمون قاطبة على أنه معجز . واختلفوا فى تعيين الوجه المعجز الذى به تحدى منه وان اشتمل على وجوه من الاعجاز ، فقال بعض المعتزلة : إعجازه أسلوبه ونظمه الخاص فقط ، وقال قوم إعجازه فصاحته وجزالته فقط ، وقال إمام الحرمين والقاضى : إعجازه بالمجموع ، وقال قوم إعجازه بالصرفة عن معارضته وان كان فى مقدورهم ، وهو قول لأبى الحسن الأشعرى ، وهو قول النظام من المعتزلة قال النظام : كانت العرب تقدر على النطق بمثله قبل مبعثه عليه السلام ، فلما بعث سلبوا هذه القدرة ، وقال قوم اعجازه فى جملته عدم مناقضته فى آياته وتصديق بعضها بعضا ، وقال قوم اعجازه انباؤه عن المغيبات فيما مضى وفيما هو آت ، وقال قوم إعجازه موافقته لقضايا العقول ، وقال بعض المحدثين اعجازه

أى مما تضمنه شأن القرآن (قوله علم ذلك الخ) بيناء علم للفاعل وضميره للنبى صلى الله عليه وسلم ، والاشارة راجعة لعلوم القرآن : أى علم النبى صلى الله عليه وسلم ما احتوى عليه القرآن من العلوم بالضرورة : أى البداهة ، ويحتمل بناؤه للمفعول ، والاشارة على هذا راجعة لمضمون قوله على يد نبى أمى الخ وسياق قوله بعد ـ وما كنت تتلوا ـ الآية يدل على الأول . (قوله وما كنت الخ) دليل لكون ذلك على يد نبى أمى (قوله لا حصر لها) أى بالفعل لا بحسب الواقع إذ هى من الموجودات وكل ما دخل فى الوجود فهو منحصر بحسب الواقع (قوله مع ذلك) أى مع الدلالة على صحة ما جاء به فالآية تجامع المعجزة فى الدلالة على صحة ما جاء به ولكن المعجزة تختص بالتحدى ، وأما الآية فلا يشترط فيها ذلك فهى أعم من المعجزة (قوله واختلفوا الخ) أى بعد الاتفاق على أنه معجز (قوله وان اشتمل الخ) حال (قوله فقال بعض المعتزلة إعجازه أسلوبه) المناسب أن يقول : فقال بعض المعتزلة هو أسلوبه الخ ، فيكون الضمير عائدا على الوجه المعجز الذى وقع التحدى به فأطلق الاعجاز فى المقام على الوجه المعجز بسببه الذى وقع به التحدى ، وكذا القول فيما بعد من الأقوال إذ عبر فيها بالاعجاز مقام الوجه لأن المقصود تفصيل الوجه الذى به إعجازه لا تفصيل الاعجاز (قوله ونظمه الخاص) تفسير لما قبله : أى نظمه الخاص الذى ليس على سبيل النظم ولا السجع فهو ليس نظما ولا سجعا (قوله بالمجموع) أى مجموع ماذكر من النظم الخاص والفصاحة (قوله وان كان فى مقدورهم) الضمير عائد على القرآن على حذف مضاف : أى وان كان مثل القرآن الخ وهو المثل المفهوم من الكلام قبل وهو ما يكون به المعارضة (قوله وهو قول لأبى الحسن الخ) أفاد أن لأبى الحسن قولين وأن النظام له قول واحد (قوله عدم مناقضته) بالجر بدل من جملته : أى ان إعجازه كائن من جهة عدم تناقض آياته ، فان الكلام الطويل شأنه التناقض وتكذيب بعضه لبعض ، وقوله : وتصديق الخ تفسير لما قبله (قوله إعجازه) أى الوجه المعجز الذى تحدى به أنباؤه (قوله لقضايا العقول)

أنه قديم ، وقال قوم اعجازه أنه عبارة عن الكلام القديم ، وأحسن هذه الأقوال القول الذى اختاره القاضى و إمام الحرمين ، فانه عليه الصلاة والسلام تحدى بسورة من القرآن ، وهى مشتملة على الأمرين معا الجزالة والأسلوب الخاص ، و إنما يتحقق الاتيان بمثلها عند الاتيان بالمشتمل على الوجهين معا ، فان الشاعر المفلق إذا سرد قصيدة بليغة ، ودعى إلى المعارضة بمثلها فعورض بخطبة بليغة أو نثر مرسل بالغ أقصى الفصاحة لم يكن الآتى بذلك معارضا لها ، ولو أتى شاعر بمثل وزن شعره عاريا عن فصاحته وجزالته لم يكن معارضا له ، وهونظير معارضته مسيلمة الكذاب له بترهاته التى يتضاحك منها . وأما من ذهب إلى أن اعجازه بالصرفة ، فقد ذهب التنبيه على ضعفه فانه لو كان لنقل عنهم شئ من ذلك فيما مضى ، ولو نقل لوجد فانه مما تتوفر الدواعى على نقله ، وأيضا فلو كان اعجازه بالصرفة لكان كونه فى أدنى مراتب الفصاحة أنسب لظهور إعجازه ، كيف ولا خلاف أنه فى أعلا مراتب البلاغة ، وأما من قال إعجازه فى جلته بعدم التناقض فيه

أى لما حكم به العقل من النسب التامة مثلا العقل يحكم بأن العدل حسن والظلم قبيح وهذا قد جاء به القرآن فكل قضية وردت فى القرآن يسلمها العقل ولا يحيلها (قوله أنه قديم) أى من جهة أنه قديم (قوله انه عبارة) أى من جهة انه عبارة : أى معبر به (قوله وأحسن الخ) مراده بأحسن هذه الأقوال الحسن منها وهو يفيد أن غير هذا القول ليس بحسن وغير الحسن صادق بالضعيف وغير الصحيح فلا ينافى ماسيأتى له من التصريح فى نقضها بعدم الصحة (قوله القول الذى اختاره القاضى) وهو أن اعجازه من جهة نظمه الخاص وفصاحته (قوله فان الشاعر الخ) ترشيح لهذا القول الذى اعتمده فى المتن أيضا (قوله الجزالة) هى الفصاحة (قوله والأسلوب الخاص) هو النظم الخاص (قوله المفلق) بسكون الفاء وفتح اللام : أى الماهر فى شعره (قوله لم يكن الآتى بذلك معارضا لها) أى لأن المعارضة إنما تكون بمجموع الأمرين ولم يوجد هنا إلا واحد وهو الفصاحة دون النظم الخاص فى الأول والنظم الخاص دون الفصاحة فى الثانى (قوله وهو نظير الخ) الضمير لمعارضة الشاعر الذى سرد قصيدة بليغة بمثل وزن شعره عاريا عن فصاحته وجزالته (قوله بترّهاته) جمع ترّهة فارسى معرب اسم للباطل : أى أموره الباطلة (قوله فقد ذهب) أى فى قول المتن وهو الأصحّ على أن يراد بالأصح الصحيح (قوله فانه) أى الحال والشأن وكان تامة : أى فانه لو ثبت صرفهم بعد إتيانهم بما ماثله (قوله ولو نقل لوجد) أى وأما ما نقل عن امرىء القيس ، فهذا لم يقع به اعجاز لقلته ، وذلك مثل قوله :

يتمنى المرء فى الصيف الشتا حتى إذا جاء الشتا أنكره

المرء لايرضى بحال واحد قتل الانسان ما أكفره

(قوله مما تتوفر الدواعى على نقله) أى للرغبة فى نقله ألا ترى للمعلقات السبع فانها قد نقلت رغبة فيها (قوله لكان كونه فى أدنى الخ) أى ان مقتضى صرف قدرتهم عن معارضته أن يكون فى أدنى مراتب الفصاحة إذ لا داعى إلى كونه فى أعلاها مع أنه فى أعلاها (قوله لظهور) اللام بمعنى فى (قوله كيف الخ) أى لايصح ذلك والحال أنه لاخلاف الخ (قوله بعدم) الباء

على طوله وتصديق بعضه بعضا فلا تنكر أن ماذكره من أعظم دليل على أنه ـ من لدن حكيم عليم ـ ولذا وصفه تعالى بأنه ـ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ـ إلا أن التحدى لم يقع بذلك . وأما من قال إعجازه إنباؤه عن المغيبات فلا تنكر أيضا اشتماله على ذلك وأنه من أصدق الآيات إلا أنه لم يقع التحدى به إذ لا تحقق له فى كل سورة ، والتحدى وقع بمطلق سورة وان لم تشتمل على المغيبات . وأما من قال إعجازه بموافقته لقضايا العقول فلا تنكر أيضا أن ذلك وصفه لكن التحدى لم يقع بذلك . وأما من قال إعجازه لأنه قديم فلا يصح لأنه إن أراد بالقديم مادل عليه ، فقد سبق أن من شروط المعجزة أن تكون فعلا لله تعالى ، وان أراد العبارات الدالة فلا يخفى أنها حادثة . وأما من قال إعجازه أنه عبارة عن الكلام القديم فلا يصح أيضا فانه لا يمتنع أن يعبر بالكلام القديم بلفظ غير معجز ، واذا تقرر أن المعجز على المختار المتحدى به البلاغة وأن التحدى قد استقر بالاتيان بسورة ، فقد قال بعض أصحابنا هذه السورة هى المشتملة على آى التعجيز ، وهذا ضعيف لأن لفظ سورة فيها منكر مطلق فلا يقيد بمثلها قدرا ، وقال الجمهور من أصحابنا يكفى

سببية (قوله على طوله) أى مع طوله (قوله ولذا) أى لأجل كونه من لدن حكيم عليم (قوله لم يقع بذلك) أى المذكور من جملة القرآن بل وقع بسورة منه (قوله إذ لا تحقق له) سند لما يليه والضمير للأنباء (قوله بذلك) أى بموافقته لقضايا العقول (قوله ان ذلك وصفه) أى فكل قضية منه يسلمها العقل ولا يحيلها (قوله لأنه ان أراد الخ) الأولى ان أراد أنه قديم من حيث مادل عليه (قوله فقد سبق الخ) أى ومدلول القرآن ليس فعلا لله ، وقوله : وان أراد الخ : أى وان أراد بكونه قديما أنه قديم من حيث ذاته فلا يصح لأنه عبارات وألفاظ حادثة ، وحينئذ فلا يصح القول بأن إعجازه من جهة كونه قديما (قوله أنه الخ) أى من جهة أنه عبارة الخ (قوله فانه لا يمتنع الخ) أى وحينئذ فمقتضى ذلك القول أن كل كلام حادث عبر به عن الكلام القديم يكون معجزا والتالى باطل ، فان التوراة والانجيل مثلا عبارة عن الكلام القديم ولا إعجاز فيهما (قوله البلاغة) خبر أن والمناسب لما سبق أن يقول بدل البلاغة نظمه الخاص وفصاحته (قوله وأن التحدى الخ) عطف على أن مع مدخولها (قوله قد استقر الخ) أى بعد أن كان أولا بالقرآن كله ثم بعشر سور من مثله الخ (قوله فقد قال الخ) جواب إذا ، وقوله : هذه السورة : أى التى استقر التحدى بمثلها (قوله هى المشتملة الخ) كسورة البقرة فانه صرح فيها بآى التعجيز قال تعالى ـ وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله ـ وكسورة يونس . قال تعالى فيها ـ فأتوا بسورة مثله ـ وكسورة هود . قال تعالى فيها ـ قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات ـ وكان المناسب للشارح أن يقول المشتملة على آى التعجيز أو مثلها قدرا لأجل أن يطابق الواقع لأن صاحب هذا القول يقول المشتملة على آى التعجيز أو مثلها قدرا (قوله وهذا) أى قول بعض الأصحاب (قوله فيها) أى السورة التى ذكر فيها آى التعجيز (قوله منكر مطلق) أى فيصدق بأى سورة كانت طويلة أو قصيرة (قوله فلا يقيد الخ) أى ولا يقيد أيضا بالسورة التى ذكر فيها : أى التعجيز (قوله بمثلها) أى السورة المشتملة على آى التعجيز (قوله قدرا) أى فى القدر : أى الطول (قوله يكفى) أى

أقصر سوررة كالعصر والكوثر ، والذى ارتضاه القاضى فى كتاب النقض وارتضاه أبو اسحاق أن الاعجاز انما يتعلق بقدر مّا من الكلام بحيث يتبين فيه تفاضل ذوى البلاغة ، وهذا لايتبين إلافيما طال من السورة بعض الطول قال : وهذا لاينضبط بحروف وكلام وانما يصار فى مثله الى المتعارف بين أهل الخبرة والدراية بالبلاغة والنظم ، وقد اعترض بعض أهل الزيغ والضلال على معجزة القرآن فقال : انكم زعمتم أن وجه اعجازه فصاحته وجزالته ونظمه و بلاغته ، ثم اختلفتم اختلافا كثيرا على مانقلتموه من تفاصيل الأقوال فى ذلك ، فان من يزعم أن ذلك هو النظم فقط ، فقد أنكر كون الفصاحة والجزالة فيه معجزة و بالعكس ، ومن زعم أنه الصرف فقد أنكر الوجهين جميعا ، ومن قال بغير الصرف فقد أنكر كون الصرف معجزا وحق المعجزة أن تكون ظاهرة للكل بحيث لا إسترابة فيها ألبتة . والجواب أن عجز الخلق عن معارضته بسورة من مثله معلوم ظاهر لا إسترابة فيه ألبتة ولم يختلف فيه أحد ، وبهذا يعرف كونه معجزة والاختلاف بعد ذلك فى وجه اعجازه لايقتضى الخلاف فى كونه معجزة ولا فى عدم ظهور ذلك ، وانما هو خلاف فى تحقيق الوجه الذى جاء منه الاعجاز ، وقد بينا فى أصل العقيدة عجز البلغاء عن معارضته بيانا شافيا لايحتاج الى شرح (قوله الأقوياء المارضة) هى القوة والقدرة على الكلام (قوله وأتى بمخرقة) أى مضحكة وحق لدلالتها على خرقه ، وهذا كقوله عند ماسمع سورة الفيل الفيل ما الفيل وما أدراك ما الفيل له ذنب وثيل وخرطوم طويل وان ذلك فى خلق ربنا لقليل ، والواو فى قوله وثيل للعطف والثيل الذكر ، وحكى عنه ماهو أسخف من هذا مما هو معروف مشهور .

فى التحدى أقصر سورة للعجز عن معارضتها فضلا عن السورة المستطيلة (قوله كالعصر والكوثر) أى أو قدرهما من غيرهما والكاف استقصائية (قوله بعض الطول) وعلى هذا فيخرج أقصر سورة وهى العصر والكوثر (قوله قال) أى القاضى (قوله على معجزة القرآن) أى على كون القرآن معجزة (قوله ثم اختلفتم الخ) ظاهر عبارته أنهم اتفقوا على أن وجه إعجازه فصاحته وجزالته ونظمه ، واختلفوا فى غير ذلك وليس كذلك بل كلّ من فصاحته وجزالته ونظمه من جملة المختلف فيه ، فكان الأولى فى تقرير الاعتراض أن يقال قد اضطربتم فى المعجز من القرآن بعد اتفاقكم على أنه معجز وكلّ قول يقتضى بطلان غيره من الأقوال ، فاذا اعتبرنا جملة أقوالكم انتفت معجزة القرآن : أى كونه معجزا لأن حق المعجز أن يكون ظاهرا لكلّ الناس (قوله فى ذلك) أى وجه إعجازه (قوله والجواب الخ) لايخفى مافى الكلام من الاطناب . وحاصل الجواب أن الخلاف لم يتعلق بكونه معجزا حتى يأتى الاعتراض بل هو متعلق بتعيين الوجه الذى وقع به الاعجاز وحصل به التحدى ، وأما كونه معجزة فهو ثابت بالاتفاق (قوله وبهذا) أى عجز الخلق عن معارضته (قوله فى كونه) أى القرآن (قوله ولا فى عدم الخ) أى ولا يقتضى عدم ظهور كونه معجزة (قوله الذى جاء منه الاعجاز) أى وقع به التحدى وان حصل الاعجاز بالكلّ (قوله على خرقه) أى حمقه (قوله وهذا) أى ماذكر من المخرقة التى أتى بها معارضا للقرآن (قوله وثيل) الواو للعطف على الذنب والثيل الذكر ولاجامع فى المقام بين المعطوف والمعطوف عليه ففى كلامه ركاكة (قوله أسخف) أى أقبح كقوله عند ماسمع

(تنبيه) قال ابن التلمسانى : الفصاحة عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى بشرط ايضاح الغرض منه ، والجزالة عبارة عن دلالته على معناه بشرط قلة حروفه وتناسب مخارجها ، والنظم عبارة عن الأسلوب الخاص فى ترتيب الأقوال بعضها مع بعض ، ثم الحسن فيه بحسب تناسب الكلمات فى مواردها وذلك أنواع وأصناف ومجموع الجزالة والنظم هو البلاغة . قلت : والمشهور بين البيانيين أن الفصاحة يوصف بها الكلمة والكلام والمتكلم ، فمعناها فى الكلمة أن تكون خالصة من تنافر الحروف احترازا من نحو قوله ✽ غدائره مستشزرات الى العلا ✽ والحكم فى ذلك الذوق السليم ، ومن الغرابة احترازا من قوله مالكم تكأكأتم علىّ كتكأكؤكم على ذى جنة افرنقعوا عنى ومن ضعف القياس احترازا من قوله ✽ الحمد لله العلىّ الأجلل ✽ اذ قياسه الأجل بالادغام ، و بعضهم يزيد ، وأن تكون غير مكروهة فى السمع احترازا من قوله :

✽ كريم الجرشىّ شريف النسب ✽ .وأمامعناها فى الكلام فأن تكون كلماته فصيحة على ماسبق

سورة الكوثر إنا أعطيناك العقعق فصلّ لربك وازعق ان شانئك هو الأبلق (قوله عبارة الخ) مخالف لما عند البيانيين (قوله الغرض) أى المعنى ، وقوله : منه : أى من اللفظ وظاهره . قلت حروف اللفظ أوكثرت (قوله والجزالة الخ) هذا يقتضى المغايرة بين الفصاحة والجزالة وكذا بين أسلوب القرآن ونظمه ، وقد تقدّم ترادف الفصاحة والجزالة وترادف نظم القرآن وأسلوبه (قوله بشرط قلة حروفه) ظاهره كانت الدلالة على المعنى واضحة أم لا فبين الفصاحة والجزالة حينئذ عموم وخصوص وجهى (قوله وتناسب مخارجها) أى بأن يكون مخرج كلّ حرف قريبا من مخرج مايليه (قوله عن الأسلوب الخاص) فى هذا إشارة لمغايرة النظم والأسلوب ، فالأسلوب جمع الأقوال مطلقا جعل كلّ قول فى مرتبته أولا والنظم جمع الأقوال مع جعل كل قول فى مرتبته فالأسلوب أعمّ من النظم (قوله فى ترتيب الخ) المراد بترتيب الأقوال جعل كلّ قول فى مرتبته بأن يقدّم مادل على السبب على مادلّ على المسبب ويقدم الدليل على المدلول والعلة على المعلول وكون ذلك مطابقا لمقتضى الحال أم لا شىء آخر وفى بمعنى من البيانية فهو بيان للأسلوب الخاص (قوله فيه) أى النظم (قوله فى مواردها) أى مواقعها ، والمراد بتناسبها فى مواقعها أن يكون ذكرها فى موقعها مناسبا للحال المقتضى لذكرها كأن يؤكد الكلام الملقى للشاك أو المنكر دون خالى الذهن (قوله وذلك) أى تناسب الكلمات فى مواقعها (قوله أنواع وأصناف) هما شىء واحد ، والمراد به مقتضيات الأحوال كالتأكيد وعدمه والتقديم والتأخير والحصر وعدمه (قوله ومجموع الخ) أى ومجموع الجزالة والنظم دون الفصاحة هو البلاغة عند ابن التلمسانى (قوله غدائره مستشزرات) أى فانها متنافرة الحروف والتنافر وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها والغدائر جمع غديرة : أى ذؤابة والضمير للفرع فى البيت السابق ، وقوله : مستشزرات : أى مرتفعات أو مرفوعات (قوله فى ذلك) أى تنافر الكلمات (قوله ومن الغرابة) هى كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال (قوله تكأكأتم) أى اجتمعتم (قوله ذى جنة) أى جنون (قوله ومن ضعف القياس المناسب) ومن مخالفة القياس وكلامه بعد مقتض لذلك (قوله الجرشى) أى النفس (قوله على ماسبق)

لاتنافر بينها احترازا من نحو قوله :

وقبر حرب بمكان قفر　　وليس قرب قبر حرب قبر

سالما من ضعف التأليف احترازا من ضرب غلامه زيدا ومن التعقيد المعنوى احترازا من نحو قوله :

وما مثله فى الناس إلا مملكا　　أبو أمه حى أبوه يقاربه

وأما معناها فى المتكلم فهو أن تكون له ملكة يقدر بها على التعبير باللفظ الفصيح عما يقصده

أى جارية على ماسبق من اعتبار الخلوص من التنافر ومن الغرابة ومن مخالفة القياس (قوله لاتنافر بينها) التنافر كون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كانت فصيحة كما فى البيت المذكور (قوله قفر) أى خال عن الماء والكلا (قوله قرب) خبر مقدم (قوله حرب) اسم رجل (قوله من ضعف التأليف) هو كون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى (قوله ومن التعقيد) المراد به كون الكلام معقدا غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد إما لخلل واقع فى التركيب بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فى فهم المراد ، وهذا يسمى بالتعقيد اللفظى ، وإما لخلل واقع فى انتقال الذهن من المعنى المفهوم من الكلام بحسب اللغة الى المعنى المقصود وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة من الملزومات المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود ، ويسمى هذا بالتعقيد المعنوى . واعلم أنه يشترط فى فصاحة الكلام السلامة من كل من التعقيدين فقول الشارح ومن التعقيد المعنوى الأولى أن يقول ومن التعقيد مطلقا ، وقوله : وما مثله الخ من التعقيد اللفظى لأن فيه فصلا بين المبتدإ والخبر : أعنى أبو أمه أبوه بالأجنبى وهو حى و بين الموصوف وصفته : أعنى حى يقاربه بالأجنبى وهو أبوه وتقديم المستثنى : أعنى مملكا على المستثنى منه وهو حى و بين البدل وهو حى ، والمبدل منه وهو مثله الذى هو اسم ما وفى الناس خبرها ومثال التعقيد المعنوى قوله :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا　　وتسكب عيناى الدموع لتجمدا

وذلك لأن معنى البيت أطلب بعد دارى عنكم لتقربوا منى وأتحمل الكآبة والحزن من فراقكم لأتسبب بذلك إلى وصل يدوم ومسرة لاتزول لأن الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر ولكل بداية نهاية فجعل الشاعر سكب الدموع كناية عن الكآبة والحزن اللازم لفراق الأحبة وأصاب فى ذلك لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع وأخطأ فى جعل جمود العين كناية عن الفرح والسرور ، وذلك لأن جمود العين لاينتقل منه للفرح والسرور ، و إنما ينتقل منه إلى بخلها بالدموع حالة الحزن و ينتقل من بخلها بالدموع حالة الحزن إلى بخلها بالدموع مطلقا و ينتقل منه إلى انتفاء الحزن و ينتقل منه إلى الفرح والسرور (قوله من نحو قوله) أى الفرزدق فى خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومى (قوله إلا مملكا) أى رجلا أعطى الملك : يعنى هشاما ، وقوله : أبو أمه : أى أم ذلك المملك ، وقوله : أبوه : أى أبو ابراهيم الممدوح : يعنى لايماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام (قوله حى) أى أحد ،

من كلة أو كلام . وأما البلاغة فلا يوصف بها الا الكلام والمتكلم . أما معناها فى الكلام فهو أن يكون فصيحا جاريا على مايقتضيه الحال : أى السبب الذى ورد الكلام لأجله كالكلام الوارد لدفع انكار منكرفانه يناسبه أن يؤكد بحسب مراتب الانكار ، والوارد لافادة خالى الذهب من الحكم الذى يناسبه أن يلقى اليه الكلام غير مؤكد ، والوارد لافادة من هو مشعر بالحكم شاك فيه يستحسن أن يؤكد له الكلام من غير وجوب ، وقد يعكس الأمر فى هذه الثلاثة لعوارض تقتضى ذلك والأحوال ، ومايليق بها متسعة جدّا مقررة قواعدها فى فن علم المعانى . وأما معناها فى المتكلم ، فهى ملكة يقدر بها على التعبير بكلام بليغ ، فعلم من هذا أن البلاغة أخص من الفصاحة ، فكل بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغا ، وقد تطلق احداهما على الأخرى توسعا وللبلاغة طرفان : أعلا وهو الاعجاز والحكم فيه الذوق . وأدنى وهو ما اذا بدل عن حاله التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات و بينهما مراتب لاتكاد تنحصر .

(ص) ثم هذا الى ماله من المعجزات التى لا تحصى ، ثم الى ماجبلت عليه ذاته الكريمة من الكمالات التى كادت أن تفصح ، بل أفصحت قبل مبعثه برسالته خلقا وخلقا ، ثم

وقوله : يقاربه : أى يشابهه فى الفضائل (قوله من كلة الخ) بيان للفصيح (قوله جاريا الخ) أى مشتملا على ذلك (قوله وقد يعكس الأمر الخ) هذا توجه لتخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر (قوله لعوارض) أى وذلك بأن ينزل المنكر منزلة غير المنكر لأمارات موجودة عنده بحيث لو تأمل فيها رجع عن انكاره فيلقى له الكلام غير مؤكد وكذلك ينزل الشاك منزلة غيره والعالم بالحكم منزلة المنكر له لعدم عمله بمقتضى علمه فيلقى له الكلام مؤكدا (قوله والأحوال) بالرفع مبتدأ (قوله وما يليق بها) أى وما يناسب تلك الأحوال من المقتضيات (قوله أن البلاغة) أى بلاغة الكلام أخصّ من فصاحته لأخذ فصاحته قيدا فى بلاغته فلا توجد بلاغته إلا إذا وجدت فصاحته ، وأما فصاحته فلا تتوقف على بلاغته إذ مدار فصاحته على سلامته من التعقيد ومن تنافر كلماته ومن تعقيده مع فصاحة كلماته سواء طابق مقتضى الحال أم لا (قوله وهو الاعجاز) أى ذو الاعجاز الذى لا يمكن معارضته (قوله والحكم فيه الذوق) أى الحكم فى معرفة الاعجاز هو الذوق فلا قدرة لأحد على الافصاح عنه (قوله وهو ما إذا بدل عن حاله) عبارة القزوينى وهو ما إذا غير عنه إلى مادونه الخ (قوله التحق الخ) أى لعدم مطابقته رأسا لمقتضى الحال (قوله ثم هذا) أى ماذكر من معجزة القرآن (قوله إلى ماله) أى يضمّ إلى ماله ، وقوله : من المعجزات : أى الدالة على صدقه (قوله لاتحصى) أى بالفعل لكثرتها ، وان كانت فى الواقع محصورة (قوله ثم إلى ماجبلت الخ) هذا انتقال إلى طرف آخر وهو مايدلّ على صدقه فى دعواه الرسالة من الآيات إذ أوصاف الذات لم يقع بها التحدّى حتى تكون من الطرف الأوّل وهو المعجزات ، والكمالات جمع قلة استعمل فى جمع الكثرة (قوله بل أفصحت) أى بلسان الحال ، وان كان يتصور فيها لسان المقال (قوله خلقا وخلقا) تمييز للكمال ، والكمال من جهة الخلق بفتح الخاء يرجع الى الكمالات الحسية كحسن

مع ذلك كله أكد الله تعالى صدقه بذكره باسمه وبجميع وصفه فى الكتب الماضية . قال تعالى ـ الذين يتبعون الرسول النبي الأمىّ ـ الآية ، وأطلق ألسنة الأحبار قريبا من مبعثه بجميع ذلك حتى إنه سبحانه بفضله مما أكد به زوال اللبس عن نبوّته أن منع العرب قبله من التسمى باسمه الخاص به الا أناسا قليلين تسموا قريبا من مولده باسمه رجاء حصول النبوّة لهم لما سمعوا من الأحبار ، ثم من عظيم فضل الله تعالى فى ازالة اللبس أنه لم يطلق لسان أحد من أولئك الذين تسموا باسمه بدعوى النبوّة .

(ش) يعنى أن الدال على نبوّة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم أشياء كثيرة كل واحد منها يصلح لأن يكون دليلا مستقلا لوانفرد . كيف وقد اجتمعت كلها فيه ومرجعها الى طريقين عقلى ونقلى . أما العقلى فوجوه : أحدها معجزة بلاغة القرآن على ماسبق . وثانيها أنه صلى الله عليه وسلم أخبر عن المغيبات فطابقت خبره ، فمنها ماورد فى القرآن العظيم ومنها ماورد فى الأخبار . أما الذى ورد فى القرآن فمنه قوله تعالى ـ وهم من بعد غلبهم سيغلبون ـ وكان كما أخبر لأن الروم غلبوا فارس بعد غلبهم على الروم ، وقوله تعالى ـ إن الذى فرض عليك القرآن لرادّك الى معاد ـ أى الى مكة وقد ردّه الله تعالى إليها ، وقوله تعالى ـ قل للمخلفين من الأعراب ستدعون الى قوم أولى بأس شديد ـ

طلعته ، وأما الكمال من جهة الخلق بضم الخاء فيرجع الى الكمالات المعنوية ككمال حلمه وتواضعه وعلمه (قوله مع ذلك) أى مع ماله من المعجزات والكمالات التى جبلت عليها ذاته المفصحة برسالته (قوله صدقه) أى فى دعواه الرسالة (قوله باسمه) أى بجنسه لا بخصوص محمد لأن اسمه المذكور فى الكتب الماضية أحمد (قوله وأطلق الخ) عطف على أكد والأحبار جمع حبر بفتح الحاء على الأفصح وبكسرها وهو العالم والاشارة راجعة لذكر اسمه وصفاته (قوله حتى إنه سبحانه الخ) ينبغى أن يعتبر هذا اغياء لما أفهمه الكلام السابق من زوال اللبس وإلا فالمناسب لما قبله أن لايأتى به فى أسلوب الاغياء ، بل يقول وأكد زوال اللبس عن نبوته بأن منع الخ ، وقوله : عن نبوّته . الأولى عن رسالته وأتى بقوله بفضله لمطابقة أهل الحق وردا على أهل البدع القائلين بوجوب الصلاح والأصلح (قوله باسمه الخاص به) وهو محمد والخصوص فى المقام إضافى بدليل قوله إلا أناس قليلون (قوله لما سمعوا من الأحبار) أى من أن نبى آخر الزمان الذى آن ظهوره يسمى بمحمد (قوله ومرجعها) أى تلك الأشياء (قوله عقلى) هو ماليس للنقل فيه مدخل فيصدق بالوضعى والعادى (قوله فوجوه) أى خمسة (قوله معجزة الخ) اضافة معجزة لما بعدها بيانية (قوله على ماسبق) أى فى المتن والشرح (قوله انه أخبر عن المغيبات) أى بحسب مامضى وبحسب ماهو آت (قوله فطابقت) أى المغيبات خبره : أى مدلوله (قوله فمنها) أى من اخباره بالمغيبات (قوله فى الأخبار) أى فى السنة كما يقتضيه السياق (قوله أما الذى ورد فى القرآن) أى أما الاخبار بالمغيبات الواردة فى القرآن (قوله وكان كما أخبر) الكاف زائدة : أى وكان الأمر الواقع ماأخبر به (قوله بعد غلبهم) أى بعد غلب فارس للروم (قوله إلى معاد) أى إلى الموضع الذى اعتاده وهو مكة فمعاد من الاعتياد (قوله للمخلفين) أى عن الخروج معك إلى مكة عام الحديبية (قوله من الاعراب) أى الكائنين

وقد وقع ذلك لأن المراد بقوم أولى بأس عند بعضهم بنو حنيفة ، وقد دعا أبو بكر رضى الله عنه إلى قتالهم ، وعند آخرين هم فارس وقد دعا عمر رضى الله عنه إلى قتالهم ، وقوله تعالى ــ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض ــ والمراد بهم الصحابة رضى الله عنهم بدليل قوله منكم وبدليل قوله ــ وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا ــ وكانوا هم الخائفين فى صدر الاسلام . وأما الذى ورد فى الأخبار : فمنه قوله عليه الصلاة والسلام « الخلافة بعدى ثلاثون سنة » وكانت خلافة الخلفاء الراشدين هذا القدر ، وقوله عليه الصلاة والسلام « اقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر وعمر » وهذا إخبار عن بقائهما بعده فكان ذلك ، وقوله : عليه الصلاة والسلام لعمار بن ياسر رضى الله عنه « تقتلك الفئة الباغية » فقتل مع علىّ رضى الله عنه يوم صفين ، وهذا أيضا يدلّ على خلافة علىّ رضى الله تعالى عنه بعده ، وقوله : عليه الصلاة والسلام للعباس حين أسره العدوّ « افد نفسك انك ذومال ، فقال لامال عندى ، فقال صلى الله عليه وسلم أين المال الذى وضعت عند أم الفضل وليس معكما آخر ، فقلت إن أصبت فى سفرى فللفضل كذا ولعبد الله كذا ؟ فقال العباس والذى بعثك بالحق ما علم هذا أحد غيرى وانك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأسلم » ومنها اخباره عن موت النجاشى حين موته ، ونحو هذا مما هو كثير مشهور . الوجه الثالث : أنه عليه الصلاة والسلام قد بلغ فى الحكمة النظرية كمعرفة الله وصفاته

حول المدينة (قوله وقد وقع ذلك) أى الدعاء لقوم أصحاب البأس الشديد (قوله بنو حنيفة) هم أهل اليمامة (قوله ليستخلفنهم فى الأرض) أى بدلا عن الكفار ، وقوله : كما استخلف الذين من قبلهم هم بنو اسرائيل بدلا عن الجبابرة (قوله وأما الذى ورد فى الأخبار) أى وأما الاخبار بالمغيبات الذى ورد فى الأخبار : أى السنة (قوله هـذا القدر) أى ثلاثين سنة وذلك بزيادة ستة أشهر مدّة خلافة الحسن بن علىّ وعلى هذا هو من الخلفاء وهـذا خلاف المتعارف من أنهم الأربعة فقط وفى بعض النسخ ، وكانت خلافة الخلفاء الأربعة الراشدين هذا القدر وفيه أنها لم تبلغ هـذا القدر إلا بزيادة ماذكر (قوله فكان ذلك) كان تامة واسم الاشارة راجع لمقامهما بعده والكاف زائدة : أى فثبت اقامتهما بعده (قوله الفئة الباغية) أى الجماعة الخارجة عن خلافة سيدنا على ، والمراد جماعة معاوية (قوله فقتل مع على) أى فقتل إذ كان فى فئة علىّ (قوله يوم صفين) يعرب بالحركات على النون وربما أعرب بالحروف : موضع بشاطىء الفرات كانت فيه الواقعة العظيمة بين علىّ ومعاوية رضى الله عنهما فى غرّة صفر سنة اثنتين وثلاثين (قوله وهـذا) أى الحديث (قوله يدل الخ) لأن جماعة معاوية أهل الشام قد ثبت بهذا الحديث أنهم بغاة والبغاة هم الخارجون عن الامام فعلم بذلك أن عليا كرم الله وجهه هو الامام الحق (قوله حين أسره العدوّ) وهم المسلمون وكان أسر المسلمين للعباس قبل اسلامه (قوله فللفضل الخ) هما ولدان للعباس (قوله ومنها) أى من جملة اخباره بالمغيبات الواردة فى السنة (قوله النجاشى) بفتح النون ، وقد تكسر سلطان الحبشة أسلم على يد بعض الصحابة ولم يجتمع بالنبى صلى الله عليه وسلم (قوله مما هو كثير) أى فى كتب الأخبار (قوله الوجه الثالث) أى من الوجوه العقلية الصالحة لأن تكون دليلا على صدق سيدنا محمد صلى الله عليه

وأسمائه وأحكامه ، وفى الحكمة العلمية وهى علم الأخلاق وسياسة البدن وتدبير أمر الخلق المبلغ العظيم الذى لا يمكن للعقلاء الوصول اليه فى مئين من السنين ، ووصل اليه بغتة من غير تعلم ولا مخالطة لأحد معروف بالعلم . الوجه الرابع : أنه نقل عنه معجزات كانشقاق القمر وتسليم الحجر وانقياد الشجر وتسبيح الحصا واحياء الموتى وتكثير الطعام القليل ونبوع الماء من بين أصابعه وحنين الجذع وشكاية الناقة وشهادة الشاة المسمومة إلى غير ذلك مما لا ينحصر ، وهو مشهور مستفيض فى كتب الأحاديث و بعضه وصل التواتر . الوجه الخامس : الاستدلال بسيرته وأوصافه التى تواترت الينا وهى كثيرة . أحدها ملازمة الصدق من أول عمره إلى آخره ، فان أحدا ما سمع منه كذبة قط ، وقد اعترف له أعداؤه بذلك ، وأيضا لو صدر منه الكذب ولو مرة فى عمره لنبزه أعداؤه بذلك . وثانيها ترك الدنيا والاعراض عن زخارفها على الدوام حتى إن قريشا عرضوا عليه المال والزوجة والرياسة لترك هذه الدعوى فلم يلتفت اليها . وثالثها كان فى أعظم الدرجات فى السخاوة حتى إنه سبحانه عاتبه عليها بقوله ــ ولا تبسطها كل البسط ــ والشجاعة حتى إنه لم يفرّ قط ولا تزحزح للفرار فى معركة قط حتى فى يوم أحد ونحوه مما عظم فيه الرعب . ورابعها كان فى غاية الفصاحة والبلاغة حتى إن فصاحته قد أعيت بلغاء الخطباء من العرب العرباء ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم «أوتيت جوامع الكلم» . وخامسها أنه عليه الصلاة والسلام تحمل فى أداء الرسالة أنواعا من المشاق والمتاعب لا يثبت معها إلا من هو على الحق من الله تعالى ، وهو مع ذلك مصرّ على دعوى الرسالة ولم يظهر فى عزمه فتور ولا فى إصراره قصور . وسادسها أنه عليه الصلاة والسلام كان مع أهل الدنيا فى غاية الترفع ومع الفقراء والمساكين فى غاية التواضع . وسابعها ما كان عليه من حسن الخلق حتى إنه لا يزداد مع الغضب إلا حلما . وثامنها حسن ذاته الكريمة وما اشتملت عليه من المحاسن التى هى خرق عادة ولم توجد لبشر سواه ، وما أحسن قول عبدالله بن رواحة الأنصارى رضى الله عنه فى ذلك يشير إلى محاسنه صلى الله عليه وسلم خلقا وخلقا :

لو لم يكن فيه آيات مبينة ... لكان منظره ينبيك بالخبر

وسلم فى دعواه الرسالة (قوله وأسمائه وأحكامه) فيه أنه لا مجال للعقل فيهما بل المرجع فيهما للتوقيف (قوله وهى علم الخ) هذا تصوير للحكمة العلمية كما أنه صور الحكمة النظرية بالمثال (قوله معجزات) أى غير ما مر، وإلا فما مر من الاخبار عن المغيبات معجزات أيضا وقضية كلامه أن كل واحد من الأطراف المذكورة معجزة وليس كذلك بل بعضها ليس بمعجزة بل آية دالة على صدقه صلى الله عليه وسلم فقد توسع المصنف فى ذلك ولو عبر بالآيات لكان أولى فانها أعم من المعجزات (قوله واحياء الموتى) كأبويه صلى الله عليه وسلم (قوله وشهادة الشاة) أى نطقها فهو من اطلاق الملزوم وارادة اللازم (قوله مما لا ينحصر) أى لكثرته (قوله الوجه الخامس الخ) الأولى الوجه الخامس سيرته وأوصافه وعطف الأوصاف على ماقبله للتفسير (قوله بذلك) أى بصدقه من أول عمره إلى آخره (قوله من العرب العرباء) المراد الخلص من العرب (قوله جوامع الكلم) من إضافة الصفة للموصوف (قوله ولا فى اصراره) أى على الحق (قوله فى غاية الترفع) هو رفع الهمة على أبناء الدنيا لأجل مافى أيديهم (قوله مع الغضب) أى مع وجود أسبابه (قوله ولم توجد) أى تلك المحاسن (قوله مبينة) بكسر الياء اسم فاعل

ولهذا لما أسلم أبو ذر رضى الله عنه عند رؤيته إياه قال : لما رأيت وجهه عرفت أنه ليس وجه كذاب ، ولا خفاء أن مجموع هذه الأوصاف ، بل بعضها لا يكون لغير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . وأما النقلى فهو نصه تعالى على نبوّته فى الكتب الماضية ، وذكر الأنبياء له وإيصاؤهم على اتباعه ، وهذا الدليل وحده كاف بدون المعجزة ، فان شهادة من ثبتت نبوّته لأحد بالنبوّة دليل قاطع على ثبوت نبوّته وان لم تظهر معجزة على يده ، وقد تواترت عن الأحبار الأخبار عن كتبهم وأنبيائهم بنبوّته قبل بعثته معينين اسمه وبلده وصفته ، وأيضا فلم يزل نص ثبوته ، والحمد لله موجودا فى التوراة والانجيل والزبور إلى الآن مع مبالغتهم فى تبديلها ، وذلك يدلّ على الاعتناء بأمره فيها وكثرة ترديد ذكره فيها على وجه لايزيل جميعه التبديل ، وقد اطلع علماؤنا رضى الله عنهم على كثير من تلك النصوص فيما بأيدى اليهود والنصارى من الكتب الآن ، فمنها أن فى المصحف الخامس من التوراة التى بأيديهم إلى الآن . قال الله تعالى لموسى بن عمران «إنى أقيم لبنى اسرائيل من بنى اخوتهم نبيا مثلك أجعل كلامى على فيه فمن عصاه انتقمت منه» فقوله تعالى من بنى اخوتهم نبيا يدل على أن هذا النبي ليس من بنى اسرائيل فلا محالة أنهم إما من العرب أو الروم فأما الروم فلم يكن منهم نبي سوى أيوب عليه السلام ، .

(قوله ولهذا) أى لأجل محاسنه خلقا وخلقا (قوله وأما النقلى) أى وأما الدليل النقلى الدال على نبوّته صلى الله عليه وسلم (قوله الكتب الماضية) أى الكتب الالهية المنزلة ، قيل ستون على شيث ، وثلاثون على الخليل ، وعشرة على موسى قبل التوراة ، والتوراة والانجيل والزبور (قوله وذكر الأنبياء له) عطف على نصه (قوله وإيصاؤهم) أى الأنبياء وهو محتمل لأن يكون مضافا للفاعل وللمفعول (قوله معينين اسمه) أى بأنه محمد أوأحمد كما يأتى (قوله نصّ نبوّته) أى النص الدال على نبوّته (قوله والزبور) الأولى تقديمه على الانجيل لتقدمه عليه نزولا (قوله فى تبديلها) أى التبديل فيها : أى الكتب المذكورة (قوله وذلك) أى بقاء النص الدال على نبوّتهم فيها مع مبالغتهم فى تبديلها (قوله فيما الخ) أى الكائنة فيما الخ صفة للنصوص (قوله من الكتب الآن) أى حال كون مابأيدى اليهود والنصارى من تلك الكتب الموجودة الآن التى وقع فيها التغيير والتبديل (قوله فمنها) أى فمن تلك النصوص الكائنة فيها التى اطلع عليها علماؤنا (قوله قال الله الخ) هذا هو مافى المصحف الخامس من النورارة بالمعنى (قوله إنى أقيم) أى أجعل بعدك (قوله لبنى اسرائيل) هو يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم الخليل واسماعيل أخو اسحاق ، فاسماعيل عمّ ليعقوب ، فأولاد اسماعيل وهم العرب أولاد اخوة اسحاق وأولاد عمّ يعقوب ، فقوله من بنى اخوتهم : أى من بنى اخوة جدهم وهو اسحاق ، وليس المراد ظاهر العبارة ، والمراد من الاخوة الجنس ، لأن اسحاق ليس له إلا أخ واحد وهو اسماعيل ، فليس الجمع فى اخوة على حقيقته (قوله على أن هذا النبيّ) أى الذى يقيمه الله لبنى اسرائيل (قوله ليس من بنى اسرائيل) أى ليس من أولاد اسرائيل (قوله أنهم) أى بنى الاخوة المذكورين (قوله إمامن العرب) هم أولاد اسماعيل ، وقوله : أوالروم هم أولاد العيص ابن اسحاق (قوله سوى أيوب) أى ابن أبرص بن رزاح بن روغاييل بن العيص بن

وكان قبل موسى بزمان ، فتعين أن المراد بالاخوة العرب ، فالذى بشرت به التوراة إذن نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم . قال بعض علماء قرطبة : ناظرنى يوما أحد أحبار اليهود وأهل الذكاء منهم فى هذا ، فقال هذا كله صحيح لا أجد فيه اعتراضا عليه غير أنه قال تعالى « سأقيم لبنى اسرائيل » ولم يكن محمد صلى الله عليه وسلم رسولا إلا إلى العرب ، فقلت له ماعلى وجه الأرض من يجهل أمر محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنه قال « بعثت إلى الأحمر والأسود والحرّ والعبد والذكر والأنثى » وهذا كتابه ينطق أنه مبعوث إلى الخلق كافة . قلت وليس فى قوله تعالى « سأقيم لبنى إسرائيل نبيا» مايقتضى انحصار بعثته لهم فقط إذ ليس فيه شىء من أدوات الحصر ، و إنما عينوا بالذكر لدفع مايتوهمون أنه لايبعث اليهم من ليس منهم ، ثم قال هذا العالم القرطبى ، فقال هذا الحبر ما يمكننى ولا غيرى دفع ذلك ، و بذلك أخبرنا أسلافنا اليهود عنه أنه قال «بعثت الى الخلق كافة الافرقة من فرق اليهود يقال لها العيسوية » تقول بنبوته ومعجزاته وتنكر أنه بعث الى غير العرب ولسنا على شىء مما هم عليه ، ثم عطف على يهودى الى جنبه وقال له : نحن قد جرى نشأتنا على اليهودية ، وتالله ما أدرى كيف يكون الخلاص من أمر هذا العربى . وفى التوراة أيضا جاء الله من جبل سيناء

اسحاق (قوله وكان قبل موسى بزمان) يقال إنه كان فى عصر يوسف (قوله بالاخوة) الأولى بنى الاخوة (قوله وأهل الذكاء) الأولى من أهل الذكاء ، وفى بعض النسخ أهل بدون واو وهى ظاهرة ، والذكاء بالمد الفطنة المتوقدة (قوله فى هذا) أى فى قول التوراة : إنى سأقيم لبنى اسرائيل الخ (قوله هذا) أى المذكور فى التوراة (قوله إلا إلى العرب) أى وحينئذ فلم يكن مقاما لبنى اسرائيل فمافى التوراة ليس نصا فى أنه هو (قوله ماعلى وجه الأرض) أى من الفرق وأرباب الملل (قوله من يجهل أمر محمد) أى من حيث رسالته لجميع الخلق ، وحينئذ فكلام التوراة نص فى أنه هو (قوله وأنه قال الخ) تعليل (قوله وهذا كتابه الخ) هو الفرقان ، وقد صرح فيه بأنه مبعوث الى الخلق كافة . قال تعالى ـ وما أرسلناك إلا كافة للناس ـ (قوله قلت الخ) من كلام المصنف جواب عما يقال : كيف تكون رسالته عامة مع أن كلام التوراة يقتضى أنها خاصة ببنى اسرائيل (قوله وإنما عينوا الخ) جواب عما يقال حيث كان المراد من الكلام عدم الحصر ، فلم عين بنو اسرائيل بالذكر دون غيرهم (قوله لدفع ما يتوهمونه) أى فمفهوم بنى اسرائيل مفهوم موافقة بالأحرى (قوله دفع ذلك) أى الخبر السابق : أى دفع مضمونه ، وهو أنه ليس على وجه الأرض من يجهل أمر محمد من جهة عموم رسالته (قوله و بذلك الخبر) أى و بمضمون ذلك الخبر السابق (قوله أخبرنا أسلافنا) أى ولكن لا نعتقده (قوله أنه قال) بدل من قوله و بذلك (قوله ثم عطف) أى هذا الحبر اليهودى : أى مال اليه (قوله نشأتنا) أى خلقتنا (قوله على اليهودية) أى وقد وجد مايدل على بطلانها (قوله جاء الله) أى جاء شرع الله لموسى ، وقوله : من جبل سينا : أى الجبل المسمى بهذا الاسم لأنه أنزل عليه

وأشرق من جبل ساغين واستعلن من جبل فاران ومعه جماعة من جبال فاران ، فمجيئه تعالى من جبل سيناء عبارة عن مجىء أمره وشرعه لموسى عليه السلام وانزاله التوراة عليه فيه إذ عليه كلم الله موسى عليه السلام ، فهو على حد قوله تعالى فى القرآن — وجاء ربك والملك صفا صفا — واشراقه من جبل ساغين عبارة عن انزاله الانجيل على عيسى عليه السلام واظهار دينه لأن ساغين من جبال الروم ، واستعلانه من جبال فاران عبارة عن انزاله القرآن و بعثه نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم منها إذ لاخلاف أن فاران هى مكة ، وقد قال الله تعالى فى التوراة «إن الله تعالى أسكن هاجر وابنها اسماعيل فاران» وانظر تعبيره فى التوراة عن ظهور شرع نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم بالاستعلان المؤذن بكمال الظهور فهو نظير قوله فى القرآن — ليظهره على الدين كله — وقال فى التوراة أيضا لهاجر أم اسماعيل حين دعته « قد سمعت خشوعك فى اسماعيل وستكون يده فوق يد الجميع » ومعلوم أن اسماعيل عليه السلام وولده لم تكن أيديهم إلا تحت يد اسحاق لأن فى ولد اسحاق كانت النبوة ، فلما بعث الله نبينا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم جعل يد بنى اسماعيل فوق يد الجميع ورد النبوة فيهم فأغناهم وأعظمهم و بارك عليهم جدا كما قال فى التوراة وفى الزبور التى بأيديهم الآن ذكر صفة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقال فيه : ويحوز من البحر الى البحر ومن منقطع الأنهار الى منقطع الأنهار ، وأنه يخر أهل الجزائر بين يديه على ركبهم ويجلس أعداؤه بالتراب وتأتيه ملوكهم بالقرابين وتسجد له وتدين له الأمم بالطاعة والانقياد ، لأنه يخلص المضطر البائس ممن هو أقوى منه ، وينقذ الضعيف الذى لاناصر له ويرأف بالضعفاء والمساكين ، وأنه يعطى من ذهب بلاد سبأ ويصلى عليه فى كل وقت ويدوم أمره الى آخر الدهر ، وفى الزبور أيضا إن الله أظهر من صيهون اكليلا محمودا فالاكليل كناية عن الرياسة ، ومحمود هو نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ، وفى الزبور أيضا ليفرح اسرائيل بخالقه

التوراة فيه (قوله وأشرق الخ) أى وأشرق الله من الجبل المسمى بهذا الاسم (قوله وقد قال الخ) هذا استدلال على أن فاران هى مكة لأنه قد علم أن الله إنما أسكنهما مكة ، فتكون مكة هى فاران (قوله لهاجر) أى فى شأن هاجر ، وقوله : حين دعته : أى دعت المولى لاسماعيل ، وقوله : خشوعك : أى دعاءك (قوله ويحوز) بالحاء المهملة : أى يملك ، وأراد بالبحر البحر المحيط ، فأراد بالبحر أولا شقه اليمين ، وثانيا شقه اليسار فهو اشارة الى أن ملكه وأمره عام ، وفى نسخة ويجوز بالجيم أى يمر من البحر الى البحر ، وهذا كناية عن عموم رسالته (قوله ومن منقطع الأنهار الخ) أى ومن الأنهار المنقطعة كنهر الفرات والنيل والدجلة ، والمراد بكونها منقطعة أنها غير محيطة فهى منقطعة عن الاحاطة (قوله ويجلس الخ) كناية عن إهانتهم وإذلالهم والباء بمعنى على (قوله بالقرابين) جمع قربان ما يتقرب به الى الله ، ويطلق على من يتقرب من الملك ويجلس معه كالوزير ، وهو المراد هنا : أى وتأتيه ملوكهم بجلسائهم الخاصين بهم كالوزراء (قوله وتسجد له) أى تعظمه (قوله وتدين) من التدين أى وتتدين له تدينا مصورا بالطاعة والانقياد (قوله من صيهون) أى اسماعيل ، وقوله : كناية عن الرياسة : أى صاحبها وهو محمد صلى الله عليه وسلم ، وقوله : محمودا بدل من إكليل أو نعت له (قوله بخالقه) أى بمن يخلفه فى الرياسة

و بنو صيهون من أجل أن الله اصطفى لهم أمة وأعطاهم النصر وشدد الصالحين منهم بالكرامة يسبحون الله على مضاجعهم ويكبرونه بأصوات مرتفعة ، بأيديهم سيوف ذوات شفرين لتنتقم من الأمم الذين لايعبدونه ، يوثقون الأمم بالقيود وأشرافهم بالأغلال ، فانظر من هذه الأمة التى سيوفها ذوات شفرين ينتقم الله بها من الأمم الذين لايعبدونه ، ومن المبعوث بالسيف من الأنبياء ومن الذين يكبرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم بأصوات مرتفعة بالأذان ، وفى الزبور أيضا « تقلد أيها الجبار السيف فان ناموسك وشرائعك مقرونة بيمينك وسهامك مسنونة والأمم يخرون تحتك » وفيه أيضا يقول الله لداود عليه السلام « سيولد لك ولد أدعى له أبا ويدعى لى ابنا » فقال داود عليه السلام : اللهم ابعث جاعل السنة كى يعلم الناس أنه بشر ، فولد داود الذى دعى ابنا لله تعالى هو عيسى عليه السلام لأنه من أحفاد داود عليه السلام ، فاعتبر كيف دعا داود عليه السلام الله تعالى حين أفزعه ما أخبره به من شأن ولده عيسى عليه السلام أن يبعث الله تعالى جاعل السنة وكاشف الغمة نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم ليعلم الناس أن عيسى عليه السلام بشر عبد لله تعالى وليس بابن لله ، وكذا قال المسيح فى الأنجيل التى بأيدى الكفرة اليوم « اللهم ابعث البارقليط ليعلم الناس أن ابن الانسان بشر » وقال أيضا فى الانجيل الذى بأيديهم عن يوحنا البارقليط لايجيئكم مالم أذهب ، فاذا جاء وبخ العالم على الخطيئة ، ولا يقول من تلقاء نفسه شيئا ولكنه مما يسمع يكلمكم ، ويسوى بينكم بالحق ويخبركم بالحوادث والغيوب إلى أن قال عنه : وسيعظمنى ، ثم تمادى على وصفه بكلام بين ، وقال أيضا هو يشهد لى كما شهدت له وأنا أجيئكم بالأمثال وهو يأتيكم بالتأويل ، وفى الانجيل أيضا أن المسيح قال للحواريين « من أبغضنى فقد

والنبوة وليس من ذريته وهو محمد صلى الله عليه وسلم ، لأن الرسالة انتقلت من ذرية إسرائيل إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وليس من ذريته (قوله وبنو صيهون) أى وليفرح بنو صيهون وهم العرب ، لأن صيهون هو اسماعيل وهو أبو العرب (قوله اصطفى لهم أمة) أى اختار للنبي الذى هو منهم أمة شاملة للأحمر والأسود (ذوات شفرين) الشفر بضم فسكون جانب الشيء وبفتح فسكون جانب النصل وحد السيف وهو المراد هنا : أى ذوات حدين (قوله أيها الجبار) أى صاحب الجبر والقهر ، والمراد به محمد صلى الله عليه وسلم (قوله وشرائعك) كأنه تفسير لناموسك والناموس الوحى ، وقوله : مقرونة بيمينك : أى بتحريك يمينك بالسيف (قوله يخرون تحتك) أى يذلون ويدخلون فى الاسلام طوعا أو كرها أو يؤدون الجزية عن يد وهم صاغرون (قوله كى يعلم الناس) أى لأجل أن يعلم الناس أن هذا الولد وهو عيسى بشر وليس ابنا لك يارب (قوله فولد داود) مبتدأ خبره قوله عيسى . وقوله : الذى ادعى الخ نعت لولد داود (قوله لأنه من أحفاد داود) أى لأن أمه من ذريته (قوله البارقليط) أى كاشف الخفيات ومظهرها وهو محمد صلى الله عليه وسلم ومصدوق الابن فى قوله ابن الانسان هو عيسى ومصدوق الانسان مريم (قوله يوحنا) بكسر الحاء : أى نقلا عنه وهو أحد الأربعة الذين عرب كل واحد منهم الأنجيل ونقلوه من السريانية للعربية ، وتعريب يوحنا هو المعول عليه عندهم ، وقوله : البارقليط الخ ، هذا مقول القول لا بدل من يوحنا (قوله وبخ) من التوبيخ (قوله إلى أن قال) أى فى الانجيل نقلا عن يوحنا (قوله بالأمثال) نحو الدنيا مثل كذا (قوله بالتأويل)

أبغض الرب ، ثم تمادى إلى أن قال : فلا بد أن تتم الكلمة التى فى الناموس لأنهم أبغضونى مجانا فلوقد جاء المنحمنا هوالذى يرسله الله اليكم من عندالرب روح القدس ، فهوشهيد على وأنتم أيضا لكنكم قديما كنتم معى ، هذا قولى لكم لكيلا تشكوا إذاجاءكم » والمنحمنا بلسان السريانية وهو بالرومية البارقليط ، وبالعربية محمد صلى الله عليه وسلم ، وفى الانجيل أيضا عن المسيح أنه ضرب مثلا للدنيا . فقال : مثل الدنيا كمثل رجل اغترس كرما ومضى على ذلك ، ثم ضرب مثلا للأنبياء ولنفسه فى كلام كثير ، ثم لمحمد صلى الله عليه وسلم وجعله الموكل آخرا بالكرم ، وأفصح عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم فقال : أقول إنه سيزاح عنكم ملك الله تعالى وتعطاه الأمة المطيعة العاملة ، ثم ضرب مثلا بصخرة فقال : من سقط على هذه الصخرة سينكسر ، ومن سقطت عليه سينهشم يريد بذلك محمدا صلى الله عليه وسلم ، ومن ناوأه وحاربه أظهره الله عليه ، وقال أشعياء النبى عن الله « عبدى الذى سرت به نفسى أنزل عليه وحيى ، فيظهر فى الأمم عدلى ويوصى الأمم بالوصايا لايضحك ولا يصخب ولا يسمع صوته فى الأسواق ، ويفتح العيون العور ، ويسمع الآذان الصم ، ويحيى القلوب الغلف ، وما أعطيه لا أعطيه غيره أحد يحمد الله حمدا ، ثم أشار الى بلده مكة ، فقال لتفرح البرية وسكانها يهللون الله على كل شرف ، ويكبرونه على كل رابية ، ولا يضعف ولا يغلب ولا يميل الى الهوى ، ولا يسمع فى الأسواق صوته ، ولا يذل الصالحين الذين هم كالقصبة الضعيفة ، بل يقوى الصديقين ، وهو ركن للمتواضعين ، وهو نور الله الذى لا يطفأ

أى تأويل تلك الأمثال وتبيينها : أى إنه يأتيكم بمعانى هذه الأمثال (قوله أن تتم الكلمة) أى النبوة وتمامها ختمها (قوله التى فى الناموس) أى الوحى : أى التى هى من الوحى (قوله لأنهم أبغضونى مجانا) أى من غيرموجب : أى لأنهم كفروابه ، فاذاتمت الكلمة فيظهر تمامها لجورهم وكفرهم بعد ما كان خافيا (قوله فلوالخ) أى فأتمنى مجيئه ليظهر صحة ماقلت لكم (قوله من عند الرب) أى من عنده فهو اظهار فى محل الاضمار (قوله روح القدس) أى الروح المطهرة وهوسيدنا محمد وهو بدل من المنحمنا (قوله كرما) بسكون الراء شجر العنب (قوله على ذلك) أى على ذكر ذلك التمثيل حتى تمه (قوله ثم لمحمد الخ) أى ثم ضرب مثلا لمحمد (قوله وجعله الموكل الخ) أى فالموكل بسقيه واصلاحه آدم أولا وهكذا إلى سيدنا محمد (قوله سيزاح) أى يبعد ويزال (قوله ملك الله) أى الرياسة (قوله من سقط الخ) أى من تعرض لها بسوء (قوله يريد بذلك) أى بالصخرة الموصوفة بما ذكر (قوله ومن سقطت) أى سلطت (قوله من ناوأه) أى باغضه وعاداه (قوله أظهره الله عليه) أى جعل الله له الغلبة عليه (قوله ولا يسمع صوته) تفسير لما قبله (قوله العور) بضم الغين المعجمة وفتح الواو ، وفى بعض النسخ بضم العين المهملة وسكون الواو وعلى كلا النسختين فهو كناية عن العمى المعنوى : أى انه يزيل الجهل (قوله الغلف) أى التى عليها غلاف وغطاء بحيث لايصل شىء من المواعظ إليها (قوله أحد) خبر عن عبدى ، وقوله : يحمد الله تعليل لتسميته أحمد (قوله شرف) أى محل مرتفع (قوله ولا يضعف) أى عن مقابلة من عاداه (قوله كالقصبة الضعيفة) أى لخوفهم من الله

ولا يخصم حتى يثبت فى الأرض حجتى و ينقطع به العذر ، والى توراته ينقاد الخلق» فانظر الى هذا التصريح بنبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم من غير ماوجه ، فمن ذلك قوله يوصى الأمم ، وفى الانجيل أن المسيح قال «إنى لم أبعث الى جميع الأجناس ، وانما بعثت الى الغنم الرابضة من نسل بنى اسرائيل» فلا يجوز أن يكون الى الأمم جميعا غير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وفى صحف حبقوق النبى «جاء الله من التين ، وتقدس من جبال فاران ، وامتلأت الأرض من تحميد أحمد وتقديسه ، وملك الأرض بهيبته إلى أن قال فى آخره : وترتوى السهام بأمرك يا محمد ارتواء» وفى صحف أشعياء «لتفرح أرض البادية العطشى ولتبتهج البرارى والفلوات لأنها ستعطى بأحمد محاسن لبنان ، وكمثل حسن الدساكر والرياض» وفى صحف أشعياء أيضا «أنت أيام الافتقاد وأنت أيام الكمال ، ثم قال لتعلموا يابنى اسرائيل الجاهلين أن تسمونه ضالا ، وهو صاحب النبوة تفترون ذلك على كثرة ذنوبكم وعظم فجوركم» وفى صحف أشعياء أيضا يقول «قيل لى قم فانظر فما ترى تخبر به . قلت أرى راكبين مقبلين أحدهما على حمار والآخر على جمل يقول أحدهما لصاحبه سقطت بابل وأصنامها النخرة ، فصاحب الجمل هو محمد صلى الله عليه وسلم كما أن صاحب الحمار هو عيسى عليه السلام مشهورين بذلك ، وانما سقطت عبادة الأصنام ببابل من دون الله وهدّت

(قوله ولا يخصم) أى لايغلب بالحجة بل هو الغالب بها (قوله حجتى) أى شريعتى (قوله والى توراته) أى فرقانه فأطلق التوراة على الفرقان (قوله من غير ما وجه) ما زائدة : أى فى أكثر من موضع (قوله فمن ذلك قوله يوصى الأمم) يعنى فعلم من ذلك أنه مبعوث للأمم عموما ولم يكن البعث عاما إلا لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله إلى الغنم) مجاز عن بنى إسرائيل بجامع الضعف (قوله الرابضة) أى الماكثة فى أماكنها وهذا كناية عن قصور رسالته وعدم عمومها (قوله وفى صحف حبقوق) هذه زائدة على عدد الصحف المنزلة المشهورة (قوله من التين) أى من جبل التين وهو جبل سينا : أى جاء شرعه وأنزل على موسى فى ذلك الجبل (قوله وملك) أى أحمد (قوله إلى أن قال) أى فى شأن سيدنا محمد (قوله بأمرك) أى بسبب أمرك بالقتال : أى ترتوى السهام بدم الأعداء (قوله أرض البادية) أى مكة ، وقوله : العطشى : أى من النبوّة لأنها كانت مهملة من النبوّة من عهد اسماعيل (قوله ولتبتهج) من الابتهاج : أى تتزين (قوله والفلوات) جمع فلاة وهى البرّية : أى الأرض القفراء (قوله لبنان) جبل بالشام صاحب حسن ومأوى للصالحين ومتعبد الأولياء (قوله وكمثل) عطف على محاسن والكاف زائدة : أى ان مكة ستعطى بأحمد حسنا مثل الحسن والنور الذى فى جبل لبنان وحسنا مثل حسن الدساكر والرياض ، والدساكر جمع دسكرة بيوت الأعاجم يكون فيها الشراب والملاهى أو بناء كالقصر حوله بيوت (قوله أنت أيام الافتقاد) أى الأيام التى يتفقد فيها الناس الفقراء بالمعروف والاحسان (قوله تفترون ذلك) أى تسميته ضالا (قوله على كثرة الخ) على بمعنى مع (قوله قيل لى) أى على لسان ملك (قوله تخبر به) أى فأخبر به (قوله أرى) أى أبصر وكأنه مثل له ذلك فرآه ببصره (قوله بابل) موضع بالعراق ينسب له السحر والخمر (قوله النخرة) أى البالية المتهشمة (قوله فصاحب الجمل) هذا من كلام المصنف (قوله ببابل) متعلق بسقطت ، وقوله : من دون الله متعلق بعبادة الأصنام

أو نها بنبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وأمته لابعيسى عليه السلام ولا بغيره ، فما زالت ملوك بابل يعبدون الأصنام من لدن ابراهيم الى زمان نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وأمته ، وفى صحف حزقيال النبيّ يقوط عن الله عز وجل بعد ماذكر معاصى بنى اسرائيل وشبههم بكرمة وقال « لم تلبث تلك الكرمة أن قلعت بالسخطة ورمى بها على الأرض وأحرقت السمائم ثمارها ، فعند ذلك غرس فى البدو وفى الأرض المهملة العطشى ، وخرجت من أغصانها الفاضلة نار أكلت تلك الكرمة حتى لم يوجد فيها غصن قوىّ ولاقضيب» فاعتبرهذا التصريح به و بصفة بلده كلها ، وقوله الأرض المهملة البدو العطشى ، وتلك صفات مكة لأنها صحراء ، ولأنها كانت مهملة من النبوّة من عهد اسماعيل عليه السلام ، وفى صحف دانيال النبى عليه السلام ، وقد نعت الكذابين وقال لا تمتدّ دعوتهم ولايتم قربانهم ، وأقسم الرب بساعده لايظهر الباطل ولا يقوم لمدّع كذاب دعوة أكثر من ثلاثين سنة . فاعتبر من هذا الكلام عدم طول دعوة الكذابين ، وهذه دعوة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم قائمة ظاهرة قريبا من تسعمائة سنة وهى باقية إلى يوم القيامة وقال أيضا دانيال النبيّ على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ، وقد سأله الملك بختنصر عن منامة رآها وطلب منه أن يخبره بها ثم بتفسيرها فقال « أيها الملك رأيت صنما بارعا فى الجمال أعلاه من ذهب ووسطه من فضة وأسفله من نحاس وساقاه من حديد ورجلاه من فخار ، فبينما أنت تنظراليه قدأعجبك إذ نزل حجر من السماء ، فضرب رأس الصنم فطحنه حتى اختلط ذهبه وفضته ونحاسه وحديده وفخاره ، ثم إن الحجر ربا وعظم حتى ملأ الأرض كلها » فقال له بختنصر صدقت فأخبرنى بتأويلها ، فقال دانيال عليه السلام : أما الصنم فأمم مختلفة فى أوّل الزمان وفى وسطه وآخره ، فالرأس من الذهب أنت أيها الملك ، والفضة ابنك من بعدك ، والنحاس الروم ، والحديد الفرس

(قوله بنبينا) أى بسببه لابسبب عيسى (قوله لم تلبث) أى تمكث ، وقوله : أن قلعت تصوير لعدم اللبث (قوله بالسخطة) أى بسخطة وغضب من الله (قوله السمائم) جمع سموم : الريح الحارة تكون نهارا غالبا (قوله فعند ذلك الخ) اشارة لظهور شريعته صلى الله عليه وسلم (قوله العطشى) أى من النبوّة (قوله نار) هذا إشارة لصناديد الصحابة وشدّتهم فى الحرب ، وقوله : من أغصانها : أى الأشجار المغروسة المفهومة من الغرس (قوله تلك الكرمة) أى المشبه بها بنو اسرائيل (قوله فاعتبر الخ) من كلام المصنف (قوله وقوله الأرض الخ) عطف على قوله هذا التصريح (قوله وقد نعت الخ) حال (قوله لاتمتد دعوتهم) أى بل ينفضحوا ويظهر كذبهم بالقرب (قوله قربانهم) أى مايتقربون به (قوله بساعده) أى قوّته وقدرته (قوله أكثر) تنازعه قوله لايظهر ولا تقوم الخ (قوله فاعتبر الخ) من كلام المصنف ، وقوله : من هذا الكلام : أى المنقول عن صحف دانيال (قوله بختنصر) معناه ابن نصر وهو اسم صنم علم مركب تركيبا إضافيا سمى به لأنه وجد لقيطا عند ذلك الصنم ولم يعرف له أب وهو الذى سبى بنى اسرائيل وخرب بيت المقدس (قوله وطلب منه أن يخبره بها) لأن مارآه أفزعه ، وقد نسيه بعد ما أخبر به دانيال (قوله وعظم) تفسير لقوله ربا (قوله صدقت) أى هذا هو

والفخار أمتان ضعيفتان تملكهما امرأتان باليمن والشام ، والحجر النازل من السماء دين نبيّ وملك أبديّ يكون فى آخر الزمان يغلب الأمم كلها ، ثم يعظم حتى يملأ الأرض كلها كما ملأها ذلك الحجر ، فانظر هل كان نبي غير نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم بعث الى جميع الأمم ، وجعل جميع أجناسها على اختلاف أديانها ، واختلاف لغاتها جنسا واحدا وعلى لغة واحدة إذ كلهم يقرءون القرآن بلغة العرب ويدينون بدين واحد . وبالجملة فنصوص الكتب الماضية فى اثبات رسالة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم و بشارات الأنبياء والأحبار ، والأخبار به لاتكاد تنحصر ، ويكفى هذا الذى أشرنا اليه منها فى هذا المختصر لئلا نخرج فيه عن الغرض (قوله : إلا أناسا قليلين) تسموا قريبا من مولده باسمه عددهم سبعة : محمد بن مسلمة الأنصارى ، ومحمد بن أحيحة بن الجلاح بضم الهمزة وحاءين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة ، والجلاح بضم الجيم ولام مخففة وآخره حاء مهملة ، ومحمد بن حمران الجعفى ، ومحمد بن براء البكرى بتخفيف الراء ، ومحمد بن سفيان بن مجاشع ، ومحمد بن خزاعة السلمى ، ومحمد بن اليحمدى بفتح الياء وضم الميم وفتحها .

(ص) واذا وقفت لعلم هذا كله حصل لك العلم ضرورة بصدق رسالة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ، فوجب الايمان به فى كل ماجاء به عن الله سبحانه جملة وتفصيلا كالحشر والنشر لعين هذا البدن لالمثله اجماعا ، وفى كونه عن تفريق أو عدم محض تردّد باعتبار مادل عليه الشرع أما الجواز العقلى فيهما فاتفاق ، وفى اعادة الأعراض بأعيانها طريقتان : الأولى تعاد بأعيانها باتفاق . والثانية قولان والصحيح

الذى رأيته (قوله باليمن والشام) أى إحداهما باليمن والأخرى بالشام (قوله وملك) بضم فسكون عطف على دين (قوله على اختلاف أديانها) على بمعنى مع (قوله الماضية) بالجر نعت للكتب أو بالرفع نعت لنصوص (قوله لئلا نخرج الخ) أى ولانزيد عليه لئلا يخرج هذا المختصر عن غرضنا ومقصودنا فيه من الايجاز (قوله لعلم هذا كله) أى للعلم بهذه الخوارق كلها الدالة على رسالته التى تضمنها المبحث من قوله أوّل الفصل ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم إلى هنا (قوله حصل لك الخ) فى الكلام حذف : أى و إذا وقفت لهذا كله وحصل لك العلم به حصل لك العلم الخ (قوله ضرورة) أى وجوبا : أى قطعا كان العلم بديهيا أو نظريا (قوله فوجب الخ) أى فترتب على حصول العلم الضرورى بصدق رسالته وجوب الايمان به (قوله جملة) بأن يصدق بأنه رسول الله ، وقوله : وتفصيلا : أى بأن يصدق بكل فرد جاء به على حدته (قوله والنشر) مستغنى عنه بناء على مافسر به فى الشارح الحشر ولكنه ورد فى الشرع كالحشر (قوله إجماعا) أى باجماع من يعتد باجماعه ولبعض أهل الزيغ إعادة المثل (قوله محض) راجع للأمرين أما رجوعه للثانى فظاهر ، وأما رجوعه للأوّل فالمراد بكون التفريق محضا أن يصير الجسم جواهر فردة (قوله باعتبار مادل عليه الشرع) فقوله تعالى - كل شىء هالك إلا وجهه - محتمل لأن المراد بهلاكه تفريق أجزائه أوعدمه عدما محضا ، لكن تعبير الشارح بالدلالة يقتضى أن القرآن صريح فى الأمرين مع أن دلالته على العدم ظاهرة ، وأما دلالته على التفريق فهى

منهما اعادتها بأعيانها ، وفى اعادة عين الوقت قولان : وكالصراط وكالميزان ، وفى كون الموزون صحف الأعمال أو أجساما تخلق أمثلة لها تردّد وكالجنة والنار وعذاب القبر وسؤاله .

(ش) الحشر عبارة عن جمع الأجساد واحيائها وسوقها الى الموقف وغيره من مواطن الآخرة والنشر عبارة عن احيائها بعد مماتها . وأجمع أهل الحق والمسلمون على أن الله تعالى يحيى الأبدان بعد موتها ، والدليل عليه أن الاعادة إما أن تكون بمعنى اعادة الجواهر بعد اعدامها أو بمعنى ضمها وجمعها بعد تبديدها ، وكلاهما ممكن وكل ممكن أخبر الصادق بوقوعه فهو حق فالاعادة حق ، وإنما قلنا إن الاعادة بالمعنى الأول ممكنة لأن ماهية الجواهر والأعراض تقبل الوجود والعدم لذاتها لما عرفت أن القبول لا يكون إلا نفسيا ، وإلا لزم التسلسل وذواتها لاتنقلب بعد عدمها ، فكما قبلت الوجود والعدم ابتداء تقبلهما انتهاء ، وإنما قلنا إنها تقبل الوجود والعدم لأنها لو لم تقبل الا الوجود لكانت قديمة واجبة الوجود ، وهو باطل لما سبق من برهان حدوثها ولو لم تقبل إلا العدم لكانت مستحيلة الوجود والعيان يكذبه . وأما امكان الاعادة بالمعنى الثانى ، وهو جمع الأجزاء بعد تفريقها وخلق الحياة فيها ، فواضح هذا إذا نظرنا الى الاعادة بحسب قابلها ، وان نظرنا اليها بحسب فاعلها وهو الله جل وعلا فلاخلاف أن قدرته لايتعاصى عليها ممكن وعلمه محيط بكل شيء فلا تعذر اذن لامن جهة القابل ولا من جهة الفاعل ، والى نفى التعذرين أشار القرآن

خفية (قوله منهما) أى القولين (قوله وكالصراط) عطف على الحشر والنشر ، وهو جسر ممدود على متن جهنم يرده الأولون والآخرون ولا طريق للجنة إلا عليه (قوله وكالجنة) لقب لدار النعيم ، وهى موجودة الآن ، والنار لقب لدار العقاب وهى موجودة الآن ، وقالت المعتزلة بوجدان يوم القيامة (قوله وسوقها الى الموقف وغيره) أى كالسوق إلى الميزان والصراط ، وظاهره أن الحشر عبارة عن مجموع الأمور المذكورة ، وأما النشر فهو عبارة عن الاحياء ، وحينئذ فعطف النشر على الحشر فى المتن من عطف الجزء على الكل ، ولكن المشهور أن النشر هو إيجاد الأبدان بعد فنائها أو جمعها بعد تفريقها مع احيائها واخراجها من القبور ، وأما الحشر فهو سوق الناس للموقف وغيره من مواطن الآخرة (قوله وأجمع الخ) فى بعض النسخ وأجمع المليون : يعنى أرباب الشرائع وهو الذى يناسب الخارج فان الملل كلها من لدن آدم إلى سيدنا محمد مجتمعة على أن الله يحيى الأبدان بعد موتها (قوله والدليل عليه) أى على الاحياء (قوله وكلاهما ممكن) أى فالاعادة ممكنة وأخبر الصادق بوقوعها فقد طوى هذه النتيجة لظهورها وعليها يترتب قوله وكل ممكن الخ (قوله وإلا لزم الخ) أى وإلا يكن ذاتيا بأن كان قبول الجوهر والعرض للوجود والعدم معللا احتاج لقبول آخر لأن العلة تؤثر فى معلولها مايقبله فلا تؤثر فى القبول إلا إذا كان قابلا لقبول آخر وكذا يقال فى القبول الآخر وهكذا ، وقوله لزم التسلسل : أى أو الدور (قوله وذواتها) أى الجواهر والأعراض (قوله لاتنقلب بعد عدمها) أى بحيث تكون مستحيلة الوجود بل هى فى حالة الوجود قابلة للعدم ، وفى حالة العدم قابلة للوجود ولا نقل انها بعد انعدامها انقلبت وصارت مستحيلة الوجود (قوله فواضح) لأن الأجزاء قابلة للجمع بدليل النشأة الأولى (قوله إذا نظرنا الخ) زيادة فى البيان (قوله فلا تعذر) أى فى جمع الأجزاء بعد افتراقها

فى قوله تعالى — قال من يحيي العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أوّل مرة وهو بكل خلق عليم — فنفى التعذر من جهة المعاد القابل بقوله — أنشأها أوّل مرة — أى ذاته قابلة للوجود بدليل النشأة الأولى ، و يستحيل أن تنقلب الحقيقة من امكان شىء الى استحالته ، ونفى التعذر من جهة الفاعل بقوله — وهو الخلاق العليم — بصيغتى المبالغة ، و بقوله أنشأها ، ثم أرشد الى الجواب عن شبه المنكرين ، ومن شبههم استبعاد جمع الأجزاء الى بدنها المخصوص بعد اختلاطها بغيرها كما قالوا — أئذا متنا وكنا ترابا ذلك رجع بعيد — والجواب أنه تعالى عالم بجميعها غير عاجز عن تأليفها وخلق الحياة فيها كما قال تعالى — قد علمنا ماتنقص الأرض منهم — الآية ؛ ومن شبههم أيضا أنها إذا صارت ترابا ، فقد تغير طبعها عن طبع الحياة التى هى الحرارة والرطوبة ، فرد هذا الاستبعاد بقوله تعالى — الذى جعل لكم من الشجر الأخضر نارا — وأما أن الصادق أخبر بوقوع هذا الممكن فهذا مما علم من الدين ضرورة ؛ واحتج المنكرون لبعث الأجساد بوجهين الأوّل أن انسانا لوأكل انسانا آخر وصار المأكول جزءا من بدن الآكل ، فلو أعادهما الله بعينهما فاما أن تكون الأجزاء المأكولة معادة فى بدن المأكول أو فى بدن الآكل وأياما كان فلا يكون أحدهما معادا بعينه و بتمامه وهو خلاف الفرض ؛ وأيضا جعل المأكول جزءا من بدن أحدهما ليس بأولى من جعله جزءا لبدن الآخر لأنه كان جزءا لبدن كل واحد منهما قبل العدم فى الجملة . و بالجملة فيستحيل جعله جزءا منهما معا لاستحالة حلول الشىء الواحد بالشخصين فى محلين . الوجه الثانى : لو أعيد البدن لم يخل إما أن يكون لمقصود أولا لمقصود وكلاهما باطل . أما الثانى فلأنه يؤدى الى العبث والسفه . وأما الأوّل فلأن

(قوله أى ذاته) أى المعاد وهذا ناظر للقابل (قوله ثم أرشد) أى القرآن (قوله بعد اختلاطها بغيرها) هذا ظاهر على القول بأن الاعادة عن تفريق لا على القول بأنها عن عدم (قوله والجواب أنه الخ) هذا الجواب غير مناسب لأسلوب الكلام إذ المناسب لقوله ثم أرشد الخ أن يقول : والجواب ما أرشد به بقوله قد علمنا ماتنقص الأرض منهم ثم يأتى بقوله : أى انه تعالى عالم الخ (قوله عالم بجميعها) أى وحينئذ فلا استبعاد لرجوع جميعها (قوله قد علمنا الخ) قال ابن عطية : أى قد حفظنا ماتنقص الأرض منهم ليعود إليهم بعينه يوم القيامة (قوله فقد تغير طبعها) أى لأن طبع الحياة الحرارة والرطوبة وطبع التراب البرودة واليبوسة ، وحينئذ فهما متباينان فكيف ينقلب أحدهما الى الآخر ورد ذلك بأن الأشجار طبعها البرودة والليونة ويخرج منها الحار اليابس وهو النار (قوله هو الذى جعل لكم من الشجر الأخضر نارا) هو شجر المرخ ونحوه من العيدان التى يحك بعضها ببعض فتخرج منها النار (قوله واحتج المنكرون) هم الفلاسفة (قوله لبعث الأجساد) أى إحيائها واخراجها من قبورها (قوله جعل المأكول) أى بعد اعادته (قوله فى الجملة) إنما قال ذلك لأن ذلك المأكول حين كان جزءا للآكل لم يكن جزءا للمأكول منه و بالعكس لأنه كان جزءا للآكل بعد الأكل وكان جزءا للمأكول منه قبل الأكل (قوله فيستحيل جعله) أى بعد الاعادة (قوله لاستحالة الخ) وأما حلول الشىء الواحد بالنوع فى محلين فهو جائز كحلول الانسان فى زيد وعمرو بناء على أن الكلى له تحقق فى جزئياته (قوله لمقصود) أى لأجل تحصيل أمر مقصود (قوله أو لا لمقصود) أى أوليس

ذلك المقصود إما للايلام أو تحصيل لذة أو لدفع ألم ، والأول لايصلح أن يكون مقصودا للحكيم ، والثانى باطل لأنه ليس فى هذا العالم لذة بالحقيقة ، بل كل ذلك خلاص عن الألم . والثالث أيضا باطل لأنه يحصل بالبقاء على العدم . والجواب عن الأول أن لكل بدن أجزاء أصلية وأجزاء فضلية ، فالمعاد لكل واحد هى أجزاؤه الأصلية ، والمأكول فضلية من المتغذى فلا تعاد فيه . والجواب عن الثانى أن أفعاله تعالى يستحيل أن تعلل بالأغراض وقد سبق بيانه ، ولوسلم الغرض على سبيل الجدل فنقول : لم لايجوز أن يكون الغرض الاستلذاذ ؟ (قولهم : الاستقراء دلّ على أن اللذة دفع ألم) ممنوع بدليل أن الشئ الملتذ به قد يحصل فجأة فيلتذ به من غير أن يسبق ألم الشوق اليه ولا الشعور به أصلا ، وعلى تقدير تسليم كون اللذة فى هذا العالم دفعا للألم فلا نسلم أن لذات الآخرة كذلك . فان قيل قد دل السمع على أن لذات الآخرة من جنس لذات الدنيا كالأكل والشرب والاستمتاع وغيرها

لتحصيل أمر مقصود (قوله إما للايلام الخ) أى بالنسبة للمعاد (قوله والأول) أى الايلام (قوله لايصلح) أى بناء على أصل التحسين العقلى لأن العقل يقتضى أن إعادة العبد لايلامه قبيح والحسن إنما هو إعادته لاكرامه لأنه الأصلح للعبد وترك الأصلح قبيح (قوله والثانى) أى تحصيل اللذة بالمعاد (قوله العالم) أى عالم الدنيا (قوله بل كل ذلك الخ) الاشارة للذة لابقيد قوله بالحقيقة : أى بل كل اللذات الحاصلة لعالم الدنيا سواء حصلت له فى الدنيا أو فى الآخرة خلاص عن الألم : أى والخلاص عن الألم ليس لذة حقيقية عند الجمهور (قوله خلاص عن الألم) فلذة الأكل خلاص عن ألم الجوع ولذة الشرب خلاص عن ألم الظمأ وقد تكون اللذة خلاصا عن ألم التشوّق إلى الشيء ، وحينئذ فلا يتأتى أن يكون الغرض فى الاعادة حصول اللذة للمعاد لأنه لا لذة أصلا (قوله والثالث) هو دفع الألم بالنسبة للمعاد ، وقوله : لأنه : أى دفع الألم عن المعاد (قوله عن الأوّل) هو قوله ان إنسانا الخ (قوله أجزاء أصلية) هى التى تكون باقية من أول العمر الخ ، والمراد بها العناصر الأربعة التى يتركب منها الجسم أو الأجزاء التى تعلقت بها الروح فى الرحم (قوله وأجزاء فضلية) أى فاضلة وزائدة على الأجزاء الأصلية وهى التى تتغير بتغير الغذاء فتتزايد بسببه وتزول وتنقص بسببه (قوله والمأكول فضلية) أى أجزاء فاضلة بالنسبة للمتغذى زائدة على أجزائه الأصلية فهى وان كانت أصلية فى المأكول إلا أنها فضلية فى الآكل : أى زائدة فيه على أجزائه الأصلية وليست أصلية له لأنها حادثة فيه وطارئة عليه لأنه كان انسانا بدونها وحيث كانت فضلية فى الأكل وأصلية فى المأكول فلا تعاد فى الآكل وإنما تعاد فى المأكول (قوله أن أفعاله تعالى يستحيل الخ) أى وحينئذ فيختار أن العود لا لغرض ولا لتحصيل مقصود وقولكم إنه يؤدى للعبث والسفه ممنوع (قوله وقد سبق بيانه) أى بيان استحالة تعليل أفعاله بالأغراض (قوله أن يكون الغرض) أى فى إعادة المعدوم (قوله الاستلذاذ) أى إلذاذ المعدوم (قوله من غير أن يسبق ألم التشوّق إليه ولا الشعور به أصلا) أى كمن عثر على مسئلة علم من غير سبق ألم التشوّق إليها ولا شعور له فى قلبه بها وكذا من عثر على كنز فجأة من غير طلبه إياه ولا شعور له به (قوله أن لذات الآخرة كذلك)

فيكون أيضا دفعا للألم . فالجواب أن لذات الآخرة يشبه بعضها لذات الدنيا فى الصورة ويخالفها فى الحقيقة كما أنه لاشركة بينهما إلا فى الأسماء ، وحينئذ لايلزم اشتراكهما فى دفع الألم .

﴿تنبيهان : الأول﴾ ذهب الامام الفخر الى أنه لم يثبت بدليل قطعى عقلى أونقلى أن الله سبحانه يعدم الأجزاء ثم يعيدها ، واحتج غيره ممن جزم بعدمها بقوله تعالى ـ كل شئ هالك إلا وجهه ـ والهلاك الفناء ، والأجزاء من جملة الأشياء فتكون فانية . وجوابه : لا نسلم أن الهلاك هو الفناء فقط ، بل التفريق أيضا هلاك . الثانى إذاقلنا بعدم الأجسام ، فالمعاد عين تلك الأجسام المعدومة لامثلها ، و إلا لزم أن المثاب أو المعذب غير هذه الأجسام التى أطاعت أو عصت ، وهو باطل بالاجماع ، واختلف أصحابنا فى اعادة أعيان الأعراض والصحيح اعادة أعيانها . وقال ابن العربى فى سراج المريدين : الذى عند أهل السنة أن تلك الأجسام الدنيوية تعاد بأعيانها و بأعراضها بلا خلاف بينهم . قال بعضهم بأوقاتها ، فيعاد الوقت أيضا كما يعاد الجسم واللون ، وذلك جائز فى حكم الله وقدرته وهين عليه جميعه . ولكن لم يرد باعادة الوقت خبر ، وقد قال الله تعالى فى القرآن مايدل على أن الوقت لايعاد ، وهو قوله تعالى ـ كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ـ يعنى به غيرها فى الوقت ، و إلا فالجلود الأوائل بأعيانها التى نضجت هى التى يعاد أبدا تأليفها إذا تفرقت وأعيانها إذا عدمت ،

أى لأنها جارية على هذا النسج الدنيوى (قوله فيكون أيضا دفعا للألم) أى كما أن لذات الدنيا لدفع الألم (قوله بينهما) أى لذات الدنيا ولذات الآخرة وكأنه أطلق اللذات على الملذوذات كالعسل والخمر والعنب والرمان (قوله ثم يعيدها) أى يوجدها : يعنى ولم يثبت نفى ذلك ولا ثبت أنه يفرقها ثم يجمعها فوجب الوقف ، وهذا مختار امام الحرمين وهو أنا نقطع بأن الأجسام تعاد كما هو العقيدة ولا نجزم بعد ذلك بأنه عن عدم محض أو عن تفريق بل نتوقف لعدم دليل يعين أحدهما وتبعه المحققون (قوله بل التفريق أيضا هلاك) أى لأنه ازالة للجملة والهيئة التركيبية فصدق عليه الهلاك ، وحينئذ فلا يتم ذلك الاحتجاج (قوله فالمعاد الخ) الذى انحط عليه كلام حواشى العقائد أن المعاد هو الأجزاء الأصلية من العناصر الأربعة لكن فى قالب وهيكل آخر مماثل للأول لا أنه عينه (قوله أصحابنا) أى أهل السنة (قوله والصحيح إدعاة أعيانها) مقابله القول بأنها لاتعاد (قوله وهين عليه) عطف على جائز (قوله يعنى به غيرها الخ) لما كان المتبادر من قوله جلودا غيرها أن المراد جلودا غير الجلود بحسب الذات وهذا غير مراد أتى بالعناية لافادة أن الجلود الثانية عين الأولى بحسب الذات والغيرية إنما هى باعتبار الزمان فالزمان الذى أعيد فيه الجلد ثانى إعادة أو ثالث إعادة مثلا غير الزمن الذى حصل فيه أول إعادة وان كان المعاد ثانيا وثالثا هو شخص الأول فلو كان الوقت يعاد لكان الجلد الأول يعاد بوقته فلا يكون ذلك المعاد غيرا لا بحسب الذات ولا بحسب الوقت والمولى قد قال جلودا غيرها والغيرية بحسب الذات باطلة فتعين أنها بحسب الوقت والغيرية بحسب الوقت لاتتأتى إلا عند عدم إعادة الوقت ، وحينئذ فالوقت لايعاد و إذا كانت أوقات الآخرة لاتعاد فكذا أوقات

وقد بين ذلك فى كتب الأصول ، هذا مايتعلق بالحشر والنشر على اختصار . وأما الصراط فهو جسر ممدود على متن جهنم يرده الأوّلون والآخرون ، وورد أنه أدق من الشعرة وتكون سرعة الناس عليه على قدر أعمالهم ، ومن أمسك السموات والأرض أن تزولا قادر أن يسير العباد معتمدين على شىء وعلى غير شىء ، فلا معنى لتلجلج الشك فى ثبوته أو التعرض لتأويله على خلاف الظاهر كما سلكته المعتزلة . وأما الميزان فهوحق ورد به القرآن والسنة وهو بعمود وكفتين عند أهل السنة والموزون فيه صحف الأعمال أومثالات يخلقها الله تعالى و يزنها الله جل وعلا على قدر أجور الأعمال وما يتعلق بها من ثوابها وعقابها ، وأنكر معظم المعتزلة ذلك ، وأوّلوا الوزن على اعتبار الحسنات ، وقالوا وزن كل شىء بمايليق به . وقال ابن المعتمر منهم يجوز ولا نقطع به سمعا ، ولا يخفى بطلان القولين ، وقال الجبائى : يخلق الله تعالى جواهر على أعداد

الدنيا (قوله وقد بين ذلك فى كتب الأصول) هذا من كلام ابن العربى وهنا انتهى كلامه ، وأما قوله هذا مايتعلق الخ فهو من كلام المصنف (قوله فهو) أى شرعاً وأما لغة فهو الطريق (قوله ومن أمسك الخ) تمهيد لقوله : فلا معنى الخ ودفع لما يستبعد من مشى الانسان على أرق من شعرة لأن ذلك ممكن ولا أثر لقدرة العبد فيه ، وإنما الفاعل له هو الله تعالى ولا يتعاصى على قدرته ممكن (قوله لتلجلج الشك) الاضافة بيانية والتلجلج التحرك (قوله كما سلكته المعتزلة) راجع لقوله والتعرض لتأويله فأولوا الصراط بطريق الجنة و بالأدلة الواضحة و بالعبادات كالصلاة والزكاة (قوله ورد به القرآن والسنة) قال تعالى - ونضع الموازين القسط ليوم القيامة - وقال تعالى - فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون - وكان عليه أن يقول فى وصف الصراط مثل ذلك لأنه ورد به أيضا الكتاب والسنة (قوله وكفتين) بكسر الكاف وفتحها إحداهما منيرة والأخرى مظلمة (قوله والموزون فيه صحف الأعمال) أى فتوضع جميع الأعمال الحسنة فى كفة وجميع صحف السيآت فى كفة ويخلق الله لكل انسان علما يدرك به رجحان حسناته أو سيآته كذا قيل ، وعلى هذا فليس هناك صنج يوزن بها وقيل بصنج وهى مثاقيل الذر مبالغة فى تحقيق العدل (قوله أو مثالات الخ) أى للأعمال : أى ان الأعمال التى هى أعراض تجسم وتوزن (قوله على قدر الخ) على تعليلية (قوله وما يتعلق بها) فيه أنه عين الأوّل وكان الأولى أن يزيد فى الأوّل على قدر أجور الأعمال وعقابها ، وقوله : وما يتعلق الخ تفسير لما قبله (قوله وأنكر معظم المعتزلة ذلك) أى الميزان والوزن الحسيين (قوله وأوّلوا الوزن الخ) أى وأوّل بعضهم الوزن باعتبار الحسنات : أى واعتبار السيآت ، والمراد باعتبارهما تعداد أفرادهما وعدم تضييع شىء منها (قوله وقالوا الخ) أى وقال بعضهم تأويلا ثانيا المراد بالوزن الادراك ، فميزان الألوان البصر والأصوات السمع والطعام الذوق وكذا سائر الحواس وميزان المعقولات التى من جملتها الأفعال العلم والعقل (قوله يجوز) أى عقلا أن يكون المراد بالوزن والميزان الواردين معناهما الحقيقى المتعارف (قوله ولانقطع به سمعا) لاحتمال أن يكون المراد بالوزن اعتبار الحسنات والسيآت وعدم تضييع شىء منهما (قوله ولا يخفى بطلان القولين)

الأعمال الصالحة وضدها . قيل وما ذكره غير بعيد إلا أنه ورد أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن ذلك ، فقال توزن الصحف ، وهل الوزن خاص بالمؤمنين أو عام لهم وللكافرين ، ويكون معنى قوله تعالى ــ فلانقيم لهم يوم القيامة وزنا ــ أى نافعا فيه تردد . وأما الجنة والنارفثبوتهما مماعلم من الدين ضرورة ، وهما مخلوقتان بدليل قوله تعالى ــ أعدت للمتقين ــ وهبوط آدم منها ورؤية النبي صلى الله عليه وسلم لهما فى الاسراء وفى غيره ، وقدأنكر جماعة من المعتزلة خلقهما ، وزعموا أنه لافائدة فى خلقهما قبل الثواب والعقاب ، وحملوا أعدت على أنه من باب التعبير عن المستقبل بالماضى لتحقق وقوعه ، وحملوا الجنة فى قصة آدم عليه السلام على بستان من بساتين الأرض وهذا تلاعب بالدين ، وأفعال الله تعالى لا تتوقف على الأغراض ، بل يفعل الله مايشاء ويحكم مايريد ، ولوتنزلنا معهم فى ايقافها على الأغراض فما المانع من اشتمالها على فائدة عجزت عقولنا عن الوقوف عليها ؟ أو نقول ما المانع أن يكون فى اعدادها

الأول هو ما أشار له بقوله وأولوا الوزن ، والثانى هو قول ابن المعتمر ، ووجه بطلانهما أنه قد وردت ظواهر النصوص بالوزن والميزان فلا وجه للعدول عنها وصرفها عن ظاهرها لغير موجب. (قوله الأعمال الصالحة) أى وتوزن تلك الجواهر (قوله عن ذلك) أى عن الذى يوزن (قوله فقال توزن الصحف) هذا اللفظ لايقتضى أنه لايوزن غير الصحف إذ ليس فيه حصر فلايرد به قول الجبائى لكن لما كان الحديث فى معرض بيان مايوزن بقرينة السؤال كان فيه معنى الحصر وأن الموزون هوالصحف لاجواهرأخرى ، وحينئذ ان صح هذا الحديث كان تخطئة للجبائى ويكون القول الثانى وهو أن الموزون مثالات باطلا أيضا سواء قلنا انه عين قول الجبائى أو قلنا انه غيره إذ لافرق بينهما (قوله فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا الخ) أى بدليل ــ فمن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم فى جهنم خالدون ــ الآية ولا يصلح إلا للكفار. وأجيب بأنه كنى بخفة الميزان عن قلة الحسنات وهو بعيد (قوله فيه تردد) أى قولان (قوله وهما مخلوقتان) أى الآن قبل يوم الجزاء (قوله وهبوط الخ) أى وبدليل هبوط آدم من الجنة وهو أبو البشر خلقه الله يوم الجمعة بأرض عدن وعاش ألف سنة ومات ودفنه ابنه شيث . ودليل خلق النار قبل يوم الجزاء قوله تعالى ــ وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين ــ وقوله ــ إنا أعتدنا للظالمين نارا ــ ورؤية النبى صلى الله عليه وسلم لها ليلة الاسراء كالجنة وكان المناسب للشارح أن يذكر الدليل المذكور (قوله خلقهما) أى قبل يوم الجزاء (قوله على أنه الخ) رد هذا بأنه خلاف الظاهر فلا يصار إليه إلا بقرينة (قوله من بساتين الأرض) أى كان فيها رجل يقال له آدم غير أبى البشر ثم أخرج من ذلك البستان . قالوا وكان ذلك البستان بعدن. (قوله وهذا) أى حملهم الجنة الخ (قوله بالدين) أى فيه (قوله وأفعال الله الخ) هذا رد لزعمهم أنه لافائدة فى خلقهما قبل الثواب والعقاب (قوله ولو تنزلنا الخ) هذا رد عليهم بحسب قاعدتهم (قوله فى ايقافها) أى أفعال الله (قوله فما المانع من اشتمالها) أى الأفعال التى هى هنا خلق الجنة والنار الآن والاستفهام إنكارى (قوله فى اعدادها) أى الأفعال بمعنى

لطف فى الايمان باكمال تحقيق الوعد والوعيد ، ونفع من كان بها من الحور والولدان ومن يرد عليهم من أرواح الشهداء والأولياء والأطفال ، وكذلك أرواح الكفار بالنسبة إلى النار ، واحتجوا بأنهما لوكانتا مخلوقتين لوجب أن لاينقطع نعيم الجنة لقوله تعالى - أكلهادائم وظلها - وقد قال تعالى - كل شىء هالك إلا وجهه - والجواب أن ذلك بعد دخولهما فى الآخرة ، أو نقول قوله تعالى - كل شىء هالك إلا وجهه - عام مخصوص . وأما عذاب القبر واحياء الموتى فيه وسؤالهم فيه فهو حق عند جميع أهل السنة ودليله القرآن الكريم . أما فى حق السعداء ، فقوله تعالى - ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون - وأما فى حق الأشقياء فقوله تعالى - النار يعرضون عليها غدوا وعشيا - ولايصح أن يكون المراد منه عذاب الآخرة لعدم تقييده بالغدو والعشى ، ولقوله تعالى - ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب فميز بين العذابين ، ولقوله تعالى - أغرقوا فأدخلوا نارا - والفاء للترتيب باتصال ، ووردت أخبار بلغت حد الاستفاضة باستعاذته عليه السلام من عذاب القبر ، وقال القبر روضة من رياض الجنة أوحفرة من حفر النار ، ثم لم يزل ذلك مستفيضا بين السلف قبل ظهور البدع ، وقد نقل عن ضرار و بشير المريسى وجماعة من المعتزلة انكار عذاب القبر

المفعول بخلاف ماتقدم فان المراد بها فيه حقيقتها (قوله لطف فى الايمان) أى لطف للأشخاص ذوى الايمان بسبب اكماله الوعد والوعيد : أى أو نقول ما المانع من أن يكون فى إعدادهما الآن لطف وهو الغرض بدليل السياق ، وكان المناسب أن يقول أو نقول ما المانع من أن يكون الغرض من اعدادهما اللطف بذوى الايمان بسبب اكمال الخ (قوله وقد قال تعالى) هذا سند للاستثنائية المطوية القائلة لكن التالى باطل وهو وجوب عدم انقطاع نعيم الجنة ، فالمقدم الذى هو كون الجنة والنار مخلوقتين الآن مثله ، و إذا بطل المقدم ثبت نقيضه الذى هو ليستا مخلوقتين وهو المطلوب (قوله والجواب) أى عما تمسكوا به ، وقوله : أن ذلك : أى دوام الأكل والظل وقوله : بعد دخولهما فى الآخرة : أى بعد دخول الجنة والنار فى الآخرة فالمصدر مضاف للمفعول (قوله عام مخصوص) معنى التخصيص الذى ذكره أن تجعل الجنة والنار من المستثنيات (قوله ودليله) أى المذكور من عذاب القبر وسؤاله واحياء الموتى فيه (قوله ولاتحسبن الخ) هو دليل على الاحياء فيه (قوله فقوله تعالى النار يعرضون الخ) دليل على عذاب القبر والاحياء فيه لأن عرضهم عليها يقتضى احياءهم حتى يعذبوا (قوله ولا يصح الخ) جواب عما يقال المراد بالعذاب فى الآية عذاب الآخرة (قوله لعدم تقييده الخ) فيه أنه معارض بقوله تعالى - ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا - فكما تصور ذلك فى الجنة يتصور فى النار نعم قوله بعد - ويوم تقوم الساعة - الآية يقتضى أن قوله النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ليس فى الآخرة ولذا جاء به المصنف ولو اقتصر عليه بأن قال ولا يصح أن يكون المراد منه عذاب الآخرة لقوله تعالى - ويوم تقوم الساعة الخ كان أولى (قوله ولقوله تعالى) عطف على قوله لعدم تقييده (قوله والفاء للترتيب) أى ومعلوم أنهم لما أغرقوا أقبروا فتكون النار حاصلة لهم وهم فى قبورهم (قوله ثم لم يزل ذلك) .أى ماذكر من الاستعاذة من عذاب القبر (قوله و بشر الخ) هو بشر

والمسئلة فيه ورد الأرواح فيــه الى الأجساد ، وقالوا من مات فهو ميت فى قبره الى يوم القيامة ، وزعم أبو الهـذيل من المعتزلة أن من خرج من الدنيا على غير سمة الايمان فانه يعـذب بين النفختين و يسئل إذ ذاك . وأثبت البلخى والجبائى وابنه عذاب القبر للكافرين والفاسقين دون المؤمنين ، وأنـكروا تسمية الملكين بمنكر ونـكير ، والشرع ورد بتسميتهما بذلك . وقال صالح قبة من المعتزلة عذاب القبر جائز ، و يجرى على المؤمنين من غير رد الأرواح إلى أجسادها . وقال إن الميت يجوز أن يحس و يألم وهو خلاف الضرورة . وقالت طائفة من الكرامية والمعتزلة : ان الله يعـذب الموتى فى قبورهم ويحدث فيهم الألم وهم لايشعرون ، فاذا أحيوا وجدوا تلك الآلام ، قالوا كالسكران إذا ضرب فانه يحس ألمه بعـد إذا رجع إليه عقله ، ومنع أصحابنا أن السكران لايتألم ، وإنما منعه من الأنين والتأوه حاله . واعلم أنه لامانع فى العقل من رد الحياة إلى بعض أجزائه ، ويحصل له من العقل والفهم مايفهم به ويجيب ويدركه الملكان منه ، وان لم نسمع نحن كلامهم ، وكذا يجوز أن يسمع كلام من سلم عليه وكل ذلك جائز ، وقدورد السمع به فوجب اعتقاد ظاهره ولا حاجة إلى تـكلف تأويله والله تعالى على كل شيء قدير . قالوا وليس فى إحياء الأطفال خبر مقطوع به ، وظاهر الخبر يدل على التعميم إلا أنه لابد فى ذلك من تـكميل فهمهم ليعرفوا بذلك

ابن غياث المريسى بفتح الميم وكسر الراء المشددة نسبة إلى مريسة قرية (قوله والمسئلة) أى السؤال فيــه (قوله ورد الأرواح) أى وأنـكروا رد الأرواح فيه اللازم للسؤال (قوله فهو ميت فى قبره) أى فهو مطروح فى قبره لايتعلق به سؤال إلى يوم الحشر (قوله على غـير سمة الايمان) اضافة سمة بيانية : أى على غير صـفة هى الايمان بأن مات كافرا أو فاسقا ، وقوله : فانه يعـذب : أى فى القبر بين النفختين و يسأل إذ ذاك ، وأما من مات على سمة الايمان فلا يعذب فى قبره ولا يسأل فيه (قوله عذاب القبر للـكافرين) أى فيعذبون فيه بمجرد إقبارهم (قوله دون المؤمنين) أى لأن الفاسق عندهم يخلد فى النار لـكن لايعذب عذاب الـكفر ، وأما المؤمن فلا يعذب أصلا فالمراتب عنـدهم ثلاثة (قوله وأنـكروا) أى البلخى والجبائى وابنه (قوله صالح) بالتنوين ، وقبة بكسر القاف لقب له (قـوله جائز) أى جوازا وقوعيا (قوله ويجرى على المؤمنين) أى كما يجرى على غـيرهم (قوله ويألم) أى وان كانت الروح لم ترد إليه (قوله خلاف الضرورة) أى خلاف الأمر الضرورى من أن الحياة برد الروح سبب فى الاحساس والتألم فاذا انتفت الحياة انتفى ماذكر منهما (قوله إذا رجع الخ) أى وأما قبل ذلك فلا يحس بالألم (قوله أن السكران لايتألم) أى لايحس بالألم حال الضرب قبـل أن يرجع إليه عقله (قوله إلى بعض أجزائه) أى الميت كقلبه وقيل نصفه الأعلى ، وقال الحليمى تحل الحياة فى جميعه (قوله ويدركه) أى الجواب المفهوم من يجيب : أى ويدرك الملكان منـه الجواب الذى يجيب به (قوله كلامهم) أى كلام كل من الميت والملـكين (قوله أن يسمع) أى الميت (قوله قالوا) أى العلماء (قوله وليس فى إحياء الأطفال) أى فى قبورهم لأجـل السؤال عن الميثاق الذى أقروا به فى صلب آدم (قوله على التعميم) أى تعميم السؤال لـكل من مات ولو

سعادتهم وشقاوتهم ، وكذا المعصومون من الذنوب ويكون تعريفا بسعادتهم . وقيل فى قوله تعالى ـ ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين ـ أن احدى الحياتين حياة القبر ، وأورد عليه أنه يلزم أن تكون ثلاثا . وأجيب بأن نفى الثالثة انما هو بطريق المفهوم وهو ضعيف فيسقط لمعارضة القاطع ويحتمل أنه إنما خص الحياتين بالذكر لأنهما اللتان أنكروهما بعد الموت . أما الحياة الأولى فمحسوسة فلا يحتاج الى النص عليها ، فان تمسكوا بقوله تعالى ـ لايذقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ـ قلنا المنفى أن يذقوا فى الجنة غصص الموت التى لم تثبت إلا الأولى ، فمن ثم خصت بالذكر وان تمسكوا بقوله تعالى ـ إنك لاتسمع الموتى ـ قلنا المراد ماداموا موتى . فان قالوا نحن نرى من ندفنه على حاله ونعلم بالضرورة كونه ميتا . قلنا هذا يؤذن من قائله بعدم طمأنينته الى الايمان ، وهو بمثابة استبعاد الكفرة حشر العظام البالية ، ومن يسلم اختصاص الرسل برؤية الملك دون القوم وتعاقب الملائكة فينا ، وقوله تعالى فى ابليس وجنوده ـ إنه يراكم هو وقبيله من حيث لاترونهم ـ لايشك فى التصديق بذلك ، كيف والنائم يدرك أحوالا من السرور والغموم والآلام من نفسه ، ونحن لانشاهد ذلك منه ، والبرزخ أول منزل من منازل الآخرة وفيه تغيير العادات وخرقها فيصح

صغيرا (قوله سعادتهم) أى سعادة أنفسهم وأنهم من أهل الجنة (قوله وكذلك المعصومون) أى الأنبياء ففى سؤالهم خلاف والمعتمد أنهم لايسألون وكذلك الأطفال (قوله ويكون) أى سؤالهم واجابتهم ، وقوله : تعريفا : أى للملائكة أو لأنفسهم (قوله ان إحدى الحياتين حياة القبر) أى فهذه الآية عند هذا القائل تدلّ على حياة الميت فى قبره (قوله وأورد عليه) أى على القائل ان إحدى الحياتين حياة القبر (قوله يلزم عليه أن تكون ثلاثا) لأن الحياة فى القبر حينئذ تنضم إليها الحياة فى الدنيا والحياة يوم الجزاء وهو باطل لأن الآية دلت على أنهما ثنتان (قوله لمعارضة القاطع) أى وهو منطوق الحديث الدالّ على أن الحياة ثلاث (قوله إنما خصّ الحياتين) أى الأخيرتين (قوله ويحتمل الخ) هذا جواب ثان عن الآية (قوله فان تمسكوا) أى المعتزلة المنكرون للحياة فى القبر والسؤال فيه (قوله لايذوقون الخ) أى لايذوقون فى الجنة الموت لكن ذاقوا الموتة الأولى فى دار الدنيا ، فلو كان فى القبر حياة لزم موتنا مرتين لكن التالى باطل لأن الله تعالى قال ـ إلا الموتة الأولى ـ (قوله التى لم تثبت إلا للأولى) أى وهذا لاينافى حصول الموت فى القبر لكنه خال عن الغصص لأنه زال الاشتباك بين الروح والبدن بالموتة الأولى ، وذلك هو سبب الألم فى خروج الروح ففى القبر تدخل الروح وتخرج من غير ألم فى ذلك (قوله انك لاتسمع الموتى) أى فلو ردّت الحياة لهم وصاروا أحياء لسمعوا (قوله ماداموا موتى) أى فلا ينافى أن الحياة إذا ردت إليهم يسمعون كلامه (قوله فان قالوا) أى النافون لاحياء الموتى وهم المعتزلة فى المقام (قوله هذا يؤذن الخ) أى ان صدور هذا السؤال من هذا السائل بعد أن سمع كلام النبى صلى الله عليه وسلم يؤذن الخ . وأنت خبير بأن هذا لايحسن جوابا والمناسب أن لو أحال جوابه على مايأتى وهو قوله ولا يقدح الخ (قوله ومن يسلم الخ) مبتدأ خبره قوله لايشك الخ (قوله وتعاقب) أى ويسلم تعاقب (قوله وقوله) أى ويسلم قوله (قوله بذلك) أى باحياء الموتى فى القبور (قوله والبرزخ الخ) هو لغة الحاجز ،

أن يكون الميت حال مشاهدتنا له ، والقبر حال نظرنا اليه على غير الحالة التى نشاهدها ولم نشعر بشىء مما هنالك ، والأمر بيد الله تعالى يظهر مايشاء ويحجب مايشاء .

نسأله سبحانه أن يجعلنا ممن آمن به وبملائكته وكتبه ورسله ، ويختم لنا بخواتم السعداء ، ويؤمن روعتنا فى الدنيا والآخرة .

(ص) ولايقدح فيه مشاهدتنا الميت على نحوماوضع فى قبره لأن فى الموت ومابعده خوارق عادات أخبر بها الشرع وهى جائزة ، فوجب الايمان بها على ظاهرها .

(ش) يعنى ولا يقدح فى الايمان بعذاب القبر والاحياء فيه والسؤال ، ولا يقدح فى حمله على ظاهره مشاهدتنا الخ ، وقد سبق شرح هذا المعنى قريبا من هذا النص وبالله التوفيق .

(ص) وأما مااستحال ظاهره نحو ـ على العرش استوى ـ فانا نصرفه عن ظاهره اتفاقا ، ثم ان كان له تأويل واحد تعين الحمل عليه ، وإلا وجب التفويض مع التنزيه ، وهو مذهب الأقدمين خلافا لامام الحرمين .

(ش) لما ذكر أن مايجوزه العقل إذا أخبر الشرع بوقوعه يجب أن يؤمن به على ظاهره ، ولا يجوز تأويله ، والتعرض لتأويله بدعة ذكر ما أخبر الشرع به ، وكان ظاهره مستحيلا عند العقل ، فانا نصرفه عن ظاهره المستحيل ، لأنا نعلم قطعا أن الشرع لايخبر بوقوع مالا يمكن وقوعه ولو كذبنا العقل فى هذا ، وعملنا بظاهر النقل المستحيل لأدى ذلك الى انهدام النقل أيضا ، لأن العقل أصل

والمراد به هنا المدة التى بين موت الانسان وبعثه وذلك عند النفخة الثانية وهذا هو البرزخ باعتبار الزمان ، وأما باعتبار المكان فهو من القبر لأعلى عليين وتعمره أرواح السعداء ومن القبر إلى سجين تحت الأرض السابعة وتعمره أرواح الأشقياء (قوله ولا يقدح فيه) أى فى الايمان بعذاب القبر وسؤاله هذا مايقتضيه السياق أو أن الضمير عائد على المذكور من عذاب القبر وسؤاله وهو القريب ووجه القدح عندهم هو أن من حل به العذاب لايبقى على حاله قبل ذلك كما هو مشاهد (قوله على نحو ماوضع الخ) الأحسن إسقاط لفظة نحو ومصدوق ما الحال والعائد على ما محذوف : أى على الحال الذى وضع عليه فى قبره (قوله أخبر بها) أى بوقوعها (قوله وهى جائزة) أى عقلا فما جاء من تعذيب الميت وحياته وسؤاله صحيح مع مشاهدتنا له على حاله (قوله فى حمله) أى المذكور من العذاب والاحياء والسؤال (قوله هذا المعنى) أى الذى جرى عليه فى المتن وشرحه الذى سبق وهو المفاد بقوله والبرزخ الخ (قوله وأما مااستحال) أى عقلا والحال أن الشارع أخبر بوقوعه فهذا تعرض لمفهوم قوله وهى جائزة لكن لا باعتبار خصوص ماجرى عليه المقام الذى هو خوارق عادات فى الموت وما بعده (قوله فانا) أى معشر أهل السنة (قوله اتفاقا) أى من السلف والخلف (قوله وإلا الخ) أى وإلا بأن كان له تأويل متعددة ومعانى متعددة (قوله وجب التفويض) أى تفويض الأمر الى الله تعالى فى تعيين واحد من تلك التأويل ولا نعين واحدا منها (قوله خلافا لامام الحرمين) أى فانه يعين الحمل على واحد منها ليندفع الالتباس والاشتباه على العوام (قوله والتعرض لتأويله بدعة)

لثبوت النبوّات التي يتفرع عنها صحة النقل ، فيلزم اذن من تكذيب العقل تكذيب النقل ، ثم بعد صرف اللفظ عن ظاهره المستحيل ، فان لم يكن له بعد ذلك إلا تأويل واحد صحيح تعين الحمل عليه لعدم وجود غيره ، وذلك مثل قوله تعالى ــ وهو معكم أينما كنتم ــ فانه يستحيل حمله على ظاهره من المصاحبة بالذات ، ولم يبق بعد ذلك إلا حمله على المعية بالعلم والرعاية ، ونظيره ــ إلا هو رابعهم ــ الآية ، ونحو ذلك مما هو كثير ، وان كان له بعد ذلك تأويلات كل واحد منها مستقيم ، فهل يتعين واحد منها لينتدفع اللبس عن العوام ، وهو مذهب امام الحرمين أو يوقف عن التعيين ويفوض الأمر فيه الى الله تعالى دفعا للتحكم ، وهذا مذهب الأقدمين ، وذلك مثل قوله تعالى ــ على العرش استوى ــ فان الاستواء بمعنى الاستقرار المكانى محال فى حقه تعالى ، ويبقى بعد ذلك تأويلات صحيحة . أحدها : أن يكون استوى بمعنى استولى عليه بتصريفه له كيف شاء . الثانى : أن يكون استوى بمعنى قصد إلى خلق شئ هنالك . الثالث : أن تكون على بمعنى الباء واستوى بمعنى كمل : أى كمل الخلق بالعرش . الرابع : أن المستقرّ فوق العرش مخلوق من مخلوقاته يسمى استوى إلى غير ذلك مما قيل ، والأظهر مذهب الأقدمين فى ترك تعيين بعضها وتفويض المقصود منها إلى الله تعالى مع القطع بتنزيهه جلّ وعلا عما لا يليق به ، لأن تعيين أحد المحتملات الجائزة بغير دليل بدعة فى الدين وتجاسر عظيم ، وتعيين من عين شيئا منها كالامام إنما كان لدليل يرجحه من جهة اللغة أو غيرها ، والله تعالى أعلم .

(ص) ﴿ فصل ﴾ ومما جاء به صلى الله عليه وسلم ويجب الايمان به

تعليل لقوله ولا يجوز تأويله (قوله لثبوت النبوّات) أى وذلك لأن النبوّة ثابتة بالمعجزة وهى فعل لله حاصل بعد عدم فلا بد لها من قدرة وإرادة وعلم وحياة فيستفاد من ذلك الفعل بطريق العقل أن الله متصف بتلك الصفات ، وإذا كان الأصل هو العقل والنقل فرعه لزم من كذب الأصل كذب فرعه (قوله تأويلات) فى مقابلة ماله تأويل واحد فيحمل الجمع على مافوق الواحد (قوله اللبس) أى الالتباس والاشتباه (قوله ويفوض الأمر فيه) أى فى التعيين الى الله تعالى : يعنى أن ذلك الأمر المتشابه يصرف عن ظاهره المستحيل ثم بعد ذلك يفوض الأمر الى الله فى المراد منه ولا يؤوّلون أصلا ولا يلتفتون لتأويل (قوله بمعنى قصد) أى الرحمن قصد إلى خلق شيء هنالك : أى فى العرش (قوله بمعنى كمل) أى الرحمن بالعرش كمل الخلق (قوله يسمى استوى) فالوقف على الرحمن الذى هو بدل من ضمير خلق السموات والأرض فقوله استوى مبتدأ وعلى العرش خبر : أى الشيء الذى يسمى استوى كائن على العرش ومستقرّ عليه (قوله لأن تعيين الخ) هذا بيان لوجه الأظهرية إلا أنه ينافى مابعد من قوله إنما كان لدليل الخ ، والمناسب أن لو وجه الأظهرية بأنه أحوط .

فصل

(قوله ومما جاء به الخ) هذا من جملة ماجاء به من أمور المعاد فالأولى إسقاط الترجمة والعطف

نفوذ الوعيد فى طائفة من عصاة أمته ، ثم يخرجون بشفاعته صلى الله عليه وسلم ، والحوض وهل هو قبل الصراط أو بعده ، أوهما حوضان أحدهما قبل الصراط والآخر بعده ، وهو الصحيح أقوال ، وتطاير الصحف الى غير ذلك مما علم من الدين ضرورة وعلمه مفصل فى الكتاب والسنة وكتب علماء الأمة .

(ش) اعلم أن نفوذ الوعيد اختلف الناس فيه على ثلاثة مذاهب : الأوّل أن الوعيد الوارد فى الكتب الالهية إنما جاء للتخويف فقط . وأما فعل الآلام فلا وهو قول الباطنية ، واحتجوا بقوله تعالى — ذلك يخوّف الله به عباده — ولا يخفى فساده ، فان التخويف المذكور فى الآية إنما هو فى الدنيا وفى الآخرة يقع المخوّف به ، واحتجوا أيضا بأن الحكيم أرحم الراحمين كيف يعذب حيوانا ضعيفا وغايته أنه بمعصيته إنما قصر فى حق نفسه لاستحالة أن يكون لله تعالى نفع فى عمل أحد أوضرر به ، وأيضا فالأفعال كلها واقعة بارادته تعالى وخلقه لاأثر للعبد فى شىء منها ، وهذا الكلام منهم مبنى على التحسين العقلى وهو باطل وعلى طلب الاطلاع

على ماسبق من قوله كالحشر والنشر بأن يقول وكنفوذ الوعيد الخ (قوله نفوذ الوعيد فى طائفة من عصاة أمته) أى من أهل الكبائر منهم الذين لم يتوبوا ، والمراد بالأمة أمة الاجابة ثم ان ظاهره أن الوعيد ينفذ فى طائفة اما من الزناة أو غيرهم وليس كذلك ، بل المراد أن فرقة الزناة لابدّ فى نفوذ الوعيد من طائفة منهم وهكذا فكان الأولى أن يقول فى طائفة من كلّ نوع من أنواع عصاة أمته وغير تلك الطائفة يغفر له هذا ، والتحقيق أنه يكفى تحققه ولو فى واحد (قوله بشفاعته) خصه بالذكر دون غيره ممن يشاركه فى هذه الشفاعة كالأنبياء والعلماء لعظم شأنه (قوله هل هو قبل الصراط) أى فى أرض الموقف ، ومن دخل النار بعده كان شربه منه أمانا من أن تحرق النار جوفه وأمانا من أن يدركه الجوع والعطش (قوله وتطاير الصحف) أى من خزانة تحت العرش جمع صحيفة وهى الكتب المكتوب فيها أعمال المكلفين من خير أو شرّ (قوله إلى غير ذلك) أى من قواعد الاسلام (قوله وعلمه مفصل) أى ومما علمه مفصل : أى ومما دال علمه مفصل لأن المفصل فى الكتب إنما هو دالّ ذلك العلم وذلك كقوله تعالى — من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها — الآية (قوله وأما فعل الآلام) أى وأما حصول الآلام بالفعل (قوله فلا) أى فلا يقع ذلك أصلا (قوله وهو قول الباطنية) نسبة للباطن لأنهم عدلوا عن الظاهر وهذا رفض للشريعة و إبطال لها وقالوا نصوص الشرع كأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ظاهرها غير مراد ، بل المراد معنى باطنى غير الصلاة والزكاة المعهودتين (قوله ذلك يخوّف الله به عباده) قالوا فقد أطلق الظلل ولم يرد لاحقيقة ولا مجازا غير ذلك بل مجرد وهم الشخص كاف فى التخويف المقصود من الآى (قوله يقع المخوّف به) أى المصرح بلحوقه للعصاة فى النصوص الشرعية (قوله أنه) أى ذلك الحيوان الضعيف (قوله إنما قصر فى حق نفسه) أى ولم يفوت على المولى شيئا لاستحالة الخ فقوله لاستحالة الخ علة لذلك المحذوف (قوله وخلقه) أراد به تعلق قدرته (قوله لا أثر للعبد) أى وحينئذ فلا يحسن ترتب العقاب على شىء منها (قوله وهذا الكلام الخ) جواب عن تلك الشبهة المذكورة ، وقوله : وعلى طلب الخ عطف

على سر القدر ، وهو مما نهينا عن الخوض فيه . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا ذكر القدر فأمسكوا » والله سبحانه وتعالى يفعل مايشاء ويحكم مايريد ولا علم لنا بشيء إلا أن يعلمنا جل وعلا بفضله . المذهب الثاني أن العذاب إنما يحسن في حق الكافر دون المسلم وهو مذهب المرجئة ، وجزموا بنفي عقاب من مات من أهل الكبائر قبل أن يوفق للتوبة ، واحتجوا بقوله تعالى — إن الخزى اليوم والسوء على الكافرين — ودخول النار خزى بدليل — من تدخل النار فقد أخزيته — فهو خاص اذن بالكافرين ، وبقوله تعالى — إنا قد أوحى الينا أن العذاب على من كذب وتولى — والألف واللام في العذاب للعموم ، وبقوله تعالى — كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها — الآية ، وبقوله تعالى — لا يصلاها إلا الأشقى الذى كذب وتولى — وبقوله جلّ وعز — وهل يجازى إلا الكفور — والكفور لفظ مبالغة ، فوجب أن يختص بالكافر . لايقال يعارضه قوله تعالى — من يعمل سوءا يجز به — لأنا نقول يرجح عند التعارض آى الوعد على آى الوعيد لأن رحمته تعالى وفضله أغلب ، وبقوله تعالى — يوم تبيض وجوه وتسودّ وجوه — الآية ، وبقوله تعالى — وجوه يومئذ مسفرة — الآية ، وبقوله عزوجل — ياعبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لاتقنطوا — الآية ، والمراد المؤمنون لأن الاضافة تشعر بتشريف ما ولاشرف للكافرين. والجواب عن الجميع أن الآيات المخصصة العذاب بالكافر مراد بها عذاب وخزى خاص ، وهو الذى يقتضي الخلود ولا فلاح بعده والعياذ بالله ، ولا خفاء أن ذلك خاص بالكافرين . وأما قوله تعالى — ياعبادى الذين أسرفوا على أنفسهم —

على التحسين (قوله سر القدر) أى حكمته مثل الحكمة في كون الصلوات خمسا وفي كون هذا غنيا وهذا فقيرا وهكذا ككون هذا عالما وهذا جاهلا والنبيّ صلى الله عليه وسلم لم يخرج من الدنيا حتى أطلعه الله على جميع ذلك ونحن في الآخرة نعلم سر القدر أيضا (قوله والله سبحانه الخ) هذا من كلام المؤلف (قوله المرجئة) سموا بذلك لارجائهم المعصية : أى عدم اعتبارهم لها من حيث إنها لايترتب على فعلها عذاب (قوله ان الخزى الخ) أى وتعريف المسند إليه يقتضي الحصر وبهذا يتمّ لهم احتجاجهم فلا بدّ منه (قوله فهو) أى الخزى (قوله أن العذاب الخ) أى كل عذاب لا يكون إلا لمن كذب وتولى ، وحينئذ فمرتكب الكبيرة لايعذب (قوله سألهم خزنتها الآية) أى — ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير — الخ فدلّ هذا على أن كلّ من دخل النار فهو مكذب ومقتضاه أن من لم يكن مكذبا فلا يدخل النار (قوله فوجب أن يختص بالكافر) أى وهو الذى تحقق فيه هذا المعنى الجارى على المبالغة فيخرج كفر النعم (قوله لايقال الخ) وارد على المرجئة (قوله يعارضه الخ) أى ماذكر من الآيات على وجه الاستدلال بها قوله تعالى الخ : أى وحيث كانت هذه الآية معارضة لما ذكر سقط احتجاجهم به (قوله لأنا نقول) أى على لسانهم (قوله لأن رحمته الخ) وجه لترجيح آى الوعد على آى الوعيد (قوله وبقوله الخ) عطف على بقوله السابق ، وأنت خبير بأن السؤال المتقدّم وارد على جميع ما احتجوا به فكان الأولى تأخيره عن الجميع (قوله المخصصة الخ) أى التي جعلت العذاب خاصا بالكافر (قوله مراد بها) أى الآيات والاسناد مجازى (قوله وخزى خاص) أى وليست باقية على عمومها لكل عذاب (قوله أن ذلك) أى الذى يقتضي الخلود.

فهو عام يقبل التخصيص ، وأيضا فيحتمل أن المراد حض العصاة على التوبة والرجوع إلى الله تعالى ، وأن لايقنطوا بواقعة الذنب من رحمة الله تعالى حتى يصدهم ذلك عن التوبة ويدل عليه قوله تعالى إثرهذه الآية ـ وأنيبوا إلى ربكم وأسلموا له من قبل أن يأتيكم العذاب ـ الآية . المذهب الثالث أن العذاب ثابت حسن فى حق الكفار وعصاة المؤمنين ، وهذا هو الذى أجمع عليه أهل السنة والمعتزلة إلا أن حسنه عند أهل السنة بالشرع وعند المعتزلة بالعقل ، وأيضا فليس هو دائما فى حق من نفذ فيه من عصاة المؤمنين عند أهل السنة ، ولا شاملا عندهم لجميع العصاة لثبوت عفوه تعالى عن كثير وخالف المعتزلة فى الأمرين . وبالجملة فمذهب جميع أهل الحق وأهل السنة أن الناس على قسمين مؤمن وكافر ، فالكافر مخلد فى النار باجماع ، والمؤمن على ضربين محفوظ من المعاصى عمره وغير محفوظ ، فالأول فى الجنة بالاجماع ، والثانى صاحب صغائر فقط وصاحب كبائر فقط ، وصاحب الكبائر تائب وغير تائب ، فالقسمان الأولان أيضا فى الجنة أبدا بالاجماع ، وربما تكون بعد أهوال ثم يغفر الله سبحانه ، وغير التائب فى مشيئة الله مع اجماعهم على نفوذ الوعيد فى بعضهم وهم جماعة من كل نوع من أنواع المعاصى . وأما شفاعة سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم فى إخراج عصاة المؤمنين من النار فلا خفاء فى ثبوتها عند أهل السنة وأنكرها المعتزلة على أصلهم فى أن الفاسق مخلد فى النار كالكافر ، ولنبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم شفاعات أخر مشهورة فى كتب الحديث ، نسأله سبحانه أن لايحرمنا منها . وأما ثبوت الحوض له صلى الله عليه وسلم فمشهور مستفيض ، نسأله سبحانه أن يجعلنا فى الرغيل الأول من الواردين منه . واختلفوا هل هو قبل الصراط أو بعده والتحقيق أن له

(قوله فهو عام) أى لصدقه بكل مؤمن مرتكب للكبيرة أراد الله نفوذ الوعيد فيه أولا (قوله يقبل التخصيص) أى بأن يخرج منه من أراد الله نفوذ الوعيد فيه من مرتكبى الكبائر وحينئذ فلا يصح استدلال المرجئة به (قوله وأن لايقنطوا) أى العصاة (قوله ذلك) أى القنوط (قوله ثابت) أى لاخبار الشارع بوقوعه (قوله حسن) أى لايلحق المولى سبحانه لوم فى إيصاله لكل من الكافر والمؤمن العاصى (قوله وأيضا الخ) ارتكب لفظ أيضا مراعاة لمعنى الاستثناء قبل (قوله فى الأمرين) أى اللذين هما عدم الدوام وعدم الشمول (قوله وأهل السنة) عطف تفسير (قوله باجماع) أى من أهل السنة والمعتزلة وكذا يقال فيما بعد (قوله وصاحب كبائر فقط) أى جنس الكبائر الصادق بالكبيرة الواحدة فأكثر (قوله فالقسمان الأولان) هما صاحب الصغائر وصاحب الكبائر الذى تاب منها (قوله وربما تكون) أى الجنة (قوله بعد أهوال) كالعرض والحساب وهذه الأهوال ليست من الوعيد (قوله مع اجماعهم الخ) لأجل أن يتحقق بذلك صدق الوعيد ، وظاهر العبارة يتناول الكبائر والصغائر (قوله من أنواع المعاصى) الأحسن من أنواع العصاة فالظلمة نوع من أنواع العصاة وأكلة الربا نوع والزناة نوع وهكذا (قوله شفاعات أخر) كشفاعته العظمى التى لتعجيل الحساب وإراحة الناس من هول الموقف وهذه خاصة به وشفاعته لمن رآه أو زاره محتسبا وشفاعته فى أهل بيته أن لايدخل أحد منهم النار (قوله فى الرغيل الأول) هو الطائفة السابقة من الخيل أو البقر استعاره الشارح

حوضين قبل و بعد . وأما تطاير الصحف فمشهور أيضا ، واختلفوا فيمن ينفذ فيه الوعيد من عصاة المؤمنين هل يأخذ كتابه بيمينه أوهو موقوف وهو أقرب والله أعلم .

(ص) واعلم أن أصول الأحكام التى منها تتلقى : الكتاب والسنة واجماع الأمة وقياس الأئمة واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم نجاة لمن تمسك به ، وأفضل الناس بعد نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ، ويختار مالك الوقف فيما بين عثمان وعلىّ رضى الله عنهما وعمن قبلهما ، والصحابة رضى الله عنهم كلهم أئمة عدول بأيهم اقتديتم اهتديتم نفعنا الله بحبهم وأماتنا على سنتهم ، وحشرنا فى زمرتهم آمين يارب العالمين ، فهذه عقيدة أهل التوحيد المخرجة بفضل الله من ظلمات الجهل والتقليد ، المرغمة بعون الله أنف كل مبتدع عنيد ، نسأله سبحانه أن ينفع بها بفضله و يشرح بها صدر كلّ من يسعى فى تحصيلها

للطائفة الأولى من الناس ، وقوله : الأوّل وصف كاشف (قوله حوضين الخ) وهل الحوض خاص به صلى الله عليه وسلم أو لكلّ نبى حوض ترده أمته أو لكلّ نبى حوض ماعدا صالحا فحوضه ضرع ناقته أقوال ثلاثة (قوله واختلفوا الخ) أما المؤمن الطائع فيأخذ كتابه بيمينه وأما الكافر فبشماله بلا نزاع فى ذلك (قوله هل الخ) وقيل بيساره أو هو موقوف أى لايعين فيه شىء (قوله وهو أقرب) أى لأن هذه المباحث لاتدرك بالقياس فاذا لم يرد نص تعين الوقف (قوله أن أصول الأحكام) المراد بالأصول الأدلة ، والمراد بالأحكام الوجوب والندب والاباحة والكراهة والتحريم (قوله واتباع الخ) مبتدأ خبره قوله نجاة وعطف اقتفاء على ماقبله مرادف فلذا لم يقل نجاتان (قوله آثارهم) جمع أثر وهو مانقل عنهم (قوله وأفضل الخ) مسألة اعتقادية فكان المناسب تقديمها على قوله . واعلم الخ لكنه قصد ختم كتابه بمسألة الصحابة رضى الله عنهم ليكون من باب ختامه مسك (قوله بعد نبينا) أى و بعد الأنبياء أيضا (قوله وعمن قبلهما) أى من أبى بكر وعمر (قوله عدول) أى من لابس الفتنة ومن لم يلابسها (قوله نفعنا الله بحبهم) أى بسببه ، والمراد بالنفع مايشمل التوفيق فى دار الدنيا للطاعات وحصول الثواب فى الآخرة (قوله فى زمرتهم) الزمرة الحزب والجماعة واضافتها بيانية (قوله آمين) اسم فعل أمر بمعنى استجب ولم يبن على السكون لسكون ماقبل آخره وخصت الحركة بالفتح لخفتها (قوله فهذه عقيدة الخ) الاشارة للمؤلف ، وأشار المصنف بذلك لبيان اسم ذلك المؤلف وما شاع من تلقيبه بالكبرى فليس من وضع المصنف ولتضمنه معتقد أهل الايمان لقبها المصنف بعقيدة أهل التوحيد والمراد بأهل التوحيد المؤمنون ثم أتبع المصنف لقبها بأوصاف تظهر عظم شأنها فقال المخرجة الخ (قوله المخرجة الخ) أى لأجل ما انطوت عليه من العقائد المصحوبة ببراهينها واضافة ظلمات للجهل من إضافة المشبه به للمشبه (قوله والتقليد) عطف خاص على عام (قوله المرغمة) اسم فاعل من الارغام وهو الالصاق بالتراب : أى الملصقة لأنف كلّ مبتدع فى التراب : أى المذلة له بسبب انقطاع حجته (قوله بعون الله) أى باعانته (قوله عنيد) أى مخالف لأهل السنة (قوله أن ينفع بها) أى جميع المسلمين أو أحباءه أو تلامذته (قوله و يشرح بها) أى بسببها

بطوله ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد عدد ماذكرك وذكره الذاكرون وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون ، ورضى الله تعالى عن أهله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

(ش) مراده بالأصول الأدلة وبالأحكام الأحكام الشرعية جمع حكم ، وهو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع ، فيدخل فى الاقتضاء الايجاب والتحريم والندب والكراهة ، والمراد بالتخيير الاباحة ، والوضع عبارة عن الحكم على الشيء بأنه سبب لأحد الأحكام الخمسة أو شرط فيه أو مانع منه ، فالمعنى أن الأدلة التى يستند اليها فى إثبات هذه الأحكام منحصرة فى الأربعة التى ذكرت وهى الكتاب ، والمراد به القرآن المنزل على نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ، والسنة والمراد بها هنا ماصدر عن النبى صلى الله عليه وسلم مما ليس بمتلو ، وينحصر ذلك فى أقواله عليه الصلاة والسلام وأفعاله وتقاريره ، والاجماع والمراد به اتفاق المجتهدين من أمة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم

(قوله بطوله) بفتح الطاء : أى فضله ويطلق على القدرة أيضا (قوله وصلى الخ) لما كان النبى صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى فى كل خير وصل إلينا ناسب أن يصلى عليه مكافأة له ، والسيد هو الذى يفزع إليه عند الشدائد والمولى هو الناصر ، ولما كان الفزع عند الشدائد مقدما على النصرة ناسب تقديم السيد على المولى (قوله عدد) منصوب على أنه مفعول مطلق وهل يحصل المتلفظ بهذه الصيغة ثواب هذا العدد : أى ثواب بعدد كل فرد من الذاكرين ومن الغافلين أو يعطى ثواب صلاة واحدة ، والتحقيق الثانى لكن مع زيادة الكثير من الثواب دون العدد المذكور . واعلم أن الذاكرين لله أكثر من الذاكرين للنبى والغافلين عن ذكر النبى أكثر من الغافلين عن ذكر الله ، وحينئذ فكان الأنسب أن يقول وغفل عن ذكره وذكرك الغافلون (قوله ورضى الله الخ) خبرية لفظا انشائية معنى (قوله والحمد لله الخ) ختم كتابه بذلك طلبا لمشاكلة أهل الرضوان قال تعالى — وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين — (قوله الأحكام الشرعية) نسبة للشرع بمعنى الشارع ، وحينئذ فلم يتحد المنسوب والمنسوب اليه (قوله خطاب الله) أى كلامه المخاطب به (قوله المتعلق بأفعال المكلفين) مثله الخطاب المتعلق بفعل الواحد كخصائصه صلى الله عليه وسلم ، ثم إن الخطاب قد يتعلق بفعل غير المكلف كالصبى وقد يتعلق بما ليس بفعل أصلا كالزوال والحيض فلو أسقط قوله المتعلق بأفعال المكلفين لكان أولى (قوله بالاقتضاء) أى الطلب متعلق بخطاب والباء للملابسة من ملابسة الكلى لجزئياته ، فالايجاب جزئى اعتبارى للخطاب وكذا التحريم والندب والكراهة (قوله أو الوضع) عطف على الاقتضاء (قوله الاباحة) هى الاذن فى الفعل والترك على حد سواء (قوله عبارة الخ) الأولى عبارة عن جعل الشيء سببا لأحد الأحكام الخمسة أو شرطا فيه أو مانعا منه (قوله لأحد الأحكام الخمسة) أعنى أنواع الاقتضاء الأربعة مع الاباحة (قوله والمراد به القرآن) وهو اللفظ المنزل على محمد للاعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته ، والقرآن والكتاب مترادفان وماذكره الشارح تفسير لفظى لأشهرية القرآن (قوله ماصدر الخ) وأما المتلو فهو القرآن السابق فكل ماليس بقرآن فهو غير متلو ، فالأحاديث القدسية من السنة (قوله اتفاق المجتهدين) الجمع لما فوق

فى عصر على أمر ، ومن يرى أنه لاينعقد إلابقاء اجماعهم الى انقراض عصرهم يزيد فى التعريف الى انقراض العصر ، ومن يرى أن الاجماع لاينعقد مع سبق خلاف مستقر من حى أوميت وجوّز وقوعه يزيد لم يسبقه خلاف مجتهد مستقر ، والقياس والمراد به مساواة فرع لأصل فى علة حكمه وانما أضاف القياس الى الأئمة للتنبيه على أنه ليس كل قياس يعتبر ، بل الذى يقع من الأئمة المجتهدين لاتساع مقدّماته وكثرة الغلط فيه ، والعلم المتكفل بمعرفة هذه الأدلة و بمسائلها و بمعرفة وجه استنباط الأحكام الشرعية منها هوالعلم المسمى بأصول الفقه ، و إنما مرادنا نحن بهذا الكلام هنا بيان مذهب أهل السنة فى أن الأحكام الشرعية لا تثبت بالعقل المحض ، بل بالنقل أو العقل المستنبط منه خلاف مذهب المعتزلة المحكمين العقول فى اثبات الأحكام الشرعية ، وقد سبق ردّ مذهبهم فى فصل التحسين والتقبيح (قوله : واتباع السلف الصالح الى آخره) نبه به على ترك البدع التى لايشهد لها أصل من أصول الشريعة والفرار منها غاية المقدور

الواحد ولا يتصوّر الاتفاق من واحد والاتفاق إنما يكون حجة إذا وقع بعد موته صلى الله عليه وسلم ، وأما فى حال حياته فالحجة أقواله وأفعاله (قوله فى عصر) أى فى أىّ عصر كان ولا يخص عصر الصحابة على الصحيح ، وعلى أىّ أمر كان سواء كان إثباتا أو نفيا وسواء كان شرعيا أو لغويا أو عرفيا (قوله لاينعقد) أى الاجماع الذى شأنه الحجة (قوله إلى انقراض العصر) أى اتفاقا مستمرا إلى انقراض العصر (قوله يزيد الخ) أى لأن التعريف جار على الاجماع الذى هو حجة لثبوت الأحكام وهو قبل انقراض العصر ليس بحجة عند ذلك القائل فوجبت تلك الزيادة ليكون التعريف مطردا مانعا (قوله ومن يرى أن الاجماع الخ) مفهومه أن من يرى انعقاد الاجماع أو لم يجوّز وقوعه فلا يزيد ذلك (قوله لاينعقد مع سبق الخ) أى لاينعقد إذا وقع مع سبق الخ ، وقوله وجوز وقوعه : أى والحال أنه جوّز وقوعه عقلا وفاعل جوّز من يرى أن الاجماع لاينعقد والضمير فى وقوعه عائد على الاجماع مع سبق خلاف مستقرّ (قوله مع سبق خلاف) أى خلاف مجتهد (قوله مستقر) بالرفع نعت لخلاف ، و إنما قيد الخلاف بالاستقرار لأنه قبل أن يستقر يجوز الاتفاق على أحد القولين فان الصحابة أجمعوا على قول الصدّيق بقتال أهل الردّة بعد خلافهم من غير استقرار وعلى دفنه صلى الله عليه وسلم فى بيت عائشة بعد اختلافهم من غير استقرار (قوله مساواة الخ) هذا هو سبب القياس ، وتعريفه حمل مجهول على معلوم لمساواته فى حكم علته (قوله لاتساع مقدّماته) مقدّمات القياس مايتوقف عليها ، فمنها حكم الأصل وكونه معللا وأن العلة كذا ووجودها فى الأصل ووجودها فى الفرع وعدم معارض فى الأصل وعدم معارض فى الفرع (قوله وكثرة الغلط فيه) من عطف المسبب على السبب (قوله وإنما مرادنا الخ) جواب عما يقال قولك والعلم المتكفل الخ يقتضى أن محلّ هذه المسئلة علم الأصول فما وجه ذكرها هنا (قوله أو العقل) أراد به القوة ، وقوله : المستنبط بصيغة اسم الفاعل ، وقوله : منه : أى النقل ويصحّ أن يراد بالعقل الدليل العقلى وعلى هذا فالمستنبط بصيغة اسم المفعول (قوله التى لايشهد لها أصل الخ) هذا وصف مخصص للبدع احترز به من البدع المستحسنة التى تشهد لها أصول

الى ما كان عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم سواء تعلقت تلك البدع بالعقائد ككثير من عقائد المعتزلة ومن فى معناهم ، أو بأحد الأعمال الظاهرة ككثير مما هو مشاهد فى أزمنتنا وفى ماقبلها ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، وقوله : والصحابة كلهم أئمة عدول ، هذا هوالذى عليه جمهور العلماء والمحققون من أهل الأصول ، وأن كل من ثبتت صحبته لايسئل عن عدالته ولايتوقف فى روايته عرف أولم يعرف ، ودليلهم ظاهر الكتاب والسنة كقوله ــ والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم ــ الآية ، وقوله تعالى ــ وكذلك جعلناكم أمة وسطا ــ الآية ، وقوله ــ كنتم خير أمة أخرجت للناس ــ الآية ، وقوله صلى الله عليه وسلم « أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهديتم » وقوله صلى الله عليه وسلم « خير القرون قرنى » وقوله صلى الله عليه وسلم « لوأنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه » وفى المسئلة أقوال أخر غير مرضية ومحلها علم الأصول ، والذى عليه الكتاب والسنة واجماع من يعتد باجماعه ماتقدم وهو أنهم كلهم عدول من غير تفصيل ، والصحابى عند الجمهور من اجتمع مؤمنا مع النبى صلى الله عليه وسلم

الشريعة كجمع القرآن وتدوين المذاهب ، فان قواعد الشريعة تقتضى وجوبها وكتجمل العلماء بالملابس الفاخرة لأجل عدم إهانتهم والأخذ عنهم فان قواعد الشريعة تقتضى ندب ذلك (قوله إلى ما كان عليه السلف الصالح) أى القرون الثلاثة الذين شهد لهم النبىّ صلى الله عليه وسلم بالخيرية (قوله كلهم أئمة عدول) أى مالم يطرأ قادح (قوله ان كل الخ) بدل من قوله الذى وفى بعض النسخ وان كل بالواو وعليها فالعطف تفسيرى (قوله لايسئل عن عدالته) أى لأنهم محمولون على العدالة حتى يظهر قادح بخلاف غيرهم فانه لايحمل على العدالة عند جهل حاله (قوله عرف) أى حاله (قوله أولم يعرف) أى حاله بأن كان مجهولا (قوله ودليلهم) أى الجمهور والمحققين (قوله وكذلك جعلناكم الخ) فيه أن الكلام فى الصحابة والخطاب فى الآية للأمة بتمامها وكذا يقال فى الآية بعد (قوله لو أنفق الخ) قاله عليه الصلاة والسلام لخالد بن الوليد لما وقع بينه وبين أبى عبيدة نزاع ، وحينئذ فالمعنىّ بالمدح هم الصحابة السابقون كأبى عبيدة فالمزية لبعضهم فلا يكون فى ذلك دليل للمدّعى . وأجاب بعضهم بأن النبىّ صلى الله عليه وسلم كانت له تجليات فرأى فى بعضها سائر أمته الآتين بعده فقال مخاطبا لهم لاتسبوا أصحابى فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا لما أدرك مدّ أحدهم ولا نصيفه (قوله نصيفه) لغة فى النصف (قوله وفى المسئلة) أى مسئلة عدالة الصحابة (قوله أقوال أخر) منها أنه يبحث عن عدالتهم كغيرهم إلا من يكون ظاهر العدالة أو مقطوعها كالشيخين ، ومنها أنهم عدول إلى قتل عثمان ويبحث عن عدالتهم بعد قتله لوقوع الفتن بينهم حينئذ ، ومنها أنهم عدول إلا من خرج على علىّ وقاتله (قوله والذى عليه الكتاب والسنة) أى ظاهرهما ليطابق ماسبق (قوله كلهم عدول) أى من غير تفصيل بين من بقى الى قتل عثمان وغيره وبين من قاتل عليا وغيره (قوله والصحابى) نسبة للصحابة ، وإنما نسب للجمع لاختصاص هذا الجمع بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صار كالعلم بالغلبة عليهم ، وحينئذ فقد أشبه هذا الجمع المفرد (قوله من اجتمع) أى يقظة

فى حياته ، ثم مات مؤمنا وان لم يرو عنه وان لم يطل ، وقوله : من اجتمع أحسن من قول ابن الحاجب من رآه لأنه يخرج عنه مثل عبد الله بن أم مكتوم رضى الله عنه ، و إنما لم يشترط طول الاجتماع فى حق الصاحب بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم مع اشتراط ذلك فيه لغة وعرفا بالنسبة الى غيره ، لأن اجتماع المؤمن معه صلى الله عليه وسلم وان كان لحظة يحصل له من البركة ونور الباطن مالا يدخل تحت حصر ، واذا كان كثير من الأولياء شوهد عظيم ارتقاء من اعتنوا به بنظرة واحدة أو توجهوا اليه بهمة مفردة ، فكيف بالاجتماع مع أشرف الخلق ومن نوره أصل الأنوار كلها ، وفى أدنى أنواره تغرق جميع أنوار الأولياء ومعارفهم ، صلى الله عليه وسلم ماذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون (قوله : وأفضلهم أبو بكر ثم عمر الخ) هذه المسئلة اختلف الناس فيها ، فقال فرقة لا تتعرض للتفضيل بينهم ، وقالوا هم كالأصابع فى الكف ، وقال غير هؤلاء بالتفضيل . ثم اختلفوا ففضلت الخطابية عمر رضى الله عنه ، وفضلت الراوندية العباس رضى الله عنه ، وفضلت الشيعة عليا رضى الله عنه ، وفضلت أهل السنة أبا بكر رضى الله عنه . قال القرطبي فى شرح مسلم : لم يختلف السلف والخلف فى أن أفضلهم أبو بكر ثم عمر ، ولاعبرة بقول أهل الشيع والبدع . وقال القاضى عياض فى الاكمال : قال أبو منصور البغدادى : أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة على ترتيبهم فى الخلافة ، ثم تمام العشرة ، ثم أهل بدر ، ثم أهل أحد ، ثم أهل بيعة الرضوان ، ومن له مزية من أهل العقبتين من الأنصار ،

وعبر باجتمع دون رأى ليدخل العميان كابن أم مكتوم (قوله فى حياته) خرج من رآه من الصالحين يقظة بعد وفاته (قوله ثم مات مؤمنا) الأولى اسقاطه إذ المراد تعريف من يقال له صحابى فى الحال (قوله وان لم يطل) بضم أوله من الاطالة : أى وان لم يطل فى اجتماعه به (قوله لأنه يخرج عنه) أى عن تعريف ابن الحاجب حيث عبر بالرؤية فيكون التعريف فاسد العكس : أى غير جامع لكن هذا التعليل يقتضى فساد المقابل الذى هو تعريف ابن الحاجب فكان الأولى التعبير بالصواب إلا أن يقال المراد بالرؤية فى كلام ابن الحاجب الاجتماع و إطلاق الرؤية على الاجتماع شائع فى العرف حتى صار حقيقة عرفية (قوله بالنسبة إليه) أى بالنسبة لاجتماعه ، وقوله : مع اشتراط ذلك : أى الطول فى الصاحب (قوله مفردة) أى واحدة (قوله تغرق) أى تخفى وتغيب (قوله كالأصابع فى الكف) أى ولم يثبت أن بعض الأصابع أفضل من بعض (قوله الخطابية) قوم من الروافض نسبة لكبيرهم أبى الخطاب كان يأمرهم بشهادة الزور على من خالفهم (قوله وفضلت الشيعة) الشيعة فى اللغة الفرقة تكون على حدة و يقع على الواحد وغيره ، وشيعة الرجل أنصاره وأتباعه ثم غلب هذا الاسم على كل من يتولى عليا وأهل بيته فصار اسما خاصا به (قوله ولاعبرة بقول أهل الشيع) الأولى التشييع لأجل إضافة أهل ولأجل عطف البدع والعطف من عطف العام على الخاص (قوله أصحابنا) أى البغداديون من أهل السنة (قوله ثم أهل بيعة الرضوان) هم الذين بايعوه صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة فى الحديبية حين صده المشركون عن دخول مكة وهو فى الحديبية (قوله ومن له مزية) عطف على قوله ثم أهل بيعة الرضوان ، وقوله : من الأنصار حال من أهل العقبتين ومفاده أن أهل بيعة الرضوان ومن له مزية فى مرتبة

وكذلك السابقون الأوّلون . واختلف فيهم ، فقيل هم من صلى للقبلتين ، وقيل هم أهل بيعة الرضوان ، وقيل هم أهل بدر . واختلف فيما بين عثمان وعليّ رضى الله عنهما ، فقيل هما على ترتيبهما فى الخلافة ، واليه مال الأشعرى ، وقيل فيهما بالوقف ، واليه نحا مالك رحمه الله فقيل له فى المدوّنة من أفضل الناس بعد نبيهم ، فقال أبو بكر ثم عمر أو فى ذلك شك ؟ وسقط عمر فى بعض الروايات ، قيل فعليّ فعثمان فقال ما أدركت أحدا ممن أقتدى به يفضل أحدهما على الآخر ، ولأبى المعالى قريب منه . وقال ابن العربى : وقد كان شيخنا الفهرى يقدم عمر كثيرا ، ويقول لو قال أحد بتقديمه على أبى بكر لقلته ، ويرحم الله الفهرى لم يصب وجه النظر بل غاب عنه ، إذ لو نظر لعلم أن أبا بكر رضى الله عنه سيد الأمة من غير مدافع ، ثم اختلف فى تأويل وقف مالك رحمه الله تعالى ، فقيل هو وقف على ظاهره ، وقيل هو راجع للقول الأوّل انهم على ترتيبهم فى الخلافة ويحتمل وقفه

واحدة . واعلم أن النبى صلى الله عليه وسلم قدم عليه من المدينة وهو فى مكة قبل الهجرة ستة أشخاص فتعاقدوا معه على النصر عند عقبة منى ، ثم فى العام الثانى قدم عليه اثنا عشر فقط فتعاقدوا معه عند العقبة المذكورة ، وفى العام الثالث وهو عام الهجرة قدم عليه نحو المائة من المدينة فتعاقدوا معه وتحالفوا على نصره عند العقبة المذكورة فالكل من الأنصار الذين هم من أهل المدينة فلم تظهر التثنية فى قوله من أهل العقبتين إلا أن يقال المبايعة مع فرقتين كانت عند عقبة والمبايعة مع الفرقة الثالثة كانت عند عقبة أخرى (قوله وكذلك السابقون) ظاهره أنهم فى مرتبة أهل بيعة الرضوان وأنهم مساوون لهم فى الفضل ، وهذا ظاهر على القول الأوّل فيهم (قوله بالوقف) أى لايجزم بتفضيل أحدهما على الآخر (قوله فقيل له) أى لمالك فى المدونة وفى الكلام تقديم وتأخير : أى ففى المدونة قيل لمالك من أفضل الناس الخ : أى ففى المدونة أن ابن القاسم قال لمالك من أفضل الناس الخ (قوله أو فى ذلك شك) الهمزة للاستفهام الانكارى والواو مفتوحة وهى للعطف : أى ولا شك فى ذلك (قوله ولأبى المعالى) هو امام الحرمين ، وقوله : قريب منه : أى من كلام مالك وهذا آخر كلام القاضى عياض فى الاكمال (قوله كان شيخنا الفهرى) المراد بالفهرى هنا أبو بكر الطرطوشى الأندلسى نزيل اسكندرية والمدفون بها ، وليس المراد به ابن التلمسانى لأنه متأخر عن ابن العربى (قوله يقدم عمر كثيرا) أى يعظمه ويجله ويعترف له بالفضل العظيم والفخر الجسيم (قوله ويرحم الله الخ) هذا من كلام المصنف (قوله بل غاب) أى وجه النظر : أى النظر الوجيه الصواب (قوله مدافع) أى منازع (قوله ثم اختلف الخ) الأولى إسقاط تأويل لأن بعض الأطراف من الخلاف لاتأويل فيه (قوله هو وقف على ظاهره) أى انه وقف حيرة بمعنى أنه تردد وتحير فى أيهما أفضل لتعارض الأدلة عنده (قوله وقيل هو) أى مالك ، وقوله : راجع : أى عن الوقف للقول الأوّل وهذا الكلام بمنزلة الاعتراض بين القول الأوّل الذى يقول ان الوقف على ظاهره وبين القول الثانى وهو أن وقفه إنما كان لما وقع من الاختلاف والتعصب لا لأنه لايقول بالقول الأوّل . وحاصل القولين أن الوقف الصادر من مالك قيل وقف حقيقة بمعنى التردد فى الأفضل

و مــ من يقتدى به لما وقع من الاختلاف والتعصب ، حتى صار الناس فرقتين علوية وعثمانية ، وقد قيل ان سبب قوله بالتفضيل بينهما طلبته العلوية حتى امتحن رحمه الله ، ومعنى التفضيل كثرة الثواب ورفع الدرجة ، وذلك لايدرك بقياس ، وإنما يثبت بالنقل ولا يستدلّ عليه بكثرة الطاعات الظاهرة ، إذ قد يكون عمل اليسير من عمل السر أكثر من الكثير الظاهر ، وان كانت الأعمال الظاهرة فيها مجال لغلبة الظنّ بالتفضيل ، واختلف القائلون بالتفضيل ، فقيل هو قطعي ومال اليه الأشعرى ، واليه يشير قول مالك فى المدوّنة فى تفضيل أبى بكر : أوفى ذلك شك . وقال القاضى : هو ظنى قال : لأن المسئلة اجتهادية لو ترك أحد النظر فيها لم يأثم ، وكذلك اختلف هل التفضيل فى الظاهر والباطن ، أو فى الظاهر خاصة ، والقاضى

لتعارض الأدلة وقيل معناه الامساك عن التصريح بما هو الحق مع معرفته لمقتض (قوله وقف من يقتدى به) أى الأشياخ الذين يقتدى بهم مالك رحمه الله تعالى فيقتدى بالبناء للفاعل ثم ان قوله وقف هكذا فى بعض النسخ بواو واحدة وهو على إسقاط واو العطف (قوله أنه الخ [1]) أن ومعمولاها مفعول ليحتمل وضمير أنه للحال والشأن ، وقوله : لما : أى لأجل ما (قوله بالتفضيل بينهما) أى بتفضيل عثمان على علىّ ورجوعه عن الوقف ، وقوله : طلبته : أى أن طلبته فهو على تقدير أن : أى طلب العلوية منه أن يقول بأفضلية علىّ على عثمان حين امتحن عند مخالفتهم (قوله حتى امتحن) أى بالسجن وضرب بالسياط ثلاثين سوطا فأزيد ، واختلف فى الزائد على الثلاثين إلى المائة وصارت يداه لايقدر على رفعهما ولا على تحريك ثوبه بهما ، واختلف فى سبب ذلك فقيل ان والى المدينة جعفر بن سليمان نهى الامام أن يحدث أنه ليس على المكره طلاق فخالفه وحدث بذلك ، وقيل ان الذى نهاه أبو جعفر المنصور ، وقيل ان سبب الامتحان أن جماعة من العلوية سألوه من الأفضل عثمان أو على فقال عثمان فأمروه بالرجوع عن ذلك والقول بتفضيل علىّ فامتنع فضربوه فقول الشارح حتى امتحن : أى ضرب بناء على القول الأخير (قوله وذلك) أى كثرة الثواب ورفع الدرجات (قوله ولا يستدلّ عليه) أى على ماذكر من كثرة الثواب ورفع الدرجات (قوله إذ قد يكون) أى الثواب (قوله من الكثير الظاهر) الأنسب مما هو كثير ظاهر (قوله وان كانت الخ) جملة حالية (قوله و إليه) أى إلى كونه قطعيا (قوله اجتهادية) أى مما يتجه الاجتهاد من غير تعيين النظر فيها (قوله لو ترك الخ) أى لأنه لو ترك الخ : أى كما هو شأن مسائل الاجتهاد (قوله فى الظاهر والباطن) التفضيل فى الظاهر يرجع لكثرة الطاعات والتفضيل بالباطن يرجع لكثرة الثواب وعلوّ الدرجات ، وكان المناسب للشارح أن يقدم قوله : واختلف هل التفضيل الخ على قوله سابقا ومعنى الخ و يرتب ماتقدم من قوله ومعنى التفضيل الخ على القول بأن التفضيل فى الباطن لأن التفضيل فى الباطن هو المناسب لأن يجرى عليه المعنى السابق من كون التفضيل

---

(١) قوله : أنه الخ ، ليست هذه الكلمة موجودة بنسخ الشرح التى بأيدينا اهـ مصححه

نصر كلا من القولين واحتج له وتعويله على أنه فى الظاهر فقط قال : لأنه قد يكون فى الباطن على خلاف ماعندنا ، وذهب طائفة الى أن من مات فى حياته صلى الله عليه وسلم أفضل ممن بقى بعده ، واختاره ابن عبد البر لحديث « أنا شهيد على هؤلاء ، وتزكيته بعضهم وصلاته عليه ، واختلف فيما بين عائشة وفاطمة رضى الله عنهما واحتج كل بأحاديث وتوقف الأشعرى فى المسئلة وتردد فيهما . و بالجملة فكلهم سادات أجلة مختارون عندالله عز وجل ، نفعنا الله بجميعهم وحشرنا فى زمرتهم ، وأماتنا على محبتهم والاقتداء بهديهم . وهذا أوان الفراغ من هذا التعليق المبارك إن شاء الله تعالى ، فنسأله تعالى أن يختم لنا بالايمان والاسلام ، واتباع السنة والمغفرة لجميع ذنوبنا بلا محنة فى الدنيا والآخرة ، وأن يبوّئنا مع الآباء والأمهات والاخوة والذرية والأحبة من أعالى الفردوس المنازل الفاخرة ، وأن يسهل الفهم على كل من يتعاطى هذا الشرح أو أصله ، ويختم له بخواتم السعداء

كثرة الثواب ورفع الدرجات (قوله نصر الخ) وفى بعض النسخ نص كلا الخ : أى نص على كل منهما وذكره وعطف واحتج الخ مغاير (قوله واحتج الخ) عطف تفسير على نصر الخ (قوله وتعويله) أى القاضى (قوله على أنه) أى التفضيل : أى على القول بأن التفضيل الخ (قوله فقط) أى وأما الباطن فلا يعلمه إلا الله (قوله لأنه) أى التفضيل (قوله قد يكون فى الباطن) أى فى نفس الأمر ، وذلك بكثرة الثواب وعلو الدرجات ، وقوله : على خلاف ماعندنا : أى بأن كان عمله فى الظاهر قليلا (قوله أفضل ممن بقى عنده) هذا فيما سوى الخلفاء الأربعة لأنه لم يمت أحد منهم فى حال حياة النبى صلى الله عليه وسلم و يبعد أن يقصد به العموم للأحاديث الواردة فى تفضيل الخلفاء (قوله وتزكيته) أى النبى صلى الله عليه وسلم فالمصدر مضاف للفاعل ، وفى نسخة وتزكية بعضهم من غير ضمير فالمصدر مضاف المفعول مع حذف الفاعل (قوله على هؤلاء) على بمعنى اللام وعبر بعلى لتضمين شاهد معنى مراقب (قوله واختلف الخ) فقيل فاطمة أفضل من عائشة ومن غيرها من نساء عصرها ومن بعدهن لقوله عليه الصلاة والسلام فى شأنها انها سيدة نساء العالمين إلا مريم ، وقال بعضهم عائشة أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام وفصل بعضهم فقال عائشة أفضل من حيث إنها زوجته وفاطمة أفضل من حيث انها بضعته ، وحكى بعضهم الاجماع على أفضليته فاطمة على عائشة ، وأن الخلاف إنما هو بين عائشة وخديجة واتفقوا على أن فاطمة أفضل من اخوتها لأنهم ماتوا فى حياته صلى الله عليه وسلم فهم فى ميزانه لأنهم رزيته ، وأما فاطمة فقد مات صلى الله عليه وسلم فى حياتها فهو فى ميزانها لأنه رزيتها (قوله من هذا التعليق) أى الذى هو شرح عقيدة أهل التوحيد (قوله بالايمان) هو تصديق القلب بما علم مجىء الرسول صلى الله عليه وسلم به ضرورة مع عدم الامتناع من النطق ، وأما الاسلام فهو الانقياد لأعمال الطاعات (قوله والمغفرة) عطف على أن يختم (قوله بلا محنة) المحنة باعتبار الدنيا الدواهي المهلكة ، و باعتبار الآخرة مايجوز أن يمتحننا الله به فيها كأن يقول ادخلوا النار فان امتثلنا أدخلنا الجنة و إلا فلا (قوله وان يبوّئنا) أى يسكننا (قوله أو أصله) المراد به المتن (قوله بخواتم السعداء) هو الموت على الايمان وما يترتب عليه من دخول الجنان

ويشرح صدره ويزكى فى الدنيا والآخرة فعله وقوله : آمين يارب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين ورضى الله عن آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين ، وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

والنظر لوجه الكريم المنان (قوله ويشرح صدره) أى يوسع قلبه : أى يهيئه لقبول العلوم والمعارف (قوله ويزكى الخ) أى يطهر فعله من الأدناس المعنوية بأن يجعله خالصا من الرياء والسمعة والعجب (قوله وآخر دعوانا الخ) ختم دعاءه بهذا لمشاكلة أهل الرضوان فانهم يختمون دعاءهم بذلك قال تعالى حكاية عنهم ـ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ـ فهو اختتام حسن وبراعة مقطع لدلالته على الختم والفراغ كما يدرك بالذوق السليم ، والله تعالى أعلم بالصواب . وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد النبي الأمى وعلى آله وصحبه وسلم .

وكان الفراغ من هذه الحاشية المهمة النافعة على يد جامعها الفقير إليه تعالى [اسماعيل الحامدى المالكى الأحدى الأزهرى] فى يوم الخميس رابع عشر شهر ذى القعدة سنة ١٣٠٤ هـ وأسأل الله تعالى متوسلا اليه بنبيه وحبيبه صلى الله عليه وسلم أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم وأن ينفع بها كل من طالعها أو كتبها أو حصلها انه حميد مجيد منعم كريم ، وصلى الله على النبى وآله وصحبه . آمين

تم نسخ هذه الحاشية المباركة على يد العبد الفقير إلى مولاه الغنى القدير [حسن الحامدى الحنفى الأزهرى] نجل مؤلف هذه الحاشية البهية فى ليلة الخميس الموافق ١٩ من شهر محرم سنة ١٣٣٢ هـ



فهـــرس

صحيفة

٢ ترجمة حياة المرحوم الشيخ الحامدى
٩ مقدمة فى التعريف بالامام السنوسى لبعض تلامذته
١٠ خطبة الامام السنوسى لشرحه
١٣ خطبة المتن للامام السنوسى
١٥ الكلام على أوّل واجب شرعى وذكر الخلاف فيه
١٧ الكلام على حقيقة النظر وتقسيمه الى قول شارح وتصديق
١٨ التمثيل لأقسام النظر
الكلام على الربط بين الدليل والنتيجة هل هو عادى أو عقلى أو بالتولد
المذاهب الأربعة فى الربط وذكر الأوّل والثانى والثالث
١٩ المذهب الرابع مع الرد على الأخيرين
الرد على مذهب السمنية والمهندسين بظهور فساد مذهبهم
الفرق بين الضرورى الذى له سبب والضرورى الذى ليس له سبب
٢٠ احتجاج المهندسين والردّ على مذهبهم بالدليل
٢١ ذكر الخلاف فى افادة العلم بالنتيجة هل هو عقب العلم بوجه الدليل أم معه
زعم ابن سيناء أنه لابد من علم ثالث فى حصول النتيجة
٢٣ النظر الفاسد لايستلزم شيئا اتفاقا الخ مع التفصيل فيه من حيث نظمه ومادته
٢٤ الناظر فى النتيجة وذكر أحواله
٢٥ واعلم أن للنظر فى الشيء أضدادا الخ وتفصيل حالاته
٢٧ تنبيه فى بيان أصحاب الأقوال المذكورة فى أوّل واجب
٢٩ تقسيم الحجة بحسب مادتها إلى عقليه ونقلية وأقسام الأولى
٣٢ بيان الأقسام التى يتركب البرهان منها
٣٦ بيان مذهب الامام البيضاوى فى تقسيم الحجة
٣٧ ولا يرضى البالغ لعقائده حرفة التقليد
بيان ماينشأ عن الحكم الحادث خمسة أمور مع بيانها
٣٨ تقسيم الاعتقاد
٣٩ المقلد على ثلاثة أقسام
٤٠ الفرق بين الدليل الاجمالى والدليل التفصيلى
٤١ وفى وجوب المعرفة على الأعيان بالدليل الاجمالى وعلى الكفاية بالتفصيلى

صحيفة

٤٢ بيان أن إيمان المقلد لا يكفي
٤٣ الاستدلال على عدم كفاية التقليد
٤٤ الاستدلال بقول القاضي التقليد في علم التوحيد محال مع بحث المحشي فيه
٤٦ الاستدلال : بقول الغزالي لاتحرك عقائد القوم الخ مع بحث المحشي فيه
احتجاج من يميل الى صحة القول بالتقليد مع ذكر الدليل الأوّل
٤٧ الدليل الثاني والثالث
الموافق الرد على الدليل الثالث
٤٨ الذي جرت به العادة وأمر به الشرع تحصيل العلوم من طرقها المألوفة
٤٩ اختلاف العلماء في إيمان المقلد
٥٤ مبالغة العلماء في الاحتياط للدين لما كثرت البدع والأوهام
٥٨ بيان الكلمات التي تفوّه بها الفضلاء حين هيجان البدع
٨١ نهي المقلد عن الاغترار بقوّة تصميمه الخ
٨٤ طريق المعرفة عند الهنود الالهام
٨٩ مانقل عن القاضي أبي بكر من قوله لايوجد مؤمن إلاوهو عارف بالله
٩٦ فصل في مبادى علم الكلام
معنى الألوهية وأحكامها
٩٨ الفرق بين الممكن والحادث
٩٩ الفرق بين الكون والحركة والسكون والاجتماع والافتراق
١٠٠ اطلاق التصوّر على التصديق
١٠١ أنواع الاستدلال
١١٣ الاستدلال بثبوت الزائد على الذات على حدوث سائر العالم
١٣٣ الملل كلها أجمعت على حدوث كلّ ماسوى الله جلّ وعلا
١٣٨ الاستدلال على إبطال حوادث لاأوّل لها
١٤٥ فصل في الكلام على صفة القدم
١٥٢ فصل في الكلام على صفة البقاء
١٦٨ فصل في الكلام على كونه قادرا
١٧٠ الكلام على كونه مريدا
١٧٥ استحالة كون الصانع طبيعة أو علة موجبة
١٨٥ الكلام على كونه عالما
١٩٣ الكلام على كونه حيا وسميعا و بصيرا ومتكلما

صحيفة

٢٠٠ لا يستغنى بكونه عالما عن كونه سميعا بصيرا
٢٠٦ الخلاف فى إطلاق الادراك عليه تعالى
٢٠٩ فصل فى الكلام على صفات المعانى
٢٢٠ الاستدلال على ملازمة الصفات المعنوية لصفات المعانى
٢٢٧ احتجاج القائلين بنفى الصفات والردّ عليهم
٢٥٠ فصل فى الأحكام الثابتة لصفات المعانى
٢٧٩ فصل يجب لصفات المعانى الوحدة
٢٨٩ يجب عموم التعلق للصفات
٢٩٣ الدليل على وحدة الصفات
٣٠٠ فصل فى إثبات الوحدانية
٣٢١ عقود التوحيد من حيث الاستدلال على ثلاثة أقسام
٣٣٣ الاستدلال على أنه جل وعلا الموجد لأفعال العباد ولا تأثير لقدرتهم الحادثة فيها
٣٦١ فصل فى الردّ على القائلين بأن الأفعال توجد بالتولد
٣٧٣ فصل فى بيان الجائزات مثل رؤية الله تعالى
٣٨٨ إثبات الرؤية بالدليل العقلى المشهور
٤٠٤ استدلال من أحال رؤية الله تعالى والردّ عليهم
٤١٦ فصل من الجائزات فى حق الله تعالى خلق العباد وخلق أعمالهم وخلق الثواب والعقاب عليها
٤٢٢ ومن ذلك تعلم استحالة أن يكون فعله تعالى لغرض
٤٣٤ فصل ومن الجائزات بعث الرسل إلى العباد ليبلغوهم أمر الله ونهيه واباحته
٤٣٨ الكلام على المعجزة
٤٥٠ هل يجوز تأخير المعجزة عن موت الرسول صلى الله عليه وسلم
٤٥٥ هل دلالة المعجزة على صدق الرسل عقلية أو وضعية أو عادية
٤٦٩ فصل فى إثبات الرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
٤٩٢ يجب الايمان بكلّ ما جاء به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم جملة وتفصيلا
٤٩٣ الكلام على الحشر والنشر
٤٩٦ تنبيهان فيما ذهب اليه الفخر وغيره فى إعادة الأجسام يوم القيامة
٤٩٧ الكلام على الصراط
« « الميزان ، وفى كيفيته ، وفى الموزون
٤٩٨ « « الجنة والنار
٤٩٩ « « نعيم القبر وعذابه
٥٠٠ « « سؤال الملكين للميت

٥٠٢ بيان أن ما أخبر الشرع به وكان ظاهره مستحيلا عند العقل فانا نصرفه عن ظاهره المستحيل
٥٠٣ فصل : ومما جاء به صلى الله عليه وسلم ويجب الايمان به نفوذ الوعيد فى طائفة من عصاة أمته ، وبيان المذاهب فى ذلك
٥٠٦ الكلام على شفاعته صلى الله عليه وسلم فى إخراج عصاة المؤمنين من النار
الكلام على حوضه صلى الله عليه وسلم
٥٠٧ بيان أن الأحكام الشرعية إنما تتلقى من الكتاب والسنة واجماع الأمة وقياس الأئمة واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم
٥١٠ بيان أن الصحابة رضى الله عنهم كلهم عدول
٥١١ بيان مراتب الصحابة فى الفضل والخلاف فى ذلك
٥١٣ معنى التفضيل وهل هو قطعى أو ظنى ؟

[تم]

تم بحمد الله تعالى طبع كتاب [حواش على شرح الكبرى للسنوسى للعلامة الحامدى]
بعد مقابلتها على النسخة التى كتبها المؤلف بخط يده رحمه الله
مصححا بمعرفتى

أحمد سعد على

من علماء الأزهر الشريف ورئيس لجنة التصحيح

القاهرة فى يوم السبت ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٥٥ هـ الموافق ١١ يوليه سنة ١٩٣٦ م

ملاحظ المطبعة | مدير المطبعة
محمد أمين عمران | رستم مصطفى الحلبى

يطلب من :

مكتبة مصطفى البابى الحلبى واولاده

مصر . ص . ب الغورية رقم ٧١

التحفة الخيرية

على

الفوائد الشنشورية

تأليف

إبراهيم بن محمد بن احمد الباجورى الشافعى

(١١٩٨ — ١٢٧٧ هـ)



وبالهامش :

الفوائد الشنشورية ، فى شرح المنظومة الرحبية

للشيخ عبد الله بن بهاء الدين محمد بن عبد الله بن علىّ

العجمى الشنشورى الشافعى الفرضى

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦ م / ٦٧٣